

القسم التاريخي

الجزء الخامس

تأليف : ج ج لوريمر

طبعة جديدة معدلة ومنقحة
أعدها قسم الترجمة
بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر

طبع على نفقة
الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



القسم التاريخي

الجزء الخامس

تأليف : ج . ج لوريمر

طبعة جديدة معدلة ومنقحة
أعدها قسم الترجمة
بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر

طبع على نفقة
الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

مقدمة

لقد أولى حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى ، عناية عظيمة لرعاية التراث الثقافي والمحافظة عليه والمساعدة على نشره ، ودأب على تشجيع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية مؤكداً في توجيهاته السامية على الموضوعية والدقة والأمانة العلمية ، ومن هنا كانت تعليماته باعادة ترجمة «دليل الخليج» الذي يعتبر من أضخم المؤلفات وأهمها عن تاريخ المنطقة وجغرافيتها .

ويسر الذين اضطلعوا باعادة الترجمة ان يغتنموا هذه المناسبة للاعراب عن عظيم عرفانهم وعميق تقديرهم للرعاية الكريمة التي شمل بها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى هذا المشروع العلمي ، سائلين الله سبحانه ان يمد في عمر سموه وأن يسدد خطاه لما فيه خير البلاد والعباد .

مكتب حضرة صاحب السمو
أمير دولة قطر

« ملاحظـــة »

لقد وضع هذا الكتاب حوالى نهاية القرن المـاضى وتضـمن ملاحظات وآراء وتعابير تحمل راى المؤلف وحده ، وهى بذلـك لا تقيد حكومة قطر بحال من الاحوال ، ولا تعبر عن وجهـات نظرها .

تاريخ عربستان (★)

احوال عربستان سنة ١٦٠٤ :

لا توجد الا معلومات قليلة عن تاريخ المنطقة قبل بداية القرن السابع عشر . فقد كان لموقعها وانعزالها عما يجاورها من المناطق بسلسلة من الجبال والمستنقعات ، أثر في حمايتها لمدة طويلة من التدخل الاجنبي .

وفي سنة ١٦٠٤ عبر اليهودي البرتغالي بدرو تكسيرا شط العرب ، فوجد المنطقة كلها شرقي ذلك النهر تحت حكم مبارك بن المطلب ، وهو زعيم عربي كان يطالب بالبصرة ، وكان في حرب دائمة مع الاتراك . وكان للأتراك عدة طواب مقامة على هيئة عزب دفاعية(١) قائمة على النهر لحماية اراضيهم من غارات أتباع مبارك . وأهم هذه الطوابي التي كان من مهامها تأمين رسو السفن الكبيرة القادمة للبصرة كانت تقع على البر الايراني للقنال في بقعة تواجه « سارجن » جنوب البصرة بحوالي ثلاثة

(★) المصادر الاساسية لتاريخ عربستان من ١٦٠٠ ــ ١٧٦٣ هى :
١ ــ كتاب السيد أ٠ج٠ سالدنها « مختارات من أوراق الدولة ، بومبي ، فيما يخص علاقة شركة الهند الشرقية بالخليج مع ملخص للاحداث منذ سنة ١٦٠٠ الى سنة ١٧٠٠ » المطبوع سنة ١٩٠٥ ٠
٢ ــ رحلات بدرو تكسيرا (١٩٠٢) وتشير الى أحداث ١٩٠٤ ٠
٣ ــ رحلات السنيور بيتروديللافال (١٩٢٥) ويشير الى أحداث سنة ١٩٢٥ ٠
٤ ــ نيبور : وصف جزيرة العرب ١٧٧٤ (باللغة الفرنسية) ٠
٥ ــ نيبور : رحلة جزيرة العرب ١٧٧٦ (باللغة الفرنسية) ٠
٦ ــ ميجور رولنســون : مذكرة عن النزاع بين تركية وايران سنة ١٨٤٤ ٠
٧ ــ أينسوورث : سرد ذاتي لرحلة الفرات سنة ١٨٨٨ ٠

(١) العزب الدفاعية هى مجموعة من المساكن المتلاصقة التى تفتح على فناء داخلى وجدرانها الخارجية صماء أى قليلة الفتحات ٠

أميال . وأهم الاماكن في منطقة مبارك كان «الحويزة» و «مجذوم» «غالباً مقطع» وهي مكان على البر الأيمن لقارون تبعد عشرين ميلا جنوب الموقع المعروف حالياً يناصري «الاهواز» و «دورق» فلاحيه الآن.

ويبدو أن مبارك كان واحداً من «ولاة الحويزه(١) الذين حكموا عربستان أو الجزء الاكبر منها قبل ظهور قبيلة كعب .

وكانت سهول عربستان الملاصقة لشط العرب في ذلك الوقت مهملة مع أنها غير جرداء ، ولكنها غير مستغلة خشية الاتراك .

ويبدو أن البرتغاليين حينما كانوا على غير وفاق مع الاتراك كانوا أحياناً يعرضون على مبارك عروضاً حرة لحثه على عقد اتفاق دفاعي هجومي معهم ضد العثمانيين ، ولكنه لم يكن يستجيب لإغرائهم .

احوال عربستان سنة ١٦٢٥ :

في سنة ١٦٢٥ زار الايطالي بيترو ديللا فال البصرة ، وكان مبارك قد توفي من سنوات . وعقب موته عين شاه ايران المنصور أخا مبارك حاكماً على الحويزه . ولكن المنصور وجد أن وطأة الشاه ثقيلة عليه ، فأرسل الى باشا البصرة لتأمين استقلاله (٢) .

وبمناسبة حملة الشاه الناجحة على بغداد سنة ١٦٢٣ أراد الشاه أن يختبر ولاء المنصور فطلب اليه أن ينضم الى الحملة الايرانية . ولكن إمام قولي خان ، رغم انتظاره أياماً وهو في طريقه من شيراز الى بغداد لم

(١) يقص لايارد في كتابه « وصف مقاطعة خوزستان » (١٨٤٦) التاريخ الاسطورى لهؤلاء الولاة ٠

(٢) ربما كان ذلك في سنة ١٦٢١ لاننا نجد أنه أقيم في الثامن من يناير سنة ١٦١٢ احتفال كبير في ميناي ـ التى وصلها خان صيراز في طريقه لمهاجمة هرمز ـ بمناسبة الانباء السارة لاستيلاء الشاه على قسم كبير من أملاك العرب وعلى الحويزة المدينة الرئيسية لهـذا القسم ٠

يستطع حثه على التحرك معه . وبعد ذلك استدعى الشاه منصوراً عدة مرات ليقوم على خدمته في أصفهان ، ولكن الشيخ الحريص ، رغم أنه بالطبع كان يرسل رداً ناعماً ، لم يستجب للاستدعاء المتكرر ، وفي النهاية ثار غضب الشاه عباس وأمره بالمثول إلى أصفهان متوعداً إياه بقطع رأسه . ولكن الرد الوحيد الذي أجاب به المنصور على هذا الانذار كان كما يلي :

« إنه إذا كان الشاه ملكاً لايران ، فانه هو نفسه ملك في الحويزه »

ورداً على ذلك أرسل الامام قولي خان على رأس قوة لتأسر او تقتل منصوراً وليولي مكانه ابن أخيه محمداً أحد أبناء المرحوم مبارك والذي تربى في البلاط الصفوي . ولكن الامام لم ينجح الا في الشق الاخير من مهمته اذ أن المنصور لجأ هو وخمسمائة من اتباعه عند باشا البصرة الذي منحهم مكاناً يستقرون فيه بالقرب من الحويزة . أما أتباع منصور الآخرون فقد أذعنوا لولاية محمد على شرط وافقهم عليه الامام قولي خان وهو عدم بقاء أية حامية إيرانية في الحويزة .

ووقعت هذه الاحداث سنة ١٧٢٥ قبل الهجوم الايراني على البصرة مباشرة في مارس من تلك السنة .

هجرة كعب الى عربستان :

يبدو أن قبيلة كعب التي ستلعب فيما بعد ولمدة أكثر من جيل واحد دوراً قيادياً في سياسات عربستان قد دخلت المقاطعه في وقت ما من القرن السابع عشر ، وكانت أكبر مواطنهم الاولى «كوبان» التي كانت تقع على رأس خور كنكه أحد فروع خور موسى ، ولا يعلم على وجه التأكيد الحي الذي جاءوا منه او سبب هجرتهم(١) .

---

(١) المصادر الاساسية للتاريخ الاول عن كعب :
نيبور في وصف جزيرة العرب ١٧٧٤ ص ٢٧٧٦ « رحلة في جزيرة العرب » ١٧٧٦ ص ١٧٦ .
العقيد رولينسون : مذكرة عن النزاع بين تركيا وفارس .
سير.د.لايارد : وصف مقاطعة خوزستان ١٨٤٦ .

ويصر الميجور رولينسون على وجود علاقة بين كعب والحكومة التركية قبل وبعد ظهورهم في عربستان . ولكن نيبور والرواة المحليين لا يذكرون شيئاً عن هذه العلاقة ، ولم يذكر العقيد رولينسون في مذكرته حقائق واضحة التوثيق أو يأتي ببينة عن تصريحات الموظفين الاتراك ضمن نظرياته التاريخية او تصوراته الجغرافية .

ويعزز الملخص الآتي لخطاب موجه من المندوب المفوض والمجلس بالبصرة الى بلاط المديرين المبجل نوعاً ما رأى رولنسون . على ان هذا المحتوى قابل للطعن لانه يمثل رأي المندوب المفوض السيد مور الذي كان محباً للاتراك بهوس وكارهاً للفرس :

« الكعوب أصلا من رعايا الترك ، وقد ظلوا لحقبة طويلة يملكون اراضي واسعة على حدود امبراطورية ايران ، التي كانوا يدفعون عنها لبضع سنوات مبلغاً كبيراً من المال لخزانة الباشا .. وفي خـــلال الاضطرابات التي تلت وفاة نادر شاه لبضع سنين أصبح للكعوب أراضٍ أخرى من املاك الفرس . وبهذا فقد أصبحوا رعايا كلتا الدولتين فمنطقة «جابان» وأحياؤها تقع في أراضي الترك ودورق في الجانب الايراني » .

ويشير الرواة الى تاريخ سابق قليلا لسنة ١٦٨٣ التي يعتمدها رولنسون كمبتدأ استيطان كعب لعربستان . وبالاشارة الى هذا التاريخ والى العلاقة المستمرة المزعومة بين كعب والاتراك فانه لا يجب ان يُنسى أن البصرة اصبحت تحت السيطرة التركية المباشرة حوالي سنة ١٦٦٩ فقط ، وانها وقعت في أيدي الفرس قبيل سنة ١٦٩١ بقليل، ولم يستردها الاتراك الا في سنة ١٦٩٥ .

الفترة بين ١٧٠٠ ـ ١٧٦٣

سلوك والي عربستان سنة ١٧٢٢ :

وفي سنة ١٧٢٢ عندما كان الغزاة الافغان يهاجمون ملك ايران في عاصمته ، كانت الجيوش الايرانية المدافعة عن أصفهان تحت قيادة وال من عربستان كان سلوكه خصوصاً عندما رفض دعم حركات الارمن الحربية في جولفا موضع شك كبير . وعند سقوط الموقع فان القائد الافغاني المظفر محمود لم يقتل الوالي كما فعل المتآمرون من الجانب الايراني ، ولكنه عزله وحرمه من أملاكه في خوزستان ، أي عربستان ، وأعطيت هذه الاملاك الى أخيه الاصغر ، ولا يوجد ما يدل على العائلة التي ينتسب اليها هذا الوالي . ولكن انتماءه الى العائلة الحاكمة القديمة للحويزة أمر محتمل .

ومن ١٧٢٢ الى ١٧٣٤ يقال إن قبيلة كعب كان يحكمها شيخ يدعى « فرج الله » .



نمو قوة كعب ١٧٠٠ ـ ١٧٦٦

استيلاء كعب على دورق سنة ١٧٤٧ :

وبعد هذا أخذت قوة كعب في الازدياد السريع في عربستان وفي أو حوالي ١٧٤٧ اغتصبوا دورق « فلاحية » الآن من جيرانهم الاتراك الأفشار الذين كانو القبيلة السائدة في هذا القطر وعاصمتهم دورق ، ويعود انتصار كعب الى معونة والي الحويزة العربي ولفعالية أساليبهم الحربية .

شيخ كعب سلمان او سليمان ١٧٣٧ ـ ١٧٦٦ :

ويرجع معظم الفضل في تقدّم كعب في هذا الوقت الى مقدرة وطاقة زعيمهم الشيخ سلمان او سليمان الذي تكاثر عددهم تحت زعامته كما تتكاثر كذلك أية قبيلة في عربستان تحت قيادة زعيم شعبي ناجح .

وتولى سليمان الزعامة عقب وفاة أخيه «طهماز خنفر» الذي قتل سنة ١٧٣٥ وابن أخيه «بندر» الذي حكم من ١٧٣٥ الى ١٧٣٧ ثم قتل واستمر عهده من ١٧٣٧ الى ١٧٦٦ . وفيما عدا السنتين الاخيرتين من حكمه فقد شاركه في الحكم أخ آخر يسمى «عثمان» .

واحتفظ سليمان باستقلاله منتفعاً بالنزاع بين السلطات الايرانية والتركية ، وهكذا أصبح بعد قليل حاكماً بدون منازع لبعض الاحياء المعروفة الآن بفلاحية والمحمرة بينما أمتد نفوذه بشكل ما الى الاهواز وجراحي وحتى هنديان .



حملة كريم خان الاولى ضد كعب سنة ١٧٥٧

وفي سنة ١٧٥٧ قام كريم خان ، وسلطته في فارس ما تزال في اولى مراحلها ، بحملة على كعب بقصد اخضاعهم وإلزامهم بدفع الخراج . ولكن المتاعب في مناطق أخرى أكثر أهمية جعلته ينسحب بعد أن حصل على مبلغ بسيط كجزية .

المتاعب بين كعب والحكومة التركية وأول حملتين تركية انجليزية ضد القبيلة بين سنة ١٧٥٨ ـ ١٧٦٣

لم يكن النجاح الجزئي الضئيل الذي انتهى اليه كريم خان ضد سلمان إلا عاملا لازدياد ثقة الشيخ في نفسه ولنمو ميوله العدوانية . والحقيقة الواضحة التي تبدو من خلال قيامه ببناء اول سفنه الكبيرة في العام التالي مباشرة هي أن هذه الحملة الايرانية ضده هي التي اوحت اليه بأهمية حيازته لقوة بحرية .

وفي سنة ١٧٦١ تحرك الترك شأنهم شأن فارس من قبل ضد كعب وحققوا بمساعدة الانجليز نجاحاً موقتاً ، ولكن في سنة ١٧٦٢ حاصرت كعب البصرة من البحر وغزت الاحياء التركية في البر الغربي لشط العرب وتلت ذلك حملة أخرى أنجليزية تركية وكانت أيضاً فاشلة .



كريم خان ١٧٦٣ ـ ١٧٧٩ (١)

تجدد العدوان بين كعب من جانب والترك والبريطانيين من جانب آخر سنة ١٧٦٥ . بعد محاولة أخرى لقهر القبيلة بذلها كريم خان .

(١) المصادر الاساسية لهذه الفترة عن عربستان هي :
السير ج أ· ·سالدنها مختارات من وثائق الدولة بمبا) ١٦٠٠ ـ ١٨٠٠ ورحلة نيبور في جزيرة العرب ١٧٧٦ ·

حملة كريم خان الثانية ضد كعب سنه ١٧٦٥

في أوائل مايو سنة ١٧٦٥ كان كريم خان يعسكر في كوبان بعربستان مع قوة كبيرة . وكان قد طلب تعاون الترك معد ضد كعب فوعدوه بذلك لكنهم لم يستطيعوا تقديم أي عون مستعجل . وبسبب ذلك تمكن الشيخ سلمان من تضليل كريم خان وعبور قنوات الماء بأسطوله المكون من ١٠–١٢ مركب حربي و ٧٠ داناكه تجارية واحدة بعد الاخرى حتى وصل سالماً الى الارض العثمانية على البر الغربي لشط العرب .

ولما تأخر وصول الترك صرف الوكيل ، وذلك كان لقب كريم خان ، النظر عن الحملة في نفس الوقت الذي كان الترك قد أكملوا فيه استعدادهم ، وكانوا على وشك التحرك من البصرة . وحوالي منتصف مايو قسم الوكيل قواته مرسلا قسماً منها ليشترك في العمليات التي بدأت حينئذ بقيادة اللواء «أمير» كونه خان ضد «مير مهنا» زعيم القراصنة في ريق .

تخريب دورق وخزان السبلة :

وعلى أي حال فقد تمكن كريم خان ، بجانب تدمير دورق التي وجدها مهجورة ، من إنزال ضرر بالغ ودائم بالقبيلة الثائرة. ومعروف أن أراضي كوبان ، التي كانت عاصمة كعب في عربستان ، تبدو كما دل على ذلك تحليل حديث لتربتها انها تُروى من قناتين مستمدتان من نهر القارون ، الأولى تترك النهر عند جدول ماريد وتصب في خور كنكه قرب كوبان بينما الثانية وتعرف باسم «السلمانية» غالباً نسبة الى الشيخ سلمان نفسه تنبع قرب جزيرة بنفس الاسم . وكان مورد الماء للقناة الاولى يعتمد على خزان من البناء الحجري ما زالت بقاياه ترى قرب جدول ماريد . وأمام

ماريد على الشاطىء الأيمن لقارون كانت توجد مستوطنة لكعب تسمى «السبلة» ينسب اليها ذلك الخزان . وفي أثناء هذه الحملة قام كريم خان بهدم الخزان مؤثراً بذلك في رخاء كوبان ، كما أباد فيما يبدو مستوطنة لم يسمع عنها شيء في التاريخ التالي لقبيلة كعب . ومن المحتمل أن يكون انتقال عاصمة كعب من كوبان الى الفلاحية قد حدث في ذلك الوقت .

★ ★ ★

الحملة الانجلو تركية الثالثة ضد كعب وتعديات تلك القبيلة على السفن البريطانية سنة ١٧٦٥



ضمن الاتراك معونة البريطانيين في البصرة ، ولم يكونوا راغبين في النكوص عن الحملة المرسومة ضد كعب لمجرد انسحاب الايرانيين من الأمر ، لكنهم نفذوا هذه الحملة بمنتهى التراخي وحتى بدون أن يعبروا شط العرب الى ارض العدو ، او يستفيدوا من قطعة بحرية بريطانية استأجروها . حتى إنهم في الواقع تحملوا خسائر أكثر مما أوقعوا بالعدو . وقبل ان يقفل الاتراك عائدين الى البصرة جرى الاتفاق على سلام شكلي بينهم وبين كعب ، لم يرد فيه ذكر ما للانجليز .

كما أكد شيخ كعب ذلك فيما بعد .

ولم يمض غير وقت قصير حتى دوى في اوروبا اسم سليمان ، الذي أحنقه جداً سلوك الانجليز العدائي ضده فشن على غير انتظار غارة جريئة لم يسبق لها مثيل في الخليج العربي ضد السفن البريطانية .

استيلاء الكعبيين على السفينة سالي :

على أثر فشل الحملة الانجلو تركية أنتاب الخوف الممثلين البريطانيين في البصرة . ولكن ما إن ثاب لهم رشدهم حتى أرسلوا يختاً تابعاً للشركة

لى «خارّج» وصلها حوالى ٢٠ يونيه ليكون بمثابة اعلان عام بعدم وجود أي خطر من كعب . وفي العاشر مع يوليه شوهد جزء من اسطول كعب بالقرب من خارّج متحداً على ما يبدو مع اسطول مير مهنا الذي لم يكن عادة على وفاق مع الشيخ سلمان ، ولكنه بات يشابهه الآن في الحرب ضد الايرانيين ، وفي ادعاء المظالم من الانجليز .

وفي الثامن عشر من يوليو بينما كانت «سالي» وهي سفينة ذات شراعين من مدراس تصعد شط العرب في طريقها الى البصرة التقت بعدة زوراق لم يلق اليها ضابط المراقبة بالا ، ولكن فجأة قفز منها عدد من رجال كعب وألقوا بأنفسهم على سطح «سالي» في صيحات عالية واستولوا عليها حتى قبل أن يفيق القبطان ويغادر قمرته .

كعب تستولي على يخت انجليزي في ١٩ يوليو ١٧٦٥

وفي نفس الوقت وصل للنهر يخت الشركة الذي كان قد غادر خارّج في التاسع من يوليه في حراسة «فورت وليام» ، وهي سفينة بنغالية ذات ثلاثة أشرعة خوفاً من مير مهنا . وفي اليوم التالي للاستيلاء على سالي ، حوصر اليخت واستولى عليه رجال كعب عندما كانوا يهبطون في النهر عائدين بغنيمتهم .

كعب تستولي على السفينة فورت ويليم ١٩ يوليو ١٧٦٥

ولكن نجاح العرب لم ينته بهذا ، فعند مصب النهر ، صادفوا «فورت وليام» نفسها التي اراد ربانها عند رؤيته لمركبتين في كامل سلاحهما الرجوع ال الخليج لتجد مجالا ارحب . ولكنها للأسف جنحت للشاطيء . وعندما شاهد الكعبيون ما حصل ؛ انتظروا حتى انحسر الجزر ومالت السفينة على جانبها مما أفقد مدافعها وظيفتها ، فصعد اليها الكعبيون واستولوا عليها ، آسرين جميع أفراد طاقمها . وكان الرحالة نيبور قد تخلف في آخر لحظة عن ركوب الباخرة من خارّج الى البصرة ،

ولولا ذلك لكان قد أضاف فصلا شيقاً عن الحادث في كتابه . وعند ارتفاع المد قام الكعبيون بتعويم «فورت وليام» وساروا بها ومعها السفينتان الأخريان الى كوبان غالباً عن طريق خور موسى وخور كنكه . وقد قدرت قيمة المركبين وشحنتهما بمبلغ ٣٩٠,٩٣٠ روبية .

وعلى الفور قام وكيل شركة الهند الشرقية ، السيد ريتس بالاتصال بمتصرف البصرة على افتراض أن «كعب» هم رعايا الباب العالي مطالباً بالتعويض . وقبل المتصرف الموقف وبعث رسولا الى الشيخ سلمان بخطابات منه ومن الوكيل .

وجاء رد الشيخ في ٢٦ يوليه مقرراً أن لديه مطالبات طرف شركة الهند الشرقية ناشئة عن أعمال مقيمهم السيد «شو» ووكيلهم السيد «برايس» . واتهم الاول بأنه استولى على اراض من أملاك رعاياه في ماجيل والسيلك . ولكن هذا كان ادعاءً باطلا لان الارض موضع الاتهام كان معروفاً أن السيد شو اشتراها من أصحابها الشرعيين . ولكن الوسيط نجح على أي حال في اطلاق سراح القبطانين «فيلبس وهولاند» وجميع طاقميهما مقابل ارسال معاهدة سلام بين الطرفين على الاسس القديمة بين الشركة المحترمة وبين الشيخ . ورفض الشيخ إعادة السفن المأسورة حتى يتم التصديق على المعاهدة ، وإعادتها اليه من حكومة بومباي.

ولكن الوسيط الذي اعتبر المعاهدة مع الشيخ مجرد شكليات نافعة في تخليص رجالنا من بين يديه اتجه الى مناقشة الموقف مع السلطات التركية التي وعدت بمهاجمة كعب برياً بشرط أن تحميها قوة بحرية بريطانية ، كما وافقت أن يحصل البريطانيون بمقتضى هذه الشروط على نصف الغنائم بخلاف المراكب المأسورة التي تعود كاملة في حالة استردادها الى ملاكها .

وارسل الوكيل والمجلس الى حكومة بومباي مؤكدين بشدة على موضوع ما سوف ينشأ من أخطار ومتاعب على التجارة ان لم يوقف

الشيخ عند حده سريعاً وأوصوا بارسال اثنين على الاقل من الطرادات الرئيسية مع «النسر» أو أي سفن تعوم في الماء الضحل وأربع او اكثر من سفن «جاليفات» الخفيفة التي ستشهد الحاجة اليها لمطاردة الشيخ في الخور ، وختموا بترك الامر في النهاية لحكمة وتقدير المجلس الموقر .

وفي خلال شهر سبتمبر سنة ١٧٦٥ شغل الكعبيون أنفسهم بقطع سباطات البلح من النخيل في المناطق التركية جنوبي البصرة مباشرة . وتبعهم في ذلك قبيلة «المنتفك» التي تحركت الى هذا الاقليم متذرعة بحجة الدفاع عنه ضد كعب .



الحملة الانجلو-تركية الرابعة ضد كعب سنة ١٧٦٦

تصرفات واوامر حكومة بومباي في يناير سنة ١٧٦٦

ويبدو أن حكومة بومباي قد قدرت خطورة الموقف . فانها في بداية يناير سنة ١٧٦٦ استجابت لمقترحات الوكيل والمجلس ، وارسلت قوة حربية بحرية الى الخليج بقيادة القبطان ليسلي بابلي والقبطان جون بريور تالفت من «الجراب» بومباي و «الكتش» سكسس والفرقاطتين «دولفين وتايجر» و «الجلفاط» وولف وناقلة الجنود «فيم» وهي سفينة مستأجرة خصيصاً ، ومعهم ٥٠ جندياً اوروبياً من المشاة و ١٥ جندياً من المدفعية و ١٥٠ جندياً هندياً و ٢٥ من البحارة والخدم والهنود .

وأبحر القبطان بايلي ومعه تعليمات بضرب حصار بحري على طريق كعب للبصرة ، بوضع بعض من مراكبه في المراكز المناسبة .

وتضمنت التعليمات التي ارسلت الى الوكيل وللمجلس ضرورة قيامهم بتوجيه طلب مباشر الى كعب ، بمجرد اتمام الحصار ، بضرورة إعادة السفن البريطانية وشحناتها مع التعويض عن مدة حجزها والتكاليف

التي تكبدتها الشركة في إرسال الحملة البحرية ، فاذا قبل الشيخ بتلك المطالب ، فان ذلك يكون مقروناً بتعهد من قبله بأن لا يعاكس تجارة الشركة . وتلتزم الشركة من جانبها بأن لا تعود للتدخل في أي نزاع بينه وبين جيرانه . واذا ظهر أن الشيخ لا يسلك مسلكاً عملياً ، فعلى الوكيل والمجلس أن يلجآ الى الاتراك لاقتراح عمل مشترك ضد كعب ، على شرط أن تكون القوات التركية مستعدة للتحرك فوراً ، وأن يوافق الموظفون الاتراك على اتخاذ الاجراءات المرضية للوفاء بدين كبير مستحق للشركة على من يسمى «الحاج يوسف» ، ولكن اذا لم تتحقق هذه الشروط فان على القوات البريطانية « أن تتحرك بمفردها وان تتبع أكثر الوسائل فعالية لاسترداد سفنها وتدمير سفن الكعوب » .



الاجراءات التى اتخذها الوكيل والمجلس بالبصرة لدى وصول الحملة في مارس ـ مايو سنة ١٧٦٦

وصل القبطان بايلي والسفن التي تحت قيادته الى بوشهر في العاشر من مارس سنة ١٧٦٦ ، وغادرها في طريقه للبصرة في الثالث عشر منه . ويبدو انه نظراً لاعتقاد الوكيل والمجلس بأن السلام بينهم وبين كعب لن يحقق الامن للتجار بل سوف يضر بعلاقتهم بالاتراك ، وبالنظر أيضاً لوعدهم الباشا والمتسلم بالاعتماد على معونة بريطانية ، ولما كانوا يرون أن القوات البريطانية أضعف من أن تقود عمليات برية دون حلفاء . لذلك كله أخذوا على أنفسهم مسئولية إغفال التعليمات التي وصلتهم من بومباي ، بالتفاهم مع كعب وحدهم ابتداء، وعلى ذلك فقد اتجهوا مباشرة لترتيب معونة الاتراك الحربية. ويبدو أن اشتباكاً واحداً فقط حدث بين الحملة البريطانية واسطول كعب . فالاخير

احتياطاً للأسوأ لجأ بكل سرعة ومهارة الى التواجد قريباً من «دورق» حيث يأمن من الغارات البحرية . أما الاتراك فكانوا كالعادة بطيئي الحركة . وبناء على اقتراح المتصرف ارسل رجاء الى شيخ بوشهر لتقديم المعونة ، ولكن لم يرد منه جواب ما . بيد أنه قبيل نهاية شهر مايو تجمع معسكر تركي في مكان ما جنوبي البصرة ، وفي نفس الوقت وصلت من الخليج السفينة تارتر وارسلت لترسو بجوار المعسكر ، وتجمع الجزء الاكبر من القوة البريطانية في أو بجوار خور موسى وكانت تحت قيادة القبطان اندرونيس بسبب مرض الرئيس بايلي الذي توفي بعد ذلك بعدة أسابيع .

فشل هجوم بريطاني على قلعة منصور مايو ١٧٦٦

وقرب نهاية مايو ارسل القبطان نسبت ، الملازم دوتون مع عدة زوارق مسلحة لارتياد واختبار نهر دورق(١) . وكانت النتيجة اكتشاف عدة سفن وطنية راسية بدون قلوعها العليا في خور صغير قريب من طابية حديثة الانشاء تسمى المنصور . ومع أن القبطان «نيسبت» كان يخشى أنه لا يستطيع عمل شيء دون معونة الاتراك فقد ارسل «سكسس» و «دولفين» و «وولف» ومعها لنش والصندل بومباي وزورقان او ثلاثة مسلحة لتدمير السفن المكتشفة . وهي مهمة أديت بنجاح ، ولكن محاولة الاستيلاء على الطابية نفسها فشلت «بسبب الافتقار الى الماء والرجال لجر المدافع حيث إنها تبعد سبعة أميال عن مكان رسوهم» وانتهت العملية بالانسحاب في منتصف الليل ، واسفرت عن خسائر طفيفة تشمل مقتل الملازم ««نيسبت» وواحد من رجال المدفعية الاوروبيين وجرح اربعة آخرين .

---

(١) ليس من السهل تتبع تفاصيل هذه الحملة . حيث لا تذكر السجلات الا أسماء قليلة بعضها فقط يمكن التعرف عليه بشكل مؤكد . ونهر دورق هذا قد يكون أما النهير المعروف الآن بخور دورق أو الخور الكبير خور موسى . وأحد فروعه خور دورق .

مفاوضات الوكيل والمجلس مع الكعبيين والاتراك والايرانيين مايو — يونيو ١٧٦٦ :

وقبل أن يقع ذلك الفشل كان شيخ كعب قد ارسل الى الوكيل والمجلس بالبصرة مقترحاً لاجراء تسوية . ورداً على ذلك ابلغ بالمطالب البريطانية ، ولكن لم ينشأ أي اعتقاد في جدية رغبته في التسوية .

وحاول الوكيل والمجلس بدون نجاح حمل متصرف البصرة على الهجوم بقواته لكنه احتج بأن عليه انتظار المدد المحتمل ارساله من بغداد . لكنه بعد وصول الانباء عن فشل البريطانيين مال للتحرك على أساس أن «الكيخيا» كان في طريقه من العاصمة مع قوة من الجند ، وهو ما ثبت فعلاً . ومن المحتمل أن رضوخ الترك للتحرك في النهاية كان راجعاً الى اعلان الوكيل بأنه اذا استمرت خدمات الكتيبة البريطانية لما بعد نهاية يونيه وجب ان تدفع لها الحكومة التركية بمعدل الف تومان كل شهر(١) وكان هذا مصدر قلق الباشا خشية أن يترك ليواجه كعب منفرداً ، أو أن تسحب الشركة مفوضيتها من البصرة كما كانت تهدد أيضاً ، حتى إنه قبل هذه الشروط الاضطرارية(٢) وأخيراً وصل الكيخيا (أومحمود) آغا الى البصرة ومعه ١٥٠٠ رجل ، وبعد أيام قليلة لحق بالمعسكر ، معفياً المتصرف ليس فقط من قيادة القوة البحرية ولكن أيضاً من معظم الاشراف الاداري والسياسي .

وارسل الوكيل الى «كريم خان» الوكيل الايراني خطاباً يرجوه فيه أن لا يؤوي أي لاجىء كعبي ، ولكنه لم يتلق رداً على رسالته تلك.

---

(١) كانت بعض السفن راسية في حاجة الى اصلاحات ، علاوة على أن المرض بدأ يتفشى على السفن مع أن الطقس الحار لم يكن قد بدأ .

(٢) وتبعا لخطاب من الوكالة فان هذا الاجر حدد بالزيادة عن تكاليف الكتيبة الجدية ولكن هناك بالطبع مصاريف ثقيلة على الشركة مثل تلف واستهلاك المراكب وخسارة التشغيل .

تقدم الاتراك في عربستان يوليو ـ اغسطس ١٧٦٦ :

من المستحيل تتبع تحركات القوات المهاجمة لعربستان على وجه الدقة ، ولكن يبدو أنه بينما تحرك البريطانيون من جانب خور موسى ، فان الاتراك أقاموا قاعدتهم في مكان ما على نهر قارون . ومن اوائل الاجراءات التي قام بها القائد التركي هي امره قبطان باشا بأن يبحر بمراكبه الى كوبان حيث وصلها سالماً (١) مصحوباً بالمركب البريطاني «وولف» . وكان الاثر المعنوي لظهوره كبيراً جداً حتى إنه لم تحل فقط الحامية الكعبية عن طابيه كوبان بلا مقاومة ؛ ولكن قبيلة كاملة من رعايا الشيخ سلمان الذين كانوا يعتبرون خيرة فرسانه هجرته ولجأت الى المعسكر التركي والبعض الى السفن البريطانية سائلين الحماية لهم ولعوائلهم . وكان الظن ان شيخ كعب يواجه مصاعب كبيرة جداً حتى لقد قيل إن قواته كلها ستهجره لولا أنه يُبقي زعمائها باستمرار تحت بصره ، وأنه يوقع بهم أشنع ضروب البربرية لاي شك بسيط . وساد اعتقاد عميق بأنه إذا تقدم الترك لداخل البلاد فان الشيخ سيستسلم . ولكن القائد التركى بدأ يكتشف ذرائع لتأخيره . وفي ذلك الوقت قدم الشيخ سلمان عروضاً جديدة للسلطات البريطانية ، واستخدمت هذه العروض لحث الكيخيا الذي لم يكن يرغب في أية تسوية في هذه المرحلة على القيام باجراء قوي . وفي النهاية دفع الى التقدم ضد كعب ووعد بأن يسير حتى يبلغ خور موسى ويعسكر بجوار الاسطول البريطاني .

تحطيم السفينة سالي والسفينة فورت ويليم ٢٣ اغسطس ١٧٦٦ :

وفي الثالث والعشرين من اغسطس ، ولم يكن تحقق بعد اتصال بين

---

(١) حيث ان سد السابلة قد دمر سنة ١٧٦٥ فمن المحتمل أن قبطان باشا ذهب الى كوبان عن طريق الشط والخليج الفارسى فخور موسى حتى خور كنكه .

القوات التركية البرية والبريطانية ، اقنع الكابتن نيسبت ليقابل «غانم»(١) نجل شيخ كعب على الشاطىء على بعد ميل مما يسعى «الطابية السفلى» حيث كانت ترسو سالي وفورت ويليام السفينتان البريطانيتان المأسورتان .

لكن غانماً بدلا من ان يقترح شروطاً معقولة تصرّف بسفاهة مع الكابتن نيسبت ، الذي أحس من جملة شواهد أن هناك مذبحة تدبر له ولقواته لذلك بادر هو وهاجم العرب . وفي هذه المعركة التي بدأت في الساعة الخامسة بعد الظهر فقد البريطانيون اوربياً واحداً وجرح خمسة أوروبيين وثلاثة هنود ومن الجانب الآخر جرح غانم نفسه جرحاً بالغاً كما قتل وجرح عدة شيوخ وغيرهم . وفي العاشرة من مساء نفس اليوم حاول الكابتن نسيبت استرجاع «سالي» و «فورت ويليام» بالصعود اليهما ولكن العدو تمكن في آخر دقيقة من اشعال النار فيهما . فلم يكن امام البريطانيين بعد ذلك الا أن يتأكدوا من دمارهما التام بالبقاء بجوارهما حتى أكلتهما النار تماماً .

أما الوكيل والمجلس اللذان سبق ان أعطيا اوامر بأن كل شخص يتقدم للتفاوض للسلام باسم كعب ، يجب أن يرسل تحت حراسة مأمونة الى البصرة ، فقد وجها اللوم للقبطان نيسبت لقيامه بالتفاوض مع غانم نفسه ، وخاصة في مثل تلك الظروف الخطرة ولكنهما وافقا على «أنه نظراً لما أبداه الرجال العاديون من شجاعة في المعركة » فان بعض الاسلاب التي غنمت في تلك العملية « يجب أن توضع تحت تصرفهم ولمنفعتهم على مؤخر المركب بصفة علنية » .

التجمع عند مقر قيادة الكعوب سبتمبر ١٧٦٦

وفي ٣٠ أغسطس بعد تلك الحادثة أحضر القبطان نسيبت المراكب الصغيرة التركية من كوبان حيث كان المعسكر التركي وكتب الى الكيخيا الذي كان فيما يبدو في مكان آخر ليسير براً إلى طابيه «كعب» السفلى .

(١) تبعا لرواية أخرى فان غانم هذا ــ اذا كان هو نفسه الذى أصبح شيخا لكعب فيما بعد ــ ليس ابن الشيخ سلمان ولكن ابن أخيه .

وفي نفس الوقت كانت هناك قوة بحرية تحت قيادة القبطان بريور ملحقة بفرقة بحرية تحت قيادة الملازمين هول وسمث تسير مصعدة في النهر ، وهو غالباً خور دورق ، ومعها ذخائر للمدفعية . وباختصار بدأت عملية تركيز عامة غالباً ضد المركز الرئيسي لكعب او قرب مدينة الفلاحية الآن . وعقب هذا الاتصال ارسل الكيخيا الى الوكيل البريطاني في البصرة يرجوه ان يحضر شخصياً الى الموقع . وفي الحال بدأ السير «ريتش» السفر ، ولكن قبل وصوله أصاب القوات المتحالفة حادثان هامان .

تدمير المواعين التركية سبتمبر سنة ١٧٦٦

أما المصيبة الأولى فوقعت على الترك ، فقد أحرق العدو تسعة مراكب من أصل اثني عشر مركباً لهم من بينها مركب القيادة . ويعود الحادث الى إهمال الترك « في عدم ارسال الكشافة اللازمين » . وشملت الخسارة ضياع كل بارودهم ومعظم ذخيرتهم الأخرى . وبعد هذه الحادثة ولعدة ليال متتابعة حاول الكعبيون الاستيلاء على المواعين الباقية ، ولكن الفرقاطات البريطانية ردتهم على أعقابهم في كل محاولة ، بعد تكبيدهم خسائر كبيرة . وفي ليل السابع عشر من سبتمبر هاجم الكعبيون الفرقاطات نفسها بقوة قدرت بألف مقاتل . ولكنهم ردوا على أعقابهم وتتبعهم الترك على الخيول وعلى الاقدام وقتلوا وأسروا عدداً كبيراً منهم .

وفي نفس الوقت فاجأ الكعوب أحد الصنادل التابعة للاسطول البريطاني فدمروه وأحرقوه ، بعد أن أخلد اثنان من ملاحيه و ٢٠ جندياً هندياً على ظهره للنوم ، غير أنه لم يقع سوى واحد من هذه الفصيلة في أيدي الكعبيين الذين أعادوه في اليوم التالي الى المعسكر بعد أن قطعوا يده اليمنى وأنفه وأذنيه ، وهو نوع من القسوة تبادله الطرفان على طول المدى .

بطء الاتراك :

والظاهر ان النقيب بريور زار يوم ١٨ سبتمبر المتصرف مقترحاً شن هجوم على حصون الاعداء ، وهي الفكرة التي كانت مستحسنة أولا . ولكن قدوم الشيخ درويش أحد الاعيان الرئيسين غير كل شيء فقد كانت لديه أسباب للاعتقاد بأن لدى الكعوب أنباء وصلتهم في نفس الليلة . وفي النهاية طلب متسلم البصرة من النقيب بريور أن ينتظر ثلاثة أيام لانه يتوقع مساعدة الايرانيين ، ولكن هذا الضابط الذي بدأ ييأس حتى من المساعدة التركية ، أعد أخشاباً لصنع سلالم للتسلق وأعد باقي الترتيبات استعداداً للهجوم بدون أية مساعدة .

غياب طبيب القوة البريطاني

ونظراً لمرض طبيب القوات البريطانية فقد طلب النقيب بريور بديلا له من البصرة . واستطاع المجلس هناك بعد لأي أن يحصل على خدمات طبيب دار المقيم الفرنسي بأجر قدره ثلاثة فرنكات يومياً بالاضافة الى الغذاء وعلاوة خاصة لخادم أو مترجم .



فشل الهجوم البريطاني على كعب ٢٣ سبتمبر سنة ١٧٦٦ واقلاع القوة البريطانية

وفي يوم ٢٣ سبتمبر وهو نفس اليوم الذي وصل فيه الوكيل البريطاني على ظهر «تارتر» الى دوراكستان . ونعني بها خور موسى غالباً ، حدث هجوم بريطاني سيء الحظ جداً على حصون كعب . ويبدو أنه حصل دون معاونة الترك . وانتهى هذا الهجوم بفقد النقيب بريور واثنين من الملازمين ورقيب وثمانية عشر آخرين في الموقع علاوة على ٣٢ آخرين جرحوا جروحاً خطيرة ، بخلاف استيلاء العدو على المدافع التي انزلت للبر ومعها ١٣ صندوقاً من الذخيرة .

وبعد هذه الكارثة وبناء على تعليمات من السيد ريتش ، الذي أُقنِع بعدم جدوى مواصلة الابحار في الخور على أساس أن كلا الشطين تحت سيطرة العدو وان حضوره لن يحقق غرضاً نافعاً ، أبحرت القوة البريطانية كلها فيما عدا ستة من المدفعيين تركوا مع الاتراك لمساعدتهم في قذف القنابل .

انسحاب الترك من الحملة اكتوبر سنة ١٧٦٦

وفي هذه المرحلة من العمليات وصل رسل كريم خان الوكيل الايراني الى الميدان بخطابات الى الكيخيا والى الوكيل البريطاني تطلب الكف عن العدوان على الكعوب الذين هم رعاياه والانسحاب من الاراضي الايرانية ، ولكنه وعد في نفس الوقت بأن يلزم كعب بأداء تعويضات عن الخسائر التي أوقعوها بالبريطانيين والترك . وقد فتح الكيخيا الخطاب وبقي لبعض الوقت مرتبكاً يخفي الأمر عن الوكيل رغم أنه تسلم الخطاب من ضابط بريطاني لإحالته . ولكنه ابلغ محتوياته الى الوكيل الذي عاد وقتها للبصرة وأخبره أنه سيستجيب الى طلب الايرانيين حيث أنه ان لم يفعل فقد تنشب الحرب بين ايران وتركيا . وانسحبت القوة التركية من حول كوبان عاصمة الكعبيين .

انتداب المستر سكيب الى الكيخيا ١٠–١٦ اكتوبر ١٧٦٦

وعقب استلام خطاب الكيخيا انتدب الوكيل والمجلس واحداً منهم هو المستر سكيب لزيارة الكيخيا والاحتجاج على قراره وليشرح له بأن البريطانيين ينتظرون من الترك التعويض وأنهم لا شأن لهم بالايرانيين . وقد أقلع المستر سكيب على ظهر تارتر في ١٠ أكتوبر قاصداً خور موسى لكنه عندما علم أن الكيخيا كان في كوبان ، ترك الباخرة وتوجه الى هناك عن طريق نهر قارون .

وقد أكد الكيخيا لمستر سكيب ان انسحابه موقت انتظاراً لوصول ردود من باشا بغداد كريم خان على ما ارسله اليهم ، وان مجلس اعيانه كان مجمعاً على ضرورة ذلك . ولكنه رجاه بان تبقى مراكب البريطانيين حيث هي على أن يستمر تحمل الاتراك لتكاليفها كما تعهد بالوفاء بالوعود الخاصة التي قطعها للوكيل في البصرة بالنسبة للمعونة الممنوحة للاتراك . واعتذر عن حجبه خطاب كريم خان عن المستر ريتش وأعطاه الآن للمستر سكيب ، معللا ذلك بأنه كان يخشى اساءة نقله . وأعلن الكيخيا أنه في خلال بضعة أيام سينقل معسكره الى مصب قارون حيث يأمل أن يشرفه الوكيل باللقاء . وعندئذ يمكن أن يسوي معه كل النقط بما يكفل تحقيق منتهى الرضا منه .

وعاد المستر سكيب الى البصرة في ١٦ أكتوبر وقدم تقريره في اليوم التالي .

انتداب المستر هولمي المقترح الى الكيخيا في ١٩ اكتوبر سنة ١٧٦٦ :

وفي ١٩ أكتوبر وبالنظر لمرض المستر سكيب ، تقرر ايفاد المستر هولمي الى الكيخيا ليوضح له بكل جلاء مسئولية الترك عن تعويض الخسائر التي لحقت البريطانيين من كعب ، وليلح في ضرورة الوفاء الكامل بأقساط معونة الكتيبة ، وليصرف النظر عن اللقاء مع الوكيل على أساس أنه غير ميّال له ، ولكن نتيجة هذه المساعي الاخيرة ظلت غير موكدة .

المفاوضات التى تلت والحصار الفاشل
١٧٦٦ ـ ١٧٦٩

ارسال حكومة بومباي للامدادات في يناير ١٧٦٧

تحققت حكومة بومباي من خطورة الموقف الناشيء عن هزيمة الحلفاء من قبل الكعوب، وقررت عندما علمت بما جرى « أن تأخذ بأسرع وأنجع الوسائل لاسترداد الدَّيْن الذي لنا وإعادة الامور الى وضع يمكن أن ترضى عنه قوتنا عند عودتها الى الرئاسة بعد الحجز الطويل الذي أدى في الخليج الى أبلغ الاضرار بسادتنا المحترمين هنا وسبّب كثيراً من المضايقات لاعمالهم ، وتبعاً لذلك ارسلوا إلى البصرة في يناير سنة ١٧٦٧ السفن سال باي ، وريفانس وسلر مندر وإيجيل وباخرة تجارية موجرة حملت المؤن .. وعلى هذا الاسطول أبحرت نجدة حربية تتكون من بطارية كاملة من المدفعية الاوروبية وضابطين وثلاثين جندياً وخمسة وسبعين جندياً هندياً .

فشل البريطانيين في الحصول على نتائج مرضية من ثوار كعب (١٧٦٧ — ١٧٦٨)

ولكن الرئاسة اعترضت على أية حال على استمرار الحرب مع البريطانيين دون حلفاء محليين كافين . وأدت التعليمات التي أصدروها بالاتصال مع سفارة ارسلها وقتئذ كريم خان الى بغداد والبصرة الى أن تنتقل تسوية قضية كعب الى شيراز لتعلقها بتاريخ الشاطىء الايراني . واستمرت المفاوضات في العاصمة الايرانية وعُهِد بها الى المستر سكيب من إبريل الى سبتمبر سنة ١٧٦٧ . وانتهت باتفاق الوكيل بأن يدفع خمسمائة الف روبية الى شركة الهند الشرقية بشرط إعارته معونة فعالة ضد القرصان مير مهنا من خارّج كتعويض عما سببته كعب من أضرار

من بينها تكاليف الحملة . لكن التفاهم لم يدم طويلا بسبب فشل الهجوم البريطاني على بلدة «خارج» في مايو سنة ١٧٦٨ ، ولسوء التوقيت في استدعاء المستر سكيب من بعثة ثانية الى شيراز في سبتمبر التالي . وكان المسئول عن اساءة التوقيت هو الوكيل البريطاني في البصرة المستر «مور» فقد انتهى التفاهم .

الحصار البحري لكعب (١٧٦٦–١٧٦٩)

ورغماً عن المفاوضات السياسية المشروحة في الفقرة السابقة ، فان الحصـــــار البحري الذي فرض على كعب منذ بدء الحرب ، استمر فيما يبدو لمدة سنتين ، وفي اكتوبر سنة ١٧٦٧ عندما ارسلت الباخرة التاعسة ديفيانس وغيرها في حملة ضد هرمز كانت المدمره بومباي والفرقاطة والجاليفات باقية في شط العرب لهذه الخدمة . وفي بداية فبراير سنة ١٧٦٨ كان مصب قارون ما يزال مراقباً بفرقاطتين وجاليفات وبعض المواعين التركية الصغيرة .

وفي اكتوبر سنة ١٧٦٨ خفت فيما يبدو حدة الحصار لان الوكيل البريطاني والمجلس في البصرة قررا أن « الكعبيين» كانوا يبنون طوابي على جانبي النهر من شط العرب فيما يبدو ، وان الاتراك كانوا في مركز لا يسمح لهم بمنعهم وأنهم أنفسهم انتهوا الى عدم التدخل ، ولكنهم عزموا على إبقاء نصف الكتيبة البريطانية في البصرة كاحتياط وقائي .

على أن الكتيبة كما يجب أن نذكر وصلت الآن الى حالة موسفة من الكآبة بالنسبة لرجالها او مخازنها حتى إن الوكيل والمجلس خشيا أن يضطرا الى توفير الطرادات الصغيرة حتى يمكن تحصين وتموين الطرادات الكبيرة . وفي نفس الوقت تجرأ الكعبيون وأرسلوا شحنة فورت ويليام للبصرة حيث بيعت ، مما اضطر الوكيل والمجلس لاتخاذ إجراء ضد العرب والتجار الارمن وكذلك المستر روبرت جاردن نيابة عن وكلائه البنغاليين .

زعامة كعب (١٧٦٦ – ١٧٦٩)

ويظهر أن الشيخ سلمان(١) الشهير توفي حوالي سنة ١٧٦٦ . وربما بعد نهاية العدوان البريطاني على القبيلة ، نظراً لعدم وجود إشارة مسبقة عن وفاته . وخلفه ابنه او ابن أخيه غانم الذي قتل سنة ١٧٦٩ .



علاقات كعب مع البريطانيين والاتراك
١٧٦٩ ـ ١٧٧٩

المعونة التي اعارتها كعب الى الاتراك ضد المنتفك سنة ١٧٦٩

في خريف سنة ١٧٦٩ كما ورد في تاريخ العرق التركي أعانت الحكومة التركية قبيلة كعب في البصرة ضد المنتفك باعارتها ١٤ جاليفات منها تسع صعدت النهر في الخدمة مع قبطان باشا بينما بقي خمس منها راسية أمام «منعاوي» . وفي هذه المناسبة فان النص الآتي الذي يظهر في يوميات الوكالة البريطانية لا يبدو غير طبيعي « وإنها لظروف مريرة أن نرى مراكب الكعوب تمر تحت انف طراداتنا ولا نجرؤ على مسها لأن مجرد التفكير في ذلك يعتبر جنوناً بالنظر الى العلاقات الحالية بين الكعوب والترك والى مركزنا الحالي .

---

(١) يقرر الملازم أ٠ف٠ ويلسون ـ بناء على مصادر وطنية ـ أن الشيخ سلمان توفى سنة ١٧٦٨ ٠وأن خليفته المباشر كان ولده غانم الذى توفى بعد ذلك بسنة ٠ وتولى المشيخة بعد غانم داود بن سلمان الذى قتل بعد ستة أشهر ، وتولى بعد داود بركات بن عثمان سنة ١٧٦٩ ٠

« أنظر : ملخص علاقات الحكومة البريطانية مع قبائل ومشايخ عربستان ٠

وقيل في ذلك الوقت إن كلا من الباشا والمتصرف قد أرسل مصحفاً مهوراً بخاتم كالتزام أمان للمراكب التي ارسلت لمساعدتهم ، وقيل إن الشيخ الذي بعد سلمان كان مشمئزاً من الصلة التي ربطت قبيلته بالفرس والتي كلفتهم ضرائب في ثلاث سنوات أكثر مما دفعوه لحماتهم الاتراك السابقين في اثنتي عشرة سنة .

الشئون القبلية واقتراح بعث المطالب البريطانية ١٧٧١

وفي أغسطس سنة ١٧٧١ كان اسطول كعب مكوناً من ١٤ أو ١٥ مركباً من نوع «جاليفات» وذكران الشيخ الجديد للقبيلة وهو «بركات» الذي قيل إنه حكم من سنة ١٧٧٠ الى سنة ١٧٨٢ قد سمل عين «بسبوس» الابن الوحيد الباقي على قيد الحياة لعمه الشيخ الاسبق «سلمان». وفي ذلك الوقت اقترحت حكومة بومباي على الوكيل والمجلس بالبصرة أن يتصلا بزعيم كعب في شأن التعويضات عن خسائر سنة ١٧٦٥ ولكن الموظفين المحليين اعترضوا على ذلك لان الشيخ الحالي بخيل كسابقيه ، من ناحية ، وبسبب السلم السائد كأمر واقع والذي يمكن أن يتعكر باحياء الطلبات القديمة من الناحية الاخرى ، وخاصة إذا لم تؤيد هذه الطلبات بالقوة .. ولم يتخذ أي اجراء على ما يبدو ، ورغماً عن الصداقة التي سادت علاقات الترك مع الكعوب فانهم ظلوا عاجزين عن استرداد دين قديم لهم يزيد عن ٢٠,٠٠٠ روبية .

شقاق جديد بين كعب والاتراك سنة ١٧٧٣

وقرب نهاية عام ١٧٧٣ ساءت العلاقات بين الترك وكعب الذين حاصروا شط العرب بثلاثة «جاليفات» معطلين بذلك تجارة البصرة .

تراخي كعب عن مساعدة الحكومة من سنة ١٧٧٣ الى سنة ١٧٧٤

وبعد ذلك بقليل وصلت اوامر من كريم خان بطلب المدد لتدعيم الاسطول الذي يجمعه للاعتداء على إمام مسقط . ويقال إن شيخ كعب

خرق بعضاً من سفنه ، وعرضها بهذه الحالة على مندوبي الوكيل كبرهان على عدم قدرته على اطاعة الاوامر .

وفي اوائل السنة التالية اعتذر الشيخ أيضاً عن الاستجابة الى طلب ارسال حظيرة من ١٥ شخصاً لمساعدة زكي خان في بندر عباس . وبعد ذلك بقليل ، عندما بدأت الشائعات تذاع عن نيات كريم خان للاستيلاء على البصرة . أكد شيخ كعب للمتصرف التركي على البصرة أنه بدلا من مساعدة الايرانيين في الهجوم فانه سيرحل عن دورق بكل اسطوله حال ابتدائهم الزحف من شيراز .

ولقد كان ولاء كعب للايرانيين محل شك كبير في ذلك الوقت حتى إن المتصرف تعشم في مساعدات فعالة من القبيلة ، وفكر أن الأمر يستحق الحصول على تأكيد من الوكيل البريطاني بعدم تعرض الكتيبة البريطانية لسفن كعب اذا جاءت لتشارك في الدفاع عن البصرة ضد أهل ايران .

محاولة كعب أسر السفينة التركية « فايز اسلام » عام ١٧٧٤

وعلى أي حال فقد كان شيخ كعب بعيداً عن المودة الخالصة للترك حتى إنه عند وصول السفينة التركية «فايز اسلام» لمصب شط العرب ارسل كل اسطوله المكون من ٢٤ جاليفات واربعة قوارب مسلحة لأخذها . وعندما علم متصرف البصرة بذلك لجأ الى الوكيل البريطاني للمساعدة . فارسلت السفينة «ريفنج» فوراً الى الموقع . وعند وصولها المكان في ١٣ أبريل سنة ١٧٧٤ وجدت «فايز اسلام» راسية خارج حاجز الموج . بينما وقف اسطول كعب داخل الحاجز ، وهو وضع كان يواجه فيه كل من الطرفين الآخر لمدة ثلاثة أيام . ويبدو من انسحاب وكيل زعيم كعب من البصرة في نفس ذلك الصباح أنه لولا ظهور البارجة الانجليزية «ريفنج» في الوقت الملائم لكان محتملا ان تهاجم

القوارب الكعبية السفينة التركية . ولكن الكعبيين اختفوا بمجرد ظهور «ريفنج» البريطانية التي وصلت وفي صحبتها فايز اسلام الى البصرة يوم ١٥ أبريل . وبعدئذ اتخذ شيخ كعب اسلوباً تهديدياً ، فاستدعى رعاياه من البصرة حيث انسحبوا ليلة ١٧ أبريل هم وجميع أسطوله عن مصب قارون وخشي في ذلك الوقت أن يكون الرجل بتحريض من كريم خان يرتب هجوماً على مدينة البصرة او هجوماً ليلياً على الكتيبة البريطانية المعسكرة هناك .

غارات ليلية لكعب على مدينة البصرة في يناير ١٧٧٥

وفي يناير سنة ١٧٧٥ عندما بدأت تزداد المخاوف من الهجوم الفارسي على البصرة سبب الكعبيون فزعاً كبيراً بسبب سلوكهم الانتقامي لما فعله المتصرف من إعدامه لقاطع طريق من قبيلتهم . فقد دأبوا على المجيء لعدة ليال متتابعة في زوارق صغيرة والوصول للمدينة في جماعات قليلة ، واغتصاب المنازل الخاصة ، والاختفاء في الصباح مع اسلابهم . ولكي يضع المتصرف حداً لهذا الاضطراب فقد قوّى حرس المدينة باستئجار عرب من الزبير والزام المواطنين بالمشاركة في الرقابة والحراسة . ولكن الجزء الاكبر من المدينة ساعد الغاصبين الذين استمروا في القرصنة كما كانوا قبلا وهزموا الجماعات المسلحة التي ارسلت لمقاتلتهم . وفي إحدى المرات حاولوا اشعال النار في السوق .

أعمال الكعبيين لدى سقوط البصرة بأيدي الايرانيين واصطدامهم مع السفن البريطانية ١٧٧٥ ـ ١٧٧٦

وفي الواحد والعشرين من مارس سنة ١٧٧٥ قبيل بدء هجوم الفرس الفعلي على البصرة بأيام ، صعدت ١٤ جاليفات كعبية النهر لتنضم الى معسكر الفرس قرب القرية ، فهاجمتها الكتيبة البريطانية في البصرة . ونتيجة الهجوم مذكورة في قسم العراق التركي . وقد اسرت السفينة الحربية البريطانية «الإنجيل» أحد مراكب كعب وكان طوله ٨٤ قدماً وعرضه ٢٣ قدماً مبنياً مثل قوارب لندن الطويلة الضيقة وله مؤخرة ساحبة وقلع واحد طويل يتصل به شراع كبير ويمكن دفعه أيضاً

بأربعة وعشرين مجدافاً وكان مسلحاً بعشرة مدافع عيار ستة ارطال على عربات . وفي إبريل سنة ١٧٧٦ بعد إخلاء المدينة من الترك فان الباقي من أسطول كعب كان كما قيل يرسو أمام ميناء فيها مركبان أو ثلاثة أرسلت الى دورق للاصلاح .

وعندما علم كريم خان بنجاح العمليات الفارسية في البصرة ارسل أو امرالى صديق خان لاستدعاء الشيخ بركات الى هناك وإعلانه بالنتيجة ولكنه كان لا يعلم شيئاً سواء عن الدافع لتلك التعليمات اونتيجتها .

وفي أغسطس سنة ١٧٧٧ ، نهب الكعبيون بعض أموال التجار من لشبونه وغالباً من البحر ، ولكن هذه البضائع أعيدت الى أصحابها في يناير سنة ١٧٧٨ بأوامر من كريم خان .



حكام أسرة الزند بعد كريم خان

يوجد ملخص لتاريخ فارس العام في عهد الخلفاء المباشرين لكريم خان في الفصل الخاص عن هذا المجلد الذي يتناول امور الشاطىء الفارسي ويتضح بالرجوع الى البيانات المعطاة فيه أن عربستان لم تكن خلال هذه الفترة مسرحاً لاية تغييرات وطنية ذات قيمة . ولا بد أن يكون جزء من المقاطعة قد أدمج في سلطة جعفر خان عندما كان حاكماً على بهبهان وشوشتان في عهد والده صديق خان .



التاريخ الداخلى لعربستان ١٧٧٩ ـ ١٧٩٥

لا يُعلم إلا القليل عن التاريخ الداخلي للمقاطعة خلال حكم آل الزند ولكن يبدوأنه من المؤكد أن قبيلة كعب استمرت في السيادة على أحياء عربستان المجاورة للخليج وانها كانت تتمتع باستقلال ذاتي واقعي في الامور المحلية .

المتعاقبون على المشيخة

في سنة ١٧٨٢ قتل الشيخ بركات وتولى بعده ابن عمه غضبان بن سليمان وهذا الاخير قتل سنة ١٧٩٢ وخلفه مبارك بن بركات .

وفي سنة ١٧٩٤ خلع «فارس بن داود» مباركاً هذا . ثم طُرِد فارس هذا بدوره بعد ذلك سنة ١٧٩٥ تاركاً مكانه لقريب له بعيد الصلة به اسمه « علوان » .

شوشتان في عام ١٧٩٠

وفي عام ١٧٩٠ جاء من مدينة شوشتان «وهي مدينة ذات أهمية بالغة لموقعها على ملتقى طرق التجارة التي استمرت بينها وبين البصرة ولا سيما لوجود صناعة الاقمشة الملونة بها» ، جاء أن حكومتها كانت في يد «خاند كان» عندما ظل في مركز حكمه لا يعترف مدى سنوات عديدة بسيادة الحكومة في شيراز عليه . وكان اعتماده في المدينة على كبار أهلها الذين كانوا دائماً حذرين منه لئلا يسيء استعمال سلطاته .



العلاقات الخارجية لعربستان ١٧٧٩ ــ ١٧٩٥

خلال الجزء الاخير من القرن الثامن عشر تطورت في البصرة ازمة سياسية من المؤكد أنها استرعت انتباهاً مباشراً من شيخ كعب . ولم يكن جلاء الفرس عن البصرة في ربيع عام ١٧٧٩ استثناء من هذه القاعدة العامة . ويرد شرح سلوك كعب في هذه المناسبة ، وهو امر لا يلامون عليه ، حيال الحكومة العربية المؤقتة بالبصرة وحيال دار المقيم البريطاني مشروحاً في مكان آخر في تاريخ العراق التركي . وقد مر صديق خان قائد الحملة الايرانية المنسحبة من البصرة بالكعبيين في دورق .

استيلاء كعب وبكير خان على بوشهر عام ١٧٧٩

وفي يوليه عام ١٧٧٩ لدى اغتصاب الزعيم التنجستاني «بكيرخان» للسلطة في حكومة بوشهر اعتمد هذا كثيراً على النجدة التي جاءته من

الكعوب وهي نجدة طلبها بمجرد استيلائه على بوشهر ، ولكن كما ذكر في تاريخ الشاطىء الفارسي فان شيخ كعب الذي كان مشغولا في حرب مع جارٍ قوي لم يستطع أن يقدم له أية مساعدة حقيقية .

الحرب مع العتوب عام ١٧٨٠

وفي يوليه عام ١٧٨٠ كانت قبيلة كعب في حرب مع عتوب الزبارة في قطر والكويت ولكن أسباب ذلك وطبيعته ونتائج الصراع كلها غير واضحة .

العلاقات بين كعب والاتراك في عامي ١٧٨٤ و ١٧٩١

واستمرت العلاقات بين كعب وعرب وأتراك البصرة وما حولها غير واضحة ومتأرجحة . ففي زمن سابق لسنة ١٧٨٢ استولى الكعبيون بزعامة الشيخ بركات على منطقة نجيدي الخصبة الواسعة بين تامان وحفار من أملاك الترك وخصصها لعرب «بادي» . وهي القبيلة التي تزوج منها .

وقرب نهاية عام ١٧٨٤ كانت تقع حرب بين كعب وقبيلة المنتفك التي قام زعيمها «ثويني» في ذلك الوقت بالتعاون مع الأتراك بغارة ملحوظة على اراضي كعب في شهر نوفمبر ، وسنرى ذلك في تاريخ العراق التركي . وفي عام ١٧٧٨ عندما سقطت البصرة موقتاً في أيدي ثويني ويبدو أن كعباً تعاونت مع الاتراك في طرد المعتدين .

ومذكور عن الشيخ(١) « غدلان » الذي حكم من سنة ١٧٨٢ إلى سنة ١٧٩٢ أنه «امتلك جميع الشاطىء الأيسر لشط العرب إلى جار ديلان بل وحتى إنه استعمر مع الكعوب الشاطىء الايمن من البحر حتى مسافة عشرة أميال من البصرة . وكان في امكانه امتلاك المدينة نفسها . لكنه خشي الاعتداء على اراضيه الواسعة ، وبالتالي فقد رأى أن السياسة السليمة هي في الانسحاب كلية من الشاطىء الأيمن وتركيز قواته بين الشط والجراحي

وفي خريف عام ١٧٩١ ، وكما هو مذكور تفصيلا في تاريخ العراق التركي ، حدثت معركة بحرية بين أسطول كعب وبعض المراكب العمانية

(١) انظر رولنسون . مذكرة عن النزاع .. الخ ١٨٤٤ .

المشحونة بالبن والمتجهة الى البصرة . وهزم الكعبيون الذين يبدو أن قوتهم البحرية قد ضعفت في ذلك الحين ، ودمر الجزء الاكبر من جاليفاتهم وهي خسارة استعدوا للانتقام لها من العمانيين عند عودتهم من البصرة ، وأرادوا ان يحملوا الاتراك مسئوليتها . وفي نهاية السنة وقع اشتباك غير فاصل بين الأسطول التركي الذي كان يحمي الزائرين الخارجين من شط العرب وبين بعض بطاريات المدفعية التي أقامها الكعبيون على الجانب التركي للنهر . ولكن الاتراك رغم انزعاجهم من الحادث لم يتخذوا أي اجراء ضدهم فيما يبدو .

واثناء استمرار النزاع قدم «الكعوب» براهين مقنعة عن صداقتهم للشعب الانجليزي ، بسماحهم للجاليفات التي استأجرها المقيم البريطاني لنقل السير مكدونالد من البصرة الى مسقط بالمرور أمام مدفعيتهم في أحسن حالات التكريم كما في الحالات الاخرى .

★ ★ ★

آغا محمد خان ١٧٩٥ ـ ١٧٩٧



لدينا معلومات قليلة عن أحوال عربستان وتطور الاحداث فيها خلال حكم آغا محمد خان أول ملوك القاجار في فارس ، الذي حكم من ١٧٩٥ الى ١٧٩٧ . وكانت مشيخة القبيلة في ذلك الوقت في يد «علوان» الذي اغتصبها في سنة ١٧٩٥ واحتفظ بها حتى سنة ١٨٠١ . وفي هذا العهد فرضت على كعب الجزية التي كانت تدفعها الأفشار وهم السكان الاصليون قبل أن تطردهم قبيلة كعب ، ومقدارها ٤٠٠٠ تومان في السنة . ولم يكن يُجمَع أكثر من ربع هذا المبلغ في المتوسط ولكن على أي الحالات فقد اعتاد شيخ كعب ارسال هدايا من الخيل والمال الى الحاكم العام لفارس في شيراز .

فتح علي شاه (١) ١٧٩٧ ـ ٧٨٣٤

ابتدأت عربستان في عهد فتح علي شاه تُعامَل كاحدى مقاطعات الامبراطورية الفارسية نظرياً وحقيقياً . وكان من نتائج هذا التغيير إخراج المنطقة ولو جزئياً من دائرة الظلام التي احتوتها منذ العدوان الانجلو تركي على كعب سنة ١٧٦٦ .



علاقات الحكومة الفارسية المركزية مع عربستان ١٧٩٧ ـ ١٨٣٤

حكومة ميرزا ابو الحسن قبل عام ١٨٠١

كان «ميرزا ابو الحسن» من اول من عينوا او استمروا في الحكومة في عهد «فتح علي شاه» وهو رحالة فارسي ثم أصبح مبعوثاً الى البلاط البريطاني . وكانت عاصمة حكومته في شوشتار وهي أعظم بلاد المقاطعة وقتئذ . وكان ابن اخت رئيس الوزراء في ذلك الحين الحاج ابراهيم ، متزوجاً من ابنته أيضاً . وفي سنة ١٨٠١ او ١٨٠٢ عند سقوط نفوذ حميّة ، انتهت فجأة امارته على عربستان .

حكومة محمد علي ميرزا حوالي ١٨٠٧ ـ ١٨٢٢

وتلاه مباشرة او بعد فترة قليلة الابن الاكبر لفتح علي شاه الذي

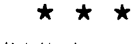
(١) المصادر الرئيسية لتاريخ عربستان خلال هذه الفترة هي :
ستوكار : خمسة عشر شهرا من الحج ١٨٣٢ .
رولنسون : مذكرة عن النزاع بين فارس وتركيا حول المحمرة والمركز السياسي لقبيلة كعب سنة ١٩٤٤ .
أ.هـ. ليارد : وصف مقاطعة خوزستان سنة ١٨٤٦ .
لورد كيرزون : فارس المجلد الثاني ١٨٩٢ .
راجع أيضا :
الملازم أ.ت. ويلسون : ملخص علاقات الحكومة البريطانية مع مشايخ وقبائل عربستان ١٩١٢ .

حكم أيضاً كرمانشاه وكردستان الفارسية ومعهما عربستان على ما يظهر من سنة ١٨٠٦ او قبل ذلك حتى وفاته سنة ١٨٢١ او ١٨٢٢ .

وميز هذا الامير عهده بإصلاح أهم الاعمال العامة الرئيسية في «شوشتر» أي إصلاح السدين المقام اولهما عند منبع نهر الجرجا ، والثاني على منبع ديزفول . ولكن الاخير ،رغم استمرار العمل فيه لمدة اربع سنوات (أكمل سنة ١٨١٠) تكلف فيها مبلغاً كبيراً من المال فيما نفذ تحت إشراف بريطاني ، دمر مرة أخرى في فيضان سنة ١٨٣٢ . وفي سنة ١٨١٨ ارسل محمد علي ميرزا قوة ضد الفلاحيه حيث استخلص من شيخ كعب مبلغ ١٣,٠٠٠ تومان تحت حساب الجزية المطلوبة منه لحكومة فارس .

ولا تبدو التنظيمات الادارية الفارسية لعربستان بعد سنة ١٨٢٢ واضحة ، ولكن يبدو واضحاً أنها استمرت في حالة شبه خضوع حيث كان الخراج يجمع منها على فترات بأيدي تجريدات عسكرية . وبمجرد انسحابها يعود الزعماء المحليون مثل شيخ كعب او والي الحويزة لاستئناف الغارات ضد بعضهم او يستبدلون رسمياً بمن يتولى سلطاتهم المتوارثة .

وخلال فترة من الوقت على الاقل في عهد فتح علي شاه كان أحد الموظفين الرئيسيين في شيراز يتسلم جانباً من راتبه على هيئة مقرر سنوي قدره ١٠٠٠ تومان من الجزية المفروضة على قبيلة كعب .



تاريخ عربستان الداخلي
١٧٩٧ ـ ١٨٣٤

شئون قبيلة كعب :

كانت مشيخة قبيلة كعب في بداية عهد فتح علي شاه ما تزال لعلوان الذي طرد سنة ١٨٠١ على يد محمد بركات الذي احتفظ بمركزه حتى سنة ١٨١٢ . وكان خليفة «محمد» هو «غيث» حفيد الشيخ الشهير سلمان

وقد بدأ عهده سنة ١٨١٢ واستمر حتى سنة ١٨٢٨ حين قتل . وتلا غيث أخوه «مباشر» الذي حكم لمدة ثلاث سنوات ثم تلاه شيخ يسمى «عبدالله بن محمد» . وحوالي سنة ١٨٣٢ تولى المشيخة «تامر بن غضبان» .

ارتقاء قبيلة المحيسن وتأسيس المحمرة ونموها

كان انشاء مدينة المحمرة سنة ١٨١٢ حدثاً هاماً ، وقد اسهمت مادياً في تقدم قبيلة المحيسن التي لم تكن من قبل شيئاً مذكوراً ، ثم قدر لزعيمها أن يخلف شيخ كعب كقوة سياسية رئيسية في جنوب عربستان . لقد انشئت المحمرة بناء على اوامر شيخ كعب «غيث» لتكون مركزاً طليعياً حربياً ضد الترك او القبائل العربية الخاضعة لنفوذ الترك ، وقامت أصلا على جانبي نهر قارون ، وكان البناة الفعليون هم من قبيلة محيسن ورئيسهم مبرضو ، الذي كان مولى من موالي شيخ كعب ونجله حاجي يوسف . وتبع هذين الرئيسين حوالي سنة ١٨٩٩ حاجي جابر بن مبرضو أخو حاجي يوسف .

وقد كشفت عدة مغامرات خطرة قام بها حاجي جابر من مكان استقراره في الجزء الايمن على الشاطىء الشمالي لنهر قارون اتجاهه الى توكيد استقلاله عن زعيم كعب . ولكي يوقف شيخ كعب خطط حاجي جابر قام بتحصين القسم الجنوبي من المحمرة الواقع على الشاطىء الايسر للنهر ، والذي عرف تبعاً لذلك بـ « كوت الشيخ» او«قلعة الشيوخ». وخلال حكم الشيخ غيث كان يقود حامية «كوتاشي شيخ» أخوه مبادر أو مباشر ، وقد عهد هذا الاخير عندما تولى مشيخة القبيلة لاخ آخر لهما هو تامر بزعامة الكوت .

وفي عام ١٨٣٠ أضحت المحمرة التي باتت قاصرة على القسم الايمن للنهر والخاضعة للمحيسن بلداً كبيراً نما من مجرد طابية صغيرة الى مدينة كبيرة ، وصارت مركزاً تجارياً ذا اهمية معتبرة ، وبدأت في اجتذاب الاهتمام العام .

طاعون سنة ١٨٣٢

وامتد الطاعون الذي تفشى في العراق التركي في عامي ١٨٣١-١٨٣٢

الى عربستان حيث سبب كثيراً من الدمار ، وغالباً كان ذلك في عام ١٨٤٢. وتقول رواية لاشك فيها ان الوباء قضى على ما يقرب من نصف عدد السكان .

ومن المؤكد ان شوشتر التي كانت حتى ذلك الوقت أهم مدن عربستان قد انحدرت حوالي ذلك الوقت بسرعة غير عادية الى مكان ثانوي أقل أهمية من ديزفول . ويبدو أن الطاعون كان أحد أسباب ذلك ، اذ كان أثره على شوشتر أكبر مما أثر على ديزفول . كذلك سدد الوباء ضربة قاسية للحويزة أيضاً .



علاقات عربستان مع تركيا
١٧٩٧ ـ ١٨٣٤

رأينا أنه خلال الجيل الذي تلا الحملة الانجلو تركية غير الناجحة ضد كعب عام ١٧٦٦ ، اعتدى الكعبيون على الاراضي العثمانية اعتداء بالغاً حتى إنهم عمروا مستعمرات لهم على الشاطىء الايمن او الغربي لشط العرب ، ولكن على أي الحالات فان الشيخ غيث لجأ فيما بين عامي ١٨١٢-١٨٢٢ الى الاقتصار على حدود اراضي كعب كما أسسها الشيخ سلمان . فلم يحتفظ بأملاك على شط العرب أعلى من حي تامر(١) لكنه في هذا الانسحاب كان متأثراً بالرغبة في عدم الاصطدام مع قوة «قبيلة المنتفك» النامية ، ولضرورات الاستعدادات ضد ايران وليس بدافع احترام لحقوق او رغبات الحكومة التركية . وكان ذلك مرتبطاً بسياسته في تركيز سلطانه كما سبق ان ذكر ضمن مركز حدود محصنة في الموقع الذي أصبح فيما بعد يدعى بلدة « المحمرة » .

(١) أمكن حديثا تحديد موضع حى تامر وهو يقع على الشاطىء الشرقى لشط العرب أعلى فيلية بأربعة أميال . (أنظر تقرير المليونيات أ.ت. ويلسون) عن مهمة خاصة الى المقيم بالخليج العربى المؤرخ ١٩١٢/٥/٥ .

الحدود بين عربستان والعراق التركي

لقد كانت المعاهدة التي ختمت الحروب التركية الايرانية على الحدود عام ١٨٢١–١٨٢٢ مجرد تأكيد لاوضاع الحدود كما رسمها الاتفاق القديم بين السلطان ومراد الرابع العثماني والشاه اسماعيل الصفوي الايراني، وبها تبعت خوزستان لايران، وتبع العراق العربي لتركيا . ولكن مثل هذا الاتفاق كان بالطبع عرضة لاثارة النزاع من جديد .

متاعب بين شيخ كعب والسلطات التركية في البصرة ١٨٢٧

وفي عام ١٧٢٧ عندما وجد الشيخ غيث نفسه متورطاً في المتاعب مع السلطات التركية في البصرة طلب عون سلطان عمان ، ولكن لا ندري هل كان ذلك لاغراض الدفاع او الهجوم ، وأحال حاكم عمان ملتمسه الى المقيم البريطاني في الخليج العربي . ولكن لعدم موافقة المقيم عليه لم ترسل أية معونة من مسقط ، وتبعاً لذلك تفاهم الشيخ غيث مع باشا بغداد وارسل اليه رسلا . وقبل ان يستتب السلام يبدو انه نجح في الانتقام لاكثر من هجوم وقع على الفلاحية من الترك وحلفائهم المنتفك وشعب الكويت .



العلاقات البريطانية مع عربستان ١٧٣٤ ـ ١٧٩٧

إقامة المساعد السياسي البريطاني في العراق التركي موقتاً في المحمرة عام ١٨٢٠ :

وقرب نهاية عام ١٨٢٠ ، وكما ورد في تاريخ العراق التركي ، انتقل الرائد تايلور المساعد السياسي البريطاني بالبصرة بصفة موقتة هو ومكتبه الى المحمرة بناء على تعليمات رئيسه المقيم البريطاني في بغداد وذلك من جراء المتاعب التي نشأت مع باشا بغداد حول الحقوق والامتيازات البريطانية .

وتشير الحقائق الى اظهار المحمرة وكأنما كانت تعتبر في ذلك الوقت خارج نطاق الادارة التركية ونفوذها الفعال .

زيارة المستر ستوكلر لعربستان عام ١٨٣١

وفي سنة ١٨٣١ ، قام المستر ج. هـ. ستوكلر وهو صحفي بريطاني هندي بجولة في عربستان على أساس أنه رحالة حين كان الشيخ «مبادر» يحكم قبيلة كعب ، وقد ترك ملاحظات عن زيارته لعربستان في كتابه المسمى « حجة خمسة عشر شهراً خلال المسالك غير المطروقة في خوزستان وايران » .



محمد شاه ١٨٣٤ ـ ١٨٤٨ (١)

وقع خلال حكم محمد شاه لايران نزاع بين تركيا وايران على ملكية جزء من عربستان يشمل المحمرة . لكنه في النهاية آل إلى ايران . وفي التاريخ الداخلي لعربستان كانت المعالم البارزة لهذه الفترة هي العناد الصلب على من تكون له السيادة : لشيخ كعب في الفلاحية أم لامتداد

(١) يعتبر لايارد المرجع الرئيسى تقريبا لكل المسائل المتعلقة بتاريخ عربستان خلال هذه المدة أساسا في كتابه « مغامرات مبكرة في فارس وسوسه وبابل ١٨٨٧ » وأيضا في كتابه « وصف مقاطعة خوزستان» مجلة الجمعية الجغرافية الملكية مجلد ١٦ سنة ١٨٤٦ صفحة ١ ـ ١٠٥ .

وتحتوى مذكرة العقيد رولنسون عن « النزاع بين تركيا وايران حول المحمرة والوضع السياسى لقبيلة كعب ١٨٤٤ » معلومات قيمة عن الموضوعات التى يدل عليها العنوان .

كما يلقي كتابه « ملاحظات على مذكرة فارسية سنة ١٨٤٤ أيضا بعض الضوء على استيلاء الترك على المحمرة سنة ١٨٣٧ . وترد في ذيل مذكرة السيد « الوين باركر » مذكرة بشأن الحدود بين المحمرة وتركيا التى طبعت سنة ١٩١٢ لاستعمال وزارة الخارجية .

وتناول لايارد مسائل الملاحة في النهر . ولكن المصدر الاختصاصي بهذا الموضوع هو سيلى الذى يوجد تقريره عن « الملاحة في أنهار قارون وديزفول وقناة أبى الجرجار حتى شوشتر » في صحيفة الجمعية الجغرافية الملكية مجلد ١٥ سنة ١٨٤٤ صفحات ٢١٩ الى ١٤٦ . ويمكن أيضا الرجوع الى كتاب الملازم س.ر.لو « تاريخ=

سلطان الحكومة المركزية الايرانية بشكل فعّال او غير قليل الفاعلية الى شواطىء شط العرب .

ولم يكن الصراع قائماً على ملكية المحمرة بين تركيا وايران فقط ، ولكن أيضاً بين شيخ كعب وشيخ المحيسن . وهذا جعل التاريخ السياسي للمقاطعة في هذا الوقت مختلطاً جداً حتى إنه يحسن بنا أن نترك تقسيمنا المعتاد للموضوع . ونعالج الاحداث تقويمياً متى كانت متعلقة بالمصالح التركية والايرانية . ولكن المصالح البريطانية والمصالح الاجنبية الاخرى ستعالج منفصلة عن الموضوعات الاخرى ويخصص لها موضع خاص للفترة كلها .

التقسيمات الادارية لعربستان ١٨٣٤

في بداية حكم محمد شاه كانت عربستان مكونة من ثلاثة أقسام إدارية . ديزفول وشوشتر التي كانت اسمياً تحت حكم موظف تعينه الحكومة المركزية . ثم الفلاحية والمحمرة التابعتان لمشيخة كعب الوراثية . ثم الحويزه التي كانت تحت ولايات وراثية لسلالات من السادة والعرب .

شوشتار ودزفول

وكان الحاكم الايراني لعربستان يقيم عادة في ديزفول ويشمل سلطانه هذه المدينة وشوشتر وبعض القبائل العربية المعتمدة على هذين المركزين وعلى الاحياء الملاصقة لها مباشرة . ونادراً ما تعدى حرس الحاكم ٥٠ أو ٦٠ فارساً . وكانت ارزاقه التي يجمعها بنفسه تبلغ ٥٠٠٠ تومان او ٢٥٠٠ جنيها سترليني . وكان الدخل المقرر للحكومة المركزية على الاقليم

البحرية الهندية » . ومن المراجع الاخرى النافعة :
مارون س.أ. ديبور « رحلات في لوريستان وعربستان ١٨٤٥ »
لوفتس « رحلات وأبحاث في كلديا وسوسيا في ١٨٥٧ » .
لورد كيرزون « فارس والمسالة الفارسية ١٨٩٢ » .
ملازم أ.ن. ويلسون « ملخص علاقات الحكومة البريطانية مع قبائل ومشايخ عربستان ١٩١٢ .
مختارات بومباى رقم ٢٤ . الخليج الفارسى ١٨٥٦ ذو قيمة عرضية .

الذي تحت سلطانها ٤٠,٠٠٠ تومان سنوياً . وكان يمسك حساباتها موظف يسمى «المستوفي» يعينه المحاسب العام ، وهو ديوانٌ من دواوين الحكومة المركزية . وكانت مدينتا ديزفول وشوشتر تداران داخلياً بطريقة غير نظامية بمعرفة زعمائهما المشاغبين . ولكن كان لأعيان السادة والمجتهدين والملات نفوذ معتبر في المسائل العامة هناك . وكان للحاكم الايراني قليل من السلطة الفعّالة بحيث إن عامله كان يقتل او يطرد قبل نهاية سنة من حكومته .

الفلاحية والمحمرة

وكانت أعظم قوة في المقاطعة كلها خلال هذه الفترة اذا استثنينا خانات البختياري ، الذين كان نفوذهم منتشراً في الاحياء الشمالية من عربستان ، هي قوة شيخ قبيلة كعب الذي كان مقره في الفلاحية ، وكان هو الاقوى سلطاناً بصورة عامة في أحياء الفلاحية والمحمرة والأهواز وجراحي وهنديان .

وكان اشراف الخان مطلقاً على قبيلته ، وبصورة معتبرة على قبيلة محيسن . كما دان له بولاء مشكوك فيه نوعاً ما قبائل الباوية وبنو تميم . ويبدو أن الاشراف(١) الذين كانوا ضمن القبيلة الاخيرة في ذلك الوقت لم يكادوا يدينون له بأي ولاء . وكانت قوته الحربية من كعب ومحيسن والحيادر حوالي ٧٠٠٠ مقاتل منهم ثلاثة آلاف من المشاة المسلحين جيداً بالبنادق والف فارس . والباقون مجهزون بالسيوف والحراب كيفما اتفق .

ومن المحتمل أن يكون الشيخ قادراً على تجنيد قوات اضافية ولكنهم لم يكونوا مجهزين بأسلحة نافعة . وتكونت مدفعية الشيخ من ثلاثة مدافع انجليزية صغيرة ولكنها صالحة للعمل ومركبة بدقة ، ويعمل عليها ٤٠ فارسياً تدربوا على يد خبير هارب من المدفعية الفارسية . وكان عنده

---

(١) كان الاشراف ظاهرين في ذلك الوقت بأنهم من الكثرة بحيث أنه يبدو ضروريا أن نفترض أنهم بعينهم بنو تميم الحاليون .

أيضاً عدة مدافع مختلفة العيار غير مركبة ، واثنان او ثلاثة مدافع «مورتر» لم يكن قادراً على استعمالها . ومن بين اتباع الشيخ الذين لا يعتمد عليهم كان هناك الف فارس بجانب بعض المشاة يعوزهم السلاح الجيد ، بينما كان الاشراف (او بنو تميم) يحشدون الفي فرس و ٧٠٠ من المشاة .

وكانت الجزية السنوية التي يدفعها الشيخ للحاكم العام الايراني في ايران ، الذي كان يرتبط معه بعلاقات مالية وليس مع حاكم عربستان الايراني حتى سنة ١٨٤٠ هي ٣٤٠٠ تومان او ١٧٠٠ جنيه استرليني فقط ، كما لم يكن هناك أي ممثل للحكومة الفارسية مقيماً في أملاكه ، وهاتان علامتان موكدتان على استقلاله الحقيقي .

وكان المتولي مشيخة كعب سنة ١٨٣٤ هو ناصر بن غضبان من فرع آل بو ناصر من قسم «دريس» وهو الذي خلف قريبه عبدالله بن محمد حوالي سنة ١٨٣٢ كما ذكرنا آنفاً . وكان وزيره او مستشاره الرئيسي حاج مشعل من فرع «نصار» .

شخصية الشيخ ثامر شيخ كعب وسياسته الداخلية

يقول لايارد(١) لم يكن مظهر الشيخ ثامر جذاباً وكان رجلا طوالا له هيبة آمره ، ولكن ملامحه كانت خشنة وسوقية بخلاف غالبية البدو ذوي الاصول العالية . وكانت جبهته ناتئة كجبهة زنجي . ويرجح أنه كان يجري في عروقه دم أسود مثل أكثر العتوب الذين نبذوا حياتهم البدوية وتزوجوا من الجواري . وكان ثامر وباعتباره عربياً رجلا مرموقاً بلا ريب . وتدين البلد التي حكمها بكثير من الرخاء الذي تمتعت به حينئذ الى تشجيعه للزراعة والتجارة وللحماية التي منحها للاجانب وللتجار في أراضيه . وكانت الترع والقنوات التي تعتمد عليها خصوبة التربة مصانة في حالة جيدة ، ويجدد غيرها باستمرار . وكان اعلان المحمرة ميناء حراً هو السبب في أن أضحت مستودعاً هاماً للبضائع ليس فقط لتموين مقاطعة خوزستان ولكن لسكان الاراضي التركية المجاورة .

ورغم ان الشيخ كان محل الاحترام من رعاياه الذين كان له عليهم

(١) انظر كتابه « مغامرات مبكرة » مجلد ٢ صفحات ٦٣ ـ ٦٦ .

سلطان غير محدد(١) ورغم سمعته بينهم كشخص شجاع وذكي الا أنه لدى أهالي عربستان التركية كان يوسم بالغدر والخيانة ، وأنه يحمل فوق رأسه دم أكثر من قريب قتله في سبيل الوصول الى المشيخة . وكان الشيخ كريماً على السادة المشايخ ، الذين تجمعوا في الفلاحية وتجاوزوا عن افعاله الشريرة . وكان الباوية والاشراف مصدر متاعب دائمة للشيخ تامر . وقد حملت القبيلة الاولى السلاح غير مرة في وجه الشيخ تامر . وسيبدو من خلال سردنا للاحداث كيف كانوا ينضمون الى اعدائه في الساعات المحرجة .

علاقات الشيخ ثامر بالحاج جابر شيخ المحمرة

ولكن المصدر الاكبر لتعب شيخ كعب كان عدم ولاء الباوية اوالاشراف بسبب نزوعهم للاستقلال ونموثروة وقوة مولاه شيخ محيسن بالمحمرة وكان عندئذ هو «حاج جابر» . ولم يكن شيخ المحمرة يُعدّ في وضع يسمح بالخروج على تبعيته للفلاحية . واستمر في دفع حصته في الجزية السنوية المقررة على رئيسه الى حكومة شيراز ، وارسال حشود من قبيلته للمساعدة في الدفاع عن الفلاحية عند أي تهديد . ولكن تنفيذه لهذه الالتزامات كان ناقصاً وفيه قصور . كما أنه أنشأ علاقات خاصة لم يكن ينقصها شيء من خيانة سيده مع حاكم عربستان الفارسي ووالي الحويزة وربما أيضاً مع حاكم البصرة التركي(١) . وفي سبيل مراقبة حركات الشيخ جابر ومحاولة إخضاعه ارسل ابن أخيه «فارس بن غيث» ليقيم ممثلا له في كوت الشيخ المواجهة لمدينة المحمرة الرئيسية . كما أقام هو نفسه في زمن سابق ممثلا لاخيه مبادر .

علاقات الشيخ ثامر مع الترك

وبالنظر لحساسية الشيخ الشديدة لخطورة محاولات الايرانيين مدّ نفوذهم او تنظيم طبيعة تدخلهم في شئون قبيلة كعب قام تامر بتنمية

(١) امتد سلطانه الى توقيع عقوبة الاعدام والبتر مع عقوبات أخرى .
(١) يقول الماجور رولنسون في مذكرته عن النزاع بين ٠٠ الخ ١٨٤٤ « انه سوى مباشرة مع حكومة البصرة موضوع ايجار الارض في مدينة المحمرة » ولكن هذا المرجع البارز لم يذكر المصدر الذى استقى منه مثل هذه المعلومات الهامة .

علاقات الصداقة مع جيرانه الترك أكثر من أي شيخ سابق . وكان حريصاً أن لا يقبل سلطان حاكم البصرة عليه في أية مسألة أساسية . ولكنه غالباً ما أهدى متصرف البصرة هدايا من الخيل والمال ، وتلقى منه خلع التكريم .

الحـويـزة

لقد تقلصت الحويزة(١) التي كانت فيما سبق حياً مزدحماً مزدهراً الى بلدة عديمة الاهمية نتيجة كارثة فردية هي انهيار جسر كبير عند كوت نهرها على بعد حوالي ١٥ ميلا فوق المدينة . وكانت النتائج فورية بقدر ما هي مدمرة . فقد حول نهر «الكركه» كل مجراه الى اسفل كوت نهر هاشم في ليلة واحدة . وتركت الحويزة وكل الاحياء المزروعة مرتفعة وجافة ، كما تحولت بعض الاصقاع التي كان لها بعض القيمة في الرعي او الزراعة الى مستنقعات لا فائدة منها . فنزلت الحويزة بسرعة من مدينة كبيرة سابقة الى قرية بها ٤٠٠ أو ٥٠٠ ساكن ، وأصاب الوالي الفقر بفقر رعاياه . وكانت الجزية التي يدفعها الوالي للسلطات الايرانية غالباً في ديزفول حتى الآن ٦٠٠٠ تومان (أو ٣٠٠٠ جنيه انجليزي) ، ولكنه أصبح الآن لا يكاد يحصل على المال الكافي لسد حاجات معيشته ، وبلغت المتأخرات عليه للخزانة الايرانية حتى سنة ١٨٤٠ مبلغ ٢٤١٠٠٠ تومان . واستمر يحتفظ بخمسة آلاف مقاتل تحت تصرفه ولكنهم كانوا مسلحين بلا عناية .

وكان سيد فرج الله وهو الوالي في ذلك الوقت رجلا قليل القدرة ، وقليل الشعبية ، ولكن الصفة المقدسة للسادة منحته ميزة في مكايد السياسة . وكانت واحدة من زوجاته تعرف باسم «السبي» محل ثقته الكبيرة ، لانها كانت معتادة على إدارة اموره في الحويزة عند غيابه ، وكان الوالي في

(١) يقرر لايارد (مغامرات مثيرة جزء ٢ ص ١٦٦) و (وصف مقاطعة خوزستان ص ٣٥) تاريخ حياة الجسر في سنة ١٨٣٧ . بينما يقرر لافتس (رحلات ١ ص ٣٥٩) أنها سنة ١٨٣٢ . وقد قبل التاريخ الاول وذكر في المجلد الجغرافي من هذا التقويم بالنسبة الى الثقة العالمية في لايارد ، ولكن ربما كان التاريخ الاخير أصح لان لايارد نفسه يقرر أن انهيار الجسر سبق الوبا بفترة بسيطة . وقد وقع الوبا على وجه التاكيد سنة ١٨٣٢ .

ذلك الوقت ساخطاً من قلبه على حكومة ايران التي استمرت في إزعاجه بطلباتها بدخل أصبح غير قادر على سداده . وفي سبيل ذلك أبقته مدة سجيناً في كرمان شاه .

احتلال الاتراك للمحمرة ١٨٣٧

وفي عام ١٨٣٧ نظم علي باشا الحاكم التركي لبغداد حملة مفاجئة ضد المحمرة ، ويبدو أنه قادها بنفسه . وكان الدافع الذي ينسب عادة له هو الغيرة من ازدهار المحمرة التي كانت بسبب عدم فرضها ضرائب جمركية تستحوذ على تجارة البصرة. مما أضر بالدخل التركي العام . وليس مستحيلا على أي حال أن يكون ما اشتهر به المشاة من خطط للاستيلاء على «هيرات» قد اوحى اليه امكانية عمل اضافة مناسبة للامبراطورية العثمانية في مواقع أخرى . وعلى أي الحالات فيبدو انه لم يكن لديه أي صعوبة في تحقيق مراده .

وكانت الرواية الايرانية لتلك الاحداث كما وردت في مراسلات الوزير البريطاني في طهران عام ١٨٤٥ الى حكومة صاحبة الجلالة هي ما يأتي :

« كان بين عرب تلك الجهات قبيلتان بالذات هما ادريس والانصار لهما قوة كبيرة ، واليهما يعود خراب المحمرة . فقد خصص جابر لنفسه بعد أن فرضه الشيخ تامر خاناً لحكم المحمرة كل الدخل الناشيء من البساتين دون ان يعطي شيئاً لعرب كعب ، إبان وصول باشا بغداد . وكانت العداوة قد نشبت في نفس الوقت بين القبيلتين(١) . ووضعت خطة لقتل جابر الذي علم بالمؤامرة بعد وصول الباشا بثلاثة أيام . وقبل أن تبدأ أية مذبحة هرب بعائلته وحشمه في قارب . وعند وصول هذا الخبر الى خارج ، تملك السكان جميعهم نوع من الروع فقذفوا بأنفسهم في ماء الشط وغرق النسوة والاطفال في الامواج بجهلهم السباحة ،

(١) أعني ادريس ونصار من بطون كعب . ولكن الخصومة بينهما كما سوف نرى فيما بعد لم يكن لها قليل علاقة بهذا الموضوع أو كثيرها.

كما أسّر الأثاووط والجنود الاتراك حوالي ٤٠٠٠ نسمه واسترّقوهم . واستطاع الباقي النجاة بانفسهم .

واشترى مسلمو البصرة العديد من هؤلاء الاطفال بحوالي ١٨ أو ٢٠ كورته للرأس وأعادوهم لاهاليهم .

ووضع العقيد رولنسون الوكيل السياسي البريطاني في بغداد الملاحظات (٢) الآتية عن هذه المسألة :

لم يكن للمنافسة التي استمرت طويلا بين بطني قبيلة كعب المسلمين إدريس ونصارى فيما يبدو إلا تأثير قليل في ظروف المحمرة ، فلم يكن الحاجي جابر من أي البطنين كما لم يكن يسمح بالدخول الى مدينتة لسوى القليلين منهما . وقد شكل حامية خاصة له وقواها ، وعلى قدر ما استطعت أن أتأكد ، كانوا صادقي الولاء له وفي خدمته .

ان هذه القصة التي اوردناها عن كيفية الاستيلاء على المحمرة بعيدة عن الصواب ، فلم تكن هناك خيانة بين الحامية كما لم يهرب جابر من شعبه ، ولكن من الجنود الاتراك . والحقيقة إنه كان يعوّل على عون من الفلاحية حبسه الشيخ تامر عنه حسداً وغيره ، ومع ذلك فقد رفض كل العروض ، وقرر أن يدافع عن المدينة حتى النهاية . وهكذا فان المكان وقف يدافع عن وجوده وراح يحطّم جانباً بعد آخر الى ان سقط عنوه .

وفيما كان الشيخ جابر يهرب في زوراقه عبر نهر بهمانشير كان الاتراك مشغولين في نهب المدينة .

وقد اقتُحمت المحمرة من جانبها الغربي ، وعندما تمكنت القوات المهاجمة من التشبت بثغرة السور بدأ الهرب بالقوارب في حفار الذي يجري على امتداد السور الجنوبي للمدينة . وقد غرق كثير من الناس عندما رموا بأنفسهم في الماء . وكان عدد السكان الكلي وقت الاستيلاء على المدينة بما فيه الحامية العربية من المقاتلين نحو ٣٠٠٠ نسمة . وكما يحدث دائماً عندما يقتحم مكان بهجوم عنيف فان الفقد في الارواح يكون جسيماً . ولم

(٢) أنظر أيضا ديبود « رحلات في لورستان وعربستان مجلد ٢ ص ١٠٨ ـ ١٢٠ .

أستطع ابداً على أي حال أن أجمع معلومات مرضية عن هذه النقطة لا ولا استطعت ان احصل على تقدير تقريبي لمدى وقيمة الاملاك المنهوبة .

أعمال أخرى للاتراك : طرد الشيخ ثامر وتعين عبد الرضا بن محمد ومسلم بن محمد شيخين يحكمان معاً في قبيلة كعب

ولتكن تفاصيل الاستيلاء على المحمرة ما تكون ، فانه من المؤكد ان الاتراك تملكوا المكان موقتاً ونهبوا الاسواق والمخازن ، وأحالوا المكان بلا حماية بتحطيمهم الحصون وأخذهم المدفعية . وقاموا بمظاهرة ضد الفلاحية ، ومن ثم هرب الشيخ تامر(١) الى الكويت . وعين مكان الشيخ تامر بعد هربه الى الكويت(عبد الرضا ومسلم)(٢) ولدا محمد أحد أقاربه البصريين كشيخين مساعدين ووالبين تركيين .

ولكن الاتراك لسبب غير مفهوم انسحبوا من عربستان ، ولم يستطع الشيخان المساعدان اللذان عينا موخراً رغم تأييد الباوية لهما أن يستمرا طويلا ضد الشيخ تامر(٣) ، الذي عاد بسرعة ، وأعاد بسط حكمه على الفلاحية . وعندما التمس الباوية عفوه دعا زعيمهم الشيخ لعاصمته حيث دبر مؤامرة لصرعه برصاصة فيما كان يحتسي القهوة في استقبال رسمي هو وزعيم آخر . وعين بدلا منه شيخاً جديداً هو «عقيل» على الباوية .

ومن المحتمل أنه بعد هذا بقليل قام «مبر مهنا» شيخ الاشراف في وجه الشيخ تامر، وحصن نفسه لعدة شهور في طابيته عند «ده مولا» في

---

(١) يقول لايارد في (وصف مقاطعة خوزستان ص ٣٨) انه لجأ الى الزعيم البختياري محمد تقي خان . وهذا يبدو غير محتمل حيث ان محمد تقى خان كما سوف نرى لجأ اليه .

(٢) رولنسون يدعوه عبد الرزاق ، أنظر مذكرته عن النزاع .. الخ ١٨٤٤ .

(٣) يقرر رولنسون في مذكرته أن الشيخ تامر عندئذ « وقع لاغراضه الشخصية اتفاقا مع باشا بغداد ضامنا لنفسه احتلال المشيخة ومتعهدا ولاء قبيلته للبصرة .. » ويضيف أن الشيخ جابر رفض أن يرتبط بهذا الاتفاق فحفظ بذلك استقلاله عن تامر . وهدد أن يستعين ، اذا تدخل في أمره ، بحماية الفرس .

في شديد . ولكنه استسلم في النهاية وسعي الى الفلاحية . وعين بدلا منه شيخ يسمى مير مذكور من السادة .

أما الشيخ جابر صاحب المحمرة ، التي كان خرابها ضربة أقسى عليه مما كانت على الشيخ تامر فقد هرب اولا الى بوشهر ، وهناك حاول بلا نجاح ان يحصل على عون الحاكم الايراني العام في ايران . وتبعاً لذلك عاد بهدوء الى مدينته الحزينة . ولم تمر سنوات قليلة الا وعادت ثانياً دولة مزدهرة كما كانت .

معتمد الدولة الحاكم الايراني على أصفهان ولوربستان وعربستان عام ١٨٣٩

وفي عام ١٨٣٩ عينت الحكومة الايرانية «منهو شهر خان» المشهور باسم معتمد الدولة ، وهو من جورجيا من ابوين مسيحيين تثقف كرقيق مسلم ، ومن المحتمل بتأثير من روسيا ، حاكماً على أصفهان ولورستان وعربستان . ولكن هذا الموظف الطاغي الذي كان يشبه آغا محمد المؤسس الشرس لدولة القاجار ، وكان خصياً ، جعل سلطانه تبدو بقسوة في طول وعرض المقاطعات التي عين عليها . وكانت سياسته تبدو بسيطة ومتماسكة ، ولكن سوء النية كان أداتها الرئيسية ، وكان يتفنن في وسائل الضرب والتعذيب المروعة ، كان بلا لحية وذا وجه ناعم لا لون له وخدود بارزة وصوت ضعيف أنثوي حاد النغمة . وكان قصيراً متيناً مترهلا شفتاه غليظتان بطيئتا الحركة ، وملامحه التي كانت ذات طابع جورجياني كانت ذات مظهر فاتر الهمة ومنهك (١) .

موقفه من محمد تقي خان البختياري ١٨٤٠–١٨٤١

وفي خريف ١٨٤٠ قام معتمد الدولة بالاستعداد لتحصيل الضرائب المستحقة على أهالي الاحياء الجنوبية من ولايته . ووجه طلباته الاولى الى محمد تقي خان الزعيم الاساسي لفرع شاهر لانج من قبيلة بختياري ، والذي كان كرسيه في قلعة تل فطلب منه أن يدفع فوراً قسطاً مقداره

(١) لايارد : « مغامرات مبكرة مجلد ١ ص ٣١٣ » .

۱۰,۰۰۰ تومان او ٥٠٠٠ جلك تحت حساب الضرائب المتأخرة . وكانت الشكوك المنبهة قد تطرقت الى معتمد الدولة بأن الزعيم غير مخلص للشاه لانه رفض أن يكرم مبعوثي الحكومة الايرانية اليه ، ولانه بعث برسائل تنطوي على التآمر الى الامراء الايرانيين اللاجئين الى بغداد .

ولم يكن محمد تقي خان قادراً ، حتى ولو كان راغباً ، بأن يجهز المبلغ الكبير المطلوب منه في فترة قصيرة كهذه . ولكنه تردد في التنصل من الحاكم ، وبالتالي هيأ له أن يجتاز بلا مقاومة جبال البختياري مع قوة مكونة من كتيبة نظامية من المشاة بها الف غلام راكب ، بعضهم فرسان حسنو التسليح ، ثم ثلاثة مدافع ميدان صغيرة ومعها ١٥ مدفعاً .

وحدث اللقاء في فبراير عام ١٨٤١ في سهل «مال أمير» حيث عسكر المعتمد ومحمد تقي خان سوياً لحوالي ستة أسابيع . وحاول الأول فرض شروطه بالتسوية ، بينما واصل الثاني المقاومة بقدر إمكانه .

وسبق المعتمد الى «مال أمير» البارون ديبو السكرتير الاول بالمفوضية الروسية في طهران . الذي مكث معه فيها عدة أيام .

وكان محمد تقي خان قد جمع قوة من خمسة آلاف رجل مقابل قوة المعتمد البالغة ٢٥٠٠ رجل وشملت بجانب رجاله البختياريين عرباً من السهول حول شوشتر وحتى من شواطىء نهر الجراحي . فقد أراد أن يحقق تفوقاً على المعتمد وكان يمكنه أن يدمره هو ورجاله .

وبعد ذلك رحل المعتمد الى شوشتر ليجمع ضرائب الاراضي السفلى دون ان يسوي الموقف مع محمد تقي خان . ولكنه بمجرد أن وصل إلى الجهة التي يقصدها استدعى ذلك الزعيم للمثول أمامه . ولكن محمد تقي خان رفض أن يطيع ، فاستعد المعتمد للتحرك ضده بعد أن أعلنه رسمياً خارجاً على الحكومة . وقد أجبرت هذه التدابير الزعيم البختياري على أن يسلم بعجزه ونذالة ولده وأحد أبناء أخيه الى المعتمد رهينتين مع تأكيد ولائه ، وفعل هذا بعد أن أقسم المعتمد على تسيير حملته .

لكن «مانو شهر خان» ، الذي وصله في ذلك الوقت مدد من كتيبتين من المشاة الفرس وبعض المدفعية كما حصل على معاونة بعض

مشايخ العرب كان يتصرف بأسلوب الغدر المألوف ، فما إن وصل الطفلان إلى يديه حتى أعلن أنه سيعدمهما ان لم يسلم محمد تقي خان فوراً . وسرعان ما هبط الزعيم البختياري الى ما حول شوشتر . ولكن نظراً لأن المعتمد لم يكن ليمنحه أي ضمان موثوق لحياته او حريته ، إذا وصل اليه ، فقد هرب في النهاية باتجاه الفلاحية ، يتبعه المعتمد وقواته .

وفي المراحل الاولى لهرب محمد تقي خان صحبه عدد كبير من رجاله البختياريين ، لكنه أقنعهم بالعودة الى جبالهم . وبمجرد أن انفصل عنهم هوجم وسلب هو ومن معه من الاشراف .

ويقرر المستر لايارد ، الرحالة الانجليزي الذي كان شاهد عيان لمعظم العمليات المذكورة أعلاه بأن ضباط القوات الايرانية النظاميين والاشخاص الموظفين في خدمة المعتمد « كانوا مجموعة من العشاق الداعرين، المنغمسين في شرب العرق والذين يقضون معظم اوقاتهم أنصاف سكارى يسمعون الموسيقى ويشاهدون الغلمان والفتيان الراقصات » .

حملة معتمد الدولة على الشيخ ثامر شيخ كعب وضيفه محمد تقي خان في الفلاحية ١٨٤١

وأرسل الحاكم النشط غلماناً الى مختلف زعماء البلد في قاصيها ودانيها ومن بينهم ميرزا كرما حاكم بهبهان الذي كان بينه وبين محمد تقي خان نزاع على الحدود والى الشيخ ثامر رأس عرب كعب .

وقد جرد اللصوص الرسول الموفد الى بهبهان في طريق عودته من كل شيء عند سهل راموز . ولكن الموفد الى الفلاحية الذي يحتمل أن بعثته كانت متعلقة بالمطالب الايرانية من كعب لدفع الضرائب عاد سالماً لسيده . وقد أصبحت البلد كلها الآن تغلي من الاضطراب ، وتبدو مهجورة الا من اللصوص الذين جاءوها من كل جانب .

وحسبما جاء في رواية المستر لايارد ، الذي قامت بينه وبين الزعيم البختياري الشهم صلة مليئة بروعة الخيال ، سار محمد تقي خان الى الفلاحية ، ووصل الى نهر الجراحي عند الغرايبه ، حوالي ١٢ ميلا فوق الفلاحية حيث علم في الصباح ان صديقه البختياري قد عبر النهر في الليلة الفائتة عند نقطة تبعد بثلاثة أميال .

وقبل طلوع النهار وصلت اوامر من شيخ كعب الى اتباعه لهجر قراهم العليا على الجراحي ، فانشغل جميع السكان فوراً في حل عششهم المبنية من شجر الغاب وتشكيل المواد الى اطواف عاموا عليها الى بر الامان في مجاورات الفلاحية هم وأدوات مطابخهم وفرشهم وحتى دواخينهم . وسيقت قطعان الغنم والماشية بسرعة ، ولاجل عرقلة حركات العدو قطعت جميع السدود وغرقت جميع البلد بالماء «وكان الكل يصرخ بأعلى صوته وأحياناً كان الرجال يقفون عن العمل ويتماسكون بالايدي ليرتصوا في حلقة صارخين باغنية الحرب» . وهو مشهد لا يمكن أن يبارح أذهان من خبروا ضجيج العرب وقلة جدواها .

وكان الباوية ، فيما عدا فرع بني خالد ، قد ألقوا بحظهم مع المعتمد وساد خوف عظيم وخاصة في القرى على جانب النهر الايمن ، لئلا يظهر فرسان هذه القبيلة فجأة . وما إن اتى المساء حتى كانت القرى العليا قد أخليت عملياً .

وعندما بزغ القمر ، صنع المستر لايارد لنفسه طوقاً على طريقة العرب ، وجرى نازلا في النهر حتى الفلاحية حيث وصل مبكراً بعد ظهر اليوم التالي . وكان المنظر على طول الطريق مثيراً مليئاً بالضوضاء غير العادية ، فقد أضرم الفلاحون النار في المحاصيل الناضجة — وهو ما يدل على أن الزمن كان اواخر الربيع او اوائل الصيف ، فكانت ترسل سحباً من الدخان في جميع جوانب السماء الصافية . وأحسن الشيخ تامر استقبال المستر لايارد . ولكنه أقسم جاداً أن محمد تقي خان ليس في بلده .

وفي المساء ركب ميرزا كوما حاكم بهبهان الذي شجعت عمليات المعتمد في عربستان حكومة ايران لتضغط عليه ، متوجهاً الى الفلاحية على رأس قوة من خمسين فارساً انهكهم جهد السفر .

تحركات اخرى للمستر لايارد

وفي الصباح التالي نجح المستر لايارد في أن يجد بنفسه خيمة محمد تقي التي كانت مقامة على قطعة ارض جافة محاطة بالمستنقعات قرب شاطىء ترعة البوزية ، وأمضى بقية اليوم والليلة في خيمته . وعند عودته

الى الفلاحية أخذ خطاباً من محمد تقي خان يرجو فيه الشيخ تامر أن يعامله بثقة . وعندئذ أعلن الشيخ أن حضور الزعيم البختياري لاملاكه قد أخفي حتى عن الكعبيين تجنبا لاثارة الفرس عليهم .

استعدادات الشيخ ثامر للدفاع عن الفلاحية

وأخذ الشيخ تامر فيما بعد المستر لايارد ليعاين الاستعدادات للدفاع عن الفلاحية بسلسلة من المتاريس والطوابي ومرابض المدافع ، واستمع بانتباه الى نصيحة الانجليزي التي كان جوهرها الاعتماد على مناعة المستنقعات المحيطة بالبلدة أكثر من قوة المدفعية . وفي أي الحالات يجب اختبار سلامة المدافع القديمة قبل وضعها موضل العمل.

ويقول لايارد (١)

« جاء العرب من القبائل المجاورة في جماعات عديدة الى الفلاحية تصحبهم موسيقاهم البدائية من الطبول والمزامير ، يلوحون بأعلامهم ويغنون أغاني الحرب . وعندما وصلوا الى المدينة رقصوا في حلقة حول مشائخهم ، وحملة اللواء يتداعون بصيحات الحرب، ويغنون في جماعة بعض أبيات شعرية على البداهة في هزيمة العدو او مدح الشيخ تامر مثل (لا تدع أحداً يعطي ابنته الى بور «القبيلة المعادية لكعب» (تامر ، النار الملتهبة) (تامر أسد الحروب) ومصاحبين الكلمات بحركات عنيفة من ايديهم ، ملوحين بسيوفهم ورماحهم ، ومطلقين بنادقهم . واستمر هذا الغناء والصراخ والرقص طوال الليل والنهار . وكانت وجوه وشفاه هؤلاء العرب يغلب عليها السواد من كثرة التعرض للشمس وكانوا تقريباً عراة . وشعورهم مجدولة في ضفائر طويلة تلمع بما عليها من الزيت .

وبالاضافة الى هؤلاء الاعوان المساعدين كانت المدينة ومزارع النخل لمسافة كبيرة حولها مزدحمة بالرجال والنساء والاطفال الذين لجأوا اليها مع أغنامهم وماشيتهم وجمالهم خوفاً من تقدم الايرانيين . وكان تدبير الطعام لكل تلك الجموع من قبل الشيخ تامر لغزاً يحير الاذهان .

---

(١) لايارد : رحلات مبكرة . مجلد ١ ص ٨٥ ـ ٨٦ .

معتمد الدولة يوفد شافع خان الى الفلاحية

وذات صباح وصل الفلاحية شافع خان وهو زعيم بختياري ارسله المعتمد مع بعض الضباط الايرانيين مكلفاً برسالة الى محمد تقي خان ، ولكن الشيخ تامر تمسك بأنه لا يعلم شيئاً عن تحركات الزعيم البختياري أو مكان وجوده .

وبعد ذلك جاءت سفارة ثانية من المعتمد في شخص جعفر علي خان ، وهو ايراني متعجرف ومحل ثقة منوشهر خان ، الذي كان يطمع ان يخلف الشيخ تامر ، وذلك لجعل تامر يسلم ضيفه البختياري ، ولكنه أجيب بحزم وقوة من مبر مهنا وهو شيخ ومحارب قدير من كعب أخذ على نفسه مسئولية احضار محمد تقي خان الى الفلاحية دون علم الشيخ تامر ، وقد اثارت كلماته الملتهبة الغضوب ثورة في نفوس الجمع حتى إن رسول المعتمد أسرع هارباً بجبن يساوى نفخته الكاذبة .

معتمد الدولة يتقدم نحو الغرايبه

وبعد هذا ، وبناء على نصيحة وتأييد والي الحويزه(١) الذي وعد هو وشيخ الباوية ، بمشيخة كعب ، اذا عزل عنها الشيخ تامر ، تقدم معسكره الى الغرايبه فوجد المكان مهجوراً ومدمراً ، وفشلت جميع محاولاته ليستقر قريباً من الفلاحية بسبب الفيضان والمقاومة الباسلة لفرسان كعب . وكانت الحاجة ضئيلة لعون مدفعية الشيخ تامر ، التي حرص الفرس أن لا يعرضوا أنفسهم لنيرانها وأعلن الاشراف حيادهم ولو أنهم لزموا معسكر الفرس ، بينما اشتركت قبيلة زرقان مع الكعبيين في نصرة الشيخ تامر .

معتمد الدولة يقبض غدراً على تقي خان

وعندما وجد المعتمد أن قواته بدأت تعاني من الملاريا ودرجة الحرارة المتزايدة بها لجأ الى المفاوضات ، وذكر محمد تقي خان بالرهائن البختياريين الذين عنده والذين زادوا باضافة آغا كريم أخي محمد تقي ، وهدد بأنه

(١) كان والي الحويزة في عداء مع محمد تقي خان الذى يبدو انه هيمن مؤقتاً على مدينة الحويزة سنة ١٨٣٩ .

سيعدمهم جميعاً ان لم يسلم الخان نفسه . ومن ناحية أخرى ، فقد وعد البختياري بعفو حر ، وبعطف الشاه عليهم وحتى بحكم عربستان ، اذا ما أعلنوا ولاءهم للشاه . وكان الوسيط في هذه المفاوضات المجددة شافع خان وهو بختياري آمن باخلاص المعتمد في هذه المناسبة وأخيراً اقترح المعتمد أن يقسم قسماً أمام مجتهد ، وأمام سليمان(١) خان قائد القوات الايرانية كضمان لتنفيد الشروط المعروضة وأنه على محمد تقي خان بعدئذ أن يزور المعسكر الايراني في أمان .

وأخيراً قرر الزعيم البختياري ، الذي تبين أن وجوده في الفلاحية كان سبباً لاخطار وخسائر كثيرة لشيخ كعب وأتباعه ، أن يثق في المعتمد واخذ العهد المنشود أمام المجتهد وسليمان خان الذي تعهد بأن القوات الايرانية سترحل عن أراضي كعب خلال ثلاثة أيام ، فغادر محمد تقي خان رغم ارادة الشيخ تامر فيما يبدو وتوسلات عائلته الى المعسكر الايراني مصحوباً بالمجتهد وسليمان خان والمستر لايارد وآخرين .

وعند وصول البختياري ، أعلنه المعتمد باستخفافه المعهود أنه ثائر ضد الشاه وقيده بالسلاسل(٢) وحتى سليمان خان كان خجلا من هذه الفضيحة واحتج لدى المستر لايارد بأنها كانت خافية عليه بالكلية .

مطالب المعتمد من الشيخ ثامر

وأثارت هذه الخديعة السخط في الفلاحية ، وتزايد الغضب هناك بوصول رسول من المعتمد بمجرد أن اصبح مصير محمد تقي خان معلوماً وراح هذا يطالب الشيخ تامر بدفع مبلغ ١٢,٠٠٠ تومان فوراً كثمن لانسحاب الجيش الايراني من بلاده .

وكان الشيخ ميالا في مبدأ الامر للرفض . ولكنه استجاب لاحد السادة الذي جاء وزاره من جانب المعتمد ، وكان لهؤلاء السادة تأثيرهم

(١) خان . ايمان خان مسيحيا من جورجيا أو ارمينيا وكان قريبا للمعتمد ومن المحتمل ان يكون ابن أخيه . وقد تلقى تدريبه الحربى تحت اشراف ضباط بريطانيين في خدمة الفرس وكانت رتبته جنرال .

(٢) مات محمد تقي خان هو وأكبر أبنائه في الاسر بطهران بعد عدة سنوات بعد ذلك وتعرض، نساء عائلته لكرب عظيم من المعاملة الخسيسة .

الكبير عليه ، وسوّى الامر على أساس دفع ٥٠٠٠ تومان مقابل انسحاب الايرانيين توا في اليوم التالي وتعيين أخ لمحمد تقي خان رئيساً للبختياريين .

ولكن ما كاد المعتمد يأخذ المال ، وكان قد وصلته امدادات جديدة عبارة عن ثلاث كتائب نظامية من المشاة وبعض المدافع وحشد كبير من الاعوان العرب واللور ، حتى بادر فجأة فوضع شروطاً جديدة لرحيله هو وقواته وهي تسليم جميع أفراد عائلة محمد تقي خان وجميع أتباع الزعيم البختياري الموجودين في اراضي كعب . وليعزز مطالبه تقدم معسكره قريباً من الفلاحية ناصباً اياه على شواطىء ترعة ام الصطر .

هجوم ليلي على المعسكر الفارسي

واستفز هذا المطلب الجديد ، الذي يتنافى مع التقاليد العربية ، والذي بدأ أكثر إثارة للغضب من كل ما سبقه ، هجوماً ليلياً على المعسكر الايراني بقصد انقاذ محمد تقي خان . وتولّى قيادة الهجوم البختياريون الذين سار في صحبتهم المستر لايارد وأيدهم رجال كعب ، ولكن الشيخ تامر لم يشترك بنفسه خشية أن يضع نفسه موضع الثائر ضد الحكومة الايرانية . وأخذت البغتة معسكر المعتمد واختلط الحابل بالنابل ، واطلق كثير من الاسلحة الصغيرة عشوائياً في الظلام .

وحمل الفرسان العرب والبختياريون خلال الخطوط محطمين كل ما يصادفونه في طريقهم . وجفلت الخيول الايرانية ، وفتحت بطارية مدفعية نيران قنابل الرش على حشد بدا كأنه يهجم على خيام المجتهد ولكن تبيّن أنها كتيبة ايرانية متقهقرة . ولسوء الحظ لم يمكن العثور على محمد تقي خان ، لانه من اول نذير نقل الى خيمة المعتمد . وبدأ الكعبيون الذين فقدوا عدداً كبيراً من شيوخهم في التردد ثم قرروا النكوص . وهكذا فشل الهجوم في تحقيق هدفه الرئيسي ولكن أمكن تحرير آغا كريم شقيق محمد تقي خان ، كما لجأ شافع خان الزعيم البختياري الذي استخدمه المعتمد في الوساطة الى اصدقائه ، كذلك تعرض الايرانيون أيضاً لخسائر جمة واعتراهم قنوط شديد .

واجاب المعتمد ، الذي بدأ كأن شيئاً لا يخيفه ، على هذه المبادأة بمحاولة

الاقتراب أكثر من الفلاحية ، ولكن محاولته لانشاء كوبري لعبور ترعة تسد الطريق صدها العرب بصلابة ، وهكذا هددت قوات الايرانيين الضعاف القلب باستحالة تقدمهم عند الكوبري حتى لو تم انشاؤه .

وخشي المعتمد أيضاً أن يلقي الشيخ تامر بنفسه في أيدي الاتراك اذا تعدى الضغط عليه الحدود ، ولذلك أنهى حملته وعاد الى شوشتر لقضاء الصيف هو وجيشه .

اجراءات معتمد الدولة لاحقاً في عربستان وحويزه

وفي طريق عودته الى شوشتر تسلى المعتمد باستنزاف المال من سكان مدينة ديزفول التعساء الحظ ،والاحياء المجاورة،لها ومن قبائل العرب التي لم تجلُ بسماع النذر الى مسافة بعيدة تليها . وقد وضع سبر لايارد الذي كان في المقاطعة في ذلك الوقت التقرير التالي عن تحركات المعتمد .

« ولهذا القصد ، فان زعماء سكان المدن وكتخدات القرى ومشايخ العرب الذين وقعوا بين يديه سجنوا جميعاً في القلعة حيث كانوا يعذبون يومياً وكانت العصي تستعمل دائماً . وتعرض الرجال الى الجلد على أقدامهم بطريقة شائنة . وابتكر هذا الخصيّ القاسي السفاك انواعاً جديدة من التعذيب لهؤلاء الذين اتهمهم بحجز أو اخفاء ممتلكاتهم . وبالتالي الخروج ضد الشاه . وقيل إن بعض التعساء وأغلبهم من مشايخ العرب الصغار الذين انضموا لكعب في مقاومة القوات الايرانية أو حاولوا الهروب لتجنب دفع المال المطلوب منهم ، قيل إنهم ربطوا صفوفاً مغموسين في النفط واشعلت فيهم النيران . وتركوا هكذا ليعانوا سكرات موت بطيء شنيع .

وطوال الصيف وجزء من الخريف ، شغل المعتمد نفسه في مهمة واحدة هي جمع(١) الضرائب وابتزاز المال من المقاطعة ، ولهذا القصد فقد حبس وجلد عدداً من الناس بخلاف تعذيب كثير من السكان النابهين في شوشتر ممن كان يظن أن لهم املاكاً اخفوها ، وترك الجنود الايرانيين

---

(١) لايارد . مغامرات مبكرة مجلد ٢ صفحات ١٤٥ ـ ١٤٦ .
(١) لايارد . مغامرات مبكرة . مجلد ٢ ص ٢٧٠ .

ليسلبوا وينهبوا البيوت والاسواق دون عقاب عليهم لانهم كانو يطالبون بمرتباتهم المتأخرة من عدة شهور . وأرسل ضباط الفرسان والخيالة غير النظاميين الى القرى لجمع الضرائب . فاستعملوا القسوة في معاملة الأهالي ونشروا البلاء . وكانت النتيجة ان لجأ كثير من الاهالي الى العرب أو هربوا الى الجبال . وتحول اقليم خصيب ذو ثروة طبيعية عظيمة الى فقر ويبس .

بل ان سليمان خان القائد الحربي الايراني قام بغزو السهول غرب نهر ديز على رأس قوة ايرانية فوقع على بني لام ، التي قيل إن أحد فروعها فقط كان عندهم ١٢,٠٠٠ رأس من الغنم وعدد كبير من الجمال والخيل والحيوانات الاخرى سلبها جميعاً ، علاوة على سلب نسائهم وأسرهم .

وكانت السلطة الوحيدة التي أظهر المعتمد الرضا عنها هي سلطة والي الحويزة . لانه ساعده في حملته ضد الفلاحية ، وسمح له بالتفاهم على سداد متأخراته من الضرائب . وأخيراً عين حاكماً على عربستان .

أعمال الشيخ ثامر لاحقاً ١٨٤١

وعقب رحيل معتمد الدولة من الفلاحية ، دخل الشيخ تامر في اتصالات مع باشا بغداد ، وقام بزيارة تفتيشية للمحمرة ، التي اوضح للترك استعداده أن يديرها كوال للسلطان مقابل عونهم وحمايتهم . وصحب المستر لايارد ، الذي دعى خصيصاً لذلك ، الشيخ تامر الى المحمرة التي وجدها «محلة من عشش متوسطة البناء لها سوق لبيع مواد التموين ، وبعض الجماعات الاوروبية » وكان قصد الشيخ امتحان استعداد الدفاع عن المكان ، حيث كانت بعض بطاريات المدفعية والمتاريس قد أنشئت للتحكم في مدخل نهر القارون ، او المدخل البري للمدينة . لان رغبته الحقيقية كانت استرجاع استقلاله الذاتي ، ولهذا القصد كان يحاول أن يجعل المحمرة حصينة ضد كل من الترك والايرانيين .

ولم ينس الشيخ تامر ان يظهر للباوية سخطه من انضمامهم للمعتمد في حملته ضد الفلاحية ، فطردهم من اسماعيلي التي كانوا يحتلونها على نهر القارون سائقاً اياهم الى الاهواز في القسم الاسفل من سهل راموز .

معتمد الدولة يحتل المحمرة وهرب الشيخ ثامر وولاية الشيخ فارس ١٨٤١

وفي خريف نفس السنة هبط معتمد الدولة ، الذي لم ينصرف عن تصميمه عن أخذ أقصى ما يستطيع من الشيخ تامر ، نهر القارون حتى المحمرة ، واحتلها بالقوة في خريف عام ١٨٤١ . وأثارت تحركاته التي قل أن يتضح نطاقها الرعب الشديد في قلوب بني لام ودعت الى تجمعهم على جوانب الدجلة في الاراضي التركية حيث ظنوا انه لن يجرؤ على مهاجمتهم .

وبناء على نصيحة والي الحويزة وقبيلة الباوية ، وضع المعتمد خطة لمهاجمة الفلاحية هذه المرة من الجنوب الغربي . ولكن الشيخ تامر الذي انفصل عنه وعدد من حلفائه من ابناء القبائل ومن أتباعه لم ينتظروا حضوره ، اعتماداً على ان المقاومة الناجحة ستكون مستحيلة في هذه الظروف المتغيرة ، فقد أسرع الشيخ تامر يشحن كل مدافعه وأملاكه وذهب مع عائلته الى الكويت ، وعقب رحيله خلفه ابن أخيه فارس بن غيث ، واعترفت به السلطات الايرانية .

وكان اقتراب المعتمد إشارة للحاج جابر للهرب أيضا . وكان هذا الشيخ المحيسني يملك المحمرة فعلا . ولكن المعتمد لم يجعل لغيابه أهمية ولم يبد أي اعتراض في الظاهر على أن يتولى الحاج محمد ابن أخ الحاج جابر ، والذي عهد اليه بالامر قبل هروبه ، إدارة الشئون المحلية . وعلى أي حال فقد عين المعتمد قبل رحيله ، موظفاً ليقيم في المحمرة نائباً عن الحكومة الايرانية كعلامة لسيادتها . وليلاحظ المؤامرات السياسية بين الشيخ والترك .

رحيل معتمد الدولة عن عربستان ١٨٤٢

وفي مارس من عام ١٨٤٢ عندما وجد المعتمد أنه لن يستطيع ابتزاز أموال أخرى من المقاطعة أدار ظهره لعربستان ، واتخذ طريقه الى اصفهان فترك حدود الكرخة فريسة لبني لام وأحياء كعب في حالة فوضى . كما ترك المحمرة وقد دمرت تجارتها مؤقتاً . ومن الغريب أن

آخر أعماله الرسمية تقريباً كانت محاولة تهيئة الرخاء للحويزة باعادة بناء السد على كوت نهر هاشم وهي مهمة فشل فيها بسبب الارتفاع غير الطبيعي للنهر .

ويرد بمكان آخر من الكتاب الحديث عن تاثير (١) تصرفات المعتمد في عربستان على العلاقات الايرانية التركية(٢) .

نزاع قبلي بين فارس شيخ كعب والخارجي جابر المحيسن شيخ المحمرة ١٨٤٢

وفي عام ١٨٤٢ بعد رحيل معتمد الدولة عن المحمرة بوقت قصير ارسل حاج جابر شيخ محيسن أخاه محمداً الى الفلاحية ليضع مع شيخ كعب الجديد وسائل التعاون المتبادل في حالة غزو البلاد ثانية من السلطات الايرانية .

وبذل «حكيم» ، شقيق الشيخ فارس ، الذي عهد اليه بمهمة مراقبة المحيسنيين من كوت الشيخ محاولة فاشلة للاستيلاء على المحمرة . وقد استعان الحاج جابر بالسلطات الفارسية لمواجهة هذه النزعة العدائية من قبيلة كعب .

---

(١) يبين العقيد رولنسون في مذكرته عن النزاع .. الخ ١٧٤٤ :
انه منذ احتلال المعتمد المحمرة بدأ دفع مبلغ سنوى قدره ٥٠٠ قرش أو ٤٠ جك بانتظام الى السلطات التركية في البصرة بواسطة أو لحساب شيخ كعب كايجار أرض المدينة المستولى عليها . ولكن حتى بعد الاحتلال استمر دفع ٣٠٠ طن من البلح عينا سنة بعد سنة الى موظفى البصرة وذلك لحساب الاصقاع المعروفة بتامان وحفار . ولم يعط العقيد رولنسون مصدر هذه البيانات ، التى ربما تعكس اقرارات الموظفين الاتراك في البصرة . ولم نجد في الاعمال أو السجلات التى رجعنا اليها لجمع مواد هذا التقويم أى اشارة عن دفع ايجار للارض سواء من كعب أو محيسن الى الحكومة التركية ومن تاريخ علاقتهما فان مثل هذا الدفع يبدو غير صحيح وبالرجوع الى قادة « حفار » في المجلد ٢ من هذا التقويم يرى أن الصقع المعروف بهذا الاسم يقع في مجال قارون فوق المحمرة بعرض المسافة .

(٢) اى صفحة ١٣٧٤ هامش .

وتبعاً لذلك وصلت بعض القوات الايرانية من ديزفول الى المحمرة في ربيع ١٨٤٣ . ولكن بعد بضعة أشهر قام الحاج جابر (الذي لم يعد بحاجة اليهم) باخراجهم من المدينة باختلاق صعوبات في تموينهم ولكنه ابقي علي أي الحالات ضابطاً ايرانياً مع حرس صغير كممثل لحكومته .

وظن الشيخ جابر الذي كان عليه تقدير الخطر الذي يواجهه من ناحيتي كل من ايران والترك أن من الاوفق له أن يبدي لهذا الضابط سلوكاً ظاهر المودة ، لكن الهوة التي نشأت بين زعيمي المحمرة والفلاحية بمقتل الحاج محمد كانت مستعصية على العلاج . وهكذا ظل سوء الظن يصبغ علاقاتهما باستمرار .

المحمرة عام ١٨٤٣

وكانت المحمرة في عام ١٨٤٣ عبارة عن حصن رباعي الشكل يبلغ حوالي ٣٥٠ ياردة طولاً و٣٠٠ ياردة عرضاً . وكان الحائط الطيني المحيط بها من نوع عادي جداً . وكان دفاعها يخلو من المدفعية . كانت تحتوي على فندق واحد لراحة التجار والباقي عشش فجه من الطين والغاب .

وعندما زار العقيد رولنسون الوكيل البريطاني السياسي في بغداد المحمرة في تلك السنة وجد حوالي ١٢ مركباً أفرغت لتوها شحناتها ووقفت راسية في ذلك المكان . ولكي نتجنب سفينة حربية تركية كانت راسية على مصب القارون لمنع المراكب المحملة بالبضائع الهندية من دخول الميناء فان الزوارق الحربية اعتادت الآن أن تبلغ المحمرة عن طريق نهر بهمنشير بدلا من شط العرب ، أو تفرغ شحناتها في جزيرة عبادان تحت مصب القارون حيث تنقل منها البضائع براً الى نقطة مقابلة للمحمرة . ولم تكن هناك اية ضرائب جمركية في الميناء ، مما كان سبباً لانتعاشه .

لكنه قد كان بادياً احتمال زوال تلك الميزة نتيجة لامتداد الرقابة البحرية الفعالة لكل من تركيا او ايران في المنطقة .

ملكية المحمرة والاملاك المجاورة لها ١٨٤٣

ويعطي كاتب معاصر البيان الاول الآتي عن التوزيع السياسي

للمناطق المحيطة بالمحمرة في عام ١٨٤٣ ولكن(١) للاسباب المذكورة أدناه فيجب أن نتقبلها بحذر .

(١) الكاتب هو بالطبع العقيد رولنسون الوكيل السياسى في بغداد • في مذكرته عن النزاع • ومع الاحترام له كمصدر عال موثوق به ، فانه يمكن الاشارة الى بياناته المتكررة الخاصة بالمناطق التى تسميها السلطات التركية في البصرة والمتنازع عليها بين ايران وتركيا بانها لا تطابق المكاتبات الرسمية وأنه لا يعطي أى تعريف للادلة التى يبنى عليها آراءه •

أنظر هامش الصورة السابقة ، ومن مشاهدة عن نهر يوسف ودومان يمكن القول بأن رولنسون لم يكن له شخصيا معرفه وثيقة بالاصقاع موضوع السؤال فما يذكره باسم (بوحيدى) هى بلا شك (فيليه) الحديثة التى تقوم على أمن أبو جادى (وعرب البادية) يجب أن يكونوا من الباوية وما يذكره باسم (ثامان الجديدة) ربما كان دليلا آخر عن نقص في المعلومات حيث أن هناك صقعين مميزين هما « تمر » ، « حديد » يبعدان عن بعضهما باكثر من ميل ويفصلهما عن بعضهما خميسة ، ونهر يوسف وصقع آخر هو خور حفار ويبدو أن العقيد رولنسون ظن أنه قريب من شط العرب وهو في الحقيقة على نهر القارون فوق مدينة المحمرة ببعض المسافة (أنظر المجلد الثانى من هذا التقويم) وقد أصبح موضوع الاراضى المتنازع عليها واضحا بفضل الخريطة الرائعة التى وضعها الملازم أ•ب• ويلسون وتقريره المؤرخ الرابع والخامس من مايو ١٩١٢ •

ويجب أن نذكر أنه في بدء المناقشات التى نتجت عن معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧ ، حابت السلطات البريطانية مطالب الاتراك في المحمرة فقد كانوا متأثرين بلا وعى بتاييد الروس لمطالب ايران، التى أبدت حديثا خضوعها للنفوذ الروسى وعدم صداقتها لبريطانيا• واعتبر لايارد (أنظر مغامراته الاولى مجلد ٢ ص ٤٣٧) أن أقصى ارتباط لبريطانيا نحو وجهة النظر الفارسية انما هو تسليم عديم القيمة لروسيا •

وباعتبار العقيد رولنسون موظفا في تركيا ــ فقد تعرض بالضرورة الى وجهة النظر التركية فقط ومناقشاتهم وأدلتهم • وهذا يدخل جزئيا في حساب المشابهة في الميول مع الوكيل البريطانى في البصرة سنة ١٧٦٧ (أنظر هامش ص ١٦٢٧) ، ومن جانب المستر لايارد فلا بد أنه تحيز ضد السلطات الايرانية بسبب معاملتهم البغيضة لاصدقائه من العائلة الحاكمة لفرع شاهار لونج من قبيلة بختيارى •

« يوجد الآن مستقلا عن جزيرة عبادان ١٢ مكاناً يسكنها الكعبيون شمال قناة الحفار التي تتنازع عليها تركيا وايران . ومن هذه المواقع الاثني عشر هناك المحمرة وجيزان من املاك الشيخ جابر . وهما الآن تابعتان لايران ، التي لا تحصل منهما أي مقابل نقدي يتناسب مع قيمة حمايتهما . وتدفع بوحيدي وفوت النواصر ضرائبهما الى عرب ثويه الذين يعتبرون انفسهم رعايا التاج الايراني وليسوا تابعين لديزفول او الحويزة او الفلاحية .

أما ثمار الجديدة وخريصه و شاكوره ونهر يوسف وداريان ، والهجين ثم الحفار ، فهي تحت الاشراف المباشر لزعيم كوت الشيخ ، بصفته نائباً عن شيخ الفلاحية ، وعليهم دفع ٣٠ طناً من البلح سنوياً كإيجار للارض لحكومة البصرة .

ويمكن أن نلاحظ أن كلا النظرتين اللتين قامت عليها مطالبة الترك بالمحمرة خاطئة • فالاولى لرولنسون الذى اعتقد أن بهمانشير كان أصلا الحصن الشرقي لشط العرب • والذى كان المجرى المائى لمحمرة أحد فروعه والثانية للايارد الذى اعتبر أن مجرى المحمرة كان أصلا ترعة صناعية حفرت من قارون الى شط العرب• ويستشهد رولنسون بالجغرافيين القدامى لتأييد نظريته (ملاحظات عن الجغرافيا القديمة للمحمرة ومجاوراتها جريدة الجمعية الجغرافية الملكية سنة ١٨٥٧) ولكن ليس له أى دليل يقدمه عن انعكاس مجرى الماء في ترعة المحمرة الذى تنظمه بالضرورة نظريته • ويبدو أن تفسير لايارد يقوم على تصريف كلمة « حفر » التى هى على أى حال تعنى باسم الفاعل (حفار) وليس الفعل « حفر » بينما على أى الحالات لا يقع صقع صفار على مجرى المحمرة المائى ولكن يقع فوقه •

ولننتهز هذه الفرصة لنصحح على ضوء ابحاث الملازم أ• ب• ويلسون الحديثة ، بيانا في هذا التقويم متعلقا بالامر الواقع للحدود التركية والفارسية على شط العرب فوق مصب قارون (انظر مجلد ٢ صفحة ١٥٧) مادة جنوب عربستان • لان الكلمات « عند خور خيابان الكبير المقابل للجزيرة التركية شمشامية » يجب أن تستبدل كما يبدو ب « عند نقطة على نهر خيابان حوالى ١٥٠٠ ياردة أسفل مصب نهر دعيجى وفوق مصب خور يعرف بنهر أبو العرابيد » فعندما كمل المجلد الثانى ، لم يكن معروفا أن الاصقاع التركية المسماة : سليمانية وخارونوبية ومواسين ، كانت محاطة بالماء أو أن الاراضى الرئيسية لاصقاع سيد طالب وتامار التى تقع وراء خرنوبية وبوارين ، كانت تحت ولاية شيخ المحمرة •

علاقات بريطانيا مع عربستان
١٨١٣ ــ ١٨٤٨

حادث قرصنة للقواسم سنة ١٨٣٨ :

في عام ١٨٣٨ تعرض مركب أجنبي لقرصنة صحبها قتل عدة أشخاص في الجزء الشمالي من الخليج العربي على يد القواسم ، وكان زعيم العصابة سلطان بن صقر وأخاه محمداً .

وكان احد الضحايا رجل من رعايا شيخ كعب الاغنياء ، الذي كان قد هرب من المحمرة عند احتلال الترك لها عام ١٨٣٧ . وكان في طريق عودته لوطنه .

فأخذ المقيم البريطاني القضية باهتمام كان من نتيجته العثور على سلطان بن صقر في لنجه واعتقاله بينما اسر أيضاً أخوه وقائد المركب المعتدي ولكن أفرج عنهم مقابل سندات تعهدا فيها بأن يدفع كل منهما ١٠٠ كرون . وارسل المجرم الرئيسي الى شيخ كعب لعقابه ، ولكن لا يذكر التاريخ مصيره النهائي .

وكان لقواسم لنجه ورأس الخيمة قوارب اعتادت القيام برحلات سنوية الى البصرة . ولكنهم في هذه السنة خشوا انتقام شيخ كعب فأرسلوها مع بعضها في قوافل بحرية مكونة من ٢٢ مركباً للحماية المشتركة وسألوا المقيم البريطاني أن يشرح للشيخ تامر أن زعيم لنجة صادف صعوبات ومشقة ليحصل على التعويضات . ويبدو أن المقيم قد استجاب لهذا الرجاء فلم يتخذ الكعبيون أي إجراء ضد اسطول القواسم خلال هذه الرحلة .

علاقات بريطانيا السياسية مع الشيخ تامر

ويبدو ان العلاقات بين السلطات المحلية والشيخ تامر كانت علاقات صداقة ، وان كانت غير وثيقة وذلك خلال مدة مشيخته لكعب . واحياناً كان الشيخ يقابل ضباط الاسطول الهندي في المحمرة الى ان هرب عام

١٨٤١ . وقد داوم على التراسل مع الممثل البريطاني في البصرة ، وتقبل منه عطفاً ومعونة في مناسبات عدة عندما كانت تصادفه متاعب . ويعود الاستقبال الودي الحار الذي قابل به الرحالة البريطاني مستر لايارد عام ١٨٤١ الى هذه الظروف .

معتمد الدولة والبريطانيون ١٨٤١

ولم يكن للسلطات البريطانية أية علاقات مع معتمد الدولة ولكن المستر لايارد خلال جولته الملحوظة في المقاطعة اتصل به غير مرة واحدة . ومن الواضح ان المعتمد كانت لديه اعتراضات كثيرة على وجود المستر لايارد في المقاطعة ، لاقتناعه بدون شك بأنه جاسوس بريطاني أو عميل سياسي . ولكنه كان يخشى أنه إذا حدث أي ضرر للرحالة فان الحكومة البريطانية ستحمل الحكومة الايرانية مسئولية الحادث . وإنها لحقيقة شاذة ان المعتمد شرح للمستر لايارد خلال محادثة(١) تمت في صيف ١٨٤١ حادثة مقتل الرسول البريطاني سير و. ماك ناجتين وضباط بريطانيين آخرين في كابل» كحقيقة حدثت ، بينما هي في الواقع قد حدثت بالطريقة التي شرحها بعد ذلك بعدة شهور . واخيراً قيل إنه أصدر أمراً باعتقال المستر لايارد . ولكن قبل ان تسنح فرصة تنفيذه ، اعلن الامان بعودة البعثة البريطانية الى طهران واستئناف العلاقات الطيبة بين ايران وبريطانيا .

محمد تقي خان زعيم البختياري والبريطانيون ١٨٤١

وفي نهاية عام ١٨٤٠ استخدم محمد تقي خان الزعيم البختياري العظيم صديقه المستر لايارد كوسيط لتقديم عروضه للسلطات البريطانية السياسية . وفي هذا الوقت لم تكن هناك مفوضية بريطانية في إيران . فقد كانت العلاقات بين البلدين متوقفة .

وكانت قوات بريطانية قد احتلت جزيرة خارج . وكان السياسيون العربستانيون يتوقعون الحرب بين ايران وبريطانيا ، ولهذا تقدم محمد

---

(١) أنظر لايارد : مغامرات مبكرة ، مجلد ٢ ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

تقي خان بأنه اذا حدثت قطيعة ، فللبريطانيين أن يفيدوا من عونه الحربي ضد إيران ، مقابل تعهدهم بحمايته بعد الوصول الى السلم من انتقام الشاه ، وبأن يعترف به كالزعيم الأعلى لعربستان .

وقدم لايارد أثناء إقامته في «خارّج» التي دامت اسبوعين هذا العرض الى الكابتن «هنل» المقيم البريطاني في الخليج الايراني ، ولكن هذا الضابط لم يوفر أي أمل في الترحيب بالعرض المذكور . بل قرر مباشرة أن حلا سلمياً للمشاكل والمتاعب بين بريطانيا وإيران كان في الطريق .

المستر لايارد وصابئة عربستان ١٨٤١

ودوفع المستر لايارد خلال إقامته لعربستان الى الاهتمام بأمر الصابئة المنبوذين في الاقليم ممن تحولت معنوياتهم المتواضعة رغم جدهم ومثابرتهم الى حالة سيئة بسبب وقوع اضطهاد ديني عليهم ذي طبيعة رسمية وليست شعبية . وبفضل اعتراضه الشخصي لدى معتمد الدولة أمكنه أن يقدم عدة خدمات لعدد من عائلات الصابئة في شوشتر ، وأخذ على عاتقه فيما بعد مهمة حمل التماس وجهه مجتمع الصابئة الى ملكة انجلترا ، وحاول باسمهم بدون نجاح أن يجندهم للتعاون مع الرائد تايلور الوكيل السياسي البريطاني في بغداد ، ولا يعرف ان كانت لجهوده على النطاق الواسع أية نتيجة مباشرة(١) .

طوالع التجارة البريطانية مع عربستان

وكان من أهم مقاصد المستر لايارد عند ترحاله في عربستان هو فتح المقاطعة أمام التجارة البريطانية سواء للمملكة المتحدة اوللهند . وقد نجح في إثارة اهتمام أصدقائه ومعارفه من مواطنيه بمشروعاته .

(١) عقب عدة سنوات من ذلك ـ وبصفته سير ا٠هـ٠ لايارد سفير صاحبة الجلالة البريطانية الى القسطنطينية ٠ حصل لايارد على فرمان من السلطان لحماية صابئة العراق التركي ٠ وكانت المساعدة التى قدمت عن طريق صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا شخصيا مساعدة نقدية الى الصابئة (مغامرات مبتكرة مجلد ٢ صفحـــات ١٧٠ ـ ١٧١) ٠

وفي البداية اعتمد أساساً على عون محمد تقي خان الزعيم البختياري لتحقيق أفكاره . وكانت بعثته الى «خارَج» في ديسمبر عام ١٨٤٠ ذات طابع تجاري علاوة على جانبها السياسي . وكان محمد تقي خان رجلا مستنيراً . وقد حاول مرة أن يصدر لحسابه منتجات بلاده إلى بومباي مباشرة ، ولكن المركب الذي شحنت عليه البضائع جنح(١) في الطريق ، وكان على استعداد لانشاء طرق تجارية تربط إقليمه بشواطىء الخليج الايراني وشط العرب .

وفي ١٨ ديسمبر عام ١٨٤٠ وجه المستر لايارد باسم محمد تقي خان خطاباً تجارياً الى المستر فريث التاجر المرموق في بومباي لتوصيله الى غرفة بومباي التجارية ، وأجابت هذه الهيئة فوراً تدعوه لارسال عينات ، ولكن المتاعب التي تورط فيها الزعيم البختياري بعد ذلك مباشرة بمعرفة معتمد الدولة خيّبت خطط المستر لايارد .

وقد جمع لايارد خلال سفرياته في عربستان عام ١٨٤١ وعلى الاخص في شوشتر كمية من المعلومات التجارية وكذلك الجغرافية والسياسية وحصل على وعود من عدد من زعماء البلاد وأعيان المدن بأنهم سوف يبذلون كل ما في قواهم لتنشيط وترقية التجارة البريطانية ، ولذا بدأت ، وعند عودته لبغداد في بداية عام ١٨٤٢ ، حملة لحث التجار البريطانيين وخاصة المستر أ. هكتور للالتفات الى عربستان الصالحة لتوريد البضائع . وكان الاكثر ذكاء من سكان المقاطعة حريصين على تنمية العلاقات التجارية الخارجية التي بيّن لهم المستر لايارد كيف ستكون عاملا للحد من الطغيان الايراني وسوء الحكم مما يجعل شئون عربستان محط اهتمام العالم .

---

(١) تبعا لسلبي (تقرير عن الملاحة صعودا في نهر القارون ٠٠ الخ ص ٢٣٧) فان المحاولة تمت بمعرفة مغامر بريطاني كان في خدمته ٠٠ بدون أي ضمان ، ولكن لايارد يقول فقط ان المسئول عن شحنة السفينة كان مسيحيا (مغامرات مبكرة مجلد ١ ص ٤٥٨) ٠

الملاحة في نهر القارون وكرخ شطيط وجرجر والديز وبهمنشير ١٨٤١ – ١٨٤٢

وفي عامي ١٨٤١–١٨٤٢ ، وبينما كانت «نيتوكريس» و «دونمرود» غائبتين في حملة على أعالي الفرات يقودهما الملازم لينس وكامبل من الاسطول الهندي ، استمرت بقية قطع الاسطول البريطاني في الجزيرة «الفرات» و «أشور» بقيادة الملازم و. ب سلبي من الاسطول الهندي تتخذان مركز قيادتهما في بغداد .

وفي مايو سنة ١٨٤١ – أخذ سلبي واحدة منهما الى نهر قارون وصعد بها حتى الاهواز ، وهي نقطة سبق أن بلغها العقيد « إيست كورت » على الفرات سنة ١٨٣٦ حيث أجرى عمليات مسح جديدة ودوّن بعض المذكرات .

الكرخه

وفي أكتوبر عام ١٨٤١ أبحر سلبي بصحبة المستر لايارد على « آشور » مرتاداً نهر «صويب» حتى مسافة ١٠ أميال من شط العرب ، ولكن اضطره تفرع المجرى بعد ذلك إلى عدد من القنوات الصغيرة للتوقف . وتبعاً لذلك فقد نبذت فكرة مد الملاحة التجارية حتى الحويزة عن طريق الكرخة ، فقد كان من الواضح ان انهيار سد كوت نهر هاشم عام ١٨٣٢ او عام ١٨٣٧ قد جعل المجرى الاسفل لهذا النهر غير صالح للملاحة بعد أن كان صالحاً لها من قبل على أكبر الاحتمال .

القـــارون

واتخذت الخطوات(١) بعدئذ لاختبار نهر قارون وفروعه فوق الاهواز واستخدمت الباخرة آشور أيضاً .

---

(١) من الصعب أن نعين صاحب الفضل في اقتراح الرحلة في قارون التى ينسبها لنفسه كل من السير أ٠هـ٠ لايارد الملازم سلبي (أنظر لايارد مغامرات مبكرة مجلد ٢ جـ ٣٣٢ و١٥٥ – ٥٦ هامش وسلبي تقرير عن الملاحة مصورا مصعدا في نهر قارون ٠٠ الخ ص ٢١٩ و ٢٢٠ من جريدة الجمعية الجغرافية الملكية مجلد ١٤ سنة ١٨٤٤ ٠ –

وصحب المستر لايارد الملازم سلبي كما في الحالة السابقة . وكان معهم الدكتور روس جراح دار المقيم البريطاني ، ودخلوا قارون في بداية مارس عام ١٨٤٢ وكان الماء عالياً في النهر. وكان معتمد الدولة ، وعداوه للعمليات البريطانية مشهور ، قد غادر المقاطعة الي الأقاليم الشمالية من ولايته وقد أمكن بسهو لةصعود منحدرات النهر عند الأهواز والتي كان من المتوقع ان تشكل عائقاً خطراً وذلك بزيادة القوة البخارية مع سحب المركب من على الشط وبذلك دخلت آشور الجزء الأعلى من النهر

شطيط

وعند بندى قير ، تبع المركب أولا شطيط أول فروع قارون وبلغ نقطة قبل شوشتر بستة أميال . لكن فيضاناً مفاجئاً أدى الى ترك المركب جانحاً على البعد عن المجري العادى للقناة .

وكانت ورطة مربكة لأنه لم يسبق إخطار السلطات المحلية بعمل الترتيبات اللازمة للزيارة . وكانت البلاد تجيش بعصابات قطاع الطرق فكان أحسن حل ممكن اذن هودعوة قادة المواطنين في شوشتر إلى حفل استقبال علي ظهر المركب . حيث رحب بهم الملازم ساي والدكتور روسي وهما بالزى الرسمى ، وكانت هذه الوسيلة من اقتراح المستر لايارد .

وبعد ذلك انزلت المدافع واقيمت علي متاريس حول المركب وبذلت المحاولات بمساعدة محلية لجذب المركب الى النهر على زلاقات ولكن بلا جدوى . وعندئذ بدأ الملازم سلبي محاولة لتخفيف المركب ، فأزال كل الآلات والمخزون وقام بحفر خندق عميق يمكن أن يعوم فيه

= وهناك اختلافات أخرى بين تقريرى هذين المرجعين فيذكر سلبي أن الكابتن هنل المقيم البريطاني في بوشهر كان قد كتب الى حكومة بومباى حاثا (لاسباب سياسية) بعدم السماح لاى محاولة لاحضار مراكب الاسطول البريطاني في الجزيرة . وهذا الزم سلبي بأن يقوم بالمحاولة تحت مسئوليته الخاصة بينما تبعا الى لايأود فأن المشروع كان قد اعتمده الرائد تايلور الوكيل السياسى البريطانى في بغداد والذى كان الاسطول تحت أوامره وقتئذ . ومن المؤكد أنه يبدو من اشتراك جراح دار المقيم البريطاني في بغداد في الحملة أنها كانت أكثر من مغامرة شخصية غير مصرح بها للملازم سلبي .

المركب الى النهر. وكاد هذا يكمل ، واذا بالنهر يرتفع فجأة على غير أوانه . فهدد باغراق الآلات والمخازن التي كانت قد افرغت ، ولكن امكن انقاذها بسهولة . كما أمكن تحرير آشور بدون أي ضرر من الوضع المتعب الذي كانت فيه .

جرجار

وبعودتهم الى بندي قير ، دخلت آشور نهر الجرجار وسارت فيه حتى قبيل شوشتر بميل ، وقام بحارتها وملاحوها الاوروبيون بزيارة المدينة بحرية حيث سلكوا سلوكاً مهذباً ، وعوملوا باسلوب طيب .

ديــــــز

وقبيل رحيل المركب عند شوشتر دعي بعض وجهاء الاهالي للرحلة على ظهرها ، وعند نزولهم عائدين ، كرموا بالتحية من مدافع السفينة ، وهي لفتة سروا بها كثيراً .

وقبل العودة الى المحمرة صعدت آشور إلى ديز رافد نهر قارون حتى مكان وفوق كوت بندر بعدة أميال ، وكان من الممكن أن تتقدم حتى مدينة ديزفول لولا أن الحذر من هبوط في النهر دعاهم للانسحاب .

وخلال هذه الاستكشافات التي دامت حتى ابريل شوهدت الشموع التي كانت شائعة في عربستان غير مرة واحدة .

بهمنشير

وأوضح الملازم سلبي أيضاً صلاحية بهمنشير للملاحة بنقل أحد سفنه البخارية من المحمرة حتى البحر ، ثم العودة عن طريق القناة . ولكن توقيت هذه التجربة غير واضح ، ولعله وقع سنة ١٨٤١ أو عند تنفيذ البرنامج سنة ١٨٤٢ .

مصاعب مع فارس شيخ كعب بشأن سفينة لأبوظبي ١٨٤٤ – ١٨٤٥

وفي ديسمبر سنة ١٨٤٤ أمر الشيخ فارس ، شيخ قبيلة كعب بالاستيلاء على صندل تابع لميناء ابو ظبي العربي تصادف وجوده في

المحمرة هو وشحنته البالغة قيمتها ٧٥ جنيه انجليزي . وكان عذره أن كعباً تطالب شعب أبو ظبي بدين يعود الى ٣٠ عاماً مضت ، وهو دين الغته أحداث تعاقبت بعده .

وبناء على طلب شيخ ابو ظبي بأن يحصل إما على ترضية منه أو يسمح له بنفسه باستعمال القوة ، قام المقيم البريطاني في بوشهر بالكتابة الى الشيخ فارس ينصحه بتسليم الزوزق ، ولكن الزعيم الكعبي أجاب بأنه ينوي أن يستمر في أعماله العدائية ضد أبو ظبي حتى يتحقق مطلبه . وبناء على ذلك ارسل العقيد هنل مساعده الرئيس كيمبول الى المحمرة على الطرادة إميلي ، ولكن « فارس » رغم وجوده على بعد مرحلتين فقط في الداخل لم يحضر للمحمرة حتى اليوم الحادي عشر ،ا نتظره خلالها الرئيس كيمبول ؛ ولا أجاب على خطاب سلم اليه . وعلى ذلك رجع المقيم بالامر الى طهران ، حيث حصل الوزير البريطاني الرائد «شيل» على فرمان من الشاه وخطاب من رئيس الوزراء الى الجنرال سليمان خان في المحمرة يأمره فيه بالتعويض . وبعد ذلك لجأ الشيخ الكعبي الى التحايل والهجوم مما دعا الى تقديم طلب جديد الى رئيس الوزراء الفارسي .

وبعد لأي ، استعيدت المركب وشحنتها من كعب وأبحرت في حماية الملازم فورد الذي كان قد ارسل على الطرادة كونستانس للافراج عنها .

★ ★ ★

العلاقات بين عربستان والدول الاجنبية الاخرى ١٨٢٤ ـ ١٨٤٣

لم يكن هناك من دولة أجنبية عدا بريطانيا وروسيا تبدي اهتماماً بشئون عربستان في ذلك الوقت .

وفي شتاء ١٨٤٠–١٨٤١ ارتحل البارون س. أ. ديبور ، السكرتير الاول في المفوضية الروسية في طهران ، خلال عربستان ماراً بين بهبهان إلى مال أمير ثم على شوشتر فديزفول . وبدا أنه على علاقات طيبة مع

معتمد الدولة الحاكم الايراني للمقاطعة ، ولكن لم تكن لرحلته أية آثار سياسية ظاهرة . ومن تقريره عنها يبدو أنه قام بها دون أي مقصد سياسي (١) .

★ ★ ★

ناصر الدين شاه ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦(٢)

يتميز عهد ناصر الدين بنمو قوة حكومة طهران في عربستان التي جذب الانتباه اليها النزاع مع تركيا بشأن المحمرة ، والذي سوّي عام

(١) أنظر : بارون ديبود : رحلات في لوريستان وعربستان ، وعلى الاخص المجلد الثاني ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٢) المصادر الرئيسية الرسمية للمعلومات المتعلقة بعربستان في عهد ناصر الدين شاه هي : ج. أ. سالدانها : خلاصة لمسائل عربستان الفارسية ١٩٠٤ ملازم أ. ب. ويلسون : ملخص علاقات الحكومة البريطانية مع قبائل ومشايخ عربستان ١٩١٢ .

وتغطي هذه الفترة كلها وتكملها منذ سنة ١٧٨٢ وصاعدا التقارير الادارية لدار المقيم البريطاني في الخليج .

ويحتوي كتاب لوفتس ، رحلات وابحاث في كلدانيا وسوسه ١٨٥٧ على معلومات عن الاحداث المحلية من ١٨٥٠ ـ ١٨٥٢ .

والمصادر الرئيسية لعمليات حرب سنة ١٨٥٦ ـ ١٨٥٧ هي :

الرئيس ح.هـ. هنت ، حملة اوترام وهافلوك الفارسية ١٨٥٨ المحتوي على صور سريعة حية للمؤلف .

القائد سير ج.أ. اوترام : الحملة الفارسية سنة ١٨٥٧ وبه الرسائل والمكاتبات شبه الرسمية ولوحات .

ملازم م.س.ر.لو ، تاريخ الاسطول الهندي ١٨٧٧ .

الرائد مارك بل ، قصة الحروب البريطانية ـ الفارسية ١٨٨٩ .

مديم ج. ديبلافوا ، فارس وكلدانيا وسوسيانا سنة ١٨٨٧ ، والسوس سنة ١٨٨٨ . ويحتوي على معلومات سياسية . وأهم الاعمال الحديثة الرئيسية التي تناولت موضوع المقاطعة هو :

لورد كيرزون ، فارس والمسالة الفارسية ١٨٩٢ .

مستر ف. شيرول ، مسالة الشرق الاوسط ١٩٠٣ .

مستر هـ.ت. ويجهام ، المشكلة الفارسية ١٩٠٣ .

ويحتوي السابق خاصة على معلومات حديثة عن المشروع البريطاني لنهر القارون .. الخ .

١٨٤٧ بمعاهدة أرضروم . وكان المظهر البارز في المسائل المحلية هو قمع سلطان الشيخ الكعبي في الفلاحية ليحل محله الشيخ المحيسني في المحمرة كصاحب السلطة القبلية الاساسية في جنوب عربستان .

★ ★ ★

الادارة الايرانية لعربستان
١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

في بداية هذه الفترة كان حاكم عربستان من قبل حكومة الشاه هو سليمان خان المعروف باسم حسام الدولة ، وهومسيحي من أقرباء منوشهر خان السيء السمعة والمعروف بمعتمد الدولة ـ أو ربما كان خليفته المباشر. ويبدو أن ادارتة كانت فعالة على قدر ما كانت تسمح به الظروف ، وفي عام ١٨٥٠ تحدى الزعيم البختياري الاعلى سلطانه ، كما حصل قتال حول الكرخ بين بني لام وآل كثير لم يستطع الحاكم ان يمنعه . والذي يبدو أن القبيلة الاولى من بني لام كانت لها الغلبة ، وكان آل كثير قد خضعوا خضوعاً منظماً للسلطان الفارسي لاول مرة في عهد محمد شاه . وكانت الجزية المفروضة عليهم عام ١٨٥٠ هي ٢٥٠٠ تومان او ٢٥٠ جنيه انجليزي . وقرب نهاية عام ١٨٥٠ كان مركز سليمان خان مقلقلا كما اوضح الرحالة البريطاني(١) الذي ترك لنا هذه المعلومات عن معتمد الدولة وأحواله .

لقد كان وجود حاكم مسيحي لمقاطعة اسلامية أمراً غير عادي . وكما سبق ان قلت يصعب علي أن أفهم كيف احتفظ معتمد الدولة بمركزه وسط مجتمع كاره له . ولقد كان سيداً عجوزاً متين البناء ، خفيف الروح ، وكما ينم عليه أنفه المحمر من إدمانه الخمر الفارسية او ربما شروباً أقوى كان مليئاً بالمرح والشجاعة ، ولكن شمس عظمته كانت على وشك الافول ، وأيام مجده كانت معدودة .

---

(١) لوفتس : رحلات وأبحاث ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ .

ففي ساعة نحس أمر بقمع تمرد وقع في بهبهان ، في اقليم عم الشاه ميرزا فيروز المجاور كان الامير عجز عن قمعه ، واذ نجح سليمان خان في ذلك نفّس عليه الامير ان يفوقه كافر . لذلك تآمر لعزل منافسه الناجح من الوظيفة التي شغلها بقدرة ، واشتكى السيد العجوز بشدة من هذا السلوك ، وكان على وشك ان يسلم زمام الحكومة .

وفي سنة ١٨٥١ وقعت المقاطعة تحت ادارة صاحب السمو الملكي ميرزا خان لار الذي أصبح فيما بعد «احتشام السلطة» . ونقتبس فيما يلي ما نقله المؤلف(١) عن تفاصيل وصوله للسلطة .

وتحقق التهديد بعزل سليمان خان من ادارة المقاطعة ، وقد فعلت الرشوة ومؤامرات البلاط فعلها . وقد لعب المسيحي نفس اللعبة . وقامر بمبلغ كبير فأهدى الشاه ثروة من التومانات وفوقها ٢٠,٠٠٠ تومان للامير ، ولكن بلا جدوى إذ تولى ميرزا خان لار العم المقرب للشاه أمر المقاطعة . وكان قد حكم قبلا حتى خولبيجان قرب أصفهان حيث أكسبته الاحترام عدالته الخارقة . وأضيف لحكمه الآن لوريستان وكوزنحستان وجبال البختياري . وبهذا أصبح خانلار ميرزا يحكم أهم وأكبر وأغنى اقليم في ايران . وكنتيجة طبيعية لتغيير الحكام فان جميع هذه المناطق كانت في حالة قلق وان أمكن منعها من الثورة الصريحة . ولكن الامير الذي سرعان ما أصبح حكمه الحديدي محسوساً بين اللور والعرب قد ضرب بعض الامثلة على حصافته وحزمه . وقرب نهاية سنة ١٨٥١ كان النفور الوحيد الباقي من حكم هذا الامير قائماً فقط في الطرف الشمالي الغربي من البلاد بين اللور الغربيين فقط .

وفي بداية عام ١٨٥٢ زار ميرزا خانلار كوت نهر هاشم بغية إصلاح السد الذي سبب انهياره خراب الحويزة منذ ١٥ او ٢٠ سنة سلفت . ولكن لا بد وانه صادف نجاحاً في محاولاته أكبر من النجاح الذي صادفه معتمد الدولة عام ١٨٤٢ .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦ .

وقد ترك الرحالة(١) الذي استشهدنا به حتى الآن مرتين الوصف الآتي عن الامير الحاكم كما عرفه عام ١٨٥٢ .

« قد يبلغ عمر سمو الامير ميرزا خانلار عندئذ حوالي ٣٥ عاماً ، وهو رجل كان ملحوظ الوسامة رغم بعض الشحوب الذي في وجهه نتيجة انغماسه في الملذات ، كما كان يشاع همساً . وكانت ملامحه الذكية وجبهته العالية ، وعيناه الشديدتا السواد وأنفه الاقنى تثير الاعجاب في كل مكان ولم يكن عموماً يتمتع باسم محبوب ، ولكن من الظروف التي وصلت لعلمي استنتجت أنه كان حاكماً جديراً باعجاب الناس في مقاطعة إيرانية فهو حازم وقاس على المجرمين ولكنه لطيف وعطوف على الآخرين . واذا طالب رعاياه بزيادة كبيرة في الضرائب وهو الاتهام الرئيسي الموجه اليه (فقد كان ذلك كما ارغب أن اعتقد على نية استعمال الزيادة للمنفعة العامة) .

لقد كان يبني الكباري ويصلحها وينشيء الخزانات لحسن توزيع المياه . كما التزم بأعمال أخرى هامة لو تحققت بالكامل فسوف تحقق الازدهار لخوزستان . وقيل عنه إنه قاس في عقوبته . ولكن لخطأ في الناس بالنسبة لحكامهم . فهم لا يحترمون أبداً سلطان الحاكم الا اذا أعدم بعض الافراد في بداية حكمه .

وكانت القوات الايرانية التي طردها البريطانيون من المحمرة والاهواز في حرب عام ١٨٥٦–١٨٥٧ بقيادة ميرزا خانلار ، ولكن الامير ميرزا احتفظ بحكومة عربستان لبعض الوقت بعد ذلك .

وجاء بعد احتشام الدولة عام ١٨٦٠ ضياء الملك الذي استمر في الحكم حتى عام ١٦٢٢ . ثم خلف ضياء الملك صاحب السمو الملكي ميرزا فرهد ١٨٦٢–١٨٨٠ (المعروف باسم حشمت الدولة) وكلاهما من أعمام الشاه وثانيهما عرف قبلا بعلاقته بأمور خراسان أما اولهما فقدر له أن يصبح فيما بعد الحاكم العام لايران .

---

(١) لوفتس في رحلات وأبحاث ص ٣٦١ ـ ٣٦٢ .

وكان المقر الرسمي لحشمت الدولة في خرّم آباد . وكانت لارستان وعربستان كلاهما تحت ولايته ، ولكن في نهاية أيامه كان عادة يضطر لجمع الضرائب بالقوة الحربية من الاراضي الواطئة . ولذلك جعل شوشتر مركز قيادته . وكان مجموع دخل عربستان عام ١٨٧٨-١٨٧٩ يساوي ١٣٧,٠٠٠ تومان خصص الحاكم لنفسه منها الربع باسم بشكانيشي ، والباقي وسمي «ديوان» خصص للخزانة الامبراطورية .

حكومة ظل السلطان ١٨٨٠ - ١٨٨٧

وفي عام ١٨٨٠ كان «ظل السلطان» هو أكبر أبناء الشاه ، ولكن ليس أفضل الباقين على قيد الحياة . وعهد اليه بادارة عربستان بالاضافة الى اصفهان ومقاطعات أخرى . ولكن أصفهان كانت موطناً له . ويظهر أنه لم يزر عربستان ، بل عين حكاماً محليين ليمثلوه . اولا جعفر قولي خان ثم أمير زاده عبدالله ميرزا ، واخيراً وليس بعد عام ١٨٨٢ صاحب السمو الملكي خانلار ميرزا ، احتشام الدولة ، الذي حكم المقاطعة ثلاثين عاماً لحسابه الخاص .

وقد زار احتشام الدولة الذى كان يعيش عادة في ديزفول وليس في شوشتر مقاطعة المحمرة مع كتيبة من المشاة الايرانيين في سنة ١٨٨٣ . وفي عام ١٨٨٤ أو ١٨٨٥ الغى «ظل السلطان» تعيين احتشام الدولة وضمت عربستان مع لورستان لمظفر الدولة الحاكم باسم صاحب السمو الملكي في بوروجرد ، وخرّم آباد . وقد قام هذا بجولة الى الفلاحية والمحمرة مع كتيبتين ايرانيتين مسبباً بذلك تهيؤ كثير من مشايخ العرب لالتماس النجاة في تركيا .

حكومات نظام السلطنة وشهاب الملك والامير حسام السلطنة

وفي عام ١٨٨٧ أو ١٨٨٨ عين حاكم جديد لعربستان هو «نظام السلطنة(١) وأغلب الظن ان الحكومة المركزية الايرانية هي التي عينته .

(١) كان نظام السلطنة معروفا من قبل باسم سعد الملك ، وبالتالى منح هذا اللقب لاخيه حاكم بوشهر .

لان مجد «ظل السلطنة» في ذلك الوقت كان قد ضعف . وكان قد حكم لعدة سنوات نصف ايران تقريباً بما في ذلك كل المقاطعات الجنوبية والجنوبية الغربية التي سحبت الآن منه ، بحيث لم يبق له سوى أصفهان فقط .

وكان «نظام السلطنة» رغم عدم انتمائه الى عائلة طيبة ولا ينحدر عن اسلاف بارزين» يتحلى بسمعة طيبة في العدالة ، والقدرة على الادارة . ولكنه نقل عام ١٨٩١ الى بوشهر حيث رقي فيما بعد ليكون حاكماً عاماً لايران . وأخذ مكانه حاجبه غلام حسين خان المعروف باسم «شهادة الملك » الذي بقي سنتين ثم ترك مكانه في مارس عام ١٨٩٣ لصاحب السمو الملكي «حسام السلطنة» ، الذي زار المحمرة في يناير عام ١٨٩٤ . وكانت ادارة هذا الامر في جملتها ناجحة واحتفظ بالحكومة حتى مارس عام ١٨٩٥ عندما أعيد تعيين نظام السلطة حاكماً على عربستان .

وقد قاست المقاطعة من وباء الكوليرا عام ١٨٩٣ .

الاشغال العامة الايرانية ١٨٤٨ — ١٨٩٦

ولم تهمل السلطات الايرانية في عربستان كلية الاشغال العامة في عربستان وخاصة بعد افتتاح نهر القارون للملاحة عام ١٨٨٨ . ولكن نتائج محاولاتهم لم تكن ملحوظة كثيراً .

وفي عام ١٨٧٩ ربطت شوشتر والمحمرة موقتاً بمواصلات برقية مع طهران عن طريق ديزفول . ولكن الخط كان سيء التركيب وكثيراً ما كان ينقطع في بلاد اللور ولم يبق طويلا في العمل .

وفي عام ١٨٨٩ بنى نظام الدولة ديواناً للحكومة وثكنات ومرساة وحماماً عاماً في المحمرة كما بدىء أخيراً بإنشاءات مثل الثكنات في ناصري . وانفقت مبالغ كبيرة بلا جدوى اصيانة كوبري ديزفول في شوشتر .

وفي فبراير عام ١٨٩١ افتتح مكتب بريد ايراني في المحمرة . وفي أغسطس ربطت المحمرة والاهواز وشوشتر وديزفول بخط برقي ايراني

وُصِل في العام التالي عن طريق رامز ببهبهان وديلام وريق بشبكة البرق الرئيسية في بورازجان .

وفي عام ١٨٩٤ أغلقت الخدمة البريدية البريطانية الاسبوعية التي كانت قد انشئت بين المحمرة وشوشتر لنقص الاعتمادات وأغلق المكتب حتى العام التالي .

تمديد شبكة الجارجوزار الى عربستان ١٨٨٩

وكان احد نتائج افتتاح نهر قارون عالمياً ان امتد الى عربستان النظام الذي يقضي بتمثيل وزارة الخارجية الايرانية في مراكز وجود المصالح الاجنبية الهامة بوكلاء اداريين او «كارجوزار» يناط بهم كل الاعمال العامة المتعلقة بالاجانب ، والتي لا تخضع لاشراف السلطات المحلية الايرانية . وفي بوشهر ، كما ورد في مكان آخر ، كان هذا النظام منذ زمن طويل سبباً خصباً للمشاكل . وفي يناير سنة ١٨٨٩ وصل سرتيب ميرزا كاظم خان الى المحمرة حيث كان قد عين كارجوزار تحت اشراف وزارة الخارجية الايرانية . كما عين موظف مماثل يتبع على أية حال ادارة أمين السلطان ، الملتزم العام للجمارك الايرانية في ناصري .



الامور الداخلية لشمال عربستان عدا راموز ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

نستطيع الآن أن نتعرض بايجاز للتاريخ الداخلي لمناطق عربستان الواقعة تحت الاشراف المباشر للحاكم الايراني بيسر أكثر مما في المناطق الملاصقة لشط العرب والخليج .

نهضة ديزفول وتقهقر شوشتر

بحلول سنة ١٨٧٩ ، كانت شوشتر المدينة الرئيسية لشمال عربستان

لمدة طويلة قد تخلت عن اهميتها لديزفول . ويذكر ثقة(١) واسع الاطلاع الأسباب الآتية لهذا التغيير :

« لم يترك طاعون سنة ١٨٣١–١٨٣٢ الذي لم يؤثر كثيراً في ديزفول الا عدداً قليلا من الناس أحياء في شوشتر . وقام اللور والايرانيون الذين كان خاناتهم المحاربون يبتعدون عن المدينة مسافة غير قليلة بالهجوم على المدينة الضعيفة ولو أنها كانت ما تزال غنية وسلبوها بلا رحمة . وامتلأت المنطقة المحيطة بقطاع الطرق من اللور والعرب ، فأخذت التجارة الايرانية التي كانت تسير في قارون بين شوشتر وأصفهان طرقاً أخرى أكثر أمناً . وكان أحدها يمتد من امارة على الدجلة الى ديزفول فخرم آباد . وهكذا استفادت ديزفول من ضرائب شوشتر ، وهي الآن مكان مزدحم عن باقي المقاطعة .

وكان تخمين الضرائب المفروضة على مدينة شوشتر وقضائها عام ١٨٨٣–١٨٨٤ مبلغ ٢٣٠,٠٠٠ قران .

اضطرابات البختياري ١٨٨٣ — ١٨٩٣

وفي ربيع عام ١٨٨٨ كانت بلاد البختياري في حالة اضطراب شديد فقد ثار «الخاني» المخلوع ضد الحكومة الايرانية . ولكن نظام السلطنة الحاكم الايراني لعربستان أخمد تلك الثورة حين سار من أصفهان على رأس قوات ايرانية . وعاونه البختياريون الذين لم يكونوا من حزب الخاني السابق . وفي سنة ١٨٩٢ تجددت الاضطرابات واعتقل الخاني السابق وخليفته وارسلا الى طهران . ولكن في السنة التالية ، نقلت اراضي البختياري من ولاية حاكم عربستان ووضعت تحت حكم ظل السلطنة بأصفهان ، الذي أعاد الزعيمين المنفيين الى رياستهما للقبائل وأقصى منافسهما الاساسي .

(١) مستر ب·ج·س· روبرتسون ، مساعد الوكيل السياسي في البصرة في : تقرير ادارة الاقامة في الخليج ١٨٧٨ ـ ١٨٧٩ ·

انحلال الامن وحالة الفوضى ١٨٨٨ – ١٨٩٦

لقد أدى موقف قبائل البختياري والحملة الحكومية ضدهم الى عدم استقرار بعض أحياء شمال عربستان ، لكن هؤلاء عادوا حين ذاع نبأ نجاح العمليات الايرانية . ففي أكتوبر عام ١٨٩١ هاجم رجال قبيلة عنفجة قافلة قرب شوشتر فقتلوا وسلبوا ، ولكن الشيخ فرحان ، الذي يعتمدون عليه تصالح مع الحكومة . وهكذا لوحظ تحسن في المنطقة المجاورة التي كانت قد اهتزت اهتزازاً خطيراً .

وفي عام ١٨٩٢ حدث نقص جزئي في المحاصيل سبّب بالاضافة الى سوء ادارة شهاب الملك في اغارة بني طاروف في المناطق المجاورة للاهواز واغارات لور الساجوارد على طريق ديزفول شوشتر .

وفي عام ١٨٩٤ أصبح طريق ديزفول خرّم آباد غير آمن لسير القوافل . مما دعا «حسام السلطنة» الى اللجوء للعمليات الحربية ضد اللور وبراكواند بمعاونة بعض البختياريين . وفي مايو أسر ونفي بعض الديراكوانديين ولكن الطريق ظل مسدوداً ، فقد وقع البختياريون مع بعضهم في طلب الثأر مما هدد أمن طريق شوشتر–ديزفول أيضاً .

وفي عام ١٨٩٥–١٨٩٦ شن آل كثير إغارات في مناطق ديزفول انتقاماً لنقل ملكية اراضٍ كانوا يطالبون بها مما أوجب حملة تأديبية ضدهم فيما كانت قبائل اللور تحمل وزر أعمال من النهب والسلب سببت خلو كثير من القرى المستقرة من سكانها .



أمور مقاطعة راموز
١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

حوالي عام ١٨٧٩ ، كانت الحكومة الايرانية تمنح التزام اقليم راموز الى عائلة شيخ المحمرة أحياناً وفي أحيانٍ أخرى الى أحد خانات البختياري .

وكان تخمين ضرائب الاقليم مربوطاً للحكومة الايرانية بمبلغ ١٤٠,٠٠٠ قران عام ١٨٨٣ ـ ١٨٨٤ .

١٨٨٨

وفي حوالي عام ١٨٨٨ ، حدثت ثورة في راموز انتهت الى خلع الحاكم المحلي المعين من قبل الحكومة الايرانية ووضع حاكم آخر عينه الاهالي أنفسهم . وأقر نظام السلطنة تعيين هذا الحاكم بعد أن حصل منه على زيادة في قيمة نصيبه من الجزية « البشكاش » .



أمـور الحويزة
١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

لم تكن الحكومة الايرانية قادرة بسبب طبيعة اقليم الحويزة المليء بالمستنقعات الا على مباشرة قدر ضئيل من الحكم . وكان عليها بذل عناية كبيرة في اختيار حاكم الاقليم . حيث إن الاهالي ما كانوا ليدفعوا الضرائب الا للسلطة التي يوافقون عليها .

١٨٧٢

وفي عام ١٨٧٢ زار الامير الحاكم الحويزة حيث عيّن حاكماً جديداً هو «ملا محمد» .

١٨٧٩

وفي عام ١٨٧٩ ، كان هناك عرب كثيرون يقيمون في قضاء الحويزة هاربين من وراء الدجلة خوفاً من نهب شيخ المنتفك . وقد اعتاد مثل هؤلاء المهاجرين على دفع الضرائب للحاكم القوي أما الحاكم الضعيف فلا يدفعون له شيئاً .

١٨٨١ ـــ ١٨٨٨

وفي خريف عام ١٨٨١ اعترفت الحكومة الايرانية بالملا فوراً ليكون حاكماً للحويزة . واستمر يحكم الاقليم حتى عام ١٨٨٣–١٨٨٤ مقابل ربط من الضرائب قدره ٢٣٠,٠٠٠ قران . ولكن في عام ١٨٨٩ اضطر ، رغم تأييد الحكومة الايرانية له ، أن يترك مكانه لمنافس أكثر شعبية هو «ملا ناصر الله» الذي استفاد منه نظام السلطنة في زيادة البشكاش عما كان اولا .

١٨٩١

وفي مايو عام ١٨٩١ وقعت اضطرابات خطيرة في الحويزة بسبب تعيين حاكم غير مرغوب فيه . وقد حمل مسئوليتها بنو طروف ولكن القوات الايرانية هزمت الثوار في معركة سريعة خارج قرية الحويزة . وسرعان ما خضع الشيخ الذي قادهم ، ونسبت أسباب الثورة الى سوء تصرفات المصطفى او محاسب الضرائب الايراني في عربستان ، الذي ارسل بالتالي الى الحبس .

١٨٩٤

وفي عام ١٨٩٤ تكرر وقوع الاضطرابات في الحويزة ، اذ قام السكان ضد القائد الحربي وكان في أغلب الظن ضابطاً ايرانياً ارسل هناك .

وفي ديسمبر من نفس هذه السنة اشتبك حزبان من بني طروف مع بعضهما في فتنة لم تهدأ حتى وصل الامير الحاكم للمقاطعة بنفسه على رأس قوات الى ارضهم وهدم طابية لاحد الفريقين . وكانت

حدود الحويزة في ذلك الوقت مضطربة كثيراً ، وتبادل الاعراب التابعون لتركيا وايران الهجوم على بعضهما بحرية عبرها .

١٨٩٦

وفي عام ١٨٩٦ ثارت المداوات حول الحويزة كنتيجة مباشرة لتدخل احتشام السلطنة في العام السابق . وقد تورط فيها بنو صالح وهدد فيها سيد نعمة الذي سبق ان استعان به الايرانيون . ولكن شيخ المحمرة وقع هدنة انهت الاضطراب ..



أمور مشيخة المحمرة
١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

استمرت المحمرة وتوابعها تحكم في عهد ناصر الدين شاه كما كانت تحكم خلال عهد محمد شاه وجزءاً كبيراً من عهد «فتح علي شاه» بواسطة الشيخ حاجي جابر المحيسني الذي امتد حكمه من عام ١٨١٩ـ ١٨٨١ .

الموقف عند ختام الحرب الانجلو ايرانية ١٨٥٧

وفي ابريل عام ١٨٥٧ عقب وصول الانباء عن الاتفاق على السلم بين بريطانيا وإيران الى المحمرة ، ورغم استمرار الاحتلال البريطاني للمدينة بدأ الشيخ جابر المفاوضات مع صاحب السمو الملكي خانلار ميرزا الحاكم الايراني لعربستان الذي كان قد انسحب الى ديزفول بقصد ضمان بقائه شيخاً للمحمرة . ولعله قد ظن ان ولاءه قد يصبح واضحاً في عين الحكومة الايرانية ، بينما كان البريطانيون يريدون ان يضعوا مكانه منافسه الشيخ فارس الكعبي . وكان مقر الشيخ جابر في ذلك الوقت في الدعيجي(١) بالاراضي التركية حيث انسحب اليها قبل او عند وصول

(١) انظر اوتردام • الحملة الفارسية في سنة ١٨٥٧ ص ٢٤٩ •

الحملة البريطانية الحربية ، ولم يتردد بحذقه المعهود أن يدخل في مكاتبات مع الحكومة التركية في البصرة بالنسبة لموضوع المحمرة . كما تظاهر بمعاونته في خططها لتقوية مطالبها في المنطقة .

ولم تفلح كل هذه المناورات في أن تجعل السلطات البريطانية حائلا يمنع من تسليم المحمرة الى ممثله الخاص عند نهاية الاحتلال البريطاني الحربي . كما أن الامير الحاكم لم يكتف فقط بتأكيد حيازة الشيخ جابر للمحمرة عقب رحيل القوات البريطانية . ولكن جعله أيضاً مسئولا عن الفلاحية وعزل الشيخ فارس .

عزل الشيخ جابر عن المحمرة ١٨٦٠ — ١٨٦٢

ولكن عند استدعاء صاحب السمو الملكي خانلار ميرزا من عربستان وتعيين ضياء الملك بدلا منه وقع الشيخ جابر ، لوقت ما في أيام نحسه ، فقد قامت ثورة ناجحة ضده في الفلاحية وهزمت كعب محيسن في معركة كبيرة عند موينح على نهرالبهمنشير ، بل واحتلت المحمرة حيث عين الشيخ «فارس» بتأييد من الحكومة الايرانية أخاه هاشماً كممثل له ، بينما أغرى الحاكم الايراني الجديد الشيخ جابراً للحضور من ملجئه في الدعيجي في الاراضي التركية الى معسكره في موران على القارون متظاهراً بأنه سيدبر معه حملة مشتركة ضد الفلاحيه ؛ فغدر به وسجنه . وارسل الشيخ بعد ذلك تحت الحراسة الى شوشتر . بينما سلم ابنه كرهينة لزعيم كعب حيث ظل كذلك تحت الحجز حتى نهاية حكومة «ضياءالملك»

اعادة الشيخ جابر للمحمرة ١٨٦٢

وعقب تعيين صاحب السمو الملكي «فرهد ميرزا» حاكماً على عربستان حرر الشيخ جابر فوراً واعيد الى المحمرة كنائب للحاكم مؤيداً بجنود ومدافع ايرانية . وعند وصوله لمدينته قتل شيخين كعبيين هما : «سلطان بن تامر وهاشم بن غيث» والثاني أخ للشيخ فارس ، ولكن ظروف ذلك غامضة . وفي نفس السنة أنعم عليه بلقب «نصرة الملك» من الحكومة الايرانية .

حكومة الشيخ جابر الثانية ١٨٦٢–١٨٨١ ووفاته

لقد ادار الشيخ جابر منذ اعادته عام ١٨٦٢ حتى وفاته في سن متقدمة جداً غالباً فوق التسعين عام ١٨٨١ ، أملاكه الموروثة بقدرة ظاهرة ونجاح . وبين عامي ١٨٧٣ و ١٨٧٥ حث على تحسين نهر القارون بقصد فتحه للملاحة التجارية حتى نهر القارون . ولكن لم يقدر على إثارة اهتمام الحكومة الايرانية بمشروعيه ، بينما لم يقدر هو بنفسه ان يفعل شيئاً لتنفيذهما .

وفي عام ١٨٧٥ ثارت مصاعب قاسية بينه وبين الحكومة التركية بشأن الضرائب المستحقة على المحمرة ، كما اتهم بمقاومة قوات الحاكم الايراني وبالاتجاه نحو الاستقلال . ومن الواضح أن الاتهامات كانت بدون اساس وسقطت .

وفي فبراير عام ١٨٧٩ ، وكانت قوى الشيخ البدنية تخور رغم بقاء قدرته العقلية ونفوذه السياسي ، قام بزيارة بومباي بقصد العلاج وفي خلال غيابه قام نجله محمد خان على خدمة صاحب السمو الملكي «حمزه ميرزا» في شوشتر ، كما أنه حصّل ضرائب المحمرة كاجراء تأمّل منه ان يتجنب زيارة «حشمت الدولة» الشخصية للمحمرة . وفي نفس الوقت بقي مزعل خان النجل الاصغر للشيخ جابر مسئولا وعن المحمرة نفسها .

ورحب الامير الحاكم بعطف على الاقل باقتراح قدمه محيي خان بأن يمنح التزام أحياء قبيلة كعب الى شيخ المحمرة ، ولكنه اوضح له أن إقامة الشيخ جابر في بومباي أمر غير مقبول من الحكومة الايرانية المركزية ، وان عليه أن يعود للمحمرة . وهو ما فعله . وعندئذ تحققت زيارة الامير الحاكم التي كان يخشى منها . «وتحققت معها النتائج المالية المعتادة»

وفي نهاية عام ١٨٨٠ ، تدهورت صحة الشيخ جابر ، وبعد صحوة الموت مات في اكتوبر من العام التالي بعد أن حكم أكثر من ٦٠ عاماً .

وكان الشيخ جابر «عربياً داهية قديراً يسمو كثيراً بذكائه عن أبناء شعبه» وكان له عدة مراكب تقوم بالتجارة والسفر بين مسقط وبومباي . وبهذه الوسيلة «وبالاستثمار الفطن للاراضي وخاصة في تركيا نمت ثروته بالتدريج ونما معها النفوذ الذي يجلبه المال» .

وقد مكنته اللياقة والاناة التي مارس بهما علاقاته مع الحكومة الايرانية من ان يحتفظ حتى النهاية بنوع من الاستقلال النافذ عنهم في إدارته الدولية .

وراثة خزعل خان لحكم المحمرة

ولم يترك الشيخ جابراً عند وفاته سوى ولدين صالحين لخلافته هما محمد خان ومزعل خان السابق ذكرهما . وكانا في ذلك الوقت أصغر من أن ينافسهما أحد على المشيخة كما ترك آخر يسمى سلطان ، إن كان ما يزال حياً فهو غبي غير طموح .

ويبدو ان الشيخ جابر نفسه تردد في اختيار خليفته ، فقد كان كل من محمد حان ومزعل خان رجلي حرب ، كما كانت شعبيتهما من مستوى واحد . وحتى عام ١٨٧٩ أو بعدها كان الشيخ جابر يعامل الاكبر منهما على أنه خليفته ، وبدا أنه يعامل الآخر بنوع من الغيرة الناشئة عن الشيخوخة . ولكن قبل وفاته بعدة أشهر استخدم الاصغر وكيلا له في جميع الشئون التجارية . ويبدو أنه ابدى رغبة رسمية في أن يعترف به كوريث للمشيخة . وعند وفاة الشيخ جابر انتهت حكومة المحمرة موقتاً الى محمد خان باعتباره النجل الاكبر ، في انتظار تعليمات السلطات الايرانية ، ولم يدخر هذا وسعاً في مضالحة أخيه الاصغر ولكن المحيسنين «ككتلة وفرع من كعب» فضلوا مزعل خان . وعندما وصلت هذه الحقيقة الى علم «ظل السلطان» ، وهو عندئذ الحاكم العام لعربستان ومقاطعات أخرى ، فقد أصدر الفرمان الايراني بتعيين الشيخ مزعل خان . وعلى عكس ما كان الكل يتوقعون لم يحاول محمد خان أن ينازع في هذه التولية بالقوة ، بل سار الى اصفهان حيث أمر ظل السلطان بحجزه ، وهكذا ساد السلام في المحمرة .

١٨٨٣ - ١٨٨٤

وفي أغسطس عام ١٨٨٣ عقب قمع بعض الثوار من فرع نصار من الكعبيين الذين يعتقد ان شيخ الكويت قد حرضهم على الثورة بدا أن قوة الشيخ مزعل خان مستقرة جيداً محلياً ، لكنه في عام ١٨٨٤ سمح لاخيه محمد خان بالهرب من ديزفول حيث كان معتقلا ، فأخذ طريقه للفلاحية ، بينما بدا أن الشيخ نفسه كان خائفاً من ان تزايد طلبات السلطات الايرانية سيجبره على ترك حكومة المحمرة التي كانت تمنح له من سنة لاخرى . وكان التزامها قد منح له من البداية مقابل ٤٥٠,٠٠٠ قران أو ١٨٠,٠٠٠ روبية في السنة .

وفي عام ١٨٨٣ أو ١٨٨٤ زار سعد الملك من بوشهر المحمرة بنية تغيير ادارة الجمرك من الشيخ الى السلطات الايرانية . ولكن الشيخ مزعل قاوم المشروع بنجاح . وفي عام ١٨٨٥ تمت مصالحة بين الشيخ وأخيه محمد خان ، واتفق على أن يقيم الاخير في سلبيات»» الذي يبدو أنه هو نفس المكان الذي يحمل هذا الاسم في الاراضي التركية على الشاطىء الغربي لشط العرب ، كما اتفق على أن يحصل على مرتب شهري قدره ١٠٠ تومان علاوة على مزرعة من النخيل .

وفي عام ١٨٨٧ تعرضت سلطة الشيخ للتحدي من فرع نصار من الكعبيين ، فاعير زورقاً حربياً ايرانياً لقمعهم مما ساعده على التغلب عليهم

وفي عام ١٨٨٨ انعم على الشيخ مزعل بلقب «معز السلطنة» وهو أمر كلفه من الزيارات التي قام بها للمحمرة عدة موظفين ايرانيين مبلغ ٢٠,٠٠٠ تومان زيادة على مبلغ الجزية السنوية .

ويعتقد ان الشيخ مزعل حاول تعطيل نمو المحمرة حتى لا يغري أي ازدهار لها السلطات الايرانية بالمغالاة في طلباتهم منه . وبالتأكيد كان ينظر الى كل امتداد في قوة الحكومة المركزية الايرانية في عربستان بفزع ، وربما كان هذا سبب عدائه للملاحة العامة في قارون التي سنتحدث بالكثير عنها فيما بعد .

وبالتدريج تضاءلت شعبية الشيخ بين القبائل التي يحكمها وخاصة

من جراء سلوكه الجشع . فبالاضافة الى الزيادة العامة في الضرائب ، وهو أمر من المحتمل أن الا يكون له فيه خيار أمام مطالب الحكومة الايرانية ، فقد أدعى ملكيته الشخصية لاراضي المحمرة وما حولها . وهو امر لم يدعيه أبداً أخوه كما استباح لنفسه حق طرد الزراع من مزارع النخيل التي توارثوها لصالح المزايدين الذين يدفعون له ثمناً أكبر .

وفي عام ١٨٩٥ كان الشيخ ما يزال قادراً على السيطرة على اقطاعيته. ولكن رعاياه كانوا في غاية الضيق ، بل وقع كثير من زعماء القبائل بالفعل وثائق يتعهدون فيها بتأييد أخيه الاصغر خزعل في بعض الامور

★ ★ ★

أمور اقضية كعب
١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

حكم شيخ المحمرة للفلاحية حوالي ١٨٥٧ ـ ١٨٦٠

سبق ذكر التطورات التي مرت بالشيخ جابر في نهاية الحرب الانجلو ايرانية عام ١٨٥٦ــ١٨٥٧ ، والتي نتج عنها نفي الشيخ فارس شيخ كعب «الذي حكم الفلاحية منذ عام ١٨٤١» الى طهران ، بعد أن استجاب لاستدعاء صاحب السمو الملكي خانلار ميرزا حاكم عربستان للمثول أمامه . وكذلك ما كان من تعيين الشيخ جابر نفسه كنائب للحاكم الايراني للفلاحيه في المحمرة . وقد ارسل الشيخ جابر ولده محمد خان ليمثله في الفلاحية . لكنه خلال غيابه في بور حيدر حيث استدعاه الحاكم الايراني للمثول بين يديه ثارت كعب على هذا النائب ولم يمكن تجنب ضياع هذه الاقضية من سلطانه الجديد الا بعودته المباشرة واستيلائه على الفلاحية .

حكومة الشيخ فارس في الفلاحية ١٨٦٠ ـ ١٨٦٨

وعند تعيين ضياء الملك على حكومة عربستان ، أفرج عن الشيخ فارس من معتقله في طهران بينما أثار قريبه «لطف الله» معظم قبائل

كعب ضد ادارة المحيسنيين التي ما بقي لها أي فرع وارث . وكانت النتيجة كما سبق ان رأينا هزيمة الشيخ جابر في منيخ ، وقيام حكومة كعب المؤقتة في المحمرة نفسها ، واعقب ذلك اعتقال الشيخ جابر ونفيه بدوره بمعرفة السلطات الايرانية . وفي عام ١٨٦٢ أعيد الشيخ جابر للسلطة في المحمرة .

وفي عام ١٨٦٨ أصيب الشيخ فارس بالعمى وخلفه في زعامة أحياء كعب ولده محمد .

مصرع الشيخ لطف الله وحكم الشيخ جعفر شيخ رحمه للفلاحية ثم الشيخ عبدالله ١٨٧٨ – ١٨٩٣

وفي مايو عام ١٨٧٨ قتل الشيخ لطف الله بن مبادر المشهور باسم «شيخ لطفي» أحد أفراد أسرة الفلاحية الذي كان فاجراً مغرقاً في السكر، والذي كان قد استولى على المشيخة من محمد بن فارس في عام ١٨٧٢ او قبلها ، وقد قتل معه نجله «غضبان» في حي الجراحي بيد جعفر وسلمان ولدي محمد المذكور .

وعينت السلطات الايرانية أحمد بن عيسى ابن اخ الشيخ فارس في مكانه بعد ان وعدهم بجزية الفلاحية عن الفلاحية فقط مقدارها ١٠,٠٠٠ تومان سنوياً . وفي نفس الوقت فصلت أقضية الجراحي وهنديان ومعشور من مشيخة كعب ومنح التزامها الى امير عبدالله من دية الملا في هنديان مقابل ١٢,٠٠٠ تومان خلاف أل ٩٠٠٠ تومان التي دفعها مقابل التزام دية الملا وحيث كان الموسم سيئاً فقد فشل الامير عبدالله في الوفاء بالتزاماته . كما عجز «الشيخ رحمه» الذي كانت سيطرته ضعيفة عن ان يجمع أكثر من ٤٠٠٠ تومان من المبلغ المطلوب منه . وبناء على هذا ارسلت قوات ايرانية بقيادة الوزير أسد الله خان وزير الحاكم الايراني الى الفلاحية لمساعدته في تغطية مطلوباته .

١٨٨٠ – ١٨٨٤

وفي عام ١٨٨١ وبعد مفاوضات لتأجير تلك الاقضية للشيخ جابر ، لم تعرف نتيجتها على وجه التأكيد ، وبعد محاولة فاشلة لتولية جعفر بن

محمد حفيد الشيخ فارس ، المشيخة ، بقي رحمه مرة ثانية شيخاً على الفلاحية . بينما استمر أمير عبدالله في التزامه بباقي أقضية كعب الاخرى .

وفي عام ١٨٨١ ثُبّتَ الشيخ رحمه في حكومته التي احتفظ بها حتى عام ١٨٨٤ عندما ثبت عجزه فاستبدل بجعفر بن محمد الذي قام شيخ المحمرة بضمانته في سداد المبالغ المستحقة عليه من الجزية للسلطات الايرانية ، كما كان هو الذي ساعد جعفر في تولي المشيخة رغماً عن وجود حزب يناصر الشيخ رحمه . وكانت الجزية المفروضة على الفلاحية عام ١٨٨٣—١٨٨٤ تبلغ ١٥٠,٠٠٠ قران .

١٨٨٥

وفي سنة ١٨٨٥ ، وهي السنة التي قام بها «مظفر الملك» حاكم عربستان شخصياً بزيارة الفلاحية ، عزل الشيخ جعفر موقتاً ليحل محله الشيخ رحمة مجدداً . وقد دعي شيخ المحمرة لتأييده ، ولكن تعيينه الغي تقريباً في نفس الوقت الذي تم فيه .

١٨٨٨

وفي عام ١٨٨٨ زار نظام السلطنة حاكم عربستان الفلاحية مع قوة من ٥٠٠ فارس من المشاة وبعض فرسان البختياري . ويظهر أن حضوره كان مرتبطاً بثورة الكعبيين على الشيخ عبدالله المحتمل أن يكون أخاً للشيخ رحمه الذي كان قد عين منذ عدة شهور سابقة بدلا من الشيخ جعفر . ولم يكن القوم في مزاج يسمح لهم بمناقشة الامر معه ، فقد أغرقوا الاراضي حول الفلاحية جاعلين المكان صعباً أمام قواته . ولم يستطع أن يتقدم الى اكثر من الغرابيه على نهر الجراحي .

١٨٩٣ — ١٨٩٥

وفي عام ١٨٩٣ كان الكعبيون ساخطين على الشيخ عبدالله وخلعوه وولوا الشيخ جعفراً . ولكن شيخ المحمرة الذي كان يفضل عبدالله نجح في اقناع «حسام السلطنة» ليعيد تعيينه ، غير أن معارضة الكعبيين كانت من القوة بحيث إن الامير الحاكم خلال زيارته للمحمرة في يناير عام

١٨٩٤ اضطر أن يعكس أمره ويعود للاعتراف بالشيخ جعفر . وفي خلال السنة ظهرت حركة تأييد بين القبائل للشيخ عبدالله ، وقوبلت رغباتهم باعادته ثانياً للحكم .

وكما هو واضح قد تمزقت مشيخة كعب . ولم يعد هناك أي ضمان لبقاء الشيخ في سلطنته . واصبح اختياره معتمداً على السلطات الايرانية وأحياناً لنفوذ شيخ المحمرة . وقد آل أمره في الحقيقة لان يصبح مجرد جاب لضرائب الحكومة الايرانية . وأصبح العوبة بين يدي من هم رعاياه إسماً فقط ، بدلا من ان يحكم كما كان أسلافه من قبل .



علاقات عربستان مع تركيا
١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

العلاقات التركية ـ الايرانية عموماً ومسألة حدود البصرة والمحمرة

يتناول الفصل الخاص بتاريخ العراق التركي أغلب الامور المتعلقة بعلاقات ايران وتركيا حول الحدود بين البصرة والمحمرة . وخاصة المسائل المتعلقة بوضع الحدود المشتركة وأعمال القرصنة في شط العرب . وقد شرحت بالتطويل محاولة ابتلاع القسم العربستاني من الحدود الايرانية التركية كما يرد شرح الاجراءات المتخذة لاحقاً في موضوع جزيرة الشالحة .

١٨٩٣

وفي أكتوبر عام ١٨٩٣ بدأت السلطات التركية في جباية مكوس عند الفاو على البضائع الذاهبة الى المحمرة او الصادرة منها . وكان مفهوماً ان والي البصرة قد وصلت اليه تعليمات بأن يعامل المحمرة والشاطىء الايراني لشط الغرب كارض تركية . فاشتكت الحكومة الايرانية . ونظراً لان بعض المراكب البريطانية الهندية قد عانت من

التعرض لها بسبب هذه الاجراءات الجديدة ، فقد قدم سفير صاحب الجلالة في استامبول احتجاجاً قوياً ، فنفى الباب العالي عندئذ ما نسب اليه وأوقفت جباية المكوس الشاذة عند الفاو .

العلاقات بين سلطات عربستان الايرانية والسلطات التركية ١٨٧٨

ولم يدخل الحكام الايرانيون لعربستان في اتصالات مع موظفي الباب العالي الا قليلا لان المناطق التي كانت تحت اشرافهم الشخصي لم تكن تتصل بالعراق التركي الا في اراضي القبائل عند حدود الحويزة .

وفي ربيع عام ١٨٧٨ قام بنو لام المشكوك في جنسيتهم بغارة عنيفة على أقضية شوشتر ، حيث خطفوا عدداً كبيراً من البغال والغنم . ولكن زعيماً بختيارياً طاردهم بايحاء من الحاكم الايراني ولحق بهم في الاراضي الايرانية . وقيل إنه أبادهم ، ولكن على أي حال كانت هناك صعوبة كبيرة في استعادة الاسلاب التي فقدها الشوشتريون من البختياري نفسه . وفي النهاية غرمته الحكومة الايرانية ٣٠،٠٠٠ تومان .

وفيما بين ١٨٦٠ و ١٨٨٠ اشترى الشيخ جابر حاكم المحمرة مساحات كبيرة من الارض لحسابه الخاص . وكان من أسباب اختياره الاستثمار في الخارج ضمان بعده عن سلطة الحكومة الايرانية ، التي تستطيع أن تفعل به ما تشاء ، باعتباره رعية ايرانية في ارض ايرانية . وقد اصبح نفوذ الشيخ جابر في ولاية البصرة نتيجة املاكه هناك كبيراً . ولكنه لم يسيء استعماله . كما أنه يبدو أن السلطات التركية في ذلك الوقت لم تعترض على وجوده . وفي أيامه لم يبد الموظفون الاتراك المحليون أي ميل عدائي ضد حاكم المحمرة ، وتلك ظروف يعود بعضها الى الاعتدال الذي تميزت به سياسة الشيخ جابر الخارجية والداخلية ، والبعض الآخر الى ضعف الحكومة التركية في البصرة . ولكن فيما بعد أيام خليفة الشيخ جابر أصبح موقف الاتراك من المحمرة أقل وداً ، ولكن النمو المنتظم وموارد المشيخة أجلا قيامهم بأي عمل عدواني ضدها . ولم يظهر الشيخ مزعل رغم أنه كان في كل معاملاته متساهلا وعلى استعداد للتعاون لقمع القرصنة في شط العرب أي قدر من الخصومة للسلطات التركية .

وفي عام ١٨٩٤ تبودلت الغارات بين القبائل العربية التي تقيم بالتوالي في الاراضي الايرانية والتركية فيما بين الحويزة وشط العرب ، ولكن الشيخ نفى اتهامات الاتراك للرعايا الايرانيين ووقف الامر عند ذلك الحد.

★ ★ ★

العلاقات البريطانية مع عربستان قبل الحرب الانجلو ـ ايرانية

اقتراح اجراء مناورات بريطانية أمام المحمرة ١٨٤٨-١٨٤٩

في أكتوبر عام ١٨٤٧ وجد العقيد رولنسون الوكيل السياسي في العراق التركي أنه من الضروري أن يوجه الى الشيخ جابر احتجاجاً قوياً على المعارضة المكدرة للتجارة البريطانية في المحمرة ، وذلك بسبب اعتراض عمليات السادة أ. هكتور وشركاهم ، وهم مؤسسة بريطانية مركزها الرئيسي في بغداد ، ولتعزيز الحقوق المضمونة للتجار البريطانيين في ايران بمقتضى المعاهدة التجارية الايرانية البريطانية عام ١٨٤١ .

وفي نفس الوقت طلب العقيد رولنسون من الرائد فارانت القائم بالأعمال البريطاني في طهران ، كما التمس من العقيد «هنل» المقيم السياسي في بوشهر أن ترسل له واحدة او اكثر من قطع الاسطول الهندي في الخليج العربي لتتعاون مع الباخرة المسلحة نيتو كريس التابعة للوكيل السياسي في بغداد في تظاهرة بحرية أمام المحمرة .

واستجاب العقيد «هنل» بارسال القطعتين الحربيتين « اليفينستون والفرات» في نهاية ديسمبر عام ١٨٤٨ . ولكن «الفرات» جنحت عند جزيرة خارج في الطريق ، وأصيبت بعطب اضطرها للعودة الى بوشهر. وفي نفس الوقت تلقى العقيد رولنسون من طهران تعليمات وجهها الشاه الى سليمان خان حاكم عربستان « الذي لم تكن مبادوءه التحررية أقل بروزاً من ادارته الحازمة» واذ أتيحت آمال طيبة للتعويضات بالطرق العادية فقد طرحت جانباً مسألة المظاهرة البحرية البريطانية .

ولم توافق حكومة بومباي على عمل العقيد رولنسون والعقيد «هنل» اذ اعتبرت أنه لم يكن عليهما أن يعدا لاستعمال القوة دون تعليمات من القائم بالاعمال البريطاني في طهران . ولما كان الوكيل السياسي في العراق التركي تحت الرئاسة المباشرة لحكومة الهند فقد أبلغته بالحادث . وبرر العقيد هنل موقفه في الاجراءات بالرجوع الى التعليمات التي كانت قد صدرت من حكومة الهند وقت تعيين العقيد رولنسون في بغداد عام ١٨٤٣ ، مخولة إياه «إصدار توجيهات وطلبات الى جميع ضباط الاسطول والسياسيين في الخليج حسبما تسمح به الظروف» . ولكن حكومة بومباي لم تعفه من اللوم . فقد تضمنت التوجيهات الآنفة الذكر القول بأن السلطات المخولة للعقيد رولنسون لم تكن لتستعمل في «كل الظروف المعتادة» وإنما فقط في الظروف التي «تتطلب اجراءات فورية» ومثل ذلك لم يتوفر في المناسبة الحالية ، وأيدت حكومة الهند آراء حكومة بومباي ، وأبلغتها للعقيد رولنسون لمراعاتها مستقبلا .

اقتراح تجميع قطع حربية انجليزية في مياه المحمرة ١٨٤٩

وقرب نهاية عام ١٨٤٩ طلب الرائد ويليامز مندوب بريطانيا في لجنة تحديد الحدود التركية الايرانية المجتمعة حينئذ في بغداد من الرئيس كمبول ، الوكيل السياسي في العراق التركي ، ان يتصل بالمقيم السياسي في بوشهر لارسال طرادات بريطانية الى المحمرة حيث كان سيبدأ عمل اللجنة ، وذلك ليعطوا للمنظر الافتتاحي لعملهم رونقاً حازماً ، وتأثيراً معنوياً على سكان منطقة كعب . وعلى أساس أن ذلك الطلب لم يتضمن أية إجراءات استكراهية أو تخويفية فقد اوصى الرئيس كمبول حكومة الهند بتنفيذه دعماً للعقيد هنل المقيم السياسي في بوشهر . ولكنه غير واضح ما اذا كانت قد تجمعت فيما بعد أي مراكب بريطانية لتدعم الاجراءات المذكورة آنفاً .

سير الحرب الانجلو ـ ايرانية في عربستان
١٨٥٦ ـ ١٨٥٧

انتهت الحملة البريطانية في جنوب ايران عام ١٨٥٦–١٨٥٧ بعمليات عند المحمرة وعلى نهر قارون .

استعدادات الانجليز لغزو عربستان

كانت نية سير ج. اوترام أن يسير الى المحمرة حيث عسكر الجزء الأكبر من الجيش الايراني في عربستان تحت قيادة صاحب السمو الملكي خانلار ميرزا ، فور عودته من الغارة على بورازاجان التي وصفت في تاريخ الساحل الايراني ، ولكن تأخر وصول قسم كبير من الفيلق الثاني من الهند سبب التعطل حوالي ستة أسابيع . وكان هناك اعتبار خطير هو سلامة بوشهر التي ظن أن الجيش الايراني في اقليم فارس قد يهاجمها اذا حدث تخفيض في حاميتها . ولذلك فقد بقيت بها قوة مؤلفة من ٣٠٠٠ رجل تشمل عناصر مدفعية من المدافع الثقيلة ومدافع الميدان وضعت في الحصون التي تم بناؤها لتقوية المعسكر المحاط بالخنادق ، وترك القائد جاكوب قائد الفيلق الاول لحماية بوشهر .

وتكونت القوة الحربية التي وجهت للحملة على عربستان من فرقة واحدة من فيلق فرسان الدراجون الرابع عشر ، وبعض فرسان السند قوامهم ٣٩٢ هندياً ، والفرقة الثالثة من المدفعية الراكبة ، وبطارية مدافع الميدان الخفيفة رقم ٢ و ٦ مدافع عليها ١٦٦ و ١٧٦ رجلا على التتابع بجانب ١٠٩ من جنود الاشغال من بومباي و ١٢٤ من مدراس لشق الخنادق ووضع الألغام .كذلك كان في الحملة الكتائب الرابعة والستون المشاة والثامنة والسبعون الجبلية والثالثة والعشرون والسادسة والعشرون المشاة الوطنية وبطارية المدفعية الخفيفة الوطنية . ويختلف تعداد كل منها بين ٧٠٠ الى ٩٠٠ فرد تبلغ في مجموعها ٣٩١٩ مشاة .

وكان مجموع جميع الاسلحة ٤٨٨٦ مقاتلا منهم ٢٠٠٠ اوروبي معهم ١٢ مدفعاً . وكانت مراكب الاسطول الهندي التي وقع عليها عبء

القتال كما سنرى الآن هي: « فيروز» وهي طرادة بخارية بها اربعة مدافع ٦٨ رطل واربعة ٣٢ رطل ، و «آسي» وهي طرادة بخارية بها عشرة مدافع ٦٨ رطل و «سمير اميس» وهي طرادة بخارية بها مدفعان ٦٨ رطل ، ثم «آجوالي» وهي طرادة بخارية بها مدفعان ٦٨ رطل ومدفعان ٣٢ رطل . ثم « فيكتوريا » وهي مركب تجاري به اربعة مدافع عيار ٣٢ رطل ومعهما «كليف» و «فوكلاند » الزورقان الشراعيان ويحمل اولهما ١٤ مدفعاً عيار ٣٢ رطلا . وكان أغلب هذه السفن مسلحاً بالاضافة الى تسليحها الاساسي بمدفعين ١٢ رطلا ومدفعين عيار ٣ أرطال من المدفعية البحرية . ولكن كان نصف مدفعيتها الثقيلة مركباً على الجانب العريض وقادراً على الضرب في نفس الوقت على تحصينات الشاطىء .

وبدأ تحرك القوات من بوشهر في الرابع من مارس حين عبرت سفن المقدمة الحاجز المائي ، ودخلت شط العرب في الثامن منه ، ورست أمام المحمرة على جزيرة عبدان . ولكن لم يصل القائد هافلوك واركان حرب الفرقة الثانية حتى الخامس عشر من نفس الشهر . كما تأخر أيضاً وصول السير ج. اوترام ليتولى ادارة العمليات لعدة أسباب من بينها توقع هجوم ايراني على بوشهر والتأخر في استكمال الفرقة الثانية التي كان بدونها يصعب الاحتفاظ ببوشهر والهجوم على المحمرة . كما ساهم في التأخير انتحار القائد ستولكر ، والقائد البحرى ايترزي وأخيراً سوء الاحوال الجوية . وخلال تجمع الاسطول من السفن الحربية وناقلات الجنود منع نزول القوات على أي من الشاطئين حتى تتجنب أية خسارة في الارواح ، ضمن مناوشات عديمة الفائدة على الشاطىء الايراني ، ولتلافي الإخلال بحياد تركيا .

ولم يبد جنود العدو غير النظاميين الذين كانوا يحتلون قرية مواجهة للمرسى أي مظهر عدائي إلا باطلاق النار على القوارب التي اقتربت كثيراً من الشاطىء الايسر للنهر .

ووصل السير ج. اوترام الى العمارة في ٢١ مارس مع «فيروز» وفي

يوم الرابع والعشرين تحرك كل الاسطول ما عدا سفن الحرب صاعداً شط العرب وملقياً مراسيه عند قرية «حارثة» في جزيرة عبدان أسفل مصب القارون بثلاثة او أربعة أميال . وصادفت بعض السفن الكبيرة متاعب في الطريق ولم تصل الى مكان اللقاء مع الآخرين . وبذلك تأجل الهجوم على المحمرة الذي كان مقرراً لليوم التالي الى اليوم الذي بعده .

وكان قد سبق التأثير على القبائل العربية المقيمة بالجانب الايراني بجهود الرئيس كمبول الوكيل السياسي في جزيرة العرب التركية . وقد أمر المبجل السيد بادجر أحد القسس الملحقين بالقوة والمترجم العربي لنائب اللواء القائد بأن يلتزما الحيطة في العمليات القادمة وقد كتب السير ج. اوترام من «الحارثة» : «كان نجاح مفاوضات الرئيس كمبول معهم واضحاً بينا ، فخلال ابحارنا إلى هذا المرسى وفي عدة قرى كان العرب ، ذكوراً واناثاً ، يقتربون من النهر ملوّحين بأعلامهم . ولم نكد نلقي المراسي حتى توافد العديد على ظهر المركب «فيروز» متطوعين باعطائنا كل ما لديهم من معلومات عن أعداد وتجمعات العدو» . كما وزع اعلان بين القبائل بقصد تبديد أي انزعاج قد يحسون به من جانبهم .

استعدادات الايرانيين للدفاع عن عربستان

وفي نفس الوقت لم يكن الايرانيون ساكتين في المحمرة ، التي اعتبروها بحق مفتاحاً لعربستان ، والتي كانوا قد شغلوا لعدة أشهر بتحصينها تحصيناً فنياً . فعلى جانبي قارون ووَصْلَته بشط العرب اقيمت طواب ارضية قوية ذات أسوار بارتفاع ٢٠ قدماً وسمك ١٨ قدماً ، وأقيمت كرات للمدافع مسقوفة ، وعزز تحصين الشاطىء بجذوع النخيل . وأعدت الطابية في الشاطىء الشمالي لقارون لثمانية عشر مدفعاً وتلك التي في الشاطىء الجنوبي لأحد عشر مدفعاً . وهذه الطوابي ولو أنها مفتوحة من الخلف كانت ذات وضع ممتاز للتحكم في النهر من أسفل وأعلى وامام المواقع الايرانية . كما كانت هناك تحصينات جانبية ، تتضمن طابية صغيرة في الموقع ، بينما امتدت خطوط طويلة من المتاريس على الجانبين الشمالي واليميني للطابية الرئيسية على القارون وشط العرب .

وقد أفاد الرئيس ميزون نيف قائد الفرقاطة الفرنسية سيبيل ، التي ارسلت لتجوب الخليج ، وقامت أخيراً بزيارة البصرة في أمر يتعلق بسرقة بعض الآثار الفرنسية من العراق ، أخبر السير ج. اوترام في بوشهر أنه فحص شخصياً التحصينات الايرانية في المحمرة ووجدها أقوى بكثير من المعروف عنها عامة . وقدر الحامية الايرانية بعشرة آلاف جندي نظامي ، وأربعة آلاف الى خمسة آلاف جندي غير نظامي . وقدر مدافعهم الصالحة للاستعمال بحوالي ٢٠ .

ووفقاً لمعلومات لاحقة حصل عليها الرئيس كمبول والمبجل السيد بادجر فان مدافع الايرانيين كانت ٣١ عدا بعض مدافع السفن القديمة . وتكونت قوتهم من ٦٠٠ مدفعي متمرن و ٦٣٠٠ من المشـــــاة و ٣٠٠ من الفرسان ، و ١٢٠٠ من فرسان البختياري ومثلهم من حملة البنادق و ٣٠٠٠ مجندين عرب و ٤٠٠ من الجنود المرتزقة من البلوش ومجموع ذلك ١٣٠٠٠ مقاتل .

الهجوم على المحمرة واحتلالها ٢٦ مارس ١٨٦٧

وكان الوضع ، لاسباب شتى ، في صالح الايرانيين . وحيث كان الجانب الغربي لشط العرب ارضاً تركية ، فلم يمكن اقامة بطاريات بريطانية مضادة . وكان المكسب المتوقع من نجاح انزال مدافع القوة البريطانية في جزيرة عبدان ضئيلا حيث توقع الايرانيون فيما يبدو أن اول محاولة بريطانية ستقع هناك لأن أمر عبور نهر قارون السريع الجريان سيظل تحت نيران المدافع ، قبل الوصول للعدو .

وفي هذه الظروف قرر السير ج. اوترام أن يقوم بهجوم بحري مباشر على المواقع الايرانية الرئيسية ، يتبعه مباشرة بمجرد وقف النيران عملية انزال جنود على الشاطىء الايسر لشط العرب فوق موقع الايرانيين ، ثم يبدأ زحف مباشر على معسكراتهم التي كانت في الصحراء خلف مدينة المحمرة . وانقضى يوم ٢٥ مارس في نقل القوات والمدافع وغيرها من مراكب الاسطول الكبير الى الصغير في الحارثة .

وفي المساء بدأ بضع مئات من العدو في اقامة غطاء على مدفعين من مدافع الميدان كانوا جلبوهما معهم قرب المرسى، ولكن طلقات قليلة من «آ ساي» أبعدتهم . وسبق ذلك ليلة الرابع والعشرين اوالخامس والعشرين فحص جزيرة مقابلة لطابية الفرس الشمالية تكون في الوقت الحالي جزءً من الجزيرة المعروفة بأم الخصاصيف، وذلك لاقامة بطارية من مدافع المورتر عليها ولكنها وجدت منخفضة جداً وطينية لا تصلح لهذا الغرض . وبالتبعية انشئت في يوم ٢٥ عوّامة لحمل مدفعي مورتار قياس ثماني بوصات واثنين قياس ٥ بوصات ونصف . وسبح بها في الليلة التالية في ترعة الى غرب الجزيرة الحديثة « ام الخصاصيف» قريباً من قرية «زين» على الشاطىء التركي وعلى بعد ألف ياردة من البطاريات الايرانية .

وكانت مهمة تلك العوامة التي كان يقودها الرئيس مورجان من المدفعية، التي ربطت في مكانها عقب الاظلام بواسطة باخرة الوكالة السياسية في بغداد «كوست» ، مهمة في غاية الخطورة كما اعتبرت نوعاً من المجازفة لانها لو اكتشفها العدو ، كما كان محتملا وجوده خلال الليل ، فلم يكن هناك مانع يمنعه من اسرها ، فقد كانت محرومة من كل دعم من الخلف. ولقد أدت حادثة وضع بطارية المورتر في ذلك المكان الى تسمية الجانب الشرقي من جزيرة ام الخصاصيف باسم «ام الرصاص» حتى هذا اليوم .

ولا يعرف يقيناً أحداث الهجوم على المحمرة يوم السادس والعشرين من مارس . فهناك بعض التناقض بين المراجع الرئيسية في تحديد ازمنة التحركات البريطانية . فقد فتحت مدافع المورتر التي على العوامة نيرانها في الفجر على كل الطوابي الايرانية الرئيسية . وأدت قنابلها ذات الثماني بوصات الى آثار مباشرة جسيمة . ولكن البطارية ذات القنابل الاخف سقطت دون الهدف . ووفقاً للسير ج. اوترام فان الرئيس مورجان «شغل طوابي العدو حوالي الساعتين قبل ان يؤيده الجنود مبرهناً على كثير من عدم الاكتراث وكثير من الشهامة» ورغماً عن ان قليلا من مدافع الإيرانيين أمكن جلبها لتحمل على العوامة فانها لم تنج دون اصابة

وقد غرق قارب كان متصلا بها . وظلت مدافع المورتر تطلق نيرانها حوالي خمس ساعات وقد أطلقت من البداية الى النهاية مئة وقنبلتين .

وفيما كانت سفن الحرب البريطانية تتقدم في طريقها وهي تسمع دوي المورتر فقد بدأت «سمبراميس» تقطر وراءها «كلايف» صعُداً إلى موقع القتال على الجانب التركي للنهر لتؤيد الهجوم . ولكن بمجرد أن اهتز العدو بنيرانها المشتركة ، عادت هذه المراكب الى النهر الرئيسي لتقوي «فيروز» ، و«آساي» و «فيكتوريا» التي تقدمت قاطرة «فوكلاند» وصاعدة في النهر لتشغل البطاريات الايرانية من مدى قريب . وحوالي السابعة صباحاً اشتبكت «فيروز» تؤيدها «آساي» مع الطابية الشمالية بينما كرست «سمبر اميس» و «فيكتوريا» و «فوكلاند» اهتمامها على الطابية الجنوبية والطوابي المساعدة على الشاطىء الشمالي لقارون .

ووفقاً لشاهد عيان(١) «كان الصباح صافياً جداً ، مع نسمات تكاد تكفي لمنع تجمع الدخان ، لقد كان من النادر تخيل منظر أشد جمالا مما كان . فلقد كانت السفن تحمل الشارات على كل صار فتظهر كأنها راسية ليوم عطلة . وكان النهر يلمع في شعاع الشمس المبكر ويتضارب شاطئاه القائمان بالنخيل مع الاشرعة البيضاء لفوكلاند التي فردت الشراع لتدخل المعركة عن كثب . وقد تكونت صورة زاهية من البطاريات المصوبة التي كانت لأياً ما تبدو من خلال السحاب الرصاصي الذي غطاها ومن جماعة الخيالة ذوي الاردية اللامعة وهم يمرقون على فترات خلال الاشجار حيث كان معسكرهم» . وكانت المسافة بين المراكب والتحصينات الايرانية ٢٠٠ــ٣٠٠ ياردة فقط بحيث سقطت الاسوار بسرعة تحت نيرانها .

وحوالي الثامنة الا ربعاً لم يبق منها الا ثلاثة أو اربعة مدافع عاملة في الطوابي الايرانية ، وأعطى القائد البحري ج. و. يونج ، الذي قاد الاسطول ورفع علمه على فيروز ، إشارة وقف النيران بينما تقدمت «فيروز» و

(١) كابتن هنت : انظر كتابه ، حملة اوترام وهافلوك على ايران صفحات ٢٤٩ ــ ٢٥٠ .

«آساي» لتقفا على بعد ٦٠ ياردة من الطابية الايرانية الشمالية ، فيما ظلت باقي المراكب في خط خلفي .

وتدفقت نيران ثقيلة على التحصينات الايرانية . وفي هذه المرحلة الاخيرة من الاشتباك البحري ألقت السفن البريطانية مراسيها عدا «آساي» التي مخرت بالتبادل صاعدة حتى فيروز ثم ركبت نفسها لتعود مع التيار ، جارفة بنزولها شاطىء قارون تحت الطابية الشمالية .

واذ صمتت مدفعية العدو في الواقع ، رغم أن نيران البنادق الحامية من الطوابي ومن المتاريس استمرت ، ورد عليها حملة البنادق الاوروبيين من على ظهر المراكب ، فقد حان الوقت لتتقدم حاملات الجنود صاعدة النهر على استعداد لانزالهم . وتقدم الرئيس ج. ريني ، م. ن. من قوة فيروز ، وهو بحار جسور وصفه السير ج. اوترام بأنه «روح وحياة الاسطول» مستخدماً زورق تجديف سار به تحت النيران لتعجيل حركته . وفي الساعة التاسعة صباحاً صعد اسطول النقل في القناة ، واقترب احياناً من الشاطىء الايراني الى ١٠٠ ياردة ، متعرضاً لنيران عرضية من مدافع الميدان التي ردت عليها بعض ناقلات الجنود المزودة بمدافع وكذلك برصاص كثيف من حملة البنادق .

و لكن نظراً لأن سطوح المراكب كانت محصنة جيداً ببالات من المواد المضغوطة ، فلم يكن هناك خسائر الا مقتل ثلاثة من الاتباع الوطنيين لعدم أخدهم الحذر حين عرضوا أنفسهم للنار . وقد مرت «بيرينيس» حاملة الجنرال هافلوك واركان حربه وفرقة الهايلاندرز الثامنة والسبعون وبعض الجند المتخصصين ، ومجموع ذلك كله ١٤٠٠ رجل بسلام ولو أنها ضربت في بعض اللحظات ، وكانت اللحظة التي مرت بها أمام البطاريات الايرانية مليئة بالقلق لقائدها الملازم شيتي (من الاسطول الهندي) الذي كان على الدفة بنفسه .

وتمت عملية الانزال بسرعة ونظام حسن تحت اشراف القائد

هافلوك(١) في نقطة على شط العرب تبعد بعض الشيء عن البطارية الايرانية الشمالية . وفي معظم الاحوال من جوانب السفن الى الارض مباشرة .

وبمجرد أن بدأ الانزال انفجر المخزن الرئيسي في بطاريات العدو ، وبعد ذلك حدثت عدة انفجارات أصغر في نفس المكان . ودخلت سميراميس «نهر قارون» لتسكت مدفعاً ظل يطلق نيرانه . وشغلت قوة من النازلين من «آساي» البطارية الايرانية الشمالية ، بينما احتلت قوات أخرى من «سميراميس» و «فيكتوريا» و «كلايف و «فوكلاند» البطارية الجنوبية بعد بعض المقاومة .

ونظراً لارتفاع المد لم يمكن مباشرة انزال المدفعية الراكبة والفرسان فيما عدا سرية من فرسان السند . ولكن حوالي الساعة ١,٣٠-٢ بعد الظهر تقدمت بطارية مدافع الميدان وسلاح مدفعية القوة عقب نزولها وتشكيلها وذلك اولا بمحاذاة النهر ثم خلال أحراج النخيل الى سهل مكشوف لمواجهة معسكرين محصنين بخنادق واسوار أقامها العدو ، الاول للفرسان والمدفعية الى الشمال قليلا من المحمرة والثاني للمشاة الى الغرب قليلا منها .

وكان الايرانيون قد اصطفوا استعداداً للمعركة قرب المعسكر الاول الذي كان يشغله صاحب السمو الملكي ميرزا نفسه . ولكن ، باقتراب الطابور البريطاني المكون من اليمين الى الشمال من بطارية مدفعية الميدان الهايلاندرز السابعة والثمانين وجناح من فرقة المشاة الوطنية السادسة والعشرين والكتيبة الرابعة والخمسين الملكية وكتيبة المدفعية الخفيفة الوطنية ثم كتيبتي المشاة الثالثة والعشرين الوطنية ، فان الايرانيين فقدوا شجاعتهم

(١) تختلف الروايات كثيرا بالنسبة لموضوع الانزال ، فاحداها تقرره على بعد مائة ياردة فقط من البطارية الايرانية ، وأخرى تبعد به حتى ميلين فوقها . ومن المحتمل ان كل سفينة سارت قليلا بعد الاخرى لتجد لنفسها مكانا صالحا .

فجأة واختفوا كما لو كانو قد سحروا تاركين كل شيء وراءهم تقريباً . وبمجرد إخلائهم المكان انفجر مخزن كبير للذخيرة الاحتياطية .

وسواء أكان هذا الانفجار مدبراً أم صدفة فذلك أمر غير معروف . وظلت القوة البريطانية تتبع الايرانيين ثلاثة أو أربعة أميال وراء المحمرة ولكنها لم تقبض على أحد منهم الا الجرحى الشاردين .

وأخيراً عسكر الانجليز في المكان الذي وصلوه . وفي نهاية اليوم اقيم قداس للشكر على «الآساي» برئاسة القس المبجل مستر بادجر وحضور السير ج. اوترام واركان حربه والرئيس كمبول وآخرين .

وكان من الصعب التأكد من الخسارة الفعلية للايرانيين لكنه عثر على حوالي ٨٠ـ٩٠ جثة غير مدفونة في الطوابي ، وقدر مجموع قتلاهم بحوالي ٢٠٠ قتيل . وكان بين جرحاهم « سار تيب أغا خان» أحد ضباطهم المرموقين الذي سقط في الطابية الشمالية فحملوه معهم عند انسحابهم . ووجد قتلى عديدون في المعسكرات الايرانية اصيبوا رغم بُعْد المعسكرات عن النهر بنيران المدافع التي انطلقت من السفن من حين لآخر .

وشوهد قليل من الجرحى الايرانيين لكنه عرف لاحقاً أن العرب قتلوهم خلال محاولاتهم الفرار . وترك العدو ١٦ مدفعاً عيار ٧ الى ١٨ رطلا سقطت في يد القوات البريطانية وكذلك مدفع هاون برونزي عيار ٨ بوصات ، ولكنه هو ، وبعض المدافع الاخرى ، كانت في حالة غير صالحة للاستعمال . وحمل الايرانيون معهم خمسة مدافع وربما ستة مدافع ميدان . أما الباقي التي قيل إن طوابيهم كانت تحتوي عليها فقد اعتقد بأنها ألقيت في الأنهار والميدان . وقد عثر في الطين على مدفعين منها . وجمع كثير من الاسلحة الصغيرة وبعض كميات الذخيرة من بينها ٣٦٠٠ قنبلة للمدفعية و ٤٠٠٠ قنبلة طلقة مدفع سائبة وأغلبها عيار ٩ أو ١٢ رطل و ١٤,٤٠٠ رطل من البارود . وقدر البارود المدمر بحوالي ١٤٤ الف رطل وذلك خلال الانفجارات التي حدثت في الخطوط الايرانية أثناء الهجوم أو بعده . كذلك استولي على خيام عددها ١٤٢٣ وكميات

كبيرة من المؤونة . وكان أحد الاسباب التي أجبرت الفرس على ترك أغلب مهماتهم أنهم بسبب اعتقادهم القدرة الكاملة على الدفاع عن المحمرة قد ارسلوا دواب النقل الى الاهواز حيث يسهل الحصول على المراعي ، لكن العرب الذين كانوا يحيطون بهم خلال انسحابهم كانوا يسلبون ما ينجح الايرانيون في نقله خارج الميدان من تلك المهمات الحربية .

وكانت خسائر البريطانيين في الحملة كلها طفيفة بلغت في الاسطول ٥ قتلى و ١٧ جريحاً وضابطاً واحداً هو الملازم هاريس (من البحرية الهندية) ، ولكن بعض السفن اصابتها اضرار جسيمة وخاصة فيكتوريا التي جنحت تحت النيران على بعد ٢٠٠ ياردة من مصب نهر القارون ، ووقعت ١٨ طلقة في جسمها ، ووجدت ٣٠٠ رصاصة مدفونة في جانب (فيروز) .

أما من القوة الحربية فلم يجرح أي فرد حيث كانت الحملة أساساً بحرية . ولوحظ أن السير ج. اوترام نفسه لم يترك شيئاً للجيش ليصنعه . فقد نزل للبر ليستولي على معسكرات العدو المحصنة ، وتبعته قوة من خيالة السند بقيادة الرئيس جرين ليلة السادس والعشرين من مارس ، وفي صباح السابع والعشرين . لكن العدو المنسحب كان وراء مرمى المدفعية بـ ١١ ميلا . وكان الفارون يتحركون بسرعة حالت لغياب قوة قوية من الفرسان دون مطاردتهم بنجاح .

وتبعاً لذلك ففي اليوم التالي ، ورغم ان بقية القوة التركية الضئيلة كانت حينئذ قد انزلت ، فان القوة البريطانية عادت الى المحمرة واحتلت معسكرات الايرانيين المحصنة . ووضع الحراس في المدينة لحفظ الامن والنظام . وفي أول إبريل كان متاع كل القوة قد فُرِّغ من المراكب ونصبت الخيام للجميع . وكان ذلك في الوقت المناسب لأن الحر اشتد فجأة .

استطلاع الطريق للاهواز ٢٩ مارس – ٤ ابريل ١٨٥٧

وفي ٢٩ مارس ، وبناء على اوامر السير ج. اوترام ، ارسلت حملة مصعدة في نهر القارون بسبب نقص وسائل النقل البري الصالحة لعمليات برية المدى . وكانت التعليمات المعطاة للضباط القائد(١) البحرى المحلي ج. ريني ان يسرع الى الأهواز وان يتعرف على المكان ، وان يدمر إن امكن أية تموينات او مخازن يكون العدو قد جمعها هناك . وتكون الاسطول من الباخرة المسلحة (كومت) التابعة لدار الوكالة السياسية في بغداد ، والباخرتين النهريتين «بلانيت واستيريا» التي تقطر كل منهما زورقاً يحمل مدفعي هاويتزر عيار ٢٤ رطل . وكان الاسطول بقيادة بحارة اوروبيين . وحملت البواخر فيما بينها ١٥٠ جندياً من فرقة الهايلاندرز السابعة والثمانين ومثلهم من فرقة المشاة الرابعة والستين . وكانت هذه القوة تحت قيادة الرئيس ج. ه. هنت من الكتيبة الاولى . وصحب الحملة الرئيس كمبول ، الوكيل السياسي في جزيرة العرب التركية كضابط سياسي .

والقت البواخر المراسي في الليلة الاولى عند «كوت» العين ، حيث شوهدت آثار العدو على الجانب الايمن للنهر ، ثم تقدمت الى «سبعة» في أعقاب ظهر اليوم الثالث ، والى «الاسماعيلي» مساء الثلاثين من مارس واكتشف عند سبعة آثار مبيت جيش الفرس في العراء وآثار عجلات خمسة مدافع وعربة صغيرة . وكان هناك ايضاً عدة قبور حديثة . وتأكد فيما بعد ان سارتيب أغا خان الذي كان قد جرح جرحاً قاتلا في المحمرة قد دفن هناك . وعند الاسماعيلي كان الاتصال بالاهالي مفتوحاً ، ومنهم عرف ان الجيش الايراني المنسحب قد مر في اليوم السابق يقطر في النهر زورقاً به مدفع كسرت عربته . وهنا أيضاً اكتشفت قبور جديدة . وفي صباح الواحد والثلاثين واصلت القوة تقدمها فوصلت بعد الظهر الى كوت العمارة ، حيث حصلت على معلومات مؤكدة عن وصول

(١) اضطر القائد البحرى يونج عقب الاستيلاء على المحمـــرة مباشرة للقيام باجازة مرضية وشغل مكانه الرئيس رينى من فيروز .

الجيش الايراني الى الاهواز في اليوم السابق ، وكانت الساعة عندئذ جد متأخرة فلا تسمح باقتراب آمن لموضع العدو، ولكن في الثالثة من صباح يوم اول ابريل شق الاسطول الصغير طريقه واندفع نحو الاهواز باقصى سرعته .

وقد سبق وصف كتائب فرسان العدو من قبل ، ولكنها لم تقترب كثيراً . وأخيراً ظهرت للعيان القوة الاسياسية للجيش الايراني فوق القمة التي تمهد لتلال الاهواز غرب النهر . واسر قارب على الجانب الأيسر فوجد أنه يحتوي على المدفع العاجز ذي عيار ١٢ رطل الذي شحن على الفور الى ظهر السفينة « كوميت » .

وفي هذه الاثناء وصلت معلومات تفيد انه ليس في الاهواز دفاع كاف بينما الجيش الايراني على الضفة المقابلة لا يجد وسيلة لعبور النهر . وفي الحال تقرر الاستيلاء عليها بغتة . فارسل قاربان مدفعيان ليشغلا انتباه الفرس بقصف مواقعهم الرئيسية في جزيرة تلي عند جنادل الاهواز .

وبين العاشرة والحادية عشرة صباحاً كان المشاة الـ ٣٠٠ قد نزلوا وتقدموا في البر الايسر حوالي ثلاثة ارباع الميل تحت موقع المدافع . وكانت القوة التي شكلت بأمر الرئيس هنت في وضع يعطيها في تلك الارض المليئة بالشجيرات مظهر القوة الكبيرة . قد أطبقت على نهر الاهواز من اتجاه البر واحتلتها دون مقاومة قبيل الظهر بقليل .

وفي نفس الوقت اتخذ القائد البحرى المحلي «ريني» موضعاً للسفينة كوميت في النهر يستطيع منه أن يقدم المساعدة لكل من زوارق المدافع والقوة البرية ان احتاجت اليها . ولكن لم تدع الحاجة لشيء وحضر فوراً شيخ الاهواز وأعلن خضوعه للرئيس هنت وللرئيس كمبول .

وفي هذه اللحظة الحاسمة بدأ الجيش الايراني على الشاطىء الآخر من النهر في الانسحاب في نظام جيد تاركاً كالعادة كثيراً من مهماته وراءه . وترجع هذه الحركة جزئياً الى نيران المدافع التي بدا أنهم غير قادرين على الرد عليها ، وجزئياً الى تغير وضع أجنحة الجيش باحتلال

الاهواز ، ولكن الاهم من ذلك غالباً الخوف من ان تكون القوة البريطانية المهاجمة طليعة قوات أكبر . وكان المشهد الذي قدمه العدو في انسحابه السريع شمالا ممتعاً وموثراً بقدر ما كانت دوافعه غير معقولة . وكانت مشاته التي قادت خط السير ومعها أربعة مدافع تبلغ ٦٠٠٠ مقاتل كانوا مقسمين الى اربعة طوابير كبيرة . وامكن بوضوح مشاهدة عربة هودج خضراء ذات نوافذ زجاجية وبغل صغير كتلك التي تستخدمها السيدات الايرانيات في رحلاتهن ، تحيط بها كوكبة قوية . وجاء في المؤخرة نحو الفين من خيالة الايرانيين والبختياريين التي لم ينقص مظهرها الوجاهة . وما كاد الايرانيون يتركون مواقعهم حتى نقلت زوراق المدافع بعض الضباط وقوة صغيرة من الهايلاندرز قامت بتدمير كمية صغيرة من الذخيرة خلفها الفرس . وما إن أشرفت الساعة الثانية بعد الظهر حتى كان الايرانيون قد اختفوا عن الانظار .

وفي خلال ذلك كانت مهمات الحكومة الايرانية في الأهواز قد وقعت بأيدي القوات البريطانية العاملة وشملت ١٥٤ ركيزة بندقية انجليزية جديدة تحمل علامة البرج و ٥٦ بغلاً في حالة ممتازة وسروجاً مختلفة وادوات للحفر وقطيعاً من ٢٣٠ رأس غنم وكميات هائلة من الدقيق والقمح والشعير تكفي لتموين الجيش الايراني من ١٥ الى ٢٠ يوماً ، فضلا عن الكثير من الحبوب والاغنام التي لم يمكن استهلاكها او حملها في البواخر فوزعت مجاناً على العرب المحليين .

وطوال الثاني والثالث من ابريل بقيت القوة البريطانية في الاهواز بقصد تنظيم أثر الغارة ولتمكين الرئس «كمبول» من الاتصال بالقبائل المحيطة . وفي الرابع من ابريل عاد الجميع الى المحمرة بعد ان حققوا نجاحاً كبيراً دون اية خسارة .

علاقات بريطانيا بشيخي المحيسن وكعب واخلاء المحمرة ١٧ مايو ١٨٥٧

وكان في النية عقب احتلال المحمرة أن يقوم شيخها جابر والشيخ فارس من الفلاحية بزيارة السير «ج. اوترام» . وان يتم تثبيتهما رسمياً في

مراكز السلطة التي تمتعا بها تحت الحكم الايراني . ولكن تأخر الامر بضعة أيام بسبب ذهاب الرئيس كمبول مع الحملة الاستطلاعية الى الاهواز . غير ان الانباء وردت في الوقت الذي عاد فيه كمبول الى القائد العام للحملة بوقوع اتفاق على السلم بين بريطانيا وايران .

وفي الحال عانى السلوك الظاهري للشيوخ الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعترفون علناً بارتباطهم بالحكومة الايرانية من مطلب طبيعي . فقد بدأوا يشيرون بفزع الى مستقبل مركزهم تحت الحكومة الايرانية ، ويطلبون من السلطات البريطانية ضمانات للحماية لم يكن ممكناً التسليم بها لأنها تتجاوز بكثير شروط البند الخاص بالعفو العام في معاهدة السلام . وكان من المعتقد ان شيخ كعب كان ما يزال راغباً في أن تعهد اليه السلطات البريطانية بحكم المحمرة كوسيلة وحيدة متاحة له لخلع منافسه المحيسني بها . ولكن السير ج. اوترام ، الذي لم يقتنع في نفسه بعدالة تلك الرغبة ، أو يرى أية فائدة من التدخل في المسائل المحلية الى هذا المدى كتب في الحادي عشر من ابريل ما يلي :

« تحت هذه الظروف قررت ان لا أغير في نسبة املاك الزعيمين الكعبيين او أن أثير طموح أحدهم او أختبر ولاء الثاني بالالحاح على كل منهما بأن يقدم نفسه شخصياً . فان استمرت الحرب – كما قد أقدر فان خطتي هي طلب الخضوع الكامل من كليهما بالكيفية التي فكرنا فيها من الاصل . وفي الحالة المقابلة فانه يكفيني ان نكون قد حصلنا على أهدافنا دون ارباك الحكومة بضمانات غير ملائمة ، وأيضاً دون التحيز بلا داع للسلطة التي تدعيها الحكومة الايرانية على الاقليم .

وكان مركز الامير حاكم عربستان عقب الغارة البريطانية على الاهواز التي مزقت ما بني له من هيبة داعياً لليأس بل وللشفقة ، فلم يكن لدى قواته ذخيرة كافية لتشق طريقها عائدة الى وسط ايران خلال منطقة اللور والبختياري التي أصبحت معادية . وكان على سموه الملكي أن يتجنب أية محاولة للوصول الى بوروجرد ، نظراً لعداء قبائل الجبل هناك . ويبدو واضحاً كما حسب السير ج. اوترام نفسه أن انحصار الامير

الحاكم وقواته في السهول كان يؤدي الى التسليم الكامل لو أن القوات البريطانية تقدمت الى عربستان الشمالية .

وبدأت القوات البريطانية في المحمرة في الصعود الى السفن في التاسع من مايو ، وقد اكملت صعودها في السابع عشر عندما رحل السر ج. اوترام نفسه الى بغداد كما يبدو . وفي الخامس عشر سلمت مدينة المحمرة الى الشيخ علي خان وهو ابن أخ أنابه الشيخ جابر ليمثله في استعادة الحكم المدني للمنطقة .

وتركت قوة بحرية مؤقتاً في المحمرة علامة على إبقائها تحت حكم بريطانيا ولمنع صاحب السمو الملكي خانلار ميرزا ، الذي وجه اليه خطاب من السر ج. اوترام ، من محاولة إعادة احتلالها عسكرياً حتى تنفذ الحكومة البريطانية شروط معاهدة السلام .



العلاقات البريطانية مع عربستان بعد الحرب الانجلو ـ ايرانية ١٨٥٧ ـ ١٨٩٦

قضية السفينة كشمير ١٨٧٢ ـ ١٨٧٣

وصفت القرصنة التي حدثت في يونيه عام ١٨٧٢ بميناء البصرة ضد باخرة البريد البريطانية (كشمير) والاجراءات التي تلت ، في الفصل الخاص بتاريخ العراق التركي . ولكن الامر استلزم اجراء في عربستان وكذلك في مختلف المناطق التي لجأ اليها بعض اللصوص باسلابهم .

وفور ارتكاب العدوان ، علم ان أعضاء العصابة المسؤولة عنه قد لجأوا الى ايران . فأرسل للشيخ جابر بالمحمرة فأجاب مؤكداً معونته التي أثبتت الاحداث أنها كانت مخلصة . وكانت الجريمة من النوع الذي سبب فضيحة للسلطات العامة في تركيا وإيران ، كما كان يصح أن يُتوقّع من الشيخ جابر بصفته كان تاجراً وصاحب سفن أن يتعاطف مع ضحايا

العدوان ، ولكن وضع اللائذين بايران أنفسهم تحت حماية غريمه وعدوه شيخ كعب ، وهو حينئذ الشيخ لطف الله أو لطفي ، قد أثار حماسته للعدالة كما لم يظهر منه في أية حادثة أخرى .

وفي أوائل يوليه عاد نقيب البصرة وقاسم الزهير شلبي رئيس المحكمة التجارية بها اللذان بعثت بهما السلطات التركية الى المحمرة للتفاوض مع الشيخ جابر ، عادا ومعهما اثنان من المساجين ونصيبهما من الأسلاب التي قدر بمبلغ ١٤٨٥ روبية . وقبل منتصف الشهر استرد شلبي بمعونة الشيخ جابر مبلغاً آخر قدره ٤٢٠٠ روبية .

وحوالي ٤ يوليه أبرقت الحكومة الايرانية التي لجأت اليها مفوضيتا تركيا وبريطانيا للمعاونة الى الشيخ جابر تدعوه الى القبض على المجرمين الهاربين وتسليم الاتراك منهم الى السلطات التركية في البصرة واسترداد ما يقدر على استرداده من الأسلاب . وفي الحال اتصل الشيخ بالامير أنو شروان ميرزا ، وهو قريب لصاحب السمو الملكي حمزة فوده حشمة الدولة والامير الحاكم العربستاني ، وبالشيخ لطفي شيخ الفلاحية للتعاون معهما في تنفيذ هذه الاوامر . ولكن الشيخ لطفي رفض اولا تسليم القراصنة الموجودين تحت ولايته محتجاً بأنه إن فعل ذلك فسيخرج عن تقاليد الضيافة العربية ، واستغل الشيخ جابر هذا الرفض ليقترح القيام بعمليات حربية بالاشتراك مع السلطات الايرانية ضد الفلاحية . وفي نفس الوقت اقترح أن يطلب الى شيخ الكويت اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع المعتدين من الهرب من الفلاحية . وهو اقتراح تبنته السلطات التركية .

وفي بداية اغسطس عام ١٨٧٢ ، وضع الرائد «هربرت» المعتمد البريطاني السياسي في جزيرة العرب التركية الباخرة «كوميت» التابعة لمفوضية بغداد تحت تصرف المستر ب. ج. س. روبرتسون المعتمد البريطاني في البصرة لاستخدامها في معاونة السلطات الايرانية في هذه القضية . وفور وصول السفينة سافر عليها مستر روبرتسون الى «فيليه» مقر الشيخ جابر حيث تسلم منه تسعة من الرعايا الاتراك الذين استطاع

الشيخ أن يقنع الزعيم الكعبي بتسليمهم ، والذين قام المستر روبرتسون بتحويلهم الى الحكومة التركية بالبصرة .

وبعد ذلك بقليل أعلنت الحكومة الايرانية مسئوليتها عن محاكمة القراصنة الذين ثبت انتماؤهم للرعوية الايرانية ، وحذرت الشيخ جابر من تسليمهم الى تركيا . ولكن يبدو أن هذه التعليمات لم تراع لان الذين قبض عليهم بعد ذلك ارسلوا الى البصرة مثل التسعة الاولين رغم أن واحداً منهم كان عبداً لعائلة بارزة في «بوزيه» .

في خلال الجزء الاخير من اغسطس والاول من سبتمبر كان الشيخ لطفي متغيباً عن مقر حكمه حيث كان يزور الامير الحاكم الذي كان في ذلك الوقت في خرّم آباد ، وأشيع عندئذ أنه دفع اليه رشوة مقدارها ٢٥ الف كران . وعاد لبلده ومعه خلعة تشريفية وهي ظروف لم توافق تماماً تقدم القضية .

وقد أدت هذه المناورات من جانب الشيخ لطفي الى قيام الوزير البريطاني في طهران باتصالات نشطة ، انتهت الى ارسال «محصل» او مندوب قضائي من وزارة الخارجية الى عربستان ليعين على تقدم القضية ولم يلق اقتراح للرائد هربرت بارسال «غلام» او رسول من المفوضية البريطانية قبولا من المستر طومسون الوزير البريطاني الذي ظن ان احساس الحكومة الايرانية بالمسئولية قد يضعف بحضوره . وفي نفس الوقت تمكن الشيخ جابر من كشف مسروقات أخرى .

وكانت تحركات المحصل الايراني على أقصى درجات البطء . ويبدو أنه لولا الرقابة البريطانية عليه ما كان وصل لجهة انتدابه مطلقاً . وفي نوفمبر عام ١٨٧٢ ، اكتشف وجوده صدفة في بغداد حيث كان يعبث بوقته وأرسل الى البصرة التي وصلها يوم ٤ ديسمبر . وفور وصوله ذهب مستر روبرتسون على «كوميت» الى الفلاحيه حيث انضم اليه «النقيب والشلبي» . وفي اليوم السادس عشر وصلت الكوميت الى ام التمر على القارون حاملة مستر روبرتسون والشلبي والمحصل . فقد علم في

ذلك الوقت ان بعض المجرمين المطلوب القبض عليهم كانوا في الحويزة التي وصل اليها الامير الحاكم نفسه في اوائل نوفمبر وبقي فيها منذئذ كذلك كان بعض المجرمين في الفلاحيه وآخرون في دار الملا(١) حيث كانوا في حماية المير عبدالله . ثم انتقل المحصل والمستر روبرتسون الى الحويزة حيث سلما قائمة بأسماء الخارجين على القانون المطلوبين الى حشمة الدولة . وفي ٢٤ ديسمبر استجوب الامير ومعه الامير انو شروان ميرزا والمندوبان التركيان بحضور الشيخ جابر والشيخ لطفي الذي كان قد خلع ظاهرياً من مشيخة كعب ووضع تحت التحفظ . ولكن الامير الحاكم لم يتخذ أي إجراء مدعياً التوعك مما اكره المستر روبرتسون على الابلاغ عن ذلك فان الأخير رغم ما أبدى من وعود طيبة عديدة إلا أن اتجاهه كان سلبيا .

وفي الثالث من يناير ، تخلى الايرانيون عن تظاهرهم بعزل الشيخ لطفي ووضعت الترتيبات بمعرفة الامير الحاكم لاعتقال المجرمين اللذين كانوا ما يزالون مطلقي السراح واعتقل بعضهم الشيخ لطفي. وأصبح الآن حشمت الدولة في حالة عدم استقرار وغالباً ما سأل اعارته الكوميت لتنقله الى الاهواز ، ولكن المستر روبرتسون لم يستجب لرجائه ، بل أبرق للسلطات العليا محتجاً على التصريح له بالرحيل قبل الاوان .

وعلى هذا فقد ارسلت الحكومة الايرانية تعليمات مكررة بأن يبقى الامير الحاكم في الموقع حتى تنتهي القضية . ولكنه لم يلتفت لها وسافر الى الاهواز في الحادي عشر من يناير في زورق بخاري للشيخ جابر . وقرب ختام اقامته رفض الاعتراف بالنقيب والشلبي اللذين فوضهما حاكم البصرة ، ولو بدون كتاب ، ليمثلا الحكومة التركية ، وذلك تحت تأثير الضغط الذي بدأ يثقل عليه . ولم يعترف بهما رسمياً الا بعد وصول تعليمات من طهران .

(١) هكذا ظهرت خلال المكاتبات ولكن لعل المقصود « ديه ملا » في اقليم هنديان الذى كان يحكمه بضع سنوات بعد هذا من يسمى أمير عبد الله .

وأثبتت الترتيبات التي أمر بها الامير الحاكم فعالية غير متوقعة . ففي ١٦ يناير وصل «الطيب» أحد الرجال المطلوبين تحت الحراسة الى المحمرة قادماً من فيليه حيث نقل على الكوميت الى البصرة . وفي ٢٢ يناير أحضر سجينان من الحويزة ونقلا بالمثل ، وقدم ملا «الحويزه» شهادة رسمية بوفاة الثالث من الهاربين المطلوب القبض عليهم .

وفي الثالث والعشرين من يناير عام ١٨٧٣ غادر المستر روبرتسون الفلاحية بناء على تعليمات الرائد هربرت تاركاً نقيب البصرة بها ومصطحباً قاسم الزهير الشلبي على الكوميت الى علي ابن آل الحسين على القارون حيث أخذ الاثنان طريقهما الى معسكر قناة الجعفري قرب الفلاحية . وهناك كان الامير الحاكم ، الذي قضى الفترة من الاجراءات الاخيرة في القضية في الأهواز ، يعسكر مع قوة من ٥٠٠ الى ٦٠٠ رجل ، وانضم اليهم ايضاً المحصل ، ولكن الشيخ لطفي كان غائباً في (وادي الملا) ، وقد أصبح الآن مؤكداً أن جزءاً من مسلوبات (كشمير) كان في حوزة بعض مشايخ كعب .

وفي الثالث من فبراير حضر الشيخ «لطفي» وحالا بدأت محاولة لتأجيل التعويض المطلوب من مشايخ كعب المتورطين في القضية ، ولكن المستر روبرتسون أحبطها .

ونجح المستر روبرتسون في استرجاع مبلغ ١١,٩٤٧ قران حتى العاشر من فبراير ، ولكن محاولته لاعتقال القراصنة المشتبه في وجودهم في دار الملا كانت غير ناجحة ولم يعتقلوا أحداً .

وفي ٢٢ فبراير عاد المستر روبرتسون والشلبي الى الفلاحية . وفي هذه المرة كان الاول قادراً على أن يقرر أن الامير الحاكم قد (تصرف بتقدير وعطف وأن إجراءاته لتأييد مطالبنا دون السؤال عن مدى فعاليتها كانت تحقق لنا أكثر من العدالة وأكثر مما تطلعنا اليه) ، وبلغت جملة ما استردته الحملة ٢٠,٦٣١ قران متضمنة مبلغاً دفعه الشيخ جابر نيابة عن الشيخ محمد بن فارس الزهير ، الشلبي وتأميناً قدره ٥٢٠٠ كران دفعه

الامير الحاكم لحساب المسلوبات التي اشتبه ان السجين (احطيّب) الذي كان عبداً لعائلة هليل مشايخ بوزيه كان قد سلمها لأسياده .

وفي الجملة فان ما يعادل ١٣٤٣٠ روبية قد استرجعت وألقي القبض على ١٢ متهماً في الاراضي الايرانية ولم يمكن استرداد المزيد ، ولو أن بعضاً من ممتلكات «كشمير» لم تدخل في الحساب ، وبقي بعض المجرمين مطلقي السراح . وكان سلوك الشيخ جابر محل تقدير جميع الاوساط حتى إن الحكومة الهندية قررت بناء على توصية الرائد هوبرت إهداءه زورقين ذوي ستة مجاذيف من بومباي قيمتهما بين ٦٠٠—٧٠٠ روبية . كذلك فإن السفن التابعة لشركة الهند البريطانية للملاحة التجارية عند مرورها بمقر شيخ المحمرة على النهر ما تزال تطلق مدافعها اعترافاً بفضل جهود الحاج جابر في موضوع السفينة كشمير .

واستخدمت الكوميت مدة سبعة أشهر في القضية ، وأمضى المستر روبرتسون ١٢٢ يوماً على ظهرها . ولكن المجهود والوقت والمال التي بذلتها السلطات البريطانية لاقرار التعويض في تركيا وايران لم تكن لتضيع عبثاً . ففي خلال الاربعين عاماً التي مضت بعد الحادثة لم تسجل أية حادثة قرصنة ضد السفن البريطانية في مياه أي من تركيا او إيران من طراز حادثة كشمير المذكورة .

القرصنة في خور دورق سنة ١٨٧٣

حدث حوالي منتصف اكتوبر عام ١٨٧٣ أن سلبت القبائل مركباً وطنياً يحمل العلم البريطاني في فرع دورق أو بوزيه من خور موسى . ولكن أوامر قوية لاعتقال اللصوص واسترجاع قيمة البضائع التي سرقت صدرت من حكومة طهران .

المؤامرة المدعاة بين البريطانيين وشيخ المحمرة ١٨٧٥

وفي عام ١٨٧٥ ، وعندما تعكرت بعض الشيء العلاقات بين الشيخ جابر من المحمرة والحكومة الايرانية المركزية كما ذكر قبلا ، ظهرت مقالة بقلم الدكتور بولاك الطبيب السابق لشاه ايران في جريدة «الصحيفة

الجديدة الحرة» « نيو فري برس» تقول إن الشيخ على وشك نبذ ولائه للحكومة الايرانية . ونقل امارته الى البريطانيين مما يجعلهم يحرزون وضعاً قيماً جداً يهيء لهم خطاً حربياً متقدماً داخل ايران ، وبالتالي مجابهة التقدم الروسي الى قلب جزيرة العرب . وقيل إن ترجمة لهذه المقالة أثارت غضب الشاه الذي ربما ربط في ذهنه بين الترتيبات التي نسبت الى الحكومة البريطانية وبين الاهتمام الذي أبدته السلطات البريطانية لزمن طويل مضى في مشروعات انشاء خط ملاحي بنهر قارون .

موقف الحكومة البريطانية من ولاية عهد مشيخة المحمرة عام ١٨٧٩

وفي عام ١٨٧٩ ، عندما أضحت وفاة الشيخ جابر متوقعة في موعد قريب ، وعندما بدا أن المنافسة بين ولديه محمد خان ومزعل خان قد تتطور الى نزاع مسلح عند وفاته ، طلب المستر روبرتسون مساعد المعتمد البريطاني في البصرة تعليمات بصدد الموقف الذي يجب أن يتخذه اذا حدث النزاع المتوقع . ولم يقترح التدخل المباشر بين الاخوين ولكن روئي أنه يمكن تفويضه اعطاء نصيحة عامة الى مزعل خان لم يكن يشك كثيراً في أنها ستؤدي إلى انسحاب ذلك الزعيم من الحلبة دون اعتراض .

وقد احيل الموضوع عن طريق الرائد روس المقيم البريطاني في الخليج العربي الى الوزير البريطاني في طهران . ولكن لم يتضح ما اذا كانت قد أعطيت تعيلمات في هذا الصدد ام لا .

وفي إبريل من هذا العام قام السير و. س. والليدي آن بليت بجولة في عربستان داخلين الاقليم من ارض بني لام في العراق التركي . وقد زارا ديزفول وشوشتر وراموز ، ومن ثم أخذا طريقهما خلال ديلام والساحل الى بوشهر .

العلاقات بين الشيخ مزعل والبريطانيين ١٨٨١–١٨٩٦ :

لقد نشأت علاقة متينة بين مزعل خان وبين مساعد المقيم البريطاني في البصرة ، «المستر روبرتسون» قبل تولي مزعل مشيخة المحمرة ، لكن

تلك العلاقة اتخذت شكلا متحفظاً ومفهوماً بعد ان تولى المشيخة ولكن في عام ۱۸۸۸ زار الشيخ المستر روبرتسون في البصرة لاستشارته بخصوص الاعتداءات التي يخشاها من حكومة «امين السلطان» التي بدأت فعلا عملية إخضاع إقليم البختياري لطهران وكذلك اخضاع الشاطىء الايراني والجزر . وقيل ان العملية كانت تهدف الى الغاء مشيخة المحمرة أيضاً وتعيين حاكم إيراني لعربستان .

وتلقي النبذة الآتية المستخلصة من تقرير كتبه المستر روبرتسون في ذلك الوقت ضوءً كافياً على ميول الشيخ مزعل نحو السلطات البريطانية في تلك الاوقات الحرجة .

« اذا كان الايرانيون سيستولون على السلطة المباشرة على عرب عربستان ويستبدلوا حكاماً ايرانيين بالزعامة الوراثية للمحمرة ، فان نفوذنا وقوتنا الفعلية في تلك الأجزاء ستتأثران تأثراً ضاراً . فالشيخ مزعل كأخيه حاجي جابر خان وضع دائماً سلطانه ومعلوماته تحت تصرف هذه الوكالة ، وكان يقوم في الحال كلما دعي بوضع نفسه وقبيلته تحت اوامر الحكومة البريطانية . وطالما ظل هو الزعيم ، فان وضع المحمرة ومواردها ستظل مضمونة تحت الاشراف البريطاني ولخدمة التجارة ولأغراض أخرى . ومن المحتمل أن انكشاف هذه الحقائق أثار في الوقت الحالي رغبة الحكومة الايرانية لخلعه » .

وبعد افتتاح خط الملاحة في قارون ، ووفاة المستر روبرتسون صديق الشيخ مزعل عام ۱۸۸۹ وَهنَت صلات الشيخ بالبريطانيين عما كانت عليه .

وكان اكثر الاسباب وضوحاً لذلك استياؤه من منافسة مؤسسة بريطانية له في نقل تجارة قارون ، وتصرف الممثل البريطاني في المحمرة الذي غالباً ما اضطر عقب إنشاء وكالة قنصلية بها عام ۱۸۹۰ الى ان يلجأ الكارجوزار الايراني الى الحاكم الايراني لعربستان ضد إجراءاته ، واخيراً الخوف القديم من إثارة شك الحكومة الايرانية .

وفي عام ١٨٩٥ وعندما شاع بين رعايا الشيخ مزعل السخط عليه أكد الشيخ مزعل ، الذي أصبح أمر ولايته للمشيخة يبدو ضعيفاً ، لنائب القنصل البريطاني ان « إخلاصه السياسي يقوم على مساعدة ، وليس معارضة البريطانيين وأنه اذا كان عليه كشيخ أن يختار سياسة فانها ستكون الصداقة الخالصة للحكومة البريطانية ، ولو أن مقتضيات السياسة قد تملي ضرورة إخفاء طبيعتها » .

★ ★ ★

الشئون الرسمية البريطانية في عربسان ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦



لم يكن لبريطانيا حتى قرب نهاية هذه الفترة أي ممثل بريطاني دائم سواء أكان اوروبياً أم وطنياً في عربستان . والسبب الظاهر هو عدم وجود مصالح بريطانية في الاقليم . وفي هذه الظروف فان بعد المحمرة من بوشهر ، وقربها من البصرة قد جعلا الوكالة البريطانية في البصرة تصبح طبيعياً وسيطة الاشراف والحركة البريطانية في مسائل عربستان . وكما سبق ان رأينا ، فان المعتمد البريطاني في البصرة انتدب للعمل في عربستان تحت اشراف المعتمد البريطاني السياسي في بغداد (١٨٧٢–١٨٧٣) للحصول على التعويضات في قضية القرصنة ضد الباخرة «كشمير» . وفي عام ١٨٧٨ ، كتب مستر روبرتسون دراسة قيمة عن الاقليم الذي جعلته الظروف خبيراً به .

نزاع اداري بين الوكالة السياسية البريطانية في العراق التركي ومقيمية الخليج البريطانية ١٨٧٨

لقد أدت هذه الترتيبات الملائمة جغرافياً ، والشاذة بوجه عام في سنة ١٨٧٨ الى صراع على الاختصاصات بين السلطات البريطانية . فعقب مقتل الشيخ الكعبي «لطف الله» في تلك السنة ، طلب الرائد نيكسون

المعتمد السياسي البريطاني في العراق التركي من المستر روبرتسون مساعد المعتمد السياسي بالبصرة تقريراً كاملا عن الاحداث مشيراً إلى أن الجريمة تدعو الى السخط الشديد . وعند وصول المكاتبات الى حكومة الهند طلب الرائد نيكسون برقياً أن يوضح ماهية العلاقة بين مشاكل قبيلة كعب والمصالح البريطانية التي تبرر تعليماته للمستر روبرتسون كما أوضح سابقاً . وقد تبين المقيم البريطاني بالخليج أن التعليمات المذكورة كانت تنطوي على اشراف مؤكد علي شئون عربستان ، وهو إشراف كانت تمارسة قبلا مفوضية بغداد . وأشار الرائد نيكسون في رده الى التعليمات المعطاة اليه في السنوات السابقة بأن يبعث لحكومة الهند دائماً بالمعلومات الخاصة بتجمعات القوات الايرانية ، وغير ذلك من الامور الهامة فيما يجاور المحمرة .

ولكن حكومة الهند لم تر أن تعليماته كانت واردة لا سيما في الامور المتعلقة بالحرب الروسية التركية . وهكذا أبلغ المفوض البريطاني في العراق التركي بأن حكومة الهند ، بالنظر لعدم الملاءمة العامة للتدخل في النزاعات الداخلية على طول شاطيء الخليج الهندي مما لا يؤثر في المصالح البريطانية والسياسة العامة ، تعتبر ان الاستقصاء التفصيلي الذي أمر المستر روبرتسون باجرائه عن ظروف مقتل الشيخ «لطفي» كان غير ضروري .

وأضافت ان الارض التي يحتلها عرب كعب هي تابعة لايران ، وأن المقيم السياسي البريطاني في الخليج هو الموظف المسئول اولا عن كل الشئون التي تحدث في الاراضي الايرانية أمام محكمة الهند ، وأن المفوض البريطاني في جزيرة العرب التركية يجب أن يتعاون معه عند نظر الامور السياسية التي تهم كلا منهما » .

تعيين نائب قنصل بريطاني في المحمرة عام ١٨٩٠

وفي مارس عام ١٨٨٩ أبلغ المندوب البريطاني في البصرة المقيم البريطاني بالخليج عن وجود حاجة عاجلة لتعيين موظف بريطاني سياسي أو قنصلي بالمحمرة لرعاية مصالح المؤسسات البريطانية التي أخذت

تشتغل بالتجارة هناك عقب افتتاح الملاحة بقارون . وبعد مناقشة بين مفوضية صاحب الجلالة بطهران ودار المقيمية في بوشهر ، انتدب مساعد من الاخيرة للمحمرة كاجراء موقت . ثم اقترح الرائد روس المقيم السياسي بعدئذ أن يعين القنصل البريطاني في البصرة نائباً للقنصل في المحمرة ، وان يمنح علاوة في مرتبه ويزود بزورق بخاري لاستعماله . ولكن الحكومة الهندية لم تمل للنظر في أية اقتراحات تزيد في أعباء الميزانية الهندية . وفي النهاية قررت حكومة صاحب الجلالة أن الامر يقتضي إنشاء مأمورية قنصلية في المحمرة . وفي الرابع عشر من يونيه عام ١٨٩٠ عين المستر ماكدونال الذي كان حينئذ كاتباً بقسم البرق الهندي الاوروبي في الخليج ، والذي كان على المام جيد باللغة الايرانية وكفاية باللغة العربية ، في هذه الوظيفة ، ووضع تحت رئاسة المقيم البريطاني في بوشهر الذي عدلت دائرة سلطاته كقنصل عام لكي يشمل عربستان . وكان على نائب القنصل على أي حال ان يمارس اختصاصاته القانونية تحت احكام المرسوم الملكي الايراني لعام ١٨٨٩ الخاص بالشاطىء الايراني والجزر .

مبنى مأمورية القنصلية في المحمرة ١٨٩١–١٨٩٢ :

ظهرت مبدئياً بعض الصعوبات أمام توفير مبنى مناسب للمأمورية القنصلية ولكن تعهد الشيخ مزعل فوراً بموجب ترتيب وقع سنة ١٨٩١ بانشاء منزل وفقاً للرسوم التي يقدمها المستر مكدونالد ويوجره له وفقاً لشروط معينة .

وفي السادس والعشرين من يوليو سنة ١٨٩٢ ، عندما انتهى البناء وحرر عقد(١) ايجار قانوني لمدة عشر سنوات قد تكون نسخة الشيخ منه قد فقدت لان خليفته الشيخ مزعل يرجع دائماً لاتفاقية البناء لسنة ١٨٩١ على أنها الوثيقة المنظمة للايجار . على أن هذه الاتفاقية المعتبرة لدى الشيخ هي الأكثر ملاءمة لمصالح الحكومة البريطانية اذ انها لا تحدد زمناً محدداً للايجار مثل عقد الايجار الذي تلاها .

---

(١) أ·ن· ويلسون : مختصر العلاقات ·· الخ صفحات ٧٦ ــ ٧٧ ·

المعونة البريطانية البريدية لقارون ومكتب بريد المحمرة (١٨٨٩ — ١٨٩٦)

وفي سنة ١٨٨٩ طلبت شركة لينش واخوانه الذين افتتحوا حديثاً الملاحة التجارية البريطانية في قارون من الحكومة البريطانية منحة للبريد على أساس أن خدمتهم الملاحية تحقق خسارة، وأنهم فعلا يحملون من ٣٠٠—٤٠٠ طرد ومظروف بريدي في كل رحلة . واوضحت حكومة الهند عندما استشارتها حكومة صاحب الجلالة عدم رغبتها في منح أية منحة بريدية لاي مشروع لا يفيد مصلحة البريد الهندية ولكنهم اظهروا استعدادهم للمشاركة بمبلغ لا يزيد عن ١٠٠٠ جك(١) سنوياً لمدة خمس سنوات اذا كان استمرار الخط الملاحي يعد أمراً مرغوباً فيه لاسباب سياسية لدى حكومة صاحب الجلالة . وترتيباً على ذلك قررت منحة قدرها ٣٠٠٠ جك في السنة لمدة سنتين للسادة لينش . وكانت فيما يبدو بأثر رجعي من سنة ١٨٨٩ ، وقررت أيضاً منحة قدرها ٢٠٠٠ جك لمدة الثلاث سنوات التالية كاعانة لمشروع بريطاني منافس وليس كمنحة للبريد ، وقسمت قيمة المنحة بالتساوي بين وزارتي الخزانة البريطانية والهندية .

وفي سنة ١٨٩٢ ، وبعد ان قررت شركة الملاحة البخارية الهندية البريطانية والخطوط البريطانية الاخرى اعتبار المحمرة ميناء تموين ، انشيء مكتب تموين هندي بريطاني بها ، ولكنه كان الوحيد في عربستان . ولم يؤد انشاؤه الى أية اعتبارات أخرى بالنسبة لنقل البريد عبر القارون .

وفي سنة ١٨٩٤ التمس السادة (لينش) الذين قاموا وما زالوا يقومون بالعمل بخسارة في قارون ، والذين خفضت منحتهم هم وشركة الدجلة والفرات للملاحة التجارية عن نقل البريد بين البصرة وبغداد من ٣٦,٠٠٠ روبية الى ٢٤,٠٠٠ روبية في السنة في ذلك العام ، التمسوا تجديد منحة قارون لمدة خمس سنوات أخرى . وافترضت حكومة الهند ان استمرارها

(١) جك : جنيه انكليزى .

في دفع نصف المعونة يجب أن يرتبط بالتزام حكومة صاحب الجلالة بدفع نصف اعانة الدجلة التي كانت تتحملها كلها حكومة الهند . ولم توافق حكومة صاحب الجلالة على الاشتراك في معونة الدجلة وبالتالي قررت حكومة الهند أنها غير مسئولة عن المساهمة بأي نصيب في معونة قارون التي تبدو أغراضها امبراطورية وليست هندية .

وفي النهاية عندما قرر السادة لينش ان عدم استمرار المعونة سيعني انسحابهم من الملاحة في قارون ، تقرر تجديد المنحة بمبلغ ٢٠٠٠ جلك سنوياً لمدة خمس سنوات أخرى على الحساب المشترك لحكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند التي التزمت بدفع النصف بصفة موقتة مقابل تعهد بأن يطرح موضوع المشاركة في منحتي الدجلة وقارون بين حكومة صاحبة الجلالة وبينهم على اللجنة الملكية التي كانت تتدارس عندئذ العلاقات المالية بين بريطانيا والهند .



خطط ومشروعات ملاحية في عربستان
١٨٧١ ـ ١٨٩٦

لقد كان اكبر تغيير حدث في عربستان تحت حكم ناصر الدين شاه هو ادخال الملاحة التجارية في القارون حين وضحت صلاحية النهر للملاحة خلال حكم محمد شاه . ولكن قضية استغلال النهر لم تناقش بجدية الا بعد ثلاثين سنة . ومضى أكثر من نصف قرن بين أول عبور لمركب تجاري الى الاهواز وانشاء خط ملاحي منتظم . وكما سيبدو ظاهراً فيما بعد فان الملاحة في قارون لم تكن هدفاً في حد ذاتها ولكن التجار البريطانيين والحكومة البريطانية التي بدأت المشروع اعتبراهما خطوة نحو جعل وسط وشمال ايران في متناول التجارة البريطانية من الخليج . وكانت نفس هذه الرغبة وراء الخطط المختلفة لانشاء طرق برية وحديدية بين حدود الملاحة في القارون وشمال ايران ، والتي ستذكر في

مكانها ، والتي كان نموها بسبب منافسة النشاط الروسي الكبير الذي هدد التجارة البريطانية في معظم أجزاء ايران .

مقترحات السادة (جراي وبول) وشركاهم ١٨٧١–١٨٧٥

ويبدو أن اول المقترحات العملية عن الملاحة التجارية في قارون نبعت من مؤسسة السادة جراي وبول وشركاهم في بوشهر ، فهم الذين وجهوا في يوليو عام ١٨٧١ خطاباً في الموضوع الى الرائد بيللي المقيم في الخليج كان فحواه أنه يمكن حث الحكومة الايرانية على الموافقة على اعادة تسيير بواخر المؤسسة الملاحية بين المحمرة وشوشتر بشروط مناسبة.

وكانت ثالث خطوة في هذه الخطة انشاء مشروع خط حديدي بتوصية من الرائد بيللي لوزير صاحبة الجلالة في طهران والى حكومة الهند ولكنها لم تحظ باهتمام أبهما . فقد لاحظ السير س. اليسون أن الوقت غير ملائم نظراً للمجاعة التي كانت تسود ايران والتي كانت تستدعي تجنيد كل مواردها لمواجهتها .

ولما كان السادة جراي وبول وشركاهم وكلاء شركة س. ه. الهندية البريطانية في الخليج العربي فربما صح أن نستنتج أن المبادرة بهذا المشروع جاءت من تلك الشركة الكبرى .

وفي يونيو عام ١٨٧٣ أثار أحد أعضاء نفس الشركة موضوع الملاحة في قارون مرتبطاً بمقترحات انشاء طرق ولكن أيضاً دون جدوى .

غير أن الرأي الرسمي البريطاني الذي تأثر بالتحركات الروسية في منطقة مبرف بدأ يميل الى مبدأ الحركة في جنوب إيران . وكتب لورد نورثبروك ، وهو حينئذ الحاكم العام في الهند ، محضراً رسمياً قال فيه «سأكون مستعداً لتشجيع وتأييد أي اقتراح جدي لفتح المواصلات بين الخليج وداخل ايران . فهذا لا يزيد التجارة مع الهند فحسب ؛ بل يقوي أيضاً مركزنا التجاري فيما اذ دعينا يوماً للتقدم داخل ايران .

ونتيجة لذلك أخذت حكومة الهند في الاعتبار التقرير الذي قدمه

مستر «ماكينزي» من مؤسسة السادة (جراي وبول) وشركاهم في عام ١٨٧٥ وكان قد عاين بنفسه الطريق بين أصفهان وشوشتر وضمّن تقريره مقترحات جديدة عن الملاحة في القارون . وقد وصل التقرير لحكومة الهند عن طريق المقيم في بوشهر .

وفي عام ١٨٧٤ لم يكن هناك سوى باخرة صغيرة مملوكة على ما يبدو لشيخ المحمرة الذي كان يتشوق الى تحسين الملاّحة على يد الحكومة الايرانية ، وكانت تقف في أسفل قاورن وعليها بضائع محلية صغيرة ولكن بخسارة .

تصرف السادة لينش وشركاهم عام ١٨٧٥

وفي نوفمبر عام ١٨٧٥ عندما تنبهت شركة دجلة والفرات للملاحة التجارية التابعة لشركة السادة لينش الى خطط السادة جراي وبول وشركاهم وجهت الى حكومة صاحبة الجلالة خطاباً ترجوها فيه ، اذا ما حصلت الحكومة على امتياز الملاحة في نهر القارون من الحكومة الايرانية ، بأن يعترف لهم بماضي خدماتهم للتجارة البريطانية في العراق وايران ، وذلك بالسماح لها بأن يتقدموا لاي عطاء لانشاء الخدمة البريدية التي يُسعى بجد لتوفيرها على نهر القارون ، والتمست الشركة أيضاً تأييد حكومة الهند لمطالبها .

المقترحات المعدلة للسادة جراي وبول وشركاهم وفشلهم في تأييد الحكومة البريطانية (١٨٧٥ — ١٨٧٧)

وفي نهاية عام ١٨٧٥ اقترحت حكومة الهند التي أصبحت تعبر مشروع قارون أهمية بالغة أنه في حالة وصول المشروع الى مرحلة التنفيذ يجب منح إعانة ما من الموارد الهندية الى السادة جراي وبول وشركاهم أو السادة لينش لتمكينهم م ن التنفيذ . وتقريباً في نفس الوقت اتصل المستر ماكينزي من الشركة الاولى بجلالة الشاه مقترحاً أن يسمح للسادة جراي وبول وشركاهم بتسيير بواخر في القارون دون اية إعانة من الحكومة الايرانية ، ووجدت مقترحاته في مبدأ الامر قبولا من تلك

الحكومة ، وأوصى مجلس مكون من الامراء والوزراء وكبار الموظفين أن تفتح الملاحة العالمية في القارون ، وهي نتيجة رضي بها المستر ماكينزي الذي ربما لم ير ضرورة للاحتكار(١) لنجاح المشروع . وبدا الموضوع منتهياً عندما أعلنت الحكومة الايرانية فجأة أنها تطالب بفرض رسوم ملاحة ، ورسوم موانىء على الملاحة في القارون اسوة بما هو معمول به في اوروبا . وبسبب هذه الشروط التي وجد المستر ماكينزي أنها غير محقة ، وأنها لن تمكن من توفير خدمات للشركة من الحكومة الايرانية فقد توقفت المفاوضات .

ثم اتفقت كلمة حكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند والممثل البريطاني في طهران على الرغبة الشديدة في فتح طريق القارون أمام التجارة البريطانية ، ولكن الاخير لم يجد الوقت ملائماً للمضي في الموضوع .

وفي نوفمبر عام ١٨٧٦ ، وبناء على تعليمات من لندن ، ذُكِّر الحاكم الايراني بموافقة بلاده سابقاً على مبدأ الملاحة الحرة في القارون . ولكن رغم كثرة التذكير لم يمكن حث الايرانيين على اتخاذ أي إجراء .

وفي أغسطس عام ١٨٧٧ ، وجدت الشركة البريطانية التي تجدد اهتمامها فجأة بالمشروع ضرورة لمعاودة تذكير حكومة صاحبة الجلالة لدفع عجلة المشروع . وبدت الفرصة سانحة لان الحرب الروسية التركية أثرت كثيراً في قطع مواصلات الشمال فمالت التجارة الى النشاط في الجنوب . ووجه المستر طومسون همه الى إجراء اتصالات جديدة في طهران . فقام بها دون نتيجة ، وكان رد وزير خارجية ايران الرفض الذي وضع نهاية لجميع المناقشات كما جاء في النص الآتي :

« أتشرف بأن اوضح بكل احترام رداً عليكم ان الوزراء الايرانيين يشعرون دائماً بالشكر للصداقة الخالصة ، والاهتمام البادي من الحكومة

---

(١) في عام ١٨٨٢ وجد السادة جراي بول وشركاهم أنهم لن يستطيعوا المغامرة في مشروع الملاحة في القارون ما لم يتم منحهم الحق الوحيد في ذلك ـ لمدة خمسين عاماً ـ وهذا يدخل في الحساب لعدم وضعهم أي باخرة في النهر عندما يفتح بعد ذلك للملاحة العامة .

البريطانية . وهم في كل الاوقات حريصون على احترام وتنفيذ جميع وساطات المفوضية ، ولكن بالنسبة لموضوع نهر القارون والملاحة التجارية فيه فانهم يرجون ، نظراً للعقبات السياسية القائمة الآن ، والتي لا ضرورة لتحديدها ، ان يعذروا في الوقت الحالي ويأسفون لعدم قدرتهم على تنفيذ هذا الامر » .

على ان المستر طومسون كان لا يهمل أية فرصة كانت تتيحها مناقشات منح الامتيازات لاي دولة أجنبية أخرى ليؤكد للحكومة الايرانية المزايا التي تعود عليها من مشروع قارون . واشار الى انه سيعطي البلاد اتصالا مباشراً بالعالم الخارجي عن طريق الخليج واعالي البحار . وان هذا سيكون أكثر امناً من شركة سكة الحديد التي كانت تصل ايران بروسيا الاوروبية .

ويبدو ان بعض المؤتمرات أثرت على تفكير الشاه الذي اعترف في أغسطس سنة ١٨٧٨ بأن لديه ترتيبات بالنسبة للملاحة في قارون . على أنه رغماً من ذلك سرعان ما أصبحت اتجاهات الشاه نحو المقترحات البريطانية عدائية ، واكتشف أخيراً أن سبب تردده هو الخوف من أزدياد اهمية المحمرة زيادة كبيرة بحيث يصبح اغراء الاستيلاء عليها مستحيل المقاومة من الحكومة البريطانية . وبعد لاي انفجر تهيج الشاه من الحاح المفوضية البريطانية في خطاب كتبه لوزير خارجيته يحوي تعليمات بأنه يجب أن يقرأ محتواه للمستر طومسون وهو : « ان الحاح حكومة صاحب الجلالة في موضوع القارون أثار ريبه ، وان ايران ليست دولة غير مستقلة بل هي دولة مستقلة ، وأنه اذا كانت موافقته مطلوبة فلن يميل لاعطائها ، وأنه اذا قصد استعمال القوة فان ذلك يصبح شيئاً آخر » . وسحبت هذه الرسالة فيما بعد . ولكن بقي القارون مغلقاً في وجه الملاحة للاجانب .

تجديد المفاوضات بلا نجاح (١٨٨١ – ١٨٨٢)

وفي سنة ١٨٨١ ، وعد وزير الخارجية الايرانية المفوض البريطاني

في طهران انه لو أن الحكومة البريطانية استعملت نفوذها لتحقيق اجلاء الزعيم الكردي عبيد الله التركي الرعوية من مكانه على الحدود حيث كان يهدد الاراضي الايرانية ، فان الحكومة الايرانية ستفتح من جانبها القارون للملاحة الاجنبية ، بل وحتى تربط شوشتر مع طهران بطريق بري . وبناءً على ذلك قام سفير صاحبة الجلالة في اسطمبول بالتدخل . ولكن من المحتمل ، نتيجة فكرة طهران بأن ايفاد الزعيم الثائر يعود فضله الروسيا أكثر من نفوذ بريطانيا ، فان المستر طومسون لم يحصل عندما أعاد الاتصال في موضوع القارون الا على مراوغات غير مجدية .

وفي نفس الوقت عُين (ظل السلطان) نجل الشاه حاكماً عاماً على عربستان سنة ١٨٨٩ وعلى إقليم فارس سنة ١٨٨٩ بالاضافة الى مقاطعات أخرى ، وقد أقام هذا علاقات صداقة مع الرائد روس المقيم البريطاني في بوشهر .

وفي بداية سنة ١٨٨٢ أثار الشاه مع ولده موضوع الملاحة في القارون ، فتعهد بأن يمنح ترخيصاً للملاحة في النهر للبواخر البريطانية بشرط أن يمنح نيشاناً بريطانياً . ولكن مهندساً ايرانياً كان في خدمته قدم تقريراً في يوليه سنة ١٨٨٢ بأن قبول ملاحة السفن الاجنبية في قارون يشكل خطراً حربياً ، وأوصى في نفس الوقت بأن تستخدم الحكومة الايرانية سفناً ايرانية تابعة لها وثبت أن نفوذ «ظل السلطان» ، على فرض أنه كان حقيقياً ، لم يكن مجدياً في ازالة تحيز الشاه .

وفي نهاية سنة ١٨٨٢ كان مفهوماً أن الامير قد فشل قطعياً ليس فقط في الحصول على امتياز للملاحة البريطانية كما اراد المقيم البريطاني في الخليج ولكن حتى في فتح النهر للتجارة الخارجية على وجه العموم الامر الذي دارت حوله مكاتبات مع المستر طومسون .

وقد أصبح لشيخ المحمرة في ذلك الوقت باخرة متوسطة الحجم كانت تقوم برحلات في النهر .

وفيما كانت المفاوضات السابقة تأخذ سبيلها قام الرئيس ه. ويلز.

مصحوباً بالمسترو. يارنج، السكرتير الاول بالمفوضية البريطانية في طهران، بزيارة لمسح شلال الاهواز الذي كان يشكل الصعوبة الرئيسية أمام الملاحة وقدموا تقريراً عن ذلك كما قام الاخير بدراسة الطريق البري .

وفي سنة ١٨٨٢ بحثت مسألة صلاحية احدى روافد القارون كطريق للتجارة تكملة لطريق برية تتجه نحو الشمال . ويرد وصف العقبات السياسية والطبيعية التي كانت تعترض في سلسلة مكاتبات عديدة بين السير ه. رولنسون والسير أ. سانت جون والمستر و. يارنج من مفوضية طهران . وكان رأي السير ه. رولنسون معارضاً للغاية واعتبر ان مسألة فتح قارون للملاحة ما هي الا «وهم خادع» ونظر بحذر الى آراء المسئولين الآخرين.

وفي العام التالي أعاد وزير صاحبة الجلالة في طهران النظر في مذكرتهم بعد تلقي تقرير من الرئيس ويلز. ولكن النتيجة النهائية لكل المناقشات كانت غامضة وغير قاطعة نظراً للحاجة الى معلومات مساحية محددة .

مشروع القارون ــ الكرخه الملاحي للسيد م. فوفييه ١٨٨٣

وفي خلال فترة الهدوء التي أعقبت توقف المساعي البريطانية نحو فتح القارون للملاحة قدم مهندس فرنسي اسمه (السيد م . فوفييه) يعمل في الحكومة الايرانية مشروعاً غريباً . غير أن تقريره المؤرخ في ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، رغم اتمامه في كرمانشاه ، لا يقدم أي دليل على المعرفة الشخصية بالبلاد التي يمر بها . وكانت فكرته تقوم على وصل نهر الديز بنهر الكرخه قرب ديزفول بقناة ملاحية . اما وسائل النقل التي اقترحها لاستكشاف المنطقة فكانت قاربين بخاريين او ثلاثة وعوامة تقوم القوارب البخارية بحملها لدى توافر مياه كافية . أما العوامة فتحمل القوارب عندما لا تتوفر المياه . وهكذا تقدمت البعثة من المحمرة حتى كرمانشاه . ولكن يبدو أنه لم تتخذ أية خطوات لتنفيذ هذا المشروع الخيالي .

افتتاح القارون للملاحة التجارية امام جميع الامم سنة ١٨٨٨

وظلت المفاوضات البريطانية لافتتاح القارون للملاحة مغلقة حتى

سنة ۱۸۸۸ عندما نشطت على يد السير هـ. دروموند وزير صاحبة الجلالة في ايران وانتهت بنجاح .

وفي ١٨ سبتمبر سنة ۱۸۸۸ ، وجه المفوض البريطاني مذكرة لحكومة الشاه مشيراً الى التأكيدات السابقة المشجعة ومشيراً الى أن ايران كانت وما زالت من الناحية العملية مقفلة في وجه تجارة العالم ، وأن مواصلاتها الشمالية تتحكم فيها قوة أجنبية وحيدة ، وشارحاً ان الحكومة البريطانية لا تطالب بأي امتيازات لها ولكنها تعطي النصيحة الصادقة للحكومة الايرانية بعد أن سبق لها وضمنت وحدة ايران واستقلالها . وانتهت المذكرة « ولهذا فان حكومة صاحبة الجلالة ، كأصدقاء وحلفاء لايران ، قد امرتني ان استفهم عن متى يمكن أن نتوقع ان التأكيدات والوعود السابق اعطاوها يمكن ان توضع موضع التنفيذ علماً بأنهم على ثقة بأن الاجابة الرسمية التي تصلهم يمكن أن تكون متفقة تماماً مع مشاعر الصداقة والتفاهم القلبي بين البلدين مما تود حكومة صاحبة الجلالة الاحتفاظ به » .

ووجد ان الشاه أصبح يميل الآن الى فتح النهر للملاحة ولكنه يرى عقبتين في الطريق : الاولى وعده السابق سنة ۱۸۸۷ بأنه لن يسمح بانشاء أي سكة حديد أو ممر مائي في ايران بمعرفة شركة أجنبية دون استشارة امبراطور روسيا . والثانية خوفه من ان تنشيء الحكومات الاجنبية تحصينات على القارون او تستغله للاغراض العسكرية . وأزيل اول هذه المخاوف بالاقناع بان فتح القارون للملاحة هو اجراء وطني وليس امتيازاً لاية شركة أجنبية . وبالنسبة للاخرى فبالتوكيد بأن حكومة ايران لها سلطة اصدار لوائح تمنع انشاء تحصينات حربية أو استيراد سلاح او أية عمليات خطيرة أخرى من الاجانب .

وفي النهاية مال الشاه الى الاستجابة لرغبات الحكومة البريطانية بشرط اهدائه باخرتين وتقديم بعض التأكيدات بالحماية ضد روسيا في معارضتها لفتح القارون للملاحة . وبقبول هذه الشروط ابلغ وزير صاحبة الجلالة في ٢٥ اكتوبر سنة ۱۸۸۸ ان الحكومة الايرانية وافقت على فتح النهر أسفل الاهواز للملاحة والتجارة الاجنبية محتفظة بحقها

في اصدار لوائح للملاحة ولفرض رسوم ، وأن طريقاً للمركبات من ديزفول الى اصفهان سيستكمل خلال ثلاث سنوات، وان الحكومة الايرانية ستنشيء سكة حديد كهربائية حول شلالات الاهواز لتيسير النقل بين جزئي النهر الاسفل والاعلى اللذين احتفظت الحكومة الايرانية لنفسها بقصر الملاحة فيهما عليها . واحتفظ بالامر كله كسر حتى يظهر اعلان رسمي في الصحيفة الرسمية بطهران .

وظهر الاعلان الموعود دون أي تأخير وتضمن لوائح الملاحة في القارون التي جاءت كالآتي :

اللوائح الايرانية للملاحة في القارون سنة ١٨٨٨

لوائح نهر قارون (١)

ان الحكومة الايرانية في سبيل تيسير التجارة وزيادة ثروة البلاد

(١) هذه الترجمة منقولة من كتاب الملازم أ٠ن٠ ويلسون : ملخص العلاقات ٠٠ الخ سنة ١٩١٢ ص ٩٠ - ٩١ حيث أضاف المؤلف الملاحظات التالية :

ملاحظة ١ : الترجمة اعلاه وصلت الى نيابة قنصلية صاحبة الجلالة بالمحمرة في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٠ ٠ من المقيم العام في بوشهر ٠

ملاحظة ٢ : حيث ترد عبارة « السفينة التجارية » فان لكارجوزر اعتاد الاحتجاج كلما دخلت القارون القطعة البحرية الملكية الهندية « لورنس » وكذلك كلما ألقت هى أو أية سفينة حرب مراسيها في القارون أمام أو أعلى قنصلية صاحبة الجلالة٠ ولم تسفر هذه الاحتجاجات عن شيء ٠ ولم يبحث الموضوع في وزارة الخارجية الايرانية في طهران ولكن نظراً لانه ليس يعنينا أن نقرر حق السفن الاجنبية الحربية للرسو في قارون أسفل المحمرة فلم تتخذ أية اجراءات في السنوات الاخيرة لتاكيد مثل هذا الحق ٠

ملاحظة ٣ : الفقرة ١٤ عدلت سنة ١٨٩٠ بمعرفة أمين السلطان الذى أمر بأن يدفع كران واحد عن كل طن من الحمولة المسجلة للرحلة الصاعدة اذا كانت السفينة محملة ونصف كران ان كانت =

وجعل اراضيها مثمرة قد فتحت نهر قارون للملاحة وفقاً للقواعد الآتية التي سمحت بالملاحة بين المحمرة والاهواز للبحرية التجارية من كل الامم . وعلى السفن التي تمخر القارون ان تتبع لوائح الحكومة التي ستستمر سارية المفعول لمدة عشر سنوات وبعدها ستعدل وفقاً للظروف السائدة :

١ — على البواخر التجاريةالتابعة للتجار من الدول الصديقة أن لا تبقى في أماكن الرسو أو بالنهر أكثر من الوقت اللازم للتفريغ . والشحن والتموين للرحلر .

٢ — الاشخاص الذين يكون في وجودهم ضرر للنظام ، أو إثارة للمتاعب لايجب صعودهم الى ظهور السفن . وكل من يحضر يجب ان يحمل جواز سفر من حكومته والا فسوف يصعب فهم مأمورية أي واحد يصل دون جواز سفر .

٣ — لا يجوز لاية سفينة تحت أية ذريعة أن تحمي مواطناً ايرانياً بأية طريقة .

٤ — نقل السلاح محظور تماماً ، واذا خولف ذلك سيصادر السلاح موضوع المخالفة .

٥ — لا تنقل أية بضائع متفجرة مهما كانت .

٦ — لا ينشيء اصحاب السفن أية مبان مهما كان نوعها مثل مخازن الفحم او مخازن البضائع او الدكاكين او الفنادق او محلات مبيت القوافل او المصانع ... الخ على جانبي النهر .

٧ — ان تخزين البضائع ومخازن الفحم ومخازن البضاعة واماكن الرسو بكميات كافية سينشئها لحساب الحكومة الايرانية التجار الايرانيون.

= فارغة . وفي رحلة العودة يدفع كران واحد عن كل طن من الشحنة الفعلية ولا شيء ان كانت فارغة .

وفي حالة الزورق البخارى (اللنش) آسب تقرر سنة ١٨٩٣ ان لا تفرض عليه أية رسوم من أى نوع واتبعت هذه القاعدة منذئذ في حالتى المرور للزورقين البخاريين « بلبل » و « اشتار » .

٨ — يدفع أصحاب السفن أجوراً معقولة لإيجار المخازن .

٩ — يكون أمناء المخازن من الرعايا الايرانيين .

١٠ — لا تبحر السفن أعلى من الاهواز .

١١ — يختار لمخازن الايداع رجل موثوق فيه من ايران . ويختار آخر من جانب جميع اصحاب السفن ويدير الاثنان مخازن الايداع .

١٢ — رجال الحراسة من خفراء وغيرهم ستعينهم حكومة ايران .

١٣ — لا يسوغ لاي شخص من أية سفينة أن يشتري او يبيع أو يرهن ... الخ أية أملاك من أو إلى أية رعية ايرانية .

١٤ — يجبى من السفن الماخرة في القارون ذهاباً واياباً رسم قدره كران واحد عن كل طن من السفن التجارية وعشرة شاهيات من السفن الشراعية ، والسفن غير المحملة تدفع نصف القيمة والسفن الشراعية المملوكة لرعايا ايرانيين ولا تزيد حمولتها عن ٣٠ طناً تعفى من هذه الرسوم .

١٥ — عمال الشحن والتفريغ ستوفرهم الحكومة الايرانية وسوف تحتفظ بسجل بهم وتزودهم بعلامة مميزة .

١٦ — اذا وقع أحد الرعايا الايرانيين ممن يكون قد التحق بتصريح من الحكومة الايرانية بخدمة احدى السفن تحت طائلة القانون ، فان محاكمته وعقابه تتم أمام مندوب ايراني دون اي تدخل .

١٧ — تعامل أعلام السفن وفقاً لاحكام القانون البحري العام .

١٨ — موظفو السفن ممنوعون من اقراض الايرانيين عموماً أي مبلغ يزيد عن تومانين ، باستثناء التجار .

١٩ — ليس لاية حكومة صديقة أي حق كان ، للتدخل في عمق أو قاع او مجرى النهر .

٢٠ — يسجل عدد واسماء الموظفين الذين تسمح لهم الحكومة

الايرانية بالعمل على سفن الحكومات الصديقة . ويجب ان يحملوا جواز سفر ايراني وإلا فلن يسمح لهم بالعمل .

٢١ ــ لما كان التصريح بالملاحة التجارية للحكومات الصديقة للملاحة في قارون قصد به فقط تيسير وتشجيع التجارة ولا شيء آخر فانه لن يسمح لهم بأية وسيلة بأن يتخذوه ذريعة لمناقشات سياسية من أي نوع .

٢٢ ــ تصدر لوائح خاصة بانقاذ السفن الغريقة تحكم حالاتها ، على أن تدفع اجور الانقاذ للمواطنين بالشاطىء .

٢٣ ــ البضائع الخطرة كالاسلحة ...الخ لا يجوز بيعها بمعرفة موظفي السفن للرعايا الايرانيين أو البدو او القبائل . وآذا بيعت فسوف تصادر ويستولى على ثمنها .

٢٤ ــ اذا خالفت أية سفينة لحكومة صديقة هذه اللوائح فستغرم بمبلغ ٦٠٠ تومان ان كانت تجارية و ٣٠٠ تومان ان كانت شراعية وستمنع من الملاحة لمدة سنتين .

اضافة : في حالة النزاع يؤخذ بالنص الايراني لهذه الاتفاقية .

اختبار بهمنشير في ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

وفي ديسمبر سنة ١٨٨٨ . قامت سفينة المقيم البريطاني في بوشهر وهي السفينة التجارية الملكية الهندية «لورانس» بقيادة القبطان بيتر وورث بارتياد مسافة ٢٠ ميلا من مجرى بهمنشير لاختبار صلاحيته للملاحة تمهيداً لافتتاح القارون . ثم بعد ذلك هبط القبطان النهر على طول مجراه آخذاً مقاسات صوتية للاعماق . وكانت نتيجة الاختبار عدم صلاحيته بحالته الراهنة لمرور البواخر القادمة من المحيط .

افتتاح الملاحة البريطانية التجارية في قارون الاسفل ١٨٨٨–١٨٩٢

وفي ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وفور وصول معلومات برقية بأن الملاحة في القارون أسفل الاهواز أصبحت مفتوحة أرسل الزورق البخاري «اللنش» (عرب) التابع للسادة (جراي ماكينزي) وشركاهم ، وهم

فرع البصرة للسادة جراي وبول وشركاهم ، من البصرة الى قارون كرائد يقرر الطريق الصحيح . ولكن بمجرد أن غطس في الماء خمسة أقدام تبعته مباشرة الباخرة (بلوس لينش) وهي سفينة ذات بدال جانبي كبير تابعة لشركة الدجلة والفرات للملاحة التجارية وكان غاطسها ثلاثة أقدام . ولما كان شيخ المحمرة لم يتسلم أي تعليمات من الحكومة الايرانية للسماح للسفن الاجنبية بدخول القارون رغم أن وعداً بذلك قد صدر في طهران ، فقد رتب الامر حتى لا يجرح شعور شيخ المحمرة على أن تعبر كلتا السفينتين المحمرة ليلا ، وأن يتقدم ربانها الى نظام السلطنة حاكم عربستان بتقرير عن ذلك .

واستمرت لعدة شهور رحلات نصف شهرية بين المحمرة والاهواز بالسفينة «بلوس لينش» وجد بعدها أنها طويلة وعميقة بالنسبة لنهر مليء بالمنحنيات الحادة وفي بعض المواسم ضحل كالقارون . فاستبدلت بالسفينة «شوشان» التي كانت ذات طارة في المؤخرة طولها مائة قدم وغاطسها قدمان ونصف ولها ثلاث دكات ، صممت اساساً للرحلة في النيل ، ولكنها نقلت في عام ١٨٩٠ الى النهر الاعلى . واستمرت مرة أخرى خدمة السادة «لينش» في القارون الاسفل معتمدة لفترة من الزمن على الباخرة بلوس لينش . وفي يوليه عام ١٨٩١ ، استبدلت هذه بزورق بخاري يجر صندلا ولكنه استبدل عام ١٨٩٢ بـ «مالامير» وهي سفينة من نفس طراز بلوس لينش وأصغر منها .

وجربت شركة بومباي وايران للملاحة التجارية حظها في القارون فترة من الزمن بباخرة صغيرة اسمها «ايران» ولكن العائد الناتج لم يكن مناسباً فسحبت بعد قليل تاركة السادة لينش البريطانيين وحيدين في الميدان لا ينافسهم غير الايرانيين فقط .

افتتاح الملاحة التجارية في قارون الاعلى واهداء « شوشتار » الى الشاه ١٨٨٩ — ١٨٩٠

وفي عام ١٨٨٩ ، وضعت الحكومة الايرانية الباخرة النهرية «سوسا» التي حصلت عليها من المانيا عام ١٨٨٥ في القارون الاعلى من أجل تحقيق

منافع الملاحة من الاهواز التي قصرتها الحكومة على نفسها . ولكن تبين عدم ملاءمة طراز السفينة(١) بالاضافة الى سوء الادارة . واضطر السادة لينش للحصول على تفسيرات من السلطات الايرانية لنقل شحناتهم بين الاهواز وشوشتر في مراكب شراعية وطنية تحت الادارة التركية .

ولتحقيق الشروط التي وضعها الشاه لفتح النهر ، اتفق اولا في نوفمبر ١٨٨٨ أن يهدى للشاه زوج من السفن قيمة كل واحدة منهما عشرة آلاف جنيه احداهما يدفع قيمتها السادة لينش والاخرى حكومتا الهند وبريطانيا بالتساوي .

وفي ديسمبر عام ١٨٨٩ ، تقرر أن تهدى «شوشتر» التي كانت تعمل في النهر السفلي الى الشاه من جانب السادة لينش . ولكن اموراً مسببة للنزاع حول الملاحة في النهر بدأت في الظهور . وانتهزت هذه الفرصة لتسوية بعض المشاكل . واخيراً في فبراير عام ١٨٩٠ تقبل الشاه بسرور بالغ «شوشان» لنقل الركاب والبضائع بين الاهواز وشوشتر وديزفول وقدم في نفس الوقت تأكيد من رئيس الوزراء أمير السلطنة الى السير هـ. دروموند وولف بان ايران ستعمل باستمرار بالاتصال مع بواخر السادة لينش ، ما لم تمنعها أحوال كونية غير عادية، بينما منحت وعود شفوية من الحكومة الايرانية للوزير البريطاني بأن ممثلي السادة لينش سوف يستشارون عند تعيين ربان للسفينة «شوشان»، وأن جداول سيرها واسعار الشحن بها سوف تقرر بالاتفاق مع السلطات الايرانية . واخيراً فان الرسوم الجمركية الايرانية سوف تحصل في المحمرة او الاهواز او شوشتر وفقاً لمحطة الوصول . وبمجرد الاتفاق على هذه المواضيع نقلت شوشان عبر شلالات الاهواز في فيضان ربيع عام ١٨٩٠ وسلمت للسلطات الايرانية . وفي عام ١٨٩١ ، كانت «شوشان» و «سوسان» يعملان معاً بين الاهواز وشوشتر على «الجرجار» والثانية على «الشطيط» .

---

(١) كانت حمولة سموسا ٣٦ طنا وكانت تحمل في الاصل بعض المدافع ولم تصمم أصلا كسفينة تجارية .

أما السفينة الثانية التي وعد بها الشاه فلم تسلم في النهاية ومن المحتمل أنه تبين أنه لا حاجة لعمل سفينة ثالثة .

ابتداء متاعب السادة لينش وشركاهم ١٨٨٨ — ١٨٩٤

لكنه من سوء الحظ ان تطبيق لوائح الملاحة في القارون كان يتم بروح أشد تحرراً من تلك التي وضعت بها مسودة المشروع . وكانت التفسيرات التي وضعت للائحة وخاصة من جوازات المحمرة ، والناصري (الأهواز) ملتوية وعنيفة بل وغير معقولة . ويبدو ان انطباعاً ساد في البداية في عقول الموظفين الايرانيين بأنه بفضل هذه اللائحة فقد أبطلت امتيازات الرعايا البريطانيين في ايران وفي عربستان التي اعتبرت بالنسبة للاجانب مقاطعة استثنائية .

وقد تضافرت ظروف اخرى لم يكن السادة لينش مسئولين عنها في جعلهم غير شعبيين ، وبالتالي زادت خطورة مصاعبهم . فمشايخ العرب في المحمرة ورجال القبائل كانوا ينظرون اليهم باعتبارهم سبب ورود عدد أكبر من الموظفين الايرانيين الى البلاد . والتجار من الاهالي ورجال القوافل كرهوهم باعتبارهم منافسين في المهنة ، كذلك كرههم المسئولون الايرانيون الذين كانت مهمتهم الرئيسية الاشراف على تنفيذ الاجراءات كراهية مرة خصوصاً وان السادة لينش كمبدأ عدم تصلبوا في رفض دفع الرشاوى لاحد ما .

ونشأت الصعوبة الاولى للشركة في المواد ٦، ٧، ٨ من اللائحة التي منعت أصحاب السفن من انشاء المباني ... الخ لحسابهم ، وجعلتهم يعتمدون في ذلك على الحكومة الايرانية او التجار الايرانيين . وبمقتضى هذه المواد خابت مساعيهم في الحصول على ارض لأنشاء ارصفة ومخازن ومستودعات ومكاتب في المحمرة والناصري .

ووجد وزير صاحبة الجلالة ان الوقت غير مناسب للتدخل لصالحهم وربما كان السبب — كما هو ظاهر في سائر تاريخ الساحل الايراني وجزره — ان موضوع مباني الشركات الاجنبية في ايران هو موضوع

قابل للاثارة ويقتضي البحث على اسس المعاهدات التعاونية . وكان على السادة لينش أن يبذلوا ما في وسعهم من ترتيبات مع الافراد الجشعين أو مع الحكومة التي لا تقل جشعاً عنهم والتي وجدوا أنفسهم تحت رحمتها . وفي الناصري ، حيث منح امتياز تزويدهم بالمرافق إلى «معين التجار» وهو تاجر غني من بوشهر وصديق لنظام السلطنة ، فان المفاوضات دامت بلا نجاح لمدة ثلاث سنوات ، شغلت خلالها الشركة سقيفة من حصير دفعوا لها ايجاراً خيالياً قدره ٦٠٠ تومان او حوالي ١٧٠ جلك في السنة ايجاراً كأنه لبناء غير موجود . ولم يوفقوا الا في عام ١٨٩٤ في الحصول على عقد إيجار(١) لبناء كان عليهم أنفسهم أن يبنوه لحساب الحكومة الايرانية ، كما كان عليهم ان يدفعوا له إيجاراً بنسبة ١٥٪ من التكاليف الكلية للبناء في السنة . وفي الشليلي مرفأ شوشتر كانوا عاجزين عن توفير بناء من أي نوع لتخزين شحناتهم ، وأنكرت عليهم ابسط وسائل الشحن والتفريغ .

وقد تعرض موظفو السادة لينش في شوشتر وناصري في البداية لسائر انواع المضايقات والازعاج ، وطعن في السلوك الاخلاقي للسيد ج. س. جاسكين وكيلهم في الناصري . وكان الاساس الذي بني عليه الطعن أنه يلبس أحياناً الزي الوطني . وعندما رغب في تشغيل خادم خاص بجانب طاه مسيحي أحضره معه أحد المسئولين الايرانيين أصروا على تعيين الرجل بانفسهم وألحقوه بخدمتهم أيضاً وشاركوه في جزء من ماهيته .

ونتيجة لهذه المناورات لم يستطع المستر جاسكين أن يحتفظ برجل محلي في خدمته . وكانت الذريعة الوحيدة للمسئولين الايرانيين لتدخلهم هي المادة (١٥) من اللائحة التي نصت علي أن الحمالين اللازمين لتفريغ شحنات السفن يجب أن يقدموا عن طريق الحكومة الايرانية . بل وذهب الكارجوزار الى حد الاحتجاج على مجرد تعيين المستر جاسكين في الناصري على أساس أنه اوربي . ورغم أن اللائحة لم تكن توفر أي أساس لاعتراض من ذلك النوع الا أن الكارجوزار استند الى المادة الثانية من اللائحة المتعلقة

(١) الملازم ويلسون : خلاصة العلاقات ٠٠ الخ ص ٨١ ــ ٨٢ ٠

بالاشخاص الذين يكون وجودهم خطراً على النظام . وساند أصحاب العمل المستر جاسكين بشدة لأنهم شعروا أن نقله سيؤدي الى الحط من قدر بريطانيا ، ويشجع الايرانيين على الاعمال المعوّقة . وزكّى الرائد روس المقيم بالخليج أخلاق جاسكين . ولم يهتم نظام السلطنة الحاكم الايراني لعربستان بتلك الاتهامات الموجهة لجاسكين ، فهدأت المتاعب بعد فترة .

ووجد أول مندوب للسادة لينش في شوشتر في البداية متاعب في توفير أبسط ضروريات الحياة حتى مياه الشرب . ويبدو أنه أعلنت في ذلك المكان مقاطعة للتجارة البريطانية والتعامل الشخصي مع المندوب . ولكن في عام ١٨٩٠ تحسن الموقف كثيراً على أية حال . ووصفت العلاقات الطيبة التي نجح السادة لينش في توطيدها مع المحيطين بهم بأنها مصدر فخر لهم كما أنها كانت مفيدة لنجاح اعمالهم .

كذلك نشأ نزاع مبكر بصدد تفسير المادة ٤٤ من اللائحة الخاص برسوم الحمولة ، فكان الكارجوزار يطالب بغران واحد على كل طن من حمولة السفينة المسجلة لكل من رحلتي الذهاب والاياب ، بينما السادة لينش يحتجون بأن هذا الرسم يجب ان يشمل الرحلة من المحمرة الى الناصري مع العودة ، وتقرر احالة الموضوع الى طهران .

وفي نفس الوقت عرض السادة لينش تقديم اقرار بدفع كامل المطلوبات الايرانية في حالة ما اذا حكم صاحب الجلالة الشاه عند عودته من اوروبا لصالح الكارجوزار ، ولكن الكارجوزار رفض مثل هذا الاقرار ، وبعد لأي تم الاتفاق في العاصمة على ان تدفع السفن الصاعدة في النهر وهي محملة كراناً واحداً عن كل طن مسجل ، ونصف هذه القيمة للسفن غير المحملة ، بينما تدفع السفن النازلة المحملة كراناً واحداً عن كل طن من الحمولة الفعلية .

وأثارت حمولة السفينة بلوس لينش مناقشات غير مستحبة . فقد طلب كارجوزار المحمرة ابراز شهادة بناء السفينة الأصلية . وفي المبدأ

أوضح السادة لينش أنها موجودة في مكاتبهم الرئيسية بلندن. ولكنهم فيما بعد أفادوا الكاجوزار بأنها فقدت . وابرزت حينئذ شهادة بالحمولة مصدقاً عليها من سلطة قنصلية بريطانية ولكن الكارجوزار رفضها الى أن وصلته تعليمات من الحكومة الايرانية بقبولها .

ومضى وقت طويل قبل ان توافق السلطات الايرانية المحلية على العمل بترتيبات ووفق عليها في طهران كانت تقضي بأن الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع المرسلة الى الاهواز وشوشتر تجبى في أماكن الوصول بدلا من المحمرة . وكان هذا ميزة هامة وبدونها فان البضائع المرسلة الى أعالي البلاد كانت تفتح للفحص في المحمرة . وكان ذلك يتضمن حظر الفقد والخسارة علاوة على التكاليف الاضافية للمستوردين ، والصعوبات الناشئة عن امتناع الحصول على وثائق شحن مباشرة للاهواز وشوشتر ، مما كان سبب ضيق شديد لدى التجار الذي كان عليهم أن يدفعوا رسوم عبور في النهر على البضائع التي دفعوا عنها رسوماً جمركية في المحمرة .

وفي يونيه عام ١٨١٩ أدى ذلك كله الى نقل البضائع براً الى شوشتر ، ولكن في أكتوبر التالي بدأ نقل البضائع من المحيط الى البواخر الهندية تحت نظام الايداع مما ازال متاعب البضائع المستوردة .

كذلك كانت «شوشان» في أعلى النهر رغم اهدائها للشاه سبباً في متاعب شديدة . وقد اعترضت الحكومة الايرانية في اقتراح السادة لينش الذين كان لهم بمقتضى الاتفاقية حق ابداء الرأي ، بجعل الربان والمهندس في شوشان من الاوروبيين نظراً لخطورة الملاحة بعد الاهواز ، على أن تدفع الحكومة الايرانية رواتبهم البالغة ٥٠٠ كران شهرياً . واتفق عندئذ أن يعهد بالسفينة بتمامها للسادة لينش لتشغيلها لحساب الشاه لمدة ثلاثة أشهر . وأخيراً ، ولتلافي الخسارة من تشغيلها ، عهدت الحكومة الايرانية بتشغيلها للسادة لينش بصفة دائمة مقابل أن يتحملوا خسائرها السابقة ، ووجد هؤلاء أن قبولهم بذلك أفضل لهم من ترك سائر سفن أعلى النهر تحت الادارة الايرانية .

وهكذا وقع العجز الناشيء من تشغيل شوشتر كلية على السادة لينش ، بينما شرعت الحكومة الايرانية أو الملتزمون الذين يمتلكون السفينة في تشغيل «سوسا» السفينة الثانية بعد الاهواز في منافسة معها .

وفي يونيه ١٨٩١ ، ورغم أن الشاه كان وافق بصراحة على قيام شوشان بنقل الركاب والبضائع الى ديزفول أيضاً علاوة على شوشتار ، الا أن حاكم عربستان اعترض على ملاحتها في نهر ديز حيث سبقتها سوسا الى هناك . ولكن في أغسطس التالي سحب الاعتراض .

وفي يناير سنة ١٨٩٢ قام الرائد تالبوت المقيم في الخليج بزيارة ناصري حيث أحسن شهاب الملك استقباله ، وقاما بصحبة المستر دايس وكيل السادة لينش في البصرة ، والسيدين جاسكين وهولاند وكيليْهم في الناصري وشوشتر بالملاحة في نهر ديز الى آخر مدى أمكن لشوشان حملهم اليه . ولكن الانطباع الذي كونه المقيم السياسي كان ضد فكرة الملاحة هناك .

وفي مايو عام ١٨٩٢ ، ارسلت شوشان للبصرة للاصلاح ، ولكن انخفاض مستوى النهر بعد اتمام الاصلاحات منع الباخرة من عبور صنادل الاهواز مرة أخرى حتى شهر ديسمبر التالي . وطلب السادة لينش التصريح باستخدام مركب بخاري وصندل بدلا من الباخرة خلال هذه الفترة ولكنه رفض طلبهم .

وفي مارس عام ١٨٩٣ ، استطاع المقيم البريطاني بصحبة مساعده الاول اختبار قابلية نهر ديز للملاحة مرة أخرى على الباخرة شوشان . ولكن الرائد تالبوت في هذه المرة تمكن من بلوغ «كوت عبدوش شاه» وهي أقصى نقطة استطاعت سفينة تجارية بلوغها . غير أن انخفاض النهر المفاجيء اضطره الى الانسحاب بسرعة وأقنعه بعدم فائدة الديز كمجرى مائي ملاحي للتجارة .

وكان جر الصنادل مشكلة أخرى . فبعد تصريح الحكومة الايرانية باستخدام صندلين أصر المسئولون على أن الصندل يعني مركباً خشبياً

فقط ، وحاول منع استخدام صندل حديدي بناه السادة لينش لاستخدامه في القارون الاعلى ولزم الرجوع لطهران لايضاح خطئهم .

وحدث أنه احتكم الى المادة«١٩» من اللائحة التي تمنع التدخل في أمور قاع النهر وعمقه ومجراه الملاحي ، لمنع ازالة بعض عوائق الملاحه منه.

هجوم على ممثل شركة لينش في شوشتر ١٨٩٣

وفي يوليو عام ١٨٩٣ وخلال قمة احتفالات الشيعة بالمحرم ، قامت مظاهرة متحمسة من حوالي ٣٦٠٠ شخص أمام محل اقامة وكيل السادة لينش في شوشتر فتعرضت حياته للخطر ، وبفضل العناية الالهية وصل امر المظاهرة الى حاكم عربستان الايراني في الوقت المناسب ليمنع حدوث كارثة ، بارساله قوة مسلحة فرقت الشعب . وقام نائب القنصل البريطاني في المحمرة بتنظيم تقرير عن ظروف الحادث . وكانت النتيجة نفي اتهامات معينة نسبت للوكيل أثارها مثيرو الشغب لتبرير سلوكهم . وقدم نائب الحاكم الايراني لشوشتر تقريراً مكتوباً دحض فيه كل سبب للشكوى من وكيل السادة لينش .

وفي مارس عام ١٨٩٤ ، قام الرائد ويلسون المقيم البريطاني بجولة الى ناصري وشوشتر .

هجوم للجنود الايرانيين على ممثلي السادة لينش ١٨٩٥

وفي نوفمبر عام ١٨٩٥ ، سببت الاجراءات غير القانونية للجنود الايرانيين شغباً على ظهر باخرة السادة لينش في ناصري . فقام ممثلو المؤسسة المحليون بالانتقال الى مقر وكيل الحاكم لتقديم شكوى . وإثر ذلك قامت الحامية الايرانية في ناصري ، وهي جماعة عرف عنها الفوضى والقسوة ، بحمل السلاح وضموا اليهم اولئك الذين كانو بالخدمة فعلا في مقر وكيل الحاكم ، وتعدوا على السادة لينش بكل وحشية مسببين لهم أضراراً بالغة . وقامت السلطات الايرانية باستعراض لعقاب الجنود المشتركين في قضية الباخرة . ولكن اولئك المتورطين في التعدي على

دار نائب الحاكم سمح لهم بالهرب جميعاً . ومرت ثمانية أشهر قبل أن تصرف التعويضات للمجني عليهم .

شركة ناصري الايرانية ١٨٨٧ – ١٨٩٦

وفي عام ١٨٨٧ ، وقبل افتتاح الملاحة في قارون ، اقترح بتأييد أمين السلطنة الوزير الايراني الاقوى نفوذاً في ذلك الحين تكوين اتحاد لاصحاب رؤوس الاموال برئاسة «ملك التجار» لاستغلال احتكار التجارة في القارون الذي تمنحه لهم الحكومة الايرانيه . وأبدى ملك التجار الذي كان من مواليد الهند البريطانية رغم أنه ايراني ، أبدى عن طيب خاطر استعداده لقبول رأسمال بريطاني في المشروع ، ويبدو أن المشروع صادف قبولا من المؤسسة البريطانية السادة جراي وبول وشركاهم في نوفمبر كحل أفضل من اغلاق النهر المستمر أمام الملاحة .

وفي نهاية عام ١٨٨٨ ، وبعد أن فتح النهر السفلي لحركة المرور العامة ، منح الشاه امتيازاً خاصاً(١) الى اتحاد رأس مالي ايراني سمي «شركة الناصري» وكان من بين أعضائه المعدودين ملك التجار «الحاج محمد مهدي معتمد السلطنة» ومعين التجار «الحاج آغا محمد وهو تاجر ثري من بوشهر» . وتمتعت الشركة بقصر حق استغلال الملاحة في نهر القارون وفروعه بعد الاهواز عليها باستثناء وحيد هو منح باخرة الشاه «سوسا» كما منحت الشركة ، حق تموين السادة لينش بما يلزمهم من تجهيزات في المحمرة وشوشتر(١) . وكان على الشركة أن تنشيء رصيفاً ونزلا ودكاكين في الناصري حيث سمح لهم بجباية رسوم تفريغ ورسو«إلا من الحجاج» وكان عليهم أن ينظموا خدمة عربة نقل أو خط ترام لخدمة المرور عبر جنادل الاهواز نظير أجور محددة سمح لهم بتحصيلها .

---

(١) انظر الملازم أ٠ب٠ ويلسون : مختصر العلاقات ٠٠ الخ ص ٩١ – ٩٣ ٠

(٢) لم تذكر ناصرى في هذا المجال في ميثاق الشركة ٠ ولكن هناك وضع السادة لينش بين يدى معين التجار منافسهم الاساسى وعصر الاتحاد الرأسمالى ٠

وشملت مراسيم الامتياز امتيازات اخرى لهم كما فرض عليهم رسوم يدفعونها ، كما تضمن المرسوم عدم جواز التنازل عن الامتياز للاجانب .

وكان يقف خلف شركة الناصري التي تكونت حسب ما ذكر أمين السلطنة ، ونظام السلطنة حاكم الاقليم ، والشيخ مزعل خان شيخ المحمرة . وكان هذا يستخدم نفوذه بذكاء لعرقلة أعمال السادة لينش ، حيث تم سحب العمل منهم بالأمر أحياناً وبزيادة رسوم الجمرك في المحمرة التي كان يشغلها الشيخ محاباة لعملاء شركة الناصري وبتأخير العمال من العمل مع السادة لينش بقطع المؤونة عن اصحاب العمل ، وعلى العموم بتحريم أي تعامل من أي نوع بين المواطنين وبينهم . وكانت النتيجة في سنة ١٨٩١–١٨٩٢ أنه بينما حصل السادة لينس على معظم الركاب فان البواخر الايرانية نقلت حوالي ربع أو خمس شحنات البضائع رغم ارتفاع أجورها . وعلى الرغم من أنه بمقتضى عقد الامتياز كان عليهم أن يستخدموا سفينتين على الاقل في النهر الاعلى فانه ليس واضحاً أن شركة الناصري حققت ذلك دائماً . ولكن في سنة ١٨٠١ كان جميع ما يمتلكونه ثلاث سفن منها واحدة على الاقل – «الناصري» وطولها ٦٣ قدماً وتجر صندلين – كانت تجري في القارون من الاسفل منافسة للسادة لينش . كما أنشأوا بعد تأخير سنتين(١) خدمة نقل بين الناصري والاهواز بالترام وعملت المنافسة مع حركة النقل بالدواب على الاحتفاظ بأجور النقل على الترام في حدودها . وهو ما عملت السلطات الايرانية على الابقاء عليه بتخويف البغالين والكارو . كما أقامت الشركة النزل والاسواق في حينه .

وفي مايو عام ١٨٩٣ ، أعلنت شركة ناصري أنهم قد افتتحوا نهر ديز للملاحة وسيروا فيه « سوسا » التي أضحت حينئذ تدار بمعرفتهم وقامت هذه السفن بعدة رحلات في الديز ولكنها صادفت صعوبات في

(١) في ديسمبر سنة ١٨٩٠ وجد أنه من الضروري استعجال الحكومة الايرانية للتعجيل ببناء خط الترام ، وحصل وزير صاحبة الجلالة في طهران على تأكيد رسمي من الشاه بأنه لن يتأخر كثيرا .

احدى مرات العودة وكادت تغرق أسفل «كوت بندر» تاركة خلفها صندلاً كانت تجره . وكانت هناك أيضاً صعوبات بالنسبة للتيسيرات الجمركية على هذا الطريق فتوقفت الخدمة عليه . وفي هذه السنة توقفت عمليات النقل التابعة للشركة ، أو على الاصح التابعة لشيخ المحمرة في النهر الاسفل ، وانفرد السادة لينش لفترة بالعمل فيه .

وفي عام ١٨٩٥ ، تأسست شركة ايرانية جديدة عرفت باسم «شاهنشاهي» من شيخ المحمرة وبعض تجار شوشتر لتجارة النقل على القارون . وفي التو انتزعت هذه من السادة لينش معظم حجم حركة النقل على السفن الى ناصري وكال التجارة الى شوشتر .

وأعاق الاسلوب الاستبدادي غير المتفهم تصدير المواد الغذائية من عربستان مما أضر بالتجارة كلها على الساحل الايراني ولا سيما النمو الطبيعي للتجارة على القارون بسبب القيود على عمليات التجار البريطانيين وغيرهم من تجار الجملة المصدرين . وبالتالي ضعفت عزيمة المنتجين عن زيادة حاصلاتهم .

وما كادت الملاحة على القارون تفتتح حتى فرض حظر على تصدير القمح من النهر الاسفل ما لبث أن امتد حتى شمل النهر الاعلى بالرغم من الشك في وجود قحط ما كما أن تراكم الحبوب في البلاد لم يكن أمراً نافعاً للاهالي . ثم منع تصدير القمح مرة ثانية في يوليه عام ١٨٩١ ، من القارون الاعلى ثم من المحمرة في نوفمبر .

وفي عامي ١٨٩٣ و١٨٩٤ ، كانت المحاصيل في حوض القارون جيدة ولكن تصدير الحبوب حُظر مرة أخرى بصفة موقتة . وقد جدد حظر تصدير هذا المحصول فجأة مرة أخرى في اواسط عام ١٨٩٥ رغماً عن كفاية الغلة . ولكن المهلة التي اعطاها قرار الحظر كانت قصيرة قصراً غير معقول نظراً للعضوبات المحلية المتعلقة بالشراء والنقل براً ونهراً . وقد امكن بصعوبة الحصول على قرار بتأجيل فترة بدء نفاذ الحظر الذي سبب ضيقاً لشيخ المحمرة واتباعه ممن تظلموا تلك السنة حين وجدوا صعوبة في الوفاء بالضرائب الايرانية ذلك العام . ولكن

أمكن تذليل معظم الصعوبات بنقل الحبوب سراً من الحويزة وغيرها من الاقاليم الى البصرة في الارض التركية . وكان انتاج راموز يشحن من مرفأ معشور الايراني حيث لم يكن الحظر مطبقاً . وهكذا بينما أضر الحظر التجارة المضمونة للمؤسسات البريطانية فإنه أنعش حركة التهريب التي قام بها أهالي البلاد بينما فشل في تحقيق أهدافه الظاهرة وهي الحفاظ على الحبوب في ايران . ولما كانت المدة المقررة للحظر غير مؤكدة ، وكانت هناك دلائل على أنه مدبر من الموظفين الايرانيين لاسباب لم يستطيعوا الاعتراف بها ، فان التجار الاجانب استمروا في شراء القمح على أمل أنه قريباً او بعيداً ، بوسيلة او بأخرى ، سيصبح التصدير ممكناً . ولكن هذا لم يعجب مدبري الدسائس من وراء الستار . وفي الحال تقرر تجريم ليس من يصدرون الحبوب فقط بل وكل من يشتريها او يخزنها .

وفي يناير سنة ١٨٩٦ ، فك حاكم عربستان الحظر جزئياً باباحة تصدير محاصيل معينة . ويبدو أنه لم يكن مفوضاً بذلك من طهران ولو أن الحكومة المركزية سمحت بتصدير الحبوب التي تم شراؤها ، بشرط أن لا يشتري المصدرون كميات جديدة الا بعد التأكيد من المحصول الجديد المقبل

وفي هذا الوقت كانت جميع الترتيبات المتصلة بمنع التصدير في حالة من الفوضى التي دلت على الدوافع الاحتيالية المختفية وراء القرار . فالكارجوزار يرفض الاعتراف بالاوامر الصادرة من الحاكم ، وشيخ المحمرة يسترد رسوم التصدير على البضائع المودعة التي حصلها الحاكم فعلا . وبالنسبة للمدفوعات المزدوجة التي دفعها المصدرون البريطانيون فلم يمكن استردادها الا في طهران . وفي مارس اوقف الحاكم تجارة التصدير رغماً عن محصول الربيع الذي كان على الابواب مبشراً بناتج وفير . وعلى أي حال فقد سحب الحاكم قراره بالمنع في التو مرة أخرى وفهم كل من يعنيه الامر أن قرار منع الاتجار انتهى ، وتصرف على هذا الاساس ولكن انهاءه بصفة رسمية لم يعلن ابداً .

ورغماً عن العوائق العديدة المشروحة أعلاه فقد حافظ السادة لينش على استمرار مشروعهم في القارون . ومع ان الاعانة المقررة لهم من

حكومتي بريطانيا والهند فشلت في تغطية خسارة عملياتهم في النهر الاسفل ولا نقول شيئاً عن الخسارة التي تكبدوها عن الشاه في النهر الاعلى ، فان الرخاء العام للبلاد وتجارتها أخذا دفعة قوية . ومع أن الواردات لم تظهر زيادة مؤكدة لكن الصادرات بلغت فيما بين ١٨٩٠–١٨٩٦ أكثر من الضعف . ونمت المحمرة بسرعة حجماً واهمية ، وحتى الناصري أصبحت مكاناً له أهميته .



مشروعات طرق عربستان بين ١٨٧٣ – ١٨٩٦

أصبح موضوع ربط عربستان بأقاليم ايران الشمالية والوسطى بطريق بري يصلح للقوافل ، وان امكن للعربات ذات العجلات ، أمراً مهماً في السنوات الاخيرة من حكم ناصر الدين شاه ، لاتصاله بمشروع طريق القارون التجاري ، فمثل هذا الطريق يصبح لا غنى عنه في غياب الخط الحديدي اذا اريد للبضائع المستوردة عبر الخليج العربي ان تصل الى الاسواق المراد لها اكتسابها بشروط مناسبة . وكانت مسألة الطريق ذات شقين .. فأولا يجب تحديد أي خطوط التنظيم أفضل لطريق يربط عربستان بشمال ايران ثم ثانياً ما اذا كان الطريق الذي ينشأ وفقاً لهذا الخط يمكن أن يتفوق على الطريق القديم للتجارة بين الخليج وداخل ايران عبر بوشهر وشيراز وأصفهان .

كان من رأي السادة جراي وبول وشركاهم ، وهي المؤسسة البريطانية التي دفعت مشروع طريق القارون التجاري حتى فتح النهر للملاحة ، أن طريقاً للشمال يحسن أن يكون من عربستان ، فهو أفضل من أي طريق من بوشهر الى اصفهان . ومالوا في بعض الاحيان الى خط تنظيم من شوشتر الى اصفهان . ولكن الرأي بالنسبة لخط التنظيم — الذي رفضوا ان يرتبطوا به كلية — توقف على بعض البيانات القليلة . وكان موضوع طريق عربستان موضحاً شيئاً ما تحت مشروع طريق القارون

التجارية في سنتي ١٨٨٢–١٨٨٣ الذي اشترك فيه السير هـ. رولنسون والسير أ. سانت جون والمستر يارنج والكاتب ويلز والمستر ز. طومسون . ولكن الاتفاق بينهم كان محدوداً .

فالسير هـ. رولينسون كان يفضل طريق بوشهر ، شيراز ، أصفهان عن أي طريق يتجه شمالا من عربستان ، بينما فكر السير أ. سانت جون أن ممراً للبغال من شوشتر الى اصفهان او من ديزفول الى خرّم أباد قد يكون افضل ، واقترح المستر يارنج خطاً جديداً يمتد من بوشهر عبر بهبهان الى اصفهان .

وفي الحقيقة كانت المعلومات المتاحة في ذلك الوقت عن الموضوع أقل من أن تسمح بالوصول الى رأي نهائي . ومع ذلك فقد أقر أن أقصر طريق من ميناء جنوبي الى ظهران يجب أن يكون طريقاً ممتداً من ديزفول عبر خرّم أباد وبوجيرد بطول ٤٠٠ ميل مقابل ٥٩٠ ميلا لطول الطريق الذي يليه في القصر من بغداد الى طهران و ٧٦٠ ميلا لطول الطريق الممتد من بوشهر عبر شيراز وأصفهان الى طهران . وكان هناك قبول عام لفكرة أن الخط الممتد من شوشتر الى اصفهان سيكون غير مطروق إلا كطريق قوافل .

وفي شتاء ١٨٨٨–١٨٨٩ زارت عربستان لجنة مساحة يرئسها نجم الملك عهد اليها بدراسة موضوع الطرق وغيرها من الاعمال الهندسية الهامة للاقليم .

وفي اغسطس سنة ١٨٩٠ منحت الحكومة الايرانية امتيازاً لانشاء واستغلال طريق تجاري من طهران الى الاهواز مع وصله بورجيرد الى أصفهان . وتقريباً تم في الحال تنازل صاحب الامتياز الاصلي وهو ايراني الى بنك ايران الامبراطوري بموافقة الحكومة الايرانية ، وبذلك أصبح مصلحة بريطانية . وتضمن عقد الامتياز(١) الذي كان لمدة (٦٠) ستين عاماً حقوق إنشاء الطريق وتنظيم وخدمة منتظمة لنقل البضائع والركاب

---

(١) راجع الملازم ا٠ت٠ ويلسون ، مختصر الملاقات ٠٠ صفحات ١١٣ ـ ١١٥ .

عليه مع حق فرض رسوم عبور على الكباري ، مع بعض الامتيازات المحدودة لزراعة أماكن معينة .

وابيح استخدام رأس المال الاجنبي ، وكذلك استخدام موظفين أجانب ، ولكن لم يزد عددهم عن ثلاثين ، على أن ينتهي انشاء الطريق في خلال سنتين ونصف — وهي فترة طالت فيما بعد حتى السابع والعشرين من مارس سنة ١٩١٣ — وعلى أن تنقل الشركة البريد الايراني بنصف الأجر

وفي عام ١٨٩٦ نجح السادة لينش في تنظيم تأمين لتنقلاتهم حتى أصفهان ضد جميع الاخطار بما فيها السرقة على البضائع المنقولة عبر طريقهم الى الناصري . ومن هناك تنقل على درب القوافل عبر جبال بختياري الى وسط ايران .



مشروعات السكة الحديدية لعربستان
١٨٧١ — ١٨٩٦

كامتداد لخط النقل النهري الذي كان يرجى انشاؤه على القارون بديلا للطريق الممتد شمالا من عربستان كان الممكن خط سكة حديدية . وبناء على ذلك فانه بعد سنة ١٨٧١ كانت تظهر من حين لآخر مشروعات لسكة حديدية تمتد عبر المقاطعة .

وفي سنة ١٨٧١ اقترح المستر راوس من موسسي السادة جراي وبول وشركاهم إنشاء خط سكة حديد ، تقدم له الحكومة الايرانية ضماناً أو مساعدة مادية بصورة ما ، يمتد من شوشتر عبر أصفهان الى طهران . واعيد تقديم هذا الاقتراح الذي لم يصادف قبولا من الحكومة الايرانية بعد ذلك بسنتين مع ملاحظة جعل الخط يمتد من ديزفول عبر خرّم أباد ، لاحتمال كونه أكثر نفعاً من ذلك الممتد من شوشتر الى اصفهان .

تبني مشروع خط شوشتر واصفهان وطهران ١٨٧٦-١٨٧٧

وبعد فترة أصبحت الحكومة الايرانية راغبة في مساعدة الرأسماليين الاوروبيين في إنشاء شبكة خطوط حديدية داخليه . وقفز موضوع السكة الحديدية بين الخليج وطهران الى المقدمة . ولما كان للبارون روتر مطالبات معلقة تحت البت طرف الحكومة الايرانية ، فقد قررت حكومة صاحبة الجلالة ان تسانده كمنافس للحصول على امتياز خط السكة الحديدية الجنوبي . وكان الخط الذي أوصى به وزير صاحبة الجلالة في طهران هو الخط الممتد من طهران الى شوشتر عبر أصفهان ، حيث اوضح أنه يمكن أن يفيد الحجاج القادمين الى «قُم»(١) من كلا الجانبين وكذلك يحمل الحجاج الايرانيين الى المزارات المقدسة في الحجاز والعراق . ولكن الحكومة الايرانية رفضت هذا المشروع لاقترانه بخط ملاحة قارون للمراكب الاجنبية غير المرغوب فيها .

تضارب السياسة الروسية والبريطانية في موضوعات السكك الحديدية بايران ١٨٧٨

ومما لا شك فيه أن المؤامرة الروسية كانت وراء معارضة الحكومة الايرانية للمشروعات البريطانية الخاصة بخط قارون التجاري ومشروعات الطريق البري والسكة الحديدية المرتبطة به . وبالمثل فقد بذل النفوذ البريطاني مزيداً من الجهد لمنع روسيا من الحصول على أية فوائد في الشمال . ففي سنة ١٨٧٨ عارض الوزير البريطاني بطهران مشروعات السكك الحديدية بين رشت وطهران وتبريز ، ولو ان الوزير الروسي عارض الخط الاول ايضاً . وكانت وجهة النظر الروسية أن أي خطوط سكك حديدية ايرانية يلزم مدها يجب ان تتصل بشبكة السكة الحديدية الروسية في (جلفا) وفقاً لخطة روسية تقررت سنة ١٨٧٤-١٨٧٥ . وبين المستر طومسون أن الخطر الروسي الذي تتعرض له ايران من الخطوط

---

(١) كان الاولى به أن يقول « الزوار القاصدون الى (قم والعراق) والحجاج القاصدون للحجاز اذ لا حج الا الى مكة »

الحديدية في الشمال يجب ألا يقارن بالطبيعة البريئة للاتصالات الحديدية مع الجنوب التي ترغب فيها بريطانيا بلا نتيجة ظاهرة . ومنح امتياز انشاء خط راشت–طهران الى شركة فرنسية ولكن نية روسيا الواضحة لمنع نجاح الخط التجاري باجراءات اتخذت داخل حدودها حالت دون تنفيذه .

دراسة الخبراء البريطانيين لمسألة خط السكة الحديد سنة ١٨٨٢

وشملت مناقشات مشروع خط قارون التجاري بين الخبراء البريطانيين سنة ١٨٨٢ التي أشرنا اليها موضوع خطوط السكك الحديدية وكذا الطرق البرية . ومن أهم الأفكار المتعلقة بالسكك الحديدية ما أوضحه السير (أ. سانت جون) الذي حاول ضرب مثل بما حدث في اسبانيا او الشاطىء الغربي لجنوب امريكا بما يثبت عدم جدوى السكه الحديدية في مرتفعات جنوب ايران ، وانها لا توجد وسيلة أخرى غير ممرات البغال او السكك الحديدية الضيقة . وبالتالي فقد حبذ موضوع فكرة انشاء خط سكة حديد ضيقة تمتد شمالا من عربستان . ورأى الرئيس ويلز ان خط السكك الحديدية الذي يسير في خط مستقيم من شوشتر الى اصفهان غير قابل للتنفيذ واقترح إمكانية خط بين هذين المركزين من بهبهان وشيراز .

وفي سنة ١٨٨٧ ، نوقش مشروع انشاء خط حديدي بين الاهواز وطهران . وقد قدم على ما يظهر من شركة بريطانية . وطلب المنظمون ضماناً بالحصول على نصف دخل جمارك المحمرة وشوشتر وبوشهر . كما طولبت الحكومة البريطانية أيضاً ببعض الضمانات . ولكن المشروع كما خطط لم يصادف قبولا من وزراء صاحبة الجلالة . ولم يتم شيء منه سوى تعهد من الشاه سنة ١٨٨٩ بأن بريطانيا يجب أن تحصل على الاولوية فيما يتصل بانشاء خط حديدي في جنوب ايران .

مشروعات الري في عربستان
١٨٧٥ - ١٨٨٣

لما كانت مشروعات طريق القارون قد جذبت الانظار الى عربستان فقد أصبح مما لا مفر منه أن تبرز اقتراحات بشأن ري الاقليم باصلاح قناطر الاهواز المخربة .

مشروع الدكتور تولوزان ١٨٧٥ - ١٨٨٢

وفي ديسمبر ١٨٧٥ تقدم الدكتور «تولوزان» وهو طبيب للشاه كان له عليه تأثير كما كان رجلا واسع المقدرة - بمشروع للحكومة الايرانية لمنحه امتياز تنمية عربستان على ان يعهد بالمشروع الى شركة فرنسية ، ويشمل الامتياز اعادة بناء سد الاهواز واصلاح وري أصقاع واسعة من الاراضي الخصبة التي تتصل بها . كما تمنح الامتياز حق استغلال المناجم والغابات وانشاء الصناعات من كل نوع . وكانت صياغة مسودة مشروع الامتياز عامة ، ولكن الموضوع فيما بدا كان يتيح لفرنسا حقوقاً مطلقة دون ان يثير شكوكاً او يجرح احساسات الحكومة الايرانية . وعارض الوزير البريطاني بطهران منح هذا الامتياز على أساس أنه يجعل من المستحيل ايجاد تسوية ودية لادعاءات البارون رويتر البريطاني متعلقاً بامتيازه لدى الحكومة الايرانية . وتحت ضغط هذه المعارضة رفض الشاه المقترحات الفرنسية سنة ١٧٧٦ .

وفي أثناء ذلك عرض على مجلس الشاه في يناير عام ١٨٧٦ مشروع محلي للتوسع في الري وزراعة النيلة للاستهلاك الداخلي في ربوع بوشهر ولكن لم ينتج عنه شيء .

وعندما زار الشاه باريس سنة ١٨٧٨ ، عرض ثانية مشروع الدكتور تولوزان ولكن كل ما قاله جلالته عند عودته الى طهران للوزير البريطاني ان امتيازاً للري عند الاهواز ضمن في مشروع قام باعداده.. وفي بداية سبتمبر عام ١٨٧٨ أصبح معروفاً ان الامتيازات الفرنسية قد وافق عليها مجلس الدولة .

وفي اكتوبر، ورغماً عن وساطات الوزير البريطاني بأن ادعاءات البارون رويتر يجب أن تنال تسوية عادلة. فقد منح الامتياز للدكتور تولوزان لاغرائه بالبقاء طبيباً خاصاً للشاه. وحالما منح الامتياز فعلا تعرض للهجوم من الوزير البريطاني على أساس أنه اعتداء مزدوج على الحقوق البريطانية التعاقدية لان احدى مواده أعطت اصحاب الامتياز الفرنسيين الاشراف الكمل على الملاحة في الاهوسة التي خوّلوا بانشائها عند سد الاهواز بما يتعارض مع حقوق البريطانيين. وفي مادة أخرى أعطي أصحاب الامتياز بدون سند قانوني الحق الوحيد في البناء على أي أرض تروى من السد المجدد أي فوق مساحة كبيرة من عربستان. كما أكد الوزير البريطاني وقوع التعدى على امتياز البارون رويتر الملغي. لذلك، ولان الامتياز الفرنسي لسبب ما لم يحظ بتأييد ممثل الحكومة الفرنسية بطهران، فقد الغاه الشاه بموافقة الدكتور تولوزان.

ويبدو أن المشروع الفرنسي تعثر وظل بدون أمل كبير في التحقيق حتى يناير عام ١٨٨٢ حين قام مهندس من الحكومة الفرنسية يدعى ديالفوا خلال رحلته في إيران والعراق بفحص سد الاهواز على ضوء مشروعات الري والملاحة في القارون. ويبدو ان تقريره لم يكن في مصلحة المشروع. ومن الموكد أنه من تاريخ زيارته وما بعدها فان الأهتمامات السياسية الفرنسية بعربستان انحسرت حتى اختفت نهائياً. وفي نفس الموسم قامت لجنة ايرانية للمساحة برئاسة نجم الملك والمهندس البريطاني الرئيس ويلز بفحص سد الاهواز فيما يتعلق بالملاحة فقط.

الامتياز (لظل السلطان) عام ١٨٨٣

وفي ربيع عام ١٨٨٣ مُنح صاحب السمو الملكي «ظل السلطان» امتياز الري من سد الاهواز، وكان احد شروط عقد الامتياز ان يستخدم رأس المال الايراني فقط، ولكن الامير كان يأمل بتجاوز هذا الشرط. وما فتيء وزير خارجية صاحبة الجلالة في طهران يذكره بأنه في حالة نجاحه في ازالة هذا القيد فان للبارون رويتر أفضلية، ولكن لم تكن هناك

ثمار عملية للمسعى . وكان قد سبق لمهندس ايراني استخدمه «ظل السلطان» أن أيد في يوليه عام ١٨٨٢ تجديد انشاء سد الاهواز ليخدم سياسة الري وليمنع دخول المراكب الاجنبية في القارون الاعلى .

★ ★ ★

البحث الاثري في عربستان
١٨٥٠ – ١٨٩٦

لا تدخل الاكتشافات الاثرية في نطاق هذا الكتاب ، ولكن الحفريات البريطانية والفرنسية في شوش يمكن ذكرها بسبب علاقتها بالسياسة وان كانت علاقات ضعيفة .

الحفريات البريطانية في شوش عام ١٨٥٠ – ١٨٥٢

قام السادة «لوفتوس وتشرتشل» بناء على اوامر من الرائد ويليامز ، ممثل بريطانيا في لجنة تخطيط الحدود الايرانية التركية بالفحوص الاولى لموقع «شوش» في ربيع عام ١٨٥٠ . ورغم أنهم كانوا مزودين بخطابات توصية من ميرزا جعفر خان العضو الايراني في اللجنة الى سليمان خان حاكم عربستان الايراني والى غيره من المسئولين فانهم لم يستطيعوا الحصول على عمال لعمليات الحفر ، ولكنهم استطاعوا في أيام قليلة أن يضعوا خريطة عامة للتلال .

وبعد شهر رقد خلاله المستر لوفتوس في ديزفول لحادثة وقعت له ، وصل الرائد ويليامز وباقي الجماعة البريطانية وامضوا الصيف في التجوال بالتلال وبهضبة في ايران الوسطى حيث زاروا كرمنشاه ، وهمدان واصفهان وشيراز وغيرها . وقرب نهاية السنة عادوا الى ديزفول وفي أثناء ذلك صدر فرمان يخولهم الحفريات في شوش ، وسبق المستر لوفتوس والملازم جلاسكوت ر. ن. الاخرين في وضع يدهم على الموقع. وامضوا حوالي شهر في حفريات تجريبية دون نتائج مفيدة . وبعدئذ عادت الجماعة الى المحمرة لاستئناف عمل اللجنة الموسمي .

وخلال عام ١٨٥١ خصص البرلمان البريطاني مبلغ ٥٠٠ جنيه لحفريات في شوس تقرر ان تنفذ بمعرفة المسيو «لوفتوس» تحت اشراف العقيد رولنسون الوكيل السياسي في بغداد . ووصل السيد لوفتوس الى شوس في اوائل عام ١٨٥٢ بعد رحلة مثيرة اليها من معسكر اللجنة في مندالي . وبمجرد أن لحق به الملازم جاكسون وهوملحق آخر باللجنة ، بدأ أعمال الحفر لمدة قاربت ثلاثة أشهر ، قام خلالها موظفو اللجنة البريطانية بزيارة خاطفة لمعسكره ، وتعرضت اعماله لمضايقات شديدة من تمرد القبائل المحيطة ، وتعصب الطوائف المختلفة في ديزفول ممن تؤمن بالخرافات ، وممن ترك وبأ الكوليرا الذي انتشر بعد حفريات عام ١٨٥٠ أثراً مدمراً في نفوسهم . ويمكن القول بأن عمل السيد لوفتوس رغم خلوه من العثور على آثار مادية مثيرة قد أثبت بوضوح ان شوش هي بلاد «سوس» التي ورد ذكرها في الأدب القديم وهي شوشان الواردة في التوراة

الحفريات الفرنسية في شوش ١٨٨٥-١٨٨٦

وكان المنقب التالي في شوس هو السيد ديلافوا مهندس الحكومة الفرنسية الذي فحص ١٨٨٢ سد الاهواز هو وزوجته .

فبعد أن حصل عام ١٨٨٤ على ترخيص رسمي من الشاه نظمته ومولته الحكومة الفرنسية بدأ موسمه الاول من نهاية فبراير واستمر حتى مايو ١٨٨٥ . في نهاية السنة عـــاد الى عربستان حيث وضعت الباخرة الحربية «سكوربيون» خصيصاً تحت تصرفه فواظب على حفرياته في شوش بهمة ونجاح من منتصف ديسمبر عام ١٨٨٥ حتى نهاية مارس عام ١٨٨٦ .

وقد لقي ، كالمستر لوفتوس ، متاعب ناشئة عن الحالة غير المستقرة للبلاد ومن التعصب الديني ، والعوائق الرسمية . ولما استأنف الحفر بعد انتهاء موسمه الاول عن طريق « العمارة » والدجلة قامت السلطات التركية بحجز الآثار التي عثر عليها في شوش بحجة أن شوش تقع في ارض تركية.

ولكن الاحتجاجات الفرنسية المدعومة بظهور البارجة «سكوربيون» في شط العرب في نوفمبر عام ١٨٨٥ أدت الى حل للازمة . وفي نهاية الموسم الثاني حاول «مظفر الملك» حاكم عربستان أن يلزم البعثة بتقاسم موجوداتها مع الحكومة الايرانية ، وهو إجراء لم يتضمنه الاتفاق الذي تم بين الحكومتين الايرانية والفرنسية . ولكن صرف النظر عن هذه المطالبة على أمل ان تمنح الحكومة الفرنسية نيشاناً الى ظل السلطان الحاكم العام . وقد ملأت الآثار التي عثر عليها في الموسم الثاني ٣٠٠ صندوق . وقد بذل الشيخ « مزعل خان» شيخ المحمرة مساعدات لا تقدر بثمن في العملية الشاقة لنقل تلك الآثار الى شط العرب . وكانت نتيجة حفريات السيد والسيدة «ديللافورا» المشتركة خلال موسمين مجموعة من الآثار ملحوظة الفائدة والأهمية .

وفي ١٢ مايو عام ١٨٩٥ حصلت الحكومة الفرنسية على امتيار عام من الحكومة الايرانية ، ولكن لم تتم أية حفريات في عربستان حتى حكم الشاه التالي في ديسمبر عام ١٨٩٧ حيث بدأت حفريات منتظمة في شوش تحت إشراف السيد ي. دي مورجان .



النشاط الفرنسي في عربستان
١٨٧٥ ـ ١٨٩٦

كانت هناك دلائل اخرى بالاضافة لمشروع الدكتور تولوزان لسد الاهواز والحفريات الفرنسية في شوش تشير الى انجذاب الاهتمام الفرنسي نحو عربستان .

في عام ١٨٨١ ، نظم خط مواصلات بين مرسيليا والبصرة ببواخر فرنسية . وظهر في المحمرة وكلاء تجاريون تبين أنهم ضباط بحريون وحربيون مما أعطى للمشروع صبغة سياسية . وكان هؤلاء يعملون في تصدير الحبوب واستيراد الخشب الزان والاسلحة والذخيرة . وكان هناك

ما يدعو للاعتقاد بأن استيراد هذه المواد مرتبط بمشروع الدكتور تولوزان الذي حاربته المفوضية البريطانية بنجاح معتبرة ان انشاء جالية فرنسية في عربستان قد يؤثر على المصالح التجارية والحربية البريطانية ، ويزيد الاحتكاك بين بريطانيا وفرنسا . ووفقاً لما ذكره ظل السلطان في مراسلاته مع الرائد روس المقيم البريطاني في الخليج العربي بخصوص الملاحة في القارون فان الوزير الفرنسي في طهران والدكتور تولوزان كانا مشغولين جداً في نهاية عام ١٨٨١ في السعي للحصول على امتياز الملاحة في ذلك النهر . وعضدت روسيا جهودهما رغبة في ابعاد بريطانيا .

وفي عام ١٨٨٥ ، توقفت على أية حال المشروعات الفرنسية في القارون وكذلك التجارة الفرنسية في المحمرة وأوقفت أيضاً حركة البواخر الفرنسية من اوروبا . فالخط الذي كان يعتمد على اعانات كبيرة من الحكومة الفرنسية كان ينقل اساساً بضائع بريطانية . واذا كان أصحاب السفن البريطانية قد عانوا من المنافسة الا ان التجار البريطانيين استفادوا من خفض أجور النقل .

★ ★ ★

مظفر الدين شاه سنة ١٨٩٦(١)

شهدت السنوات التي تلت عام ١٨٩٦ تقدماً سريعاً في النشاط السياسي والتجاري في عربستان ونمواً ملحوظاً في المصالح والمؤسسات البريطانية .

---

(١) المصادر الرئيسية للمعلومات عن هذه الفترة هي :

١ ــ م٠ج٠أ٠ سالدنها ٠ ملخص للشئون الايرانية العربستانية ١٩٠٤ ٠

٢ ــ ملازم أ٠ت٠ ويلسون : ملخص لعلاقات الحكومة البريطانية مع قبائل ومشايخ عربستان ١٩١٢ ٠

٣ ــ التقارير الادارية للمقيم السياسي البريطاني بالخليج العربي ٠

٤ ــ ليدى ديوارن : رحلة الخريف في غرب ايران ١٩٠٢ ٠

٥ ــ ف٠ شيرول : قضية الشرق الاوسط ١٩٠٣ ٠

الادارة الإيرانية والتاريخ العام لعربستان
١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

حكومة نظام السلطنة ١٨٩٦

عزل نظام السلطنة الذي حكم عربستان منذ مارس عام ١٨٩٥ خلال عام ١٨٩٦ . وكان عزله مرتبطاً بفشله في تحقيق العدالة في قضية مواطن بريطاني كما سيرد لاحقاً . وقيل إن الحكومة الايرانية حرمته وأسرته من تقلد الوظائف الرسمية على الساحل الايراني وعربستان لعدد من السنين .

حكومة علاء الدولة ١٨٩٧ ـ ١٨٩٨

وعين علاء الدولة الذي أصبح فيما بعد حاكماً عاماً لايران في عام ١٩٠٣ـ١٩٠٤ ليخلف نظام السلطنة . ووصل شوشتر في فبراير عام ١٨٩٧ . ويبدو أن ادارة امور الاقليم قد عهد بها بصفة موقتة لحين وصوله الى الخاني من قبائل البختياري الذي عين بعد ذلك حاكماً لشمال عربستان تحت رياسته .

حكومة صدري اكرام ١٨٩٧ ـ ١٨٩٩

وعقب علاء الدولة ، تولى «صدري اكرام» او «سعود السلطة» ويبدو أنه بقي في الوظيفة لمدة سنة فقط . وكان بشكل ما مرشح نظام السلطنة الحاكم العام السابق الذي كون ثروة عظيمة في الاقليم ، واحتاج لوكيل نبيه ليحصل على الإيجار .

حكومة صاحب السمو الملكي «عين الدولة» ١٨٩٩ـ١٩٠٠

وكان الحاكم العام التالي لعربستان هو صاحب السمو الملكي عين الدولة الذي أصبح فيما بعد رئيس الوزراء . ووضعت لورستان أيضاً تحت حكمه ، واحتفظ بكلا الاقليمين حتى ديسمبر سنة ١٩٠٠ حين استدعي الى طهران ليصبح محافظاً للعاصمة .

حكومة صاحب السمو الملكي ساطور الدولة (١٩٠١-١٩٠٤)

كان خليفة «عين الدولة» هو «ساطور الدولة» الابن الثالث للشاه الحاكم ، وكان يظن انه ميال الى المصالح البريطانية . وقد ضمت لورستان الى عربستان تحت ادارته وكان مقر حكمه في بوروجرد . وزار شخصياً ديزفول وشوشتر في عربستان .

وفي نهاية عام (١٩٠١) ، انتوى زيارة المحمرة ولكن تبعاً لنصيحة شيخ المحمرة الذي أكد أن الاضطرابات ستنشب اذا زار الامير أياً من الاحياء العربية ، فقد حظرت عليه الحكومة المركزية السفر جنوباً الى شوشتر . وبعدها يبدو أن ساطور الدولة لم يعر سوى قليل من الاهتمام لشئون عربستان تاركاً ذلك لحاكم شمال عربستان وهومنذ يوليه عام ١٩٠١ (عزم السلطنة ، ليبذل قدر استطاعته في مواجهة الاضطرابات والفوضى المتزايدة . وكان الانطباع الذي خلفته شخصية «ساطور الدولة» عندما تخلى عن مسئولية الاقليمين المتحدين عام (١٩٠٤) هو أنه رجل عنيد غير متبصر . وفي يونيه عام ١٩٠٢ قبل رحيل «ساطور الدولة» أخذ «يميني نظام» وهو ضابط بالجيش وظيفة «عظيم السلطنة» .

حكومة عظيم السلطنة ١٩٠٤ - ١٩٠٥)

أصبح «عظيم السلطنة» النائب المحلي «لساطور الدولة» حاكماً عاماً لعربستان عام ١٩٠٤ . وقد وصل شوشتر في يوليه عام ١٨٩٤ بعد أن تسرك الاقليم فترة من الزمن بلا حاكم وكان كاداري شخصاً عديم الاهمية .

وباء الكوليرا ١٩٠٤ :

وكان الحادث الوحيد ذو الاهمية الاقليمية خلال هذه الفترة انتشار الكوليرا ابتداء من يونيه سنة ١٩٠٤ في ديزفول ، حيث أبادت على ما قيل ٢٠٠٠ نسمه ، ثم انتشرت في شوشتر حيث كانت أقل تخريباً . وفي الناصري توقفت التجارة تماماً في سبتمبر بسبب ذلك الوبأ .

حكومة ساطور المعظم سلاري المكرم عام ١٩٠٥

وكان الحاكم العام التالي لعربستان هو عظيم السلطنة ، سالاري المعظم الذي منح بعد توليه السلطة بقليل لقباً أعلى هو سلاري المكرم في مايو سنة ١٩٠٥ . وربما كان أشهر أعضاء عائلته المشهورة بانجاب كبار الموظفين الايرانيين من أصل قزويني ، ولكنه تعلم في طهران . وكان سلاري المكرم ابن أخت أو أبن أخ لنظام السلطنة «ولسعود الملك» اللذين توليا في زمانهما كثيراً من الوظائف الهامة في جنوب ايران . وكان الاول حاكماً عاماً لعربستان مرتين ومرة لفارس . ولم يكن سالار متطفلا على العمل الاداري في ايران لانه كان حاكماً لموانىء الخليج من عام ١٩٠١ الى ١٩٠٣ ، وانتدب في السنة الاخيرة لاستقبال اللورد كيرزون نائب الملك والحاكم العام للهند في لنجه .

وسيرد شيء عن سلوكه العام تجاه المشاكل العامة في عربستان فيما بعد . أمّا خلقه الشخصي فقد لخصه الملازم لوريمر نائب القنصل في عربستان في الكلمات التالية :

«ان السالار رجل قوة ومقدرة ، ولكنه كان طماعاً وقاسيا وأنانياً تماماً وهو يبدو عاجزاً عن الشعور بأية عواطف كريمة . وعبثاً يحاول الانسان ان يجد في أعماله أي أثر للرحمة او العطف » .

وكان نائبه في عربستان «معز الملك» يشبهه، وهو شخص عرف كموظف في بوشهر . وجمع السالار ثروة خاصة لا بأس بها مدة ولايته لحكومة عربستان .

* * *

الشئون الداخلية في شمال عربستان
١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

عام ١٨٩٦

لم يكن تاريخ شمال عربستان خلال المدة التي ندرسها الآن سوى سجل من الفوضى المستمرة التي لم تكن تطاق .

ففي عام ١٨٩٦ عقدت القبائل العربية حول ديزفول وشوشتر تحالفاً عاماً تحت زعامة شيوخهم ضد الحكومة الايرانية ، ونهب اللور المنطقة المجاورة لديزفول . وفي يونيه تمكن الخائن زعيم البختياري الذي استعين به للقضاء على الاضطرابات ، من هزيمة المتمردين .

ووقع شغب في شوشتر حتى إن الاهالي اقترحوا ، عندما رأوا عجز السلطات الايرانية ، أن يدفعوا الضرائب السنوية الى العرب بدلا من الحكومة اسوة بما فعل الريفيون . وحدثت المعارك الجانبية والمصادمات بين الشعب والسلطات حتى في مدينة ديزفول وشوشتر . وفي الاهواز حدثت مشاجرة بين الاهالي وحامية عسكرية ايرانية كانت في ذلك الوقت سبباً للاضطرابات أكثر منها عوناً على النظام وحفظ السلطان .

عام ١٨٩٧

وفي عام ١٨٧٩ ، وبعد وصول علاء الدولة ، اتخذت تدابير لاعادة الاستقرار في شوشتر حيث وجهت إهانات لاشخاص تحت الحماية البريطانية ، وكانت النتيجة الاولى لهذه الخطوات انقلاب عام في البلدة ولولا ظهور قوة من ثلاثة آلاف بختياري في المدينة لكان من المحتمل أن تنتهي الامور نهاية مخزية بالنسبة للحكومة المحلية .

وأخمدت الثورة بعد ثلاثة أسابيع من قتال عنيف سقط فيه ٢٥ من الثائرين وخمسة من رجال الحاكم . ولكن الاجراءات التي اتخذها «علاء الدولة» لم تقرها الحكومة الايرانية . ولذلك استقال وغادر الاقليم دون انتظار وصول خلفه . وانسحب في نفس الوقت نائبه «شهاب

السلطنة» — وهو من البختياري — ساحباً معه كل أتباعه . وبقيت المنطقة لفترة فريسة للفوضى والاضطراب .

١٨٩٨

وفي السنة التالية وقعت ثورة في ديزفول حيث هاجم سكان أحد الاحياء الحاكم الذي قهرهم ، ولكنه فكر أنه من الاسلم ان ينسحب من المدينة حتى يتجنب المزيد من القتال . وظل احتلال الامن في شوشتر عظيماً عام ١٨٩٨ ، حتى إن ممثلي المؤسسات الاوروبية لم يتمكنوا من الاقامة بها .

١٩٠١ — ١٩٠٢

وفي عام ١٩٠١ الذى كان عـــام جدب عاد الاضطراب بحدة في الاحياء الشمالية . ولم يكن هناك أي تحسن في عام ١٩٠٢ عندما حدث هجوم خطير على شوشتر في شليلي ، كما نهب أيضاً قارب «المعين التجار» صاحب النفوذ الكبير .

عام ١٩٠٣

وفي عام ١٩٠٣ ارسلت كتيبة فرسان من عساكر الشاه الايرانيين من الشمال لتساعد في استتباب الامن ، ولكنها نكبت بمصيبة في الطريق حيث هاجمها اللور في الثالث من فبراير بين خرم أباد وديزفول وقتلوا ثمانين من رجالها ، ونزع ســـلاح الباقي ، كما نهبت قافلة كانت مسافرة في حماية هذه القوة . وبلغت المنهوبات كما قيل ٤٠٠٠٠ تومان . وفي إحدى المناسبات تدخل والي بشتي كوه في ديزفول ولكن تدخله لم يسفر عن نتيجة وأخذ بثأر غارة اللور على القوة الايرانية على أي حال على يد قبائل البختياري . وأطلقت النار مرة أخرى على السفينة شوشان.

عام ١٩٠٤

وفي عام ١٩٠٤ كانت الطرق قرب ديزفول وشوشتر ما تزال غير آمنة . وكانت الاحوال العامة تزداد سوءً بالتدريج ، بينما بقيت السلطات الايرانية مشلولة او غير مكترثة .

وفي مارس عام ١٩٠٤ نهبت قافلة عضوين من أعضاء بعثة الآثار الفرنسية في شوش بينها وبين ناصري .

وفي ابريل تعرضت شوشان لهجوم آخر في شليلي . ولشهرين أو ثلاثة في أوائل الصيف بين رحيل ساطور الدولة ووصول سالاري مكرم اتخذ شيخ المحمرة إجراءات موقتة بطلب من الحكومة الايرانية لحفظ النظام في شمال عربستان وخاصة في القارون الاعلى .

عام ١٩٠٥ :

وكان وصول سالاري المكرم (المعظم فيما بعد) في عام ١٩٠٥ ايذاناً بمقاومة الصعوبات ، وأخذ الاضطرابات بحزم . وقد اصطحب السالاري معه قوة من الفي رجل ، ولكن كان عليه أن يشتري مروره الآمن خلال بلاد اللور من زعماء الديراكواند . وبمجرد وصوله الى عربستان كانت مهمته الاولى أن يعيد الامور الى نصابها في الحويزة . وكان هذا موضوع مهمته الاولى قبل تعيينه حاكماً عاماً ، ولكن لم يمض وقت طويل الا وقد وجه اهتمامه الى شوشتر وديزفول حيث حصل على نتائج سريعة مذهلة . وكما لاحظ الملازم لوريمر نائب القنصل في عربستان كان فقط « من المناسب ان يستخدم سلطاته الجبارة لادخال السلم والامن الى البلاد» ويعود نجاحه في رأي الملازم رانكنج خليفة لوريمر الى العلاقات الحسنة التي أقامها مع شيخ المحمرة والى المساعدات التي حصل عليها منه . وقد وصف نفس ذلك الموظف السالار بأنه «حصل بسرعة على سلطات ونفوذ لم تعرف لاي حاكم للاقليم منذ سليمان خان . ويرجع معظم انجازاته الادارية الى فترة تالية ، ولكنه عند نهاية عام ١٩٠٥ جعل شوشتر وديزفول تحت اشراف حازم . كما انضمت الى لوائه القبائل العربية المقيمة في الاراضي المجاورة .

شئون قضاء الحويزة
١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

ظل موقف قضاء الحويزة لبعض الوقت غير محدد . ولكن بحلول نهاية الفترة ، وبناء على تزايد قوة شيخ المحمرة باستمرار ، فقد أصبحت الحويزة بشكل أو بآخر مرتبطة نهائياً بجنوب عربستان .

سنة ١٨٩٦

وفي نهاية ١٨٩٦ ، عمت المتاعب الداخلية الحويزة . وكانت قد انفجرت من جديد في اول العام ، ولكن تدخل شيخ المحمرة اوقفها للمرة الثانية .

١٩٠٢ ــ ١٩٠٤

وفي عام ١٩٠٢ كانت الضرائب المستحقة على بني طروف من قضاء الحويزة متأخرة الجباية كثيراً . وكانت الحكومة على وشك الالتجاء الى القوة عندما تدخل شيخ المحمرة ، ودفع مبلغاً كبيراً للخزينة الايرانية نيابة عن القبيلة . ولكن القبيلة لم ترد الجميل ولم تسدد الدين فحصل «الشيخ خزعل» في خريف عام ١٩٠٣ على تصريح من الحكومة الايرانية للضغط على بني طروف . وتقدم بجمع قوة من أتباعه مع قليل من الاسلحة على بندر مظفري على القارون . وقبل نهاية يناير عام ١٩٠٤ وصله عدد من الفرسان الايرانيين من ديزفول وارسل اليه خانات البختياري فرقة من الفرسان من خان فارس مع رسالة تحية . وفي فبراير انضمت لمعسكره فرقة صغيرة من المشاة الايرانيين من بوشهر . وفي اوائل مارس انضمت أخرى من ديزفول ، كما انضم اليه في بندر مظفري «نميني نظام» القائد العام للقوة المسلحة الايرانية في عربستان ، ونائب صاحب السمو الملكي «سالار الدولة» الذي كان في لورستان . وفي نهاية مارس تقدمت القوات المختلطة تحت قيادة قائدها نحو الحويزة . وخضع بنو طروف بلا مقاومة . وفي خلال اسبوعين تم الاتفاق على أن يدفعوا فوراً

مبلغ ۸۰۰۰ تومان الى موظف ايراني ، وان يسددوا رصيد متأخراتهم البالغ ٥٠,٠٠٠ تومان في فترة قصيرة . وقدمت القبيلة رهائن للوفاء بعهدها ولكن رفضها شيخ المحمرة .

سنة ١٩٠٥

ولما لم يف بني طروف بالتزاماتهم ارسلت الحكومة الايرانية سالاري المعظم الذي أصبح حاكماً عاماً لعربستان لعقابهم بالاشتراك مع شيخ المحمرة . وتحركت الحملة المشتركة التي ساهم فيها سالار بألف وثلاثمائة رجل يوم ١٦ أكتوبر عام ١٩٠٥ . ومرة أخرى لم يكن هناك قتال . ولكن التسوية التي تمت كانت أكثر ترضية من سابقتها . فمن رصيد بلغ ٨٧,٠٠٠ تومان قيل إنه الآن مجموع متأخرات ضرائب سبع سنوات على بني طروف دفعوا ٤٠,٠٠٠ وأعطوا تاميناً ولو من نوع مشكوك فيه لسداد الباقي . ونفي أحد زعمائهم «الحاج صبحان» الذي رفض أن يخضع لزعامة شيخ المحمرة ووضع الشيخان «علي منيشد» و «زعير علي» في حراسة القبيلة بينما سلم الشيخ شرحان الى الشيخ مزعل خان كرهينة .

وفي نفس السنة حدث قتال بين بني صالح وشرفا الحويزة انتصر فيه الاولون .



شئون مشيخة المحمره (جنوب عربستان)
١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

إغتيال الشيخ مزعل وتولي الشيخ خزعل مشيخة المحمرة في يونيه سنة ١٨٩٧

في الثاني من يونيه سنة ١٨٩٧ لقي الشيخ مزعل خان شيخ المحمره مصرعه ، وكان النفور منه قد زاد بين رعيته . وقتل معه ابن أخيه المسمى عبد الجليل فيما كانا ينزلان من قارب عند بيتهما في الفلاحية . وكان القتلة الحقيقيون ٣٠ من الزنوج ، ولكن كان على مقربة منهم قوة كبيرة من

العرب والزنوج بقيادة سلمان بن منصور ابن عم الشيخ لمساعدتهم اذا اقتضى الامر . ويعتقد أن المؤامرة كانت على الاقل تحظى بمباركة أصغر اخوة خزعل خان ، ولو أنه من المحتمل أنه لم يكن محرضاً عليها . ويعتقد بأن الشيخ محمد علي راعي التجار ، الذي أصبح فيما بعد المستشار الاول لخزعل خان ، كان من وراء الجريمة . ومات الشيخ مزعل خان غير مأسوف عليه وبدون عزاء .

واستدعي خزعل خان من منزله ليلة الجريمة بواسطة سليمان بن منصور وتولى فوراً أمور المشيخة . وأصبح فيما بعد شيخاً «للمحيسن» بالانتخاب الفعلي ، واعترفت به الحكومة الايرانية حاكماً من قبلها على المحمرة . وسبب مقتل مزعل بعضاً من الاثارة المحلية ، وحمل عرب المحمرة سلاحهم لمدة أيام بعدها ولكن لم تحدث اضطرابات . وارسلت الى المحمرة السفينة الحربية «سفنكس» كإجراء وقائي . ولكن وجودها لم يكن له داع . وكان من اول اعمال الحاكم الجديد أن أرسل دون طلب حرساً مسلحاً لحماية وكالة القنصلية البريطانية في المحمرة . وكان سخاء الشيخ الجديد محل تقدير رعاياه عامة لانه مغاير للأنانية الصارمة التي سادت سنوات مزعل الاخيرة .

الامور القبلية تحت زعامة « الشيخ خزعل » وأحوال مشيخة كعب سنة ١٨٩٧ ــ ١٩٠٥

ولم تتغير السياسة العامة للأسرة الحاكمة التي وضع أسسها الشيخ جابر أو تضعف بأي شكل بتغيير الرياسة . وفي الاقضية المجاورة للمحمرة تقوت الادارة ، وما هو الا قليل حتى أظهرت قوة الشيخ ميلا الى التوسع وراء الحدود التقليدية .

١٨٩٧ ــ ١٨٩٨

ومن الاحداث الهامة انقراض مشيخة كعب بفلاحية التي كانت سنة ١٨٩٥ كما رأينا تعاني حالة خطيرة . فقد استمر النزاع على الحكم بين الشيخ جعفر والشيخ عبدالله ، وكلاهما من اسرة كعب الحاكمة . وكان

اولهما المتربع على دست الحكم مؤيداً من شيخ المحمرة سنة ١٨٩٧ ، بينما كان الثاني مشمولا بعطف «سردار أكرم» الحاكم العام الايراني لعربستان . وبذل كل من الجانبين أقصى نفوذه لدى الحكومة المركزية بقصد منع تعيين المرشح المنافس . واوضح السردار أنه اذا أخذ بنصيحة الشيخ ضد رأيه فان المحمرة ستسقط بعد قليل تحت الحماية البريطانية ، بينما هدد الشيخ بأنه اذا اهملت رغباته فسيكف عن اعتبار نفسه مسئولا عن الامور خارج نطاق قضاء المحمرة .

وكان لهذا التهديد أهمية بالغة الخطورة لنظام السلطنة حاكم عربستان العام السابق لانه لا يأمل بدون مساعدة الشيخ أن يستخلص أي فائدة من أملاكه الواسعة التي أحرزها في قضاء الحراص ، وغرب القارون ، والتي كان يشاركه فيها مشير الدولة الذي أصبح بعد قليل رئيساً للوزراء . وفي هذه الظروف أمرت الحكومة الايرانية «السردار أكرم» أن لا يغير حكام الفلاحية وحراص . ولكنه تحدى الاوامر وعين «الشيخ عبدالله» للقضاء الاول ، وواحداً اسمه «مير مرعي» للقضاء الآخر . والظاهر أن السردار أكرم اعتمد في هذه المناورة على تأييد البختياري . ولكن عندما وصلت الازمة الى قمتها لم يستطع خانات البختياري تنصيب الشيخ عبد الله على الفلاحيه ما لم توضع «حراص» تحت تصرفهم ، أو على أي حال تُقبل مسئوليتهم عن الامور في المقاطعة الاخرى . وعند تقدم مرشحي السردار الى راموز في طريقهم الى الفلاحية وحراص جمع مرشحا شيخ المحمرة ، وهما كما يبدو «الشيخ جابر» و «المير فضيل» قواتهما بموافقة الشيخ خزعل خان ، واشترك الشيخ بنفسه بمفاوضة رئيس قبيلة السيجموند من قبائل اللور .

وفي ابريل سنة ١٨٩٨ ، حدث اشتباك بين الجماعات المتنازعة وقتل ابن المير فضيل . وما جرى بعد ذلك يصعب تتبعه بالتفصيل ، ولكن أخيراً وجد السردار أكرم نفسه مضطراً الى الانسحاب ، فأبعد شيخين من مشايخ كعب من الاسرة الحاكمة في الفلاحية الى المحمرة . ومن ذلك الحين حكمت فلاحية بواسطة شيخ المحمرة عن طريق رؤساء محليين .

وفي خريف سنة ١٨٩٨ أرسل الشيخ خزعل حملة ضد قبيلة الباوّية في الاقليم بين القارون والجراحي واضطرهم للتسليم .

١٨٩٨ — ١٩٠٥

وبعد ذلك سادت حكومة واحدة عامة على كل جنوب عربستان .

وكان بطن نصار من قبيلة كعب قد استقر في جزيرة عبادان ، وقد سبب متاعب للشيخ خزعل سنة ١٨٨٣ وسنة ١٨٨٧ ، كما عاد في سنة ١٩٠٥ يحاول رفع رأسه ، ولكن الشيخ خزعل وطن معهم ١٥٠٠ رجل من قبيلة عيدان من الاراضي التركية عند القصبة على شط العرب . ثم أرسل بصفة موقتة ٥٠٠ جندي بدوي الى هناك . فكانت النتيجة تشديد قبضته على هذا الاقليم البعيد الذي كان قليل السكان وكذلك فرض رقابة أكيدة على القرصنة بشط العرب .

وفي نفس السنة قام آل بورميح من مقاطعة الاهواز تساعدهم قبيلة أخرى بهجوم فاشل على بني نعيم . وهكذا كانت الاحوال في البلاد في وضع مستقر يعتبر مثيله أمراً غير عادي .

علاقات شيخ المحمرة بخانات البختياري ١٨٩٧—١٩٠٥

وبينما كان نفوذ شيخ المحمرة يمتد شمالاً كما في باقي الاتجاهات كان نفوذ خانات البختياري يمتد جنوباً .

وحوالي سنة ١٨٩٦ اشترى البختياري حي راموز من الحكومة الايرانية

وحوالي سنة ١٨٩٨ تملكوا سهل العقيلي من اصحابه الشوشتاريين الاصليين . وبجوار ذلك انتقلت الى ايديهم أجزاء كبيرة من الاقليم بين مدينة شوشتر ونهر الديز ، وكذلك بقعة بين نهري الكرخة والشاعور شمالي شوش .

١٨٩٨ — ١٩٠٤ :

لقد أخذ يجمع القبائل شعور مشترك بين الخانات وشيخ المحمره بعدم الثقة بالحكومة الايرانية . ولكن كان هناك أيضاً ميل الى التصادم بين

مصالحهم . ففي سنة ١٨٩٨ ، كما سبق القول ، فشل الحاكم الايراني العام بعربستان في اقناع الخانات بالتدخل بصفة مؤكدة في قضية الفلاحية بطريقة غير موافقة للشيخ . ولكن طريق البختياري بين الاهواز واصفهان الذي فتح في أواخر سنة ١٨٩٩ أصبح موضوعاً ينذر بالشقاق لانه بينما كان الفضل والربح الناشيء من الطريق يعودان على البختياري كان على الشيخ أن يحمي الجزء المار منه بمقاطعة الاهواز .

وفي سنة ١٩٠٣ هاجمت عصابة من قبيلة الخزرج (بني لام) قافلة مارة بالطريق في الاقليم المنخفض ، ونشأ نزاع حول المسئولية كان قرار الحكومة الايرانية فيه مضاداً للشيخ . ومع ذلك فقد ساعد خانات البختياري كما ذكرنا سابقاً الشيخ في حملته ضد بني طروف سنة ١٩٠٤ :

سنة ١٩٠٥

وفي سنة ١٩٠٥ ثار خلاف حول ملكية بقعة تسمى (رغاويّه) واقعة على طريق البختياري في حدود مقاطعة الاهواز . وتجسم النزاع بلجوء بعض الهاربين من سلطان الشيخ الى هذه البقعة. ورفض الخانات تسليمهم . وأخيراً صدر أمر من طهران باستعمال القوة في استرداد اللاجئين ولكن اوقف تنفيذه ، وتنازل الشيخ خزعل خان على ما يظهر عن مطالبه وشكاواه .



علاقات شيخ المحمره مع الحكومة التركية ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

عام ١٨٩٦ ــ ١٩٠٥

لقد حافظ الشيخ خزعل في تعامله مع جيرانه الاتراك حكام ولاية البصرة على استقلاله ، ولكن دون ان يتحرش بهم كما كان يفعل سلفاه الشيخ جابر والشيخ مزعل . وكانت مصالحه في الارض التركية كبيرة وناشئة جزئياً من ولاء أعداد كبيرة من رجال قبيلته ممن يزرعون اراضي

غرب شط العرب . ولم يتوان عن ان يضيف الى املاكه بمشتريات جديدة الى الاملاك التي خلفها له أبوه وأخوه في العراق التركي . وتمتع نائبه في البصرة الميرزا «حمزه» ، وهورعية تركية بنفوذ واحترام عظيمين . ولكن القوة المتزايدة للشيخ في بلاده وفي الخارج كانت محل غيرة وحسد الموظفين الاتراك ، واصبح الاحتكاك بين البصرة والمحمرة معتاداً . وكانت الجرائم التي تحدث في الارض التركية السبب الاعم للمصاعب . وغالباً ما ادعى المسئولون الاتراك أنه اعتُدي عليهم من اتباع الشيخ ، واحياناً كان ير تكب الجرائم عملاء شخصيون للشيخ بناء على تعليماته . وكان حقيقياً أن في خدمة الشيخ عدداً من ذوي الاخلاق السيئة ولكنه زكّى استخدامهم بأنه أحسن وسيلة لابقائهم تحت المراقبة في الحجز.. ولا سند هناك لاتهام الشيخ بأنه أحياناً كان يشجع انتهاك الحرمات في الارض التركية بقصد الانتقاص من هيبة السلطات التركية لاعمالها غير الودية ، لكن هناك سنداً لادعاء تركي آخربأن الشيخ يزداد سطوة برشوة الموظفين الاتراك لأنه لم يكن في تركيا وسيلة أنجع من الرشوة لقضاء الاعمال الرسمية .

ويبدو أنه كان يسود المحمرة منذ تولية خزعل خان شيء كثير من عدم الثقة بينه وبين الحكومة الايرانية المركزية . ذلك بأن وزراء الشاه لم ينظروا باستحسان للمركز الاستثنائي الذي ورثه الشيخ في ايران وتمتع به وطمع في تحسينه . وهو من جانبه عاش في خوف من ان يعتدوا على حقوقه في حكومته الذاتيه شبه المستقلة .

اعتراف الحكومة الايرانية بالشيخ خزعل ١٨٩٧–١٧٩٨

وفور تولي الشيخ خزعل مقاليد الحكم في المخمرة ارسل سكرتيره الحاج «محمد علي» رئيس التجار الى طهران ليتفاوض مع الحكومة الايرانية على تثبيته في منصبه الذي تولاه بالوراثة والاختيار العام . ووصل الحاج إلى العاصمة في ديسمبر سنة ١٨٩٧ وأحسن الصدر الاعظم استقباله ولم يتأخر في اصدار الوثائق الرسمية بالاعتراف .

ولقد سبب النزاع حول الفلاحية الذي تورط فيه الشيخ مع السردار أكرم كثيراً من القلق ، لان مسألة تثبيته لم تكن قد استقرت او بالكاد استقرت . ذلك بأن الحاكم العام الايراني أظهر دلالات على تعيين مرشح جديد للمشيخة هو ابن عم خزعل المسمى «عبود» . ولكن بفشل مناورات السردار في إقليم كعب زال الخطر بعيداً .

نقل جمارك عربستان من شيخ المحمرة الى الجمارك الامبراطورية الايرانية في سنة ١٩٠٢ . الاحداث التي أدت الى ذلك والمصاعب المترتبة عليه ١٨٩٧ — ١٩٠٤

كانت الحكومة الايرانية راغبة منذ عهد طويل في الاستيلاء على ادارة الجمارك في عربستان من ايدي شيخ المحمرة . ولهذا بُذلت محاولة فاشلة أوائل سنة ١٨٨٤ من حكومة بوشهر لاقناع مزعل خان بالتنازل عن ادارتها للسلطات الايرانية . وفي سنة ١٨٩٧ بُذلت مساع لانشاء ادارة جمارك حكومية في المحمرة ، ولكنها باءت بالفشل بسبب معارضة الشيخ خزعل . وقبل هذا النظام الذي كان يُنوى تطبيقه كانت المحمرة في الواقع هي ميناء الجمارك الوحيد في عربستان . ولم يقم أي ادعاء لفرض ضرائب على الصادرات والواردات عن طريق البحر في الفلاحية او أي حي آخر شرقاً . وحتى في المحمرة فان البضائع الرئيسية المصدرة مثل البلح والصوف والفواكه الجافة ، والواردات مثل الشاي والبن والسكر والاسلحة والذخيرة كانت معفاة من الرسم الجمركي بينما كان الشيخ ورؤساء العشائر وغيرهم من الموظفين المحليين يتمتعون بحصانات شخصية معينة . وكانت جمارك المحمرة تمنح سنوياً للشيخ نظير مبلغ يتفق عليه يحدد في النيروز .

وفي سنة ١٩٠٠ قُدّر الدخل الصافي لجمارك عربستان بمبلغ ٣٠٠٠ جاك فقط . وكانت الترتيبات على قدم وساق لمد النظام الجمركي الامبراطوري ليشمل ايران كلها . وبدأت الحكومة الايرانية في التحرك في موضوع المحمرة . وحتى الحادي عشر من مارس سنة ١٩٠٠ الذي تمت

فيه مقابلة بين الشيخ خزعل خان والرائد «ميد» المندوب السامي البريطاني في الخليج العربي . فان الاول رغم عدم ابلاغه رسمياً بنوايا الحكومة الايرانية كان قد سبَر غور الموضوع ، ومع ذلك قد تبصر في كل ما تحتمل البدعة المهدد بها .

وأبلغ الشيخ الرائد ميد أن رعاياه ،الذين لم يعتادوا الدفع ، لن يتحملوا رسوماً جمركية على البلح أكثر مما يتحمله رؤساؤهم عن المواد الاخرى ، وان القبائل في الفلاحية وجراحي سوف تقاوم غالباً ادخال الرسوم الجمركية الى تلك المقاطعات ، وأنه هو شخصياً اذا قبل برغبات الحكومة فسوف ينظر اليه من أتباعه على أنه خان ثقتهم وعليه حينئذ إما أنه يثور أو يرجع الى أملاكه في تركيا . وبين المندوب السامي في رده المبني على تعليمات برقية وصلته من وزير خارجية صاحبة الجلالة في طهران أن الحكومة الايرانية لها بدون نزاع الحق في جباية رسوم جمركية في المحمرة التي هي أحد موانيها . وحدد موقفه في النهاية بالتعبير عن أمله في أن تتم موافقة بين الشيخ والحكومة تبدو ممكنة . ولكن المفوضية البريطانية اتخذت خطوات لحماية مصالح الشيخ بقدر الاستطاعة وأُعطيت تأكيداً من الحكومة الايرانية بأنه سيعامل بكل اعتبار ، وسيعوض عن أي خسارة مادية كما سينتفع بخدمات المندوب السامي في الخليج أيضاً لتأمينه حيال النوايا الحقيقية للحكومة الايرانية . والذي كان الشيخ يخشاه أكثر من فقدانه الميزات الجمركية هو أن الحكومة بعد أخذها الجمارك ستتقدم خطوة لحرمانه من حكم المقاطعات واحدة بعد الأخرى ، وتزيل قوته تدريجياً ونهائياً .

وفي سنة ١٩٠١ كان وضع الشيخ على حاله ، وكان يعتقد أن سياسة الحكومة الايرانية تجاهه هي من وحي روسيا بسبب موقفه الموالي للمصالح البريطانية التي شكا منها الكارجوازات المتتابعون للمحمرة لوزارة الخارجية الايرانية . وفي يناير سنة ١٩٠١ زار المحمرة المستر «سيمانس» وهو مدير عام الجمارك في بوشهر ، وكوّن رأياً بأنه لن تكون هناك صعوبات حقيقية عند حرمان الشيخ من الامتيازات الجمركية ، ولكنه

اقترح تخفيض الضريبة السنوية التي يدفعها الشيخ بمقدار ٦٠,٦٠٠ تومان قيمة ايراد الجمارك المسحوبة منه ، كما يمنح سماحاً جمركياً بين ١٢,٠٠٠ الى ١٥,٠٠٠ تومان بدلا من اعفاء بضائعه من الرسوم الجمركية التي تمتع بها حتى ذلك الوقت . وبحث اقتراح بأن دفع التعويض المخصص للشيخ مقابل حرمانه من عهدة الجمارك يجب ان تضمنه الحكومة البريطانية بمختلف سلطاتها ولكن بلا نتيجة عملية . ووصل الى علم وزير صاحبة الجلالة في طهران ما يلي :—

« ان الحكومة الايرانية انتوت في حالة بقاء الشيخ على عناده أن يرابط الزورق الحربي «برسيبوليس» في شط العرب ويمنع تفريغ أي شحنة في المحمرة لم تسدد عنها الرسوم الجمركية في بوشهر » .

وفي أغسطس سنة ١٩٠١ استلم الشيخ برقية من حاكم عربستان العام يأمره فيها بأن يسلم ادارة جمرك المحمرة الى الموظفين الامبراطوريين. ولكن نظراً لانتشار القحط وان الشعور العام غير مستقر فقد نجح في الحصول على مهلة قدرها خمسة أشهر . وخلال هذه المدة أصبح واضحاً أن الشيخ كان مؤيداً في مقاومته من بعض جيرانه . فقد قيل ان زعماء مقاطعة راشديستان قرب بوشهر قد وعدوه بالمعاونة في حالة مقاومته انشاء ادارة جمركية امبراطورية في المحمرة بالقوة . كما ان خانات البختياري الذين كانت تعتمد عليهم الحكومة الايرانية في حالة اللجوء الى القوة لم يكتفوا بالتصريح بأنهم لن يعاونوا مثل هذه السياسة ولكن تمادوا بالتصريح بصداقتهم المخلصة للشيخ .

عام ١٩٠٢ :

وفي مارس سنة ١٩٠٢ وجهت المفوضية الروسية في طهران احتجاجاً الى الحكومة الايرانية ضد عدم انتظام جباية الرسوم الجمركية في المحمرة وحثت من أجل الانتظام ومن أجل العدالة والمساواة في المعاملة بين التجار من مختلف الامم ان تنشأ ادارة جمركية سليمة دون تأخير . ومما يذكر ان بوشهر ومعظم أجزاء الساحل الايراني قد وضعت فعلا سنة ١٩٠١—١٩٠٢ تحت ادارة الجمارك الامبراطورية الايرانية . وعلى الفور

ارسل الشيخ خزعل سكرتيره الى طهران ليناقش الموضوع مع وزراء الشاه . ونجح «الحاج رئيس» الذي وصل طهران في اوائل ابريل واستشار المفوضية البريطانية بحرية خلال مفاوضات صعبة ، نجح أخيراً في الوصول الى اتفاق لا بأس به لرئيسه بجانب امتيازات بالغة الاهمية في امور لا تتصل بالجمارك .

ففي فرمان صدر في يونيه او يوليه سنة ١٩٠٢ عن صاحب الجلالة الشاه الشيخ مزعل خان مديراً عاماً لجمارك عربستان تحت اشراف وزارة الجمارك الايرانية وبشرط ان يشاركه في الادارة المستر «وا فلبرت» وهو مدير بلجيكي من الجمارك الامبراطورية الايرانية الذي يعتبر على أي الحالات مرؤوساً له وكذلك «ميرزا يانتز» وهو مواطن ايراني . وكان على المدير البلجيكي ان يعامل الشيخ بخضوع واحترام وينفذ تعليماته وينصح في كل القضايا التي تمس العرب والمواطنين في البلاد . وعلى الشيخ من جهته أن يبدي وداً أكثر نحو موظفي الجمارك الجدد ويقدم لهم عونه ومساندته . ويحصل الرسم على أساس منتظم بنسبة قيمية قدرها ٥٪ من قيمة البضائع التي تحصل عنها الرسوم . وكان على الشيخ أن يضع زوارقه البخارية تحت تصرف الجمارك حينما تطلب خدماتها . وكان اختيار وتعيين صغار موظفي الجمرك يتم بموافقة الشيخ ويتسلم الشيخ شخصياً كمدير عام راتباً قدره ١٠٩٠ تومان شهرياً من المتحصلات الجمركية .

وفي وثيقة رسمية أخرى سلمت لوكيل الشيخ في نفس الوقت تقريباً تعهدت الحكومة الايرانية بأن يكون تصدير البلح وغيره من الفواكه طازجه اوجافة معفياً من الرسوم الجمركية ولن يكون عرضة لأي رسم صادر قد يفرض في الاقاليم الاخرى . كما وعد أيضاً بأن تخفض الضرائب السنوية المربوطة على الشيخ والتي كانت تتضمن في ذلك الوقت مبلغاً لحساب الجمارك قدرسنة ١٩٠٠ — بمبلغ ١٥,٠٠٠ تومان من جملة مبلغ ٩٠,٠٠٠ تومان . واعطيت ضمانة أيضاً بأن لاتتدخل ادارة الجمارك في الامور الادارية التنفيذية .

ووفقاً لهذه الترتيبات التي حافظت كثيراً على هيبة الشيخ وسلطاته

الادارية أصبحت الادارات الجمركية في عربستان تتضمن جمارك في الناصري وشوشتار وديزفول كما يبدو ، بالاضافة الى المحمرة . وكلها تحت اشراف وزارة الجمارك الايرانية ابتداء من ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٠٢ .

وفي نهاية العام التمس المندوب البريطاني في طهران ان ترسل اليه صورة من الاتفاقيات التي تمت بين الحكومة الايرانية والشيخ . ولكن «الأتابك المعظم» الذي كان يجهل ان المفوضية البريطانية قد اطلعت على أصول هذه الاتفاقيات ، أنكر أن هناك أي تفاهم مكتوب ، واعترض على استعمال لفظ « اتفاق » في وصف الترتيبات المزعومة . ولكنه اعطى على أي حال تأكيداً شفوياً بأن الشيخ سيبقى كرئيس اسمي لجمارك عربستان . ولم يأخذ في الاعتبار تلميح الوزير البريطاني بأنه لو جرت أي تغييرات جديدة في المحمرة فان حكومة صاحب الجلالة قد تضطر للتدخل .

عام ١٩٠٣ :

في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٣ قررت تعريفة جمركية جديدة حلت محل الرسم القيمي الثابت المقرر بـ ٥٪ في جميع أنحاء ايران . ورغم أنها أحدثت ضيقاً في عربستان لا يقل عما سبقه في باقي أنحاء الخليج فانها لم تحدث اضطرابات .

وفي ديسمبر من نفس السنة اشتكى الشيخ من ان الحكومة الايرانية تستعد لخرق الاتفاقات التي تمت معه سنة ١٩٠٢ بتعيين موظفين بلجيكيين جدد وبصفة عامة انقاص سلطاته ، كما أنها لا تلتزم بالتأكيدات التي أعطيت له أخيراً بعدم فرض أي رسوم على البضائع التي تستورد قانوناً لاستعماله الخاص . وعندما وصلت مخاوفه لعلم الوزير البريطاني في ايران الذي كان وقتئذ في المحمرة أبلغه باسم وزير خارجية صاحب الجلالة أنه في اعتقاد الحكومة البريطانية سيكون محقاً في مقاومته أي محاولة من الحكومة الايرانية لنقض اتفاقات سنة ١٩٠٢ .

عام ١٩٠٤

وفي سنة ١٩٠٤ نشأت صعوبات جديدة بين الشيخ والحكومة الايرانية حول المسائل الجمركية . ففي خريف تلك السنة ورغم أن الشيخ لم يفشل في اعداد الزوارق البخارية عند الحاجة وفقاً لاتفاقيات سنة ١٩٠٢ ، فان الباخرة «مظفري» المخصصة للجمارك والزورق الحربي برسبوليس قد وضعا في شط العرب ، وبدأ في البحث مع المواطنين في أمور داخلة في نفوذ الشيخ ودون الرجوع اليه . وأدت اعتراضات القائم بالأعمال البريطاني في طهران ضد هذه الاجراءات الى توقفها ، وربما ساعد على توقفها احتجاج والي البصرة التركي الى القنصلية الايرانية العامة في البصرة على أساس أن بعض السفن التي فتشت كانت متجهة الى البصرة لمحاكمة صراف هارب من ادارة جمارك المحمرة ، وسلمته حكومة الهند البريطانية بناء على ضمانة صادرة من الشيخ . ولكن هذا الاحتجاج رفض من الشيخ لانه يعتبر تعدياً على سلطانه القضائي كما نجح في إحباط محاولة تمت في أكتوبر سنة ١٩٠٤ للعهود لإدارة المستحقات الجمركية بالمحمرة بتحصيل رسوم على البلح ، حيث اعتبر ذلك نقضاً للاتفاق السابق بأن يكون تصدير البلح حراً .

منح أقضية المحمرة وعبادان وبهمنشير وقارون الى شيخ المحمرة واتباعه سنة ١٩٠٢

ويبقى أن نشير الى الامتيازات القيمة التي حصل عليها « الحاج رئيس » وكيل الشيخ خلال زيارته لطهران سنة ١٩٠٢ .

وأول هذه الامتيازات كان فرماناً وعد به في يونيه او يوليه سنة ١٩٠٢ ، ولكن لم يصدر الا في يناير سنة ١٩٠٣ . وبمقتضاة «منح الشاه» الى السردار «عرفه» والعرب(١) والقبائل التابعة له كل اراضي الحكومة الايرانية في مقاطعة المحمرة وعبادان وبهمنشير وقارون التي سكنها عرب

(١) أضيف النص على رعايا الشيخ بناء على اقتراح المفوضية البريطانية. واعتبره الحاج رئيسى غير ضرورى .

وقبائل صاحب العظمة الشيخ خزعل خان ومعز السلطنة والسردار منذ عهد اسلافهم وأجدادهم حتى الآن وزرعوا بها نخيل البلح والاشجار ، وشيدوا المباني كملك دائم بشرط دفع الضرائب المعتادة . ومنح السردار عرفه نفسه فوق ذلك «كل الارض التي كانت حينئذ قاحلة وغير مزروعة حتى ذلك الحين كملك دائم حتى يمكنه أن يعطيها الى رجال قبائله الذين يجب ان يزرعوها بنخيل البلح والاشجار وينفذوا مشروعات تعميرها» . واضيف أنه ليس للحكومة الايرانية حق في استرداد أي جزء من الاراضي الممنوحة للشيخ الا عن طريق نزع الملكية مقابل الثمن المعقول على ان يلتزم الشيخ ورعاياه بأنه ليس لهم الحق في بيع الاراضي الممنوحة ، أو أي من الاموال المنقولة الموجودة عليها الى أي شخص من رعية أجنبية ، وكان القصد الاول للحكومة الايرانية أن تحتفظ لنفسها بالاراضي البور غير المسكونة ولكنهم في النهاية قبلوا ترك هذه النقطة .

وقبل صدور هذا الفرمان كانت حقوق ملكية الشيخ واسلافه للارض التي في حوزتهم مشكوكاً فيها على الاقل من الناحية النظرية . وكان خانات البختياري قد اشتروا قضاء راموز من الحكومة الايرانية حوالي سنة ١٨٩٦ ، بينما استحوذ نظام السلطنة في حوالي نفس الوقت على أصقاع كبيرة من الارض في قضاء الجراحي بين نهري قارون وكرخة . وكان من الممكن ان تُباع الاراضي المملوكة للشيخ بنفس الطريقة من وراء ظهره الى كبار موظفي الحكومة الايرانية او محاسب البلاط او أثرياء التجار كمعين التجار .

منح الفلاحية لشيخ المحمرة سنة ١٩٠٣

وبنفس الكيفية وبفرمان آخر وهبت منطقة الفلاحية الى الشيخ خزعل خان باعتبارها جزءاً من منطقة سلطانه الثانوي كملكية دائمة له بشرط دفع الضرائب المعتادة ، وعدم نقل أي حق من حقوق الملكية للاجانب . وكان واضحاً أنه مرخص له بمزاولة كل حقوق الملكية من أي نوع ، كما حرمت الحكومة الايرانية نفسها من حق الرجوع في هذه الهبة .

منح « هنديان » و « ديه مولا » والاراضي شرق نهر قارون الى شيخ المحمرة سنة ١٩٠٣

وفي فرمان ثالث في نفس التاريخ منحت له جميع اراضي هنديان وديه مولا التي كانت جزءاً من سلطانه القانوني هي والاراضي شرق القارون التي كان يزرعها بنفس الشروط التي منحت بها الفلاحية . وهكذا صار بمكنه ان يزاول بكل ثقة وأمل وحماسة نشاطاً في استثمار واستزراع وتحسين هاتين المنطقتين .

والظاهر ان الاثر المشترك لهذه المنح الثلاث كان في تمليك الشيخ بحق مؤكد كل جنوب عربستان ما عدا قضاء الحويزة التي كانت موقعاً عسكرياً ، و«معشور» وأصقاع أخرى كانت مملوكة لنظام السلطنة بالاشتراك مع مشير الدولة .

منح ألقاب ايرانية للشيخ خزعل وعائلته سنة ١٨٩٨–١٩٠١

في ابريل سنة ١٨٩٨ منح لقب « معز السلطنة » للشيخ خزعل . وفي سنة ١٩٠٢ رقي الى منتصف سردار عرفه او رتبة المشير العسكرية كما منح في نفس الوقت لقب «نصرة الملك» .



علاقات بريطانيا وروسيا مع شيخ المحمرة ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

وجدت الحكومة البريطانية في الشيخ خزعل حاكماً محلياً قوياً حسن التصرف اتفقت مصالحه مع مصالحها . فكانت سياستها نحوه بناء على ذلك التأييد . وكانت السياسة البريطانية تسعى خلال هذه الفترة الى منع امتداد النفوذ الروسي الى الأقاليم الجنوبية . وكانت رغبة الشيخ العظمى ان يثبت استقلاله الداخلي الموروث ضد الحكومة الايرانية المركزية التي

كانت عرضة من خلال موظفيها للنفوذ الروسي . وهذا الاعتبار كان أقل أهمية للشيخ منه للحكومة البريطانية .

عام ١٨٩٧

وبمجرد تولية الشيخ خزعل في منصبه سنة ١٨٩٧ أخبر المستر ماكدونالد نائبّ قنصل صاحب الجلالة في المحمرة ، مشيراً الى محادثة سبق أن تمت بينهما من سنتين ، أنه سبق أن وعد بمساعدة التجارة البريطانية بمجرد ان يكون في السلطة وأنه الآن مستعد للوفاء بوعده . ولكن نظراً لانه ليس من الحكمة أن يصرح علناً بذلك فانه يود أن يكون معلوماً لدى الحكومة البريطانية بصفة سرية أنه صديق لها وان رغبته أن يتعاون مع الحكومة البريطانية . وحتى اذا لم يكن مقبولا كتابع لها فانه سيستمر في تقديم خدماته على أمل أنه في يوم ما سيستعد لهذا . ولما استفسر منه نائب القنصل عما يقصده ، قال الشيخ إنه اذا عزلته الحكومة البريطانية فانه سيسعى للجوء الى بومباي . وأنه بالنظر لضعف الحكومة الايرانية المتزايد ، فان معونة الحكومة البريطانية تصبح ذات قيمة لا تقدر بثمن .

وعند ارسال الحاج رئيسي الى طهران ليحصل على الاعتراف الرسمي بالشيخ أوصى هوا الوكيل بأن يكون على اتصال قريب مع المفوضية البريطانية بطهران للفائدة المشتركة . كما سُحبت باخرة كان يسيرها في القارون أخوه الراحل وكانت منافسة لمؤسسة السادة «لينش» البريطانية .

عام ١٨٩٨ — ١٨٩٩

وفي نوفمبر سنة ١٨٩٨ أعرب الشيخ الى نائب قنصل صاحبة الجلالة في المحمرة ، وقد أقلقته الروح العدائية التي اكتشفها في تعامله مع الحكومة الايرانية ، بالدلائل التي اشارت الى انها تنوي أخذ جمارك عربستان من يديه ، أعرب عن رغبته أن يوضع سراً تحت الحماية البريطانية وقال إنه لا يرغب في هذه المرحلة أن يلح على توكيد كتابي ، ولكن كل ما يطلبه هو اخطار شفوي بأن الحكومة البريطانية تقبله كتابع لها .

ولم يطالب بحلف ضد حكومة ايران التي خدمها باخلاص ، ولو أنه لم يكن يجد الصدى المرغوب من حكومة عاش في خدمتها . ولم تتدخل الحكومة الايرانية أبداً مع المرحوم الشيخ مزعل الذي قاوم دائماً المصالح البريطانية . ولذلك كان من المحتم على الحكومة البريطانية أن تساند الشيخ خزعل طالما هو يساعد التجارة البريطانية ولا تسمح لنفوذه بأن يتقلص أمام الايرانيين . وقد أبلغ الشيخ الرائد « ميد » المقيم البريطاني في الخليج العربي . والذي زاره بعد ذلك بقليل ، أنه يتوقع سقوطاً كبيراً قريباً للعرش الايراني تتبعه قلاقل عامة وتجزئة المملكة . وهي حوادث يتوقع معها احتمال الحاجة إلى الحكومة البريطانية . واحيل طلبه الى وزير صاحبة الجلالةفي طهران . وبناء على تعليمات منه أبلغ الرائد ميد الشيخ في مايو سنة ١٨٩٩ ان الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تعد بمساندته ضد حكومته ولا تضمن في حالةسقوط الحكم الايراني استقلاله او حتى معرفة ما يمكن حدوثه ، ولكن حيث ان الشيخ كان اقوى الزعماء ذوي النفوذ في ذلك القسم من ايران ، فان الحكومة البريطانية ترغب في أن تراه قوياً والعرب تحت سلطانه متحدين . ويمكن ازاء ذلك ان يبقى واثقاً من انه : يمكن ان يجد المعونةوالنصح من الوزير البريطاني في طهران في جميع الاوقات ، طالما يمكن اعطاء النصح والمعونة ايضاً في الظروف المناسبة عن طيب خاطر للحكومة الايرانية . والحكومة البريطانية واثقة من ان الشيخ مقابل ذلك سيعمل علىتنمية المصالح التجارية البريطانية .

وفي أثناء ذلك رأت حكومة الهند أنه يبدو مستحيلا اعطاء الشيخ التأكيد الذي يطابه ما دامت ترى ان المحمرة جزء من الاملاك الايرانية .

وفي يونيه سنة ١٨٩٩ – تقدم اول دليل على اهتمام روسيا بشئون عربستان بزيارة الامير دابيجا القنصل الروسي العام في أصفهان للمحمرة – ويعتقد أنه بذل مساعي جادة للضغط على الشيخ .

وزار السير م. ديوراند الوزير البريطاني المفوض في ايران شمال عربستان في خريف عام ١٨٩٩ ولكن اقامته في ناصري كانت قصيرة ،

ولم تتم مقابلة بينه وبين الشيخ خزعل . ومع ذلك فقد أُهدي الشيخ بواسطة الرائد ميد شارة فيكتوريا الملكية ووساماً(١) كهدية من الممثل البريطاني في ايران وقبلها بعد موافقة الحكومة الايرانية .

عام ١٩٠٠

وفي سنة ١٩٠٠ – أعلنت بوضوح وبعد لأي وجهات نظر الحكومة الايرانية المركزية حيال جمارك عربستان . وانتشرت الشائعات بأن الشيخ سيحرم من سلطاته الاداري الواسع وسلطاته القبلية المطلقة وكذلك من إشرافه على الجمارك . وتطوع القائم بالأعمال البريطاني في طهران بعرض وساطته واغتنمت الحكومة الايرانية هذه الفرصة لحد محدود . وكان المظهر المقلق في الموقف ظهور سفينة حربية روسية في الخليج العربي من فبراير ١٩٠٠ .

وفي مارس أنهي وزير الجمارك الايراني لمستر (سنجنج رايس) في سرية تامة ان الشـــــاه في الواقع يرغب في وضع حد لاستقلال القبائل العربية في جنوب ايران . وأضاف ان الحكومة الايرانية تفضل أخذ عضة واحدة من الشيخ عن أخذ اثنتين ، وانه اذا قبل الشيخ اتفاقيات الجمارك المقترحة فانه سيحرم الحكومة الايرانية من ذريعة قوية لتغيير موقفه . وانه عند عودة الشاه من اوروبا حيث تقرر أن تؤجل الحركة حتى ذلك الوقت ، فسوف تتخذ تدابير هامة وسترسل سفينة حربية الى المحمرة .

وبقيت الامور معلقة خلال سنة ١٩٠١ . ولكن سنة ١٩٠٢ كما سبق ان شرحنا تم تحويل جمارك عربستان من الشيخ الى الحكومة الايرانية بهدوء وبشروط ليست بأي حال مضرة للشيخ ، كما أنعم الشاه عليه بلقب يشمل معظم جنوب عربستان . ولم تظهر المفوضية البريطانية في المفاوضات

---

(١) هو في الواقع وسام يوبيل الملكه سنة ١٨٨٧ – الذى عهد بتوزيعه في ايران الى السير هـ. درموند وولف والذى لسوء الحظ يسمى لهذا السب في ايران « وسام وولف » .

التي أدت لهذه التسوية ولكن ممثل الشيخ غالباً ما التمس نصيحتها عند استصدارها .

ولو لم تكن هناك بواعث غريبة في الموقف فربما ظلت الامور هادئة ولكن (الحاج رئيسي) مندوب الشيخ بطهران الذي بقي بها من ابريل سنة ١٩٠٣ حتى يناير سنة ١٩٠٣ — كان هدف اغراءات وتهديدات موجهة بانشاء محمية روسية في المحمرة — او أُوحي اليه بأن ذلك سيكون . ولهذا كان ملحاً في رجائه بتقديم مواثيق اضافية لمولاه من الحكومة البريطانية، واشار الى شيخ الكويت الذي طلب ان يكون للشيخ خزعل وضع مشابه لوضعه مظهراً أنه لا خوف هناك من الحكومة الايرانية ولكنه يرغب أن يشعر أن مصالحه ومصالح رعاياه ستكون آمنة .

وفي نوفمبر سنة ١٩٠٢ — وكان قد أصبح معلوماً أن نائب قنصل روسي سيعين حالا في عربستان بالرغم من أنه لا توجد تجارة روسية — أبرق السيد هـ. هادرنج وزير صاحب الجلالة في ايران الى اللورد لانسدون وزير الخارجية بأنه ما لم يصبح الشيخ متأكداً بثقة حقيقية في عزم وتصميم الحكومة البريطانية فان النفوذ الروسي سيتسرب بعد مدة قصيرة ويصبح متفوقاً ونشطاً في المحمرة . وتأيدت توصياته بسياسة أقل تحفظاً حيال الشيخ خزعل من اللورد كرزون نائب الملك والحاكم العام للهند . وأخيراً وتحت مسئولية حكومة صاحب الجلالة وجه الوزير البريطاني في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٢ الخطاب الآتي الى الشيخ :

« سعدت جداً لسماعي من الحاج رئيس التجار عن الاتفاقيات المرضية التي تُوصِّل اليها بينكم وبين مصلحة الجمارك ، ولاسباب سياسية عامة فانه من المرغوب فيه ان يُتجنّب الخلاف بقدر الامكان بين السلطات الايرانية والقبائل العربية تحت حكمكم لأن العلاقات بين الحكومتين البريطانية والايرانية ذات طابع ودي، كما أن صيانة وحدة واستقلال العرش الايراني كان لسنوات عديدة أحد الغايات العظمى للسياسة البريطانية في هذا الجزء من العالم، لهذا فإن التشويش الضار على هذا الهدف شر جسيم وأنت ستربح قليلا وقد تضع نفسك في خطر كبير بطرح ولائك

للشاه ؛ وأنا مقتنع أن للعرب في الظروف الحاضرة ولك انت نفسك كحاكم كل مصلحة في إنمـــاء علاقات طيبة ومخلصة مع حكومة طهران . وان الاخيرة ليس لديها أي رغبة في الضغط عليك أو النيل من نفوذك . ولهذا السّبب فاني أعتقد أنك تصرفت بحكمة عندما صرفت النظر عن فكرة مقاومة انشاء ادارة جمارك بالقوة وأرى ان تسعى كما سبق أن شجعتك الى تفاهم ودي مع مصلحة الجمارك .

وقد سألني الحاج رئيس التجار باسمك عن أي مدى تستطيع انت أن تعتمد على حماية الحكومة البريطانية ، وقد اخبرته أنه طالما أنك تسلك نحونا سلوكاً ودياً فان نفوذنا سيبذل هنا للحفاظ على تمتعكم أنتم وقبائلكم بحقوكم وجماركم الموروثة ولردع حكومة طهران عن أي مسعى لتقليلها او التدخل فيها . وبعد ذلك قال الحاج رئيس التجار انك لا تخشى من الحكومة الايرانية نفسها او من القبائل المجاورة التي تهجم او تتظاهر بالهجوم بناء على اوامرها ، ولكنك ترغب في معرفة هل نحميك من أية محاولة من دولة أجنبية لعزلك أو لحرمانك وشعبك من الحقوق التي لكم حالياً . وهذا يمكن أن يحدث بطريقتين :

إما أن تكون هذه الدولة في حرب مع ايران ويحتمل ، باعتبارها عدوة للشاه أن ترسل سفنناً لمهاجمة اقليمك .

واما ان تكون هذه الدولة متظاهرة بالصداقة للحكومة الايرانية او تعمل لصالحها وانها تحاول بواسطة سفنها ان تقهرك أنت والعرب .

وقد أجبت بأن كلا الحالين غير متوقع ، ولكن اذا حدث أحدهما فاننا كما اعتقد سوف نتدخل بشرط أن تكون قد تصرفت وفقاً لنصيحتنا . وان اسطولنا وهو الاقوى من أي اسطول في الخليج ، سوف يستخدم لمنع أي إجراء بالقوة ضدك . واضفت على أي حال أنني سأحيل الموضوع لوزير الخارجية البريطاني وقد اجازني أن اقول : « اننا سوف نحمي المحمرة ضد أي هجوم بحري من قوة أجنبية مهما كانت ذريعة التدخل . وايضاً طالما أنت مخلص للشاه وتعمل وفقاً لنصائحنا فسوف نستمر في منحك التأييد والمساعي الحميدة . . . . .

وكما سبق ان قلت أعلاه فإنني لا اعتبر هذا الخطر بأي حال في هذا الوقت حقيقياً ، فأنا متأكد من ان الحكومة الايرانية ترغب بشدة —وكذلك نحن— في حفظ السلام في عربستان وان انشاء ادارة للجمارك في المحمرة هو كما اكدت لك في العام الفائت اجراء مالي وليس سياسياً . وقد ابلغتني فعلا بروح ودية بالشروط التي تم بمقتضاها الاتفاق الجديد وقد اعطتني الحكومة البريطانية تعليمات بالاخلاص في قبولها .

ونحن بالطبع نحتفظ لانفسنا بالحق في الاعتراض على أي تغيير اضافي نراه غير مرغوب فيه ويؤثر على الامن والتجارة في نهر قارون أو يضر بمصالحنا .

وآمل ان ينفذ الاتفاق الجديد بيسر وسهولة . ومن المحتمل أن تنشأ في البداية بعض الصعوبات الصغيرة والاحتكاك ، ولكني أثق في حكمتك وحسن ادراكك لعلاجها بحكمة وصبر . ولدى قنصلنا تعليمات ليقدم لك كل المعونة والنصح ، ويمكن أن تضع كل اعتمادك على صداقتي . ويمكنك ان تكتب لي بحرية عندما ترغب في ذلك وكذلك الى المقيم في بوشهر » .

وفي أثناء ذلك ، وفي الاول من ديسمبر سنة ١٩٠٢ ، تمت مقابلة بين الوزير البريطاني في طهران ورئيس الحكومة البريطاني دار فيها الحديث حول قضايا عربستان . وكتب عنها التقرير الآتي :

« تكلمت مع الوزير الاكبر في اللحظة الاولى حول المحمرة واشرت الى مذكرتين وجههما مستر دي جراز الى مشير الدولة حول الموضوع وما زالت الاخيرة منهما بلا رد . فحاول فخامته ان يقول عندئذ بأن مصالحنا لن تتأثر بأية تغييرات في وضع الشيخ الذي كان حاكماً محلياً كغيره . فقلت اني ارجو ان يسمح لي بأن أكون صريحاً معه في الموضوع وانه ليس لي أي رغبة في الشك في سيادة الشاه على رئيس وشعب المحمرة التي اعترفت بها دواماً حكومة صاحب الجلالة .

ان خبرتنا في سجستان كانت على أي حال درساً بالنسبة للتأثير الذي يحدثه على مصـــــالحنا قنصل روسي وموظف جمارك بلجيكي

حين يتواجدان في مقر حاكم ايراني قليل المعرفة في منطقة بعيدة . وفي قارون كما في سجستان لا يوجد للروس مصالح تجارية حقيقية، وأن تعيينهم قنصلا لهم هناك حديثاً لا يمكن الا أن يكون لاهداف سياسية فقط . ونحن مصممون اذا استطعنا أن لا تحدث سجستان أخرى في المحمرة ولذلك سنجعل الشيخ خزعل يفهم ذلك إذا حاول عملاء الروس ارهابه او الايعاز اليه أنهم قادرون على الضغط عليه نظراً لما لهم من نفوذ في طهران . ونحن من جانبنا على استعداد لمساندته ، ولعلّي بسبب تهديدات من هذا النوع هدد بها الامير دابيجا القنصل الروسي في أصفهان عندما زار المحمرة شعرت بأني مضطر بأن أسر للشيخ بأن قوانا البحرية في الخليج أكثر قوة من تلك التي لدى روسيا وأنها قد تستخدم في بعض الحوادث المعينة للحفاظ على الوضع الراهن الذى يوافقنا نحن وهو » .

وفي الخامس من ديسمبر ، أرسل السير ا. هاردنج الى وزير الخارجية الايراني الخطاب التالي :

« ابلغت جميع ما كان بين صاحب السمو وبيني الى اللورد لانسدون الذي اعطاني الآن التعليمات لأبلغكم الاعلان التالي لنقله للحكومة الايرانية ليكون موقفنا في الموضوع واضحاً تماماً .

١ ــ لم تشك الحكومة البريطانية أبداً في الطبيعة المطلقة لسيادة الشاه على اراضي وحاكم وشعب المحمرة . وأي شك يمكن أن يكون قد ساور الحكومة الايرانية بأننا نقارن بين وضع شيخ المحمرةو بين اوضاع مشايخ الكويت والبحرين ، او نميز بينه وبين باقي الحكام الايرانيين ــ ولنأخذ المثل الذي ذكرته عظمتكم للتوضيح خلال مناقشتكم مع المستر ذي جراز عن زعيم كوشان ــ لا يمكن الا ان يكون من اقتراح اشخاص راغبين في بذر عدم الثقة بين الدولتين الصديقتين . ونحن نعترف بكل تأكيد ووضوح ان عظمة (السردار عرفه) هو رعية ايرانية وخادم لصاحب الجلالة الامبراطورية .

٢ ــ وفي نفس الوقت فان المصالح الهامة التي لبريطانيا العظمى في جنوب ايران تمنعنا من النظر بلا اكتراث الى اي تغيير في نظام حكم

مقاطعة عربستان اذا كانت تضر بتجارتنا وأمن الرعايا الاجانب ، او تتيح الفرصة لتدخل دول أخرى مما يضطرنا الى ان نأخذ من جانبنا خطوات فعالة لحماية الحقوق البريطانية .

ولم تثر الملاحظات استياء مشير الدولة الذي رد في ١٣ يناير سنة ١٩٠٣ على الوزير البريطاني بالخطاب الآتي :

« كان لي شرف استلام خطابيْ جنابكم في ٩ و٦ يناير الماضي وتلقيت بالرضا المحتويات التي تدل على الصداقة الخالصة بين حكومتينا وأحب الآن أن اعبر عن إقتناعي العميق القلبي بأن تبادل المواثيق الودية بين الدولتين سيبقى ويشتد ، وان شعور المودة بين المسئولين في كلا الدولتين سيبقى كما كان دائماً ميالاً للنمو نحو صداقة متزايدة » .

وفي ديسمبر عام ١٩٠٣ ، ابرق السير أ. هاردنج الذي عاد الى طهران من الخليج العربي ، حيث كان مجتمعاً مع اللورد كيرزون نائب الملك وحاكم عام الهند ورجع عن طريق المحمرة وبغداد . ابرق الى وزارة الخارجية والى اللورد كيرزون بأن مسألة المحمرة قد تتأزم ثانياً .

وذكر في نفس الوقت شكاوى الشيخ حول خرق الايرانيين لتفاهم معه ، ورغبته في أن يعرف تماماً هل ستسانده الحكومة البريطانية في مقاومة التعدي على حقوقه ، إن لزم الامر ، بمنع الحكومة الايرانية من استعمال القوة ضده اذا خرق هو من جانبه التفاهم لان الايرانيين لم يراعوه . وكان السير هاردنج ميالا لاعطائه بعض المواثيق وخاصة أن روسيا مازالت تحاول الحصول على صداقته . وبمجرد استلام التعليمات من حكومة صاحب الجلالة كتب السير هاردنج للشيخ من بغداد في ٢٤ ديسمبر عام ١٩٠٣ يقول :

« يقول اللورد لانسدون إنه إذا كانت الحالة كوصفي لها نقلا عن عظمتكم ، لي وأن الحكومة الايرانية في الحقيقة تحاول أن تتنكر للاتفاق الذي تم معلك في السنة الماضية ، فأنتم في رأيه محقون في مقاومة مثل هذه المحاولة ، ونبهني ان اذكركم بالرسالة التي

ارسلها لكم العام الفائت ، ويضيف أنه يمكنكم ان تبقوا واثقين من مساندة الحكومة البريطانية طالما أنكم من جانبكم مراعون شروط الاتفاق بينكم وبين الحكومة الايرانية .

وقد خولني أن ابين للحكومة الايرانية ضرورة احترام شروط الاتفاق من جانبها ولكني لا أنوي أن أفعل ذلك حتى اسمع منك ثانياً حيث اني أظن أنه أفضل لمصلحة حسن العلاقات بين السلطات الايرانية وبينكم أنه لا يتم تدخلنا حتى تستهلك كل وسائل تسوية الامور بينهم وبينك » .

سنة ١٨٩٤

وفي العام التالي زاد نشاط الروس بدلا من ان يقل . ففي يناير عام ١٩٠٤ وصل ناصري قادمين من اصفهان جماعة من الرحالة الروس أعلنوا عن انفسهم بأنهم خبراء في علم الحشرات . وكان واحد منهم مبشراً مشهوراً هو السيد « زارودني » .

وفي فبراير ارتحلوا الى بهمنشير حيث مسحوها وفحصوها بدقة ثم زاروا كوبان وارتادوا جزيرة عبيدان ، واخيراً عادوا شمالا عبر ديزفول

وفي مارس قام (م. باسيلك) القنصل العام الروسي في بوشهر بزيارة للمحمرة وأهدى الى الشيخ نيشان سانت ستانسيلاوس من الطبقة الاولى واوضحت براءة منح النيشان أن سبب منحه للشيخ هي سياسته المستنيرة وحكمته في قبول انشاء الجمارك الامبراطورية الايرانية في منطقة سلطانه. وقام المستر باسيلك أيضاً بسياحة الى الاهواز وشوشتر . وحوالي نفس الوقت حولت وكالة الخط البحري الروسي في الخليج العربي من المستر بيز مولين الوكيل القنصلي في عربستان الى ابن للحاج رئيسي المستشار الاول للشيخ . وأصبح الشيخ نفسه او تظاهر بأنه أصبح يشك في قيمة المواثيق التي اخذها من الحكومة البريطانية . وفي أغسطس رحل الامير انطوني المدعي لنفسه أنه روسي ارمني وملحق بوزارة التجارة مصعداً الى قارون حتى شوشتر ، وكانت مأموريته في ظاهرها تجارية ولكن كان واضحاً أنه جاهل في المسائل التجارية .

وكان وكيل القنصل الروسي المعين في عربستان عام ١٩٠٢ هو المستر بيرز موليه وهو تاجر هولندي وصل الى غرب الناصري في ديسمبر من تلك السنة . وفيما عدا غيابه في اجازة من يناير الى يونيه عام ١٩٠٥ فقد بقي باستمرار في الاقليم طوال المدة . ومع ذلك لم يظهر لنفسه تأثيراً فعالاً في المصالح الروسية . وكان ناقص الهمة والتمييز مشكوكاً في أمانته وغير ناجح في تجارته الخاصة، وأما علاقاته مع شيخ المحمرة والحاج رئيسي والكارجوازات وحتى مع الجمارك الامبراطورية الايرانية فكانت غير ودية . وفي بعض المرات وصلت خلافاته مع الاولين الحد الذي أدى إلى تدخل القنصل الروسي العام في بوشهر للصلح .



علاقات الدول الاوروبية الاخرى مع عربستان ١٨٩٦ ــ ١٩٠٥

كان الاوروبيون الوحيدون تقريباً الذين ليسوا بريطانيين ولا روس ممن لوحظوا في عربستان هم بعض علماء الآثار الفرنسيين . فقد عملوا منذ ١٨٩٧ وما بعدها في حفريات شوشا تحت ادارة السيد مورجان . ولما كان الاقليم المجاور لهم في حالة اضطراب فقد وجدوا من اللازم أن يحبسوا أنفسهم في شبه قلعة قريبة من مسرح اعمالهم، ولم يكن لهم أي أهتمام بالسياسة . كما لوحظ نشاط السيد « فان روجن » وهو مهندس هولندي في ميدان مشروعات الري بالاقليم .

قضايا ومصالح بريطانية في عربستان
١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

نشأت معظم القضايا السياسية على وجه الخصوص خلال الفترة التي سنتكلم عنها من اختلال الامن الذي كان سائداً بصفة عامة في شمال عربستان .

هجوم قاتل على السيد تانفيلد وعلى قافلة للسادة لينش ونهب مكتب السادة هوتز في شوشتر ١٨٩٦ ـ ١٨٩٧

وكانت حالة شمال الاقليم كما سبق أن رأينا مليئة بالفوضى . وكان الرعايا والمؤسسات البريطانية من بين ضحايا الفوضى الشاملة ، ويبدو أن عدم عقاب الجنود الايرانيين الذين هاجموا السادة لينش في ناصري عام ١٨٩٥ قد هيأ تشجيعاً للتهجم عليهم . ففي يونيه عام ١٧٩٦ حدث هجوم وحشي قاتل في منتصف الليل على المستر تانفيلد أحد موظفي السادة لينش في شوشتر من مواطن ايراني يعمل في خدمته . ومع أنه نجا بحياته الا أنه شوه تشوهاً فظيعاً ، ومثل هذه الحادثة قد تحدث في ظل أي حكومة ، ولكن هذه الحادثة احيطت بظروف استثنائية فقد تجمع جمهرة من الناس في اليوم التالي تتابعوا بالصراخ ورمي الأحجار على جماعة تنقل الجريح الى الباخرة .

والقي القبض على مساعد المستر تانفيلد ، ولكن لم يصنع شيء في مبدأ الامر حتى أصبح هذا التهجم محل تدخل دبلوماسي ، فنقل المتهم الى طهران حيث سجن . وعزل من منصبه كل من نظام السلطنة الحاكم العام للمقاطعة وأخيه ونائبه سعد الملك ممن اظهروا تهاوناً فظيعاً ان لم يكن إجحافاً في معالجة القضية .

وفي يناير عام ١٨٩٧ ، قام عصبة من الرعاع بعد سلب قافلة للسادة لينش في الطريق بين شوشتر والشليلي مرفأ البواخر بالإغارة على مكتب السادة هوتز وهي مؤسسة هولندية تحت الحماية البريطانية في المدينة ونهبوه تماماً .

وبعد ذلك بقليل أعيد النظام نوعاً ما بعد تولي علاء الدولة الذي خلف نظام السلطنة كحاكم عام . ولكن لم يمنح أي تعويض الى السادة لينش أو السادة هوتز عن خسائرهما . وفي عام ١٨٩٨ كان ما يزال من المستحيل على أي أوروبي أن يقيم في شوشتر .

الهجوم على شوشتر واختلال الامن في نهر قارون الاعلى ١٩٠٢ — ١٩٠٥

في ليلة ٥ سبتمبر هوجمت الباخرة «شوشان(١)» المملوكة لصاحب الجلالة الشاه ، والتي يديرها السادة لينش ، وكانت قيادتها معقودة في ذلك الوقت للقبطان (كنج)، بيد عصابة من اربعين عربياً من عشيرة الخزرج من قبيلة بني لام. وقد اطلقوا حوالي ٧٠ طلقة على السفينة فقتل صبي كان على على ظهرها وجرح جرحاً خطيراً أحد البحارة وثقب خشب القمرات من أثر الرصاص وكذلك المدخنة . وصعد اللصوص على ظهرها ومكثوا حوالي ساعة سالبين الشحنة وامتعة البحارة ، وبعد ذلك هربوا بالغنيمة . وكان هناك حرس من ثلاثة جنود ايرانيين على ظهر المركب عند الهجوم ولكنهم هربوا بمجرد اقتراب قطاع الطرق وجرح احدهم . وبعد ذلك أمر عظيم السلطنة حاكم شمال عربستان بمد شوشان بحرس حربي من عشرة جنود ، ووعد بأن قوات ستصل قريباً لحفظ النظام ولكن لم يصل شيء . واعتذر المسئولون الايرانيون عن عدم اتخاذ إجراءات ضد الخزرج على أساس أنهم رعايا أتراك .

وفي ٧ مايو سنة ١٩٠٣ أطلقت النار للمرة الثانية على شوشان في شليلي .

وفي ١٥ ابريل سنة ١٩٠٤ وقع هجوم ثالث على شوشان عند شليلي وكانت السفينة راسية على الشط وبها ١٠,٠٠٠ كران من البضائع وبدأ الاعتداء الساعة الثامنة والنصف مساء باطلاق ٥٠—٦٠ طلقة من

(١) عرفت شوشان بين عرب القطر بأسماء : « سلسوفي القارون » و « أبو ذيل أحمر » و « خنزير الامير » وهاتان التسميتان الاخيرتان ترجعان الى لون الرفاص الخلفي .

أرض مرتفعة لم يرد عليها حيث كان بعض المسافرين على البغال والحمير يسيرون على الشاطىء . ثم اندفع الغزاة البالغ عددهم حوالي ٥٠ من الارض المرتفعة ، وبينما شغل بعضهم انتباه المسافرين على الشاطىء صب الباقي نيراناً حامية على جسم السفينة . وفي أثناء ذلك بدأ الركاب الذين استطاعوا ركوب قوارب النجاة الهرب الى الشط الآخر . ولكي يكسب قائد الحرس الايراني الوقت بدأ في أخذ ورد مع قائد مجموعة من عشرة أعراب اقتربوا من معبر السفينة والخناجر في أيديهم . واتخذ القبطان ماكلور قائد السفينة واثنان من البحارة اماكنهم في غرفة الآلات واتخذ القبطان والحرس الايرانيون موقف الاستعداد . وعندما صاح قائد الاعراب على رجاله بالهجوم صعد حوالي عشرين رجلا ، وعندئذ أطلق الحرس الايراني النار بأمر ماكلور فسقط قائد الاعراب ميتاً ، كذلك ولى الباقون الادبار بسرعة . واستمر تبادل النيران حتى الساعة العاشرة والنصف ، ولكن دون أية محاولة جديدة للصعود للمركب . ولاشك أن السفينة نجت بحسن مسلك الحرس الايراني تحت قيادة «محمد حسن» الوكيل باشي .

وقتل على ظهر المركب سيدتان وجرحت ثالثة من الركاب وجرح آخرون . وعلى الشاطىء نهب بغل وأربعة حمير . وتقدر التلفيات التي أصابت خشب السفينة والمدخنة بحوالي ٥٠ ج.ك. وأبحرت شوشان لناصري في الصباح التالي وجثة قائد الاعراب عليها . ثم سلمت لنائب شيخ المحمرة للتعرف على صاحبها . وظهر أن المعتدين في هذه الحادثة كما في عام ١٩٠٢ كانوا من الخزرج وأنه كان هناك تفاهم بينهم وبين عرب ميناب ، وهذه الحقيقة الاخيرة جعلت الملاحة في الجرجار (بمجراه الضيق وقناته المتحكم فيها) امراً محفوفاً بالمخاطر في المستقبل . ولما كان عقد القبطان ماكلور مع السادة لينش قد انتهى ، وكان هناك خطر الانتقام منه فلم يعارض أصحاب العمل في تركه الخدمة .

وتدخلت المفوضية البريطانية في موضوع احتلال الامن في القارون الاعلى ، فالتمست الحكومة الايرانية من شيخ المحمرة ، نظراً لانه لم

يكن هناك حاكم عام في عربستان في ذلك الوقت ، أن يضطلع مؤقتاً بمهمة حفظ الامن ، فوافق وارسل ٤٠٠ فارس ليخدموا في شوشتر وديزفول ، ومن هؤلاء وضع ٦٠ في شاليلي ليكونوا حرساً راكباً للسفن على النهر الاعلى .

وبمقتضى هذه الترتيبات عاد الأمن سريعاً واستأنفت شوشان رحلاتها في يونيه بعد أن كانت قد اوقفت . وبوصول عظيم السلطنة كحاكم عام سحب رجال الشيخ من شوشتر وديزفول ، ولكنه قبل ان يترك حرساً في شليلي لوقت أطول . وقدر الشيخ تكاليف حماية النهر بين الاهواز وشليلي بمبلغ ١٠٠٠ رجل من منطقة سلطاته خارج حدود منطقته الا أنه رغب في أخذ مبلغ مقابل الخدمات التي اداها ، وكانت مكافآته الوحيدة خطاب ارسله احد الوزراء يتضمن شكر الشاه .

وظهر ان الامل قليل في عظيم السلطنة الذي كانت كل قوته الحربية مكونة من الحرس الخاص وهم ٨٠ خيالا بخلاف ٥٠ حرس طرق مسلحين كانت خدماتهم مطلوبة في مكان آخر وكانوا قادرين على حراسة القارون الاعلى بفاعلية . وتلت ذلك مناقشات طويلة بين المسئولين البريطانيين في إيران حول الاجراءات التي يجب حث الحكومة الايرانية او شيخ المحمرة على اتخاذها . وكان هناك اتفاق عام في وجهات النظر بأن الشيخ الذي يمتد نفوذه الى القبائل العربية شرق الديز — رغم ان سلطانه القانوني الفعلي ينتهي شمال «باندي كير» بقليل — قادر على ان يكون أكثر الوكلاء قدرة في هذا الموضوع ، ولكن لما كان من غير المحتمل أن تقبل الحكومة الايرانية مكافأته عن أية خدمات يضطلع بها فقد أصبحت القضية هي الاعانة المالية التي قد تمنحها الحكومة البريطانية . وكان السير هاردنج الوزير البريطاني في إيران في صف مثل هذه المعونة . ولكن اثناء ذلك توقفت الاضطرابات ، وبوصول السردار المعظم في الربيع التالي خضعت شمال عربستان لحكم قوي مقبول من وجهات النظر البريطانية .

المصالح البريطانية التجارية والعامة
١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

خلال هذه الفترة وباستثناء الشركة الانجليزية الهولندية للسادة هوتز اقتصرت التجارة الاوروبية في عربستان على المؤسسة البريطانية للسادة لينش . وفي سنة ١٨٩٩ كانت الشركة ممثلة لعدة شهور في ديزفول بموظف بريطاني ولكنه سحب . وفي سنة ١٩٠٥ كان ممثلهم الاوروبي الوحيد في المقاطعة موجوداً في ناصرى .

منع تصدير الانتاج ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

استمر نظام وقف تصدير المواد الغذائية معمولا به تماما عدا مواسم قليلة خلت من تطبيقه ، وغالباًما كان ذلك لتمكين الموظفين الايرانيين من شراء الحبوب رخيصة ، ثم تصديرها بمعرفتهم . ومثل هذا حدث عام ١٩٠٠ (١) .

وفي يونيه عام ١٨٩٦ رفع الحظر على تصدير القمح بصفة وقتية واعاده الحاكم العام ثانية ، ولكن على الفور تقريباً تسربت معلومات عن طريق المفوضية البريطانية في طهران بقرب رفع الحظر .

وكان المحصول التالي في عربستان وفيراً ، ولكن الاسعار استمرت في الارتفاع خصوصاً على اثر نقص محصول العراق . وفي يناير عام ١٨٩٧ أعلن حظر على تصدير الحبوب نفذ بعد شهرين ولكنه لم ينفذ في القارون الا في ابريل ، وكان المحصول الذي بعده ضعيفاً فاستمر الحظر مسبباً مضايقات للشركات البريطانية التي كانت قد دفعت مالا مقدماً للمزارعين لكنه في النهاية استثني السمسم من الحظر .

واستمر الحظر حتى عام ١٨٩٨ ، رغم أن المحصول الجديد كان وفيراً وفرة كبيرة .

وفي بداية عام ١٩٠٠ ، كتب المقيم في الخليج العربي بأن الآمال

---

(١) انظر مستر ا٠ سيرول ٠ مسألة الشرق الاوسط ص ١٦٦ ـ ١٦٧ ٠

الزراعية في عربستان كبيرة للغاية وأنه اذا توقف الحظر على منع تصدير القمح فان ازدهار الاقليم سيكون كبيراً . ومع ذلك فقد تميز صيف عام ١٩٠٠ بحظر يدعو للكدر .

الملاحة في قارون سنة ١٨٩٦ – ١٩٠٥

خلال السنوات الاولى على الاقل كانت عمليات شركة ملاحة دجلة والفرات تسير بخسارة رغماً عن الاعانة التي تدفعها حكومة الهند البريطانية والتي سنشير اليها فيما بعد ، واذا تركنا فتور الاعمال بعيداً عن تقديراتنا فان العجز في أعمال الشركة العادية في عربستان وصل (بمقتضى تقاريرهم) الى ٣٥,٤٦٠ جلك في مدى عشر سنوات من سنة ١٨٩٠ الى ١٨٩٩ وبجانب ذلك كانوا عاجزين عن استرداد مبلغ ٤٦٢٣ جلك من الخزينة الايرانية قيمة الخسارة التي نشأت عن تشغيل شوشان لحساب الشاه من أول سنة ١٨٩١ حتى ١٨٩٨ . وقد حصروا صافي خسارتهم في عربستان كلها بعد خصم قيمة الاعانة بمبلغ ٢١٤٤ جلك(١) عن المدة من اول يناير عام ١٨٩٠ حتى ٣١ ديسمبر عام ١٨٩٩ .

وفي قارون الاعلى بين الاهواز وشليلي استمرت شركة الناصري أو معين التجار في تشغيل باخرة حتى عام ١٩٠٥ ورفضت عندما اتصل بها أن تنقل حقوقها الى الشركة البريطانية او تشاركها الا بشروط غير مناسبة .

وظلت الحكومة الايرانية أيضاً تعوّق الأمور حتى نهاية عام ١٩٠٥ حين أعطت ترخيصاً لازالة ما ظن انه صخور والتي ثبت أنها بناء حجري من قاع نهر قارون الاسفل عند كوت عبدالله . ولم يصرح ببناء مخازن للبضائع عند شليلي . ولكن شركة لبنش وفقت مع ذلك في تمديد عقد إجارتها لمخازن كبرى في المحمرة لمدة ست سنوات .

---

(١) وتضمن هذا المبلغ على أى حال أكثر من ٧٠٠٠ جلك استهلك في طريق البختيارى (انظر فيما بعد) وهو استثمار مربح ٠ ولم يعط السادة لينش أي بيان عن نتائج تجارتهم العامة والتى كانت أعمال شركة دجلة والفرات للملاحة التجارية التى يشرفون عليها مساهما كبيرا فيها ٠

محاولة الغاء ادارتي الجمارك في الناصري وشوشتر ١٩٠٢–١٩٠٣

قامت الادارة الامبراطورية للجمارك عند توليها الاشراف على جمارك عربستان في سبتمبر عام ١٩٠٢ باغلاق مكاتب الجمارك النهرية في ناصري وشوشتر واصرت على دفع جميع الرسوم الجمركية على الشحنات الصاعدة او النازلة في القارون في المحمرة . وأدت هذه البدعة الى ارتباك جميع ترتيبات حركة المرور وكانت غير موافقة للغاية للتجار داخل الاقليم ممن ليس لهم وكلاء في المحمرة . وتبعاً لذلك قدمت المفوضية البريطانية في طهران احتجاجاً بني على اساس الضمانات التي أعطتها الحكومة الايرانية عندما أهديت شوشان للشاه فأعيدت مكاتب الجمرك في ناصري بصفة موقته في نوفمبر عام ١٩٠٢ و في شوشتار في فبراير عام ١٩٠٣ . وجادلت الحكومة الايرانية في أن التسهيلات التي منحت في عام ١٨٩٠ لم يقصد بها الدوام وعملت فقط لان بضائع التجار الاوروبين كانت تدفع وقتئذ رسوماً عند دخول البلاد أكثر من بضائع الايرانيين وهي حالة توقفت . وفي النهـــــاية سحبوا اعتراضاتهم ، وفتحت مكاتب الجمارك في ناصري وشوشتر بصفة دائمة في ابريل عام ١٩٠٣ .

شركة دراسي لاستغلال الزيت ١٩٠١ – ١٩٠٥

في ٢٨ مايو عام ١٩٠١ ، حصل السيد و. ك. دراسي وهو متموّل بريطاني على امتياز من الحكومة الايرانية منحه احتكار صناعة الزيت المعدني والغاز الطبيعي والأسفلت وحق خاص بمد خطوط الانابيب لنقل الزيت عبر ايران باستثناء بعض المقاطعات الشمالية . فتكونت عندئذ شركة دارسي لاستغلال الزيت التي عقد بينها وبين خانات البختياري اتفاق في ١٥ نوفمبر عام ١٩٠٥ يضمن قيام الخانات بتقديم التسهيلات وحماية العمليات مقابل مبلغ سنوي يدفع لهم مقداره ٢٠٠٠ جلك

يرتفع الى ٣٠٠٠ جك بجانب حق الخانات في المطالبة بـ ٣٪ من أسهم الشركة العادية بعد بدء استخراج الزيت .

★ ★ ★

مشروعات الطرق في عربستان ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

يعود الفضل في التقدم في المواصلات البرية خلال هذه الفترة الى المشروعات البريطانية .

ففي سنة ١٨٩٧ ، منحت الحكومة الايرانية بعض خانات قبائل البختياري امتيازاً مدته(١) ستون عاماً لانشاء وصيانة واستغلال طريق خلال اقليم يمتد من الاهواز الى اصفهان . واعطت لاصحاب الامتياز حق جباية رسوم بمعدلات معينة ، وخولتهم الحصول على معاونة الرأسماليين لتنفيذ الاعمال الضرورية ، وحملتهم مسئولية سلامة الاشخاص والحيوانات والبضائع المسافرة عبر الطريق . وقبل نهاية العام ابرم اتفاق جانبي(٢) بين الخانات والسادة لينش ضمنته الحكومة الايرانية لانشاء وصيانة طريق الاهواز أصفهان يتضمن قيام الشركة البريطانية بانشاء الطريق لحساب أصحاب الامتياز البختياريين بشروط مالية واخرى معينة . وكانت قيمة التكلفة بمقتضى العقد مبلغ ٥٥٠٠ جك ولكن يمكن أن تزداد بالاتفاق المتبادل للاطراف . وبلغ المنصرف الفعلي حتى حوالي منتصف عام١٨٩٩ مبلغ ٧٣٣٣ جك . وبلغ طول الطريق عند اتمامه ٢٧٧ ميلا واختصر الرحلة الى١٥ او١٨ مرحلة ومر في إقليم جبلي شاق. وكان من معالمه البارزة كوبري حديدي معلق فوق واد مشهور عند جوادري بلوتاك . وفتح الطريق للمرور في ديسمبر عام ١٨٩٩ ووضعت نقطة جباية الرسوم عند جوادري بلوتاك .

---

(١) للاطلاع على النص انظر : الملازم ا٠ ف٠ ويلسون ملخص العلاقات ٠٠ الخ ص ٩٣ ـ ٩٤ ٠

(٢) للاطلاع على النص انظر : الملازم ا٠ف٠ ويلسون ملخص العلاقات ٠٠ الخ ٩٤ ـ ٩٦ ٠

وفي عام ١٩٠٣ ، قيل ان خانات البختياري اجروا حق الالتزام الى متعهد نظير مبلغ ٨٠٠٠ تومان سنوياً . وسرعان ما توطدت على الطريق تجارة ناجحة . ولو انه قد نشأت بعض المتاعب بين الخانات والسادة لينش بصدد فواتير الشركة عن الصيانة .

طريق طهران الاهواز ١٨٩٦ ـ ١٩٠٢

ووفقاً لامتيار ممنوح للبنك الامبراطوري الايراني استكمل انشاء طريق للعربات غير مرصوف بين طهران ومدينة «قم» عام ١٨٩٩ وبلغت تكاليفه ٨٠,٠٠٠ جك .

وفي عام١٩٠٢ تمت اتفاقيات لتكوين شركة بريطانية تسمى شركة النقل الايرانية تأخذ على عاتقها علاوة على امتياز الطريق الممنوح للبنك الامبراطوري الايراني حقوق السادة لينش(١) في الملاحة في النهر وكذلك طريق البختياري الحديث الانشاء . وفي أثناء ذلك مدطريق طهران الاهواز من « قم » حتى سلطان آباد . والتمس مؤيدو مشروع الشركة منح اعانة مالية من الحكومة للزومها لنجاحهم . وعندما ظهرت الشركة للوجود اعطيت منحة قدرها ٢٠٠٠ جك سنوياً لمدة عشر سنوات نصفها من حكومة صاحب الجلالة والنصف الآخر من حكومة الهند .

الهجوم على الرائد دوجلاس والملازم لوريمر عام ١٩٠٤

عين مندوب بريطاني لاول مرة في ناصري (أهواز) في بداية عام ١٩٠٤ هو الملازم د. ل. ر. لوريمر من الادارة السياسية الهندية ، وكان الواجب الاول والاهم الملقى على عاتقه ان يتأكد من الاجراءات المطلوبة لمد طريق الاهواز طهران عند لورستان وان يتأكد من سلامة العمل في هذا القطاع . وكانت لديه تعليمات ان يقرر مدى قدرة فرقة من حراس

(١) لا يوجد أى سبب لتوقع كون السادة لينش سيديرون ان لم يكن يملكون الشركة الجديدة كما فعلوا من قبل في شركة دجلة والفرات للملاحة التجارية .

الطرق المحليين على الانتشار في وسط قبائلي لاغراض سياسية . وسافر الملازم لوريمر سالماً من الاهواز الى خُرّم آباد وعاد ثانية في ربيع عام ١٩٠٤ تحت حماية قبائلية . وقدم تقريراً مبدئياً ، وكان قد استقبل استقبالا حسناً هناك . وبدت الآمال في النجاح في هذا الوقت مناسبة . وفي خريف نفس العام شق مر الى خرّم أباد بدون أي نكسة حيث قابل لوريمر الرائد دوجلاس الملحق العسكري البريطاني . ولكنه في يوم ٢٥ أكتوبر عام ١٩٠٤ أثناء السير من خرّم آباد الى ديزفول هوجم الضابطان بغدر من حرسهم الخاص من قبيلة الديركواند اللورية وجرحا جروحاً بليغه بجانب نهب كل ممتلكاتهم ، وبالكاد افلتا بحياتهما بصعوبة الى بوروجيرد حيث وجدا العناية الطبية .

وطالبت حكومة صاحب الجلالة باسمهم بتعويض كبير عن هذا التهجم . واعلنت الحكومة الايرانية عن عزمها على تجريد حملة تأديبية ضد الديركواند ، ولكنها لم تتخذ أي إجراء فعال .

وفي يوليه عام ١٩٠٥ وبمساعدة المعنيين من قبيلة الساجواند اللورية أغرت السلطات الايرانية بعض الرجال المشتركين في الهجوم بالحضور الى خرّم آباد بعد ان اعطتهم وعود شرف وهدايا ثم قبضت عليهم وارسلتهم الى كرمانشاه حيث سجنوا .

وأبدى خانات البختياري اهتماماً شديداً بالتهجم وعرضوا ان يتعهدوا بشروط حدودها بمعاقبة الجناة وتهدئة منطقة اللور ، ولكن عروضهم التي لم تقبل ربما كانت تفوق قدرتهم على التنفيذ .

وعندعودة لوريمر الىمنصبه بعدالإجازة في نهاية عام١٩٠٥ استطاع أن يستأنف مفاوضاته مع الساجواند ، ولكن ليس مع الديركواند اللوريين .

الامور الرسمية البريطانية في عربسان ١٨٩٦ – ١٩٠٥

سياحة (١) السير م. ديوراند الوزير البريطاني المفوض في ايران خلال عربستان عام ١٨٩٩

كانت هذه الفترة مرحلة نشاط حكومي بريطاني كبير. ففي خريف عام ١٨٩٩ قام وزير صاحب الجلالة البريطاني في طهران بسياحة واسعة في ايران حيث وصل الى عربستان وغاب عن طهران من ٢٦ سبتمبر الى ١٤ ديسمبر ، ووصل ناصري حيث استقبله الرائد ميد المقيم السياسي في الخليج العربي والمستر ماكدوال نائب قنصل صاحب الجلالة البريطاني في المحمرة وبقي يومين او ثلاثة . وعاد الى طهران عن طريق شوشتر وديزفول وبلاد الديرآكواند اللوريين وخوّم أباد . وكما سبق ذكره لم يحدث لقاء بينه وبين شيخ المحمرة .

زيارة السير ا. هاردنج الوزير البريطاني في ايران للمحمرة وناصري عام ١٩٠٣

كما سبق ان ذكرنا في مناسبة أخرى ، فان السير أ. هاردنج وزير صاحب الجلالة في طهران عند عودته من رحلته البحرية في الخليج العربي مع اللورد كبرزون نائب الملك والحاكم العام للهند . زار المحمرة حيث قابل الشيخ وبحث معه المسائل السياسية وقام ايضاً بالرحلة في القارون حتى ناصري .

تعين نائب قنصل بريطاني لعربستان وتحويل نيابة القنصلية في المحمرة الى قنصلية ١٩٠٣ – ١٩٠٤

وفي عام ١٩٠٣ ، وبمناسبة وجود خطط لافتتاح طريق مواصلات بين عربستان ووسط وشمال ايران ، تقرر رفع درجة التمثيل البريطاني في المحمرة الى درجة قنصل . وكذا تعيين نائب قنصل بريطاني في عربستان

---

(١) هذه السياحة مذكورة في كتاب اللادي ديوراند « رحلة الخريف في غرب ايران سنة ١٩٠٢ » .

وكان على القنصل في المحمرة ان يبقى مختصاً بالمصالح التجارية البريطانية في كل الاقليم ، بينما يعمل نائب القنصل اساساً في إنشاء علاقات مع قبائل شمال عربستان ولوريستان وجمع معلومات سياسية وجغرافية . وتقرر ان يكون مكتب نائب القنصل الرئيسي في الناصري بصفة موقته .

ولما اعتمد هذا الترتيب الجديد في يوليه عام ١٩٠٣ كان المستر ماكدوال الممثل البريطاني الدائم في المحمرة غائباً في إجازة ، وكان القائم بعمله العقيد أ. ف. بورتون من الجيش الهندي . وتولى موقتاً كلا المنصبين . وتجول بورتون بنشاط وجمع معلومات كبيرة القيمة مستكشفاً على وجه الخصوص الاقليم شبه المجهول حول مصب خور موسى ووادي نهر الديز . وكان اول نائب قنصل لصاحب الجلالة في عربستان هو الملازم اول د. ل. لوريمر من الادارة السياسية الهندية الذي تقلد وظيفته في يناير عام ١٩٠٤ .

واصبح المستر ماكدوال قنصلا في المحمرة ابتداء من ٢٣ فبراير عام ١٩٠٤ .

وكانت احدى المسائل التي تقتضي البت فيها بالنسبة لانشاء نيابة قنصلية في عربستان هي اين يوضع مركز رياستها الدائم ؟ ولما استشير الملازم لوريمر اوصى بالاهواز وفضلها على أي مكان آخر ملاحظاً ما يأتي :

١ — ان الاهواز عديمة الاهمية كموقع تجمع للمواطنين ؛ ولكن الشيخ يقضي الشتاء قربها وهي آخر بقعة على اتصال مباشر بالعالم الخارجي .

٢ — هي مركز رياسة السادة لينش في جنوب غربي ايران .

٣ — هي نقطة بداية طريق البختياري وكذا الطريق الى شوشتر وديزفول . ومهما يكن تخطيط طريق خرم آباد فان الاهواز ستكون نهايته الحقيقية . واول التقارير التي تصل عن الحوادث المؤثرة في سلامة

مرورنا عادة ما تأتي هنا لوكيل السادة لينش الذي يعمل ايضاً لشركة النقل الايرانية .

٤ — وستبقى الاهواز بالضرورة مركز رئاسة جميع الاهتمامات البريطانية . ومن غير المحتمل ان أي شركة ستضع وكلاء اوربيين في أماكن اخرى مثل ديزفول . وعلى أي حال فان الادارة الرئيسية ستكون دائماً في الاهواز التي هي في الحقيقة ميناء عربستان ولوريستان وطريق البختياري .

وقبلت الحكومة الهندية رأي الرائد لوريمر . واقترح بعد ذلك استئجار منازل من الاهالي في شوشتر وديزفول وخرّم آباد وراموز ليسكن فيها نائب القنصل عند تجواله . ووجدت بعض الصعوبة في الحصول على موقع مناسب لبناء القنصلية بالناصري .

الطبيب البريطاني لعربستان ١٩٠٤ — ١٩٠٥

تقرر في عام ١٩٠٤ ، أن ينتدب طبيب من ادارة الخدمات الطبية الهندية الى ايران ليعمل كجراح بالقنصلية في الاهواز وكرمنشاه . وكانت النية ان يقدم ضمن اشياء أخرى خدماته الى خان البختياري الذي عبّر مراراً عن رغبته في خدمات طبيب تركي . وقد ثبت بعد ذلك أن مزج الواجبات على هذا المنوال كان غير عملي . ونتيجة لبعد المسافة وصعوبة المواصلات بين المكانين المقصود نفعهما فان الطبيب الذي ارسل وضع اولا في كرمنشاه ولم ير في عربستان .

الحرس العسكري لنيابة القنصلية في عربستان ١٩٠٤

صدرت اوامر عام ١٩٠٤ ، بناء على خطة عامة للحرس القنصلي في ايران ان يارسال سرية من ١٢ سيافاً راكباً من فرسان الهند لحراسة نائب القنصل ، وارسل هذا الحرس في الوقت المناسب ولكنه وصل متأخراً أكثر من اللازم فلم يصحب الملازم اوريمر في رحلته التي هوجم فيها هو والرائد لوريمر من الديراكواند .

اعانة شركة دجلة والفرات للملاحة التجارية في قارون

في سبتمبر عام ١٨٩٩ ، تقدمت شركة دجلة والفرات للملاحة التجارية التي سبق ذكر متاعبها المالية في عربستان بطلب لاستمرار منح الاعانة السنوية البالغة ٢٠٠٠ جاك والتي منحت لهم عام ١٨٩٤ لمدة خمس سنوات أخرى على النفقة المشتركة لحكومتي صاحب الجلالة والهند . ووافقت حكومة الهند على منح الاعانة مرة وحيدة أخرى أي لسنة ١٩٠٠ ، ولكنها ابت أن تدفع بعد ذلك ذاكرة في رسالة الى وزير صاحب الجلالة للهند « ولا نستطيع ان نوافق على مد الاشتراك بعد عام ١٩٠٠ ، ونرجو ان نوجه مرة أخرى نظر فخامة اللورد الى الحيف الواقع في الاتفاق حيث تتحمل الخزانة الهندية نصف قيمة اعانة قارون ، وإذا أمكن القول بوجود مصالح هندية فهي مصالح لاتكاد تذكر ، كذلك تتحمل الهند التزامات اعانة دجلة والفرات حيث مصالح الحكومة الامبراطورية على الاقل مساوية لمصالحنا ان لم تكن كما في رأينا أكثر أهمية » .

وفي أثناء ذلك قدم تقرير بلجنة ملكية كانت مؤلفة منذ عام ١٨٩٧ لبحث مصروفات حكومة الهند . وكان قرارها بالنسبة لاعانة قارون انه اذا استبقت حكومة الهند خدمة خط بغداد البصرة فان تكاليف خدمة خط قارون يجب ان تتحملها بريطانيا العظمى .



مشروعات الري في عربستان
١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

في هذه الفترة أعيد النظر في مشروعات الري من نهر قارون بعد أن كانت تركت جانباً منذ عام ١٨٨٢ بعربستان .

واثيرت اولا المقترحات من جانب السيد «فان روجيه» وهو مهندس هولندي في خدمة الحكومة الايرانية ، باستزراع جانب كبير من البلاد

على الضفة اليسرى لقارون عند الاهواز بريّها بمياه من النهر . وقام المستر فان روجيه بفحص مبدئي للمنطقة في شتاء ١٩٠٣–١٩٠٤ ثم عاد لطهران حيث قدم مشروعاً ووفق عليه من الحكومة الايرانية . ولكن الشاه اشترط عند الموافقة عليه ان يكون قابلا للتنفيذ لشركة ايرانية . وكان كارهاً بشدة منح امتياز تنفيذه لشركة اجنبية كما عارض شيخ المحمرة المشروع ما لم يتم تنفيذه بمعرفته او بمعرفة الحكومة البريطانية وصرح بأنه يخشى أن يؤذي زراعة النخيل في قارون الاسفل ، وبهمانشير ، وكانت الحكومة البريطانية مهتمة بتوقع انخفاض مجرى القارون الذي كان فعلا بالكاد يكفي لصلاحية السفن الملاحية في مواسم معينة . وفي مذكرة مؤرخة اول اغسطس عام ١٩٠٤ قال اللورد كيرزون نائب الملك والحاكم العام للهند .

« واي مشروع كهذا لو نفذ بنجاح سيدمر عمليا القارون كنهر ملاحي وسيضع نهاية حاسمة لمشروع السادة لينش » .

« وحتى الآن فان عمق الماء في اماكن كثيرة هو ثلاثة اقدام وتجنح السفن على الارض في أماكن أخرى في طريقها شمالا الى الاهواز ، وسيوقف انخفاض مستوى الماء ولو لست بوصات الملاحة لاربعة أشهر من اغسطس حتى ديسمبر . إن خبرتنا الهندية في البنجاب تدل على جفاف المجرى تقريباً معظم اوقات السنة نتيجة لمشروعات الري الكبرى ولا أشك بأن ذلك سيكون حظ القارون » .

ويجب على حكومة صاحب الجلالة لذلك ان تزن الفوائد الناتجة عن الري مقابل الدمار الذي سيقع على التجارة البريطانية ، ومن الواضح انه اذا طرد السادة لينش خارجاً واخذ محلهم موظفون بلجيك ومهندسون هولنديون تابعون لاصحاب امتياز مشروعات الري الكبرى فإنهم سيعملون بأنانية او بطريقة مضادة لمصلحة بريطانيا وسوف نكون في النهاية الخاسرين بهذا التغيير » .

« ومن الناحية الاخرى فانه اذا كان لنا صوت قوي واضح في الاشراف فاننا نستطيع استبدال صورة من النشاط التجاري بأخرى وقد

نستطيع فتح طريق آخر للملاحة في سهول عربستان باستعمال خور موسى او احد المداخل المتلاصقة التي ارتدناها حديثاً ، وبعمل طريق جديد من هناك الى الداخل » .

« وما قلته يؤكد الاهمية العظمى لمشاركة بريطانيا واشرافها على أي مشروع ري على القارون إن كان له أن يتحقق ، وكذلك الخطر على المصالح البريطانية اذا تركنا بعيداً عن الصورة في أي من هذه المشروعات » .

وفي نهاية عام ١٩٠٤ عاد المستر فان روجيه الذي قدر تماماً الرغبة في الحصول على التعاون البريطاني ، فحاول خلال زيارته لأوروبا أن يثير اهتمام وزارة الخارجية البريطانية في مشروعه ثم عاد الى الاهواز ومعه مساعدان اوروبيان وتقدم لتنفيذ مشروعه .

انتداب العقيد مورتون من الهند ١٩٠٤ - ١٩٠٥

في فبراير عام ١٩٠٥ ، وبمقتضى تعليمات من الحكومة الايرانية التي اتصلت بها المفوضية البريطانية ، شرح المستر فان روجيه مشروعه بالتفصيل للعقيد و. ر. مورتون ر. أ. الموظف بمصلحة الري البنجابية الذي انتدب من الهند لينوب عن حكومة الهند وحكومة صاحب الجلالة لدراسة مزايا المشروع وتأثيراته المحتملة على الملاحة . ووجدت مشروعات المستر فان روجيه غريبة من الناحية الفنية ومسرفة كذلك ان لم تكن مستحيلة ، فهي تشمل حفر خزانات تزيد سعتها على اربعة آلاف مليون قدم مكعب بقصد ري مساحة لا تزيد عن ٨٦,٠٠٠ فدان انجليزي ، وهي مساحة لا تبرر عمليات تمتد خلال فترة ٥٤ عاماً مما يكفي لدمغ المشروع بالفساد .

وحيث انه بدا مرجحاً على أي حال ، ان هناك ارضاً صالحة تزيد عن ٨٥,٠٠٠ فدان يمكن ريها من القارون ، عند الاهواز ، فان المستر مورتون بعد ان نسف مشروع المستر فان روجيه قد امر بجمع بيانات يمكن عمل مشروع بديل على اساسها ، ان لزم ، وقد نبه عليه ان يعتبر

امكانيات جانبي النهر ، وان يميز في تقاريره بين الخطط المتلائمة مع صيانة الملاحة في النهر ، وتلك التي لا تلائم الملاحة .

وغادر المستر فان روجيه عربستان الى اوربا في ابريل عام ١٩٠٥ ولكن المستر مورتون بقي في المنطقة حتى بعد نهاية الفترة .

وفي مايو عام ١٩٠٥ ، وفي خلال مفاوضات لعقد قرض كانت الحكومة الايرانية راغبة في عقده ، حاولت المفوضية البريطانية في طهران ان تشترط أنه في حالة الشروع في تنفيذ اعمال الري على القارون فيجب إعطاء الافضلية لشركة بريطانية ، ولكن المشروع لم ينفذ .

وبحث مشروع جديد لري جزء من عربستان من نهر الكرخة بمعرفة شيخ المحمرة في عام ١٩٠٥ ، ومع ان إمكاناته وجدت فيما بعد غير هامة فإنها عندئذ لم تحرز الاهتمام .



الفصل العاشر(١)
تاريخ الساحل الايراني والجزر

ان تاريخ الجزء المسمى في هذا الدليل «بالساحل الايراني والجزر» ، الذي كان يشير فيما قبل سنة ١٧٦٣ الى جميع الساحل الجنوبي لايران ، وباستثناء ما يدخل من ضمن الفصول الخاصة بعربستان ومكران يرد ذكره في الفصل الخاص بتاريخ الخليج العام ، إلا أنه من هذه السنة فصاعداً ، وللاسباب التي شرحت في الفصل المذكور ، فانه من الضروري بحث تاريخ الساحل الايراني بشكل منفصل عنها . ولذا فان الفصل الحالي قد اضيف أساساً لهذا الغرض . وعلى أية حال فان الشئون العامة للمملكة الايرانية بعد سنة ١٧٦٣ ، وعلى قدر ما تسترعي الملاحظة ، سوف تعالج في هذا الفصل حيث وجد أنه أكثر مناسبة لمعالجتها ، بدلا من أن يكون ذلك في تاريخ الاقاليم الايرانية القاصية كعربستان ومكران .



كريم خان ١٧٦٣ ـ ١٧٧٩(١)

الادارة الداخلية لكريم خان :

لقد شرحت في موضوع آخر المراحل المبكرة التي دفعت بكريم خان الى ان يمسك بزمام السلطة العليا في ايران . وقد ظلت الاحوال الداخلية في البلاد خلال فترة حكمه هادئة خالية من الاحداث خلوأ

---

(١) يلاحظ في هذا الفصل أن اسماء آل نصر في بوشهر توضع باصرار من المؤلف باسم ناصر والتهجئة الانجليزية تطابق ذلك ، وقد تركت العبارة على حالها .

المترجم

(٢) يعتبر المصدر الرئيسى للمعلومات عن الساحل الايرانى في فترة زند سنة (١٧٦٣ ـ ١٧٩٥) هو كتاب ج. أ. سالدانها المسمى مختارات من صحيفة الدولة « بومباى » فيما يختص بعلاقة شركة الهند الشرقية بالخليج مع ملخص للحوادث من سنة ١٦٠٠ ـ ١٨٠٠ الذى =

معقولاً. وفي ١٧٦٣ امتدت سلطته الى كل البلاد ولكن لم تكن مطلقة السيطرة . ومن تلك السنة فصاعداً، وحتى نهاية عهده، وبالرغم من حقد الكاجاريين في الشمال عليه فان أي منافس لم ينازعه السلطة منازعة ذات بال . وقد اكتفى كريم خان بوضع يده على السلطات الملكية ولم يغتصب اللقب الملكي ، وكان ذلك عن تعقل منه . واستمر في الحكم كوكيل أو نائب ملك نيابة عن الشاه الذي أضحى شاهاً بالاسم فقط والذي كان محتجزاً لديه . وقد تميزت حكومته بالاعتدال المقترن بالحزم والفعالية . وكانت رفاهية الرعية همه الرئيسي في جميع الاوقات ، وقد جنى أجزل الثواب نتيجة لكل من الرخاء الذي نعمت به البلاد أثناء فترة حكمه ومن الاحترام الذي كان لذكراه بعد وفاته . وباختصار فان السمعة الحسنة التي حظي بها من بين ملوك ايران تدعو للاعجاب ، وتقوم على اعتبارات صحيحة تجعل من الرجل شخصية غير عادية او حتى لا نظير لها . ولقد استفادت شيراز التي كانت خلال فترة حكم كريم خان عاصمة له ومقره الدائم غالباً أكثر من أي جزء آخر من ممتلكاته ،

- نشر سنة ١٩٠٥ والذى غطى جميع الفترة أما المراجع الرئيسية الاخرى فهى « رحلة في البلاد العربية » لنيبور سنة ١٧٧٦ وكتاب « مشاهدات جمعت في رحلة سياحية من البنغال الى ايران » الذى نشر سنة ١٧٩٠ لانساين و· فرانكلين الذى أقام بعض الوقت في شيراز سنة ١٧٨٧ ، وكتاب « سلالة الكاجار » سنة ١٨٣٤ للسير هـ· ج· بريدجيز الذى قام مثل السيد هـ· جونز من مقيمية البصرة ـ بزيارة شيراز سنة ١٧٨٧ كما زارها مرة أخرى في سنة ١٧٩١ وكانت له علاقات وثيقة بعدد من الرجال القياديين · وكتاب « رحلة عبر الامبراطورية العثمانية من مصر الى ايران من سنة ١٨٠١ ــ ١٨٠٧ » للسيد م· جي· أوليفير الذى زار طهران سنة ١٧٩٦ كمبعوث سياسى فرنسى وكتاب « رحلة الى شيراز » للسيد اى· س· ودرنج الذى زار شيراز وأمضى بعض الوقت هناك في سنة ١٨٠٢ وقد قام كل من السيد أوليفير والسيد ورانج بعمل دراسة خاصة عن تاريخ ايران الحديث ·

أما بالنسبة للاحداث العامة في ايران فباستطاعة القارىء الرجوع الى كتاب « تاريخ ايران » الصادر سنة ١٨١٥ للمؤلف مالكولم ·

استفادة ضخمة من انفاقه السخي على الاشغال العامة فيها، ومن افكاره العامة المستنيرة ، وقد كان تعلقه بسكانها أكثر من تعلقه بجميع رعاياه .

السلوك الشخصي وتعين الاقارب

كان المعروف عن سلوك كريم خان الشخصي أقل مما يعرف عن سلوكه العام ، ولكن في حين ان الحكمة وحسن التقدير كانا الميزتين اللتين تسودان أعماله عموماً ، فانه كان انساناً رقيقق الحاشية ومخلصاً. ولقد استفاد كريم خان بشكل لا بأس به كما سنظهر عقب هذا من خدمات أشقائه(١) وإخوته غير الاشقاء ، وهما صادق خان ، وزكي خان . ولقد كان الاول منهما هو المسئول المباشر عن العاصمة في الوقت الذي انشئت فيه المقيمية البريطانية في بوشهر سنة ١٧٦٣ ، وأثناء زيارة نيبور لشيراز سنة ١٧٦٥ . وقد قاد فيما بعد العمليات ضد لار سنة١٧٦٦ وضد البصرة سنة ١٧٧٥-١٧٧٦ بينما كان الاخير الذي كان أخاً غير شقيق وابن عم للوكيل فقط هو المسئول عن الحملة الى كنجون سنة ١٧٦٧ ، وعن حملة أخرى الى جنافه سنة ١٧٦٩ وعن حملة ثالثة الى بندر عباس سنة ١٧٧٣ ، وقد توفي كريم خان سنة ١٧٧٩ عن عمر يقدر بخمسة وسبعين او ثمانين عاماً .

سياسة كريم خان الخارجية :

ارتبطت سياسة كريم خان الخارجية بشكل رئيسي بعمان والعراق التركي ، وقد كرس جهوده بين سنة ١٧٦٩ وسنة ١٧٧٩ لاخضاع إمام عمان ولغزو جيوشه أيضاً للعراق سنة ١٧٧٥ واحتلالها للبصرة الذي بدأ في سنة ١٧٧٦ ، مما شُرح بشكل مفصل في تواريخ البلدان المعنية . ومن الممكن ان يكون من اهداف نشاط الوكيل في الخارج اشغال القوات المسلحة الايرانية بعيداً عن الوطن ، مستهدفاً بهذه الوسيلة ازالة

---

(١) كان صادق خان اكبر من كريم خان وربما لم يكن ليبرز لو لم يكن اخا للوكيل . وعلى اي حال فقد تعلم القراءة والكتابة في حين اقتنع الوكيل ببقائه أميا .

خطر قائم على أمن ممتلكاته . وفي الحقيقة وبدون توضيح منه فان اعتداءاته على حاكم عمان يمكن أن تظهر خارجة عن الانسجام مع روحه العامة المسالمة .

وقد أدت ظروف متعددة الى جعل كريم خان على صلة بالنفوذ البريطاني في الخليج أيضاً .. وسوف نتابع الآن ذكر جزء قصير عن هذه الظروف والعلاقات التي نشأت عنها والتي تمس بلطف اموراً تتعلق بتاريخ العراق او عربستان أكثر من مساسها لتاريخ الخليج .

★ ★ ★

العلاقات بين الدولة البريطانية وحكومة ايران المركزية مع الاشارة بشكل خاص الى شئون الساحل الايراني ١٧٦٣ ـ ١٧٧٩

في بداية هذه الفترة التي نحن بصددها كان التعامل بين شركة الهند الشرقية وايران قد توقف تماماً بشكل موقت ، ولم تكن هناك اتصالات جارية حول أي موضوع بين ممثلي الشركة والحاكم الفعلي لايران . وكان آخر مقر هام(١) للشركة في البلاد ، وهي معتمديتها التي كانت في بندر عباس ، قد اغلقت ونقلت الى الاقليم التركي . ويبدو على أي حال أن حكومة بومباي ، سواء بموافقة او دون موافقة مسبقة من مجلس المديرين في انجلتره ، قد قررت حتى قبل سحب المعتمدية من بندر عباس إقامة مقيمية في بوشهر بدلا منها . وهكذا فان مجموع الفترة التي غابت فيها الشركة عن ايران كانت فترة قصيرة جداً .

بعثة المستر برايس الى الخليج وانشاء مقيمية في بوشهر في مارس وابريل ١٧٦٣

اختارت السلطات في بومباي في يناير ١٧٦٣ المستر وليم اندرو برايس ليذهب الى الخليج «كمعتمد إقليمي في إيران» بقصد التحقيق في

(١) يبدو على آية حال انه بقى في مكران مختص لغوي ولم يسحب حتى بعد ذلك .

اختلاسات خطيرة قد اكتشفت في البصرة . وحيت أن صلاحيات المستر دوجلاس المعتمد الرسمي قد علقت أثناء زيارة المستر برايس فقد صدرت اليه التعليمات أيضاً بأن يتخذ الترتيبات لانشاء مقيمية في بوشهر «الهدف منها الترويج لتصريف البضائع الصوفية في المملكة الايرانية على وجه الخصوص » .

وقد وصل المستر برايس لميناء بندر عباس مساء الرابع والعشرين من مارس ، وعندما أطلقت المدافع وأضيئت الانوار الزرقاء من على ظهر مركبة «ترتار» لم يتلق أية اشارة جوابية من الشاطىء . وفي صباح اليوم التالي وحتى الساعة العاشرة لم يأت أي قارب في اتجاهه . وكانت الفرضة خالية من المراكب ولم ير على أي مكان أعلام بريطانية . فعمد السير برايس ، الذي كان محقاً في استنتاجه بأن المعتمدية قد سحبت بعد الاعمال العدائية ، الى رفع العلم الهولندي واطلاق المدافع. وبهذه الطريقة حدث اتصال سريع مع اليابسة وأمكن الحصول على معلومات كاملة عما حدث من خادم في المعتمدية الاخيرة . وكانت السلطات الايرانية المحلية على أي حال راغبة كثيراً عن مواصلة النزاع بينها بين الشركة . وبناء على ذلك قام محافظ بندر عباس بدعوة المستر برايس لزيارته على الشاطىء ، وهي دعوة لم تقبل بحال من الاحوال . وعندما أعطيت الاشارة المعتادة الى الملا علي شاه في قشم قام بتزويد السفينة بمرشد عبر مضيق كلارنس وأرسل هدية من لحم الدجاج واللوز الى ظهر مركب المعتمد البريطاني .

وبعد بضعة ايام وصل المركب «ترتار» الى بوشهر . وفي السابع من إبريل قام أحد أبناء الشيخ سعدون ، الذي كان يشرف على المدينة أثناء غياب والده وغياب أخي والده الشيخ ناصر ، بزيارة المستر برايس على ظهر السفينة واقنعه بالنزول الى اليابسة وعامله على الشاطىء بأدب ولطف بالغين ، وبحث معه ظروف إمكانية إقامة مقر بريطاني في بوشهر. وهكذا بدأت المباحثات التي استؤنفت فيما بعد مع الشيخ سعدون نفسه ، ونظراً لوجوده على مسافة بعيدة فقد انتدب المستر برايس شخصاً يدعى ستيفن هيرمت المختص اللغوي في معتمدية بندر عباس السابقة . وكانت

النتيجة عقد اتفاقية(١) بالمعنى المطلوب في ١٢ إبريل سنة ١٧٦٣ . وقد عين المستر برايس في ٢٢ أبريل المستر ب جيرمش الذي أحضره معه على ظهر المركب «ترتار» لمكتب مقيم بوشهر ، ثم استوجب الامر بعدها انزال ضابط مدفعية وقوة عسكرية صغيرة للحراسة «لحماية بضائع الشركة الموقرة ولرعاية امورها » ثم أبحر برايس الى البصرة . وكان رأي المعتمد المؤقت ان كون بوشهر ترتبط بشيراز ضمن حكم كريم خان الذي نال عدله وادارته الحسنة شهرة عاليه ، بالاضافة الى ان طابع المدينة نفسها تجاري مما ينفي الحاجة «للفخفخة والاستعراض» ، بجعلان بوشهر هي أنسب موقع للمقيمية . ولاحظ بأنه من السهل دائماً الحصول على تعويض عن الاضرار التي يحتمل تكبدها في بوشهر عن طريق حجز المراكب التابعة للميناء .

الامتيازات التي منحها كريم خان للبريطانيين في يوليو ١٨٦٣

لم تمض فترة طويلة على ذلك حتى أصبح المستر برايس يدرك أن الشيخ سعدون لم يكن الا تابعاً لصادق خان أخي كريم خان حاكم شيراز ، ولذا طلب من المستر جيرفس الحصول على تصديق من الحاكم المذكور على الاتفاقية التي عقدت مع الشيخ سعدون . وقد ارسل صادق خان بهذه المناسبة هدية وعبر عن رغبته في أن يقوم شخص اوروبي محترم بزيارة لشيراز ، فانتهز المقيم هذه الفرصة وارسل المختص اللغوي ستيفن هيرمت يصحبه الملازم ديرنفورد لتسليم هدية مقابلة ولتقديم الطلب . وقد عاد هذان في الاول من اغسطس الى بوشهر ومعهما ترخيص بامتيازات وصل منه لاحقاً نسخة ممهورة بخاتم كريم خان ، وكانت شروط الترخيص الرئيسية ما يلي : للجانب البريطاني الحرية في إقامة وكالة في بوشهر او أي ميناء آخر في الخليج وله أن ينصب فيها من المدافع بالقدر

(١) وردت هذه الاتفاقية في « معاهدات اتشيسون » الطبعة الرابعة المجلد ١٢ ص ٢٣ ــ ٣٤ الا أنها كانت قليلة الاهمية فقد الغيت مباشرة بعد ما حصل على ترخيص من كريم خان نفسه راجع نفس المصدر ص ٣٤ ــ ٣٦ .

الذي يشاوره على الا يتعدى عيار المدافع ٦ أرطال وأن يبني فيما يتعلق بهذا الغرض في أي جزء من المملكة أي عدد من الابنية العادية ، كما يجب أن تعفى تجارتهم من رسوم الاستيراد والتصدير الداخلية في كل من بوشهر أو أي ميناء آخر . ويجب ان لا يتقاضى شيخ بوشهر والحكام المحليون الآخرون أكثر من ٣٪ كضريبة تصدير على البضائع البريطانية التي تشترى من قبل التجار الايرانيين ، ويجب أن يكون للبريطانيين حق احتكار توريد البضائع الصوفية أي مكان كاجراء احترازى ضد جميع الجنسيات الاخرى ، كما يجب على الحكام المحليين مساعدة البريطانيين في استيفاء ديونهم المشروعة في ايران . وفي حالة فشلهم فان للبريطانيين الحق في اتخاذ إجراءاتهم ضد المستدينين المحليين ، أماتجارتهم فيجب أن تكون حرة من جميع القيود في أنحاء إيران كما يجب على التجار الوطنين عدم شراء بضائع من أية سفينة بريطانية تصل الى ميناء ايراني دون معرفة وموافقة الممثل البريطاني الرسمي ، كما أنه يجب على السلطات المحلية الامتناع عن نهب أي مركب بريطاني في الخليج اذا ما ضاع او قذف الى الشاطىء بل عليها مساعدته دون مقابل . ويكون للبريطانيين ومن هم تحت حمايتهم التمتع بتسامح ديني في جميع أجزاء البلاد . وعلى السلطات الايرانية أن تسلم للبريطانيين الاشخاص الفارين من الخدمة سواء كانوا بحارة أم جنوداً أم خدماً في حالة عدم معاقبتهم لاول وثاني مرة على جريمتهم . وأن يعفى المترجمون والوسطاء وخدم الوكالة من الضرائب الايرانية ، وكذلك جميع رعايا الادارة البريطانية ، كما يجب تحديد بقعة من الارض في أي مكان يعينونه كمقبرة لهم . واذا ما رغبوا في ارض يستخدمونها كحديقة لهم فيجب أن تقدم لهم سواء أكانت مجانية من اراضي التاج الايراني او مقابل ثمن زهيد ان كانت من الاملاك الخاصة كما يجب أن تعاد اليهم الدار السابقة التي تمتلكها شركة الهند الشرقية في شيراز وما يتبعها من حديقة وما يخصها من مياه .

ورغب الوكيل في الاشتراط بالاضافة الى البنود السابقة بأن يأخذ البريطانيون المنتجات الايرانية مقابل دفع كامل أو جزئي بالبضائع وعدم

تصدير كامل قيمة مبيعاتهم نقداً وألا يسيئوا معاملة المسلمين كما يجب تفضيل التجار الرئيسيين والرجال الموثوقين عند بيع مستورداتهم . كما يجب عليهم عدم ايواء الاشخاص الثائرين على السلطات الايرانية خاضعاً ذلك للفهم بأن هؤلاء لن يعاقبوا على اول اوثاني مساءة ارتكبوها ، واخيراً يجب على البريطانيين عدم مساعدة أعداء حاكم ايران سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . ويبدو من آخر رسالة لحكومة بومباي أنها لم تصادق على البند الذي قصد منه اخضاع جميع التجارة البريطانية في ايران لسيطرة مستخدمي شركة الهند الشرقية ، وقررت عدم التزامها في الموضوع كما أنها رأت أن ترفض البند الذي اقترحه كريم خان لتنفيذ تصدير النقد وتفضيل تجار معينين في سائر الظروف. وقد بلغ كامل نفقات البعثة التي حصلت على هذا الامتياز من الوكيل بما فيها من هدايا ٣٠٥٩ روبية فقط .

المفاوضات التي اجراها الايرانيون للحصول على مساعدة الاسطول البريطاني ١٧٦٣ – ١٧٦٤

وعلى كل فان المباحثات بين ممثلي شركة الهند الشرقية وحكومة كريم خان لم تتقيد في هذا الوقت بالأمور التجارية بل شملت مسألة مساعدة الاسطول البريطاني لسلطات الوكيل في الخليج وخاصة في إخضاع مير مهنا زعيم البحر في ريق الذي كان يميل الى مضايقة التجارة المارة بين بوشهر وشيراز ، والذي حشد الايرانيون ضده منذ بضعة أشهر سبقت قوات برية . وطلب من شيخ بوشهر تعاونه معهم ، الا أنه حتى الآن لم يحقق أي شيء . وقد أثير الموضوع أثناء زيارة المستر برايس لبوشهر حيث قدم اقتراحاً خاضعاً لمصادقة روسائه في بومباي يقضي بأن تدفع الحكومة الايرانية مبلغ ٢٢,٠٠٠ روبية سنوياً مقابل إقامة سفينة حراسة في بوشهر من قبل شركة الهند الشرقية . ويبدو أن صادق خان خلال زيارة قام بها الملازم دور نفورد لشيراز قد قبل هذا الرأي ووعد باعطاء تعهد بدفع المبلغ المطلوب على حساب جمارك بوشهر أو أي من العائدات الاخرى. وعلى أية حال فان حكومة بومباي لم ترحب بالفكرة ، وكان من الواضح أنها تعتقد أن تكاليف سفينة الحراسة ستكون أكبر مما قدره

المستر برايس الذي قدم خطة لمرابطة غير سفينة حراسة واحدة في الخليج بل ثلاث سفن . وفي سبتمبر ١٧٦٤ كان كريم خان وهو يرابط مع قوة كبيرة في منطقة بختياري يأمل في إخضاع مير مهنا في بوشهر في نوفمبر أو ديسمبر التاليين . ولذا كان توّاقا للحصول على مساعدة مركب او مركبين لمنع هرب هذا المتمرد عن طريق البحر . وورد في احد التقارير « انه يرغب في التنازل للشركة الموقرة عن مبلغ ٤٠,٠٠٠ روبية سنوياً مقابل خدمة طرادين أو ٢٠,٠٠٠ روبية لطراد واحد يرابط في الخليج لحماية التجارة فية » وقدم عرضاً أيضاً يقضي بتسليم الشركة الموقرة مدينة وحكومة بندر ريق « اذا كان ذلك يوافقنا » وعلى أي حال فان حكومة بومباي لم تتخذ أية خطوة أكثر من أن تخول المقيم في شهر ديسمبر إعارة الوكيل خدمات مركب بريطاني من وقت لآخر. وقد عللت ذلك بأنه من مصلحة شركة الهند الشرقية في إيران القيام بهذا العمل على ألا يؤدي استبقاء السفينة هناك لاية متاعب .

تَعَدٍّ قرصاني على السفينة البريطانية « اسلام أباد » في ٦ فبراير ١٧٦٥ وما تلا ذلك من اجراءات

حدث بعد ذلك بقليل حادث قرصنة خطير أثبت أن الحاجة الى نوع من الشرطة البحرية لم يكن ضرباً من الخيال . فعندما كان المركب البريطاني «اسلام أباد» من البنغال ويقوده الكابتن ه. سوذرلاند عائداً في الخليج من البصرة الى الهند قابلته على مسافة من جزيرة قشم رياح عاتية آتية من الجنوب الشرقي ، فاضطر أمامها الى الاندفاع الى «موغوه». وكان قبل ذلك قد شغر فيه عدد من مراكز البحارة في رحلته نحو الخارج ، وفي البصرة تزود المركب بما كان ينقصه منهم عن طريق تجنيد بعض البحارة العرب ، أما بحارته الاصليون الذين بقوا فيه فقد كانوا من الهنود باستثناء واحد كان الأوروبي الحقيقي الوحيد الذي على ظهر «اسلام أباد» عدا القبطان وضباطه الثلاثة فقط . وكان من بين ركابها بعض التجار من الارمن . وعندما وصلت السفينة الى «موغوه» في ٦ فبراير كانت بحاجة للمؤن والماء فأرسل القبطان القارب الطويل للشاطىء بقيادة الضابط

الثالث لاحضار كمية من المؤن والماء، الا ان مجموعة البحارة العرب الذين بقوا على ظهرها باغتت الضباط وقتلتهم ، واستولت على السفينة «اسلام أباد» . وفي اليوم التالي عندما اقتربت المجموعة التي كانت في القارب الطويل .. والتي كانت تجهل ما حدث على ظهر السفينة بعد مغادرتهم لها كان الطقس سيئاً ، وسمح المتمردون العرب او بالاحرى القراصنة لعدد منهم بالعودة الى ظهرها . وحين حاول خادم القبطان أن يلحق بهم أصيب بجرح من حربة ثم القي به في الماء ، وتمكن زملاؤه من التقاطه بعد صعوبة بالغة . وعندما قتل الضابط المسئول عن القارب فجأة بطلقة من مسدس من على ظهر السفينة اخترقت رأسه طرح الآخرون أنفسهم في القارب ، وتوجهوا الى أقرب نقطة من الشاطيء ورسوا على الارض مرة أخرى في «مدينة صغيرة على بعد فرسخ جنوبي موغوه» ربما كانت دوفان وهناك بادر شيخها لحجز القارب ، وجرد بحارته من جميع ما لديهم. أما قراصنة السفينة «اسلام أباد» فقد قادوها الى جزيرة قيس ، ونزلوا هناك وقاموا اولا بالاستيلاء على جميع الاشياء القيمة التي على ظهرها واخذوها لانفسهم ، وقتلوا احد التجار الارمن بعد أن انتفعوا هم أنفسهم من مشورته الفنية . إلا أن الشيخ المحلي سجنهم في الحال وانزلهم الى البر ، ولم يفشل في نفس الوقت أيضاً من تحويل الاشياء المسروقة الى منفعته الخاصة . أما الاشخاص الذين بقوا من مجموعة القارب الطويل وهم «الخادم ومدير الدفة والبحارة الهنود» فقد وصلوا بوشهر في ٦ مارس وأبلغوا المقيم هناك السيد جيرفس بما حدث . وقام هذا في نفس اليوم بارسال قارب سريع مع رسالة الى المعتمد والقنصل في البصرة الا أنه اتضح بأن الاخبار لم تصل البصرة الا في ٢٦ مارس بعد ان فقد الكثير من الوقت الثمين(١) وقد وضع المعتمد والقنصل الطراد «ترتار» تحت تصرف السيد جيرفس

(١) تطابق المعلومات الواردة أعلاه للسجلات الرسمية الا أن نيبور الذى مرت سفينته بالسفينة « اسلام آباد » بالقرب من سرى في ٢٥ يناير ذكر بان المأساة قد حدثت قبل يومين فقط وان اخبارها وصلت بوشهر « بعد قليل » من وصوله لها في ٢٤ فبراير ، وربما كان السيد جرفى يشك أو غير مصدق للاشاعة التى قيلت عن الفاجعة الى أن اقتنع بصحتها عندما وصل الاشخاص الذين سلموا منها .

بناء على اقتراحه بضرورة ارسال مراكب لتطلب من شيخ قيس حجز وتسليم المسروقات التي في حوزته . واعطيت التعليمات للاستفادة من خدمات الطراد حسب اقتراح جيرفس بألا يعرض هذا الطراد أية سفينة أو حمولة أخرى للخطر. وارسلوا مع «ترتار» السيد هولامبي المستخدم في الشركة في البصرة ليعمل كممثل للشركة في الموضوع شريطة أن يقوم السيد جيرفس بمراجعة الاجراءات التي يعهد للسفينة بتنفيذها .

وقد قدرت مجموع الخسارة في قضية السفينة «اسلام أباد» بصفة مبدئية بحوالي ٤٠٠,٠٠٠ روبية أكثر من نصفها وقع على كاهل البريطانيين والنصف الآخر على الارمن والتجار الآخرين . ومن الواضح ان السفينة استرجعت اذ قادها البحارة والركاب بعد الكارثة الى مسقط بمساعدة مرشدين من قيس . ولم يسفر ارسال «ترتار» عن أية نتيجة بهذا الصدد ، ويظهر انها لم تتقدم الى ابعد من بوشهر ، وربما كان ذلك بسبب ما عرف من ان شيخ قيس قد أجبر بواسطة الشيخ عبدالله شيخ هرمز الذي يعمل كنائب لناصر خان شيخ لار على أن يعيد الجزء الاكبر من الاموال المسلوبة . ولم يقدم أي طلب حول موضوع هذه السفينة إسلام أباد» الى كريم خان الذي قيل عنه بعد قليل ان نصيب ناصر خان من الاموال المسروقة قد وقع في قبضته وأدى إلى إبعاده عن لار ، الا أن مستخدمي الشركة لم يتوقفوا عن متابعة القضية . وعلاوة على ذلك فقد كانت هذه القضية وكما سنرى فيما بعد السبب غير المباشر في مصيبة أخرى أكثر خطورة بعد بضع سنوات .

الهجوم البريطاني الايراني المشترك على مير مهنا أمير ريق في مايو ويوليو ١٧٦٥

في ربيع سنة ١٧٦٥ قام كريم خان شخصياً بحملة على قبيلة كعب المتمردة في عربستان ، وشكل في نفس الوقت قوة مكونة من ١١٠٠ راكب و ٥٠٠ راجل لترابط في خرموج بالقرب من بوشهر بقيادة الامير كهنه خان ، وذلك لاخضاع مير مهنا حاكم ريق . وقد أجل تنفيذ الحملة

على ريق، والتي عززت من أجلها الاجراءات في خرموج مرة أخرى ثلاثة أشهر أو أكثر، لعدم استطاعة قائدها الحصول على قوة بحرية حليفة كافية للاحاطة بمير مهنا ومنع هروبه عن طرق البحر، فلم يكن أسطول شيخ بوشهر الصغير كفوءاً لتلك المهمة وحده؛ أما بالنسبة لصغار شيوخ الساحل الآخرين الذين كان وضعهم يشابه وضع مير مهنا في عدم دفعهم حتى الآن إتاوة للحكومة الايرانية فلم يكن ممكناً الركون اليهم في العمل ضده. واتجه كريم خان في هذه الظروف الصعبة الى الحاكم الهولندي في خارج، والى المقيم البريطاني في بوشهر، ولكنه لم يتلق من الاول المنهير بكمان، أي تشجيع. اما السيد جيرفس فقد اعتبر هذه المناسبة واحدة من تلك التي يمكن إعارة الوكيل فيها خدمات المركب بموجب التعليمات التي صدرت عن حكومة بومباي ١٧٦٤. وقدم طلباً بهذا الخصوص الى رؤسائه في البصرة لارسال الطراد «ترتار»، وقد ظهر أن معتمد البصرة السيد رينش وقنصلها قد استاءوا من الوكيل لانه كتب الى المقيم في بوشهر حول موضوع له مثل هذه الاهمية بدلا من الكتابة اليهما، كما أنهما استاءا أيضاً من السيد جيرفس لانه أهمل تقديم كتاب الوكيل اليهما مما أدى الى إثارة صعوبات أمام الاستجابة لطلبه، فادعيا أن «ترتار» غير مناسب للمهمة وقد يخطىء الطريق الى الهند ويحتجز في الخليج طوال فترة الرياح الموسمية وان ذلك أمر متعب للشركة كثيراً. كما اوضحا بأن الهجوم على ريق قد لا يكتب له النجاح الكامل او حتى لو فشل فشلا جزئياً فمن المحتمل بعدها أن ينزل مير مهنا الى بوشهر عدا عن أنه سوف يهاجم كل مركب بريطاني يجوب الخليج. وعلى أية حال فانهما فكرا في النهاية بأنه من الافضل ترك القرار والمسئولية على المستر جيرفس وقد عملا ذلك بناءً على تعليمات مؤرخة في ٢٥ مارس. وبعد بضعة أيام ارسلا له «ترتار» لاستخدامه اذا كانت هناك حاجة اليه في قضيتي مير مهنا و«اسلام أباد». وكما أظهرت الاحداث فان وجهة نظر المعتمد والقنصل لم تكن في مجموعها خاطئة ولكننا يجب أن نأسف مع ذلك لموقفهما المتراخي حيال قضية إخضاع مير مهنا التي كان المقيم في بوشهر أفضل

ادراكاً منهما للحاجة اليها أكبر من اسفنا لافتقارهما الى الحزم في وقف مغامرة لم يكونا يحبذانها .

من مايو الى ٣ يونيو

لم تحدث أية حركة فعلية حتّى اواخر مايو، وبعدها وصلت قوات برية يقودها كهنة خان الى الجزء المقابل لريق، ثم انضم اليها بضعة آلاف من الرجال من معسكر كريم خان في كعيان في عربستان . أما الاسطول المتحالف فانه لم يكن على أي حال جاهزاً بعد للعمل . وقد حدث ان سقطت قنبلة من القنابل التي كان الايرانيون يحاولون قذفها بمدفع مورتر على مدينة ريق فسقطت بينهم وقتل عدد من الاشخاص . ومع أنه كان لدى مير مهنا الكثير من المؤن ؛ الا أن خيانة بعض رعاياه حذرته من محاولة إطالة الدفاع . وقام في ليلة الاول من يوليه ، بعد ان ذبح من قطيعه ما لم يستطع حمله ، بانزال المواطنين وامتعتهم في ١٧ مركباً منها خمسة «جلواطات» والباقي من نوع أصغر . ووصلوا في اليوم التالي الى جزيرة خراجوه المجاورة لخارّج حيث حط فيها واتخذ هامقراً له مع ان هذا المكان كان يزخر بالكثير من المتاعب . اذ سرعان ما يصبح خالياً من الماء كما أنه موقع رملي لاظلّ فيه، وخال من الكلأ إلا أن مير مهنا أحضر معه موئناً وفيرة ، وخلافاً لما اظهره الهولنديون من حياد فانهم سمحوا له بارسال قطّعان ماشيته لترعى في جزيرة خارّج . وهكذا كانت ظروف مير مهنا في هذا الوقت لا تبشر بمقاومة طويلة من جانبه، ومع ذلك فان قوات كهنه خان لم تستطع الوصول اليه . وقد توفي عدد من مواطنيه بسبب الحرارة البالغة واصيب هو نفسه بالعمى في إحدى عينيه وعانى من التهاب حاد في الاخرى واضطر في وقت من الاوقات الى ترك ترتيبات دفاعه الى مساعديه وكان بعض هؤلاء الرجال قد قطعت آذانهم في السابق لعصيانهم الاوامر ولمجرد العربدة من السكر .

من ٤ الى ١٨ يونيه

كان الاسطول الانجلو-ايراني المكون من المركب «ترتار» وهو من النوع المسمى «سنو» وعليه القبطان برايس وسفينة تعود للشيخ ناصر

وثلاثة مراكب من النوع المسمى جلواط ، واثنين من النوع المسمى «بنيل» قد ترك بوشهر في ٤ يونيه للتعاون مع كهنة خان . ورسى في مساء نفس اليوم على مسافة من خارَج. وهكذا كان الاسطول متأخراً جداً لمنع هروب مير مهنا من ريق . وقد حاول ابن شيخ بوشهر الذي جاء على سفينة والده أن يضع نفسه قائداً على جميع الحملة ، الا أن القبطان برايس قائد «ترتار» هو الذي أشرف فعلا على العمليات وكان يقود أكبر المراكب التي من نوع جلواط المستر ناتر ، الكاتب في مقيمية بوشهر والذي قام في صباه بعدة رحلات كملازم متمرن في الاسطول . ولم تقدم أي من المراكب خدمات مفيدة في المناوشات التي حدثت عدا ما قامت به «ترتار» والجلواط الذي يقوده المستر ناتر . وخلال ليلة الرابع من يونيه اعيد تعويم الخمسة جلواطات والبتيل التي أمر مير مهنا بسحبها الى الشاطىء . وفي صباح اليوم التالي عندما لمحها الاسطول الانجلو—ايراني وأدرك ما حدث عند ساحل اليابسة جرى تبادل الطلقات بينهم لكنها لم تؤد الى إحداث أضرار لبعد المسافة بينهما . ومع أنها بقيت مرئية عند الجنوب الغربي وقت الغروب الا أن الاسطول لم يستطع اللحاق بها ووجد عند فجر يوم السادس من يونيه أن مراكب مير مهنا قد عادت سالمة ورابطت بين جزيرة خارَج وخارجوه ، في حين كان الاسطول البريطاني والايراني مبعثرين في مختلف الاتجاهات . وكان ابن الشيخ قد رجع مع مركبين الى بوشهر . ومن الواضح أنه فعل ذلك حتى يتداول مع والده وليرجع فشل القوات المتحالفة الى اهمال القائد البريطاني لنصائحه القيمة . وبذا أصبح القيطان برايس والمستر ناتر دون مساندة من مركب بوشهر الكبير الذي وضع بحرس بعيداً عن الاحداث . وقد حاول القيام بهجوم مباشر على قطع مير مهنا الا أن هذه أصلتهم ناراً حامية ثنت عليها بطاريات الساحل في خارَج بنفس الشدة . وعندها وجد المهاجمون أنفسهم مضطرين للتراجع والرسو بعد الظهر على مسافة من خارَج مرة أخرى ، ثم تلا ذلك عدة أيام من الركود . وفي العاشر من يونيه تحطم مركب ايراني من نوع جلفاط واصبح لا ينتفع منه بسبب عاصفة من الشمال الشرقي. وفي الخامس عشر شوهدت ثلاث جلفاطات وبتيل واحد تابعة للمير مهنا تترك خارجوه

وقدر أنها ذاهبة لملاقاة ابن الشيخ الذي كان من المعتقد أنه على وشك الرجوع من بوشهر . وخلقت مدافع الدخان التي اطلقتها المدافع الهولندية من خارَج في الليلة التالية اضطراباً شديداً، وكان الحاكم المنهير بكمان قد أمر باطلاقها كنكته عملية من ناحية ، ولاختبار مدى استعداد حاميته للطوارىء من ناحية اخرى . فلم يدركها المتحاربون .. وظهر في اليوم السادس عشر ان هناك اشتباكاً وشيك الوقوع بين اربعة مراكب تابعة للمير مهنا وثلاثة أخرى تابعة للشيخ ناصر إلا أن الأمر قد انقلب بظهور سفينة بريطانية كبيرة صدفة آتية من مدراس وقد توجهت رأساً نحو المتعاركين دون ان تعلم عن الحال التي كانوا عليها وبذا اعطتهم فرصة للانفكاك لم يكن أحدهم ليرضى عنها .

من ١٩ الى ٢١ يونيه

وفي ١٩ يونيه عاد ابن الشيخ والمراكب التي ذهبت معه . لبوشهر الى خارَج . وقد سعى السيد جيرفس بلحر الهولنديين ليشتركوا مع البريطانيين والايرانيين الا ان المنهير بكمان لم يكن راغباً في الاشتراك في هذا الموضوع ، وفي اليوم العشرين علم ان هناك قاربين للصيد لرعايا مير مهنا موجودين في خارَج فأرسل ابن شيخ بوشهر رجالا لاحتجازهما. وقد تم ذلك دون صعوبة ، بعد أن قتل احد الصيادين فيهما . الا ان الهولنديين لم يسمحوا بنقل القاربين من الجزيرة ، وعندها أصر المهاجمون على اخذهما وفتحوا النـــــيران من مدافعهم الثقيلة ، واستطاع احد بحارة بوشهر أن ينجح في حمل غنيمتهم بعيداً إلا أن الآخرين ولّوا ظهورهم للشاطىء . وعند نزولهم الى الارض تجمع حولهم وأحاط بهم الرعاع من عرب خارَج بعد ان ملأهم منظر الصياد القتيل بالحنق ضدهم . وعلى أية حال فقد وضع بحارة الجلواط الهولندي حداً للشغب باطلاق بنادقهم دون تمييز على جميع المحتشدين وحجز المنهير بكمان رجال بوشهر عنده واحتفظ بهم في السجن لحين إعادة قارب الصيد الذي أخذ .

من ٢٢ الى ٢٨ يونيه

وفي الثاني والعشرين من يونيه اندفع القبطان برايس الذي كان قد فقد كل ثقة في قطع اسطول بوشهر ، باتجاه ريق بكل الاسطول الذي معه . وكان هدفه احضار قوات من الجيش الايراني للنزول على جزيرة خارجو طبقاً لخطة كان اتفق عليها مع الامير كهنة خان ، الا ان القائد الايراني أصبح يدعي عند ذلك انه لايستطيع عمل شي ما قبل يوم ٢٩ يونيه حين يكون الاحتفال بمحرم قد انتهى ويعدها يمكن الانتفاع بخمسه آلاف رجل . وهكذا عادت المراكب المتحالفة في اليوم التالي الى خارج . وكان مير مهنا عندئذ يدفع لرعاياه روبية عن كل طلقة مدفع يلتقطونها ويحضرونها له ، وينشر الاستحكامات الرملية من حوله ، لحماية شعبه من ضربات المدافع المتتابعة الآتية من البحر على غير نظام ، وكذلك لتغطية اعمال النجارين الذين كانوا يعملون في إصلاح مراكبه المحطمة ولمواجهة التهديد بانزال قوات على الجزيرة . وأمر في نفس الوقت بالاحتفال بذكرى استشهاد الحسين بكل الحماسة المعتادة بين الشيعة في هذه المناسبة .

من ٢٩ يونية حتى الاول من يوليه

ولم يحدث اي شيء أكثر من ذلك حتى ٢٩ يونيه عندما عاد للظهور بعد غياب استمر بضعة أيام ثلاث جلواطات وبتيل واحد من أسطول مير مهنا وهي تقود معها جلواطاً ساقته من المنطقة الواقعة بين بوشهر والبحرين وعليها كمية من اللؤلؤ والنقود . وكانت أخبار هذه الحادثة قد وصلت قبل ذلك بيومين بواسطة زوج من المراكب من نوع بتيل كانا مع الجلواط عندما هوجم ، إلا ان مراكب أسطول بوشهر الصغيرة والتي كانت في خارج بالرغم من كونها أقوى من سفن المير مهنا ، وبالرغم من مشاهدتها اياها عياناً فقد تخاذلت عن التعرض لها ، حتى مرت بالغنيمة بسلام الى شاطيء خارجوه الشمالي ، وفي الحال أمر القبطان برايس بالهجوم على جزيرة خارجوه وتقدم بنفسه مع السفينة « ترتار » وأكبر سفن بوشهر لمساعدة مراكبه الاصغر . وفي الوقت الذي كان فيه مركبه ومركب المستر ناتر مشتبكين مع مراكب العدو وقد تكبد كل منهما

بعض الخسائر ، كان البوشهريون يتجولون هنا وهناك قرب المعركة بلا مبالاة وكان القبطان برايس من البداية قد تكدر من سلوك حلفائه ومن تجاهلهم الدائم للاشارات السرية التي كان تفاهم معهم عليها ، كما أنهم كانوا يتحاشون حتى مظهر الخطر في حين اعتبر ابن الشيخ أنه ليس من مقامه أن يتلقى الاوامر من اوروبي . وكان سلوكهم في المناسبة الاخيرة هذه غير مرض الى حد كبير مما دعا المستر ناتر وبعض المدفعيين من الاوروبيين الذين كانوا قد توزعوا بين مراكب اسطول بوشهر الى الانسحاب في اليوم التالي حيث عاد قسم منهم الى ظهر السفينة «ترتار» وعاد البعض الآخر الى ظهر يخت صغير يخص دار المعتمدية البريطانية في البصرة وكان هذا اليخت قد قام بدور في العمليات الاخيرة .

من ٢ الى ١١ يوليه

أخذ العدو في ٢ يوليه مركباً صغيراً من مراكب اسطول بوشهر كما أن مركباً آخر طرح على الشاطىء وفقد . وفي ٩ يوليه توجه يخت المعتمدية الى البصرة برفقة « فورت وليم » وهي سفينة انجليزية كبيرة من البنغال كانت متجهة الى خارج . وفي ١٠ يوليه اقام اسطول مير مهنا على مرأى البصر من خارج بالاتصال اتصالا مباشراً مع أسطول سلمان شيخ كعب الذي كان مثله في حرب مع كريم خان، والذي انفجر النزاع بينه وبين البريطانيين أيضاً في حرب الايام القليلة الأخيرة . وفي ١١ يوليه أعلن القبطان برايس عن عزمه على الرجوع الى بوشهر ، وفي الليلة التالية قرر ابن الشيخ ، الذي لم يعد معه نقود او مؤن ، الانسحاب مهما كانت خاتمة العمليات . ويعزى الفشل في هذه الحملة كلياً الى السلوك الرعديد لمفرزة(١) بوشهر ، ويبدو على الرغم من ذلك أن كريم خان اعتبر البريطانيين هم الذين أساءوا التصرف في هذا الموضوع .

---

(١) كان هذا الرأى على الاقل هو رأى الرحالة نيبور الذى كان شاهد عيان منصف لجميع الاجراءات وكتب عنها أن مير مهنا « كان من المحتم أن يهزم كليا لو أن القبطان برايس والسيد ناتر لم يفرا بهذا الشكل الجبان أمام عرب بوشهر » .

العلاقات التي برزت نتيجة لأمور كعب مع كريم خان
١٧٦٦ - ١٧٦٧

وما كاد الامر يصل الى هذه الخاتمة السيئة حتى بدأت سلسلة جديدة من الحوادث كانت النزعة فيها لا تزال تسير نحو مدى أبعد من انخفاض الثقة ببريطانيا في عين الوكيل، وذلك في نفس الوقت الذي تعرضت فيه مصالحه ومصالحهم للصدام . وأكثر هذه الحوادث أهمية والتي وصفت بتفصيل أكثر في تاريخ عربستان ذلك الاغتصاب القرصاني الذي قامت به قبيلة كعب في يوليه سنة ١٧٦٥ على السفن « سالي » و « فورت وليم » وبخت المعتمدية الذي ذكر قبل قليل، وما أعقب ذلك من ارسال قوة حربية بريطانية من بومباي في بداية سنة ١٧٦٦ لتتعاون مع قوة تركية للحصول على تعويض من كعب ؛ ثم الهزيمة الحقيقية للحملة الانجو-تركية المشتركة التي كان نصيب بريطانيا فيها تكبد نكستين خطيرتين في مايو وسبتمبر سنة ١٧٦٦ على مقربة من دوراق او الفلاحية الحديثة . وفي هذه الأثناء كان مير مهنا قد طرّد في الأول من يناير سنة ١٧٦٦ الهولنديين من خارج وأخذ منهم تلك الجزيرة لنفسه ، ولكنه بعد ان فعل ذلك ، وفي الوقت الذي كان فيه ما يزال في حرب مع شيخ بوشهر الذي وعد كريم خان في مارس سنة ١٧٦٦ بمزيد من المساعدة ، فانه لم يبد حقداً على البريطانيين ، ولم تضارّ شركة الهند الشرقية ، مع ان موظفيها في بوشهر كانوا يرغبون في صيف سنة ١٧٦٦ في تخصيص طراد لحمايتهم منه ، لكنهم لم يعانوا أية مضايقات مما كان بامكانه أن يثيرها . أما بالنسبة لكعب فانهم على الرغم من حملة كريم خان ضدهم في السنة التالية فان معتمدية البصرة كانت تعتبرهم من الرعايا الحكومة التركية ، لذلك فان الوكيل لم يُستَشَر قبل البدء في عمليات ضدهم الا أن المعتمد المستر رينش ارسل له كتاباً لم يرد هو عليه يطلب منه فيه عدم تقديم ملجأ في ممتلكاته للفارين من كعب .. وقد بذل الأتراك جهدهم حول الموضوع وربما كان ذلك عندما وصلت القوات الحربية البريطانية في مارس سنة ١٧٦٦ لتأمين تعاون شيخ بوشهر ضد كعب . ولكن عندما

اشترط الشيخ تقديم البريطانيين المساعدة له مرة أخرى ضد مير مهنا ، ذلك الشرط الذي اعتبره ممثلو الشركة بموجب تعليمات من بومباي بأنه من المستحيل قبوله ، لم تجر أية ترتيبات بهذا الشأن ولا كان من المحتمل أن يقدم اسطول بوشهر أي خدمات ذات قيمة ضد كعب أكثر مما فعله ذلك الاسطول ضد مير مهنا .

ولم يبد كريم خان ، أثناء تقدم العمليات الانجلو-تركية في عربستان في صيف سنة ١٧٦٦ أية دلائل اهتمام . وبعد مدة وحتى أيام قلائل من وقوع النكسة البريطانية الثانية في ٢٣ سبتمبر استلمت كل من السلطات البريطانية والتركية رسائل منه يلح فيها على ضرورة الانسحاب المباشر للقوات الانجلو - تركية من بلاد كعب لأنهم من رعاياه . واعترف بأنه منح رئيسهم حكومة دورق إلا أنه في نفس الوقت وعد بأنه سيعمل على إيجاد ترضية كاملة عن جميع الاضرار التي تكبدها البريطانيون والاتراك على يد قبيلة كعب . وجاء في تقرير أن كريم خان كان حانقاً جداً على البريطانيين وخاصة لانهم لم يمكنوه من اخضاع مير مهنا حتى إنه لم يعد يسمح بذكر اسمهم في مجلسه . وفي أكتوبر أمر المعتمد القنصل المقيم في بوشهر بابلاغه أنه اذا كانت عنده أية وسيلة فليقل بأن البريطانيين مجرد قوة احتياطية للاتراك في الحرب مع كعب . وكان من الواضح ان المستر رينش واصدقاءه قد استعدوا ، في حالة استياء الوكيل، الى اتخاذ إجراء عملي في بوشهر، إما بارسال مراكب لحماية مصالح شركة الهند الشرقية هناك او حتى اذا لزم الامر بنقل المقيمية منها دفعة واحدة .

زيارة مبعوث ايراني للبصرة في مارس وابريل ١٧٦٧

ويحتمل ان موقف الوكيل نحو الشركة كان بالتأكيد على درجة من العداء الشديد تضارع ما قدره ممثلو الشركة في البصرة . ومع انه كان موقفاً يبتعد عن بذل أية محاولة لايذائهم فقد ارسل كريم خان مبعوثاً من عنده الى العراق التركي ممثلا في شخص أغاسي خان . وقام هذا الشخص في ١٣ مارس سنة ١٧٦٧ بابلاغ السادة ليستر وسكيب في

سراي الحكومة التركية في البصرة بأنه قدم ليلح في طلب تعويض البريطانيين عن الممتلكات التي نهبتها كعب ، فاذا فشل في ذلك كان على الوكيل أن يتخذ الاجراءات ضد كعب ويضع نفسه مسئولا عن الخسائر البريطانية ، شريطة أن يقدم له تقرير عن تلك الخسائر ، وان يرسل أحد مستخدمي الشركة الاوروبية لتوضيحها له في شيراز. وربما أمكن في هذه الحالة ازالة سوء التفاهم الآخر أيضاً . وقد رد عليه هذان دون تسلم أية تعليمات من بومباي تناسب هذا الوضع الذي نشأ بهذا الشكل ، بأن البريطانيين قد دخلوا الحرب ضد كعب كحلفاء للأتراك الذين وقعت الاعتداءات من قبل القبيلة في إقليمهم ، وان ذلك لا يتفق ومبادئهم ، ولكن اذا كان بالامكان الوصول الى ترضية نتيجة لتوسط الوكيل ، فانه يمكن اعتبار ذلك برهاناً على حبه للعدالة وتقديره للامة البريطانية . وسلما للمبعوث الايراني خطاباً ربما كان ينفس معنى الرسالة الشفوية عندما زار بناية المعتمدية البريطانية في ١٧ مارس . وبعد ذلك وفي ٢٣ مارس كان المبعوث الايراني قد قابل شيخ كعب الا أن اقترحاته لتسوية الادعاءات البريطانية قد استقبلت بالازدراء . وفي ٨ ابريل غادر البصرة بعد ان قدم انذاراً نهائياً مكتوباً الى كعب الا أنه لم يكن مجدياً .

بعثة السيد سكيب الاولى لشيراز في ابريل — سبتمبر ١٧٦٧

استلم المعتمد في البصرة بعد وصول المبعوث الايراني اليها في المرة الاولى بثلاثة أيام كتاباً من حكومة بومباي تقول فيه بعد تقديرها الحذر للخطوات التي يجب اتباعها عقب فشل الحملة الانجلو—تركية ضد كعب إنها توصلت الى قرار يقضي بعدم تحمل البريطانيين للحرب دون حلفاء وأنه اذا بقيت كعب مصرة على عنادها ولم يكن هناك أمل في الوصول الى تسوية بمساعدة من الاتراك وحدهم فانه يجب عمل الترتيبات للحصول على تعاون الوكيل الايراني . ولقد كانت الرئاسة حذرة جداً من الرفض في حين كان مجلس المديرين يعتبر التحالف مع قوات وطنية من الخليج مسألة معوقة الا أنه لم يكن بإمكانهم استرجاع مكانتهم السياسية والتجارية في هذا الجزء بأية وسيلة غير ذلك ، إلا أنهم لم يكونوا راغبين في التورط

بأية عمليات ضد مير مهنا على الأخص لمصلحة كريم خان . واعتقدوا أنه حتى لو كان هناك اضطرار لذلك ، اذا أصر عليه الوكيل كأمر لا بد منه لصداقته ، فانه يجب ان يكون بأفضل شروط يمكن الحصول عليها .
وكانت تعليماتهم للمعتمد في البصرة في اطار هذه الكلمات فأوصوا بارسال المستر جورج سكيب وهو من قنصلية البصرة فوراً الى شيراز للسير بالمفاوضات . واقترحت ما يلي في نفس الوقت كبنود يجب اشتراطها اذا ما قدم وعداً بالمساعدة ضد مير مهنا : ان يشمل امتياز السماح باقامة مقر بريطاني في بوشهر إعطاء الحرية للشركة ببناء قلعة او وكالة هناك او في أي مكان آخر في إيران مقيمة عليها ما ترغب فيه من مدافع ، وان يخصص للشركة مبلغ ٢٠,٠٠٠ الى ٢٥,٠٠٠ روبية سنوياً من جمارك بوشهر او من أي بند آخر من العائدات العامة لتفي بتكاليف احتفاظها بطراد في الخليج بشكل دائم ، وان تمنح لها أية جزيرة يمكن ان تختارها الشركة اذا رغبت في إنشـــاء مستعمرة عليها ، وأنه يجب القيام بترضية سخية عن الخسائر التي تكبدها البريطانيون من الغنيمة التي ربما أمكن الحصول عليها فيما بعد من كعب . أما مراكب هذه القبيلة فانها يجب في نفس الوقت إما أن تدمر او تسلم أو تجبر على تقديم تعهد واف بعدم استخدامها ضد البريطانيين مرة أخرى . كما أنه يجب أن تسلم نصف الغنمية التي تؤخذ من مير مهنا الى البريطانيين مهما كانت طبيعتها ، واخيراً في حالة تحقيق الحملة الانجلو-ايرانية المشتركة النجاح ضد خارج يجب ان يسمح للمير مهنا بالاحتفاظ بملكية خارج على ان يتعهد بعدم التخلي عنها لأية سلطة اوروبية أخرى عدا السلطات البريطانية . كل هذا بالاضافة الى وجوب الإصرار على ارجاع مدافع الميدان البريطانية مهما كانت الظروف وكانت تلك المدافع هي التي غنمتها كعب في الحرب .
كذلك اصر على بذل المساعي للحصول على منافع تجارية في ايران وخاصة فيما يتعلق بتجارة حرير جيلان الخام . وطبقاً للاوامر التي ارسلت من بومباي اشترط عدم تقديم الطلب الى كريم خان حتى تنتهي آخر فرصة للمهلة التي منحها المعتمد لكعب ، ولكن السلطات البريطانية في البصرة اعتبرت أنه ليس من الضروري ان تؤدي اجراءات المبعوث الايراني

الى مثل ذلك، وانه من غير المناسب إجراء المزيد من المراسلات مع القبيلة.. وعندها قررت هذه السلطات أن تسير قدماً في العمل بموجب تعليمات منها دون تأخير .

تعليمات المعتمد الى المستر سكيب

كان معتمد البصرة الآن هو المستر هنري مور وكانت شخصيته غريبة ولكنها بالتأكيد ذات تأثير نافع على المفاوضات مع كريم خان . وكانت اولى الدلائل على غرابة أطواره قد ظهرت من الطريقة التي حوّر فيها المعتمد اوامر المقيمية عندما نقلها الى المستر سكيب ، وكان تدخل المستر مور يتسم دائماً بطابع الحرص على عدم التقيد بأوامر الحكومة حتى إنه كان يحرض المستر سكيب على أن لا يولي عنايته لها في مجموعها جانحاً الى وصفها بأنها غير مقيدة . وقد وضع أمامه بدلا منها عدداً من الاقتراحات من عنده كان اهم ما فيها وجوب الضغط على الوكيل للتعاون على « تدمير كعب واذا فشل في ذلك عليه ان يتخذ الترتيبات لعقد سلام دائم بين كعب من ناحية والاتراك والامير من ناحية أخرى » على أساس دفع تعويض كامل عن الخسائر الانجليزية والتركية مع دفع ١٠٠,٠٠٠ روبية لحساب مصاريف الحملة التي اعدتها الشركة والاعتراف بايرانيي البلاد بأنهم يتبعون كبعان ، مع أنها ليست تابعة لدورق ، كرعايا للسلطة التركية .

وباختصار فانه يبدو واضحاً ان السيد سكيب قد لقي حرية تصرف فعليه للوصول الى افضل شروط يستطيعها مع كريم خان فيما يتعلق بالتعويض وجميع المسائل الاخرى ، وان يراعي باهتمام يقل او يزيد حسب اختياره لوجهات نظر رؤسائه في بومباي . ويبدو ان السيد سكيب قد وجد نفسه مضطراً لمغادرة البصرة الى بوشهر في طريقه الى شيراز في منتصف ابريل سنة ١٧٦٧ آخذاً معه توصية من المبعوث الايراني وخطابات خصوصية لكريم خان من حاكم بومباي والمعتمد في البصرة وهدايا قيمتها ١٠,٠٠٠ روبية . وكانت قيمة ما سلم له حسب بيانات السفينتين « فورت وليم » و « سالي » تبلغ ٣٩٠,٩٣٠ روبية .

تجارة بوشهر وبعض المصاعب هناك

مما يجدر ذكره هنا أنه في أعقاب المشروع الذي انهمك فيه المستر جيرمش سنة ١٧٦٥ ضد مير مهنا حظر مجلس المديرين على المقيم في بوشهر في مايو سنة ١٧٦٦ الاتصال مع الوكيل أو حاكم ايران ، وبشكل موقت في شئون الحصول على مواقع جديدة أو امتيازات ، إلا بموجب تعليمات من المعتمد والقنصل في البصرة ، كما منع من انتداب أي شخص لتمثيله في بلاط كريم خان او في شيراز . وعلى أي حال فقد اشتكى المستر جيرمش قبل تسلمه تلك الاوامر للحكومة الايرانية على الشيخ ناصر شيخ بوشهر وطلب نقله . وقد تحقق ذلك بعد ان تولى المقيمية المستر بوير عندما حاول ابن الشيخ ناصر رفع إيجار بناية الوكالة في بوشهر الى ١,٠٠٠ روبية سنوياً في حين ان الشيخ استدعى سمسار المقيمية الى شيراز لمجرد مضايقة المقيم .

وقد واجهت التجارة البريطانية في بوشهر أشياء أكثر خطورة من هذه المتاعب ، وفي الحقيقة إنها وصلت الى حالة من التوقف بسبب الحظر الذي فرضته اوامر كريم خان على تصدير العملة من إيران . وهكذا كانت مسائل تتعلق ببوشهر والتجارة البريطانية تتطلب من المستر سكيب ان يحسم فيها فضلا عن تسوية قضية كعب .

مفاوضات السيد سكيب في شيراز والاتفاق الذي توصل اليه

ورغم ان السيد سكيب قد حضر الى شيراز بصفة رسمية وبرغبة الوكيل نفسه فانه عومل في بادىء الامر بعدم اكتراث. ولم يستطع الحصول على مقابلة مع كريم خان . وبدت الامور للمعتد في البصرة في بداية أغسطس وكأنها بلغت غاية تأزمها لدرجة أنه وجه اوامره للسيد سكيب بترك شيراز في نهاية ذلك الشهر . واصدر اوامره لمقيم بوشهر بأنه عندما يصل اليه السيد سكيب عليه ان ينتقل من هناك مع جميع ممتلكات الشركة الى البصرة ، وان يحجز عند مغادرته لها أكبر قدر ممكن من المراكب التي تعود للوكيل ولشيخ بوشهر ولشيخ البحرين .. وقد وصلت أنباء هذه القطيعة المدبرة مع الوكيل ، والتي لم يجد المستر مور مناسباً ان يطلب

المشورة فيها من حكومة بومباي إلاّ في سبتمبر حين أذهلهم لأن الوقت أصبح متأخراً جداً لاتخاذ أية خطوات لمنعها . وفي غضون ذلك تحولت الامور في شيراز الى منحىً ملائم تماماً وربما كان ذلك في أعقاب محاولة سسيد سكيب الجدية لترك المكان ، وهو أمر لم يكن كريم خان ليسمح به . وأخيراً ، وفي اواسط سبتمبر وافق الوكيل على دفع ٥٠٠,٠٠٠ روبية لشركة الهند الشرقية حالما تجهز هذه الحملة ضد مير مهنا . ووافق على إعطائها الحرية في مهاجمة كعب ، ولكن دون مساعدة من الاتراك ، وفي أي وقت ومكان تختاره . وعلى أي حال فانه لم يكن باستطاعته أن يعد بتسليم اسطول كعب للبريطانيين ، ووصف ذلك الامر بأنه في اعتباره خيانه لنفسه كحاكم للقبيلة . واكثر من ذلك فانه يجدها مهمة صعبة او يستحيل الوفاء بها . وكان المعتمد والقنصل في البصرة يعتبران هذه النقطة في غاية الاهمية ، مما جعلهما يرفضان قبول أي تعهد من مستر سكيب بأن يكون مسئولا في المستقبل عن سلوك كعب . وتبعاً لذلك ارسلا الى كريم خان جواباً مسايراً للظروف رافعين اقتراحاته الى حكومة بومباي . ويظهر ان المستر بيمور أصبح الآن حاقداً على كريم خان فهو يصفه بأنه « كثير التردد والتقلب مما يجعلني على أقل ثقة في وفائه بوعوده » ويظهر أن وجهه نظره في هذا الموضوع كانت ترتكز على أنه يجب على البريطانيين أن يتابعوا قتالهم ضد كعب بقوة رئيسية دون اللجوء الى معونة من أي حلفاء آخرين .

الحملة غير المصرح بها على هرمز وخسارة « ديفيانس » اكتوبر — نوفمبر ١٧٦٧

بعد اختتام المفاوضات مع كريم خان وإحالة اقتراحاته الى سلطة أعلى في الهند وجد المعتمد في البصرة والقنصل أنه يوجد تحت تصرفهما قوة بحرية موقتة لا بأس بها ولكنها غير مستخدمة . فاخترعا لها عملا عجيباً لم يكن لديهما تفويض للقيام به ، فرجعا الى قضية « اسلام أباد » سنة ١٧٦٥ وأخذا في تصسيد تفاصيلها من ملفات المعتمدية ، والتقاط التعليمات التي اعطيت بشأنها من حكومة بومباي في وقت مبكر من سنة

١٧٦٦ والتي كانت تتعرض لعمليات استعادة قيمة حمولتها اذا ما تهيأت فرصة مواتية بعد معاقبة كعب ، والتي تقول أيضاً بأن هناك طلباً مزعوماً كان قدمه كريم خان للمستر سكيب في شيراز بأن على الشركة أن تتعهد بالزام عبدالله شيخ هزمر بالطاعة للحكومة الايرانية . وقد قرر المستر مور وزملاؤه العمل في خطة جيدة لكنها خطيرة . وتقضي هذه الخطة بدعوة الشيخ عبدالله بحجة علاقته بقضية « اسلام أباد » بعد وقوع الواقعة لدفع ٤٠٠,٠٠٠ روبية كتعويض لمالكي المركب السيء الحظ وللاشخاص الذين كانت لهم شحنات عليه ودفع ١٠٠,٠٠٠ روبية عن الحسائر التي لحقت بشركة الهند الشرقية و ٤٠٠,٠٠٠ روبية كمكافأة لأفراد الحملة ، وأن يسلم الشيخ عبدالله سفينته للبريطانيين بوصفهم حلفاء لكريم خان وكذا جميع الجلواطات التي في حوزته ، وان يتخلى لصالح البريطانيين أو لاية جهة يسميها الوكيل عن الممتلكات الآيلة اليه عن أجداده وهي جزيرة هرمز .. وتقضي الخطة بأنه اذا كان هذا التدبير غير كاف في حد ذاته للاستيلاء على المراكب المطلوبة فانه يجب ان تطلب ترضية من شيخ شراك « لاخذه قاربنا المسلح في شهر مايو الماضي عندما كان في طريق عودته من مسقط ولفظاظته مع شعبنا ولإهانته لهم بقوله بأن الانجليز لا يساوون حذاءه » على ان تشمل هذه الترضية اعادة القارب وشحنته التي تبلغ قيمتها ١٠,٠٠٠ روبية وحجز جميع جلواطات الشيخ بل والقاء القبض عليه وان يسلم كسجين الى كريم خان . كما يجب ان يحاسب شيخ قيس على مشاركته في العمل ضد « اسلام أباد » واخيراً ليس آخراً أمر الربان برايس « بأن يأخذ ويحرق ويغرق ويدمر كل جلواطة محاربة قد يقابلها خلال حملته عدا ما يعود منها للمير مهنا » . وعين السيد ليستر وبوير كمديرين مشتركين في الحملة . وقد اعطيت تفاصيل العمل للطراد « دفيانس » والمركب القاذف للقنابل « سلامندر » والجلواط « وولف » . ولقد كانت هذه العملية كارثة مريعة اسفرت عن أخطر كارثة حلت بعملية بريطانية في الخليج ، وختمت هذه المجازفة التي أسيء الحكم عليها بنهاية مفاجئة شرحت ظروفها بالتفصيل في الفقرات التالية المقتبسة من المفكرة اليومية لمعتمدية البصرة : —

ملخص المفكرة اليومية للملازم جيج بخصوص تفجر السفينة « دفيانس » .

وصل القارب المسلح قاذف القنابل « سلامندر » بقيادة الملازم جيج الذي حمل لنا النبأ الفاجع عن ضياع السفينة الحربية « دفيانس » التي يقودها القائد البحري برايس ، فقد انفجرت هذه السفينة في حملتها على هرمز تجاه جزيرة قشم . وحيث ان التفاصيل عن ذلك مثبتة في مذكرات جيج فنحن نوردها كما يلي :—

السبت ١٤ الشهر نسمات بهجة تهب من البر والبحر . لاحظت في الساعة الرابعة بعد الظهر ان الربان غير اتجاه السفينة معتزماً السير بين جزيرة قشم واليابسة فغيرت الاتجاه تبعاً لها . وفي الساعة ٨ مساء ألقت السفينة « دفيانس » مراسيها على عمق ٤ قامات تنقص ربع قامة . وعند ضوء النهار كان أقصى الطرف الجنوبي لقشم يقع شرق شمال الشرقي عن السفينة وهي تبعد عن الشاطيء بحوالي ٤ فراسخ .

الاحد ١٥ الشهر : في الساعة الواحدة بعد الظهر أقلعت «دفيانس » يصحبها يخت وقارب متجهة إلى شرق الشمال الشرقي حتى الساعة ٩ بعد الظهر ثم القت « دفيانس » مراسيها وفي الساعة ١١ بعد الظهر أقلع الاسطول والرياح شمالية شرقية . وفي الساعة الواحدة والربع صباحاً القت مراسيها بغتة ، وامرني الربان في نفس الوقت بالوقوف ما دام البحر سارياً . وفي الثانية والنصف صباحاً لاحظت شيئاً على الشاطيء المواجه لنا حسبته قارباً كبيراً تحت شراع وأطلقت عليه طلقة لحمله على الاطلاق وبعد ذلك بقليل سمع دوي كبير على ظهرها وفي الساعة الثالثة أطلقت ثلاث طلقات أخرى عليه واكتشفت أنه سفينة كبيرة راسية أطلقت علينا عدة بنادق من أعاليها ومررنا على بعد مرمى طلقة البندقية ورسونا الى الشرق منها على مرمى قذيفة المدفع ، عملت إشارة الى الربان أخبره أننا نرى سفينة عربية وارسل في الحال الملازم كبر الى الربان ليخبره بأننا نرسو بجانب سفينة غريبة . كانت « دفيانس » في هذا الوقت راسية وتبعد عنا مسافة اربعة أميال تقريباً . أخبر الملازم كبر الربان بأننا نرسو عند

السفينة ، وأقلع الربان متوجهاً نحونا وكنا نشعل أحياناً أضواء زرقاء حتى تعرف الربان بموقعنا . كانت هناك ريح قليلة وكان جزر البحر معاكساً له ولذا لم يستطع أن يقترب منا . وبعد ظهور ضوء النهار بقليل رست « دفيانس » ، على مسافة ميل من السفينة وعلى بعد ميل ونصف منا . وجد مع السفينة ثلاث جلواطات واربع سفن صغيره مسلحة وعاد الملازم كبر في الساعة السابعة واخبرني ان الربان ينوي مهاجمة السفينة والصعود عليها حالما يكون ذلك ممكناً ، وأن علينا بسبب ذلك ان نجعل قواربنا مجهزة بالجند والسلاح انتظاراً لاشارة منه للعمل ، وفي أثناء كل هذا الوقت كانت السفينة والجلواطات تقوم بالاستعدادات . وفي الساعة الثامنة صباحاً كان اللنش مع قوارب الربان واقفة بجانبه متأهبة لاخذ الوضع الحربي للصعود الى ظهر السفينة . وفي الساعة الثامنة شوهد دخان يتصاعد من «دفيانس» حسبناه دخان مدافع أطلقت منها ، ولكن دهشنا جداً عندما رأيناها تنسف في أقل من دقيقتين. وكنا عند ذلك على بعد ميل ونصف منها ولم نستطع ان نلاحظ أي رجال أحياء على الحطام . والحقيقة ان الانفجار كان عظيماً لدرجة أننا لم نستطع أن نفكر بأنه من الممكن ان ينجو منه أي رجل . وحالما رأى العدو ذلك جهز سفينته وجلواطاته بعدد من الرجال لم يروا من قبل مما منعنا من الاندفاع باتجاه الحطام . وحتى لو أقلعنا فاننا كنا سنسقط عن ظهر السفينة لقوة جزر البحر وعدم وجود ريح . وفي الساعة التاسعة شاهدت ترنكات العدو تسير ، واعتقدت انها تتجه نحو الترنكي الذي نحن فيه والذي عليه ٤٠ من الجنود الهنود ، ولذا أقلعنا به الآن واخذ وضعه مرة أخرى . وما لبثنا ان رأينا ترنكيات العدو بجانب الحطام يخرجون منه ما يستطيعون اخراجه ، وفي الساعة الحادية عشرة مساءً عادت تر نكيات العدو من الحطام ذاهبة الى الشاطىء وبعدها بقليل عاد مد البحر وأخذنا نفكر بأنه من غير العملي لنا أن نتظاهر بمشاغلة العدو اذ كان عندهم الكثير من المراكب وعدد ضخم من الرجال . كان صعباً علينا بذل الجهد لمحاولة السير عن طريق جمبرون لنلحق بالجلواطة « وولف » التي كانت انفصلت عن مرافقتنا في ١٢ من الشهر الحالي ثم

التقدم الى قشم طلباً للماء اذ أنه لم يفكن بقي لدينا سوى خزان ماء واحد على ظهر المركب، ثم نحاول بعد ذلك جهدنا لاخذ طريقنا الى الصرة او بوشهر حسب ما يبقى معنا من ماء .

الاثنين ١٦ الشهر : رأينا بعض الاوروبيين على الشاطىء لذا أرسلنا قاربنا ليتعرف على هؤلاء وكنا عند ذاك الى الشرق من العدو وعلى بعد ميل ونصف. وما لبث القارب ان عاد ومعه عشرة من البحارة الاوروبيين وجندي واحد وعشرة من البحارة الهنود وثمانية من الجنود الهنود ، وضابطان هنديان واثنان من خدم المستر بوبير وخادم للربان ، ونجار أسود . وقد أخبرونا أنهم نجوا لانهم كانوا في الجزء الامامي من السفينة وقالوا بأن السفينة قد نسفت بسبب اهمال المدفعي ووكيل المخزن الذي سقطت منه شمعة مضاءة على عرق منسكب فاشتعل .

وكان الخمسة والثلاثون رجلا المذكورون هم جميع من نجا من ٣٠٠ أو أكثر اذ كان عليها ٨٦ من الاوروبيين . اما البقية فكانوا من الجنود والبحارة الهنود . ومن بين الذين لاقوا مصرعهم الموسف في هذا الحادث السادة :

القبطان فونتين برايس

المديران المشتركان في حملة هرمز	ديموك ليستر وليم بوبير
عسكريون	الرئيس ليتون ليزلي الملازم روبنز الملازم ميلنبيرغ
رئيس بحري	ريتشارد واتكينز ج. داولنج واتكيتنز
جراح	ميكائيل كمينجز
مترجم بوشهر	ستيفن هرمت

وعل ما يظهر فلقد كان مسرح الحادث بالقرب من لافت على الطرف الشرقي من مضيق كلارنس ولكن دلائل الموقع بعيدة عن الوضوح .

وعندما علمت حكومة بومباي بحادث «دفيانس » ارسلت في الحال الفرقاطة « رفينج » (١) أكبر مركب مسلح لشركة الهند الشرقية ويحمل ٢٨ مدفعاً لتحل محلها . ولكنها عبرت في نفس الوقت عن دهشتها لما حدث . اذ أنه مخالف لتأكيد سابق تعهدت به المعتمدية بأن تبقى السفينة الثابتة في مكانها تماماً حتى تتسلم اوامر من بومباي حول اقتراحات كريم خان . وكان هناك ظرف آخر مؤسف في هذه القضية وهو ان كريم خان الذي نفذت الحملة باسمه لما علم بواقع الحال احتج عليها وعبر عن استيائه منها ، في حين ان المستر سكيب كتب في اول ابريل سنة ١٧٦٨ ما يلي : « أما بالنسبة للشيخ عبدالله فان الوكيل منذ وصولي لاول مرة وحتى الآن لم يطلب مساعدتنا ضده او ان يكون قد ذكر اسمه أمامي » وقد شجب مجلس المديرين في لندن حتى قبل ان يعلم بفقد « دفيانس » الهجوم المقترح على هرمز لعدة أسباب . وكانت ملاحظات المجلس التي تضمنها كتابة المؤرخ بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٧٦٨ والموجهة الى المستر مور ومساعديه ملاحظات تهكميه جاء فيها قولهم . « وباختصار ، فانكم اذا كنتم قد اجتمعتم لاختراع طريقة لارباك أمورنا فاننا نشك ان تكون هناك خطة لتحقيق ذلك أسوأ من الاجراءات التي اعددتموها » .

القسم الاول من بعثة السيد سكيب الثانية الى شيراز فبراير — ابريل ١٧٦٨ :

في نوفمبر سنة ١٧٦٧ جاء في رد حكومة بومباي على فرصة الاتصال الاولى مع البصرة بخصوص التسوية المقترحة مع كريم خان بأنها تأسف لان المعتمد لم ير من المناسب قبول العرض الذي قدمه الوكيل على مسئوليته الخاصة ، وامرته اذا كان العرض بخصوص الموضوع ما يزال

(١) فقدت رفينج في عاصفة سنة ١٧٨٢ على مسافة من بومباى .

مفتوحاً بأن يقبله في الحال، وعليه في هذه الحالة أن يرسل السيد سكيب ثانية الى شيراز « بأقصى سرعة » لعقد اتفاقية منظمة حول الموضوع ، وان ينقل في نفس الوقت خطاباً من حكومة بومباي الى الوكيل مباشرة عن طريق المقيم في بوشهر. واذا غير الوكيل رأيه فعلى المعتمد ان يتخذ أية خطوات تبدو له مناسبة للبت في الامر على أساس مفصل لا ينطوي على حرب مع الوكيل ، او تكوين تحالف ضده مع مير مهنا او أي شخص آخر . وهكذا يجب تنظيم اتفاقية مع كريم خان تحدد فيها كمية الاصواف التي يشتريها الوكيل من شركة الهند الشرقية كل سنة ، والسعر الذي ترغب الشركة في دفعه لها ، ويجب ان يذكر فيها بشكل مشابه قيمة حرير جيلان الخام وصوف كرمان والنحاس الذي تقبله أية عروض يتقدم بها كريم خان بخصوص خارج .

٧ فبراير ١٧٦٨ :

من الواضح ان السيد سكيب لم يغادر البصرة الى شيراز قبل السابع من فبراير سنة ١٧٦٨ أو بعدها . وفي غضون ذلك ورد احتجاج جديد من حكومة بومباي ضد اقتراحات السيد مور بالاشتراك مع مير مهنا ضد كريم خان . وفيما يتعلق بالاخير فانها لاحظت ما يأتي : « اننا لا نذكر له أي موقف مسبب لنا بالضرر ، ولا نستطيع اختيار الفكرة التي تسيطر عليكم في أن له سلوكاً متقلباً . وان تمسكه الشديد بوعده الذي قطعه لكعب ورفضه المطلق للهدية التي حملها له السيد سكيب الى ان تسوى الامور، وتصرفاته في المواقف الاخرى المذكورة في الاجزاء المختلفة من نصائحكم لنا ، كل ذلك يجعله يبدو في نظرنا على ضوء مختلف جداً » وأضافت الرسالة الموجهة الى المقيمية بأنه اذا ما استولي على خارج فيجب على قوات الشركة مسحها واحتلالها الى ان يكون بالإمكان الحصول على اوامر من مجلس المديرين ، وعدم اتخاذ أي عمل عنيف ضد كعب دون موافقة الوكيل، ويمكن اعطاء تعهد في أن يحتفظ بسفينة حراسة بريطانية في الخليج شريطة أن يكون عند الوكيل الرغبة في دفع نفقات صيانتها المقدرة بـ ٤٤٠, ٦ روبية سنوياً لمركب من الدرجة الاولى و

٤٠,٠٩٩ روبية لمركب من الدرجة الثانية كما يجب ان ينص في أية معاهدة يتوصل اليها دون الاشارة المباشرة لأية أمة اوروبية أخرى أن لشركة الهند الشرقية البريطانية الحق المطلق في التجارة في الاراضي التابعة للوكيل .

وفي الوقت الذي غادر فيه المستر سكيب متوجهاً الى شيراز كانت ما تزال هناك عوائق للتجارة البريطانية في بوشهر فرضها كريم خان ملمحاً الى انه لا يمكن ازالتها دون مفاوضات .

١٤ ابريل ١٧٦٨ :

كان في هذه المناسبة تأخير أقل من جانب كريم خان في الوصول الى اتفاق مع المستر سكيب ، وفي ١٤ ابريل سنة ١٧٦٨ نجح الممثل البريطاني في الحصول على اتفاق موقع منه جاء فيه ان الوكيل يتعهد في حالة أخذ جزيرة خارّج والقبض على مير مهنا او قتله او كسر شوكته بواسطة البريطانيين بأن يسترد من « الشيخ المحترم سلمان شيخ كعب » ١٥,٠٠٠ تومان كتعويض عن الخسائر البريطانية وان يعطي نصف البضائع وجميع اسلحة ومراكب مير مهنا للبريطانيين وأن يتخلى لهم وللابد عن كامل ملك وسلطة جزيرة خارّج وتعهد الوكيل للبريطانيين بأن يعتبر نفسه مسئولا من الناحية المالية عن جميع الغارات التي قد ترتكب من الآن فصاعداً ضدهم من قبل كعب سواء كان ذلك في البحر او البر . وقد وعد بالاضافة الى ما جاء في الاتفاقية بأن تعاد إلى الاسطول البريطاني مدافع الميدان التي أخذتها كعب عندما تحتشد قواته امام خارّج ، وأن يعطي الاوامر بالافراج المباشر عن جميع المساجين الذين عند كعب ، وان يصدر انذاراً صارماً الى القبيلة بخصوص سلوكها مستقبلا تجاه البريطانيين والاتراك . أما بخصوص ازالة العوائق أمام التجارة البريطانية في ايران فقد ارجىء البت فيها على أية حال بحجة ان للوكيل عدداً من النقاط يريد تسويتها مع شيخ بوشهر قبل فتح الطريق من ذلك المكان الى شيراز ، وهي طريق كان الوكيل قد اغلقها ولكنه وعد عموماً بأنه حالما تعطى شركة الهند الشرقية برهاناً على كونها مهتمة بمسألة خارّج ، وتبدد

الشكوك التي يخشاها كريم خان صراحة ، فسيكون لتجارتها طريق في جميع أنحاء البلاد . وكان الوكيل في لحظة من اللحظات أثناء المفاوضات يظهر ميلا لقبول خدمات شيخي بوشهر وهرمز ضد مير مهنا مفضلا اياها عن تلك التي سيقدمها البريطانيون ، وبعد قليل من التردد قرر استبعاد عروضهم . وقبل ان يغادر المستر سكيب شيراز قبل الوكيل منه هدايا شركة الهند الشرقية وكان له مع حاملها في نفس الوقت مقابلة ودية جداً .

الهجوم البريطاني الفاشل على خارّج في مايو ١٧٦٨

اتخذت الخطوات دون أي تأخير لتنفيذ ما يتعلق بالبند الخاص باخضاع خارّج ، وجلبت قوة بريطانية لا بأس بها الى الخليج مع ضابط البحرية الكبير الذي كان في هذا الوقت هو القائد البحري الفينستون بينما كانت القوات الحربية تحت امرة الرئيس نلسون الا أن سلوك هذين القائدين كان في منتهى الارتباك بحيث ان العمليات انتهت الى فشل محزن .. ويظهر ان هذه النتيجة حققت شكوك كريم خان في ان البريطانيين غير راغبين أو ليس في مقدورهم تنفيذ ما كانوا قد تعهدوا به.

١٩ و ٢٠ مايو

وعقد في ١٩ مايو سنة ١٧٦٨ مجلس حرب على ظهر الاسطول البريطاني أمام خارّج تقرر فيه عمل ثغرة في اليوم التالي في ستار القلعة ، وإنزال مجموعات لاقتحامها . وعلى أية حال فقد هبت في ٢٠ الشهر ريح معاكسة مما منع السفن من الرسو على مقربة من الشاطيء كما كان معتزماً من قبل ، وبعد قذف القلعة بالقنابل لمدة ثلاث ساعات لم تحدث بها اي ضرر ، وثبت الجنود على مدافعهم ثباتاً لم يكن متوقعاً . وقد اشتعلت النيران في الغراب « بومباي » في جانبه الايمن، وهو ثاني أكبر المراكب البحرية لشركة الهند الشرقية . وتوقف الهجوم بعد أن أصيب في هذه المعركة المركبان « رفنج » و « بومباي » باصابات جسيمة في سواريهما ونظام قلوعهما وتلقيا عدة إصابات في غلافهما الخارجي واصيب في

المركب « رفنج » « ثلاثة رجال في ارجلهم » وأصيب في « بومباي » عشرة رجال بجراح كانت إصابات بعضهم قاتلة . أما السكونه « دلفين » فقد قتل عليها رجل واحد . وقيل إن مدافع مير مهنا كانت أثقل من تلك التي في الاسطول والتي كانت من عيار ٦ و ٩ أرطال فقط . وفي نفس المساء عقد مجلس حرب ثان تقرر فيه وقف العمليات الأخرى الى أن تعرف نوايا كريم خان الحقيقية بشأن إرسال المساعدات العسكرية ، لانه لو أمكن الحصول على تعزيزات عسكرية فان احتمالات النجاح كانت ستزداد كثيراً ولكن الهجوم سيتأخر استئنافه على أي حال . وفي غضون ذلك كان على « بومباي » أن تحمل المرضى والجرحى إلى بوشهر « حالما يعتقد الجراح بأنه يمكن أن ينقل هؤلاء الناس المبتورين بسلام » وأنه يجب إقامة مستشفى على الشاطىء هناك تحت اشراف السيد ج. بيرتش .

٢٩ مايو

وفي ٢٩ مايو لم تكن وصلت أية مساعدة بعد من الوكيل ، واستؤنفت العمليات النشطة مرة أخرى، وتقدمت بين الساعة ٣ والساعة ٤ بعد الظهر قوارب الاسطول المزودة بالجنود والسلاح نحو الشاطىء بقيادة الملازمين وتون شيريف وسكوت بلاير لحجز وحرق ثلاث جلواطات من جلواطات مير مهنا ولكنها جنحت على الارض على مقربة من الشاطىء ، وعندما شوهدت الجلواطات ترتفع مع الماء سالمة عادت القوارب الى السفن دون القيام بالمحاولة . وحدث بعدها بساعات قليلة لجماعة ينتمون لسفن وولف ، والجل وسفينة للتخزين كانت ترسو امام خارجو منذ ٢٧ الشهر لتتزود بالماء ، ان باغتهم في تلك الجزيرة ٤٠ أو ٥٠ رجلا من رجال مير مهنا وتصرفوا معهم بقسوة شديدة . ومع ان الجزيرة كانت مضاءة منذ اليوم السابق إلا أن المهاجمين كانوا قد جاءوا اليها من خارج أثناء الليل وخبأوا أنفسهم في خنادق من الرمل . وكان قسم المياه هذا يتكون من ٤ من البحارة الاوروبيين غطوا بحراسة ٥٠ جندياً من الهنود تحت امرة صبحدار(١) ولكن معظم هؤلاء رموا أسلحتهم عندما هوجموا

(١) ضابط رئيسى من الاهالى على جماعة من الجنود الهنود الذين كانوا يعملون في شركة الهند الشرقية (المترجم) .

واندفعوا في البحر في حين قـُطـّع الذين كانوا منهم على الأرض إرباً . ويبدو أن نوعاً من الفزع قد استولى على جميع الحملة ولذا بقيت المفارز العسكرية في القوارب ولم تنزل الى الأرض . ومن الواضح ان جثث الموتى بقيت حيث سقط اصحابها على الشاطىء وسمح للعدو الذي كان في خارجو بالهرب في قوارب صغيرة دون مضايقة متجهاً الى خارّج ، وكان مجموع الخسائر التي تكبدها البريطانيون في هذا الحادث ٣٠ شخصاً وهم ٤ من البحارة الاوروبين ، ١٧ جندياً هندياً ، وبحاران هنديان ، وطباخ هندي وجميعهم قتلى ، هذا بالاضافة الى ٥ جنود هنود جرحى وبحار اوروبي مفقود . وقد صرف المشرفون على الخطة النظر عنها في مجموعها على أساس « أنه ليس لدينا بأية وسيلة من الوسائل العدد الكافي للنزول على اليابسة بأنفسنا وخاصة ان الحر قد حل الآن » .

واعلنت حكومة بومباي في وقت تأخر حتى اوائل ابريل سنة ١٧٦٩ عن عزمها على فتح تحقيق في أسباب ذلك الفشل الذي حدث الا أنه لم يظهر ان ذلك قد تم . او حتى اذا كان تم فماذا كانت نتيجته ؟ وقد عبرت الرسالة المورخة في ٢ مارس سنة ١٧٦٨ عن وجهة نظر مجلس المديرين والتي كانت بنفس المعنى المذكور أعلاه . وربما كانت هذه الرسالة وصلت الى المعتمد والقنصل في البصرة في وقت أبكر ، ولكن ليس بعد طويل وقت من وقوع الفشل نفسه . وقد استنكر المجلس كامل اجراءات مستخدمي الشركة مع أنه كان حتى ذلك الوقت على معرفة بها وخاصة تساهلهم مع سلوك كريم خان في مسألة التجارة . وقد انتقد المجلس المعتمد والقنصل في البصرة لانهما لم يعملا على الغاء مقيمية بوشهر ، تلك الخطوة التي لو تمت لأعادت الوكيل الى صوابه ، وخلّصت الشركة على الاقل من الاعتماد على رضاه في شئون كعب والشئون الاخرى ، كما أنهم انتقدوا وشجبوا فكرة الهجوم على مير مهنا الا اذا كان هو البادىء في الهجوم وكذلك فكرة اقامة مقر للشركة في جزيرة خارّج سواء أكان ذلك بموافقته ام دون ذلك .

القسم الثاني من بعثة المستر سكيب الثانية لشيراز مايو ــ سبتمبر ١٧٦٨

استمرت المفاوضات مع كريم خان بواسطة المستر سكيب الذي بقي في شيراز لمدة شهرين او ثلاثة أشهر بعد فشل الهجوم على خارّج إلا أنها أصبحت عندئذ لا طائل منها ، ولا توجد أية فرصة لنجاحها ، ليس فقط لاصرار المستر مور على « كراهيته غير العادله » لكريم خان ، واعلانه عن تفضيله للتحالف مع مير مهنا ولكنه كان ينطوي أيضاً على استياء شخصي غريب وكراهية .. للمستر سكيب » وقد وضعت تلك الحالة حداً لفعالية العمل وانسجامه . وفي السادس من سبتمبر توصل المعتمد والقنصل في البصرة الى قرار « أنه لن تكون لهما من بعد أية علاقات مع ذلك الرجل بسبب معاملاته الغادرة والمؤذية لنا » . وارسلا الى المستر سكيب اوامر بالغاء جميع ارتباطاته والرجوع الى شيراز . ورفضا اعادة النظر في هذا القرار رغم ما أعقبه من تسلم مقترحات ارسلها الوكيل قبل نهاية أغسطس ، ورغم قيامه بارسال قوة الى جنافه مقابل خارّج معتبرين هذه التصرفات مجرد تغطية فقط . وعندما وصل المستر سكيب للبصرة في اكتوبر سنة ١٧٦٨ اوقفه اعداؤه هناك بتهمة خيانة الأمانة والاخلال بالاوامر التجارية ، كما هو مفصل في مكان آخر ، ولذا وجد نفسه مضطراً للذهاب الى بومباي للدفاع عن سلوكه .

العلاقات غير المستقرة مع الوكيل ١٧٦٨

كان لفشل ممثلي الشركة في الوصول الى تفاهم مع كريم خان رد فعل غير مرض في غير مجال واحد على اوضاع شركة الهند الشرقية في الخليج . ففي ١٧ أغسطس سنة ١٧٦٨ عندما كان المستر سكيب ما يزال في شيراز قام مير مهنا بمخاطرة ليعبر عن غضبه من الهجوم البريطاني الأخير على خارّج واستولى على السنو البريطاني « سبيدويل » وهو في البحر خارج بوشهر . وفي اكتوبر بعد استدعاء البعثة اعتقد المعتمد والقنصل في البصرة أنه من الضروري الاحتياط في حالة قطع العلاقات مع الوكيل بتقليل المجازفة في قيمة مخزون الشركة في بوشهر إلى ٥,٠٠٠ روبية ، وحذرا في نفس الوقت المراكب المتجهة من مسقط الى

أعالي الخليج من الاخطار واصدرا اوامرهما للاسطول الذي تحت تصرفهما بالتجول باستمرار في قطاعين بين البصرة وبردستان لمنع وقوع المزيد من اعمال القرصنة من قبل مير مهنا . وكان هذا الاسطول سيء التكوين سواء من ناحية الرجال او الذخائر . وقد اعتبرت المراكب الاصغر المدخرة لوقت الحاجة الوسيلة الوحيدة لتزويد المراكب الاكبر منها بالمهمات المناسبة ، مما كان يشكل خطراً عليها .. وقبل أيام قليلة من وصول الجيش الايراني الى جنافه كان القسم الأكبر من القوة قد عاد الى الهند بمقتضى اوامر صادرة عن السلطات في البصرة .

الحصار البريطاني على خارَج ١٧٦٩

لم يحدث أي حادث خطير يعكر صفو الحالة الراهنة حتى بعد طرد مير مهناً من خارَج بواسطة رعاياه في ٢٦ يناير سنة ١٧٦٩ . وقد أتاح هذا الحادث لموظفي الشركة في الخليج فرصة جديدة للوقوع في سوء تقدير . ويبدو ان المستر مور ومعاونيه قد ظنوا ان مير مهنا قد كدس ثروة واسعة في خارَج ، وانهم بحصار الجزيرة ومنع نقل الغنيمة الى الساحل الايراني يمكن ان يحصلوا على تعويض عن الخسائر الاخيرة من خليفة مير مهنا أو ربما من كريم خان الذي كان يحتمل ان تسقط خارَج تحت سلطانه ، في حالة عدم تدخلهم. إلا أن الامور لم تجر حسب ما توقعوه ، وقد قوبل الامر الذي أصدروه الى زعيم خارَج الجديد بوجوب هدم تحصيناته وتسليم مدفعه الكبير بالرفض . وحوالي بداية ابريل اقتنعوا أخيراً باستحالة فرض حصار فعال على خارَج ، وساورهم القلق من الاشاعات عن احتمال مواجهتهم لاسطول بوشهر وكعب عند حنفيه بأمر من كريم خان ولذا نقلوا مراكبهم بعيداً ، وارسلوا في نفس الوقت بأوامر متناقضة الى قائد البحرية « لا تتصرف تصرفاً هجومياً ضد الخان او كعب أو المير الا إذا واتت فرصة تعتقدون فيها بامكانية الاستيلاء على او تدمير جلواطات كل منهم او على الاخص تلك التي تعود للقوتين الاخيرتين واذا وجدت نفسك قادراً على ذلك فحاول بكل الوسائل » .

سحب مقيمية بوشهر ١٧٦٩

وكان العمل الذي قام به المعتمد والقنصل في خارّج قد افزع مقيم بوشهر المستر جي. مورلي الذي يظهر أنه كان لديه تلميح عن مقاصدهما قبل التنفيذ ، والذي كان قد تنبأ بقطع العلاقات مع كريم خان كعاقبة محتملة ، فزعاً جعله في اوائل فبراير يتخذ الخطوات اللازمة لسحب المقيمية من بوشهر على مسئوليته الخاصة . وبعدها ، وعلى الرغم من بعض المعارضة المبدئية من جانب الشيخ المحلي الذي تلقى اوامر من زكي خان تأمر القوة الايرانية التي ارسلت الى جنافه بمنع البريطانيين من الذهاب ، وعلى الرغم من الحاجة الى ترحيل حوالي ١٠٠ شخص بعضهم مرضى في المستشفى ، فان عملية الانسحاب تمت بنجاح . ولم يكن الوكيل بقادر على منع هذه الحركة ولذا فقد تلطف وامر بارسال بعض حاجيات المقيم وخيول شركة الهند الشرقية التي تركت هناك .

أوامر حكومة بومباي ومجلس المديرين ١٧٦٩

لقد شجبت حكومة بومباي بشدة مسلك المعتمد ومجلس المديرين والمقيم السياسي حيال هذه الامور . وارسلت في نيسان سنة ١٧٦٩ تعليمات الى المعتمد والمجلس بالبصرة لمساعدة زكي خان في احتلال خارّج بأحسن شروط يتمكنون من أخذ موافقته عليها ان لم يكن الامر متأخراً . أما اذا تعذر ذلك فيجب عليهم التفاهم مع سكان الجزر « خارّج وما جاورها » . وعلى اية حال فيجب ان يحاولوا بكل وسيلة الحيلولة دون استعادة مير مهنا للجزر . ولا يعرف ان كانت تلك التعليمات قد نفذت ام لا . أما مجلس المديرين في لندن فقد كان المعتمد والمجلس في البصرة قد تمكنوا من كسب ثقتهم ، ولذلك جاء في جزء من مراسلاتهم الرسمية انهم يعتقدون بأن الاضطرابات في الخليج تُعزى كلية الى « انخداعهم بالثقة التي اوحاها اليهم المستر سكيب في كريم خان » ولذلك فقد حثوا على ضرورة اخلاء الموقع غير عالمين بما كان قد جرى في بوشهر .

مجهودات حكومة بومباي لاعادة تأسيس مقيمية بوشهر ١٧٦٩–٧٠

استنكرت سلطات بومباي ملاحظات مجلس المديرين في الموضوع وسياسة المجلس بالانسحاب من ايران . ولم تتقاعس تلك السلطات في أن تنتهز فرصة طلب قدمه مجلس المديرين نفسه للحصول على حرير جيلان وهو ما يتيسر بسهولة في بوشهر ، لطرح موضوع اعادة افتتاح المقيمية في بوشهر . كما أنه ساءهم أيضاً اصرار المعتمد والمجلس على تركيز تجارة الشركة الخليجية بالكامل في البصرة .

وكانت خطوتهم الاولى هي تعيين لجنة مؤلفة من ثلاثة أشخاص ، هم السادة رينش وجبرفس ومارتن (وكان الاولان قد خدما في الخليج) لتقرر فيما اذا كان لا يتحتم نقل معتمدية البصرة الى بوشهر ، وتخفيض المؤسسة التي في البصرة الى مرتبة مقيمية . وبعد ان تشاورت اللجنة مع السادة مورلي وسكيب عادت الى بوشهر . وكان تقريرها الذي وضع في ٣ نوفمبر سنة ١٧٦٩ يحبذ إقامة وكالة محصنة في بوشهر ، ووجهة نظرهم في ذلك أنها يمكن أن تؤدي الحماية للمقر الموجود في البصرة وخاصة ان لهذا المكان منافع أكثر لإجراء تبادل أكبر في التجارة . كما أن اللجنة تعتقد بأن الاقبال على الاصواف في إيران يمكن ان يكون في بوشهر أكبر بكثير من الاقبال عليه في النواحي التي تقوم البصرة بخدمتها . واعتقدت اللجنة بأن إعطاء كريم خان ما قيمته لاكان(٢) أو ثلاثة لاكات من الاصواف سنوياً مع الاشتراط عليه بدفع مقابلها حريراً خاماً هو امر معقول بينما نجد الترتيبات الراهنة تضطر التجار الايرانيين للذهاب الى الاقليم التركي على كره منهم لانجاز مشترياتهم من البصرة حيث لا يستطيعون دفع اسعار مرتفعة بسبب مصاريف الرحلة والجمارك المزدوجة ... ألخ مثلما لو كانت البضائع تسلم اليهم في بوشهر .

وفي هذه الاثناء كان قائد السفينة «اكسبيدشن» وقائد «فانسي» اللتين كانتا في بوشهر يقدمان استفسارات ملحة نيابة عن الشيخ عما اذا

---

(٢) اللك يساوى مئة ألف روبية ٠

كان البريطانيون يعتزمون العودة للاقامة في بوشهر ذاكرين بأن التجار المحليين كان يسرهم أن يشتّروا منها الملابس لو وجد أي شيء منها ، على أي من الطرادين . الا أن المعتمد والمجلس تمسكا بشدة بخطتهما في عدم ارسال أي شيء منها الى بوشهر وذلك لاجبار التجارة الايرانية على الذهاب الى البصرة . وقررت معتمدية البصرة في سبتمبر سنة ١٧٦٩ في سبيل تجنب الاساءة لكريم خان الذي كان في هذا الوقت في حرب مع امام مسقط ، عدم تنظيم الحراسة الخاصة التّي كانت تقدم للاسطول العماني لتجارة البن حتّى يتمكن من الوصول الى البصرة . وقد اتخذ هذا القرار برغم عدم الرغبة فيه امتثالا لروح الاوامر الواردة من بومباي. وفي سنة ١٧٧٠ أصدر مجلس حاكم بومباي التوجيهات الى المعتمد في البصرة بالرد على الشيخ ناصر الذي قدم كتاباً يدعو فيه البريطانيين الى العودة الى بوشهر ، بأنه اذا كان الوكيل راغباً في روئية المقيمية وقد أعيد انشاؤها مرة أخرى ، واذا رغب في تقديم كتاب بهذا الشأن الى المعتمد ، ففي هذه الحالة يمكن أن ينتدب شخص اوروبي محترم لبحث الموضوع معه . وكانت النية في حالة قبول الاقتراح ارسال المستر مورلي الى شيراز بنفس التعليمات التّي كان المستر سكيب قد تلقاها في بعثته الاخيرة باستثناء ما كان منها يتعلق بخارّج مع طلب استعادة « سبيدويل » وحمولتها التّي كان مير مهنا قد استولى عليها .

مجلس المديرين يمنع الرجوع الى بوشهر في اغسطس ١٧٧٠

وعلى أية حال فان المعتمد والقنصل في البصرة استطاعا تأخير الاستجابة لتلك الاوامر غير المستساغة ، بادعائهما بأنه لا توجد لديهما هدية مناسبة لارسالها الى كريم خان ، وبعدم وجود مترجم ثقة ليرافق المستر مورلي ، وبأن الشيخ ناصر نفسه ليس لديه اهتمام حقيقي بالموضوع وقد تتوج اسلوبهم المعوق هذا بالنجاح عندما بعث مجلس المديرين في أغسطس سنة ١٧٧٠ بأوامر حاسمة في رسالة نقلت من لندن الى البصرة عبر البر بأقصى سرعة . ويرد في هذه الاوامر القول « ولذا فاننا نحظر عليكم بأقصى تشديد ليس فقط عدم إعادة تأسيس مقيمية في بوشهر بل

وتكوين اي مقر في الولايات الايرانية دون إذن صريح منا . وإذا كنتم بدأتم خلافاً لاوامرنا سواء بواحد او أكثر من هذه المقرات فاننا في هذه الحالة نرجوكم ونأمركم بالغائها فوراً » .

وكان المديرون يرون ان نفقات الاحتفاظ بمقيمية في ايران ستكون باهظة ناهيك عما ينطوي عليه ذلك من المجازفة ، حيث إنهم كانوا يعتقدون بأن تحصين المقيمية ضد الاخطار فكرة سخيفة . وهكذا فان هذه المصاعب كانت أكثر كلفة من فروق الاسعار الممكنة في بوشهر ، كما أن مقيمية بوشهر ستضعف شأن مقيمية البصرة خصوصاً وانهم شهدوا أمام لجنة من بومباي بأن ثلث الاصواف المباعة في البصرة كان يذهب لايران .

القرصنة الخطيرة التي ارتكبتها قوارب خارّج وقوارب أخرى على المراكب البريطانية وغيرها في يونيه ١٧٧١

كان المظهر العام الخارجي للامور في خريف سنة ١٧٧٠ مطمئناً لدرجة أنه جاء في التقرير الوارد من البصرة بأن طرادين فقط يمكن أن يغطيا خدمات الخليج وان المقيمية قد استلمت عروضاً ودية لاقامة وكالة بريطانية في ريق من حسين خان الذي خلف مير مهنا ، الا ان مظهر الامور المشجع هذا كان خادعاً ولم يدم طويلا . ففي ٢٢ يونيه سنة ١٧٧١ استولت ثلاثة مراكب من خارّج أمام كنجون على السفينة البريطانية « بريتانيا » المحملة بالسكر والحديد والتوابل .. الخ والتي كان يملكها المستر شو ، وكذلك على سفينة وطنية من جوجو تحمل العلم البريطاني ومحملة بالغالي والرخيص ، والى جانب ما سبق استولي على قاربين من مسقط هما « بوتالاكتش » و « سندرى » . وفي ٩ يوليه وصلت أخبار هذا الحادث فأوفد القائد انس في ١٢ يوليه مع السفن « ريزوليوشن » و « اكسبيدشن » و « دولفين » ليستطلع الامر وليسلم الى رئيس خارّج خطاباً من المعتمد يطلب فيه استرجاعها . واذا فشل الخطاب في إحداث الاثر المطلوب فعلى القائد استرجاع المراكب المستولى عليها والقبض على جلواطات القراصنة اذا كان ذلك ممكناً ، والا فعليه أن يتخذ الترتيبات

لمرافقة المراكب البريطانية المتجهة لاعالي الخليج باتجاه البصرة . واذا وجد القائد ان هذه المهمة نافعة فعليه عند القيام بها ان يراقب جزيرة خارَج . وفي الوقت الذي قام فيه القائد إنسز بزيارة خارَج وريق تلك الزيارة التي تمت في ١٤ يوليه للجزيرة الاخيرة لم يكن القراصنة عادوا بعد الى بلدهم مع غنائمهم . وبعد ان ارسل ترجماناً الى شاطىء ريق ، ومعه الرسالة الموجهة الى حسين خان تسلم الترجمان جواباً مرضياً ، وعاد الى البصرة في ٢٦ أو ٢٧ يوليه على ظهر « اكسبيدشن » . ولم تقم « دولفين » بأية ترتيبات لحماية التجارة البريطانية الى الشمال من مسقط . وفي ٢٧ يوليه وصل المركب الحربي « بريتانيا » والمركب جوجو الى ريق قادمين من البحرين، حيث كانا قد احتجزا هناك بسبب هبوب ريح شمالية غربية قوية الا أن المركب « بريتانيا » ارتطم بالأرض عند الشاطىء وأصابه تلف خطير نتيجة لرداءة الطقس قبل ان يعود المد ويعومه مرة أخرى .

وكان القراصنة قد نقلوا اكثر من نصف ثمن المركب الى الجانب العربي من الخليج ، وكانت معاملتهم للبحارة الاسرى غير انسانية . وفي ريق كان من الصعب عليهم الحصول على مأوى مهما كان نوعه يقيهم حرارة الشمس او أية حاجة من ضروريات الحياة الأساسية . وفي الاول من اغسطس غادر الرئيس شو والمستر نيكلسون الضابط الاول في « بريتانيا » بناء على تعليمات من كريم خان الى شيراز ، حيث كان عليهما أن يفحصا محتويات شحنة السفينة ، ولكن الاول توفي في الطريق . أما المستر رو الضابط الثاني وقسم من البحارة فقد ارسلهم حسين خان في قوارب الى المعتمدية في البصرة مباشرة . أما بقيتهم عدا بعض البحارة الهنود فقد وصلوا بسلام الى نفس المكان في ١٦ اغسطس بعد ان كانت رحلتهم قد تمت عن طريق بوشهر حيث عاملهم الشيخ معاملة حسنة .

الحملة التأديبية التي اقترح المعتمد والقنصل في البصرة القيام بها

أكد حسين خان للترجمان شفهياً أثناء وجود الاخير في ريق ، أن كريم خان وشيخ بوشهر هما المسئولان الحقيقيان عن القرصنة

الاخيرة ، واما هو ، فمع أن مراكبه كانت مشتركة فيها ، فانه يرغب أن يكون صديقاً للبريطانيين حتى إنه يود أن يحول اليهم ملكية جزيرة خارّج في حالة تلقيه وعداً منهم بحمايته . ولكنه أكد في كتابه الى المعتمد براءة كريم خان بنفس البراهين التي اوردها الاخير والقى كل اللوم في الحادث على « بريتانيا » التي اتهمت كذباً بالهجوم اولا على الجلواطات مما اضطرهم الى أسرها للدفاع عن التفس . وفي نفس الرسالة أعطى وعداً رسمياً ، لم يجد فيما بعد من المناسب أن يتحلل منه بأنه سيسلم المركب « بريتانيا » فور وصوله الى ريق . وقد وثق معتمد ومجلس البصرة جزئياً بالاقوال الشفهية لهذا الخان الذي لا يعتمد عليه مع انها كانت تناقض ما جاء في رسالته الخطية ، وتفسر بمعنى معاكس وجود ثلاثة وكلاء للوكيل في ريق ، وتسيء تفسر استدعاء الرئيس شو والمستر نيكلسون للمثول في شيراز ، كما تسيء تفسير تقصير كريم خان في الإجابة فوراً على الرسالة التي كتبها اليه المعتمد متسائلا فيها عما اذا كان القراصنة قد ارتكبوا عملهم بأمر منه . ونتيجة لتلك الثقة ارسل المعتمد والمجلس الى مجلس المديرين في لندن بأنه لا يوجد شك في تواطؤ كريم خان ، وبأن من الضروري لحكومة بومباي ارسال قوة مشتركة كبيرة الى الخليج لمعاقبة الوكيل واستئصال شأفة القرصنة التي أخذت تعود للظهور الواضح في الخليج . وكان رأيهم بأن هذه الخطط يمكن تحقيقها بأسطول مكون من سفينة كبيرة للضرب وواحدة أخرى او أكثر من الدرجة الاولى والثانية ، ومركب قنابل و ١٠ او ٢٠ مركب صغير لملاحقة الجلواطات في المياه الضحلة ، على أن تحمل جميعها قوات برية مكونة من ٥٠٠ اوروبي على الاقل وسلسلة من المدافع و ١,٥٠٠ أو ٢,٠٠٠ من الجنود الهنود . وكان الاسلوب الذي اقترحاه عبارة عن غارة مفاجئة على الخليج سواء بمساعدة إمام عمان او دونها . وعلى هذه القوات أن تقوم وهي في طريقها في الخليج ، بتدمير اساطيل هرمز وبوشهر وخارّج وكعب بالتتابع ، وهي تقدر على التتابع باثني عشر جلواطاً و ٧ أو ٨ جلواطات وسفينتين ، و ١٠ جلواطات ، و ١٤ أو ١٥ جلواطاً عدا عن القوارب المسلحة ، كما انهما أدخلا في حسابهما تدمير او وضع اليد على الجزر والموانى والاماكن

الاخرى في الخليج سواء أكانت تدفع الضرائب لكريم خان او تقدم ملجأ للقراصنة .

مجلس المديرين يرفض الحملة التأديبية في نوفمبر ١٧٧١

عندما علم مجلس المديرين في نوفمبر سنة ١٧٧١ بهذه الخطة ، كتبوا في الحال الى مستخدميهم في البصرة بمنع تنفيذها لانهم اعتبروا أن نفقات العمليات يمكن ان يزيد مجموعها على قيمة الارباح التي تجنيها الشركة من تجارتها في الخليج . وكانت اوامرهم تفضل الرجوع الى المفاوضات اكثر من اللجوء الى القوة المسلحة . واذا أثبتت الوسائل السلمية عدم جدواها فجب على حكومة بومباي أن تقدم طلباً الى قيادة سفن صاحب الجلالة في الهند الشرقية لتوفير الحماية والمساعدة . واذا ظل الامن مفقوداً اثناء ذلك فجب عقد اجتماع في مسقط لوضع ترتيبات أكثر لحراسة النقل بين هذا المكان وبين البصرة الا أنه يمكن التأكيد يقيناً بأنه لم تتخذ أية خطوات أكثر بهذا الشأن .

استمرار سوء التفاهم مع كريم خان وحجز السفينة « تايجر » واعتقال السادة بيونت وجرين ١٧٧٣ — ١٧٧٥

في ربيع سنة ١٧٧٣ وفي الظروف التي شرحت في تاريخ العراق التركي قرر المستر مور وقنصليته مغادرة البصرة بسبب تفشي وباء الطاعون . وفي أثناء طريقهم في شط العرب وهم متجهون جنوباً ابتعد المركب « تايجر » وهو أحد المركبين اللذين كانا يقلانهم عن الآخر ، فأسره جلواط من ريق في ٢٦ أبريل . وأخذ السيدان جون بيمونت وجورج جرين اللذان كانا يعملان في معتمدية البصرة وكانا على المركب كسجينين . وعند حلول الصيف التالي كان من الواضح ان المستر مور ومعظم الموظفين قد وصلوا بومباي باستثناء أحد أعضاء القنصلية وهو المستر ابراهام الذي جعله المستر كولنجز كمساعد . وامرا بالتوجه من مسقط الى بوشهر للبقاء على علم بالوضع الصحي في البصرة ، كما امرا أيضاً بمحاولة استعادة « تيجر » وتخليص المستر بومونت والمستر جرين اللذين كانا قد ارسلا فور أسرهما الى شيراز ، حيث اعتقلهما الوكيل .

الا أن قائد الطراد الذي أقل المستر ابراهام حذر صراحة من الهجوم على الجلواطات الاهلية تنفيذاً لاوامر بومباي الصارمة . كما حذر من اللجوء الى القوة في التعامل مع أية قوة في الخليج « الا اذا اقتربت أكثر مما يسمح به الحذر »، وبات واضحاً أنها « تنوي الهجوم عليه» . وقد وصل الى المعتمد عندما كان في مسقط في طريق عودته الى الخليج في نوفمبر سنة ١٧٧٣ خبر مفاده أن كريم خان أخذ جزءاً من النفائس التي وجدت على ظهر « تاجر » لنفسه وتسبب في اعطاء جزء آخر للاشخاص الذين ألقوا عليها القبض كمكافأة لهم . وأنه اعطى التوجيهات لقادة الجلواطات لمتابعة الاعمال العدائية ضد البريطانيين . وامر بتحويل « تاجر » الى جلواطه، ولكن هذا الخبر لم تؤكده مواقف كريم خان التي تلت ذلك ، وربما لم يكن صحيحاً بالمرة . وقد كتب السيدان بومونت وجرين بنفسيهما من شيراز بأنهما قدما طلباً الى الوكيل للإفراج عنهما ، الا أنهما تسلما رداً مراوغاً ، ولكنهما كانا صامتين عن التحدث عن طبيعة المعاملة التي يعاملانها ، ولكن تأكد على أية حال فيما بعد بأنهما عندما وصلا الى شيراز عوملا معاملة حسنة ومنحا ٧ روبيات (كانت تساوي حينئذ ١٧ شلناً و ٦ بنسات) يومياً كمصروف لهما ، كما خصص لهما بيت ، واتيح لهما التجول حيث يشاءان ، وكان السكان يعاملونهما معاملة رقيقة ومحترمة . وكان الشيء الوحيد الذي أخذ منهما هو ساعة المستر جرين التي احتفظ بها كريم خان لنفسه .

زيارة معتمد البصرة لبندر عباس في ديسمبر ١٧٧٣

زار موظفو المعتمدية العائدون وهم في طريقهم الى أعلى الخليج بندر عباس وبوشهر في ديسمبر سنة ١٧٧٣، وكان الشيخ محمود حاكم بندر عباس غائباً عنها في زيارة لبوشهر ، ولكن المعتمد وابن الشيخ تبادلا المجاملات ، الى حد ذهب فيه الاخير الى أبعد من ذلك بعرضه تقديم الوكالة الهولندية السابقة للبريطانيين في حالة رغبتهم الاستيطان مجدداً في بندر عباس ، وقد امر المستر مور المستر لاتوشج بكتابة رسالة من ذلك المكان تتضمن خطاباً الى الوكيل وارسلت على عنوان السادة بومنت وجرين .

زيارة معتمد البصرة لبوشهر في ديسمبر ١٧٧٣

وبعد بضعة ايام من وصول المعتمد الى بوشهر سلم للشيخ ناصر رسالة من حكومة بومباي ليوصلها الى كريم خان . وحيث إنه لم يتوفر في هذا المكان كاتب ايراني قدير فقد اضطر المعتمد الى ارسالها دون رسالة تقديم أخرى منه . وطلب من الشيخ ناصران يقدم الاعذار المناسبة عن ذلك الاغفال ، وفي الحين الذي ذهب فيه المستر ابراهام الى الشاطىء لترتيب هذا الامر بقي تاجر ايراني يدعى أغا كوتشيك وكان خادماً لشيخ بوشهر يقوم بجميع الاعمال له على ظهر السفينة « رفنج » واشترى كمية كبيرة من السكر نيابة عن مستخدمه نفسه وآخرين . وكان المركب البريطاني « تايجر » المأسور يقف وقت هذه الزيارة مصطفاً مع اسطول ريق وثلاث جلواطات وسفينة قديمة تابعة لبوشهر بالقرب من كنجون في حالة استعداد للتقدم في عمليات مطاردة ضد إمام مسقط ، ولكن شيخ كعب لم يكن مقتنعاً بارسال المفرزة البحرية التي تخصه وطلب منه ارسالها ولذا فان الحملة لم تقلع .

استمرار اعتقال السيدين بومونت وجرين في شيراز ١٧٧٤

لم تسفر الاتصالات مع كريم خان عن أية نتيجة سريعة فعالة فلقد بقي السيدان بومونت وجرين معتقلين في شيراز حتى بعد وصول المعتمد والقنصل الى البصرة . وكان من الواضح ان الوكيل كان ما يزال يمنحهما علاوة للسكن ، ولم يعترض عل مراسلتهما لاصدقائهما . وفي بداية فبراير سنة ١٧٧٤ كتبا رسالة تفيد بأن الوكيل ينوى طلب مساعدة بحرية من البريطانيين والاتراك لمساعدته ضد امام مسقط ،وفي حالة رفضهم ذلك فانه سيرسل قوة لتدمير البصرة . وقد أحدث هذا الخبر الذي جاء مصدقاً لتبليغ آخر من مصدر موثوق بعض المضايقة للمعتمد والمجلس الا أن المتسلم التركي بذل جهوداً واضحة في اقناعهم بأن اي تصرف من جانبهم قد يسبب فزعاً في البصرة وان عليهم ألا يحملوا بضائع

الشركة على ظهر السفن ، على سبيل الاسراع في الرحيل لو وقع الخطر .
وقد حدث في بداية شهر مارس بعض التقدم في المراسلات القائمة بين معتمدية البصرة والوكيل الا أن رسالة السادة بومونت وجرين التي أغلقت في شيراز بتاريخ الخامس من ذلك الشهر واستلمت في البصرة في التاسع منه قد أحدثت بعض الشك في نوايا الوكيل ، فقد جاء فيها أنه ليس لدى كريم خان نية لاطلاق سراحهما ، وعلى العكس فانه مصمم على معاملة جميع الرعايا البريطانيين وسفنهم كقوة معتدية الى ان يلبى طلبه في مساعدة بحرية ضد مسقط . وكان من رأيهما ان اتباع سياسة سلمية مع الوكيل الى هذا الحد لن تؤدي الا الى تطاوله على شركة الهند الشرقية حيث إنه يعتبرها جبانة ولا قيمة لها .

نقل السيدين بومونت وجرين الى بوشهر مارس ١٧٧٤

وعلى أية حال وبعد أيام قلائل وصل نبأ مفاده ان الشيخ ناصر شيخ بوشهر الذي كان في ذلك الوقت على وئام كبير مع كريم خان كان في طريقه الى بوشهر للتفاوض مع إمام عمان كمفوض معتمد من قبل كريم خان ، وأنه سيجيء معه بالسيدين بومونت وجرين ، وأنه كتب الى أخيه الشيخ سعدون ليعد بناية المقيمية البريطانية في بوشهر لتـ ول ذينك الرجلين المحترمين . وقد تم اطلاق سراحهما من الاعتقال في شيراز إما بجهود للشيخ ناصر نفسه الذي كان متشوقاً لاعادة انشاء وكالة بريطانية في بوشهر او الى « الخوجا سركيس » وهو تاجر ارمني « في غاية الخبث » ، ولكن كان له نفوذ واسع في شيراز . وقد وعده المعتمد بمكافأة قدرها ٥,٠٠٠ روبية في حالة نجاح جهوده في القضية . وعلى أية حال لم يكن بالمستطاع الحصول عندئذ على امتيازات او تنازلات أخرى من كريم خان . وقد أخذ يتكاثر في هذه الاثناء عدد القراصنة العرب في الخليج ومن ابرزهم شيخ جارك(١) ، في حين كان واضحاً أن الشيخ ناصر عندما وصل الى الساحل قد أسلم نفسه كلية لمهمة الوصول الى

---

(١) من الصعب اعتبار شيخ جارك مجندا جديدا في أعمال القرصنة ولم تكن هناك أية شكوى من سلوكه منذ سنة ١٧٦٧ .

تسوية مع حاكم مسقط . وقد سعى المعتمد والقنصل في هذه الظروف ودون الحصول على تعليمات من الرؤساء في بومباي للضغط على كريم خان بمقاطعة موانئه من قبل جميع المراكب البريطانية . ولولا التعليمات الصارمة من حكومة بومباي ضد مايمكن أن يؤدي الى قطع العلاقات من غير تصريح منها ، لعمدوا الى حجز كمية كبيرة من السلع الايرانية النفيسة التي كانت تنقل عندئذ على سفينة بريطانية تدعى « الاصدقاء الاربعة » .

اطلاق سراح المستر جرين في سبتمبر ١٧٧٤

في ١٧ اغسطس عاد الشيخ ناصر الى بوشهر من الجولة التي قام بها في الجهة الجنوبية بشأن مساعيه لحل المشكلة الايرانية ـ العمانية . وشملت رحلته كما كان مخططاً لها في البداية على مقابلة مع ممثل الامام في خور فكان . وربما كان ذلك لانه كان مفهوماً بأن طلب الوكيل بالجزية من العمانيين ما كان ليعتبر إلا مجرد إهانة . ولدى عودة الشيخ ذكره السيدان بومنت وجرين بالوعد الذي كان قطعه لهما بارسالهما الى البصرة بعد رجوعه مباشرة ، ولكن الشيخ رفض في البداية إلا أن يعاملهما كسجينين مدعياً بأن السبب في ذلك خوفه من سخط كريم خان . غير أنه قرر في النهاية أن يتخذ منهما وسيطين لعروض تقدم للمعتمدية نيابة عنه ، حتى إنه سمح للمستر جرين أن يكون حامل اقتراحاته . وقد استطاع جرين أن يصل الى البصرة في ١٩ سبتمبر التالي . أما بنود التسوية التي اقترحها الشيخ ، فهي أنه في حالة تعيين شخصية اوروبية محترمة او تاجر ارمني بشكل موقت كمقيم في بوشهر ، وفي حالة إعادة فتح التجارة مع هذا المكان فسيعاد للبريطانيين المركب « تاجر » وحمولته . كما يتعهد الشيخ بأن يكون مسئولا عن أية قرصنة ترتكب ضدهم في المستقبل من قبل أسطول ريق وجنافة ، وأنه سيطلق سراح المستر بومونت . ولكن هذه الشروط رفضتها المعتمدية التي كانت قد تسلمت اوامر من بومباي تأمرها بعدم الدخول في أية ترتيبات « الى ان يتحقق بشكل قاطع إطلاق سراح السيدين بومونت وجرين » حيث انهم كانوا على ثقة من أن المثابرة على

تلك السياسة التي عزوا اليها والى المقاطعة التجارية لبوشهر كل تقدم أحرزه ناصر خان انما هي الوسيلة « التي يحتمل ان تؤدي الى نجاح آخر في موضوع المستر بومونت » . ولذلك كان واضحاً ان المستر جرين غير محتاج للعودة الى حالة الاسر الشكلية في بوشهر .

بعثة المستر جرين في فبراير ١٧٧٥

كانت حكومة بومباي قد تعبت كثيراً من الخلاف مع كريم خان ومن عواقبه المباشرة وغير المباشرة ، وعلى الاخص من مرابطة قوارب الشركة المسلحة في الخليج بشكل متكرر ولمدة طويلة وبتكاليف ثقيلة ، وكذلك من حبس المستر بومونت ومن تفشي القرصنة ، فقررت في فبراير سنة ١٧٧٥ أن تضع حداً لجميع هذه المتاعب اذا أمكن ، بتغيير السياسة والموظفين ، ولذا قررت تفويض المستر روبرت جارد الذي كانت له خبرة سابقة في الخليج ، والذي كان يتوجه عندئذ الى البصرة في عمل خاص به ، بأن يعالج مسألة إطلاق سراح المستر بومونت من بوشهر الواقعة على طريقه ، واذا وجد أنه لا يمكن تحقيق ذلك ولا يمكن استعادة الطمأنينة في الخليج بأية وسيلة أخرى ، فبامكانه ان يعيد انشاء مقيمية بوشهر على مستوى بسيط على الرغم من أن ذلك يتعارض معارضة مباشرة مع اوامر مجلس المديرين . وشددت التوصية في نفس الوقت على المعتمد والقنصل في البصرة لتنفيذ أي ترتيب قد يتفق عليه المستر جاردنر بموجب التعليمات المذكورة .

معتمدية البصرة تقطع علاقاتها مع شيخ كعب وشيخ بوشهر — مارس وابريل ١٧٧٥

وقد حدث قبل ان يستطيع المستر جاردن الوصول الى بوشهر لاقامة علاقات مع كريم خان ان وقعت أزمة البصرة الموضحة في الفصل الخاص بتاريخ العراق التركي ، فوضعت المعتمدية في صدام مباشر مع بعض رعايا الوكيل ، او أتباع حلفائه ، وبذا أصبح الغزو الايراني للعراق ، والذي كثر التهديد به ، عقب الهزيمة التي اوقعها الاتراك

بالايرانيين في كردستان حقيقة واقعة . وفي ١٧ أبريل سنة ١٧٧٥ وبنفس اليوم الذي وصل فيه المستر جاردن بوشهر ، كانت قوة كبيرة قد عبرت الحدود العثمانية مؤخراً تحت قيادة صادق خان أخي كريم خان ، وشرعت في محاصرة البصرة . وكان المستر مور ومجلسه قد ارتبكا حماقة قبل ذلك باسبوعين او ثلاثة ، بالسماح لمراكب الشركة وبأوامر منهم بمهاجمة جلواطات أسطول كعب أثناء اندفاعها الى أعلى شط العرب للاشتراك مع الجيش الايراني بالقرب من القرية . وقد نفذ ذلك بنجاح لا بأس به . وعندئذ كتب المعتمد الى المستر بومونت في بوشهر يطلب منه ارسال أي طراد قد يصل اليها لمساعدته ، وعلى وجه السرعة . وفي ١١ ابريل يئس المعتمد وقنصليته عندما اقترب اسطول ايراني كبير ، له ما يقرب من ٦٠ سفينة الى أعلى النهر ، متوجهاً الى المدينة التي تم غزوها ، فغيروا رأيهم وأسرعوا في ترك البصرة مقلعين بمراكبهم وتاركين وراءهم جميع ممتلكات الشركة تحت رحمة القدر . وحتى تزداد الامور تعقيداً ، فقد اشتبكت قطع الاسطول البريطاني الهابطة في شط العرب ، في قتال جزئي عند مصب نهر قارون ، مع اسطول بوشهر الصاعد في النهر ، وكان يقوده الشيخ ناصر. واستمر إطلاق النار لعدة ساعات ، ولكن لم يحدث أية خسارة مادية للجانبين .

استمرار المفاوضات بين المستر جاردن والايرانيين في ابريل ١٧٧٥

وعندما أطلع المستر جاردن على ما حدث في البصرة ، حتى تاريخ الهجوم البريطاني على جلواطات كعب ، قرر بحكمته عدم التقدم بطراده والسفن غير المسلحة الثلاث الملحقة به الى ما هو أبعد من ذلك في الطريق الى البصرة ، والا فانه كان سيعرض اموال شركة الهنـــد الشرقية للخطر ، وكذلك ما معه من تجارة خاصة ، تبلغ قيمتها حوالي ـ ٢,٠٠٠,٠٠٠ روبية ، ولكنه فضل تحويل الصراع الذي كان يدور باتساع أكثر ، بسبب اجراءات المعتمد والقنصل المتهورة ، بعقد تسوية عامة مع كريم خان ، بأقل تأخير ممكن . وطبقاً لذلك فقد ارسل في ١١ إبريل كتاباً الى كريم خان ، يشرح له مهمة بعثته . ولم يتردد الشيخ

سعدون والتجار الايرانيون المحليون في التجاوب معه تجاوباً مرضياً ، « حيث إنه لا يوجد في قلب الخان أكثر من انشاء وكالات بريطانية في ولاياته ، كما أنه لم يستطع أن يفكر في أية وسيلة أخرى لتحقيقها بأكثر من اعتقال المستر بومونت ، ولم يرغب في تقديم أية عروض أخرى الى المستر مور ، الذي يشعر نحوه بحنق شديد . وقد أكد الشيخ ناصر لبومونت في الليلة السابقة لسفره بأن عناد المستر مور كان السبب في الحرب الحالية ، ولو ان العلم البريطاني رفع على بوشهر لما وقعت الحملة الحالية » . وفي ١٥ إبريل كان المعتمد الهارب واعضاء المجلس الهاربون قد وصلوا بوشهر ، ومعهم أخبار ما حدث حتى الحادي عشر من ذلك الشهر . وعندها كتب المستر جاردن كتاباً ثانياً الى كريم خان يطلب منه أن يأمر قائده في البصرة أن يأخذ كل الاحتياطات الممكنة للمحافظة على الاموال البريطانية هناك . وارسل في نفس الوقت ، خطاباً للشيخ ناصر شيخ بوشهر الذي كان ما يزال مع القوة الايرانية بنفس المعنى السابق .

الوصول الى تسوية مرضية مع المستر جاردن في ٢٤ ابريل ١٧٧٢

وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر وصل رد مرض من الوكيل يلقي فيه اللوم عن أسباب الخلاف بين البريطانيين والايرانيين كلية على المستر مور ، ووعد باعادة « تايجر » عند عودتها الى البصرة ، حيث كانت قد ارسلت للقتال مع الايرانيين هناك . وصرح بأن المستر بومونت والمستر جرين سيطلق سراحهما ، وفي ٢٦ من نفس الشهر عاد علم بريطانيا العظمى يرفرف مرة أخرى على الوكالة البريطانية في بوشهر في المكان الذي كان المستر جاردن يتخذه مسكناً له . وعلاوة على ذلك فانه لما كان الشيخ ناصر قد تلقى بسرور أخبار وصول المستر جاردن الى بوشهر مبيناً ان صداقته للبريطانيين لم تتأثر حتى بسبب المناوشات التي وقعت في شط العرب ، ولما كانت الاضرار التي وقعت لاسطول كعب من قبل الاسطول البريطاني في البصرة لم تصبح موضوع بحث ابداً ، فان من الممكن اعتبار التسوية التي توصل اليها المستر جاردن تسوية وافية

تماماً ومرضية وقد آذنت ببدء فترة علاقات سعيدة ومنسجمة مع حكومة ايران المركزية لم تنته الا عند موت كريم خان .

العلاقات الانجلو-ايرانية أثناء الاحتلال الايراني للبصرة ١٧٧٦ - ١٧٧٩

عندما استسلمت البصرة بعد مدة في ١٦ ابريل سنة ١٧٧٦ للايرانيين كان من الواضح ان المستر جاردن والمستر مور قد عاد كلاهما الى الهند ، أما المستر بومونت فاصبح المسئول عن مقيمية بوشهر بعد ان عينه في هذا المنصب المستر جاردن بمجرد انتهاء أسره . أما المستر جالي فقد ذهب الى البصرة ليرعى مصالح وممتلكات شركة الهند الشرقية هناك بشكل غير رسمي . أما بقية جهاز المعتمدية وكان على رأسهم الآن المستر ديجز لاتوش فكان عليهم مراقبة الاحداث من بوشهر . وقد استقبل المستر جالي في البصرة استقبالا حسناً من قبل صادق خان الذي مكنه في ٢٠ إبريل من وضع يده على بناية الوكالة البريطانية . وقرر المستر لاتوش أن يعود الى البصرة بأقل تأخير ممكن ، وفي ٥ مايو أبحر هو وجماعته الى البصرة ، بعد ان احتجز في بوشهر لبعض الوقت بسبب هبوب ريح معاكسة في مركب أهلي ، وأخذوا معهم هدايا لطيفة لصادق خان ، وللشيخ ناصر شيخ بوشهر ، الذي كان قد بقي في البصرة مع اسطوله وأظهر ميلا حسناً نحو السيد جالي .

يونيه ١٧٧٦

أصبح باستطاعة المعتمد وقنصليته ان يبلغ في وقت مبكر من يونيه سنة ١٧٧٦ بأنه أعيد إنشاء الوكالة بنجاح ، وأن الايرانيين يظهرون ميلا حسناً لهم ، وان كل شيء يعد بالخير في المستقبل . وحوالي نفس هذا الوقت تفرقت السفن الايرانية التي كانت محتشدة هناك ، وعاد قباطنة السفن بها الى موانيها بينما وصل الشيخ ناصر الى بوشهر في ٣٠ يونيه من نفس العام .

من سبتمبر ١٧٧٦ الى مارس ١٧٧٧

لكن الادارة التي نصبها الايرانيون في البصرة ، ومثلما هو مبين في تاريخ العراق التركي كانت غير مرضية . ووجدت المعتمدية نفسها في سبتمبر سنة ١٧٧٦ مقيدة بقيود قاسية ، بل قد اضطرهم سلوك الحاكم الايراني علي محمد خان في فبراير سنة ١٧٧٧ الى اغلاق الوكالة على أنفسهم ، وارسال احتجاج خطي الى كريم خان في شيراز . وقد كان لهذا الاحتجاج الذي قدموه من جانبهم نجاح بارز ، اذ أن الحاكم لم يقتصر على تقديم سلفيات مالية رأوا من المناسب اهمالها الى ان يجيب على رسالتهم ، بل إن الوكيل الذي أصبح على اطلاع تام على الأوضاع في البصرة ارسل اوامر مشددة الى علي محمد خان باظهار أقصى الاحترام للبريطانيين وكتب خطاباً ودياً الى المستر لاتوتش استلم في ١٧ مارس سنة ١٧٧٧ . كذلك فقد أنعم كريم خان على المعتمدية في يونيه سنة ١٧٧٧ بفرمان آخر ذي فائدة .

التغيير المقترح للوضع الاداري لمقيمية بوشهر والذي لم يوضع موضع التنفيذ ١٧٧٧ — ١٧٧٩

قرر مجلس المديرين في لندن عندما وصلتهم أخبار الصعوبات التي تحيط بمستخدمي الشركة في البصرة سنة ١٧٧١ ، وذلك قبل نجاح الاحتجاج الذي قدمه المعتمد الى كريم خان ، إلغاء مؤسستهم في العراق التركي كلية ، وأوصى في سبيل هذا الغرض بوجوب نقل معتمدية البصرة كخطوة اولى وبموافقة كريم خان الى بوشهر ، ثم يخفض موظفوها تدريجياً بعد فترة مناسبة الى أن يبقى فيها مستخدم واحد فقط وبحيث لا تتعدى الاموال التي تُشرف عليها في وقت واحد ١٠,٠٠٠ روبية . ولكن اذا عادت البصرة فيما بعد الى الحكومة التركية ، يمكن تعيين مقيم فيها مرة أخرى ، ولكن ليس على أية حال بدون مصادقة مسبقة من المجلس . على أن هذه الاوامر المؤرخة في ٤ يونيه سنة ١٧٧٧ لم تصل بومباي الا في ٣٠ ابريل من السنة التالية ، ولم تتخذ حكومة بومباي الخطوات لتنفيذها قبل ٢ اغسطس سنة ١٧٧٨ ، نظراً لاحتمال قيام

حرب مع فرنسا ، وما يتبع ذلك من ضرورة الاحتفاظ بمحطة متقدمة في البصرة لارسال الاخبار . كذلك كان الامر ضرورياً للحاجة الى وجود مكانين يحل الواحد منهما مكان الآخر ، في حالة وقوع حادثة . ولذا قررت العمل على مسئوليتها بتحوير تعليمات المجلس ، حيث إن الزمن يقضي بالاحتفاظ بمقيميتين منفصلتين ، تحتوي كل منهما على منصب منفصل ، واحدة في البصرة والأخرى في بوشهر . وقد اعطى المستر لاتوتش اختيار أي منهما ، على ان تعطى الثانية الى مستر بومونت والمستر جرين بالتعاقب . وقد حدث تأخير أكثر في البصرة في تنفيذ تلك الاوامر . وحدث في وقت من شتاء سنة ١٧٧٨-١٧٧٩ ثورة هناك اعادت المدينة مرة أخرى الى صلاحيات الحكومة العثمانية . وقد اعتبر المستر لاتوتش نفسه محقاً في رفع الامر مرة أخرى الى حكومة بومباي لاخذ تعليمات جديدة بشأنه . وأبقي على وضعه في نفس الوقت كمعتمد واحتُفِظ بالمستر ابراهام كمساعد له .



الحوادث في ريق وخارج ١٧٦٣ ـ ١٧٧٩

تناولنا فيما تقدم من فصول شئون الساحل الايراني بشكل كامل ، وذلك على مدى تأثير تلك الشئون على السياسة البريطانية ونشاطها ، إلا أنه بقي أن نلاحظ بعض الحوادث ذات الشمول الاكبر للمصالح الايرانية والمحلية مما وقع في أماكن معينة هامة .

مساعي الوكيل الفاشلة لارجاع مير مهنا زعيم ريق للخضوع اليه ١٧٦٤ ـ ١٧٦٥

يتصل تاريخ ريق وخارج خلال السنة الاولى من هذه الفترة بشكل رئيسي بأعمال مير مهنا رئيس قراصنة ريق ، الذي قام بطرد المستر وود من ريق سنة ١٧٥٦ كما هو مذكور في الفصل الخاص عن التاريخ العام للخليج ، والذي تركزت الضرورة للاشارة اليه في الاقسام المبكرة

من الفصل الحالي ايضاً . ففي فترة ما بين سنة ١٧٥٦ وسنة ١٧٦٤ كان مير مهنـــا قد سجن سنة ١٧٥٦ أو سنة ١٧٥٥ لوقت قصير في شـــيراز ، ثم وقع مرة أخرى في يد كريم خان ، ولكن نظراً لشفاعة حاكم طنجستان الذي كان متزوجاً من إحدى أخواته ، فقد كان سجنه الثاني لفترة قصيره أيضاً . وقد استمر مير مهنا على أية حال في معاكسة كريم خان ، وارتكب عدة غارات عرضت القوافل المارة بين بوشهر وشيراز لاخطار جسيمة . وقد دافع في إحدى المرات بنجاح عن مدينة ريق عندما هاجمها الوكيل بقوات كبيرة من ناحية البر . وكانت علاقاته مع مجاوريه ، وهم شيخ كعب من جانب ، وشيخ بوشهر من الجانب الآخر على العموم غير ودية . وفي سنة ١٧٦٤ طلب كريم خان منه الجزية بشكل رسمي ، فرفض مير مهنا دفعها باستخفاف ، وامر بحلق لحية الرسول الذي ارسل اليه ، ولذا اعلن الوكيل الحرب ضده . وارسل قوة الى الساحل لتتولى العمليات البرية ضد ريق بقيادة الامير كهنة خان . وبقيت هذه القوات مرابطة في خرموج من فبراير الى مايو سنة ١٧٦٥ . وقد سعى الوكيل لدى شيوخ البحر المحليين للحصول على مساعدة بحرية منهم كان يرى أنها لازمة لنجاح الحملة ولكنه لم يستطع تأمين أي منها ، غدا اسطول شيخ بوشهر الذي كانت علاقاته مع مير مهنا علاقات عدائية ، والذي كانت رفاهية مدينته تعتمد على اتصالها مع شيراز وان كانت قوته البحرية لم تكن وحدها كافية لمواجهة قوى مير مهنا . كذلك فان أهل كنجون لم يثقوا على الاخص بنوايا الوكيل لانهم مثل مير مهنا لم يدفعوا جزية للوكيل . وقد قيل عنهم في هذا الوقت إنهم كانوا ينامون في كل ليلة على ظهور مراكبهم ، وفي النهاية زحف كهنة خان على ريق ، عندما أعطى في مايو سنة ١٧٦٥ وعداً بتقديم مساعدة من الاسطول البريطاني . الا أن مير مهنا كان قد أخلاها في الحال ، وانسحب الى خارجو حيث لاحقته الحملة الانجلو- ايرانية العقيمة لتحطيمه ، كما شرح في الفقرات السابقة . وعندما انفضت الحملة المشتركة في يوليو سنة ١٧٦٥ ، بقيت القوات الايرانية لبعض الوقت وهي تحتل ريق . وفي شهر اغسطس التالي أمر مير مهنا بالقاء أختيه في البحر ، ومن الواضح أن كراهيته لشيخ

كعب كانت السبب في ذلك ، اذ أن الشيخ كان سلب منه احداهما ليزوجها من ابنه ، فرأى ان اغراقهما انسب وسيلة لتجنب الطلب . كذلك فإن مير مهنا الذي كان عندئذ دون الثلاثين من عمره ، قد قضى على طفله البكر بالقائه تحت اشعة الشمس على شاطىء البحر ، وكانت علته الوحيدة في ذلك ان الطفل كان بنتاً وليس ولداً .

المقر الهولندي في خارّج برئاسة ماينهير بكمان ١٧٦٣–١٧٦٥

طالب الوكيل كريم خان منذ أيام حكمه الاولى عدة مرات الهولنديين بدفع الجزية عن خارّج ، ولكن لما كان رد هؤلاء على طلبه غير مجد باستمرار ، فانه انقطع عن الاشارة للموضوع منذ سنة ١٧٦٥ . وقد التزم مانهاير بكمان بالحياد التام أثناء الهجوم الطويل الذي قامت به المراكب البريطانية ومراكب بوشهر ضد مير مهنا في خارّج في وقت مبكر من صيف سنة ١٧٦٥ ، واحتفظ بميناء خارّج مفتوحاً لكلا الجانبين . وقد احتفل في هذه الفترة ذاتّها بالزيارة التي قام بها نيبور لخارّج حيث بقي هناك كضيف على الهولنديين من ٣١ مايو الى ٣١ يوليه سنة ١٧٦٥ . وقد دون هذا في كتاباته قدراً ممتعاً عن المكان بالحالة التي كان فيها آنذاك مع قلعته وحديقته ودكاكينه وخاناته وسوقه وعن المدينة ، ببيوتها المبنية من الحجارة وأكواخ الحصير ، كما كتب أيضاً عن سكانها من هولنديين وارمن وهنود وايرانيين وعرب وطرق معيشتهم . وكانت مساكن الهولنديين مزودة بسراديب او أقبية باردة ، لاستعمالها في الصيف ، وكان بعضها مجهزاً بكوى خاصة للتهوية ، الا أنه لم يكن يوجد فيها كنيسة مناسبة سواء للبروتستانت او الكاثوليك . وكان القسيس الوحيد الذي زار خارّج قسيساً كرملياً من بوشهر ، وكان يوجد للارمن في خارّج كنيسة صغيرة ظريفة مع جرسية ، وكان هذا منظراً نادر الوجود في تلك البلاد .

احتجاج حاكم خارّج الهولندي ضد الاجراءات البريطانية في بندر عباس ١٧٦٤

قدم حاكم خارّج الهولندي احتجاجاً في وقت متأخر من اغسطس سنة ١٧٦٤ ، ضد بعض إجراءات البريطانيين ، عندما انسحبوا من بندر عباس في السنة السابقة . وكان هذا الاحتجاج موجهاً الى المعتمدية البريطانية في البصرة وقد جاء بالعبارات التالية .

سيدي :

ارجو الا يكدر عليكم الآن تقديمي لكم تفصيلا عن السلوك غير القانوني ، والقسوة التي ارتكبت من قبل سيد انكليزي ضد وكالتنا في بندر عباس ، بحجة طرد الايرانيين الذين التجأوا الى هناك . انكم يا سيدي لا تجهلون بالتأكيد ان قواته لم تتورع عن فتح الابواب والشبابيك بالبلطات ، كما أنها أحرقت المصاطب التي كان لنا عليها في السابق مدافع ، وباختصار فانها ارتكبت جميع أشكال الاعمال العدوانية في الوكالة ، حتى إنها لم تتورع عن إيذاء مفتش الاعمال الإدارية المستر ج. جاكوب كرستانوس وحرمانه بأعمال الانجليز من جميع ما يملك ، وقد أصبحت الوكالة دون حماية ، الامر الذي يفضح شركتنا ، لذا جئت يا سيدي في هذه المناسبة لاحتج لديكم يا رئيس الشركة الانجليزية في الخليج ، بصفتي ممثل الشركة الهولندية ضد جميع تلك الاعمال ، وضد محاولة العنف التي ارتكبت من قبل أمتكم ضد بضائع وشرف شركتنا ، وأطلب تعويضاً كاملا عن جميع الاضرار والخسائر التي أصابت شركتنا ، وعما أصاب مفتش الوكالة في هذا الحادث .

كراك — الموقع دون التحيات
٢٩ أغسطس ١٧٦٤ — و. بكمان

وقد أجاب المعتمد البريطاني على هذه الرسالة ، بأنه ليس لديه معرفة شخصية بالوقائع ، واعاد الوثيقة واشار على الحاكم الهولندي بأنه يجب تقديمها الى حكومة بومباي . ومن الواضح أنه لم يسمع أي شيء أكثر عن

الموضوع الذي كان قد اثير بسبب شكوى قدمها المفتش كرستانوس الوارد اسمه في الاحتجاج . وقد كان المينهير بكمان حريصاً على ا نيبين في الكتاب المرفق تلك الشكوى بأنه يعمل فقط بموجب تعليمات من القنصل السامي في باتافيا .

المقر الهولندي في خارّج تحت امرة المنهير فان هوتنج

حل محل ماينهير بكمان ، الذي طلب في نهاية يوليه سنة ١٧٦٥ إجازة عادية بسبب صحته ، ماينهير فان هوتنج وهو سيد محترم ذو مقدرة وابن عائلة هولندية ، ولكنه كانّ بجهل اللغات والسياسات السائدة في الخليج .

وكان ماينهير بكمان قد اوصى بأن ينوب عنه شخص الماني يدعى تام أو تيم كان جاء الى خارّج كجندي بسيط ، ولكنه ترقى عن جدارة الى وظيفة كاتب ، واخيراً رقي الى ثاني منصب في الوكالة الهولندية ، وذلك أ أثناء غياب ماينهير . الا أن القنصل في باتافيا رغم استعداده لمنح تام هذا بعض الفوائد المادية الملموسة لم يكن يرغب في إسناد منصب الرئاسة اليه . وعندما وصل خبر ذلك الى تام دون ان يعرف الترتيبات الاخرى الخاصة به ، والتي كانت في صالحه ، استسلم لليأس وانتحر قبل وصول ماينهير فان هوتنج .

الهزيمة النكراء التي اوقعها المير مهنا بالهولنديين في خارّج في اكتوبر ١٧٦٥

وفي شهر سبتمبر سنة ١٧٦٥ أحرز مير مهنا ، الذي كان ما يزال يحتل خارجو ولم يعد الا القليل من شعبه الى ريق ، انتصاراً على عدوه الشيخ ناصر وتقدم الى بوشهر لمحاصرتها . وقد أصر على الهولنديين بوجوب إيقاف تجارتهم مع ذلك الميناء . وفي ٩ أكتوبر ارسل مانهير فان هوتنج الذي لم يرغب في الاذعان لاملاء اوامر عليه من شخص همجي ، سفينتين تجاريتين كبيرتين تعملان في التجارة الهندية تسمى الواحدة منهما إندياماًن وثلاث جلواطات ضد خارجو ، فأسرع شيخ بوشهر ، وقد سره تطور الامور على ذلك الشكل ، باسطوله وبقوات برية لا بأس بها ،

للاشتراك مع الهولنديين الذين استطاعوا إحراق جلواطة تابعة للمير مهنا ، وحطموا اثنتين أخريين ولكنهم لم يستطيعوا بعد ذلك أن يسببوا له أي ضرر في البحر حيث كان قد تحصن في مواقعه بعناية . وكما يحكى أنه كان غالباً ما يدفن نفسه في الارض . وبعد مدة طويلة قرر الحلفاء أن ينزلوا الى البر ، وحيث ان نزولهم لم يقاوم ، فانهم سرعان ما وصلوا بيوت السكان تاركين لانفسهم بما فيهم الجنود الاوروبيون حرية نهب المساكن. وعندما رأى المير مهنا أن الغزاة تعثروا بدون انتظام ، هاجمهم فجأة بفصيلة من الفرسان ما كانوا يتصورون وجودها ، وقد طردهم الى البحر مكبداً اياهم خسائر جسيمة . وكان بين القتلى الاوروبيين سبعون هولندياً في حين هرب الباقي الى السفن وجرح مايقرب من ١٢ منهم أثناء السباحة. وقيل ان شيخ بوشهر فقد ٢٠٠ رجل . وقد أضعفت هذه الكارثة الهولنديين حتى إنهم وجدوا أنفسهم مضطرين للرجوع الى خارج ليستعدوا للدفاع عن هذا المكان بتوزيع بطاريات جديدة عليه .

استيلاء المير مهنا على المقر الهولندي في خارج في الاول من يناير ١٧٦٦

لم يتباطأ مير مهنا في متابعة نجاحه ، وغزو جزيرة خارج . وكانت عملية نقل جنوده من خارجو عبر المضيق الفاصل على درجة من الترتيب ، بحيث إن المراكب الهولندية الكبرى لم يكن بالمستطاع استعمالها لمنع العملية. وفي النهاية وجد الهولنديون مع قوتهم المحاربة التي تبلغ حوالي ٢٠٠ شخص تشمل نسبة لا بأس بها من الاوروبيين أنفسهم محاصرين في مدينة خارج من قبل ٥٠٠ رجل بقيادة مير مهنا . وحوالي منتصف ليلة ٣١ ديسمبر سنة ١٧٦٥ وبعد حصار دام ١٣ يوماً ، استطاع العرب تسلق اسوار المدينة والاستيلاء على أحد الابراج . وفي الصباح التالي ومع أنه كان يوجد على القلعة ٦٠ أو ٧٠ من الاوروبيين لكنهم استسلموا شريطة أن ينسحبوا منها بسلام ، إلى أي مكان يختارونه ولم يقتل أو يجرح منهم أكثر من ٨ أو ٩ أشخاص » . ويبدو أن أسباب هذا الاستسلام النهائي الغامض كان بسبب غدر مير مهنا الذي حجز مانهير فان هوتنج وبطانته

أثناء المقابلة التي عقدت في القلعة لبحث شروط التسليم بناء على مشورة الوكيل الايراني السري للحاكم . ولا شك ان الظروف التي مكنت المير مهنا من سجن القائد العسكري ، وهو ضابط عديم الخبرة على الاطلاق من باتافيا ، تجعل التفسير المشار اليه كافياً بحد ذاته لتفسير الامور . وقد قامت سفينتا الشركة الهولندية اللتان كانتا واقفتين على الفرضة أثناء هذه الحوادث بالاقلاع ، عندما رفرف علم الهدنة على القلعة نحو الخليج مباشرة . الا أن الحاكم ارسل قارباً خلفهما مع اوامر لواحدة منهما بالرجوع لنقله هو ومواطنيه الى بندر عباس او كوشين . ثم غادر الهولنديون الميناء تاركين جميع بضائعهم خلفهم . وفي ٤ يناير سنة ١٧٦٦ وصل مانهير فان هوتنج وجماعته وفيها حوالي ٥٠ جندياً الى بوشهر حيث زودهم المستر جيرفس بالنقود والحاجيات الاخرى مقابل سندات . ومن بين الاموال التي وقعت في يد مير مهنا عندما استولى على خارج سفينة حربية تعود لامام مسقط وكانت أفرغت هناك شحنتها من البن قبل فترة بسيطة من هذه الحوادث .

وهكذا انتهت التجربة المكلفة وغير المربحة لانشاء مستعمرة هولندية محصنة في خارج ، ولم تجر أية محاولة لتجديدها . وبالاضافة الى التكاليف الاولية للاعمال الدفاعية ، وكلفة القوارب المسلحة ، كانت الفقرة الرئيسية من النفقات هي رواتب حوالي ٩٠ جندياً و ٥٠ بحاراً جميعهم من الاوروبيين الذين كانت تتشكل منهم الحامية في الاحوال العادية . وكانت هذه النفقات المتكررة تزداد بسبب كثرة وفيات الرجال من جراء الطريق التي يعيشون بها أكثر مما هي بسبب المناخ . وكان من المحتمل ان يخلي الهولنديون مستوطنة خارج في الوقت الذي أصبح فيه مانهير بوكمان حاكماً عليها لولا ان تزايد أحوال الطمأنينة في ايران أعطاهم أملا في متأخرات افضل في المستقبل ، ولولا ان بكمان استطاع التغلب على المصاعب المحلية بالصلح الذي عقده مع المير مهنا .

حكومة مير مهنا في خارج ١٧٦٦–١٧٦٩

كان من المنتظر ان يرسل مير مهنا في وقت قريب حملة من معقله الجديد في خارج ، إما الى بوشهر او الى البحرين ، الا أن المستر جيرفس

المقيم البريطاني في بوشهر اعترف بوجود تقرير يفيد أن مير مهنا كان ينوي احترام الاموال البريطانية ، ومع ذلك فانه كان يميل الى التوصية بهجوم على خارَج ، وكانت على حسب تأكيده ممكنة السقوط بارسال مركبين من المراكب القاذفة للقنابل . وعلى أية حال فان حكومة الهند امرته بأن يمتنع عن التدخل بين الهولنديين والايرانيين ومير مهنا ، وألا يستخدم أي جزء من الحملة التي ارسلت الى الخليج لمعاقبة كعب في إخضاع خارَج . وفي بداية أبريل ، وربما بسبب الحياد البريطاني الحكيم ، أو ربما في أعقاب وعد كريم خان بارسال قوة كبيرة لمساعدة شيخ بوشهر ، وهو ارتباط كان من المعتقد بأن الوكيل لن يجد الوفاء به سهلا في ذلك الفصل من السنة ، فان الوضع بقي هادئاً تماماً .

وفي مايو سنة ١٧٧٦ جاء في تقرير للمعتمد والقنصل في البصرة أن مير مهنا قد أبدى « أعظم الادلة على احترامه واعتباره للانجليز ، عندما تصرف باسلوب ودي للغاية مع اشخاص محترمين من « السفينتين « بركشاير » و « الاصدقاء الاربعة » اللتين وصلتا الى كراك لتتزودا بمرشدين لائقين ليقودوا السفينتين في نهر البصرة » . وقد صرح مستر رنش ومساعدوه برفضهم جميعاً تلبية طلب لشيخ بوشهر لمساعدته بقوة من اسطول الشركة في الخليج ضد مير مهنا ، واضافوا « عدا عن ذلك وطبقاً لرأي السادة المذكورين أعلاه ، فان مير مهنا قد قام باضافات لتحصيناته في كراك واستعدادات لدفاعه عنها بما يزيد على ٣,٠٠٠ رجل حسبما أعلنوه عما رأوه عندما استعرض قواته بحضورهم . وكان الكثير من هذه القوات من الخيالة المهرة الجيدي التدريب ، ويلبسون غلالات من الزرد . وعندها أدركنا أنه من الصعب لقواتنا بوجود هؤلاء أن تكون كافية لطرده من ذلك المكان ، حتى لو كانت لدينا اوامر بالعمل ضده ».

وفي سنة ١٧٦٧ قام مير مهنا بسلب أسطول مسقط للبن ، فاستولى على ٣٨٠ بالة قهوة من مجموع ٥٨٠ بالة . وقد أدى ذلك الى شل هذه التجارة حتى الخريف على الاقل ، عندما اتخذت على ما يظهر الترتيبات لنقل المخزون المتبقي منها في مسقط على ظهر سفينة بريطانية كانت في طريقها الى أعلى الخليج .

وكان المسئولون في شركة الهند الشرقية في البصرة بقيادة السيد مور ، يميلون بعد ذلك ، وكما ذكر في الفصل السابق الخاص بالعلاقات البريطانية ، الى التحالف مع مير مهنا ضد الوكيل ، الا أن حكومة بومباي لم توافق على سياستهم . وفي سنة ١٧٦٧ ارسل المستر سكيب في بعثته الثانية الى شيراز والتي أسفرت ، كما شرح من قبل ، عن التوفيق بين البريطانيين وكريم خان للعمل ضد مير مهنا . كذلك كان من نتائج البعثة المذكورة ذلك الهجوم البريطاني الفاشل على خارج في مايو سنة ١٧٦٨ ، والذي رد عليه مير مهنا في أغسطس سنة ١٧٦٨ باحتجاز السفينة البريطانية سبيدويل .

طرد مير مهنا من خارج في ٢٦ يناير ١٦٦٩ وموته بعد ذلك (١)

وقد انتهت حياه مير مهنا الحافلة بسفك الدماء بعد آلام طويلة ، عندما تمرد عليه رعاياه الذين أصبحوا لا يحتملون طغيانه ، فقد أمر بسجن درباس وهو زعيم كان يعمل في خدمته ، وعامله بقسوة شديدة بسبب بعض الاساءات التافهة ، ولذا قام رؤساء شيوخ العرب بالتآمر ضده . وفي ليلة السادس والعشرين من يناير سنة ١٧٦٩ وبعد ان استولوا على جزء من قلعته ، فشلوا في محاولة القاء القبض عليه ، مما دفعه هو وأتباعه المقربين الى اللجوء الى برح من أبراج القلعة الرئيسية . وكان رأيه في البداية ان يعتصم في ذلك البرج ، الا أنه عدل عن ذلك ، عندما وجد أنه يبق له مؤيدون في الجزيرة ، فدبر أمر هربه من خارج في قارب صغير صحبه فيه حوالي ٢٠ رجلا ممن بقوا موالين له .

ويظهر أنه ذهب الى البصرة عن طريق الكويت حيث أعدم هناك شنقاً في منتصف ليلة ٢١ مارس سنة ١٧٦٩ بأمر من المتسلم التركي ، وقيل عندئذ إن هدف الاتراك من ذلك التصرف مع الزعيم الهارب كان

(١) تختلف الرواية الواردة في هذا المرجع عن موته بعض الشيء عن تلك التى رواها بارسون (راجع رحلاته ص ١٩٥ ـ ١٩٨) الا أنها أكثر صدقا منها لانها أخذت عن مصدر بريطانى مسئول وليست مأخوذة عن مصدر ايرانى غير مسئول .

قطع الطرق على طلب يُقدّم لتسليمه ويستوي فيه عار تلبيته ، وخطورة رفض تسليمه لكريم خان . وكان من المعتقد بأن راسه سيرسل الى الوكيل في إيران بعد ان يراه الباشا في بغداد .

خارّج وريق تحت حكم حسين خان ١٧٦٩ وبعده

تحولت الادارة في خارّج وريق بطريقة ما بعد هرب مير مهنا من خارّج ، الى شخص يدعى حسين خان . وكان هذا طبقاً للمعلومات التي وصلت معتمدية البصرة في باديء الامر « يتأرجح بين خوفه من الخان ورغبته في المحافظة على وضع اليد على جاراك وثروتها ، وتقول بعض التقارير إن شعبه كان ساخطاً على حكومته وإنهم يتركون الجزيرة يومياً لاعتزامهم تسليم الاموال الى الخان ، في حين كان يجب أن تقسم بالتساوي بين الامير والخان ، والجيش الايراني . وشيء آخر وهو أن حسين خان كان شديد الرغبة في أن نقيم على الجزيرة حيث يحتمل أن يعطينا وكالة هناك ، ولكن ليس في القلعة كما اقترح في البداية . وتقول تقارير أخرى إن المير قد كتب الى إمام مسقط يناشده الصداقة ، ويعده بتسليم جميع الممتلكات والحلواطات في الجزيرة اذا منحه الحماية ، وسمح لرعاياه بالعيش في مسقط دون ازعاج » . وعلى أي حال فانه سيتضح ان الزعيم الجديد قد سمح لشخصين يمثلان زكي خان أخا كريم خان بزيارة خارّج وعمل جرد للممتلكات هناك .

أما عن سلوك المعتمد والمجلس في البصرة في موضوع فتح باب المفاوضات مع حسين خان ومحاولة فرض حصار على الجزيرة ، وعلى تخلي المقيم في بوشهر عن مركزه فان جميع هذه الامور مع جميع وجهات النظر ، والاوامر الصادرة بصددها عن حكومة بومباي ومجلس المديرين ، جميعها يرد في الفصل الخاص بالعلاقات البريطانية مع الحكومة الايرانية . ويكفي ان نلاحظ هنا ان شركة الهند الشرقية لم تحصل في النهاية من ثورة خارّج على أية فائدة ، سوى اختفاء مير مهنا عن المسرح شخصياً . وفي سنة ١٧٧٠ دعا حسين خان مستخدمي الشركة الى انشاء وكالة في ريق لتكون حتماً بديلا عن المقيمية التي كانت قد سحبت من بوشهر ، الا أن

المقيم في البصره لم يسعه غير رفض العرض لاسباب اهمها بالطبع علاقات شركة الهند الشرقية في ذلك الوقت مع الحكومة الايرانية ، وكان رفضه العرض بطريقة لطيفة . وقد ارتكبت قوارب من خارج في يونيه سنة ١٧٧١ حادث قرصنة خطير ضد « بريتانيا » وضد مركب آخر يحمل العلم البريطاني ، مما حمل ممثلي الشركة على الاتصال بحسين خان ، ولكن مثلما كان في السابق فانه لم يصرح للمعتمدية بالقيام بأي عمل حاسم ضده ، كما انهم لم يحصلوا على أية تسوية للخسارة الجسيمة التي نجمت عن الحادث .

★ ★ ★

أحداث بوشهر وما جاورها ١٧٦٣ - ١٧٧٩(★)



لقد نالت شئون بوشهر قسطاً وافراً من هذا التاريخ لسبب رئيسي هو ان بوشهر كانت ميناء شيراز ، والاخيرة هي طريق المراسلة بين البريطانيين وكريم خان . ولسنا نقترح هنا ان نعود لسرد الحوادث التي شرحت آنفاً مثل انشاء المقيمية البريطانية في بوشهر في سنة ١٧٦٣ ، وإعادة تأسيسها سنة ١٧٧٥ وكذلك علاقات شيخ بوشهر مع البريطانيين ومع امير ريق والعلاقات مع الوكيل نفسه ، فقد نالت جميع هذه الامور اهتماماً كافياً منا ، اما الدور الذي لعبه هو بنفسه في شئون عمان والبحرين والعراق التركي فسرد شرحه في الابواب الخاصة بتاريخ تلك البلدان .

علاقات شيخ بوشهر مع الحكومة الايرانية المركزية ١٧٦٣-١٧٦٩

كان موقف الشيخ ناصر شيخ بوشهر تجاه كريم خان موقفاً مألوفاً في الطاعة ، او حتى التبعية المخلصة كما ظهر من الدور الذي قام به ضد مير مهنا سنة ١٧٦٥ ، وضد البصرة في ١٧٧٥-١٧٧٦ . ولم يمنع ذلك قيام خلافات من حين لآخر بينه وبين مولاه ، فقد قام خلاف بينهما في سنة

(★) أشير ثانية الى أن نصر لا ناصر هو الاسم العربى لشيخ بوشهر .

١٧٦٧ بسبب الجزية التي كان يدفعها الشيخ عن البحرين ، وكان هذا الخلاف قد أدى الى سجنه في شيراز سنة ١٧٥٥ وطالبه الوكيل بدفع ٤,٠٠٠ تومان سنوياً عن بوشهر والبحرين معاً ، وعندما تردد في الرد ، ارسل كريم خان قوة بقيادة زكي خان عبر بها داشيستان ، واقفلت الممرات المؤدية بين بوشهر وشيراز وحرض زعيم داشيستن على حمل السلاح ضد الشيخ ناصر ، وفي بداية سنة ١٧٦٨ عاد سعدون أخو الشيخ ناصر الذي ارسل الى شيراز للتفاوض برد مرض ، وتوقف الاحتكاك بينهما حتى حوالي سنة ١٧٧٣ ، حيث تجدد مرة أخرى ، ولكن أمكن الحصول في وقت مبكر من سنة ١٧٧٤ على مصالحة جديدة عندما قام الشيخ ناصر بنفسه بزيارة طوعية الى شيراز ، مما سر الوكيل جداً وعين الشيخ في الحال مبعوثاً مفوضاً لتنظيم تسوية مع امام عمان .

قوة اسطول شيخ بوشهر ١٧٦٥ — ١٧٧٥

استطاع الشيخ ناصر شيخ بوشهر وبتأييد من كريم خان الذي امتد نفوذه في الامور البحرية الى أعالي الخليج ان يوسع أسطوله باستمرار خلال هذه الفترة ، وكان هذا الاسطول يتألف في سنة ١٧٦٥ وقت الهجوم على خارّج من سفينة واحدة ومن ٣ جلواطات وباتيلين . أما في سنة ١٧٦٩ بعد موت مير مهنا بقليل فكان يتألف من سفينة و ٤ جلواطات و ٣٠ قارباً مسلحاً . وفي سنة ١٧٧١ أصبح مشتملا على سفينتين و ٧ أو ٨ جلواطات ، عدا القوارب . وفي سنة ١٧٧٥ أثناء حصار البصرة كان يتكون من ٢٠ جلواطة مسلحة تحمل كل منها من ٨ الى ١٠ مدافع ، وعدد من المراكب التجارية حمولتها من ٤٠—٨٠ طناً وباستطاعتها كما حدث أن تستعمل في أغراض الاسطول . وفي سنة ١٧٧٥ كان ملقى في حفرة عميقة أمام ميناء بوشهر سفينة لها ٤٠ مدفعاً لم يكن بالمستطاع تحريكها ، وقيل إنه تم الاستيلاء عليها من إمام مسقط ، ولكنها ربما كانت مجرد مركب عماني وقعت ، كما يرى ، صدفة في قبضة مير مهنا في خارّج سنة ١٧٦٦ .

شئون داشتي وطنجستان حوالي ١٧٦٥

اعتاد مير مهنا ان يحتفظ بمعظم الزعماء التقليديين في الاقاليم لملازمة بلاطه في شيراز او الجيش بحجة حاجته لمشورتهم ، أو لخدماتهم العسكرية ولكن في الحقيقة لمنع هؤلاء من القيام بثورات ضد سلطته في المقاطعات ، وكان من بين هؤلاء الذين تعامل معهم كريم خان بهذا الشكل خان داشتي الذي كانت خرموج عاصمة له . وقد عين أحد أعمامه ليحكم المقاطعة أثناء غيابه ، الا أن هذا البديل ما لبث أن اصيب بالعمى وحل محله جعفر أخو الخان ، فأوفد كريم خان الامير كهنة خان مع قوة الى الساحل في نهاية سنة ١٧٦٤ او بداية سنة ١٧٦٥ لملاقاة مير مهنا ، وليخلع حلة شرف على جعفر خان حين مروره به على الطريق . ولكن مغتصب السلطة هذا قد أدرك دون شك نوايا الوكيل الحقيقية . وحاول دون نجاح أن يدمر قوة كهنة خان عند شعب ضيق لابد لها من ان تمر فيه ، وبعد هذا الفشل لجأ جعفر خان الى الجبال ولكنه أسر في غضون أيام قليلة ، وارسل الى شيراز حيث حكم عليه بعقوبة هي نقل رابية ترابية من داخل المدينة الى مكان خارج ابوابها . وعلى الرغم من ان ريق كانت الهدف النهائي للامير كهنة خان ورغم خضوع داشتي لسلطة الوكيل تماماً بعد أسر جعفر في شهر فبراير سنة ١٧٦٥ أو قبله ، فقد أصر على تدمير جميع مدينة خرموج عدا المسجد ومشهد الامام . وكان يقيم طوال فترة نزوله هناك في معسكر محصن وكأنه في بلاد معادية ، واخيراً قام بترك كتيبة خلفه زاحفاً في شهر مارس على ريق ، بجمع عائدات قرية أهرام الواقعة في طنجستان وما جاورها من القرى . وكان هناك في هذا الوقت عدد من القرى المحصنة في قصبة طنجستان الواقعة في الاقليم المسمى بهذا الاسم ، وكانت هذه القرى تتألف من أكواخ من الحصير محاطة بأسوار من الطين والخنادق ، وكان زعيمها معتاداً قبل ان تصل الجيوش الايرانية الى جيرته على حمل المسافرين الذين يمرون من هناك على دفع الاموال لحراس الطريق.

حوادث ساحل شيبكوه والمنطقة التي تقع أسفل منه ١٧٦٣ ـ ١٧٧٩

كان اكثر الحوادث اهمية من وجهة النظر البريطانية مما وقع في ساحل شيبكوه ، والمنطقة التي تقع اسفل منه ، خلال هذه الفترة هي حجز القراصنة للسفينة « إسلام أباد » أمام موغوه في سنة ١٧٦٥ ، والقاء شيخ جاراك القبض على قارب مسلح من قوارب شركة الهند الشرقية سنة ١٧٦٧ ، وانفجار السفينة الحربية «ديفيانس» بالقرب من لافت سنة ١٧٦٧ لما لها من علاقة بهذه القضايا ونظراً لارتباط هذه الامور مع بعضها فاننا قد تناولنا ها بالشرح في الفصل الخاص بالعلاقات البريطانية .

زكي خان يدمر كنجون ١٧٦٧

يظهر ان ميناء كنجون قد شق عصا الطاعة في سنة ١٧٦٥ على سلطة كريم خان . فقد حدث في بداية تلك السنة لدى وصول قائد الوكيل الامير كهنة خان الى خرموج ، ان السكان لم يرفضوا فقط مساعدته في البحر ضد مير مهنا صاحب ريق ، بل استعدوا للقتال ، واتخذوا الاحتياط من مباغتتهم ، بالنوم ليلا في مراكبهم ، بدل النوم على البر ، وربما كان ما يخشاه هؤلاء أن يجبروا على دفع الجزية . وكان هناك في هذا الوقت من سنة ١٧٦٧ خلاف بين الوكيل وشيخ بوشهر . وقام زكي خان أخو كريم خان الذي كان قد ارسل الى دشتيستان مع قوة مكونة من ٦,٠٠٠ رجل بغارة مفاجئة على كنجون فدمرها عن آخرها .



حوادث المنطقة المجاورة لبندر عباس وهرمز
١٧٦٣ ـ ١٧٧٩

لم يعد لبندر عباس منذ انسحاب المعتمدية البريطانية منها سنة ١٧٦٣ نفس الاهمية التي كانت لها في السابق عند ممثلي شركة الهند الشرقية ، واضحت اخبارها نادرة الورود في سجلات الشركة الرسمية . وقد ارسل المستر برايس ، عندما انشئت المقيمية البريطانية في بوشهر سنة ١٧٦٣ اوامر الى المختص في كرمان ـ وكانت معتمدية بندر عباس تعتمد عليه في السابق ـ بأن يرسل ما تجمع لديه من الصوف الى بوشهر وأن لا يتكلف أية مصاريف أكثر على حساب الشركة في كرمان وقد شرحت في المكان المناسب علاقة خان لار وشيخ هرمز غير المباشرة بقضية السفينة « اسلام أباد » .

استيلاء قوات كريم خان على لار وسقوط بندر عباس
١٧٦٦ ـ ١٧٧٣

فشل ناصر خان صاحب لار في دفع الضريبة المتفق عليها بينه وبين كريم خان بانتظام في سنة ١٧٦١ ولذا ارسل الوكيل في وقت مبكر من سنة ١٧٦٥ قوة كبيرة ضده بقيادة صادق خان. ويبدو أن لار قد خضعت له نتيجة للعمليات العسكرية واستولى الجيش الايراني على اموال الخان ولم يسمع فيما بعد أي شيء أكثر عن مركز خان لار الوراثي .

وفي سنة ١٧٧٣ عندما كان معتمد البصرة وطاقمه في طريق عودتهم من بومباي عرجوا على بندر عباس فوجدوها خراباً بلقعاً اذ حدث في غياب حاكمها الشيخ محمود الذي ذهب الى شيراز تاركاً ابنه لادارة الميناء ان سرت اشاعة بأن زكي خان ومعه قوات كبيرة من الجيش الايراني على مقربة منها مما أدى الى اخلائها موقتاً من معظم من تبقى من سكانها .

أعمال شيخ هرمز وعلاقاته مع حكومة ايران المركزية .. الخ
١٧٧٣ ـ ١٧٧٨

كان الشيخ عبدالله صاحب هرمز بعد اذعان لار وبندر عباس لسلطة الوكيل ، قد نال اعتراف كريم خان به بشكل صريح كصاحب قوة

بحرية في القسم الادنى من الخليج مثلما كان يعترف تماماً بالشيخ ناصر صاحب بوشهر في الجزء الاعلى منه . وبفضل هذا التشجيع استمرت دعائم قوته البحرية ، المماثلة لقوة شيخ بوشهر ، في الازدياد . وفي سبتمبر سنة ١٧٦٦ جاء في تقرير للقبطان جستيس قائد « بيركشير » الذي أمضى ثلاثة أو أربعة أيام في هرمز لدراسة شئون السفينة «إسلام أباد » قوله في وصف وسائل دفاع الشيخ « ان قلعته بمجموعها ممزقة الاوصال ولا يوجد عربة مدفع من مدافعه الا وهي غير قابلة للاستعمال وان حالة سفنه سيئة جداً بحيث إنه باستطاعة سفننا الوصول الى القلعة بسلام ، واذا ما ذهبت السفن فان القلعة لا تستطيع الصمود أكثر من ساعتين » . وفي سنة ١٧٧١ كان اسطول هرمز يتألف من حوالي اثنتي عشرة سفينة ومن الواضح انها كانت ذات فعالية كاملة . وفي نوفمبر سنة ١٧٧٣ جاء في تقرير أن سفن هرمز قد خرجت منها وكانت تقبض على كل قارب تقابله في الخليج .

ومن الواضح انه لم يكن هناك حسن تفاهم دائم بين الشيخ عبدالله وسيده اذ ان الاول قام في سنة ١٧٧٣ بالاشتراك مع والي مسقط وشيخ رأس الخيمة بارتكاب غارات سلب على الساحل الايراني في بندر عباس ولنجة . وفي سنة ١٧٧٤ ورد فعلا في تقرير لا نستطيع التثبت من مدى صحته أن زكي خان قد خدع بانتقاله من بندر عباس الى هرمز للزواج من ابنة الوكيل ، وهناك احتجزه الوكيل مع اربعين آخرين كضمان لتخليص ابنه الذي كان كريم خان طبقاً لتجربته المعتادة قد احتجزه في شيراز كرهينة لقاء والده . وعلى أية حال فان موقف الشيخ في سنة ١٧٧٨ قد تبدل اذ اننا نجده في هذه السنة ، ولاول مرة ، يقدم على مقاومة إمام مسقط ، ثم اختطفه عملاء هذا الحاكم كما هو مبين في مكان آخر ، وقد شب في نفس الوقت عداء مستحكم بين رعايا الشيخ واهالي بوشهر واسر الهرمزيون اثنين او ثلاثة مراكب لبوشهر ، واسر أهل بوشهر مركباً واحداً لاهل هرمز . وقد قيل إنه بحلول سنة ١٧٦٥ استطاع الشيخ عبدالله ان يطرد القواسم من ذلك الجزء من الساحل الايراني

الخاضع له ، والذي عمل القواسم على توطيد أنفسهم فيه أثناء الاضطرابات التي حدثت في السنوات التالية . كما ظل بقية حياته قادراً على ابعاد ظلهم عنه .

★ ★ ★

تجارة شركة الهند الشرقية في ايران
١٧٦٣ ـ ١٧٧٩

لقد وصف نيبور تجارة الواردات الايرانية المحمولة على السفن البريطانية في سنة ١٧٦٥ بأنها كانت تتألف في غالبيتها من المنسوجات ومن بضائع سورات والبنغال الهندية

الاصواف

وكما حدث في الفترة التي سبقت سنة ١٧٦٣ استمر استيراد السلعة الاساسية وهي الاقمشة الصوفية من مختلف الانواع الى ايران بواسطة شركة الهند الشرقية .

١٧٦٣

وفي سنة ١٧٦٣ عند تأسيس الوكالة البريطانية في بوشهر مهد مستر برايس السبيل لانزال كمية مقدارها ٣٨٤ باله من الجوخ و ١٨٤ بالة من قماش الشيت واربعة صناديق من الدوبيت والساتان لان هذه كانت الانواع المناسبة للسوق الايرانية . وكان المقيم البريطاني المعين حديثاً مُنح سلطة التصرف في الاقمشة المذكورة عند اول فرصة بأسعار تنخفض عما هو معتاد في بندر عباس لكي يجذب نظر التجار الريفيين ، ويثبط عزيمة الهولنديين في خارج عن المنافسة التجارية . وكان على المستر جيرفس أن يعد قوائم بجميع أنواع الاصواف المناسبة للبيع في مختلف نواحي ايران ، وتقديرات لما هو محتمل ان يطلب سنوياً من كل نوع . وبعد ذلك اعطيت اوامر مشددة للمقيم البريطاني في بوشهر الا يبيع البربت الا اذا باع معه القماش لان المكسب في القماش كان يفوق المكسب في البربت بدرجة كبيرة . ومن حين لآخر كانت تقوم صعوبات في البيع » .

١٧٦٤

وفي مارس من سنة ١٧٦٤ كتب المستر جيرفس تقريراً أثبت فيه عدم تسلمه الشيت القرمزي أو الاصفر الزاهي من السفينة « دريك » ، وان القماش الخشن الذي استلمه من السفينة « نانسي » سبب ضرراً كبيراً لمبيعاته بسبب كونه كله من لون واحد . وفي شهر يناير امتنع المشترون عن شراء القماش الخشن والشيت بكميات تعادل النقود التي أحضروها معهم ، وذلك لنقص الانواع الاخرى . وقد اضطر لتخفيض روبيتين في كل قطعة من الشيت الازرق والاخضر التي اخذها الخراسانيون الامر الذي جعل من الضروري جداً أن تكون هناك نسبة ٢٠ او ٢٥ المائة من الشيت القرمزي والاصفر الزاهي الى مائة باله من الالوان الاخرى التي بدونها لا يتم البيع الا لاصحاب الاناقة ، لانه لون يكرهه الايرانيون عادة . واضطر بعد ذلك في نفس السنة ان يرفض عرضاً للتجار الخراسانيين الذين كانوا في زيارة بوشهر ، وهو ان يأخذوا كل الشيت الاخضر والازرق بسعر القطعة ٢٠ روبية على شريطة ان يبيعه لهم على حدة . وعندما علم التجار أنه لا يوجد في الكمية شيت قرمزي أعلنوا عزمهم على الانتظار حتى يأتي بعضها . وفي نفس الوقت على أية حال كانت المبيعات في الوكالة تافهة . وفي الخامس من أبريل سنة ١٧٦٦ كان رصيد الصندوق في بوشهر ٣٨٠٢١ روبية من المبيعات الحديثة لعدم توفر الانواع الاخرى المناسبة من الشيت والقماش الخشن لأنها كانت قليلة ولكن في نفس الوقت فيبداية مارس صُدِّرت إرسالية مستعجلة في المركب « ارتار » من بومباي بها ١٥٠ بالة من القماش و ٢٠٠ بالة من اقمشة أخرى للسوق الإيرانية . وفي فبراير سنة ١٧٧٥ وبالرغم من الاخطار التي كانت تحدق بالبصرة من جانب ايران وامتناع المعتمد البريطاني والمجلس عن حماية السفينتين ايجل « النسر » وسكسس « النجاح » استطاعت حكومة بومباي أن ترسل ٣٠٠ بالة من الاصواف الى ذلك المكان بواسطة السفينة دريك وارسلت ٢٣٠ بالة منها ٣٠ بالة في سفينة أهلية خاصة مستأجرة .

١٧٧٦

وفي أوائل صيف سنة ١٧٧٦ بعد ان وصلت كمية جديدة من الاصواف الى بوشهر بذل مجهود بأوامر من الوكالة البريطانية لرفع أسعار البيع ، ولكن الوقت لم يكن مناسباً لهذه المحاولة لانه في الفترة ما بين شهر يونيه وشهر أغسطس اعتاد كثير من التجار أن يغادروا بوشهر الى شيراز هرباً من حرارة الساحل . ولم يكن هناك بيع بالتجزئة الا في سبتمبر . وقد قام تضامن بين التجار لمقاومة رفع الاسعار ، وكان يؤيد هذا التضامن شيخ بوشهر الذي كان هو المشتري الاساسي للاقمشة التي تستوردها الشركة . وفي النهاية قرر المعتمد البريطاني تصفية جميع البضائع قبل نهاية الموسم التالي .

١٧٧٨

وفي سنة ١٧٧٨ اشتد الطلب في بوشهر على قماش الشيت والمدولس والقماش الخشن .

الصفيح

ويبدو ان تجارة الصفيح لقيت راوجاً كبيراً في بوشهر والبصرة والي عام ١٧٦٤ ، ففي اواخر ذلك العام اقتسمت ارسالية من بومباي بالتساوي بين البلدين . وفي وقت مبكر من العام أخذ المعتمد البريطاني في بوشهر ١٤١٠٧ علبة من الصفيح من السفينة « دريك » التي كانت مارة وباعها للتجار المحليين بسعر ٣ روبيات للوزنة التبريزية ، وقدر الكمية السنوية المطلوبة بعشرة آلاف من التبريزي بحوالي هذا الثمن . ومن المحتمل ان تكون الوكالة البريطانية ارسلت بموجب نصيحة منه كمية أكبر ، لكنه لقي اللوم لانه باع علبة الصفيح على حدة ولم يبع معها الالواح التي لم تكن تطلب كثيراً .

السكر

وكان السكر ايضاً في ذلك الوقت سلعة للتجارة مع ايران . ونجد أن تاجراً كبيراً في بوشهر في سنة ١٧٧٣ اشترى ١٢٤ صندوقاً من

السكر بسعر المنّ التبريزي ٨ روبيات من القبطان « نسبت » قائد السفينة « رفنج » .

الصادرات

وكانت صادرات ايران من بوشهر كما أحصاها نيبور الذي زار المكان سنة ١٧٦٥ هي نسيج الحرير في يازد وكاشان وحرير أحمر جيلاني وسجاجيد « كان أعظمها قيمة من أصفهان » والصوف الناعم أو شعر الماعز من كيرمان والخيل والبغال والراوند وعقاقير أخرى والقطن والفواكه وماء الورد وكمية كبيرة من النبيذ الشيرازي . ولم تتعامل شركة الهند الشرقية على أية حال في كل هذه السلع بل تركت التجارة في بعضها الى المعتمد البريطاني في بوشهر على أحسن ما يستطيع كتاجر مستقل

الصوف الخام

وما زال صوف كرمان ، بالرغم من بعد مواطن الانتاج من بوشهر يدخل في تجارة التصدير في إيران ، ويؤيد ذلك الملاحظات الآتية التي أبدتها حكومة بومباي في سبتمبر سنة ١٧٦٧ بالاشارة الى خطاب من أتباع الشركة في بوشهر : « أخطرونا أنهم ارسلوا لنا ٦٦ بالة من صوف كرمينيا في السفينة « سكسس » على حساب ومسئولية محمود حسن ، وكانت من النوع الفاخر الا أنها تأثرت بالحشرات . وكان ذلك السبب الذي من أجله لم يحددوا سعراً لها ، وقد رغب موظفكم المترجم ان يحال الموضوع لنا لنقدر للبضاعة السعر الذي نراه مناسباً . وارسلوا لنا أيضاً بالتين من الصوف الجديد على مسئولية الشركة ، وقد تعاقدوا أيضاً على ٣,٠٠٠ بالة بسعر ٦ روبيات لكل موند(1) شاملة جميع المصاريف . ولكنهم كانوا يخشون من ان القيود التي وضعت على تجارتهم ستثبط عزيمة المتعاقدين ، وتسبب فشلا لهذه السلعة التي وإن كنا نحن المشترين الوحيدين لها في ايران فانهم لم يتنبهوا الى هذا عند تحديد السعر المذكور ، وذلك لان معظم الاغنام نفقت بسبب الاضطرابات التي وقعت في كارمينيا » .

(1) الموند = ١٠٠ رطل هندى .

وبعد ذلك بقليل ، ولدى إعطاء الاوامر لبعثة مستر سكيب الثانية إلى شيراز ، طلبت الوكالة البريطانية وجوب تحديد ثمن صوف كرمان في المعاهدات التي كانت ستعقد مع كريم خان .

الحرير الخام « الطبيعي »

واعطى امر مشابه فيما يتعلق بالحرير الخام ، وبصفة خاصة ، حرير جيلان الاصلي حيث كان من الواضح ان هيئة المديرين في لندن اعتبرت التجارة فيه هامة مع العلم ان بواعث المجازفة وصعوبة الحصول عليه جعلتهم في بعض الاحيان يعدلون أو يلغون الطلبات التي سبق أن أمروا بها . وفي مارس سنة ١٧٦٨ طرحوا جانباً أي تفكير في الموضوع في ذلك الوقت ، ولكن بعد عام واحد اهتموا مرة أخرى بوجوب الحصول عليه . وكان من المتوقع ان تجمع كمية كبيرة من البصرة في بداية عام ١٧٧١ ولكن مرة أخرى في نهاية نفس العام ارسلت الاوامر من لندن بالكف عن شراء الحرير الخام .

النحاس الاحمر :

وتتوفر ايضاً دلائل على ان النحاس الاحمر كان ما يزال يصدر من ايران بواسطة شركة الهند الشرقية .

النقود والمقايضة :

ويبدو أن وسيلة التبادل (العملة) في تلك الفترة أثارت مشكلات عويصة . ومن الواضح أنه كان لكريم خان آراؤه الخاصة في هذا الموضوع ، واخيراً شجعته هذه الآراء على ان يمنع إخراج العملة قطعياً من ايران والا سيحكم على المذنب لا بمصادرة الاموال التي كان يحاول تهريبها فحسب بل مصادرة جميع املاكه . وفي سنة ١٧٧٠ كانت قافلة متوجهة من شيراز الى بوشهر تحمل ٥٠٠ تومان من النقد فأمر بوقف القافلة واستولى على المال ووضع صاحبه في السجن . وفي ذلك الوقت كانت ايران والعراق التركي تعانيان نقصاً كبيراً في العملة ولكن يبدو أن الاجراءات السريعة التي اتخذها كريم خان كان لها بعض الاثر في تعديل

الميزان التجاري في ايران . ومن حين لآخر كانت الشركة تميل الى السماح بالبيع عن طريق المقايضة عندما كانت تريد ان تتخلص من الكميات الكبيرة لديها مما لم يكن تم بيعه . انظر الى التعليمات الآتية من هيئة المديرين التي صدرت للمعتمد وللمجلس في البصرة في سنة ١٧٧١ :
« بعد أن نظرنا بعين الاعتبار الى ما كتبته لنا في موضوع حرير جيلان الخام وكميات الاصواف الكبيرة التي بقيت لديكم في المخازن وفي بومباي فاننا نرغب ، وتبعاً لذلك نخولك السلطة ، ان تتخلص من هذه الاصواف عن طريق المقايضة بالحرير دون ان تدفع نقداً من أجل ذلك ، الا اذا وجدت أنه من المستحيل تماماً أن تحصل على الحرير بهذه الشروط. وفي هذه الحالة فاننا نأمل أنك ستستطيع الحصول عليه بالسماح للتجار بقبض ربع الثمن نقداً عن مثل ذلك الحرير الطبيعي » .

وفي الواقع فانهم اعتبروا القيود التي فرضتَ على تعاملهم في العملة ظلماً، وكانوا ساخطين جداً على الطريقة التي كان يجري بموجبها تنفيذ تلك القيود في بوشهر ، وعلى الضرر الذي حاق بهم من التجارة الخارجية . وفي سنة ١٧٧٦ قدم تجار بوشهر عرضاً لم يحظ بالقبول وهو ان يشتروا جميع الشيت الموجود بالوكالة نقداً وأن يقايضوا بالحرير على جميع ما يتبقى من الاقمشة . ولكن في سنة ١٧٧٨ وصلت ٤٢ لفة من حرير جيلان الطبيعي من شيراز ، واودعها خوجا عازار بالوكالة ، وكانت النتيجة أنه تسلم ما تبقى لدينا من الاصواف ومبلغ ٩–١–٩,٦٦٦ روبية مطلوب دفعها على هذه الوديعة .

المن التبريزي

من المهم ان نلاحظ أنه قامت شكوك في سنة ١٧٦٤ بالنسبة للمن التبريزي وما يعادله من الوزن الانجليزي ، فأصدر المستر جيرفس المعتمد البريطاني في بوشهر بياناً بأن المن التبريزي بعد الفحص يساوي ٧,٣٨ رطلا للوزن التجاري ، ولكن حكومة بومباي تمسكت برأيها بأنه في الواقع لا

يزيد عن ٦ أرطال(١) وكان من نتيجة ذلك أن أمرته إما أن يتعامل بالوزن الانجليزي او يعتبر المن التبريزي لا يقل كثيراً عن ٧ أرطال .

التجارة بصفة عامة

ازدهرت التجارة اثناء حكم كريم خان ، وقد ذكر أن ايرادات الجمارك بلغت في ذلك الوقت في شيراز على أساس ٢ في المائة من الثمن الاصلي « ٦٠٠٠ » تومان شهرياً .

الجمارك والقنصلية

عند انشاء المعتمدية في بوشهر سنة ١٧٦٣ اتفق على ما يبدو دون علم السلطات الايرانية على وجوب فرض المعتمد البريطاني ضريبة مقدارها ٣٪ لصالح الشركة على جميع البضائع المصدرة والمستوردة بواسطة المنتفعين بالمتاجرة تحت حماية الشركة وضريبة مقدارها ١٪ بالاضافة الى ذلك للقنصلية على جميع التجارة البريطانية على أن تجمع وتقتسم بالتساوي بين المقيم البريطاني في بوشهر والمعتمد في البصرة . وفي الثالث من ابريل قرر المجلس في بومباي أن ١٪ يجب ان تحصل مستقبلا لصالح الرئيس . ويبدو أن هذا كان علاوة على الـ ١٪ السابقة . وقد اتخذ المجلس هذا القرار لكي يجعل الجمارك والضريبة القنصلية في بوشهر مساوية للضريبة الرئاسية .

---

(١) المن التبريزى في الوقت الحاضر يساوى ٦٫٥٤٧ رطلا انجليزيا وربما يعتقد أن التجار المحليين ضللوا المستر جيرفس بأن أظهروا له أن المن في بوشهر هو الآن ٧¾ رطلا انجليزيا .

مؤسسات شركة الهند الشرقية في ايران
١٧٦٣ ـ ١٧٧٩

كانت مؤسسات شركة الهند الشرقية المعترف بها في ايران مقصورة في تلك الفترة على المعتمدية في بوشهر .

نفوذ وواجبات المعتمد البريطاني في بوشهر

كان المعتمد البريطاني في بوشهر في أول الامر خاضعاً لاوامر الوكيل والمجلس في البصرة ولو أنه يبدو من جميع المراسلات في كل الشئون بينه وبين بومباي أنها كانت تمر بطريقة عادية، وان كانت له السلطة بل ولديه الاوامر بأن يغتنم الفرص السانحة عند مرور السفن المتجهة رأساً الى بومباي ويتصل اتصالاً سريعاً بالرئاسة . وقد سمح له في حالات عدم وجود سفن ناقلة للشركة أن يرسل بضائع لا تزيد قيمتها عن خمسين الف روبية في أية سفينة أهلية متجهة الى صورات او بومباي . وفي سنة ١٧٦٤ عندما عين المستر رنش في وكالة البصرة أبلغ المعتمد في بوشهر بأن يمده بالمعلومات الضرورية في سائر الشئون التي تحت ادارته وأن يطيعه كوكيل مستقبلا بما يتفق مع القواعد المرعية في الخدمة .

وقد استقبل المستر جيرفس المعتمد البريطاني الاول في بوشهر سنة ١٧٧٥ الرحالة المعروف نيبور ، وقدمه عندما سافر الى برسوبوليس الى تاجر انجليزي شاب كان يستخدمه في شيراز . ويقدم لنا نيبور لمحات طريفة عن حياته مضيفيه كليهما في بوشهر وشيراز .

المستر جيرفس

كان المستر جيرفس الذي نال حظاً وافراً من التعليم في شبابه ما زال يكرس نفسه للدراسة طول الوقت الذي يفرغ فيه من العمل، فهو يتكلم ويقرأ ويكتب الايرانية، وبدأ في تكوين مجموعة من المخطوطات الايرانية التي كان بينها واحد عن حياة محمد مهدي خان نادر شاه ، وقد ترجمت بعد ذلك بواسطة السير و. جونز من نسخة أخرى مختلفة .

وكان المساعد الرسمي الوحيد للمستر جبرفس في بوشهر هو مستر ناتر ، وهو ابن نقاش حجر ذي سمعة في اوروبا كان في وظيفة كاتب في خدمة الشركة . ولم يكن هناك اوروبيون في بوشهر باستثناء راهبين أحدهما يسمى نفسه أسقف أصفهان .

مستر هرقل

وكان المستر هبركوليس ممثل المستر جبرفس في شيراز ينتمي الى عائلة انجليزية كبيرة ولكن لم تكن له مكانة رسمية بسبب كونه مجرد وكيل للمستر جبرفس في تجارته الخاصة . وكانت حياة هذا السيد في العاصمة الايرانية مملة الى اقصى حد ، لا بهجة فيها لأنه كان الاوروبي الوحيد المقيم هناك. وكان الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يتحادث معه(١) بحرية هو ضابط امريكي في مدفعية كريم خان ، واعتباراً لمركزه في نظر النبلاء وكبار التجار لم يكن يظهر في الشوارع الا وهو ممتطياً حصاناً مصحوباً بحاشية من الخدم .

القيود المفروضة بواسطة المديرين على المعتمد في بوشهر ١٧٦٦

ويبدو محتملا ان وضع هبركوليس الشاذ في شيراز حيث استغله المستر جبرفس بلا شك في أعماله الخاصة والعامة ، وصل في النهاية الى مسامع مجلس المديرين في لندن ، فأظهروا استنكارهم في كتابهم الرسمي المذكور سابقاً في مايو سنة ١٧٦٦، وفرضوا قيوداً على النشاط السياسي للمعتمد ومنعوه من ان يعين له وكيلا في شيراز . ولا بد انهم كانوا يشيرون الى مسألة هبركوليس حين قالوا : « فاذا كان هذا الوكيل تابعاً للشركة فهذا يكبدها مصروفات لا داعي لها ، وأسوأ من هذا لو كان

(١) من الاقتباس التالى من خطاب كتبه الوكيل والمجلس في البصرة الى الرئاسة في بومباى سنة ١٧٧٠ يبدو أن معرفة اللغة لم تكن عامة بين أتباع الشركة الموظفين في الخليج . « ونحن نقدم أيضا لسيادتكم .. موافقتنا على ارسال المستر داو لكى يرافق المستر مورلى كما أنه يمكن الحصول منه على معلومات مفيدة في لغة الخليج ويمكن أن توضع فيه ثقة كبيرة في ترجمته أكثر من اى شخص من أهل البلد » .

أرمنياً أو من أهل البلاد ممن يعملون لمصلحتهم الخاصة أكثر مما يعملون لصالح الشركة . فالموظفون في الوكالة من غير أصحاب الولاء الصحيح لها ولا يفهمون اللغة الانجليزية ، ان وجد منهم أحد فلا مجال للسماح له بالاطلاع على حسابات الشركة او أية خطابات أو صفقات تجارية مما لا ينبغي أن يطلع عليه الا من كان أصلا عندنا . فاذا لم يكن هناك العدد الكافي فان الرئاسة بناء على طلبكم ستزيد العدد » . ويلاحظ أنه في نفس هذا الخطاب الرسمي وضعت قواعد مشددة فيما يختص بمراسلات المعتمد في بوشهر ، ففرض عليه مستقبلا ان يكتب للوكالة نسخاً من مكاتباته مع بومباي معنونة الى الوكيل والمجلس في البصرة لترسل بأية وسيلة من وسائل النقل يمكن أن تتاح له .

مساعد للمعتمد وضباط أطباء الخ

يبدو أنه لم يكن للمعتمد في بوشهر موظف متعاقد يساعده فيما عدا مستر ناتر(١) ، وذلك حتى بعد إعادة تأسيس الوكالة سنة ١٧٧٥ . ولكن في سنة ١٨٧٨ أصبح المستر جرين يعمل هناك تحت امرة بومنت زميله في سجن شيراز . وكان هناك صراف يعمل في مؤسسة بوشهر في البداية . وقد عين أصلا بأمر من المستر برايس وصدر الامر هكذا : « بما ان النقود الخاصة بمبيعاتكم ستدفع بعملات مختلفة من ذهب او فضة فان وجود الصراف سيكون ضرورياً لمنع كل تلاعب . ولذلك عهد اليك بتعيين واحد . ولكي تشجعه على السير باخلاص في واجبه فيمكن أن تسمح له بمقدار ½٪ » وفي سنة ١٧٧٨ كتب المستر بومونت وجرجن ما يأتي : « لا يوجد لدينا طبيب جراح في بوشهر ونشعر بحاجة شديدة الى نجارين . نحن نطلب معروفاً من سيادتكم لتمدونا بطبيب جراح

(١) لقد وصف المستر ناتر بأنه كاتب قبل ذلك ولكنه لم يكن من الواضح أنه موظف متعاقد .

لخدمة الوكالة ونأمل أن يشفع لنا بذلك قسوة الفصول الحارة والتغير المفاجىء للهواء هنا مما يعرضنا للمرض . ونحن نرجو أيضاً إحضار اثنين من النجارين لاننا نحتاج لهما في مناسبات كثيرة ولا يمكننا الحصول على واحد في هذا المكان » .

حرس حربي وسفينة لبوشهر

وعندما افتتحت المعتمدية البريطانية سنة ١٧٦٣ في بوشهر حضرت اليها هيئة حرس بسيطة تتكون من ١٢ رجلا تحت إمرة ضابط اوربي لتعطي للوكالة شيئاً من الاهمية . ولا شك أنها ظلت هناك مع العلم أن الضابط (الملازم توماس برنفورد) انسحب بعد ذلك بعام . وقد أنهى مستر برايس تقريره عن فتح معتمدية بوشهر معلقاً بالآتي : « إنني أضيف فقط الى هذا ان الامطار في هذا الجزء من العالم ليست موسمية ولا يمكن تدبير سفن لنقل البضائع الا المراكب الصغيرة التي ليست مكشوفة فحسب بل وايضاً سيئة لدرجة يرثى لها في أي جو عاصف . ويبدو لي أنه من الضروري وجود سفينة حمولتها ١٠٠ طن لها سطح وشراع من البيكة (قماش قطن) تشبه قوارب النقل الهولندية صورات . ويمكن ان نجعلها تصلح للدفاع بتركيب ٨ أو ١٠ مدافع فوقها. وستكون ذات قيمة كبيرة في نواح مختلفة وبصفة خاصة لنقل فائض العملة من بوشهر الى البصرة كلما تطلب الامر ذلك » . وعلى أية حال ، فانه لم يحصل قبل سنة ١٧٦٦ ، أي بعد ثلاث سنوات من ذلك أن وافق المجلس والوكيل في البصرة لمعتمد بوشهر على شراءمركب لحمل الطرود الى البصرة، ومن آن لآخر الى مسقط. وهم حتى بذلك المركب كانوا يأملون ان توفر الشركة مبلغاً كبيراً في الشحن .

معاملة الشركة لموظفيها

كانت الشركة غالباً ما تظهر في معاملتها للموظفين وخصوصاً في الحالات الشاذة كرماً زائداً . وعلى سبيل المثال فان ستيفن هرمت اللغوي في مركز بندر عباس ثم في بوشهر بعد ذلك والذي رافق الملازم دارنفورد الى شيراز سنة ١٧٦٣ وفقد حياته في انفجار السفينة «ديفيانس» سنة ١٧٦٧ أعطيت ارملته واطفاله منحة(١) سنة ١٧٦٩ تكفي لمعيشتهم عيشة مناسبة . وعند استقالة كل من المستر بومنت وجرين سنة ١٧٧٥ بعد ان خدما سنتين في إيران فقط كوفئا بمنحة قدرها ٤٠٠٠ أربعة آلاف روبية من الشركة لكل منهما تقديراً لجهودهما .



حكام عائلة الزند بعد كريم خان
١٧٧٩ ـ ١٧٩٥

ان الفترة التي أعقبت موت كريم خان كانت فترة فوضى وقلق ازدادت في أثنائها قوة الكاجار المازندرانيين بصفة ثابتة على حساب الزند في شيراز . وفي عام ١٧٩٥ انتقلت السلطة تماماً في ايران من القبيلة الجنوبية الى الشمالية . ويمكن أن نعالج الحوادث في ذلك الوقت من ناحيتين . اولاً : في علاقة هذه الاحداث بتاريخ إيران على وجه الاجمال . وثانياً : في تأثيرها على مناطق الساحل الفارسي الذي نهتم به الآن اهتماماً أكبر من ذي قبل .

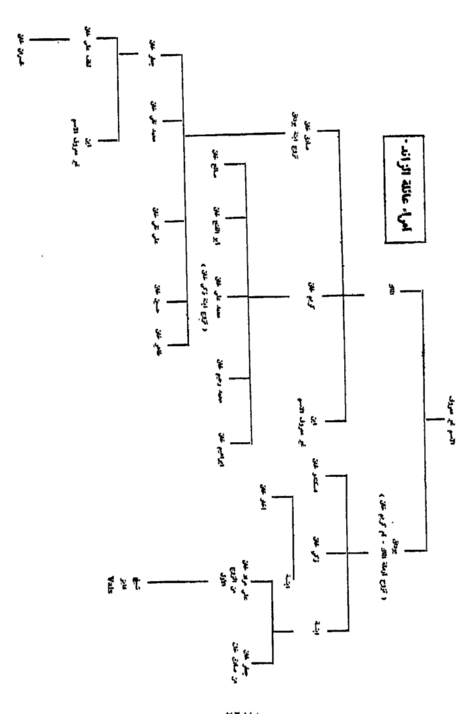
ولكي نبين حالة الشقاق التي كانت سائدة بين امراء الزند والتي

---

(١) هذه المنحة كانت لا تزال تدفع في سنة ١٧٨٨ على أساس ٣٠ روبية في الشهر .

يعزى اليها وحدها تفوق الكاجار عليهم نرفق فيما يلي جدولا يتضمن رسماً تخطيطياً يبين انسابهم :

وسنرى ان احدهم وهو جعفر خان يظهر في مكانين من الجدول .



التاريخ العام لايران ١٧٧٩ ـ ١٧٩٥
تاريخ أقاليم الساحل الايراني

حكم زكي خان ٢ مارس الى ١٤ يونيه ١٧٧٩

بعد وفاة كريم خان اغتصب السلطة العليا زكي خان وهو أخوه (غير الشقيق) وكان قائداً حربياً معروفاً بشراسة خلقه وبنشاطه . وكانت خطوة الحاكم الاولى هي القضاء على عدد من الزند ذوي النفوذ وآخرين ممن تجرأوا على المطالبة بأبي الفتح خان ابن كريم خان . وقد تظاهر اولا بأنه يحكم نيابة عن ابي الفتح خان واخ له يدعى محمد علي خان (وهو زوج ابنة زكي خان) وقد ايده في تلك الخدعة السياسية (الانقلاب) ابن اخته علي مراد خان وهو رجل قدير طموح سنعرف الكثير عنه فيما بعد ، لكن عدداً من أفراد الاسرة كانوا مناوئين له ، وبصفة خاصة صادق خان الذي ادعى لنفسه الحق في ان يخلفه .

وعند موت الوكيل صادق خان كان حاكماً على مدينة البصرة فيما هي محتلة من القوات الايرانية ، وفور سماعه النبأ الخطير أخلى المدينة وتقدم الى شيراز آخذاً معه جميع قواته . وعندما علم وهو في طريقه عند مدينة دورق أن زكي خان قد استولى على السلطة فعلا ارسل ابنه جعفر خان للمفاوضات نيابة عنه للاشتراك في الإدارة ، ولكن شيئاً ما لم يتم حتماً بسبب عدم الثقة به . وكان صادق خان سيهاجم شيراز ولكنه امتنع بسبب إجراء اتخذه زكي خان بالقبض على ثلاثة من أبنائه تصادف وجودهم في المدينة وسجن أبي الفتح خان الذي كان يشك في تأييده له ، والتهديد باساءة معاملة أقارب بعض قادة جيش خصمه . لتلك الاساليب كلها انسحب صادق خان مع قليل من أتباعه الى مقاطعة كرمان البعيدة فاصبحوا مطاردين بدل ان يكونوا مهاجمين .

ولم تكن منافسة أقارب زكي خان هي المشكلة الوحيدة التي كان عليه أن يواجهها ، فان مدينة أصفهان أثناء الفوضى التي أعقبت موت كريم خان خضعت لاثنين من زعماء الافشار وهما شقيقان استعانا

بقبيلتهما وبالبختياريين واللور ،ولكن لم يمض الا وقت قليل حتى استرد المدينة بسطام خان بفضل دبلوماسيته الخادعة الماكرة ، وقد عينه زكي خان حاكماً فيما بعد .

ولا ريب كان ازدياد شعور العداء لدى قبيلة الكامار أخطر ما في الامر . وكان هؤلاء بجوار بحرقزوين ، حيث تولى امرهم قائد قدير من الطراز الاول وهو أغا محمد خان الذي هرب من شيراز عند موت الوكيل وكان أغا محمد خان خصياً احتجزه كريم خان كرهينة لسنوات طويله وكان في قوة احتماله وقدرته وقوة شخصيته على الاقل نداً لاي عضو من عائلة الزند باق على قيد الحياة . وقد جاهر بعد استرداده حريته بمنتهى الجرأة بمطالبته بعرش ايران واتخاذ الشعارات الملكية .

وعندما اخمدت الثورة في أصفهان أرسل زكي خان علي مراد خان بزهرة الجيش ليحارب ضد أغا محمد خان . لكن قريب زكي خان ومعينه القديم الذي تراسل في نفس الوقت مع صادق خان انتهز فرصة وجوده على رأس القوات ، وحنث في وفائه باحتلال أصفهان وأعلن ولاءه لابي الفتح خان ابن كريم خان المخلوع . وكان زكي خان دائماً سريعاً في تصرفاته ، وقد دفعه غيظه الشديد الى ان يضع ابنه « أكبر » ليحكم شيراز ، وتقدم هو الى أصفهان على رأس جميع قواته . ولكن بعض أتباعه اغتالوه عند يازديخاست في الطريق الى اصفهان . ويبدو أن تاريخ هذه الاحداث كان ١٤ يونية سنة ١٧٧٩ . ولا شك أن شخصية زكي خان العنيفة افقدته الشعبية عند الكثيرين . ولكن السبب المفاجيء لموته كان سلسلة من الفظائع ارتكبها في يازديخاست فيماكان يحاول استرداد مبلغ من المال كان السكان مسئولين عنه .

حكم ابي الفتح خان وصادق خان المشترك من يوليه الى سبتمبر ١٧٧٩

أعقب اغتيال زكي خان إطلاق سراح ابن اخته ووصول أبي الفتح خان الى العرس ، وكان شاباً ضعيفاً ضائع الشخصية ولكنه مشهور بالعدل واللطف وقلة الطموح . وأول عمل قام به الحاكم الجديد هو سجن

أكبر خان ابن زكي خان، واخيه محمد علي خان الذي تزوج ابنة زكي خان . وفي اوائل يوليه سنة ١٧٧٩ ظهر صادق خان في شيراز ونجح في الحصول على نصيبه في الادارة، وكان رجلاوسيم الشكل يشغل في وقت ما منصب بيلاربيك او نائب الوكيل ، رقد عينه كريم خان وهو على فراش الموت وصياً على أبنائه من بعده . ولكن نظام الحكومة المزدوج الذي نشأ اعتباطاً من ابي الفتح خان وصادق خان لم يكن مرضياً واستمر شهرين فقط . وقيل أن أبا الفتح خان كان يرفض باستمرار نصيحة صادق خان واخيراً قام خلاف خطير بينهما في موضوع أكبر خان الذي رغب ابو الفتح في سمل عينيه . واخيراً وفي بداية سبتمبر سنة ١٧٧٩ فقد صادق خان صبره، فخلع أبا الفتح خان واعتقله لتدخله فيما لم يوافق عليه المسؤولون ، ثم لمعارضته نصيحة وزيره ميرزا محمد حسين ، وأمر بحرمانه من نعمة النظر فسمل عينيه .

حكم صادق خان ١٧٧٩ – ١٧٨١

وهكذا بعد ان تخلص صادق خان من شريكه تمتع بحكم مستقل ولكنه فشل عند ممارسته للحكم في المحافظة على مستوى كفايته العسكرية وحسن ادراكه اللذين اكتسبهما أثناء حكمه للبصرة . وسرعان ما وجد نفسه امام منافس جبار وهو علي مراد خان . ويقال إن ذلك الامير قد خاب امله في الزواج من ابنة الوكيل المتوفى لان صادق خان منح هذه الفتاة لاحد ابنائه . وبعد أن علم « علي مراد » بمصير فتح خان أعلن استقلاله عن المغتصب، وتقدم بنفسه ليكون منافساً على العرش .

وحوالي يناير سنة ١٧٨٠ استولى علي مراد خان على اصفهان التي كان جلا عنها جعفر خان بن صادق خان بمجرد وصوله . ولكن عائلة « علي مراد » وثروته في شيراز وقعت في أيدي صادق خان . وحينئذ ظل كلا الطرفين مشلولي النشاط لشهور عدة قام بعدها علي تقي خان ابن صادق خان بغزوة هزم فيها علي مراد خان هزيمة تامة، وأجبره على الانسحاب الى همدان . لكن ذلك المنتصر لم يغتنم الفرصة كما كان واجباً ان يفعل ، مما مكن علي مراد خان ألا يسترد اصفهان فحسب بل

أن يحصر صادق خان ومؤيديه في مدينة شيراز التي لم يتوان عن محاصرتها. وفي فبراير سنة ١٧٨١ استسلمت المدينة بعد عدة عمليات امتدت أكثر من ثمانية أشهر استطاع أكبر خان في أثنائها أن يهرب من السجن ويلتحق بمعسكر المحاصرين بينما استسلم جعفر خان ، وهو ابن صادق خان ، وأخ غير شقيق لعلي مراد خان وكان حاكماً على بهبهان وششتار . وبعد سقوط المدينة بثلاثة ايام فتحت القلعة أيضاً أبوابها، وكان فيها صادق خان وابناؤه الذين اسروا معه على يد أكبر خان الذي توسل للسماح له بتعذيبهم . ثم أصدر المنتصرون اوامر صارمة عند احتلالهم شيراز بالمحافظة على الامن ، كما سمحوا للتجار بأن يفتدوا بضائعهم من النهب والسلب بدفع ضريبة معتدلة .

حكم علي مراد خان ١٧٨١ – ١٧٨٥

وبالرغم من ان أكبر خان كان موالياً قديماً للحكم الجديد من قبل إلا أنه لم يعش طويلا بعد حكم علي مراد خان . فبعد ان ثبت أنه اشترك في مؤامرة أو ربما لدوافع تحفظية ناشئة عن مجرد كونه شخصية بارزة ذات كفاية وطموح ، قرر علي مراد خان التخلص منه . وقام جعفر خان (الذي كان عليه أن يثأر لابيه) بهذا العمل الدموي .

وبعد ان استتب الامر لعلي مراد خان، ونظمت الاعمال في شيراز نقل عاصمته الى اصفهان حيث استقر هناك . وعهد بشيراز منذ ذلك الوقت الى ابن اخته سيد مراد خان . وفوض ابنه الاكبر الشيخ فايز بقيادة العمليات الحربية التي اعتقد أنه من الضروري اتخاذها ضد الكاجار. ولقد أمكن غزو اقليم الكاجار بنجاح ولكن انتصارات الشيخ فايز الاولى أعقبتها نكسة قاسية انسحب سريعاً بعدها الى طهران . وهناك وصل الى مراد خان لنجدته وفرض عقوبة سريعة على بعض قواد القبائل الذين عزى هزيمة ابنه الى ارتدادهم عنه في اللحظة الحرجة .

وبالرغم من ضعف صحة هذا الحاكم الزندي فقد جمع قوة جديدة، وكان على وشك نزول الميدان شخصياً ضد الكاجار عندما وصلت

اليه الانباء بأن جعفر خان الذي ظل يثق به والذي ولاه الحكومة ثار ضده وتقدم الى اصفهان . وكان ذلك في منتصف فصل الشتاء . وقد حاول كل من مستشاره الطبي والسياسي ان يثنياه عن عزمه تعريض نفسه لمصاعب الزحف في الجليد ، ولكن الخان أصر على أن يصل أصفهان قبل وصول الثائر اليها غير أنه مات في الطريق ضحية عناده على بعد حوالي ثلاثين ميلا من أصفهان . وبفطنة وزرائه كُتِم خبر موته الذي وقع في ١١ فبراير سنة ١٧٥٨ عن الجيش الى ان وصل الكنز الملكي إلى أصفهان واودع هناك في أمان .

وكان علي مراد خان شخصية حازمة ، وكان آخر زندي أثبت قدرته على كبح الكاجار داخل حدود أسلافهم

حكم جعفر خان ١٧٨٠ – ١٧٨٩

وبعد مرض علي مراد خان بأيام قليلة وصل جعفر خان اصفهان . وعند وصوله هرب باقر خان حاكم المدينة الذي كان انتحل بغباء الصفة الملكية أثناء فترة خلو الملك ولكنه طرده واسر وسجن . ولم يعدم جعفر خان الوسيلة التي اوقع بها الشيخ فايز ابن علي مراد خان في الشرك ، حيث سمل عينيه وخلص من شره . وقد دبت فوضى عظيمة في الداخل فاصبحت الطرق غير آمنة يصعب طروقها ، وكان المستر ماتشام الموظف في شركة الهند الشرقية قد شرع في السفر من الهند عن طريق أصفهان ليتحرى عن اسباب تدهور التجارة الايرانية ، وعند وصوله الى بوشهر في مارس سنة ١٧٨٥ اضطر ان يؤجل ان لم يلغ رحلته المزمعة .

وقد اختلف حكم جعفر خان عن حكم أسلافه في أمر جوهري هو أن الكاجار أصبحوا معتدين ، واضطر الحاكم الزندي الى موقف الدفاع ، ووجد صعوبة في بعض الاحيان حتى في الاحتفاظ بسلطته في الجنوب . وبعد اعتلاء جعفر خان العرش مباشرة تقدم أغا محمد خان لغزو أصفهان ، ولكن الحاكم الجديد هرب من المدينة بغير نظام حتى ان أمتعته نهبتها الجماهير . ووجد مكاناً آمناً على أي حال في شيراز تحت

نفوذ الحاج ابراهيم، وهورجل بارز عينه جعفرخان فيما بعد قلنطاراً على فارس . وبقي سيد مراد خان مخلصاً لاهدافه . وبعد ذلك بقليل وقع أغا محمد خان في صدام مع قبيلة البختيارية، وبعد ان قهروه في معركة خاضها معهم انسحب الى بلده ومن ثم استرد جعفر خان اصفهان بصفة مؤقتة بقوة كانت تحت قيادة سيد مراد خان .

وقبل نهاية عام ١٧٨٥ حدث خلاف بين جعفر خان واحد مؤيديه المدعو حاج علي قولي خان من كازاران وكان لذلك الخلاف تأثير مشئوم في النهاية على المصير الملكي . وقد نشأ عن رفض جعفر اقرار الشروط التي كان منحها علي قولي لعدد من الجنود الخراسانيين الذين استسلموا له عندما كانوا يحاربون ضد سيده ، وأدى الخلاف الى هجوم القوات الملكية على الزعيم الكازاراني فهرب بعد هذا الهجوم ثم أظهر خضوعه مختاراً ثم سجن بخديعة في شيراز ولكن رضا قولي خان وأخاه علي قولي هربا الى بوشهر ومن ثم الى البصرة فعين جعفر خان أحد أقربائه ليرعى الحكومة في كازاران .

١٧٨٦

وزادت متاعب جعفر خان في ذلك الوقت بالثورة التي قام بها اسماعيل خان ، وهو ابن عم كان قد عهد اليه تنظيم احدى المقاطعات . وفي مارس سنة ١٧٨٦ هزمه اسماعيل في صدام خطير . وفي الخريف التالي ظن جعفر خان أنه من الضروري أن يتقدم الى بوشهر التي كان الحاكم الوراثي لها هو الشيخ ناصر وعمره أكثر من ثمانين عاماً . وكان ذنب الشيخ هو إيواءه اللاجيء رضا قولي خان ، فضلاً عن تأخره في دفع الجزية المستحقة عليه للحكومة المركزية . ولكن عند تقدم الخان إلى كازاران التي وصلها في ٢٢ سبتمبر أعلن الشيخ خضوعه واشترى السلام بالمال ، وقيل إنه دفع مبلغاً كبيراً . وفي نفس الزيارة جمعت متأخرات الدخل أيضاً من الحكام الآخرين المجاورين للساحل. ويبدو أن جعفرخان لم يترك كازاران حتى ١٧ ديسمبر سنة ١٧٨٦ ولم يعد الى شيراز حتى بداية مارس سنة ١٧٨٧ .

١٧٨٧

وفي العام التالي بلغت الريبة في اخلاص سيد مراد خان غايتها . وكانت بدأت منذ تولي جعفر خان الحكم . وفي أبريل سنة ١٧٨٧ قبض على هذا النبيل التعس مع عائلته وضرب وجرّد من ممتلكاته وأرسل ليشارك علي قولي خان ويلات السجن .

١٧٨٨

وفي سنة ١٧٨٨ استطاع لطف على خان (الابن الاكبر لجعفر خان) وكان شاباً عمره ١٨ عاماً عين أخيراً في منصب بيلار بيك (نائب الملك في اقليم فارس) أن يصلح الى حد ما هيبة حكومة والده . لكن الحكم عاد فتزعزع باشتباك مشئوم بين جعفر خان وبعض الرعايا الثوار المجاورين ليزد بسبب اذلال أهل لار واخذ عاصمتهم سريعاً . وارسل زعيم القضاء بعد ذلك الى السجن في شيراز . وقد حقق الخان نفسه نجاحاً على الكاجار في معركة وقعت بالقرب من قميشة وكان من نتيجة ذلك وقوع أصفهان التي سبق أن فقدها مرة أخرى في حوزته . ولكن عندما تقدم أغا خان ضده جلا عن المدينة بحجة أن بعض القلاقل في الاقليم المجاور للخليج تطلبت وجوده في الحال .

١٧٨٩

وكان لطف علي خان فعلا في طريقه من شيراز الى مسرح هذه القلاقل عندما انتهت حياة وحكم جعفر خان فجأة بالعنف في يناير سنة ١٧٨٩ . وكان المغتالون الاساسيون هم المسجونين السياسيين علي قولي خان وسيد مراد خان اللذين قدما اليه السم بواسطة أحد المتواطئين من أهل المنزل . ثم وجدا وسيلة للاقتراب منه وأجهزا عليه بسيوفهم وفصلت رأسه عن جسده والقى لفترة ما في قطعة ارض مكشوفة أمام القلعة معرضة لاهانات الشعب .

وكان جعفر خان سنة ١٧٨٧ في متوسط عمره بديناً . وكان شخصاً لا يوثق به مخادعاً غداراً ولكنه لم يكن قاسياً ولا فظاً ، ولم يكن محبوباً بين

رعاياه الذين يعرفونه جيداً . وكان مستشاره الاساسي وزيره الكفء ميرزا محمد حسين الذي عمل بنفس المقدرة التي عمل بها مع والده صادق خان والذي يمكن تصويره بعد ذلك بأنه من أعظم الموالين بعد موت جعفر علي خان . ويمكن تلخيص الوضع العام في ايران بعد موت جعفر خان بقولنا إن مقاطعات شيراز وبهبهان وششتار كانت ما تزال خاضعة لسلطة الزند الشرعية بينما يزد وكامان وبوشهر ولار استمرت في دفع الجزية ولكن الاقاليم الشمالية والشمالية الغربية وأصفهان أيضاً وقعت تحت نفوذ الكاجار .

حكم سيد مراد خان ١٧٨٩

وضعت الثورة في شيراز سيد مراد خان علي رأس الامور جميعها . وعندما علم لطف علي خان بهذه العمليات في العاصمة ذهب الى معسكره وكان جميع أتباعه قد تركوه ما عدا خمسة ، لكنه بفضل حنكته العسكرية وخبراته الطويلة وبفضل مؤازرة شيخ بوشهر الطاعن في السن له استطاع في خلال ثلاثة أشهر أن يجمع قوة جديدة .

وفي الثاني والعشرين من أبريل سنة ١٧٨٩ تقدم من بوشهر بصحبة الابن الاكبر للشيخ ناصر شيخ بوشهر الذي تولى المشيخة بعد أيام قليلة بعد وفاة والده . وكانت القوة التي ارسلت من شيراز لتعوق تقدمه قد تمردت في دالاكي ، وسلمت قائدها وهو اخ السيد مراد خان الى لطف علي خان الذي حكم عليه بالاعدام فوراً . وتقدم علي الى شيراز تقدم المنتصر. وكان حسن الحظ حتى إنه استحوذ على الاشخاص الذين هم من أعظم اعدائه خطورة وبالذات التابعين لسيد مراد خان الذي أمر باعدامه . وقابل الآخرين منمعارضيه برحمة لم تكن متوقعة . ومن بين هؤلاء شخص خامل الذكر يسمى مهدي علي الذي اتهم بأنه قطع اذني جعفر خان من رأسه وهو ميت. وبعد ذلك بفترة اقتنع لطف على خان أن يعيد النظر في محاكمة هذا الشخص وحكم عليه بالاعدام حرقاً . وقد أثار هذا العمل الحاج ابراهيم وكان داهية وذا نفوذ وكان أحد الشفعاء لصالح مهدي علي فساهم في سقوط أسرة الزند كما سنرى .

ان الحوادث التي تضمنتها الفقرة السابقة وقعت على أغلب الظن أثناء عام ١٧٨٩ .

حكم لطف علي خان ١٧٨٩ – ١٨٩٥

وكان لطف علي خان هو آخر شخص في الاسرة يستولي على العرش ولكنه كان في قوته العسكرية أعظمهم أهمية ، وفي شخصيته ربما كان اعظم حكام الزند جاذبية ، وقد اكسبته الكوارث التي حلت به عطف كل مؤرخ في تلك الفترة .

وما كاد لطف علي خان يستولي على الحكومة حتى ظهر في المقاطعات المجاورة لشيراز أغا محمد خان منافسه من الكاجار . وفي الحال تم هجوم جريء على الفاتح (الغازي) ولكنه لم يكن ناجحاً . ثم تبع ذلك حصار على شيراز ضربه الكاجار . وقد فشل أيضاً بالرغم من أنه دام ثلاثة أشهر .

١٧٩٠

وفي العام التالي سنة ١٧٩٠ ، وبعد ان عين لطف علي خان أخاه الاصغر ليكون ممثلا اسمياً في شيراز ، وعهد بالحكومة المدنية الى الحاج ابراهيم تاركاً قيادة القلعة في العاصمة الى بارخودار خان تقدم بنفسه بجيش جمعه ليعمل ضد الكاجار ، وليجبر حاكم كرمان على الخضوع لسلطته . ونظراً لعدم كفاية قواته للاستيلاء على المدينة ، ونظراً لان الشتاء كان قاسياً على غير العادة فلم يتحمله جنوده وحيواناته ، فقد باءت جهوده بالفشل ، وعاد الى بلده خائباً تصحبه فلول جيشه .

١٧٩١

وفي العام التالي حدثت ازمة في شيراز أصبح لطف علي خان بعدها ملكاً بالاسم أكثر منه بالفعل ، وقد تجلى فيها جلده وثباته وصفاته الرجولية الاخرى أكثر مما كانت تبدو فيما مضى . ففي أثناء غيابه في كرمان حدث احتكاك بين حاج ابراهيم من جانب وأخ لطف علي خان وبور خدار خان من جانب آخر ، وكانوا جميعاً يمثلونه في وظائفه المختلفة . ولكن الامير

أهمل نصيحة وزيره ، ميرزا محمد حسين الذي كان لا يثق بالحاج ابراهيم ، وجدد تعيينه في صيف سنة ١٧٩١ عندما نزل الى الميدان ضد قائد الكاجار بابا خان الذي أصبح فيما بعد فتح علي شاه . وكانت النتيجة أنه بعد رحيل لطف علي خان بأيام قلائل متعقباً مؤامرة اشترك فيها رضا قولي خان من كازران والشيخ ناصر شيخ بوشهر وآخرون قيل إنهم اشتركوا بع بعضهم بغرض إقامة اتحاد ذي امارات مستقلة . وحاول الحاج ابراهيم أن يسجن بازخودار خان ويؤسس حكومة خاصة به في المدينة ، ولكن أخاه عبدالرحمن خان فشل في المهمة التي كلفه بها وهي سجن لطف علي خان في معسكره . وعلى أية حال فان نفس هذه المحاولة سببت تشتيت جيش لطف علي خان فأسرع راجعاً الى شيراز التي توقع أن يجدها في أيد أمينة . وبدلا من ذلك أوصدت الابواب في وجهه ولكن لما اتصل به بعض مواليه المخلصين تقدم دون ان تثبط عزيمته لمحاصرة عاصمته . وكانت عائلات ضباطه تحت رحمة حاج ابراهيم لانهم كانوا داخل أسوار المدينة ، وقد هدد الحاج ابراهيم بأن يتخذ إجراءات صارمة ضدهم فاستطاع مرة أخرى أن يفض معسكر لطف علي خان ، واتجه الامير يصحبه حوالي ١٢ سايساً وبعض الخدم الى بوشهر حيث كان يأمل أن يحقق أملا من الشيخ ناصر . ولكن في سهل كازاران كان رضا قولي خان عدوه اللدود ينتظره وقد قفل عليه الطريق . وفر لطف علي خان من السهل بصعوبة الى التلال الجنوبية الشرقية تاركاً عدداً من أجود خيله ولكنه أنقذ حصانه المحبوب «قارون» واتخذ طريقاً ملتوياً غير عادي الى داشستان ، وهناك جاءته الاغاثة فوراً من زال خان صاحب خشت وهو موال مخلص كان قد طرده من أمام أسوار شيراز ، ومن تابع مخلص أيضاً هو مير مهر علي(١) زعيم ريق والذي لم ينثن عن تحذير لطف علي خان من وجود مؤامرة ضده فانضم اليه سريعاً ، بينما الشيخ

(١) في المراسلات يسمى مير علي ويسميه السير بريدجز « مهر علي » ومن المحتمل أن يكون له كل من اللقب مير والاسم مهر .

ناصر « البقرة العجوز »(١) الذي أصبح ينتمي كما رأينا الى الجانب الآخر والذي زار شيراز أخيراً والذي خرج من بوشهر ليتمكن من سجنه ، كان متلهفاً على ان يقضي على هذا التقهقر السريع خشية ان يؤخذ أسيراً هو نفسه . وفي الثاني من نوفمبر هزم لطف علي خان ومؤيدوه قوة معادية في داشستان كانت تجمعت لتهاجمهم ، وقام زعيم ريق بالذات بالمعجزات لمهارته وشجاعته في طعن هؤلاء ، الاشخاص الخنازير بحربته ، ولكن في نفس ذلك اليوم تم الانسحاب الى خشت وعملت الاستعدادات لبدء محاولة لغزو شيراز . وفي نفس الوقت قام رضا قولي خان بعمل الاستعدادات واحتلال تانجي تركان وهو الطريق الذي كان من المحتمل ان يشقه الملكيون في عودتهم الى الشمال .

وفي مساء اليوم الرابع من نوفمبر كان المستر هارفورد جون (٢) من وكالة البصرة ، وكانت له علاقات تجارية مع لطف علي خان ،

---

(١) « البقرة العجوز » كانت الكنية التى أطلقها لطف على خان نفسه على الشيخ ناصر واقتبس أيضا قولا آخر أنه لا يرتجى الكثير من الشيخ ناصر لكونه « أحد هذه الحيوانات التى زودها الله العظيم بآذان طويلة وعقل صغير » .

(٢) حوادث هذه السنة في ايران وصفها وصفا كاملا مستر هارفورد جون ، وكذلك السير هـ٠ج بريدجس الذى كان شاهد عيان لهذه الحوادث في العاصمة وفي مقدمته ل « أسرة الكاجار » قال ووصل المستر جون الى شيراز حيث نزل ضيفا على ميرزا محمد حسين رئيس وزراء لطف على خان سنة ١٧٩١ وكان الغرض من الرحلة هو العمل على شراء ماستين قيمتين هما اللتان كان يعتقد أن لطف على خان يرغب في بيعهما . ومع العلم أن المفاوضات استمرت في الصيف الا أن الصفقة لم تنفذ . وكانت قيمة هاتين الجوهرتين الثمينتين الى « درايانور » و « تاجى ماه » كما قدرها المستر جون حوالى ٣٠٠٠ر٣٠ جك ، ٥٥٥ر١٥٥ جك على التوالى و ١٢ ماسة أخرى وضعت معهما يبدو أن قيمتها تبلغ حوالى ٠٠٠ر٥٠٠ جك اجماليا : وبعد قيام الثورة وجد المستر جون صعوبة في الحصول على تصريح يترك به شيراز لان حاج ابراهيم كان يخشى مساعدتـه للطف على خان الذى ما زال عظيما في الحصول على اعتماد مالى للاستمرار في محاولته لبيع الجواهر . وعند رحيله شرع المستر =

موجوداً في شيراز ، وعند عودته الى البصرة تمت مقابلة بينه وبين الامير في خيمته البسيطة في خشت ، وتلقى من شفتيه تحليلا مفصلا عن مخاطراته الاخيرة . واستجابة لرأيه اقترح المستر جون أنه يجب على لطف علي خان أن يحتل بوشهر ويقيم فيها وان يقوم باتصالات مع حكومة الهند . ووعده مستر جون شخصياً ان يصاحب ويعاون أي مندوب يفوضه الامير للهند ليحصل على المال من بيع الجواهر ، وبالمتحصل من الثمن يحصل على الذخائر والعتاد الحربي . وفي نفس الليلة سافر مستر جون الى ريق ومع أنه استمر في مراسلة لطف علي خان لبضعة أشهر بعد ذلك الا أنه لم يره أبداً مرة أخرى.

وبعد هذه المقابلة بأيام قليلة سار لطف علي خان من شيراز لانه كان يحب العمل السريع ، ويبدو أنه رفض المشروع الذي اقترحه المستر جون لأنه ينطوي على تأخير كبير . وسار من شيراز بقوة صغيرة من مؤيديه المحليين ، واستطاع أن يزيد القوة في أيام قليلة . وفي طريقه استطاع أن يضرب ضربة إن لم يكن ضربتين ساحقتين ، هزم فيهما رضا قولي خان صاحب كازاران الذي أسره وحرمه من نعمة البصر . واسترد في نفس الوقت الخيول التي كان قد فقدها أثناء هربه . وفي نفس الوقت عندما شعر حاج ابراهيم بعدم الطمأنينة على موقفه في شيراز اتصل علناً باغا محمد خان زعيم الكاجار الذي عينه في الحال حاكماً نيابة عنه على فارس واقليم كوجالو ولاريستان وساحل الخليج . وأمر مصطفى خان أحد قواد الكاجار ان يستجيب لكل طلباته . وعندما اقترب لطف علي خان من شيراز صد هجوماً ليلياً على معسكره كبد فيه العدو خسارة كبيرة، وبعد أن استولى على شحنة كبيرة من الحبوب كان يراد ارسالها للمدينة ، خاب

= جون في نقل مكتبة قيمة تخص مضيفه ميرزا محمد حسين ليبيعها في الهند ولكن صاحبها لحسن الحظ غير رأيه واستطاع بعد ذلك أن ينقذ حياته وبصره بعدم التفريط في هذه الكتب عندما طلبها أغا محمد خان منه . وأخيرا سافر مستر جون من شيراز الى ريق في أول نوفمبر سنة ١٧٩١ . وفي طريقه الى الساحل انتظر لطف على خان في خشت وكان يكن له الاحترام وتربطه به صداقة شخصية وهذه كانت مناسبة المقابلة المذكورة في النص » .

الجهد الكبير الذي بذله مصطفى خان ليسترد الشحنة . ثم استقر في حصار المدينة وبدأ اتصالات سرية مع الاصدقاء ، او المعتقد أنهم أصدقاء ، داخل أسوار المدينة . ولكن الحصار لم يكن من الإحكام بما يضمن فعاليته وفشلت الاتصالات في تحقيق الغرض بسبب التجسس عليها ومعرفتها (وقراءتها) .

ومن الواضح ان موقف حاج ابراهيم على أية حال كان حرجاً وخاصة بعد هزيمة منيت بها قواته في هجوم اشتركت فيه وحدة كاجارية على لطف علي خان ، واستطاع أخيراً ان يستميل أغا محمد خان والذي كان مكتفياً بالامدادات فقط حتى ذلك الوقت ليتحرك شخصياً لنجدته . فتقدم لطف علي خان في الحال الى ما وراء برسوبوليس ليقابل الكاجار القادمين ، هكذا رتب الامور لينقض ليلاً على الحرس المتقدم ويرده الى قلب الجيش . وفي الظلام انقض على معسكر الجيش الكاجاري الضخم بقوة صغيرة وبطريقة غير معقولة ، ولكن لسوء الحظ أقنعه أحد الموالين له وربما كانت له دوافع غادرة بألا يفعل شيئاً حتى الصباح . وبعد ان انبثق الفجر اتضح ان أغا محمد خان بتفكيره السديد امتنع حتى عن مغادرة خيمته . وبين قوات غير متكافئة حدث تشابك على نفس الارض وعلى الفريقين قواد قادرون . وعندما طلع النهار لم يكن هناك شك في نتيجة القتال واضطر لطف علي خان أن يبحث عن سلامته بالفرار .

وبعد هذا العمل الحاسم الذي أعطى اسماء مختلفة استمدت من اسمي قريتين متتاخمتين باسم معركة ماين أو جيراج والتي تبدو أنها حدثت سنة ١٧٩٢ في وقت ما قبل نهاية مايو ، بعد ذلك تقدم الفاتح الى شيراز حيث احتفل بنجاحه بعدد من الاجراءات الصارمة من بينها تنجيس قبر كريم خان ونفي الافراد الباقين من قبيلة الزند الى مازندران ، وحلت المصائب أيضاً كما سنرى فيما بعد بمؤيدي الزند في مقاطعات الساحل .

١٧٩٢ — ١٧٩٤

وأصبح لطف علي خان من ذلك الوقت فصاعداً جوالا مشرداً لا

مأوى له ولكنه بطبيعته كان لا يقبل اليأس . وفي السنتين التاليتين ظل يتابع معارضته الواهية لزعيم الكاجار بمساعدة عمه عبدالله خان .

وفي أول الامر وجد مأوى في تاباز وهناك نظم غزوة لاقليم فارس ولكنه هزم أمام أعداد تفوقه عند رونيز واضطر لان ينسحب مرة أخرى الى الشرق ، ولما لم يجد ترحيباً به في تابار انسحب من ذلك المكان الى موقع يدعى بام .

ومن بام وبعد اتصاله ببعض الافغانيين وبعض الموالين الآخرين ، تقدم الى مدينة كرمان واحتلها احتلالا خاطفاً بعد مقاومة عنيفة وادعى مرة أخرى لنفسه حقوق الحاكم المستقل . وكان هذا آخر أمل له في النجاح .

ففي سنة ١٧٩٤ ظهر أغا محمد خان بنفسه أمام كرمان . وبعد حصار امتد عدة شهور دخلت قواته بين خطوط المدافعين بفضل خيانة بعض أفراد الحامية . وفي إحدى مداخل المدينة وقف لطف علي خان يناضل لفترة ما استطاع بعدها أن يشق طريقه بين صفوف الاعداء المتراصة باذلا مجهوداً كبيراً حتى وصل آمناً إلى بام بعد أن دافع عن نفسه دفاع المستميت خالي الوفاض مثخناً بالجراح لانه كان أمام جيش كامل من الاعداء . وبعد وصوله بأيام قليلة على أية حال وضع لطف علي خان في السجن بأمر من نائب الحاكم في بام وكان مقصده من سجنه أن يضحي به لينقذ حياة أخيه الذي أسره أغا محمد خان عند سقوط كرمان . وبعد قليل سلم الى الكاجار الذين سملوا عينيه وعرضوه لاهانات لا حصر لها واخيراً تم إعدامه . وهكذا انتهى في سنة ١٧٩٥ حكم الزند في إيران . أما ابن لطف علي خان الطفل وهو خسرو خان فقد خصي بأمر من أغا محمد خان وكان هو نفسه خصياً . وقد ذكّرت معاملة هذا الفاتح لمواطني كرمان بتصرفات نادر شاه السيئة .

ويعتبر لطف علي خان واحداً من ابرز الشخصيات في تاريخ ايران أما كفاءته الحربية وشجاعته النادرة اللتان ناضل بهما أمام مصيره فانهما تدعوان الى الاعجاب . وليس من اليسير أن نؤمن أن صفاته هذه كانت

ستبرز ذلك البروز لو أنه انتصر بمثل ما برزت فعلا في الكوارث . لأنه ليس في حياته الشيء الكثير مما يدل على بعد النظر او حسن التقدير أو الحنكة السياسية . ولا يفوتنا ان نذكر أنه مات وهو لما يتعد الخامسة والعشرين من عمره القصير .

★ ★ ★

تاريخ أقاليم الساحل الايراني
١٧٧٩ ـ ١٧٩٥



احتلال باقر خان زعيم تانجستان لبوشهر ٣٠ يونيه الى ١١ يوليو ١٧٧٩

كان اغتيال زكي خان في منتصف شهر يونيه سنة ١٧٧٩ سبباً غير مباشر لسلسلة من الحوادث الهامة في بوشهر وما يجاورها . وفي أثناء الفوضى التي أعقبت موته أفلت باقرخان من قبضة الحكام الجدد، وكان هذا هو أداة زكي خان في تعذيب نساء « سعدو خان ». وقد مارس سلطته بمنتهى القسوة . وقد كان هو نفسه زعيم تانجستان . وفي ٢٨ يونيه أصبح من المعروف في بوشهر أنه وصل الى ميناء ريق ، حيث كان الشيخ ناصر الحاكم الوراثي لبوشهر في ذلك الوقت غائباً في رحلة طويلة ولكن عودته كانت متوقعة في خلال أيام قليلة بحراً عن طريق مسقط ، وأعدت سفينتان فعلا لتقابلا سفينة وترافقاها عبر مياه الخليج .

٢٩ يونيه

وفي ليلة التاسع والعشرين من يونيه قام القائد الاعمى لقوات باقر خان في تانجستان على رأس ٢٠٠ او ثلاثمائة رجل متجهاً الى ريق ولكن وجهته الحقيقية طبقاً لاوامر سيده كانت بوشهر .

٢٩ ـ ٣٠ يونيه

وفي نفس تلك الليلة أو مبكراً جداً في الصباح التالي دخل بوشهر فوجد الحوائط عبر البرزخ متروكة باهمال غير عادي وبلا رقابة أو

حراسة . واشعل حريق في الحال قبل ان يطلع النهار كان من نتيجته أن تحول الف كوخ الى رماد . وبسبب الفوضى والانزعاج اللذين سببهما الحريق من جهة وتراخي العائلة الحاكمة من جهة أخرى استطاع التانجستان الاستيلاء على بوشهر تماماً . وكانت الخسائر لا تزيد على ١٥ رجلا قتلوا من كل من الجانبين ، وانشغل الشيخ علي ومعظم أقارب الشيخ ناصر في انقاذ عائلاتهم وثروتهم التي شحنوها في السفن في الميناء آخذين معهم حوالي ثلاثمائة رجل كان يمكن أن يستخدموا في الدفاع عن المدينة . وأما الشيخ سعدون شقيق الشيخ ناصر فقد لازم منزله لا يجرؤ على التحرك مع العلم أنه كان معه ٢٠٠ رجل تقريباً مسلحين بالبنادق بينما كان يستطيع خمسون رجلا شجاعاً بقيادة رجل شجاع ان يستردوا المكان ، ولم يكتشف ضعف العدو الا بعد فوات الاوان . وكان من المستحيل أن نصف دهشة الناس عندما عرفوا حقيقة عدد الغزاة .

وعلى عكس ما كان متوقعاً لم تعتد قوة التانجستان على الارواح او الاملاك . وفي ظهيرة يوم ٣٠ يونيه ترك الشيخ سعدون منزله في فزع ووضع نفسه تحت نفوذ حمود الذي اتفق معه على أن تعقد هدنة بين الجانبين حتى يأتي باقر خان . ولم تكد تعقد هذه المعاهدة المشينة ليحمي الشيخ سعدون نفسه حتى وصلت جماعة من العرب لنجدة بوشهر وقتلوا ٤ أو ٥ تانكسير (١) كانوا قد قابلوهم عند مسقى ماء يوردون فيه الخيل ، وعندما علموا أن المدينة قد سقطت نهائياً رحلوا بعد أن أظهروا الاهانة للشيخ سعدون بسبب جبنه .

أول يوليه

وفي اليوم الاول من يوليه جاء باقر خان من ريق وظهر على المسرح ومعه مدد مكون من حوالي ٢٠٠ من الرجال وادعى لنفسه حق الحكم في بوشهر بطريقة كان فيها الكثير من التبرير . وشرح للناس أن ضرورة تحصين نفسه في مكان يأمن فيه من عداوة صادق خان أملت عليه ما فعل .

---

(١) معناها تانجستانيون .

ووعد بأنه سيحكم بحكمة وعدل بالغبن ، وكانت سياسته الاخيرة أيضاً مزيجاً من اللين والشدة . فمن ناحية أقنع الجاليات التجارية من المسلمين والارمنيين والهندوكيين كلا على حده بأن يلتمسوا من ابي الفتح خان الحاكم الاعتباري لايران الاعتراف به ، أي بباقر خان . وفي الوقت نفسه أخذ يحسن وسائل الدفاع عن المدينة ضد الهجوم الخارجي ، ويضمن عدم التمرد من الداخل بمصادرة اسلحة الاهالي . ويمكن أن يلاحظ أن الطريقة التي استولى بها باقر خان على بوشهر كانت طريقة خسيسة ، لانه كان هو الشخص المعهود اليه قبل موت كريم خان مهمة تأمين سلامة ذلك البلد خلال غياب الشيخ ناصر .

٢ يوليه

وفي الثاني من يوليه رحلت السفينتان اللتان تم اعدادهما الى الجنوب بحثاً عن الشيخ ناصر . وفي اليوم التالي طرد عدد من العائلات الفقيرة من المدينة ليفسحوا مكاناً لعدد من التانجستان المهاجرين الذين كان بعض وجهائهم مسلمين .

وفي الخامس من ذلك الشهر جاء ضابط من طرف مير ريق ليطلب تسليم عائلة شخص متوفى من أقارب شيخ بوشهر الى سيده، وسافر الى ريق بعد أن نجحت مهمته في تحرير العائلة المذكورة ولكنه زار المستر بومنت المعتمد البريطاني قبل الرحيل وأكد له أن المير بعيد كل البعد عن تحريض باقر خان ضيفه السابق على الاستيلاء على بوشهر بل لا يوافق أبداً على هذا الاغتصاب ، ومن المحتمل ان يحضر قبل وقت طويل بنفسه ومعه رجاله ورجال من جنافة ليعمل على وضع حد لهذا وبواسطة ذلك الضابط ارسل مستر بومنت خطاباً الى الوكالة البريطانية في البصرة أحاطها فيه علماً بالازمة في بوشهر ، وبالموقف الحرج الذي أصبح فيه هو نفسه وفي خلال الثلاثة الأيام التالية لم يحدث شيء هام .

مصاعب باقر خان وجلاؤه عن بوشهر من ٩-١١ يوليه ١٧٧٩

وفي التاسع من يوليه تلقى باقر خان من ابي الفتح خان رداً سيئاً على العروض التي سبقت الاشارة إليها مطالبا اياه بواسطة الرسول أن يرد لسكان

بوشهر كل شيء أخذه منهم ، وان يسلم المدينة للشيخ سعدون، وان يعود شخصياً في الحال الى شيراز ليجيب عن تصرفاته الاخيرة . وبالنظر لاستعدادات كان يقوم بها الزعماء المجاورون ليهاجموه براً وبحراً ، وبالنظر لما كان ظاهراً من تأييد حكومة شيراز لتلك الاستعدادات ، وبما أنه كان من المحتمل ان يهجره اتباعه الذين قاست عائلاتهم في تانجستان من هجمات العرب الذين يعطفون على شيخ بوشهر ، قرر باقر خان ان يقنع من فتوحاته بما حصل له. وتمهيداً لذلك استولى على بعض المراكب وارسل فيها ما نهب من مشايخ بوشهر الى مكان ما على ساحل بلده . وكانت قيمته تقدر بثلاثة أو أربعة لكوك من الروبيات. ويقال إنه لم يأخذ شيئاً من المقيمين الاصليين . واخيراً عند شروق شمس ١١ يوليه رحل في هدوء الى تانجستان مع كل رجاله بين فرحة السكان التي لا يمكن التعبير عنها .

وكان الضرر الذي تسبب عن هذا الغزو أقل مما كان مفروضاً . فقد جمعت متخلفات الجمارك وقدرها ٣٠٠,٠٠٠ او ٤٠٠,٠٠٠ روبيه من تجار المدينة الذين وجدوا أنه من الاوفق ان يسترضوا باقر خان ببعض الهبات وبهدايا قيمتها ٣٧٨٩ روبية كان من المتوقع أن تقدم له ولرجاله الرئيسين بواسطة المعتمدية البريطانية . ولم تكن هناك خسائر أخرى عدا أسلاب المشايخ وبعض الاعراب الآخرين ومن عدد من الاكواخ المحترقة عند بداية الاحتلال ، ومما نهب من بعض الدكاكين القليلة في يوم الانسحاب .

هجوم مضاد على تانجستان من تحالف جديد يوليه-اغسطس ١٧٧٩

لم يضع جلاء التانجستانيين عن بوشهر حداً للاضطرابات ، لأن أهل المقاطعات المتاخمة وخصوصاً من كان منهم من جنس عربي ، والزعماء الذين كان وضعهم يتشابه مع وضع شيخ بوشهر عقدوا العزم على عقاب باقر خان وأتباعه لجرأتهم في العدوان على الأعراف والاوضاع السائدة . وحتى قبل ان يترك باقر خان بوشهر هاجم جماعات من العرب بلدة تانجستان حيث سلبوا وخربوا القرى وارتكبوا كل أنواع الآثام في رعاياه فلم ينج منهم كبير او صغير. وفي الثاني عشر من يوليه وصل الى

بوشهر مركبان من ريق . وفي الخامس عشر وصلت واحدة من جنافه ليشتركوا في العمليات المرتقبة ضد باقر خان ، ولما لم يرجع الشيخ ناصر في التاريخ الاخير اقتنع أخوه الشيخ سعدون بأن يضع نفسه على رأس الحملة الثأرية . وعسكرت هذه الهيئة التي كانت تتألف من محاربي داشستان والتي كانت تشمل ايضاً فرقاً عسكرية من جنافة وريق بالقرب من قرى تانجستان في المقاطعة المعروفة بنفس الاسم . وفي منتصف يوليه وصلت القوة الى حوالي (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف رجل . وفي ٣١ يوليه وصل الشيخ ناصر الى بوشهر ومعه المركبان اللذان كانا أبحرا في ٢ يوليه ليقابلاه ، ومركبان من ريق وواحد من جنافة كان قد تبعهم في ٢٦ يوليه لنفس الغرض. وكان مع الشيخ ايضاً الحرمي شيخ عسالو ومعه مركبان ، والشيخ ناصر شيخ البحرين ومعه مركب واحد ، فبلغ مجموع المراكب تسعه الى جانب ٥ أو ٦ سفن أخرى . وكانت سفينتان تحملان ثروة بوشهر قد انفصلتا بغير انتباه عن بقية الاسطول بالقرب من بندر عباس لتتزودا بالماء لكنهما وقعتا عند جزيرة قشم في أسر الشيخ عبدالله شيخ هرمز الذي كان في حرب مع شيخ بوشهر . وكانت هناك سفينة تابعة لامام مسقط ، الذي كان الشيخ عبدالله على علاقات سيئة معه في المدة الاخيرة ، قد صاحبت الشيخ ناصر . وعند وصولها لبوشهر دعت خان باردستان للانضمام الى التحالف ضد باقر خان . وقبلت الدعوة في اوائل اغسطس . وفي السابع من ذلك الشهر تقدم مشايخ بوشهر وعسالو والبحرين شخصياً في المقدمة وقاموا بحصار شديد لباقر خان في حصنه الرئيسي بقوة وصلت الى اربعة آلاف رجل ومعهم خمسة او ستة مدافع ثقيلة .

ولم يكن باقر خان من جانبه بلا حلفاء . ففي ١٢ اغسطس أنزلت ٧ مراكب من طاهري مدداً عدده ٢٠٠ رجل في مكان ملائم على الساحل غير أن ثلاثة مراكب ارسلت من بوشهر في الحال لتمنع نزول اية امدادات مشابهة أكثر من هذا ، ولتستولي على مراكب طاهري قبل

عودتها ان امكن ذلك . وكان شيخ كعب ميالا لمساعدة باقر خان حيث كان طلب نجدة منه عندما استولى على بوشهر ، ولكن مشاكله مع جيرانه حصرت مساعدته لصديقه في ارسال ترانكي (مركب) واحد به ٥٠ رجلا . وبمجرد وصول هذه السفينة الى ديلام في نهاية يوليه عادت مباشرة الى دورق نتيجة لانباء جلاء باقر خان عن بوشهر .

المفاوضات – مقتل باقر خان ونهاية الحرب ٢٤–٢٩ اغسطس ١٧٧٩

وبعد ان خرج باقر خان من حصنه في ٢٤ أغسطس وتشاور مع مير ريق وخان جنافه ووسطاء آخرين زار الشيخ ناصر تحت رايه السلام ، ووعد بأن يستسلم في اليوم التالي ويسلم قلاعه وثروته . ولكن في ٢٥ أغسطس لم يظهر أبداً . وقد لوحظ أنه استغل الهدنة كما فعل في مناسبة سابقة. ليحصن قلعته وفي٢٦ أغسطس جاء مرة أخرى الى « مير مهر علي» صاحب ريق في نفس الوقت مقدماً للشيخ ناصر تفصيلا خاطئاً عن الاشياء التي أخذت من بوشهر . وبينما كان جالساً فعلا مع مهر علي انقض عليه عدد من رجال جنافة كان بينهم وبينه صراع دموي وقتلوه مع خمسة عشرمن اتباعه ، وذلكبعد ان استأذنوا من الشيخ ناصر. وسجن بهذه المناسبة خمسة وعشرون آخرون كانوا يرافقونه وهم من أهم رجاله ولكنهم انقذوا من الموت بتدخل من شيخ بوشهر . وفي السابع والعشرين حدث استسلام جزئي من أتباع الخان المتوفي . وفي التاسع والعشرين منه انتهت جميع الاجراءات بخضوع الملازم حمد الذي سلم القلعة الرئيسية في تانجستان الى الشيخ ناصر . وانصرفت القوات المتحالفة تاركة تانجستان(١) في ذلك الوقت في حوزة شيخ بوشهر . ويعزى أكبر الفضل في قلب

---

(١) يبدو أن الشيخ ناصر بنى قلعة عند شاخاداك في تانجستان واحتفظ بها حتى سنة ١٧٩١ عندما حطمت بأيدى التانجستانيين أثناء هزيمة الداشستانيين على يد لطف على خان .

باقر خان الى العرب الذين أدى غزوهم السريع لتنجستان الى احباط خطط ذلك الرجل .

موقف حكومة شيراز وتصرف الوكالة البريطانية في البصرة

لاقى سلوك باقر خان كما رأينا من قبل استنكاراً شديداً من حكومة ايران فارسلت رسلا في الحال الى كل اقليم بين كانجون وبندر عباس ليحصل على مساعدة للحلفاء . وكانت قوات من شيراز معدة للارسال الى المكان لولا أن قواد حملة تانجستان اعتذروا عن قبول الامدادات لما كانوا يعرفونه سلفاً من كيفية تصرفهم مع خصمهم .

الاضطرابات الساحلية والبحرية

وفي أثناء الازمة عملت الوكالة البريطانية في البصرة كل ما في وسعها لتساعد المستر بومنت المعتمد البريطاني في بوشهر فكتبت الوكالة خطابات لصالحه الى امير ريق ولخان جنافه ولباقر خان نفسه وارسلت تاجراً أمريكياً الى خارج وتابعاً من موظفيها الى بوشهر للقيام بكل ما يمكن عمله من الخدمات .

وفي أثناء صيف سنة ١٧٨٠ كانت سيادة صادق خان على ايران موضوع نزاع مع علي مراد خان ، وافلتت الاقاليم على الساحل الفارسي من كل رقابة فسادت فيها الفوضى العامة . ففي يوليه كان الشيخ عبدالله شيخ هرمز في حرب مع رجال جاراك ، والشيخ صقر شيخ عسالو حرق أخيراً مكاناً ربما كان هو « طاهري » المؤيدة لأعدائه . ويبدو ان قاسم شيخ رأس الخيمة الذي كان بينه وبين امام عمان عداوات سائدة قام بغارة على اسطول بوشهر ايضاً . وتوجد اشارة في السجلات في ذلك الوقت عن سفينة تسمى « الحملة » او « التجريدة » وكان هناك ميل لردها للشيخ . وفي أثناء هذا الموسم دمرت النار مدينة ريق مصادفة .

موت الشيخ ناصر الاول شيخ بوشهر واستخلاف الشيخ ناصر الثاني سنة ١٧٨٩

ان زيارة لطف علي خان امير الزند الى بوشهر في ربيع سنة ١٧٨٩ واستقباله والمعونة التي حصل عليها هناك قد اشير اليها في الفصل السابق من تاريخ ايران العام . ومن الحوادث المحلية ذات الاهمية موت الشيخ ناصر الاول في نهاية ابريل سنة ١٧٨٩ . وهو الذي كان حاكماً للامارة في مدى اربعين عاماً وعُمِّر الى الثمانين وخلفه ولده ناصر الثاني .

الامور في الساحل ١٧٩١ – ١٧٩٢

في شتاء ١٧٩١–١٧٩٢ كما رأينا من قبل ظل الاقليم المجاور لكزاران وخشت وبوشهر ، لفترة قصيرة بعد سقوط شيراز مسرحاً لنشاط لطف علي خان . وليس من الضروري أن نعود هنا الى الحوادث التي حلت في البلاد المجاورة . وفي بداية يونيه سنة ١٧٩٢ كانت هزيمة لطف علي خان من أغا محمد خان في ما بين او جيراج تغييراً للاوضاع في الساحل بطريقة لا ترضي مؤيدي قضية الزند . ولكنها كانت في صالح شيخ بوشهر الذي انضم الى جانب الثائر حاج ابراهيم . ولما كان مير علي خان امير ريق غير قادر على ان يدخل الميدان نتيجة جرح كبير أصابه في معركة أعداء لطف علي خان فانه خضع لطلب الشيخ ناصر الثاني بأن ينسحب الى جنافه ويسلم ريق الى حاكم سابق خلعه علي خان وبعد قليل سعى شيخ بوشهر للاستيلاء على جزيرة خارج التي كانت تتبع مير علي خان بقوة تبلغ حوالي ٣٠٠ شخص تعززهم بضعة مراكب حربية .

لكن القلعة الهولندية التي كانت تدافع عن خارج كانت ما تزال قوية . وكان قائد الحامية شجاعاً كما كان يتلقى امدادات من فايز علي خان مما أفشل الهجوم على الجزيرة . وفي نفس الوقت قاد الشيخ نصر هجوماً على خشت مقر زال خان . وكان هذا من الأتباع الاشداء للطفي علي خان حيث كان الدفاع ايضاً هناك يتم من قلعة محصنة صغيرة .

تأجير بندر عباس وملحقاته الى سلطان عمان ١٧٩٤

هذه كانت الاحوال السائدة في اواخر مايو سنة ١٨٩٢ ، حيث يبدو ان ناصر خان بقي في خشت حتى نهاية حزيران ثم عاد من الحملة خائباً ، لكن خارج مع ذلك دخلت ضمن املاكه بسبب وفاة مير علي خان بعد شهر من فشل الحملة العسكرية . وقد تلقى الشيخ نصر دعوات كثيرة لزيارة بلاط محمد علي خان في شيراز ، لكنه لم يكن متحمساً لتوثيق علاقته بالكاجاريين . وقد تمكن الى حين على الاقل من المراوغة في الانصياع لهم . وفي هذا الوقت وطد سعيد سلطان حاكم عمان أقدامه في الساحل الايراني وذلك بمقتضى استئجار لبندر عباس وميناب والجزر المتاخمة . وربما كان ذلك لان أياً من الاغا محمد خان او لطفي علي خان لم يكن يجرؤ على رفض تلك الاجارة .



العلاقات البريطانية مع امارات ايران الجنوبية ١٧٧٩ ـ ١٧٩٥

كانت شركة الهند الشرقية حتى الآن هي الوحيدة التي ترعى المصالح البريطانية في الخليج ، وقد احتفظت بوكالة لها في بوشهر طوال فترة هذا النزاع ، ولكن معاملاتها السياسية مع حكومة ايران كانت قليلة ولا أهمية لها ربما بسبب عدم استقرار حكام الزند من بعد كريم خان .

ومن الزند المتأخرين كان جعفر خان على الاقل مخلصاً للبريطانيين . وفي سنة ١٧٨٦ قدم المستر جالي المعتمد البريطاني في بوشهر الى الوزير ميرزا محمد حسين الذي كان معروفاً لدى ممثلي الشركة كمستشار لصادق خان إبان الاحتلال الايراني ، تلسكوباً فاخراً وترمومتراً فهرنهايتي وهما شيئان كان يتمناهما الايرانيون وكان ذلك حافزاً لاستمرار صداقته للأمة البريطانية .

١٧٨٧

وفي سنة ١٧٨٧ قام مستر هـ. جون بوكالة البصرة ثم سير هـ. ج. بريدجز ، وأنساين فرانكلين الذي كان في خدمة شركة الهند الشرقية بقضاء صيف جميل في شيراز تحت رعاية جعفر خان وتمكنوا من القيام برحلة الى أطلال برسيبوليس

١٧٨٨

وفي ١٨ يناير سنة ١٧٨٨ أصدر جعفر خان فرماناً يفيض بالعواطف موجهاً الى المعتمد البريطاني في بوشهر واعداً بحماية كاملة وحرية مطلقة لتجارة الرعايا البريطانيين في أيران وبالعمل على القضاء على إتاوة « مكوس » الطرق ومضايقات الضرائب الاخرى التي كان يبدو أنهم يتعرضون لها . وفي سبتمبر من نفس العام ارسل اليه وثيقة أخرى بنفس المغزى مصحوبة بخلعه .

١٧٩٠ - ١٧٩١

وفي يونيه حثّ لطف علي خان البريطانيين على توريد بضائعهم لشيراز مشيراً الى استعداد المرحوم والده في هذا الموضوع وواعداً بأن يمنحهم كل التسهيلات التي كانوا يتمتعون بها في العراق التركي ، على أن علاقات المستر هارفارد جون مع لطف علي خان خلال سنة ١٧٩١ لم تكن ذات صبغة رسمية .

شركة الهند الشرقية والضريبة القنصلية والتجارة عامة

كان اضطراب ايران طبعاً في غير صالح النشاط التجاري او السياسي ، ففي فبراير سنة ١٧٨٠ كانت النفقات الرسمية للمعتمد في بوشهر تزيد بكثير على المتحصلات من تجارة الشركة . واضطر المستر بومونت ان يسحب كمبيالة بمبلغ ١٠,٠٠٠ روبية على حكومة بومباي تسدد بعد ٣٠ يوماً ، وبهذه الوسيلة استطاع ان يتجنب فائدة قدرها ١٨٪ في الشهر على ما يقترض محلياً وخسارة ٥٪ نتيجة تبديل عملة البصرة . وبالرغم من أن التجار المحليين في بوشهر كانوا متخوفين من المزيد من الحروب الاهلية

الا أنهم استعدوا في ذلك الوقت لاخذ كمية من الاصواف. وسمح لكل موجودات الوكالة بأن تنفذ ربما من باب الحذر من الاخطار المتخوف منها .

وأظهر الحساب السنوي للوكالة في نهاية ٣٠ ابريل سنة ١٧٨٠ خسارة للشركة في العام السابق قدرها ٩١٢٤ روبية أثناء وجود المقيمية في بوشهر . وكانت المصروفات الكلية ١٤,٥٨٥ روبية والدخل الكلي أقل من ٥,٥٠٠ روبية بالرغم من أنه دفع مبلغ ٣٧٨٩ روبية إكرامية (رشوة) لباقر خان ، وانفق الفا روبية على اصلاحات في الوكالة احتسبت في حساب (منه) فقد كان العجز خلاف هذه الاشياء كثيراً وايرادات جمارك الشركة كانت ٤٣٨٥ روبية ، وحصل على ٧٠٠ روبية من شحن اللآلىء والاشياء الثمينة المرسلة الى الهند . والسبب في هذا كله هو أن سفينة واحدة فقط أبحرت من بوشهر الى الرئاسة (بومباي) أثناء الاثني عشر شهراً .

١٧٨٤

وفي سنة ١٧٨٤ كانت الـ ٢٪ الضريبة القنصلية قبلئذ تقسم بالتساوي بين المعتمد المحلي وحاكم بومباي ، فصدر الامر بتعديل ذلك بأن تضاف نصف هذه الضريبة الى الحساب الخاص بشركة الهند الشرقية .

١٧٨٥

ولما كانت التجارة الايرانية ما زالت في انخفاض كبير فقد تلقى المستر ج. مارشام وهو موظف في الشركة ، وكان عائداً الى اوربا ، رسالة من سفينة صاحب الجلالة « آكتف » كما جاءه تكليف أيضاً بنفس المعنى من حكومة بومباي بجعل عودته لانجلترا عن طريق أصفهان ليتحرى هناك أسباب ذلك التدهور . لكن وصوله لبوشهر في مارس سنة ١٧٨٥ صادف اضطرابات في داخل ايران ارغمته على ان يقلع في تلك الفترة على الاقل عن أي تفكير في تنفيذ التعليمات ، واستمر في رحلته عن طريق البصرة .

١٧٨٨

وفي عهد جعفر خان بدأت الثقة التجارية تنتعش في ايران لان كلا من الامير وعدوّه أغا محمد خان اتخذاها قاعدة في صمت ألا يهاجما القوافل أو يسببا مضايقات للتجارة . وفي سنة ١٧٨٨ كانت الواردات الى ايران أكبر من أية سنة أخرى منذ موت كريم خان .

١٧٩٠

وفي سنة ١٧٩٠ أعد تقرير عن التجارة في ايران بأوامر من الحكومة الى المستر مانستي ومستر جون معتمد وكالة البصرة عالجا فيه بطريقة كاملة حالة التجارة في ايران في ذلك الوقت الذي ما زالت فيه اقل ازدهاراً مما كانت عليه في حكم كريم خان .

بوشهر

وكان الميناء الرئيسي هو بوشهر ، حيث كانت رسوم الجمارك بسيطة وان كانت متنوعة . وكانت الادارة من النوع العربي المتساهل وبذلك كانت المدينة صالحة للتجارة . ومنذ سقوط البحرين في سنة ١٧٨٣ كان هناك اتصال بسيط بين بوشهر وساحل الخليج المواجه لها ، ولكن التجارة مع مسقط كانت مزدهرة وتتم بواسطة المراكب الاهلية . وكانت السلع الأساسية المستوردة مباشرة من الهند الى بوشهر هي الشيت الملون من ساحل كورماندل . وكانت هناك أيضاً بضائع أقمشة من البنغال ولكنها لم تكن تتناسب مع السوق الايرانية وكانت تجلب الى بوشهر بقصد تهريبها فقط الى العراق التركي . وارسل التجار البنغاليون أيضاً سكر النبات والحديد ، والالواح الخشبية . وكانت النيلة ترسل من موصولي باتام والصين ، اما الاواني الزجاجية فكانت تأتي من بومباي على سفن شركة الهند الشرقية . أما الواردات التي كانت تأتي في المراكب الاهلية من مسقط فهي السكر والسكر النبات والتوابل والمعادن وتشكيلة من الادوات البسيطة . ومن هذه الاشياء كان يأتي الى مسقط السكر والسكر النبات والتوابل والمعادن من فرنسا على سفن هولندية . وكانت العقبة

الاساسية في وقت ما في طريق التجارة المربحة في بوشهر هي اساءة استعمال الشيخ سلطته ، فقد كان هو نفسه تاجراً ويراقب السوق المحلية بنفس الوقت. وكانت حالة التجارة في بوشهر تعتمد دائماً على الوضع العام والوضع السياسي في شيراز . وفي الاحوال العادية لم يكن يمضي اسبوع دون ان تمر فيه قوافل تجارية بين البلدين . وعندما سادت الاضطرابات في الطريق المباشر كانت البضائع ترسل الى اصفهان بواسطة ششتر ويزد بدلا من شيراز . وكانت تكاليف النقل من بوشهر الى شيراز في ذلك الوقت من ٢٢¼ الى ٢٢½ من روبيات بوشهر « لحمل البغل » ومن ٢٥¼ الى ٢٦,٥ من روبيات بوشهر لحمل الجمل . وأحسن أفيون ايران في ذلك الوقت كان ينتج في الاقليم المجاور لكزاران . وكانت شيراز تمد الخليج كله بالزجاج وأسلحة السيوف ورؤوس الحراب ومواسير البنادق .

بندر عباس

لم تعد بندر عباس ميناء ذا اهمية ، ذلك بأن الطريق الموصل بينها وبين أصفهان أصبح لا يستعمل كلية ، وكانت هناك على أية حال بعض الصادرات من الكبريت والملح الصخري من هرمز . والصوف الكرماني كان ما يزال سلعة قيمة ذات قيمة كبيرة ولكن حوالى سنة ١٧٨٨ نتيجة لحظر جعفر خان على الصادرات لم يصدّر الاحوالي ٣٠٠٠ منّ تبريزي فقط سنوياً .

ايران الغربية

كانت تجارة ايران الغربية الخارجية اذا استثنينا التجارة من البصرة وششتر كلية مع بغداد . وقد لوحظ ان أجزاء الدولة التي كانت تتعامل مع بغداد أخذت جزءً كبيراً من البضائع الاوروبية والقليل من الهندية اذا ما قورنت بالاجزاء الأخرى . وكان طريق القوافل من ايران الى بغداد المار بكرمان شاه غير آمن على وجه العموم . وكان الشيت الملون وقماش القطن الخشن المصنوع في ششتار من بين صادرات ايران الى العراق التركي وكانت الرسوم في ششتار معتدلة جداً .

لم يكن لأقاليم مكران وسجستان حتى الآن اهمية تجارية ولكن خراسان الجنوبية وبعض الاحيان خراسان الشمالية وايضاً قاندهار وكابل كانت تموِّن بالبضائع الاجنبية من مسقط عن طريق السند والملتان . أما التجارة بين مسقط وافغانستان وخراسان عبر الطريق الهندوكي فقد بدأت في ذلك الوقت تجذب الانتباه ، ولكنها كانت تبشر بالخير . وكان اول مُفتتحيها تجار بوشهر ، أما البضائع المرسلة للبيع في أفغانستان فكانت الاصواف ومقاطع قماش بنغالية وشيت ماسوليبا تام وأسلحة نارية اوروبية في مقابل القليل من الشيلان والجواهر والعقاقير .

وسارت الامور على ما يبدو من سيء الى اسوأ ، وفي بداية يونيه سنة ١٧٩٢ نتيجة لسقوط لطف علي خان وصلت الامور حداً جعل المستر واتكنز المعتمد في بوشهر يكتب التقرير الآتي

« منذ ان قامت الثورة توقف كل اتصال تجاري بين شيراز وبوشهر. ومن السهل ان نلحظ الضرر الكبير الذي عانت منه التجارة نتيجة ذلك . ومع العلم بأنه قد قامت ثورات كثيرة في الدولة في السنين الاخيرة الا أن أكبر النتائج المؤذية لازمت هذه الثورة الجامحة . ونظراً لكساد التجارة أصبح المـــــال قليلا للغاية ، ونضيف الى قائمة هذه الشرور أن كل انواع الحبوب والتموين أصبحت نادرة وغالية غلاء لم يسبق له مثيل »

مؤسسات شركة الهند الشرقية على الساحل الإيراني

وكانت المعتمدية البريطانية في بوشهر هي المؤسسة الوحيدة في ذلك الوقت التي احتفظت بها شركة الهند الشرقية في إيران ، ولم تعد تابعة لوكالة البصرة او حتى لها اتصال بها ، وفي سنة ١٧٧٨ هبطت من منزلة وكالة لها سلطات الرقابة على المعتمديات الى معتمدية .

وأصلحت مباني المعتمدية في بوشهر في سنة ١٧٧٩ وسنة ١٧٨٠ بتكاليف قدرها ٢٠٠٠ روبية . ولكن الامطار الشديدة غير العادية التي هطلت قبل العمل هدمت جزءً كبيراً من مبنى الوكالة البالي ، وقد

كتب المستر بومنت الذي طلب عندئذ نقله الى الهند بسبب ضعف صحته وإقامته ١٢ سنة في الخليج ، كتب تقريراً مبيناً أن بقية مباني الوكالة كانت معرضة لخطر السقوط من أي رذاذ من المطر . هذه هي الحقائق التافهة ولكنها تلقى ضوءاً على احوال الحياة في بوشهر في الايام الاولى من وجود المعتمدية البريطانية هناك .



أغا محمد خان ١٧٩٥ ــ ١٧٩٧

استمر حكم أغا محمد خان مؤسس أسرة الكاجار في ايران سنتين فقط من ١٧٩٥ الى ١٧٩٧ ، ولكنها فترة وإن كانت قصيرة الا أنها تميزت بايجاد اول اتصال بين سياسة اوربا وسياسة الشرق الاوسط . وعلى أية حال ففي الاعتبار الأول نحن لا نهتم بالمسائل التي يبعد الوصول اليها . ولكي نعرف تفصيلا عن تطورات السياسة الروسية والفرنسية والانجليزية وعلاقتها بإيران في ذلك الوقت يمكن للقارىء الرجوع الى الفصل الخاص بتاريخ الخليج العام .



تاريخ ايران العام ١٧٩٥ ــ ١٧٩٧

كان أغا محمد خان قد خصي وهو ما يزال طفلا بأمر من عادل شاه ابن أخت نادر شاه وخليفته الذي مني أغا محمد بالوقوع في قبضته حوالي عام ١٧٣٨ . وربما كان من نتيجة ذلك الحادث تكريس الاغا حياته منذ بدأ يترعرع الى المطامع السياسية وتتبّعه لها بصرامة امتازت بفظائع متلاحقة من نوع لا يمكن ان يصدر الا عن نفس آلت على الثأر من الجنس البشري عموماً لما لحقها في الصغر من ظلم .

وقد هزم ابوه محمد حسن خان وقتل في سنة ١٧٥٨ على يد زعماء آخرين من قبيلة الكاجار الذين انضموا الى كريم خان الزندي حاكم

شيراز ليسقطوه . ومن تلك السنة حتى عام ١٧٧٩ ظل أغا محمد خان سجيناً سياسياً في العاصمة الجنوبية .

وقد هرب من شيراز عند موت الوكيل ومعه ١٧ فقط من أتباعه ووصل الى ايران الشمالية في سلام، وذلك بعد ان مضت عدة سنوات في نزاع مع افراد أسرته قبل ان ينال سيادة لا منازع له فيها على سائر الكاجار . وقد مات أخوه الشقيق حسين قولي خان بعد ان ذبحه التركمان ولكنه ترك ابنين صغيرين هما فتح علي شاه وحسين قولي خان. وكان عدد اخوته غير الاشقاء خمسة استطاع ان يطرد ثلاثة منهم من الدولة ، ويعمي الرابع ، ويتخلص من الاخير باغتياله بخيانة غريبة . وفي سنة ١٧٨٦ عندما كان أغا محمد خان يتنافس مع الزند على سيادة ايران جعل طهران عاصمته بدلا من أصفهان التي كان احتلها في العام السابق ولكنه لم يستطع الاحتفاظ بها .

وفي سنة ١٧٩١ ساعدته ثورة في الداخل على الاستيلاء على شيراز مقر سلطة الزند . وفي سنة ١٧٩٥ كانت ايران كلها في حوزته . وبقسوة لا تعرف الرحمة بدأ يلقي الرعب في قلوب زعماء القبائل الذين قد يحاولون التطلع الى التاج او الى أي غرض آخر يعكرون به صفو السلام في الدولة جاعلين من نادر شاه او كريم خان امثولة لهم ، وقد بذل ما في وسعه ليمحو تقاليد الماضي التي بدت وكأنها تنقص من عظمته بارتكاب أعمال يقصد بها تحقير وإهانة ذكريات نادر شاه وكريم اللذين أمر بنبش جثتيهما من القبور ، ثم امر باعادة دفنهما على عتبة قصره . وبعد ان امتدت سطوته الى ايران الجنوبية عين حاج ابراهيم (الذي أعطاه شيراز لتخليه عن الزند) مستشاره الاول ، وعين فتح علي خان ابن اخته والذي اختاره ليخلفه بعد موته حاكماً على مقاطعة فارس جميعها .

وكانت أعمال أغا محمد خان الحربية بعد ان اكتسب السيادة المطلقة على ايران مقصورة على الشمال . وفي سنة ١٧٩٥ اجتاح جورجيا وهي مقاطعة كان هرقل حاكمها قد وضع نفسه سنة ١٧٨٣ تحت حماية

كاترين الثانية امبراطورة روسيا. ولم تكن النجدة الروسية متيسرة في الحال فقاست تفليس العاصمة من النهب والفظائع الاخرى على يد الايرانيين . وظل الحاكم الايراني محتلا جورجيا في شتاء ١٧٩٥—١٧٩٦ . واخيراً وافق مبدئياً على ان يتوج ولكنه رفض تاج نادر شاه ذا الاربع ريشات بحجة أن حدود الارض الخاضعة لحكمه عندئذ لا تجيز له اتخاذ ذلك الشعار لملكه .

ومن جورجيا تقدم أغا محمد خان إلى خراسان وفي طريقه عاقب بعض القبائل التركمانية. وفي مشهد استخرج الكنوز وبصفة خاصة الجواهر الباقية في حوزة اسرة الشيخ رخ الحفيد الاعمى لنادر شاه ، وذلك بطريقة التعذيب القاسي الذي كان يفضي الى الموت . ثم بعد ذلك هدد إمارة بخارى بالغزو الا اذا أطلقوا سراح جميع الايرانيين الذين اختطفهم واستبعدهم الازبك . وكان سيتبع هذا بأعمال عدائية ضد بيجي خان حاكم البلد الفعلي الذي كان يضارعه في شخصيته الفذة لولا أن استرعت انتباهه أحداث أخرى في مكان غير ذلك .

أما بصدد بعثة م. م. بروجيز واوليفر اللذين اوفدتهما حكومة فرنسا الى البلاط الايراني سنة ١٧٩٦ فيمكن ان نعرفها تماماً في الفصل الخاص بـ « تاريخ الخليج العام » .

وبدأ الروس الآن في التقدم في قوة هائلة الى الحدود الشمالية من إيران . وفي ٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٦ وصل أغا محمد خان من مشهد الى طهران ليقوم بالاستعدادات لمقابلة هذا الهجوم التهديدي ، ولكن خطر الغزو تلاشى على أية حال بموت كاترين امبراطورة روسيا في التاسع من نوفمبر سنة ١٧٩٦ . وقد شجع انسحاب الروس أغا محمد خان في ربيع سنة ١٧٩٧ على الشروع في هجوم ثان على جورجيا ولكن عقله بدأ يختل او أصبح في حالة جنون ، وفي أثناء سير الحملة قتله اثنان من خدم منزله كان قد حكم عليهما بالاعدام لذنب بسيط ثم عفا عنهما بينما كانا ينتظران مصيرهما .

تاريخ الساحل الايراني ١٧٩٥ ـ ١٧٩٧

أثناء حكم أغا محمد خان على ايران لم تكن مناطق الساحل الايراني مسرحاً لاي حادث جدير بالملاحظة فيما يختص بالسياسة الخارجية أو بالشئون الداخلية .

★ ★ ★

فتح علي شاه
١٧٩٧ ـ ١٨٣٤(١)

دخلت ايران تحت حكم فتح علي شاه خليفة أغا محمد خان في دائرة سياسية اوسع من تلك التي اعتادت ان تسير فيها واصبحت سياستها الخارجية أكثر تعقيداً عما كانت عليه . وبما انه من المستحيل ان نفصل تاريخ ايران في الخليج عن تاريخها العام فاننا نستعرض هنا أهم الملامح العامة للتاريخ الايراني .

(١) ان المصادر الرئيسية لتاريخ ايران العام تحت حكم فتح علي شاه هي : « تاريخ ايران » للسير ج. مالكلولم سنة ١٨١٥ ، « أسرة الكاجار » هـ.ج. بردجس سنة ١٨٢٣ ، وتاريخ ايران لمستر ر. ج. واتسون سنة ١٨٦٦ ، « تاريخ ايران العام » للمستر ر. س. ماركهام سنة ١٨٧٤ ، « ايران » للورد كيرزون سنة ١٨٩٢ . والكتب التالية مفيدة بصفة خاصة للرجوع الى العلاقات السياسية بين بريطانيا وايران لانها تتضمن الى حد ما علاقات الاخيرة مع روسيا وافغانستان وهي « رحلة في ايران » ، « رحلة ثانية في ايران » سنة ١٨١٢ وسنة ١٨١٨ للسير موريير ، « بعثة الى بلاط ايران » للسير هـ. ج. بردجس سنة ١٨٣٤ ، « تاريخ الحرب في افغانستان» « حياة ومراسلات القائد سير جون مالكولم » سنة ١٨٥١ وسنة ١٨٥٦ للمستر ج. و. كي ، كتاب المستر ج. تالبويز ويلر « مفكرات في الشئون الايرانية » سنة ١٨٧١ ، ملحق رقم ٢ يحتوى على نص معاهدتين فرنسيتين مع ايران ، « معاهدات » للمستر أتشيسون (المجلد ١٢ الطبعة الرابعة) يحتوى على الارتباطات الانجليزية الايرانية في تلك الفترة . والمصادر الاصلية للمعلومات الخاصة بالشئون المحلية للساحل الايراني هي « مختارات لاوراق =

تاريخ ايران الداخلي ١٧٩٧ – ١٨٣٤

ينقسم التاريخ الداخلي لايران تحت حكم فتح علي شاه تقريباً الى فترات تفصلها الحروب الايرانية مع روسيا . وسنلاحظ هنا فيما بعد ان أهمها حربان ختمتا على التوالي بمعاهدة جاليستان في سنة ١٨١٣ ومعاهدة تركمانيهاي في سنة ١٨٢٨ .

الفترة الاولى ١٧٩٧ – ١٨١٣

بالرغم من الاحتياطات المختلفة التي اتخذها أغا محمد خان ليؤمن خلافة ابن اخته ووريثه فتح علي شاه فانه كان مشغولا لفترة ما بعد أن اعتلى العرش في النزاع مع المطالبين بالتاج وثائرين آخرين ضد السلطة . وفي أثناء حياة أغا محمد خان كان فتح ينادي باسم بابا خان او بابا علي خان ولكن بعد تتويجه في ٢١ مارس سنة ١٧٩٨ زالت التسمية الاولى واصبحت فتح علي شاه وهو الاسم المعروف به في التاريخ .

١٧٩٧ – ١٧٩٨

وكان اول عمل قام به الحاكم الجديد تقريباً هو سمل عيني عمه علي قولي خان وهو أخ لاغا محمد خان لم يذكر قبلا بالاسم ، وكان هذا تأخر بلا مبرر في إظهار احترامه بزيارته . وبعد ذلك مباشرة سار شخصياً ضد صادق خان وهو قائد حربي كان له ضلع في مقتل أغا محمد خان وكان يتطلع بشكل واضح لأن يحظى لنفسه بالسلطة العليا . وكان صادق خان قد هزم بجوار بحر قزوين ولكنه اصطلح مع الشاه بتسليمه جواهر تاج(١) ايران التي كان يمتلكها عند موت الحاكم المتوفى .

= بومباى الرسمية » فيما يتعلق بعلاقات شركة الهند الشرقية مع الخليج ومعه ملخص الاحداث · للمستر ج· أ· سالدانها سنة ١٦٠٠ الى سنة ١٨٠٠ طبع في سنة ١٩٠٥ وكتابة « مختصر المراسلات » فيما يتعلق بشئون الخليج سنة ١٨٠١ وسنة ١٨٥٣ · طبع سنة ١٩٠٦ وتوجد حقائق اضافية في « رحلة الى شيراز » للمستر أ·س· وارنج سنة ١٨٠٧ ، « مختارات بومباى رقم ٢٤ » سنة ١٨٥٦ ، « تاريخ البحرية الهندية » للمستر س· ر· لو سنة ١٨٧٧ ·

(١) من بين هذه الجواهر كانت شرايا النور وتاجى ماه التى سبق أن رأيناها في حوزة لطف على خان ·

وحينئذ تم العفو عنه وولاه الحكومة . وفي نفس الوقت قبض على قتلة أغا محمد خان الاصليين واحداً إثر الآخر وأعدامهم ، وأرسلت جثة ذلك الامير الى النجف للاحتفال بمراسم دفنها . وقام أحد افراد عائلة الزند واسمه محمد خان ، وكان وصف بأنه ابن زكي خان ولكن يبدو أنه لم يذكر في أي تاريخ قبل هذا ، باحتلال اصفهان ولكنه طرد في الحال بقوة من الكاجار ولجأ الى جبال بختياري . وقام بعد ذلك صادق خان بمساعدة زعماء آخرين عديدين بحرب على الشاه . ولكن بعد ان هزمه الجنرال الكاجاري سليمان خان أصدر العفو عنه مرة ثانية لكن واحداً على الاقل من شركائه الاساسيين كان اقل حظاً ودفع حياته ثمناً لتلك الثورة . وفي غضون ذلك نجح محمد خان الامير الزندي في تكوين جماعة (حزب) له من الاكراد لكن محمد والي خـــان ؛ وهو قائد ارسله ضده فتح علي شاه ، وأسره وهو يحاول الهرب الى البصرة . وقد سملت عيناه كي لا يرتكب شروراً في المستقبل . وكانت الثورة التالية ضد الشاه برياسة أخيه الشقيق حسين قولي خان الذي كان قد عينه أصلا على مقاطعة فارس ، وربما كانت في ذلك الوقت أهم مقاطعة في إيران . ولقد رأى أخوه على ما يبدو الآن ان ينقله من منصبه لاسباب تعود الى عدم كفايته أكثر منها لقلة اخلاصه وقد ترك محمد والي خان القائد الذي هزم محمد خان الزندي سيده وانضم الى حسين قولي خان كما فعل ذلك ايضاً سليمان خان الذي استخدمه فتح علي شاه ضد صادق خان. وقد امكن تفادي الكفاح المسلح بين الاخوين الملكيين بصعوبة بتوسلات والدتهما . ولتسوية هذه القضية اظهر فتح علي شاه شهامة عظيمة لانه عين أخاه على حكومة كاشان ليعزيه عن فقد شيراز ، وأبقى على حياة محمد والي خان وسليمان خان بل وارجع التالي الى حظوته . وقد حاول اسحق ميرزا . وهو من سلالة الملوك الصفويين القدماء ، ان يدعي حقه في العرش ولكنه فشل . وانتهز الشاه هذه المناسبة ليعطي براهين جديدة على حلمه ورحمته . وكان المظهر الآخر من المتاعب في خراسان حيث دخل نادر ميرزا ، ابن الشاه رخ وحفيد نادر شاه الاكبر ، مرة أخرى من أفغانستان بعد موت أغا محمد خان ، وكوّن لنفسه أتباعاً مسلحين . وعندما

كان الشاه في طريقه الى مشهد أخضع مدينتي تربه ونيسابور اللتين كانتا ثائرتين ضده ، وعند وصوله الى المكان المقصود أعلن ميرزا المغتصب خضوعه في الحال وسمح له بأن يحتفظ بالحكومة . وكانت عودة فتح علي شاه من هذه الحملة الى طهران فيما يبدو بعد منتصف سنة ١٧٩٨ ، وفي هذه الحالة لا بد وان السنة الاولى من حكمه كانت شاقة .

١٧٩٩ — ١٨٠٠

ومن المحتمل بعد ذلك بفترة في صيف سنة ١٧٩٩ أن يكون فتح علي شاه قد جمع جيشاً بقصد اعلان الحرب على زمان شاه حاكم كابول الذي طلب التخلي عن خراسان . ولكن في النهاية، بعد ان سحب زمان شاه مطلبه استخدمت القوة لعقاب حكام سايزاور ونيسابور الذين أظهروا دلائل التمرد . وكان القضاء على ذلك الثائر صادق خان نتيجة غير مباشرة للدعوة الى السلاح لانه عند إهماله إطاعة الدعوة للانضمام الى الجيش اتهم بالخيانة، وقبض عليه وسجن في حجرة في طهران، حيث هلك من الجوع .

وفي أوائل سنة ١٨٠٠ زار الشاه خراسان مرة أخرى ولكنه عاد الى عاصمته قبل نهاية السنة .

١٨٠١ — ١٨٠٢

ويحتمل ان أخ الشاه حسين قولي خان عاود الثورة مرة أخرى واستولى على أصفهان بصفة موقتة وذلك بأن زور أمراً بتعيينه حاكماً . وعلى أية حال فقد هرب بمجرد وصول قوة ملكية . ولما وجد نفسه معزولا عن الحدود التركية التي نوى الانسحاب اليها القى بنفسه تحت رحمة الشاه في قم . وعفا عنه مرة أخرى ثم مات بعد ذلك موتاً طبيعياً في مكان قريب من طهران . وما كادت تخمد ثورة أخ فتح علي شاه حتى اضطر أن يتقدم الى خراسان حيث كثرت الشكاوي من إدارة نادر ميرزا ولكن قبل ان تستتب الامور تماماً هناك عاد الى طهران ، وكان يبدو ان هذه الرحلة كانت في سنة ١٨٠٢ . ومن ثم سلح الشاه بعض القوات العسكرية

أمام اسوار مشهد ليصدوا هجوم نادر ميرزا الذي كان قد ضمن سلامة السيد مهدي كبير مجتهدي المدينة . ونتيجة لتمادي نادر ميرزا في ظلمه ، كنهب ضريح الامام رضا ، وإعدام السيد مهدي فلم يمض وقت طويل حتى سمح المواطنون بدخول الملكيين داخل الاسوار . وحاول ميرزا الهرب ولكنه طورد واسر وأخذ الى طهران حيث حكم عليه بقطع لسانه ويديه وفقأ عينيه بأمر من الشاه ، وبالرضا التام من جميع الاهلين .

ولقد ورث الشاه رئيس وزرائه الاول، حاج ابراهيم ، من عمه ، ذلك الانسان الجبار الذي كان وضع شيراز في حوزة حاج ابراهيم . وعلى أية حال كان يبدو أن فتح علي شاه يخشى أن يتحول الحاكم الذي كان يدين بالولاء للزند الى خائن للكاجار . وفي اول الامر وضع زميلين مع حاج ابراهيم ليراقبا تصرفاته . وفي سنة ١٨٠١(١) أو سنة ١٨٠٢ نتيجة لاذاعة تقارير مشئومة تتعلق بمقاصد الوزير أمر باعدامه . وقتل معه عدد من أقاربه في آن واحد وقد كانوا يحكمون جزءً كبيراً من إيران .

١٨٠٤ — ١٨١٣

وتواصلت من سنة ١٨٠٤ الى سنة ١٨١٣ خلال هذه المدة الباقية من الفترة الاولى حرب متقطعة بين روسيا وإيران حجبت الاحداث الاهلية في المملكة الاخيرة (إيران) . ويمكن ان نذكر على أي حال أنه في سنة ١٨١٢ الى سنة ١٨١٣ بعد ان هزم الروس الجيش الايراني هزيمة قاسية ثار زعماء خراسان ضد محمد والي ميرزا ابن الشاه الذي كان يحكم المقاطعة . فارسل حكام بخارى النجدة للمتمردين، ولكن هذه الحركة من جانبهم كانت سابقة لاوانها لان زعيم عائلة روحانية (دينية) من مشهد كان يعمل لمصلحة الشاه ، استطاع بصفة موقتة ان يشتت تحالف الثائرين الاهلين . وحينئذ بينما كانت قوات آسيا الوسطى تنسحب في خزي وعار فرض الجيش الملكي عقوبة على الخراسانيين ، كما انتقم

(١) يبدو أن ذلك الوقت لا بد أن يكون بعد رحيل القائد مالكلولم من ايران في مارس سنة ١٨٠١ وقبل وصول المستر وارنج لايران في مايو سنة ١٨٠٢ .

أيضاً من بعض التركمان الذين ثاروا تحت قيادة شخص كاجاري بأمر من الشاه .

وكان لفتح علي شاه عائلة كبيرة(١) ولكن اربعة فقط من أبنائه اشتركوا في الشئون العامة . وهم محمد علي ميرزا الأكبر ، وكان متوحشاً وصارماً تولى حكم كرمان شاه ، واشرف على شئون كردستان الايرانية ولكن ربما من البداية لانه كان من نسل عبد جورجياني (من جورجيا) اعتبر غير شرعي للخلافة . والثاني هو عباس ميرزا وهو نشيط ولكنه متقلب عرف بأنه الوريث الظاهر . وقد حكم اذربيجان واشترك في الحرب ضد الروس(٢) وحسن (او حسين) على ميرزا الذي تقلد حكومة شيراز بعد إبعاد حسين قولي خان من هناك . وكان مستشار الشاه في شئون الخليج ومحمد والي ميرزا الذي كان في وقت ما ، كما رأينا ، مسئولا عن خراسان .

الفترة الوسطى ١٨١٣ — ١٨٢٨

ولم يمض وقت طويل بعد نهاية الحرب الروسية الاولى حتى استدعى بتعليمات من الشاه محمد والي ميرزا الذي قتل غدراً اسحق خان في تربة وكان القتيل زعيماً ذا نفوذ في خراسان . وكان استدعاوه من مشهد حيث احتل مكانة موقتاً أخوه حسن علي ميرزا حاكم شيراز الرسمي .

١٨١٧

وفي سنة ١٨١٧ قتل رئيس الطائفة الاسماعيلية ، الجد الاكبر لاغا خان الحالي في بومباي ، وكان يقيم في يزد ، في غضون شجار بين باعة المدينة وخدمه الخصوصيين . وكان فتح علي شاه في خشيته من انتقام الطائفة الاسماعيلية حريصاً على ان يصلحهم بالانتقام من واحد من المسيئين الاصليين وبتبني ابن المتوفي الراحل الذى أغدق عليه ثروة كبيرة

(١) طبقا لرأى للمستر والشون (تاريخ ايران صفحة ٢٦٩) كان عدد أبنائه وبناته ١٥٩ وبتقديرات آخرى انظر لورد كرزون (ايران — المجلد الاول — صفحات ٤١٠ ، ٤١١) .

(٢) في سجلات الخليج اسمه عادة حسين وليس حسن .

بالاضافة الى ما ورثه . ولم يفلت قتلة الزعيم المقدس الفعليين من الجزاء على ايدي الاسماعيلية .

١٨٢١ — ١٨٢٢

واجتاحت ايران ١٨٢١—١٨٢٢ موجة شديدة من الكولبرا قضت على ابن الشاه الأكبر محمد علي ميرزا الذي كان مشغولا في حرب مع الاتراك . وقضى الوبأ بالموت في شيراز على المستر ريتش المعتمد السياسي البريطاني في بغداد وعلى المستر جيوك وهو المفوض الخاص من حكومة الهند في ايران . وضحية أخرى هو ميرزا بوزرج وكان رجلاً عظيماً وأحد موظفي الشاه الرئيسين حيث مات في ١٤ أغسطس سنة ١٨٢٢ وكان ميرزا بوزرج ابن اخت ميرزا محمد حسين خان وزير صادق خان وجعفر خان ولطف علي خان . وعلى ذلك فهو ينتمي الى عائلة فقدت مكانتها في البلاط بسقوط عائلة الزند وبعداوة حاج ابراهيم . وبعد فترة أصبح مستشاراً لعباس ميرزا الوريث المتوقع ونال لقب قائمقام واخيراً وصل الى مقام كبير لانه حوالي سنة ١٨١١ عند موت ابنه الاكبر في خدمة التاج أنعم عليه بابنة الشاه لتتزوج من ابنه الاصغر على سبيل المواساة .

الفترة الاخيرة ١٨٢٨ — ١٨٣٤

وعمت الفوضى ايران أثناء الحرب الروسية من سنة ١٨٢٦—١٨٢٨ وقد طرد سكان يزد محمد والي ميرزا ابن الشـــــاه الذي ارسل لحكمهم . ومنع شعب أصفهان الدخل الحكومي المطلوب منهم واندلعت الثورة في منطقة كرمان . وكانت خاتمة الصلح مع الروس ان حسن علي ميرزا حاكم خراسان حديثاً واقليم فارس سابقاً ارسل بقوات لاعادة النظام في الجنوب، ولكنه فشل في ذلك على الاقل في يزد . وفي نفس الوقت عهد بمقاطعات كرمان شاه وهمدان الى عباس ميرزا بالاضافة الى

(١) في رواية أخرى على أى حال ان محمد على ميرزا مات قبل بداية الوباء وأن المرض الذى مات به كان أقل انتشـــارا من مرض الكوليرا .

أذربيجان التي كانت له من قبل ، وفي نفس الوقت ثار زعماء خراسان وفي أغسطس سنة ١٨٢٨ وقعت مشهد في يد قائد ذي نفوذ محلي ولم يمكن استردادها في الحال .

١٨٢٣ — ١٨٣٠

وفي سنة ١٨٣٠ قام الشاه بزيارة شخصية لاصفهان ، واضيفت خراسان الى مسئولية ولي العهد الكبيرة ، ولكنه أمر بتسوية الامور في الجنوب قبل ان يدخل هذه المقاطعات الشمالية الشرقية . وقد نجح عباس ميرزا لا في اخضاع يزد فحسب بل قبض على زعيم المتمردين هناك وأعدمه محمد والي ميرزا بعد ذلك في طهران . واستقبل أهل كرمان عباس ميرزا بالاحضان عندما ارسل هذا الى حضرة الشاه تحت الحراسة . وعند الوصول الى خراسان التي ارشده أبوه أن حدودها تمتد الى نهر جيحون ، الحدود الحقيقية لايران والموضوعة في عهد نادر شاه ، اتخذ اجراءات ضد القبائل الرحل في الاجزاء المجاورة ، واستولى على المدينة التركمانية سرخس بمذبحة كبرى. وكانت هذه المدينة تعتمد الى حد كبير على تجارة العبيد الايرانيين . واستعد بعد ذلك لمهاجمة هرات ومقاطعاتها على الحدود الشرقية ، لكنه عند هذا الموقف استدعاه أبوه الى طهران وأخذ مكانه على الحدود الشمالية الشرقية ابنه محمد ميرزا . وابتدأت صحة ولي العهد تتدهور ، فسافر سريعاً الى مشهد حيث مات سنة ١٨٣٣ في السادسة والاربعين من عمره ، فاستدعي محمد ميرزا الى طهران وعين وريثاً للعرش ثم عين حاكماً على أذربيجان .

١٨٣٤

وفي نفس الوقت اخذ علي ميرزا الذي عيّن مرة أخرى حاكماً على فارس بلقب « فارمان فارما » يمنع دخل مقاطعته . وفي خريف سنة ١٨٣٤ كان الشاه يعاني من الضيق المالي لان بعض اللصوص البختياريين سطوا على كنز ملكي بين اصفهان وطهران فرحل الى الجنوب ليتحرى عن سبب منع الدخول بنفسه ، ووصل أصفهان بسلام حيث ظهر علي ميرزا وقد أحضر ١٣,٠٠٠ تومان والمطلوب ٦٠٠,٠٠٠ كان مسئولا

عنها . فأوقفه ابوه تبعاً لذلك وارسل وزيراً معززاً بقوة عسكرية ليسترجع باقي الحساب المطلوب من المقاطعة ، وبعد ذلك بأيام قليلة مرض الشاه بالحمى وفي الثالث والعشرين من اكتوبر سنة ١٨٣٤ بعد مرض قصير جداً مات في أصفهان وهو يبلغ من العمر ٦٨ عاماً .

شخصية فتح علي شاه

كانت شخصية فتح علي شاه هامة في متناقضاتها وكان في شخصه موقراً واحتفظ بهيبة ملكية . ومع ذلك ففي شئون المال كان يظهر بخلا شديداً لا يتفق مع مرتبته ، كما كان ضاراً بشئونه السياسية . وكان موقفه من الشئون الخارجية يتميز بكبرياء شخصي وغرور بوطنيته. وأما شجاعته فهي مسألة تحتمل المناقشة . وكان على الاقل دبلوماسياً أكثر منه حربياً . وكان بصفة عامة رحيماً على خصومه ويشعر بعاطفة قوية نحو أسرته . وبالرغم من كل ذلك كان قديراً في ظروف معينة تتطلب التصرف بقسوة شديدة بل بوحشية وكان إدراكه العام ممتازاً ولكنه كان عرضة للتضليل دائماً بسبب الطمع ، ومن وقت لآخر بسبب الغرور أيضاً .



علاقات ايران مع أفغانستان(١)
١٧٩٧ ـ ١٨٣٤

لا يمكننا أن نتغاضى كلية عن العلاقات بين ايران وأفغانستان أثناء حكم فتح علي شاه لان خططه على حدود جارته الشرقية ، ولو لم تبد واضحة وضوحاً تاماً ، الا أنها كانت تشكل جانباً هاماً من سياسة الشاه الخارجية .

---

(١) المعلومات الموجودة في هذا الجزء مأخوذ معظمهـــا من تاريخ ايران لواتسون الذى يعتمد في مسألة أفغانستان على مصادر الاهـــالى الايرانيين ومن المحتمل أنهم كانوا يمجدون الانتصارات الايرانية ويقللون من شأن فشلها .

حكم زمان شاه ١٧٩٧ – ١٨٠١ :

منذ الوقت الذي اعتلى فيه فتح علي شاه العرش راح يوءازر محمود وفيروزالدين ، وهما اخوان ثائران ضد زمان شاه حاكم افغانستان. وكان غرضه بلا شك هو إضعاف البيت المالك في أفغانستان عن طريق الشقاق الداخلي وان يضم اليه واحداً او اثنين من أعضاء الاسرة لمصالحه . وقد شجعه على خطته هذه مبعوث من الحكومة البريطانية في الهند احباطاً لما كانت تخشاه بريطانيا من توجه زمان شاه ضد مستعمراتها . وقد قامت حملة ايرانية فعلا الى افغانستان قبل نهاية عام سنة ١٧٩٨ ولكنها فشلت .

وفي صيف سنة ١٧٩٩ حدثت ازمة خطيرة بسبب طلب زمان شاه تسلم خراسان اليه . وقد رد زمان شاه الاهانة بأن طالب بأن تكون أفغانستان كلها من توابع ايران ، وعلى ذلك ، ولكي يثبت جدية مقاصده ، جمع قوة كبيرة وتقدم هو بنفسه من طهران الى مشهد .

وعلى أية حال فقد انزعج زمان شاه من هذه الاستعدادات وارسل سفيراً يحمل الهدايا الى فتح شاه الذي أُغْري بهذه الطريقة بالعودة الى طهران . أما الثائران الافغانيان محمود وفيروز الدين ، اللذين أشرنا آنفاً لهما فكانا مقيمين في ايران او زاراها أخيراً ليلحا في طلب النجدة من الشاه الذي اشترط عند انسحابه من الحدود الافغانية على زمان شاه أن يستقبلهما ويعاملهما في المستقبل بطريقة تتناسب مع مركزهما كأميرين . وكانت منطقة غوريان الواقعة غرب هرات قد بقيت في أيدي الايرانيين الذين احتلوها . ولم يمض وقت طويل حتى اتصل محمود وفيروز الدين بفاتح خان ، واستوليا على هرات . ومن ذلك المكان كقاعدة لهما تقدم محمود الى قندهار واحتلها وبقي فيروز الدين للمحافظة على هرات .

الحكم الاول لمحمود ١٨٠١ – ١٨٠٣

وفي سنة ١٨٠١ سملت عينا زمان شاه وخلع . وحل محله محمود الذي حكم افغانستان كلها حتى سنة ١٨٠٣ عندما طرد من الجزء الأكبر من البلد بواسطة شاه شجاع ، ومن المحتمل ان يكون قد عاد إلى هرات .

حكم شاه شوجا ۱۸۰۳ – ۱۸۰۹

بعد اعتلاء شاه شجاع العرش قام قامران ابن محمود بمساعدة فاتح خان براكساي بغزو قندهار . لكن حركة من الفرس ضد هرات اضطرته لان يعود ادراجه . أما فيروز الدين فبعد ان افسد ولاء الموظف الايراني المسئول عن غوريان ارسل قوة للمقاطعة ليحاول ضمها الى حكومته ولكن الافغان هزموا في محاولتهم بمذبحة كبرى . وعلى ذلك فقد أصبح حاكم خراسان الايراني الآن على ابواب هرات . وانتهت العمليات طبقاً للروايات الايرانية بالاذلال التام لفيروز الدين الذي اضطر ان يعد بدفع جزية الى ايران في المستقبل ، ويدفع قسطين سنويين في الحال باسم متأخرات ، وان يسلم ابنه كرهينة ، وان يسلم الموظف الايراني الذي تآمر معه في موضوع غوريان ، وحصلت هذه الاحداث جميعها في سنة ۱۸۰٥

الحكم الثاني لمحمود ۱۸۱۰ – ۱۸۱۷

في سنة ۱۸۰۹ او ۱۸۱۰ جاء محمود مرة أخرى لتولي شئون افغانستان بتأييد فاتح خان براكزي وطرد شاه شجاع من البلد . وفي سنة ۱۸۱٦ أو سنة ۱۸۱۷ تقدم حسن علي ميرزا الذي كان عينه والد الشاه لحكم خراسان زاحفاً الى هرات ، مستولياً في طريقه على حصن هزاره التابع لمحمود اباد ، وكان سبب ذلك الهجوم هو ادعاء الافغان مرة أخرى بامتلاك اقليم غوريان المختلف عليه وفزع فيروز الدين من الرعب من العبرة التي حلت بمحمود أباد حيث تصرف الايرانيون بمنتهى القسوة . واسرع ليتنحى عن انتصاره ، لكن علي ميرزا على أي حال لم يكن ليهدأ فتقدم ليحاصر هرات بشكل منظم . فرأى فيروز الدين أنه من الحكمة أن يخضع خضوعاً تاماً ويدفع غرامة قدرها خمسون ألف تومان كما تعهد بالدعاء للشاه في صلوات الجماعة في هرات وسك العملة باسمه . وقام الايرانيون بعد ذلك بحملة في منطقة جبلية ضد قبيلة فيروز كوه التي كانت تؤوي الحاكم السابق لغوريا لكن الحملة انتهت بكارثة فادحة في انسحاب القوات الى مشهد . وفي نفس الوقت توسل فيروز الدين الى أخيه محمود في كابل لنجدته ضد المعتدين . وكانت النتيجة هي ارسال

قوة أفغانية تجاه الغرب تحت قيادة فاتح خان الذي أصبح رئيساً لوزراء محمود والذي كان يستعد سراً من قبل مع بقية عائلة براكزي لينازع الحكم في افغانستان مع السادوزيات الحاكمين . ودعا فاتح خان ، خان خيوه ليتعاون معه ضد الايرانيين ولم يخيب أمله . وعندما تقدم هذا الحليف حتى شراكس هوجم حشد الافغانيين الكبير غير المتحد وتشتت في غوريا على يد قوة ايرانية قوية تحت قيادة علي ميرزا . وأثناء هذه العمليات نهب قصر فيروز الدين في هرات وأهين المقيمون فيه من السادوزيات بواسطة دوست محمد الذي أصبح بعد ذلك حاكماً على أفغانستان وهو الاخ الاصغر لفاتح خان . وعند عودة الوزير البراكزي من حملته الفاشلة ضد الايرانيين قلعت عيناه اولا بأيدي جماعة كامرام ثم قطعوه إرباً بأوامر من الدوكامرام محمود وربما كان ذلك بسبب غضب أقاربه او ربما لتهدئة شاه ايران .

الفوضى ١٨١٨ — ١٨٢٦

أعقبت ذلك فترة من الفوضى دامت عدة سنوات نصّب في أثنائها السردارات البراكزيون ، واهمهم دوست محمد ، أنفسهم أسياداً على جزء كبير من افغانستان ، غير أن هرات ظلت في حوزة محمود وكامران زعيمي أسرة السادوزيين كما أصبحت محل اقامتهم . وفي هذا الوقت العصيب طلب قمران (كامران) النجدة غير مرة واحدة من شاه ايران لاسترداد كابل .

حكم دوست محمد بعد ١٨٢٦

وفي مطلع عام ١٨٢٦ أصبحت سلطة دوست محمد وطيدة في معظم اجزاء أفغانستان ما عدا مقاطعتي هرات وكاجدهار . ولما كانت الاخيرة غير متمتعة بحمايته فقد كانت معرضة للاعتداء عليها من الايرانيين . وفي سنة ١٨٣٣ عزم عباس ميرزا ولي العهد الذي عين أخيراً ممثلا لوالده في خراسان على القيام بمجهود لضم هرات(١) لايران وطلب من الشاه

(١) دبرت حملة على هرات بواسطة الايرانيين في سنة ١٨٣٢ أو ربما قبل ذلك . وقد شجعت روسيا الفكرة كما شجعتها بريطانيا في عهد زمان شاه . ولكن المستر ماكنيل الممثل البريطاني في طهران حال مؤقتا دون تنفيذها .

قوات اضافية ارسلت اليه في الحال . وكان فتح علي شاه متشوقاً في ذلك الوقت لرؤية ابنه المحبوب مرة أخرى فدعاه الى طهران . وآلت قيادة القوات والعمليات العسكرية في غيابه بالاضافة الى حكم خراسان الى ابن ولي العهد محمد ميرزا . وتقدم الامير الصغير الى غوريان التي أصبحت مرة أخرى في حوزة الافغان . ولكنه فشل في الاستيلاء عليها ، وواصل تقدمه الى هرات فحاصرها متبعاً في ذلك مشورة ضابط بولندي اسمه م . باروفسكي . ولكن كامران دافع عن هرات بقوة كما شنت قواته هجوماً ناجحاً على الايرانيين . وفي خريف سنة ١٨٣٣ وبسبب موت ولي العهد الذي كان قد عاد الى مشهد توقفت العمليات الحربية قبل الوصول الى نتيجة حاسمة . وبعد تلقي وعد صريح من حاكم هرات بأن الجزية ستدفع مستقبلا من هرات للشاه وأعطي تعهد بذلك أمام محمد ميرزا فانسحب بقواته عائداً الى إيران .



علاقات ايران بتركيا(١)
١٧٩٧ ـ ١٨٣٤

تخلل حكم فتح علي شاه نزاعات تحولت الى حرب علنية بين ايران وتركيا .

سخط ايران من نهب الوهابيين كربلاء ١٨٠١

عندما انقض الوهابيون من نجد في سنة ١٨٠١ دون سابق انذار على كربلاء المدينة المقدسة ونهبوها وذبحوا الاهالي الذين كان كثير منهم من

(١) يحتمل أن تكون السلطات الايرانية بسبب انسياقها مع واتسون قد أظهرت تحيزا لبلدها في وصف العلاقات مع تركيا وبصفة خاصة أثناء الحروب .

الايرانيين وأهانوا قبر الحسين(١) المقدس ، شعرت إيران كلها باحساس عميق مؤلم . فعاد الشاه الى عاصمته من حملة في بعض المناطق واقترح أول الامر ان يعتبر سليمان باشا في بغداد مسئولا عن هذه الكارثة ولكن بعد مراجعة فكره ، وبعد أن قدمت له الرشوة من الحاكم التركي ، سمح لنفسه بأن يهدىء خاطره بتأكيد من الاتراك بأنهم سيعاقبون الوهابيين .

المتاعب بين ايران وتركيا على حدود كردستان ١٨٠٦

وحوالي سنة ١٨٠٦ نشبت الحرب بين ايران وتركيا على حدودهما المشتركة شمال كرمانشاه . ويبدو أن موضوع النزاع كان في منطقة شهر زور الكردية المتاخمة للسليمانية ، والتي كان يحكمها عندئذ عبد الرحمن باشا الاقطاعي التركي . وكان هذا بسبب من مشكلة له مع علي باشا والي بغداد قد انسحب الى ايران ، وأيد قضيته محمد علي ميرزا ابن فتح علي شاه الاكبر الذي عين أخيراً حاكماً على كرمانشاه . وتبع ذلك نضال مسلح بين الامير الايراني وسليمان باشا زوج ابنة علي باشا . وكانت نتيجة النزاع طبقاً لما رواه المؤرخون الايرانيون هي هزيمة الاتراك ومطاردتهم حتى جبرة بغداد ، وأخذ قائدهم اسيراً الى طهران ولكن أطلق سراحه بعد ذلك ، ورجع عبدالرحمن الى مركزه السابق في مناطقه ، ووعد بأن يجعلها تابعة لايران مستقبلا ، ووضع ابنه رهينة في أيدي الحكومة الايرانية كضمان لحسن نواياه .

اعادة الاتصال بين ايران وتركيا ١٨١٠ - ١٨١١

وفي ربيع سنة ١٨١٠ جرت محاولة برعاية بريطانيا لايجاد التفاهم الصحيح بين ايران وتركيا . واقتنع الباب العالي بحجج السفير الانجليزي في القسطنطينية فأرسل ممثلا له في البلاط الايراني . وفي الخريف التالي

(١) ربما كان تعبير « المدينة المقدسة » و « القبر المقدس » مستعملا عند الشيعة أما أهل السنة فلا يقدسون أى قبر حتى ولا قبر النبى صلى الله عليه وسلم . ولا يرون أرضا مقدسة الا ما قدسها الله تعالى بمثل قوله « يا قوم ادخلوا الارض المقدسة » أو التى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وصل السفير التركي الى ايران في حينه، وبعد ان أتم عمله هناك عاد إلى القسطنطينية في وقت ما سنة ١٨١١ .

تجدد المتاعب بين ايران وتركيا على الحدود الكردستانية ١٨١١

وفي سنة ١٨١١ حدث نزاع بين حاكم كرمانشاه الامير والزعيم الكردي عبدالرحمن باشا الذي كان اخيراً وسيلة في تنصيب نفسه باشا جديداً في بغداد . ويبدو أنه بات راغباً في إنكار ولائه لايران . وكانت النتيجة أن قام محمد علي ميرزا بحركة استولى بها على السليمانية بصفة موقتة وأعلن عبدالرحمن باشا خضوعه . لكن هذه التطورات لم تأت في وقت مناسب يمكنه من انقاذ ابنه الذي كان اعطاه رهينة للايرانيين . وبعد ذلك بقليل تحرك عبدالله وهو الباشا الجديد لبغداد ضد عبدالرحمن وأخذ السليمانية ، ولكن الحكومة الايرانية قبلت نصيحة السفير الانجليزي في طهران فوقفت على الحياد إزاء المسألة . وفي النهاية اقتنع باشا بغداد بأن يدفع للشاه مبلغاً من المال بصفة تعويض عن المصاريف التي انفقتها ايران بسبب التدخل أو الاستعداد للتدخل في كردستان وانسحبت الجيوش التركية من البلد على ما يبدو .

الحرب الايرانية التركية ١٨٢١ — ١٨٢٣

وقد قامت متاعب جديدة بسبب حماية السلطات التركية لقبيلتين في ارضروم كان عباس ميرزا حاكم أذربيجان عندئذ وولي عهد ايران يعتبرهما تابعتين لسلطته الشرعية . وانتهى النزاع بغزوة ناجحة على الحدود التركية قامت بها القوات الايرانية مخترقة الحدود حتى بيتس ، ومحتلة أماكن مختلفة في المناطق التي داهمتها . وحاول الاتراك القيام بهجوم مضاد في طريق الحدود عند شهريزور ولكنهم هزموا أمام محمد علي ميرزا الذي انتهز فرصة تفوقه عليهم وهدد مدينة بغداد . وفي يوليه أو أغسطس ظهرت قوة تركية في مندالي تحت قيادة الكخيا لحماية العاصمة التي بقي فيها الباشا . وفي هذا الوقت الدقيق مرض الامير الايراني مرضاً خطيراً وانسحب بقواته الى التلال الايرانية حيث توفي في كبريند ، واستمرت الحرب في الشمال من الجانب الايراني تحت رعاية

عباس ميرزا الذي حقق نصراً آخر على الاتراك عندما تحرك لنجدة أحد الحصون التي أسسها الايرانيون على الارض التركية . وقد انسحب حينئذ بعد ان اظهر العدو رغبته في قبول شروط الجانب الايراني على الحدود . وفي نفس الوقت تجددت الاشتباكات من جانب شهريزور فوصل الشاه نفسه بقوة كبيرة الى همذان قاصداً السيطرة على طريق الزيارة الشيعية لكربلاء والنجف ، وتحقق انتصار جديد على الاتراك على يد نجل محمد علي ميرزا . وعندما وصلت الامور الى ذلك الحد اندلع وباء الكوليرا في موقع العمليات الحربية فأوقفها . وقبل ان يتم السلام فعلا حدث شقاق جديد مع باشا بغداد ولكنه اضطر ان يدفع تعويضاً وأن يوافق مستقبلا على مرور الحجاج الايرانيين في أرضه في طريقهم الى المدن الشيعية المقدسة دون ان يدفعوا مكوساً . وعادت العلاقات الودية رسمياً لدى عقد معاهدة أرضروم الاولى سنة ١٨٢٣ تالياً لتوقف المعارك الفعلية بوقت بسيط . وأعاد هذا الاتفاق تثبيت الحدود الى ما كانت عليه قبل الحرب . ومن هذه الحقيقة البسيطة ربما صح الاستنتاج بأن سير القتال لم يكن كلية في صالح الاتراك .



علاقات ايران بالولايات الاخرى على الخليج وبصفة خاصة « عمان » ١٧٩٧ ـ ١٨٣٤

كانت عمان ثاني دولة في الخليج بعد الامبراطورية التركية من حيث أهمية علاقتها بايران خلال الفترة التي نستعرضها .. وكانت المعاملات بين الحكومتين مرتبطة جداً بشئون البحرين . أما إلى أي حد وصلت هذه المعاملات فمشروح في الفصل الخاص بتاريخ هذه الامارة . كما ترد أشياء أخرى ضمن تاريخ «سلطنة عمان » ، وفي الجزء الاخير من هذا الفصل . ويكفي هنا مجرد السرد على أساس تسلسل الحوادث التاريخية للمعالم البارزة من تاريخ الاحتكاك بين الدولتين .

١٧٩٩ – ١٨٠٠

في سنة ١٧٩٩ أعلن سلطان عمان الحرب على العتوب في البحرين وقد شجعه على ذلك حاكم فارس الايراني . وكانت ايران هي الوحيدة التي أفادت من هذا النجاح البحري حيث وضع العتوب أنفسهم في الحال تحت حماية ايران بل ودفعوا لها الجزية السنوية . وقد تضايق السلطان من نفاق شيخ بوشهر الذي سببه تطورات الامور تطوراً غير منتظر ، فاستولى على جزيرة خارّج ولكنه لم يستطع أن يحتفظ بها طويلاً .

١٨٠٢

وفي سنة ١٨٠٢ قدم الايرانيون فعلا لسلطان عمان بعض المساعدات العسكرية ليغزو البحرين في تلك السنة ، ولكن نجاح الحلفاء لم تكن له نتائج دائمة وذلك بسبب تعاظم خطر الوهابيين على حدود الوطن العثماني .

١٨٠٥

وفي سنة ١٨٠٥ استرد السيد بندر ، حاكم عمان المغتصب بعون من بريطانيا ، كما سنبين تالياً إقطاعية بندر عباس وتوابعها من أيدي الرعايا الايرانيين بعد احتلالهم لها .

وارسل السلطان التالي السيد سعيد سفارة الى شيراز في سنة ١٨١١ ليلح في النجدة لمواجهة غزو الوهابيين لممتلكاته . وفي العام التالي ارسلت فرقة جنود ايرانية للنجدة ولكنها ابتليت بكارثة في ارض عمان المرتفعة وفي نفس الوقت زار سفير وهابي ، هو ابراهيم بن عبد الكريم حاكم فارس الايراني في شيراز ليثنيه عن العمل العدائي ضد القوة الوهابية وقد استقبل بشيء من الود .

١٨١٦

ولما هاجم سلطان عمان جزر البحرين في صيف سنة ١٨١٦ دعمته ، بأوامر من حكومة ايران ، سفن من بوشهر وفصيلة من المقاتلين من كانجون وعسالو ، لكنه فشل فشلا ذريعاً عند نزوله في

المحرق . ولما لجأ الى كانجون ليأخذ إمدادات كان وعده بها حاكم فارس وجد أن الايرانيين كانوا يدبرون مؤامرة للقبض عليه فتخلى عن مشروع الغزو كله بسبب ذلك .

ثم صار الامر الى عقد ميثاق عادي بين الحليفين اوضحت فيه الشروط المالية المقابلة للعون الايراني وهي تجعل من سلطان عمان دافع جزية لايران في البحرين لو نجح بحملته في احتلالها بدعم ايران .

١٨٢٠

وفي سنة ١٨٢٠ برزت غيرة شديدة ومنافسة سرية بين ايران وعمان بشأن امتلاك البحرين . وقد لاحظ هذا قائد الحملة البريطانية ضد رأس الخيمة في تلك السنة ، ولكن لم تتخذ خطوات علنية بين الحكومتين .. وسنعالج هذا الموضوع تالياً .

١٨٢٦ — ١٨٢٣

وقام الايرانيون بمحاولة لطرد سلطان عمان من إقطاعه في بندر عباس سنة ١٨٢٣ ، وسنرى في جزء لاحق من هذا الفصل قصة المشاحنة بين السيد سعيد من عمان وعبد الرسول شيخ بوشهر ١٨٢٦—١٨٢٧ .

١٨٢٩ — ١٨٢٨

ولم تشترك ايران في محاولة السيد سعيد الاخيرة الفاشلة سنة ١٨٢٨ لضم البحرين الى املاكه ، وتمت تسوية في العام التالي بينه وبين العتوب وكانت من عمل محمد بن نصر من عائلة شيوخ بوشهر .

١٨٣١ — ١٨٢٩

وفي سنة ١٨٢٩ ومرة أخرى في سنة ١٨٣٠—١٨٣١ كما سنوضح فيما بعد تورط السيد سعيد في اضطراب حدث في بوشهر . وكان سبب هذا الاهتمام هو زواجه الذي تم سنة ١٨٢٧ من ابنة الامير الحاكم في شيراز .

العلاقات بين القوى الوطنية في الهند وحكومة ايران ١٧٩٧ ـ ١٨٣٤

شهدت بداية هذه الفترة استمرار النزاع السياسي بين حكومة طيبو سلطان في الهند وحكومة فتح علي شاه . وكان آخر سفير ارسله حاكم ميسور قد وصل الى الخليج في صيف ١٧٩٩ على احدى السفن الخاصة لسلطان عمان التي اقلته من مسقط الى بوشهر . ومن المحتمل أن يكون قد نزل في إيران في نهاية اغسطس ، وكان مع هذه البعثة ثلاثة أفيال وهدايا أخرى للشاه جعلها بغير جدوى سقوط وموت مرسلها .

ومرة أخرى في سنة ١٨٠٥ استقبل الشاه سفراء من امراء السند الذين افزعهم تقدم القوة البريطانية في الهند .



العلاقات بين روسيا وايران ١٧٩٧ ـ ١٨٣٤

دخلت ايران في نزاع خطير مع روسيا إبان حكم فتح علي شاه . وفي أثناء النضال فقدت في حملتين بعض المناطق فيما وراء القوقاز كانت بيد إيران حتى ذلك الوقت . ولما توطد السلام اخيراً أصبح موقف ايران من روسيا يتسم ببعض الخضوع مغايراً تماماً لما كان من قبل .

الحرب الايرانية الروسية ١٨٠٤ ـ ١٨١٣

لقد رأينا أن أغا محمد خان غزا في سنة ١٧٩٥–١٧٩٦ جورجيا واحتلها بطريقة بارعة قد يعتبر نجاحه فيها همجياً . ومن المحتمل أنه حتى حوالي سنة ١٨٠٠ كانت هيبة ايران في منطقة القوقاز ، كما كانت في روسيا كبيرة . وسريعاً بعد اعتلاء فتح علي شاه العرش أعلن جوجن خان ولاءه لايران، وهو ابن الرجل الذي خلف هرقل . ولكن في الثامن والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٠٠ تنازل عن عرشه بنفس البساطة للقيصر الروسي . وتقدم الروس حينئذ ليستولوا على المنطقة فقهروا فرقة وطنية يرئسها اسكندر أخو جورجن خان الاصغر واستولوا على جانجة وهي

اليزابتبول الحديثة . ولكن لم تكد تبدأ الحرب مع ايران حتى يتقدموا لحصار إريفان .

١٨٠٤

وفي ربيع سنة ١٨٠٤ عبر عباس ميرزا ولي عهد ايران نهر اراس ليواجه الروس . وفي يوليه هزمه زيزيانوف وهو قائد روسي من أصل جورجياني في معركتين كانت الاولى بالقرب من إكميازن والثانية بالقرب من إرفان . وكانت النية التي أعلنها الروس الآن هي الاستيلاء على المنطقة كلها حتى خط نهر اراس . وبعد أن كسب الايرانيون خبرة في هذه الحروب رجعوا الى الغارات بالخيالة على خطوط مواصلات الروس . وفي النهاية اضطر محاصرو اريفان للانسحاب الى تفليس . وعلى أية حال فان زعيم إريفان المدافع عن المكان كان فاتراً في السماح للقوات الايرانية بدخول قلعته بعد رحيل القوات الروسية .

١٨٠٥

وفي العام التالي سنة ١٨٠٥ كان مسرح العمليات الرئيسي هو منطقة قره باغ الأبعد شرقاً من إريفان . ومنها يبدو أن الايرانيين نجحوا في طرد الروس لوقت ما . ونزلت قوة سريعة في إينزيلي ولكنها فشلت في الاستيلاء على راشت بسبب عقبات مختلفة وكانت راشت هدفها الاول ، إلا أن الحملة رجعت من نفس الميناء . واستولى ولي العهد الايراني على شيشه وهي المكان الرئيسي في منطقة قره باغ وكانت شيشه أقرب الى الايرانيين من كانجة . وانتهت هذه الصفحة من الحرب باغتيال زيزيانوف بخيانة في باكو التي كان يحاصرها الروس في ذلك الوقت بمعونة زعيم أهلي في ذلك المكان .

وبعد هذا الحادث استرد الروس كانجاه وبالتدريج اشتدت قبضتهم على الجزء الاكبر من المنطقة المتنازع عليها . ويبدو أنهم في إحدى المراحل اقترحوا أساساً لمعاهدة تجعل لهم جميع المناطق في شمال آراس ما عدا إريفان ، ولكن الحاكم الايراني الذي لم يكن مهيئاً لقبول خسارة أية منطقة

ايرانية رفض ذلك الاقتراح . وفي سنة ١٨٠٨–١٨٠٩ حاصر الروس مرة أخرى إريفان تحت قيادة جودفتش واضطروا مرة أخرى الى التخلي عن الحصار، وفي هذه المرة انقضوا على كانجه . وفي صيف سنة ١٨٠٩ بقي الشاه معسكراً في موقع مشمان اوجان وهو يبعد ٣٠ ميلا جنوب شرقي تبريز ، ويعتبر موقعاً خطيراً من حيث كونه لا يتيح للايرانيين سهولة متابعة تحركات الروس . وبعد ذلك أشعلوا الحرب بنشاط لوقت ما فدمر ابن الشاه الاكبر محمد علي ميرزا الاقليم من إريفان الى بحيرة كوكهة بينما نجح أخوه عباس ميرزا ولي العهد في الاستيلاء على كانجه بمساعدة بعض السكان الارمن . وكان جيش الامير الاول منظماً مدرباً ومجهزاً بعتاد ايراني . أما جيش ولي العهد فكان معتمداً على الاسس الاوروبية . وفي ربيع سنة ١٨١٠ قام البارون ريد بزيارة ولي عهد ايران في تبريز ليتناقش معه في شروط السلام من جانب الجنرال تورمازوف حاكم جورجيا وقتذاك لكن لم يتم شيء . . وفي بداية ١٨١٢ قامت قوة ايرانية بقيادة الوكيل دارسي وهو ضابط انجليزي في خدمة ايران فهزمت قوة روسية بالقرب من شيشة ، وخسر الروس ٣٠٠ قتيل ومدفعين وأسر منهم ٥٠٠ آخرون . وفي خريف نفس السنة حدثت كارثة رهيبة لجيش ولي العهد . وبعد مفاوضات عقيمة مع الروس اشترك فيها السفير البريطاني في إيران كوسيط ، عسكر الايرانيون في مكان يبدو آمناً في موقع اسلاندوز على شاطىء نهر أراسي الايراني . وفي ٣١ أكتوبر فوجىء الايرانيون بموقف عصيب . وفي اول نوفمبر وبالرغم من المجهودات الجبارة من الرئيس كريستي والضابط لندز وهم ضابطان بريطانيان في الجيش الايراني فقد انكسرت قوة عباس ميرزا وتشتت . فاسرع الامير في طريقه الى تبريز بعد ان أنقذ مدفعين من ١٣ مدفعاً . تاركاً الرئيس كريستي جريحاً في الميدان فأعدم بأوامر من القائد الروسي الذي وصلته معلومات خاطئة بعدم وجود ضباط بريطانيين مشتركين في الحرب مع الايرانيين . وربما رفض كريستي التسليم، ومن الممكن أن يكون هناك بعض التبرير البسيط .. وظل كل من الجانبين مسلحاً لمدة عام بعد معركة اسلاندوز وكان الروس قد أخذوا لانكوران في بداية

سنة ١٨١٣ ولكنهم لم يحرزوا تقدماً عند نهر الاراس . ويجب الا يفوتنا أن روسيا خلال وقت من هذه الحملات كانت مثقلة بمشكلات خطيرة في اوربا وعلى الاخص بسبب غزو نابليون سنة ١٨١٢–١٨١٣ ولذلك يعتبر التقدم الروسي عبر القوقاز ، بلا شك ، سريعاً وحاسماً .

معاهدة جولستان اكتوبر ١٨١٣

واخيراً في الرابع والعشرين ، أو الثاني عشر من اكتوبر بالحساب الرومي الشرقي من سنة ١٨١٣ حلّ السلام بين روسيا وايران في جولستان وهو مكان في قره باغ . ورغبت روسيا في الموافقة على ظهور السفير البريطاني في طهران كوسيط بين الطرفين وكانت خدماته مقبولة وذات نفع . ووضعت معاهدة جولستان حدوداً يمكن وصفها بأنها تجميد للحالة الراهنة وتثبيت لاستيلاء روسيا موقتاً على جورجيا كلها بما فيها قره باغ ما عدا إريفان ونخشيوان ، وترك الوضع النهائي للحدود لتقرره لجنة مشتركة يكون لها حق تعيين التقسيم المقترح للمنطقة في حالة ما اذا وجد منافياً لواقع الملكية السابقة ، ولم تجر أية محاولة لتحديد طريق الحدود الجديدة في منطقة تاليس المجاورة لبحر قزوين ، وتركت المشكلة كلية للمفاوضات في المستقبل . ومنحت روسيا حقاً استثنائياً للاحتفاظ بسفنها في بحر قزوين ، وفي مقابل هذا الحق تعهدت روسيا من جانبها بتأييد الامير الذي يعينه الشاه كوريث لعرش ايران . وكانت هناك نية لتبادل السفراء وتعيين القناصل او الوكلاء التجاريين على ان يكون لكل منهم نفس السلطة التي تمنح لنظائرهم في البلد الآخر . وحددت الضرائب المفروضة على الواردات والصادرات للبضائع الروسية بخمسة في المائة تدفع مرة واحدة فقط .

الحرب الايرانية الروسية ١٨٢٦ — ١٨٢٨

ويبدو ان أياً من الجانبين لم يعتبر معاهدة جولستان بمثابة تسوية نهائية بين الطرفين ، فقد ارسل الشاه بعد فترة رسولا الى سانت بطرسبرج ليطالب روسيا بالتخلي عن الاراضي التي حصلت عليها بمقتضى المعاهدة .

ورداً على ذلك زار الجنرال يارمولوف حاكم جورجيا العام والسفير لدى ايران مدينة طهران . وعلاوةً على صلاحية أعطيت له للادلاء بالتصريحات كانت معه أيضاً تعليمات للضغط على البلاط الايراني لطلبات جديدة متنوعة تدعو الى القلق . وعلى ذلك لم تكن هناك نتيجة بتبادل البعثات . وعندما تقابل المفاوضون أخيراً لتخطيط الحدود كانت النتيجة هي تجدد النزاع على الحدود وهو ما كان مقدراً لتلك المعاهدة المؤقته وغير المحددة . وطالب كل من الجانبين بثلاث او أربع مناطق كان اهمها منطقة كوكهة وتقع بين البحيرة التي تحمل هذا الاسم وبين إريفان . وبذل مجهود في صيف سنة ١٨٢٥ للاتفاق على تسوية مشكلة كوكهة، وعندما فشل الاتفاق برهن الروس عن صدق الشك في حسن نواياهم باحتلال قواتهم للمنطقة . ونتيجة لهذا التصرف وللمعاملة السيئة التي عومل بها المسلمون في مناطق القوقاز التي استولى عليها الروس في الحرب الماضية ، ساد حنق شديد على الامة الايرانية فجأة تحت زعامة روحية اتخذت مظهراً دينياً . فوجد الشاه نفسه مضطراً للاصرار على جلاء الروس من كوكهة تلبية لرغبة شعبه الاجماعية وان كان مخالفاً لرأية . وفي هذا الموقف مات القيصر اسكندر وخلفه أخوه نيقولا الذي ارسل الامير منسهيكوف . ليناقش الوضع في طهران ولكن لم يرضخ أي من الجانبين للآخر في مسألة كوكهة . وما كاد المبعوث الروسي يرحل حتى بدأت المنازعات .

وسادت ايران كلها حماسة شديدة للحرب ضد الكفار سنة ١٨٢٦ وتدفق المتطوعون من جميع انحاء البلاد بالآلاف الى معسكر عباس ميرزا ولي عهد ايران المعين ليقود الحملة . ويبدو ان الروس كانوا غير مستعدين لهذه العاصفة التي هبت عليهم فجأة . وفي حوالي ثلاثة أسابيع طردهم الايرانيون من تاليش واستردوا كوكهة ومناطق أخرى كان عليها نزاع . وفي كل مكان في الدولة ثار السكان المسلمون ضد الروس وعلاوة على المذبحة التي حلت بالحامية الروسية في كانجه فقد انتقموا من المواطنين الارمن . ودخلت كتيبة مغيرة الى تفليس. وفي نهاية هذه المرحلة

الاولى من الحرب كانت شيشه هي الموقع الوحيد الذي تقدم فيه الروس فلم يجلوا عنه ولم يقهروا فيه .

وسرعان ما استأنف الروس الهجوم وهزموا محمد ميرزا ، ابن عباس ميرزا الذي أصبح شاه ايران بعد ذلك ، بالقرب من جانجه لكنه استطاع الافلات من الاسر بصعوبة . واسترد الروس جانجه . وفي سبتمبر سنة ١٨٢٦ حلت نكبة شديدة بجيش ولي العهد بالقرب من جانجه فأرسل الشاه مندوباً حينئذ الى تفليس ليقترح تسوية سلمية . ولكن الروس لم يرغبوا في السلام وبدأوا الآن يطالبون بالتنازل عن اريفان ونخشوان التي كانت معروفة من قبل بأنها إيرانية .

وفي ربيع سنة ١٨٢٧ تجددت العمليات الحربية التي كانت متوقعة لوقت ما ، ولكن الجهود الايرانية منذ ذلك الحين بدأت تفسد بسبب بخل فتح علي شاه الشاذ الدال على قصر نظره . ونزل الميدان القائد باسكفتش الذي حل محل يرمولوف . وفي ابريل استولت قواته على إكميازين ، وأحدق الروس بأريفان من الثامن من مايو حتى اول يوليه ولكنهم فشلوا . وفي ٣١ يوليه سقطت قلعة محمود أباد الايرانية الهامة على نهر أراس بالخديعة ، ولكن جزءً من الحامية وكانوا بختياريين هربوا من المكان دون ان يستسلموا . وفي ٢٩ اغسطس تكبد الروس هزيمة بالقرب من أكميازين ولكن بعد ان استردوا شجاعتهم سريعاً تقدموا مرة أخرى وطردوا الايرانيين عبر نهر الاراس . وفي نهاية سبتمبر تخلى الايرانيون عن موقع سردار أباد وبقيت إريفان معزولة بسبب التخلي عن هذا الموقع وعن عباس أباد وحاصرها الروس مرة أخرى .

وتخلى الشاه عندئذ تماماً عن امداد ولي العهد بالمعونة المالية كما حلت بايران كارثتان عظيمتان كانتا سبباً في إنهاء الحرب .

وحاصر الروس إريفان في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٢٧ واحتلوا في نفس الوقت تقريباً عاصمة أذربيجان ، وتقع على مسافة قريبة من الحدود الايرانية وأصبح لا محالة من استسلام الفرس ، ولكن طال أمد مفازضات السلام من نوفمبر سنة ١٨٢٧ الى فبراير سنة ١٨٢٨ بسبب عناد الشاه في إصراره على عدم دفع التعويضات المالية للمنتصرين .

معاهدة تركمان شاهي ٢١ فبراير ١٨٢٨

وأخيراً في ٢١ فبراير سنة ١٨٢٨ تم السلام في قرية تركمان شاهي بين الجنرال باسكفتش وعباس ميرزا اللذين كان لديهما تفويض مطلق من حكومتيهما . وبموجب المعاهدة التي عقداها أصبح كل الاقليم شمالي نهر أراس وقلعة عباس أباد أيضاً ومناطق تاليش وموغان ارضاً روسية . وبذلك حرمت ايران نهائياً من اريفان ونخشيوان ، وحددت تعويضات الحرب التي تدفعها ايران لروسيا بخمسة ملايين او ٣٠(١) مليون روبل من الفضة . وثُبّت الشرط الخاص بالحق الاستثنائي لروسيا في أن تحتفظ بسفن حربية في بحر قزوين ، كما جاء في معاهدة جولستان . وتعهدت روسيا بأن تعترف سواء في الحال او مستقبلا بحق عباس ميرزا في أن يخلف فتح علي شاه .

وتضمن أحد بنود المعاهدة الحث على تبادل السفراء الدائمين بين عاصمتي البلدين . وأدخل شرط مثله مقابل القناصل . وألحق بالمعاهدة السياسية معاهدة تجارية حددت فيها الضرائب على التجارة الروسية كما كانت من قبل بـ ٥٪ والى جانب ذلك فانها منحت الرعايا الروس حق امتلاك البيوت التجارية والمالية في ايران مع امتيازات الحصانة . ونظمت عملية دفع أقساط تعويضات الحرب ، وتقرر في بروتوكول منفصل ملحق بالمعاهدة الاصلية مراسيم استقبال السفراء الروس والموظفين الدبلوماسيين في إيران .

العلاقات الايرانية الروسية ١٨٢٨ – ١٨٣٤

لم تحل معاهدة تركمان شاهي جميع المشاكل بين ايران وروسيا في الحال . ففي اغسطس سنة ١٨٢٨ ونتيجة لوجود شرط في المعاهدة ينص على أنه اذا ظل قسط من تعويضات الحرب غير مدفوع بعد تاريخ معين

---

(١) طبقا لما جاء في كتاب واتسون (تاريخ ، ص ٢٤٠) أن ما يعادلها بالعملة الروسية هو ٢٠ مليون روبل . وفي ذلك الوقت تقريبا كانت ٥ مليون تومان تعادل ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى .

تفصل اذربيجان من ايران أو تسلم الى روسيا او تكون «خانية» منفصلة . وقد فقدت ايران هذه المقاطعة العظيمة بسبب قصر نظر الشاه ووزرائه . وفي فبراير سنة ١٨٢٩ قامت ازمة خطيرة بسبب مقتل م. جريبايودوف الوزير الروسي في طهران هو وخدمه ، على ايدي جمهور ساخط بسبب مطالب اوجدها في المعاهدة أثارت الناس . ولكن خسرو ميرزا ابن ولي العهد الذي ارسل الى سانت بطرسبرج ممثلا للشاه استطاع أن يوجد ترضية لهذه الاهانة بشروط معقولة ، وتمكن من أخذ تنازل روسي عن عُشر تعويضات الحرب . وبعد هذا الحادث ظل نفوذ روسيا في البلاط الايراني لفترة ما قوياً ، وبدأت سياسة ايران الخارجية خاصة على الحدود الشمالية الشرقية تتأثر بخطط ومصالح روسيا .



علاقات فرنسا بايران ١٧٩٧ ـ ١٨٣٤

الاتصالات الاولى لنابليون مع ايران ١٨٠١ ـ ١٨٠٤

كان لفرنسا فضل يفوق فضل روسيا في إظهار إيران على مسرح السياسة الاوربية الدولية . ويجب الآن ان نوجه أنظارنا الى دبلوماسية تلك الدول التي كان يديرها نابليون . لقد بدأت العلاقات الفرنسية الايرانية ببعثة بروجور—اوليفييه التي اوفدتها حكومة المديرين أثناء الثورة الفرنسية ، والتي زارت طهران سنة ١٧٩٦ حين بدأ الاهتمام الفرنسي بشئون ايران ، ولكنها كانت عديمة الفائدة شأنها شأن عروض نابليون الاولى على ايران . إن توقيت وسائل وطبيعة تلك العروض الاولى كانت جميعاً تثير الشك بسبب التناقض في التفاصيل المعطاة من سلطات(١)

(١) المؤلف المخطوط الذى ترجم منه بريدجس كتابه « أسرة الكاجار » يقول (صفحات ٢٧٤ ـ ٥) أن خطابا فرنسيا لم يستطع الايرانيون فهمه يبدو أنه سلم الى مبعوث ايراني في بغداد سنة ١٨٠١ بواسطة شخص قدم نفسه على أنه سفير من الحكومة الفرنسية ولكن الحكومة الايرانية قررت أن تعتبره محتالا .
وطبقا لما جاء في كتاب واتسون (تاريخ ايران ص ١٥٢) فأن =

مختلفة . ويبدو مؤكداً على الاقل أنها قدمت عن طريق وسيط آسيوي لاقى صعوبة ، ان لم يكن فشل في تثبيت شخصيته كمبعوث فرنسي .. كما فشل في اقناع الحكومة الايرانية . كذلك جرت اتصالات أكثر بالبلاط الايراني عن طريق الوكلاء السياسيين في سوريا والعراق التركي. وفي خريف سنة ١٨٠٤ ارسل لايران اقتراح رسمي مصدق عليه من حكومة فرنسا للعمل المشترك ضد روسيا . وقد تجاهله الشاه فعلا لانه كان يتوقع معونة هامة من بريطانيا ضد روسيا كما أن كلا من فرنسا وروسيا كانتا في سلام في ذلك الوقت . كل هذا أثار الشكوك في حسن نية العرض الفرنسي .

وكانت الخطوة التالية التي اتخذها نابليون بعد ان بدأت الحرب بين فرنسا وروسيا تمتاز بتصميم أكبر ، فقد اوفد الرائد روميسو في طهران مزوداً بأوراق اعتماد ، وعلى رأس بعثة كبيرة لفتت الانظار الى اهميتها . وكانت العمليات التي لديه هي أن يقترح على ايران أن تتنحى عن محالفتها لبريطانيا وتستبدل بها فرنسا التي سترسل بدورها وزيراً الى طهران ، وتمنح ايران إعانة مالية لعملياتها الحربية ضد روسيا ، وترسل قوات لمعاونة الجيش الايراني في جورجيا . وقوبل الرائد روميو الى العاصمة الايرانية في صيف سنة ١٨٠٥ مقابلة جافة نوعاً ما ، ثم مات أخيراً في العاصمة الايرانية . ويبدو أن مقابلته الوحيدة مع الشاه

= المبعوث الفرنسى الاول كان تاجرا ارمنيا جاء من بغداد الى طهران في سنة ١٨٠١ وفشل في أن ينال ثقة البلاط الايرانى بسبب غموض أوراق اعتماده ومظهره الخاص .

ويذكر رولنسن في كتابه (انجلترا وروسيا في الشرق ص ١٥ حاشية) أن الذى حمل الخطابات الاولى « شخص يدعى شاهروخ خان » سافر الى باريس لشئون خاصة به وقابلته السلطات الفرنسية باهتمام كبير . ويعطينا تاريخ هذا سنة ١٨٠٢ ويبدو أنه يوضح كما فعل كيى في كتابه (تاريخ الحرب في أفغانستان المجلد الاول ص ٤٥) أن العروض التى كان وسيطا في تقديمها اعتبرت حقيقية ولكنها رفضت . ويضيف رولنسن أن السبب عرف بعد ذلك للشك في أن هذه الخطابات للحكومة الايرانية جاءت من دساسين فرنسيين غير مسئولين في سوريا .. الخ .

كان لها بعض التأثير على تفكير الشاه اذا أثارت شكوكه في امكانية وصول المساعدات البريطانية ضد روسيا .

بعثة م. جوبير الى ايران ١٨٠٦

واصل م. جوبير المفاوضات التي كان بدأها الرائد روميو . وقد وصل طهران في مايو سنة ١٨٠٦ وقبض عليه في الطريق بايعاز من باشا بيازيد الذي كانت حكومته العثمانية عندئذ في حلف مع روسيا ضد فرنسا .. ووجد المبعوث الفرنسي الجديد أن فتح علي شاه الذي كان فقد كل أمل في الحصول على مساعدة عاجلة من بريطانيا أصبح يميل تماماً الى قبول مقترحاته . وكان العاهل الايراني قد امر فعلا بعد وفاة روميو بتقديم طلب للمساعدات الفرنسية بواسطة سفير فرنسا في القسطنطينية ، بل انه بعث برسالة الى نابليون مع رجل فرنسي يدعى م. اونزي . وقد أسفرت بعثة م. جوبير القصيرة الامد الى ايران عن ارسال بعثة مقابلة من ايران الى فرنسا .

بعثة ميرزا محمد رضا لاوربا ١٨٠٦ - ١٨٠٧

وكان الشخص الذي اختير لمصاحبة م. جوبير الى اوربا هو ميرزا محمد رضا ، المستشار الرئيسي لابن الشاه الاكبر محمد علي ميرزا . ولأن انتقالاته كانت أسرع من م. اوترى الذي سبقه فانه لحق به في القسطنطينية . ومن التعليمات التي اعطيت له كان يستطيع عقد تحالف بشروط متساوية بين ايران وفرنسا موجه ضد روسيا ، كذلك خول صلاحية الوعد بانضمام الشاه الى نابليون في العمليات الحربية من ناحية افغانستان ، وبتقديم مركز لفرنسا في اقليم فارس للتأثير منه على البريطانيين في الهند وكانت النتيجة هي توقيع معاهدة(١) تحالف بطريقة يرغبها الايرانيون وقد صدق عليها نابليون في فنكنستين في العاشر من مايو سنة ١٨٠٧

---

(١) الاسم هو نفس الاسم الخاص بطبيب فرنسي وتاجر في بغداد وهما اللذان تعاونا مع بعثة بروجيير أوليفر هناك في سنة ١٧٩٦ - ١٧٩٧ .

وارسل م. جوبير في الحال الى ايران ليعلن شروط تلك المعاهدة(١).

بعثة القائد جاردان الى ايران ١٨٠٧ – ١٨٠٩

ما كادت هذه الترتيبات تتم حتى وجد نابلبون نفسه مضطراً لأن يعيد النظر فيها ثانية ويراجعها. لانه باقامة اتحاد تام بينه وبين القيصر اسكندر في تيلست في يوليه سنة ١٨٠٧ أصبح من غير الممكن ان تعمل فرنسا ضد روسيا لصالح ايران. ولكن الامبراطور من أجل خططه التي يهتم بها في الشرق (والمشاركة التي اعترف بها الآن لقيصر) كان تواقاً أن يحتفظ بتفاهم تام مع ايران. وعلى ذلك ارسل القائد جاردان الى الشاه ليسعى لاصلاح الامور على أساس وساطة فرنسا في المشكلة الجورجيانية بدلا من التدخل المسلح. وعاد الى ايران مع جاردان ميرزا محمد رضا ومعه المعاهدة التي توصل لها بعد أن أصبح حكمها حكم الملغاة. وكانت حاشية المبعوث الفرنسي تتكون من ٢٤ شخصاً. وقد استقبله الشاه باهتمام كبير وانعم عليه بوسام ايراني جديد ومنحه لقب « خان » فخري وسرعان ما رحل بعد ذلك ممثل ايراني لاوربا يدعى اسكر خان أو أفشار يحمل الخطابات والهدايا لنابليون. ولا يمكن التأكد بالضبط من الوقت الذي وصلت فيه بعثة جاردان الى ايران ولا نحن نعرف طبيعة العمل(٢)

---

(١) نص هذه المعاهدة يوجد في « مفكرة في الشئون الايرانية » للمستر ج. تالبويز هويلر وقد ضمن فيها نابليون المحافظة على ايران. واعترف بسيادة ايران على جورجيا التى كانت في حوزة روسيا حينئذ. وتعهد بأن يمين وزيرا مفوضا في طهران وتعهد بأن يمد الشاه بالاسلحة (بالثمن) وبالمرشدين الحربيين. وتعهد الشاه بدوره أن ينسلخ عن بريطانيا وأن يطرد البريطانيين من ايران وأن يغري الافغانيين بالانضمام اليه في هجوم على الهند البريطانية وأن يساعد الحملة الفرنسية ضد البريطانيين في الهند اذا تم ذلك. ولكن يبدو أن هذه المعاهدة لم يصدق عليها الشاه أبدا.

(٢) يبدو أن رولنسن في كتابه (انجلترا وروسيا في الشرق صفحة ١٧) قدم دراسة دقيقة للمشكلة معتمدا رواية واتسون في كتاب تاريخ ايران ص ١٥٨ – ١٥٩ ، ومن الممكن أنه قد تتبع المؤلفين الايرانيين (انظر مثلا « أسرة الكاجار » لبريدجس ص ٣٣٢ – ٣٧٩). ويبدو أن القائد جاردان وصل الى ايران قبل صلح تيلسيت ولم يعلن عن أى رغبة من جانب نابليون أن يتزحزح عن شروط فنكنشتاين.

الذي قامت به اولا . ولكن طبقاً لمرجع واحد عقدت معاهدة ايرانية فرنسية من بين بنودها تسليم جزيرة خارج(١) لفرنسا . وهناك سبب يجعلنا نعتقد أنه بذلت مجهودات لاقناع الشاه بأن يستعد للانضمام الى فرنسا في عملية عسكرية ضد الهند في العام التالي . ولكن الحرب بين ايران وروسيا أبرزت مشكلة جورجيا ، وفي هذه المناسبة لم يستطع المبعوث الفرنسي ان يرضى الشاه ترضية حقيقية . وفي سنة ١٨٠٨ عندما تقدم القائد جودوفتش ليحاصر اريفان اعطى القائد جاردان ضماناً للشاه بأن الروس لن يبدأوا العدوان الا اذا استفزوا . وتقدم هو نفسه الى مركز إدارة ولي العهد في خوى وارسل مساعدة م. لاجار ليحتج على القائد الروسي. لكن هذه الاجراءات لم تحول الروس عن تهديدهم بالهجوم، وبدأت مكانة الفرنسيين في طهران تتدهور بعد ذلك تدهوراً ملحوظاً .
ولما جاءت البعثة البريطانية برئاسة سر هارفورد جونز الى اصفهان في فبراير ١٨٠٩ وواجبها صد او وقف أعمال جاردان قدم المبعوث

---

(١) في (تاريخ الحرب في أفغانستان المجلد الاول ص ٥٠) لمؤلفه كيي الذى يحدد الهيئة الاوربية المرافقة للقائد جارديان بحوالى ٧٠ رجلا ، يذكر أن بعضهم زار بوشهر وبندر عباس وأمكنة أخرى في الخليج وعملوا تخطيطا مساحيا للموانى ، ولكن الكاتب الحالى لم يجد أى شيء في سجلات الخليج يؤيد هذا الزعم ٠ ومرجع موريير (رحلة ٠٠ ص ٣٠) يبدو أنه يعارض هذا كما يوضح لنا أن الشاه منع الفرنسيين من زيارة بوشهر أو حتى تبريز ٠

(١) ويذكر نفس المؤلف موريير في « رحلته ص ٣٩٤ » الملاحظة التالية مشيرا الى فترة سابقة لم تتأيد وقد أدرك المؤلف هذا من معلومات من مصدر آخر « بموجب معاهدة وقعت في باريس وكان المفاوض م بايرو في البصرة قد تعهد لكريم خان نائب الملك في ايران بأن يترك خارج ولكن الغاء شركة الهند الشرقية الفرنسية كان له دخل في هذا وأهمل الموضوع » وذكر في معاهدة فنكنستين أن معاهدة تجارية تم التفاوض عليها في طهران ونص هذه المعاهدة أفاد عنه مستر ج. تالبوير هويلر في « مفكرة في الشئون الايرانية » سنة ١٨٧١ ملحق ، ووقعها القائد جاردان ووزيران ايرانيان ٠ وفيها قيل ان خاراج اعطيت للفرنسيين على أن تأخذ ايران جورجيا ومقاطعات أخرى من روسيا ٠ وهذه الحقيقة تفسر لنا القلق الشديد الذى أظهره القائد مالكولم والحكومة الهندية على خارج سنة ١٨٠٨ ٠

الفرنسي احتجاجاً بسبب استقبال البعثة فيما كانت في طريقها الى العاصمة، ولكن تأثير النفوذ الفرنسي في ايران أصبح ضعيفاً ولم يُكترَثْ بالاحتجاج الفرنسي. وبعد منتصف مارس انسحب القائد جاردان من ايران عن طريق تبريز. وتباطأ مساعده م. لاجار لوقت ما في تفليس، كما تباطأ و م. جوانين سكرتير البعثة في إصرار بطهران حتى تمكن السير ه. جونز من الحصول على امر بطرده الى أذربيجان. ولما رأى أنه لا فائدة من بقائه بطهران ذهب الى القسطنطينية.

ويرجع فشل القائد جاردان الى حد ما الى «تهوره وبخله وغطرسته» التي اتهمه بها معارضوه الانجليز. ولكن السبب الاساسي بلا شك هو تعذر العمل بالسياسة الفرنسية في ايران التي هددت بايجاد الشقاق بين الشاه وحكومة الهند، دون ان تقدم له حماية حقيقية ضد اعتداء روسيا .. على أن كل تلك المجهودات لم تنقذ جاردان من سخط نابليون عند ظهور جاردان فجأة في اوروبا، على حد قول إحدى الروايات الفرنسية

أما أصغر خان المبعوث الايراني الى باريس، الذي لم تتلق حكومته منه أي أخبار أثناء رحلته في العاصمة الفرنسية، فانه عاد الى ايران او بالاحرى استُدعي. ولم يجلب معه شيئاً أكثر من تأكيدات غامضة عن الصداقة والرضا من جانب الامبراطور. وكان هذا هو تاريخ انتهاء النفوذ الفرنسي في ايران وان بقيت له آثار بسيطة تتمثل في بعض الاصلاحات الحربية(١) التي قام بها أعضاء من بعثة جاردان في تقوية جبهة عباس أباد الامامية وربما في وجود بعض الضباط الفرنسيين لوقت ما في الجيش الايراني.

(١) م. فرسييه هو واحد من أركان حرب القائد جاردان كرس نفسه بنجاح كبير في تدريب جزء من الجيش الايراني على الاسس الاوربية. وفي سنة ١٨٢١ ظل محمد علي ميرزا يحتفظ ببعض الضباط الفرنسيين وان كان لا يعجب بالطرق الاوربية مثل أخيه عباس. وعند موته حول معظمهم الى رانجيت سانغ في البنجاب.

علاقات بريطانيا السياسية العامة مع ايران
١٧٧٩ ـ ١٨٣٤

نحن الآن في وضع يمكننا ان نتعقب بشيء من التقدير سياسة بريطانيا العامة في إيران أثناء حكم فتح علي شاه . لقد كان الدافع الموجه لهذه السياسة هو اولا الخوف من غزو الافغانيين للهند العليا تحت قيادة زمان شاه الذي كان يظن أنه ستنضم اليه بعض الولايات الاسلامية في الهند عند تقدمه . وسرعان ما افسح هذا الادراك المجال للخوف من خطط نابليون في الشرق وبهذا قامت الدبلوماسية البريطانية ببذل بعض المجهودات العظيمة في ايران . وبعد ذلك عندما زال خطر الخوف من فرنسا أصبح العمل الاساسي للممثل البريطاني في طهران هو ان يصد ، بقدر ما يستطيع ، نشاط روسيا ونفوذها المتزايد .

وكانت المشكلات البريطانية الايرانية الناتجة عن أحداث الخليج على أية حال من الاهمية بما جعلها تتصدر غيرها. وسنعالجها على حدةفي جزء لاحق من هذا الفصل .

بعثة مهدي علي خان الى ايران وتعيينه مقيماً بريطانياً بو شهر في١٧٩٨

في بداية سبتمبر سنة ١٧٩٨ غادر بومباي اول مبعوث بريطاني الى بلاط فتح علي شاه . وكان هذا المبعوث هو مهدي(١) علي خان سيد وهو ايراني من أصل خراساني ولكنه جعل اقامته في الهند . وقد اختاره مستر جوناثان دونكان حاكم بومباي لهذا العمل . وقد وصفت تلك البعثة فيما بعد بأنها وفد موقت للبلاط الايراني بتعليمات من الحاكم العام . ولكن عند رحيل المبعوث من الهند عين مقيماً بريطانياً في بوشهر . وكانت الاغراض السياسية الاساسية من رحلة مهدي علي خان هي اولا أن يقنع الشاه باستمرار مشاغلة زمان شاه وعلى حدود افغانستان الغربية ،

(١) كان مهدى على خان يتمتع بثقة دانكان التامة ، وقد أظهر اقتدارا في خدمته في غازى بور . لكن في قصص دنكان الفاضحة صورا تغاير ذلك . انظر « حياة السير ج . مالكولم » بقلم كى المجلد الاول ص ١١٤ حاشية/٥٠ .

وبهذه الوسيلة يمنع من النزول الى سهول الهند وثانياً ان يقوم بترتيبات لاقصاء النفوذ الفرنسي من ايران . وفيما يختص بالغرض الاول يبدو أن حكومة الهند وضعت تحت تصرف مهدي اثنين او ثلاثة لكات من الروبيات كنفقات سنوية . وأما عن قدرته كمقيم بريطاني في بوشهر فكان من المتوقع ان يزيد المبعوث من مبيعات شركة الهند الشرقية من البضائع الاوربية في إيران . ويحصل على أسعار أفضل لمستورداتهم من الاسعار السائدة حينذاك .

مقترحات مهدي علي خان فيما يختص ببندر عباس وخارج

وبدأ مهدي علي خان عمله في مسقط حيث حصل ، كما اوردنا بمكان آخر ، من سلطان عمان على ترخيص باقامة وكالة بريطانية في بندر عباس. لكن حكومة بومباي لم تنصح حكومة الهند باستغلال تلك المنحة الا اذا كان القصد هو سبق الفرنسيين الذين كان يظن أنهم راغبون في إقامة مستعمرة انجليزية في خارج ولكن لم يوص بالمشروع بسبب مشاحنات شيخ بوشهر المستمرة مع المطالبين الآخرين بالموقع .

ورطة في بوشهر اكتوبر – نوفمبر ١٧٨٩

في ٣ أكتوبر سنة ١٧٩٨ تسلم مهدي علي خان معتمدية بوشهر من المستر هانكي سميث الذي كان قائماً بها عند وصوله ، ولكن هذا السيد امتنع مطلقاً عن تسليم العلم البريطاني لأي شخص مسلم الا بموجب امر تأكيدي من حكومة بومباي ، وقدم لرفضه عدداً من الاسباب كان بعضها وجيهاً . ووضعت حكومة بومباي صورة قاسية عن المستر سميث والقت بعض الشكوك على سلامة عقله وأمرته ان يقدم العلم في الحال الى مهدي علي خان الذي كان عليه أن يرفعه في احتفال بسيط بحضور أكبر عدد يمكن جمعه من الضباط البريطانيين من غير ضباط هانكي سميث .

تصرفات مهدي علي خان في ايران فيما يختص بالافغان والفرنسيين ١٧٩٨ – ١٧٩٩

وبعد ذلك بدأ مهدي علي خان اتصاله بوزراء الشاه ولكنه اعتقد أنه من الافضل ان يخفي اغراض بعثته الاساسية . وعلى ذلك تقدم بخطاب كتبه بدلا من خطاب حاكم بومباي الذي احضره معه مدعياً أنه انما أوفد لمجرد تقديم تعازي البريطانيين لفتح علي شاه في وفاة عمه ، وللتهنئة بمناسبة ارتقائه العرش . وكان الشاه قد أصر من قبل على القيام بأعمال عدائية ضد جاره حاكم افغانستان . وتظاهر الممثل البريطاني بأنه ، وإن كان هو شخصياً يستحسن خطوة الشاه بمشاعره كشيعي متدين ، بل ويرى بأن مطالبَ محمود في هرات تهييء سبباً كافياً لمقاومته ، الا أنه تجنّبَ أي ذكرٍ لرغبة الجهة التي يمثلها في القيام بأي عمل ضد زمان شاه ، وهي رغبة لو عرفت لورطتهم بكل تأكيد في النفقات . وفي يوليه سنة ١٧٩٩ كان فتح علي شاه في «مشهد» يهدد الحدود الافغانية. ووصل مهدي علي شاه الى شيراز واستقبل استقبالا مشرفاً وكان على اتصال دائم بصاحب الجلالة شاه ايران . وفي ٤ ديسمبر سنة١٧٩٩ وصل مهدي علي شاه الى طهران حيث عاد الشاه في نفس الوقت من خراسان . وأصبح مهدي ضيفاً على الحاج ابراهيم الذي كان ما يزال في ذلك الوقت رئيساً للوزراء . وفي ثلاثة اجتماعات مع الشاه تمت في غضون بضعة أسابيع من وصوله ، نجح الخان في انجاز المهمة السياسية لبعثته تماماً كما يريد . وبالذات ضَمِنَ وجوب صدور اوامر الى « جميع موانى ايران لليقظة والقبض على اي شخص من الفرنسيين السفلة اذا ظهروا براً أو بحراً أو كانوا متخفين « متنكرين » بحيث لا ينجو منهم أحد حياً » . وقدرت تكاليف اعمال المبعوث في طهران باثنين ونصف لاك روبية . ويبدو أن حكومة الهند ساورها شك متعب في بند بمبلغ ١٧,٠٠٠ روبية لتجهيز المطالبين بعرش الافغان محمود وفيروز الدين ولكنها لم تكشف عن ظنونها الا بعد عدة سنوات من ذلك .

احتلال الرئيس مالكولم محل مهدي علي خان كمبعوث في بوشهر ١٧٩٩

في حوالي ذلك الوقت لا بد ان مهدي علي خان قد أصبح مدركاً بقرب احلال جون مالكولم محله كسفير بريطاني لدى البلاط الايراني . وستلفت بعثته نظرنا قريباً حيث كان مهدي قد أحيط علماً بنيات حكومة الهند في خطابات أرسلت من بومباي في سبتمبر ، وهي تطلب اليه ان يضع نفسه كمعتمد بريطاني تحت تصرف الشخص الذي سيخلفه كلية . وشرحت له الخدمات المختلفة التي يستطيع أن يقدمها للرئيس مالكولم . ولو قد أحجم مهدي علي خان عن البوح بشكواه الى رؤسائه من قسوة إحلال غيره مكانه ، وهو في قمة نجاحه ، لما كان انساناً ، ومع ذلك فقد انحنى بصبر لقرارهم . ويبدو أنه انسحب الى الخليج عن طريق بغداد والبصرة وكانت مقابلته الاولى لمالكولم في بوشهر في الثالث من مايو سنة ١٨٠٨ .

استمرار مهدي علي خان كمعتمد بريطاني في بوشهر ١٧٩٩ ــ ١٨٠٣

وكان آخر عمل سياسي هام لمهدي علي خان وهو في وظيفته مشروع اقترحه بنفسه في بداية أغسطس سنة ١٨٠٠ لاستيلاء البريطانيين على مسقط تحت ستار عقد إيجار يعطيه لهم شاه أيران . كما كتب في تقريره أنه يستطيع في أي وقت تنفيذ هذا الاقتراح الذي كان موجهاً علناً ضد الفرنسيين ، ولم تأخذه السلطات البريطانية بعين الاعتبار . واستمر مهدي علي خان محتفظاً بوكالة بوشهر حتى استقال من خدمة شركة الهند الشرقية في أبريل سنة ١٨٠٣ .

بعثة الرئيس مالكولم الاولى في ايران ١٧٩٩ــ١٨٠١

يبدو أن بعثة الرئس مالكولم مساعد المعتمد البريطاني في حيدر أباد في الدكن الى ايران تمت بقرار من اللورد مونينجتن الحاكم العام للهند حوالي بداية اغسطس سنة ١٧٩٩ . وكان الغرض منها كما فهمه الرئيس مالكولم نفسه هو اراحة الهند من تهديد زمان شاه المستمر بالغزو مما كان يتسبب دائماً للشركة في نفقات باهظة في تخصيص جزء كبير

من المال في مقاومة نشاطه في الاقاليم التي يحكمها بايران، وفي معاكسة نشاط للفرنسيين الأوغاد من الديموقراطيين ، ولاستعادة التجارة الناجحة السابقة التي باتت تتعرض لخسارة كبيرة . وعلى ذلك لم يكن هناك فارق جوهري بين اغراض هذه البعثة وبين الاغراض التي من اجل تحقيقها أرسل مهدي علي خان في العام السابق ولكن البعثة تمتعت بهيبة كبيرة لار سالهامن الحاكم العام للهند بدلا من حكومة بومباي ، وكانت فعلا مزودة بصلاحيات عظيمة . وكانت الهيئة التي تصحب مالـــــــكولم تشمل ستة ضباط اوروبيين(١) منهم ثلاثة معاونين سياسيين. واما الحرس الحربي فكان يتكون من مائة من القوات الهندية المحلية تقريباً ، جزء منهم خيالة والجزء الآخر من المشاة . وبالاضافة الى ذلك كانت البعثة تضم عدداً كبيراً من الخدم الهنود والاتباع . وعندما وصلت الى ايران انضم الى قوتها عدد كبير من المرافقين فوصل العدد في النهاية الى ما لا يقل عن ٥٠٠ شخص .

تحركات بعثة مالكولم في الخليج وفي ايران ١٧٩٩–١٨٠١

ترك الرئيس مالكولم وجماعته الهند على ظهر «البومباي » و«هارنجتون» في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٧٩٩ . وفي أول فبراير سنة ١٨٠٠ وصل الى بوشهر حيث ارسل خطابات في الحال الى البلاط الايراني . وقد أخرت الحفلات والمصاعب الاخرى تقدمه الى العاصمة فلم يصل الى شيراز حتى منتصف يونيه وإلى أصفهان حتى وقت متأخر من اكتوبر . وقد عقد مالكولم اجتماعه الاول مع الشاه في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٠٠ في طهران . ومن ذلك التاريخ حتى وقت رحيله في نهاية ينايرسنة ١٨٠٠ ظلت المفاوضات تحرز تقدماً كبيراً . وقد ترك الرئيس مالكولم إيران عن طريق همذان وعبر الارض التركية في ١٥ مارس سنة ١٨٠١ وتوقف مرة أخرى في بوشهر وهو في طريقه الى الهند من ٢٢ الى ٢٤ أبريل

(١) هم الرئيس و. كامبل المعاون الاول ، والملازم س. باسلي ومستر ر. ستارشي معاونان ج. كوليبروك قائد الحرس ، مستر ج. برجز جراح ، والمستر و. هولنجبري كاتب .

وأخيراً وصل بومباي في ١٣ مايو بعد أن واجه عاصفة خطيرة إثر مغادرته مسقط .

مفاوضات مالكولم في طهران نوفمبر ١٨٠٠ الى يناير ١٨٠١

وفي الوقت الذي دخل فيه مالكولم طهران انتهت قدرة زمانشاه على ايذاء الهند لاسباب متنوعة .

وحيث لم يكن هناك دليل ظاهر على أي نشاط فرنسي فان المبعوث البريطاني كرّس اولا ، أو تظاهر بأنه كرّس معظم انتباهه ، الى عقد معاهدة تجارية . وترك للايرانيين ان يلحوا ، فلم يتوانوا عن ذلك ، وعن طلب ارتباطات سياسية . وفي المعاهدة التجارية أدخل مالكولم عبارة «تمنح بها بريطانيا امتلاك جزر قشم «وهانجام وخارّج مع حق احتلالها وتقويتها» ولكن الشاه ووزراءه اعترضوا بحماسه وذلك لاعتقادهم أن قوة بريطانيا في الهند كانت نتيجة امتيازات من ذلك القبيل ، وهكذا استبعد الموضوع من المناقشات .

المعاهدة السياسية الانجلو ايرانية ٢٨ يناير ١٨٠١

وتضمنت المعاهدة السياسية التي وقعت أخيراً في ٢٨ يناير سنة ١٨٠١ بقاء الاتحاد بين بريطانيا وايران . فاذا أظهر الحاكم الافغاني أية نية لغزو الهند فعلى الشاه أنّ يغزو ويخرب ممتلكاته وأنه في أية معاهدة للصلح يمكن أن يعقدها معه الشاه فانه يجب أن يوضع شرط يتخلى به الافغان عن جميع خططهم ضد الاراضي البريطانية ، وفي حالة ما اذا أعلن الافغان أو الفرنسيون الحرب على إيران فيجب على البريطانيين ان يمدوا الايرانيين بالمدافع والعتاد الحربي ، وأنه اذا حاولت قوة فرنسية إقامة قاعدة على الساحل الايراني او أية جزيرة هناك فانه يجب أن تنظم حملة انجليزية ايرانية مشتركة لطردها ، واذا طلب الفرنسيون اذناً باقامة أية قاعدة في مثل ذلك المكان فيجب على ايران ان ترفض مثل ذلك الطلب .

المعاهدة التجارية الانجلو ايرانية ٢٨ يناير ١٨٠١

وكانت شروط المعاهدة التجارية التي وقعت في نفس اليوم هي أن

يتمتع التجار في كل من الدولتين المتعاقدتين بضمان الحماية الرسمية في ارض كل منهما . وان التجار البريطانيين والهنود الذين في خدمة الحكومة الانجليزية (او من المحتمل في خدمة شركة الهند الشرقية) يجب ان تكون لهم حرية الاقامة في أي مكان في ايران . ولا تفرض ضرائب على البضائع الشخصية الخاصة باحدى الحكومتين ويمكن أن تؤخذ هذه الضرائب اذا ما بيعت مثل هذه البضائع الى المشترين . وأنه في كل من الدولتين يخول للتجار في حالات معينة حق المساعدة الحكومية في الحصول على مدفوعات الديون والتعويضات عن الاضرار . وان الممثل البريطاني في ايران يجب ان تكون له الحرية في استخدام الرعايا الايرانيين بالعدد الذي تتطلبه أعمالهم ، وان يعاقبهم في حالة سوء الاخلاق على ألا تصل العقوبة حد الوفاة او بتر الاطراف ، وأن تكون للبريطانيين حرية بناء المساكن لانفسهم في جميع موانئ ومدن ايران ، وان يبيعوها اويؤجروها كما يروق لهم ، وان المساعدة يجب أن تقدم في ارض أي من الدولتين للسفن التي تحمل علم الدولة الاخرى وتدخل الموانئ في حالة عطب . وفي حالة غرق السفينة يجب ان تعاد البضائع المستنقذة من الغرق الى اصحابها شريطة أن يدفعوا أجور إنقاذها ، وأنه اذا رغب البريطانيون او الهنود الموظفون في الحكومة البريطانية في مغادرة ايران فيجب ان يسمح لهم بذلك متى شاءوا وأن ينقلوا ما يملكونه معهم ، وان الضريبة التي تحصلها الحكومة الايرانية من الذين يشترون الحديد والصلب والرصاص والجوخ والاقمشة من شركة الهند الشرقية يجب ألا تزيد عن واحد في المائة من أصل ثمن الشراء ، بينما يجب أن تبقى التعريفة الجمركية في كل من الدولتين بلا تغيير ، واما المشكلات الاخرى المتعلقة بالتجارة فتسوى في فرصة أخرى .

نتائج بعثة الرئيس مالكولم الاولى في ايران

كانت هذه النتائج الظاهرة لاستخدام سبعة ضباط اوربيين لفترة تقرب من عام ونصف ، بكل ما سببته من نفقات باهظة لا سيما فيما انشأته من ظاهرة الهدايا للوزراء والرجال البارزين في إيران كانت تشكل

سابقة في منتهى السوء . أما شروط المعاهدة المتعلقة بأفغانستان فانها كانت غير ضروريةمن أول الامر . وأما المتعلقة منها بفرنسا فانها لم تستطع ان تمنع دسائس الفرنسيين في ايران ، فيما كانت الشروط المتعلقة بالتجارة عادية وطبيعية. ولقد كانت نتيجة المعاهدة هزيلة ولكنها نشرت في طول ايران وعرضها شعوراً عظيماً عن ثراء بريطانيا وقوتها وذكاء وشخصية الضباط الانجليز كما اوحت بذلك تصرفات البعثة .

بعثة خليل الى الهند ١٨٠١ – ١٨٠٢

وقد وقع المعاهدتين الرئيس مالكولم وحاج ابراهيم ورئيس وزراء ايران ، ووقع الشاه كرمز لموافقته . كما أصدر فرماناً طلب فيه من الموظفين ان يلتزموا بشروطهما. وبقي عمل الترتيبات للتصديق عليهما من الحاكم العام للهند . ومن أجل هذا الغرض ، ومن أجل تسوية النقاط الخاصة بالتجار التي لم تُسوَّ قرر فتح علي شاه أن يرسل بعثة الى الهند . ووقع اختياره على خليل(١) من التجار المهمين في بوشهر ليمثله. وكان هذا يطمح بمنصب السفير وقد اشترك في مفاوضات طهران ولم يستطع مالكولم أن يبدي أي اعتراض على ترشيحه. وكانت شروط خليل لتفويضه الى الهند بسيطة ولا تكلف الشاه نفقات أكثر من إعطائه حلة ملكية وبعض أدوات الخيل ، ولقب خان ، وان يضع في قبعته نوعاً خاصاً من الحلي . وقد خصصت حكومة بومباي بارجة حربية لتحمل السفير الايراني من بوشهر الى الهند. ولكن قبل وصول البارجة استأجر هو على حسابه بمبلغ ٣٣٠٠ روبية سفينة أهلية كان مهدي علي خان المعتمد البريطاني شريكاً في ملكيتها . وقد احتفظ الحاج خليل بهذه السفينة لمدة سبعة أشهر دون ان يدفع أية غرامة لاصحابها الذين كانوا يعتقدون انه سيستغني عنها بعد ٤٤ يوماً . وقد حجز سفينة شركة الهند الشرقية في بوشهر بلا ضرورة لمدة تقرب من اربعة أشهر. وفي النهاية قام برحلته في السفينة التي استأجرها تحرسه بارجة الشركة ، وبقي السفير الايراني في مسقط من ٣ مايو الى ٧ مايو سنة ١٨٠٢

(١) خليل هذا كان شريكا في مشروع كبير للسفن مع المستر س. مانستي، هـ. جون من البصرة وتاجر برتغالي من كلكتا .

حيث استقبله الرئيس سيتون . وفي الواحد والعشرين من ذلك الشهر وصل الى بومباي حيث كان المستر دانكان الحكام غائباً في ذلك الوقت في الداخل . واستقبل الحاج خليل في غيابه المستر كارنك وهو الشخص الذي ينوب عن المستر دانكان في الحكومة . ويبدو أن المهمندار «التشريفاتي» الذي عين من قبل الحاكم كان المستر هانكي سميث معتمد بو شهر السابق .

مقتل الحاج خليل مصادفة في ٢٠ يوليه ١٨٠٢

وبينما كانت الترتيبات تجري لرحلة السفير الايراني الى كلكتا انتظر وقتاً في بومباي . وفي العشرين من يوليه بعد موت المستر كارنك بأيام قليلة ، وقبل عودة المستر دانكان، قامت مشاجرة مشئومة بين بعض الايرانيين من خدم السفير وبين حرس الشرف المؤلف من جنود هنود عينوا بمعرفة حكومة بومباي . وتبودلت الطلقات وعند خروج الحاج خليل من منزله ليضع حداً للمشاجرة أصابته رصاصة طائشة في رقبته فمات في الحال، كما جرح من طلقات البنادق ثلاثة او اربعة رجال آخرين .

وقع الحادث في الهند وفي ايران

وقد سبب هذا الحادث المشئوم شعوراً غير عادي في الهند سواء أكان في مكان الحادث ام في في كلكتا . وأُرسل الرئيس مالكولم ، الذي أصبح الآن سكرتيراً خاصاً للحاكم العام، على عجل الى بومباي ليتخذ الإجراءات المناسبة . وحسماً لهذا الموضوع يبدو أنه كتب خطابات تعليل واعتذار للشاه ووزرائه ، وأنه قام بجرد الاشياء التي تخص السفير الراحل الخاصة والعامة، وأوصى حكومة الهند بدفع منحة ومكافأة عاجلة تبلغ قيمتها لك من الروبيات ، وأوصى بمنح معاش لعائلته يبلغ اربعة وستين الفاً من الروبيات سنوياً ، وارسلت جثة الحاج الى النجف للاحتفال بدفنها يصحبها حتى بغداد المستر دي الموظف المدني في بومباي. ويبدو أنه

اعتبر ان مصاحبة شخص مسيحي للجثة الى مثواها الاخير إهانة أكثر منها شرف (١) .

وعندما وصلت انباء المأساة اول الامر الى بوشهر ابتكر مهدي علي خان المعتمد البريطاني صورة تناسبه من اخبارها بحيث اوقع فيها كل اللوم على التاعس الحظ الحاج خليل نفسه . ووصلت هذه الاخبار المبتكرة الى البلاط الايراني ، ويبدو أن نتيجتها كانت إحالة مبتكرها على المعاش بتوصية من الرئيس مالكولم ، وقد سبب هذا الحادث غير العادي لمقتل السفير دهشة في طهران ، وقدمت للشاه نصيحة في غاية الاهمية من أحد شباب العائلة ولكن في النهاية تركت الحكومة الايرانية الموضوع بمنتهى اللامبالاة .

البعثة التي انتحلها المستر مانستي لنفسه في ايران ١٨٠٤

مرض المستر لوفيت الذي خلف مهدي علي خان في معتمدية بوشهر بعد وصوله ايران بقليل . وفي فبراير سنة ١٨٠٤ ، ودون الحصول على اذن من رئاسة الشركة أحل المستر مانستي المعتمد البريطاني في البصرة في مكانه . اما مانستي فكانت له اسبابه الخاصة للدخول في الامر فسافر في الحال الى طهران ممثلا نفسه كسفير لدى الشاه من الحاكم العام للهند . وعند وصوله الى البلاط الايراني استقبل استقبالا ودياً واستطاع ان يحصل على فرمان بتسوية حالتي نهب لسفينتين غارقتين في الخليج . ولكن لدى اندلاع الحرب الايرانية الروسية أو حين كانت على وشك النشوب وجد مانستي نفسه يُواجَه بأسئلة ومطالب من الايرانيين ، وهو في وضع لا يمكنه من الاجابة على أي سؤال . وفي نفس الوقت عرف الحاكم العام

(١) انظر الى فكرة مسلية في كتاب « بعثة » لبرديج (رقم ٧ ، ص ٩ ـ ١٠) فيما يختص برأى سليمان باشا ، باشا بغداد الذى اقتبسنا منه ما يأتى : ـ

« عاش الحاج خليل كافرا ومع الكفار وعلى ذلك كان مصيره الجحيم وعلى أى حال فانه قتل بواسطة الكفار وهكذا أصبح شهيدا وهذا أعطاه فرصة للجنة » ولكن أصدقاءه السابقين سلبوا منه هذه الفرصة بارساله كافرا ليرافق جثته الى المقبرة .

بتصرفات المستر مانستي فامره جازماً بأن يعود الى البصرة ، وهكذا أنهى مجازفته غير المشروعة . ولأول وهلة أمر الحاكم العام برفض دفع كشوف الحساب التي تجرأ المستر مانستي على سحبها من حكومة الهند بوصفه سفيراً ، لكنه عاد فعدل عن ذلك الاجراء حفظاً للإعتبار الشخصي لمانستي وصيانةً لثقة الجمهور في الشركة ، وبدلا من ذلك اتفق على ان يكون المستر مانستي مسئولا شخصياً عن المصاريف التي تسبّب عنها بطريقة خاطئة .

بعثة محمد نبي خان الى الهند ١٨٠٥ ـ ١٨٠٧

لم تستأنف المفاوضات التي توقفت بموت الحاج خليل خان المفاجيء في سنة ١٨٠٢ حتى سنة ١٨٠٥ عندما(١) عين الشاه أغا محمد نبي خليفة له ، وكان تاجراً ثرياً محترماً له صلة وثيقة بالسفير الراحل في امور مختلفة . وكان الدافع الرئيسي للحاكم الايراني في اتخاذ تلك الخطوة هو الحصول على حماية ضد الروس لانه كان يخشى انتقامهم نتيجة لمقتل القائد زيزيانوف غدراً على يد حكمدار باكو . ويمكن ان يكون قد تأثر بالاغراءات والرشاوى التي قدمها أغا نفسه لانه كان متلهفاً لاسباب شخصية لنيل ذلك التعيين . وبما أنه كان ثرياً فقد رغب في التعيين بنفس الشروط البسيطة السهلة على الحكومة الايرانية التي سبق ان قبلها الحاج خليل ، ويبدو أن محمد نبي كان يأمل أن يغطي نفقات بعثته وان يحصل

---

(١) كان محمد نابى خان ابنا لاغا كوشك التاجر البصرى المعروف ، من سيدة فارسية مجوسية الأصل كانت زوجة للمستر دوجلاس المقيم البريطاني في بندر عباس سابقا . وكانت ابنة المستر دوجلاس من نفس السيدة قد تعلمت في انجلترا وتزوجت زواجا ناجحا وبعد أن استولت على ثروة والدها ساعدت لوقت ما أرملة وعائلة أغا كوشك الذين تركهم في حالة فقر عند موته ، وتزوجت أخت محمد نابى خان الحاج خليل السفير الايرانى الاول في الهند . وبعد موت الحاج خليل خان تزوج أغا محمد نابي من أرملته التركية في البصرة . وقد بدأ أغا محمد نابي خان حياته في سنة ١٧٨٧ عندما أصبح مدربا للمستر هـ. جون في البصرة بمرتب =

على ريق أيضاً بفضل سخاء(١) الحكومة البريطانية (وكانت هذه الفكرة المتطرفة ثبتت في أذهان الايرانيين بسبب إفـــراط مالسكولم في الانفاق) وعن طريق امتيازه في حرية استيراد وتصدير البضائع مما كان يتمتع به كسفير طبقاً للسوابق في الهند . ويبدو أنه كان ينوي أن يلح في طلب دية المرحوم الحاج خليل خان بمبلغ عشرين لكاً من الروبيات .

تحركات محمد نبي خان ١٨٠٥ ـ ١٨٠٧

عين الدكتور جيوكس وهو استاذ ايراني عظيم لمرافقة محمد نبي خان في بعثته الى الهند . وكانت النية متجهة الى سفر السفير بحراً رأساً الى كلكتا ولكن الطقس الرديء اضطر السفينة الى البحث عن مأوى في بومباي . ونزل السفير هناك في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٠٥ . وقد استقبلته حكومة بومباي باحتفال ومودة وبقي ضيفاً عليها لمدة جاوزت الشهر ثم تقدم بعد ذلك براً إلى كلكتا .

فشل بعثة محمد نبي خان

وكانت حكومة الهند التي يرئسها السير جورج بارلو في ذلك الوقت مشغولة بالشئون الداخلية وبتخفيض النفقات . وكانوا طبقاً لذلك مرتاحين بارجاع مشاكل السياسة البريطانية في ايران الى حكومة صاحب الجلالة في انجلترا . ولم تستطع حكومة صاحب الجلالة ان تصل الى قرار في موضوع ايران وروسيا، وكانت النتيجة انه في يناير سنة ١٨٠٧ عاد محمد

= ٣٠ روبية في الشهر وكان هذا بتدبير الحاج خليل الذى عينه في نفس الوقت وكيله التجارى هناك . وفي سنة ١٧٩٥ أصبح أغا محمد نبي أحد التجار المهمين في المكان . وفي سنة ١٧٩٩ الحق (ربما بسبب مصالح له بالوكالة البريطانية في البصرة لمساعدة المستر مانستى في ارجاع بعثة كان طيبو سلطان ميسور قد أرسلها الى الباب العالى .

(١) اقترح مرة أن خيله في بومباى يجب أن تركب لها حدوات (حدوة الحصان) من الفضة والذهب على حســاب الحــكومة بحيث لا تكون ملتصقة بطريقة ثابتة حتى لا تسقط ويتزاحم عليهـــا الناس . « البعثة » لبريدج .

نبي خان الى ايران دون ان يحقق نتيجة سياسية واحدة ، وحتى المعاهدات التي أشرف عليها الرئيس مالكولم في ايران بقيت دون تصديق عليها من حكومة الهند . ومن المحتمل أن السفير حقق بعض مطامحه الخاصة ، أما بالنسبة لمطالبه المالية من الحكومة الهندية فقد ازدرتها السلطات البريطانية التي سوت حسابه فخرج مديناً بأكثر من لك من الروبيات .

وقد انعكست سريعاً نتيجة مفاوضات محمد نبي خان غير المرضية في الهند على موقف الشاه الذي حاول ان يقدم عروضاً الى نابليون عن طريق م. أوترى في الوقت الذي بدأ يدرك فيه عدم نجاح ممثله في كلكتا ، وفي نفس الوقت الذي بعث فيه فتح علي شاه سفيره محمد نبي خان الى الهند راح يتصل بوزراء صاحب الجلالة في لندن ولكنه فشل في أن يحصل على إجابة مرضية او على الاصح لم يحصل على إجابة مطلقاً .

بعثة سير هـ. جونز الى ايران ١٨٠٧

وفي بداية سنة ١٨٠٧ كانت المودة بين ايران وفرنسا تتمثل في بعثات الرائد روميو وميرزا محمد رضا و م. جوبير . وأصبحت هذه المودة متينة مما جعل الحكومة البريطانية في انجلترا تشعر أنه من المحتم عليها ان تتخذ إجراءات مضادة . والطريقة التي قرروا اتخاذها هي ارسال بعثة من الحاكم البريطاني للشاه في ايران على ان تتحمل نفقاتها شركة الهند الشرقية بشرط أن يشرف على البعثة أشخاص يختارون من درجة سفير فوق العادة ، ووزير مفوض . واختير المستر هارفورد جونز، وهو موظف مدني في الشركة كان ملتحقاً بوكالة البصرة من سنة ١٧٨٤ الى سنة ١٨٩٥ ، وزار شيراز بصفة خاصة سنة ١٧٨٧ وسنة ١٨٩١ وتولى ، وظيفة معتمد بريطاني في بغداد من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٨٠٦ . وفي طريقه الى اوربا

---

(١) (انظر « الرحلة » لموريير المجلد الاول ص ٢٣ حـــاشية) حيث يقول : « بعد أن أغنى نفسه (أوترى) غنى فاحشا من بعثته ومع ذلك لم يفشل في أن يشكو أمام الملك من الحظ السيء الذى جعله يقبل مثل هذا المركز الذى أوصله الى الشحاذه » ٠ وطبقا لبريدج (البعثة ص ٤٨) عمل السفير من رحـــلته سبعة لكوك مـــن الروبيات ٠

سنة ١٨٠٦ وضع خدماته تحت تصرف السفير البريطاني في القسطنطينية فيما يختص بمرور سفير ايراني من العاصمة التركية الى فرنسا . وكان المعتقد ان السفير هو ميرزا محمد رضا .

وكانت النية في اول الامر هي ان يصل المستر جونز الى ايران عن طريق سانت بطرسبرج حيث يسعى هناك للحصول على موافقة لتوسط بريطانيا مع روسيا في معضلات الحدود مع ايران. ولكن توافق روسيا وفرنسا بموجب صلح تيلسيت خيب ذلك المسعى . وفي أغسطس سنة ١٨٠٧ أنعم على السفير بقلب بارون(١) . وفي السابع والعشرين من اكتوبر سافر من بورتسموث الى بومباي على سفينة صاحب الجلالة سابفاير ، وكان كبار موظفين هم العقيد لويس سميث السكرتير العام ومستر جيمس موريير سكرتيره الخاص . وكانت رحلة السير هارفورد جونز حول رأس الرجاء الصالح رحلة طويلة ولم يصل إلى بومباي حتى ٢٦ ابريل سنة ١٨٠٨ .

بعثة القائد مالكولم الثانية الى ايران من ابريل الى اغسطس ١٨٠٨

ولم تكن حكومة الهند أقل من حكومة صاحب الجلالة اقتناعاً بضرورة تدعيم النفوذ البريطاني في ايران ليقاوم النفوذ الفرنسي. ولم يكن اللورد مينتو الذي كان يعرف نية ارسال السير هارفورد جونز الى ايران يعلم متى وعن اي طريق سيصل هذا السيد ، فرأى أنه من الاصوب أن يرسل مالكولم مرة أخرى الى الخليج بعد أن أصبح برتبة لواء ليكتب تقريراً عن الحالة في ايران ولكي يدبر الاجراءات لطرد الفرنسيين من ذلك القطر ، ويستطلع عن ارسال حملة في حدود ضيقة يمكنها أن تمنع الفرنسيين من تثبيت اقدامهم على الساحل الايراني . وقد زود السفير(١)

(١) طبقا لما قاله السير هارفورد جونز نفسه أن هذا اللقب كان مكافأة له على خدماته السابقة . وطبقا لما يذكره كى المؤرخ فانه منح له ليزيد من كرامته كسفير بريطاني .
وكان النص الكامل على ما يبدو وزير مفوض ووكيل سياسي في الخليج لصالح صاحب الشرف الحاكم العام للهند وسفيرا فوق العادة من عظمته الى ملك ايران وباشا بغداد .

بسلطات عامة ليشرف بها على المصالح البريطانية والمصالح في ايران وشبه جزيرة العرب التركية ، ووضع موظفو الشركة المحليون تحت اوامره ، وزود بصلاحيات التمثيل لدى شاه ايران وباشا بغداد اذا ما تطلب الامر ذلك . وقد اعلم بصفة خاصة أن يدحض اذا واتته الفرصة عفواً ، الحملة الدعائية لحكومة ايران القائلة بأن معاهدة سنة ١٨٠١ الانجلو ايرانية كانت تنص على تحالف هجومي دفاعي ضد جميع القوى ، وان هذه المعاهدة أصبحت في حكم الملغية بمجرد تقصير بريطانيا في تقديم المساعدة لايران ضد روسيا . واضيفت الى ذلك ارشادات محبوكة للطريقة التي يجب أن يتبعها القائد ما لكولم تجاه السير هارفورد جونز اذا تصادف ان قابل أحدهما الآخر في الميدان الايراني . وخلاصة هذه الارشادات هي ان ممثل الحاكم العام لدى البلاط الايراني يجب ان يفسح مكانه لممثل الملك ولكنه يستطيع بكفايته العامة كوكيل لحكومة الهند ان يشترك في مجريات الامور وبصفة خاصة في تقديم المشورة .

وابحر القائد مالكولم من بومباي على السفينة «سايك» وهي من غنائم الحرب من فرنسا في ١٧ إبريل سنة ١٨٠٨ قبل وصول السير ه. جونز بأيام قلائل . وكانت السفن الاخرى التي استخدمتها للبعثة هي السفينة «دوريس» ، وبارجة حربية وسفينة شركة الهند الشرقية « أكسفورد » وكانت النية ان يتبع ذلك عدد من البوارج الحربية في فترة مداها شهر . وكان المساعد الرئيسي للسفير هو الرئيس ك. باسلي وهو أحد اقربائه وقد صحبه في البعثة الاولى وقضى عندئذ حوالي اربعة سنوات في إيران ، أما الحرس فكان يتكون من مئة من الهنود الخيالة وخمسين من الجنود الهنود ومن ٣٠٠ من رجال الفرقة ٨٤ لصاحب الجلالة نزلوا كبحارة . كما ارسل عدد من رجال المدفعية الاوربيين ومعهم مدفعان خفيفان مع سفن البحرية الملكية . ووصل مالكولم الى بوشهر في العاشر من مايو ، ونزل في الثاني عشر ، وقابله الشيخ عند الشاطىء وقاده الى منزله حيث رحب به . وكان السفير مصحوباً بمناسبة هذا الاحتفال بحرس مكون من ٥٠ رجلا من رجال الفرقة ٨٤ وكانت هذه اول قوات

اوربية تنزل في بوشهر . وبعد ذلك بأيام قليلة سافر الرئيس باسلي الى طهران ومعه خطاب يحتوي على ما يبدو على احتجاجات شديدة في موضوع علاقات البلاط الايراني بفرنسا . ولكن الخطاب منع فلم يتعد شيراز وأعلم القائد مالكولم رسمياً أنه لا يحب ان يجري أمراً مع الامير حاكم فارس ، فاندهش السفير البريطاني وسخط على مثل تلك المعاملة وركب السفينة بكبرياء في ١٢ يونيه ، ورفض ان ينزل منها مرة أخرى حتى يسحب الامر المذكور. ولكن الامر لم يسحب فأبحر السفير في ١٢ يوليه الى كلكتا . وقبل رحيله مباشرة زار جزيرة خارج وقام بتقدير مواردها وأهميتها . وتخلف الرئيس باسلي في بوشهر كسفير بالنيابة مع الملازم و. بروس كمساعد له . ولكن في منتصف اغسطس يبدو أنه خشي من محاولة الايرانيين أسره هو وموظفيه فانسحب الى البصرة تاركاً المستر بروس بدله في بوشهر كمعتمد بالنيابة .

ولم يكن تعليل الخيبة التي عانى منها مالكولم في بعثته الثانية لايران يحتاج الى بحث لان القائد كاندان كان في ذلك الوقت مع الشاه وقد اقنعه فوراً ان سلامته الوحيدة من روسيا لا تتأتى الا بالاتحاد الوثيق مع فرنسا . ويرجع الفشل ايضاً من ناحية أخرى الى عدم صبر وفظاظة السفير البريطاني عندما واجهته المصاعب .

رحلة السير ه. جونز الى ايران وتصرفاته الاولى هناك سبتمبر ١٨٠٨ الى يناير ١٨٠٩

عندما وصلت الاخبار عن نية الجنرال مالكولم في العودة الى الهند خول الحاكم العام(١) السلطة للسير هارفورد جونز او طلب منه أن يتقدم ببعثته الى ايران. وكان ينتظر وصوله عندئذ في بومباي . وفي ١٢ سبتمبر

(١) وافق السير هارفورد جونز مختارا على الانتظار في الهند نتيجة لبعثة القائد مالكولم . وسواء كان معرضا لسلطة الحاكم العام أم لا فذلك غير ثابت . ولننظر الى عبارته التى ذكرت في « البعثة » لبريدج صفحات ١١٣ ، ٢٠١ ، والى ملاحظة أخرى في كتاب رولنسن « انجلترا وروسيا في الشرق » .

أبحر سفير الملك في بارجة صاحب الجلالة « نيريد» ذات الستة وثلاثين مدفعاً تصحبها سفينة صاحب الجلالة «سايفاير» وسفينة شركة الهند الشرقية «سيلف» ذات القلعين وحمولتها ٧٨ طناً . ووصلت «نيريد» بوشهر في ١٤ اكتوبر. وجاء في اليوم التالي عبد الرسوم الشيخ المحلي ليقدم احترامانه ونزل السير هـ. جونز ومعه هيئة موظفيه . وكانت السفينة «سيلف» قد انفصلت عن «نيريد» في بداية الرحلة. وعند وصول طراد الشركة «نوتيلوس» الى بوشهر في ٢٩ اكتوبر، وكان قد هوجم وهو في طريقه الى الخليج من قراصنة القواسم. بدأت المخاوف الشديدة على سلامة السفينة «سيلف» كما ذكر في مكان آخر . أو في الواقع كان القواسم فعلا أسروها لكنها استردت في الحال وقطرت الى مسقط بواسطة السفينة « نيريد » التي ظهرت في المكان في الوقت المناسب في طريق عودتها الى الهند. وكان السكرتير الايراني الشخص الوحيد من موظفي البعثة على ظهر « سيلف » الذي نجا بعمره، وانضم الى السفير ثانية في بوشهر في ٢٦ أكتوبر. وقد اعيد تشكيل هيئة موظفي البعثة بعد النزول الى بوشهر ، فأصبحت تتكون من مستر موريير الذي ارتبط بتعيين السكرتيرين العامين والخاصين وذلك بعد ان ترك القائد سميث في الهند ، والمستر ت. هـ. شريدان من مؤسسة بومباي المدنية ، والملازم بروس الذي بقي في بوشهر بعد رحيل الرئيس باسلي . وبما أنه كان قائماً بعمل المعتمد فقد استقبل السير هـ. جونز عند وصوله وكذلك الرئيس سزرلاند من مؤسسة بومباي الحربية وأصبح مخططاً للبعثة وكورنت هـ. ويلوك من الخيالة في مدراس وأصبح قائداً للحرس(١) الذي تكون من الهنود من الفصائل التي كانت مخصصة للقائد مالكولم والدكتور جيوكس الجراح .

وكانت الظروف في الوقت الذي نزل فيه السير هـ. جونز في ايران سيئة بعض الشيء . فمن ناحية بدأ البلاط الايراني لا يثق في الفرنسيين ، فهو في اتصاله بهم لم يحصل على أية فائدة في شكل تسوية مع روسيا

---

(١) ملازم يدعى بلاكر من فرقة الخيالة بمدراس كان مع البعثة بعد ذلك في طهران .

وبدأت آماله تنتعش بتحقيق نتائج أحسن من صداقته لبريطانيا . ومن الناحية الاخرى كان البلاط مدركاً لأعمال حكومة الهند العدائية بعد ان ترك سفيرها ايران وهو ساخط .

وكان موقف الموظفين المحليين الواضح تجاه السير ه. جونز غير مرض ولكن السفير كان له أصدقاء شخصيون لهم نفوذ في الدولة . ومع مرور الوقت تحسنت الفكرة بالتدريج . وفي السابع عشر من ديسمبر بدأ السير هارفورد جونز رحلته من بوشهر الى الداخل، وفي ٣٠ منه دخل شيراز. وفي الطريق تصادف ان قابل محمد نبي خان ، السفير الايراني سابقاً في الهند وكان من معارفه القدامى . ولكن هذا الشخص بدلا من ان يساعده حاول ان يتجسس على طبيعة التعليمات التي لديه وحثه على صفقة رشوة بتخصيص هدايا اضافية ليوزعها في طهران .

وفي اول يناير سنة ١٨٠٩ استقبل السير ه. جونز استقبالا حسناً من حسن علي ميرزا الامير الحاكم لفارس. ومع العلم أنه سعى جاهداً لاستمالته ليفتتح المفاوضات في شيراز ، وفقاً لما كان طلب من القائد مالكولم ولكن بغير إلحاح .

وفي الخامس من يناير ،والسفير ما يزال في شيراز ، وجد نفسه فجأة في موقف حرج بسبب رسالة من اللورد مينتو يخبره فيها أنه تقرر احتلال جزيرة خارج الايرانية بقوة من الهند وذلك كاجراء احتياطي وأن عليه أن ينسحب من ايران .

مشروع حكومة الهند لاحتلال خارج اغسطس ١٨٠٨ الى فبراير ١٨٠٩

ويمكن تفسير هذه الاوامر في كلمات قليلة . وصل القائد مالكولم الى كلكتا حوالي ٢٠ أغسطس سنة ١٨٠٨ ، وكانت نتيجة مقابلته مع اللورد مينتو هي ان الاخير كتب الى السير ه. جونز في بومباي أن يرجىء رحيله الى ايران . وفي خلال الاسبوع الذي اعقب ذلك عرض مشروع لاحتلال جزيرة خارج في الخليج بواسطة السفير العائد مالكولم . وفي ٢٥ اكتوبر

استصوب الحاكم العام المشروع في المجلس ، وقرر أنه يجب ارسال القائد مالكولم في الحال لينفذه . وفي نفس الوقت كان السر هارفورد جونز باقياً لمدة أطول في بومباي . وكان الغرض من الاحتلال المقترح هو الحصول على قاعدة مناسبة ومؤمنة للأغراض الحربية والسياسية والتجارية وامتلاكها بما يضمن تفوق النفوذ البريطاني على الدول الاوربية في الشرق الاوسط ، علماً بأن التهديد الدائم لحكومات ايران والعراق التركي سيمنع الشاه وباشا بغداد من الاتحاد مع اعداء بريطانيا من الاوروبيين .

وفي ٣٠ سبتمبر أصبح معروفاً في مقر حكومة الهند ن السر هارفورد جونز قد غادر بومباي قبل وصول خطاب اللورد منيتو المؤرخ في ٢٢ اغسطس بيوم وحد ، واستدعي القائد مالكولم الذي ركب السفينة الى بومباي موقتاً الى كلكتا . ثم قامت المداولات التي انتهت بقرار الحاكم العام في المجلس لتنفيذ مشروع خارّج ، وأن يُخطَرَ السر هـ. جونز بوجوب الانسحاب من ايران وألا ترفض حكومة الهند نتائج جميع جهود بعثته . وكانت النتجة ان فتح السر هارفورد جونز الرسالة في شيراز. وكانت الرسالة قد وصلت بوشهر بعد رحيله من ذلك المكان بيومين فقط ، ووصل مالـــــكولم الذي كانت في يديه الرقابة السياسية والقيادة الحربية لحملة خارّج الى بومباي في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٠٨ . وفي ٣ يناير سنة ١٨٠٩ كان مستعداً للرحيل الى خارّج في فترة عشرة أيام بقوة صغيرة تثير الدهشة وهي حوالي ٢٠٠٠ رجل .. يمكن إتباعها ، اذا لزم الأمر بثلاثة او اربعة آلاف .

وفي نفس الوقت وصلت انباء من اوروبا عن المصاعب التي يلاقيها نابليون في اسبانيا . وهذا جعل اللورد مينتو يعتقد أن خطر الفرنسيين في إيران قد تراجع . ونتيجة لذلك فان ضرورة احتلال خارّج أصبحت أقل إلزاماً عما كان يعتقد هو ومستشاروه قبلئذ . وهكذا وفي نهاية يناير أو بداية فبراير سنة ١٨٠٩ أُخبر مالكولم ان فكرة الحملة العسكرية لخارّج استبعدت لاسباب منها النفقات وأنه اذا اتخذت أية خطوات

بعد ذلك للاستيلاء على الجزيرة فانها يجب أن تكون من النوع السلمي السياسي .

أعمال أكثر للسير هـ. جونز في ايران من يناير الى مارس ١٨٠٩

عندما اصبح السير هارفورد جونز مدركاً نوايا حكومة الهند للاستيلاء على خارّج جعل هدفه إقناع الايرانيين ، الذين تلقوا نبأ المشروع من مكان او آخر ، ألا يقابلوا الحملة البريطانية بالقوة ، متعهدا لهم بالمسئولية الشخصية الكاملة(١) عن أي اعتداء غير استفزازي يقوم به القائد مالكولم تحدياً لمن يعترضه . واقنع الامير حاكم شيراز بأن يعد بحسن استقبال ذلك الضابط وقواته عند وصولهم ايران على أن تُسوّى المشكلات الناشئة عن مجيئهم بالطرق الدبلوماسية .

وفي ١٢ يناير رفض السفير شراء بضائع هندية قيمتها ١٤,٠٠٠ جنيه كاد السفير الايراني السابق محمد نبي خان القليل المروءة أن يجبره عليها عن طريق وكيل ليقدمها كهدايا للبلاط الايراني . وفي اليوم التالي سافر الى اصفهان . وأخذ الدكتور و. كامبل مكان الدكتور جيوكز كجراح للبعثة. ويبدو أن الامير ارسل من شيراز. وتدل القرائن أن هذا والسير بروس أيضاً، وان كان الاخير قد صحب البعثة في النهاية الى طهران ، كانوا من المتعاطفين مع مالكولم ولم يعملا باخلاص مع السير هارفورد جونز .

ودخلت البعثة أصفهان في اول فبراير . وفي السادس منه وصلهم هناك خطاب من القائد مالكولم مؤرخ في ٢٩ ديسمبر يعلن فيه عن عزمه الإبحار الى خارّج في مدى عشرين يوماً . ورد على هذا الخطاب السير هـ. جونز فأفاده بأن اعماله ناجحة،وطلب اليه أن يمتنع عن المشاحنات مع ايران ويوقف الدسائس مع زعماء داشستان فقد كان الشاه شديد الحساسية تجاهها بالذات . كما واعلمه أنه لن يلقى استقبالا ودياً في خارّج . وحوالي ذلك الوقت بلغت مسامع السفير ان عائلات كثيرة من

---

(١) وصل الى حد أنه وقع وثيقة بموجبها أصبح مسئولا عن حياة الناس وثرواتهم .

قبيلة لاك التي كانت مرتبطة مع الزند قد طردوا من شيراز لا لسبب الا لما شاع من ان القائد مالكولم سيحضر معه زندي من بومباي مطالباً بتاج ايران وربما كان المقصود ابن جعفر خان. وبمساعدة السلطات الايرانية التي اصبحت بمخاوفها من العمليات الحربية في الخليج أكثر رقة ، أسرع السير هارفورد جونز في رحلته الى طهران بأقصى جهد . فوصل في ١٤ فبراير بعد مغادرته أصفهان بأسبوع ، وبعد رحيل القائد جاردان بيومين . وفي ١٧ فبراير عقد اجتماعاً مع الشاه، وفي ١٢ مارس وقعت معاهدة تمهيدية بين بريطانيا وايران . وكان الممثل الاساسي للشاه في المفاوضات رئيس وزرائه ميرزا محمد شافعي .

المعاهدة الانجلو ايرانية التمهيدية ١٢ مارس ١٨٠٩

ويمكن وصف المعاهدة الجديدة بأنها تمهيدية التزم الطرفان المتعاقدان في مادتيها الاولى والثانية باستبدالها في وقت واحد بمعاهدة محددة بنفس المبادىء لتنظيم الامور بالتفصيل . وتشير الشروط الاساسية في هذه المعاهدة التمهيدية الى العلاقات الاوربية . وبموجبها أعلن الشاه من جانبه عدم صلاحية جميع المعاهدات التي كان عقدها حتى الآن مع الدول الاوربية ، وتعهد بألا يسمح بمرور أية قوة اوربية تتجه الى الهند عبر أملاكه . ومن جانب صاحب الجلالة البريطانية تعهد بأنه في حالة غزو ايران بأية قوة اوربية فان بريطانيا تساعد حكومة الشاه بالقوات او بدلا من ذلك تقدم عوناً مالياً وأعتدة وضباطاً حسب الكميات والاعداد التي سينص عليها في المعاهدة النهائية . واذا كانت بريطانيا في سلام مع الدولة المهاجمة فانها ستعمل على تسوية الامور بين هذه الدولة وبين ايران . ولكن اذا فشلت في ذلك كان التزامها بالمساعدة العاجلة لايران واجب التنفيذ . ان هذه البنود الاوربية وان جاء التعبير عنها بهيئة التعميم الا أنها كانت موجهة ضد تدخل فرنسا في ايران . وبقبول الغرض الاساسي لبعثة السير هـ. جونز فانه بلا جدل قد حقق النجاح .

وتشير المعاهدة أيضاً الى الشئون الافغانية . وفيما يختص بهذا فقد تم

الاتفاق على أنه ليس لبريطانيا أن تتدخل في حرب بين ايران وافغانستان الا بطريق الوساطة بناء على طلب الطرفين، ولكن اذا هاجمت افغانستان الممتلكات البريطانية في الهند فيجب على الشاه أن يتخذ عملا حربياً ضدها بطريقة تحدد في المعاهدة الثانية .

وبالاشارة الى مشروع خارّج فقد اتفق على أنه اذا نزلت قوات بريطانية في أي ميناء ايراني فا نوجود هذه القوات هناك يجب ان يعتبر احتياطياً يخضع الى رغبة الشاه لاللحصول على حقوق او ممتلكات، وأنه اذا وافقت الحكومة الايرانية على بقائهم فجب أن يعاملوا بطريقة ودية وأن يمكنّهم الموظفون الايرانيون المحليون من الحصول على التموين . وختاماً فانه قد حدد بصراحة ان اهداف المعاهدة التمهيدية هي دفاعية وأنه في فترة استمرارها لا يجب ان يتقيد الشاه بأية ارتباطات تتعارض مع الحكومة البريطانية او الحكومة البريطانية في الهند .

ولم يضع السير هـ. جونز وقتاً في إخبار الحكومة في الهند بنجاحه الذي تجلت براهينه برحيل م. جوانيان ونرسيات من ايران وهما آخر وكلاء لفرنسا هناك، وكان هذا حوالي آخر ابريل سنة ١٨٠٩ . ويرجع نجاح جونز في تنفيذ معظم اغراضه الى حاجة ايران الشديدة للمساعدة ضد روسيا والى ثبوت عدم اهمية التحالف الفرنسي . والى تحمس ومثابرة السفير نفسه . ويمكن ، الى حدّ ما ، أن يعزى بعض الفضل للخوف (١) من الاحتلال البريطاني لخارّج .

---

(١) يبدو للمؤلف أنه من المحتمل ، وان كان هذا لم يذكر في أى مرجع ، أن حكومة الهند بطريقة لا شعورية شدت أزر السير هـ٠ جونز باستعداداتها الحربية في بومباى وقد أدرك هذا الايرانيون بطريقة ما ٠٠ وفيما يختص بالتعهد الذى نفذه السير هـ٠ جونز بكبح جماح مالكولم فانه من الطبيعى أن الايرانيين يعتقدون ان الاثنين وان كانا متنافسين كما هو واضح الا انهما غير متواطئين ٠

وقد سببت حكومة الهند ارتباكاً مالياً للسير هـ. جونز(١) . فقد رفضت كشوف حساب على البغال بلغت قيمتها ٦٥,٠٠٠ جنيه. ولم يعلم بهذا التصرف الا في ٢٣ ابريل ، لكنه بفضل ثقة الماليين الايرانيين تمكن من ان يتغلب على تلك الصعوبة التي قامت أمامه . ولو كانت حدثت في المرحلة الاولى من أعماله لقضت على نجاحه بكل تأكيد . وفي ٧ مايو سنة ١٨٠٩ ارسلت المعاهدة التمهيدية الى لندن للتصديق عليها تحت رعاية المستر موريير سكرتير البعثة. وقد رافقه في رحلته الى البلاط الانجليزي ميرزا ابو الحسن وهو سفير ايراني ، وكان من واجبه ان يتأكد من كيفية ضمان دفع المنحة لايران في ظروف معينة . وكان السفير الايراني ابن اخت المرحوم الحاج ابراهيم رئيس الوزراء وزوج ابنته، وقد حكم شيشتار عندما كانت السلطة في يد قريبه وزار مكة ، ومكث في الهند أكثر من سنتين في كلكتا وأمكنة أخرى .

بعثة مالكولم الثالثة الى ايران ١٨١٠

عندما ادركت حكومة الهند الحقائق واضحة قررت ان المعاهدة التي فاوض فيها السير هـ. جونز في طهران يجب ان تقبل وتنفذ بقدر ما يخصهم بغض النظر عن الوسيلة التي تم بها الحصول على المعاهدة اذ لم يكن ذلك مهماً في رأيهم . وكان من الاعتبارات ذات الاهمية الخاصة لدى اللورد مينتو طرد الممثل الفرنسي وحاشيته من ايران، واستدعاء السفير الايراني أصغر خان من باريس، وظروف أخرى كقطع العلاقات بين فرنسا وايران وهو مخاطرة عرض الشاه لها نفسه لولا اعتماده

(١) ان اهمال السير هـ. جونز للسلطة التي طالبت الحكومة بفرضها عليه كانت بلا شك السبب في تصرفها الاخير معه . وكان السفير أيضا في نظرهم رجلا لا كرامة له ولا مبادىء وربما كان هذا بايعاز من الدكتور جيوك والملازم بروس ان لم يكن من القائد مالكولم نفسه . وكانت بعض تصرفات السير هارفورد شاذة ولكن يبدو أنها كانت تتناسب والظروف . ومن أمثال هذه أنه أمر بحمل خطاب الملك الى الشاه في محفه بعظمة .

على المساعدات البريطانية . وكان من رأي الحاكم العام أنه يجب وضع ممثل بريطاني مستقبلا للبلاط الايراني ليقوم بدفع المنحة الموعودة اذا أصبحت ضرورية، وليراقب القيام بالتعهدات المفروضة على ايران بمقتضى المعاهدة التمهيدية . ومن مراسلاته مع السلطات في انجلترا أوصى بوجوب جعل الممثل ضابطاً تعينه حكومة الهند وذلك لغرض مزدوج وهو اظهار قبوله للمعاهدة، ثم رد اعتبار حكومة الهند في ايران اذ كان يتصور أن هيبة الهند انخفضت بسبب سلوك السير هـ. جونز . وحيث كان المجال مفتوحاً لوضع ترتيبات دائمة للمستقبل فقد ارسل اللورد مينتو القائد مالكولم في بعثة ثالثة الى ايران .

وكان الغرض المكمل للبعثة هو عمل طبوغرافيا وجمع معلومات أخرى عن ايران بالذات والبلاد المتاخمة لها . وهذا أمراً قد أهمل سابقاً كما اشار الرئيس سوذرلاند الذي كان في بعثة السير هـ. جونز مع أنه يسهل أعمال البحث والاستكشاف تسهيلا كبيراً .

والتحق ببعثة مالكولم الثالثة عدد من الضباط الشباب النشطين منهم الرئيس كزيستي وبوتنجر . وقد بدءآ رحلتهما قبل بقية البعثة مسافرين براً من الهند عبر الاقاليم المتداخلة ولم يتصلا بالبعثة في ايران الا في الليلة التي عادت فيها البعثة . وكان باقي أعضاء الهيئة(١) هم الرئس باسلي السكرتير الذي صحب القائد مالكولم في مناسبتين سابقتين والملازم ستيوارت المساعد الاول ، ومستر هـ. اليس المساعد الثاني ، ودكتور أ. جيوكس المساعد الثالث ، والملازم بريجز ، و ج. ماكدونالد من مشاة مدراس ، وعدد قليل من المساعدين لم تكن لهم حاجة ومن

(١) كريستى كما رأينا في مكان آخر قتل مع الجيش الايراني الذى كان يحارب ضد الروس بينما فقد جرانت وفوذرنجهام حياتهما أثناء البعثة كما سيبين بعد . ومن الباقين بوتنجر (١٧٨٩ ـ ١٨٥٦) واليس (١٧٧٧ ـ ١٨٥٥) بقيا في سعادة في أراض بعيدة . أما ماكدونالد ولندسى فقد بقيا في ايران في رقى ورفعة بينما كثير من الآخرين رقوا الى مراكز ذات أهمية في الهند .

الجراحين كلهون وكورميك والرئيس العسكري ن. ب. جرانت رئيس الحرس ، والملازم فردريك ومارتن و ه. لندسي من مدفعية مدراس وانضم اليهم جونسون ، وفوذرنجهام ، وانساين ومونتيت من مهندسي مدراس . وتألف الحرس العسكري هذه المرة من ضابطين محليين و ٢٤ صف ضابط ورجال من خيالة مدراس من ثلاثة ضباط صف ودقاق طبل وعشرة جنود من فرقة صاحب الجلالة ١٦ الدراغون الخفيفة واثنان من صف الضباط وموسيقيين ، و ٤٠ جندياً من هنود مؤسسة بومباي .

وفي نهاية شتاء سنة ١٨٠٩–١٨١٠ تلقى السير ه. جونز رسالة من حكومة الهند تطلب منه فيها ان يتنحى عن العمل للدكتور جيوكز الذي وضع موقتاً لرعاية المصالح البريطانية في طهران الى حين وصول القائد مالكولم . ولكن السير هارفورد لم يعتقد انه من الضروري ان يمتثل لرغبة الحاكم العام خاصة وأنه قدم استقالته من قبل لوزراء صاحب الجلالة عن طريق المستر موريير ، وكان في انتظار اوامرهم .

غادر مالكولم بومباي في ١٠ يناير سنة ١٨١٠ على السفينة « سيش » التي رافقتها السفن « جيمس سيبالد » وغيرها . ونزل بوشهر في ١٤ فبراير . وهنا بقي حتى يصل اليه خطاب من الشاه ليؤكد له القيام باستقبال حافل في طهران . ولم يقبل السفر الى داخل البلاد حتى يتحقق ذلك الشرط . ثم غادر بوشهر في ١٥ أبريل فوصل الى شيراز في ٢٧ منه حيث انتظر الى ١٦ مايو . وأثناء هذا الانتظار تلقى أنباء مقتل الرئس كرانت والملازم فورذرنجهام على حدود العراق التركي ، وكان ارسلهما عن طريق بغداد . أما الملازم ماكدونالد وإنساين مونتيت اللذان أمرهما ان يسافرا له من البصرة فقد انضما اليه بسلام في شيراز .

ووصل القائد مالكولم الى معسكر الشاه الصيفي في السلطانية على بعد ٥٠ ميلاً غربي قزوين في ٢١ يونيه . وبعد ذلك بيومين جرت اول مقابلة مع الشاه . ونظراً لان السير هارفورد جونز ومالكولم لم يتفقا على

الطريقة(١) التي يجب ان يظهرا بها مع بعضهما في وجود الشاه فان سفير الملك تعمد الغياب في هذه المناسبة مع العلم أنهما تبادلا الزيارات وعاملا بعضهما بمنتهى المجاملة .

وكان يبدو ان واجب القائد مالكولم في البلاط الايراني هو تقديم الهدايا وتبادل عبارات التحية . وقد عامله فتح علي شاه بمنتهى الود . ومن بين الهدايا(٢) التي يبدو أنها قدمت بما ينسجم مع روح المعاهدة التمهيدية التي لم تصدق عليها بريطانيا بعد بطاريتان من المدافع ذات الخيول بمعدات كاملة و٣٥,٠٠٠ قطعة من الاسلحة الصغيرة . ولكن في اوائل يوليه ، أثناء نقل معسكر الشاه من السلطانية الى وادي يوجان بالقرب من تبريز ، استطاع السير هارفورد جونز ان يحيط القائد مالكولم علماً بقرار حكومة صاحب الجلالة في ان يكون تعيين الممثل البريطاني في طهران من صلاحيتهم ، وان اختيارهم وقع على سير جون اوزلي ليخلف السير هارفورد الذي قبلت استقالته .

وصل هذا القرار بعد تفكير تام في آراء اللورد مينتو ، وكان ضربة قاضية لآمال القائد مالكولم في وظيفة دائمة بايران . وفي الحال قام بالاستعدادات للعودة الى الهند ، وتلقى من الشاه قبل رحيله لقب خان وصبحدار وأنعم عليه بوسام « الاسد والشمس » تكريماً له . وبناء على طلب السير هـ. جونز فان بعض زملائه الاكثر ولاء له في ايران قد استبقوا للعمل في الخدمة العامة بايران ومنهم الرئيس العسكري كريشي والملازم كندسي ، وآنساين مونتيت والمستر سرجن كورميك . وفي ١٥

---

(١) الدليل على طبيعة عدم الاتفاق هو التعارض • وأحد الظروف المحرجة هي أن السير هـ• جونز تعود على الوقوف في حضرة الشاه بينما القائد مالكولم في زيارته السابقة للبلاط الايرانى جلس على مقعد • والتنافض في الرسميات بين السفيرين البريطانيين كان بكل تاكيد لا يفيد السير هـ• جونز الذى سن تقليد تقديم الهدايا نقدا (مال صامت) وهى طريقة لها تأثيرها تماما ولكنها ـ نوعا ما ـ لا تليق •

(٢) أنظر « البعثة » لبريدج ص ٣٦٤ ومذكرات لنفس المؤلف ص ٢٨ وانظر على أى حال كتاب رولنسن « انجلترا وروسيا في الشرق » ص ٢٦ ـ يتحدث عن « كمية محدودة من العتاد الحربى » •

يوليه تمت المقابلة الاخيرة للقائد مالكولم مع الشاه ، وبعدها اتخذ طريقه الى بغداد عن طريق تبريز فوصل هناك في ٢٠ سبتمبر . وفي نهاية اكتوبر ترك البصرة الى الهند .

كانت تكاليف بعثة القائد مالكولم الثالثة والاخيرة الى ايران باهظة ولم تكن نتائجها السياسية تتناسب مع المصروفات ولا تستحق الاهتمام . وربما قلل من قيمتها الكيفية التي انتهت بها ، وفي الواقع ان كتاب « تاريخ ايران » للقائد مالكولم الذي كتبه في بومباي خلال سنة ١٨١١ يبقى أهم أعماله الاخيرة في المحيط الايراني. وترجع اهميته لما احتوى من المعلومات المفصلة عن أجزاء الهند ، وافغانستان ، وبلوخستان..الخ وقد اكتسبت هذه المعلومات عن طريق أعمال موظفيه الرسميين الذين رافقوه .

نهاية بعثة السير هـ. جونز الى ايران ١٨١٠ — ١٨١١

لقد اضطررنا بسبب الاهتمام الخاص بالهند وعلاقاتها بهذه الشئون أن نعطي تفصيلا كاملا نوعاً ما لها . وفيما عدا معاهدة واحدة أخرى، فلا داعي للتحدث طويلا عن اعمال الممثلين البريطانيين لدى البلاط الايراني أثناء حكم فتح علي شاه . وبعد توقيع المعاهدة التمهيدية كان الشاه سأل السير هـ. جونز سراً عن امور السياسة الخارجية المختلفة وخصوصاً فيما يختص بروسيا كما بذلت الحكومة الايرانية مجهوداً قوياً ، ولكنه كان فاشلا ، للحصول عن طريقه على خدمات الجنرال مالكولم الشخصية في الحرب ضد روسيا . واخيراً ترك السير هـ. جونز أمر البعثة للمستر شريدان وعاد الى اوربا عن طريق القسطنطينية ، وكان يرافقه حتى الوصول الى تلك المدينة سفير تركي كانت زيارته لايران وسيلة لتمهيد السبيل . وقد تحطمت سفينة صاحب الجلالة «بومون » التي كان يركبها السير هـ. جونز على الساحل الانجليزي في ١١ أكتوبر سنة ١٨١١ ومع انه بقي حياً حتى سنة ١٨٤٦ فان هذا الحادث المتكرر يعتبر نهاية لحياته الحافلة بالمتاعب والجهود .

بعثة السير جور اوسلي ١٨١٠ – ١٨١٢ لايران :

وصل السير جور اوسلي ، السفير فوق العادة والذي عهد اليه باتمام العمل الذي بدأه السير هارفورد جونز . الى تبريز في (١) ٩ اكتوبر سنة ١٨١١ . وقد عاد معه من انجلترا المستر موريير سكرتير بعثة السير هـ. جونز ، وميرزا ابو الحسن السفير الايراني لدى لندن . وصحبه ايضاً العقيدان دارسي وستون من المدفعية الملكية ، وقد قدر لهما ان يخدما في الجيش الايراني . وكان حرس السفير يتكون من ٣٠ من خيالة الهنود تحت قيادة الملازم ديلوك الذي ركب السفينة من بومباي . وفي ذلك الميناء ركب معه أيضاً عدد من ضباط الصف بإحدى فرق صاحب الجلالة اختير منهم ٤٧ ليكونوا مدربين للمشاة الايرانيين . وفي وقت رحلة البعثة في الخليج كانت قبيلة القواسم ما تزال تتعاطى القرصنة . وقد طوردت سفينة كان من الواضح انها للقراصنة وأطلقت عليها النار سفينة صاحب الجلالة « ليون » ذات الـ ٦٤ مدفعاً بالقرب من جزيرة الشيخ شعيب وكان السفير في هذه السفينة بالذات .

وقد وقعت المعاهدة النهائية التي ارسل السفير ليعقدها في ١٤ مارس سنة ١٨١٢ ، ولكن بما أنه لم يصدق عليها ابداً من الحاكم البريطاني وحلت محلها معاهدة أخرى ، فانه ليس من الضروري ان نقتبس شروطها .

وفي صيف سنة ١٨١٢ جرت مراسلات بين القائد دي رتشيف الحاكم العام الروسي لجورجيا وبين السفير البريطاني الذي طلب منه حاكم جورجيا زيارة معسكر ولي العهد الايراني ، ومع العلم أنه حدث

---

(١) كانت لبعثة السير ج. أوسلي مظاهر غريبة فقد صحب السفير معه زوجته وكان أخوه السير و. أوسلي هو سكرتيره الخاص . والرحلة من سبيتهد الى بومباى منها اسبوعان في ريودى جانيرو استغرقت من ١٨ يولية سنة ١٨٠١ الى ١٢ يناير سنة ١٨١١ . وبعد أن نزل في ايران تعطل ثلاثة أشهر في شيراز من ٧ أبريل الى ١٠ يولية سنة ١٨١١ لاسباب عائلية بحته . وفي ذلك الوقت يجب أن تتذكر أن الروس كانوا يضغطون على ايران بشدة . وكان الشاه ينتظر بقلق ليعرف ما اذا كان يمكنه أن يتوقع مساعدة عاجلة من البريطانيين .

اجتماع بين سفراء الروس والايرانيين في اسلاندوز ، على نهر آراس فانه لم يمكن الوصول الى أي اساس للتسوية . وفي نهاية أكتوبر سنة ١٨١٢ كما رأينا من قبل، هزم الروس الجيش الايراني هزيمة ساحقة واضطر السير ج. اوسلي بسبب العلاقات الودية بين روسيا وبريطانيا في اوربا ان يسحب الضباط البريطانيين(١) من الجيش الايراني، واستأنف وساطته بطريقة غير رسمية . وكانت النتيجة النهائية لذلك هي معاهدة جولستان التي عقدت سنة ١٨١٣ بين القائد دى ريتسنشيف وميرزا ابو الحسن . واما موضوع المعاهدة الانجلو ايرانية المقترحة ، فقد طال امدها حتى ان ايران لم تستفد منها شيئاً في حربها الكبرى الاولى مع روسيا . وفي صيف سنة ١٨١٤ عاد السير ج. اوسلي الى انجلترا عن طريق روسيا تاركاً المستر موريير ليقوم بواجبات السفير البريطاني في ايران .

المعاهدة الانجلو ايرانية الاخيرة في ٢٥ نوفمبر ١٨١٤

وفي نفس الوقت كانت المعاهدة التي أشرف عليها السير ج. اوسلي تحت البحث في لندن . وبما انها كانت غير مرضية في بعض النواحي فقد ارسل من انجلتره المستر هـ. أليس الذي رافق الجنرال مالكولم في بعثته الثالثة لايران كوزير مفوض مزوداً بتعليمات جديدة .

ووصل المستر أليس بالقرب من اريفان في اغسطس سنة ١٨١٤ وتقدم مع المستر موريير الوزير المفوض في ذلك الوقت الى طهران حيث عدلت المعاهدة النهائية مع ايران على نمط معاهدة طهران بمجهودهما المشترك في ٢٥ نوفمبر .

ولقد ظلت هذه المعاهدة الهامة مع تعديلاتها تنظم العلاقات السياسية الأنجلو إيرانية لمدة تزيد على اربعين عاماً بعد ذلك . وكانت تتكون من ١١ مادة . وفي المادة الاولى أعلنت الحكومة الايرانية ان محالفاتها المعقودة مع دول اوربية في حالة عداء مع بريطانيا تعتبر لاغية ، وارتبطت بعدم السماح

(١) ما عدا الرئيس كريستي والملازم لندسى اللذين لم يحضرا معه الى ايران . ولقد صرح لهما في الحقيقة مع ١٣ من المدربين البريطانيين أن يفعلوا ما يروق لهم .

لاي جيش اوربي بالدخول الى الاراضي الايرانية ، او ان يتقدم براً او بحراً تجاه الهند . وتعهدت بأن لا تسمح لافراد ينتمون الى دول اوربية بالتردد على ايران اذا كانت لهم خطط ضد الهند او عداء مع بريطانيا . وفي نفس المادة تعهد شاه ايران أن يستعمل جميع الوسائل التي تكون تحت تصرفه ليقنع دول آسيا الوسطى بمنع اي غزو اوروبي للهند عن طريق اراضيها .

وكانت المادة الثانية تنص على قيام صداقة دائمة بين بريطانيا وايران ، وتلزم بريطانيا بأن تمتنع عن التدخل في الصراع الداخلي في ايران ، وان تنشد سلامة اراضي المملكة الايرانية . وحددت المادة الثالثة طبيعة المعاهدة بأنها دفاعية تماماً ، وقررت ان الحدود بين ايران وروسيا يجب ان تقبلها الدولتان وان تقبلها(١) بريطانيا . أما المادة الرابعة فهي تشير الى الالتزامات التي فرضتها المعاهدة التمهيدية سنة ١٨٠٩ على بريطانيا في حالة غزو ايران بقوة اوربية ، وحددت قيمة المنحة التي تدفعها بريطانيا لايران اذا كانت المساعدة تقدم على شكل منحة بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ تومان سنوياً . واضيف الى ذلك ان المنحة لا تدفع اذا وقعت حرب تؤدي الى غزو ايران بسبب استفزاز او اعتداء من جانب ايران . ويجب أن يقدم برهان ايضاً على ان المنحة ستنفق فقط على الاغراض الحربية التي دفعت من أجلها . والمادة الخامسة سمحت للحكومة الايرانية بتوظيف ضباط اوروبيين لتدريب قواتها بشرط ان لاينتمي امثال هؤلاء الى دول تكون في حرب او عداء مع بريطانيا . وفي حالة وجود دولة اوروبية في سلام مع بريطانيا واعلنت الحرب على ايران فعلى الحكومة البريطانية ان تتوسط ، فاذا فشلت الوساطة فان الشرط الذي يقيد بريطانيا بمساعدة ايران إما بقوة عسكرية او بمنحة يجب ان يبقى سارياً . وفي المادة السابعة نص على أنه في حالة دفع المنحة يجب أن تدفع على شكل أقساط عاجلة بقدر الامكان .

وتنص المادتان الثامنة والتاسعة على أنه اذا قامت حرب بين بريطانيا

(١) معاهدة جولستان سنة ١٨١٣ بين ايران وروسيا تركت تسوية الحدود مستقبلا للجان الفنية .

وافغانستان، فعلى الشاه ان يقوم بعمل ضد الافغانيين. ويتلقى من الحكومة البريطانية منحة لتغطية نفقاته. وفي حالة قيام حرب بين ايران وافغانستان فعلى بريطانيا ان لا تتدخل إلا أن تعمل كوسيط بطلب من الطرفين .

ونصت المادة العاشرة على طرد وابعاد المجرمين السياسيين . وأخيراً بموجب المادة الحادية عشرة فان الحكومة البريطانية تعهدت ان تساعد الشاه في الخليج « اذا كان ملائماً وممكناً » بالسفن الحربية والقوات . والنفقات في هذه الحالة تدفعها الحكومة الايرانية . وقد أضيف أن سفنهم يجب رسّوها في الموانى التي تعينها السلطات الايرانية ولا ترسو في موانى أخرى الا اذا ادعت الضرورة القصوى لذلك . وقد خلت من الوضوح هذه المادة الحادية عشرة التي طلبها الايرانيون بلاشك، وربما كان الدافع لها استمرار القرصنة وظهور خطر الوهابيين على خطط ايران في البحرين ، او ربما بعض المشاكل التي تحدث من حين لآخر بين حكومة شيراز وزعماء المشيخات المستقلين على الساحل الايراني .

ويشبه نص المعاهدة النهائية على العموم نص المعاهدة التمهيدية ولكنه نتيجة لتغير الموقف السياسي فان المعاهدة الجديدة كانت موجهة ضد روسيا ، كما كانت القديمة موجهة ضد فرنسا . وقد أحضر المعاهدة من أوربا المستر ه. ويلوك للتصديق عليها من الامير الحاكم فوصل الى ايران في سبتمبر سنة ١٨١٥ ، ورحل المستر موريير أخيراً من ايران في الشهر التالي.

العلاقات البريطانية بايران ١٨١٥ – ١٨٢٨

ظلت مصالح البريطانيين لدى البلاط الايراني تُراقَب باستمرار بعد وصول السير هارفورد جونز لايران سنة ١٨٠٨ . وكانت هذه المراقبة تتم بواسطة ممثلين خصوصيين من رتب مختلفة كانوا يعينون بواسطة حكومة صاحب الجلالة لا حكومة الهند . ومنذ سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٨٢٦ الغى المستر ه. ويلوك والعقيد ج. ويلوك على التعاقب هذه الوظيفة . وقد حضر الاخير الى ايران في رئاسة حرس السير م. جونز

والسير ج. اوسلي على التوالي تحت لقب « المسئول عن الشئون ». وفي سنة ١٨٢٦ عين الرائد ماكدونالد السير ج. م. كينر الذي كان ضمن بعثة القائد مالكولم الثالثة ، سفيراً فوق العادة عن طريق حكومة الهند التي عادت اليها مسؤولية رقابة المصالح البريطانية في ايران سنة ١٨٢٣ .

وفي أثناء الفترة ما بين سنة ١٨١٥ الى سنة ١٨٢٦ وجه الممثلون الديبلوماسيون البريطانيون عناية كبيرة لتحسين الجيش النظامي الايراني ، واعير للشاه عدد كبير من الضباط البريطانيين لهذا الغرض . ولكن مساعيهم بسبب عدم الملاءمة لم تنجح في إيجاد قوات مقاتلة ذات كفاية .

التعديل النهائي للمعاهدة الانجلو ايرانية الاخيرة ١٨٢٨

لقد أدت ظروف حرب ايران الفاشلة مع روسيا سنة ١٨٢٦ وسنة ١٨٢٨ الى تعديل هام في المعاهدة الانجلو ايرانية النهائية في سنة ١٨١٤ . فعندما بدأت العمليات العدائية طالب الايرانيون بموجب المعاهدة المساعدة البريطانية ، ولكنها منعت على اساس ان الحرب التي بدأت لم يبدأها الروس باحتلال منطقة كوكهة المتنازع عليها ، ولكنها بدأت بهجوم قام به الايرانيون على الروس . وقد لوحظ الآن ان المعاهدة بذلك الوضع سببت تعقيدات خطيرة لبريطانيا. فبعد صلح تركمان شاه مباشرة انتهزت بريطانيا فرصة الصعوبة التي وجدتها ايران في جمع تعويضات الحرب التي تدفعها لروسيا لترضيتها في مقابل دفع مبلغ واحد قدره ٢٠٠,٠٠٠ تومان لتلغي المادتين الثالثة والرابعة اللتين كانتا تجبران بريطانيا على ان تنظر في دعوى الحدود بين ايران وروسيا ولتساعد ايران بالمال والرجال في حالة وقوع حرب ضدها بسبب اعتداء دولة اوربية . وقد تم رسمياً فسخ تينك المادتين البغيضتين في ٢٤ اغسطس سنة ١٨٢٨ .

الضباط البريطانيون في الجيش الايراني
١٨٢٨ ـ ١٨٣٤

في سنة ١٨٢٨ كان العقيد ليندسي وبعد ذلك سير ه. ل. بيثون والعقيد هارت ، الذي قاد جيش المشاة الايراني ، ووضع فيه الشاه ثقة غير محدودة يخدمان في الجيش الايراني . وفي سنتي ١٨٣٢و١٨٣٣ أمدت حكومة الهند الشاه بكمية كبيرة من الاسلحة والعتاد بلا مقابل وعلى سبيل المجاملة . وفي سنة ١٨٣٤ ارسلت هيئة كاملة من الضباط البريطانيين وصف الضباط الى ايران لاصلاح الجيش الايراني من جميع النواحي . وكان من ضمنهم الرائد باسمور ، والرائد شيل الذي أصبح السير ج. شيل ، والرائد رولنسن الذي أصبح السير ه. رولنسن ، وكل من هؤلاء مثل بريطانيا لدى البلاط الايراني ، والرائد ف. فارانت الذي ارسل في بعثة خاصة الى كربلاء سنة ١٨٤٣ ، وأصبح بعد ذلك المسئول البريطاني عن الشئون في طهران ، والرائد ستودارت الذي قتل في بخارى سنة ١٨٤٢ والرائد دارسي تود الذي تولى المدفعية الايرانية .

★ ★ ★

شئون الساحل الايراني والجزر
١٧٩٧ ـ ١٨٣٤

ان سردنا للحوادث اثناء حكم فتح علي شاه لم يتضمن سوى اشارة صغيرة للشئون المحلية في الساحل الايراني ، ولكن انفصال حوادث الساحل الايراني عن تاريخ ايران بوجه عام قد يكون غامضاً وربما يضللنا . إن النظرة العامة التي نظرنا بها مكنتنا من ان نعالج الاحداث على الساحل الايراني بتقدير صحيح لمدى اهميتها .

الثورة في بوشهر ١٧٩٨

حدثت ثورتان غامضتان في بوشهر خلال عام ١٧٩٨ . ففي ابريل تقدمت قوة الى المدينة يقودها حسين قولي خان حاكم فارس الذي قام

بثورة ضد أخيه الشاه . وبعد اتخاذ بعض التدابير الضعيفة للمقاومة هرب الشيخ ناصر ، وحل محله في الزعامة ابن اخيه الشيخ غانم الذي كان موالياً لحسين قولي خان .

وحوالي منتصف سبتمبر ظهر الشيخ نصر فجأة في بوشهر ومعه اسطول للعتوب ، ربما كان من البحرين ، وحاصر الميناء . وفي طريقه الى هناك بمساعدة العتوب أعاد توطيد سلطته في جزيرة خارَج . وقد سبقته قوة برية الى بوشهر ارسلت لتتعاون معه بقيادة ضابط ايراني واخيه محمد . وبعد محاصرة بوشهر خمسة ايام احتاج السكان الى الماء « قليل من الماء افضل من البحر » . وفي مساء ٢٠ سبتمبر حاول الشيخ غانم الهجوم على المحاصرين ولكنه فشل بعد ان اظهر روحاً عالية في الدفاع عن المكان . وطوردت الفرقة التي قامت بهذا الهجوم حتى بوابات المدينة على يد العدو الذي دخل معهم المدينة ، فاستولى الرعب على الحملة ، وولى الشيخ غانم هارباً بعد مجهود يائس في تجميع قوى رجاله . واستمرت الفرقة المنتصرة في نهب المدينة حتى طلوع النهار . وكان يقود قوة الشيخ ناصر البحرية في هذه العملية شيخ يسمى سالم . وليس من الواضح اذا كان هذا الشيخ ينتمي الى عائلة بوشهر ام كان احد زعماء البحرين . ويعزى نجاح الشيخ نصر الى نفوذه الوراثي .

سلطان عمان يحتل خارَج ١٧٩٧–١٨٠٠

في سنة ١٧٩٩ كما شرح في تاريخ البحرين جرت استعدادات لاخضاع هذه الجزر من شيراز بالاشتراك مع سلطان عمان . وانتهز شيخ بوشهر فرصة ذعر أهالي البحرين لينتزع منهم اعترافاً بتبعيتهم لايران وللدفع قسط من الجزية من حساب سنة ١٧٩٨ . وكانت هناك قوة حربية ايرانية تحت قيادة أخي حاكم إقليم فارس معسكرة في ذلك الوقت خارج اسوار بوشهر وعلى استعداد للتقدم للبحرين . أما سلطان عمان الذي اعتبر نفسه مخدوعاً من الايرانيين فقد زار خارَج واشاع ان الشيخ غانم قد حل محل الشيخ نصر في الحكومة ، وأغرى الاهالي بتسليم القلعة اليه .

وهكذا بعد ان أقام قاعدة له ، اوضح للحاكم الايراني أنه وجد خارّج مهملة فاحتلها ليمنع وقوعها في أيدي العتوب. وعرض أن يدفع دخل خمس سنوات مقدماً عن الجزيرة اذا اعطيت له . ولم يذكر كيف سويت الامور مع حاكم الاقليم ولكن السلطان عاد سريعاً الى مسقط وبعد عام من ذلك بالضبط في يوليه سنة ١٧٩٩ عبر الشيخ نصر من بوشهر بأوامر من حكومة شيراز ومعه عشر سفن والف وخمسمائة رجل واسترد جزيرة خارّج .

موقف شيخ بوشهر ١٨٠٢

في سنة ١٨٠٢ كانت خارّج ما تزال خاضعة لشيخ بوشهر لكن دليكي التي جعلها مزرعة له في وقت ما انتقلت الى ادارة سلطة أخرى . وكان الدخل العائد للاقليم بواسطة الشيخ يبلغ ٤٠٠٠ أربعة آلاف تومان في السنة (أو اكثر من نفس العدد بالجنيهات الاسترلينية) ولكن الشيخ كان مضطراً لان يدفع بالاضافة الى ذلك مبلغاً اكبر باسم هدايا للامير الحاكم .

اجراءات سلطان عمان في بندر عباس ١٨٠٥

العمليات التي مكنت سيد بدر من استرداد بندر عباس سنة ١٨٠٥ بمساعدة المعتمد البريطاني في مسقط مشروحة في فصل لاحق خاص بالعلاقات البريطانية .

تولية عبد الرسول مشيخة بوشهر ١٨٠٧

في الثاني من يناير سنة ١٨٠٧ ترك الشيخ نصر الثاني بوشهر للحج إلى مكة التي يبدو انه لم يرجع منها أبداً . وعند رحيله عهد بالادارة الى ابنه الشيخ عبد الرسول الذي كتب عنه في العام التالي « ان وجهه لا حياة فيه وجسمه مقوس وهو مفرط في الفجور » .

ولكن ضعف جسم الشيخ الجديد لم يمنعه من ان يلعب دوراً هاماً في السياسة خلال الخمسة والعشرين عاماً التالية .

حكومة بوشهر ومحمد نبي خان ١٨٠٨–١٨١١

في نفس الوقت كان محمد نبي خان الذي أرسل مبعوثاً (سفيراً) للشاه في الهند من سنة ١٨٠٥–سنة ١٨٠٧ يدبر المكائد ليحصل على حكومة بوشهر لنفسه. واخيراً منحت له على أن يدفع اربعين الف تومان، وكانت حجة إبعاد عبد الرسول هي عجزه عن تسديد دين بلغ مع فوائده ٢٨ الف تومان كان قد تورط فيه لمواجهة طلب سابق للامير حاكم فارس من دائن كان موعزاً اليه من الامير بادانة عبد الرسول. وفي ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٠٨ قبض على الشيخ بطريق الخيانة او بالاحرى اختطف بواسطة محمد نبي خان، وهو الرسول الذي ارسل من شيراز. وكان الاثنان في طريقهما لزيارة السير هارفورد جونز السفير البريطاني أثناء اقامته في بوشهر. وقد غطيت هذه الاجراءات بفرمان من امير فارس الحاكم شدد فيه على عبد الرسول بأن يحول دون تضايق البريطانيين في بوشهر من أي من الاهالي في المدينة. ووجه فرمان مطمئن للسير جونز شخصياً، وامر محمد خان ان يقرأه بصوت عال في حضوره.

وفي الحقيقة ذهب الايرانيون الى الاعتقاد بأن المتاعب التي اوجد فيها الشيخ عبد الرسول نفسه هي عمل غير لائق اقترفه مع بعثة حكومة الهند الحالية التي يرئسها الجنرال مالكولم. وساد المدينة والاقاليم المجاورة ذعر كبير وفوضى، والتجأت جماهـــــير من الناس والقرويين إلى المعتمدية البريطانية. والى ان وصل محمد نبي خان، كان يحكم المدينة اولا محمد خان المبعوث الشيرازي، ثم حكمها محمد جعفر وهو أخ لمحمد نبي خان. ولكن سلطات شيراز بلغت من القسوة ما جعلها تمثل بمبعوثها وحتى محمد جعفر نفسه القي به في السجن لعدة ايام لا لسبب الا أنه فشل في أن يحول دون هرب وزير الشيخ الراحل بطريق البحر.

وقد انزعج محمد نبي خان لنفور السكان المحليين من التغيير الجديد الذي نظر اليه على انه نهاية حكم العرب، وبداية الحكم الايراني، حتى إنه كان راغباً في التخلي عن حكومة بوشهر. وقيل إنه عرض ٢٠٠٠ تومان من اجل ان يصرح له بذلك، ولكن دون جدوى. وقد كان دخوله بوشهر

في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٠٨ . ويبدو انه احتفل بحكمه رسمياً دون معارضة بل كان فيه الكثير من التملق من جانب رعاياه الجدد . ويجب ان يذكر هنا انه استطاع بفضل شفاعته الشخصية أن ينقذ حياة وبصر سلفه الشيخ عبد الرسول .

وفي سنة ١٨٠٩ بعد منتصف نوفمبر استُدعي محمد نبي خان فجأة الى شيراز، واصبح كبير المستشارين للامير الحاكم بدلاً من نصر الله خان الذي اتّهم بالاختلاس، وربما لم يكن هو الاوسيلة لذلك . وبعد ذلك يبدو ان اغا محمد جعفر عمل كنائب دائم للحاكم في بوشهر .

وأثناء حكم الاخوين الايرانيين ابيدت تقريباً قبيلة ذو مخ العربية التي كانت تؤيد عائلة الشيخ نصر تأييداً كاملا، واستسلم العرب المجاورون لبوشهر لليأس من الطغيان الايراني .

وأخيراً يبدو أنه في سنة ١٨١١ دعي محمد نبي خان الى طهران حيث عين ابنه محمد رحيم خان في منصب في البلاط . وعند وصوله اخبر أن متأخرات إقليم فارس بلغت ٧٠,٠٠٠ ، تومان وكان نصيبه الجلد بقسوة مع موظف آخر اعتبر شريكاً له في جريمة الامتناع عن الدفع . وهرب من المأزق بأن أُلقي به من نافذة عالية بناء على اوامر شخصية من الشاه على أن نهايته غير مؤكدة(١) ولكن لا يبدو انه استرد حظوته لدى البلاط. ومن سوء حظه أنه كان عدواً للقائمقام ميرزا بوزرج الذي كان يعطف على العرب .

علاقة عائلة شيخ بوشهر بجزيرة خارّج ١٩١٥

لقد علمنا انه في سنة ١٨١٢ عندما أصدر الشاه فرمان العفو عاد الشيخ محمد أخ الشيخ نصر الثاني الى بوشهر من خارّج حيث كان عوائله

---

(١) بعد جلده أنعم عليه بخلعة (انظر الى « الرحلة الثانية » لموريير ص ٩٥) ولكن طبقا لما ذكره بريدجسى (أنظر « البعثة » ص ٤٦) فانه أخيرا تعذب لضياع ثروته كلها ثم فقد حياته بطريقة قاسية مخيفة .

يعيشون في نفي اختياري. ولم تبين السجلات سبب هجرة الشيخ محمد من بوشهر عندما حدثت ولا كيف نظر اليها الشيخ عبدالرسول .

الكوليرا في الساحل الايراني ١٨٢١

في صيف وخريف سنة ١٨٢١ اجتاح بوشهر وامكنة أخرى وباء خطير هو الكوليرا وكان الطريق بين بوشهر وبوزجان مليئاً بالجثث وفقدت البارجة الحربية البريطانية «ليفربول» ضابطين في فترة ١٥ ساعة بالاضافة الى جراح وعدد كبير من البحارة . وفي شيراز قضى الوباء على المستر ريتش والدكتور جيوكز كما ذكر في مكان آخر .

محاولة لطرد سلطان مسقط من بندر عباس ١٨٢٢

وفي اوائل سنة ١٨٢٣ وصل زكي خان من شيراز الى بندر عباس ومعه تعليمات بخصوص إيجار ذلك الميناء وتوابعه، وكان في يد سلطان مسقط. وقد انتشرت فكرة مفادها أنه ارسل ليجد الوسيلة لانهاء امتياز الميناء . وعندما تلقى السيد سعيد أنباء وجود موظف في بندرعباس تقدم بسفينتين ليقابله هناك . وكانت نتيجة مناقشاتهما هي ان يدفع السلطان الف تومان زيادة سنوياً للعامين القادمين. وقدم لزكي خان هدية شخصية ٥٠٠ تومان. وقبل ان يبحر السيد سعيد الى مسقط في رحلة العودة زاره على ظهر السفينة ميرزا باقر الذي أحضر معه حسين علي خان حاكم بندر عباس وعلي خان حاكم ميناب . وقد جهر كل منهما برأيه في تفضيل الحكم الايراني ، وكان الغرض من الزيارة هو الصلح معه . وفي هذا الحادث اختفى هذان الشخصان مع دليل لهما لفترة على الاقل بطريقة غامضة . وقد ذكر ان القارب الذي كان يحملهم قد غرق في العودة الى الشاطىء، ولكن في ذلك الوقت كان يعتقد عموماً ان الرجلين حملا وارسلا ليموتا صبراً في سجون مسقط المظلمة .

الاعمال العدائية بين سلطان عمان والشيخ عبد الرسول شيخ بوشهر ١٨٢٦ - ١٨٢٧

بدأ شعور سيء يتزايد الى وقت ما بين سلطان عمان والشيخ عبد

الرسول الذي يبدو أنه استأنف وضعه كحاكم وراثي لبوشهر بعد سقوط محمد نبي خان . وفي سنة ١٨٢٦ عند رحيل الشيخ الى الحج في مكة بدأ السلطان بأعمال عدائية ضده . وكان سبب النزاع ضرر ألحقه الشيخ عبد الرسول بالسيد سعيد في شيراز. وكانت الشكوك تحوم حول قيامه بمجهودات ليحل محل السلطان في زواج مقترح بإبنة الامير الحاكم لشيراز . وكان من المعتقد ان العرب في الساحل الايراني من قشم الى كانجون يقفون الى جانب السلطان بينما كانت صداقة القواسم لشيخ بوشهر عميقة في قلوبهم منذ سنين عديدة . وعلى ذلك فقد كان خطر اندلاع الحرب في الخليج كله بالصدام بين القوتين حقيقة ماثلة. وكانت اول شرارة في الحرب هي استيلاء العمانيين على سفينة الشيخ «نصرت شاه» أثناء عودتها من البنغال، حيث حملت الى مسقط وانزل منها كل الادوات التي تخص الشيخ شخصياً، واعيد تجهيزها لتكون سفينة حربية. وفي ٢٧ يوليه سنة ١٨٢٦ تقدمت سفينتان وواحدة شراعية في صحبة «نصرت شاه» من مسقط الى مرفأ بوشهر، واخبر قائد الاسطول محمد بن سلطان المعتمد البريطاني أن لديه اوامر لتسليمه جمارك على بضائع بوشهر الموجودة على ظهر السفينة نصرت شاه والمرسلة الى التجار، وأنه سيستولي على جميع السفن الخاصة بالشيخ عبد الرسول . وفيما عدا ذلك فانه لن يهدد المدينة او يضر بتجارتها . وبناء على طلب المعتمد البريطاني فإنه تنحى عن طلبه للجمارك وإلا لاضطر التجار لدفع الجمارك مرتين . وفي النهاية رحل الاسطول بهدوء الى البصرة حيث كان لسيده طلبات أخرى تنتظر التنفيذ .

وكانت السلطات البريطانية تتوقع عودة الشيخ عبدالرسول عن طريق وسط شبه الجزيرة العربية، ولكن السيد سعيد كانت لديه معلومات افضل. ففي سبتمبر سنة ١٨٢٦، بعد عملية قصيرة، أسر الشيخ ومعه سفينتان في البحر في جزء مجاور لقشم . وعندما تلقت حكومة بوشهر نبأ هذا الحادث تولى الحكومة الشيخ أحمد، وهو عم الشيخ عبدالرسول الذي ايده الامير الحاكم لفارس في اغتصاب السلطة ، ولم يطلق سراح الشيخ الاسير حتى مايو سنة ١٨٢٧ عندما نفذت وثيقة بمبلغ ٨٠,٠٠٠ كراون الماني لصالح الذين اسروه .

ثورة بوشهر واهانة المعتمدية البريطانية ١٨٢٧

وفي أثناء اعتقال الشيخ عبدالرسول في مسقط حدثت قلاقل خطيرة في بوشهر وكان سبب ذلك منافسات بين اعضاء اسرته . وعندما استولى أحمد عم الشيخ علي ادارة الميناء لنفسه كما ذكر من قبل ، لجأ حسين أخ الشيخ وابنه ناصر الى المعتمدية البريطانية . ومن ذلك المكان بدآ يحوكان الدسائس سراً لقلب الشيخ احمد ، غير مراعيين الشروط المفروضة عليهما لوضعهما الممتاز كلاجئين .

وفي آخر يناير سنة ١٨٢٧ اقترب الفارمان فارما او الامير الحاكم لفارس من بوشهر. ولكي يقوي الشيخ احمد من وضعه قبل وصول الزائر الملكي طلب رهائن من كل قبيلة تحت ادارته ، واقترح ان ترسل الرهائن للجزيرة من خارج . وقد هيأ هذا الطلب الشاذ الفرصة التي كان منافسوه في حاجة لاستغلالها .

وفي ليلة اول فبراير استولى الشيخ حسين وناصر فجأة على برجين من القلعة كانا في حوزة أعظم اتباع الشيخ احمد الذين يعتمد عليهم. وفي اليوم التالي حاصروه في منزله واجبروه على الاستسلام . وكان ذلك بمساعدة أهالي بوشهر عامة ، وبمساعدة فرقة من قبيلة بني فلاج من القرية المجاورة . وعقد اتفاق بين الطرفين بوساطة الرائد ستانوس المعتمد البريطاني تنازل فيه الشيخ أحمد عن الحكم ، وتعهد ان يبقى في المعتمدية البريطانية حتى تأتي أنباء استسلام خارج للطرف الآخر. وبعد ذلك يمكن أن يزود بالوسيلة التي يغادر بها بوشهر بحراً .

وفي الثالث من فبراير ، بعد ان اتخذ الشيخ احمد إقامته في المعتمدية دارت مباحثات بين الزعماء في منزل الشيخ محمد وهو عم آخر لعبد الرسول ، وحضر الرائد ستانوس هذه المباحثات . وقد صدر منه تعليق أغضب الشيخ حسين الذي اندفع من المنزل واخذ يثير اتباعه قولا وعملا ليعسكروا وينفذوا أي عمل بالقوة . ويبدو أن ستانوس عاد الى المعتمدية فوجد امامها مظاهرة جبارة قامت بها شرذمة من الرعاع المسلحين في

المدينة . واحيط المكان بجموع من الرجال أخفوا أنفسهم خلف الاكواخ في الحي المجاور وشوهدت جماعات تزحف على اسطح المنازل لتحتل أمكنة استراتيجية . وأحضر مدفع كبير ووضع على مسافة مائة ياردة من الباب . ووقف في الشوارع الموصلة للمعتمدية حراس لمنع أي مؤن قد تجيء اليها من المدينة . وبواسطة هؤلاء الحراس افرغت اواني المياه ، وفتحت اللفائف ، وفتش الارمن وغيرهم ممن كانوا يقتربون من المكان ، واوقف خادم المعتمدية وهو خارج منها ، وسلبت كل الاشياء التي كان يحملها .

وكتب الرائد ستانوس مرتين للشيخ ناصر . وأخيراً تمكن من وقف هذه التهديدات والمضايقات . وفي الصباح التالي بدأ الشيخ ناصر وحسين اللذين تيسر لهما الوقت الكافي للتفكير في النتائج الممكنة لتصرفهما هذا ، فأنكرا انهما فكرا في اللجوء الى العنف زاعمين ان غرضهما الوحيد كان منع الشيخ احمد من الهرب . ولجآ الى التأكيدات الفياضة باحترام البريطانيين ، والشكر للمعاملة الطيبة التي لقياها من قبل على يد المعتمد البريطاني .

وسرعان ما وصل بعد ذلك الفرمان فارما شخصياً الى بوشهر . ولكن وجوده لم يعمل على تحسين الامور لانه علّق بلغة مهينة على التصوير الذي قدمه الرائد ستانوس للاحداث الاخيرة ، وأراد ان يلقي باللوم كله فيما حدث على المعتمد . واخيراً وبعد انّ منع خدام المعتمدية من حمل الماء وخلافه وإلا أُهينوا في الطرق العامة ، انسحب المعتمد من بوشهر الى قرية مجاورة .

وعند هذا الحد حل الرئيس ويلسون محل الرائد ستانوس ، وكتب الامير الحاكم للمعتمد الجديد يعده بالترضية عما لحق أخيراً بالبريطانيين من اهانات ، وبابعاد الشيخ حسين من الادارة ، ويبدو انه أعيد تكوين المعتمدية في المدينة ، أما الشيخ أحمد فقد سلمه المعتمد بناء على طلبه الى الفرمان فارما .

استحسنت حكومة بومباي القرار ، كما اثنت على حسن التصرف والحزم اللذين أظهرهما الرائد ستانوس أثناء الازمة ، وكذلك الحكم الذي

أصدره الرئيس ويلسون باعادة المعتمدية الى بوشهر وبتجاهل اللغة السيئة التي استعملها الامير الحاكم . ولم تر الحكومة في بومباي أنه من الضروري الاصرار على ابعاد الشيخ حسين عن الحكومة ما دام أحد أفراد العائلة القادرين على الاستمرار في الادارة في غياب الشيخ عبدالرسول شريطة الا تكون هناك مخاطرة عند عودته الى الحكم من الاعتداء على المعتمدية بعد إعادتها لبوشهر . وسوف يفسر لنا انشغال الحكومة الايرانية السابق في الحرب مع روسيا في الشمال اسرار عدم مبالاتها بسلوك سلطان عمان وحالة الفوضى في بوشهر في سنة ١٨٢٦–١٨٢٧ .

العلاقات المتوترة بين تيمور ميرزا والشيخ عبد الرسول ١٨٢٨ – ١٨٣١

عند اطلاق سراح الشيخ عبدالرسول سنة ١٨٢٧ عاد ال الحكم في بوشهر ولكن حوالي نهاية العام التالي عزل تيمور ميرزا ابن الامير الحاكم لشيراز . وطلب تيمور ميرزا في الحال من السيد سعيد سلطان عمان ، الذي تزوج اخته في العام السابق مساعدته بسفينة او ثنتين واقترح عليه ان يبذل مجهوداً سريعاً ليستولي على «حارث» وهي سفينة تخص الشيخ . فالتقت البارجة «المظفر» التي ارسلها السيد سعيد استجابة لهذه الطلبات ب «حارث» بعيداً عن كانجون ، وبدلا من مهاجمتها صحبتها بسلام الى ميناء بوشهر ، وكان هذا بداية يناير سنة ١٧٢٩ . وعند رسو قائد السفينة المسقطية في بوشهر وجد الفارمان فارما هناك ، وكان الشيخ عبدالرسول كما يبدو في انسجام كبير معه . وبقي قائد السفينة أياماً قليلة كضيف على وزير الامير الحاكم ثم أبحر عائداً الى وطنه دون ان يرتكب أي عمل عدائي . وفي مايو سنة ١٨٣٠ وبعد ان اعادت الحكومة الشيرازية تثبيت مركز شيخ بوشهر وخصصت له كزاران وجميع المناطق التي تقع بينها وبين البحر تجدد التوتر، وطلب تيمور ميرزا مساعدة سلطان عمان البحرية مرة أخرى ضد عبدالرسول ولكن المعتمد البريطاني نجح في إقناع سيد سعيد بأن يمتنع عن التدخل .

وفي العام التالي كان السلطان يتراسل مع امير شيراز الحاكم فيما

تختص بابعاد شيخ بوشهر بقوة بحرية ترسل من مسقط ولكن وجهت اليه احتجاجات شديدة من المعتمد البريطاني في الخليج ومن حاكم بومباي القائد مالكولم الذي كان قد تعرف به شخصياً . وقد سويت أخيراً بعض مطالب السيد سعيد من شيخ بوشهر بدفع ٢٠,٠٠٠ غران ولو كان هاجمه عندما قصد هذا لما استطاع ان يجد أي تبرير أدبي .

طرد الشيخ ناصر الثالث من بوشهر على يد الحكومة الايرانية وتدخل الشيخ سلطان بن صقر القاسمي ١٨٣٢

عند نهاية عام ١٨٣٢ طردت حكومة ايران الشيخ نصر الثالث(١) بعد فترة وجيزة من حلوله مكان ابيه الشيخ عبد الرسول في بوشهر . وقد صودرت سفينته التي كان بدأ بها حصار المدينة جاعلاً خارج قاعدة لعملياته . وفي نوفمبر فقط بعد ان كف عن حصاره بأيام قليلة وهرب من خارج الى الكويت ، وصل الشيخ سلطان بن صقر زعيم القواسم وقد جاء لنجدته تنفيذاً لاتفاق سابق ومعه اسطول يحمل من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ رجل من قبيلة القواسم القراصنة . وكان من الواضح أنه لم يعد هناك أي أمل لاستعادة حكومته الوراثية . لذلك رأى الشيخ سلطان ان يشن هجوماً انتقامياً على المدينة وينهب سكانها التجار . وفي هذه الظروف رأى المستر بلين ان يبرر لنفسه حق التدخل وإجبار القواسم بتهديدهم بالقوة للرحيل عن الميناء .

ثورة بوشهر وطرد رضا قولي ميرزا ١٨٣٣

بعد الضجة التي وصفناها في الفصل السابق والتي نتج عنها طرد الشيخ الوراثي عن الفارمان فارما فارس ابنه رضا قولي ميرزا أخ تيمور ميرزا لحكم بوشهر .

---

(١) قتل الشيخ عبد الرسول في براز جان على أيدي أهالي ذلك المكان بينما كان في رحلة عودته من شيراز الى بوشهر فبعد أن تخلى عنه أتباعه باع حياته بعزة ــ أنظر جريدة بننج المجلد الاول صفحات ١٦٢ ــ ١٦٣ .

ولكن الاهالي استاءوا من تصرفات الكاجاريين لتوطيد حكمهم الجديد في المدينة كما ساءهم سلوك والدة الحاكم الجديد التي زارت بوشهر شخصياً . واتخذت اجراءات لزيادة دخل الحكومة ومنها القبض على زعيم بوزجان . وقد أدى ذلك كله اخيراً الى الثورة العلنية . وفي ليلة ١٤ ابريل تعرض منزل رضا قولي خان لمحاصرته بقوة مسلحة تحت قيادة شخص يسمى جمال خان بوشهر الذي شد من ازره زعماء تانجستان وداشتي . ووجد صاحب السعادة الملكية نفسه مضطراً لان يطلق سراح زعيم بوزجان ووافق على رحيله من بوشهر مبكراً في الصباح التالي وبما يتفق مع وعده سافر مصحوباً بقليل من الخدم فقط أما حرمه وأهل منزله فقد لحقن به بمجرد الحصول على البغال التي تحمل عفشهن وامتعتهن .

وفي مايو سنة ١٨٣٣انهى امير شيراز الحاكم الى مستر بابن المعتمد البريطاني في بوشهر أنه بناء على طلب الثائرين الاخيرين الذين عبروا عن أسفهم العميق لخطئهم فقد عين ابنه تيمور ميرزا ليكون مسئولا عن بوشهر بدلا من رضا قولي ميرزا ، وطلب من المعتمد ان يقابل رغبات الحاكم الجديد بكل احترام . وقد رد الضابط على هذا الطلب بحرص ومجاملة وكان ممثلو الاهالي قد طلبوا الا يقيم تيمور طويلا في بوشهر وان لا يحضر مرافقين كثيرين معه . وفي ٢٩ يونيه رحل بعد اقامة قصيرة ومعه شخصان من ذوي الرتب ليعملا كنائبين في أثناء غيابه ولكن هذا كان ترتيباً اعتبارياً بحتاً ، أما الرقابة الفعلية فقد ظل يمارسها جمال خان ومؤيدوه .

وفي اول اغسطس على أي حال انفرط عقد الاتحاد المحلي المكون لمقاومة اعتداء حكومة شيراز لان زعيم تانجستان قتل في مكان للاجتماعات العامة على يد زعيم داشتي الذي كان يغار من سطوته . وقتل كذلك حسين قولي خان من أنجالى وهو أحد الموالين لزعيم تانجستان القتيل ، وأصيب أحد مؤيديه الكبار بجروح بالغة واتخذ أتباعه ملجأ في المعتمدية البريطانية ، وبموافقة الطرف المعارض ارسلوا بواسطة المعتمد بحراً وبراً الى مواطنهم . ثم راح ميرزا علي خان ايضاً يبحث عن الحماية البريطانية له. وكان هذا احد

الممثلين الرسميين لتيمور ميرزا ، وقد هرب الى المعتمدية في١٩ اغسطس من منزل القاضي حيث لم يحس هناك أنه آمن، فوضع بسلام على ظهر سفينة حربية صغيرة لشركة الهند الشرقية تدعى «ترانتا» وقد نقل قبل ان يثار اي اعتراض على ايوائه . وفي صباح ٢٠ أغسطس ظهر رضا قولي وتيمور ميرزا ونصر الله ميرزا امام المدينة بقوة كبيرة . واستعدت الفرقة الموجودة بداخل المدينة بعد أن رفضت التسوية التي عرضها مندوبوهم للرحيل بحراً ، ولم يتشبث بالمقاومة منهم الا قليل حتى ساعة حلول الليل . وعندما دخلت القوات الملكية المدينه بعد الغسق ، واندفعوا الى الشاطىء ليعزلوا الفارين وجدوا ان قواربهم الاخيرة كانت بعيدة عن متناول ايديهم . وبظهور الامراء الملكيين نجت المدينة من النهب والسلب عدا المنازل التي كان يحتلها قادة الثوار. وكانت حادثة القتل الوحيدة التي حدثت بين فرقة تانجستانية كانت مشغولة بالبحث عن مكان إقامة جمال خان وألقى أحدهم سهواً بشعلة في وسط اوعية البارود فسبب انفجاراً قتل فيه ثمانية أشخاص . ويبدو أن جمال خان قد هرب الى «فيض الربانه» وهي سفينة من مسقط كان انزل على ظهرها عائلته وثروته من قبل . وقد نجا من الاسر بأعجوبة بمساعدة شريكه زعيم داشتي الذي قرر أن يسلمه الى المنتصرين طمعاً ينال به رضاهم ولجأ قليل من رجال الداشتي الى المعتمدية البريطانية وآخرون كان يظن انهم مختفون في المدينة ولكن التانجستانيين لم يجدوا منهم احداً وكانوا يبحثون عنهم ليقتلوهم إرضاءً للثأر الذي قتل فيه زعيم تانجستان . أما جمال خان فيبدو أنه اتخذ إقامته في اراضي سلطان عمان ليعود للظهور ثانية بعد ست سنوات كمنافس للحكم في بوشهر وذلك تحت رعاية من يحميه .

العلاقات البريطانية مع الساحل الايراني والجزر
١٧٩٧ ــ ١٨٣٤

متاعب المعتمدية البريطانية في بوشهر ١٧٩٨

كانت ثورة حسين قولي خان سبباً في متاعب كبيرة للوكالة البريطانية في بوشهر وذلك بسبب المشاحنات المحلية التي حدثت . وقد شرحت هذه الظروف من قبل .

كان المستر هانكي سميث المعتمد البريطاني قد شحن ثروته الخاصة وثروة شركة الهند ، قبل يوم من اسطول وصول العتوب في سفينة محلية كبيرة استأجرها لذلك الغرض ، قاصداً نقلها الى جزيرة خارج على أمل أن ينقذها من الاغتصاب الذي كانت معرضة له في بوشهر لو تم الاستيلاء على المكان . وعندما دخلت سفينة العتوب الامامية الى الميناء اتجهت رأساً لسفينة المعتمد المستأجرة ، وانزل العلم البريطاني الذي كان يرفرف فوقها ونهبت منها أشياء كثيرة . وعندما عرض الامر على الشيخ سليم الاميرال العربي امر في الحال بارجاع المنهوبات . لكن الاشياء التي بقيت ولم ترد كانت حقيبتين من الصفيح لشركة الهند واربعة او خمسة أكياس من الارز للمستر سميث كانت قد سقطت مصادفة في البحر . وعلى أية حال فان الشيخ نصر الثاني الذي دفعته غيرته في جبن وتعصب لان يعارض الخطة كان ميالا لانتقال المعتمد البريطاني الى خارج . واضطر المستر سميث ان يعيد كل شيء الى بوشهر عدا الصفيحة والارز التي أرسلها الى البصرة . وعندما سقطت المدينة القديمة لم يكد ينجو منزل واحد من السلب . وبصعوبة هائلة وبمعونة الحرس الهندي وبتهديدات متوالية مني استطعت دفع المهاجمين عن المبنى القديم للمقيمية الذي كان يغرى المهاجمين من كل جهة » هكذا وصف سميث تلك

(١) انه من غير المؤكد معرفة موقع المعتمدية البريطانية في ذلك الوقت وكانت في الاصل خارج بوشهر كلية ولكنها نقلت بعد ذلك الى وسط المدينة حيث بقيت لوقت قصير فقط . أما نقلها لموقعها ـــ

المشاهد ، وقد جرد خدم الوكالة حتى من القمصان التي على ظهورهم ووجد المعتمد أنه من الضروري امدادهم بالملابس والمؤن . كما فقد إلى جانب ذلك "ديْن" بقيمة ثلاثمئة قرش بذمة الشيخ غانم الذي كان طرد من المدينة ، وقال المستر سميث إن على الحكومة ان تعوض تلك الخسائر في مثل هذه الظروف وانتهز الفرصة ليكرر الطلب الذي كان قدمه من قبل لتعزيز قوة جنود الحرس .

علاقات مهدي علي خان مع الشيخ ناصر ١٨٠١

كانت علاقات مهدي علي خان المعتمد البريطاني بالشيخ نصر الثاني شيخ بو شهر علاقات ودية بل كانت قوية لدرجة ان الشيخ نصر الذي كان في الهند عندئذ كتب خطاباً الى مهدي علي خان يرجوه فيه ان يشرف على الحكومة وأن يعتبر محمداً أخاً نصر كابنه وابن نصر الحاج سليمان كخادمه .

وقد نشأت حالتان من المتاعب بسبب غرق سفن بريطانية في صيف سنة ١٨٠٣ على ساحل ايران .

مصاب السفينتين « هكتور » و « ألرت » في نخيلوه ١٨٠٣–١٨٠٧

حدثت النكبة الاولى للسفينة «هكتور» التي كانت في طريقها من بومباي الى بوشهر والبصرة حاملة ٨٥٠ بالة من بضائع شركة الهند الشرقية وارتطمت عند ميناء نخيلو في شهر مايو . وبعد ان أطلق القبطان إشارات النجدة بالمدافع جاء الشيخ رحمن زعيم نخيلو ومعه عدد كبير من المراكب، وطرد الضباط والبحارة واستولى هو نفسه على السفينة بكل محتوياتها . وفيما بعد وصل الضباط والبحارة الى مسقط في سلام ثم عادوا الى الهند .

= الحالى فيبدو أنه حدث مبكرا في القرن التاسع عشر اذا لم يكن قبل ذلك . وكان الايجار مائة روبية تدفع كل شهر للارض التى كانت تشغلها في أول الامر لشيخ بوشهر وبعد انتهائه كانت تدفع للملاك الخصوصيين .

وفي اغسطس من نفس السنة جنحت سفينة البريد «ألرت» التابعة لشركة الهند الشرقية في جو عاصف عند جزيرة الشيخ شعيب بالقرب من نخيلوه فنزل حوالي خمسمائة من سكان الجزر الى الشاطيء واحتملوا جميع ما عليها من بضاعة كانت تحملها من البصرة وبوشهر الى بومباي . ولم يلتفت الى الاحتجاجات التي قدمها القبطان مشيراً الى الصداقة القائمة بين حكومتي بريطانيا وايران . وفي اليوم الثالث زار الشيخ رحمن نفسه السفينة المحطمة وأخذ ما وجده من بقايا ذات قيمة على ظهرها ولم يترك الا كيسين من الارز فقط ليكونا تموينا لثلاثين او اربعين رجلا . وقد أخذت ايضاً من السفينة بعض رسائل أعيدت منها رسالة اوربية بعد ذلك مفتوحة .

ولم تذكر قيمة الخسائر الكلية في الحالتين ولم يعرف مصير السفينتين بشكل واضح . لكن يبدو أنه من المحتمل ان تكون الاخيرة قد تحطمت في البحر . ووضع الشيخ رحمن يده على الاخرى . ووزعت البضائع المنهوبة سريعاً في نواح مختلفة . وسرعان ما زار الشيخ رحمن مسقط بعد ذلك متظاهراً أنه موفد الى السلطان من قبل « عتوب البحرين » . وانتهز هذه الفرصة ليتصرف في جزء من الغنيمة في ميناء مسقط مع رجل عماني ارسلت بواسطته البضاعة الى جده للبيع . واشترى شخص يدعى ميرزا باقر من بندرعباس من البضائع المسروقة ما قيمته ٨٠٠ تومان وأخذ بدين طويل الاجل كمية من البضاعة قيمتها ٥٢٠٠ تومان ولكنه رد الكمية الاخيرة بعد ذلك الى الشيخ . وقد عمل التجار الايرانيون من يَزْدْ والخواجات من السند على اراحة الشيخ رحمن من جزء من بضائعه . وبعد ذلك ظهرت أسباب قوية تدعو الى الشك في ان الشيخين سيف وحرمي من عسالو والشيخ عبدالرحمن شيخ ناباند حصلوا على ربح مشترك يبلغ ٣٣,٧٥٠ روبية من البضائع التي اخذت من «هكتور» . وبقي جزء كبير من البضائع في حوزة الشيخ رحمن وقد قام بتصريفها في جزيرتي هرمز وقشم .

١٨٠٣

وقدمت اعتراضات لحكومة إيران من قبل االمستر لوفيت المعتمد البريطاني في الخليج . أما الشيخ نصر الثاني شيخ بوشهر الدي تعرض لسخط الامير الحاكم وكان مسجوناً في شيراز في ذلك الوقت فقد أطلق سراحه لكي يقود حملة ضد نخيلوه . ولكن الشيخ بعد ان اطلق سراحه لم يتخذ أية خطوات لتنفيذ التعليمات التي لديه . وفي نهاية العام ظلت الاعتداءات والاضطرابات على حالها في البلد .

١٨٠٤

وارسل بعد ذلك سمسار الوكالة البريطانية في بوشهر الى شيخ « نخيلوه » ومعه خطاب من المعتمد البريطاني يطلب التعويضات ، وعاد السمسار في ١٢ يونيه سنة ١٨٠٤ باجابة من الشيخ تدل على المراوغة اذ عرض أن يرد نصف البضائع المفقودة ولكن الاقتراح رفض من المعتمد لانه اعتبر هذا غيركاف ، علاوة على أنه شك في ان الشيخ عرض هذا الاقتراح دون ان تكون لديه نية الوفاء .

وفي اليوم التالي في ١٣ يونيه وصل الى بوشهر شخص يدعى أغا رضا عينته حكومة شيراز ليتحرى عن هذين الموضوعين وليطلب التعويضات من الشيخ رحمن بمساعدة الشيخ نصر شيخ بوشهر وزعماء آخرين من الساحل . وقد استقبل هذا المندوب بترحيب من المعتمد البريطاني الذي انفق ٥٠٠٠ روبية في تقديم هدايا له ، وحاول أن يملأ عقله بالمبادىء الاخلاقية ضد محاولات الشيخ رحمن الفاسدة لان هذا الزعيم الوغد كما هو معروف جيداً كان يضمن استمتاعه بمنهوباته معتمداً على تقديم الرشـــوة لمن يوفد من قبل الحكومة ليرغمه على رد المسروقات او التعويض عنها . وكان المستر لوفيت يقصد ان يوفي ثمن هدايا أغا رضا بخصم ١٠ أو ١٥٪ من قيمة البضائع التي تسترد . واقترح أن تكون بمثابة ضريبة إنقاذ للسفن . ولما دُعي الشيخ رحمن للحساب بواسطة حكومة شيراز ادعى ان لكل دولة الحق في الثروة التي تأتي اليها

من غرق السفن على سواحلها . ولسوء الحظ كان يبدو أن أغا رضا يميل الى رأيه ولكنه اقترح أن تكون هناك حالات شاذة في هذه المناسبة بسبب التحالف السياسي بين بريطانيا وايران .

وفي يوليه سنة ١٨٠٤ استطاع المستر مانستي الذي أصبح مسئولا عن بوشهر بعد رحيل المستر لوفيت كما رأينا من قبل وكان تقدم الى طهران في بعثة مزعومة من حكومة الهند ، ان يحصل من الشاه على فرمان للامير حاكم شيراز يأمره فيه بتسوية سريعة لمشكلات نخيلوه ، وسرعان بعد ذلك ما قرر ان شخصاً يدعى زكي خان أمر بأن يقوم بعمل ما ضد الشيخ رحمن بمساعدة قبيلة من العرب كانت في عداء مع أهالي نخيلوه . وربما كان ترك الشيخ رحمن لنخيلوه حوالي منتصف سنة ١٨٠٤ وانسحابه الى جزيرة الشيخ شعيب كلية بعائلته وسبعمائة من أتباعه نتيجة لذلك التقرير . وقد عزم على ان يتخذ من شعيب اقامة دائمة فبنى برجين للدفاع ووطد علاقات ودية قوية مع الوهابيين وكان يبدو أن موقفه قوي جداً لانه كان يستطيع أن يسوق الف فارس للعمليات الحربية . وكان على صلة بمشايخ جارك وعسالو وكانجون على الجانب الايراني من الخليج ، وبزعماء رأس الخيمة والزبارة من ناحية شبه الجزيرة العربية . وقدم الرئيس سيتون المعتمد البريطاني في مسقط اقتراحاً بهجوم بريطاني عليه بسفينتين بالاشتراك مع سلطان عمان ولكن حكومة بومباي رفضت ذلك الاقتراح اذ كانت لا ترغب في ان تعلن حرباً من جانبها على شيخ من رعايا شاه ايران .

١٨٠٥

واخيراً وضعت نداءات الملازم بروس الذي كان يقوم بأعمال المعتمد البريطاني في بوشهر موضع التنفيذ ، فأبحر الشيخ نصر باسطول الى جزيرة الشيخ شعيب . وقدم الرئيس سيتون المعتمد البريطاني في مسقط الطراد البريطاني « مورننجتون » للشيخ كمساعدة له ولكنه رفض . وكان سيتون مشغولا في ذلك الوقت مع السيد بدر في عمان في حملة الى بندر

عباس وقشم . وكانت اعمال الشيخ نصر في الفترة من يونيه الى أغسطس سنة ١٨٠٥ لا تدعو الى الثقة في نفوس الذين ارسلوه لورود تقارير عنه بأنه كان يطلق بضعة مدافع قليلة كل يوم كموضوع شكلي، ويذهب الى الشاطىء في المساء ليتناول العشاء مع الشيخ رحمن . ولكنه نجح على أية حال في الحصول على تسليم منه برد جزء مما نهب. لكن استمرار المستر بروس في الالحاح عليه بوجوب تقديم ترضية كملة ، وكذلك القبض على ابن الشيخ رحمن بخدعة وحمله كرهينة الى مسقط أديا في النهاية الى الحصول على تعويض مادي عن السفينة «هكتور» . وقد استرد سيد بدر في هرمز كمية قليلة من أسلاب الشيخ وسلمها الى الرئيس سيتون أثناء الحملة المشتركة التي ذكرناها من قبل .

١٨٠٦

وفي سنة ١٨٠٦ ونتيجة للمعلومات التي وردت عن اشتراك الشيخ سيف والشيخ عبدالرحمن كما اشرنا من قبل حجزت حكومة بومباي بعض سفن تابعة لمواني الشيخين تصادف انها كانت تزور الهند . وقبل اطلاق سراح هذه السفن قدمت ضمانات صالحة لمدة تسعة أشهر على قبول الشيخين للتحقيق . فقدم الامير الحاكم لشيراز بعد ذلك احتجاجاً ضد حكومة بومباي لمصادرتها السفن وذكر أن الشيخ سيف هو من الزعماء المحترمين ، وقد استخدمته الحكومة الايرانية في إعادة الشيخ رحمن للطاعة، وطلبت من حكومة بومباي ألا يتخذ ضده أي إجراء . وقد أوضح المستر بروس أيضاً أن الأدلة الخاصة باعتداءات الشيخين غير كافية وبذلك اوقف أخيراً الادعاء ضدهما .

مسألة السفينة « فلاى » ١٨٠٣ — ١٨٥٠

قامت حالة شادة ذات طبيعة مختلفة وهي حالة السفينة «فلاي» ذات الـ ١٤ مدفعاً التابعة لشركة الهند الشرقية . وقد تم الاستيلاء عليها بالقرب من جزيرة قيس سنة ١٨٠٣ من قبل السفينة الفرنسية «لافورشن» ذات الـ ٣٨ مدفعاً بقيادة القبطان سيركوف . وقبل الاستيلاء على «فلاي»

رطمها قائدها بالارض واغرق الصناديق والرسائل التي كان مسئولا عنها على عمق قامتين ونصف (١٥ قدماً) في الماء واتخذ علامات يستطيع بها ان يستردها مستقبلا . وقد حمل الفرنسيون الضباط والبحارة والركاب الذين كانوا في السفينة « فلاي » الى بوشهر حيث جمعت غنائم كثيرة أخذها الفرنسيون . وقد أخلى سبيلهم ما عدا ثلاثة ضباط ارسلوا الى مدغشقر لكي يتم التبادل عليهم هناك .

واشترى الجماعة الذين اطلق سراحهم في بوشهر فيما بينهم سفينة أهلية ركبوها الى بومباي وعرجوا في طريقهم على جزيرة قيس واستردوا الودائع الحكومية ، ولكن في سنة ١٨٠٤ وهم في طريق رحلتهم اسرهم القراصنة القاسميون بين طنب وموسندم بالقرب من مدخل الخليج وحملوهم الى رأس الخيمة كما ذكر في فصل آخر من هذا الكتاب . وحينما تعهدوا لآسريهم أن يدلوهم على موقع كنز السفينة «فلاي» ، حصلوا أخيراً على وعد بحريتهم بشروط وارجعوا الى جزيرة قيس. وهناك بواسطة غواصي اللؤلؤ استطاعوا أن يتأكدوا من حقيقة العرض الذي قدمه الانجليز. وبعد الوفاء بجزء مما اتفقوا عليه انزلهم العرب الى الجزيرة حيث اختبأوا وعاشوا بصعوبة أثناء المذبحة التي قام بها القواسم ضد الاهالي

وبعد ان رحل القراصنة أخيراً أعد المختبئون قارباً وعوامة من الخشب ورحلوا يبحثون عن البر المقابل ، لكن القارب بجميع من عليه فقد في الرحلة ووصلت العوامة الى الشاطىء الايراني . ومضى الناجون منهم بعد ذلك متخذين طريقهم على الساحل حتى وصلوا الى جزيرة الشيخ شعيب وهم يقاسون من الفاقة والإهمال ، وماتوا واحداً إثر الآخر وهم يتقدمون حتى لم يبق أحد من الجنود الهنود والخدم والبحارة ولم يصل ناجياً الا القليل من الاوربيين . وقد استقبلهم زعيم جزيرة الشيخ شعيب بغير ترحاب ولكنه اقتنع أخيراً تحت طائلة التهديد بأن يرسلهم في قارب الى بوشهر .

ومات منهم واحد عندما كان يحمل على ظهر القارب وآخرون ماتوا في أثناء الرحلة. وعند الوصول الى بوشهر مات شخص آخر منهم.

ومن ذلك العدد الهائل لم يعش الا المستر جاول وهو ضابط بحري وبحار آخر يدعى بنال . ووصل الاثنان أخيراً الى بومباي مع ودائع «السفينة فلاي» التي احتفظا بها بحرص وعناية .

في سنة ١٨٠٥ أمر الرئيس سيتون المعتمد في مسقط(١) ان يبذل مجهوداً ليتعقب أثر بعض الركاب الاهالي الذين كانوا ضمن جماعة «فلاى» وتركوا عند جزيرة الشيخ شعيب على ظهر مركب أهلي متجه نحو مسقط . ولم يعرف ما اذا كان نجح في بحثه ام لا .

حملة سلطان عمان والمعتمد البريطاني في مسقط الى بندر عباس١٨٠٥ :

وفي سنة ١٨٠٥ كما ذكر في مكان آخر صحب الرئيس سيتون المعتمد البريطاني في مسقط ، سيد بدر حاكم عمان في حملة الى الخليج وكان غرض المعتمد البريطاني كما أمر من حكومته هو إخضاع القراصنة القاسميين في رأس الخيمة بعد ازدياد غاراتهم وذلك بمساعدة سيد عمان بينما كان غرض الاخير هو استرداد ارض بندر عباس المستأجرة وتوابعها من بني معين ، وهي قبيلة محلية اغتصبت الارض بعد موت سلفه وكان سبب استجابة الرئيس سيتون لمطلب سيد بدر مصاحبته في البارجة « مورننتجون » الى بندر عباس هو الخوف من ترك السلطان وحيداً خشية أن يستميله القواسم والعتوب تحت تأثير نفوذ الوهابيين ، وينقض معهم لتحطيم اسطول الشيخ نصر في بوشهر فيما كان مشغولاً في جزيرة الشيخ شعيب لاخضاع شيخ نخيلو . واعتبر سيتون ان مصاحبته للسيد بدر ستحول دون قيام الاخير بأي عمل عدائي ضد حكومة ايران أو تركيا . وكانت هذه هي رغبة السلطات البريطانية في الهند لصالح الحملات المشتركة ضد القراصنة . ويبدو ان الرئيس سيتون كان يأمل أيضاً أنه بملاطفة حليفه السيد بدر يستطيع أن يحصل منه على منحة في بندر عباس حيث

(١) ان تراخي معتمدية بوشهر في هذه الحالة يبدو غريبا لكن عام ١٨٠٤ كان هو العام الذى مرض فيه المستر لوفيت فجأة وحل محله المستر مانستى بطريقة غير صحيحة وذهب متنكرا كسفير الى شيراز وهو العام الذى عين فيه الملازم بروس قائما باعمال المعتمد وقد أساءت حماقته لسمعته .

جعله جهله أو تجاهله لماضيها يرى فيها موقعاً ملائماً لتجارة رابحة .

وعندما وصل السيد بدر الى المكان قبل الرئيس سيتون وجد ان حصار ملا حسين المعيني لميناب قد رفع ، وكان ذلك من جملة أغراض حملته . وبدأ مفاوضاته حينئذ عن طريق العتوب الذين صحبوه لاحتلال بندر عباس التي كانت ما تزال في حوزة بني معن . ولكن العتوب الذين كانوا لا يرغبون في توطيد السلام لم يبذلوا أي جهد حقيقي لتسوية الامور بين الطرفين ، وعادوا اليه برسالة مهينة من بني معين واعتذروا عن البقاء معه أكثر من ذلك بحجة أن سفنهم كانت محملة فوق طاقتها . وهكذا ابحروا لوطنهم تاركين حليفهم في ذلك الموقف الحرج . وكانت قوة فرقة العتوب حوالي ١٥٠٠ رجل وبذلك نقصت قوة السيد بدر برحيل العتوب الى أقل من الف عماني وهم رعاياه الذين أحضرهم معه .

وانضم اليه الرئيس سيتون بعيداً عن مدينة قشم في الخامس من يونية سنة ١٨٠٥ . وفي نفس الليلة وقف السيد بدر عند بندر عباس وانزل قواته وأحرق المدينة . ويجب ان نلاحظ ان المعتمد البريطاني كان مقتنعاً بفكرة مفادها انه اذا استرد السيد بدر بندر عباس وميناب اللتين كانت تتزود منهما قبائل القراصنة بالمؤن الضرورية فان ذلك سيكون خطوة نحو منع القرصنة . ومن الواضح انه كان يميل الى ان يتجاهل التأثير المحتمل لاستعمال القوة في هذا الجزء على مشاعر الحكومة الايرانية . وفي صباح ٦ يونيه وبعد ان طرد رجال السيد بدر ،الاعداء الى داخل بندر عباس واستولوا على منزل قريب من الاسوار ، وكانوا على وشك إقامة طابية حربية تمت مقابلة بين السيد بدر والمعتمد البريطاني . وعهد بادارة العمليات الحربية من البحر – وكانت تدار بارتباك ومن امكنة غير مريحة – الى الرئيس سيتون والملازم ن. جليمور قائد البارجة «مورننجتون» اللذين عمدا الى ظهر سفينة السلطان « جنافه » مع ضابط بحري و ٢٤ اوربياً وأربعة مدافع ، وفي صباح ٧ يونيه أطلقت النيران على قلعة بندر عباس من السفينة جنافه وسفينة عمانية أخرى راسية بالقرب من الشاطىء

فعرضت الحامية التسليم اذا لم تصلها نجدة في خلال يومين . ولكن هذا الاقتراح رفض ، وفي مساء ٨ يونيه ثبت الملازم جليمور السفينة «جنافه» والسفينة العمانية في مركزين يعملان في زوايتين متضادتين ليحصل على إطلاق النار مزدوجاً فأدرك المدافعون أنه لا أمل في موقفهم واستسلموا بلا قيد ولا شرط . وبذلك استرد سيد عمان ممتلكات عائلته المستأجرة من ايران . وفي الحال كما ذكرنا من قبل في مكان آخر انصرف الى عمليات مشتركة مع الرئيس سيتون ضد اسطول القواسم عند مدينة قشم .

على ان اجراءات الرئيس سيتون في بندر عباس لم يقابلها الامير الحاكم لشيراز بأي قدر من التغاضي عندما علم بها .

وقد استشار الرئيس بروس ، القائم بأعمال المعتمد البريطاني في بوشهر والذي أشار اليه الرئيس سيتون مقدماً ، محمد نبي خان المبعوث الايراني الى الهند في شرعية تلك العمليات. وقد أحيط علماً في الرد بأن ولاء بني معين ومشايخ لنجة وشناص للحكومة الايرانية كان مزعزعاً ، وأنه من المحتمل الا يثور اعتراض على معاقبة البريطانيين لهم اذا كانوا يستحقون ذلك . ولكن هذه الاجابة أعطيت بفرض ان تلك الاجراءات كانت ضد القراصنة ولم تكن تدخلا في الشئون الاخرى . ولم يذكر المستر بروس هذا الموضوع لحكومة شيراز لانه كان هاماً وقد كان يعرف ان الاشارة اليه ستؤدي الى رفع الموضوع الى طهران وبذلك يتأخر ثلاثة او اربعة أشهر . وكان رأي المستر بروس بعد الحادث هو ان البريطانيين لا يجب ان يشتركوا في أية أعمال عدائية في أي مكان على الساحل الايراني آلا اذا كان ذلك في نخيلو وجزيرة الشيخ شعيب ، وذلك فيما يختص بحادثتي السفينتين «هكتور» و «ألرت» وبناء على طلب الشيخ نصر فقط ، ومن أجل ألا تمنع. بعثة محمد نبي خان الى الهند . ولكن الرئيس سيتون بالرغم من طلبه رأي بروس إلا أنه لم ينتظر ذلك الرأي . وكان تبرير الرئيس سيتون لاعماله هذه هو أن ملا حسن الذي ساعده على الخروج من بندر عباس كان حمى السلطان بن صقر وابن عمه وهو زعيم لقبيلة القاسميين القراصنة على الساحل العربي المواجه لهم ، وسفنه كانت مرتبطة في أعمال القرصنة بسفن القواسم .

وكانت النتيجة أن تلقىّ الى المستر بروس من حكومة بومباي طلباً بالتأكيد لحكومة شيراز أن الرئيس سيتون أمر بشكل واضح أن يتجنب أي عمل تشكو منه ايران ، وأنه اذا كان قد ساعد السيد بدر في استرداد بندر عباس فلا بد ان يكون ذلك يوحي من ان عمله هذا سيرضي الشاه ، ولم يظهر ما يوضح كيف استقبلت السلطات الايرانية هذا التعليل الفرضي ولكنهم لم يفعلوا أكثر من ان عبروا للمستر بروس عن دهشتهم من تصرف معتمد مسقط . وفي الوقت المحدد تقدم محمد نبي خان ببعثته للهند . ويمكن رد الجمود الذي بدا من حكومة الشاه الى مشكلات ايران مع روسيا .

العلاقات المالية بين حكومة بومباي ومشايخ بوشهر ١٨٠٧-١٨١٥

كانت حكومة بومباي على ما يبدو تعامل مشايخ بوشهر بسخاء كبير في الشئون المالية . وفي سنة ١٨٠٧ أعطيت منحة مقدارها ٣٠٠٠ روبية للشيخ نصر كمكافأة له لمساعدة قدمهافي عملية قرصنة على مركب بريطاني وتعويض لفقدانه احدى مراكبه في هجوم قام به الملازم كوكس . وعند رحيل الشيخ الى مكة في سنة ١٨٠٧ ارسلت سفينة تسمى « سليمان شاهي » من قبل ابنه عبد الرسول الذي كان ينوب عنه مع طلب تقدم به لحكومة بومباي لاصلاح السفينة جيداً في أحواض سفن الحكومة على ان تعود الى بوشهر بأسرع ما يمكن . ولم يوص الحاكم بتنفيذ الطلب وحسب بل أعطى السفينة الاولوية على جميع السفن في الحوض ما عدا سفن البحرية الملكية . وقد شجع هذا السخاء الشيخ عبد الرسول فطلب ان يتم هذا العمل على نفقة حكومة بومباي فوافقت الحكومة اخيراً ان تقوم بدفع ربع التكاليف. ولما اختطف الشيخ عبد الرسول بأوامر من حكومة شيراز سنة ١٨٠٨ سوّي حساب بريطانيا عنده فوجد أنه يبلغ ٢٥٧٨٧ روبية منها ١٧٩٤٠ روبية بسبب إصلاح سفينته وتغطيتها بالنحاس الاحمر ، و ٢٩٥٤ روبية كانت ديوناً خاصة بضمان بريطانيا . وأحييت مسألة استرداد هذه الديون عندما عاد الشيخ عبد الرسول الى السلطة سنة ١٨١١ ، وفي سنة ١٨١٥ يبدو أن ديونه كانت ما تزال قيد المناقشة .

تأكيدات للمعتمد البريطاني في بوشهر حول وجود الفرنسيين في ايران ١٨٠٧ — ١٨٠٨

وفي سنة ١٨٠٧ عندما كان الملازم بروس على وشك ترك معتمدية الخليج للمستر هانكي سميث ارسل له امير فارس الحاكم فرماناً وخلع شرف الى بوشهر . فاصطحب المستر بروس حرسه مع أعيان بوشهر وقابل حاملها تورال بيك جورجي وهو تابع للامير الحاكم في الطريق على مسافة من الاسوار . وأنعم عليه بالخلعة في خيمة أمر باقامتها على جانب الطريق . وفي نفس الوقت تلا الفرمان علناً بصوت عال شخص يدعى ميرزا ، ثم عاد الى المدينة في أبهة وجلال . وقد رافق تورال بيك في رحلته محمد حسين خان حاكم خشت الذي كان يحمل رسائل خاصة للمستر بروس موضح فيها ان هذا الاهداء قد تم بأمر من الشاه نفسه وكان الغرض منه هو تأكيد العلاقات الطيبة بين بريطانيا وايران التي بات يرجى الا تسمح زيارة الوكلاء الفرنسيين الاخيرة لايران بتعكيرها .

وقد عبر المستر هانكي سميث الذي خلف المستر بروس عن بعض القلق بشأن وصول الجنرال جاردان الى ايران . وقد اتخذ نصر الله خان الوزير الاول للامير الحاكم لفارس الخطوات ليطمئن هانكي أيضاً ، وكان الوكلاء الذين استخدموا لهذا الغرض هم عبد الرسول شيخ بوشهر الذي كتبت له رسالة خاصة ومحمدحسين خان حاكم خشت الذي ارسل مرة أخرى برسالة شفوية لبوشهر ، وقد حدث هذا الحادث الاخير سنة ١٨٠٨ .

علاقات القائد مالكولم في بعثته الثانية مع شيخ كانجون ١٨٠٨

وقد ابدى القائد مالكولم أثناء بعثته الثانية الى ايران رضاءه بمناسبات عديدة عن سلوك الشيخ جبارة شيخ كانجون وقد امر المستر بروس أخيراً ان تقدم له هدية .

وقد قامت ثورة بعد ذلك في كانجون كانت نتيجتها تنحية الشيخ جباره من قبل والده الشيخ محمد ، وتوقف ارسال الهدية ولكن في فبراير

سنة ١٨٠٩ بعد ان هرب الشيخ جباره من السجن ووصل الى بوشهر عن طريق البحرين قدم له المعتمد البريطاني ٤٠٠ قرش(١) نقداً وبعض أمور اخرى تبلغ قيمتها ١٠٠ قرش . وقد جاءته في الوقت المناسب لتخفف من بلواه وقد كتب محمد نبي خان حاكم بو شهر في تقرير بعث به في فبراير سنة ١٨٠٩ أنه لو عاد القائد مالكولم من بومباي كعدو لايران لانضمت اليه جميع القبائل العربية على الساحل حتى جنوب كانجون على أمل ان يتخلصوا من نير الايرانيين .

علاقة ايران بالحملة البريطانية الثانية ضد القواسم ١٨٠٩–١٨١٠

اتفقت موانى عديدة على الساحل الايراني مع وجهة نظر الحملة التي ارسلتها حكومة الهند سنة ١٨٠٩ للقضاء على القرصنة في الخليج لان القواسم الذين كانوا مصدر الاساءات، والذين كانوا يقيمون في رأس الخيمة من الجانب العربي كان لهم من يشاركونهم ويتعاطفون معهم من الجانب الايراني . وقبل وصول القوة البريطانية طلب أن يكون هناك اتفاق في الرأي بل وتعاون من جانب الحكومة الايرانية مع هذه القبائل . وخشية الا يصل الرد في الوقت المناسب صدرت التعليمات الآتية للبحرية البريطانية والقواد الحربيين :

« على أية حال لا داعي للتردد في التقدم للقضاء على قوة القراصنة البحرية في ذلك الجانب من الخليج جيثما تتأكدون من وجودهم آخذين في اعتباركم ان تتصرفوا في جميع الاحوال بكل احترام ويجب ان تشرحوا للجميع كلما دعت الظروف ان الحكومة البريطانية ليس لها اي غرض آخر سوى تخليص التجارة من العوائق والخسائر التي حلت بها في الوقت الحاضر والتي بقيت معرضة لهجمات القواسم البربرية والقراصنة الآخرين . وليس لنا أية نية لاحتلال أي جزء من الاراضي او الاساءة لاي أحد من رعايا ايران المخلصين حفظاً

(١) كان القرش التركى عادة في ذلك الوقت منتشرا في ايران حيث كان يساوى ١/١٠ تومان وبذلك يتفق مع القرش المستعمل حاليا ولكن التومان حينئذ كان يساوى على أقل تقدير جنيها استرلينيا .

للصداقة الوطيدة بين الدولتين . ان رغبة الدولة البريطانية هي أن تعتز بهذه الصداقة وتحافظ عليها الى أبعد الحدود » .

ولقد تلقى الايرانيون هذا الاعلان ويبدو أنه كان كافياً . وفي سبتمبر سنة ١٨٠٩ بلغ المستر بروس المعتمد البريطاني في بوشهر رسمياً أن الامير حاكم شيراز ينوي بمجرد اعتدال الجو ان يرسل قوات تحت قيادة وزيره نصر الله خان ضد القواسم لتقصي على مواطن القرصنة على الساحل الايراني . وفي ظروف معينة ربما تعبر الى رأس الخيمة ، ولكن لم تلاحظ أية دلائل تشير الى تنفيذ ذلك الغرض الحميد . حقيقة إنه في وقت مبكر من العام زارت قوة ايرانية من لار لنجة وجاراك وساقوا بعض القواسم الذين وجدوهم هناك الى باسيدو على جزيرة قشم .

ويذكر في تاريخ عمان بالتفصيل ان القوة البريطانية حطمت ميناء لنجة وبعض السفن الموجودة هناك وقاموا باعدام الكثيرين في لافت التي دافع عنها دفاعاً مجيداً ملا حسين الذي طرده الرئيس سيتون من بندر عباس سنة ١٨٠٥ . وفي لافت تصرفت القوة البريطانية بموجب سلطة منحت لها من سلطان عمـــــان حيث فهمت حكومة بومباي أن جزيرة قشم كلها تخص السلطان أكثر مما تخص الشاه .

وقد زارت سفن الاسطول البريطاني الموانى الايرانية كانجون ونخيلوه وجاراك وموغوه وكنج وحمیران وباند معلم وفتشتها بالذات في نوفمبر سنة ١٨٠٩ ويناير سنة ١٨١٠ ، ولكن لم تعثر على سفن القراصنة في أي مكان من هذه الامكنة الا في موغو حيث حطمت اربع سفن تخص الشارقة . وكانت موغوه وجاراك وقرية شناص الساحلية الصغيرة كما ذكر قد وضعت نفسها تحت حماية القواسم ، اما حالة نخيلوه فهي شاذة ، فعند موت الشيخ رحمن الذي كان حاكماً في ذلك الوقت عندما وقعت حادثتا « هكتور » و « البرت » سنة ١٨٠٣ وسنة ١٨٠٥ أصبح الاهالي مستقلين عن الشيخ عبد الرحمن حاكم بانند ، وكانت ملجأ للقراصنة . وكان الشيخ نفسه قرصاناً ولكنه مات أيضاً قبل مجيء الحملة البريطانية . وارتبط ابن الشيخ رحمان الراحل الذي آلت اليه نخيلوه بأخ للشيخ

عبد الرحمن لم تكن له صلة بالقواسم وارتبط به الشيخ جباره شيخ كانجون الذي كان على علاقة طيبة بسلطان عمان . ولكن مما يدعو الى الدهشة انه عند مجيء الحملة البريطانية قيل ان الشيخ جبارة وضع في السجن بمعرفة شيخ نخيلوه، وبذلت في الحال مجهودات من قبل سلطان عمان لاطلاق سراحه .

اهانة المستر ج. ويليامز في شيراز ١٨١٦

في سنة ١٨١٦ حدث حادث خطير ولكنه شاذ لحسن الحظ في شيراز ، حيث تعرض المستر ج. ويليامز وهو موظف مدني في حكومة بومباي لاهانات كبيرة . وكان المستر ويليامز معتل الصحة فذهب الى شيراز في مايو سنة ١٨١٦ تغييراً للجو واخذ خطاب توصية من المستر بروس المعتمد البريطاني في بوشهر ، وأعطي مسكناً في شيراز في إحدى حدائق الفرمان فارما . وفي ٣٠ اغسطس هجم ثلاثة من خدم البلاط الشيرازي على غرفته وتصرفوا تصرفات وحشية حتى ان المستر ويليامز اضطر للهروب من النافذة بواسطة حبل معرضاً حياته للخطر . وعند شكواه للامير من هؤلاء الثلاثة الذين أساءوا اليه تظاهر الامير بأنه عاقب اثنين منهم فاقتنع المستر ويليامز بأن هذا ترضية له ولكن المستر بروس لم يتوقف عند هذا الحد واخيراً جلد الأشخاص الثلاثة بقسوة في حضور المستر «شارب» مساعد الجراح في معتمدية بوشهر الذي ارسل الى شيراز ليشاهد العقوبة .

الاعتداءات التي ارتكبت في السفينة البريطانية « احمد شاه » قبل شيخ جاراك ١٨١٤

في سنة ١٨١٤ ارتكب عبد الله بن احمد شيخ جاراك اكبر عمل مهين فبدلا من ان يساعد السفينة البريطانية « أحمد شاه » التي جنحت عند الجزيرة(١) بالقرب من الميناء، وكان يمكن رفعها بسهولة ، استولى

(١) جاراك مذكوره في السجلات على أنها جزيرة ومن المحتمل أن الموضوع كله يشير الى جزيرة خاراج خاصة وأنه في سنة ١٨١٩ كانت هناك شكاوى من تصرفات شيخ خاراج وكان هناك تفكير في اشتراك ايران والحملة البريطانية سويا في ابعاده . وان لم تكن خاراج هى الجزيرة فلا بد وان تكون جزيرة « قيس » .

عليها ونهبها ثم أحرقها . وقد أُرسل احد السادة الى المكان من بوشهر ونجح في استرداد خزانة وثروة تجار بوشهر وقليل من الخيول كانت لحساب حكومة الهند . وكان هذا هو كل ما استطاع ان يحصل عليه من ترضية . فكتب المستر موريير القائم بأعمال الوزير البريطاني في طهران الى الشاه يطلب منه فرماناً لتسوية هذه المسألة ولو كان هذا الفرمان قد صدر لظل حبراً على ورق . وأحرقت الحملة البريطانية في سنة ١٨١٩—١٨٢٠ بعض القوارب في جاراك كما سنرى فيما بعد . وفي سنة ١٨٢٠ تم الحصول على وعد من السلطات الايرانية بابعاد الشيخ عن حكومته.

علاقة ايران بالحملة البريطانية الثالثة ضد القواسم ١٨١٩—١٨٢٠

ارسلت حملة بحرية حربية أخرى في سنة ١٨١٩ من حكومة الهند ضد القواسم القراصنة في الخليج فيما الحكومة الايرانية في ذلك الوقت تتمتع بشيء من الراحة من متاعب روسيا ، فاظهرت اهتماماً أكبر من المرة السابقة فيما يجري من أمور . وكانت السلطات البريطانية من جانبها راغبة في تجنب أي سبب يسيء الى ايران ولكنها كانت مصممة بعناد للقضاء على القرصنة . ولما كانت الموانى الايرانية لنجة وموغوه وجاراك وشيروه تعتبر موانى للقراصنة فانه كان من المرغوب فيه ان تتخذ إجراءات في الساحل الايراني . وعلى ذلك فقد أُوفد الدكتور جيوكز قبل الحملة ومعه خطابات من حكومة بومباي الى حاكم فارس وحاكم بوشهر طالباً تعاون سلطاتهما براً ومؤكداً لهما أنه ليس في نية البريطانيين ما يتناقض مع الصداقة بين بريطانيا وايران . وعند وصول الحملة الى الخليج أصبح الدكتور جيوكز مرءوساً للقائد السير و. ج. كير الذي كانت التعليمات التي لديه فيما يختص بالعمليات على الساحل الايراني هي نفس التعليمات السابقة بالنص الصادر سنة ١٨٠٩ والتي ذكرت من قبل . وبالاختصار بينما احترمت مشـــــاعر الحكومة الايرانية فانه لم يكن في النية اهمال او تأخير الاجراءات الخاصة بالقرصنة على الساحل الايراني وفق الموقف الذي يمكن التظاهر به . ولكن اضيف الى ذلك انه اذا أخذ او اخضع أي مكان على الساحل الايراني فعلى الحملة

البريطانية تسليمه الى شيخ بوشهر بصفته الممثل المحلي للشاه في تلك الجهات ، هذا اذا كانت الامكنة تابعة لايران قبل انتشار النفوذ الوهابي في الخليج . وارسلت حكومة بومباي أيضاً الى المستر ه. ويلوك القائم بالأعمال البريطاني في طهران ترجوه ان يبرر وجود الحملة البريطانية للحكومة الايرانية بالتركيز على الشرور الفظيعة التي نتجت عن إفلات القراصنة من العقاب، وعدم مقدرة ايران على القبائل البحرية، وأن للبريطانيين الحق في اتخاذ الاجراءات لحماية تجارتهم وان الحملة البريطانية السابقة سنة ١٨٠٩–١٨١٠ أثبتت ان الحكومة البريطانية مهتمة فقط بالقضاء على القرصنة وليست لها أية خطط من وراء ذلك .

وفي ٩ يناير سنة ١٨٢٠ وصل خطاب من امير شيراز الحاكم الى السير و. ج. كير الذي كان في ذلك الوقت قد أتم الجزء الأكبر من عمله على الجانب العربي من الخليج . وقد تجاهل الخطاب مسألة العمليات البريطانية المرتقبة على الساحل الايراني، ولكن حامل الرسالة ميرزا محمد باقر قام بتحريات كثيرة عن الاجراءات المتوقع اتخاذها هناك . وأخيراً حطمت بعض المراكب في الموانى الايرانية لنجه وجارك وعسالو وكانجون وذلك دون مساعدة من السلطات الايرانية او إعلامها عن سير الامور . وقد وضحت احدى السلطات بأن طلباً للتعويضات بسبب هذه الاجراءات قدمته الحكومة الايرانية ووافقت عليه حكومة بومباي ولكن تنقصنا المعلومات(١) الدقيقة عن هذا الموضوع . وفي سنة ١٨٢٠ شرع الشاه الذي كان يعارض في مسألة التفتيش الدوري للموانى الايرانية من قبل سفن الانجليز لوقف تجهيز سفن القراصنة – شرع في تعيين ضابط ايراني ليقوم بهذا العمل وبتنظيمات على الساحل الايراني مشابهة للتنظيمات التي فرضها السير د. ج. كير على القبائل العربية في عمان . وكان الضابط الايراني ينصح الرعايا الايرانيين ان يستعملوا علماً مميزاً في البحر

(١) دفعت تعويضات في سنة ١٨٢٢ – ١٨٢٣ لبعض مراكب لنجة وجارك التى كان تحطيمها موضع شكوى ضد المستر بروس (انظر العبارة التى قبل الاخيرة من النص) ولكن هذا شمل حالتين خاصتين فقط .

ولكن لا داعي للقول بأن هذه التنظيمات لم تتم . ولم يحجم وزراء الشاه عن التظاهر بالمسئولية التامة عن تصرفات رعاياهم في البحر ولكنهم كتبوا مذكرة بتاريخ ٩ ديسمبر للقائم بالأعمال البريطاني يقولون « اذا كانت هناك خطوات أخرى ضرورية لوقف القرصنة في الخليج فيمكن تنفيذ هذه الخطوات بواسطة امير فارس ولا يتطلب الامر مساعدة أجنبية»

وساطة بريطانيا المقترحة بين الحكومة الايرانية وشيخ البحرين ١٨١٩ — ١٨٢٠

لقد نوقشت مسألة معاملة البحرين في الهند وعلاقتها بحملة سنة ١٨١٩—١٨٢٠ ، لان خطط ايران وعمان ، ومحاولتهما المستمرة في هذه الجزر كانت تعكر بلا شك صفو السلام في الخليج . ومنذ ان وقعت البحرين في يد العتوب سنة ١٧٨٣ فان الحكومة الايرانية لم تكف عن تدبير المكائد لاستردادها . وفي سنة ١٨٠٢ وسنة ١٨١٦ .أبدت مجهودات سلطان عمان الفاشلة ليستولي عليها ولكن علاقة الايرانيين به يمكن ان توصف بعدم الثقة المتبادلة . وكانت حكومة شيراز مخطئة في سوء القصد في وعدها له بمساعدة حربية في سنة ١٨١٧ وسنة ١٨١٨ ولم تحاول ان تفي بوعدها .

في سنة ١٨١٩ وقبل وصول الحملة البريطانية الى الخليج بدأ الامير حكم فارس المفاوضات مع السيد سعيد بخصوص البحرين . وبوصول قوة السير و. . كير البريطانية تحرجت الامور . وقد أدى الخوف من احتمال تملك القوة البريطانية تلك الجزر المملوكه للسلطان بأمير شيراز الحاكم ان يحضر بجيش في فزع الى الساحل ويطلب بلا مبالاة او فائدة من القائد البريطاني ومن سلطان عمان مساعدتهما البحرية في نقل قواته الى البحرين . ولما كان السيد سعيد يميل لان يقوم بمحاولة غزو البحرين بمفرده ليجني ثمرة النجاح الممكنه فإنه لم يوافق في الحال على عروض الفارمان فارما . ولكنه عندما شك أخيراً في كفاية قواته ، وعندما فشل في الحصول على مساعدة السير و. ج. كير الذي رفض مساعدة أحد الطرفين المتنافسين جمع السلطان اسطوله في قشم ليقوم بحملة على البحرين

مشتركاً مع الايرانيين، ولكن الامير الحاكم عند ذلك غير رأيه ويبدو أنه في مارس سنة ١٨١٠ غادر الساحل وعاد الى شيراز . وكانت استعدادات حكومة فارس ضد البحرين هي آفة الساحل الايراني كله حيث كانت هذه الاستعدادات تعمل سنوياً كذريعة للسيادة على الزعماء المحليين ووجد فيها الامير الحاكم لشيراز عذراً مناسباً لتأجيل زيارته الى طهران التي كان يدعي اليها أحياناً بغرض تسوية حساباته العديدة للخزانة الملكية .

وفي اوائل ديسمبر سنة ١٨١٩ اقترحت حكومة بوومباي الوساطة البريطانية بين حكومة ايران وشيخ البحرين بعمل اتفاق يدفع بموجبه شيخ البحرين الجزية لايران وان يتعهد الشاه بألا يتدخل في شئون البحرين لكن البريطانيين رغبوا ان يكون مفهوماً بشكل واضح انهم لا يتحملون أية مسئولية في التسوية التي يمكن ان تتم . وارسلت اقتراحاتهم للحكومة الايرانية عن طريق السير و. ويلوك القائم بالاعمال في طهران ولكن الرد الايراني الذي سلم في ٢٠ مايو سنة ١٨٢٠ كان مضمونه ان الشاه لا بد أن يتشاور مع امير شيراز الحاكم الذي كان مسئولا عن شئون ايران في الخليج قبل ان يبعث بالرد النهائي .

وفي اكتوبر سنة ١٨٢٠ وجدت حكومة بومباي أنه من الانسب أن تسحب العرض الذي كانت تقدمت به ، ويبدو أن تردد الشاه قد نتج عن الشك الذي لا اساس له من ان البريطانيين ربما يطلبون اخلاء جزيرة في الخليج لمصالحهم لقاء خدماتهم الكبيرة .

معاملة شيخ خارَج الطيبة للذين نجوا من السفينة «ابريال» ١٨٢٠

في الصباح المبكر من ١٨ مارس سنة ١٨٢٠ غرقت الباخرة الحربية « ابريال » التابعة لشركة الهند الشرقية وكانت اشتركت في عمليات رأس الخيمة . وتم ذلك فجأة في عاصفة على بعد ١٣ ميلا جنوب شرق جزيرة خارَج . ومن بين ٨٣ شخصاً كانوا على ظهرها وقت وقوع الكارثة لم ينج منهم الا خمسة او ستة في الوصول الى خارَج في قارب كان يحتفظ به الطبيب الجراح . واستقبل شيخ خارَج القلائل

الذين نجوا بعطف كبير وأكرمهم وارسلهم الى بوشهر وتلقى بعد ذلك مكافأة قدرها ٥٠٠ روبية من المعتمد البريطاني تقديراً لسلوكه الكريم .

شكوى السلطات البريطانية من المستر بروس المعتمد البريطاني في بوشهر ١٨٢٠ – ١٨٢١

بعد انتهاء حملة سنة ١٨١٩–١٨٢٠ البريطانية قدمت حكومة فارس والحكومة الايرانية شكاوى متكررة لحكومة بومباي وللقائم بالاعمال البريطاني ضد المستر بروس معتمد بوشهر وألحوا بشدة في عزله . وكان الاتهام الرئيسي له هو تدخله في البحرين ليعقد صلحاً بين الشيخ وسلطان عمان وبذلك افسد سياسة امير فارس الحاكم في نفس اللحظة التي كان فيها سلطان عمان على وشك ان يقوم بدوره في غزو مشترك معه للبحرين . وقد اضيف في أحد نصوص الاتهامات الشاذة ان المستر بروس أيضاً « قد اشترط نقل قاعدة على تلك الجزيرة » وذلك ليتسنى له رفع العلم البريطاني هناك . وقد استطاع المستر بروس ان يرد على هذه الاتهامات بأن سلطان عمان قد وصل فعلا الى تسوية مع شيخ البحرين قبل رحيل الحملة البريطانية من الخليج ، وأنه هو شخصياً ليست له علاقة مطلقاً بذلك الموضوع اذ كان مشغولا بزيارته الوحيدة للبحرين أثناء وجود الحملة البريطانية لاخضاع بعض سفن القراصنة ، وان العلم البريطاني كما هو معروف لم يرفـــع ابداً هناك . واتهم كذلك بتحطيم ١٤ مركباً من مراكب لنجـــة على يد الرئيس لوك قائد سفينة صاحب الجلالة «عدن » للشك بأنها من سفن القراصنة وذلك قبيل وصول الحملة بوقت قصير . واتهام ثالث هو ان البريطانيين حطموا بعض السفن الاهلية في جاراك مما كانت له علاقة محتملة بموضوع السفينة « احمد شاه » . وفي كل من الحادثتين كان من المقتنع به ان الاجراءات كانت خاطئة وان الذي اوعز بها هو المستر بروس مع العلم أنه هو نفسه لم يكن حاضراً في أي من المناسبتين . ومن الواضح أن جوهر الشكوى على أي حال بقي في المسألة الخاصة بالبحرين .

وكان رأي حكومة الهند في هذا الموضوع عندما عرض أخيراً عليها هو ان تصرف المستر بروس كان سليماً تماماً ، وان نقله من بوشهر بناء على شكوى حكومة ايران يمكن ان يفسر على أنه رضوخ لا مبرر له لطلب غير معقول . ولكنهم علقوا بأنه اذا كان من المرغوب فيه نقل المستر بروس لمكان آخر لأسباب أخرى كأن يكون النقل مناسباً للمستر بروس نفسه فانه لا يجب ان لا تكون الشكوى اساساً له . وفي سنة ١٨٢٢ أمرت حكومة بومباي بدفع تعويض الى اصحاب سفن لنجة وجاراك الذين ذكروا في هذا الفصل .

شروع حكومة بومباي في اقامة محطة بريطانية في وضع متوسط في الخليج ١٨١٩ – ١٨٢٠

قبل أن تبحر حملة سنة ١٨١٩ من الهند كان من رأي حكومة بومباي بعد العمليات الحربية في رأس الخيمة إقامة قاعدة بريطانية حربية بحرية في الخليج في موضع أكثر توسطاً واكثر تحكماً في كل من بوشهر والبصرة . وقد أمر السير و. ج. كير ان يُوصى بمكان ملائم بعد التفكير في التسهيلات التي تقدمها قشم وهانجام ، وان يُكتب تقريرعما اذا كانت المعتمدية البريطانية السياسية في الخليج قد تنقل من بوشهر الى المكان الذي يتم اختياره .

لقد عززت الخبرة التي اكتسبت أثناء الحملة فكرة كانت تساور حكومة بومباي عن مزايا وجود جزيرة كقاعدة بجوار مواني القرصنة . ويبدو ان هذا كان رأياً متفقاً عليه بالاجماع عند جميع السياسيين والضباط البحريين والحربيين الذين عملوا في الخليج ، وأنه بدون مثل تلك القاعدة فانه من المستحيل القضاء على القرصنة قضاء تاماً. وعلى رغم استحسان السير و. ج. كير المشروع بصفة عامة الا أنه لم يحبذ انتقال المعتمدية البريطانية بسرعة من بوشهر الى المكان المقترح ، ولكنها ينبغي أن تبقى حيث توجد حتى تجد التجارة مسالك أخرى نتيجة لتغيير الاقامة الجديدة .

وبناء على طلب حكومة بومباي، أخبر السير هـ. ويلوك القائم بالأعمال البريطاني في طهران الشاه بمشروع القاعدة البحرية الحربية البريطانية، ولكن كان من الواضح ان ذلك لم يكن مستساغاً لدى صاحب الجلالة الشاه الذي رفض مقابلة شخصية في هذا الموضوع، وأمر أن يصل الرد الى الممثل البريطاني عن طريق وزرائه. وكانت إجابته في الواقع ان طلب البريطانيين لجزيرة لم يكن شيئاً جديداً وأنه قد رفض منذ عدة سنوات من قبل، وأنه كان موضوعاً خطيراً جداً حتى إنه يجب الا يسوّى عن طريق القائم بالاعمال، وكان ينبغي ان يثار عن طريق صاحب الجلالة البريطانية وبواسطة شركة الهند الشرقية او عن طريق صاحب السعادة حاكم الهند العام بطريقة أخرى. وكان يحسن أن تؤجل المناقشة في هذا الموضوع حتى يصل السفير البريطاني الذي كان على وشك ان يفوض الى ايران من قبل الامير نائب الملك حسبما ورد في تقرير من الوزير الايراني في لندن.

المفاوضات مع ايران وعمان وتحديد مكان الحامية البريطانية في جزيرة قشم ١٨٢٠

ومنذ البداية أخذت حكومة بومباي على عاتقها المطالبة بشدة بتبعية قشم لسلطنة عمان، وقد خصصت هذه الجزيرة لاستقبال الحملة ضد رأس الخيمة سنة ١٨١٩ لكنه سبق لحكومة ايران المطالبة بالسيادة عليها وانها على اية حال ستعارض في إقامة حامية بريطانية دائمة في الجزيرة اذا اختيرت كموقع للقاعدة المقترحة. وقد استشير السير هـ. ويلوك تبعاً لذلك عن موقف حكومة ايران والى أي حد يمكن أن تذعن لرغبات بريطانيا في موضوع قشم، وكانت النتيجة تقديم طلب انتهى كما هو معروف من قبل برفض الشاه مناقشة مسألة احتلال القوات البريطانية لجزيرة ايرانية حتى يصل السفير المتوقع من انجلترا. ويجب ان نضيف ان الشاه طالب بتبعيته قشم لايران وعبر عن دهشته البالغة للعروض التي قدمها سلطان عمان. وقد احيط القائم بالأعمال البريطاني علماً بالرد على طلبه عن طريق الوزراء الايرانيين في ٥ مايو سنة ١٨٢٠.

وفي نفس الوقت تقرر ان مدينة رأس الخيمة التي استولى عليها البريطانيون لم تكن ملائمة بسبب المصاعب الخاصة بمياه الشرب لتصبح مركزاً دائماً لحامية مكونة من كتيبة او اكثر كان تقرر الاحتفاظ بها في الخليج للتحكم في القرصنة . وبعد عودة قوات الحملة الى الهند اوصى السير و. ج. كير بنقل حامية رأس الخيمة سريعاً الى قشم. وبناء على ذلك امرت حكومة بومباي الرئيس تومسون الضابط الحربي السياسي المسئول عن الحامية الدائمة ان ينتقل الى قشم بعد إنهاء الترتيبات المطلوبة مع سلطان عمان الذي تقرر ان يعاملوه على أنه المالك بعد تأكيدات صريحة صدر عنها . وفي ٢٩ مايو سنة ١٨٢٠ أي بعد أيام قليلة من رفض الشاه في طهران وصلت السفينة « ميركوري » الى رأس الخيمة وقد جاءت من مسقط حاملة تصريحاً مكتوباً من السيد سعيد لتحديد مكان القوات البريطانية في قشم وخطاباً مفتوحاً منه للشيخ حاكم الجزيرة يأمر فيه السلطة هناك بمساعدة البريطانيين بقوارب النقل والمؤن . وفي خطاب موجه الى حاكم بومباي قال السيد سعيد : « بالاشارة الى الملاحظات التي ذكرتموها والخاصة بنقل القوات من رأس الخيمة الى قشم فيعلم الله ان الجزيرة المعنية وجميع الاراضي التي تخصني وخاضعة تحت سلطتي تخص ايضاً الشركة الموقرة وأني لا أظن ان هذه الاملاك تخصني بقدر ما تخص الشركة الموقرة » .

وقد انزلت الوحدة البريطانية كما اطلق عليها بعد ذلك (بالزغم من كثرة عددها) الى مدينة قشم في ٢٠ يوليه سنة ١٨٢٠ .

نقل الوحدة البريطانية من مدينة قشم الى دارستان ١٨٢٠

بعد أيام قليلة من النزول في قشم اوصى الرئيس تومسون بنقل الوحدة الى دارستان على الساحل الجنوبي من الجزيرة المواجهة لهانجام وهو مكان وصفه بأنه أحسن من الناحية الصحية من مدينة قشم وموقعه أكثر ملائمة لمراقبة قراصنة الساحل من الجانب الآخر من الخليج ، واتخذت الخطوات في الحال لنقل ما كان متوقعاً الموافقة عليه من مستشفى ووسائل راحة اخرى .

وقبلت حكومة بومباي توصياته بلا تردد ونفذت في الحال في اكتوبر سنة ١٨٢٠ . وكانت الاستعدادات على قدم وساق لتعزيز الكتيبة الهندية في قشم بثمانمائة جندي من الاقوياء من بومباي. وكانت الوقائع تشير الى انتشار مرض بين القوات في الحامية .

الصعوبات التي واجهت حكومة ايران نتيجة احتلال البريطانيين لقشم ١٨٢٠ – ١٨٢١

بعد ان تم فعلا تنفيذ نقل حامية رأس الخيمة الى قشم بشهرين او ثلاثة كتب حاكم بومباي الى السير هـ. ويلوك في طهران مقترحاً ألا يجدد مناقشاته مع الايرانيين فيما يختص بحالة قشم . واذا كان الايرانيون من جانبهم يتقدمون بأدلة الملكية فيجب ان يحاول كسب الوقت برفع هذه الحجج الى بومباي. وقد اعتقد ان فترة قصيرة من الوقت ستكفي لاقناع الشاه بالنتائج الطيبة لاحتلال البريطانيين وستؤدي به الى الموافقة على استمراره حتى في حالة إثبات سيادته عليها بطريقة مرضية . وفي ديسمبر سنة ١٨٢٠ وصل بعض الضباط الكبار من فارس الى طهران وقد ارسلهم الفارمان فارما بقصد إعطاء تقرير عن الاحتلال البريطاني لقشم ولتقديمه بصورة خطية . وكانت دسائس الامير الحاكم ناجحة بما أقنع الشاه بالتجاوز عن جزء كبير من دخل داشستان العادي لاسترضاء السكان القريبين من ساحل الخليج او بمعنى أصح اقتنع ان ينقص مطالبه المالية من الحكومة التي كان يشرف عليها الامير . ومنع السير هـ. ويلوك بشيء من الصعوبة الحكومة الايرانية من ارسال(١) وكيل من قبلها الى قشم ليأمر الوحدة البريطانية بالرحيل ومن ارسال آخر الى بومباي ليحتج للحاكم ضد الاحتلال الحربي وبدلا من ذلك قدمت له اعتراضات الحكومة الايرانية على تصرف السلطات البريطانية في مذكرة رسمية

---

(١) ارسل أمير فارس الحاكم على أية حال ممثلا الى كل من قشم وبومباى (انظر العبارتين التاليتين من النص) ولكن التعليمات التى كانت لديهم كانت أكثر اعتدالا عما ينبغى لها لو لم يتدخل السير هـ. ويلوك .

بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٨٢٠ . وكانت الحجج الرئيسية التي احتوتها المذكرة هي ان سلطان عمان بصفته تابعاً لايران ليست له سلطة السماح لقوات أجنبية بالنزول في مسقط وايضاً ليست له أدنى سلطة في قشم . ثم ان وجود حامية في قشم لا داعي له ، وان الموظفين الايرانيين يستطيعون وسيفعلون كل شيء يطلب منهم لمنع القرصنة . وتناولت المذكرة ايضاً المادة الحادية عشرة من المعاهدة الانجلو ايرانية سنة ١٨١٤ التي تنص على منع دخول السفن الحربية البريطانية الى الموانئ الايرانية دون اذن خاص بذلك .

ويبدو ان حكومة بومباي رداً على هذه المذكرة طلبت فقط من السير هـ. ويلوك ان ينهتز جميع الفرص لاقناع البلاط الايراني في طهران بضرورة وجود قاعدة مثل قشم لوقف القرصنة وأنه لا ضرر من ذلك على سيادة ايران .

زيارة وكيل الامير حاكم شيراز لقشم

بعد ذلك ظهر وكيل من قبل الامير حاكم اقليم فارس على الجزيرة في قشم ، وأخبر الرئيس ديشام الضابط القائد هناك أنه قد ارسل لمنع البريطانيين من بناء الحصون التي ورد في تقرير من شيراز انهم قائمون على بنائها . وقد استطاع الرئيس ان يجد ما يقنعه بأن التقرير المذكور عن عملية انشاء الحصون كان خاطئاً ، ووعد الوكيل بأنه سيؤكد لسيده ان الوحدة البريطانية ليس لها أي عمل سوى وقف القرصنة . وقد وضح أيضاً أنه ارسل الى المكان بسبب التلميحات التي صدر عنها شيخ الشارقة والتي وصلت الى شيراز موهماً ان البريطانيين يهدفون الى إخضاع جميع الزعماء الصغار في الخليج لسلطتهم وبذلك سيضعف نفوذ الحكومة الايرانية .

وانتشرت اشاعة في ذلك الوقت ان الفارمان فارما امر بجمع قوات يبلغ عددها ستة عشر الفاً من اماكن مختلفة على الساحل ربما لشن هجوم على البريطانيين في قشم ، لكن السلطات البريطانية لم تعلق أهمية كبيرة على ذلك .

بعثة الدكتور جيوكز الى ايران بشأن الاحتلال البريطاني لقشم وتقريره عن احقية سلطان عمان لامتلاك تلك الجزيرة ١٨٢١

من اجل تهدئة الضجة التي استمر يثيرها وجود الوحدة البريطانية في قشم ارسلت حكومة بومباي في مايو سنة ١٨٢١ الدكتور أ. جيوكز صاحب الخبرة الكبيرة السابقة في شئون ايران السياسية ، الى قشم ، وخول سلطة زيارة شيراز وحتى مد رحلته الى طهران اذا وافق السير ه. ويلوك على ذلك . وكان الغرض الاساسي لبعثة الدكتور جيوكز هو أن يطمئن امير شيراز الحاكم بشأن نوايا البريطانيين في قشم ولكنه خول السلطة أيضاً سراً في حالة ما اذا وجد ان الحاكم لا يستطيع ان يتحول عن النوايا التي عزتها الاشاعات للهجوم على قشم ، بأن يسحب الوحدة الى مسقط ، أو أي مكان آخر من اراضي سلطان عمان ، يمكن ان يوافق عليه سيادة الحاكم . وقد امر ايضاً ان يرد على الشكاوى الايرانية ضد المستر بروس .

وتقدم المستر جيوكز عن طريق مسقط الى قشم حيث علم هناك أن بعثة ارسلت من شيراز الى بومباي بخصوص نفس الموضوع مضادة لبعثته . وكان ميرزا محمد باقر هو المبعوث الايراني الذي سافر الى الهند . وخلال الفترة القصيرة التي مكثها في قشم حيث تفشى هناك وباء الكوليرا بشدة في الجزيرة وفي أجزاء أخرى من ايران وشبه جزيرة العرب ، وقام الدكتور جيوكز بتحريات دقيقة عن تاريخ تلك الجزيرة وصلاحية ملكية سلطان عمان التي يزعمها للجزيرة ثم سافر بعد ذلك الى شيراز .

وبما ان تحرياته كانت تتم اصلا تحت اشراف موظفين عمانيين ، وكان من الطبيعي ان يميل الى الاخذ بآرائهم ، فان تقريره في ١٤ اغسطس سنة ١٨٢١ لا يمكن ان ينظر اليه أكثر من أنه وثيقة من جانب واحد ولكنه كان ذا أهمية .

وقد ذكر(١) ان جزيرة قشم أغتصبت من حوالي ٧٠ أو ٨٠ سنة

---

(١) انظر على أية حال الفصل الاول صفحات ١٠٠ ، ١١٠ ومنها لا يبدو أن الشيخ عبدالله (لا شك أن هذا الاسم يتشابه مع عبدالشيخ) =

سابقة من ملا علي شاه ممثل شاه ايران . وقد اغتصبها الشيخ عبدالله شيخ بني معين وهي قبيلة استقرت فيما مضى في كنج بالقرب من لنجة ، وان الشيخ عبدالله استأجر بندر عباس وتوابعها من الشاه واستمر هذا الامتياز من حكام ايران الخلفاء الشيخ عبدالله .

وحوالي سنة ١٧٩٤ او سنة ١٧٩٥ لم يقبل أهالي قشم حكومة الطغيان برئاسة ملاحسين زعيم بني معين، ودعوا السيد سلطان ليضم جزيرتهم مع الجزر الاخرى القريبة منها الى املاكه ، ومن أجل ذلك جاء ذلك الحاكم بقوة حربية واستولى على قشم وهرمز وبندر عباس وظل يمارس هو وخلفاؤه من بعده السلطة كاملة في الجزيرة الاولى . ومع ان سلطان عمان أخذ بندر عباس بقوة السلاح الا أنه وافق ان يستأجرها هي وتوابعها من الحكومة الايرانية كما فعل بنو معين من قبله ، ولكنه لم يدفع لايران شيئاً أبداً عن قشم وهرمز ولارك لانه ادعى بأن الجزر كلها من أملاكه الخاصة . وقد قيل ان الفرمانات الايرانية المتعلقة بايجار بندر عباس وتوابعها لسلطان عمان موجودة ولكن الدكتور جيوكز لم يستطع ان يراها . وفي الوقت الذي كتبت فيه ، كان الايجار السنوي الذي يدفعه السلطان لاقطاعية بندر عباس هو ٤٠٠٠ تومان في السنة . وكان هذا الايجار يشمل شامل وميناب وخمير . وكان سيف بن نبهان وهو عربي حاكماً لبندر عباس من قبل السيد سعيد وكان أخو سيف الاصغر مسئولا عن هرمز . وكان حاكم قشم من قبل السلطان هو الشيخ عبدالرحمن المعيني وكان مرتبطاً مع السيد سعيد بالمصاهرة . وعلى وجه الاجمال يبدو أن الدكتور جيوكز اعتبر أن سلطان عمان له الحق الكامل المبني على أساس الغزو في السيادة على قشم ، ولكنه في نفس الوقت لم يكن مستعداً أن ينكر أنها هي والجزر الاخرى ربما كانت توابع لبندر عباس . أما

= أو شيوخ بنى معين الذين جاءوا بعده أخذوا بندر عباس بالايجار . وقد مات الشيخ عبد الله سنة ١٧٥٥ وضاعت قشم من بنى معين حتى سنة ١٧٦٣ عندما استردوا لافت . ولا يمكن أن نكون على يقين مما حدث لقشم بعد انسحاب الوكالة البريطانية من بندر عباس سنة ١٧٦٣ .

ادعاء ايران بالسيادة المطلقة على عمان فقد ازدراهما كشيء يثير السخرية مقترحاً ان الشاه في ادعائه بالسيادة على مسقط هو كمن يدعي السيادة على دلهي .

وعند وصول السيد جيوكز الى شيراز قام بمقابلات كثيرة مع الامير الحاكم وكتب في خطاب مؤرخ في ٢٥ أكتوبر أن صاحب السيادة الملكية يدعي بأن قشم من ممتلكات فارس وان سلطان عمان تابع للشاه . وقد اضاف الامير أن وجود الوحدة البريطانية في قشم ، كما أوضح الدكتور جيوكز ، يبدو لصالح السلام والهدوء في الخليج . ولما كان هذا هو غرضها الوحيد فانه شخصياً ليس لديه أقل اعتراض على بقائها هناك وانه سوف يخبر الشاه ووزرائه بآرائه في هذا الموضوع .

وفي ١٠ نوفمبر سنة ١٨٢١ مات الدكتور جيوكز بالكوليرا في شيراز . ورأت حكومة بومباي انه ليس من الضروري تعيين خليفة له وطلبت من السير هـ. ويلوك ان يقوم بما تبقى ولم يتم تنفيذه من التعليمات ، وان يلتمس الآذن من الحكومة الايرانية بنقل الوحدة البريطانية الى جزيرة قيس بسبب انتشار الكوليرا . ولم نذكر الخطوات(١) التي اتخذها القائم بالأعمال البريطاني في الموضوع .

نقل الوحدة البريطانية من ديرستان الى مدينة قشم ثم إلى باسيدو ١٨٢١ — ١٨٢٢

لقد تكلف نقل الوحدة البريطانية الى ديرستان ٣٥,٠٠٠ روبية فقط للنقل البحري ولكن عمم وجود الماء الذي كان يعتمد على الآبار في المعسكر الجديد أدى الى ضرورة العودة الى مدينة قشم سريعاً لكن تاريخ نقل هذه القوات للمرة الثانية غير معروف بالضبط .

---

(١) ولكننا نعلم أنه في أكتوبر سنة ١٨٢٢ أن الملازم ج.هـ. جراب من الشركة البحرية والرئيس ريمون من مهندسى بومباى كتبا تقريرا عن ملاءمة جزيرة قيس لوجود القاعدة البريطانية (انظر مختارات بومباى — الجزء الرابع والعشرين صفحـــات ٤٦ — ٤٨) . (ومجلد ايران الثانى ص ٤٠٦ للورد كيرزون) يذكر أنه كانت هناك اقامة حربية بريطانية في جزيرة قيس .

وفي نهاية سنة ١٨٢١ نظراً لعودة القوات الى قشم في صورة بائسة من المرض (٢) وعدم الكفاية قام الرئيس كينيت ضابط القيادة بمسعى جديد ليجد مكاناً صحياً . وفي بداية يناير سنة ١٨٢٢ صاحبه رئيس الممرضين ومساعد الجراح الذي كان مكلفاً بكتابة تقرير عن النواحي البحرية والصحية لكل موقع يفحصه ، فقام بجولة حول الجزيرة وزار كل مكان قيل إن به ماء وكان معسكر ديرستان السابق وقرية سلاغ على بعد ١٥ ميلاً من الغرب وباسيدو في أقصى الطرف الغربي من الجزيرة هي الامكنة التي تم التفكير فيها بصفة أساسية . ولكن الرئيس كينيت أيضاً قام برحلة الى جزيرة طنب التي وجدها غير لائقة للبقاء فيها بسبب نقص المياه ورداءتها ، وأخيراً اختار سلاغ وان كان موقعها غير جيد من وجهة النظر الحربية . وفي فبراير سنة ١٨٢٢ نفذ عملية انتقال الوحدة على مسئوليته الخاصة بواسطة مركبين استأجرهما بسعر معقول . وكانت حكومة بومباي تفكر في خطوة لنقل القوات . وقد وافقت فعلا على تصرف الرئيس كينيت حتى ادوات المعسكر والمستشفى نقلت مع القوات من قشم الى القاعدة الجديدة . وكانت موافقة سلطان عمان ضرورية لهذا الانتقال .

لقد أظهرت تجربة أيام قليلة في سلاغ أن رسو السفن هناك عرضة للخطر فاستمر انتقال القوات الى باسيدو التي اصبحت وما تزال قاعدة بريطانية . وقام الرئيس ت. ريمون في أكتوبر سنة ١٨٢٢ وهو من مهندسي بومباي بعمل تقرير عن باسيدو . ويبدو ان ذلك كان بأوامر من الحكومة .

المباحثات مع ايران وانسحاب الوحدة البريطانية من باسيدو ١٨٢٢ – ١٨٢٣

لسوء الحظ ان الشاه قد برهن على أنه أقل مجاملة في مسألة احتلال

(٢) لقد علق الدكتور جيوكز على هذا الموضوع من قبل في اغسطس سنة ١٨٢١ وعبر عن شكوكه الكبيرة في ملاءمة قشم لوجود حامية بها ، فحرارة الصيف كانت لا تحتمل ، وفي خلال أربعة أشهر من السنة كان الرجال يستلقون على الارض فلا يصلحون لتادية أى عمل .

القوات البريطانية لجزيرة قشم مما اظهره امير شيراز الحاكم في محادثاته مع الدكتور جيوكز ، وقد أصر الشاه بشدة على انسحاب الوحدة ، وأقصى ما قبله هو موافقته على انتظار نتيجة البعثة التي اقترح ارسالها الى البلاط البريطاني . وفي هذه الظروف ناقشت حكومة بومباي بدقة ملاءمة قشم لبقاء الحامية البريطانية واوصوا اخيراً بالانسحاب وان كانوا يخشون ان انسحابها سيزيد من القرصنة في الخليج . وكان سبب التوصية هو ان العلاقات الطيبة التي تربط بين الحكومتين الايرانية والبريطانية كانت معرضة للخطر من جراء المشاعر التي اظهرها الشاه فيما يختص بوجود البريطانيين في قشم . وكانت هذه العلاقات الطيبة اهم بكثير من مسألة توفير الهدوء للخليج . وقد نُصحوا بوجوب اتخاذ الحرص في أثناء نقل القوات على ألا يقال أي شيء يتأثر به ادعاء سلطان عمان بأحقيته للجزيرة ، واوصوا بأن تنسحب الحامية من الخليج كله لدى مغادرتها قشم إذ ان استمرارها في أي مكان على أي ساحل منها عاجلا او آجلا سيورط الحكومة البريطانية في سياسات الدول المتاخمة .

ووافقت حكومة الهند على هذه الآراء ، وعندما كانت على وشك ان تضع الامر موضع التنفيذ جاءت معلومات فجأة عن طريق بوشهر عن وجود شقاق خطير بين الشاه والقائم بالأعمال البريطاني كان من نتيجته ان استقر رأي الآخير على مغادرة البلاط الايراني . وكانت أسباب هذه الجفوة تتمثل في عدم تشجيع اللورد لوندندري لبعثة الشاه المقترحة للملك والتي بموجبها وافق الشاه على أن يؤجل أمره بالجلاء عن قشم، وكذلك الموقف المتعجرف الذي وقفته ايران تجاه الباب العالي . ولكن من المحتمل أيضاً(١) أن تكون هناك أسباب شخصية للخلاف .

---

(١) يبدو أن العبارة الآتية في كتاب « انجلترا وروسيا في الشرق » لمؤلفه رولنسن (ص ٣٨ حاشية) تشير الى هذا الحادث : ــ
« اننا لم ننس أن سوء تفاهم شخصي بين السير هـ· ويلوك والشاه أدى الى انسحاب بمثتنا المؤقت من البلاط · ولكن مناسبة قطع العلاقات كانت بمجرد الصدفة تماما وكان أثرها شيئا عابرا حتى انها لا تعتبر ذات أثر أثناء الفترة التى حدثت =

وقد اشيع في نفس الوقت ان الشاه أمر بايجار سنوي قدره ١٢ الف تومان من سلطان عمان عن بندر عباس وتوابعها (ومعها قشم) بدلاً من أربعة آلاف كانت تدفع قبل ذلك ، وان القوات الايرانية كانت تتجمع في بندر عباس ، وان سلطان عمان كان يترقب يومياً في قشم. وكانت الازمة كلها الى حد ما مفاجئة للسير هـ. ويلوك الذي كان لا يتوقع اية مشكلة خطيرة حتى ٢١ مارس، وقد طلب جوازات السفر يوم ٢٩ منه . واتخذ الموقف صورة خطيرة في الهند حتى إن حكومة بومباي التي فكرت في أنه لا يجب ان يتم الرحيل من قشم عندئذ امرت باتخاذ عدد من الاحتياطات الحربية والبحرية ، تضمنت ارسال اربعمائة اوربي وضابط من المهندسين. وكان الغرض هو جعل موقف الرائد كينيت أكثر امناً .

وعلى أية حال ففي يونيه قبل صدور الامر بتنفيذ تلك التدابير فعلا وصلت الى بومباي أخبار التسوية الودية للخلافات بين الشاه والممثل البريطاني. وبناء عليه الغيت الاوامر الخاصة بتحصين باسيدو واستؤنفت الاستعدادات للجلاء ، وكان الوقت قد فات لاسترجاع الرسائل الخاصة باعلام القائم بالأعمال البريطاني في ايران بالتعزيز المرتقب لحامية باسيدو وبالاجراءات الاخرى ، ولكن الوزراء الايرانيين قبلوا التعليل الصادق للظروف التي عللها العقيد ويلوك سكرتير البعثة المسئول في طهران ، وقد قبل التعليل بالروح التي صور بها . ولم تتخذ خطوات فعلية في باسيدو ولم تعد هناك ضرورة للرجوع الى الموضوع .

ولا يعرف التاريخ الدقيق للجلاء نهائياً عن باسيدو، ولكن المراجع في المراسلات الرسمية تبين أنه لا بد وان الجلاء قد تم بين ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٢٢ و ١٢ يناير سنة ١٨٢٣ . ويبدو ان الذي قام بالتنفيذ هو الرائد

= فيها هذه المشكلة . وفي الواقع عندما قدم وزيرنا الخامل نفسه لوزارة الخارجية يقال ان كاننج قال ــ هنرى ويلوك ؟ انني أعرف رجلا بهذا الاسم في طهران ولكن ليس في لندن بكل تأكيد. وتعليقة هذا عبر به عن رأيه في المشاجرة تعبيراً كافيا وأظهر لومه للاهمية التي أعيرت للموضوع دون مبرر » .

كينيث الذي كان قائداً هناك لفترة ما بمعاونة الملازم ماكليود الذي عين في ظروف سنشرحها سريعاً ليخلف الملازم بروس المعتمد في بوشهر .

وقد قيل ان رحمة بن جابر قرصان قطر المشهور عبر عن الشعور بالفرح عندما سمع برحيل الوحدة البريطانية . ولكن المعتمد الجديد كان يأمل ان يُثبت أسطول الطرادات الذي نظمته حكومة بومباي كبديل عن موقع قشم الحربي بأنه كاف للاحتفاظ بالهدوء في الخليج . وقد تم الانسحاب من قشم بالاتصال مع سلطان عمان الذي احتلت الجزيرة بموجب سلطته ، والذي كان يرغب ان لا يترك البريطانيون الجزيرة .

ويمكننا ان نستنتج ان الحامية كان لا لزوم لها ، والحقيقة انه لم يكن ثمة داع لخدماتها ضد القراصنة أثناء وجودها في قشم اذ أنه لم يحدث نشاط للقرصنة بعد رحيل الحامية .

اتفاق بغير تفويض عقده الملازم بروس معتمد بوشهر مع امير شيراز الحاكم في ٣٠ أغسطس ١٨٢٢

ويجب ان نشير الآن الى شيء اسطوري لا يقبله العقل ولا يمكن تصديقه ارتكبه المعتمد البريطاني في بوشهر . وعلى ضوء هذا العمل تتبين لنا شخصية الملازم بروس مما يجعلنا نندهش من الطريقة التي كان يسير بها العمل في المعتمدية بواسطة ذلك السيد أثناء ادارته لها من سنة ١٨١١ — ١٨٢٢ .

يظهر ان امير شيراز الحاكم ارسل في سنة ١٨٢٢ سفيراً يدعى ميرزا بانجار(١) أو بوغير الى حاكم بومباي بقصد ازالة كل سوء تفاهم حدث بين الحكومتين الهندية والايرانية . وقد استقبل السفير في بومباي بكل علامات التقدير والاحترام . وكان المستر بروس في بومباي

(١) الا اذا كان هذا السفير — ويبدو أن ذلك غير محتمل — هو ميرزا محمد باقر الذى لم يلحق بالدكتور جيوكز في قشم سنة ١٨٢١ . وربما تكون بنغير تحريفا لكلمة بوغير التى كانت تشويها لكلمة باقر في ايران .

حينئذ بعد استدعائه الى مقر الرئاسة بخصوص الاتهامات الموجهة اليه من الايرانيين . وقد نوقشت هذه الاتهامات في وجوده وفي وجود السفير الايراني. وقد فندت وشرحت بما يرضي الطرفين .

وعاد المستر بروس بعد ذلك الى بوشهر كمعتمد . وحينئذ سافر الى شيراز بناء على طلب حسن علي ميرزا الامير الحاكم لفارس . وعندما تنبهت حكومة بومباي للدعوة التي تلقاها المستر بروس وقبوله لها عبرت عن استنكارها لذلك ، لكن الخطابات التي ارسلتها إليه لتمنع الضرر الذي قد ينشأ عن ذلك وصلت متأخرة .

وعند وصول المستر بروس الى شيراز حمل على مناقشة اتفاق طالما تطلعت ايران لعقده مع بريطانيا مع زكي خان رئيس وزراء الفارمان فارما. وفي ٨ اغسطس سنة ١٨٢٢ كان بروس من الضعف بحيث قبل الشروط تحت ضغط من زكي خان وآخرين . وفي الثلاثين من اغسطس ذهب الى حد تنفيذ هذه الوثيقة الرسمية نيابة عن حكومة بومباي مع العلم أنه لم تكن لديه السلطة(١) لذلك. وقد تعرضت هذه الوثيقة الرسمية لامور هامة حساسة . وقد أعلن المستر بروس حينئذ عن نيته في مغادرة شيراز مع الملازم هارت حوالي ١٥ سبتمبر متوجهاً في طريق مباشر الى الساحل عن طريق باسيدو .

وكان للاتفاق علاقة أساسية بالبحرين واثره فيما يختص بهذه الامارة موجود في تاريخ البحرين . وهنا سنتناول طبيعة هذا الاتفاق والشروط التي كان لها علاقة بشئون الساحل الايراني . وحتى مقدمة هذه الوثيقة كانت غير مقبولة ، ومن الصعب ان نفهم كيف يستطيع أي ممثل بريطاني أن يوافق على شروطها لانها وجهت اللوم عن المتاعب التي حدثت الى السلطات البريطانية وذلك بالكلمات الآتية :

---

(١) وربما كانت حكومة بومباى نفسها تستحق اللوم عن خطأ المستر بروس هذا . ويجب أن يكون في ذهن القارىء أن المستر بروس عقد اتفاقا بغير تفويض مع شيخ البحرين في سنة ١٨١٦ لم يلم عليه ويبدو أنه اتخذه نموذجا في سنة ١٨١٩ .

« في السنتين السابقتين لهذا أصبح من الضروري وقف أعمال القرصنة التي يرتكبها القواسم ، وهو السبب الذي من اجله وصلت قوات من الهند الى الخليج وقامت بأعمال قليلة خاطئة لم تتفق مع حسن التفاهم المتوفر لدى هذه الحكومة ، وكان من نتيجتها ان اعتبر صاحب الجلالة حسين علي ميرزا أن من الافضل توضيح سوء التفاهم مع الحكومة التي تعتبر أقرب حكومة لحكومته لكي تدرك ما حدث وتقدم بعض الايضاحات لصاحب الجلالة .

ومواد الاتفاق التي نهتم بها الآن هي المادة الثالثة والرابعة والخامسة . فقد نصت المادة الثالثة على أن الخسارة التي قاسى منها أهالي لنجة وجارالك بسبب تحطيم سفنهم عن طريق الخطأ بواسطة السلطات البريطانية يجب أن تعوض . واشارت المادة الرابعة الى شكاوى الايرانيين ضد المستر بروس دون أي ضابط آخر . والمادة الخامسة وهي أعظم المواد اهمية بعد مواد البحرين وكانت كالآتي :

المادة الخامسة : « القوات البريطانية التي اتخذت وضعاً لها في جزيرة على الساحل الايراني والتي طلب منها ان تنسحب » .

بما ان حاكم بومباي المبجل قد عبر عن رغبته في ان يسمح لها بالبقاء لوقت ما من أجل المظاهر والفائدة التي تتم . لهذا السبب ، ونتيجة لذلك رأى صاحب الجلالة أنه من المناسب من اجل السلام والهدوء في الخليج ان يذعن لشرط الخمس سنوات لكي يحافظ على العلاقات سليمة لا يشوبها شيء وحتى تجمع بالتدريج قوة بحرية كافية لهذا الغرض على أساس الشروط الآتية :

انه ، اذا استطاع صاحب الجلالة ان يجمع قبل مضي خمس سنوات قوة بحرية كافية لضمان الهدوء في الخليج فانه سيتعهد بالقيام بهذا العمل وعلى القوات البريطانية ان تنسحب عند تأكيد هذا التعهد .

وأنه ، اذا كانت القوات البريطانية تعتبر كبيرة من الوجهة الاقتصادية فيجب ان ينقص عددها ويأمر صاحب الجلالة باحلال قوة

معادلة لها محلها تحت إمرة ضابط تعسكر في الجزيرة وتقوم بطلباتها ورغباتها .

تتخذ القوات الايرانية والبريطانية امكنتها على أية جزيرة على الساحل الايراني يكون مناخها أحسن ويحددها صاحب الجلالة ويراها مناسبة .

واذا اراد صاحب الجلالة أثناء الفترة التي توجد فيها القوات في الخليج طراداً او اثنين من القاعدة ليذهب به الى أية جزيرة من جزر ايران او أي ميناء آخر ، فيجب ان تعد الطرادات المطلوبة وبصفة خاصة في المناسبة الحالية حيث توجد فكرة لارسال حملة ضد البحرين لاخضاعها للطاعة . ووعد صاحب الجلالة بأن يسرح السفن بعد انتهاء العملية بكل تقدير واحترام . واذا كانت هناك حاجة للسفن لفترة أطول من اربعين يوماً فعلى صاحب الجلالة ان يقدم المؤن والاشياء الضرورية واذا لم يتم ذلك فمن حق السفن ان تعود .

ومثل هذه السفن والمعدات التي يطلبها صاحب الجلالة يكون له حرية شرائها من أي ميناء من موانى الهند دون مضايقة من الحكومة .

لا داعي لتحليل هذا المواد التي رفضتها حكومة بومباي في الحال مع بقية المعاهدة . ويكفي أن نقتبس اشدها وطأة ، ولكن سكرتير حكومة بومباي وجه انتقادات لسلوك المستر بروس في خطاب ارسله اليه بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٨٢٢ :

لقد امرني الحاكم ان اعبر لك عن دهشته لدخولك في مفاوضات مع امير شيراز ، لم تفكر فيها الحكومة ولم تزودك بتعليمات او تخولك السلطة بها . ويلاحظ الحاكم ان المعاهدة التي جاءت نتيجة لهذه المفاوضات لم تكن فقط غير قانونية بل كانت تتناقض مع اراء الحكومة ، فهي تركز على اخطاء الحكومة البريطانية التي لم تعترف بها أبداً والتي ما يزال الحاكم غير مدرك لها .

وتعترف المعاهدة بمطالبة ملك ايران لقشم ، وذلك مخالف للتاريخ ولاحتجاجات صاحب السعادة إمام مسقط ، ولتصريحات حكومتنا

المتكررة . ولهذا السبب فان المعاهدة تعترف بأن احتلال تلك الجزيرة دون موافقة ملك ايران يعتبر اعتداء صارخاً ، وتعترف بوجود قوة ايرانية في قشم وبذلك تسلم الجزيرة التي تسلمناها من الإمام الى الايرانيين ، كما انها تجعل ما قررنا دفعه اختيارياً لاهالي لنجة كأنه اذعان ورضوخ لايران ، وتجعل أيضاً تعيين المعتمد في بوشهر موضع مفاوضات مع أمير شيراز .

ان تأثير المعاهدة سيحط من كرامة الحكومة البريطانية ويقلب راساً على عقب كل السياسة التي اتخذت فيما يختص بالقوى في الخليج .

وختاماً احيط المستر بروس علماً بأن الحاكم وجد نفسه مضطراً أن يستنكر المعاهدة بكل معاني الكلمة . ولكي يظهر سخطه على هذه الاعمال نقل الرئيس بروس من وظيفته كمعتمد في بوشهر واستدعاه الى بومباي وامره بأن يسلم الوكالة في بوشهر الى جراح المعتمدية ، وكل التعليمات الخاصة بالسياسة العامة في الخليج الى الرائد كينيت الذي كان قائداً للوحدة في باسيدو .

وكتب حاكم بومباي الى امير شيراز الحاكم معبراً عن أسفه لخطأ المستر بروس ولكنه في نفس الوقت اوضح عدم صلاحية الاتفاق بالكلمات الآتية :

« من اللائق ان اشرح لجلالتكم بوضوح أن الرئيس بروس أمر ان يعود الى عمله في بوشهر ولم تكن له أية سلطة في التوجه الى شيراز وليست لديه السلطة ولا الصلاحيات لأن يدخل في مفاوضات اياً كانت مع جلالتكم . وعلى ذلك فان المعاهدة التي عقدها هي من تصرفاته الخاصة وليست من تصرفات هذه الحكومة . تبعاً لذلك فانني استنكرها وأود أن تعتبروها كأن لم تكتب » .

تعين الملازم ماكيلود في معتمدية بوشهر ١٨٢٢

جاء بعد المستر بروس في معتمدية بوشهر الملازم جون ماكليود من مهندسي بومباي وهو ضابط مجد عمل في الخليج في وظائف متنوعة أثناء العمليات البريطانية هناك . وكانت التعليمات الاولى التي وصلت المعتمد

الجديد في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٢٢ هي أنه أمر أن يفعل ما في وسعه ليمحو من عقل سلطان عمان وشيخ البحرين الآثار السيئة التي أحدثتها اتفاقية الرئيس بروس ، وان يخفف من الاستياء الذي كان من المتوقع ان يشعر به امير شيراز الحاكم نتيجة لرفض الاتفاقية . لكن واجبه الاساسي هو أن يبدأ نظاماً للاحتياطات البحرية ضد القرصنة . وكانت مهام معتمد بوشهر الدائمة المحلية محدودة بنوع خاص على الاعمال التجارية وتشمل حماية التجارة البريطانية والسفن وحماية الرعايا البريطانيين الذين يعملون في كل منهما .

ترتيبات على الساحل الايراني لكبح جماح القرصنة واقامة قاعدة بحرية مؤقته في موغو واعادة احتلال باسيدو ١٨٢٢ — ١٨٢٣

في حالة ارتكاب قرصنة من الرعايا الايرانيين الذين يقطنون الساحل الايراني امر المعتمد مستقبلا ، نتيجة للمسئولية التي تحملتها حكومة الشاه أخيراً ، أن يعرض الامر في الحال على فارمان فارما فارس واذا فشلت الاجراءات فانه يرجع الى القائم بالاعمال البريطاني في طهران. ولكن حكومة بومباي وافقت على الاقتراح المقدم من الرئيس فيثفل رئيس الضباط البحريين في الخليج وهو ان تكون موغو مكاناً لتجمع السفن المرسلة من الهند ، وملتقى للطرادات التي تستخدم في الخليج لمراقبة وحفظ السلام البحري ، وأن يقيم هناك وكيل من الاهالي من قبل المعتمد السياسي في بوشهر . وقد وضع هذا الترتيب موضع التنفيذ وتم الحصول على منزل في موغو كمحطة للمخازن . ولكن السير ه. ويلوك القائم بالأعمال البريطاني في طهران أشار الى أنه من المحتمل أن تثير حكومة الشاه اعتراضات سريعة على أساس تفسير المادة الحاية عشرة من المعاهدة الانجلو ايرانية سنة ١٨١٤ . وتبعاً لذلك انتقلت المحطات البحرية البريطانية في خريف سنة ١٨٢٣ من موغو الى باسيدو بأمر من حكومة بومباي . وليس واضحاً لماذا اعتبر المكان الثاني أقل إثارة لمعارضة الحكومة الايرانية من الاول على ضوء احتجاجات ايران ضد الاحتلال العسكري البريطاني لجزيرة قشم .

معارضة الحملة الايرانية المعدة ضد البحرين ١٨٢٣

وفي ربيع سنة ١٨٢٣ أعدت حملة مشتركة ضد البحرين من حكومة شيراز وسلطان عمان وشيخ القواسم ، فطلبت حكومة بومباي من العقيد ويلوك ان يستعمل نفوذه مع الشاه اذا وجد الفرصة مواتية لمنع تلك الحملة . واقترح كاساس للمناقشات أنه لو أدى تعكير السلام في الخليج الى انتعاش القرصنة فقد تضطر الحكومة البريطانية الى اقامة قاعدة عسكرية في تلك المنطقة .

بعثة علي مراد خان لبوشهر بخصوص الاهانات الموجهة للوكالة البريطانية ١٨٢٧

لاحظنا من قبل اندلاع الثورات المحلية في بوشهر سنة ١٨٢٦—١٨٢٧ عندما أسر سلطان عمان الحاكم الوراثي الشيخ عبدالرسول ، وقد وردت أيضاً المضايقات التي تعرضت لها الوكالة البريطانية نتيجة لذلك . وقد حث الشاه في المرحلة الاولى لتلك الاعمال السفير البريطاني في بلاطه على التوسط في النزاع بين حكومات فارس وعمان ، ولكن الرائد ماكدونالد شعر بأنه لا يستطيع أن يفعل أكثر من ان يبلغ حكومة الهند رجاء صاحب الجلالة في ان الحاكم العام يسره أن تتشفع لدى السيد سعيد في إطلاق سراح الشيخ المسجون . ولا يبدو ان هذه الرسالة كان لها أثر ملموس. وبالرغم من ذلك فانه يبدو ان التحسن المفاجيء في موقف حكومة شيراز تجاه المعتمدية البريطانية في بوشهر في فترة رحيل الرائد ستانوس ومجيء الرئيس ديلوس يرجع الى الاوامر المشددة التي وجهها الشاه الى ابنه الفارمان فارما . وقد ذكر ان زكي خان كبير مستشاري الامير الحاكم قد دفع غرامة قدرها اربعون الف تومان لانه أظهر احتقاره للمعتمد ، وقد وعد وزراء الشاه بجميع انواع الترضيات الممكنة للاهانات التي اشتكى منها البريطانيون . وفيما يتعلق بالعرض الاخير الذي ذكر ، فقد اوفد موظف من عائلة الشاه خصيصاً لبوشهر حيث قابل المعتمد في اول اغسطس سنة ١٨٢٧ . وذكر أنه قد اتى مزوداً بالسلطة الكاملة ليقوم بتنفيذ جميع رغبات المعتمد ، ولكن الرئيس

ويلسون اقتصر بفطنة على ان يعلم شيخ بوشهر برغبة الشاه في أن يعامل البريطانيين بالاحـــــترام . ويجب ان تصدر الاوامر بمنع مضايقة واعتقال الموظفين والرسل البريطانيين والتحرش بالبريد البريطاني الذي أصبح منتشراً في أجزاء مختلفة من فارس .

الاجراءات الخاصة بحالة سفينة يوحنا التي تحطمت على ساحل داشتي ١٨٢٧

ونوقش موضوع آخر مع علي مراد خان أثناء زيارته لبوشهر هو سوء تصرف جمال خان زعيم داشتي مع السفينة «البغلة» التابعة ليوحنا إحدى جزائر القمر التي تحطمت على شاطىء بلده ، ونهب رعاياه حمولتها واحتجزوا اثنين من الملاحين كعبيد . وارسل امير فارس الحاكم ضابطاً الى داشتي ولكنه عاد دون ان يعمل شيئاً ، وكان معه سعيد حمزه صاحب البغله وخادم من المعتمدية البريطانية وكلاهما افلتا من الموت بالسم بأعجوبة . وعندما علم علي مراد خان ان السفينة كانت تحمل بعض البضائع المملوكة لبريطانيا وأن أصحابها كانوا أصدقاء للبريطانيين وأنه لم تجر العادة بنهب السفن في الممتلكات البريطانية ، ذكر أنه أرسل فعلا في طلب جمال خان ووعد أن يبذل جهده ليحصل على تسوية مرضية .

مشكلة حقوق البريطانيين التجارية في ايران ١٨٢٧

قبيل وصول علي مراد خان الى بوشهر ثارت بعض المشكلات الخاصة بالتجارة البريطانية أدت الى قيام السلطات البريطانية بمناقشة الحقوق الخاصة بالتجار البريطانيين في ايران بموجب المعاهدة . وذكر السفير البريطاني في إيران أنه في اتصالاته مع الحكومة الايرانية طالب باعتبار المعاهدة التجارية التي عقدها السير جون مالكولم سارية المفعول لكنه كان مدركاً أن وجهة نظر الحكومة الايرانية لم تكن كذلك ، وانها مقتنعة بأن المعاهدة قد فسخت بموجب معاهدة موريير—أليس لسنة ١٨١٤ التي لم تكن تحوي أية بنود تجارية ، الامر الذي يستوجب التفكير في معاهدة تجارية جديدة . ويبدو ان النقط التي قامت بسببها المصاعب هي

أولا جباية ضريبة الطرق من حين لآخر على البضائع البريطانية بالاضافة الى ضريبة الاستيراد عند دخول الميناء وثانياً التصرف غير الاصولي لشيخ بوشهر في منعه تجار الاهالي من شحن بضائعهم في السفن البريطانية ، فقد كان يجبرهم على الشحن في سفنه الخاصة . وبخصوص هذه المواضيع تعهد السفير الايراني دون الاشارة الى اية معاهدة بأن يحصل على تعهدات مكتوبة من رؤساء جباية الضرائب ومن شيخ بوشهر بازالة المضايقات مصدر الشكوى .

مشكلة تقديم المأوى للاجئين الايرانيين في المباني البريطانية الرسمية في ايران ١٨٢٧ .

وقامت مشكلة أخرى لم تكن نوقشت من قبل لسوء الحظ مع الحكومة الايرانية وهي نتيجة لاحداث بوشهر سنة ١٨٢٦–١٨٢٧ . وتتعلق بحق التجاء الفارين الايرانيين الى المباني البريطانية الرسمية في ايران. والنتائج الوحيدة التي امكن الوصول اليها على ما يبدو هي ان مثل هذه الحماية لايمكن رفضها كلية طبقاً للتقاليد الوطنية ، لكنه كان من المناسب لسمعة الحكومة البريطانية ان تمارس هذا الحق بمنتهى الاعتدال وأن تتجنب المشكلات السياسية . وفي حالات الشيخين حسين ونصر من بوشهر اللذين اتخذا المعتمدية البريطانية ملجأ في نهاية سنة ١٨٢٦ فقد أمرت حكومة بومباي باستمرار الحماية لهما على شريطة امتناعهما عن الدسائس وعن محاولات قلب الحكومة القائمة في بوشهر ، وهو شرط قد نقض كما رأينا .

مشروع اقامة وكالة بريطانية يمكن الدفاع عنها خارج المدينة ١٨٢٧ :

وقد اقترح في وقت ما بمناسبة الحوادث التي حدثت أخيراً أن معتمدية بوشهر البريطانية يجب ان تقع خارج اسوار المدينة بحيث يمكن الدفاع عنها . ولكن السفير البريطاني في بلاط الشاه ذكر ان الحكومة الايرانية لاترحب بمثل هذا الاقتراح ، واشار الى الاسباب التي أدت الى تحطيم المبنى الذي أقامه الرئيس بروس حتى سويت حوائطه بالارض . وعلى ذلك لم تتخذ أية خطوات في هذا الموضوع .

حالة شخص هارب من الطراد «امهرست» في بوشهر ١٨٢٧

وفي ٢٨ أغسطس اثناء غياب المعتمد البريطاني عن بوشهر تطور حادث في الميناء بعنف وسرعة أديا الى نتائج يؤسف لها ، فبعد أن علم القبطان بتهام قائد الطراد «امهرست» التابع لشركة الهند الشرقية أن هارباً من سفينته كان مختبأ في «بغلة» (سفينة) في الميناء أرسل ضابط صف بحري في قارب ليرجع الهارب ، ولكن بحارة «البغلة» طردوه بالقوة . فذهب الكابتن بتهام بنفسه في قارب الى السفينة «البغلة» وأخذ رجلا من على ظهرها ليستعين به كشاهد ، وارسل مترجمه الخاص محمد علي الى الشيخ نصر يحمل له التحيات ويطلب منه تسليم الهارب . وبدلا من استجابة الطلب أمر الشيخ نصر بتعذيبه بقسوة واحتجزه هو وبعض البحارة الهنود التابعين للسفن البريطانية . وعلى ذلك ارسل القبطان بتهام الرجل الذي أخذه كشاهد الى السفينة «كلايف» وهي سفينة أخرى للشركة مع نوتيلوس ، وكانت موجودة بالميناء ، واخبر الشيخ أنه سيحتفظ بالرجل كرهينه مقابل الشخص الهارب . وقصد الى الشاطىء ببعض القوارب المسلحة وامر بأن يخبر الشيخ نصر أنه اذا لم يطلق سراح محمد علي ويقوم بالترضية عن السلوك المهين في خلال ساعتين فستتخذ الاجراءات لتحطيم السفينة الايرانية «رحماني» مع جميع سفن الشيخ نفسه . وبعد بعض التلكؤ ارسل الشيخ نصر محمد علي وبعض السجناء الآخرين الى الشاطىء ، ولكن محمد علي الذي كان في خدمة البريطانيين لمدة عشرين عاماً وُجد مصاباً باصابة خطيرة في عينيه الاثنتين وهي اصابة وعد الشاه بتعويضه عنها

ووصل الموضوع الى سمع المعتمد الذي تلقى شكوى من الشيخ نصر ضد سلوك بتهام ولكن لم يعرف كيف انتهى الموضوع .

مشروع نقل المعتمدية البريطانية الى خارج ١٨٢٧–١٨٢٨

وفي ديسمبر ١٨٢٧ أمر العقيد ويلسون معتمد بوشهر أن يزور قواعد عديدة في الخليج بقصد تأكيد أي منها تكون أكثر صلاحية لاقامة المعتمدية في حالة نقلها من بوشهر . فأوصى العقيد ويلسون بجزيرة خارج . وفي سنة ١٨٢٨ أيد السير جون مالكولم حاكم بومباي مشروع النقل

هذا رغم أن آراءه السابقة فيما يختص بخارّج معروفة . وكتب العقيد ويلسون تقريراً جاء فيه أن موقع باسيدو التي كانت منذ سنة ١٨٢٣ القاعدة الاساسية للطرادات البريطانية في الخليج لا يصلح ليكون ميناء تجارياً كما لا يصلح أن يكون مقراً لمعتمدية الخليج .

وفي ذلك الوقت كانت الفائدة الاساسية المنتظره من الانتقال إلى خارّج هي الراحة من الاحتكاك بالسلطات الايرانية بسبب إثارة أمور محلية تافهة . ولكن مسألة الانتقال المقترح اندمجت مع مشكلات أخرى لها علاقة بتخفيض المصروفات في الخليج وادماج معتمديّي البصرة وبوشهر في معتمدية واحدة . وفي هذا الشكل المعقد تعثر المشروع حتى سنة ١٨٣٤ عندما انتهى أخيراً الى لا شيء . ويجب ان نلاحظ ان مسألة الانتقال الى خارّج لم يثرها السير ج. مالكولم كما كان يعتقد ، بل فعل ذلك سلفه ، ومن المحتمل أنها نشأت عن المتاعب التي تعرضت لها المعتمدية سنة ١٨٢٧ .

طلب(١) الشيخ عبد الرسول في بوشهر الحماية البريطانية ١٨٢٨

في بداية يناير سنة ١٨٢٨ بدأت تمهيدات غير مباشرة مع الحكومة البريطانية قام بها الشيخ عبدالرسول في بوشهر مع الرئيس ويلسون المعتمد البريطاني. وكان واسطة الاتصال الذي اختاره الشيخ هوميرزا من المعتمدية البريطانية ، وكان موضوع رسالة الشيخ الى المعتمد هو تشوقه لان يكون على اتصال دقيق خاص بالحكومة البريطانية . وفي الواقع إنه كان يرغب في أن يعتبر تابعاً لهم ، وان يدخل في أية ارتباطات يعتبرها المعتمد مناسبة . وان يكتب خطاباً الى حاكم بومباي ، السير ج. مالكولم في ذلك الوقت ، يذكر فيه ان كل ما يكتبه المعتمد من تقارير يجب ان يؤخذ على أنه صادر منه (الشيخ عبد الرسول) ، وأنه سيكون سعيداً في ان يتلقى إجابة الحاكم شفهياً من المعتمد . وكان من الواضح ان الغرض من هذه

(١) توجد مشابهة تامة بين سلوك شيخ بوشهر في ذلك الوقت وبين سلوك شيخ « المحمرة » في الايام الحديثة أنظر الفصل العاشر .

الاحتياطات الاخيرة هو ان يحول دون ضرورة إظهار ميوله وعواطفه في الكتابة . ولم يكن لدى الرئيس ويلسون شك في أن تصرف الشيخ كان راجعاً الى تقدم النفوذ الروسي في ايران ، وكان جلياً ان الشيخ كان يتوقع ازدياده ، ومن المحتمل انه كان يعتبر معرفة الآخرين بعلاقاته الودية مع بريطانيا سياسة مطمئنة . وكان الكثيرون يتطلعون الى مثل تلك الصلة في ذلك الجزء من ايران ، متصورين انها – اي بريطانيا – مهتمة بالحرب التي قامت بها روسيا ، وأنها من غير المحتمل ان تشترك اشتراكاً فعلياً في النزاع . ولكن في نفس الوقت اعتقد المعتمد ان الشيخ لا يعتبر نفسه مرتبطاً بأي شيء يقوله ، وأنه بعد ذلك يستطيع ان ينكر ما قاله اذا كان هذا يناسبه . وتبعاً لذلك حاول المعتمد أن يثني الشيخ عن عزمه بالتأكيد له ان مشاعره الودية تجاه الحكومة البريطانية معروفة جيداً بالتحالف السياسي بين بريطانيا وايران . واعترف الشيخ في رده بالاخلاص الكامل للشاه ، ومع ذلك استمر يلح في الموضوع ، واشار الى ذلك في محادثته الشخصية مع المعتمد . وفي النهاية اقتنع الرئيس ويلسون وارسل خطاباً مغلقاً من الشيخ الى الحاكم دون ان يعرف محتوياته .

وفي اول فبراير سنة ١٨٢٨ أعاد الحاكم خطاب الشيخ المغلق الى بوشهر مرفقاً به إخطار بأن السير ج. مالكولم على معرفة بعائلة الشيخ منذ زمن طويل ، وأنه يسره دائماً أن يتلقى ملاحظات علنية عن صداقته للحكومة البريطانية ، ولكن لا تقبل منه مراسلات في ظروف توضح أنها مخالفة لولائه للحاكم الشرعي حليف بريطانيا . ووصل تأكيد آخر للشيخ بأن رفض الترحيب بمقترحاته لا يدل على عدم الرضا عنه . واضيفت ملاحظة أيضاً تبين خطورة المراسلة التي اراد ان يبدأها ، فلو قد اكتشفتها الحكومة الايرانية سيكون من نتائجها ان حاكم بومباي لا يستطيع ان يحميه دون اثارة الشكوك في أنه يؤيد تصرفاته .

انتقال المعتمدية البريطانية المؤقت من بوشهر الى خارج ١٨٣٢ :

وفي ربيع سنة ١٨٣٢ انتشر الطاعون في بوشهر ، وانتقل المعتمد البريطاني لكي يتجنب العدوى فسكن جزيرة خارج حيث بقي من ١٢

مارس إلى ٢٩ يونيه . وفي أثناء غياب المعتمد اُقتحم مبنى الوكالة في بوشهر وسلبت الاشياء القليلة ذات الاهمية التي كانت به . وفي سنة ١٨٣٣ بعد عودته الى بوشهر ارتكب القواسم جريمة سرقة المنزل الحجري المحاط بقماش الخيام الذي بناه المعتمد في جزيرة خارّج بموافقة الحكومة أثناء إقامته في الجزيرة ، وقد وردت قصة هذه التصرفات الاخيرة في تاريخ عمان .

مطالبة حكومة شيراز للبريطانيين حمايتها من الاعتداء البحري

لقد رأينا في الفصل السابق المتعلق بأحداث الساحل الايراني أن شيخ القواسم ظهر في نوفمبر سنة ١٨٣٢ عند بوشهر بطريقة عدائية ومعه قوة بحرية ، لكنه اقتنع ان يرحل دون الهجوم على المدينة بسبب الموقف الحاسم الذي وقفه المعتمد البريطاني . وفي الشهر التالي لا شك أن الامير الحاكم لفارس كان يخشى الغارات والتهديداتالبحرية فكتب الى المستر بلين المعتمد البريطاني في بوشهر يصر على أنه من واجب بريطانيا بموجب معاهداتها مع ايران أن تمنع الاعتداءات البحرية على الساحل الايراني ، ويبدو أيضاً أنه لامه على السماح للمظاهرة التي قام بها اسطول الشيخ سلطان بن صقر ضد بوشهر . وعلى هذه الرسالة أجاب المستر بلين بحكمة أنه لا يستطيع ان يتصرف في الشئون الخارجية الا باوامر من جكومة بومباي ، وان السفير البريطاني في طهران هو السلطة الوحيدة في البلد الذي له الحق في الدخول في مباحثات مع المسئولين الايرانيين في موضوع المعاهدات .



التجارة البريطانية مع ايران في الخليج
١٧٩٧ ـ ١٨٣٤

لقد تدهورت تجارة ايران الخارجية خلال فترة حكام الزند الذين جاءوا بعد كريم خان الى مستوى منخفض كما رأينا . ولكن في أثناء حكم فتح علي شاه الكاجاري حدث انتعاش عظيم وسريع نتيجة لتوطيد سلطته هو وسلفه من جهة وربما بسبب العناية التي وجهتها حكومة الهند الى المصالح التجارية البريطانية في ايران من الجهة الاخرى . وفي سنة ١٨١٣ وبمناسبة تجديد ميثاق التجارة حرمت شركة الهند الشرقية من احتكار التجارة في جزء كبير من الشرق . ولا توجد بعد ذلك سوى إشارات قليلة لعقد صفقات تجارية لصالحها في الخليج . وفي سنة ١٨٢٢ منع موظفوها السياسيون في ايران نهائياً من التدخل في التجارة .

الناحية التجارية لبعثة مهدي علي خان في ايران ١٦٩٨ـ١٧٩٩

كان لبعثة مهدي علي خان الى ايران ، وتعيينه كمعتمد بريطاني في بوشهر ، مما ذُكر سابقاً ضمن العلاقات السياسية ناحية تجارية اعتبرت في ذلك الوقت هامة ، وفي الحقيقة فقد ذكر بصراحة في تعليمات مهدي علي خان ان الغرض الاكبر من تعيينه هو توسيع واردات الشركة الاوروبية في ايران ، وتحسين اسعار البيع الى اقصى درجة ممكنة . ولانقاذ الشركة من الخسائر يبدو أنه كان من الضروري تصريف مثل هذه البضائع بزيادة ٢٠ أو ٢٥٪ على أثمان الفاتورة ، بينما في السنين الاخيرة كانت تباع في بعض الاحيان بأقل من هذه الأثمان. وكان في ذلك ضرر كبير لمصالح الشركة المالية . ويبدو أنه سمح لمهدي علي خان بسمسرة قدرها ١٠٪ على الارباح الاضافية التي يجنيها أصحاب العمل من مجهوداته . وقد امر بالحاح أن يشتري الصوف الكرماني بسعر ٦ روبيات للبالة ، التي تزن ٢٠ من تبريزي . ولما كان يخشى الا يستطع الحصول على مثل هذه الكمية الصغيرة ٥٠ بالة (وهي الكمية المطلوبة) بذلك السعر فقد خول السلطة في السنة الاولى ان يرسل مئة بالة. وكان على

علي مهدي خان أيضاً إعداد قوائم تبين التفاصيل الكاملة للكميات والاثمان للبضاعة الاوربية التي يمكن بيعها في ايران لكي تصبح تلك القوائم كمرشد للشركة في صفقاتها . وكان عليه أن يكتب تقريراً بتفاصيل التجارة التي يقوم بها الروس من القزوين لتخفيض أسعار بضائع الشركة في السوق الايرانية ان امكن .

وقد أحرز مهدي علي خان نجاحاً كبيراً أثناء الفترة القصيرة التي جاءت بين وصوله وبين وصول الرئيس مالكولم في ايران ، فهو نجح في تصريف بضائع الشركة وبصفة خاصة الاصواف . وفي نهاية سنة ١٧٩٩ كتبت حكومة بومباي تقريراً يشهد باستطاعته التخلص من جميع أصواف الشركة عادة بسعر أعلى من سعر الفاتورة . ومن المحتمل أن هذه النتيجة السعيدة كانت راجعة من ناحية الى تحسين الاحوال الاقتصادية في ايران ومن ناحية أخرى الى نفوذ المعتمد .

المظهر التجاري لبعثة الرئيس مالكولم الاولى في ايران ١٧٩٩–١٨٠١

ولقد كان لبعثة الرئيس مالكولم الاولى لايران علاقة كبيرة بالتجارة. وقد زودته حكومة بومباي عند رحيله بقدر كبير من المعلومات المفيدة في الموضوع ، كما أعطي بعض الاقتراحات عن الاغراض الخاصة بعقد معاهدة تجارية . ومن بين الوثائق التي سلمت اليه تقرير تاريخي احصائي للمستر مايشير مدير الجمرك ، والمستر فوست المحاسب العام ، بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٧٩٩ . ولاحظت حكومة بومباي أنه ليس من الضروري العمل لتحقيق شيء أكثر من الحصول لصالح الشركة على تأكيد للامتيازات العديدة التي يمكن تجديدها – كما حدد في التقرير المذكور لصالح التجار الخصوصيين – بتثبيت معدلات الضرائب التي يدفعونها في الموانىء البحرية المختلفة ، وان تحدد بوضوح وتأكيد بقدر الامكان الطريقة التي يتم بها التقاضي في المعاملات التجارية في حالة الخلاف ، وبصفة خاصة طريقة استرداد الديون . وقد اضيف

أيضاً ان التجارة الايرانية يجب ان تفتح بقدر الامكان امام التجار البريطانيين والهنود المعتمدين على الشركة ليتاجروا في سلع معينة كالاصواف والمعادن التي كانت تحتكرها الشركة من المنافسات ، ولكنهم ظنوا ان هذا الهدف الاخير يمكن ان يُحقق في الهند بأساليب مختلفة .
وعلى ذلك فلا داعي لادراجه في المعاهدة البريطانية مع ايران . اما التقرير التجاري الذي كتبه الرئيس مالكولم بعد وصوله الى ايران والمؤرخ في ٢٦ فبراير سنة ١٨٠٠ فقد شرح في مكان آخر ، كما أن المدى الذي نجح فيه في تحقيق المطالب التي لفتت نظره اليها حكومة بومباي فظاهر في شروط المعاهدة التجارية التي حللناها من قبل .

التجارة الايرانية ١٨٠٢

نفهم من ملاحظات المستر وورنج الذي زار ايران في سنة ١٨٠٢(١) ان واردات الدولة بصفة أساسية في ذلك الوقت كانت الملبس والكماليات والصادرات الأساسية كانت الصمغ والعقاقير واللؤلؤ وماء الورد والخيول وكمية قليلة من النبيذ أما الجوخ في الأسواق الايرانية فكان من المصنوعات الفرنسية ويستورد عن طريق روسيا . وقد قام كثير من التجار الايرانيين أصحاب المشروعات بزيارة الهند حيث احتفظ بعضهم بوكلاء دائمين وقاموا برحلات الى كشمير ليشتروا الشيلان ولكن رقم مبيعاتهم السنوية كان صغيراً بسبب بطء عملياتهم . وقد استغل عدد منهم رؤوس أموالهم في شحن السفن وليس في التجارة .

العمله الايرانية ١٨٠٢ ـ ١٨١١

لقد درست(٢) مشكلة العملة الايرانية من قبل المستر وورنج سنة ١٨٠٢ ، والسير هـ. جونز طيلة عدد من السنوات قبل سنة ١٨١١ . ويبدو من ملاحظات الاول ان وسيلة التعامل كانت مختلطة الى اقصى حد ومكونة

(١) انظر رحلته الى شيراز صفحات ٢ ، ٧٦ ـ ٧٧ .
(٢) انظر « رحلة الى شيراز » لورنج ص ١٢٨ ـ ١٢٩ وبعثة برديجز ص ٤٣٢ ـ ٤٣٤ .

الى حد كبير من العملة الاجنبية . وكانت العملة الوحيدة تقريباً التي لم تتغير قيمتها هي القرش او القرش التركي والتومان الايراني الذهب . وكان معظم العملة المتداولة هي القرش والدوكات الهولندي ، وكان هناك تدفق كبير للمسكوكات من تركيا وروسيا ولكن كان هناك أيضاً توازن كبير كما كان في عهد الزند بتصريف مستمر للعملة من ايران الى الهند . وظلت العملة الذهبية والفضية والمسكوكة في ايران حتى سنة ١٨١١ على الاقل في مستوى عالٍ لان سياسة حكومة الشاه في ذلك المجال كانت أفضل من سياسة الباب العالي .

ازدياد تجارة إيران الخارجية

لقد لاحظ السير ه. جونز ان التجارة الخارجية لايران ، وكان خبيراً بها منذ سنة ١٧٨٤ ، قد ازدادت بسرعة غير عادية اثناء الفترة الاولى من حكم فتح علي شاه ، وقد تتبع سلعة واحدة للاستيراد في بوشهر على سبيل المثال فوجد ان الطلب السنوي هناك للشيت الهندي الملون ، الذي كان عبارة عن ٦٠ أو ٧٠ بالة في السنة عند بداية معرفته للمكان ، ارتفع في سنة ١٨١١ عندما غادر البلاد نهائياً الى خمسمائة أو ستمائة بالة سنوياً .

تجارة شركة الهند الشرقية في بوشهر ١٨١٩

وعلى الرغم من ان تجارة الاحتكار لشركة الهند الشرقية قد منعت في سنة ١٨١٩ الا انهم ما زالوا يرسلون البضائع الى بوشهر لتصريفها على حسابهم الخاص . ولكن هذه المتاجرة أصبحت دورية وهو تغيير كانت له نتائج باهرة . وصرف النظر عن ضرورة استمرار وكالة تجارية في بوشهر ، ولم تعد هناك أية صعوبة في نقل المعتمدية الى مكان آخر ، اذا وجد الدافع السياسي . ويبدو ان هذا كان أحد المظاهر الاخيرة لتطور حركة التجارة التي قامت بها شركة الهند الشرقية في ايران .

الموقف بشأن معاهدة التجارة البريطانية ١٨٩٧ — ١٨٣٤

لقد رأينا ان معاهدة تجارية نظمت بين بريطانيا وايران على يد الرئيس مالكولم سنة ١٨٠١ ، ولكنها لم يعاود تأكيدها ثانية في أي تاريخ لاحق . وبعد انتهاء المعاهدة السياسية سنة ١٨١٤ التي ذكرت في افتتاحيتها ان معاهدة تجارية منفصلة سوف تعقد لاحقاً فسرت الحكومة الايرانية ذلك بأنه يعني ان المعاهدة التجارية الاولى باتت ملغية .

وفي سنة ١٨٢٣ صدر فرمان من الشاه له علاقة بضريبة جديدة على تصدير الخيول من موانىء الخليج ، وأنه لا يجب فرض ضرائب في المستقبل على الخيول او الممتلكات الاخرى او البضائع الخاصة بالرعايا البريطانيين ، ولكن هذا لم يكن بديلا كافياً للمعاهدة التجارية .

وفي سنة ١٨٢٧ قامت القلاقل في بوشهر نتيجة لذلك ، وامكن التخلص من هذه القلاقل التي سبق ذكرها باجراءات موقتة فقط .

وعند نهاية حكم فتح علي شاه نشأت رغبة في إقامة طريق للتجارة البريطانية مع ايران عبر تركيا ، وكان من الضروري تعيين قناصل بريطانيين في أمكنة معينة في ايران ولكن الشاه عارض هذا المشروع بحزم وأثبتت اعتراضاته أنها وقفت سداً منيعاً في وجه عقد معاهدة تجارية



مؤسسات شركة الهند الشرقية في ايران
١٧٩٧ — ١٨٣٤

تشكل تنظيمات شركة الهند الشرقية الرسمية في ايران اثناء حكم فتح علي شاه ، او بمعنى آخر إنشاء معتمدية بوشهر ووضعها ضمن النظام السياسي للخليج من سنة ١٧٩٧ الى سنة ١٨٣٤ ، تشكل هذه جميعاً تفاريع من قضية كبرى بحيث لا تمكن مناقشتها على حدة . ان الوقائع الخاصة بمؤسسات الشركة في الخليج بوجه عام توجد في الفصل الخاص بتاريخ الخليج العام . أما بعثات مهدي خان علي والقائد مالكولم في ايران واهمية

مسقط المتغيرة والحملات البريطانية ضد القواسم والاجراءات التي اتخذت بعد الحملة القاسمية الثالثة لمنع انتعاش القرصنة . كل هذه كان لها تأثير على معتمدية بوشهر وجعل موقفها حتى سنة ١٨٣٣ ، الى حد ما ، متزعزعاً غير ثابت .

★ ★ ★

محمد شاه ١٨٣٤ ــ ١٨٤٨(١)

خلف فتح علي شاه في الحكم محمد ميرزا بن عباس ميرزا تحت تحت اسم محمد شاه .

وكانت السنون الاولى من حكم هذا الحاكم الجديد غير مستقرة بسبب الصراع بين السياسة البريطانية والروسية بشأن افغانستان . وقد أدى هذا في وقت ما الى تصادم خفي بين نفوذ البلدين في ايران كما أدى إلى حملة ايرانية فاشلة على هرات سنة ١٨٣٧—١٨٣٨ وقيام ازمة في

(١) المراجع الآتية هى المراجع الاساسية للتاريخ الايرانى العام في تلك الفترة : « لمحات عن الحياة والعادات في ايران » سنة ١٨٥٦ لليدى شيل « تاريخ ايران » سنة ١٨٦٦ للمستر ر٠ ج٠ واتسون « مذكرة في الشئون الايرانية » سنة ١٨٧١ للمستر ج٠ تالبوين هويلر ، « انجلترا وايران في الشرق » الطبعة الثانية سنة ١٨٧٥ للسير هـ٠ س٠ رولنسن ، « تاريخ الحرب في افغانستان » الطبعة الرابعة سنة ١٨٧٨ ، « السير برا من انجلترا الى سيلان » سنة ١٨٨٤ للمستر ا٠ ل٠ ميتفورد ، « المخاطرات الاولى في ايران الخ » سنة ١٨٨٧ للسير أ٠ هـ٠ ليارد ، « ايران والمشكلة الايرانية » سنة ١٨٩٢ للورد كورزون ، « تاريخ البحرية الهندية » سنة ١٨٧٧ للملازم س٠ ر٠ لو ويحتوى على تفاصيل جميع الامور التى كان فيها في الخدمة وهو مؤرخها ، « معاهدات وارتباطات وسندات » المجلد الثاني عشر الطبعة الرابعة لاتشيسون ويتضمن معظم الاتفاقات الايرانية مع الدول الخارجية في تلك الفترة ٠

وأهم مصادر المعلومات عن منطقة الخليج هى « سجلات حكومة بومباى » مختارات رقم ٢٤ سنة ١٨٥٦ ، « مختصر المراسلات الخاصة بشئون الخليج » سنة ١٨٠١ ــ ١٨٥٣ للمستر ج٠ سالدنها وقد طبع سنة ١٩٠٦ ٠

العلاقات البريطانية الايرانية خلال ذلك الصراع الذى جاءت في أعقابه فترة ركود عام في الشئون الايرانية . .

ومنذ حكم محمد شاه حتى الوقت الذي فشلت فيه المحاولةالايرانية في هرات تشابكت بشدة العلاقات البريطانية والروسية والافغانية مع إيران ، حتى ليستحيل فصلها . وعلى ذلك فنحن مضطرون ان نترك تقسيمنا العادي للموضوع بصفة موقتة ، وان نعالج الشئون الداخلية والخارجية على وجه الاجمال تحت باب «تاريخ ايران العام » .



تاريخ ايران العام منذ اعتلاء محمد شاه الى الحملة الايرانية على هرات ١٨٣٤ ـ ١٨٣٧

هزيمة المنافسين وتوطيد مركز محمد شاه على العرش ١٨٣٤ـ١٨٣٦

لقد اتفقت بريطانيا وروسيا على تأييد مطالب محمد ميرزا الذي عينه جده على العرش والذيصادف وجوده في تبريز ساعة خلو العرش . وكان هناك تفاهم بين الدولتين الغرض منه الاحتفاظ بسلامة واستقلال ايران . وقد ظهر هذا التفاهم سنة ١٨٣٤ وتجدد سنة ١٨٣٨ ولكنه لم يتخذ أي طابع رسمى لا في ذلك الوقت ولا بعده .

كان السير ج. كامب الوزير البريطاني في طهران يمده بالاموال التي يحتاجها للاطاحة بمنافسيه الاثنين ، أي عمه علي ميرزا المعروف باسم « ظل السلطان » وعمه الآخر حسن علي ميرزا حاكم فارس العام المعروف باسم الفارمان فارما ، وكان السفير يعاجله بالمال قبل حصوله على موافقة من حكومته ، وكان نجاح القوات الملكية الايرانية السريع يُعزى جوهرياً الى قيادة الضباط البريطانيين الذين كانوا في خدمة الجيش

الايراني . وكان الرائد ليندزي بيتون(١) قائد قوات محمد ميرزا (محمد شاه) في العمليات اللاحقة قد غادر تبريز الى طهران في العاشر من نوفمبر سنة ١٨٣٤ . وعند بحر قزوين انضم مانوشهر(٢) خان اليه بقوات من القبائل . وكان هو من جورجيا ، او أرمنيا أسلم ، وقد ساءت سمعته لاحقاً حين أصبح حاكماً ايرانياً على عربستان ، واستسلم جميع من تبقى من جيش ظل السلطان . وفي الثاني من يناير سنة ١٨٣٥ دخل محمد شاه العاصمة الايرانية في أبهة كبيرة ، وفي فبراير سنة ١٨٣٥ تحرك ليندزي بيثون ضد حاكم فارس وأطاح به تماماً في الميدان ، بين أصفهان وشيراز ، مشتتاً جيشه الكبير الذي كان يقوده أخوه شجاع السلطنة . ومع ان القوات الملكية كانت صغيرة الا أنها كانت متفوقة في المدفعية . وقد اسر ظل السلطان الفارمان فارما ، وشجاع السلطنة وارسلا اسيرين الى اردبيل حيث فقئت عينا شجاع السلطنة ومات الفارمان فارما في الطريق . أما ابناء الفارمان فارما ، رضا قولي ميرزا خان ، ونجف قولي ميرزا وتيمور ميرزا وقد ورد اسم اثنين منهما من قبل في أحداث بوشهر ، فقد اتجهوا الى انجلترا حيث قضوا الصيف في المجتمع البريطاني تحت رعاية المستر بيلي فرايزر الرحالة . وقد استقبلهم صاحب الجلالة الملك ويليام ولم تؤيد الحكومة البريطانية على ما يبدو مطالبهم في حكم فارس ولكنها منحتهم معاشات . وبعد ذلك بعدة شهور ذهبوا الى القسطنطينية ولم يستقبلوا استقبالا حسناً ، لكنه بفضل وساطة السفير البريطاني وافق الباب العالي على اقامتهم في بغداد التي مروا بها قاصدين اوربا حيث كان هناك أفراد آخرون من الاسرة الايرانية

---

(١) كان هذا هو الملازم ليندسى الذي أحضره مالكولم معه الى ايران سنة ١٨١٠ ، وعاد الى انجلترا سنة ١٨٧١ ولكنه عاد الى ايران سنة ١٨٣٤ ، ومات هناك سنة ١٨٥١ في الرابعة والستين من عمره . وقد حصل على لقب بارون نظير خدماته في ايران .

(٢) يمكن أن يكون مانوشهر خان المعروف بعد ذلك باسم معتمد الدولة هو بعينه مانتوشهر الذى قابله ريتش في شيراز سنة ١٨٢١ ؟ « قصة اقامة في كوردستان المجلد الثانى ص ٢١٢ .

الملكية مقيمين من قبل كمنفيين(١) . وسرعان بعد ذلك ما قضى كهرمان ميرزا ، أخ الشاه على التذمر في خراسان . كما اخمدت القلاقل في الجنوب، وبمساعدة الرائد رولنسن، الذي تقدمت فرقة جوران تحت قيادته من زهاب عن طريق لورستان الى ديزفول، نجح بهرام ميرزا حاكم كرمان شاه في تهدئة الجنوب الغربي . وهكذا جلس محمد شاه بثبات على عرش ايران دون احتياج للمساعدة التي عرضت عليه من روسيا .

حاج ميرزا اغاسي رئيس الوزراء

كان من ابرز مؤيدي محمد شاه الرئيسين خاله يارخان المسمى بسيف الدولة وهو رأس الفرع الاصلي لعائلة الكاجار الملكية . وكان يتوقع لهذا النبيل أن يصبح رئيساً للوزراء ولكن الشاه فضل الحاج ميرزا أغاسي من أهالي اريفان وكان معلماً لابناء عباس ميرزا . وكان الحاج شخصية شاذة وقد وصفه البعض بأنه مجنون ولكنه بسرعة استطاع ان يكون له نفوذاً على سيده .

الوضع الخاص لكل من بريطانيا وروسيا في ايران

لقد تدهور نفوذ بريطانيا في ايران وظل كذلك لبضع سنوات بالرغم من الدور الحاسم الذي لعبه الممثل البريطاني وضباط المدفعية البريطانيين في اعتلاء محمد شاه للعرش . ومن المعروف ان تحويل تبعية المفوضية البريطانية في طهران من حكومة صاحب الجلالة الى حكومة الهند كان ازعج واساء الى فتح علي شاه ، الذي نظر الى الحكومة الهندية بغير ثقة واعتبر التغير إهانة لكرامته ، كذلك فان تعديل معاهدة سنة ١٨١٤ الانجلو ايرانية في سنة ١٨٢٨ قضى على اعتماد البلاط الايراني على مساعدة بريطانيا الحربية في حالة الضرورة . وكانت السيطرة الحقيقية على الجيش الايراني النظامي في ايدي البريطانيين . لكن الجيش كان قليل الجدوى

---

(٢) أنظر « قصة اقامة الامراء الايرانيين في لندن » سنة ١٨٣٨ للمستر ج. ب. فريسر .

كسلاح في حالة الهجوم او الدفاع لقلة دربته في الشئون الحربية الا فيما يختص بمطاردة الثوار الايرانيين . وجاء في كلمات السر ه. رولنسون الذي كان له دور غير صغير في تنظيم الجيش « ان القوات النظامية في ايران كانت في وقت انشائها الاول لا تستحق الذكر » .

لهذه الاسباب وغيرها فان سياسة بريطانيا في ايران لم توفق عملياً في ما استهدفته من توفير حكومة صالحة في ايران . أما وضع روسيا في ايران فكان متفوقاً على وضع بريطانيا ، فقد كانت روسيا مجاورة لايران ولها قوة حربية هامة سحقت ايران اخيراً في نزاع مسلح وأملت عليها شروط الصلح . وبالرغم من ذلك فان ايران لم تكن على استعداد للاستجابة لكل مطالب روسيا . وقد قاومت بنجاح لوقت ما تعيين القناصل الروسيين بموجب معاهدة تركمان شاى . ولم تكف روسيا عن التصريح باحترامها للمصالح الايرانية ، ولكن سياستها بعد تعيين الكونت سيمونيش ممثلا لهـا في طهران سنة ١٨٣٣ كانت تتجه لتقويض القوة الصغيرة التي بقيت لايران . وقد اعتقد الكتاب البريطانيون ، ربما بغير حق ، بأن لرئيس الوزراء الايراني الحاج ميرزا أغاسي ميولا روسية . وهناك سبب أيضاً يدعو الى الاعتقاد بأن منوشهر خان الذي عين حاكماً على عربستان سنة ١٨٣٩ بفضل النفوذ الروسي كان ينحاز الى المصالح الروسية. وقد زاره في اقليم بختياري سنة ١٨٤١ البارون دي بور السكرتير الاول للسفارة الروسية .

خطط ايران بالنسبة لهيرات ١٨٣٦

لقد ورد سابقاً ان محمد شاه قبل اعتلائه العرش ، وهو يعرف آنذاك بمحمد ميرزا ، قام بعمليات ضد هرات سنة ١٨٣٣. وقد حصل من كامران الحاكم الافغاني لتلك المقاطعة على وعد بالجزية ، ولكن الجزية لم تدفع اطلاقاً . وخلاف الادعاء السخيف الذي ادعاه الشاه بالتقدم لامتلاك افغانستان كلها والاتجاه شرقاً حتى غزنه ، كانت هناك أسباب أخرى متنوعة تجعله على خلاف مع حكومة هرات التي ظهر منها تدخل

في النزاع على حدود إقليم سجستان. وعلى أي حال فان نوايا محمد شاه فيما يختص بأفغانستان كانت تدل على الطمع أكثر مما تدل على الاعتدال وتشير الى الاعتداء أكثر مما تنطوي على العدل .

واخيراً في صيف سنة ١٨٣٦ ارسل الشاه جيشه تجاه الشرق . وقد أصابه الفشل في بعض العمليات الحربية الاولى ضد تركيمان أستر أباد وقد أدى هذا الى تأجيل حملته ضد هرات للعام التالي .

★ ★ ★

الحملة الايرانية ضد هرات
١٨٣٧ – ١٨٣٨

خطة العمليات الحربية الايرانية ضد هرات ١٨٣٧–١٨٣٨

لقد أضاف غزو كامران حاكم هرات لسجستان صيف سنة ١٨٣٧ الوقود الى النار المشتعلة ، فنزل محمد شاه بنفسه في خريف ذلك العام الى الميدان بجيش مكون من ١٥٠٠ من الخيالة و٨٠٠٠ من المشاة . وكان يحرس كتائب المشاة ٣٠ مدفعاً تتقدم الجيش ، فاستولى على غوريان في الطريق. وفي ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٣٧ بدأ حصار الايرانيين لهرات . وليس من الضروري أن نطيل في سرد هذه الاحداث . فالحصار نفسه قليل الاهمية وان دام أكثر من تسعة شهور . ونكتفي بالقول بأنه فشل نتيجة لنشاط وعزم الرائد(١) إي. بوتنجر من مدفعية بومباي الذي كان موجوداً بالصدفة في المدينة ، والذي لم يتردد في اقحام نفسه في الدفاع . واضطر

(١) لم تكن للملازم ألدرد بوتنجر أية مهمة رسمية في هرات وقد شجعه عمه الرائد (السير هـ. بعد ذلك) بوتنجر المعتمد البريطاني في السند على القيام برحلة خاصة للاستكشاف في أفغانستان. ولكنه كان ينوي أن يضع المعلومات التي يحصل عليها تحت تصرف الحكومة (ويمكننا أن نتذكر بأن الرائد بوتنجر كان هو نفسه أحد ضباط مالكولم الشبان كما أنه هو والكابتن كريستي سافرا من الهند الى ايران متنكرين بطريق البر سنة ١٨٠٩ – ١٨١٠) وقد مات الرائد بوتنجر سنة ١٨٤٣ في رحلة الى هونج كنج .

محمد شاه ان ينهي الحملة دون ان يحقق أي شيء من اغراضه الهامة كغزو هرات أو ارغام حكومتها على دفع الجزية التي اراد أن يحققها .

اهتمام بريطانيا وروسيا بحملة هرات ١٨٣٧–١٨٣٨

من المؤكد ان الوزير الروسي في طهران منذ البداية الى النهاية كان يشجع الشاه باهتمام على مواصلة خططه في هرات . لكن الحكومة الروسية انكرت ان تكون التعليمات التي لديه تخوله الحق في ان يفعل ذلك ، وقد استدعته لاحقاً . غير أن الحقيقة الثابتة هي ان الحملة الايرانية على هرات كانت تخدم المصالح الروسية خدمة أكيده ، ولو نجحت ايران هناك لكان لروسيا الحق بموجب معاهدة تركمان شاي ان تعين قنصلا في هرات او بمعنى آخر وكيلا سياسياً ، وبهذه الوسيلة كانت ستسهل عملية اتمام تخطيط حدود الاراضي الهندية . أما اذا فشلت الحملة فان ايران ستكون منهكة وذلك يجعلها اكثر خضوعاً للنفوذ الروسي ، واذا عطلت الحملة أو منعت عن طريق التدخل البريطاني فسينشأ العداء بين ايران وبريطانيا وبذلك تجني روسيا الثمرة . ويبدو أكثر من ذلك ان الكونت سيمونش قدم (٥٠,٠٠٠) خمسين الف تومان ، أي حوالي ٢٥,٠٠٠ الف جنيه انجليزي الى الشاه لمصاريف الحملة ، كما وعد ، في حالة الاستيلاء على هرات ، أن تتجاوز روسيا عن باقي حساب تعويضات الحرب المطلوبة لها من ايران ، وأن تتغاضى عن فرقة من الفارين الروسيين تحت قيادة الرائد سمسون في خدمة الجيش الايراني ليستفيد منها الايرانيون في الحملة ضد هرات .

أما مصالح البريطانيين فقد كانت على العكس . وبالتأكيد فقد تأثرت تأثراً عكسياً بالهجوم الايراني على هرات . وكانت كل مزية تجنيها روسيا من مثل تلك الحملة مهما كانت النتيجة ، تقابلها خسارة لبريطانيا في المزايا الاستراتيجية او النفوذ السياسي . وكانت هناك أيضاً مضاعفات مباشرة من نوع خطير في وضع حكومة افغانستان حيث كان اعضاء متنافسون من عائلة براكزي يحتلون كابول وقندهار بينما عائلة السادوزيين الذين طردهم الباركزيون وحلوا محلهم في المقاطعات

الاخرى ، ما زالوا يعيشون في هرات وممثلهم الاساسي يعيش في الهند كلاجيء سياسي . وقادت الظروف الطبيعية دوست محمد خان حاكم كابول وقنديل خان حاكم قاندهار الى المفاوضات مع شاه ايران من أجل حملة مشتركة على هرات . وانتهت هذه المفاوضات فعلا باتفاق عقد تحت رعاية روسيا . وما كان لبريطانيا ان يُغفل حكامها في الهند إمكانية التحالف الدائم او المؤقت بين أمراء افغانستان والبلاط الايراني حيث يسيطر النفوذ الروسي في ذلك الوقت .

تدخل الوزير البريطاني في ايران قبل حملة هرات سنة ١٨٣٨

وفي السادس من ابريل سنة ١٨٣٨ وصل دكتور مكنيل(١) الوزير البريطاني في طهران الى المعسكر الايراني وبعد احتجاج على الشاه على هذه الحملة، عرض خدماته كوسيط . وقد قبل العرض اول الامر من الجانبين وسويت المشكلات بين طهران وهرات بطريقة عادلة عن طريق هذه الوساطة البريطانية المنصوص عليها في معاهدة سنة ١٨١٤ الانجلو ايرانية . وعند هذا الموقف الحرج وصل الكونت سيمونيش الوزير الروسي الى معسكر الشاه وأقنعه ان يرفض مساعدة الدكتور مكنيل بعد ان زار الاخير فعلا كامران في داخل اسوار هرات بصفته وسيطاً .

المشكلات القائمة بين بريطانيا وايران قبل حملة هرات ١٨٣٨

كانت هناك من قبل قضية خطيرة معلقة بين السفارة البريطانية والحكومة الايرانية ، وقد نشأت بسبب المعاملة غير الودية التي عاملت بها السلطات الايرانية رسولا من السفارة البريطانية في اكتوبر سنة

---

(١) ولد الدكتور مكنيل (بعد ذلك السير جون مكنيل ج. س. ب) في سنة ١٧٩٥ ومات في سنة ١٨٨٣ . وكان الاخ الاصغر للمحامى الاسكتلندى والقاضى مكنيل اللذين أصبحا لورد كولونسى وأورنسى . وكان طبيب أدنبره من سنة ١٨١٦ حتى سنة ١٨٣٦ وجراحا في مؤسسة بومباى لشركة الهند الشرقية أولا في معتمدية بوشهر حيث يبدو أنه اشتغل كمعتمد في سنة ١٨٣١ وبعد ذلك في السفارة في طهران .

١٨٣٧ ، اذ قبض عليه ومنع من أخذ الرسائل الآتية من هرات معنونة باسم الوزير البريطاني . ولم تتم أية ترضية لهذه الاهانة ولا مجرد اعتذار ، وكان يعتقد ان ذلك عمل من أجل تحقير الممثل البريطاني في نظر العامة وبذلك يمكن اضعاف تأثير معارضته لحملة هرات . ولقد كان رفض الشاه الدائم عقد معاهدة تجارية مع بريطانيا دليلا واضحاً على ان هذه الافكار كان موعزاً بها اليه حتى وإن كانت على حق . وقد أثار الدكتور مكنيل النقاط المذكورة ونقاطاً أخرى في خطاب رسمي وجهه للشاه الذي أخذ يتظاهر بأن كل ما يطلبه الآن هو إيجاد ذريعة كافية لرفع الحصار عن هرات . ولكن الرد الايراني كان رداً غير مرض ، وان كان يتضمن بعض الاذعان الظاهري . ورفض الرد الايراني اشعار الدكتور مكنيل بعدم موافقة الحكومة البريطانية على حملة هرات واعتبر ذلك اعتداء على استقلال ايران .

انذار الوزير البريطاني النهائي باحتلال جزيرة خارج بقوة بريطانية وتنحي الايرانيين عن حصار هرات

وفي ٧ يونيه سنة ١٨٣٨ ترك الوزير البريطاني المعسكر الايراني ، وبعد ان تسلم تعليمات خاصة من لندن في اوائل اغسطس ، بعث الرائد ستودات الذي كان يعمل في خدمة ايران الى الشاه برسالة شفوية مفادها ان وزراء الملكة ينظرون الى المشروع الذي قام به صاحب الجلالة بأنه اتجاه معاد للهند البريطانية ، وانه مناقض لمبدأ التحالف بين بريطانيا العظمى وايران ، وان حكومة الملكة تنظر الى احتلال ايران لهرات اوأي جزء من افغانستان على أنه دليل عدائي واضح ضد انجلترا . واحتلت حملة بريطانية حربية من الهند جزيرة خارج الايرانية في الخليج كما سنوضح ذلك بالتفصيل في مكان آخر . وفي نفس الوقت تقريباً حدث هجوم شديد على هرات نصح به ونظمه الكونت سيمونيش وكانت نتيجته الفشل . وابتدأت حينئذ الاشاعات عن التقدم البريطاني في أفغانستان لصالح السادوزيين ، مما أخذ يشل حركة الموالين للشاه بينما ألهب السادوزيين المدافعين عن هرات بالشجاعة ، ووجد محمد شاه أنه

من الانسب له أن يذعن للعروض التي عرضها الرائد ستودارت كوسيط . وبدأ الجيش الايراني في ٩ سبتمبر سنة ١٨٣٨ بالانسحاب من هرات ولكن غوريان ظلت في حوزة الايرانيين .

استمرار المظالم البريطانية من ايران

بقي عدد من المشكلات الخطيرة بين بريطانيا وايران معلقاً ومن بينها مشكلتان في الخليج ، ظلتا بلا تسوية . وتاريخ تسويتهما متعلق بتاريخ ايران العام ، وسترد في فصل عن العلاقات البريطانية . ويكفي هنا أن نقول إن العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وايران ظلت معلقة في الواقع لوقت ما ، ولم يمكن الوصول الى تفاهم تام حتى سنة ١٨٤١ . وبعد التسوية الانجلو ايرانية تصرفت انجلترا وروسيا لوقت ما في الشئون الايرانية بوئام وبصفة خاصة في المشكلة الهامة لتخطيط الحدود الايرانية التركية التي سيشار اليها فيما بعد .



تاريخ ايران الداخلى ١٨٣٨ ـ ١٨٤٨

ثورة أغا خان ١٨٣٨ ـ ١٨٣٩

لقد رأينا ان بعض المتاعب قامت في سنة ١٨١٧ في يازد بسبب موت رئيس الطائفة الاسماعيلية ظلماً . وقد اتخذ الشاه في ذلك الوقت خطوات لتهدئة غضب أتباعه . وفي سنة ١٨٣٨ في الوقت الذي انسحب فيه محمد شاه من عملياته الحربية الفاشلة في هرات ثار أغا خان على الحكومة الايرانية . وكان الأغا قد نجح في الحصول على رئاسة الاسماعيليين ، وقد ارسل عائلته لتعيش في أمان في كربلاء . ويبدو أنه طالب لنفسه بالسلطة العليا على ايران . وبعد فحص النجاح والفشل في أقاليم كرمان ولار ، هرب براً إلى بلوخستان وظهر في كراتشي سنة ١٨٤٣ . واخيراً اتخذ الهند الغربية موطناً دائماً له .. وفي سنة ١٨٤٤ غزا أخوه سردار خان ايران من بلوخستان واستولى على بامبور لفترة ما ، ولكنه في النهاية

استسلم للسلطات الايرانية وأخذ أسيراً . وقام صراع دموي في بامبور بين القوات الايرانية والسكان البلوش نتيجة لهذه الثورة . وقد اعتقدت الحكومة الروسية ان بومباي قد أمدت الثوار الاسماعيليين بالاسلحة والذخيرة والمال والمدفعية .

ظهور البابية ١٨٤٤

وظهرت في السنوات الاخيرة من حكم محمد شاه هرطقة دينية كان مقدراً لها ان تحدث نتائج سياسية خطيرة في ايران . وقد تمثلت تلك في مذهب البابية للبابيين التابعين لمذهب الباب . ومؤسس هذا المذهب هو سيد علي محمد ابن بقال من شيراز ، وقد ارسل وهو شاب ليمثل والده في بوشهر وسرعان ما ترك هذا المكان للحج الى مكة ، وبعد ذلك جلس كتلميذ عند اقدام الحاج سيد كاظم وهو مجتهد كبير في ذلك الوقت في كربلاء . وعند موت استاذه عاد الى بوشهر حيث اعلن نفسه نبياً ، ويعتبر يوم ٢٣ مايو سنة ١٨٤٤ هو تاريخ ظهوره في تلك الشخصية حين اتخذ لنفسه لقب الباب او البوابة. وعن طريقه فقط يمكن الدخول الى علوم الامام المهدي الثاني عشر . وقد أصبحت إدعاءاته بلا ريب تسرف في المبالغة كلما تقدم الزمن . وعلى التوالي أعلن نفسه كالمهدي وأن النبي تجسد فيه وأنه وحي الله والله تجسد فيه . والمذهب البابي قد حرم بصفة دينيه في جميع أنحاء ايران ، وبدأت مذابح معتنقيه ليقابل ذلك اغتيال زعماء آخرين كما حدث في ذلك الوقت .

سوء حكم الحاج ميرزا اغاسي

كانت الادارات الداخلية للحاج ميرزا أغاسي ، وزير محمد شاه القوي ممقوتة طوال مده حكمه . وكان « مكتفياً بنفسه الى حد الحمق ، جاهلا كلية بأساليب الحكم ، وبالشئون المالية والعلوم الحربية ، ومع ذلك فكان من الغرور المفرط بحيث لا يقبل التوجيهات ، ومن الغيرة بحيث لا يقبل بمعاون ، وهو وحشي في ألفاظه ، وقح في سلوكه كسول

(●) الاقتباس من رولنسون « انجلترا وروسيا في الشرق » ص ٧٢ .

في عاداته، اوصل بيت المال الى حافة الافلاس والبلاد الى احضان الثورة وفي بداية عهده حول نصف ايرادات الدولة تماماً الى منح فخمة لرجال البلاط، ولاتباعه الشخصيين ولمحدثي النعمة والدجالين . وانفق الباقي على أهواء الشاه الحربية . فمن أجل ارضائه أعد منتزهاً به الف قطعة من المدفعية ، وأوصى على ما يزيد على نصف مليون بندقية بريطانية قديمة .
وفي بداية سنة ١٨٤٨ كانت جريدة الحكومة تبين حسومات بنسبة ٩٠٪ في الميزانية . ويجب ان نتذكر أن نظام المالية في ايران كان نظام التحويل، وكانت مرتبات الجيش عادة مؤجلة لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات الى خمس . وتلاشت تقريباً طبقة فرسان القبائل، وبلغ العداء المستحكم ذروته بين الايرانيين والاتراك وجمّد حركة حكام الأقاليم وكان يهدد باحداث فوضى تامة . وباستثناء اذربيجان التي كادت ثروة البلاد مركزة فيها بفضل عودة السكان اليها بصفة مستمرة محملين بغنائم المقاطعات ، فان مظهر ايران كان يوحي بأنها دولة يحتلها عدو أجنبي بالقوة .

وأحسن ما يمكن ان يذكر عن الحاج ميرزا أغاسي أنه أظهر الاهتمام بدودة الحرير وبعض الأعمال العامة .

شئون خراسان

كان يحكم مقاطعة خراسان الهامة لسنوات عديدة خال الشاه يار خان أسف الدولة ، الذي كان منذ البداية مرشحاً لرئاسة الوزراء والذي ازدادت العلاقات سوءً بينه وبين منافسه الحاج ميرزا اغاسي . ولاسباب سياسية كان حكم خراسان والوصاية على كعبة الامام رضا في مشهد منفصلين أحدهما عن الآخر تماماً ، لتكون سلطة الرئيس الديني الاعلى كابحة للسلطة الاخرى ، ولكن أسف الدولة ، بتحويله السلطة الاولى الى الثانية بينما في الوقت نفسه ضمن تعيين أبنه السالار كخليفة له في الحكم نجح في الاستيلاء على المركزين لافراد عائلته . ومع ذلك لم يستفد كثيرا من هذا الانتصار لانه سرعان ما خُلع من تولي امر كعبة الامام واستدعي الى طهران ، وحكم عليه ان يقضي بقية عمره في المنفى بمكة وكربلاء .

وثار السالار في الحال ضد الحكومة الايرانية ولكن حمزه ميرزا أخ الشاه بعد حملة مليئة بالتقلبات طرده عبر الحدود الايرانية الى اقليم التركمان حيث إقامته هناك .

موت محمد شاه ١٨٤٨ وشخصيته

وقد توفي محمد شاه هذا الذي كان شهيد اللذات ، والذي تعزى بعض أخطائه السياسية الى الألم الجسماني ، في ٤ سبتمبر سنة ١٨٤٨ ، وهو في التاسعة والثلاثين من عمره . وفي الايام الاولى من حكمه كانت تتملكه شهوة المجد الحربي وقد اظهر في ذلك نشاطاً كبيراً وقد اصبب قبل موته بالبدانة والضعف العقـــلي فأصبحت تسليته الهامة صيد العصافير بالمسدس .

★ ★ ★

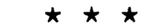
العلاقات بين ايران وتركيا ١٨٣٨ ـ ١٨٤٨



كان التوتر الذي هدد بالتحول الى حرب غير مرة واحدة ، الصفة المميزة للعلاقات الايرانية التركية أثناء حكم محمد شاه . وكان احتلال الاتراك المؤقت لمدينة الرحمانية ونهبها سنة ١٨٣٧ من بين أسباب التوتر الهامة . وعندما بدأت أنظار الشاه تتجه نحو مشروع هرات بدأ التنافس بين كل من ايران وتركيا بالمطالبة بالسليمانية . كما نشأت مشاحنات أخرى على الحدود من عدم الاستقرار ، وعدم تخطيط الحدود المشتركة . وقد حدثت مذبحة في كربلاء سنة ١٨٤٣ قتلت فيها القوات التركية كثيراً من رعايا الايرانيين مما كاد يؤدي الى انفجار في وقت كانت قضية الحدود فيه قد سويت مبدئياً بالطرق السلمية . ان هذه الحوادث كلها ومعاهدة ارضروم (١٨٤٢–١٨٤٧) التي نجحت بواسطتها بريطانيا وروسيا في منع الحرب بين الشاه وبين السلطان موضحة توضيحاً كاملا في فصل خاص بالعراق التركي ونكتفي هنا بمجرد ذكرها .

علاقات ايران بالدول الاخرى في الخليج
١٨٣٨ ـ ١٨٤٨

أثناء حكم محمد شاه تجددت المشكلات غير مرة بين حاكم عمان وممثلي الشاه في الخليج ، ودخلت المصالح الايرانية ، او اعتقدت الحكومة الايرانية أنها دخلت ، في المنازعات القائمة على السيادة على البحرين . ولم يكن من بين الامور التي حدثت شيء ذو أهمية لايران ، وعلى أية حال سيكفي ان نشير في هدا الموضع الى التفاصيل الخاصة بها في تاريخ سلطنة عمان والبحرين .



علاقات روسيا وايران ١٨٣٨ ـ ١٨٤٨

لم يكن لعلاقات روسيا بايران بقية حكم محمد شاه أي مظهر هام اذا استثنينا الاجراءات التي اتخذتها روسيا بالاشتراك مع بريطانيا كما ذكر من قبل في تسوية المشكلات الخطيرة المعلقة بين الحكومة الايرانية والباب العالي .

وحوالي سنة ١٨٤٠ استولت روسيا على الجزيرة الايرانية أشواده في بحر قزوين حيث أسست بعد ذلك قاعدة بحرية صغيرة بحجة كبح جماح المغيرين التركمان للسواحل المجاورة . وكان هذا العمل نتيجة طبيعية لنص في معاهدة تركمان شاي يمنع السفن الحربية الايرانية من مياه بحر قزوين . ومع العلم بأن ايران لجأت الى وساطة بريطانيا الا أن هذه لم تنجح في الغاء النص . وفي سنة ١٨٤٤ تمكنت روسيا من تعديل معاهدة تركمان شاي فجعلت من المحتم على الرعايا الايرانيين والروس أن يحصلوا على جوازات سفر وتصاريح من حكوماتهم قبل عبور الحدود المشتركة .

علاقات فرنسا وايران ١٨٣٨ ـ ١٨٤٨

بعثة الكونت دي سرسي

في سنة ١٨٤٠ او قبل ذلك بقليل ارسل الملك الفرنسي لويس فيليب بعثة دبلوماسية الى بلاط الشاه وكان يرئسها الكونت دي سرسي حيث حملت البعثة تهاني الملك الفرنسي الى الشاه . وكانت مهمتها هي عقد معاهدة تجارية بين فرنسا وايران . وكان حسين خان السفير الذي ارسله الشاه الى اوربا سنة ١٨٣٩ في مهمة سياسية ـ ستعرف فيما بعد ـ قد ارتبط بتعيين بعض الضباط الفرنسيين ليعملوا في الجيش الايراني في محل المدربين الحربيين البريطانيين الذين انسحبوا أخيراً . وكان يصحب البعثة الفرنسية مسيو فلاديم الرسام والمسيو كوست المهندس الذي قام برحلة في سنة ١٨٤٠ للبحث عن الآثار في مناطق كرمان شاه ، وبوروجبرد . وفي نفس الوقت انهمك المسيو بور وهو علماني ولكنه فرنسي كاثوليكي متحمس ، في محاولة نشر المسيحية اللاتينية بين الارمن في ايران ، كذلك المسيونيكولاس وهو رجل فرنسي آخر ولد في ايران كان يعمل فعلا كسكرتير في وزارة الخارجية الايرانية .

وهكذا كان هناك مظهر كبير للنشاط الفرنسي في ايران لوقت ما ، ولكن لم تعقد معاهدة تجارية بين ايران وفرنسا . ووجد الضباط الفرنسيون العسكريون صعوبات في الحصول على مرتباتهم وعلاواتهم التي وعدوا بها . وقبل نهاية سنة ١٨٤٠ كان من الواضح ان البعثة الفرنسية فشلت أمام النفوذ البريطاني وهي حالة(١) اوجدت بعض التوتر بين الافراد الفرنسيين والانجليز في ايران .

بعثة كونت دي سارتيج

واخيراً في سنة ١٨٤٥ كانت التجارة الفرنسية تعامل نفس المعاملة التي تعامل بها تجارة الدول ذات الحظوة ، كما أن الكونت دي

(١) راجع « المخاطرات الاولى » المجلد الاول ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨ للمؤلف لي يارد .

سارتيج الذي كان يمثل فرنسا في طهران سنة ١٨٤٧ عقد معاهدة تجارية بنجاح غير أن ايران امتنعت عن التصديق عليها في النهاية . ولم تكن لفرنسا مصلحة مادية في ايران . وهذه الحقيقة لم تؤد الى توطيد نفوذ سياسي ، بينما أكسبت السفارة الفرنسية لوقت ما شهرة وقبولا أكثر مما تتمتع به بريطانيا وروسيا . وكان نشاط السفارة عملياً ينحصر في حماية الكاثوليك اللاتينيين في ايران ، ولكن هذه الحظوة انتهت نهائياً بسبب تغير شكل الحكومة في فرنسا سنة ١٨٤٨ .



علاقات بريطانيا السياسية العامة مع ايران ١٨٣٨ ـ ١٨٤٨

أدى انسحاب محمد شاه من هرات الى جعله بعيداً عن الاستجابة التامة لمطالب الحكومة البريطانية ، وكان موقفه فيما يختص بالنقاط المعلقة بين البلدين غير عملي بحيث كان من نتيجته اضطرار الوزير البريطاني الى الانسحاب مع هيئة موظفيه الى ارضروم في الاراضي التركية ، كما أمر الضباط الحربيين الانجليز الذين يخدمون في الحكومة الايرانية بالعودة الى الهند عن طريق بغداد .

بعثة حسين خان الى اوربا ومطالب البريطانيين من الحكومة الايرانية ١٨٣٩

من المحتمل ان يكون السبب الرئيسي لعناد الشاه هو الامل الذي كان يرجوه من نتائج لبعثته في اوربا التي عهد بها الى شخص يدعى حسين شاه وكان ينتظر نتيجة تلك البعثة . وقد امر المبعوث الايراني بأن يطلب سحب مكنيل ، وزود بتقرير مكتوب بشكاوى الشاه من الوزير البريطاني والحكومة البريطانية . وقدمت صور من هذه المذكرة إلى القسطنطينية وسانت بطرسبرج وباريس . وزعمت المذكرة أن غرض الشاه الاساسي من الهجوم على هرات هو انقاذ الرعايا الايرانين من العبودية ، وان

الاثارة التي واجهته بررت له اتخاذ اجراءات عسكرية ضد كامران وانه لم يتصرف بروح عدائية نحو بريطانيا كما لم يكن في نيته مطلقاً ان يسهل للخطط الروسية تجاه كابول . وقد اتهم الدكتور ماكنيل بأنه حرض أهالي هرات بالتشبث في دفاعهم عن المدينة ، وبأنه أمد حكومة هرات بمبلغ ٨٠٠٠ ثمانية آلاف تومان او اربعة آلاف جنيه انجليزي ، وأنه دعا حكاماً مختلفين ورؤساء قبائل للهجوم على معسكر الشاه ، وانه اتخذ الاجراءات ليحدث فزعاً في هذا المعسكر واغرى القوافل التي كانت في طريقها اليه بالعودة الى مشهد .

واختتمت الوثيقة (المذكرة) بتهديد غامض « بأنه اذا انكرت بريطانيا تحقيق العدالة للشاه فانه سيبحث عن ملجأ في ظلال جبل كبير » وقد أصبح معنى هذا التهديد واضحاً فيما بعد عندما وجه الشاه نداء لروسيا للحماية او للمساعدة مشيراً في نفس الوقت الى هرات كمقاطعة متمردة من ممتلكاته الخاصة . ولم يقابل حسين شاه بالتشجيع في القسطنطينية . أما العروض التي قدمتها روسيا لصالح الشاه فقد رفضتها الحكومة البريطانية . وأخيراً وصل حسين شاه لندن ولكن النتيجة الوحيدة للمقابلة التي سمح له بها اللورد بالمرستون سكرتير الحكومة للشئون الخارجية هو بيان كامل صريح في ١١ يوليه سنة ١٨٣٩ بالمطالب البريطانية في ايران وكانت كما يلي :

١ – تقدم حكومة الشاه اعتذاراً كتابياً عن الاهانة التي لحقت بساعي السفير البريطاني .

٢ – إصدار فرمان في ايران يضمن حماية جميع الاشخاص الذين تستخدمهم البعثة البريطانية .

٣ – يجب ان يتم الجلاء عن غوريان والاماكن الاخرى في افغانستان التي ما زالت تحتلها قوات الشاه .

٤ – اعتذار كتابي يجب ان يقدم بسبب الاستيلاء على منزل أحد الضباط البريطانيين في طهران .

٥ — يجب ان يعاقب جميع الاشخاص الذين لهم علاقة باهانة صراف المعتمدية البريطانية في بوشهر (هذا المطلب والمطلب الذي يليه مما نشأ من أحداث الخليج سيكتب عنهما فيما بعد) .

٦ — عزل حاكم بوشهر الذي أهان الامبرال سير ف. متيلاند من وظيفته وان تعلن الحكومة الأيرانية السبب في عزله علناً .

٧ — يجب تصفية قضايا الرعايا البريطانيين بسبب بعض مصانع الحديد في قره داغ .

٨ — يجب دفع المبالغ المستحقة للضباط البريطانيين الذين كانوا يعملون أخيراً في خدمة الحكومة البريطانية .

٩ — يجب توقيع معاهدة تجارية بين بريطانيا العظمى وايران لتصحب استئناف العلاقات السياسية بين الدولتين .

وبهذه المطالب عاد حسين خان الى ايران. ويبدو ان روسيا وفرنسا رفضتا تأييد احتجاج الحاكم الايراني على تصرف بريطانيا . ولم يمض وقت طويل بعد عودته حتى جلد بقسوة وعطل بصفة موقته بسبب اتهامه بخيانة لها علاقة بتوظيف المدربين العسكريين الفرنسيين. ولكن بعد فترة غير طويلة شغل منصباً عالياً هو منصب حاكم فارس العام .

استجابة ايران للمطالب البريطانية ١٨٣٩ — ١٨٤١

وجاءت استجابة الحكومة الايرانية لشروط بريطانيا التي اصرت عليها تدريجياً . وكان كل بند في المطالب موضع نزاع بعناد كبير . وصدرت الفرمانات في سبتمبر سنة ١٨٣٩ وابريل سنة ١٨٤٠ لتضمن مستقبلا معاملة حسنة لخدم واتباع البعثة البريطانية في ايران ، حتى ولو كانوا رعايا ايرانيين ، ولتصون لهم حصانتهم من العقوبات على أيدي السلطات الايرانية دون علم الوزير البريطاني. وكانت المباحثات على النقاط الاخرى طويلة الامد ولم يكن حتى ٣١ مارس سنة ١٨٤١ أن تمت التسوية

فعلا بتسليم غوريان الى حكومة هرات ، وكان هذا هو أصعب الشروط .
وقد تم في حضور الدكتور رياش طبيب الوفد البريطاني في ايران .

عودة الممثل البريطاني الى طهران والجلاء عن خارج ١٨٤١–١٨٤٧

وعاد حينئذ السر ج. ماكنيل الى ايران واعيد تأسيس المفوضية البريطانية في طهران في ١١ اكتوبر سنة ١٨٤١ فجرى استقبال حار مفعم بالرياء . وبعد ذلك بأيام قليلة عقدت المعاهدة التجارية بالجلاء عن خارج حيث تم ذلك في بداية سنة ١٨٤٢ . ومن المحتمل انه كان من حسن الحظ ان تم تنظيم كل شيء في ايران قبل حدوث كارثة كابول العظمى ، التي قدر لها ان تجعل لشهري نوفمبر وديسمبر سنة ١٨٤١ ذكرى الى الابد في التاريخ العسكري للهند البريطانية .

معاهدة التجارة الانجلو ايرانية في ٢٨ اكتوبر ١٨٤١

لقد وضح ان فتح علي شاه حتى موته كان يعارض بإصرار الدخول في أية معاهدة تجارية تعطي الحق للحكومة البريطانية في تعيين قناصل في ايران ، زاعماً أن السبب هو تحاشي اثارة غضب روسيا علماً بأنه منح هذا الحق لروسيا نفسها من قبل في معاهدة تركمان شاي . وفي نفس الموضوع كان محمد شاه في اول الامر عنيداً ، وحتى وقت الحملة الايرانية على هرات كان كل ما أمكن الحصول عليه منه ، فرماناً صدر في سنة ١٨٣٦ ضمن الحماية والمعاملة الحسنة للتجار البريطانيين في إيران ، وقرر مساواة الضرائب التي يدفعونها بما يدفعه التجار الروس .

ولم يكن الا بفصل التسوية العامة التي اعقبت الازمة الانجلو ايرانية سنة ١٨٣٨–١٨٤١ أن وجدت بريطانيا لنفسها مرة أخرى بعد مرور ٢٧ عاماً معاهدة تجارية مع ايران لا نزاع على صلاحيتها . وقد أبرم المعاهدة الجديدة السر ج. ماكنيل في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٤١ بعد عودته الى طهران ، وقد وُصفت بأنها متممة لمعاهدة سنة ١٨١٤ الانجلو ايرانية السياسية . واشترطت المعاهدة ان يكون لتجار بريطانيا وايران حرية التجارة في الممتلكات الايرانية أو البريطانية على السواء ، وان

يخضعوا لدفع ضريبة الجمارك التي تفرض في كل من البلدين على تجارة الدول الاوربية الصديقة ، وان التجار او الاشخاص الذين لهم علاقة بالطرفين المتعاقدين او يعتمدون عليهما يجب ان يتلقوا نفس المساعدة والمعونة والاحترام كما يتلقاها رعايا معظم الدول الصديقة . وفضلا عن ذلك فقد خولت بريطانيا الحق في تعيين قنصل في طهران وقنصل عام في تبريز ، واعترفت ايران في نفس الوقت بالمعتمدية البريطانية في بوشهر ، وفي مقابل ذلك اصبح لها الحق في تعيين موظفين قناصل في لندن وفي بومباي .

فرمان خاص بالتفليسات ١٨٤٤

وقد صدر الفرمان المعروف الخاص بالتفليسات من الشاه سنة ١٨٤٤ لحماية التجار البريطانيين في ايران ، وكان مجاله اوسع بكثير من العنوان الذي يدل عليه . فالى جانب أنه حكم باجراءات مناسبة في التفليسه ، وعقوبة الافلاسات المفتعلة ، فانه اشترط تسجيل عقود الشراء والبيع وجميع الوثائق الاخرى ، واشترط تعيين رئيس لجماعة التجار الايرانيين في كل مجلس تجاري كبير . والغى مع بعض الاستثناءات الخاصة أماكن حجز المدينين ، واعترف بحق تدخل الموظفين البريطانيين السياسيين والقناصل في الحالات الخاصة بالرعايا البريطانيين .

فرمان منع تجارة العبيد ١٨٤٨

وفي ١٢ يونيه ١٨٤٨ ، كما هو مبين في تذييل الفرمان ، دون الشاه بخط يده مذكرة موجهة الى رئيس وزرائه يمنع فيها على مضض استيراد العبيد الزنوج الى ايران عن طريق البحر . وقد صدر هذا الامر بصعوبة كبيرة وبعد تردد كبير ، لان محتوياته تتنافى مع المبادىء الاسلامية فقد استنكرته الطبقات الدينية في ايران(١) .

(١) هذا خطأ من المؤلف : فالاسلام يدعو الى تحرير الرقيق الاصليين الذين كانوا يحاربون الاسلام ، فضلا عن هؤلاء الزنوج المساكين المخطوفين من أهليهم وأوطانهم ظلما .

(المترجم)

شئون بريطانيا الرسمية العامة في ايران
١٨٣٤ ـ ١٨٤٨

عند اعتلاء محمد شاه سنة ١٨٣٤ كان السر جون كيمبول هو الممثل البريطاني وهو ضابط تحت إمرة حكومة الهند خلف السير ماكدونالد كينيث سنة ١٨٣٠ ، وحصل على لقبه سنة ١٨٣٢ . وقد لعب السير ج. كيمبول دوراً هاماً كما اوضحنا في تأمين عرش محمد شاه . ولكن عندما وجد ان نفوذه لا يكفي لعقد معاهدة تجارية ، فقد نصح بارسال بعثة خاصة من انجلترا من قبل التاج .

السير هـ. اليس ١٨٣٥ ــ ١٨٣٦

وتبعاً لذلك ارسلت بعثة تحت رئاسة السير هنري أليس(١) الذي اشترك في المفاوضات الخاصة بالمعاهدات الانجلو ايرانية سنة ١٨١٤ . وفي فترة مبكرة من حياته عمل في خدمة شركة الهند الشرقية الموقرة وعمل تحت رئاسة السير ج. مالكولم في ايران . وقد ارسلت البعثة لتهنىء الحاكم الجديد بمناسبة توليته ولتعقد معاهدة تجارية لكن ما أصابه هذا السفير الخاص الذي وصل الى طهران من نجاح في نوفمبر سنة ١٨٣٥ لم يكن بأحسن من حظ زميله السفير السابق ، حيث كان الفشل نتيجة مسعاهما .

سير ج. مكنيل ١٨٣٦ ــ ١٨٤٢

وفي اغسطس سنة ١٨٣٦ كان تحويل سفارة طهران من حكومة الهند الى الحكومة البريطانية ما يزال ساري المفعول ، وقد جاء بعد السير هـ. اليس الدكتور (بعد ذلك السرجون) مكنيل وهو ضابط في الخدمة الطبية الهندية بدأ عمله في ايران قبل ذلك بعشرين عاماً كجراح بمعتمدية بوشهر ، وظل لفترة ما طبيباً للمفوضية البريطانية في طهران .

(١) انتهت وظيفة السير هـ . اليس الدبلوماسية ببعثة خاصة للبرازيل سنة ١٨٤٨ . وقد ولد في سنة ١٧٧٧ ومات في سنة ١٨٥٥ .

الرائد سير ج. شيل ١٨٤٢ – ١٨٤٧

خلف الرائد جاستين شيل (بعد ذلك السير جاستين) السير ج. ماكنيل كوزير بريطاني في طهران في اغسطس سنة ١٧٤٢ ، بعد تسوية كل المشكلات القائمة بين بريطانيا وايران ولكنه ترك ايران في اجازة في اكتوبر سنة ١٨٤٧ .

الرائد ف. فارانت ١٨٤٧ – ١٨٤٨

وعند موت محمد شاه تولى المفوضية البريطانية الرائد ف. فارانت . وكل من هذين الضابطين جاء الى ايران اصلا بوظيفة مدرب عسكري ، والرائد فارانت كما هو مذكور في مكان آخر عين كمندوب خاص يمثل الحكومتين البريطانية والروسية في كربلاء سنة ١٨٤٣ .

اقتراح الغاء مكتب المساعد للمعتمد البريطاني في بوشهر ١٨٣٥ – ١٨٤٢

في سنة ١٨٣٥ عندما تقرر إعادة تحويل مفوضية طهران من حكومة الهند الى حكومة صاحب الجلالة عزمت حكومة الهند على الغاء مكتب المساعد لمعتمد بوشهر ، بعد استقالة اورحيل الملازم هنيل المتصرف الفعلي مع انتقال مسئولية المعتمدية بعد ذلك في حالة الضرورة المفاجئة الى جراح المعتمدية .

في سنة ١٨٣٨ بعد ان قامت مشكلة ترقية او استقالة الملازم هنيل عارضت حكومة بومباي بشدة هذا الالغاء المقترح على اساس ان المراسلات باللغة الوطنية مع عدد من زعماء القبائل العربية مما يدخل في عمل المعتمدية كان عملا ضخماً يصعب على المعتمد القيام به بمفرده ، وان الاشراف على السلم البحري غالباً ما يتطلب وجود مساعد له مؤهلات خاصة في أماكن بعيدة عن الرئاسة في بوشهر . وركزت حكومة بومباي كثيراً على أهمية وجود موظف ثان في بوشهر ، وبصفة خاصة في وقت الأزمات يكون له المام بالسياسة المحلية ولغات تلك الجهات ولم تكن هذه المؤهلات توجد لدى جراح المعتمدية الذي لا يعرف أكثر من واجباته الطبية

ورضخت حكومة الهند لهذا الجدل ووافقت بصفة موقتة بغير رغبة ، وتم تعيين الملازم(١) ادموندز وهو ضابط في جيش بومباي ممتاز في لغات الشرق في منصب مساعد المعتمد .

وفي سنة ١٨٤١ اختارت حكومة بومباي الملازم بعد ذلك السير ارنولد كيمبول ليخلف الملازم ادموندز ، وبهذا عاودت حكومة الهند اقتراحها الاصلي للتخفيض مقترحة بأن غياب المعتمد عن بوشهر أصبح شيئاً عرضياً ، وأنه في الحالات التي تتطلب ضرورة فان جراح المعتمدية يستطيع ان يقوم بالواجبات العادية ، وان الاتصال برئيس البحرية في الخليج يمكن ان يتم عن طريق قائد الاسطول البريطاني . ورداً على هذه المقترحات اشار الرئيس هنيل المعتمد في بوشهر عن طريق حكومة بومباي إلى أن مراسلات المعتمدية السياسية قد تضاعفت في السنين الاخيرة ، وان اعمال ترجمة ونسخ الخطابات السرية مع الاشراف على حسابات المعتمدية يمكن ان يشغل تماماً وقت موظف اوربي ، وأنه في بعض الاحيان كان يعين معتمدون لا علم لهم بالمرة بلغات الخليج ، وانه كان من الضروري لضمان استمرار السياسة في حالة موت المعتمد اورحيله المفاجيء من ان تستمر رحلات المعتمد على الساحل العربي ، لان توقفها ستكون له نتائج سياسية وخيمة ، وان القائد البحري لا يصلح ان يكون واسطة اتصال مع شيوخ العرب في الحالات التي تتضمن مصالح سياسية او تتطلب تحريات دقيقة . سادت هذه المناقشات علماً بأن الرئيس هينيل قد صرح بأنه هو نفسه يستطيع بمجهوده الشخصي الكبير ان يقوم باعباء وظيفته دون مساعد . وقد تأيد تعيين الملازم كمبول .

---

(١) ترك الملازم أدموندز بوشهر أثناء الوقت الذى قامت فيه المشكلات بين بريطانيا وايران . وفي سنة ١٨٤٠ كان في بغداد كزائر . وبعد ذلك بقليل اشترك فى العمليات البريطانية ضد المصريين على الساحل السورى . وعند عودته الى الهند عين مساعدا أول للوكيل السياسى البريطانى فى السند ولكنه مات فى بونا دون أن يلتحق بالوظيفة .

اعادة تعين الشيخ نصر الثالث لحكم بوشهر في نوفمبر ١٨٣٧

وفي سبتمبر سنة ١٨٣٧ تقدم الشيخ نصر الثالث شيخ بوشهر — الذي ذكرت قصة هروبه الى خارّج ثم الى الكويت سنة ١٨٣٢ — الى شيراز بغرض الحصول ، اذا امكن ، على تخفيض الجزية التي كانت بوشهر تدفعها لحكومة فارس وعلى تأجيل دفع متأخرات معينة كانت مستحقة من قبل . من هذا الظرف ومن حقيقة ان الشيخ عبدالله عمه كان مسئولا عن بوشهر في فترة غيابه يكون الشيخ نصر قد استرد حكومة أجداده في وقت ما بفضل الثورة التي وقعت في بوشهر سنة ١٨٣٣ .

ويبدو ان رحلة الشيخ نصر لشيراز في اول الامر احدثت نتائج سيئة غير متوقعة . لانه في اول نوفمبر سنة ١٨٣٧ وصل الى بوشهر شخص يدعى محمد ميرزا رضا كانت نيته بوضوح هي الاستيلاء على حكومة المدينة لنفسه ، وقد اعلن أنه يحمل خلعة شرف للشيخ عبدالله الحاكم بالوكالة ، ولكن عند وصوله أشاع أنه هو نفسه قد عين حاكماً ومعه تعليمات للتحقيق في شئون الشيخ نصر ومعاملته من هم تحت سلطته ، وأنه مزود بصلاحية استنفار القبائل المجاورة في حالة ما اذا وجد أية مقاومة .

واستعد الشيخ عبدالله واخوه الشيخ حسين في الحال لملاقاة المتطفل باستدعاء بني هاجر وأهالي مقاطعة روضة الخيل لمساعدتهم . ولكن بعد أن تبين لهم أن الدموخ وأهالي تانجستان سيساعدون ميرزا ارسلوا مهماتهم الى خارّج وركبوا بأنفسهم في اول نوفمبر السفينتين « بغلة » و «بقرة » ومعهم بحارة يبلغون الخمسين فقط وذلك في مرسى بوشهر . وعلى ما يبدو فقد فكروا في إطلاق سراح ابن أخيهم الشيخ نصر حيث اعتقدوا أنه كان سجيناً في شيراز ، وتظاهروا لعدة أيام قلائل بأنهم ينوون فرض ضرائب على سائر السفن التي تدخل الميناء حتى الاجنبية منها ولكن عملهم هذا لم يصادف ارتياحاً من المعتمد البريطاني ، كما أن موجوداتهم من الماء على ظهر سفنهم كانت قليلة ثم أقلعوا بالسفن وعمدوا الى خارّج .

وفي السابع من نوفمبر على أي حال جاءت أنباء أدهشت جميع الاطراف المعنية عن اعادة تعيين الشيخ نصر لحكومة بوشهر . وفي الثامن من الشهر غادر الدموخ وزعماء التانجستان بوشهر لاوطانهم ودعي الشيخ عبدالله للعودة من خارج ، وظل تغيير موقف حكومة شيراز دون ايضاح كاف . وقد شاعت تخمينات متنوعة عن ان اسطول بوشهر كان مطلوباً في حملة ضد البحرين ، وانه كان مطلوباً لاسترداد المحمرة التي اخذها الاتراك فجأة ، وانه كان مطلوباً للدفاع عن بوشهر نفسها ضد هجوم مشترك من أبناء حاكم فارس العام الراحل ، الذي كان ينتمي الى العائلة الملكية الايرانية ولكنهم كانوا يقيمون في بغداد تحت الحماية التركية ، أو أنه كان يراد الاستفادة من هذا الاسطول كنواة لتكوين بحرية ايرانية في الخليج .

هروب الشيخ نصر الثالث الى خارج في مايو ويونيه ١٨٣٨ وحكم ميرزا عباس وميرزا اسد اللهفي بوشهر ١٨٣٨ – ١٨٣٩

ولم يبق الشيخ نصر طويلا مستولياً على بوشهر . ففي ٣٠ مايو سنة ١٨٣٨ هرب مرة أخرى الى خارج مختفياً عن الحكومة الايرانية . وقد علق المعتمد البريطاني في بوشهر على ذلك بقوله : « سواء كانت ستقع محاولة لاغتصاب جزيرة كراك من الشيخ نصر أم لا فانني أميل الى الاعتقاد بأن سلطات فارس الحالية لا تملك الوسيلة ولا القوة المطلوبة للنجاح في مجهودات من هذا النوع » .

وحل محل الشيخ في بوشهر ميرزا عباس الذي يبدو أنه رشح من السلطات الايرانية من غير أسرة الشيخ . وسرعان ما جاء لنجدة ميرزا عباس موظف ايراني آخر يدعى ميرزا أسد الله كان يتميز بصفة خاصة بميوله ضد البريطانيين .

وعاش الشيخ نصر بهدوء في خارج حتى اوائل سنة ١٨٣٩ عندما طرده ضابط يقود الحامية البريطانية التي استقرت هناك في أعقاب مشاكل مع ايران وذلك بعد ايام قليلة من وصول القائد الى الجزيرة .

ميرزا احمد حسين يوقف ميرزا اسد الله واغتصاب الشيخ حسين لبوشهر ١٨٣٩

تلقى ميرزا اسد الله ، الذي أصبح في نفس الوقت منهمكاً في مشاكل مع بريطانيا ، انذاراً في ٨ يونيه سنة ١٨٣٩ بوقفه . وقد وجه الانذار اليه ميرزا محمد حسين ابن أخ وزير الحاكم العام لفارس . ولم يكن مرّ سوى ثلاثة أيام فقط على تلقي هذا الرجل خلعة شرف من الشاه شأنه شأن آخرين خلع عليهما الشاه أيضاً هما القائد العسكري لبوشهر وزعيم تانجستان . وانسحب ميرزا أسد الله الى مكان في البقاع المجاورة منتظراً نتيجة تقرير رسمي نظمه لصالحه الملا الاكبر وتجار بوشهر . بينما قام باقر خان بصفة مؤقتة بادارة المدينة .

وصل ميرزا محمد خان واستولى على الحكومة، ولكن الشيخ حسين عم الشيخ نصر طرده سريعاً في اغسطس سنة ١٨٣٩ بمساعدة من باقر خان نصر . ويبدو أن الشيخ حسين كان يهدف الى الاستيلاء على بوشهر لنفسه معارضاً للشيخ نصر . وكان غرض حليفه (باقر خان) ان يبقي الامور في بوشهر بارتباك حتى تضطر حكومة ايران في النهاية ان تسلمه الحكم بما أنه الزعيم المحلي الوحيد الذي له السلطة الكافية لحفظ النظام.

مؤامرات وطرد الشيخ حسين ١٨٣٩ – ١٨٤٠

ولا بد ان الشيخ حسين بدوره لفظ من الحكومة سريعاً لانه في نهاية سنة ١٨٤٠ كان في بهبهان طلباً لمعونة ميرزا كوما حاكم ذلك المكان ضد هجوم وقع على بوشهر . وسمحت القوات البريطانية في خارج لوكيل ارسله ميرزا كوما لينقل من الجزيرة بعض المدافع التي اعتلاها الصدأ والتي قيل إنها ملك خاص للشيخ . ولكن الشعور العام في بوشهر لم يكن في صالح الشيخ حسين . وعندئذ تخلى ميرزا كوما بحكمه عن المشروع الذي ارتبط به للاستيلاء على بوشهر لنفسه .

مقتل جمال خان ديسمبر ١٨٣٩

في ديسمبر سنة ١٨٣٩ قتل «أغا جمال» ومن الواضح انه هو جمال

خان الذي كان لعب دوراً في ثورة بوشهر سنة ١٨٣٣ وعاد الى مسقط بعد ذلك. وقد قتل بتحريض من باقر خان التانجستاني . ويبدو أن الذنب الذي اقترفه جمال خان هو تطلعه الى حكم بوشهر وشروعه في رحلة الى شيراز على أمل ان يمنح الحكم وذلك بضمان عرضه عليه سلطان عمان. وقد استنكر اغتياله حليفه العماني الذي حصل على وعد من الشاه بايقاع العقاب بالقاتل .

حركات الشيخ نصر الثالث ١٨٣٩–١٨٤٠

وفي نفس الوقت دافع مانوشهر خان « معتمد الدولة » عن قضية الشيخ نصر ، وكان مانوشهر عين اخيراً حاكماً على اصفهان ولورستان وعربستان وقد لجأ اليه الشيخ . ومن الواضح ان معتمد الدولة قد ظن ان الشيخ ربما يفيد في مساعدته لتحقيق أطماعه في حكم فارس . وقد ذكر في وقت من الاوقات ان الشاه أصدر فرماناً بناء على طلب معتمد الدولة بتعيين نصر حاكماً على بوشهر وأميراً أعظم للجو في الخليج. وعلى أية حال لا يبدو ان الشيخ نصر قد نجح سريعاً في استرداد مركزه المفقود .

الاحداث في جزيرة خارّج ١٨٤٢ – ١٨٤٣

استمر الاحتلال العسكري لجزيرة خارج كما ذكرنا سابقاً من يوليه سنة ١٨٣٨ حتى فبراير سنة ١٨٤٢ . وعندما انتهى الاحتلال تركت الجزيرة في رعاية حامية ايرانية من «لار» يقودها شخص يدعى لطف علي خان اضطر بسبب تمرد رجاله ان ينسحب الى بوشهر ، حيث استطاع ان ينال عطف كل من حاكم المدينة والمجتهد الكبير بها . وارسل كل من الرجلين مندوباً الى خارّج ليتحرى الحقائق ويحتج على الحامية ولكن استقبال المبعوثين كان غير مرض لانهما ضربا . وطلب اليهما اعلام سيديهما بأن «خارج» تحت حكم حاكم لار ، وأنه اذا ارسلت اية قوة من بوشهر ضد خارّج فانه سيطلق عليها النار . وكتب

حينئذ لطف علي خان وزميله مجتهد بوشهر الى زعيم لار ، يشكو أحدهما من عصيان الحامية اللارية والآخر يقترح ان ينظم حملة صغيرة بغرض معاقبة الجنود وسكان الجزر . وكان هؤلاء سنيين وهو اعتبار له وزنه عند المجتهد الشيعي . وكان من الواضح ان لطف علي خان لم ينتظر الرد بل أخذ مجموعة من حوالي ثلاثين من الشيعة الكسالى الذين جندهم في بوشهر ووصل الى الكراك في زي شبه حربي ، وسرعان ما ارهبت الحامية فهربوا على ظهر المركب الذي جاء بهم تاركين خلفهم قائدهم لطف علي خان . لكنه لم يحدث له ما يزعجه . وراح يحاول السماح له بالعودة الى مركزه القديم في قلعة الكراك وان يقود رجاله . ولما رفض طلبه أقام بالقرب من الاسوار اسبوعين ثم دخل يوماً للقلعة فيما كانت البوابة مفتوحة ؛ وبعد ان أعلن أنه سيمزق اي شخص يرفض إطاعة اوامره صوب زند الكبريت (نوع من البنادق يطلق باشعال الكبريت) الى صدره فاضطر للانسحاب . واتخذ إقامته في منزل ريفي وراء الخطوط . ولما كان عنده خادم واحد فقد اوقفه في طريق قريب من مسكنه بغرض قطع الطريق على سكان الجزر غير المسلحين أثناء ذهابهم او عودتهم من حقولهم واحضارهم اليه . وأخذ بعض أهالي خارّج أسرى ، واخيراً استطاع واحد منهم وكان مسلحاً ان يقاوم فجرح خادم لطف علي خان في رأسه .

وفي نفس الوقت جاءت رسائل من زعيم لار بعدم موافقته على أعمال لطف علي خان وغضبه الشديد من تدخل مجتهد بوشهر ، كما يخبر ميرزا عبدالله القائد الفعلي لحامية خارّج بأن الوحدة يجب ان تسرح وأن أحد أقرباء الزعيم سيرسل ليتولى شئون الجزيرة مع توصيات دقيقة لحمايته. وتلقى أهالي خارّج هذا النبأ الاخير بالابتهاج ، ولكن في سنة ١٨٤٣ لما كانت الحامية لم تسرح، ولما لم تعد تصلها امدادات التموين من بوشهر ، فانها تركت خارّج وعادت الى لار وتركت خلفها لطف علي خان بمفرده ، وظل يحتل القلعة وسرعان ما انزعج الخراجيون بعد ان جاءت أخبار بأن الحكومة الايرانية قد قررت ان تضع قوات نظامية في

الجزيرة . وفي السابع عشر من سبتمبر سنة ١٨٤٣ نزلت قوة فعلا تتألف من ٢٠٠ سارباز . وكانت النتيجة ان السكان القليلين هاجروا بالجملة في اليوم التالي . وبالاشارة الى هذه الحركات كتب الملازم كمبول مساعد المعتمد البريطاني في بوشهر التقرير الآتي :

« ان هذا هو نفس عيب الجندية الايرانية فهي عندما تتكون كجماعة تصبح مجرد لصوص وقطاع طرق يسعون للحصول على ضرورات الحياة ، وعلى ذلك فلقد خاف منهم وكرههم السكان الآمنون في كل مدينة يحلون بها . كما ان افتقارهم الشديد الى النظام يجعلهم كأفراد ظالمين متهورين » .

« ان ايران الآن في سلام مع العالم كله فماذا يكون الغرض حينئذ من ارسال عدد كبير يبلغ ٢٠٠ سارباز لحماية جزيرة صغيرة يعيش فيها ثلاثمائة من السكان كلهم من البحارة والصيادين مع عائلاتهم ؟ ونحن نستطيع فقط ان نعتقد ان السكان جعلوا انفسهم مكروهين من الحكومة الايرانية بسبب المساعدة التي قدموها في استيراد المؤن وفي تأسيس سوق لفائدة القوات البريطانية وان جريمتهم الوحيدة هي تحسين أحوالهم تحت حكم عادل معتدل وفي جمعهم مبالغ بسيطة تؤخذ منهم كرهاً » .

وأخشى ان تكون هجرتهم في مثل هذه الظروف قد سببت اساءة بالغة الى سمعة الحكومة البريطانية في تلك الجهات ، ولكني آمل أن لا تكون قد سببت تعباً لهم لان عدداً منهم استقر في بليلش(١) وهي جزيرة لا تبعد كثيراً عن طريق السفن القادمة الى الفرات . ومن السهل الحصول على البحارة وقوارب لنقل الفحم من الشاطىء الى البواخر ويمكن ان تجر من الميناء وتعود بنفس الطريقة .

اعادة تعيين الشيخ نصر الثالث لحكومة بوشهر ١٨٤٥

في سبتمبر سنة ١٨٤٥ اعيد الشيخ نصر الثالث الى حكومة بوشهر وكانت تحركاته من سنة ١٨٤٠ حتى ذلك الوقت غامضة .

(١) اعنى أن أقول فيلكه .

العلاقات البريطانية مع الساحل الايرانى والجزر ١٨٣٤ ـ ١٨٤٨

قضية طاوونه جارك ١٨٣٧ :

لقد أدى تأسيس بريطانيا خطاً تنحصر به حروب القبائل البحرية على الجانب العربي من الخليج ضمن مياههم الاقليمية اعتباراً من سنة ١٨٣٦ الى القاء مسئولية خاصة على كاهل معتمد بوشهر في حماية العدل والامن على الساحل الايراني . وقد تجلى هذا على سبيل المثال في بداية سنة ١٨٣٧ عندما انتزع أهالي جارك في هذا الساحل من جيرانهم أهالي طاوّنة قلعة نخلي مير في وادي جولستان في الداخل ، فاستغاث الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة الذي كانت له علاقة وراثية بطاوونه بالمعتمد البريطاني لصالح أهل طاوُنه . وكان مطلب الشيخ إما السماح له بمساعدة أهالي طاوُنه ضد أهالي جارك او ان يطلب المعتمد من الجاراكيين اعادة القلعة . ورداً على الكتاب الذي وصل من الشيخ اشار المعتمد بأن الامر يعتبر تدخلا على اساس ان الطرفين المتنازعين هما من توابع ايران ، الى جانب ان شيخ ام القوين سبق قبل ذلك أن مَنَعَ ارسال مساعدة حربية عبر الخليج لاهالي جارك . وفي الواقع سُوّي نزاع « نخلي مير » بواسطة زعيم بستك . وقد حذر الشيخ سلطان بن صقر بأنه سيعرض نفسه لسخط الحكومة البريطانية اذا ما ارسل حملة الى جارك ، وكان هذا التهديد كافياً لمنع الشيخ من اتخاذ أي اجراء .

الرائد في وول ومشكلات « نصرت شاه ١٣٨٧

وحوالي نهاية نفس العام ، وحين اقترح الشيخ عبدالله والشيخ حسين شيخا بوشهر الانتقام من حكومة شيراز بمضاعفة الضريبة على السفن الداخلة الى الميناء ، اضطر المعتمد البريطاني ، بسبب احتمال اخضاع « الرائد في وول » السفينة الرافعة اعلاماً بريطانية لمثل تلك المعاملة ، ان يقدم احتجاجاً وان يطلب من القائد بيرِ كبير ضباط الاسطول البحري الهندي بأن يضع أسطول بوشهر تحت المراقبة . وعلى ذلك أخبر الشيخ

عبد الله المعتمد البريطاني بأنه لم يكن يقصد ابداً التدخل في أمر « الرائد ني وول » بالمرة ، وتراجع الشيوخ عن هذا المشروع الممقوت .

وبعد ذلك بأيام قلائل جاء دور الشيوخ ليطلبوا حماية المعتمد من أجل « نصرت شاه » وهي سفينة يملكها الشيخ نصر ابن اخيهم، وكان متوقعاً مجيئها من بومباي بحمولة يملك معظمها رعايا بريطانيون، وكان من المحتمل ان تحاول السلطات الايرانية بسبب الخلافات بينها وبين عائلة الشيخ الاستيلاء عليها . وقد أجاب المعتمد أنه من حق الشيوخ ان يتخذوا الاجراءات الضرورية للدفاع عن السفينة . ولكن لحسن الحظ قد سويت الامور بين الحكومة الايرانية والشيوخ قبل وصول « نصرت شاه » الى بوشهر .

قضية كانجون وعسالوه ١٨٣٨

في سنة ١٨٣٨ رأى الرئيس هنيل ، معتمد بوشهر بالوكالة ، عند عودته من زيارة للهند ، أنه من الضروري ان يخاطب صاحب الجلالة حاكم فارس العام في موضوع غارة قام بها الشيخ خلفان ضابط عسالو على مراكب تابعة لكانجون كان الشيخ جبره ضابطاً لها . وربما كان هذا الشيخ « جبره » حاكم كانجون هو نفس الشخص الذي نال عطف القائد مالكولم سنة ١٨٠٨ . وكان لخصمه الشيخ خلفان صلات وثيقة مع قبيلة بني ياس على الساحل العربي ممن كانوا مسئولين عن اشاعة الفوضى المسلحة على امتداد واسع في مياه الخليج . وكان يبدو ان الزعيمين المتخاصمين دعيا الى شيراز لكي يتم التحقيق في تلك الاعتداءات المتبادلة. وقد لبى شيخ كانجون الدعوة ولكن شيخ عسالو لم يظهر الطاعة . وتبعاً لذلك حرض المعتمد البريطاني في بوشهر حاكم فارس العام على الاصرار على احضار الاخير وعقابه لسوء أعماله . ولكن يبدو أنه حتى هذه الدرجة من التدخل قد نبذها الامير ، الذي أجاب بأدب لا يخلو من شيء من الخشونة «سينال المعتدي العقوبة دون حاجة الى مساعدة أجنبية» .

قضية الرائد في وول ١٨٣٨

وفي سنة ١٨٣٨ أثارت السفينة البريطانية « الرائد في وول » المذكورة آنفاً مشكلة أخرى في بوشهر . وكان المالك الظاهري لهذه السفينة هو الحاج ميرزا شافي وهو تاجر يقيم في بومباي . وكان للسفينة جواز واعلام بريطانية ولكن قبطانها ملا محمد والبحارة كانوا من أهالي بوشهر . وفي الفترة ما بين إعادة تعيين الشيخ نصر في حكومة بوشهر في نوفمبر سنة ١٨٣٧ وهربه في مايو سنة ١٨٣٨ أثناء زيارة « الرائد في وول» للميناء دخل الشيخ نصر في مفاوضات مع القائد لشراء نصف السفينة ووثق به ودفع له ١٥,٠٠٠ غران بسبيل تلك الصفقة . ولكن ليس ثابتاً ما اذا كانت الصفقة تمت او ما اذا كان صاحب نصف السفينة التي كان الشيخ نصر راغباً في شراء نصفها هو الحج ميرزا شافي او ملا محمد القائد ، الذي كان هو الآخر جزء من السفينة. وعند عودة السفينة المذكورة الى الخليج بعد ذلك بعدة أشهر طالب ميرزا عباس على حاكم بوشهر ملا محمد بتعليمات من شيراز إما بنصف السفينة او بمبلغ ١٥,٠٠٠ غران دفعها الشيخ نصر ثمناً لذلك النصف على أساس ان الشيخ نصر قد غادر بوشهر وهو مثقل بالديون للحكومة الايرانية عن ضرائب المدينة وجوارها .

وكان لدى المعتمد شك في مدى الحماية التي تعطى لملا محمد بعد ان ثبت انه مذنب في عمل غير قانوني ، او على الاقل عمل غير عادي في تسلمه مبلغاً من المال من اجنبي ثمناً لصفقة سرية لنصيب في سفينة تابعة لميناء بريطاني وتحمل أعلاماً بريطانية . وقد طلب من الهند تعليمات حول النقاط التالية :

« اولا : هل كان ملا محمد يستحق نفس الحماية كأحد الرعايا البريطانيين وكقبطان لسفينة بريطانية . ثانياً : وهل كان يصح قانونياً ان تطالبه السلطات المحلية بمبلغ من المال تسلمه من الشيخ نصر أثناء أن كان حاكماً لبوشهر لمجرد زعم الحكومة الايرانية بأنه هرب بجزء من عائداتها الى الخارج . وثالثاً : في حالة ما اذا تقررت حمايته من المطالبة فهل

تشمل الحماية عائلته واقاربه الذين حسب الاعراف الهمجية في بلاده يمكن القبض عليهم ومعاقبتهم ومصادرة سائر اموالهم نيابة عن قريبهم المسيء الغائب . وفي نفس الوقت كانت السفينة « الرائد ني وول» قد وصلت الى البصرة ، وعليه فقد ابلغت الحكومة المعتمد بأن أحسن طريقة هي أن ينصح قائد السفينة بالعدول عن المخاطرة التي سيتعرض لها بالقبض عليه بصفته مواطناً ايرانياً ، لو نزل في بوشهر ، وذلك بالبعد عن بوشهر طالما ظلت القضية ضده قائمة .

ولم يعرف ما اذا ظلت السلطات الايرانية متمسكة بالمطالبة او كيف سويت القضية نهائياً .

قضية فتح الرحمن ١٨٣٨ — ١٨٤١

وفي مايو سنة ١٨٣٨ جنحت سفينة من نوع البغلة تسمى « فتح الرحمن» وترفرف عليها أعلام عربية وتحمل شحنة قيمة من بومباي معظمها مؤمن عليه من رعايا بريطانيين بالقرب من جزيرة هانجام على بعد ١٠٠ ياردة من الشاطيء . ونجح قائدها في إنزال جميع الشحنة كاملة ما عدا بعض السكر ، ولم يضيع وقتاً في ارسال رسول الى سلطان عمان حاكم بندر عباس ليطلب النجدة والحماية . ووقع هذا الرسول في أيدي عبدالرحمن شيخ قشم فاحتجزه . وكسر الشيخ صناديق الشحنة وخلط محتوياتها مع بعضها ليمنع تمييزها واخيراً أجبر القائد تحت طائلة التهديدات بأن يوقع ورقة يعد فيها بنصف الشحنة كثمن لانقاذ السفينة من الغرق .

وصل جزء من البضائع المنهوبة الى بوشهر في ١٥ أغسطس سنة ١٨٣٨ في السفينة «ممباسا» التي يملكها شيخ قشم ومعها طلب باعادة البضاعة المحمولة عليها الى اصحابها ، ولكن الرئيس هينل المعتمد البريطاني لاحظ ان البضائع المردودة لم تبلغ سدس الشحنة الاصلية ، ونتيجة لذلك نصح سلطان عمان بأنه يجب ان يجبر شيخ قشم الخاضع له بأن يرد الحمولة المؤمن عليها ، حيث هي بحكم التأمين عائدة للبريطانيين ، او ان يدفع قيمتها . وفي حالة ما اذا اعتذرت سلطات مسقط بعدم قدرتها على تنفيذ الطلب ، فان المعتمد سيتخذ عملا بحرياً مباشراً بواسطة الاسطول

البريطاني في الخليج ضد شيخ قشم . وكانت القيمة المطالب بها بعد اسقاط كمية من الشيلان مشكوك فيها تبلغ ٢١,٥٠٠ روبية . ووافقت الحكومة على اقتراحات الرئيس هنيل . وصدرت مراسلات مع حاكم بندر عباس العماني ثم بعد ذلك مع سلطان عمان نفسه . وفي ابريل سنة ١٨٣٩ نجح الملازم ادموندز مساعد المعتمد في استرداد ثمانية صناديق واربع لفات خاصة بالجزء المؤمن من الشحنة وذلك عند زيارته لقشم .

ولما كان سلطان عمان غير راغب في ان يضغط على شيخ قشم فقد تقرر في ابريل سنة ١٨٤٠ نتيجة لذلك مصادرة سفن قشم الموجودة في الموانى الهندية . وبناء على هذا الامر استولى على السفينة « عقاب » في بومباي وفي نهاية اغسطس سنة ١٨٤٠ نقصت المطالبة من الشيخ بسبب استرداد بضائع وازدادت بسبب حوادث انتهاكات عرضية أخرى فأصبحت ١٤,٣٧٧ روبية . وفي مايو سنة ١٨٤١ عندما هدد شيخ قشم بالاستيلاء على بغلتين من سفن قشم كانتا مسافرتين الى بومباي محملتين بالخيول ، فانه وقع سنداً بالرصيد الذي كان باقياً وقدره ٧,٨٦٧ روبية وانتهت القضية على ذلك فيما يبدو .

تنظيم حملة عسكرية بريطانية للخليج مايو ١٨٣٨

بعد وصول أخبار عن تأزم في العلاقات الانجلو ايرانية بسبب الحملة الايرانية ضد هرات ، اصدرت حكومة الهند الاوامر في اول مايو سنة ١٨٣٨ بارسال قوة حربية بحرية صغيرة للخليج لاستخدامها هناك « بموجب توجيهات الممثل البريطاني لدى بلاط الشاه » وعلى ضوء الابقاء على مصالحنا في ايران .

وتركت تفاصيل التنفيذ لحكومة بومباي التي قررت في الحال ارسال الباخرة المسلحة الجديدة « سمير اميس »(١) والسفينة الحربية الصغيرة « كوت » والسفينة « دجلة » وسفينة نقل الى بوشهر وبها ٥٠٠ من المشاه

(١) كانت سميراميس باخرة حربية جميلة حمولتها ١٠٤٠ طن وتحمل مدفعين زنة ٦٨ رطلا وعلى سطحها ٦ مدافع ثقيلة .

الوطنيين ومدفعان زنة ٦ أرطال مجهزان تماماً للخدمة. وقد تقرر ان تتكون فرقة مشاة الاهالي من وحدات من الفرق الـ ١٥ ، ٢٣ ، ٢٤ والفرقة البحرية من ضمن حامية بومباي البحرية على اساس ان جنودها هم خير من يحتملون العمل في مناخ البحار الحارة .

ويبدو ان سفينة النقل المطلوبة لم يمكن الحصول عليها لنقل قوات الحملة التي كان من ضمنها ٣٨٧ من الجنود الهنود ، واستطاعت سمير اميس ان تحمل منهم ٣٠٠ . وقد سبقت دجلة السفن الاخرى وبها رسائل للسفير البريطاني في إيران والمعتمد البريطاني في بوشهر وبها اوامر أيضاً لتركيز اسطول الخليج البريطاني في بوشهر او خارج . وعهد بقيادة الحملة الى الرائد شريف خاضعاً في الرقابة السياسية للرئيس هنيل في بوشهر الذي كان يمارس سلطاته كموظف سياسي بتعليمات من السفير البريطاني في ايران .

وصدرت الاوامر لهنيل بالقيام بأحسن الترتيبات المستطاعة لانزال القوة ، ونصح بأن يختار جزيرة خارج لذلك الغرض ، وكان عليه ان يبين للسلطات الايرانية في بوشهر ان القوات قد ارسلت لمهمة خاصة في الخليج ، وان الحكومة البريطانية تأمل ألا يكون هناك اعتراض على نزولها في خارج . ولكن ترك لحسن تقديره ان ينزل القوات في تلك الجزيرة حتى ولو كان ذلك ضد رغبات السلطات الايرانية اذا ما رأى ذلك ضرورة ملزمة وان يكون التنفيذ ممكناً دون تعريض سلامة القوات للخطر .

بدء الاحتلال البريطاني لخارج في التاسع عشر والعشرين من يونيه ١٨٣٨

تركت سمير اميس بقيادة الرئيس بركس بومباي في الرابع من يونيه ووصلت الى خارج في ١٩ منه حيث انزلت القوات في نفس اليوم أو اليوم التالي . وجاءت بعد ذلك الباخرة « هيوليندسي» بالامدادات والذخائر ومخازن اضافية . وشعر الرئيس هينل بالتأكيد أنه اذا استشار السلطات الايرانية في بوشهر فان ذلك سيسبب تأخيراً إن لم يكن دعوة

للرفض ، ولذلك فانه قام بانزال الجنود دون استشارة تلك السلطات . ثم قدم لاحقاً لميرزا عباس علي ، الحاكم الايراني في بوشهر تفسيراً واضحاً بأن الاجراء كان لخدمة خاصة ، واضاف بأن خارّج قد اختيرت لافضليتها على باسيدو والامكنة الاخرى بسبب اعتدال مناخها . ورد الحاكم بعبارات ودية ان خطاباً وصله في ذلك الوقت من الحاكم العام لشيراز يطلب تفسيراً للاجراءات البريطانية في خارّج . وفي اول الامر لم يكن هناك اعتراض من السلطات الايرانية على ارسال التموين من بوشهر الى القوات البريطانية في خارّج . ويبدو ان احتلال الجزيرة قد لاقى ترحيباً من الشيخ نصر الحاكم السابق لبوشهر الذي كان في ذلك الوقت مقيماً في الجزيرة كلاجيء مطارد من الحكومة الايرانية .

واقيمت منازل صغيرة ارضية لضباط حامية خارّج واما القوات الاهلية هناك فأُسكنت أكواخاً مريحة .

الاعتداء على صراف المعتمدية البريطانية في بوشهر في ١٧ نوفمبر ١٨٣٨

واتخذت علاقات ايران مع بريطانيا في ذلك الوقت طابعاً عدائياً كما سبب احتلال خارّج ، وان كان تأثيره كان هادئاً على الشاه والحكومة المركزية ، احتكاكات محلية واهانات استفزازية .

ومن بين البارزين في عدائهم للحكومة البريطانية في بوشهر كان الشيخ حسين وقاضي المدينة اللذين كان بينهما وبين الحاكم الايراني ميرزا عباس علي نزاع خاص على ضرائب معينة ، اذ قرر القاضي ان الاهالي قد دفعوها للشيخ نصر الحاكم السابق قبل هربه بينما رفض ميرزا قبول هذه الحجة .

وفي ١٧ نوفمبر سنة ١٨٣٨ بعد ان أغلقت الاسواق احتجاجاً على مطالب الحاكم أرسل ميرزا عباس علي الفراشين لاجبار التجار على فتح حوانيتهم ، ولكن الشيخ حسين أغراهم بالمقاومة ودعا المدينة لحمل السلاح. وادعى القاضي بأن أحد فرآشي الحكومة كان ثملا ، وبالتالي فقد حرض

على القيام بغارة على محلات اليهود الذين عرفوا بمتاجرتهم بالمسكرات . وقامت شرذمة يرئسها عبيد القاضي ، وتقدمت دون تعثر الى الحي اليهودي حيث اقتحموا عدداً من المنازل بالقوة كان بينهـــا منزل صراف النقود بالمعتمدية البريطانية وفيه حطموا نبيذاً ومشروبات روحية كانت معبأة ومعدة للتصدير وتبلغ قيمتها من ٤٠ الى ٥٠ تومان وقد ضربوا أو ربما اساءوا معاملة صاحب المنزل حتى الجأوه للهرب الى المعتمدية خوفاً على حياته . وعندما أحال المعتمد القضية الى الحاكم الايراني أجاب الاخير بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً بما ان القاضي والتجار قد ثاروا ضده وكانوا يسعون الى طرده من بوشهر . وقد رجا المعتمد ان يخبر حاكم فارس العام بحقيقة الاوضاع في المدينة .

وكان الرئيس هينل غير ميال لاتخاذ اجراءات حاسمة في بوشهر في ذلك الوقت ، مع العلم بأن وجود القوات البريطانية في خارّج كان جديراً بأن يمكنه من ذلك ، فهو كان يخشى ان يضر تصرف من ذلك القبيل بالمجهودات التي كانت تبذل لتسوية الامور بين بريطانيا وايران تسوية ودية . وبدلا من ذلك فقد كتب في الموضوع لحاكم فارس العام ، مع ضآلة الامل في اجابة مرضية وقد اقترح على الوزير البريطاني في البلاط الايراني بأن مسألة ابعاد الشيخ حسين وغيره من بوشهر ، وعقوبة من كان لهم دور بارز في إهانة الصراف يجب أن تنظرهما ايران .

وقد ارفق بالتقرير الخاص بالحادث كشف بالمطالب المراد الترضية عنها ، وقدم للحكومة الايرانية سنة ١٨٣٩ . وقد سويت جميعها خلال العامين التاليين .

المضايقات الايرانية لتموين القوات البريطانية في خارّج ١٨٣٨

وقبل مضي وقت طويل بدأت السلطات الايرانية تضع العقبات في طريق ارسال المؤن من بوشهر الى خارّج . وفي اول الامر حظر ميرزا عباس تصدير القمح والدقيق الى الجزيرة وبعد ذلك رفض خليفته ميرزا أسد الله أن يسمح لاي ايراني بأن يؤدي اي نوع من الخدمات لحامية خارّج ، وحظر تصدير حتى الأشياء الصغيرة المطلوبة لمطعم الضباط .

ونتيجة لذلك فقد اقترح المعتمد في نهاية سنة ١٨٣٨ امكان اتخاذ اجراء انتقامي بوقف تجارة بوشهر ، ولكن اللورد بالمرستون سكرتير الحكومة للشئون الخارجية حينئذ رأى أن الاجراء المقترح غير مناسب لانه يضر بمصالح التجار الهنود المتعاملين مع بوشهر كما يضر بالتجار الايرانيين الميالين للتعامل مع البريطانيين كما أنه يعطي الشاه سلاحاً لوقف استيراد البضائع الانجليزية في ايران الشمالية ، ومن المحتمل أيضاً الا يكون الاجراء فعالا . ونصح بدلا من ذلك بتحذير الحكومة الايرانية بأنه اذا توقف التموين فان الحكومة البريطانية ربما تضطر الى الحصول على التموينات اللازمة بطرقها الخاصة اذا ما اهمل التحذير . وقد عملت الترتيبات الملائمة على أية حال للحصول على التموين المطلوب لخارج من البصرة وانتهى الموضوع على هذا .

إهانة بالغة لنائب قائد الاسطول السير ف. ميتلاند في بوشهر ٢٥ مارس ١٨٣٩

ثم جاء ما هو أسوأ . فان العلاقات غير المحدّدة بين بريطانيا وايران بالرغم من انها كانت على حافة اعلان العداء كانت عسيرة الفهم على حاكم اقليمي ايراني(١) وكان الاحتلال البريطاني لخارج يبدو في نظر موظفي بوشهر المحليين وكأنما هو تهديد يتطلب رداً مفعماً بالتحدي .

وفي ٢٣ مارس سنة ١٨٣٩ قام نائب الامير ال ميتلاند القائد البحري في الهند أثناء زيارته للخليج برد زيارة رسمية لميرزا اسد الله الحاكم

---

(١) كان وضع الرعايا البريطانيين في ايران غير مرض في ذلك الوقت ، ففى كل مكان كان ينظر اليهم بعدم الثقة وبالكراهية • انظر مثلا المخاطرات الاولى مجلد ١ ص ٢٢٩ لمؤلفه ليارد « وزادت بعد ذلك الشكوك الايرانية فى بريطانيا باحتلال قوات من الهند لكابول وأصبح يخشى من غزو بريطانى لايران عن طريق أفغانستان » (المخاطرات الاولى المجلد الاول ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ للمؤلف ليارد) ويبدو أن الايرانيين أيضا كانوا يخشون من الاستفادة من الامراء الايرانيين الذين كانوا يقيمون فى بغداد ويتلقون معاشا من بريطانيا وتركيا (الزحف البرى) المجلد الاول ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥ للمؤلف ميرفورد •

الايراني لبوشهر . وكان يصحب الاميرال الرئيس هنيل المعتمد البريطاني والقائد بروكس وقبطان سفينة صاحب الجلالة «وليزلى» ومن سفن البحرية الهندية « كلايف » و « الفنستون » و « أميلي » .

ومضت المقابلة على أحسن وجه بالرغم من المشاحنة السابقة في المعتمدية ، الى ان ذكر الاميرال ان التموين من الشاطىء له ولسفينته قد توقف في ذلك اليوم . واوضح ان مثل ذلك الاجراء ، ما لم يكن راجعاً الى اهمال عرضي من جانبه لاطاعة لوائح الميناء ، يعد منافياً لعادات الدول المتمدنة عندما تكون في حالة سلام . فتظاهر الحاكم في رده بأن هناك عادة تقديم قائمة بالتموين ترسل من على ظهر السفن ولكن هذه العادة لا تطبق في الوقت الحالي . وبادر الرئيس هنيل الى رفض العذر المطروح مبيناً انه خلال خبرته الطويلة في بوشهر لم يجر العرف مطلقاً على قائمة بالاشياء التي تنزل منها، اوتطلع الى السفن الحربية البريطانية سواء الملكية او البحرية الهندية وان اول محاولة لايجاد تلك العادة نفذت بالنسبة لحقائبه منذ اسبوعين ولكنها عورضت معارضة تامة . فتقدم الحاكم قائلا ان الاتصال المباشر بين السفن والمعتمدية البريطانية غير مرغوب فيه . واستنجد الاميرال بالمعتمد الذي استطاع ان يدحض تلك العبارة ايضاً لكونها خاطئة تماماً ، فالعادة منذ القدم في بوشهر هي ان لقوارب السفن مطلق الحرية للوصول الى مرسى المعتمدية ، وان حقائب الزوار في المعتمدية كانت ترسل الى السفن مباشرة . وهذه هي الطريقة الملائمة . وتبعاً لذلك فقد أعلن السير ف. متيلاند عن عزمه على الذهاب على ظهر سفينته مباشرة من المعتمدية، وسأل الحاكم اذا كان سيحاول منعه من ذلك . وعلى هذا السؤال الذي تكرر غير مرة واحدة لم يرغب الموظف الايراني في الاجابة . وعلى ذلك نهض الاميرال لينصرف ولكنه رفض ان يصافح الميرزا ، وحينئذ أمسك ميرزا اسد الله بالسير ف. متيلاند واستماله للجلوس مرة أخرى ولكن الاميرال وجماعته انسحبوا من الغرفة ساخطين على عدم الاجابة عن سؤالهم المذكور آنفاً .

وفي الحال بعد عودته من المعتمدية سارت وحدة من القوات الايرانية الى برج بحري بالقرب من المعتمدية واحتلته، ووضع حارس ايراني في

المرسى البحري للمعتمدية. وقد كان من المؤكد أنه كان لديهم اوامر لمنع القوارب من الاتصال بالمعتمدية . وفي صباح يوم ٢٥ مارس وصلت قوارب سفينة صاحبة الجلالة « ولسلي » واقترب الاسطول البحري الهندي من الشاطىء ليحمي صعود السير ف. ميتلاند الى السفينة . وسارع زورقان الى التقدم للشاطىء قبل القوارب الاخرى ، ولم تظهر في أي منهما أسلحة وان كانت موجودة . وكان الاميرال والمعتمد وضباط عديدون من البحرية الملكية والهندية وجميعهم غير مسلحين واقفين على صخرة فوق المرسى . وتجمع حشد من الاهالي حولهم . وعندما وصل احد الزوارق الى الشاطىء صوب احد الضباط الايرانيين بندقيته وامر الزورق بالابتعاد مرة أخرى . ولما لم يهتموا بما قاله فانه أعد بندقيته وكان سيطلق النار على الرئيس ميتلاند (أصبح بعد ذلك الاميرال لورد لودرديل) ولكن الاميرال المحنك خبط البندقية في الوقت المناسب وألقى المعتمد والضباط الآخرون بأنفسهم على الرجل ونزعوا منه السلاح ، وان كان قد قاوم ذلك . وحينئذ هجم حشد من الاهالي على البريطانيين بالعصي والحجارة ، وقد اصيب الرئيس ميتلاند والضباط الآخرون ما عدا الاميرال . وعندما اظهر بحارة الزورق أسلحتهم وقفزوا الى الشاطىء أطلقت عليهم النار فجأة من المتاريس التي اقيمت في الليل ، فردت القوارب بالطلقات الجماعية مرتين فقتلوا ايرانياً واحداً وجرحوا اثنين . لكن إطلاق النار اوقف في الحال بأمر من الاميرال . وارسل رسول للحاكم الايراني يخبره أنه سيكون مسئولا عن النتائج اذا لم يكف رجاله عن اطلاق النار . وبعد ذلك بقليل توقف اطلاق النار من المتاريس وتم صعود الاميرال الى السفينة دون حدوث أي حادث بعد ذلك .. ولم يكن هناك شك في أن محاولة الجندي إطلاق النار على الرئيس ميتلاند ، وإقامة التحصينات والاهانات الاخرى كانت متعمدة . وقد تم أخيراً الحصول على التعويض مع الترضية باجابة المطالب البريطانية الاخرى التي قدم بها كشف الى الحكومة الايرانية بعد ذلك الوقت بزمن قليل .

انتقال المعتمدية البريطانية من بوشهر الى خارّج ٢٩–٣٠ مارس ١٨٣٩

ومع ان مبنى المعتمدية قد وضع في حالة دفاع الا أنه بدا للرئيس هينل أنه من غير المستحسن البقاء في بوشهر بعد حدوث الحادث المذكور ، وتبعاً لذلك فقد قرر نقل المعتمدية الى خارّج .

وفي ٢٧ مارس أعطت السفينة « كلايف » إشارة بأن وحدة مدفعية مزودة بمدفعين تحت إمرة الرئيس لسلي وصلت من خارّج وان وحدة من مئة اوربي بقيادة الرئيس سترنج تركت خارّج الى بوشهر في اليوم السابق . ولما لم تصل القوارب التي كانت تحمل الاوروبيين وكان يعتقد بأنها جنحت فقد تطوع الرئيس هينل بالذهاب الى حليله في الطرف الجنوبي من شبه جزيرة بوشهر في بارجة صاحبة الجلالة « الجرين » محاولا العثور عليهم ، ومقدراً بسبب جهله حقيقة ما حدث لهم بالضبط ان ينزلوا ويتقدموا الى مدينة بوشهر . وقد اتخذت كل الاحتياطات بنجاح ، وفي يوم ٢٨ عادت «الجرين» الى بوشهر .

ولم تمر مسألة صعود المعتمد لحليله مع هيئة موظفيه في التاسع والعشرين من مارس بلا خطر ، فان باقر خان الزعيم التانجستاني قد احتل الصخور المرتفعة عند مرسى المعتمدية بحوالي أربعمائة رجل. وكان من المعتقد انه ربما حاول ان يمنع تلك العملية ولكن منظر قوارب المدافع من الولسلي و « كلايف » و « الفنستون » وكانت تتحكم في الشاطىء ، كان كافياً لصده عن التدخل وان لم يمنعه من الوقاحة . وفي الساعة الثانية بعد الظهر أقلعت السفن الثلاث الى خارّج وبقيت « كلايف » في بوشهر لحماية المصالح والسفن البريطانية .

وقد وافقت حكومة الهند بصفة عامة على انتقال المعتمدية الى خارّج ولكنها اقترحت أنه كان ممكناً تجنب ذلك بتقديم تفسيرات سلمية للامر معتقدة على أية حال بأنه كان يمكن أن يتم الانتقال بشيء أقل من التورط والتهور . وقد صرحت حكومة الهند في نفس الوقت بأن إقامة مبان محصنة وهي بعض الاستعدادات التي قام بها الايرانيون بين المعتمدية

والشاطىء كانت تهدد بالشر استمرار وجود ممثلهم في بوشهر سواء من ناحية سلامته او حفظ هيبته .

وقد كان الموقف يتيح للرئيس هنيل اتخاذ اجراء أقوى من مجرد الانسحاب من بوشهر لانه سبق أن تلقى تعليمات من الوزير البريطاني بشأن استخدام قوة خارّج الى حد أنه « اذا ما قامت مظاهرات عدائية من حكومة شيراز ، خاصة اذا اتخذ تدبير لتحصين وتقوية بوشهر ، واذا امكن وضع حامية هناك ، واذا ارتأى المعتمد أن القوة التي يقودها الرائد شريف مع القوة البحرية التي تحت تصرفه تكفي لاحتلال بوشهر والدفاع عنها ، فان عليه ان يبلغ حاكم شيراز رسمياً أنه اذا اتخذ أي موقف عدائي فان المعتمد سيضطر في الحال الى احتلال بوشهر ويدافع عنها اذا دعا الامر ، ولكن اذا لم تكن هناك مظاهر عدائية فيجب ان تبقى قواته في خارّج حتى تتلقى تعليمات أخرى » .

وعندما جرت الامور هكذا أعلن الايرانيون انتصارهم وادعوا أنهم طردوا البريطانيين من بوشهر ، وهذا الامر وان كان تافهاً الا أن تأثيره كان سيئاً على هيبة بريطانيا في منطقة الخليج بأجمعها .

ولم تحدث أية أضرار لمبنى المعتمدية بعد رحيل المعتمد ووردت أخبار بأن الشعور السائد في المدينة كان في صالح البريطانيين. ويبدو أن الاتصال بين خارّج وبوشهر ظل مفتوحاً .

وارسل حاكم فارس العام نبيلا ايرانياً هو حسين خان الى المعتمد البريطاني ليتداول معه في موضوع انسحاب المعتمدية من بوشهر ، وناقش الرئيس هنيل معه المشكلة كلها على أساس ان تبقى حكومة الهند حكيمة . وفي نفس الوقت بين أن عودة المعتمدية مرهونة بقرار من السفير البريطاني لايران في ارضروم ، وان على المعتمد ألا يرحب بعروض اسخى من ذلك تقدم اليه من الايرانيين دون الرجوع الى الحكومة .

النزاع بين السلطات البريطانية السياسية والحربية على خارّج نتيجة لطرد الاخيرة للشيخ نصر ١٨٣٩

كان لنقل المعتمد الى خارّج نتيجة غير مقدرة في اثارة النزاع على

السلطة بين الرئيس هنيل المعتمد السياسي والرائد شريف القائد الحربي . فقد كان هناك خلاف مزدوج في الرأي فيما يختص : اولا : بالسماح ببقاء الشيخ نصر في جزيرة خارَج . وثانياً : في ضرورة عمل استعدادات لاتخاذ اجراء عدائي ضد ايران .

ومنذ البداية كان وجود الشيخ نصر في خارَج مصدر ارتباك فقد كان الرجل في الواقع متمرداً ضد الحكومة الايرانية ، وكان في اول الامر متحمساً لأن يقوم بعمليات ضدهم من خارَج .

وقد نجح المعتمد على اية حال في إقناعه بطرح فكرته جانباً لانه من الطبيعي ان تفسر الحكومة الايرانية تصرفه على انه بتحريض من السلطات البريطانية ، علماً بأن بريطانيا وايران كانتا في حالة سلام . ومرة أخرى رغب الشيخ نصر ان يعتبر البريطانيون أنفسهم مسئولين عن الدفاع عن قرية خارَج كما يدافعون عن معسكرهم ضد الايرانيين ، واعترض المعتمد على ذلك الاقتراح ايضاً بشدة .

وكانت هناك صعوبة أيضاً في ايجاد مكان للفحم والمخزونات الاخرى التابعة للحملة البريطانية . وقد رغب المعتمد في أن يستأجر لها القلعة الهولندية القديمة لكن الشيخ لم يكن راغباً في ترك القلعة التي كانت تأوي فيها زوجته وزوجات أقاربه وعائلاتهم . وعرض عليهم بدلا من ذلك الجزء الجنوبي من حائط القرية الذي كان يشرف على أحسن مكان لرسو السفن عندما تنتشر الرياح .

وعلى أي حال فان الرائد شريف القائد الحربي هو الذي قرر في النهاية ان على الشيخ نصر أن يغادر خارَج على عكس رأي المعتمد. وكان الباعث الاساسي لتصرف الرائد شريف هو أنه بسبب مجاهرة الشيخ بالعداء لايران ، فان وجوده في الجزيرة قد يساء فهمه من الحكومة الايرانية . ويبدو ان طرد الشيخ قد تم بطريقة عنيفة وحاول الرئيس هينل ان يبذل ما في طاقته ليخففها . ويمكن ان يُلاحظ أن الشيخ نصر كان يطالب بالسيادة على خارَج لنفسه ولكن الحقيقة كما تبدو هي أنه أخذ الجزيرة من ايران كالتزام بنفس طريقة بوشهر .

اما بالنسبة للنقطة الثانية فان الرائد شريف اعتبر معنى تصرفات حاكم بوشهر الايراني الاخيرة اعلان حرب من حكومة ايران على بريطانيا العظمى . وطبقاً لذلك فانه اراد ان يقوم باجراءات ما بينما كان من رأي الرئيس هينل أن اعمال ميرزا اسد الله لم تكن بتفويض من اية سلطة عليا .

وعندما عرض الخلاف بين الضابطين على حكومة الهند أنحت باللوم كله على الرائد شريف . ولم تر فقط ان تصرفه في تجاوز صلاحيات الضابط السياسي في مسائل سياسية بحته كان خطأ بل اعلنت ان تقديره للموقف كان غير صحيح وان تصرفه في طرد الشيخ نصر ليس له مبرر . وقد استحسنت حكومة الهند تصرفات وآراء الرئيس هينل، ولكن لوحظ أنه كان يجب ان يكون على وفاق مع السلطات العسكرية في المواضيع السياسية، وانه كان يجب ان يعتبر نفسه مسئولا أمام الحكومة وحدها عن صحة آرائه وتصرفاته .

وقد تقرر ان تصبح ادارة الجزيرة والقرية عسكرية بمعرفة الضابط قائد القوات ، وان تسحب سلطات المعتمد من اخصتاصاته وكانت هذه هي اقتراحات الرئيس هينل . وقد امر بعض البلوش الذين تركهم الشيخ نصر في خارّج أن يعملوا في خدمة الحكومة البريطانية وان تعمل ترتيبات لامن وراحة الشيخ نصر نفسه الذي سمح له ببعض التعويض عن خسارته ونفقاته مع ترك تقديرها للمعتمد نفسه .

اقتراح شراء بريطانيا لخارّج من ايران ١٨٤١

وفي سنة ١٨٤١ كان احتلال القوات العسكرية البريطانية لخارّج ما يزال قائماً ، ويبدو أن المعتمد في الخليج اقترح شراء الجزيرة من الحكومة الايرانية نظراً لوجود المعتمدية هناك بدلا من بوشهر ولكي تصبح مستودعاً دائماً للفحم . وقد احيل الاقتراح الى انجلترا حيث بحثه بعناية مكتب الهند ومكتب الشئون الخارجية . وفي النهاية تقرر ان الحصول على خارّج بواسطة الشراء سيعطي لروسيا الفرصة للحصول على تنازل عن «جيلان» كلها او جزء منها في الشمال في مقابل تخفيض من مبالغ

تعويضات الحرب المستحقة لروسيا من ايران ، وهذه نتيجة غير مرغوب فيها ومن الافضل الا يتم شيء يمكن ان يعرض سلامة ايران للخطر . وقد امر الوزير البريطاني في طهران ان يوضح للحكومة الايرانية عندما حان وقت الجلاء عن خارّج بعد تحقيق المطالب البريطانية ، ان المعتمد البريطاني سيبقى في الجزيرة لحماية المصالح التجارية البريطانية وانه يتطلب وجود محطة للفحم هناك لاستعمال السفينتين البخاريتين البريطانيتين «دجلة» و«الفرات» ، وطلب منه أيضاً ان يطلب من الحكومة الايرانية الايعاز للسلطات المحلية بأن تقدم التسهيلات الضرورية .

وقد اثبتت خارّج على ما يبدو أنها مكان لا بأس به ، فعند نهاية سنة ١٨٤٠ كان يوجد بها سوق مزود بكل شيء . وقد سهل الدفع بالنقد الحصول على المؤن الوفيرة ولكن الحمى والامراض الاخرى استمرت سائدة في فصل الصيف بين قوات الحامية .

انهاء الاحتلال البريطاني لخارّج ١٨٤١–١٨٧٤٢

لما كانت قد وضعت ترتيبات لانهاء الاحتلال البريطاني لخارّج بمجرد عقد معاهدة أنجلو–ايرانية تجارية فقد بات لازماً انهاء ذلك الاحتلال بسبب عقد المعاهدة . وكتب السير ج. مكنيل في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٤١ الى القائد العسكري المسيطر على خارّج لينظم جلاء سريعاً عن الجزيرة لتسليمها بالاتفاق مع المعتمد الى الضابط الذي ربما تعينه الحكومة الايرانية ليتسلمها . وطلب منه ان يبلغ الممثل الايراني ان ضابطاً بريطانياً سيستمر في الاقامة هناك وان محطة الفحم البريطانية يجب ان يحتفظ بها في الجزيرة .

وقد حدث بعض التأخير في الجلاء، ومن المحتمل ان سبب ذلك كان الحاجة لتوفير تسهيلات لحمل القوات ولكنه في خلال يناير وفبراير سنة ١٨٤٢ انسحبت القوة . وتم نقل المخازن البحرية التي بقيت هناك في اكتوبر ونوفمبر .

عودة المعتمدية البريطانية من خارّج الى بوشهر في مايو ١٨٤٢ عقب سكنى غير رسمية في خارّج وشكاوى الحكومة الايرانية

وفي ينساير سنة ١٨٤٢ طوى المعتمد بالوكالة الرائد هـ. د. روبرتسون العلم في خارّج ونقل المعتمدية الى بوشهر ، لكنه هو نفسه عاد سريعاً الى خارّج حيث اقام طوال الصيف . ويبدو أن مبنى معتمدية بوشهر أصبح مهجوراً وان المعتمد بالوكالة قد اقترح أنه لا يجب ترميمه بل يجب بناء معتمدية جديدة في أقليم على بعد بضعة أميال من المدينة وكان ينتظر الاوامر لذلك . وقد اشتكت الحكومة الايرانية للوزير البريطاني في طهران من استمرار بقائه في خارّج . ويبدو ان المشروع الاول في الاحتفاظ بالمعتمدية هناك لم يبلغ لهم او يكون قد سحب مراعاة لاعتراضهم . واضافوا على شكواهم اتهاماً لا أساس له وهو ان المعتمد قد عين رئيساً على أهل الجزيرة .

وكانت عودة المعتمد المؤقتة الى خارّج في الواقع غير رسمية فهو لم يرفع علمه ، وكان مصحوباً فقط بنصف حرسه المكون من ٣٦ رجلا . وكان جميع الموجودين معه من المكتب هما كاتب واحد وشخص يدعى ميرزا وقد سمح لمساعده ولجراح المعتمدية ان يختارا محل إقامة للصيف ولكن كليهما اختارا خارّج . وهو نفسه مع مساعده كانا يزوران بوشهر كلما دعت الضرورة ويبقيان هناك من اسبوع الى ثلاثة اسابيع في كل مرة

وثيقة احتلال الشيخ نصر لجزيرة خارّج ١٨٤٢ — ١٨٤٣

ويبدو ان المفوضية البريطانية في طهران قد تدخلت سنة ١٨٤٢ في المشكلة القائمة بين الشيخ نصر والحكومة الايرانية ، كما يبدو ان الشيخ نصر قد حرمته الحكومة الايرانية من جزيرة خارّج ، ولا يبدو واضحاً ما اذا كان للمسألة علاقة بالاحتلال البريطاني العسكري المستجد . وفيما يختص بهذه الحالة فقد طلب الوزير البريطاني من المعتمد في الخليج ان يكتب تقريراً عن ملكية الشيخ نصر السابقة للجزيرة . أعني : ما اذا

كانت ملكيته لها بالوراثة أم أنه يحتفظ بدخلها عل أنها إقطاعية وايضاً ما هو مبلغ دخل الشيخ الذي اعتادّ أن يأخذه من الجزيرة او من السكان؟ وعما اذا كان قد تلقى أي تعويض عن حرمانه منه . وقد اعترف الرائد روبرتس في رده فعلا بعدم مقدرته على القاء أي ضوء على طبيعة ملكية الشيخ نصر لجزيرة خارّج وانه لا يجد اي اساس يعتمد عليه ليكون رأياً في ذلك .

العلاقات بين الشيخ نصر والمعتمدية البريطانية ١٨٤٥

لقد نظر الى اعادة تعيين الشيخ نصر مرة اخرى سنة ١٨٤٥ الى حكم بوشهر بعين الرضا من الرئيس هينل المعتمد . وقد كتب تقريراً عن هذا بانه يوجد أمل في الاحتفاظ بالعلاقات الودية مستقبلا بين المعتمدية البريطانية والسلطات الايرانية في بوشهر.



ناصر الدين شاه ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

قبل موت محمد شاه اعترفت الحكومتان البريطانية والروسيه منفصلتين ومجتمعتين بابنه الاكبر ناصر الدين ميرزا كوريث لعرش ايران. ونتيجة لذلك فانه بعد وفاة الشاه عمل القائم بالاعمال البريطاني

(١) المصادر الرئيسية لتاريخ ايران العام في تلك الفترة على حسب الترتيب التاريخي : « لمحة عن الحياة والاخلاق فى ايران » سـنة ١٨٥٦ لليدى شيل « اقـامة ثلاث سنوات لدبلوماسى في ايران » سنة ١٨٦٤ للمستر س٠ب٠ ايستويك ٠
« تاريخ ايران » سنة ١٨٦٦ للمستر ر٠ج٠ واتسون « مذكرة فى الشئون الايرانية » سنة ١٨٧١ للمستر ج٠ تالبوين هويلر « تاريخ ايران » سنة ١٨٧٤ للسير ك٠ر٠ مارخام ٠
« انجلترا وروسيا فى الشرق » سنة ١٨٧٥ ٠ للسير هـ٠ك٠ رولنسن « ايران والمسألة الايرانية » سنة ١٨٩٢ للورد كيرزون معاهدات ذلك الوقت توجد فى « معاهدات » ايتشسون ارتباطات وسندات المجلد ١٢ سنة ١٩٠٩ ٠ ومصادر المعلومات الرئيسية فيما يختص بالحـرب الانجلو ايرانية هى : =

والامير دولجوروكي الوزير الرسمي في طهران سوياً ليضمنا سلامة خلافة ذلك الشاب الامين . وقد ارسلت اليه أخبار عن طريق حاكم اذربيجان في تبريز حيث اتخذ إقامته ، وذلك عندما كان والده في النزع الاخير . وكان لا مناص بالرغم من كل احتياط من ان يلازم تغيير الحكم شيء من الاضطراب . وكانت الفترة الهامة التي حدثت بين موت محمد شاه ووصول ناصر الدين ميرزا الى العاصمة مليئة بالقلق . وقد تكونت حكومة اقليميةفي طهران رئستها « مهد اولياء » او الأم الملكة . ولكن الاعضاء الذين كانوا ينتمون الى اقسام سياسية مختلفة ممّن كانت مصالحهم الفردية متنوعة لم يتحدوا في شيء الا بالمطالبة باستقالة رئيس الوزراء القدير حاج ميرزا أغاسي الذيكان عُيّن من وقت قريب. وكان شخصاً عجيباً وداهية كون لنفسه ثروة كبيرة بممارسة السلطة العليا وكان في حيرة كيف يتصرف ، فمرة يعد الممثلينالبريطانيين والروس بأن يبتعد عن الشاطيء السياسي أثناء الازمة ، ومرة أخرى يعتصم بقلعة طهران ومعة ١٢٠٠ من اتباعه كأنما يستعد لتنصيب نفسه بالقوة وأخيراً اتخذ لنفسه ملجأ في حرم الشاه عبد العظيم بالقرب من العاصمة .

= « حملة اوترام وهافيلوك الايرانية » سنة ١٨٥٨ للرئيس هـ٠ج٠ هنت ويحتوى على توضيحات ومعلومات عن أسباب الحرب « الحملة الايرانية فى سنة ١٨٥٧ » للسير ج٠ أوترام طبعت للتداول الخاص سنة ١٨٦٠ وبه خرائط ٠

« تفاصيل الحروب البريطانية مع ايران »سنة ١٨٨٩ للعقيد م٠س٠ بل « تاريخ البحرية الهندية » سنة ١٨٧٧ للملازم س٠ر٠ لو وله علاقة بالعمليات البحرية فى الحرب ٠

وتاريخ الساحل الايرانى المحلى والجزر يمكن أن يحصل عليه أصلا من التقارير الادارية السنوية للمعتمدية البريطانية فى الخليج وهى حلقة تبدأ من سنة ١٨٧١ ـ ١٨٧٢ ، ومن السجلات العامة لحكومة الهند التى لخصها المستر ج٠ أ٠ سالدانها فى كتابه « اختصار المراسلات الخاصة بشئون الخليج (١٨٠١ ـ ١٨٥٣) ، » « ملخص لشئون الساحل الايرانى وجزره » (١٨٥٤ ـ ١٩٠٩) وكلاهما طبع فى سنة ١٩٠٦ ٠ وبعض الوقائع وردت أيضا فى « جريدة رحلة سنتين فى ايران الخ » سنة ١٨٧٥ للمستر ر٠ب٠م٠ بننج ، « ستة شهور فى ايران » سنة ١٨٨٢ أ٠ ستاك ٠

اعتلاء ناصر الدين شاه ٢٠ أكتوبر ١٨٤٨

دخل ناصر الدين ميرزا طهران في(١) العشرين من اكتوبر سنة ١٨٤٨ وأعطى مراسيم الملك في منتصف الليل التالي وعمره(٢) عندئذ ١٧ سنة فقط .

وقد وقع اختيار الشاه الصغير من قبل على كبير مستشاريه وهو ميرزا تقي خان الذي سنتحدث عنه كثيراً بعد ذلك ، وقد اختار اللقب الحربي « امير نظام » مفضلا اياه على لقب الصدر الاعظم او رئيس الوزراء بعد ان أصبح اللقب الاخير في رأيه منحوساً بسوابق مشئومة معينة . وكانت احدى نتائج اختيار ميرزا تقي خان هي هروب الحاج ميرزا اغاسي الى كربلاء حيث مات بعد ذلك بوقت قصير (١) .

وبدت الامور في اول الامر تسير من سيء الى اسوأ ، وكان هناك تنبوء عادي بسقوط عائلة الكاجار وانقسام ايران . وكانت الخزنة خاوية وزادت المشاغبات في يزد واصفهان وشيراز وكرمان . فأصبحت الطرق غير مأمونة حتى سبب ذلك يأساً بين التجار . وبالقرب من يزد وحدها قتل او احتجز ما لا يقل عن ١٥٠٠ حيوان باحمالها .

---

(١) هكذا قال واتسون فى (تاريخ ايران ص ٣٦٤) ولكن رولنسن جعل التاريخ فى الواحد والعشرين فى (انجلترا وروسيا فى الشرق ص ٧٤) ويوجد نفس التناقص في يوم واحد بين التواريخ التى ذكرها الكتاب فى موت محمد شاه .

(٢) لورد كيرزون يذكر بالتحديد أن ناصر الدين شاه ولد فى ١٧ يوليه سنة ١٨٣١ (ايران المجلد الاول ـ ص ٣٩٣) والعبارة بلا شك تستند الى دليل قاطع . وذكر لوفتس فى (تاريخ ايران ص ٣٦٤) أن الشاه كان عمره ١٦ عاما عند توليته . بينما الليدى شيل من الناحية الاخرى تذكر أن عمره كان ٢١ سنة فى نوفمبر سنة ١٨٥١ ، وبننج يجعله يتم الاحدى وعشرين سنة قمرية في ١١ ديسمبر سنة ١٨٥٠ فى (جريدة سفر عامين) .

(١) لوفتس في كتابه (رحلات وابحاث ص ٥٦) يذكر أن قبره كان موجودا فى كربلاء سنة ١٨٤٩ ويحكى عن قصة مميزة لها علاقة بموت الحاج .

وعلى أي حال فبالتدريج هدأت هذه المشكلات او أخمدت ، وكانت طهران نفسها مهددة في وقت ما من سيف الملوك ميرزا ابن ظل السلطان الذي كان يتنازع مع والد ناصر الدين شاه على العرش ، ولكن القوة التي حاول هذا المدعي جمعها تشتت سريعاً وهو نفسه أخذ سجيناً الى طهران .

ثورة السلار في مشهد ١٨٤٨ – ١٨٥٠

وكان اعظم خطر تعرضت له الحكومة الجديدة بسبب الحالة في خراسان حيث ظهر «السلار» مرة أخرى على المسرح . وكان ابوه أسف الدولة ما يزال في المنفى . وقبل مضي وقت طويل استطاع السلار الذي تمتع بتأييد معظم زعماء خراسان ، وكان محبوباً جداً من الناس ، أن يجبر حمزة ميرزا عم الشاه وممثله في مشهد ، بالرغم من مساعدة يار محمد خان حاكم هرات ، على الجلاء عن المدينة والانسحاب الى حدود الافغان . ورفض أمير نظام جميع عروض الوساطة البريطانية والروسية لمعارضته بشدة كل تدخل أجنبي في شئون ايران الداخلية . وارسل بدلا من ذلك الامدادات بقيادة مراد ميرزا ، وهو عم آخر للشاه ، للجيش الايراني المحدق بمشهد . وفي نفس الوقت فان لصوص تركمان من وراء الحدود غمروا خراسان من جميع الجهات وبينما تظاهر يار محمد خان بمساعدة قوات الشاه فقد كان ينتظر نتيجة النضال معلقاً آماله على الافادة منه . وبالقرب من نهاية سنة ١٨٤٩ ارسلت من طهران قوة أخرى الى مشهد ، ولكنها قاست من كارثة خطيرة عند اول وصولها . واخيراً وبعد حصار دام سنة ونصف رأى أهل المدينة ان الاستحكامات الهامة سقطت ، وأن هجوماً عاماً وشيك الوقوع ، ففتحوا بوابات مشهد للقوات الملكية بقيادة سلطان مراد ميرزا ، وأُخذ السلار بالقوة من ضريح الامام رضا الذي اتخذ منه ملجأ ونفذ فيه حكم الاعدام بواسطة وتر القوس . ومع أن موته كان موضع أسف الكثيرين بسبب إقدامه ومروءته فانه أدى الى تضامن العهد الجديد وخاصة ان أهالي مشهد العادين عوملوا باللين وإن وقعت عليهم غرامة عقوبة لهم لمشاركتهم في الثورة .

ولا يبدو ان السلار نفسه كان ينشد عرش ايران ولكن من المحتمل أنه كان يهدف الى اعادة عائلته الى الوضع السابق حكاماً عاميين مستقلين في خراسان .

ميرزا تقي خان ـ ادارته وسقوطه وموته ١٨٤٨ـ١٨٥٢

وربما كان ميرزا تقي خان أمير نظام ، الذي بأمره عادت الطمأنينة تدريجياً أقوى وأعظم شخصية هامة في تاريخ ايران الحديث . وكان هو شخصياً عظيماً مهاباً حسن المنظر ، وتدل تقاطيع وجهه على الذكاء وهو مدين بنجاحه في حياته كلية الى صفاته الشخصي . وهو من أصل متواضع وعندما كان يرافق بعثة خسرو ميرزا الى سانت بطرسبرج حوالي سنة ١٨٣٠ كان في وظيفة متواضعة هي وظيفة خادم . وعن طريق عمله ككاتب وسكرتير ارتقى الى وظيفة ممثل ايراني في لجنة الحدود الايرانية التركية في ارضروم (١٨٤٣ـ١٨٤٧) وقد اعطي هذه الوظيفة بناء على نصيحة الانجليز وأثبت بما لا يدعو الى المقارنة(١) أنه من أهم الشخصيات في اللجنة فقد تمسك بالقضية الايرانية بمقدرة وثبات وكرهه الاتراك كراهية غير عادية لهيئته ووقاره وأخلاقه العظيمة .

وقد الحق ميرزا تقي خان بعد ذلك في هيئة موظفي ناصر الدين ميرزا عندما عين ذلك الامير والده كحاكم عام لاذربيجان . وكان من الطبيعي أن يحتفظ ناصر الدين عند اعتلائه العرش بخدمات مستشاره الخاص . ولكن الشاه تصرف بغير حكمة عندما زوجه من أخته الشقيقة ، وهو تصرف لم يستحسنه كثير من اعضاء الاسرة الحاكمة فعرض صديقه لعداوة شديدة من الملكة الأم .

وكانت أخطر المشاكل التي واجهت ميرزا تقي خان المالية أولاً ثم الحربية . وفي أثناء الأشهر القلائل الاولى من الحكم الجديد لم يصل أي دخل الى الخزانة العامة بينما لم تكن للحاكم أية اعتمادات مالية .

(١) هذه الكلمات كانت لاحد زملائه الانجليز ـ أنظر أرمينيا ص ٥٥ .

وكان الموقف في خراسان حرجاً ويتطلب مجهوداً حربياً . وبجرأة تستحق الإعجاب تقدم الوزير لهذا العمل المزدوج ، وهو إصلاح المالية وتكوين جيش قادر . وقد بنى إقتصاده أساساً على الغاء او انقاص المعاشات التي لا لزوم لها والتي منحها(١) من سبقوه بسخاء الى الامراء ورجال الدين . ولقد أفقده هذا الاجراء شعبيته في اوساط اصحاب النفوذ لكن ذكاءه الناضج تخطى ذلك ومكّنه أن يحّد من الاختلاس الذي انتشر في الحياتين المدنية والحربية ولا سيما الأخيرة على وجه الخصوص . وكانت اولى العلامات الخطيرة لمعارضة اصلاحات أمير نظام هي تمرد حامية طهران في مارس سنة ١٨٤٩ بتحريض من اعدائه وكان التمرد ضده شخصياً . وقد قابل هذه الحركة بانسحابه بهدوء من الوظيفة حتى هدأت الحركة وبعدها استأنف وظيفته وتقدم بإصلاحاته . وكان المبدأ الرئيسي في سياسته هو كبح جماح النفوذ الذي طغى على امتيازات الحكومة المدنية ولم يكن قليلا في ايران في ذلك الوقت . ولتحقيق هذا المبدأ فانه أمر بالقبض على شيخ الاسلام في تبريز وَحَرَمَ «الإمام جمعه» في طهران من حقه المشروع في توفير أمنه وحمايته ، واراد عن طريق السلطات الروحية أن يحرم إظهار تعصب الشيعة الذي كان يتجلى في شهر محرم في ايران . وفي مسألة العلاقات الخارجية كان أيضاً لا يلين اذ كان يطمح في إنقاذ ايران من موقف التبعية المذل لمصالح روسيا وبريطانيا وتركيا .. وقد رفض كما رأينا من قبل عروض التدخل الاجنبي بين الشاه وثوار مشهد . وأدار أيضاً أذناً صماء للاقتراحات البريطانية بأن عائلة أسف الدولة يجب ان تسترد نفوذها في خراسان ، كذلك كان شأنه مع المطالب الروحية أيضاً في أن بهمان ميرزا عم الشاه الذي هرب من مركزه واتخذ ملجأ على الحدود الروسية يجب ان يعود حاكماً عاماً لاذربيجان . وكانت مراعاته الدقيقة لتعهداته تدعو للاعجاب

(١) طبقا لما قاله بننج « جريدة رحلة سنتين المجلد الثانى ص ٢٣٧ » أن امير نظام أظهر كراهية قوية غير معقولة ضد الاجانب ، وأقنع الشاه بطرد الاوربيين من خدمته واقترح استبعاد المصنوعات الاجنبية من البلاد عن طريق تشجيع الصناعات الاهلية .

كما كان غير راغب في الدخول في أية ارتباطات كما ان بساطته وعدم إمكان الوصول اليه عن طريق التملق كانت تدعو لاعجاب أكثر . وقد نجح امير نظام بأمانته واجتهاده ونشاطه وشجاعته في الوصول الى المصادر المالية للدولة وللتجارة الخاصة الى درجة معينة من الكفاية لكنه ما كادت الامور تتجه نحو الاصلاح حتى فقد ثقة الشاه فجأة .

وكانت لامير نظام عيوبه ، فقد كان متكبراً معتداً بنفسه ، وذلك لم يرض سيده الملك . وقد دار الهمس بأنه كان يتكلم باستخفاف عن الشاه فيقول « هذا الشاب الصغير » . وربما أبلغ ناصر الدين شاه خطأ أن وزيره يقوم بخطط للاستيلاء على العرش نفسه . واذا كان الامر هكذا فان الاخلاص والولاء اللذين اظهرهما الجيش له يرجح احتمال هذا الاتهام . وفي ليلة الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٨٥١ ارسل الشاه بعد أن اتخذ احتياطاً غير عادي من يخبر أمير نظام أنه أعفي من كل شيء ما عدا مهامه الحربية ، واطاع الوزير ذلك الامر بكل احترام .

وبذلت السفارة البريطانية مجهودات لصالح ميرزا تقي خان كان من نتيجتها ان عرضت عليه حكومة كاشان ولكنه تردد في قبول أية حكومة اقليمية معتقداً أن حياته تكون في خطر مفاجيء بعد عزله عن الاتصال المباشر بالشاه . وتدخل الوزير الروسي حينئذ لصالحه ولكن تدخله كان بغير لباقة فأصبح في النهاية سبباً في القضاء عليه . وقام الامير دولجوروكي بمحاولة علنية تحت الحماية الروسية في طهران وبعد ان أثار بذلك غضب الشاه ومستشاريه الجدد أُرسِل امير نظام الى كاشان كمعتقل سياسي ، وبقي هناك في خطر ولكن لم يمسه ضرر حتى أدى الحاح الوزير الروسي لسوء الحظ إلى خوف الشاه من التدخل الاجنبي وهكذا اختتم مصير أمير نظام . وفي التاسع من يناير سنة ١٨٥٢ قبض على ميرزا تقي خان وتم اعدامه بقسوة في قصر فرح بالقرب من كاشان وذلك على يد مبعوثين من طهران . وزادت ظروف هذا الجحود الشاذ والخداع القاسي من تعظيم شأن هذه المأساة . وكان المظهر الواضح الذي تجلى فيه الوفاء هو مسلك زوجة الرجل الضحية وحدها .

ولم يمض وقت طويل حتى أدرك الشاه ان الجريمة التي غررته فيها أفاعيل الوشاية والنميمة كانت خطأ سياسياً عظيم الجسامة ، وأظهر ولو وقتياً علامات الاخلاص والندم . وقد أثارت جريمة قتل امير نظام الخوف حتى في اوربا البعيدة وذكرت فترة ادارته القصيرة في ايران لعدة سنوات على الاقل بأنها كانت فترة من العصر الذهبي .

زيارة الشاه لاصفهان ١٨٥١

برهن الشاه ناصر الدين خلال فترات متكررة من حكمه على نشاطه الشخصي ورغبته في التعرف على جميع الامور ، وذلك بالقيام برحلات الى أجزاء مختلفة من ايران بل وفي دول اجنبية .

وقد قام بالرحلة الاولى الهامة في مملكته سنة ١٨٥١ بينما كانت السلطة ما تزال في يد أمير نظام وكان هدف الرحلة أصفهان ، وصحب الشاه فيها عدد كبير من بلاطه وجزء من جيشه . وقررت البعثات الاجنبية في طهران بتوجيه الروس ان تشترك في الرحلة كرمز للاهمية . وغادر الشاه العاصمة حوالي نهاية ابريل ووصل أصفهان عن طريق دائري في ١٥ يوليه حيث سبقه الى هناك الرائد شيل الوزير البريطاني ، والممثلون الروس والاتراك أيضاً . وكان وجود الحشد غير المنظم الذي أحضره الشاه معه قد شوش الحياة في ذلك المكان ، الى ان عاد الشاه الى طهران في ٢٨ اغسطس .

متاعب البابيين ، ومحاولة القضاء على حياة الشاه ١٨٤٩–١٨٥٢

كانت البدعة البابية او الديانة الجديدة التي نشأت كما أوضحنا من قبل في أثناء الحكم السابق سبباً في مشكلات سياسية خطيرة في السنوات الاولى لحكم ناصر الدين . ويبدو ان الاضطهاد وحده قد اعطى قوة وحيوية للحركة البابية . وقد قبض على الباب نفسه في شيراز سنة ١٨٤٥ ، فقضى الشطر الاكبر من حياته في السجن حتى اعدم في تبريز في يوليه سنة ١٨٠٥ . وقامت في يزد ثورة بابية ولكنها اخمدت بمساعدة الشعب . وفي طهران اكتشفت مؤامرة بابية على حياة أمير نظام ونفذ حكم

الاعدام في سبعة من البابين علناً . وقد خُنق سرّاً أعضاء محكمة الاعدام الاولى التي اقيمت في ايران والتي أدانت المجرمين في ثورة الشاه . وفي مايو سنة ١٨٥٠ في نفس الوقت تقريباً مع ثورة يزد نشبت ثورة بابية أكثر خطورة في زنجان حيث استمرت مجموعة من ٣٠٠٠ بابي ثائر تقاوم قوات الملك حتى نهاية السنة بالرغم من تنفيذ حكم الاعدام في الباب نفسه وكان دفاعهم يائساً وطرقهم وحشية وعقوبتهم هي الابادة .

وبلغت مجهودات البابين الذروة ، بعد فترة خمود أعقبت إخضاع زنجان ، في محاولة على حياة الشاه نفسه تمت في ١٥ اغسطس سنة ١٨٥٢ واتضح منها بوضوح أن مبادىء بعض أصحاب الطائفة البابية أصبحت فوضوية بشكل نشيط . وقد نجا الشاه من هذه المحاولة بجرح بسيط في فخذه من رصاصة مسدس ، وقتل واحد في الحال من الاربعة البابيين المهاجمين وقبض على اثنين ، واعدم حوالي ثلاثين شخصاً لاعتبارهم مشتركين في الجريمة ، وبعضهم عذب عذاباً شديداً مما أثار بعض العطف على الطائفتين بسبب سرعة وقسوة الاجراءات الحكومية .

وقد اجبر عدد من كبار موظفي الحكومة الايرانية أن يأخذ كل منهم نصيباً شخصياً في تنفيذ الحكم على البابيين المدافعين وذلك بفكرة توزيع المسئولية عن هذا العمل ، وكذلك توزيع انتقام الاخوان البابيين المرتقب على أكبر عدد ممكن من الاشخاص البارزين .

رئاسة الوزارة لميرزا أغا خان ١٨٥١—١٨٥٨

كان بمجيء بعد أمير نظام في أعلى وظائف الدولة «معتمد الدولة» وهو معروف أكثر باسم « ميرزا أغا خان » وهو رجل من طابع مختلف ، ولم يتردد في قبول لقب الصدر الاعظم او رئيس الوزراء . وكانت سياسته في اول الامر سياسة حكيمة بتحفظ ولكن طرقه الملتوية في آرائه ضد الاجانب اوقعت ايران بالتدريج في اشكالات كانت نتيجتها النهائية كما سيتضح في مكان آخر الحرب الانجلو—ايرانية سنة ١٨٥٦—١٨٥٧ .

وفي سنة ١٨٥٨ طرد الشاه ميرزا أغا خان ، وتولى هو ادارة الامور

بنفسه . ولم يتخل عن منصبه هذا أبداً لشخص آخر مع العلم أنه عين فيما بعد غير صدر أعظم واحد .

المجاعات المتكررة في ايران ١٨٦١–١٨٧٢

تميزت فترة أكثر من عشر سنوات من حكم ناصر الدين شاه برداءة المحاصيل ، وكان ممكناً تلافي التذمر الذي دب في أجزاء مختلفة من الدولة لو كانت هناك طرق مواصلات جيدة . وفي ٢٨ فبراير واول مارس سنة ١٨٦١ وقعت معارك خطيرة على الخبز في طهران أعدم عمدة المدينة في أثنائها . وفي صيف سنة ١٨٦٥ حدث بسبب المجاعة معركة في شيراز فقدت فيها بعض الارواح . وفي ربيع العام الذي تلاه أثناء رحلة الشاه الى حدود القزوين قامت مشاغبات في العاصمة تطلبت عودة الشاه في الحال ، وفتح مخازن الغلال الملكية للشعب . وسنشير الى المجاعة الخطيرة التي حدثت في الجنوب في سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٢ في تاريخ الساحل الايراني والجزر .

زيارة الشاه لمشهد ١٨٦٧

وفي سنة ١٨٦٧ زار الشاه مشهد حيث وصل في ١٧ يونيه أداء لواجب ديني من ناحية ولشئون الدولة من ناحية أخرى . وصحبته الملكة الام وجميع سيدات القصر ولم يعد الى طهران حتى ٢٣ سبتمبر . وزاره أثناء توقفه في عاصمة خراسان محمد يعقوب خان ابن امير افغانستان وحاكم هرات باسم والده شير علي خان .

رحلة الشاه الى العراق التركي ١٨٧٠–١٨٧١

وأما الرحلة التي قام بها ناصر الدين شاه في شتاء سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧١ الى العراق التركي كزائر لأضرحة الشيعة هناك وربما أيضاً ليلاحظ احوال رعيته في الامبراطورية العثمانية فقد وصفنا ما يختص بمراحلها وراء الحدود الايرانية في فصل من تاريخ ذلك الاقليم . وقد غادر الشاه طهران في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٠ مع الملكة الام وسيدات

من القصر الملكي فوصل الى كرمان شاه في ٢٧ أكتوبر بعد ان تعرضت الرحلة لمصاعب كثيرة ، وزاد من خطورتها انتشار الكوليرا . وعندما اقترب من همذان الى كرمان شاه ازعجته شكاوى صاخبة ضد الامير الحاكم للاقليم من سوء ادارة الحكم . وقد وعد أن يحقق فيها شخصياً عند وصوله. وبذلك بقي في كرمان شاه حتى ٥ نوفمبر . ودخل الشاه ثانية الاراضي الايرانية من خانقين في ٩ يناير سنة ١٨٧١ وبلغ كرمان شاه في ٢٤ من الشهر نفسه .

رئاسة وزارة ميرزا حسين خان ١٨٧١–١٨٧٣

وفي سنة ١٨٧١ شعر الشاه بالحاجة الى شخص ما يشاركه أعباء الحكومة فأعاد وظيفة الصدر الاعظم او رئيس الوزراء وعين فيها ميرزا حسين خان ، وهو موظف مستنير ذو خبرة . وقد قام بتمثيل ايران في تفليس وفي بومباي ، وظل مدة اثني عشر عاماً سفيراً لايران في القسطنطينية . وكان رئيس الوزراء الجديد هو سبب اعطاء امتياز رويتر الذي سنعرفه بعد ذلك في مكانه الصحيح . وقد شجع الشاه على زيارة العواصم الاوربية الهامة وقد سبب هذان الاجراءان اخيراً سقوط رئيس الوزراء .

رحلة الشاه الاولى الى اوروبا ١٨٧٣

في رحلة الشاه الاولى الى اوربا أخذ معه امراء عديدين من اقربائه الذين رأى أنه من غير المناسب أن يتركهم وراءه في ايران . وحتى مع هذا فان حقيقة كونه قادراً على مغادرة ايران كانت ارضاء لشعوره بأن مركزه وطيد على العرش . وكانت القسطنطينية وفينا وسانت بطرسبرج وبرلين وباريس وبروكسل ولندن من بين العواصم التي زارها . وفي القسطنطينية تمت مقابلة شخصية وحيدة بينه وبين سلطان تركيا وهما الحاكمان المسلمان المهمان في العالم .

ويمكن ملاحظة بعض النتائج السياسية لرحلة الشاه في مكان آخر ومن المناسب هنا فقط ان نذكر الظروف التي صاحبت نهايتها . ولقد

حملته اشاعات السخط التي انتشرت في الوطن على اختصار الرحلة في مراحلها الاخيرة . وعندما عاد الى ايران وجد ان امتياز رويتر سبب هياجاً كبيراً في الدولة وان ابعاد رئيس الوزراء مطلوب بناء على رغبة عدد كبير من الساخطين.. ممن كان بعضهم يهيج الجمهور، ولكن عدداً كبيراً منهم كان ساخطاً لاعتبارات خاصة . وكان متوقعاً ان يجد الشاه نفسه مضطراً لان يضحي بميرزا حسين خان ، كما ضحى بميرزا تقي خان في سنة ١٨٥٢ لتهدئة السخط العام ، لكن طرد الرجل من رئاسة الوزراء حماه من أي ضرر وأبقى عليه لفترة ما ليكون فيما بعد « سيباه سالار » أو القائد العام . وفي النهاية وقعت العقوبات المناسبة على جميع الشخصيات الهامة ، ممن اظهروا امارات من عدم الاخلاص .

رحلة الشاه الاوروبية الثانية ١٨٧٨

وعندما تشجع الشاه بنجاح الرحلة الاولى الى اوربا شرع في رحلة ثانية سنة ١٨٧٨ . وفي هذه المناسبة زار روسيا والمانيا وفرنسا والنمسا ولكنه لم يزر انجلترا . وكانت النتيجة الظاهرة الرئيسية لرحلته هي استقدام مدربين نمساويين للجيش الايراني على مدى واسع . ومنذ اختفاء معظم الضباط الفرنسيين حوالي سنة ١٨٥٠ ممن استخدمهم محمد شاه والفرنسيين على التوالي . ولم يبق أي منهم طويلا في البلاد . وكان هناك تذمر في ايران من الافراط في مصروفات الشاه على رحلته الاوربية الثانية .

رحلة الشاه الاوروبية الثالثة ١٨٨٩ :

وفي سنة ١٨٨٩ رحل الشاه الى اوزبا للمرة الثالثة وزار انجلترا في هذه المرة ايضاً .

حكومة ناصر الدين شاه ١٨٨٩

وربما بلغت حكومة ناصر الدين شاه اوج قوتها سنة ١٨٨٩ حين نالت اكبر درجات الثبات ، وقد أجريت تجارب كثيرة وكانت

حرة في تقبل نتائج التحديث او رفضها ، وقد أصابت تقدماً في الطرق الادارية والسياسية العامة بحكم الظروف . وكان الوزير الرئيسي في الدولة في ذلك الوقت وإن كان لم ينل شرف لقب الصدر الاعظم هو ميرزا علي عسكر خان المعروف « بأمين الدولة » ، وكان من اصل ايراني وصغيراً في السن ولكنه كان يتمتع بمقدرة طبيعية وبقوة الشخصية . وكان يقر للزوار الانجليز بعواطفه الانجليزية الصادقة . وكان هو العضو الرئيسي في حاشية الشاه في رحلته الملكية الثالثة الى اوربا ، ولكن كما سيتضح لنا من اعماله في الخليج ومما سنشرحه تالياً هنا فان سياسته كانت تدل على غلو في الوطنية . وكان تصريف الاعمال العادية يتم الى حد ما على يد مجلس الحكومة الذي تكون بعد رحلة الشاه الاولى الى اوربا في سنة ١٨٨٩ . وكان مؤلفاً من حوالي ثلاثين عضواً من بينهم رؤساء المصالح . وكان هناك أيضاً مجلس داخلي أنشأه الشاه سنة ١٨٨٨ من خمسة أشخاص ليتقدم بالنصح للشاه في الامور الهامة .

اغتيال ناصر الدين شاه في اول مايو ١٨٩٦

يستحق حكم ناصر الدين شاه أعظم التقدير في تاريخ ايران منذ أيام كريم خان الزندي . وقد انتهى هذا الحكم باغتياله في اول مايو سنة ١٨٩٦ عندما كانت الاستعدادات على قدم وساق للاحتفال باتمام السنة الخمسين من حكمه . وكان مسرح الحادث هو ضريح الشاه عبد العظيم بالقرب من طهران حيث ذهب الشاه الى هناك ليقدم الولاء للاسرة ، ورفض صاحب الجلالة ان يخلي المسجد من الجمهور من أجله . وبينما كان ماراً في حشد من الناس رفع رجلٌ مسدسه وأطلقه على قلب الشاه . وكان القاتل ميرزا رضا تاجر بسيط من طهران وقد شنق في الثاني عشر من أغسطس . ولم يكن من البابيين بل كان من أتباع (مريدي) جمال الدين الافغاني أحد رعايا الشاه الذي كان مقيماً في القسطنطينية والذي استمد منه ميرزا رضا الافكار الثورية المتطرفة . وطالبت الحكومة الايرانية بتسليم جمال الدين الافغاني الذي أقر القاتل بصراحة باتهامه ولكن بينما كانت المفاوضات مستمرة توفي جمال الدين .

شخصية ناصر الدين شاه والاعمال الهامة التي تمت في حكمه

ويمكن الحكم على ناصر الدين حسب تصرفاته (وان كان لم يتخل عن ممارسة القسوة الشديدة التي كان يعتبرها ضرورية) بأنه كان حاكماً انسانياً تقدمياً . وفي السنين الأخيرة من حكمه قلت العقوبات الرسمية في ايران ، واصبحت اقل قسوة . فقد كان مستبداً ولكنه كان نشيطاً وعادلا نوعاً ما وكان يعتبر باجماع الآراء أعظم رجل قدير في الدولة واحسن حاكم عرفته الدولة . وفي أيامه توقفت اللصوصية والفوضى توقفاً يثير الاعجاب . ونجح الى حد ما في السياسة التي اوجدها امير نظام في وقف النفوذ الروحاني والمساوىء المرتبطة به واستطاع أن يفرض رقابة مدنية على ادارة الممتلكات الدينية والصدقات .

وقد اسس اتصالا تلغرافياً في ايران ، وبين ايران والعالم الخارجي وان كانت الوكالة التي تولت عمل هذا في ذلك الحين بريطانية كما اوجد أيضاً مكتب بريد ايراني عن طريق الاجانب وكان ذلك تقدماً عظيماً في الرقي وكل ذلك يعود الى نفوذه الشخصي .

وقد قام ناصر الدين شاه باصلاحات داخلية عديدة تتراوح اهميتها ونجاحها تراوحاً واضحاً . وقد بذل مجهودات لتأسيس محاكم للعدالة . ولكنها بقيت دون نتيجة . كما كانت محاولته ايضاً في إصدار قانون مدني عقيمة . وقام بعمل نظام المجالس للإدارة المحلية الذي أعلن في سنة ١٨٧٥ عن اقامته لمراجعة حكام الاقاليم والنفوذ الديني ولكن هذا لم يدخل فعلا الى حيز التنفيذ . وكان نقص قيمة العملة الذي أصبح شديداً يشغل بال الشاه منذ سنة ١٨٦٥ . وفي سنة ١٨٧٧ أنشأ داراً للسك في طهران لعمل العملة النقدية على اسس اوربية . وفي ٢٦ مايو سنة ١٨٨٨ صدر اعلان ملكي أمر الشاه بنشره ، ونفذ كميثاق لحريات وحقوق الرعايا الايرانيين وقد احتوى على الجمل الآتية .

وعلى ذلك من اجل إعلام الناس وطمأنة جميع السكان ورعايا « هذه المملكة بصفة عامة ، نعلن أن كل رعايانا أحرار مستقلون من

حيث اموالهم او ممتلكاتهم الشخصية . إنها ارادتنا ورغبتنا في ان يستخدم الناس بلا خوف او شك رؤوس أموالهم بأية طريقة ترضيهم ، ويرتبطون بأية مشاريع يرونها كضم الارصدة او تكوين الجمعيات او إنشاء المصانع والطرق او اية اجراءات من أجل تقدم المدينة والامن ، وكل هذا نأخذه تحت رعايتنا وليس لاحد الحق او السلطة في ان يتدخل او يضع يده على أملاك الرعايا الايرانيين ولا ان يعاقب الرعايا الا عند مخالفة القانون المدني او الديني » .

وكان لهذا الاعلان أثر قليل في الاقاليم ولكن الشاه نفسه كان يراعيه باحترام . وأدى تبليغه رسمياً للبعثات الأجنبية في طهران إلى تزويدها بأساس يمكن ان تضع عليه احتجاجاتها في حالة وقوع اضطهاد كبير ملحوظ .

وهناك إجراء آخر ، ذو فائدة عامة موضح في مكان آخر في موضعه المناسب ألا وهو فتح نهر قارون أسفل الأهواز للملاحة الدولية وقد تم هذا بموجب فرمان ملكي تاريخه ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨ .



علاقات ايران بأفغانستان والتركستان
١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

كانت مشكلة هرات أثناء الفترة الاولى من حكم ناصر الدين شاه تتحكم في العلاقات الخارجية لايران . وكانت سببت مشكلات كثيرة في عهد والده ، وأصبحت الآن السبب الرئيسي للخلاف بين بريطانيا وإيران . واستمر رجال الحكم البريطانيون ينظرون الى هرات على أنها حجر الزاوية في الدفاع عن الهند ومقاومة(١) ضمها الى ايران وكانت المادة الرئيسية في السياسة البريطانية .

(١) خطأ ـ طبقا للسير هـ. رولنسن ، انظر كتابه « انجلترا وروسيا فى الشرق » ص ٨٥ ـ ٨٦ .

الاحداث التي أدت الى اتفاق انجلو ايراني بشأن هرات ١٨٥١ – ١٨٥٣

لقد خلع كامران الامير السادوزي الذي كان يحكم هرات في وقت الحملة الايرانية عليها سنة ١٨٣٧–١٨٣٨ في سنة ١٨٤٢ على يد وزيره الوغد القوي يار محمد خان وهو الذي حكم هرات حتى موته في سنة ١٨٥١ . وقد خلف يار محمد خان ابنه سعيد محمد خان وكان معتوهاً سكيراً منغمساً في اللذات . وهوالذي لم يثق برعاياه ، ولما خشي ان يهاجمه سردار قاندهار البراكازي القى بنفسه في حماية ايران . ومن منتصف سنة ١٨٥١ فصاعداً كانت هناك اشاعات عديدة عن ارسال قوة ايرانية وشيكة الى هرات . وقامت مفاوضات بلا شك بين سعيد محمد خان والحكومة الايرانية ولكن استفسارات الرائد شيل الوزير البريطاني في طهران إما أنه أمكن المراوغة فيها واما قوبلت بتأكيدات بأن ايران لن تتخذ اي اجراء الا في الاضطرار لكي تنقذ هرات من الوقوع تحت سيادة حاكم كابل . وعلى أي حال ففي او ائل سنة ١٨٥٢ لوحظ أن حركة ما قامت من جانب سردار قندهار فتقدمت قوة ايرانية فعلاً الى هرات واحتلت المدينة وقبض على زعماء افغانيين مختلفين هناك وارسلوا الى ايران . وفي هذه المرحلة لم يعد يدير سياسة الحكومة الايرانية أمير نظام واصبحت سياسة البلد مغلوطة ومتناقضة . وفي النهاية أبلغ الممثل الايراني في لندن أنه لم يعد مطلوباً ليعمل كواسطة اتصال بين الحكومتين . وفي نفس الوقت في اكتوبر سنة ١٨٥٢ أصدر الشاه فرماناً بالحاق هرات بايران ،وعين السيد محمد خان حاكماً هناك . وأصبح الموقف متوتراً نتيجة لانه في اوائل سنة ١٨٥٣ اقترح الرائد شيل انسحاب البعثة البريطانية من طهران او إعادة احتلال جزيرة خارج في الخليج . ولكن في نفس اللحظة تقريباً اذعنت الحكومة الايرانية ودخلت في ترتيبات مع البريطانيين بشأن هرات .

الاتفاق الانجلو ايراني بشأن هرات ٢٥ يناير ١٨٥٣

وادمجت هذه الترتيبات في اتفاق وقعه الصدر الاعظم في ٢٥ يناير

سنة ١٨٥٣ كانت أهم شروطه : ان الحكومة الايرانية لا يجب في المستقبل ان ترسل قوات الى هرات الا اذا كان ذلك لصد هجوم أجنبي ، وحتى في مثل هذه الحالة فان القوات الايرانية لا يجب ان تدخل مدينة هرات ، بل تعود الى ايران بمجرد زوال الخطر ، وان علاقات ايران مع هرات يجب ان تكون على اساس المساواة التي كانت موجودة في عهد يار محمد خان او بمعنى آخر ، ان الحكومة الايرانية لا يجب ان تحاول أن تقيم حكماً مباشراً في هرات او تتدخل في شئونها الداخلية ، ولا يجب ان يوجد اي أثر للتبعية لايران هناك مثل سك العملة(١) ،أو أن يطلب حاكم هرات القاء الخطبة باسم الشاه ، وانه لا يجب أن يوجد أي ممثل ايراني دائم في هرات او أي ممثل من هرات دائم في طهران ، وفعلاً استدعى الوكيل الايراني المدعو عباس قولي خان الذي كان ذهب الى هرات من قبل ، بعد اتمام رحلة اربعة أشهر هناك ، ويمكن أن يتطوع حاكم هرات بمساعدة الشاه من حين لآخر بغرض إخضاع التركمانيين او إخماد الاضطرابات او الثورات في ايران نفسها . واخيراً لا يجب الاحتفاظ بالزعماء الهراتيين في ايران بغير ارادتهم كسجناء سياسيين او مشتبه في امرهم ، او أن يقدم لهم ملجأ في ايران . وكان الاتفاق نفسه يوضح هذه الاشتراطات المذكورة على ضوء الاستسلام الذي أظهرته ايران بالرغم من حقوقها الواضحة في هرات ، وذلك اكتساباً لمودة انجلتره . وقد أضيف أنه اذا تدخلت بريطانيا في شئون هرات الداخلية فان الاتفاق كله يصبح لاغياً . وكان المتوقع ان الحكومة البريطانية ، في حالة تهديد هرات المستقلة من افغانستان او دولة أجنبية أخرى وطلب ايران للمساعدة ، ان تستعمل بريطانيا نفوذها لتمنع المعتدي من تنفيذ خططه . وبما ان الاتفاق لم يكن يحتوي على مادة تشير الى القوات الايرانية الموجودة فعلا في هرات ، فانه يستدل من هذا على أن الحامية الايرانية المقيمة في هزات سنة ١٨٥٢ كانت قد سحبت فعلاً

(١) هذا الشرط لم يكن ليمنع الشاه من تقديم النقود التى تضرب باسمه الى حاكم هرات ـ اختياراً .

من قبل ، وبلغ الاتفاق الى سعيد محمد خان حاكم هرات بواسطة الرائد شيل ، بفرمان من الشاه ، وخطاب من الصدر الاعظم بعنوان الخان تضمن اعتراف ايران باستقلال هرات اعترافاً كان أكثر وضوحاً وتأكيداً عما كان في الاتفاق نفسه .

الأحداث التي انتهت باحتلال الايرانيين لهرات ١٨٥٥ ـ ١٨٥٦

لقد فرضت اتفاقية سنة ١٨٥٣ على الحكومة الايرانية التي نفذتها على كره منها الدخول في فترة من المتاعب المستمرة المتزايدة بين ايران وبريطانيا ويعود ذلك من جهة الى القضايا الاخرى ومن جهة أخرى الى عدم تفهم الحكومة الايرانية لموقف بريطانيا وتأثره بحرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦) .

وفكرت ايران في اول الامر ان تعقد معاهدة رباعية بينها وبين هرات وكابول وقندهار وكان ذلك سيعطيها نفوذاً قوياً في سياسة أفغانستان ، لكن معارضة الدوست محمد خان حاكم كابل الذي كان يميل الى محالفة بريطانيا أفشلت الخطة الايرانية. فحاولت بعد ذلك ان توجد الشقاق بين حكومة هرات وقاندهار ، وهكذا تجد حجة للتدخل بنفسها بموجب اتفاقية سنة ١٨٥٣ . ولما انزعج دوست محمد خان من موقف ايران التهديدي تجاه افغانستان عموماً عقد معاهدة سلام وصداقة مع شركة الهند الشرقية الموقرة وقعت في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٥ . وفي نفس الوقت نجح تقريباً محمد يوسف ــ وهو أمير سادوزي ذو شخصية قوية وابن أخ المرحوم كامران وقد عاش فترة ما تحت الحماية الايرانية في مشهد ــ نجح في الاستيلاء على هرات برغبة سكانها. وبعد ان وقع سعيد محمد خان في يديه اعدمه انتقاماً لمقتل كامران على يد يار محمد خان .

وفي ربيع سنة ١٨٥٦ انتهزت الحكومة الايرانية فرصة ارتباك بريطانيا التي انسحب ممثلها أخيراً من طهران ، نتيجة لمنازعات أخرى او ربما رغبة منه في الحصول على امتيازات في هرات بعد التنازل عن بعض المطالب البريطانية ، انتهزت ايران الفرصة وارسلت قواتها الى

هرات ، ودخلت هذه القوات المدينة بمساعدة محمد يوسف ، وقد دام هذا الاحتلال الايراني اسابيع قليلة فقط ، وحدثت ثورة نتج عنها طرد الايرانيين من المدينة فرفع محمد يوسف حينئذ العلم البريطاني وطلب من دوست محمد خان المساعدة ضد الايرانيين . وحدثت تقريباً في الحال ثورة داخلية في هرات ، وخلع محمد يوسف وتم تسليمه الى الايرانيين اسيراً وتسلم زمام هرات الضابط عيسى خان الذي كان عازماً ، كما اثبتت الحوادث ، على ان يحتفظ باستقلال هرات . وصمد عيسى خان بشجاعة لوقت ما ، ولكن أخيراً في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٥٦ ، وبعد ان انتقل زمام العمليات ضد المدينة من السلطان مراد ميرزا الى م. بهلر وهو ضابط فرنسي للمهندسين في خدمة المشاة ، اضطر عيسى خان ان يقبل التسليم بشروط . ودخل الايرانيون هرات مرة أخرى واعدم عيسى خان غدراً ، بالرغم من التأكيدات السابقة بالعفو عنه . وتولى بعد ذلك السلطان مراد ميرزا حكومة هرات .

جلاء الايرانيين عن هرات وتولية السلطان احمد خان ١٨٥٧

وفي ذلك الموقف الحرج ، اعلنت بريطانيا الحرب على ايران بدعوى احتلال ايران لهرات . وبموجب معاهدة السلام التي انهت الحرب تعهدت الحكومة الايرانية بالجلاء عن هرات والاعتراف باستقلالها وبافغانستان كلها .

ونجحت الحكومة الايرانية على اية حال بمناورات بارعة في الاحتفاظ لوقت ما بنفوذ كبير في هرات . وقد تمكن أبناء سعيد محمد خان في طهران من اغتيال محمد يوسف قاتل والدهم الذي ربما سلك مسلك الولاء للحكومة البريطانية التي كان مديناً لها بالفضل لو أعيد الى السلطة في هرات . وفي ٢٧ يوليه سنة ١٨٥٧ عندما اعيدت هرات رسمياً الى الادارة الافغانية بقي الحاكم فيها السلطان أحمد خان وهو براكزاي ابن أخ الدوست محمد خان وزوج ابنته ، ولكنه كان يخدم المصالح الايرانية التي وجد عندها ملجأ من عمه . وقد تعهد سراً بسك العملة والقاء الخطبة

باسم الشاه . وعلى ذلك سفه الاجراء البريطاني تماماً واصبحت االاحتجاجات البريطانية عديمة القيمة .

حكم هرات من قبل السلطان احمد خان ١٨٥٧–١٨٦٣

ومع ان السلطان محمد خان ، الذي راقب ان لم يكن قد اشترك في اغتيال السفير البريطاني في كابول سنة ١٨٤١ ، شخصية مرغوباً فيها من البريطانيين الا أنه من نواح أخرى كان يصلح تماماً لحكم هرات . ولكي تؤكد بريطانيا استقلاله التام ارسلت بعثة من طهران برئاسة الرائد تايلور لتهنئته على توليته الحكم ولتعده بالتأييد المعنوي . واستمر السلطان أحمد خان بالرغم من هذا يتصرف في كل ناحية كتابع لايران . واستقبل في سنة ١٨٥٨ بعثة روسية برئاسة م. خانيكوف في هرات ولكنه لم يظهر لها اي تشجيع .

ولقد قاست ولاية خراسان الايرانية كثيراً في ذلك الوقت من الغارات التركمانية ، وكان هذا الظرف عاملا هاماً في علاقات ايران بهرات . وطبقاً للتقرير الرسمي كان الغرض الرئيسي من الرغبة في الاستيلاء على هرات هو مجرد ضمان قاعدة صالحة للعمليات ضد «مرو» وفي اوائل سنة ١٨٥٤ غزا السلطان مراد ميرزا حاكم خراسان العام حينئذ ، التركستان واحتل « مرو » بصفة موقتة ، ولكن سرعان ما حولت شئون هرات اهتمام الحكومة الايرانية الى ناحية أخرى . ففي سنة ١٨٥٨ بعد تسوية مشكلة هرات حاصر جيش ايراني « مرو» مرة أخرى ولكن التركمان شتتوه . وعلى أي حال فقد نجحت قوة هراتية سريعاً بعد ذلك في زيارة التركمان ومعاقبتهم عقاباً رادعاً . وبعد ذلك استبدلت الحكومة الايرانية صاحب العظمة السلطان مراد ميرزا بحمزة ميرزا في حكم خراسان العام . وأعقب هذا التغيير تقدم ايراني ضد مرو في يونيه سنة ١٨٦٠ بقوة كبيرة ولكن هذه العمليات انتهت بتدمير الجيش الايراني تدميراً تاماً . وفي سبتمبر سنة ١٨٦١ في نفس الوقت بعد استدعاء حمزة ميرزا بذلت الحكومة الايرانية مجهوداً لتعويض هذه الكارثة ولكن القوة التي ارسلت مزقت ارباً قبل ان تصل الى ساراخ .

النزاع بين حكام كابول وهرات وضم هرات الى كابول ١٨٦٢ – ١٨٦٣

كان الدوست محمد خان امير كابول لعدة سنوات ينشر نفوذه تدريجياً في افغانستان ، وفي سنة ١٨٥٥ عند موت قنديل خان سردار قندهار ضم الولاية الى ممتلكاته ، وفي سنة ١٨٥٦ فيما هرات تحت نفوذ الايرانيين فانه استولى على فرح وهي بلا شك من توابع هرات . وفي سنة ١٨٦٢ اغتنم السلطان احمد خان فرصة المتاعب المحلية ليطرد حامية كابول من فرح ، ورد الدوست محمد خان في الحال على عمله بالهجوم على هرات. وفي يونيه كان الامير في قندهار ، وفي اكتوبر احاط بمدينة هرات تماماً . واستمر الحصار حتى شهر مايو سنة ١٨٦٣ عندما سقطت هرات وضمت مع ولاية افغان التابعة لكابول فأصبحت تسمى الآن افغانستان . ومات السلطان أحمد خان بالسكتة القلبية قبل الاستيلاء على المكان بوقت قليل أما الدوست محمد خان نفسه فتوفي في شهر يونيه التالي.

اثارت أعمال الدوست محمد خان الهواجس لدى الحكومة الايرانية التي كانت تنظر الى توحيد افغانستان بفزع ، وخشيت ان تكون الخطوة التالية لامير الافغان اذا نجح في هرات هي غزو خراسان بمساعدة التركمان

وعسكر السلطان مراد ميرزا المعروف بحسام السلطنة في قلندر اباد بين مشهد وحدود هرات ومعة قوة من ١٤,٠٠٠ أربعة عشر الف رجل تتضمن ٦٠٠٠ من المشاة المنتظمين متظاهرين بأنهم يريدون وقف التركمان. واوفد الى المعسكر الايراني المستر ايست من المفوضية البريطانية في طهران وهو الذي كان يعمل تحت رئاسة السير ج. اوترام في السند وكان مسئولا عن شيكاربور أثناء الحرب الافغانية ومع ذلك فان الغرض من ارساله لم يكن واضحاً . وكان السير ايست وبلك يتراسل مع الدوست محمد خان مراسلات عادية . وكان قد اقترح زيارته ولكنه لم يزره ، وقد سبب عدم تدخله لمنع سقوط هرات خيبة أمل كبيرة للايرانيين الذين كانو يعتمدون على تدخله . وكانت حجة الايرانيين قوية اذ ان الحالة بموجب اتفاقية سنة ١٨٥٣ كانت توجب على الحكومة البريطانية تقديم المساعدات،

ولكن كانت هناك حجة ضد التدخل هي ان ايران بعد ان اوعزت للسلطان احمد خان بأن يسك العملة ، ويعلن قراءة الخطبة باسم الشاه فقدت حقها من مزايا التدخل البريطاني .

حكومة هرات باسم محمد يعقوب خان ١٨٦٣

عند موت الدوست محمد خان أسرع شير علي خان الذي أعلن أنه خليفته الى كابول تاركاً هرات في رعاية شخص يدعى محمد يعقوب خان . ونجح الخان الصغير في الاحتفاظ لنفسه بالحكم اثناء المتاعب التي سادت افغانستان واظهر موقفاً صحيحاً ولكنه مستقل تماماً تجاه الحكومة الايرانية ، وبقيت هرات بعد ذلك ولاية تابعة لافغانستان ، ولم تهتم للخلافات بين بريطانيا وايران .

النزاع الايراني الافغاني بشأن حدود سجستان ١٨٦٣–١٨٧٢

قام نزاع في سنة ١٨٦٣ بين الحكومة الايرانية ، والافغانيين فيما يختص بحدود ولاية سجستان وطلبت ايران المساعدات من الحكومة البريطانية ولكنها امتنعت لان افغانستان في ذلك الوقت كانت في حالة ارتباك . واستفادت ايران من رفض بريطانيا التدخل باحتلال جزء من سجستان فيما بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٦ . وفي سنة ١٨٦٧ قوت قبضتها على الارض التي ضمتها اليها . وفي سنة ١٨٧٠ بدأ شير علي خان ، الذي أخذت قوته تتدعم حينئذ في افغانستان ، يلعب دوره في المشكلة . ولما لم يكن هناك احتمال في قيام نزاع مسلح بين افغانستان وايران فان الحكومة البريطانية وافقت أخيراً على التوسط . وكانت النتيجة ان صدر حكم في سنة ١٨٧٢ بواسطة الرائد جولد سميث المندوب البريطاني الذي اختير لذلك . وقد قبل الطرفان الحكم على علاّته .

ايوب خان في ايران ١٨٨١ – ١٨٨٧

وفي اكتوبر سنة ١٨٨١ بعد نجاح موقت في قندهار اتخذ أيوب خان ابن شير علي خان ، وهو مطالب بعرش أفغان ، اتخذ له ملجأ في ايران . وبموجب ترتيب بين الحكومتين الايرانية والبريطانية في سنة ١٨٨٤ فانه

اعتقل في طهران ومنح معاشـــــاً قدره ٨٠٠٠ جنيه استرليني في العام ولكنه هرب في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٧ وقام بمحاولة أخرى لتثبيت نفسه في أفغانستان . ولما فشل في هذا سلم نفسه للقنصل العام البريطاني في مشهد في نوفمبر من نفس السنة ، وارسل تحت الحراسة الى الحدود التركية ، ثم انتقل الى الهند عن طريق بغداد حيث أقام هناك تحت المراقبة . اما وزير الخارجية الايراني مشير الدولة الذي اتهم بأنه تستر على هربه من طهران فقد طرد من وظيفته .



علاقة بريطانيا بايران ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

كانت علاقات بريطانيا بايران أثناء حكم ناصر الدين شاه الطويل ممتازة على العموم الا في أثناء فترة واحدة من التوتر بدأت سنة ١٨٥٤ . وانتهت الحرب الانجلو ـ ايرانية سنة ١٨٥٦ـ١٨٥٧ عقب مشاحنة دبلوماسية عادت بعدها الامور الى مجراها الطبيعي . وكانت حرب القرم مسئولة لدرجة كبيرة عن تعكير صفو الصداقة الانجلو ـ ايرانية ، ويمكن أن نتذكر ان العداء بين تركيا وروسيا بدأ في أكتوبر سنة ١٨٥٣ ودعا هذا الى دخول بريطانيا وفرنسا في النضال في مارس سنة ١٨٥٤ ولم يتم السلام حتى مارس سنة ١٨٥٦ .

الاتفاقية الانجلو ايرانية بشأن تجارة الرقيق ١٨٥١

وكان دليل المودة الآخر من جانب الحكومة الايرانية في بداية تللك الفترة هو قبولها في سنة ١٨٦١ اتفاقية وقف تجارة الرقيق التي من أجل عقدها تعب الممثل البريطاني في طهران بلا جدوى لوقت ما . وكان ذلك كبداية لاذعان الحكومة الايرانية لمطلب روسي ذي طبيعة مشكوك فيها ستذكر فيما بعد . كما كان آخر الاعمال الهامة لامير نظام . ويرد أثر هذه الاتفاقية الخاصة باسترداد الرقيق الى ايران بحراً مشروحاً في ملحق تجارة العبيد .

الاحتكاك بين بريطانيا وايران وقضية هاشم خان ١٨٥٤ ـ ١٨٥٥ : وانسحاب البعثة البريطانية من طهران في ديسمبر ١٨٥٥

كانت ايران ما تزال متأثرة من فشل سياستها في هرات حسب اتفاقية سنة ١٨٥٣ عندما قامت في سنة ١٨٥٤ مشكلة تافهة تتعلق بتعيين شخص ايراني في السفارة البريطانية في طهران ، وكان يدعى هاشم خان . ففي يونية سنة ١٨٥٤ عين المستر و. ت. تومسون الوزير البريطاني في طهران ذلك الشخص في سكرتارية المفوضية البريطانية ، ولكن تعيينه في تلك الوظيفة عورض بشدة من الصدر الاعظم الذي كان يكرهه شخصياً . وفي يونيه سنة ١٨٥٥ اقترح المستر تومسون ان يرسل هاشم خان الى شيراز كوكيل سياسي بريطاني في ذلك المكان بدلا من شخص كا نالصدر الاعظم نفسه قد اقترحه . ولكن عندما اتخذت الخطوات لتنفيذ ذلك الاجراء بواسطة «المحترم» س. أ. موري الذي حل محل المستر تومسون فان الحكومة الايرانية رفضت التصديق وابلغت رسمياً بأن هاشم خان لن يسمح له بأن يقبل أية وظيفة في الحكومة البريطانية . والسبب الذي علل لذلك هو ان هاشم لم يفصل رسمياً من خدمة الشاه التي كان ينتمي اليها ، ولكن هذه كانت مجرد خدعة لان التقليد لم يجر باعطاء خطابات فصل رسمية في ذلك الوقت لمن يفصل . واضافت الحكومة الايرانية أنه اذا حاول هاشم خان أن يذهب الى شيراز فانه سيقبض عليه . وعند احتجاج المستر موري على موضوع هذا التهديد امروا بالقبض على زوجة هاشم خان التي كانت اخت احدى زوجات الشاه أما هاشم خان نفسه فانه استمر على ما يبدو في الاقامة بأمان في داخل نطاق المفوضية البريطانية وطلب المستر موري إطلاق سراح السيدة بصفتها زوجة موظف بريطاني ، وأخبر الحكومة الايرانية أنه اذا منح هاشم خان حصانة من العقوبة واذا ضمنت له وظيفة بشروط معقولة في خدمة الحكومة الايرانية فانه سوف يفصله من خدمة الحكومة البريطانية . وبذلت مجهودات لتسوية ذلك الموضوع على هذا الاساس من كل من الممثل التركي والفرنسي في طهران اللذين كانا يتحسبان من نتائج قطع العلاقات بين بريطانيا

وايران فيما تنهمك تركيا وفرنسا وبريطانيا في حرب مع روسيا ، ولكن المجهودات كانت دون جدوى . وقدم الصدر الاعظم اتهامات ضد المستر تومسون والمستر موري بأنهما حجزا هاشم خان بمفرده بسبب زوجته التي زعم انه كان على علاقات سيئة معها . وربما تجرأ رئيس الوزراء الايراني على استعمال النغمة العدائية بسبب عدم نجاح الجيوش المتحالفة ضد روسيا في الميدان الآسيوي للعمليات المجاورة لايران . ومن المحتمل ايضاً أنه اعتقد بأن غياب البعثة البريطانية من طهران سوف يسهل تنفيذ خطط الحكومة بالنسبة لهرات . وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٥ رفع المستر موري العلم . وفي ٥ ديسمبر بعد فشل محاولة جديدة بذلت من أجل السلام بواسطة م. بوري(١) الوزير الفرنسي غادر المستر موري طهران الى بغداد ومعه باقي أعضاء المفوضية .

وبعد رحيل الوزير البريطاني بوقت قصير تصالح هاشم خان مع الحكومة الايرانية . وعند تنصله من الخدمة والحماية البريطانيتين أنعم عليه بالرضا الملكي وبمرتب مجز وسحب الصدر الاعظم الاتهام الموجه ضد زوجته واعتبره مجرد وشايات تخد مغرضاً خاصاً ، ودخلت الاستعدادات الايرانية ضد هرات مرحلة حاسمة ، وقبل نهاية ديسمبر سنة ١٨٥٥ ترك السلطان مراد ميرزا ليعود الى القوات في الميدان .

مفاوضات انجلو ايرانية غير ناجحة في القسطنطينية يناير—ديسمبر ١٨٥٦

فتحت مسألة التسوية اولا في القسطنطينية في الثاني من يناير سنة ١٨٥٦ بمبادأة القائم بالاعمال الايراني الذي قدم للسفير البريطاني مذكرة تتضمن رأى ايران في القضية كلها . ويبدو ان تقريراً منفصلا عن الموضوع اعدته الحكومة الايرانية قد ابلغ الى دول اوروبية أخرى . وكان الانطباع العام الذي خلفته الوثيقتان هو نسبة الخلاف الى السلوك

(١) اصبح بعد ذلك السير تشارلس موري وقد ولد في سنة ١٨٠٦ وهو ابن اللورد دانمور . كان قنصلا بريطانيا عاما في مصر وكانت له مواهب لغوية وادبية .

اللاأخلاقي من جانب المستر تومسون والمستر موری . أما التشهير بالوزراء البريطانيين السابقين ، السير ج. مكنيل والسير ج. شيل والرائد فارانت فقد اضيف كملء خانة . وبدأ أكثر من ذلك ان الشاه نفسه كتب في ديسمبر سنة ١٨٥٥ خطاباً متطرفاً للصدر الاعظم يعلن فيه معلوماته عن البعثات الاجنبية وانه لن يستقبل مرة أخرى ممثلا بريطانيا في طهران ، حتى تعتذر ملكة انجلترا نفسها له عن سوء سلوك المستر موری ، وقبل ذلك ، قبل هو شخصياً ، الى حد ما ، الاتهامات المشينة ضد الممثلين البريطانيين .

وبعد ان استمرت مناقشات القسطنطينية وقتاً ما ، قدم انذار نهائي بريطاني للقائم بالأعمال الايراني طلب فيه سحب الاتهامات ضد المستر موری ، وأنه يجب ان يدعى ثانية الى طهران وان يستقبل في البلاط الايراني باحتفالات خاصة وان تطلق ٢١ طلقة تحيه عند رفع العلم البريطاني . وبعد ذلك ان توافق الحكومة على الاصرار على الجلاء عن هرات بينما تمتنع الحكومة البريطانية عن الاصرار على استخدام استخدام هاشم خان في شيراز على شريطة أن تعود اليه زوجته وان تعمل الترتيبات لتعويضه عن فقدانه الوظيفة البريطانية .

ولم تقبل شروط هذا الانذار وزاد الموقف تعقيداً في نفس الوقت بسلسلة من الاهانات وجهت ضد الموظفين البريطانيين والمستخدمين الباقين في ايران .

وفي ١٧ اكتوبر سنة ١٨٥٦ وصل فروخ السفير الايراني الى القسطنطينية مزوداً بالسلطة الكاملة لتسوية جميع امور النزاع بين بريطانيا وايران ، وبدأت مناقشات جديدة . وفي ٢٢ نوفمبر سلم إنذار معدل الى فروخ خان بواسطة اللورد ستراتفورد دي ردكليف . وفي هذه الوثيقة المنقحة احتلت المركز الاول مشكلة هرات التي أصبحت حرجة . وقد ذكر ان الجيش الايراني يجب ان ينسحب من هرات وان يدفع تعويضاً عن التلف الذي حدث ، وان ايران بموجب معاهداتها مع الافغان يجب أن تتنصل من كل تدخل مستقبلا سواء أكان خارجياً أم داخلياً في شئون

هرات وولايات افغانستان الاخرى . ويجب ان توافق على الرجوع الى الوساطة البريطانية في الخلافات مع حكامها ، وان معاهدة تجارية جديدة بين بريطانيا وايران يجب ان تعقد على أن تعطى بريطانيا الحق في تعيين القناصل في أي جزء من ايران ، وان جميع الديون المستحقة للرعايا البريطانيين يجب ان تصفى والمطالب المتنازع عليها يجب أن تناقش وتسوى ، وأنه يجب ان يعمل ترتيب لاستئجار بندر عباس على ان يكون ملائماً لسلطان عمان . وانه يجب عزل الصدر الاعظم بسبب الدور الذي لعبه في الخلافات التي قامت . واحتفظ بالشروط الخاصة بعودة البعثة البريطانية الى طهران واستقبالها هناك عدا الاحتفالات المطلوبة لاستقبال البعثة اذ أنها تتأثر بطرد الصدر الاعظم . وقد عبر المفوض الايراني عن تردده فيما يختص بقبول بعض الشروط ، خاصة تلك التي تطلب طرد رئيس الوزراء . ولم يؤد وصول معلومات رسمية عن سقوط هرات الى تشجيعه على التنازل في أية نقطة .

وفي نفس الوقت في اول نوفمبر سنة ١٨٥٦ ونتيجة للمعلومات السابقة التي ارسلت من اوربا أعلنت حكومة الهند الحرب على ايران ، وعند تلقي أنباء هذا الامر بالقرب من نهاية ديسمبر قطع فروخ خان المفاوضات واعلن ان جميع الارتباطات باطلة ولاغية وترك القسطنطينية .

الحرب بين بريطانيا وايران ١٨٥٦ — ١٨٥٧

نقدم الآن موضوع الحرب الانجلو ايرانية وأوجهها العامة محتفظين لمكان آخر ببحث العمليات البحرية والحربية التي حدثت في الاماكن المجاورة لبوشهر وفي المحمرة ونهر قارون . ولم تكن الحرب الايرانية مقبولة في بريطانيا العظمى ، حيث لم يكن سببها معروفاً كما ان الاوراق الخاصة بالنزاع الذي نشأت عنه لم تنشر الا بعد عقد السلام . وقد قامت حكومة ذلك الوقت بالحرب على مسئوليتها وقد ذمها البرلمان وذمتها الصحافة .

الاستعدادات البريطانية سبتمبر — اكتوبر ١٨٥٦

في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٥٦ صدرت التعليمات للمستر ستيفن قنصل

بريطانيا في طهران أن يسحب المفوضية كلها من ايران الى بغداد وقد امر بأن ينقل السجلات العامة معه وأن يقوم بأحسن الترتيبات التي يستطيعها لوقاية املاك البعثة التي تترك في أثناء غيابه ، وان يرفض أية دعوة للبقاء اذا عرضتها عليه الحكومة الايرانية على أساس موقفها من هرات ، وان يخبر الرعايا البريطانيين في إيران بقرب رحيله وان يسمح لهم بناء على رغبتهم إما بمصاحبته أو بالتخلف تحت الحماية التي يطلبها لهم من المفوضية الفرنسية . وقد أبلغ رسمياً ان البحرية البريطانية والحملة الحربية ستصلان قريباً الى الخليج . ولكنه حذر من ان يشير الى نوايا الحكومة البريطانية في هذا الموضوع . وقد امر أيضاً قنصل صاحب الجلالة البريطانية في تبريز بمغادرة ايران .

وبدأت المفاوضات مع دوست محمد خان الامير الافغاني لكابول وقندهار . وكان من نتيجتها ان عقد في ٢٦ يناير سنة ١٨٥٧ اتفاق موجه ضد ايران . وارسلت بعثة الى قندهار برئاسة العقيد لامزدن لتشرف على تنفيذ شروط الاتفاقية التي نص أحد بنودها على أن يتلقى الامير ابتداء من اول يناير سنة ١٨٥٧ معونة قدرها مائة الف روبية شهرياً من شركة الهند الشرقية الموقرة ، على شريطة الاحتفاظ بقوته الموجودة من المدفعية والخيالة وما لا يقل عن ثمانية عشر الفاً من المشاة ، لا يقل النظاميون فيهم عن ١٣,٠٠٠ الفاً وان يبلغ الحكومة البريطانية عن أية طلبات يمكن ان يتلقاها من ايران او من حلفاء ايران أثناء الحرب . وأنه يجب على الحكومة البريطانية ان تصفح عن الاساءات السابقة من قبائل أفغان على الحدود البريطانية ، وأنه يجب ان يقدم للامير ٤٠٠٠ بندقية بالاضافة الى الاربعة آلاف التي قدمت اليه من قبل وأن تتوقف المعونة عند نهاية الحرب أو قبلها بناء على حسن تقدير الحكومة البريطانية .

وكان من الواضح ان الممثلين السياسيين البريطانيين في الخليج قدموا منحاً لزعماء أقاليم الساحل الايراني مقابل مساعدتهم للبريطانيين أثناء الحرب . ومن بين الزعماء اولئك الذين استميلوا باقر خان زعيم تانجستان وشيخ شاه كوته ، وخانات بلوزارجان وتل سياب ، وجنافة

وريق وديلام ويبدو ان هذه الاجراءات التي صاحبها أخذ موافقات خطية من الزعماء في المشكلة قد رفضتها الحكومة الهندية بناء على رأى قائد الحملة البريطانية الذي اوصى « بأن الصفقة كلها يجب ان تلغى وان تعدم الوثائق المرفوضة وان يزال أثر المراسلات من سجلاتنا » .

ومما يذكر ان السفينة الحربية الفرنسية الصغيرة « سيبيل » وهي سفينة مثقلة بالتسليح بالنسبة لحجمها ، قد ارسلت الى الخليج مقدماً قبل القوات البريطانية لكي تحمي المصالح الفرنسية ولتظهر للايرانيين ان التفاهم الودي بين فرنسا وبريطانيا ما زال تاماً . وظلت في المياه الايرانية تقريباً حتى نهاية الحملة .

وبمجرد ان عرف احتمال وقوع الحرب سريعاً عملت الحكومة الايرانية ترتيباتها لتقوية موقفها في الاقاليم التي كانت أكثر تعرضاً للهجوم . وارسلت قوات حربية كبيرة من الشمال الى فارس وعربستان حيث نظم في كل منها جيش للدفاع . ووضعت القوات في عربستان تحت قيادة صاحب السمو الملكي خانلار ميرزا الامير الحاكم وعم الشاه . الذي كان يعتبر من أحسن الضباط في ايران . وأما قوات فارس فكان يقودها اثناء العمليات النشيطة شجاع الملك ابن أخ الصدر الاعظم ، واما السارکشکشي بسلي او قائد حرس الشـاه وهو الأمير الكاجاري ذو المنزلة الكبيرة فقد ارسله الصدر الاعظم بمجرد ان ادرك احتمال وقوع كارثة للجيش الايراني لمعاونة قريبه الذي كان يقود القوات في فارس . ولكن البديل لم يصل الى المكان حتى انتهت الحرب عملياً في ذلك الجانب.

وقد بذلت محاولة بايعاز رسمي في ايران كلها لاعلان الجهاد او الحرب المقدسة ضد البريطانيين ولكن ذلك لم يقابل بالاستجابة . ووصفها القواد الحربيون الايرانيون بأنها محتقرة ، وقد أدانها عدد من كبار الموظفين الايرانيين بعبارات شديدة ، ولم يقرها كبار التجار الايرانيين أما بالنسبة للشعب الايراني فقد كانت هذه الدعوة من تلك الحكومة لا تروقه حتى كانت هناك دلائل في شيراز(١) تشير الى حركة شعبية في صالح البريطانيين . .

(١) كما نقل عن تاريخ ايران لواتسون ص ٤٣٤ حاشية .

تنظيم قوة الحملة البريطانية

لقد تقرر من اول الامر ان يعهد بقيادة الحملة الحربية البريطانية ولرقابة السياسة البريطانية المحلية أيضاً الى القائد السير جيمس اوترام وهو ضابط حربي كان في خدمة شركة الهند الشرقية ، ولكنه كان موظفاً في الادارة السياسية . وكان للسير ج. اوترام خبرة بأجزاء أخرى كثيرة من الهند . ولكن عندما تقرر اعلان الحرب على ايران كان هو في انجلترا وطنه . وكان تعيين ضابط له مثل خبرته وسوابقه في وظيفة قائد عام يعتبر بدعة ، ولكن النتيجة بررت اختياره تبريراً ظاهراً . ووصل السير ج. اوترام(١) الى بومباي في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٥٦ ، أي وقت بدء العمليات في الخليج . وأبحر مرة أخرى في ١٥ يناير سنة ١٨٥٧ الى ايران فوصل بوشهر في ٢٧ يناير فوجدها قد احتلت قبل وصوله .

وكانت الحملة المخصصة أصلا لايران ، وهي المسماة لاحقاً الفرقة الاولى لقوة الميدان الفارسي في الهند منذ ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٥٦ . وابحرت في تواريخ مختلفة من الشهر التالي ووصلت الى مكان اللقاء في

---

(١) سير ج. اوترام ١٨٠٣ ـ ١٨٦٣ تلقى تعليمه فى ابردين وحصل على شهادة الحربية الهندية سنة ١٩١٩ وقد كون فصيلة بهيل وفي سنة ١٨٣٥ أصبح وكيلا سياسيا لحكومة الهند . وفى سنة ١٨٣٨ كان ياورا للسير ج. كين وفى سنة ١٨٣٩ عين وكيلا سياسيا فى السند السفلى والعليا بعد ذلك . ولم يوافق على ضم هذه المقاطعة ولكنه دافع عن معتمدية السند بشجاعة عندما هوجمت . وعين فى سنة ١٨٤٣ فى وظيفة حربية فى اقليم ماراتا . وفى سنة ١٨٤٧ نقل من ساتارا الى باورداً . وأصبح معتمدا في أوض في سنة ١٨٥٤ ونفذ عملية ضم أوض سنة ١٨٥٦ وأصبح أول مندوب سامى بريطاني هناك.وكانت قيادة الحرب الايرانية هيأول عمل له ولكنه أيضا اشتهر فى عمليات التمرد فى الهند التى أعقبت ذلك . وفى سنة ١٨٥٦ أصبح قومندور وسام الحمام لقب فارس ، ووسام صليب الحمام الثانى فى سنة ١٨٥٧ وبعد الحرب الايرانية تلقى لقب البارونية سنة ١٨٥٨ وقد وصفه السير س . نابير بايارد الهند وقيل عنه أن الثعلب الى جانب السير ج. أوترام يصبح غبيا والاسد جبانا .

الخليج في ٢٤ نوفمبر . وكانت تتكون على ما يبدو من فصيلتين من الفرقة الثالثة الاهلية والخيالة الخفيفة وفرقتين من خيالة يونا الهنود من الفرقة الثالثة لخيل المدفعية وبطاريات الميدان الاوربية الخفيفة الثالثة والخامسة ، ومعها احتياطي ولواءان من المشاة ، يتكون الاول من فرقة صاحب الجلالة الرابعة والستين والفرقة العشرين من مشاة بومباي الاهليين والاخرى مكونة من فرقة المشاة الخفيفة الاوربية . وفرقة بومباي الاهلية المشاة الرابعة (بنادق) والكتيبة البلوشي الثانية مع فرقتين من واضعي الالغام ، وتتكون القوة جميعها من ٥٦٧٠ من المقاتلين ، منهم ٢٢٧٠ اوربيين و ٣٧٥٠ من الاتباع و ١١٥٠ حصاناً و ٤٣٠ من الشيران . وقد حملت هذه القوة الى ايران في ٣٧ ناقلة (سبع بواخر وثلاثين سفينة شراعية) تحرسها ثماني بواخر حربية من البحرية الهندية التي تكون جزءاً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه في تسليح الحملة .

وقد تكون القسم الثاني بمجرد ان عُرف ان قوات أكبر كانت مطلوبة في ايران ، وقد نظمت في العاشر من يناير سنة ١٨٥٧ من الوحدات التالية : فرقة فرسان الملك الخفيفة الرابعة عشرة ، وفرقة السند الاولى للخيالة ، وفرقة مدفعية الخيالة ، وواحدة أو أكثر من بطاريات الميدان الخفيفة ، والفرقة الاسكتلندية الثامنة والسبعين والفرقة الثالثة والعشرين والسادسة والعشرين من مشاة بومباي الاهليين ، وكتيبة المشاة الخفيفة المشتركة وتتكون من جماعة معها ثلاثة ضباط اوربيين من كل من الفرق الاهلية لجيش بومباي ، ووصل القسم الثاني الى مسرح العمليات في بداية فبراير سنة ١٨٥٧ ولكن وصول جزء منها معظمهم من الخيالة قد تأخر لسوء الحظ الى وقت متأخر .

وقد تولى القيادة العامة في ايران حتى وصول السير ج. اوترام الميجر ف. ستوكر الذي قاد بعد ذلك القسم الاول حتى توفي في مارس

سنة ١٨٥٧ وأعطي القسم الثاني للقائد هافلوك(١) وكان خليفة القائد ستوكر في قيادة القسم الاول هو القائد جون جاكوب(٢) . وكان جاكوب مثل السير ج. اوترام الذي كان يقر له بالكفاية العالمية ضابطاً حربياًوسياسياً وقد عين لعدة سنوات في ادارة السند .

مشروع العمليات البريطانية

بدأت خطط السير ج. اوترام للحملة التي كان سيقودها في انجلترا معتمداً على المعلومات التي استطاع ان يحصل عليها ، وعند رحيله رسم مشروعاً تخطيطياً للعمليات قدمه من عدن الى السلطات الحربية في الهند . ولسوء الحظ فإن المعلومات التي زود بها كانت مضللة كما بينت التجربة بعد ذلك ، فقد كان هناك خطأ في فهم عدد القوات التي كانت للحكومة الايرانية ان تضعها في الميدان بين شيراز والساحل ، وفي المبالغة عن الصعاب التي سيلاقيها الايرانيون في إنزال مدافعهم من هضبة ايران العالية الى ساحل البحر . وهذه الاخطاء نتج عنها ضرورة بعض التعديل في خطط السير ج. اوترام بعد وصوله الى الجبهة .

وهناك خيبة أمل اخرى كان على قائد الحملة ان يواجهها بسبب عدم وجود قبائل مستقلة من الايرانيين او العرب يمكن تجنيدهم في

(١) السير هـ. هافلوك ١٧٩٥ ـ ١٨٥٧ خدم كرئيس في الفرقة ١٣ المشاه الخفيفة واصبح معتمدا . وكان ياورا للسير و. كوتون فى غزنة فى الحرب الافغانية الاولى وخدم بعد ذلك فى حملتى مارثا والسيخ . وفى سنة ١٨٥٤ كان مساعد القائد العام فى الهند ومات بالدوسنطاريا في لكنهو في نوفمبر سنة ١٨٩٧ واسمه الآن من أحسن ما عرف فيما يتصل بالعمليات أثناء التمرد هناك . ونال ابنه الاكبر لقب البارون الذى كان مخصصا له ومنحت ارملته معاشا.

(٢) القائد ج. جاكوب ١٨١٢ ـ ١٨٥٨ كان ينتمى الى مدفعية بومباى وخدم تحت رئاسة السير ج. كين فى الحرب الافغانية الاولى وقد أعطاه تنظيمه وادارته لمقاطعة السند الجديدة سمعة طيبة ولكن موته المبكر من اجهاد العمل والحمى المخيه حرمه الحصول على شهرة أوسع كان يتفاءل بها من يعرفون أهمية وقوة شخصيته .

الحملة ، خلافاً لما كان قيل للقائد الانجليزي من قبل ، فقد كانت جميع القبائل المحلية الموجودة اما رعايا للشاه او لسلطان تركيا .

وكانت تعليمات السر ج. اوترام بشأن معاملاته مع الايرانيين صريحة . فلم يكن يسمح بأية محاولة لقلب نظام حكم الشاه او عائلته ، كما لم يسمح بتحريض الناس على الثورة ضد حكومته ، او للرعايا الايرانيين بالعمل في خدمة القوات البريطانية . وكانت خطة السر ج. اوترام الاصلية تعتمد الى حد كبير على تجنيد الخيالة المحليين على طريقة خيالة السند وهو عمل كان ينوي أن يعهد به الى القائد جاكوب . وقد جادل بشدة في اول الامر من أجل تعديل التعليمات المعطاة له والتي لا تسمح بأخذ أهالي الاراضي التي احتلها فعلا في خدمة الجيش البريطاني . لانه اعتبر ان الفارق بسيط أصلا بين تشجيع سكان المناطق المحتلة على تقديم الامدادات للجيش البريطاني وبين استمالتهم للخدمة في الجندية . وكان يخشى من ان القبائل لا تستطيع ان تبقى حيادية ، ويعتقد ان الامان مستقبلاً لامثال من يجندون في الجيش البريطاني من الايرانيين يمكن أن يُضمَن بعبارة معينة تُدخَل في معاهدة السلام النهائية. حيث لم تكن فكرة تشجيع رجال القبائل على الاستقلال الدائم عن ايران واردة . وكان الحاكم العام للهند على أية حال ولاسباب مختلفة يعارض بشدة ذلك التجنيد المحلي كما أن اوترام نفسه في النهاية اقتنع بعدم الموافقة حتى انه كتب للورد كانتج بعد ان عقد السلام « لحسن الحظ لم تكن لدى الفرصة لألجأ إلى إجراء التجنيد من بين القبائل المهزومة ، لانني مقتنع الآن برأي سيادتكم الذي لا شك فيه بأنني لو فعلت هذا لارتكبت غلطة كبيرة » ومن ناحية أخرى فانه بعد ان توقفت الحرب جاء الامر بتجنيد الأهالي من حكومة صاحبة الجلالة التي اقتنعت بسلامة اجراء السر ج. اوترام طبقاً لحجته الاصلية . وكان لعدم وجود الاتصال التلغرافي تأثير كبير على سير الحرب الانجلو ايرانية من البداية للنهاية .

أطالت خطط السر ج. اوترام العمليات والتقدم النهائي في قلب ايران او حتى الى العاصمة نفسها . وكانت الاهداف المطلوبة من عمليات

السنة الاولى هي شيراز وششتار ، ومن كليهما كان يمكن تهديد أصفهان ولكن القوات التي كانت تحت تصرف القائد لم تكن كافية في اول الامر للعمل في ناحيتين في وقت واحد . وقد منع تأخير الإجراءات الخاصة بالتجنيد من تحقق تقدير السير ج. اوترام في الوصول الى ششتار . وكان قد قدر قبل ان يغادر انجلترا ضرورة تجنيد فرقة ثانية للميدان ومع انه جرى تنظيم مثل تلك الفرقة الا انها احتملت وقتاً طويلا قبل وصول سائر افرادها الى موقع القتال .

ولما وجد في فبراير سنة ١٨٥٧ ان العدو كان يجمع قوته بين بوشهر وسط التلال ، انتهز السير ج. اوترام فرصة وصول القوات الامامية من الفرقة الثانية لتقوم بغارة على يورازجان فيكسب نصراً على خوشاب . وفي مارس ودون انتظار الفرقة الثانية ولانه كان تقريباً كان ما يزال بلا خيالة ، فانه وجه انتباهه الى المحمرة التي استولى عليها وطورد العدو هناك من قارون الى الاهواز بواسطة كتيبة صغيرة . وكان القائد مستعداً للعودة من المحمرة الى بوشهر لكي يهاجم قوة ايرانية تمركزت في مانيزاك على مسافة ما في الداخل ، عندما أتت انباء عقد السلام بين بريطانيا وايران وانتهت بذلك العمليات .

وكانت نية السير ج. اوترام لو استمرت الحرب ان يضع القسم الاول في يرازجان خلال صيف سنة ١٨٥٧ . وان يمركز القسم الاوربي من القوة على المنحدرات العالية لجبل جياسكان المجاور ، وأن يضع القسم الثاني في عربستان مع مركز قيادة الجيش في الاهواز وششتار وكان يتطلع الى ان يشق طريقه الى شيراز في خريف ذلك العام . ومن أجل هذا قدر النجدة التي طلبها به ٧٥٠٠ رجل . وقد اعتقد انه اذا ظلت ايران على عنادها فانه سيبدأ التقدم الى طهران في ربيع سنة ١٨٥٨ .

ويمكن ان نذكر ان السير ج. اوترام كان ميالا في وقت ما لو وافقت الحكومة على السماح للاتراك باحتلال المحمرة . وهو إجراء كما وضحه كان سيجعلهم متحالفين مع البريطانيين في الحرب ضد ايران بدلا من حيادهم . الامر الذي يتيح تجنيد العرب من الاراضي التركية ،

وبجعل من بغداد قاعدة صالحة للعمليات البريطانية ضد ايران . ولكنه عندما أصبح على صلة وثيقة بالاحوال المحلية وعندما عرف شخصية الاتراك وإداراتهم معرفة وثيقة سحب سريعاً بعض المقترحات التي كان قدمها عن ذلك الموضوع .

سير الحرب ١٨٥٦ – ١٨٥٧

كان اهم الحوادث الرئيسية في هذه الحرب التي اوقفت قبل الاوان هي الاستيلاء على ريشهر في التاسع من ديسمبر ، وبوشهر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٥٦ ، وهزيمة شجاع الملك في خوشاب في ٨ فبراير مارس . ١٨٥٧ . وضرب المحمرة بالقنابل واحتلالها بعملية بحرية في ٢٦ مارس . وتفاصيل هذه العمليات موجودة في مكان آخر في الفصول الخاصة بالعلاقات البريطانية مع الساحل الايراني وجزره ومع عربستان .

المواصلات البرية في الحرب

كانت احدى الصعاب الرئيسية في الحرب هي الحاجة الى المواصلات البرية التي كان من الضروري الحصول عليها محلياً . وخلال انشاء الفرقة الثانية من الجيش اتخذت بعض الاجراءات الضرورية في منطقة الخليج. ولو قد استمرت العمليات الحربية مدة أطول من ذلك ، لكان من الضروري الحصول على اعداد وفيرة من الجمال والبغال . وقد ارسل الملازم بنجالي ، الذي كانت له خبرة في المواصلات البرية ، مع الفرقة التركية في حرب القرم الى العراق التركي ، حيث تكونت سريعاً وكالات للشراء وقد امتدت أخيراً في الشمال حتى الموصل . وفي وقت الاستيلاء على المحمرة في مارس سنة ١٨٥٧ كانت قوات الميدان البريطانية تقريباً ما تزال دون مواصلات . ولكن بعد ذلك بعشرة أيام أمكن الحصول على حوالي ٥٠٠٠ جمل ، و ٦٠٠ بغل من العراق التركي . وبعد اسبوعين بدأ شحنهما في نجيل بالقرب من البصرة . وعندما وصلت أنباء عقد السلام أصبح موضوع التصرف في تلك الحيوانات يسبب مشكلة مالية خطيرة ، خاصة أن اربعة آلاف من الجمال أحضرت من الكويت ومن سوق

الشويخ فنفق منها الف لسوء الرعاية . وكان يوجد في ذلك الوقت ١٥٠٠ بغل جاهز وقد تقرر أنه اذا كان نقل هذه الحيوانات مطلوباً للعمليات في بوشهر فانها يمكن ان تسير براً من شط العرب تحت حراسة حربية وذلك يتطلب فترة شهرين . وقد شحنت بعض البغال الى بوشهر لتكون في خدمة القوة الباقية هناك بعد عقد السلام . ويبدو ان الجمال الزائده عن الحاجة قد بيعت في النهاية على الفور بالثمن الذي يمكن ان تباع به . أما مسألة البغال فبعد أن جمعت في بغداد للبيع فقد سارت في يوليه سنة ١٨٥٧ الى ماجيل وهناك شحنت الى كراتشي ربما لاستعمالها في القضاء على التمرد في الهند .

ادارة التعيينات لتنظيمات الحرب

يبدو أن تنظيم ادارة التعيينات الحربية كان ممتازاً وقد اعلن ذلك السير ج. اوترام بعد ان توقفت العمليات النشيطة بالثناء التالي عليها :

« لا أستطيع ان انهي الحديث دون التعبير لسيادتكم(١) عن شعوري العميق بالامتنان لحكومة بومباي . ففي أثناء الحملة كلها كانت جهودهم المبذولة لا تتوقف ولا يشوبها الملل . وفي كل لحظة كانت مطالبي من أجل هذه القوات تجاب بحذر وفي مناسبات كثيرة تقدم سلفاً . وبموجب الخطابات الاخيرة من اللورد الفينستون أخطرت بأن كمية من الفحم(٢) لا تقل عن ٨٥٠٠ طن قد ارسلت منذ يناير الماضي . وأمكن الحصول على الجزء الاكبر منها(٣) هناك وفي أجزاء مختلفة كان الباقي في الطريق . وأكثر من ذلك فقد وصلنا فعلا او كان المنتظر ان يصل ما يزيد على ٧٠,٠٠٠ بالة من التبن المضغوط لا يقل وزنها عن ١٤,٠٠٠,٠٠٠ رطل . وكان هذا بالاضافة الى المؤن من شط العرب كافياً لو استمرت الحرب

---

(١) اللورد كاننج حاكم الهند العام .

(٢) قلة الفحم كانت فى وقت ما مشكلة خطيرة ويبدو أنه حدث نقص فيه حتى فى بومباى . وقبل الهجوم على المحمرة بأسبوعين كان لدى سفن الاسطول فحم يكفى لابحار سبعة أيام فقط .

(٣) بوشهر .

لتموين جميع الخيول وسائر الدواب التي كان ينتظر توريدها في الشهور التالية . ويستحق هذا العمل النادر النشيط الذي بذل في جمع وارسال تلك المؤن ، والمؤن الاخرى لتلبية طلبات الجيش السريعة أكبر تقدير من جانبي . وانني أشعر بالاقتناع أن الشعور السائد في هذا الجيش ، عند تلبية طلباته بعناية ، هو الشعور بالامتنان القلبي لحكومة مدبرة واعية .

الحالة الصحية للقوات

ولقد كان في الاحوال الصحية الطيبة للجنود ما يعزز وجاهة رأي ذلك القائد بشأن الامدادت. صحيح ان بعض الامراض وقعت في اول الامر في الفرقة الاوربية الثانية ، وبعد ذلك بين الرابعة بنادق . ولكن بعد غارة البورازجان التي كان لها تأثير قوي على القوة نقص عدد المرضى في المستشفى الى أقل من ٨٪ .

وفي شهر مايو استطاع السر ج. اوترام ان يكتب تقريراً يذكر فيه أن الوحدات الاوربية تعود ال الهند في حالة صحية أحسن من الحالة التي غادرتها فيها . وقد نظمت المستشفيات الاساسية في جزيرة خارج ، وعملت الترتيبات لعمل سفينة مستشفى في المحمرة لاستقبال حالات من القسم الثاني على ظهرها . أما الحالات التي كانت أكثر خطورة فترسل لخارج

ولما كان من المتوقع ان يؤثر الفصل الحار تأثيراً ضاراً في صحة الجنود ، فقد بذلت عناية كبيرة للتفكير في الاقامة الصيفية للقوات ، خاصة الاوربيين منهم ، وبما يوجب بقاءهم في ايران كما كان متوقعاً .

انتحار القائد ستوكر والقائد اراهرسي

ويجب ان نذكر انه في صباح ١٤ مارس سنة ١٨٥٧ انتحر القائد ستوكر قائد الفرقة الاولى بأن أطلق الرصاص على رأسه بمسدس . وانه في ١٦ منه قتل القائد البحري ارهرسي الضابط الاول في البحرية الهندية في الخليج نفسه بذات الاسلوب ولم تعز المأساة الى عدم وفاق مع السلطة العليا. فبالنسبة للجنرال ستوكر يبدو ان الاسباب كانت زيادة القلق بسبب سوء إقامة قواته الاوربية وبسبب تلقيه أنباء سيئة لاشارة خاصة من الهند عن

كراهية ونقد غارمحيورازجان . أما القائد البحري ارهرسي الذي طلب أن يعتزل الخدمة منذ عامين سابقين بسبب سوء صحته فيبدو انه استسلم للخوف من ان يفشل في الهجوم الذي كان وشيكاً على المحمرة ولكنه أيضاً تأثر بكل الاحتمالات بمثل تأثر القائد ستوكر المحزن .

ان سياسة الحملة العليا وادارتها الحربية قلدت كما ذكر آنفاً للسير ج. اوترام الذي لم يقصر بحكمته في الافادة من خبرة ومعلومات سائر الضباط السياسيين الذين كان في استطاعته الوصول اليهم سواء أكانوا تحت سلطته ام لا .

التمثيل السياسي البريطاني في الحرب

وقام س. أ. موري الوزير البريطاني الذي غادر طهران ليقيم اقامة موقتة في بغداد بزيارة بوشهر في بداية الحرب بصحبة الدكتور ديكسون طبيب السفارة البريطانية في إيران . وقد جاء عن طريق البصرة نازلا الى شط العرب في السفينة «لندسي» ومر على المحمرة والعلم مرفوع على الصاري الرئيسي ، ومع ذلك لم تطلق النار من البطاريات الايرانية وهذه حالة عبر عنها المؤلف(١) الذي ذكرها بأنها تحية من جانب الايرانيين لوزير بريطاني . وعندما وصل السير ج. اوترام الى بوشهر وجد المستر موري هناك . وتمت مقابلة حارة بينهما ولم يسافر موري مرة اخرى الى بغداد حتى ٢٣ فبراير . وكان على مايبدو يؤيد الاجراءات العنيفة ضد ايران وهو موقف كان طبيعياً بالنسبة له على ضوء ما بدر منه سابقاً وانسحابه من ايران .

وكانت الاوامر قد صدرت في بداية الحرب الى القائد فيلكس جونز المعتمد في الخليج بأن لا يمارس وظيفته بمجرد وصول قوات الحملة

(١) واتسون فى كتابه تاريخ ايران ص ٤٤٧ حاشية ولكن ربما يشك اذا ما كان ضباط المدفعية الايرانية استطاعوا أن يميزوا علمـــا بريطانيا من غيره • ولا يبدو أن أية سفينة بريطانية فى النهـــر أطلق لها الايرانيون المدافع قبل الكومت التى مرت في ٣ مارس فى رحلتها السابقة دون مضايقة •

وان يعمل كوكيل سياسي مع المستشارين في هيئة القائد العام للحملة .
وبعد احتلال بوشهر استخدم القائد جـــونز مع الضابط المساعد ديسبراو في بث الطمأنينة لاهالي المدينة، مؤمنين لهم المحلات ومخازن الغلال والمخازن العامة الاخرى ومحاولين إعادة فتح الاسواق واتخاذ الاجراءات الأمنية تيسيراً منكم في الحصول على المؤن . وبعد ذلك يبدو ان المعتمد بناء على توصيات السير ج اوترام حددت صلاحياته كمعتمد في الاماكن البعيدة عن منطقة العمليات . وفي نهاية يناير سنة١٨٥٧ ارسل القومندان جونز مع القس ب. بادجر الذي صاحب القوات في وظيفة مترجم عربي للسير ج. اوترام، وكقسيس ينصح أعراب المحمرة أن يبقوا على الحياد في النضال القريب في ذلك المكان ، فعاد في مدى اسبوعين بخريطة للنهر عند المحمرة ، ورسم تخطيطي لاعمال العدو كان قد أعدها . ولم يكن القومندان جونز موجوداً وقت العمليات التي حدثت في خاشاب اوالمحمرة لكن اسمه هو والملازم ديسبروا ذكرا في المكاتبات المتعلقة بالمعونات التي قدمت تطوعاً للسلطات الحربية ، علماً بأن ارتباطاتهما بشيوخ القبائل الخاضعة للحكومة الايرانية أثارت ملاحظات انتقادية ضدهما ، وفي نهاية ابريل نصح السير ج. اوترام القومندان جونز بألا يؤخر رحلته التي اقترح القيام بها بصفته معتمداً الى الموانى المختلفة الداخلة في دائرته . أما المساعد السياسي الذي علق السير ج. اوترام على خدماته أهمية كبيرة ، فهو الرئيس أ. ب. كمبول(١) وهو وكيل سياسي بريطاني في العراق التركي كان وصل من بغداد الى بوشهر في نهاية فبراير سنة

(١) الرئيس بعد ذلك السير ارنولد باروز كمبول التحق بمدفعية بومباى سنة ١٨٣٧ • وقد خدم فى أفغانستان فى غزنه سنة ١٨٣٩ وفى سنة ١٨٤١ أصبح مساعدا للمعتمد فى الخليج • وفى سنة ١٨٥٥ رقى للوكالة السياسية فى العراق التركية التى خدم فيها من قبل • وسترد تفاصيل عن خدماته في بغداد في الفصل الخاص بتاريخ ذلك الاقليم • فى سنة ١٨٧٣ رافق شاه ايران فى رحلته الاولى الى انجلترا • فى سنة ١٨٧٥ ــ ١٨٧٦ كما ذكر فى مكان آخر عين فى لجنة الحدود التركية الايرانية فى القسطنطينية • وفى سنة ١٨٧٦ صاحب الجيش التركى فى الصرب بيوغوسلافيا كمفوض بريطانى •

١٨٥٧ ، ويبدو انه وضع نفسه تحت تصرف القائد . وفي اوائل مارس ارسله السير ج. اوترام مع القس مستر بادجر الى البصرة ليتغلبا على الاعتراضات التي اثارها الاتراك ضد العمليات البريطانية المزمعة في المحمرة . وان يذهبا للمحمرة أيضاً او ما جاورها ليحصلا على معلومات عن قوة العدو واستعداداته . وهذان عملان يبدو ان الرئيس كمبول وزميله قد نجحا فيهما تماماً . ويبدو ان المستر بادجر قد زار الكويت بعد ذلك بقليل واحضر معه بعض المعلومات السياسية المفيدة . وقد صحب الرئيس كمبول الفرقة المتحركة التي طاردت القوة الايرانية المتقهقره من المحمرة الى الاهواز ، وبعد ذلك بأيام قليلة طلب المستر ج. اوترام من السلطات الهندية ان تدبر وجود كمبول في هيئة موظفيه بتعيين بديل له في بغداد . وقد اثنى السير ج. اوترام لاحقاً في السر والعلن على خدمات كمبول وخدمات القس مستر بادجر .

وقد زار بغداد قادماً من المحمرة في ابريل/مايو سنة ١٨٥٧ رجل يدعى بللي لا شك أنه هو نفس الشخص الذي اشتهر كمقيم في الخليج بعد ذلك بسنوات قليلة ، واصبح معروفاً باسم السير لويس بللي ، لكن لا يبدو أنه كان موظفاً في ذلك الوقت .

موقف الحكومة التركية

كان موقف الحكومة التركية أثناء الحرب الانجلو ايرانية كما عكسه سلوك الموظفين المحليين الاتراك في البصرة وبغداد ، في صالح البريطانيين . صحيح ان رشيد باشا حاكم البصرة احتج خطياً في فبراير سنة ١٨٥٧ الى الرئيس كمبول ضد الهجوم البريطاني المتعمد على المحمرة . مدعياً أن المكان مما تطالب به تركيا ، ولكن كمبول نيابة عن السير ج. اوترام نجح في استمالته، لا ليسحب اعتراضاته فقط ، بل ليبعد السفينة الحربية التركية التي تمركزت عند مصب نهر قارون .

وكانت الحجة التي تذرع بها الرئيس كمبول ، على ما يبدو ، هي أن حقوق الاتراك في المحمرة مهما كانت لا يمكن ان تتأثر بسبب طرد الانجليز للإيرانيين الذين كانوا في تلك اللحظة يسودونها بقوة السلاح .

ويبدو ان اطلاق الايرانيين النار في ٣ مارس على الباخرة البريطانية «كومت» لدى مرورها على المحمرة شجع الباشا على انتهاز الفرصة لاثارة موضوع حياد نهر قارون كما كان منتظراً. وبعد استيلاء القوات البريطانية على المحمرة مباشرة ، عمد رشيد باشا والي بغداد لاثارة فكرة تحويل المكان الى تركيا . واقترح القائم بالأعمال نقل الحراسة التركية الى مصب نهر قارون ولكنه عدل عن طلبه . كما ان مناورات الباشا في بغداد انتهت الى الفشل . ولم يكن لاي من تينك الحركتين من تركيا أية علاقة بفكرة السير ج. اوترام العابرة التي ذكرت من قبل ، وهي وضع المحمرة في كنف الاتراك . ومن الممكن ان تكون ضخامة الاستعدادات التي قام بها الايرانيون للدفاع عن المحمرة راجعة الى حد ما الى الخوف من ان البريطانيين ربما يسلمون المحمرة الى الاتراك اذا أخذوها .

لم تضع السلطات التركية العراقيل في طريق شراء دواب النقل لقوات الميدان البريطانية في العراق التركي ، ولكنها حرمت على رعايا ها الاشتراك في الحرب ، حتى إنهم طلبوا ضماناً من هؤلاء الذين كانوا مكلفين بسوق الحيوانات التي تشتريها الحكومة البريطانية ألا يعبروا الحدود في ايران في طريقهم الى البصرة .

وعلى أية حال فان الاحتياط الاخير هذا كما أوضح رشيد باشا نفسه لم يكن الامجرد شكل للحيلولة دون دخول الرعايا العثمانيين على شكل جماعات داخل حدود ايران وتقدم عدد كبير من المدنيين بشهادات خدمة تثبت اشتراكهم في أعمال حرب القرم للعمل مع الجيش البريطاني في ايران ولكنهم كانوا يردون بالخيبة .

حل قوة الميدان في مايو ١٨٥٧

شرع اوترام في حل قوة الميدان البريطانية في ايران دون مراعاة لاندلاع ثورة المتمردين في الهند حيث إن اخبارها لم تصله الا في السابع من يونيه أي بعد شهر من وجوده في بغداد . ومن المحتمل أنه كان يدرك ، الى حد ما ، تحرج الامور في الهند لانه اشار في ٢٧ ابريل

الى « روح تمردية ظهرت بوضوح في جيش البنغال » وعلق قائلاً « كما هو معتقد في الوقت الحالي فان الجيش البنغالي لا يمكن أن يعتمد عليه » . ولكن يبدو انه في اول الامر كان تحت تأثير فكرة مؤداها ان القوة التي كان يجب ان يعيدها الى الهند لم تكن مطلوبة للخدمة هناك بل للخدمة في الصين فضلا عن ان التعليمات التي كانت لديه من انجلترا لم تخول له حق انقاص القوة في ايران حتى تعقد معاهدة السلام التي صدق عليها الشاه ، ومع ذلك قرر ان يرسل جزءً من هذه القوة دون انتظار معلومات رسمية .

وذكر امر يومي لقوة الميدان في ٩ مايو سنة ١٨٤٧ بالمحمرة أن القوات الآتية يجب ان تكون على اهبة الاستعداد للرحيل الى الهند(١) فرقة صاحب الجلالة الفرسان الرابعة عشرة ، فرقة القوات الثالثة من خيالة المدفعية وبطارية الميدان الخفيفة الثانية وقوات المدفعية الاحتياطية ، وفرقة صاحب الجلالة الرابعة مشاه ، وفرقة صاحب الجلالة الاسكتلندية الثامنة والسبعين ، وفرقة المشاة الخفيفة الثانية الاوربية واورطة الخفيفة وجنود مدراس واضعو الالغام . وفي ١٧ مايو تم جلاء الفرقة الثانية عن المحمرة ، وبقيت البارجة الحربية «كلايف» لتمنع اعادة احتلال الايرانيين للمكان . وأبحر القائد هافلوك وهيئته الى الهند حيث كتب أحد ضباط الفرقة وهو على ظهر السفينة : « فتح ميدان جديد للمخاطرات للفرق المرافقة في إيران » ، وفرقة المشاة الاهلية الخفيفة وفرقة المشاة الاهلية السادسة والعشرون وقد ضُمتا للفرقة الاولى التي تركت تحت قيادة القائد جاكوب لاحتلال بوشهر وخارَج وقد تكونت من الوحدات التالية :

فرقة الفرسان الثالثة الخفيفة ، وفرقة السند للخيالة ، وقوات عدن(٢) المكونة من لواء للفرسان تحت قيادة الزعيم سيوارت ، والفرقة

---

(١) في الواقع قد أبحرت هذه الفرقة من قبل الثالث من مايو . راجع ج.هـ. هانت « حملة وترام وهافلوك الايرانية ص ٣٥٢ » .

(٢) عندما وصلت قوات عدن الى الخليج أو عندما رحلت فان موعد وصولها أو رحيلها لم يكن واضحا .

الرابعة من خيالة المدفعية ، والفرق الثالثة والخامسة والثامنة من بطاريات الميدان(١) الخفيفة والجماعة الثالثة للفرقة الثانية والرابعة من كتيبة المدفعية الرابعة ، وأصبحت كلـــــواء مدفعية يقوده االقائد تريفيـــــليان ومعه فرقتان من واضعي الالغام . والفرقة العشرين والسادسة والعشرين من المشاة الاهلية مكونة من لواء مشاة تحت قيادة الرائد ماكان . وكونت الفرقة الرابعة الاهلية مشاة والثالثة والعشرون الاهلية الخفيفة للمشاة لواء آخر تحت قيادة الرائد هرنر . وفي ٢٧ مايو كانت القوات في بوشهر تبلغ تقريباً ٧٠٠٠ رجل من جميع الاسلحة بعد ان رحلت القوات الاوربية حينئذ (ما عدا بعض المدفعية) الى الهند . وارسلت قوة المدفعية الخيالة وبطاريتان بعد ذلك ، ولا بد أنه حدث نقص آخر لانه في ١٧ يونيه يوم رحيل السير ج. اوترام الى كراتشي تكونت قوات بوشهر باستثناء الضباط وبما فيها حامية خارج من ١٢٠٠ من الفرسان ، و ٢٧٨ مدفعية و ٣٧٣٩ مشاه ، ٢١٤ جنود واضعي الالغام . والجميع ٥٤٣١ رجلا مقاتلا ، منهم ٢٠٢ فقط مدفعية من الاوربيين . وكان عدد المرضى في المستشفى ٥٣٤ أي ١٠٪ من القوة كلها ولكن مرضهم كان تافهاً . وعند رحيل السير ج. اوترام آلت المسئولية الحربية والسياسية الى القائد يعقوب .

تأثير الحرب على ايران

كانت نتائج العمليات الحربية بالرغم من قصر مدتها حاسمة تماماً . ولم تصمد القوات الايرانية في أي مكان ، ولم تظهر أية مقدرة أمام الهجوم البريطاني ، بالرغم من ان القتال كان دائماً على ارض يختارونها بأنفسهم ولهم مواقع أفضل في جانبهم . والى جانب ذلك فانه من المحتمل أنه بعد الاستيلاء والقضاء على كتائب البنادق الايرانية في بوشهر وشاه كوتاه وبورازجان والمحمرة ، بقيت بعض المواد الحربية القليلة في الاقليم . لان الجيوش الايرانية لفارس وعربستان قد خفضت بسبب

(١) لقد وصلت حينئذ بطارية الميدان الثامنة الخفيفة من الهند في سفن شراعية .

نقص الذخيرة والمؤن التي ظلت متوفرة معهم في الميدان . ولقد كان للسلوك الممتاز للقوات البريطانية سواء في المعسكر او في الميدان أثر في تصميم القيم السياسية لانتصاراتهم . وقد علق السير ج. اوترام في امره لقوة الميدان قائلا انه « ولا في مرة واحدة لاحظ وقوع سوء تصرف من جانب أي فرد في أثناء الحملة كلها » وكانت حكومة الهند على حق في قولها في الاعلان الذي نشر في ٦ نوفمبر سنة ١٨٥٧ « لقد خلفت القوات البريطانية في ايران وراءها سمعة لا في الشجاعة فقط بل في الطاعة والاعتدال والعدل » وقد كتب السير ج. اوترام قبل رحيله من ايران بقليل وهو يخاطب سكرتير الحكومة للشئون الخارجية فيما يختص بمعاملاته مع القبائل العربية :

« إنه لمما يرضي سيادتكم ويرضي نفسي أيضاً ان تعرف أنه بينما استمرت علاقاتنا مع القبائل العربية في روح ودية عظيمة ، لم يحدث في مناسبة واحدة ان فسد اخلاصهم المفروض للشاه ، ولا قيدنا أنفسنا بشيء يعد ارتباطاً بهم .

وكان اسفهم الوحيد كما كان يبدو ، هو أننا لا نريد الاستمرار في الاستيلاء الدائم على بلدهم . وعندما نتذكر ان مثل هذه العواطف قد صدرت بعد شهرين من احتلال قواتنا المنتصرة أرضهم ، فان هذه الحقيقة تعكس سمعة ونظام واخلاق جيشنا الانجليزي الهندي » .

ولكن الدليل المقنع لاثر الحرب المعنوي على اهالي ايران كما ظهر من الحكومة الايرانية قد ذكره الرائد تايلور مأمور هرات الذي كتب تقريره كما يأتي بعد مرور أكثر من عام على التصديق على معاهدة السلام .

« .... لقد لاحظت اثناء مروري في ايران في مناسبات كثيرة ، الآثار الطيبة لاحتلال القوات البريطانية الاخيرة . فان جميع أهالي فارس (ايران الجنوبية) يجاهرون بمديحهم للعدالة والانسانية اللتين ظهرتا في كل مناسبة من الضباط الذين اتصلوا بهم . وكانوا يقارنون علاج الجنود

الجرحى وتقديم مكافأة لهم عند شفائهم بسلوك أهل بلادهم الذين كانوا ينهبون ملابسهم ونقودهم التي أخذوها من اعدائهم . وكان الدفع الفوري والثمن المجزي من الانجليز لكل سلعة ضرورية يعززان الانطباع السائد في جنوب ايران بأنه لا نهاية لموارد الحكومة البريطانية وثراء رعاياها .

وكانت العروض تقدم لي في مختلف انحاء ايران ومن جميع الطبقات ولكنها لم تكن غير مرغوب فيها منا فقط بل كانت لا تشجع . وكان جنود شيراز يتحدثون بحرارة ضد شجاع الملك (بطل كوشاب) وضد ضباطهم الآخرين . وقد علق الخانجي وهو أعظم رجل له نفوذ في فارس كلها (اننا استطعنا ان نستولي على الاقليم الاسفل بسهولة ولكننا نجد صعوبة في التحكم في الممرات) . واضاف بطريقة ذات مغزى « التي في يدي » واستمر قائلا « ان حكومتكم ترتكب خطأ في عدم اعطائها الشيوخ القاباً من رتب عالية ، وعندما تضمون اقليم فارس فامنحوا رتبة رائد ... الخ . ولا تكتفوا برتبة الملازم اول ، وقد قال الابن الاكبر لزعيم تانجستان الذي كانت له الرقابة الوحيدة على كل شيء قال بحماسة كبيرة « انه عندما تجيء القوات البريطانية مرة أخرى لايران فانه سينضم إلى أي رجل كفء منهم دون انتظار اي ضمان للمستقبل » .

ولقد كنت ارد على تلك العروض بتأكيدات بأن الحكومة البريطانية لا تهدف الى اضعاف ايران بل بالعكس تريدها قوية . كما وضح من شكل القصاص البسيط الذي ارادته بريطانيا في الحرب الاخيرة . ولكنني أضفت ان تقديرهم لعدالة وانسانية وحرية الضباط الانجليز ستعمل على جعل الحاكم العام راضياً مغتبطاً .

وعند نهاية العمليات كانت العلاقات بين الرؤساء العسكريين الانجليز والايرانيين ودية وإن لم تكن متينة . ولم تظهر الحكومة الايرانية أية مرارة بصدد الحرب الا من العقوبات التي حلت ببعض ضباطهم وجنودهم الذين تعرضوا للخزي بسبب جبنهم .

رضا نواب اقبال الدولة

لقد ارضت نتيجة الحملة رضاء تاماً نواب اقبال الدولة وهو سياسي بريطاني محال الى المعاش كما يفهم من السطور الآتية التي كتبها السير ج. اوترام الى القائد جاكوب في بوشهر في ١٣ مايو سنة ١٨٥٧ :

« ارسل لكم نص خطاب رسمي وارد من احد اعضاء العائلة المالكة لسعادة المقيم في بغداد . مع ترجمته . لقد كان البعض يعتبرون هذا الرجل الوارث الحقيقي لذلك العرش عندما تولاه الملك السابق ، انني لم أقبل بالطبع هديته التي عرضها على القوات ، والتي اشار اليها في خطابه . لكنك ربما تعتقد أنه من الصواب ان انقل للجنود التهاني الحارة من مواطن لهم وهي تحيات يؤكد لي كمبول انها في منتهى الاخلاص لان «نواب» كان يقف دائماً برجولة منافخاً عن الجنود الهنود . وقت كان يتهكم عليهم فيما مضى البغداديون والايرانيون بصفة خاصة انتهى بالحرف الواحد .

ولم تقبل الهدية التي قدمت ولكن خطاب «نواب» بلغ للقوات الاهلية أعلمهم به الجنرال يعقوب في عبارات حارة مميزة .

معاهدة السلام الانجلو ايرانية التي عقدت في مارس وصدق عليها في ١٣ ابريل ١٨٥٧

ووقعت في باريس معاهدة السلام التي انهت الحرب في ٤ مارس سنة ١٨٥٧ . ولما كان السفير المفوض الايراني هو فاروخ خان الكاشاني نفسه الذي قام بالمفاوضات العقيمة في القسطنطينية في سنة ١٨٥٦ نيابة عن حكومته فان الشاه كافأه بحزام من المجوهرات تبلغ قيمته عشرة آلاف جنيه استرليني . ولم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى ارتقى الى وزارة الداخلية بلقب « امين الدولة » . ومن الجدير بالذكر ان بطء المواصلات في ذلك الوقت أضر بكل من طرفي معاهدة السلام لان نبأ انتصار البريطانيين فيخوشاب لم يصل الى باريس في الوقت المناسب للتأثير في مناقشات الشروط . بينما من الناحية الاخرى وصل نبأ عقد السلام

الى الخليج متأخراً جداً بحيث لم ينقذ الايرانيين من الاذلال الذي تجرعوه في المحمرة . ولم تكن معاهدة السلام الا نتيجة احتلاله ريشهر وبوشهر فقط .

وكانت شروطها الاساسية هي : إقامة سلام دائم وصداقة بين بريطانيا وايران بدءاً من تاريخ تبادل تصديق المعاهدة في غضون ثلاثة أشهر ، واطلاق سراح أسرى الحرب من كل من الجانبين ، والعفو التام عن جميع الرعايا الايرانيين الذين ارتبطوا بعلاقات مع القوات البريطانية أثناء الحرب ، وان تنسحب خلال ثلاثة أشهر من التصديق على المعاهدة القوات الايرانية والموظفون الايرانيون من هرات ومن كل جزء من أفغانستان ، وان تتخلى ايران عن كل حق بالسيادة على هرات او طلب الولاء من اهلها ، وان تعترف ايران باستقلال هرات وافغانستان كلها مع الامتناع التام من جانبها مستقبلا عن التدخل في شئون افغانستان الداخلية . والخضوع في خلافاتها مع هرات وافغانستان بعد ذلك للوساطة البريطانية ، على ان تتدخل بريطانيا عندما تطلب منها الحكومة الايرانية لتسوية الخلافات . وأن تنحصر العمليات الايرانية الحربية في افغانستان في حالة فشل الوساطة البريطانية في اجراءات مؤقتة بحته واطلاق سراح المسجونين السياسيين الافغان المحجوزين دون فدية على شريطة أن يقابل ذلك اطلاق سراح السلطات الأفغانية للايرانيين المحتجرين لديها ويمكن ان تنفذ العملية (في حالة الضرورة) بواسطة لجنة من الممثلين البريطانيين والايرانيين ، وتعيين موظفين قنصليين من جميع الرتب بواسطة كل دولة في أملاك الدولة الاخرى على قدم المساواة مع الدول المفضلة والاعتراف بهم على ذلك الاساس . والمعاملة المتبادلة على اسس مماثلة للرعايا والتجارة وعودة البعثة البريطانية الى طهران ، واستقبالها هناك باعتذارات واحتفالات معينة ، وتعيين مندوب ايراني في خلال ثلاثة أشهر من عودة البعثة ليحقق مع الاتصال بالمندوب البريطاني في حقوق الرعايا البريطانيين المالية ضد الحكومة الايرانية ، وتصفية امثال هذه الحقوق في خلال عام . وايضاً تسوية الحقوق المشابهة للايرانيين والرعايا الآخرين الذين كانوا

تحت الحماية البريطانية حتى رحيل البعثة البريطانية ولم يتخلوا عنها حتى ذلك الوقت . وان تتخلى الحكومة البريطانية ، في المستقبل ، عن حماية الرعايا الايرانيين الذين لا يكونون فعلا في خدمة المفوضية البريطانية او مع موظفي القنصليات البريطانية على شريطة الا يمنح هذا الحق او تمارسه سلطة أجنبية في ايران . وان يكون للخدم والرعايا الذين توظفهم الحكومة البريطانية نفس المزايا والحصانات التي يتمتع بها خدم ورعايا السلطات الاجنبية الصديقة(١) . واخيراً تجديد اتفاقية اغسطس سنة ١٨٥١ الخاصة بتجارة الرقيق . وقد بقيت المادة قبل الاخيرة من المعاهدة كالآتي :

بعد تبادل التصديق على هذه المعاهدة مباشرة . ستوقف القوات البريطانية جميع الاعمال العدائية ضد ايران ، وتتعهد الحكومة البريطانية أنه بمجرد تنفيذ الارتباط الخاص بجلاء القوات الايرانية من هرات والارتباط الخاص باستقبال البعثة البريطانية في طهران ، فان القوات البريطانية يجب ان تسحب دون تأخير من جميع الاجزاء والامكنة والجزر التابعة لايران . ولكن الحكومة البريطانية تتعهد بأنه في أثناء تلك الفترة سوف لا يتخذ اي عمل متعمد من قبل قائد القوات البريطانية من شأنه اضعاف ولاء الرعايا الايرانيين للشاه ، بل على العكس إثبات رغبة بريطانيا الشديدة في دعم ذلك الولاء.

ولقد وضع تذييل مفصل للمعاهدة خاص بالترضية التي تقدم للمستر موري عند وصوله الى طهران .

وهكذا احيت معاهدة السلام معاهدة الاتفاق السابقة بين بريطانيا وإيران ، ما عدا تلك التي عقدت في اغسطس سنة ١٨٥١ كما ذكر من قبل .

وقد أثار اعتدال الشروط المدرجة بعض الدهشة ، وبصفة خاصة

---

(١) من الحالات الخاصة بهذه الفئة حالة مير على تقى خان التى ظلت حتى سنة ١٨٦٣ عندما نجح المستر ايستويك فى تسـويتها شخصيا مع صاحب الجلالة الشاه ورفض المندوب الايرانى باصرار مناقشـتها بينما اعتبرت الحكومة البريطانية أن تسويتها موضع شرف وقد أدت الى مكاتبات كثيرة ٠

في ايران نفسها ، حيث ان الصدر الاعظم الذي كانت سياسته في المضايقة والتحدي قد حرضت على الحرب تنفس الصعداء قائلا ، وقد علم ان طرده لم يكن مطلوباً ، « الحمد لله » . ولكن نفس هذا الاعتدال قد منع يقيناً حدوث ردّ فعل ايراني ضد التسوية عندما برزت مشكلات بريطانيا بعد ذلك في مسألة التمرد في الهند . ومن الحق ان يقال ان الجنرال جاكوب « يعقوب » كان يصر على ضم عربستان وبوشهر وخارّج بصفة دائمة الى الاملاك البريطانية . وكان يؤيده السير ج. اوترام نفسه لا سيما بالنسبة لخارّج كما سيرد ذلك تالياً . ولكن عقد معاهدة السلام دون الاشارة اليه حرمته من فرصة تقديم التوصيات في ذلك الموضوع .

وقد صادق الشاه على المعاهدة في ١٣ ابريل سنة ١٨٥٧ وتبودلت المصادقات في بغداد حيث كان المستر موري حينئذ هناك في ٢ مايو .

بعثة الرائد تايلور في هرات ١٨٤٧–١٨٥٨

عند الجلاء عن المحمرة في ١٧ مايو توجه السير ج. اوترام الى بغداد يصحبه الرئيس كمبول الوكيل السياسي في العراق التركي ليتبادل الآراء مع المستر «مورى» في موضوع البعثة السياسية المقترحة لهرات من ناحية ، ومن ناحية اخرى لبرتب بمساعدة كمبول عملية التخلص من وسائل المواصلات البرية التي بقيت بعد الحملة . وكان وصولهما الى بغداد حوالي ٢٣ مايو ، ويبدو أنهما غادراها مرة أخرى في ٨ يونيه . وقد اعتقد المستر مورى أنه وجد مستنداً في المعاهدة في المادة المتعلقة في إطلاق السراح المشترك للمسجونين والمحجوزين السياسيين الافغان والايرانيين تبرر ارسال بعثة الى هرات لكن السير ج. اوترام لم ير ذلك الرأي وارداً ، لكنه كان تواقاً للبحث الدقيق عن عملاء سريين ايرانيين في هرات ، واتفق على ان البعثة ممكنه اذا كان غرضها الوحيد هو التأكد من ان الايرانيين انسحبوا حقيقة من افغانستان . واقترح اسم الرئيس برفت القائد لاحقاً و. ل . تايلور ، قائد الفرقة الثامنة عشرة المشاة الاهلية كمبعوث ملائم .

وهكذا امر الرائد تايلور بالذهاب الى هرات حيث وصلها في ديسمبر سنة ١٨٦٧ واستقبله السلطان احمد خان الحاكم الجديد استقبالا حسناً ؛ وبقي هناك حتى شهر مارس التالي عندما عاد الى بوشهر وهو في طريقه الى الهند في بداية يونيه سنة ١٨٥٨ .

عودة المفوضية البريطانية الى طهران في ١٨ يوليه ١٨٥٧

وفي نفس الوقت عاد المستر موري الى طهران في ١٨ يوليه سنة ١٨٥٧ حيث نفذت جميع مطالب المعاهدة الخاصة باستقباله باحترام وتمت الاستعدادات لجلاء القوات البريطانية عن بوشهر وخارّج .

الجلاء عن بوشهر وخارّج (اكتوبر ١٨٥٧ فبراير ١٨٥٨)

وفي الثاني من اكتوبر سنة ١٨٥٧ جلت القوات البريطانية عن بوشهر واستأنف القائد فيلكس جونز أعماله كمعتمد هناك ، ولكن تركت حامية تتضمن الفرقة الثالثة والعشرين المشاة الخفيفة الاهلية بصفة موقتة تحت قيادة الزعيم هونز في جزيرة خارّج . وفي نفس الوقت استمر الايرانيون يحتلون لاش–جون في سجستان . وأخيراً في اوائل ديسمبر سنة ١٨٥٧ انسحبت الحامية البريطانية من خارّج وتمت العملية نهائياً في ١٤ فبراير سنة ١٨٥٨ .

الضباط الحربيون البريطانيون لا يعارون للجيش الايراني ١٨٦٠ – ١٨٧٠

استعادت علاقات بريطانيا بايران بعد الحرب مظاهرها الودية لعدد من السنوات ، وباستثناء العمليات التلغرافية التي ستذكر حالياً ، ظل الجمود هو الظاهرة الاساسية للسياسة البريطانية في الشئون الايرانية بعد النكسة الحربية الخطيرة التي قاستها ايران في التركستان سنة ١٨٦٠ . وطلبت الحكومة الايرانية مرة أخرى إحضار ضباط انجليز للجيش الايراني ولكن اقتراحاتها قوبلت ببرود من الحكومة البريطانية ، وفشلت

المفاوضات اخيراً(١) عندما طلبت المناصفة في تكاليف تلك الترتيبات بين ايران والهند .

وتجدد الطلب الايراني للضباط العسكريين البريطانيين في سنة ١٨٧٠ لكنه تجوهل مرة أخرى . ومنذ ذلك الحين انتقلت قيادة الشئون الحربية في ايران الى ايدي الاجانب من دول أخرى .

التلغراف الانجلو ايراني ١٨٦١ – ١٨٧٠

كان انشاء خطوط التلغراف في ايران بين سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٧٠ بناء على نصيحة بريطانيا وبواسطة وكالة بريطانية، عملا له أهمية كبيرة. وكان من نتيجته أنه عاد على الدولة بمزايا كبيرة ، كما جعل بريطانيا تحتفظ بهيبتها في ايران وأبقى على هيئة من الضباط البريطانيين ممن لهم خبرة في الشئون الايرانية . وهاتان نتيجتان كان لا يمكن الوصول اليهما في جو عدم المبالاة السائد بالنسبة لايران في الدوائر البريطانية الرسمية . وسيرد تفصيل كامل لعمليات التلغراف في ملحق خاص بالتلغراف في الخليج .

لجنة حدود مكران الانجلو ايرانية ١٨٦٩–١٨٧١

بعد ان قامت صعوبات خاصة بالحدود بين ايران «وقالات» بخصوص مد خط تلغرافي في مكران ، اقترح تكوين لجنة اتصال أنجلو ايرانية للحدود في سنة ١٨٦٩ وقد تكونت سنة ١٨٧٠ . وكان من نتيجتها في سبتمبر سنة ١٨٧١ قبول الشاه للحدود التي اقترحها الرائد جولد سميد المندوب البريطاني . والتفاصيل الخاصة بهذه اللجنة وعملها موجودة في الفصل الخاص بتاريخ مكران الايرانية .

(١) لقد تاثر كبار مؤرخي السياسة البريطانية في ايران لضياع هذه الفرصة ـ أنظر كتاب انجلترا وروسيا في الشرق لكاتبه رولنسن ص ١٠١ وانظر أيضا الى كتاب ايران للورد كيرزون صفحات ٥٨٦ ـ ٧ ومن الممكن أنه لو كان قد تم هذا لكان الموقف في ايران في ذلك الوقت أكثر ملاءمة له من أي وقت آخر .

امتياز رويتر ١٨٧٢

لفت انشاء التلغراف نظر محافل اوربا التجارية ، وتبع ذلك ، كأمر منتظر ، مشروعات استغلال المصادر الطبيعية والصناعية في الدولة . وقد أظهر ميرزا حسين خان رئيس الوزراء المستنير الذي دعاه الشاه للعمل سنة ١٨٧١ من اول الامر ميلا قوياً لحسن التفاهم بطريقة عملية مع بريطانيا . وقد بذل كل ما في وسعه ليزيل التأثير السيء الذي حدث في ايران نتيجة لايجاد علاقات ودية بين حكومة الهند وأمير افغانستان سنة ١٨٦٩ . وقد عارض الفكرة التي شاعت في ايران والقائلة بأن بريطانيا تميل في قضايا الحدود بين ايران وتركيا وباصرار لمصلحة الاتراك . وقد سهل بقدر ما استطاع التوفيق في الخلافات التي قامت بين بريطانيا وايران بصدد حدود مكران وسجستان وشئون البحرين ، ولكن أعظم مجهود لسياسته « التي كانت تهدف الى بعث ايران عن طريق اندغام مصالحها بمصالح بريطانيا » هو امتياز رويتر الذي منح في ٢٥ يوليه سنة ١٨٧٢ قبل رحلة الشاه الاولى الى اوربا بوقت ليس طويل . وكان صاحب الامتياز هو البارون يوليوس دي رويتر الذي منح الجنسية البريطانية . اما مجال الامتياز نفسه فهو يظهر من الوصف التالي الذي يقدمه لنا السير ه. رولنسن

كان الاحتكار الضخم الذي وقفت اوربا مشدوهة منه يتضمن الفقرات التالية . إنشاء سكة حديد من القزوين الى الخليج مع الموافقة على تلقي كل انواع الاعانات المالية ، إنشاء الترام ، تشغيل جميع المناجم الايرانية بصفة مطلقة باستثناء مناجم الذهب والفضة ، توسيع أعمال الري بأن مقياس يرى مناسباً ، اقامة بنك وطني ، اصدار دين مقداره ٦ مليون جنيه استرليني بضمانة ايران لربح قدره ٥٪ مع ٢٪ استهلاك دين . الحق في إنشاء أعمال عامة مجزية مثل الاضاءة والغاز وطلاء وتزيين العاصمة ، مد الطرق والقناطر والجسور ، مد خطوط البريد والتلغراف ، المعامل والمصانع والورش ... الخ . الالتزام بايراد الجمارك كلها للامبراطورية لفترة ٢٥ سنة .

وكان كبير الوزراء مع مستشاره الخاص ميرزا ملكولم خان (وهو وزير الآن في انجلترا) هو المسئول عن هذا التفويض فوق العادة للصلاحيات الامبراطورية لايدي شركة خاصة . وكان يرى أنه صان صيانة كافية مصالح التاج الايراني باشتراطه أن يكون ٢٠٪ من صافي ارباح السكة الحديد و ١٥٪ من صافي الارباح الاخرى من نصيب الحكومة الايرانية . أما بخصوص الجمارك فقد اشترط زيادة العائدات الاجمالية في ذلك الوقت لمدة خمس سنوات بمبلغ سنوي قدره ٢٠,٠٠٠ الف جنيه استرليني . وفي خلال المدة الباقية من الفترة يحول الى الشاه ٦٠٪ من الفرق بين الالتزام الحالي (الايجار الحالي) والايرادات الفعلية .

وقد سبب هذا الامتياز عاصفة من الغضب في روسيا ، واخيراً في ايران نفسها ، حيث بدأ يتشكل حزب وطني ثائر ضد انتقال الرقابة المطلقة(١) على جميع الموارد الصناعية في الدولة لفترة سبعين سنة الى الاجانب . وعند عودة الشاه في خريف سنة ١٨٧٣ من رحلته في اوربا ، وجد انه من الضروري نظراً الى الوضع المضطرب للرأي العام أن يلغي الامتياز كلية ، كما أعلن عن مصادرة أموال الكفالة البالغة اربعين ألف جنيه استرليني لصالح الحكومة الايرانية بسبب فشل أصحاب الامتياز في تنفيذ ما عهد اليهم به في خلال الفترة المحددة للامتياز . ومع ان تلك المصادرة لم تكن تستند الى العدالة فانالمبلغ ظل ست عشرة سنة دون تسديد

زيارة الشاه الاولى لانجلترا ١٨٧٣

مر بنا سابقاً ان ناصر الدين شاه أثناء رحلته الى اوربا قام بزيارة انجلترا في سنة ١٨٧٣ . وقد صحبه أثناء إقامته هناك السير أ. ب. كمبول مساعد المعتمد في بوشهر سابقاً ، والوكيل السياسي في العراق التركي . ولا شك ان الشاه بذل مجهوداً في انجلترا مع رئيس وزرائه ميرزا حسين خان الذي كان يصحبه للحصول على اعتراف من وزارة الخارجية البريطانية بأهمية ايران كعامل للدفاع عن الهند وبالتالي على وعد بالمعونة .

---

(١) انجلترا وروسيا فى الشرق ص ١٢٥ .

لكن السياسيين الانجليز الذين اراد الشاه ورئيس وزراء تكليفهم الاتصال بروسيا من أجل المساعدات ايضاً ، لم يجدوا من المناسب . وروسيا على ما هي عليه من الغيظ والاستياء بسبب امتياز رويتر الذي لم يكن الغي عندئذ ، للافصاح عن تجديد لتأكيداتها المشتركة مع بريطانيا بمساعدة محمد شاه غداة تتويجه . وانتهت المحادثات فقط باتفاق على مرغوبية الاحتفاظ بعلاقات طيبة ودية بين بريطانيا وايران . وقد فهم أن الشاه أيضاً قد عبر عن سخطه بشأن حكم المندوب البريطاني في مسألة حدود سجستان ولكن لم ينتج عن ذلك السخط أي تعديل للحكم المذكور .

ميثاق تجارة الرقيق ١٨٨٢

وفي ١٤ يونيه سنة ١٨٨٢ استبدلت المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وايران بشأن تجارة الرقيق لسنة ١٨٥١ بميثاق دائم ، وكانت المعاهدة القديمة التي عدلت سنة ١٨٥٧ ما تزال سارية المفعول حتى ذلك الوقت . وقد اشرنا الى الميثاق الدائم في الملحق الخاص بتجارة الرقيق في منطقة الخليج .

تأسيس بنك ايران الامبراطوري ١٨٨٩

ولقد تميزت السنوات من ١٨٨٨ الى ١٨٩٢ بنشاط عظيم مالي وتجاري لبريطانيا العظمى في ايران ، فقد شهدت منح امتيازات متنوعة للرعايا البريطانيين واقامة عدد من المشروعات البريطانية كان بعضها قد ظل قيد الاخذ والرد لسنوات عديدة .

ولقد يعتبر فتح نهر قارون الادنى للملاحة الدولية انجازاً بريطانيا بقدر ما كان يحققه بمجهود الدبلوماسية البريطانية . وسيعالج بصفة كاملة في مكان آخر في الفصل الخاص بتاريخ عربستان . وقد بدئت عمليات البنوك في ايران سنة ١٨٨٨ على يد شركة البنك الشرقي التي فتحت وكالات في مدن ايرانية مختلفة . ولكن هذه الشركة انسحبت من ايران بعد ذلك بسنتين لصالح بنك ايران الامبراطوري ، الذي منح الشاه امتياز إقامته لنفس البارون دى رويتر سنة ١٨٨٩ . وهو الذي كان منح سابقاً

امتياز سنة ١٨٧٢ المشهور . وكانت مدة امتياز البنك ستين عاماً كان له أثناءها ان يتمتع باحتكار إصدار اوراق النقد ، وممارسة الحق المطلق في تشغيل المناجم (مع استثناءات خاصة) في جميع انحاء ايران . ولم تكن آراء موسسيه محددة بالعمليات ذات الطبيعة المالية البحته ، وقد أدى اغلاق البنك الامبراطوري العثماني في ايران في سنة ١٨٩٣ وفي نفس الوقت الذي انسحب فيه بنك ايران الامبراطوري من بغداد ، الى جعل هذا الاخير هو المتحكم الوحيد في الميدان الايراني . وهو الآن في يومنا هذا اعظم المؤسسات البارزة ، وهو يتمتع تقريباً بصفة رسمية . وكان أباً لمشروعات بريطانيه مماثلة .

زيارة الشاه الثانية لانجلترا ١٨٨٩

ويبدو ان زيارة الشاه الثانية الى انجلترا ، وهي التي قام بها في سنة ١٨٨٩ ضمن رحلته الاوربية الثانية لم ترتبط بها أية مصالح سياسية . وقد مكث الشاه في انجلترا شهراً تقريباً يصحبه السير ه. د. ولف الذي كان يشغل منصب الوزير البريطاني في طهران .

حقوق بريطانيا المميزة الخاصة بانشاء السكة الحديد في ايران الجنوبية ١٨٨٩ — ١٨٩٠

وفي مارس سنة ١٨٨٩ حصل السير ه. دروموند وولف الوزير البريطاني في طهران من الشاه على ارتباط هام يمنح بريطانيا حقوقاً مفضلة في انشاء السكة الحديد في ايران الجنوبية . وقد جاء ذلك على شكل خطاب من الشاه بخطه الاصلي الى وزيره للشئون الخارجيه . وكان مؤرخاً بتاريخ سابق هو ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٨ وكان الجزء الهام من الخطاب كالآتي :

« أحمل هذه الاوامر الى صاحب السعادة الوزير البريطاني المفوض ، بل أعطه نفس هذه الرسالة الخطية لكي يحتفظ بها ويكون مطمئناً الى أن وعدنا السابق بشأن أولوية الحكومة البريطانية وشركة تلك الحكومة على سائر الشركات الاخرى في إنشاء السكة الحديدية الجنوبية الى طهران

ما يزال مستمراً وقائماً ، كذلك فانه حالما تعطى امتيازات لانشاء سكك حديدية في الشمال الى الشركات فسوف يمنح فوراً امتياز السكة الحديدية من طهران الى ششتار للحكومة البريطانية ، وطبعاً ستبحث البنود والشروط عندئذ بما يحقق لنا مصالحنا واستفادتنا ، وما ينفع تجارة البلدين كليهما . وبكل تأكيد لن يعطى حق اقامة سكة حديد في الجنوب الى أية شركة أجنبية دون التشاور مع الحكومة البريطانية .

ومن الواضح انه سوف لا يمنح أحد في ايران تصريحاً بانشاء سكة حديد الا اذا كانت تجارية فقط ، ونقول هذا الآن لكي يكون ذلك معروفاً » .

وارسلت نسخة من هذا الخطاب الى الوزير الروسي في طهران في أكتوبر سنة ١٨٩٠ ، وكرر الشاه التأكيد الذي تضمنه الخطاب المذكور بالكتابة مجدداً في نوفمبر سنة ١٨٩٠ .

مشروعات بريطانية متنوعة ١٨٩٠

في سنة ١٨٩٠ حصل بنك ايران الامبراطوري على امتياز مدته ستون سنة أخذه من صاحب الامتياز الاصلي وهو ايراني ، بانشاء واستغلال طريق يربط طهران بششتار او الاهواز عن طريق « قم » وسلطان اباد وبوروجيرد وخرم أباد . وبدىء العمل فيه . ولكن حتى ذلك الوقت لم تبحث وسائل امكان تمرير الطريق في المناطق المضطربة من اقليم لوريستان ما بين خرم أباد وعربستان . وفي نفس السنة تكونت شركة لحقوق التعدين لتستفيد من حقوق التعدين المعطاة للبنك الامبراطورى ولكن اعمال هذه الهيئة وصلت الى نهاية فاشلة سنة ١٨٩٤ ، وذلك نتيجة لفشل أعمال الحفر عن البترول في داليكي وفي جزيرة قشم بمنطقة الخليج وفي سنة ١٨٩٠ أيضاً منح الشاه برأيه منفرداً حق احتكار اليانصيب « اللوتاريه » وحق التجارة في التبغ أثناء غيبة موقتة لرئيس وزرائه وفي غياب ممثل بريطانيا الدائم في طهران أيضاً ، وقد حصل على الامتياز الاول أحد الرعايا الايرانيين الذي أعاد بيعه الى اتحاد أصحاب رؤوس الاموال البريطانية نظير مبلغ اربعين الف جنيه استرليني والثاني حصلت

عليه مجموعة من الرأسماليين البريطانيين . والغي امتياز اليانصيب بعد ذلك دون تعويض كما فقد المضاربون البريطانيون اموالهم . ولم تشجع هذه الحالة سوق لندن على الرغبة في الاستثمارات الايرانية . كذلك فان امتياز التبغ الذي استلمته شركة التبغ الامبراطورية سنة ١٨٩١ وانتهت احواله الى الاضطراب ، وأدت مشاغبات وقعت بسببه في طهران سنة ١٨٩٢ الى الغائه مقابل غرامة للمستثمرين بلغت (٥٠٠) الف جنيه استرليني .

الحقوق البريطانية المميزة لانشاء الترام في ايران الجنوبية ١٨٩٠

وفي نهاية سنة ١٨٩٠ ، ومن جراء سخط الحكومة البريطانية على الاتفاق الروسي الايراني لحظر انشاء سكة حديدية في ايران اثناء العشر السنوات التالية ، فان صاحب الجلالة الشاه ، لكي يبرهن على صداقته الحميمة لانجلترا ارتبط كتابة بألا يعطي أي امتياز لانشاء خطوط ترام جنوب طهران دون اعلام حكومة صاحبة الجلالة اولا لاولويتها في في حقوق انشاء الترام في جنوب ايران .



شئون بريطانيا الرسمية مع عموم ايران

مركز المفوضية البريطانية في ايران

وكان من المشكلات التي شغلت الحكومة البريطانية أثناء حكم ناصر الدين شاه ، والتي لا يبدو انه أمكن الوصول الى حل نهائي لها ، الوضع الصحيح لمفوضية طهران في النظام السياسي الديبلوماسي البريطاني . وكانت نشوء المشكلة بسبب مركز ايران المبهم في احتكاكها بالمسائل الهندية بما ان تلك الدولة كانت ويجب ان تظل على صلة بافغانستان وبلوشستان والخليج ولكنها ايضاً تدخل في مجال الديبلوماسية الاوربية بعلاقاتها مع روسيا وتركيا .

١٨٥٥ — ١٨٥٩

والى حين تعيين س. أ. موري وزيراً في طهران في سنة ١٨٥٥ كانت وظيفة الممثل البريطاني في ايران ، باستثناء واحد، في أيدي ضباط من خبراء الشئون الهندية ، ولكن التعليمات التي كانوا يطبقونها كانت تصاغ كلية في لندن ، الا في العهود القديمة من بداية اتصال بريطانيا بالشرق .

١٨٥٩ — ١٨٦٠

وفي سنة ١٨٥٩ ، عند تحويل حكومة الهند من شركة الهند الشرقية الموقرة ، الى التاج ، بذلت محاولة للتوفيق بين المطالب المتناقضة للموقف بوضع(١) « مفوضية طهران مباشرة تحت وزير الهند بدلا من وزير الخارجية اعترافاً بحقيقة كون المصالح الايرانية متعلقة بالديبلوماسية الهندية أكثر منها بالاوربية ، بينما بقي الممثل البريطاني في طهران بنفس الوقت تحت الرقابة المباشرة للتاج . وكاجراء مساعد عين ضباط هنود في وظيفة وزير وسكرتير مفوضية واعطيت المفوضية بصفة عامة صبغة هندية » وكان الوزير المعين بموجب هذه التنظيمات هو السير هـ. رولنسن الوكيل السياسي في بغداد سابقاً . وفي العام التالي على أية حال أعيد النظر في القرار . وأعيد وضع مفوضية طهران تحت ادارة وزارة الخارجية . واستقال السير هـ. رولنسون اشعاراً باحتجاجه على الوضع المتبدل .

وكان موضوع مفوضية طهران بين الموضوعات التي قدمت الى لجنة من مجلس العموم شكلت في سنة ١٨٧٠ لتضع تقريراً عن الخدمات القنصلية والدبلوماسية البريطانية . وقد صاغت اللجنة النتائج التي توصلت اليها بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٧١ على الشكل التالي :

ان اللجنة بعد سماعها أدلة متناقضه من اعلى السلطات تعزيزاً للرأيين المتضاربين في هذا الموضوع تميل عموماً الى الرأي

---

(١) السير هـ. رولنسن في كتابه انجلترا وروسيا في الشرق ص ٩٧ .

القائل بوجوب وضع البعثة الايرانية تحت سلطة وزارة الدولة لشئون الهند ، ولكن إذا قرر مستشارو التاج المسئولون ان مثل هذا التغيير ليس من الصالح العام فان لجنتكم توصي بوجوب اختيار اعضاء البعثة الايرانية عموماً بواسطة وزارة الخارجية ممن هم في خدمة صاحبة الجلالة في الهند ، كما يجب تخصيص مبلغ الـ ١٢ الف جنيه استرليني المخصص لنفقات البعثة من الايرادات الهندية لكي يؤخذ الجزء الاكبر من المصاريف من الايرادات الامبراطورية » .

ولم يتخذ أي إجراء على ضوء هذه التوصيات الا ما امكن تتبعه من التعيينات فيما بعد لضباط من الجيش الهندي في وظيفة ملحق عسكري في طهران او في اختيار السير مور تيمور ديوراند من سلك الخدمة المدنية الهندية ليكون وزيراً بريطانياً في ايران .



علاقات روسيا بايران ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

ليس في علاقات روسيا مع ايران أثناء حكم ناصر الدين شاه أية معالم بارزة جداً ، ولكن الجزء الاخير من فترة حكمه تميز بتزايد النفوذ الروسي والضغط على ايران الشمالية . وهي ضغوط تمشت مع روح التغير في تلك الازمنة فأصبحت ضغوطاً تجارية أكثر منها ضريبية . وظلت المنافسة السياسية الروسية لبريطانيا في الميدان الايراني سائدة ، بل أصبحت قوية . ولكن الوجه الذي اتخذته كان اقتصادياً في الظاهر كما ظل التفاهم الانجلو روسي لسنة ١٨٣٤ للاحتفاظ باستقلال وسلامة ايران باقياً بل اعيد تأكيده في سنة ١٨٨٨ .

غارة التركمان على اشورادا ١٨٥١

في ليلة عيد الفصح سنة ١٨٥١ قام التركمان المستقلون بغارة جريئة على المحطة البحرية الروسية لاشورادا في ناحية بحر قزوين . وبالرغم من وجود سفينة حربية واحدة على الاقل فقد اكتسحت المحطة ، وقتل

بعض الروسين وجرح البعض وحمل الآخرون اسرى . واصر الروس على الانحاء باللائمة بسبب الحادث على حاكم مازاندران الايراني الذي كان أخاً للشاه . وفي النهاية اضطرت الحكومة الايرانية ان تستجيب الى المطلب الروسي بابعاده . وكان اذعان ايران لروسيا هو الاساس الذي بموجبه حصل الوزير الانجليزي على اتفاقية تجارة الرقيق الانجلو ايرانية التي اشير اليها من قبل في نفس السنة .

موقف ايران من حرب القرم ١٨٥٣ – ١٨٥٦

وعندما نشبت الحرب بين تركيا وروسيا سنة ١٨٥٣ استمال سفير روسيا في طهران الامير دولجروكي الشاه للالقاء بنفسه الى جانب روسيا بغزو مقاطعة ارضروم والعراق العثمانيتين . ومن الاغراءات التي زينت له ذلك فكرة امتلاكه بغداد والمدن المقدسة مثل كربلاء والنجف وغيرها من الاراضي . ويبدو أنه وعد بأن روسيا ستساعده بشيئين إما بابقاء الاقاليم التي يفتحها له ، او أن يطلب ثمناً باهظاً من المال نظير اعادتها لتركيا . وكان الاغراء الاكبر هو تنازل روسيا ، في حالة عدم اشتراك ايران في الحرب اشتراكاً فعلياً ، عن تعويضات حرب سنة ١٨٢٨ التي ما زالت مطلوبة لروسيا من ايران . اواذا لم تمض الامور شوطاً بعيداً ، فان ميزان التعويضات ينقص بمقدار يساوي ما انفقته ايران في الاستعدادات الحربية . وقد قبل الشاه الشاب هذه الاقتراحات دون الاشارة حتى الى ميرزا اغا خان « صدره الاعظم» او رئيس الوزراء الذي لم يعلمه عن ذلك النشاط الا بسبب السفير التركي في ايران الذي لاحظ ما كان يجري فهدد بمغادرة طهران ما لم تقدم له تأكيدات وافية في الحال . وفي نفس الوقت يبدو ان الشاه بعث بأوامر سرية لجمع أكثر من ٥٠,٠٠٠ من القوات في مركزين بالقرب من الحدود لتهديد ارضروم وبغداد . وكما وصف في الفصل الخاص بتاريخ العراق التركي فان العلاقات الايرانية التركية على الحدود بين المحمرة والبصرة أصبحت متوترة توتراً شديداً .

لقد كان الصدر الاعظم يتمتع بشهرة أيام قوته الاولى تسمه بأنه

ميال للانجليز ولذلك ساعدت روسيا منافسه أمير نظام لنفس السبب . وتبدو حقيقة الرجل وكأنما كان قلبياً ضد الروس أكثر مما هو ضد الانجليز . لذلك كرس نفسه عندما أصبح مدركاً لما يدبر بأن يتولى واجب اقناع الشاه بالعدول عن أي ارتباط رسمي مع روسيا ، بل اقترح بأن من الاكثر فائدة لايران ان تتحالف مع الاتحاد الذي تشكل حينئذ لمناواة روسيا ، وهي سياسة يمكن بواسطتها الوصول الى استرداد اقليم القوقاز الذي اغتصبته روسيا من ايران . ورفض الشاه متأثراً بهذه النصائح في النهاية أن يستمر في المفاوضات مع روسيا . أما الامير دوبلجوركي الذي نصح حكومته من قبل باستعداد الشاه التام للدخول في صفهم فقد وجد نفسه في وضع حرج ومربك للغاية . وقد حاول مراراً وبعنف في الموضوع مع الصدر الاعظم الذي كان له سوء الحظ ان ضربة بعصاه عفواً في احدى مقابلاته فاستدعي السفير من طهران في الحال على اثر ذلك.

ولما اضطرب الشاه بعد ذلك من انباء الاستعدادات الحربية في أوربا ادار مرة أخرى اذناً صاغية لمفاتحات روسيا له الدخول في تحالف عدائي ضد انجلترا لكن الصدر الاعظم نجح مرة أخرى في التدخل واستمالته لرفض أي ارتباطات تكون قد تمت .

ويبدو ان الحكومة الايرانية وجدت انه من المستحيل تقريباً الامتناع عن الدخول الى جانب او آخر ، في صراع عظيم مثير كحرب القرم فتقدمت ايران تعرض مساعدتها بالتالي على الحلفاء . لكنهم كانوا راغبين عن ذلك . ونصحوا ايران بشدة ان تبقى على الحياد وهذا هو الذي قررت في النهاية ان تفعله . ولكن هذا لم يتم الا بالحصول على نجدة من حكومة الهند للقيام بمظاهرة بحرية في الخليج وفي شط العرب كما وصف في الفصل الخاص بتاريخ العراق التركي .

علاقات ايران بروسيا بعد ذلك :

بعد حرب القرم اتخذت روسيا سياسة جريئة في آسيا . ويبدو أن تقدمها المؤقت تجاه الشرق وتجاه الجنوب قد نظر اليه في ايران نظرة

مهذبة . وعلى أية حال فان اعمال ايران حوالي سنة ١٨٨٩ على السواحل الشرقية لبحر قزوين اثارت مسألة الحدود الروسية الايرانية في تلك المنطقة ، ومنذ ذلك الحين اخذت ايران مرة أخرى جانب الحذر في معاملاتها مع جارتها الشمالية .

الحظر الذي فرضته روسيا على انشاء السكك الحديدية في ايران ١٨٨٩ — ١٨٩٠

وما دمنا بصدد توضيح موقف روسيا في المسائل التجارية أثناء الفترة الاخيرة من حكم ناصر الدين شاه ، فانه يمكن التعرض لبعض الاعمال التي اتخذتها فيما يتعلق بانشاء السكك الحديدية في ايران . ففي ١٨ سبتمبر ١٨٨٧ حمل الوزير الروسي في طهران الشاه على توقيع اتفاق يقيد فيه نفسه بألا يعطي حق انشاء أية سكة حديدية او أي طريق مائي في ايران الى شركة أجنبية دون استشارة مسبقة لامبراطورية روسيا . وقد تم اغتصاب هذا الارتباط بالتهديد بأنه في حالة فتح امتياز دون استشارة روسيا فان القيصر ربما ينسحب من موقفه كضامن لسلامة ايران . ومن الواضح ان هذا الاتفاق كان موجهاً ضد المشروع البريطاني للسكة الحديدية من الاهواز الى طهران ، وكقصاص لفتح نهر قارون الاسفل للملاحة في اكتوبر ستمر١٨٨٨ . وهو ما اعتبر نجاحاً لبريطانيا ، ولذلك فان الوزير الروسي في طهران في مارس سنة ١٨٨٩ حصل من الشاه على موافقة خطية بأن يعطي لشركة روسية غير معينة الحق في العطاء لاي مشروع سكة حديد في ايران يمكن ان يتقرر في خلال خمس السنوات التالية . وفي أثناء هذه الفترة لا تمنح شركة أجنبية تصريحاً بانشاء سكك حديدية . وحوالي نفس الوقت كما ذكر من قبل فان بريطانيا حصلت على الأولوية في إنشاء السكك الحديدية في جنوب ايران . وفي نوفمبر سنة ١٨٩٠ استبدل الاتفاق باتفاق آخر يمنع انشاء كل السكك الحديدية في ايران مع استثناء تافه طيلة عشر السنوات التالية . وفي هذا الاتفاق عولجت المسألة على انها مسألة خاصة بين روسيا وايران .

وباستثناء خط بلجيكي طوله ستة أميال افتتح في يوليه سنة ١٨٨٨

يربط طهران مع الشاه عبد العظيم ، لم تنشأ سكة حديد في ايران حتى ذلك الوقت . ولا يمكن تقدير أهمية تلك المناورات التي قامت بها روسيا والاجراءات المضادة التي اتخذتها انجلترا بطريقة صحيحة ، ولكن الحقائق توضح ان روسيا قد تعاظمتها الاساليب التجارية التي ادخلت في الصراع على النفوذ كما حدث بامتياز رويتر سنة ١٨٧٢ ، كما أنها أحست بأن العرقلة هي أعظم سياسة تؤدي الى الاحتفاظ بهيبتها .

★ ★ ★

علاقة فرنسا والدول الاوربية الاخرى بايران ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

فرنسا

لقد غادر معظم ضباط محمد شاه الفرنسيين ايران حوالي سنة ١٨٥٠ كما ذكر من قبل ، وظهرت هيئة بعد ذلك من المدربين الحربيين الفرنسيين في ايران سنة ١٨٥٩ وبقيت حتى سنة ١٨٦١ فقط . وفي سنة ١٨٥٥ عقدت معاهدة صداقة وتجارة دائمة بين ايران وفرنسا ، وكان ما حصل أنه باستثناء مشروعات هندسية وتجارية تافهة معينة في عربستان لم تتوفر الا دلائل بسيطة على نشاط فرنسا واهتمامها بايران حتى سنة ١٨٩٥ وهي السنة التي حصلت فيها الحكومة الفرنسية على حق دائم مطلق للبحث عن اشياء أثرية هامة في جميع أنحاء ايران .

دول اوروبية أخرى

وقد عقدت معاهدات تجارة وصداقة وملاحة في تواريخ مختلفة في الفترة ما بين سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٧٣ بين ايران والولايات المتحدة الامريكية والنمسا وهنغاريا وهولندا وبلجيكا والسويد والنرويج والدانيمارك وايطاليا واسبانيا(١) والمانيا وسويسرا . ولم تكن واحدة من

(١) كانت توجد معاهدة قديمة للتجارة ١٨٤٢ بين ايران واسبانيا .

هذه ذات مغزى سياسي او تدل على وجود مصالح هامة في ايران من جانب هذه الدول التي ذكرت .

★ ★ ★

علاقات ايران وتركيا ١٨٤٨ – ١٨٩٦

مسألة الحدود الايرانية التركية ١٨٤٨ – ١٨٥٢

لم تتوقف العلاقات السياسية بين ايران وتركيا أثناء حكم ناصر الدين شاه لاهميتها لكل من الدولتين . وكانت كالعادة علاقات جارتين قريبتين وغير ودية على وجه العموم .

أما مسألة حدودهما المشتركة ، وان كانت قد سويت أصلا بمقتضى معاهدة ارضروم الثانية سنة ١٨٤٧ ، لكن النزاع استمر بسببها ساخناً حاداً لعدة سنوات ولم يمكن التوصل فيه الى تسوية نهائية . ومن الاعمال التي لها علاقة هنا والتي ذكرت أخيراً في الفصل الخاص بتاريخ العراق التركي كانت أعمال لجنة تافهة لتخطيط الحدود تشمل ممثلين بريطانيين وروس وهي التي ظلت تتعثر في البقاء من سنة ١٨٤٨ حتى سنة ١٨٥٢ تلك الفترة التي في أثنائها تملك الاتراك دون مبرر «قطور» بوضع اليد .

وضع الرعايا الايرانيين والقنصل في تركيا ١٨٤٨ – ١٨٥٢

لم تصلح معاهدة ارضروم من شأن مجموعة الرعايا الايرانيين في تركيا ممن اسيئت معاملتهم ، وبلغت هذه ةالاساءة ذروتها حوالي سنة ١٨٤٨ . وفي سنة ١٨٤٩ بدا أن الحكومة التركية لم تلتفت الى مطالبة ايران بحقوق القنصل لزيادة دائرة اختصاصاته الاقليمية .

السفارة التركية في طهران ١٨٥١ – ١٨٥٣

في وقت متأخر من سنة ١٨٥١ كانت تركيا هي الدولة الوحيدة الى جانب بريطانيا وروسيا التي تحتفظ بممثل لها في طهران . وفي سنة ١٨٥٢ عند وصول احمد وفيق افندي انشغل في نزاع مع السلطات الايرانية

بشأن رفع العلم العثماني على محل اقامته أسوة بما يفعله زملاؤه البريطانيون والروس .

زيارة الشاه للعراق التركي ١٨٧٠ – ١٨٧١ ومسألة الحدود ومشاكلها ١٨٦٩ – ١٨٧٦

ولقد ساهمت الاعتداءات الرسمية على الحدود ، والاساءات التي قامت بها القبائل هناك في تعكير صفو العلاقات المشتركة ، ووقعت اتفاقية ايرانية في سنة ١٨٦٩ للمحافظة على الحالة الراهنة ولكنها اثبتت عدم جدواها . وقد خففت زيارة الشاه للعراق التركي تخفيفاً وقتياً حدة الاحتكاك (١٨٧٠–١٨٧١) بين الدولتين ولكنه تجدد في الحال عند رحيله برفض الحكومة الايرانية تسليم عصابة من الخارجين على القانون الهاناواند الذين جعلوا من ايران قاعدة للاغارة على الاراضي التركية . وقامت المتاعب بسبب الارض المتنزرعة على الحدود عند الاجزاء المتاخمة لبوشي كوه (جبل بوشتي) . واجتمعت لجان مشتركة لتخطيط الحدود في القسطنطينية سنة ١٨٧٤–٧٥ ، وسنة ١٨٧٥–٧٦ ، وفي الاجتماع الثاني منها مثلت بريطانيا وروسيا ، ولكن النتائج التي تم الوصول اليها كانت قليلة قلة ملحوظة .

تسوية وضع القناصل والرعايا الايرانيين في تركيا ١٨٧٥

وفي نفس الوقت امكن التخلص من المشكلات الصعبة الخاصة بسلطات الموظفين القناصل وحصانة الرعايا الايرانيين في تركيا بمعاهدة بين ايران وتركيا تاريخها ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٥ . وحدث شعور قوى بسبب هذه النقاط هدد بمنع مقابلة شخصية بين الشاه وسلطان القسطنطينية سنة ١٨٧٣ ، ولكن تمت تسوية في الوقت المناسب بتضافر جهود السفيرين البريطاني والروسي في تركيا .

العداوات التهديدية بين ايران وتركيا ١٨٧٧

في سنة ١٨٧٧ كما ذكر في الفصل الخاص بتاريخ العراق التركي وعندما كان النزاع قائماً بين ايران وتركيا بخصوص جزيرة شلاح في

شط العرب علاوة على الخلافات الاخرى ، وعندما كانت الحرب تزداد استعاراً بين تركيا وروسيا ، أظهرت ايران استعداداً لمساعدة روسيا ضد تركيا . وجمعت قوة ايرانية من حوالي الف رجل مع مائتي حصان في المحمرة ولكن حكومة الشاه قررت في النهاية ان تبقى على الحياد .

تنظيمات خاصة بنقل جثث الايرانيين الى العراق التركي ١٨٧٠–١٨٧٨

وفي سنة ١٨٧٨ أمكن الوصول الى اتفاق بين الحكومتين الايرانية والتركية حول شروط نقل الجثث من ايران الى العراق التركي لدفنها في المدن المقدسة . وقد اكملت او حلت محل اتفاقية قديمة للموضوع كانت وقعت في بغداد سنة ١٨٧٠ . ومن الواضح أن ذلك كان بمناسبة زيارة مدحت باشا والي بغداد للشاه وميرزا حسين خان السفير الايراني في تركيا .

مشكلات الحدود ١٨٨٠ – ١٨٨٩

في سنة ١٨٨٠ أغار الشيخ عبيد هو الله وهو زعيم كردي من رعايا الاتراك على أقضية في ايران على رأس قوة كبيرة . وكان يعتقد أن هذا لم يتم دون تشجيع من الرسميين الاتراك . وعم ذعر في طهران . وعلى أية حال فقد فشل الهجوم نفسه . وفي سنة ١٨٨١ نفي القائد من موطنه الى القسطنطينية بناء على احتجاجات حكومات اوربية مختلفة . وفي سنة ١٨٨٩ حدثت متاعب على الحدود الايرانية التركية بالقرب من خانقين .

★ ★ ★

علاقات ايران مع الدول الاخرى فى الخليج
١٨٤٨ – ١٨٩٦

اتصال حكام عمان مع بندر عباس وقشم الخ ١٨٤٨ – ١٨٦٨

في جزء سابق من هذا الفصل تبين لنا كيف ثار خلاف في سنة ١٨٢٠ ما بين آراء شاه ايران وبين السيد حاكم عمان حول الاستيلاء على بندر عباس وتوابعها بما فيها قشم . وسنجد في الفصل الخاص بتاريخ سلطنة

عمان رواية من وجهة النظر العمانية عن صفقات بين الدولتين بشأن تلك الاقاليم . وهنا يكفي ان نذكر أجزاء القضية التي لها اتصال وثيق بحكومة ايران .

١٨٥٦

لقد قوت المعاهدة الايرانية العمانية في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٥٦ حجة ايران في بندر عباس لأنها قوضت أسس المطالبة بسيادة للسيد حاكم عمان عليها . ولم تحدد المعاهدة بصفة واضحة توابع بندر عباس ولكنها عينت اقليم شميل وميناب وجزيرتي قشم وهرمز بأنها مرتبطة معها .. وسلمت بأن جميع هذه الأقاليم تكون جزءاً متمماً لاقليم فارس الايراني .. وأضيفت شروط عديدة بشأن العائدات وغيرها مما يحدد مركزاً لحاكم عمان في بندر عباس من ذلك الحين فصاعداً لا يختلف عن مركز أي صاحب التزام تحت التاج الايراني . وكانت تلك الشروط تعرض حاكم بندر عباس المعين من حاكم عمان للإبعاد لمجرد شكوى من الحاكم العام لفارس ، ناهيك عما نصت عليه الشروط الاخرى كعدم اقامة تحصينات جديدة في مدينة بندر عباس ، واظهار اعظم التشريفات في حالة زيارة حاكم فارس العام لبندر عباس ، ورفع العلم الايراني في جميع المناسبات وتقديم المساعدات الضرورية للحملات الايرانية الحربية ، وتسليم الفارين من العاالة من ايران الى السلطات الايرانية .

ومما هو جدير بالذكر أن احد الانذارات النهائية المقدمة من بريطانيا لايران سنة ١٨٥٦ قبل الحرب الانجلو—ايرانية تضمن منح حق إيجار بندر عباس للسيد حاكم عمان . وكان هذا ضمن المطالب البريطانية ولكن الموضوع لم يجد له مجالا في معاهدة السلام لسنة ١٨٥٧ ، حين سوت ايران وعمان امورهما في مفاوضات مباشرة سنة ١٨٦٨ . لقد كان شروط اتفاق سنة ١٨٦٨ الذي منحتْ ايران بناء على نصيحة بريطانيا بموجبه عمان ايجاراً جديداً لبندر عباس وتوابعها أكثر عنفاً من شروط معاهدة سنة ١٨٥٦ في تأكيد السيادة الايرانية على تلك الاقاليم والجزر . وكانت المواقع التي شملها عقد الاجارة الجديدة هي بالنص : بندر

عباس أي المدينة المسماة بهذا الاسم ، ومقاطعة شميل التي ورد فيها اسما نازيان وعيسين منفصلين وهما الآن داخلان في الاتفاق ، وأقاليم ميناب وبيابان وجزر قشم وهرمز ، وجزء من خمير وهو الآن اقليم بستك . وكان المطلوب من حاكم بندر عباس المعين من قبل السلطان أن يبعث باشعار خطي بخضوعه للحكومة الايرانية . واشترط ابقاء الخندق المحيط بحصن بندر عباس ممتلئاً بالماء دائماً ، وكذلك رفع العلم الايراني في بندر عباس وحراسته بأشخاص عديدين . كما نص على السماح لكاتب جوازات سفر ايراني بالتواجد هناك واطلاق المدافع تحية في عيد ميلاد الشاه ، ووجوب معاملة الافراد الذين في خدمة الشاه في بندر عباس معاملة حسنة بدلا من الاساءة اليهم . وكان على الحاكم المعين من السلطان الا يتدخل في الامكنة التي لم تذكر في الايجار حتى ولو كانت تحت حكم مسقط سابقاً ، وعليه ان يستقبل حاكم فارس العام وحاكم لورستان بكل دلائل الشرف والاحترام عند زيارتهما بندر عباس للتسلية او الرياضة ، وعليه ان يزود بالمرشدين والمؤن القوات التي يمكن ان يرسلها حاكم فارس العام وكرمان تجاه مكران وبلوخستان ، وكان لا بد من تغيير في الحال اذا لم يقترن عمل من أعماله بموافقة حاكم فارس العام وكان عليه اعادة أي لاجيء من لار او فارس الى الحكومة الايرانية ويجب استثناء ضباط(١) الدول الاجنبية من احكام الاقاليم المستأجرة . وكان على سلطان عمان ان ينظم عملية الدفاع عن الموانئ وان يمنع « أي تطفل على ا و تدخل في شئون الغرباء سواء بحجة ودية او خلاف ذلك » . والا يسمح لسفينة اجنبية بالاستفادة من المراسي . ويجب على السلطان الا يؤجر من الباطن أي جزء لاية حكومة أخرى ، ويجب فرض الرسوم على البضائع في بندر عباس طبقاً للمعيار السابق لا بمعدلات مسقط .

وفي أقل من شهرين بعد تنفيذ الميثاق انهى العمل به وبإجارة بندر عباس بسبب تغيير السلاطين في مسقط ولم يمنح ايجار آخر بعد ذلك . وكانت تلك نهاية ذلك الارتباط القديم العهد بين مسقط وبندر عباس .

(١) رأت حكومة الهند ألا تحتج على أى جزء من هذه المادة ، حيث ان حقوقها بموجب المعاهدة مع ايران تحول دون أى ضرر منها على الحكومة البريطانية أو الرعايا البريطانيين .

الاجراءات الايرانية فيما يختص بالبحرين ١٨٤٨–١٨٨٨

وكانت الاجراءات التي تتخذها الحكومة الايرانية من حين لآخر تشير الى انها تضمر المطالبة بجزر البحرين ، وهي مفصلة بالكامل في الفصل الخاص بتاريخ البحرين .

١٨٥٩

ففي سنة ١٨٥٩ عندما تعرضت البحرين لتهديد الوهابيين ، تجاهل شيخ البحرين علاقاته الوثيقة بالحكومة البريطانية ، ولجأ الى شاه ايران وسلطان تركيا للحماية . وكانت النتيجة الوحيدة لرجائه هي وصول وكيل ايراني الى البحرين ، وهو الذي رفع العلم الايراني وأعلن السيادة الايرانية ، ولكن هذا النجاح كان قصير الاجل .

١٨٦٩

وفي سنة ١٨٦٩ قدمت ايران احتجاجاً ضد الاجراء العنيف الذي اتخذته الحكومة البريطانية في البحرين ، لا سيما وانه لم يوجه اشعار سابق لايران بصدد ذلك . ورداً على هذا تطوعت حكومة بريطانيا بتلميح تجاهل الاعتراف بادعاءات ايران في السيادة وتعهدت بريطانيا بموجبه ان تخطر الحكومة الايرانية تماماً بأية اجراءات تأديبية قد تجد ضرورة لاتخاذها مجدداً في البحرين . وفعلا قد أكرهت الاضطرابات المتجددة السلطات البريطانية مرة أخرى على التدخل بالقوة في البحرين قبل نهاية العام ، واحيطت حكومة الشاه علماً فلم تعترض على الاجراءات ، ولكنها احتجت ضد التدخل مع المبعوث الايراني في خلال فترة تنفيذ الاجراءات المذكورة .

١٨٨٦

وفي سنة ١٨٨٦ وضمن محادثة للشاه مع الوزير البريطاني في طهران طالب الشاه بالسيادة على البحرين ، واستشهد بالتأكيد الذي أعطته الحكومة البريطانية سنة ١٨٦٩ كاعتراف بتلك السيادة ولكنه لم يلح في الامر ولم يصدر بيان من حكومة صاحبة الجلالة ضد تلك المطالبة .

ووقع دليل بعد ذلك في يد السلطات البريطانية ، على موافقة رئيس الوزارة الايرانية سنة ١٨٨٧ على مشروع لاستيلاء شيخ قطر على البحرين وهو استيلاء كان سيتم لصالح الايرانيين ، ولكن الامر عند ذلك لم يصل الى درجة التنفيذ الفعلي .

الدسائس الايرانية في عمان المتصالحة ١٨٧٧ — ١٨٨٨

وفي سنة ١٨٨٧—١٨٨٨ ومن اجل ايجاد سيادة ايرانية على عمان المتصالحة ، قدم المعتمد الايراني(١) الحاج أحمد خان عروضاً لشيوخ ابو ظبي ودبي وام القوين كانت كلها على ما يبدو خاصة بخطة البحرين لسنة ١٨٨٧ لكنها لم تفض لاية نتيجة . وانكرت الحكومة الايرانية تصرفات مبعوثها التي سنجد تفصيلا لها في الفصل الخاص بتاريخ عمان المتصالح .

اعتداءات على الساحل الايراني على مركب من الجانب العربي والاخذ بالثأر ١٨٩٢ — ١٨٩٣

لا يمكن بعد سنة ١٨٨٨ ان نتعقب علاقات سياسية او اتصالات بين الحكومة الايرانية وامارات الخليج العربية المستقلة ، ولكن يبدو في ١٨٩٢—١٨٩٣ أن حرباً صغيرة وقعت بين السكان في قرى الساحل الايراني وموانى الساحل العربي المواجهة . ففي يونيه سنة ١٨٩٢ نهب اشخاص مسلحون من تنين قارباً ايرانياً في شيبكوه ، وقيل إنه نهب نقد وبضائع قيمتها ٨٨٠ روبية . وفي اغسطس التالي تم هجوم متعمد على قرية كاشكونار في وادي جاناندى من قبل أهالي آل بو فخرو وهم الهوله الذين هاجروا سابقاً الى قطر وقتل سبعة من الكشكناريين ونهبت ثروة تقدر بسبعة آلاف كران . ومما يذكر ان كاشكونار مرتبطة ارتباطاً

---

(١) هذا الرجل كان مخاطرا فقيرا وكان له أمل فى أن يستفيد من دفع المشروع المقترح لرجال الحكم الايرانى فى الخليج وتصرفه فى لنجة سنلاحظه بعد ذلك فى هذا الفصل .

وثيقاً بتبن كما ترتبط قطر بالبحرين . وقد ثار شعب كاشكونار بعد ذلك بالاستيلاء على ثلاثة مراكب قطرية ، وبناء على ذلك اشتكى شيخ قطر للمعتمد البريطاني في الخليج ، ولكنه أخطر بأنه اذا لم يمنع رعاياه من ارتكاب المخالفات فيجب ان يتوقع انهم سيقاسون من الثأر . وعلى أية حال ففي سنة ١٨٩٢ ، هوجم مركب من جازه على الساحل الايراني بالقرب من الوكرة في قطر ، وقتل كثيرون من البحارة ، ونهبت مرة أخرى مراكب تابعة للبحرين او أسرت على يد سكان البساتين في أبريل سنة ١٨٩٣ . وكرر شعب بستانو مثل ذلك الحادث في سبتمبر التالي ، وهم ينتمون الى قرى في وادي جاباندي . ولا يبدو ان الحكومة الايرانية قدمت تعويضاً في أية حالة من الحالات المذكورة التي كانت تتغاضى بسرور عنها .

لقد سرت روح للتمرد على القانون على الساحل الايراني في ذلك الوقت ، لانه في نهاية عام ١٨٩٢ او بداية سنة ١٨٩٣ هوجم مركب من رأس الخيمة عند جزيرة خارَج وأخذ اللصوص عبداً منه ، بينما عوملت سفينة أخرى من رأس الخيمة على يد نائب حاكم بندر عباس بطريقة تصل حد الجريمة .



التاريخ العام والادارى والداخلى للساحل الايرانى وجزره ١٨٤٨ ـ ١٨٧٢ وتاريخها العام ١٨٧٢ ـ ١٨٩٦

مشكلات الشيخ نصر الثالث كحاكم لبوشهر ١٨٤٩

لقد رأينا ان الشيخ نصر الثالث رأس العائلة الحاكمة القديمة لبوشهر قد اعيد تعيينه لحكومة تلك المدينة وتوابعها سنة ١٨٤٥ بعد سلسلة من حظوظه المتقلبة . اذ انه بعد مشكلاته السابقة مع باقر خان انقض عليه زعيم تانجستان بشدة وعنف . فقد هاجم التانجستانيون البر الرئيسي واحتلوا

تل الصياح واغاروا على اقليم روض الحلة فنهبوا دواب وثروات الأهالي واعدموا غدراً شيخ الاحمدي الذي دمروا قريته فيما بعد ثم قاسوا عندها هزيمة شديدة افقدتهم خمسين من احسن رجالهم . ان هذه الاحوال المريرة التي عطلت تجارة بوشهر ، واعجزت الشيخ عن تحصيل دخل المناطق البعيدة المنعزلة ، قد سببت له ارتباكاً مالياً خاصة وانه كان مضطراً للاحتفاظ بحامية كبيرة للدفاع عن المدينة ولأنه كان يوجد في شيراز المجاورة لصاحب السعادة الملكية باجرام ميرزا حاكم فارس العام ، اناس كانوا مستعدين لانتهاز فرصة مشاكل الشيخ ، ان لم يكونوا هم خلقوا المشاكل باغراء من باقر خان للهجوم على الشيخ . وكان العدو الرئيسي للشيخ ناصر في شيراز هو محمد علي خان المعروف بنظام الملك الذي كان لاسباب مختلفة يظن بأن الشيخ على اتصال وثيق بالحاج قوام قلنطار شيراز واقوى شخص متنفذ عندئذ في جنوبي ايران . ويلاحظ أن «قوام» هو ابن الحاج ابراهيم ، الوزير الذي بانسحابه من قضية الزند سهل كثيراً تأسيس عائلة الكاجار في إيران .

محاولة اسقاط الشيخ ناصر من حكومة بوشهر اكتوبر ١٨٤٩

لكل تلك الظروف لم يكن عجباً وصول مبعوث من حكومة فارس في ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٤٩ الى بوشهر مكلف بابعاد الشيخ ناصر . وكان ذلك المبعوث هو محمد هاشم خان ابن اخت الحاج قوام ، وكانت خطوته الاولى هي عقد اجتماع في المعتمدية البريطانية مع العقيد هينل المعتمد البريطاني حيث ابلغه بأنه عهد اليه بدعوة الشيخ نصر للذهاب الى شيراز لتسوية حساباته المتأخرة كثيراً ، وان يمهد الطريق لميرزا مهدي خان الذي بعد ان حصل أخوه «نظام الملك» على منحة بوشهر والاقاليم المجاورة لها عينه ليمثله محلياً. وسلم محمد هاشم خان خطاباً للمعتمد من الحاكم العام لنفس الغرض ، ويبدو أنه كان يأمل من المعتمد ان يتطوع بالحيلولة دون هرب الشيخ نصر بحراً ، ولكن لا داعي للقول بأن المعتمد خيب أمله . وزار المبعوث الايراني حينئذ الشيخ نصر ليقدم اوراق اعتماده . وقام الشيخ في نفس اليوم بزيارة العقيد هينل بصحبه فقط الشيخ محمد شيخ دوماخ غرب

شاه كوتاه ليطلب النصيحة . وقد نُصِح شيخ الدوماخ الذي سمع بأن باقر خان في التنجستان سيتحد عند بوشهر مع ميرزا مهدي خان كمستشار له ، نُصِح بالمقاومة ثم الالتجاء الى الهرب كحل أخير ، بينما قال الشيخ نصر انه في اول الامر سيناشد الحاكم العام أن يحكم بالعدل ، فاذا لم ينجح فانه سيقاوم او يهرب على حسب ما تمليه الظروف . . ونصح العقيد هينل الشيخ نصر بأن يتجنب الاجراءات المتطرفة وان يستيجب لامر الاستدعاء الى شيراز ، وهي نصيحة يبدو ان الشيخ مانع في قبولها خوفاً من قوة منافسة نظام الملك في الرئاسة ، وهي النصيحة التي وصفتها حكومة بومباي بعد ذلك بأنها كانت غير حكيمة الى حد ما بالنسبة للنتائج التي كان يمكن ان تحدث في حالة قبولها .

وفي النهاية حل الشيخ نصر المشكلة بوضع محمد هاشم ومرافقيه في قارب مساء ١٤ اكتوبر وارسالهم الى شيف . حيث انزلوا الى البر المواجه ليفعلوا ما يستطيعون بالمشي حتى شيراز .

ابعاد الشيخ نصر عن حكومة بوشهر وثورة الشيخ حسين ١٨٥٠

لكن هذه الوسيلة كانت عديمة النفع على أية حال .. الا باعتبارها وسيلة لكسب الوقت . وفي النهاية اقتنع الشيخ نصر بزيارة شيراز حيث ارسل اسيراً الى طهران ، وعندئذ عين صاحب السعادة الملكية فيروز ميرزا حاكم فارس(١) العام ، ابن الحاج «قوام» من شيراز لحكومة بوشهر ، ولكن في اكتوبر سنة ١٨٥٠ قام الشيخ حسين عم الشيخ نصر الذي اغتصب امتلاك بوشهر من قبل سنة ١٨٣٩ ، قام واخذ على عاتقه ادارة المكان وتد استطاع لفترة قصيرة ان يحتفظ بها ، وقد وصف رحالة بريطاني الشيخ حسين بأنه لم يكف عن الاعتراف باخلاصه لطهران وإن تحدى اوامر شيراز الشرعية متفاهماً في ذات الوقت تفاهماً حسناً

---

(١) الامير فيروز ميرزا هو الذى خلف الامير بهرام ميرزا فى شيراز حوالى بداية سنة ١٨٥٠ ، وكان عم الشاه ، وكان عمره فى ذلك الوقت حوالى ٣٠ سنة . وكان حاكما قويا نشيطا ، وبخاصة فى علاجه للجريمة . وكان عادة محترما بالرغم من بخله وحبه الشديد للمال.

مع المعتمد البريطاني . وكان الرحالة البريطاني رآه عندئذ فوصفه بأنه رجل متوسط العمر حسن معتدل ، مهذب في مظهره لطيف النكتة في حديثه ، ولكنه شجاع ونشيط في تصرفه ومشهور بأنه خائن قاس خيانة يندر وجودها حتى في ايران .. وكان اتباعه الشخصيون الذي استطاع الاعتماد عليهم وحدهم في الازمات يتكونون من حوالي ٣٠٠ رجل من الرعاع مسلحين تسليحاً كاملا ، لكن قلة عددهم كانت بحيث لا يستطيعون مقاومة اية قوة ايرانية من شيراز مثل تلك التي تقرر ارسالها ضدهم حين كانت المدينة في حالة رعب . فقد هرب حوالي ¾ السكان الى الارض الايرانية نفسها والى جزيرة خارج والبصرة وامكنة اخرى . واما الذين بقوا من السكان فكانوا يتصنعون الفقر من جهة ، ليتهربوا من ابتزاز الشيخ حسين للمال بلا رحمة ، ومن جهة اخرى فانهم كانوا يتطلعون الى امكان وصول حاكم ايراني .

وكان السبب الذي بينته السلطات الايرانية علناً لتنحية الشيخ نصر هو عجزه الكبير عن دفع الضرائب للخزانة في أثناء العامين السابقين . وهذه الحقيقة لا يمكن انكارها ، وان كان ذلك راجعاً معظمه الى ظروف خارجة عن ارادة الشيخ . وطبقاً لرأي الممثل البريطاني في بوشهر فان إبعاد الشيخ نصر لم يكن معزواً الى مودته وصلته بالمعتمدية البريطانية ، ولكن العقيد هينل اعتقد ان امير نظام رئيس الوزراء حينئذ استنتج انه من الافضل لايران وضع حكومة بوشهر في أيدي موظفين ليست لهم صداقة تقليدية مع البريطانيين ، فانهم يظلون أكثر خضوعاً لنفوذ الحكومة الايرانية من شيوخ بوشهر الذين كان لا يحتمل ان يصبحوا كذلك .

وقبل مضي وقت طويل ، نجحت سلطات شيراز في تنصيب الشخص الذي عينوه في بوشهر ، وهو ابن الحاج قوام تحت لقب « داريا بيجي » او « الاميرال الأعلى » ، وهو لقب غير مناسب لموظف لا علاقة له بالقوة البحرية . ومنذ ذلك الحين أسبغ هذا اللقب غير مرة واحدة على ممثل حكومة الشاه في بوشهر .

وفيما قبل ، اثناء ادارة « صاحب السعادة الملكية بهرام ميرزا » في شيراز عين شخص يدعى عيسى خان لبوشهر بدرجة « داريا بيجي » وربما كان هذا هو الحاكم الفعلي الذي اقيم في ذلك الوقت ، وهو رجل صغير السن شاحب ، مريض لا تدل ملامحه على أي مظهر من مظاهر الذكاء او المواهب .

وعند مجيء « الداريا بيجي » انسحب الشيخ حسين الى جزيرة خارج حيث قام هو وأتباعه بالطغيان الشديد على الأهالي ، وارسل الداريا بيجي من جانبه الى خارج رسلاً ، وبعد ان اقسموا على القرآن باخلاصهم للشيخ حسين دخلوا في خدمته ، ثم حاولوا حينئذ القبض عليه . ولكن الشيخ هرب الى شط العرب تاركاً وراءه مدفعه ومخازنه الحربية التي وقعت في ايدي الايرانيين . وفي يناير سنة ١٨٥٢ تلقى الداريا بيجي خلعة شرف كمكافأة له على نجاحه في خارج واطلقت المدافع تحيه له ، وامر سكان بوشهر ان يزينوا منازلهم تكريماً لهذه المناسبة السعيدة .

وكانت النتيجة المباشرة لاقامة ادارة منتظمة في بوشهر شيئاً رائعاً حيث كف التانجستانيون عن اثارة المشكلات وعاد أهالي بوشهر الى منازلهم ، وبدأت التجارة تنتعش ولم يستعد شيوخ بوشهر مكانتهم أبداً كحكام ، ولم يرو لنا التاريخ ما حل بالشيخين نصر وحسين .

الكوليرا في بوشهر اغسطس ــ اكتوبر ١٨٥١

وفي خريف سنة ١٨٥١ ظهر في بوشهر وباء الكوليرا الذي كان يهددها بقسوة اول الامر . وعندما ظهر الوباء في اغسطس كان عدد الموتى يومياً حوالي ثلاثين شخصاً ، ولكنه اختفى في اكتوبر بعد ان تسبب في إهلاك حوالي خمسمائة فقط .

المجاعة في ايران الجنوبية ١٨٧٠ ــ ١٨٧٢

وانتشرت في ايران مجاعة من منتصف سنة ١٨٧٠ الى منتصف سنة ١٨٧٢ ، وهي التي سببت ألماً شديداً ووفيات جمة لا سيما في الاقاليم الجنوبية . وانتشر أهالي فارس في جميع الانحاء وتدفق عدد ضخم الى

بوشهر صفر الوجوه متورمي الأقدام ناحلين وقد سقط بعضهم موتى عند وصولهم للمدينة بينما سقط آخرون في الطريق وهم قادمون من شيراز . وظهرت الكوليرا في بوشهر في فبراير سنة ١٨٧١ ، فزادت الحالة سوءً وقد أثرت الأجراءات التي اتخذت عن طريق السلطات البريطانية في بوشهر لمنع خروج الغلال من الاقليم وتنظيم مكافحه المجاعة في العلاقات مع إيران كما سيرد تفصيل ذلك .

الاهتمام الذي أظهره الشاه وحكومة ايران المركزية بالساحل الايراني وجزره ١٨٤٧ ـ ١٨٩١

وقبل الانتقال الى التاريخ الداخلي والاداري لمناطق الساحل الايراني وجزره بعد سنة ١٨٧٢ ، نلاحظ ظهور اشارات على اهتمام الشاه والحكومة المركزية بذلك الجزء من املاكهم .

ففي سنة ١٨٧٤ بموجب اوامر من طهران ، انشيء « صندوق العدالة» في بوشهر وسمح للناس من جميع الطبقات ممن لهم مظالم ان يضعوا فيه عرائض لنقلها مباشرة الى الشاه. وبسببه الغيت الاتاوة الملكية المفروضة على الفواكه والخضروات حتى ذلك الوقت .

ونظم بريد اسبوعي بين بوشهر وطهران في سنة ١٨٧٧ ، كما سيذكر في الملحق الخاص بالمواصلات البريدية . وفي سنة ١٨٧٨ أوقف نظام عربة المراسلات العامة على ذلك الخط حسب ترتيبات السلطات البريطانية . وفي سنة ١٨٧٩ ذكر ان هذه الخدمة المحلية كانت موضع اعجاب . وفي السنة الاخيرة امر بعمل إحصاء للسكان في اقليم فارس متضمناً معظم الاقاليم التي على الساحل الايراني ، واصبح معروفاً حينئذ الى أي حد نجحت تلك العملية .

وفي سنة ١٨٨٥ عملت الترتيبات لقيام الشاه بزيارة فارس ، ولكن نقص الطعام نتيجة للمشكلة الخاصة بتموين المخيم الملكي سببت الغاء المشروع في ذلك الوقت .

ثم وزع منشور صاحب الجلالة لسنة ١٨٨٨ عن حقوق وحريات الرعايا الايرانيين في مناطق الخليج ، كما نشر في أجزاء أخرى من الامبراطورية . وقد اعلن المعتمد البريطاني في بوشهر في تعليقه عليه « إن تأثيرات هذا الاجراء لم تصبح محسوسة بعد . ولكن بسبب التشابك المتزايد مع الاوربيين وتبادل الآراء معهم ، فان أفهام الناس نسبياً تقدمت وما هذا الاعلان الملكي الاعلامة على ما طرأ من تحسن وتقدم قد يؤتيان ثمارهما فيما بعد .

وفي نهاية سنة ١٨٩١ فكر الشاه مرة أخرى في رحلة الى فارس ؛ وكان هذا الاجراء يتفق كلية مع مشاعر صاحب الجلالة الانسانية من أجل مصلحة رعاياه ومع ولعه بالاسفار . ولكن مرة أخرى كانت قلة المحاصيل سبباً في التأجيل . ولم تتم الرحلة ابداً .

سياسة ناصر الدين شاه البحرية في الخليج ١٨٨٥ – ١٨٨٨

وهناك امر يستحق الملاحظة على حدة ، وهو بروز فكرة ناصر الدين شاه بين حين وآخر في طموحه لامتلاك قوة بحرية في الخليج . وحوالي عام ١٨٦٥ اقترح الشاه الحصول على ثلاث او اربع سفن مسلحة يقودها ضباط بحريون بريطانيون مزودون بأفراد من العرب او الهنود ، ليقوموا بواجبات الشرطة البحرية في المياه الايرانية على الاقل . ولكن هذا المشروع الذي كان يهدف الى تحقيق مطامع فارس في البحرين لقي مقاومة من الحكومة البريطانية فانتهى الى لا شيء .

ويبدو انه اقترح على الشاه بعد ذلك بخمسة عشر عاماً بأنه لو تمت مراقبة الساحل الايراني ووضعت سائر الموانىء تحت اشراف فعال فان النتيجة ستكون عظيمة من ناحية زيادة رسوم الجمارك . وبهذه الفكرة تقرر في سنة ١٨٨٣ وجوب حصول الحكومة الايرانية على السفن بمعدل سفينة واحدة سنوياً . وهكذا بالتدريج يمكن بناء اسطول صغير به سفن رادعة يمكن الاستفادة منها في اغراض أخرى أيضاً . وقدمت مناقصات في بريطانيا والمانيا . وفي النهاية تم التعاقد مع شركة المانية في برمن هافت لبناء سفينتين كبراهما تسمى برسيبوليس . وقد انتهى صنعها في يناير

سنة ١٨٨٥ . ووصلت الى بوشهر في مايو تحت رعاية ضباط ألمان وبحارة المانيين ، وسميت الصغرى سوسا ارسلت في نفس الوقت تقريباً وتم تركيبها في المحمرة . وربما كانت لرغبة الشاه في زيارة اقليم فارس سنة ١٨٨٥ صلة بانشاء البحرية . وكان كل من السفينتين باخرة بدواليب ، ولكن بينما كانت برسوبليس تسير في البحر بحمولة حوالي ٦٠٠ طن وقوة ٤٥٠ حصاناً وتحمل اربعة مدافع ومصممة للخدمة العامة في الخليج ، كانت «سوسا» مركباً نهرياً فقط ، وان كانت تحمل مدافع حمولتها ٣٦ طناً وقوتها ٣٠ حصاناً وتشبه لانش الميناء . وكانت تكاليف السفينتين ٣٢,٠٠٠ جنيه انجليزي ، ولكن ايّاً منهما لم تقدم نتائج مرضية . وربما كان ذلك بسبب الظروف التي كانتا تعملان فيها . وكان معظم من يعملون فيهما من الاهالي كما كانتا خاليتين من التسهيلات المفيدة للرسو . ولم يكن فلاحو الخليج يشاطرون الحكومة الايرانية ايمانها بقدرة السفينة بيرسيبوليس كوسيلة لجمع رسوم الجمارك ، لانهم اعترضوا على دفع تكاليف صيانتها وكانت كبيرة . وفي عربستان اعترض شيخ المحمرة أولا على استخدام «سوسا» في نهر قارون . ونتيجة لذلك فانه لوقت ما ظلت البيرسيبوليس عاطلة في بوشهر والسوسا في فيلكا . ولما استخدمت البيرسيبوليس اخيراً لاغراض سياسية في الخليج ووضعت « سوسا » في نهر قارون قرب الاهواز كقارب للمراسلة تحت امرة حاكم عربستان تبخرت الاحلام في نشوء قوة بحرية ايرانية ونبذت الفكرة .

ادارة فارس ١٨٧٢ – ١٨٩٦

وسنثبت هنا بعض التفصيل عن الادارة العامة في فارس أثناء تلك الفترة ضمن تحقيقنا عن التاريخ المحلي ، حيث إن تلك المقاطعة كانت تضم تقريباً جميع أقاليم الساحل الايراني .

لقد كان عدد الاقاليم الساحلية والقرى الخاضعة للحاكم العام لفارس أكبر في بداية الفترة مما هو عليه في الوقت الحاضر ، بينما كانت توجد ادارة مستقلة لمواني الخليج والرئاسة الخاصة بها في بوشهر . ولم تكن

ديلام في الحقيقة تابعة لفارس بل لبهبهان كما تزال تتبعها منطقة ليراوى ولكن بوشهر نفسها والمناطق المتصلة بها مثل « حياة داود » ، « وروض الحلة» و « أنجالي » و « دشتي » و تانجستان » و « داشتيستان » ، كانت حينئذ تتبع حكومة فارس . وجميع الباقي من الساحل الايراني حتى بيابان شاملة المناطق كلها مثل شيبكوه ، ولنجه ، وبستك ، وبندر عباس وشاميل ، وميناب ، وبيابان ، وجاشك ، كانت تشكل جزءاً من اقليم فارس . وانتقلت داشتي وتانجستان بعد ذلك من تبعيتهما لبوشهر الى تبعية مباشرة لشيراز . وانقسمت داشيستان بين بوشهر وشيراز ، ولكن مكاسب بوشهر على حساب فارس منذ انفصالها عنها في سنة ١٨٨٧ كانت تضم عسالو ونابند في شيبكوه مع توابعها وجميع مناطق لنجة وبندر عباس وشامل ، وميناب ، وبابيان ، وجاشك وجزرها .

وبعد سقوط الحق الممنوح لسلطان عمان في ايجار بندر عباس سنة ١٨٥٨ لم يبق على ساحل ايران ما يشبه ان يكون ولاية عربية مستقلة ، ولكن بقيت لنجة لفترة ما في ايدي شيخ عربي التزم بدفع العوائد للحكومة الايرانية دون الاعتراف للايرانيين بالتدخل في شئونه المحلية . وفي أمكنة أخرى أيضاً كان هناك شيوخ أقل اهمية يتمتعون بنوع من الحكم الذاتي .

حكومة حسام السلطنة ١٨٧٣ — ١٨٧٥

وفي سنة ١٨٧٣ منح حاكم فارس العام لحسام السلطنة ، وهو عم الشاه الذي لعب دوراً مشهوراً في شئون خراسان وهرات . واحتفظ بالحكم سنة ١٨٧٥ . وفي تلك السنة قام بترحيب كبير وكرم ضيافة في شيراز للمعتمد البريطاني للخليج مع ضباط هيئته .

حكومة معتمد الملك ١٨٧٥ — ١٨٧٦

وخلف حسام السلطنة يحيى خان المعروف حينئذ باسم « معتمد الملك» وبعد ذلك باسم « مشير الدولة» وقد تزوج من اخت الشاه ، وهي ارملة أمير نظام الذي رقي بعد ذلك الى درجة وزير خارجية — وهي وظيفة فقدها عند هرب عيون خان من طهران .

حكومة معتمد الدولة ١٨٧٦ — ١٨٨١

وفي اغسطس سنة ١٨٧٦ حل محل معتمد الملك صاحب السعادة الملكية فرهد ميرزا(١) المعروف باسم معتمد الدولة ، وهو عم الشاه الذي كان اول عمل له هو الاطاحة بنفوذ «مشير الدولة» الوزير الدائم في الاقليم الذي كانت له سيطرة قوية حينئذ . وقد ساعد الامير الذي كان مسناً ابنه « احتشام الدولة» فاستطاع ان يقيم امناً وحسن نظام لا مثيل لهما في جميع أنحاء ايران الجنوبية . ولكن وسائله التي كانت تتضمن صلب المجرمين (سواء أكانوا مجرمين فعلا ام مجرد متهمين) ودفنهم في حفر طينية يمكن أن توصف بأنها وسائل قاسية اما في النواحي المالية فان ادارته كانت ظالمة بصفة عامة . وقد لخصها بعضهم في عبارة فارسية ترجمتها عبارة « هلكت فارس تماماً » وقد احتفظ بعلاقات ودية كبيرة مع الممثلين البريطانيين في إقليمه . وفي ابريل سنة ١٨٨٠ قام معتمد بوشهر مع هيئة موظفيه بزيارة لشيراز .

حكومة ظل السلطان ١٨٧١ — ١٨٨٧

في ربيع ١٨٨١ أبعد معتمد الدولة عن شيراز ليفسح الطريق للسلطان مسعود ميرزا ظل السلطان ابن الشاه الذي كان يبلغ من العمر حينئذ حوالي ٣٢ عاماً ، والذي كان من قبل مسئولا عن أقاليم أصفهان بختياري ويزد وبوروجيرد ، ولورستان وعربستان . والى ان يصل لشيراز في شهر يونيه «جلال الدولة» الابن الا صغر الذي أنابه ظل الدولة ليمثله في فارس بينما كان هو نفسه باقياً في أصفهان ، كان يقوم بالادارة موقتاً «قوام الملك» أعظم اصحاب النفوذ من نبلاء شيراز . وكان يصحب جلال الدولة في وظيفته الجديدة صاحب الديوان ، وهو أخ لقوام الملك في وظيفة مشير وفيما يختص بأمور الدخل فان حكومة ظل السلطان كانت أكثر حكمة من معتمد الدولة على الاقل في البداية ، ولكنه لم يحجم عن أعمال القسوة الشديدة . ولفترة ما أمكن الاحتفاظ بالهدوء في الاقليم بنجاح كبير .

---

(١) يدعوه ستاك فى كتابه جريدة رحلة سنتين المجلد الاول ص ١٥٣ — ١٥٤ . فيروز ميرزا ولكن يبدو أن هذا خطأ .

وكان ظل السلطان يتظاهر بالثقافة الاوربية ، ووجه بعض الانتباه للتدريب العسكري على الطرق النمساوية للقوات التي تحت إمرته . ولكن إخلاصه للميول البريطانية (التي غالباً ما كان يعبر عنه) كان موضع شك .

وفي سنة ١٨٨٢ بدأ شيئاً فشيئاً ايعاد مواني واقاليم الخليج من دائرة اختصاص حاكم فارس العام . وانتقلت اولا لنجة وبندر عباس الى ادارة امين السلطان وهو ضابط مقرب للشاه ، اصبح لاحقاً رئيساً للوزارة الأيرانية ، بعد ان أصبح قبيل ذلك الوقت بقليل المدير الوحيد او بالاحرى ملتزم الجمارك في كل ايران ، واصبح جمرك بوشهر تحت إمرته أيضاً، وان لم توضع في يديه بعد ادارة المدينة . وفي نهاية عام ١٨٨٣ توفي مشير الملك وزير فارس السابق الذي قضى على قوته معتمد الدولة . وكان رجلا ذا أثر عظيم ، ابتدع اعمالا عامة كثيرة نافعة . وفي خلال أيام قليلة بعد موته خلفه «قوام الملك» وهو منافسه وعدوه اللدود ، الذي استمر لقبه لابنه محمد رضا خان . وفي سنة ١٨٨٤ حصل شقاق بين صاحب الديوان الحاكم الفعلي لفارس وابن أخيه قوام الملك الجديد ، وبدأت ادارة الاقليم تتدهور وتثير مقارنات غير محببة مع ما كانت عليه أيام معتمد الدولة . وفي سنة ١٨٨٦ بلغ جلال الدولة سن الرشد ولكنه بقي لا شيء «صفراً» في الحكومة . واستمر صاحب الديوان وحده هو صاحب السلطة الفعلية وقد تمكن من إبعاد قوام الملك كسجين في اصفهان

فصل مواني الخليج عن فارس وحكومة احتشام الدولة ١٨٨٧ — ١٨٩٢

في فبراير سنة ١٨٨٧ أخذت فارس من ظل السلطان ومنحت لامين السلطان . وكانت النتيجة هي التحسن العام في الاحوال السياسية . وفي نفس الوقت أعفي من دفع ستين الف تومان . وتحولت المدن الساحلية بما فيها بوشهر ولنجة وبندر عباس والاقاليم التابعة لها وجزر الساحل الايراني الى مواني مستقلة عن فارس . ووضع صاحب العظمة احتشام الدولة ابن معتمد الدولة على رأس الاقاليم التي بقيت خاضعة لشيراز .

حكومة ركن الدولة ونظام السلطنة ١٨٩٢ — ١٨٩٦

وقد اعفى احتشام الدولة الذي حصل في سنة ١٨٨٨ على لقب والده معتمد الدولة ، من منصبه في فبراير سنة ١٨٩٢ على يد صاحب العظمة محمد تقي ميرزا ركن الدولة أخ الشاه . وقد اسس هذا الامير ادارة ثانية . ثم وقع في صدام مع قوام الملك الذي انسحب من المسرح بصفة موقتة ، ولكن قبل مضي عدة شهور كان على ركن الدولة أن يترك مكانه لنظام السلطنة وهو موظف أصله غير معروف ، ولكنه كان حاكماً ناجحاً لعربستان وقد حكمها أكثر من عام . وفي سنة ١٨٩٤ أعيد تعيين ركن الدولة على فارس حيث بقي صاحب السلطة حتى بعد اغتيال ناصر الدين شاه .



التاريخ الاداري والداخلي للساحل الايراني وجزره ١٨٧٢ — ١٨٩٦

تاريخ بوشهر

ان أعظم المناطق اهمية في الساحل الايراني هي منطقة بوشهر التي نستطيع ان نفهم تاريخها بوضوح الآن على ضوء سرد حوادث فارس السابقة وشئونها .

حكومة نايب التيالة ١٨٧٣ — ١٨٧٥

لفترة قصيرة في سنة ١٨٧٣ انفصلت مدينة بوشهر والمنطقة التابعة لها عن فارس تحت قيادة « صاحب العظمة اسد الله ميرزا نايب التيالة » ولكنها عادت لوضعها السابق عند وصول حسام السلطنة الى شيراز ، واستمر الامير أسد الله يحكمها حتى إبعاد ذلك الحاكم العام عندما استقال في سنة ١٨٧٥ .

لقد كانت علاقات الامير الحاكم لبوشهر مع المعتمدية البريطانية علاقات مجاملة وصداقة بصفة منتظمة . ولكن حالة الاقضية والطرق التي كانت تغير عليها عصابات من اللصوص كانت في حاجة الى الكثير مما يجب عمله . وفي سنة ١٨٧٣–١٨٧٤ أجـرت جمارك بوشهر لشخص أصفهاني نظير مبلغ ٣٢,٠٠٠ تومان أي حوالي ١٢٨,٠٠٠ ريال ، وكان تقدير الضرائب على المناطق التابعة لبوشهر هو مبلغ ١,٥٠,٠٠٠ ريال تقريباً . وفي صيف سنة ١٨٧٤ ذهب التيالة الى شيراز تاركاً ابنه يحكم بوشهر . وفي سنة ١٨٧٥ قام برحلة في المناطق التابعة له ليجمع الدخل المستحق للحكومة .

حكام مختلفون

وعند استقالة الامير عهد ببوشهر الى السارتيب عبد الحسين خان .

ولكن ادارته لم تكن ناجحة وكانت لفترة قصيرة . ثم حل محل سارتيب شخص يدعى « حسين قولي خان» ، وتقدم في الحال ليجمع العوائد المتأخرة بمساعدة قوة من المشاة والمدفعية ، ولكن في صيف سنة ١٨٧٦ حين سافر الى شيراز انتقلت الحكومة الى اشخاص غير أكفياء ضعاف . وفي أثناء شهري يونيو ويوليه تفشت الجرائم في المدينة وما حولها من الاماكن بالقرب من بوشهر ، وهي حالة من الامور ترجع بدرجة كبيرة الى وجود عدد كبير من القوات الايرانية التي تأخرت مرتباتها ، ولجأ بعض الجنود الايرانيين نظراً للاجراءات التي تتخذ ضدهم الى القنصلية التركية ليحتموا بها .

حكومة احتشام الدولة ١٨٧٦ – ١٨٨١

وعندما حل معتمد الدولة محل معتمد الملك عين « صاحب العظمة عويس ميرزا احتشام الدولة » حاكماً لبوشهر من قبيل والده .

وكان الامير مشغولا بشئون اماكن أخرى منها بهبهان التي كان مسئولا عنها . وقد منعه هذا من تخصيص عناية شخصية لبوشهر ، ولكن

خبرته اثناء ادارة والده وادارته هو شخصياً الفعالة لفارس ، هي التي جعلته يقوم برحلة سنوية تفتيشية في المناطق الجنوبية للاقليم . وفي بداية سنة ١٨٧٧ قضى حوالي شهرين في بوشهر مصحوباً بقوة جبارة من قوات غير محلية . وقد زارها مرة أخرى في فبراير سنة ١٨٧٨ . وفي بداية الامر احتفظ بنائب حاكم للمدينة وهو الحاج اسماعيل خان . وبعد ذلك آغا محمد باقر خان الذي أخلى وظيفته هو ونصيره عند تعيين ظل السلطان على فارس سنة ١٨٨١ .

وفي سنة ١٨٧٧ مات في بوشهر آغا محمد علي ملك التجار ، او كما يعرف رسمياً برئيس التجار في ذلك المكان . وكان مشهوراً بأنه أغنى فرد في ايران ، وبما انه لم يخلف اولاداً آلت ثروته الى اخيه الاكبر الحاج بابا وكان متجنساً بجنسية الهند البريطانية ومقيماً في بوشهر .

وبدأ تغيير حين أُجرت جمارك بوشهر الى حاكم بوشهر . وفي سنة ١٨٧٨—١٨٧٩ منحت لناصر الملك من شيراز . وهو اخ لقوام الملك وصاحب الديوان بالرغم من ان « امير ملكي » كان حاكماً على المدينة وتوابعها .

حكام مختلفون ١٨٨١ — ١٨٨٦

ويبدو ان الامور في بوشهر في الفترة (١٨٨١—١٨٨٢) أثناء ان كان ظل السلطان يوطد ادارته في شيراز كانت غير واضحة . وقد جاء بعد محمد باقر خان احتشام الدولة نائب الحاكم شخص يلقب بـ «كارجوزار» أي ممثل وزارة الخارجية الايرانية في بوشهر ، وجاء من بعده شخص يدعى معتمد السلطان .

وفي سنة ١٨٨٢ مُنحت حكومة بوشهر لناصر الملك الذي استأجر جمارك الميناء قبل ذلك بثلاث سنوات ، ولكنه عاد الى منزله في شيراز في فبراير سنة ١٨٨٣ بعد ان تقاضى اجراً أكبر من الكارجوزار المحلي . وبعد ذلك بفترة وجيزة كما ذكر من قبل ، حصل امين السلطان على جمارك بوشهر والامكنة الاخرى في الخليج .

وفي مايو سنة ١٨٨٣ مات الحاج بابا وارث آغا محمد علي ملك التجار وورث ثروته حفيده الحاج محمد مهدي الذي عين ملكاً للتجار .

وفي يونيه سنة ١٨٨٣ وصل الى بوشهر ميرزا محمد حسين ابن صاحب الديوان بعد ان عين ليخلف ناصر الملك ، ولكنه بقي فقط حتى يناير سنة ١٨٨٤ عندما استدعي الى شيراز فعين زوج ابنته الحاج فضل علي خان كنائب مؤقت له .

واحتفظ محمد حسين خان بحكومة بوشهر في ١٨٨٤—١٨٨٥ وانعم عليه الشاه بلقب مؤتمن الدولة . وقد عينه أمين السلطان ذو النفوذ وكيله في جمع جمارك بوشهر . كما كان ايضاً حاكماً على لنجة وبندر عباس . واستقال مؤتمن الدولة منحكومة بوشهر في يونيه سنة ١٨٨٥ وحل محله شاهزاده موزار ميرزا حفيد حسن علي خان فارمان فارما فارس . وهو حفيد عظيم لفتح علي شاه ، ولكن سرعان ما حل محل شاهزاده شخص يدعى صفر علي خان .

في بداية سنة ١٨٨٦ حكم بوشهر الحاج محمد مهدي ملك التجار . ولكنه في مايو افسح الطريق للحاج فتح علي خان ، وبعد ذلك لناصر الملك مرة أخرى الذي بدأ يسيطر على بوشهر وتوابعها .

حكومة سعد الملك ١٨٨٧ — ١٨٩١

في سنة ١٨٨٧ عند سقوط ظل السلطان الذي حرم في ذلك الوقت من جميع حكوماته ما عدا اصفهان ، سلمت الامور كلها لامين السلطان فجزأها لنواب مختلفين عنه . وقد تسلم احتشام السلطان كما ذكر من قبل شيراز والاقاليم الوسطى . أما بوشهر والمدن الساحلية الاخرى والجزر فمنحت كحكومة منفصلة لموانئ الخليج لمحمد حسن خان أحد اخوة نظام السلطنة الملقب سعد الملك . وآلت بعض الاقاليم البعيدة مثل داشستان وتانجستان وداشتي الى صاحب العظمة تزار ميرزا .

وفي بداية العام أصبح نظام الملك مسئولا عن بوشهر . لكنه في الفترة من ابريل الى يوليه كان غائباً في شيراز ، وناب عنه في تلك الفترة حيدر

قولي خان . وبعد ذلك السارتيبب حاج احمد خان . وعند عودته وان كان قد أحضر معه ٢٠٠ من المشاة و ٤٠٠ من الخيالة ، الا أنه وجد انه مضطر للاستقالة نتيجة لدسائس أخيه صاحب الديوان ضده في شيراز . وقد جاء بعده شاهزاده نزار ميرزا . وبواسطة ذلك الامير سلمت بوشهر لممثل امين السلطان وهو سعد الملك .

حكومة نظام السلطنة سعد الملك ١٨٩٢ — ١٨٩٤

في سنة ١٨٩١ او سنة ١٨٩٢ ، حل محل سعد الملك أخوه نظام السلطنة . ولكن في اواخر سنة ١٨٩٢ دعي نظام السلطنة لحكم فارس ، فارسل لبوشهر ابن اخته رضا قولي خان . وبعد فترة قصيرة استأنف سعد الملك حكم بوشهر ولكنه ظل يقيم معظم الوقت في شيراز .

حكومة قوام الملك ١٨٩٤ — ١٨٩٦

في مارس سنة ١٨٩٤ وهو بداية السنة الايرانية الرسمية ، آلت حكومة موانىء الخليج الى قوام الملك من شيراز ، ولكنه لم يصل الى بوشهر مقر ادارته حتى شهر يوليه . وقد أعيد تعيينه في سنة ١٨٩٥ ولكن المؤامرات التي نظمت ضده من حزب التجار أدت الى استقالته في مارس سنة ١٨٩٦ قبل ان يتم سنته الثانية في الحكم .

ولما كان قد اقترح عليه من طهران ، أنه يمكن إبعاد ملك التجار بصفة موقتة من بوشهر ، فانه حاول بتسرع أن يبعد تلك الشخصية بطريقة غاشمة وبالقوة . وكانت النتيجة ان ملك التجار اعتصم في «إمام زاده» بالقرب من «سابزاباد» فقامت مظاهرات صاخبة من أجله في المدينة ، واغلقت الحوانيت ، وتوقف العمل تماماً ، وحاصرت الحشود الثائرة من المعترضين مكتب التلغراف . ولم يفشل خصوم قوام الملك في حسن الافادة من هذه الظروف .

تعين حسام السلطنة ١٨٩٦

وعند استقالة قوام الملك ، عين حسام السلطنة حاكماً على موانىء الخليج ، ولكنه لم يصل الى بوشهر حتى يونيه سنة ١٨٩٦ بعد موت الشاه .

تاريخ ديلام ١٨٧٢ – ١٨٩٦

كانت ديلام كما رأينا ضمن إقليم بهبهان في بداية الفترة التي تهمنا الآن ، ولكن الوقت الذي ضمت فيه الحكومة فارس او من المحتمل لبوشهر ، كميناء في الخليج ، لا يمكن تحديده بالضبط .

وفي سنة ١٨٧٣ عندما كانت ديلام ما تزال خاضعة لبهبهان ارتكب الحاكم السابق للمدينة أعمال القرصنة ضد المراكب الايرانية . وقتل أحد اصحابها . وعرضت على السلطات الايرانية خدمات السفن البريطانية ولكنها لم تقبل . ويبدو أن القرصان قد افلت من العقوبة على جرائمه . وفي سنة ١٨٧٩–١٨٨٠ كانت هناك اضطرابات في ديلام بسبب عزل خان على الضباط او الحاكم القبلي المعترف به من الحكومة الايرانية لصالح عبدالله خان المعين الجديد . وفي ديسمبر ١٨٩٢ أعلنت السلطات الايرانية ان جعفر خان ضابط ديلام كان يراوغ في دفع العوائد ، فارسلت حملة مكونة من ٣٠ جندياً للقبض عليه ، ولكن الاهالي ثاروا بالسلاح دفاعاً عن رئيسهم وهزمت الحملة . وعلى أية حال فقد ابعد بعد ذلك جعفر خان وحل محله ضابط ريشهري .

تاريخ حياة داود وروض الحلة ١٨٧٢ – ١٨٩٦ :

وشهدت سنة ١٨٧٨–١٨٧٩ متاعب في ريق بسبب إحلال ضابط محل آخر . وفي سنة ١٨٩٢–١٨٩٣ قامت المشاحنات بين خان علي خان حاكم ريق ومحمد خان حاكم أنجالي ، الذي كان ملتزماً بروض الحلة ولم يكن اي من الجانبين راضياً عن الحكومة الايرانية التي كانت تحرض كل منهما ضد الآخر ، ولكن موت رئيس انجالي الذي قتل في نزاع دموي قد سبب فترة من الهدوء . وعلى أية حال فانه بعد ان تصالح علي خان مع الحكومة الايرانية سنة ١٨٩٣ ، أخذ قرى انجالي بطريق الايجار ، ولكن مقاومة الاهالي لهذا الحاكم اعجزت الحكومة المحلية الى أن ارسلت السلطات الايرانية في بوشهر كتيبة مدفعية لمساعدته .

تاريخ داشستان ١٨٧٢ – ١٨٩٦

لم تكن داشتستان تتميز بهدوء أكثر من الاقاليم الاخرى المجاورة لبوشهر ، ففي سنة ١٨٧٨ كان محمد حسن خان من برازجان سجيناً في شيراز حيث أعدم أحد ابنائه . وفي ابريل سنة ١٨٨٦ وقعت في برازجان اضطرابات خطيرة ، ففي سنة ١٨٨٩ عندما اعتزل الأمير توزار ميرزا حكومة داشتستان التي عين فيها سنة ١٨٨٧ خلفه سارتيب محمد حسن خان ، وطغت على الاقليم في ذلك الوقت المنازعات بين الزعماء المحليين ، باستثناء مدينة برازجان وتوابعها ، وقامت السلطات الايرانية في سنة ١٨٩٥ بمحاولة لتهدئة الاقليم بوضع زعيم معين ليشرف عليها . ولكن هذا التغيير قاومه منافسه أحمد خان الذي أطلق على غريمه الرصاص وارداه قتيلا . وبناء على اوامر من طهران ارسلت حينئذ قوة تأديبية مع مدفع بحري صغير ضد احمد خان ، ولكن الثائر انضمت اليه قوات من الاقاليم المجاورة شعبانكره وتانجستان ، وكان لا بد من ارسال الامدادات من بوشهر لمعاونة القوة الايرانية . وكانت النتيجة النهائية هي الاعتراف بأحمد خان نفسه كزعيم وحيد لداشستان بعد ان اظهر خضوعه في بوشهر .

تاريخ تانجستان ١٨٧٢ – ١٨٩٦

وقعت تانجستان في سنة ١٨٧٩ تحت حكم سلطة واحدة ، وهي سلطة حيدر خان عند طرد ابن عمه علي خان الذي كان ينازعه في الاستيلاء على الحكم . ويبدو انه حدثت ثورة ضد حيدر خان في سنة ١٨٩٣ . ونجح الثوار الذين كانوا مسلحين بالبنادق المارتيني في صد هجوم قام به الخان بالاشتراك مع القوات الايرانية ومدفع من بوشهر .

تاريخ داشتي ١٨٧٢ – ١٨٩٦

بمناسبة زيارة احتشام الدولة الاولى لبوشهر سنة ١٨٧٧ ، وجد حيدر خان زعيم داشتي ، الذي لم يكن قدم فروض الولاء للسلطات الايرانية لعدة سنوات ، أنه من الافضل ان يقوم على خدمة الامير هناك . وعندما سافر الاخير الى بوشهر قام برحلة الى داشتي ، وظل في هذا الاقليم

فترة ما . وفي العام التالي فضل حيدر خان ان يقوم برحلة الى شيراز عندما تلقى تأكيدات بالعفو عن أخطائه السابقة ، او بالاحرى ليوطد سلطته عند الامير الحاكم لبوشهر ، ولكنه مات في شيراز ووصف الحادث بطريقة عادية ، بأنه أخذ شربة الكاجار او شراب الكاجار ، أو بمعنى آخر مات مسموماً . وعين أخوه محمد خان الذي كان زار احتشام الدولة في مكانه . ومرة أخرى عاد الامير الحاكم الى شيراز عن طريق داشتي وفي سنة ١٨٧٩ وقعت في داشتي اضطرابات محلية بسبب جمع العوائد . وفي يونيه سنة ١٨٨١ مات محمد خان في بوشهر حيث كان قد سجن بسبب متأخرات العوائد المستحقة عليه للحكومة ، وقد جاء بعد ابن أخيه جمال خان ، وهو ابن حيدر خان . وفي يوليو سنة ١٨٨٤ حدثت مشاجرة في بوشهر بين الجنود الايرانيين وبعض الداشتيين الذين حضروا الى المدينة ومعهم ارملة المرحوم محمد خان الزعيم الراحل ، وقد فقد الكثير من الارواح . وظهر جمال خان سنة ١٨٨٧ في بوشهر في حاشية ناصر الملك عند استعادة الاخير حكومته . وكانت داشتي احدى الاقاليم التي انتقل حكمها عند رحيل الامير نوازار ميرزا سنة ١٨٨٩ الى سارتيب محمد حسن خان ، وكانت في ذلك الوقت تضج بمنازعات كثيرة شأنها في ذلك شأن داشتستان .

تاريخ شيبكوه ١٨٧٢ – ١٨٩٦

لقد تركز الاهتمام في شيبكوه في تلك الفترة بصفة خاصة على النهاية الاليمة للشيخ مذكور شيخ كانجو ، وكان قد قبض على هذا الزعيم حوالي سنة ١٨٧٧ وارسل الى شيراز ، ولكن خليفته محمد حسن خان بعد ان فشل في ان ينال الحظوة أعيد الى مركزه عند ما دفع ، او لعله تعهد بدفع مبلغ ١٠٠,٠٠٠ قران . وبعد عودته الى موطنه في مايو سنة ١٨٧٨ بمساعدة حمد بن اسماعيل شيخ شيرو العبيدي ، وبمساعدة محمد بن حسن شيخ جاراك ، قام بحملة ضد عبدالله بن محمد شيخ كالار الحمدي الذي نجح الحلفاء في نهب قريته مرباخ ، علاوة على قتل ١٧ رجلا من الحمديين . وارسل قوام الملك حاكم لار حينئذ في يوليه

٢٠٠ ساربار ، و ٧٠٠ من الجنود الغير النظاميين مع مدفع واحد ضد الشيخ مذكور ليعاقبه على تمرده ، ولكن القوة عندما فوجئت بالشيخ وأتباعه هزمت تماماً . وفي فبراير سنة ١٨٧٩ وصل قوام الملك شخصياً الى شيبكوه ومعه قواته ، ولكن يبدو أنها لم تفعل شيئاً . واخيراً في مايو سنة ١٨٨٠ ، وبعد حرب طويلة غير عنيفة ، وقع الشيخ مذكور في ايدي الايرانيين بعد ان حبس نفسه في حصن يسمى سرخ. وباغراء الخيانة ارغم وان كان مثخناً بالجراح ، على ان يحمل الى فارس مقيداً بالأغلال حيث اتخذت اجراءات مشئومة لاعدامه بقسوة فور وصوله . ويبدو أن وجود بعض الاوربيين بين الحشد خفف من شكل العقوبة فتم خنق الشيخ ببساطة عند أسفل المشنقة ، وعلقت جثته على الخشبة التي سجلت عليها اسطورة تهكمية . وفي نفس الوقت اعدم قليل من أتباعه ، ولكن أحد أبنائه ويدعى حسن هرب الى البحرين مع بعض افراد العائلة الآخرين . وقد أثار مصير الشيخ مذكور الشفقة ، لانه كان يعتقد بصفة عامة أن تلك العقوبة القاسية كانت راجعة لا الى الغارة على الحميديين ، بل الى فشله في أن يفي بتعهدات له بزيادة العوائد التي يدفعها للسلطات الايرانية .

وقد وضع في مكانه شخص يدعى محمد ابراهيم بك . وظلت شيبكوه دون اضطرابات لفترة ما بعد موته . وفي ابريل سنة ١٨٨٣ قامت اضطرابات شديدة حينما عاد من البحرين حسن بن الشيخ مذكور ، وقد نزل في طاهري ، ولكنه اختفى عندما ارسلت قوات ضده .

ويمكن ان يلاحظ انه في سنة ١٨٧٨—١٨٧٩ أبعد الشيخ محمد ابن حسن حليف الشيخ مذكور من حكومة جارك من أجل شخص يدعى عبدالله بن مصباح كان هرب الى جزيرة قيس .

في سنة ١٨٩٥ حدثت اضطرابات في طاهري حيث ان الشيخ ابراهيم الضابط او الحاكم القبلي المعترف به رسمياً قد قاوم السلطات الايرانية عند تنحيته من اجل إفساح الطريق لمرشح جديد . وكان لا بدّ من ارسال قوة كبيرة الى المكان لتتولى طرده منه .

تاريخ لنجة ١٨٧٢ – ١٨٩٦

في اكتوبر سنة ١٨٧٤ حدثت شكوى من حكومة لنجة التي كانت في ذلك الوقت ما زالت تدار بطريقة قبلية كامارة عربية ، وكان ذلك نتيجة لموت الشيخ خليفة بن سعد .

حكومة الشيخ علي ١٨٧٤ – ١٨٧٨

وخلف الشيخ خليفه ابنه «علي» الذي كان صغيراً بحيث كان لا يستطيع ان يقوم بالعمل بنفسه ، فكان اول الامر في يد الآخرين بمعنى الكلمة ، واستفادت السلطات الايرانية من صغر شأنه في التدخل في شئون لنجة أكثر مما تعودت ، وذلك لزيادة مطالبها المالية . والتزم مستشار الشيخ الخاص محمد حسن خان بدفع عوائد اكثر من السابق ، ولكن لما وجد ان الاهالي مستعدون لمغادرة لنجة ، وكان هذا أفضل لهم من الخضوع لدفع الضرائب المتزايدة ، تظاهر بأنه يعيد تلزيم العوائد بخسارة الى سيده الشاب ، وحتى المبلغ المخفض ثبت أنه لا يمكن جمعه ، ونُفي الوزير بعد ان جعل كبش الفداء وصودرت كل ثروته .

حكومة الشيخ يوسف ١٨٧٨ – ١٨٨٥

وفي نوفمبر سنة ١٨٧٨ انتهت فترة ادارة الشيخ علي القصيرة المتعبة باغتياله في قرية ميراكون على يد اتباع شخص يدعى الشيخ يوسف ، وهو الوصي الذي عينه له ابوه ، وكان قد طرده من خدمته . ولم تظهر السلطات الايرانية أي امتعاض من هذا العمل ، بل اعترفت بيوسف كنائب للحاكم على لنجة لصالحهم ، ولكن في سنة ١٨٧٨–١٨٧٩ ، ربما منذ موت الشيخ علي ، أصبح ناصر الملك في شيراز هو الحاكم الاسمي على لنجة .

وفي سنة ١٨٨١ على اثر اعتداء الشيخ يوسف على التجار الهنود البريطانيين عين حاكم فارس العام ضابط جوازات ليقيم في لنجة ، ويتصرف في الامور الخاصة بالاجانب .

وفي ربيع سنة ١٨٨٢ تقرر فصل لنجة عن فارس ، وسلمت الى

أمين السلطان الذي كان مفضلا في البلاط الايراني . ولكن القرار لقي اعتراضاً عليه من السلطات الايرانية العليا ، وان كانت قد اعترفت بأن الجمارك قد أُجرت لامين السلطان . وعلى أية حال فقد ثبت أن فصل لنجة عن فارس أصبح حقيقة واقعة . وسرعان ما بدأ محمد حسين خان وكيل أمين السلطان في الخليج في ممارسة السلطة العامة هناك عن طريق وال محلي لم يكن غير الشيخ يوسف نفسه .

وقام ممثل امين السلطان بمحاولة في مايو سنة ١٨٨٢ باستحداث بدع مختلفة في لنجة ، كان من بينها تكوين لجنة دائمة من التجار لتفصل في الامور التجارية . ولكن هذا المشروع الاخير عارضته السلطات البريطانية وترك جانباً . وظل الشيخ يوسف يتمتع بقوة قبلية كبيرة . وفي مارس سنة ١٨٨٥ أمكن بصعوبة تفادي نزاع مسلح بينه وبين شيخ جاراك عن طريق الوساطة .

حكومة الشيخ « قضيب » ١٨٨٥ — ١٨٨٧

في ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥ قتل الشيخ يوسف على يد احد اقاربه المدعو الشيخ قضيب . وهربت زوجته وأولاده الى المقر البريطاني في باسيدو . ولكن في يونيه ، بناء على نصيحة امين السلطان ، انتقلوا حينئذ الى مدينة قشم ، واستمرت لنجة لفترة ما في حالة اضطراب شديد . وطلب الشيخ قضيب في سبتمبر سنة ١٨٨٥ من القواسم في عمان المتصالح نجدة مسلحة ضد أعدائه ، ولكن تحذيراً ارسل اليه عن طريق الوكيل الاهلي للحكومة البريطانية في الشارقة ليمنع شيوخ الشارقة ورأس الخيمة من الاستجابة لطلبه . وبعد ذلك بقليل وصل الى المكان «شاهزاده محمد حسين ميرزا » الذي عين حاكماً عل لنجة وبندر عباس . وايد الشيخ قضيب في وكالة الحكم في المدينة وما يتبعها . وقد حدد العائد السنوي لها بمبلغ ١٩٠,٠٠٠ كران .

انشاء ادارة محلية ايرانية مباشرة ١٨٨٧

وكان السكان العرب في لنجة مخلصين للشيخ ، مفضلين الحاكم

العربي على أي حاكم ايراني . ولكن الايرانيين قرروا القضاء على نظام نواب الحكام المحليين ، وعلى إذلال الاسر العربية الحاكمة . وفي ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٧ أسر الشيخ قضيب فجأة في لنجة على يد سارتيب(١) حاج احمد خان مفوضاً من بوشهر لهذا الغرض . وبعد مقاومة فُقِد فيها بعض الارواح نقل الشيخ الى بوشهر ، ثم أخذ حينئذ في الأغلال الى طهران ، وبعد ان صودرت ثروة عائلته وضع في مكانه موظف ايراني باسم ميرزا هدايت خان ، وهو رجل ذو ادراك واعتدال كان يستند الى حامية مكونة من ٢٠٠ من القوات الايرانية المنظمة حلت في لنجة حيث بنيت لهم ثكنات . ولم يستسغ أهالي لنجة هذه التغييرات ، وهاجر بعضهم فعلا الى امكنة أخرى ، بينما كان عدد كبير على أهبة الاستعداد للمهاجرة ، ثم فصلت لنجة عن فارس ، وأصبحت الآن ضمن ادارة موانى الخليج الجديدة .

نواب حكام ايرانيين مختلفين ١٨٨٨ — ١٨٩٦

وفي سنة ١٨٨٨ سُحبت معظم القوات من لنجة ، وعين نائب حاكم ميرزا محمد علي كارجوزار بندر عباس سابقاً . وفي سنة ١٨٨٩ كانت توجد فصيلة مكونة من ٥٠ جندياً ايرانياً . وجاء بعد ميرزا محمد علي في وكالة الحكم شخص يدعى ميرزا اسماعيل . وفي ابريل سنة ١٨٩٢ اتحدت لنجة وبندر عباس في حكم واحد ليحكم المكانين معاً محمد خان، الذي عين نائباً للحاكم . وفي سنة ١٨٩٥ حصل انزعاج كان سببه شخص يدعى سيد يوسف قتل رجلا ولم يفلت من القبض عليه فحسب ، بل أحضر جماعة ليهاجم الحصن . وفشل الجهد الكبير الذي قام به قوام الملك للقبض عليه ، وبعد ذلك وجد انه من المستحيل مطاردته ليكف عن خروجه على القانون ويعود الى لنجة .

---

(١) هو نفس الشخص الذى عين بطريق الدسائس الايرانية على ساحل عمان المتصالح فى سنة ١٨٨٧ .

شئون جزيرة صري ١٨٨٧ — ١٨٨٨

تستدعي شئون جزيرة صري العناية بالنظر لعلاقتها بتاريخ لنجة ، فقد كانت هناك صلة وثيقة بين المكانين منذ ان استقر العرب القاسميون لاول مرة على الساحل الايراني . وفي سبتمبر سنة ١٨٨٧ عندما احتل الايرانيون لنجة ، ارسل قائد الحملة الايراني سارتيب حاج احمد خان فرقة مكونة من ثلاثين جندياً ، ومدفعين ، بقيادة الشيخ حسن ، شيخ قشم ليقيم سارية للعلم الايراني ، ويرفعه على جزيرة صري . وبعد أن تم هذا ، وصل تقرير من سفينة صاحبة الجلالة رينجر بشأن الموضوع واحتجاج آخر من شيخ الشارقة القاسمي الذي أدعى بأن صري ليست تابعة لايران ، بل تابعة للقواسم ، وهي القبيلة التي استقرت أصلا في عمان المتصالح . وكان هذا رأي السلطات البريطانية التي فهمت دائماً ان الاشراف على جزيرة صري الذي يمارسه شيخ لنجة ، نتج عن وضعه كشيخ للقواسم ، وليس عن طريق الالتزام بالميناء الايراني او اقليم لنجة . وتبع ذلك مباحثات دبلوماسية للمسألة بين الوفد البريطاني في طهران والحكومة الايرانية ، ولكنها توقفت على يد الوزير البريطاني في اغسطس سنة ١٨٨٨ دون الوصول الى نتيجة ، وذلك لتسهيل تسوية امور أخرى بريطانية كانت معلقة مع ايران . وفي خلال المباحثات ، أدعى أمين السلطان الوزير الايراني أن صري كانت تدفع العوائد لاحكومة الايرانية منذ سنة ١٨٧٨ ، أو بمعنى آخر ، منذ أن اغتصب الشيخ يوسف لنجة . ولكن التأكيد الذي صدر عنه بأن الوثائق التي تثبت حق ايران في صري موجودة في بوشهر ، وجد غير صحيح استناداً لاحسن مصدر للمعلومات هناك . ولم يضع الايرانيون بعد ضم صري سنة ١٨٨٧ موظفاً دائماً هناك ، ولكن منذ ذلك العام بدأت تجمع الضرائب سنوياً من الجزيرة من قبل مبعوثي نائب حاكم لنجة الايراني .

تاريخ بندر عباس ١٨٧٢ — ١٨٩٦

في سنة ١٨٧٣ لم تكن الطرق المجاورة لبندر عباس آمنة . وفي فبراير سنة ١٨٧٤ اقترب البحارلو ، وهم قبيلة عربية رحالة من الداخل

اقتراباً خطراً لمسافة ١٥ ميلا من المدينة ، مما أرغم السكان على تسليح أنفسهم . وكان « آغا أحمد شاه » هو حاكم المكان من قبل حاكم فارس العام في ميناب . ورفض ان يتخذ الخطوات للدفاع عن بندر عباس ولكن لحسن الحظ انسحب رجال القبائل دون القيام بالهجوم المتوقع .

١٨٧٦ — ١٨٨١

وفي يوليه سنة ١٨٧٦ مات أحمد شاه ، وبعد ذلك مباشرة تنحى معتمد الدولة عن الحكومة لناصر الملك من شيراز ، وهو الذي عين ابن أخته ليمثله في بندر عباس . ومن ثم زار المكان تبعاً لذلك بنفسه . وفي سنة ١٨٧٧—١٨٧٨ كانت بندر عباس ما تزال في يد ناصر الملك ، ويبدو أن أقاليم الساحل حتى كشك مع جزر قشم وهانجام ولاراك وهرمز كانت ضمن منطقة ولايته . وفي سنة ١٨٧٨ اعتزل حيدر قولي خان ، نائب ناصر الملك في بندر عباس وظيفته لاسباب صحية ، وعاد الى شيراز .

١٨٨٢

وفي سنة ١٨٨١ وصلت تقارير بأن التنظيمات الادارية في بندر عباس كانت غير مرضية ، ولكن يبدو في سنة ١٨٨٢ أن بندر عباس فصلت كما فصلت لنجة عن فارس ، وأصبحت تحت سلطة امين السلطان .

١٨٨٣ — ١٨٩٦

وفي سنة ١٨٨٣ قام بادارة بندر عباس محمد حسن بن ناصر ممثلا محمد حسين خان وكيل أمين السلطان في الخليج ، ولكن في العام التالي كان محمد حسين خان بصفة عامة مسئولا عن المكان شخصياً ، ووجد أن حكومته تتفوق على حكومة مرؤوسيه الذين كانوا يمثلونه في غيابه . وعلى أية حال فقد اعتزل وظيفته في مارس سنة ١٨٨٥ ، وخلفه شاهزاده محمد حسين ميرزا ، الذي وصل الى بوشهر في ابريل سنة ١٨٨٥ ، ولكن يبدو أنه لم يزر بندر عباس ولنجة حتى الخريف التالي . وفي سنة ١٨٨٦ اديرت بندر عباس في شيء من عدم الاكتراث على

أيدي أشخاص خاملين ليس لهم نفوذ ، كان يختارهم شهبندر التجار في بوشهر ، بأوامر من امين السلطان .

١٨٨٧

وفي سنة ١٨٨٧ وهي السنة التي تم فيها تكوين ادارة موانئ الخليج وعزل الايرانيين لشيخ لنجة العربي كانت تحمي بندر عباس قوات إيرانية ، ولكن معظمها انسحب في العام التالي . وفي سنة ١٨٨٩ بقي فيها عشرون جندياً فقط .

١٨٨٧ — ١٨٩٦

وكان نائب الحاكم في الفترة من سنة ١٨٨٧—١٨٨٩ شخص يدعى محمد حسن بك . وفي الفترة من سنة ١٨٨٩—١٨٩٠ كان شخص يدعى ميرزا هادي . وفي سنة ١٨٩٢—١٨٩٣ كانت بندر عباس في خطر مرة أخرى من ناحية البحارلو ، الذين ثاروا في اكتوبر سنة ١٨٩٢ ضد الساطات الايرانية المجاورة لمقرهم . ولما ارسلت ضدهم قوات من شيراز ، انسحبوا مع عائلاتهم تجاه الساحل ، ناهبين القوافل ، ومرتكبين كل انواع القسوة . وأغلقت طرق التجارة نتيجة لذلك ، ولم تتمكن الحكومة من جمع العوائد . وقد ارسلت القوات الايرانية من بوشهر ومن أمكنة أخرى للدفاع عن بندر عباس . وتقدمت من بومباي الى هناك سفينة صاحبة الجلالة كوساك في يناير سنة ١٨٩٣ لحماية الرعايا البريطانيين ، وبقيت حوالي اسبوعين حتى زال الخوف من الهجوم . وأخيراً هــدأ البحار لو بمنحهم امتيازات تضمنت على ما يبدو اذناً لنصيرهم قوام الملك بالعودة الى شيراز ، حيث ان الامير الحاكم كان قد ابعده . وفي مايو سنة ١٨٩٣ اعيد فتح التجارة فعاودت الامور مألوف احوالها .

تاريخ جزيرة قشم ١٨٧٢ — ١٨٩٦

ان شئون جزيرة قشم التي وإن كانت متصلة ببندر عباس ، إلا أن لها اهميتها الخاصة تقتضي تقريراً قصيراً منفصلا .

في سنة ١٨٧٧—١٨٧٨ كان حاكم قشم المحلي هو الشيخ صقر الذي سبب المتاعب في الماضي للسلطات البريطانية ، خاصة في صدد الامدادات للقاعدة البريطانية في باسيدو ، ولكنه كف عن عمله هذا . وبأوامر من حاكم فارس العام حقق في شكاوى الاهالي المألوفة ضده لاضطهادهم لكنها رفضت ، ولكن كان على الشيخ أن يدفع الكثير من اجل إعتاقه . وفي هذا الوقت كان يعاني من السل في مرحلته المتقدمة ، وزار مسقط للعلاج ، ولكنه لم يمت حتى سنة ١٨٨١ عندما خلفه ابن اخيه حسن بن محمد . وفي سنة ١٨٨٦ كان يحكم قشم الشيخ ابراهيم ، وهو ابن عم الشيخ حسن ، ولكن شهبندر تجار بوشهر عزله وارسل بعد ذلك في الاغلال الى طهران ، فعاد الشيخ حسن الى نفوذه . وكان الاتهام الموجه ضد الشيخ ابراهيم هو أنه سمح للسنيين بمهاجمة الشيعة في قشم أثناء احتفالات المحرم . مع أنه في الحقيقة بذل جهده ليمنع الاضطراب ، الا أنه اضطر أن يدفع غرامة قدرها ٢٠٠٠ كران . وفي سنة ١٨٨٨ أطلق سراح الشيخ ابراهيم من طهران ، وسمح له بالعودة الى قشم .



العلاقات السياسية البريطانية مع الساحل الايرانى وجزره بعد الحرب الانجلو ايرانية ١٨٥٧ — ١٨٩٦

تدخل مساعد المعتمد لصالح الحاج عبد الحميد ملك التجار ١٨٤٩

في سنة ١٨٤٩ أثناء غياب الشيخ نصر الثالث من بوشهر في زيارة لشيراز متصلة بالمشكلات القائمة بينه وبين حكومة فارس ، وجد الحاج عبد الحميد ملك التجار — او المعترف به رسمياً كرئيس المجتمع التجاري الايراني — نفسه فجأة في خطر عظيم من ناحية الشيخ حسين عم الشيخ نصر. وفي العاشر من مايو جاء الى المعتمدية البريطانية ليطلب حماية كمبول الملازم مساعد المعتمد ، الذي كان يبدو أنه كان يقوم بالخدمة بالوكالة ، وربما

كان السبب المباشر للنزاع بين ملك التجار والشيخ حسين ، أمر تلقاه الاول من حكومة شيراز ، يحتمل انه أهمل الاستجابة اليه ، وهو أن يأمر تجار المدينة ان يؤجلوا دفع رسوم الجمارك ، ولكن أقارب الشيخ كانوا يشكون في أنه يعمل على إبعاد الشيخ عن الحكومة ، بالاضافة الى العداء القوي بين طرفي النزاع لعدة سنوات . وعندما لجأ ملك التجار الى مساعد المعتمد البريطاني جمع هذا سائر تجار بوشهر المهمين في منزله حيث ظلوا هناك ليلا ونهاراً ليكون في تواجدهم على تلك الطريقة ضماناً لسلامته .

وشعر الملازم كمبول أن إظهار عدم الاهتمام من جانبه ، ولو بقدر ضئيل قد يقرر المصير المحتوم لذلك الرجل السيء الحظ . وبناء على ذلك فقد استقبل في خلال اليومين التاليين في المعتمدية الرجال الاساسيين في النزاع ، حيث ناقش معهم الامور . وكانت وساطته ناجحة نجاحاً كبيراً ، حتى إن ملك التجار اعتقد في ١٤ مايو أنه من الاسلم أن يصرف التجار الآخرين من منزله ، وهدأ الاضطراب الذي ساد المدينة .

ولكن سرعان ما جدد الشيخ حسين تهديداته لملك التجار ، واتخذ الاجراءات لمنع هربه من المدينة براً أو بحراً . وفي ٢٢ مايو زار ملك التجار مرة أخرى مساعد المعتمد وكان في حالة ذعر شديد . ويبدو أنه طلب منه أن يغادر المدينة في الحال . وهو إجراء اعتقد أنه لا يستطيع أن يخاطر به بأمان . واقترح ملك التجار ان يقبل العرض الذي قُدم له من أحمد خان بن باقر خان زعيم التانجستان ، الذي كان غائباً في شيراز ، باحضار فرقة مسلحة الى بوشهر تحمله الى مكان أمين . ولكن الملازم كمبول الذي كان يخشى أن ينتج عن ذلك صدام خطير بين التانجستانيين ورجال الشيخ حسين رفض الفكرة . وأخيراً في ٢٥ مايو قام الشيخ حسين بالاستعدادات للهجوم على الحاج عبد الحميد . وبعد ان أحبط ذلك مساعد المعتمد ، الذي أقنع الشيخ القائم بالعمل في بوشهر بحراسته عند ابواب المدينة ، كما ارسل ممثلين من المعتمدية البريطانية للاحتياط ضد الخيانة ، سهّل لملك التجار ان يخرج من المدينة .

وعلى بعد خمسة أو ستة أميال في الخارج ، قابله حرس مكون من ٥٠ من التانجستانيين .

وقد وافق الرائد فارانت القائم بالاعمال البريطانيي في طهران ، على تدخل الملازم كمبول و ووصف عمله بالحكمة .



الاجراءات على الساحل الايرانى وجزره أثناء الحرب الانجلو ايرانية ١٨٥٦ ـ ١٨٥٧

قد اوضحنا من قبل تفاصيل عامة عن الحملة البريطانية في ايران الجنوبية في سنة ١٨٥٦-١٨٥٧ ، ولكن بقي ان نلاحظ بعض التفاصيل الهامة للعمليات المحلية .

الالتقاء خارج بندر عباس ٢٤ نوفمبر ١٨٥٦

في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٥٦ تم عند بندر عباس جمع مواصلات قوات الحملة الاصلية في الخليج ، مع سفن البحرية الهندية التي جرى الانتقال بواسطتها . وقد اختارت حكومة بومباي هذا المكان للالتقاء . وعندما علمت حكومة الهند بالامر ، اقترحت أنه من الافضل استبدالها بباسيدو ، تجنباً لترضية سيد عمان أو تلافياً لاعتراضاته حيث كان هو الملتزم لبندر عباس من قبل الحكومة الايرانية . ورداً على ذلك أشارت حكومة بومباي الى أن باسيدو الواقعة على جزيرة قشم هي الاخرى من ضمن مقاطعات السيد ، ومعرضة لنفس الاعتراضات مثل بندر عباس . لكنه لم يكن من المحتمل ان يحتج السيد ضدهم ، او يعتبر مسئولا عن استعمال القوات البريطانية لبندر عباس ، ما دام لم يمنحها هذا الحق ، كما أنه لم يكن في وضع يستطيع فيه منعهم . وفي نفس الوقت كان عدد من السفن التي تعمل من الهند الى بندر عباس قد غادرت الهند دون تعليمات بشأن تغيير مكان الوصول ، لذلك تقرر وقف المباحثات في الموضوع

اعلان الحرب واحتلال جزيرة خارَج في ٣ و ٤ ديسمبر

في ٢٩ نوفمبر ظهرت سفن قيادة الحملة الحربية أمام بوشهر فكتب ميرزا حسن علي خان حاكم المدينة الايراني رسمياً الى القائد فيلكس جونز المعتمد البريطاني مستفسراً عن سبب قدوم السفن . وفي ٣ ديسمبر أجاب الرائد جونز الذي كان عندئذ على ظهر السفينة «أساي» سفينة العلم في الاسطول بأن مهامه كمعتمد قد توقفت ، وارفق مع إجابته نسخة من إعلان الحرب صدرت في الهند في اول نوفمبر ، كان قد بعث بها القائد ستوكر قائد القوات البريطانية .

وفي الرابع من ديسمبر رفع العلم البريطاني على جزيرة خارَج ، حيث انشئت قاعدة حربية هناك .

النزول في حليلة من ٧ — ٩ ديسمبر

وفي السادس من ديسمبر ، بعد أن وصلت معظم السفن اخيراً من بندر عباس ، تجمعت عند بندر حليلة ، جنوب شبه جزيرة بوشهر التي اختبرت كمكان ملائم لانزال القوة كلها . واطلقت الطلقات الاولى في الحرب من البارجة التجارية « أجداها » الملحق بها ثمانية زوارق مدفعية لتغطية نزول القوات . وكان حوالي ثلاثمائة من الاعداء الذين احتلوا حدائق النخيل الملاصقة للشاطىء قد انسحبوا الى مسافة ما . وكانت عملية النزول رغم الاحوال المناخية المواتية خطرة الى أقصى حد . وأمكن الحصول على قوارب قليلة ، ما عدا قوارب الاسطول ، ولكن النزول تم في فترة قصيرة هي ثلاثة أيام وليلتان .

الاستيلاء على حصن ريشهر ٩ ديسمبر

وفي صباح ٩ ديسمبر بدأ التقدم الى بوشهر . وكانت سفن الاسطول الاول المسلحة آنذاك بقيادة نائب أمير البحر السير هنري ليك بالبحرية الملكية ، وهو القائد العام للبحرية الهندية . وكان التقدم في طريق مواز للساحل .

لقد كان حصن ريشهر ، وهو سد ترابي فسيح ، عالياً جداً ومحاطاً بخندق واسع عميق ، انشيء ليحتله ٤٠٠ او ٥٠٠ من التانجستانيين

بقيادة باقر خان زعيم التانجستانيين ، الذين تقدم بعضهم للهجوم ليناوئوا تقدم الحرس البريطاني . بينما فتحت نيران البنادق من الحصن ، وبعد أن أطلقت عليه القنابل من عيار ٨ بوصة من السفينة «أساي» من مسافة ١٧٠٠ ياردة أغارت بالسلاح الأبيض فرقة صاحبة الجلالة السادسة ، التي تسلقت الواجهة الشماليةمن الحصن ، بينما دخلت فرقة المشاة الاهلية العشرون من الجهة الشمالية الشرقية ، ودخلت الفرقة الاوربية الثانية ، والبلوشي الثانيةمن الزاويةالجنوبية الشرقية ، وكان الرجل الاول فوق السور هو الرئيس «وود» قائد جماعة الحرس من الفرقة العشرين المشاة التي قادت الهجوم ، وقد اصيب وود في الحال بسبع رصاصات بنادق ، ولكنه هاجم بسيفه قائد الاعداء . وقد شفي أخيراً من جراحه وكان هرب المدافعين عن الحصن من الجانب المواجه للبحر ، وقد طاردتهم الفرقة الثالثة الخيالة الخفيفة ناحية الجنوب على طول الشاطيء أسفل الصخور . وكانت الخسائر في الجانب البريطاني ٨ قتلى و ٣٧ جريحاً . ويبدو أن خسارة العدو كانت ما بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ قتيل ، من بينهم ابن وابن أخت باقر خان كما كان من بين القتلى البريطانيين الزعيم ستوبفورد الذي سقط وهو يقود فرقة صاحبة الجلالة ٦٤ ، بالقرب من قمة انحدار شديد ، والقائد ماليت قائد الفرقة الثالثة الخيالة الخفيفة ، الذي غدر به رجل كان قد منحه مسكناً . وكان بين الجرحى البريطانيين الى جانب الرئيس وود الملازم أترسن و وارن قائد الفرقة العشرين المشاة الاهلية ، وقد مات كلاهما من الجروح . وقد تم احتلال الحصن بمجرد ان أخذته الفرقة الثانية من البلوشيين ، وارسل الجرحى على ظهر السفينة ، في نفس المساء .

محاولة يقوم بها المعتمد لزيارة بوشهر في ٩ ديسمبر

عندما تشتت رجال القبائل الذين يحتلون شبه الجزيرة بتلك الطريقة قام القائد ف. جونز المعتمد ، بمحاولة للوصول الى مدينة بوشهر في سفينة تجارية صغيرة ، عليها علم الهدنة . وكان غرضه هو تجنب اراقة الدماء ان امكن ، وليقدم ملجأ على ظهر الاسطول للتجار في المدينة

وللسكان الآخرين ، بناء على رغبتهم . وعلى أية حال عندما وصلت السفينة آشور إلى مسافة ٥٠٠ ياردة من الشاطىء أطلقت عليها عدة طلقات من البطاريات الايرانية ، واضطر القائد جونز ان يعود ببعثته دون اتمام أي شيء . وارسل في الحال اعتذار كتابي من الحاكم الايراني الذي عزا الحادث الى جهل رجال المدفعية الايرانيين . ولكن لم تجدد محاولة الاتصال بالمدينة مرة أخرى .

الاستيلاء على بوشهر ١٠ ديسمبر

وحوالي الساعة الثامنة صباحاً في اليوم التالي(١) فتحت النيران من البارجة البخارية «أجداها» والسفن الصغيرة « برنيس » و « فكتوريا » والسفينة « فوكلاند » على الاستحكام والخنادق القائمة على مسافة ميل ونصف الميل جنوبي المدينة ، حيث كان الايرانيون يستعدون لصد التقدم البريطاني براً . وبعد ساعة من القصف بالقنابل البحرية ، لم تحدث تلف كبير بسبب طول المدى . وعندما رأى العدو قوة المدفعية البريطانية تقترب ، تركوا المكان وانسحبوا الى المدينة ومعهم مدفعيتهم ، وعندما وصل الجنرال ستوكر المكان بقواته ، مر به دون ان يجد أية مقاومة . وبعد ان ترك الاستحكام والخنادق ، ارسلت راية الهدنة من المدينة للسير هـ. ليلك مع طلب هدنة حربية لمدة ٢٤ ساعة لتقديم الشروط المقترحة ، ولكن هذا الطلب رفض على أساس إطلاق النار على السفينة آشور في اليوم السابق .

ثم شرع في قصف تحصينات المدينة من البحر من السفينتين « سمير اميس » و « فيروز » ، حيث قامتا بهذا العمل الذي احتملة مدفعية الجانب الايراني اول الامر . وفي خلال ثلاث ساعات تم اسكات

---

(١) يبدو أن عمل الاسطول كان سابقا لاوانه اذا لم يكن مناقضا للتنظيمات في رأى الحربيين الذين اسفوا أيضا على فشل السلطات البحرية في عمل الترتيبات لمنع هرب الحامية الايرانية من الشرخ الموجود خلف المدينة الى الارض الرئيسية ولكن مبررات الاسلوب الذى اتبعه نائب القائد غير مدونة .

بطاريتين خارج المدينة ، وبطارية مستترة أسفل صاري علم المعتمدية خارج الحوائط ، وبرج في الزاوية الشمالية الغربية من الحصن ، وتم ذلك بقليل من الاصابات ، وبدأ الهرب من فتحة في حائط المدينة في الركن الجنوبي الغربي .

وبعد الظهر مباشرة عند وصول القوات البرية البريطانية قريباً من الحوائط انزل صاري العلم الايراني في المدينة كرمز للاستسلام . وبعد قليل من التردد جاء الحاكم الايراني مع القائد الحربي الايراني سارهانف مهتار خان وسلما سيفيهما ، كما استسلم حوالي ١٥٠٠ او ٢٠٠٠ من الرجال الباقين من الحامية الايرانية التي هرب منها الكثير من الفتحة الموجودة في الحائط فيما غرق آخرون أثناء محاولتهم الهرب . وألقى البعض أسلحتهم أمام البريطانيين ، وتم احتلال المدينة ورفعت الاعلام البريطانية على صاري المعتمدية في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر . ولم تكن هناك خسائر بريطانية عند الاستيلاء على بوشهر ، ولكن بعض السفن المشتركة من البحرية الهندية حدثت بها اصابات في الهيكل والصواري والحبال . وبعد الاحتلال تم الحصول على العلم الايراني كتذكار للانتصار . وتم الاستيلاء على ٦٥ مدفعاً كانت موجودة بالمكان ، الى جانب كميات كبيرة من الذخائر ، ومخازن حربية أخرى . وارسل كل من الحاكم الايراني والقائد مع ميرزا محمد رضا الكارجوزار ، اي وكيل الشئون الخارجية ، على ظهر السفينة لابعادهم الى الهند ، أما الاسرى الايرانيون العاديون فقد أطلق سراحهم في الصباح التالي ، بعد أن حجزوا ليلة واحدة .

التنظيمات البريطانية بعد احتلال بوشهر :

انشيء المعسكر البريطاني على مسافة ميل جنوب المدينة بالقرب من الاستحكامات الايرانية ، ووضعت السفينة البخارية الصغيرة كلايف ذات الـ ١٤ مدفعاً ، وبعض السفن الحربية مع مدافع الحصار من عيار ٢٤ رطلا عند الفتحة خلف المدينة تغطية لجناح الجيش ، بينما كان يحمي الجناح الآخر من البحر السفينتان فكتوريا وفيروز . وكان المعسكر محاطاً

بتحصينات مكونة من خندق بسيط عمقه ثلاثة أقدام ، مع سور مصنوع من الطين ، وفي ظل ركن كانت توجد بطاريات وبعض مراكز بارزة وكان المكان الامامي الوحيد هو حرس من الخيالة على مسافة ميلين تجاه الجنوب .

تشتت القوة الايرانية بالقرب من لنجة ١٩ ديسمبر

ترك السير ه. ليك بوشهر الى بومباي في السفينة أساي في ١٦ ديسمبر ولكن عند مروره في الخليج ، تلقى معلومات من لنجة تفيد بأن قوة ايرانية في الجيرة مؤلفة من ٣٠٠٠ رجل بقيادة مصطفى قولي خان اميري بانج تتجه لبوشهر ، ومن الممكن ان تكون للهجوم على باسيدو .

وفي ١٩ ديسمبر وجدها معسكرةً على الساحل على مسافة ٢٠٠ ياردة من الشاطىء ، فأطلق عليها النيران من مدى ١٢٠٠ ياردة . فرد الايرانيون اول الامر بمدفعيتهم ، ولكنهم انسحبوا بعد ٣٥ دقيقة في فوضى كبيرة تاركين مدافعهم وخيامهم وجرحاهم خلفهم ، فطاردتهم « أساي » بقنابلها الى الداخل .

الحملة على برزاجان من ٣ — ٥ فبراير ١٨٥٧

بعد أيام قليلة من توطيد قوة الميدان البريطانية ، عزم السير ج. اوترام على ارسال حملة من بوشهر لتقضي على تجمع ضخم للعدو بقيادة شجاع الملك في بورازجان . واحيط القائد الايراني علماً بأن تحت تصرفه حوالي ٨٥٠٠ من الخيالة والمشاة و ١٧ مدفعاً ومدفع هاون ، بينما كان يعتقد ان ١٢ فرقة من المشاة و ٣٥ مدفعاً ستجيء من طهران لتنضم اليه . وكان من المفهوم أنه يمكن جمع ٤٠٠٠ رجل من جنود القبائل بعد فترة ٢٤ ساعة .

وقد مكّن وصول اللواء الاول من القسم الثاني من الهند من العمل ، فتقدمت مساء ٢٣ فبراير قوة من جميع الاسلحة ، وسارت من بوشهر تحت قيادة السير ج. اوترام شخصياً . وكانت تتكون من فرقة الخيالة الثالثة الخفيفة ، ومن الفرقتين الثالثة والخامسة من قوة بطارية الميدان الخفيفة

كل منهما بستة مدافع . ومن الفرقة الرابعة والستين المشاة وال ٧٨ الاسكتلنديين ، والفرقة الثانية من الاوروبيين وبها ٢٢١٢ من جنود الاشغال العسكرية ، ومن الفرقة ٢٠ و ٢٦ من المشاة الاهلية والرابعة بنادق ، والفرقة الثانية من البلوش وعددهم ٢٠٢٢ من جنود الهنود الانجليز ، ويبلغ عدد الجميع ٤٦٣٥ رجلا ، باستثناء المدفعية . وكانت الحامية التي تركت في بوشهر لحماية المعسكر تضم ٣٧٨ من المشاة الاوروبيين ، وفرقة واحدة من جنود المدفعية الاوروبيين ، معها ١٤ مدفعاً الى جانب فصيل بحري .

سارت الكتائب طوال الليل ، وفي الصباح الرابع وصلت شاه كوتاه على مسافة ٢٦ ميلا ، حيث تمكنت قوة الخيالة من بوشهر من نسف ٣٠,٠٠٠ رطل من البارود من ذخائر الايرانين في اول يناير ١٨٥٧ . وتقدمت في المساء ١٤ ميلا أخرى ، ثم استراحت في العراء أثناء الليل في جو راعد وبرد ومطر ورياح قارصة حيث لم تتمكن القوات من إيجاد ملجأ يحميها . واستؤنف السير في الصباح التالي لليوم الخامس . وفجأة بعد الظهر امكن احتلال بورازجان دون معارضة ، بعد ان انسحب الجيش الايراني الى داليكي . وتم الاستيلاء على معسكر العدو المحصن بالخنادق الذي أخلي في منتهى السرعة ، ومر اليومان السادس والسابع في جمع كميات كبيرة من المخازن التي تركها الايرانيون وراءهم وكانت الكميات تشمل آلاف الارطال من ذخيرة المدافع ، ومئات الالوف من خراطيش البنادق ، و ١٠,٠٠٠ عشرة آلاف رطل من البارود ، الى جانب لوازم حربية أخرى ، وبعض الاطنان من الحبوب . وقدّرت المتفجرات التي نسفت بواسطة الالغام قبل تركها بأربعين الف رطل . وكانت توجد خيام ومعدات للمعسكرات ، ولكن القرويين نهبوا معظمها .

وقد تقرر بعد عملية استطلاعية التوقف عن مطاردة العدو الذي انسحب بمدافعه الى اماكن محصنة في التلال .

السير من برازجان الى خوشاب في السابع والثامن من فبراير

بُدِىء بمسيرة العودة الى بوشهر في مساء مساء ٧ فبراير . وحوالي منتصف الليل هوجمت موٴخرة الجيش ، وسرعان ما هوجمت القوات بعد ذلك من جميع الجهات ، بواسطة الخيالة الايرانية وجنود المشاغلة ، وتوقفت القوات الانجليزية في الليل في تشكيل دفاعي مواجهة الناحية الامامية من كل جانب ، ووضعت الامتعة وملحقات المعسكر في الوسط وما كادت هذه التنظيمات تتم ، حتى فتح العدو نيرانه بأربعة او خمسة مدافع ثقيلة ، وردت عليها المدفعية البريطانية واستمر قصف المدفعية بطريقة متقطعة ، دون اي تأثير حتى الفجر .

معركة خوشاب في الثامن من فبراير

وعندما بزغت شمس ٨ فبراير ، اكتشف موقع الايرانيين في موضع في الشمال الشرقي على شمال موٴخرة القوة البريطانية ، وهي متركزة في قرية خوشاب التي مرت عليها القوة البريطانية قبل التوقف . وكان يبدو ان قوة العدو حوالي ٦٠٠٠ أو ٧٠٠٠ رجل ، بينهم اعداد كبيرة من خيالة القبائل اتخذت مكانها في الجناحين . وقد استكشف موضع الايرانيين الرئيس جريفز قائد الفرقة الخيالة الثالثة الخفيفة ، الذي هاجم مقدمة العدو من مسافة ٢٠٠ ياردة تحت نيران مستمرة . وحوالي ذلك الوقت تعطل السير ج اوترام موٴقتاً بسبب خيالته الذين تقهقروا ، وأدار العمليات التي تبعت ذلك ستوكر والرائد لوجارد كبير الضباط . وتقدم البريطانيون في صف لمهاجمة الموقع الايراني ، ولكن الايرانيين بعد ان شلتهم نيران المدفعية وضعضعتهم هجمات الخيالة لم ينتظروا لملاقاة هجوم المشاة ، فتشتتوا وهربوا . وكان اعظم الاعمال في ذلك اليوم ما قامت به فصيلة من ١٢٠ رجلا من الفرقة الثالثة الخيالة الخفيفة كان يقودها الرئيس فوريس ، وقد اقتحمت الفصيلة ساحة بها فرقة مكونة من ٨٠٠ من الايرانيين الشماليين الاقوياء ، فشتتهم وانقضت على المدفعية الايرانية في المؤخرة . وفي هذا الهجوم جرح الرئيس فوربس جرحاً بليغاً ، كما جرح ثلاثة من ضباطه على الاقل وهم

الرؤساء كورنت وكومب وورن مورو » وجرحت خيولهم في ثلاثة أماكن وحصان لضابط آخر هو الملازم مور سقط ميتاً تحت راكبه بعد أن قفز الى الساحة . وظل ٧٠٠ على الاقل من الاعداء موتى في الميدان . وقد تم الاستيلاء على مدفعين نحاسيين « ٩ ارطال » مع ذخيرة وقليل من الخيل والبغال والتقط الف او أكثر من قواعد الاسلحة من على الارض . وانتهت هذه العملية في الساعة العاشرة صباحاً .

وقد كتب بعد ذلك السير ج. اوترام الذي شفي من الحادث قرب نهاية العملية يصف هزيمة العدو : « ان فرقتنا الصغيرة من الخيالة شتتت العدو كالقش ، وبمعنى الكلمة مزقتهم كالقمح تحت المنجل . وكان معظم رجالهم من الاقوياء كما برهنت جثثهم الضخمة على ذلك ، ولم اشاهد أبداً مثل هذه المذبحة التي لم تكلفنا كثيراً . ووضح حقيقة ان رجالهم يواجهون الموت بلا مقاومة كأنهم يفعلون ذلك نكاية في ضباطهم الجبناء الذين تركوهم بطريقة مخجلة ، أما سلوك فرسان العدو من البداية للنهاية فكان في منتهى النذالة » .

لم تتوقف القوات الايرانية المهزومة حتى وصلت شيراز . وكانت الخسائر البريطانية مقتل ٣ اوروبيين ، و ٧ من الهنود ، وجرح ٣١ من الاوربيين و ٣١ من الهنود مات منهم بعد ذلك ٣ اوروبيين ، و ٣ من الهنود .

وقد نشرت الحكومة الايرانية بعد ذلك تقريراً مسلياً عن المعركة في جريدة طهران ، تظاهرت فيه بأن مخازن الذخيرة التي نسفت في برازجان كانت للبريطانيين ، وان الايرانيين طاردوا الغزاة الى بوشهر .

السير من خوشاب الى بوشهر من ٨ – ١٠ فبراير

سارت القوة البريطانية مرة أخرى في نفس المساء في مطر غزير ، ورياح قارصة في محيط من الوحل ، وبعد ان ضلّت الطريق بسبب خطأ مرشد من الاهالي لم تصل الا ضحى اليوم التالي ، ووصل جزء من القوة الى بوشهر في تلك الليلة ٩ فبراير ، ووصل الباقي في الصباح التالي .

ولم يتركوا خلفهم مقاتلا واحداً حياً او ميتاً ليقع في ايدي الاعداء ، وسارت القوات من بوشهر الى برازجان (٤٦ ميلا) في ٤١ ساعة ، وعادت من طريق آخر (٤٤) ميلا في ٥٠ ساعة ، وكانت هذه المدة تشمل الوقت الذي تمت فيه عملية خوشاب . وكانت الوقاية الوحيدة للقوات ضد الجو العاصف ، هي المعاطف الكبيرة والبطاطين ، يحملها الرجال أنفسهم لعدم وجود دواب للنقل فإن الارض التي عبروها كانت تتطلب امراً بصرف أحذية جديدة لجميع القوات عند عودتها لبوشهر .

المعسكر البريطاني في بوشهر فبراير ١٨٥٧

عند العودة لبوشهر . وجه السير ج. اوترام عنايته الى تقوية المعسكر البريطاني المحصن ، وكان ينوي ارسال معظم قوات الميدان فيه للقيام بعمليات في المحمرة . وشيدت اربعة استحكامات امام المعسكر في مواجهة الجبهة الجنوبية ، وطابية ساحل في استحكام آخر في المؤخرة .

الاستعدادات البريطانية في باسيدو أثناء الحرب

ويبدو أنة قد اهمل منذ بداية الحرب حماية قاعدة باسيدو التي كان يخزن فيها الفحم ، في مبان ذات قيمة . وبعد ان قصف السير هـ. ليك قائد البحرية معسكراً ايرانياً في لنجة في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٥٦ ، اتخذ الخطوات ليعالج الاهمال بوضع مدفعين ٦٨ رطلا ، و ٨٠ من رجال البحرية تحت قيادة هافلدر الى جانب السفينة البنجاب لحراسة القاعدة ، والسفينة كونستانس لحراسة المجرى بين جزيرة قشم والارض الرئيسية .

وقد راجع السير ج. اوترام الاستعدادات التي قام بها ضابط البحرية الهندية المسئول كما قا ماوترام بزيارة باسيدو في ٢٥ يناير سنة ١٨٥٧ وهو في طريقة الى الجبهة ، وامر بنقل المدافع التي وجدها موضوعة لحماية المباني على مسافة ميل منها الى مكان قريب ، وأوصى بوضع قوة مكملة من الضباط وصف الضباط لضمهم لرجال البحرية ، وكان من رأيه ان السفينة كونستانس تكفي للدفاع البحري عن المكان .

جزيرة خارَج أثناء العملية

شُغلت جزيرة خارَج أثناء العمليات كمستشفى ومستودع للفحم . ويبدو انه اعتبر ان فصيلة من فرقة المشاة الاهلية التي زودت بعد ذلك في مارس سنة ١٨٥٧ بالرابعة بنادق ، بمثابة حامية كافية . وفي ٣٠ أيلول قام السير ج. اوترام بفحص جزيرة خارَج لمعرفة صلاحيتها كمصحة للقوات التي كان من الضروري الاحتفاظ بها في بوشهر أثناء الصيف .

ويبدو ان السير ج. اوترام شأنه شأن سير ج. مالكولم سنة ١٨٠٨– ١٨٠٩ ، والضباط المهتمين باحتلال الجزيرة من سنة ١٨٣٨ الى ١٨٤٢ ، قد تأثر كثيراً بمزايا جزيزة خارَج مؤيداً مثلهم ضمها للممتلكات البريطانية كما تم التفكير في وقت ما ، لذلك كتب في مايو سنة ١٨٥٧ لرئيس هيئة الرقابة بشركة الهند الشرقية .

« انك ترى انني اوافق على الاقتراح الوارد في مشروع المعاهدة التي يجري اعدادها في الوطن للاحتفاظ بخارَج ، وانني اعترف بأنني أشعر ببعض الاسف لأن هذا الامر لم يتحقق . وفي أي حرب مستقبلا مع ايران فان حامية صغيرة هناك مع بعض السفن الحربية القليلة ستكفي لما هو مطلوب في ذلك الجزء ، وهكذا فلنترك الجيش حراً يقوم بعمليات اكثر تعرضاً(١) للهجوم . ولا ريب كان احتلالها سيمكننا علاوة على ذلك من التحكم في الخليج ، ويجعل من العبث منافسة أية قوة تريد توطيدنفوذها هنا » .

وعلق بعد ذلك بشهر على انسحاب الجزء الاكبر من قوة الميدان الى الهند بما يأتي :

« ان خارَج ، في رأيي ، مكان أفضل من بوشهر ، سواء من حيث الاعتبارات السياسية ، او الحربية للتحكم في هذا الميناء(١) ومصبات الفرات

---

(١) من المحتمل ان يكون المعنى اكثر تعرضا للهجوم من بوشهر التى تقع خلف امتداد الساحل .

(١) يقصد « بوشهر » .

ويمكن الاحتفاظ بها حتى في حالتها الراهنة ضد قوات ايران . وبمجرد حامية صغيرة يمكن ان نجعلها مأوى حصيناً لقوات بحرية كبيرة .

ويبدو لي أن خارج ستكون ايضاً مكاناً أفضل للمعتمد في الخليج بوضع ذلك الموظف بعيداً عن ممارسة التدخل الذي يثير غيظاً لا يمكن تجنبه مع الرعايا الايرانيين ، طالما هو موجود في هذه المدينة .

ولا يشمل احتلال الجزيرة بالضرورة استيلاءنا عليها كأرض بريطانية اذا وفى الشاه بشروط المعاهدة . وهي الآن أعظم مغنم قيم نستطيع ان نحتفظ به اذا لم يف الشاه بشروط المعاهدة » .



علاقات بريطانيا السياسية مع ساحل ايران وجزره بعد الحرب الانجلو ـ ايرانية ١٨٥٧ ـ ١٨٩٦

المتاعب التي حدثت من نظام الكارجوزار ١٨٦٠ ـ ١٨٨٧

بعد الحرب الانجلو ايرانية نشأت صعوبات من التوسع الذي قامت به الحكومة الايرانية في نظام الكارجوزار وهم طبقة من الوكلاء السياسيين يوضعون في مراكز هامة حيث يوجد أجانب يعملون بأوامر تصدر من وزارة الخارجية الايرانية مباشرة ، مستقلين عن السلطات الايرانية المحلية .

ويمكن اثبات أن النظام لم يكن جديداً تماماً من كون الكارجوزار المحلي كان من أبرز السجناء الذين أخذهم البريطانيون عند الاستيلاء على بوشهر كما ذكر من قبل . وكان واجب الكارجوزار ان يرعى مصالح الحكومة الايرانية في جميع الانشطة التي كان للممثلين والرعايا الاجانب علاقة بها . وفي سنة ١٨٦٠ أصدر الوزير البريطاني في طهران أمراً للمعتمد البريطاني في بوشهر بأن يجعل اتصاله بالكاجوزار في جميع الشئون التي اعتاد التعامل فيها مع الحاكم المحلي .

وفي سنة ١٨٦٧–١٨٦٨ عندما كثر النزاع في بوشهر بشأن العديد من مسائل المعاهدة المتعلقة بحقوق البريطانيين نتجت متاعب كثيرة وتأخير بسبب القيود التي وضعت على المعاملات المباشرة بين المعتمد البريطاني والموظفين الايرانيين العاديين . ولمدة اربع او خمس سنوات لم يكن يوجد كارجوزار في بوشهر ، وفي سنة ١٨٦٨ قدمت عرائض كثيرة عن هذا الموضوع للحكومة الايرانية أدت الى تعيين كارجوزار هناك وهو ميرزا محمد خان الذي وعد بأن يكون موقفه موقف التوفيق . ولا يبدو ان القيود على المعاملات بين المعتمد البريطاني والحاكم الايراني قد انتهت رسمياً ، علماً بأن انتهاءها كانت تحث عليه كل من وزارة خارجية صاحبة الجلالة وحكومة الهند ، ولكن يبدو واضحاً من تاريخ العلاقات المحلية بعد ذلك أن اعتبار هذه الامور مطلقة الاهمية لا بد قد توقف .

وفي سنة ١٨٧٣ استطاع المعتمد البريطاني الرائد اي. س. روس أن يذكر في تقرير له ان علاقاته مع الكارجوزار والامير الحاكم في بوشهر أيضاً كانت ممتازة ، ولكنه في سنة ١٨٧٧ اضطر ان يشتكي من سوء سلوك ذلك الموظف ، وكانت النتيجة ان أبعد الاخير من بوشهر ، واستبدل بأخر اسمه ميرزا عبد الكريم . كاجراء موقت ، مع بقاء ميرزا محمد خان .

وفي سنة ١٨٨١ عين كارجوزار بوشهر ميرزا علي أكبر خان كحاكم على المدينة ، بعد ان اعفي من وظيفته كوكيل للشئون الخارجية وحل محله الحاج ميرزا عبدالله خان زميله في بندر عباس ، حيث أدخل نظام الكارجوزار أيضاً ، ولم يبق ميرزا اكبر خان طويلا في الحكم بعد أن أصبح مذنباً لسوء سياسته كحاكم ، وقدم الوزير البريطاني في طهران شكوى ضده .

وفي نوفمبر سنة ١٨٨٧ عين كارجوزار بوشهر ميرزا محمد خان ، معتمد الوزارة ، ولا نعرف ما اذا كان هو نفس الشخص الذي كان صاحب السلطة من قبل . وقد وقع في أحبولة في حسابات الجمارك ،

وسجن في منزله وحرم من الطعام لمدة يومين . وعُمِل على تهريبه الى المعتمدية البريطانية ، حيث بقي في أمان ، حتى تمت الترتيبات لمحاكمته بعد التحقيق في سلوكه . وفي النهاية طرد وشغل مكانه نجف قولي خان ، وهو شخص ذو خبرة قليلة ، وأقل منزلة .

رفض الحكومة الايرانية لعرض مساعدة البحرية البريطانية للقضاء على الفوضى في الساحل ١٨٥٩ — ١٨٦٠

في نهاية سنة ١٨٥٩ او بداية سنة ١٨٦٠ عرض القائد فيلكس جونز المعتمد البريطاني في بوشهر على صاحب السمو الملكي حسام الدولة حاكم فارس العام مساعدة البحرية البريطانية في قمع القلاقل الخطيرة التي قامت في الساحل الايراني ، وهددت بالانتشار الى الداخل محدثة آثاراً خطيرة على التجارة ، وسلام الدولة ، ولكن دون جدوى . ولم تظهر الحكومة الايرانية التي ربما قد تجدد العرض عليها عن طريق الوزير البريطاني في طهران أي دلالة على قبوله ، واعتقدالسير ه. رولينسون ان اعمال الروس في أشورادا في القزوين جعلتهم يرتابون في نوايا المساعدات البحرية الاجنبية ، فلم يكن مناسباً الإلحاح على الاقتراح فتقرر ان يترك ليوصي به حسام الدولة نفسه ، عندما تقنعه الخبرة بفائدته . وقد وافقت حكومة بومباي على ذلك الرأي .

الصعوبات المرتبطة بالمقبرة البريطانية في بوشهر ١٨٦٢

وفي سنة ١٨٦٢ قامت مشكلة بسبب تصرفات متعمدة لانتهاك حرمة المدافن البريطانية في بوشهر ، ارتكبها الايرانيون الذين قاموا بزراعة جزء منها كما حدث بعض التلف ايضاً للسور الذي يحيط بها . وبعد ان اشير الى هذا الموضوع في طهران ، فرضت غرامة على احد المعتدين ، وتوقفت الشكوى بعد تعيين حارس بالأجر ، ولا يُعرف ان كان اتخذ أي إجراء بصدد توصية الرائد بللي المعتمد بالحصول على منحة بالارض الخاصة بالمقبرة من الحكومة الايرانية . مع دفع تعويض لأصحاب الارض .

الاجراءات البريطانية للاغاثة في المجاعة في بوشهر ١٨٧٠–١٨٧٢

وفي سنة ١٨٧٠ حدثت مجاعة ، وكانت بوشهر في ذلك الوقت دون حاكم ، وقامت مظاهرات شعبية هناك بسبب تصدير الرعايا البريطانيين للغلال ، وطلبت الحكومة الايرانية أيضاً من الوزير البريطاني في طهران ان يستعمل نفوذه ليوقف الشركات البريطانية من إرسال القمح خارج الدولة . وكان الرائد بللي مستطيعاً ان يأمر بوجوب تسليم الغلال الموجودة بمخازن التجار البريطانيين حينئذ ، ومعظمها من القمح الى السلطات الايرانية المحلية ، ولكن لم يكن هناك في اول الامر موظف ايراني يستطيع احتمال مثل تلك المسئولية . ولمدة شهر بيعت الغلال للناس بثمن منخفض عن طريق التجار البريطانيين أنفسهم . وعند وصول الحاكم نقلت اليه الغلال التي كانت موجودة في المخازن .

وقد اعتبر البيع الاجباري لتلك الكميات ظلماً للشركتين البريطانيتين اللتين تأثرتا كثيراً وهما شركتا السادة مالكولم وشركاه ، والحاج موسى ميماني اللتان اشترتا القمح في ابريل سنة ١٨٧٠ او قبل ان تعلن الحكومة الايرانية عن نيتها في وقف التصدير ، وعرضها دفع الثمن بسعر ١٢ قراناً للمن . واخيراً عقد اتفاق على أساس مرض قليلا للتجار ، ومع أن الاخيرين كانا غير راضيين بهذه التسوية النهائية أيضاً ، فان حكومة الهند قررت ألا تؤيدهما في اعتراضاتهما أكثر من ذلك .

وظلت المجاعة مستمرة ، ونظمت لجان للاغاثة في سنة ١٨٧٠–١٨٧١ في لندن وكلكتا وبومباي . وفي سنة ١٨٧٢ كون صاحب الجلالة الشاه لجنة إغاثة ايرانية . ويبدو ان منظمي حركة الاغاثة في الهند كانوا : خوجه عبدالغني ميان حامل وسام نجمة الهند ، وابنه اسدالله من الدكا وتبرع السادة الهنود ايضاً للارصدة البحرية ، وتكونت لجنة محلية في بوشهر لادارة التبرعات البريطانية والهندية ، وكانت تتكون من بعض السادة الاوروبيين هناك ، يشرف عليهم المعتمد . ووضع المال تحت تصرفها فيما بين يوليه سنة ١٨٧١ ويناير سنة ١٨٧٢ . وقد بلغت قيمة المال ١٤٨,٥٠٧ قراناً . ووزعت هذه اللجنة اول الامر طعاماً مطهياً ، ووزعت بعد ذلك عملة نحاسية .

وفشلت في كل من هاتين الوسيلتين بسبب كثرة الحشود ، مما سبب الفوضى وفتح الباب لاساءة التصرف . وفي النهاية وجد أنه من الافضل في بوشهر استخدام أشخاص أقوياء لكنس المدينة ، ورصف الطرق في الريف ، بينما تأسست ملاجىء وغيرها للعجائز والضعفاء وللنساء والاطفال واعطي الخبز للفقراء يومياً في سابزاباد ، وتجمعت معظم القرى وقدمت معونة نقدية للاشخاص الذين اوصلتهم المجاعة الى الفقر . وقامت لجنة بوشهر ايضاً بتقديم منح للمساهمة في نفقات المجاعة في كازاران وشيراز واصفهان . وفي أغسطس سنة ١٨٧٢ بعد ان جمع محصول جيد ، توقفت تقريباً عمليات الاغاثة ، وكان ما زال باقياً في الميزانية ٩٧١٣ قراناً في أيدي لجنة بوشهر ، باستثناء رصيد احتياطي لليتامى قدره ٧٢٦٠ قراناً او ٣٠٠٠ روبية . وفي سنة ١٨٧٣ أقفلت أعمال وحسابات لجنة بوشهر بناء على اقتراح مركز لجنة الاغاثة في لندن .

قضايا بريطانية متنوعة ١٨٧٢ – ١٨٧٤

في سنة ١٨٧٣–١٨٧٤ كانت تقع أحداث متنوعة على الساحل الايراني أثرت في الرعايا البريطانيين ، واستدعت احتجاجات رسمية ، ومطالب لتصحيح الامور . ففي يناير سنة ١٨٧٣ تسبب الحجاج في إيجاد فوضى في بندر عباس ، مما أجبر وكيل البريد البريطاني ان يهرب طلباً للأمان . وارسلت روز ، وهي سفينة حربية الى المكان ، وكان لذلك نتائج طيبة . واصدرت اوامر من الحكومة الايرانية لحماية الرعايا البريطانيين بعناية بواسطة الموظفين الايرانيين المحليين ، وحدث شغب لذلك نوعاً ما في لنجة ، ولكن شيخ لنجة حمى وكيل البريد ، وكبح جماح الحجاج . وبالقرب من بوشهر جرح ضابط بحري بريطاني وسلب ما معه بأيدي عصابة من قطاع الطرق . ولكن الحكومة الايرانية بالرغم من الجهود العديدة الجبارة ، لم تتمكن من تقديم المعتدين للعدالة وفي مارس سنة ١٨٧٤ جاء مركب شراعي الى الشاطىء عند جزيرة الشيخ شعيب وتحطم ، وقد حال وجود موظف من المعتمدية البريطانية في المكان دون نهب المركب . ووصل مندوب الحكومة البريطانية

الاهلي في لنجة سريعاً ، لمساعدة القبطان ، وليرتب مع شيخ كنجون شروط الانقاذ .

قضية ماروارايد الهندي ١٨٧٣ — ١٨٧٧

وقضية أخرى كان شأنها التجاري والقانوني أهم من ناجيتها السياسية وهي قضية ماروارايد التاجر الهندي في كرمان الذي كان مرتبطاً بالعمل مع مول غاندي وهو الآخر تاجر هندي في بندر عباس . وفي بداية سنة ١٨٧٣ وبعد أن غش شريكه ، وشخصاً آخر من رعايا الهند البريطانيين ، أسلم واتخذ لنفسه اسم ميرزا علي أكبر ، وكانت فكرته هي كسب المعونة الايرانية ، وهكذا أفلت من العدالة البريطانية .

وبناء على طلب الوفد البريطاني ارسلت حكومة الشاه تعليمات في هذه القضية الى حاكم كرمان ، ولكن نتيجتها كانت تصرفات لا تبشر بأي أمل للترضية الحقيقية . واخيراً في سنة ١٨٧٥ ونتيجة لعرائض قدمها بعض الشاكين الهنود ، خاطب الوزير البريطاني الحكومة الايرانية مرة أخرى ، وحصل منها على امر موجه الى حاكم كرمان لاحضار ماروارايد الى بندر عباس ، لكي تفحص حساباته هناك في اجتماع يضم الهنود وآخرين بمعرفة الكارجوزار الايراني ، لوضع تسوية ترسل نتيجتها الى الحكومة الايرانية ، وعلى أية حال فان المستر تومسون أحس بصعوبتين خطيرتين : ففي الاعتبار الاول ، ان القضية ، بما أنها بين رعايا بريطانيين كلية ، لم يكن للسلطات الايرانية الحق للتدخل فيها طبقاً للمعاهدة ، وثانياً فانه يفهم أنه لا هو نفسه كوزير ، ولا المعتمد في الخليج يملكان سلطات يستطيعون بها التصرف في القضية بصفة قانونية لو أحضر ماروارايد امامهم .

وفي النهاية قررت حكومة صاحبة الجلالة ان يطلب وجود ماروارايد للتقاضي عند معتمد بوشهر ، طبقاً للعرف . وفي نهاية يوليه سنة ١٨٧٦ ارسل غلام (رسول) من المفوضية البريطانية من طهران الى كرمان ، ومعه امر للسلطة المحلية لارسال ماروارايد مع كتبه ومستنداته الى بندر عباس . وفي سبتمبر وصل المستر ادوارد المساعد الثاني للمعتمد الى بندر

عباس ، بعد ان فوضه الرائد بريدو المعتمد بالوكالة ليحقق في القضية ، ولكن ماروارِيد لم يكن هناك . وعلم المستر ادوارد عندما تقدم الى ميناب ان الرجل ما زال موجوداً في كرمان . وكان يبدو ان ما راوريد قد آوى الى منزل المجتهد المدعو الحاج أغا أحمد مما أجبر الحاكم أن يقبض عليه بمناورة حربية . وعند ذلك هاجم جمهور غاضب من المسلمين المقر الهندي ، وقبضوا على أحد النزلاء فعاملوه بشدة وحجزوه ، حتى استعاد ماروارِيد حماية المجتهد ، وضم الحاكم الذي ارتاب فيه الهندوس على أنه ارتشى ، صوته الى صوت المجتهد في التأكيد على حظر أية محاولة لارسال ماروارِيد الى بندر عباس في هذه الحالة المضطربة من عشائر المسلمين المحليين ، وان يوصى على الفور بتسوية مالية ، بدلا من ذلك . ولكن رفض غلام أن ينصت الى هذه المقترحات ، بما أنها لا تتفق مع الاوامر التي يحملها .

وقدم المستر تومسون في طهران احتجاجات شديدة كان من نتيجتها ان ارسل ما رواريد أخيراً الى بندر عباس في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٦ . وقد اشيع ان تسويف الحكومة الايرانية في الموضوع لم يكن ميلا لانكار حق الطلب البريطاني الذي كتب عنه وزير الخارجية الايراني نفسه قائلا : « ان للمفوضية البريطانية الحق الواضح في ان تحقق العدالة لرعاياها » . غير أن الشاه رغب بأن يُختص ماروارِيد بالرعاية بقدر المستطاع ، لانه اعتنق الاسلام حديثاً ، ولايجاد فرصة من أجل تسوية كرمان ، حيث بدأ المجتهد في جمع تبرعات لصالح الرجل » .

وفي بداية يناير سنة ١٨٧٧ ، وصل الى بوشهر ماروارِيد مع بعض شهود من الهنود الذين شهدوا ضده . وقد أدت البينات المقدمة الى وجوب محاكمة الرجل باتهام إجرامي . وقام المعتمد الرائد بريدو بموجب اوامر من حكومة الهند ، بالمحاكمة في بوشهر . وفي ٢٥ يونيو حكم على السجين الذي ثبت ذنبه بسجن صارم لمدة ستة أشهر ، يستثنى منها المدة التي قضاها أثناء المحاكمة .

وقد امرت حكومة الهند من قبل ذلك بأن أيّ حكم يصدر ،

يجب ان ينفذ في بوشهر بموجب ترتيبات يقوم بها المعتمد ، ربما بسبب الشك بأن امر القبض الموقـــــع من المعتمد لم تكن سلطات السجن في الهند تعتبره قانونياً .

قضية بغلة « سفينة » بريطانية في هانجام ١٨٧٦

في مارس سنة ١٨٧٦ ، جنحت بغلة كبيرة عليها الاعلام البريطانية عند هانجام ، وفي الحال عند تلقي النبأ ارسلت سفينة صاحبة الجلالة «العرب» الى المكان ، وقد انقذ وجودها البغلة من النهب . واقتصر شيخ قشم ، الذي ارسل عدداً من القوارب الى مسرح الحادث ، على طلب جر السفينة الى مينائه ، على أمل الاستفادة منها آخر الامر. وقد ارسل بعد ذلك وفداً الى بوشهر ، ليوضح ان مقصدهالوحيد كان انقاذ البغلة وحمولتها . ودخل في اتفاق يرد بموجبه لاصحاب البغلة كل ما اخذ منهم . وقد نفذ الاتفاق كما يجب .

مطالبة السلطاتالايرانية بقوائم الموظفين البريطانيين ومن تحت حمايتهم ١٨٨٣

في يونية سنة ١٨٧٧ ، طلب معتمد الدولة حاكم فارس العام حينئذ ، من المعتمد البريطاني بالوكالة في بوشهر ، ان يزود السلطات الايرانية هناك بقائمة بأسماء الموظفين والاتباع في المعتمدية لارسالها لوزير الخارجية في طهران ، ولكن الرائد بريدو أبى أن يستجيب لذلك ، على أساس ان هذا العمل «سيكون معناه الاعتراف بمطالب السلطات الايرانية للتدخل في حق استخدام مثل هؤلاء الموظفين في المعتمدية » .

وتكرر الطلب في العام التالي بطريقة أشد على ما يبدو ، ورفضه أيضاً مرة أخرى الرائد روس المعتمد ، ولكي يبرر الأخير موقفه ، اشتكى من أن إعداد قائمة ، ولو للوقت الحاضر ، أمر مستحيل ، بسبب كثرة وتنوّع الاتباع البريطانيين ، الذين كانوا يتنقلون باستمرار في موانىء الساحل الايراني بينما الاشخاص الذين تستخدمهم الحكومة البريطانية ، او الرعايا البريطانيين ، كان بعضهم يفصل كل يوم ، ويحل محلهم

آخرون ، وان أية محاولة لاعلام السلطات االايرانية بصفة مستمرة في هذا الموضوع ، لن تكون فقط عديمة الجدوى ، بل ربما تسبب أيضاً مناقشات تكثر بعد ان كانت نادرة قبلئذ . وتستطيع السلطات الايرانية ان تتأكد باستمرار وبلا صعوبة عن طريق الاتصال بالمعتمدية عن حالة أي فرد معين . وستقدم كل مساعدة من اي نوع ممكن للحكومة الايرانية فيما يختص بالرعايا الايرانيين الذين يعملون مع البريطانيين ، ويتهمون بسوء سلوك ، أو بخرق قانون ، وان هؤلاء الاشخاص عندما يتهمون بجريمة لن يستخدموا مرة أخرى . واخيراً فان عادة المعتمدية البريطانية في بوشهر هي الا تزيد من القيود المفروضة بواسطة المعاهدات ، وان تفيد من النتيجة السارة ، في أن المنازعات أصبحت نادرة . هكذا ردّ الرائد روس على الحاكم الايراني . وقد وافقت عليه حكومة صاحبة الجلالة التي اعتبرت أن التدخل الايراني الرسمي في شئون معتمدية بوشهر الصغيرة ، لا يمكن ان يسمح به ، وان اعتراف السلطات الايرانية للأفراد في بوشهر بأنهم رعايا بريطانيون ، أو تحت الحماية البريطانية ، لا يمكن ان يكون مشروطاً بموافقة الحكومة في طهران ،ولكنها اعتقدت انه يمكن تقديم كشف بالاشخاص المعنيين ، اذا طلب ذلك مرة أخرى على سبيل المجاملة .

وفي مايو سنة ١٨٨٣ ، اشتكى صاحب الديوان في شيراز ، الى صاحب العظمة الملكية ظل السلطان حاكم فارس العام من ان المعتمد البريطاني في بوشهر ، انتقل الى منزله الريفي في سابزاباد دون مرافقة حرس ، كما لم تعلم السلطات الايرانية عدد أتباعه ومرافقيه . وقد اعتبر الجزء الاول من الشكوى غير صحيح ، لانه يوجد دائماً حرس من المشاة الاهالي والخيالة مقيمين في سابزاباد عندما يكون المعتمد هناك . واما بالنسبة للجزء الثاني من الشكوى ، فان المستر تومسون الممثل البريطاني في طهران ، أخبر ظل السلطان أنه اذا كان المقصود هو الرعايا البريطانيين أو الاتباع البريطانيين ، فانه لم يسبق تقديم قائمة باسماء هؤلاء الاشخاص من قبل السلطات البريطانية قبلئذ ، وانه من غير الملائم تقديم كشف مثل هذا .

شكاوى ملفقة من السلطات الايرانيةبشأن الرعايا البريطانيين في جزيرة قيس ١٨٧٩ — ١٨٨٠

وفي الوقت الذي قتل فيه الشيخ غلي ـ شيخ لنجة ـ على يد الشيخ يوسف سنة ١٨٧٨ ، وهو حادث القى بمناطق الساحل المجاورة في الفوضى كانت جزيرة قيس تعد خاضعة لمحمد بن حسن آل على شيخ جاراك ، الذي كانت قبيلته ترتبط بآل علي شيخ ام القوين على الجانب الغربي من الخليج . وقد تحسنت احوال الجزيرة المادية بعدما وصلت اليها عائلة تاجر محترم ترك منزله في البحرين سنة ١٨٤٩ فراراً من سوء سلوك حاكمها الشيخ محمد بن خليفه ، وقد اقام اول الامر في لنجة ، وكان رئيس هؤلاء البحرينيين المهاجرين سنة ١٨٨٩ شخص يدعى مشعري ابن عبد اللطيف .

وفي ابريل سنة ١٨٧٩ ، بعد ان اخذت السلطات الايرانية بفكرة التدخل في شئون الجزيرة ، وزيادة العائدات المفروضة عليها ، قدمت الحكومة الايرانية شكوى الى المفوضية البريطانية في طهران ، بأن الرعايا البريطانين المقيمين في قيس يؤوون اللاجئين الايرانيين هناك . وبما أن الرعايا البريطانيين في الجزيرة كانوا فقط اربعة من الخاجاه وهنود بانيان(١) وخدمهم ممن بكل تأكيد لم يُؤوا لاجئين ايرانيين ، وقد حذروا بصفة خاصة الا يتدخلوا في السياسة ، فانه يبدو أنه من المحتمل ان تكون الشكوى الايرانية في الحقيقة موجهة ضد رئيس المقيمين البحرينيين ، الذين كانوا يقصدون التحامل عليهم . واخيراً بلغت الحكومة الايرانية عن عزمها في عقاب بعض السكان العرب في قيس ، ممن كانوا متهمين بسوء السلوك، وطلبوا ان يُرسَل الرعايا البريطانيون في الجزيرة الى مكان آخر لايام قليلة . ولكن لم يسجل أنه اتخذت إجراءات عملية لهذا الطلب.

وفي يناير سنة ١٨٨٠ ، اقترح شيخ ام القوين ، التدخل في قيس ليعضد اقربائه آل علي في جاراك ضد الايرانيين ، ولكن المعتمد

(١) البانيان : هم مشركو الهند .

البريطاني أبلغه ان قيس جزء من املاك الشاه لذلك لا يمكن ان يسمح بتدخله .

وبعد ذلك ببضع سنوات ، أصبح من المعروف ان عائلة قوام الملك في شيراز ، طالبت بقيس بموجب منحة ادعوا أن الشاه شخصياً قدمها لهم في سنة ١٨٧٨ .

سوء معاملة الرعايا الهنود البريطانيين في لنجة ١٨٨٠

وفي سنة ١٨٨٠ سجن الشيخ يوسف الذي كان اغتصب سلطة شيخ لنجة العربي سجناً اعتسافياً تاجراً هندياً بريطانياً ، واجبر آخرين على اغلاق حوانيتهم ، فارسلت سفينة صاحب الجلالة «فلتشر» في الحال في بوشهر ، وهي تحمل موظفاً ايرانياً فوض اليه امر التحقيق في الموضوع ، وامر بتعويض مناسب واعتذار مسهب .

قضية موتى رام الهندي ١٨٨٥

في فبراير سنة ١٨٨٥ ، اختفى فقير هندي يدعى موتى رام من الحي الهندي في بندر عباس . وفي نفس الوقت فقدت نقود واشياء أخرى قيمة من معبد جماعة الهنود . واشتكي الى الكارجوزار الايراني الذي أحال الموضوع الى ميرزا نصرالله خان ، القائم بعمل ممثل نائب الحاكم الايراني ، ولكن كان هناك تأخير كبير في تقديم المتهم . وعندما ظهر ، وجد انه اجريت له عملية الختان ، وادعى الاسلام ، وتبع ذلك اضطراب كبير بين الهنود الذين اغلقوا حوانيتهم ، ليعبروا عن سخطهم ، واتهموا ميرزا نصرالله خان ، بأنه متواطئ ، وله ضلع في السرقة . وبلا شك فان المعتمد تشبيهاً بما حدث في قضية مارواريد ، أمر باحضار موتى رام الى بوشهر لمحاكمته كرعية بريطاني ، ولكن وان كانت هناك شكوك قوية على جرمه ، الا أنه كان ينقصها برهان قانوني . وفيما يختص بتعيين الرجل لديانته ، فقد اعتبر المعتمد ان السلطات المحلية قد تصرفت ازاء الحادث بتسرع ، وفي سرية يوسف لها . ولكن الرجل نفسه صرح بأن تغييره دينه يرجع فقط الى دوافع دينية ، ووعد نائب الحاكم بابعاد

القائم بتمثيله ، ووضع بدله ممثلا رسمياً آخر ، واتفق مع المعتمد على عدم الرغبة في السماح للهندي السابق بالعودة الى بندر عباس .

اجراءات ضد البريطانيين من ممثلي أمين السلطان في الخليج ١٨٨٧ — ١٨٨٨

تميزت السنتان ١٨٨٧ و ١٨٨٨ ، كما رأينا من قبل بمحاولة عصيبة من جانب الحكومة الايرانية ، لتدعم نفسها في سياسة الخليج . ويبدو ان المحرك الاول في هذا الاتجاه هو حبيب الشاه امين السلطان ، الذي عهد اليه بحكومة موانئ الخليج . وقد اعلن عن مظاهر طموحه في إضعاف النفوذ الاجنبي في المناطق الايرانية التي تحت ولايته ، وايضاً في العلاقات الخارجية.

وفي يوليه سنة ١٨٨٧ ، قدم يعقوب بن بشر المفتش الايراني او المخبر الذي عين في لنجة ، اتهامات مزورة ، ذات طبيعة خطيرة ، ضد عميل للحكومة البريطانية من الاهالي هناك . وقد حرّف تصرف المعتمد حيال مطالب معينة ضد غواصي اللؤلؤ في جزيرة صري . وبعد ان استصوبت الحكومة الايرانية بيانات المفتش ، واشتكت الى الوزير البريطاني في طهران ، ثبت بالبرهان تزييف هذه الاتهامات تماماً ضد العميل ، وبذلك اسقط الموضوع .

وفي سنة ١٨٨٨ ، حاول سعد الملك ، اول حاكم لامير السلطان في بوشهر ، ان يميز نفسه بالاعتداء على المصالح البريطانية دون حق . وكان ذلك في اغسطس في قضية ارسالية بضائع من السادة س. ساسون من مانشستر فقد رفض رئيس جمرك بوشهر ، يؤيده الحاكم ، ان يعترف بالشهادة المعتادة التي تمنحها المعتمدية البريطانية للتخليص عليها بالاسعار الاجنبية . ووصل الامر بالحاكم الى الحد الذي أعلن فيه للمعتمد عن نيته في فتح حقائب(١) مفوضية صاحبة الجلالة البريطانية في الجمرك ، وفحص محتوياتها ، وهذا اجراء يناقض العرف السائد والمجاملة العادية

---

(١) بموجب معاهدتي تركمان والسلام في سنة ١٨٥٧ فانه كان للبعثة البريطانية الحق بأن تستورد الادوات الضرورية لاستهلاكها الخاص دون أية ضرائب جمركية . ولا شك أن فحص محتويات تلك الطرود المرسلة الى المفوضية ينطوي على اهانة بالغة .

وبعد ان كتب الوزير البريطاني السير هـ. دروموند وولف تقريراً مفاده أن هدف امين السلطان الحقيقي كان التحيف من امتياز البريطانيين ، فان حكومة صاحبة الجلالة خولته ان يحيط الحكومة الايرانية علماً أنها تعتبر مسئولة بدقّة عن اية أعمال شاذه حيال المعتمد البريطاني في بوشهر ، وايضاً أي ضرر يمكن ان يحدث للرعايا البريطانيين بسبب سلوك الموظفين الايرانيين التعسفي . وقدم الاحتجاج بطريقة جعلت أمين السلطان يصدر اوامر صريحة لحاكم بوشهر ، وليس ذلك فقط ، بل ارسل يأمره بالاعتذار للمعتمد ، وطرد رئيس الجمارك . وعلى اية حال فانه لم يُعتَبر ضرورياً قبول تلك الترضيات التي جاءت عفواً .

جنوح السفينة ترانزشن عند جزيرة قيس ١٨٨٩

وفي مارس سنة ١٨٨٩ ، جنحت السفينة البخارية التجارية البريطانية ترانزشن على شاطىء جزيرة قيس ، ومرت بمتاعب كثيرة سببها جشع شيخ جارك ، وقدمت سفينة صاحبة الجلالة «كنج فشر» المساعدة في الحال ، واعادت تعويم السفينة دون ان يلحقها ضرر .

شغب بعض العرب على السفينة كيلوه ١٨٩١

وفي ديسمبر سنة ١٨٩١ ، حدث شغب على ظهر السفينة البريطانية الهندية «كيلوه» بين بوشهر ولنجة ، فهاجم بعض العرب المسئولين عن الخيل ضباط السفينة . ولحسن الحظ لحقت «كيلوه» بسفينة صاحبة الجلالة «ردبرست» الذي ارسل قائدها فرقة مسلحة الى السفينة ، ونقلوا زعماء المجموعة التي قامت بالشغب حيث حوكموا في بومباي ، وتم عقابهم .

سرقة هندي بريطاني في نابند ١٨٩٢

وفي اكتوبر ١٨٩٢ ، قدم أحد الرعايا الهنود البريطانيين ، وكان يدعى «موغوه» ويقيم في البحرين شكوى مفادها أن إيرانيين سرقوه ،

وكان بين المسروقات لآلىء تبلغ قيمتها ٢٦,٠٠٠ قران ، وقد امكن الحصول على اوامر من طهران بتقديم التعويض ، ولكن نتيجة لتلكؤ السلطات المحلية ، يبدو ان الاجراءات انتهت باسترداد ما قيمته ٣٣٨٨ قران من اللآلىء فقط ، وهذه نتيجة أسف لها المعتمد الرائد ويلسون ، الذي اعتبر القضية احدى المشاكل الصعبة .

★ ★ ★

المصالح البريطانية والتجارية على الساحل الايراني وجزره ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

استرداد دين مطلوب من شيخ لنجة لدائن هندي بريطاني ١٨٥٦ — ١٨٥٨

في سنة ١٨٥٦ حدثت قضية أدت الى مناقشة وضع المعتمد البريطاني في الخليج ، فيما يختص باسترداد مبالغ اقرضها الرعايا الهنود البريطانيون الى الشيوخ العرب ، وإلى آخرين بمنطقة الخليج ، وبخاصة على الجانب الايراني . وكان الشخص الذي أقرض النقود في هذة القضية هو شابهاي تجس ، وهو تاجر من بومباي . وكان المقترض شيخ لنجة ، والمبلغ المطلوب استرداده هو ١٥٠٠ قرن .

وقد اعتبر الرئيس فيلكس جونز المعتمد ، أن ظروف القضية شاذة وتدخل في باب التدليس الفعلي ، ويبدو ان الوكيل الاهلي للحكومة البريطانية في لنجة كان طرفاً في هذا الغش . وطبقاً لذلك ارسل جونز مساعده كلايف الى لنجة ، ومعه اوامر بأن يلح على الشيخ بالسداد بطريقة لا تعرف اللين او التسامح ولكن بدون الزام السلطات الرسمية البريطانية بأي نهج محدد تنهجه في الموضوع ربما لا يحبذه سفير بريطانيا في طهران .

ولا شك ان الظروف المرتبطة بالحرب الانجلو ايرانية قد أملت

على المعتمد اختيار هذا التصرف غير العادي ، وعلى أية حال ، فان البعثة نجحت ، وتم استرداد النقود .

وأخيراً بعد ان لام مجلس مديري شركة الهند الشرقية المعتمد على سلوكه في التدخل بين مقرض نقود ، وبين شيخ عربي ، كتب الرئس جونز يقول :

« ان استرداد مبالغ يقرضها رعايانا لزعماء العرب لا يكون في الحقيقة جزءً من واجبات الممثل البريطاني في هذه الجهات ، وان كان يسعى دائماً باحتجاجات ودية في تدخله بين زعماء العرب وبين الناس ليقدم مطالبهم مع التوصية لدى الزعماء المذكورين ، لكي ينالوا شيئاً من الاهتمام في أقاليم إذا لم توازرهم فيها حماية السلطة ، فان صفقاتهم التجارية وتجارة الهند البريطانية على العموم ، ستكون غير ثابتة ، ان لم تكن كاسدة تماماً . وفي نفس الوقت انني مقتنع تماماً بأن تسوية المعاملات العادية بين التجار الاهالي البريطانيين ، وزعماء العرب ، وبين أهالي هذه الجهات ، لا يجب ان تتم عن طريق المعتمد البريطاني ، حيث إن مثل هذه الصفقات تتم بالربا وأساليب معقدة وغريبة بالنسبة لفقراء محتاجين من جهة ، وطبقة مختصة بالمضاربات التجارية مثل التجار الهندوسيين من جهة أخرى . وفي الحقيقة ، اذا سار هذا التدخل على أنه مبدأ عام ، وليس استثناء ، فان ذلك يتطلب محاكم استئناف ، وسلطات قنصلية بريطانية في كل مكان في الخليج . زد على ذلك ، فانه نظراً لعدم الضمان الذي يصاحب التجارة في جميع الانحاء العربية ، فانني أذعت غير مرة على هؤلاء المتصلين بالتجارة ، أحذرهم أنهم يقومون بذلك على مسئوليتهم الخاصة . ولكن الارباح التي يجنونها من هذه الصفقات على أية حال كبيرة بحيث نجدهم يغضون النظر عن الخسارة المؤقتة ، ويستمرون في رفع الدعاوي راضين بتأكيدات حمايتنا العامة لهم من الاهانة او الاضطهاد .

وقد قررت حكومة بومباي أنه يجب على المعتمد كقاعدة عامة أن يمتنع عن اي تدخل في مطالب التجار من الزعماء العرب وغيرهم

على شواطىء الخليج ، وقد علق سكرتير عام الهند فيما يختص بهذه التعليمات « بأن حكومة صاحبة الجلالة ترغب بشدة في تجنب هذا التدخل العقيم في الصفقات المالية والتجارية الخاصة بزعماء العرب والقبائل ، وتوافق بحرارة على الامور التي صدرت منكم في هذا الشأن » . وبالرغم من المعنى الكبير الذي كانت تعنيه هذه الاوامر ، فانه من المفروض انه لا يمكن ان يكون المقصود منها أنها تطبق على جميع المعاملات التجارية للرعايا الهنود البريطانيين في الخليج .

حق الرعايا البريطانيين في بناء المنازل او الحصول عليها .... الخ في ايران ١٨٦٦ – ١٨٨٥

في سنة ١٨٦٦ ثارت مشاكل في بندر عباس نتيجة رفض الموظفين المحليين السماح للتجار البريطانيين شراء منازل من الاهالي . وكان يحكم هذه المسألة المادة الخامسة من الاتفاق الملحق بمعاهدة تركمان شاي بين ايران وروسيا سنة ١٨٢٨ ، التي كانت معـــاهدة السلام بين ايران وبريطانيا سنة ١٨٥٧ تنص مثلها على حق الرعايا البريطانيين بالتمتع بهذه الميزة . ونصت المعاهدة المشار اليها على أنه بالنظر لصعوبة استثمار الاجانب مساكن ومخازن واماكن لحفظ بضائعهم ، فان الرعايا الروسيين ، وايضاً الرعايا البريطانيين ، يجب ان تكون لهم الحرية في الحصول على عقارات ثابتة يمتلكونها ملكية كاملة .

وفي نوفمبر سنة ١٨٦٦ ، أخبر وزير الخارجية الايراني الوزير البريطاني في ايران ، وهو السير س. اليسون بصدد منازعات بوشهر . أن الرعايا البريطانيين يمكنهم الحصول على عقارات ثابتة في ايران عند استحالة وجود مساكن فقط . وحتى في مثل هذه الحالات ، فان العقار لا يجب ان يزيد عن حاجيات المستغل ، إما للمعيشة ، او لخزن البضائع . وقدمت هذه الاجابة الى المعتمد في بوشهر مع تعليق خلاصته : أنه بينما نرى الاوروبيين بلا شك ، اشتروا اراضي في ايران ، وبنوا فوقها ، فان بناء الاجانب المنازل بنوع خاص ، ليس منصوصاً عليه في المعاهدة واعتقد السير س. اليسون أنه من الافضل في هذه الظروف ان يجادل

الاوروبيون في الاعتبار الاول استئجار المساكن التي يحتاجونها ، وفي حالة الفشل في الايجار ، فيجب ان يقوموا بشراء مساكن بدلا من بنائها . ولكن القيود التي لجأت الوزراة الايرانية الى فرضها على تملك الاجانب للعقار الثابت ، اعتبرتها حكومة صاحبة الجلالة غير لائقة .وامر الممثل البريطاني في طهران ، ان يتصرف بما يتفق مع وجهة النظر هذه .

وبالرغم من هذا ، ففي يوليو سنة ١٨٦٧ ، اعطى وزير الخارجية الايراني تعليمات بأنه لا يجب ان تنقل ملكية الاراضي الى رعايا بريطانيين ، او رعايا اي دول أخرى ، وهذا هو الامر الذي اذاعه كارجوزار بوشهر ، وهو يعني أنه لا منازل او مساكن او اراضي يمكن ان تباع لرعايا بريطانيين او اتباعهم ، او لرعايا ايرانيين في خدمة البريطانيين . وفي يناير سنة ١٨٦٨ ارسل الكاجوزار كشفاً للمعتمد بالرعايا البريطانيين واتباعهم ممن لا يمكن ان تسجل لهم ملكية في المدينة او في الريف ، وذلك بموجب اوامر من طهران . وكانت القائمة التي كا نالمغزى من اصدارها من مكتب الحاكم واضحة وشاملة ، وتتضمن جميع الذين كانوا متصلين ، او لهم علاقة بالمعتمدية بأية طريقة حتى نفس الايرانيين الذين كانوا يعملون كخدم بالمعتمدية . وفي سنة ١٨٦٨ حصل وزير صاحبة الجلالة البريطانية في طهران على تصريح لاثنين من الرعايا البريطانيين بشراء منازل . وقد منح هذا التصريح من الحكومة الايرانية كامتياز واعتقدت حكومة صاحبة الجلالة انه في المناسبة (التالية) التي تأتي فان حقوق البريطانيين العامة في هذا الشأن يجب الاصرار عليها .

وبعد هذا يبدو ان المسألة ظلت راكدة حتى نهاية سنة ١٨٧٤ ، عندما اشترت شركة السادة جراي وبول بعض الاراضي في بوشهر ، قاصدين بناء مخازن للسلع غليها ، ولكن الكارجوزار رفض ان يعترف بصلاحية تسجيل الحجة الخاصة بالبيع ما لم يكن ذلك بموجب اوامر من وزارة الخارجية الايرانية . وفي مايو سنة ١٨٧٥ أمكن الحصول على

الاوامر الضرورية بتدخل من المفوضية البريطانية ، ولكن أبعاد الارض التي حصلت عليها الشركة البريطانية حددت بدقة . واعطيت الاوامر للسلطات الايرانية المحلية بهدم كل ما يقيمه المشترون خارج هذه الحدود واعتقد المستر تومسون الوزير البريطاني في طهران أنه من الضروري تحدي التعبير الذي استعملته الحكومة الايرانية في حق البيع لشركة الساده جراي وبول ، « وكان يوحي بأن ذلك التخويل منحه الوزراء الايرانيون من باب الاحترام للمفوضية البريطانية ، ومن باب التعاون الودي الذي يعتبرونه ضرورياً بقدر الامكان » .

وطالب المستر تومسون بأكثر من ذلك لصالح الرعايا البريطانيين بصفة عامة ، بالحق في تملك ارض لبناء مخازن للسلع عندما تدعو الحاجة . وقد تردد وزير الخارجية الايراني في الرد على هذه الآراء . ومع ان المستر تومسون ذكر حالات عديدة تم فيها امتلاك ارض بواسطة الرعايا الاجانب ، واقيمت عليها مبان الا ان المراسلة حفظت دون ان يبث فيها .

وفي سنة ١٨٧٦ وبعد ان رفضت السلطات الايرانية في بوشهر ، بالنظر لعدم وجود اوامر من الرئاسة بالسماح للسادة جراي وبول شركة مساهمة ، ببناء مسكن لاعضاء الشركة على قطعة الارض التي اشتريت خصيصاً لهذا الغرض في خارج المدينة ، بعد هذا ، طلب الرائد روس المعتمد مساعدة الوزير البريطاني في طهران . فاعطى التصريح بعد فترة تأخير .

وأخيراً نشير الى ان انتقال مكتب التلغراف البريطاني من بوشهر الى ريشهر الذي نفذ في نوفمبر سنة ١٨٧٧ بعد اربع سنوات من المكاتبات أثار مناقشات جديدة بخصوص امتلاك الاجانب للعقار والاملاك غير المنقولة في ايران . وفي موافقة الحكومة الايرانية في سنة ١٨٧٦ على انتقال المكتب ، اشترطت ان يقام البناء الذي سيستغل في ريشهر على ايدي الرعايا الايرانيين ، ويؤجر فقط للحكومة البريطانية . ولكن المستر تومسون كان حريصاً ان يذكرّ الحكومة الايرانية أن قبول هذا الشرط

لا يعني ان يُفهَم على انه انتقاص بأية حال من امتيازات وحقوق البريطانيين في شأن امتلاك العقارات المستند الى المعاهدات المبرمة .

وقد تم عمداً تجنب الجدل في هذا الموضوع ، ليس فقط بسبب الشك فيما اذا كان للرعايا البريطانيين الحق في بناء منازل في ايران بموجب المعاهدة ، بل أيضاً اذا كانت الحكومة البريطانية تستطيع في مثل هذه الحالات ان تطالب بحقوق مماثلة لرعاياها الخصوصيين .

وفي يناير سنة ١٨٨٢ أعيد فتح باب هذه المشكلة بنشرة دورية وجهها وزير الخارجية الايراني للسفراء الاجانب في طهران . وفي هذه الوثيقة ادعى ان المادة الخامسة من الاتفاق المنفصل فسرّت في كثير من الاحيان بصيغة تخدم الرعايا الاجانب خدمة كبيرة . مما انطوى على انتهاك لحقوق سيادة الدولة ، وقواعد التنظيم الداخلي . وعلى متسلمي هذه النشرة أن يحذروا رعاياهم من تخطي النصوص الدقيقة للمادة الخامسة . ولم ترد المفوضية الروسية على هذا ، وهي التي اقترحت ان تعالج هذه الحالات كلما ظهرت ، ولكن غموض عباراتها ، لم تمنع المستر تومسون الممثل البريطاني من ان يرسل رداً اشار فيه الى ان الاجانب قد سمح لهم منذ عدة سنوات عديدة ان يملكوا اراضي في ايران ، وبصفة خاصة في أذربيجان ، وان الرعايا البريطانيين ، لا يمكن ان ينالوا معاملة أقل تسامحاً من الرعايا الآخرين الاجانب . ومن فحوى المراسلات ، يبدو ان النقطة التي كانت تحت البحث بصفة اساسية هي : هل يكون للاجانب الحق بموجب المعاهدة ، في أن يحصلوا على عقارات في المواقع البعيدة والقرى في ايران ، ام مقصورين بموجب شروط معاهدة تركمان شاي على منازل او مخازن للسلع ، أو امكنة لوضع بضائعهم . وللبرهان على وجود حقوق اكثر من التي يطالب بها الآن ، فان الوزير البريطاني اعتمد بصفة أساسية ، على أن فرمان سنة ١٨٤٤ أجاز بوضوح ملكية قرى بأجمعها ، حتى من قِبَل الرعايا الاجانب ، وعلق الوزير البريطاني على أنه لم يجر اعتراض قبل الآن على امتلاك الدساكر والقرى من قبل رعايا جورجيا الروسيين في أذربيجان وفي المقاطعات الايرانية الاخرى من قبل الرعايا الهنود البريطانيين .

ويبدو انه لم تحدث مناقشات أكثر من ذلك في الموضوع . ولكن في سنة ١٨٨٥ أخبر الكارجوزار الايراني في شيراز الوكيل الايراني الاهلي للحكومة البريطانية هناك، أنه طبقاً للمعاهدة (المقدسة) فان رعايا وأتباع الدول الصديقة لا يجب ان يكونوا ملاكاً للارض في الاقاليم الا بموجب تصريح وموافقة وزير الخارجية الايرانية .

التدخل في التجارة البريطانية وعلى الاخص حظر تصدير الحبوب ١٨٦٣ — ١٨٩٦

ان التدخل الاداري في التجارة البريطانية الذي أملته بعض الاحيان اعتبارات سياسية ، او اعتبارات أخرى لم يكن نادراً على الساحل الايراني أثناء حكم ناصر الدين شاه .

وفي سنة ١٨٦٧ ، اشتكى وكلاء شركة الهند البحرية البريطانية في بوشهر للمعتمد أنهم وجدوا من المستحيل عليهم ان يستمروا في العمل مع ايران بسبب العقبات والمضايقة التي تضعها السلطات في طريقهم . وبصفة خاصة ، من حظر التصدير المفاجيء على سلع معينة للتصدير وغير ذلك من احوال المعاملة التي كانوا يقاسون منها مما كان يتناقض تماماً مع حرية التجارة البريطانية مع ايران ، المنصوص عنها في المعاهدات . واقترحت الشركة ان تترك لنجة كميناء تستخدمه سفنها بسبب حظر ايران على انزال شحنات هناك .

وأصبح الحظر على تصدير الحبوب شائعاً دون تقديم تفسير او تبرير له الا ما ندر . وقد لوحظ أنه كان ينفذ بقسوة شديدة ضد التجار الاجانب ، حتى وصلت الامور حداً أصبح الحظر فيه يشكّل ظلماً صارخاً خطيراً للتجار البريطانيين .

وفي سنوات ١٨٦٣ و١٨٦٦ و١٨٦٨ قدمت احتجاجات من التجار البريطانيين على هذه الاسس ضد حظر تصدير الحبوب ، ولكن في أثناء المجاعة سنة ١٨٧٠—١٨٧٢ ، كما رأينا من قبل ، قبلت السلطات البريطانية في ايران ، وتعاونت على تسيير تجارة الحبوب مؤقتاً تحت رقابة رسمية .

وفي سنة ١٨٧٣ ظهرت شكاوى من فرض راهداري او المكوس الشاذة على البضائع البريطانية في أثناء العبور بين بوشهر وشيراز . وكان هذا عائقاً خطيراً كثير الحدوث للتجارة في الطرق الجبلية الموصلة من الساحل الى ايران الوسطى .

في نهاية سنة ١٨٧٤ كانت المجاعة متوقعة في بوشهر . وفي الثالث والعشرين من ديسمبر زار شخص يدعى سيد يعمل نائباً عن احد المجتهدين بعض العملاء البريطانيين الذين يعملون في تجارة الحبوب ، وهددهم بالتشاجر معهم اذا استمروا في تصدير الغلال التي كانوا حضروها من وقت ما ، من قبل ، والتي من أجلها استأجروا فعلا سفناً لحمولتها . وبعد ذلك بالرغم من احتجاجات الوزير البريطاني في طهران ، وطلبه الخاص بوجوب اعطاء شهر إنذار قبل الحظر ، منعت الحكومة الايرانية فجأة تصدير الحبوب من بوشهر بعد انذار خمسةعشر يوماً . ولكن كان هناك أمل في التسامح بالنسبة لشركة السادة مالكولم التي كان لديها كمية كبيرة من الغلال تحت تصرفها قبل ان يقترح الحظر . وفي النهاية ازيلت كل العقبات بسقوط الامطار في الوقت المناسب .

وفي سنة ١٨٧٧ ، ارتفعت أثمان الغلال في ايران . ويعزى ذلك الى الحرب الروسية–التركية . وبدأ المجتهدون ، وهم الاوصياء على المصلحة العامة في هذه الامور ، ينادون بفرض حظر على التصدير . وفي اوائل السنة ، أصدرت حكومة فارس فعلا تحريماً بذلك . ولكنه سرعان ما الغي ، ولم يكن ذلك بغير نتيجة سيئة ، اذ أثار الشغب . في بوشهر وقد تأثر في هذا الشغب أخوان «للسيد» ، أحدهما يدعى أغا سيد سليمان . والذي قاسى فعلا هو الحاج محمد جعفر . ويبدو أنه كان من الرعايا الهنود البريطانيين . وقد أتلف الجمهور أو نهب القمح الذي يملكه وقيمته ١٨٠٠ قران بعد ان حمله على مركب . وبادر المعتمد بالوكالة فاتخذ خطوة عاجلة حكيمة مع السلطات الايرانية ، وقبض على قادة العصابة ، فاعتقلوا وأرغموا على دفع قيمة القمح المفقود . وفي مارس ، نظراً لوجود تحريم في ذلك الوقت على تصدير الغلال ارغم حاكم بندر

عباس الايراني أحد الرعايا البريطانيين هناك بتهديده بدفع غرامة كبيرة اذا امتنع ان يعيد الى البر الغلال التي كان قد شحنها في السفينة . وطالب الوزير البريطاني في طهران بتعويض لصالح الشخص المتضرر بسبب ذلك العمل غير القانوني . فاعلنت الحكومة حينئذ قراراً جديداً للحظر ، يسري مفعوله من ١٢ يونيو . ولكن المفوضية البريطانية استطاعت ان تؤجل الموضوع حتى ١٥ اغسطس لصالح المصدرين البريطانيين .

وفي يونيه ١٨٧٨ وبناء على طلب بعض التجار البريطانيين ، حث المعتمد البريطاني في بوشهر على انهاء الحظر المفروض في السنة الماضية ، موضحاً ان تصدير الغلال لم يتوقف في الحقيقة . وكان الاثر الوحيد للحظر هو تمكين الموظفين الايرانيين المحليين من ابتزاز الاموال من المصدرين المزعومين . ونجح القائم بالاعمال البريطاني في طهران في اقناع الحكومة البريطانية بسحب الحظر على أساس التفاهم على وجوب ابلاغ الحكومة الايرانية عن كميات الغلال المرغوب في تصديرها وتسجيلها ، وعلى حظر التصدير في بوشهر وبندر عباس وريق فقط . وان يسبق الحظر الجديد انذار الاربعين يوماً . وبالاضافة الى هذه الشروط ، زاد حاكم بوشهر شرطاً من عنده هو وجوب جعل الحد الاعلى للكميات المصدرة ثمانية آلاف كيس شهرياً . وفي نفس الوقت اقترحت شركة الملاحة الهندية البريطانية ان تكون ريق ضمن الموانى التي تزورها بواخرهم ولكن السلطات الايرانية عارضت المشروع بعناد ، بعد ان لاحظت بعدم الرضا ازدياد التجارة في الموانى شمال بوشهر ، حيث لا تمكنهم الاوضاع هناك من فرض ضريبة جمارك . وحتى حكومة بوشهر ذهبت الى حد الاستيلاء على الكثير من ماكينات تنظيف القمح التي وضعها السادة جراي وبول وشركاهم في السفن لشحنها لريق ، وقد كسرت احدى الماكينات . وقد أثارت هذه الإجراءات والتحديدات غير المفوض بها على كميات القمح الممكن تصديرها من بوشهر احتجاجات جديدة في طهران شملت ايضاً مشكلة قفل ميناء ريق الفعلي في وجه التجارة البريطانية ، وبعد فترة اعيدت الماكينات لاصحابها مع التعويض ،

والغيت القيود على كميات الغلال التي تصدر من بوشهر ، وسمح للتجار البريطانيين ان يشتروا الغلال من ريق ، على شرط تصديره من بوشهر ، وهو موضوع آخر له مشكلة . واخيراً على أية حال أبلغ حاكم بوشهر المعتمد البريطاني متجاهلاً اوامر الحكومة المركزية ، أنه بسبب الحاجة في بوشهر ، فان كمية الغلال التي يصدرها التجار البريطانيون لايجب أن تزيد على ٤٠٠٠ منّ في الموسم . وكان من الواضح ان تشجيع الاجراءات والقيود المحلية ينطوي على امتياز اعظم فائدة من ان يتخلى عنه بسهولة .

وفي ٢٢ ابريل سنة ١٨٨٩ ، أبرق الوزير البريطاني في طهران الى معتمد بوشهر ، أنه بسبب الفاقه ، فقد منع تصدير الغلال من جنوب إيران . فاحتج التجار البريطانيون في بوشهر ضد فرض هذا الحظر دون انذار ، وزعموا ان الحبوب كثيرة ، ذاكرين أنهم هم أنفسهم لديهم كميات كبيرة . وعندما قدمت احتجاجات ، أعطت الحكومة الايرانية اوامر بعدم التدخل في تصدير الغلال التي اشتريت قبل اصدار الحظر .

ومرة أخرى في يونيو سنة ١٨٩١ وبالرغم من المحصول الممتاز في الدولة ، فان تصدير الغلال قد حرم مرة أخرى . ولكن سمح بتنفيذ العقود التي ابرمت قبل اصدار امر الحظر .

وصدر تشريع بحظر تصدير القمح في مايو سنة ١٨٩٣ ، وظل ينفذ حتى يناير سنة ١٨٩٤ ، مما استرعى انتباه المعتمد البريطاني في بوشهر بالتعليقات الآتية :

« ان الاجراءات التي تحدث على فترات ، وان كانت تضر وتؤثر في العمليات المنتظمة للتجار المهمين الاوروبيين ، إلا ان الملحوظ عنها انها عملياً عديمة التأثير ، وأي تقييد حقيقي للتصدير من الجهات الساحلية الغنية بانتاج القمح من بوشهر تجاه مصب الفرات سوف يكون من الصعب جداً ، وحتى اذا قصد بشيء من الجدية او تمت محاولة بذلك ، فانها لن تكون عملية(١) بسبب انعدام اية وسيلة أخرى غير وسيلة البحر

(١) يبدو أن المقصود هو وان كان التصدير بحرا يمكن أن يمنع فان جهات أخرى فى ايران لن تستفيد بسبب رداءة المواصلات الداخلية وعلى ذلك فان هذا الاجراء لا يمكن أن يكون ناجحا .

للتصرف في الانتاج . ويمكننا ان نفهم ان عمليات تصدير خفيفة مستترة شبيهة بالتصدير غير المشروع كانت تتم في بوشهر نفسها أثناء هذا المنع .

وفيما يختص بالسنة التالية ، كتب المعتمد من ابريل سنة ١٨٩٤ إلى مارس سنة ١٨٩٥ ما يأتي :

« لقد شهدت بداية السنة انتعاشاً في الحظر على تصدير القمح ، ذلك الحظر السخيف العديم الفائدة . وكان الاجراء الذي اتخذ مفاجئاً ، وغير متوقع أيضاً ، اذ ان الحظر الذي كان سارياً من قبل لم يلغ الا قبل ثلاثة اشهر فقط . وفي الحقيقة إن كل شيء تعلق بهذا الاجراء السخيف كان شاذاً متقلباً غير مؤكد ، فقد نشأت عنه فوراً مصاعب بشأن الكميات المعدة للتصدير ، والتي اشتريت من قبل ، او تم التعاقد عليها ولم يتم تنظيمها بجهد شديد . وقد احتج التجار البريطانيون ، وبحث الحاكم الذي تم تعيينه حديثاً فور وصوله أمر مساعدتنا بالاحتجاج في طهران ضد اجراء الحظر على أساس عدم جدواه في خدمة الهدف الشكلي له ، وهو إغاثة شيراز التي تحول دونها حالة الطرق السيئة ، وتكاليف النقل ، فضلا عن ان الحظر ضار للمنتجين نظراً لوفرة المحصول في الجهات الساحلية . وسرعان ما وجد علاج للوضع على غرار الاساليب الايرانية في تجاوز ذلك التشريع تماماً ، وتم شحن الكثير بسرية واضحة حتى لقد زاد التصدير على ٢١,٠٠٠ جنيه استرليني خلال العام ، وكان أكثر من ثلاثة ارباعه منصوصاً عليه في الحظر . ولقد كان محصول القمح هذا العام جديراً بأن يمكننا من تصدير المزيد منه لو كانت الاحوال عادية لكن المطالب السخيفة والتنغيصات التي تتعرض لها التجارة لا يمكن الا ان تؤدي الى تقييد التجارة تقييداً محسوساً .

وفي سنة ١٨٩٥–١٨٩٦ ، تعرضت الغلال مرة أخرى الى حظر اعتباري خلال السنة ، ولكن تم تجنب التحريم خلال الجزء الاكبر من الفترة . وما زالت إحدى التوصيات الهامة لهذا الاجراء واضحة في نظر الموظفين المحليين على انها وسيلة لابتزاز المال من التجار على شكل

بقشيش ، للتغاضي عن التملص من الحظر دون اغتصاب صريح لحقوق الاجانب في المعاهدة .

التجارة البريطانية والجمارك الايرانية ١٨٥٦ — ١٨٩٢

لقد أثارت اعمال الجمارك الايرانية واثرها في التجارة البريطانية سخطاً شديداً في كثير من الاوقات .

ففي سنة ١٨٥٦ ، بعد ان رفعت السلطات الايرانية العائدات التي يدفعها الشيخ العربي الذي كان يحكم لنجة ، بحث الشيخ بدوره ، وكما يبدو بناء على اقتراحات السلطات الايرانية ، في رفع أسعار الجمارك التي تؤخذ من التجار . وفي الحال احتج التجار الهنود البريطانيون في لنجة ، تؤيدهم السلطات البريطانية في رفضهم دفع الجمارك بأسعار مرتفعة أكثر من الـ ٥ بالمائة بالنسبة الى السعر المصدق عليه في معاهدة التجارة الانجلو ايرانية سنة ١٨٤١ والتي كانت ما تزال نافذة المفعول حينئذ .

وظهرت مشكلة ذات طبيعة مختلفة في سنة ١٨٧٤ ، بخصوص معاملة الجمارك المطبقة على الرعايا البريطانين الذين تستخدمهم الشركات البريطانية التجارية كوكلاء لها . ويبدو ان هذه المسألة قد اثارها الساده «جراي وبول وشركاهم» الذين لفتوا نظر المعتمد الى الزيادة الكبيرة في البضاعة المستوردة بواسطة الرعايا الايرانيين الذين نجحوا في تمرير مستورداتهم بموجب شروط المعاهدة الاجنبية ، بحجة ان البضاعة المذكورة تخص بطريقة صورية الرعايا الهنود في بومباي . وهكذا تحاشوا الضرائب العالية على ادوات خاصة مطلوبة منهم كرعايا للشاه . وقد طلب التجار الانجليز المذكورون أعلاه بأنه يجب الا يسمح الا للرعايا البريطانيين القاطنين في ايران بالافادة من شروط المعاهدة بشأن الجمارك .

وقد أشار المعتمد الرائد روس الى هذه النقطة في مراسلاته لحكومة الهند التي أجابت بأنه يُشترط أن تكون البضائع بنيّه سليمة ملكاً للرعايا

البريطانيين ، حتى يسمح لها بالاستفادة من التخفيض الجمركي الذي يحصل عليه التجار البريطانيون بموجب المعاهدة ، بغض النظر عما اذا كان أصحاب البضاعة يقيمون في إيران ام لا ، وكذلك بغض النظر عما اذا كان وكلاؤهم المحليون رعايا بريطانيين او ايرانيين . ولم تفكر حكومة الهند في ان التجار البريطانيين الذين يتعاملون مع ايران سيعرقلون اختيار الوكلاء المحليين . وفي نفس الوقت فان الحكومة الايرانية — في تركيزها على اعتبارات التلاعب التي تؤدي الى خسارة في عائدات الجمارك ، وهذا دافع يختلف عن دافع السادة « جراى وبول وشركاهم » المتحمسين — قد فكرت في الموضوع . وفي الحال أخبرت الممثل البريطاني في طهران ان الاوامر قد صدرت بالتحريم على الرعايا الايرانيين ان يكونوا وكلاء لتجار أجانب في الموانى الايرانية ، او يعملوا بأنفسهم في شئون بضائع الاجانب ، او في دفع رسوم الجمارك عنها . وقد احتج المستر تومسون ضد التدخل المفروض في اختيار الوكلاء المحليين من قِبَل الشركات البريطانية ، ملاحظة بأن حالات الغش المعنية يمكن اثباتها ، والبت فيها بطريقة عادلة عن طريق السلطات البريطانية المحلية ، ويمكن ان يلاحظ أن حكومة الهند قد أخبرت المعتمد من قبل أنها لم تر أنّ من اختصاصها تدبير إجراءات لحماية الجمارك الايرانية ضد الغش الذي يمارسه رعايا الشاه . واصرت الحكومة الايرانية لفترة ما على معارضتها لاستئجار وكالات اجنبية تجارية رعايا ايرانيين . وفي بداية سنة ١٨٧٦ ، بموجب تعليمات من طهران أخذت حكومة بوشهر فعلا تعهدات من رعايا ايرانيين كثيرين الا يعملوا مستقبلا وكلاء لشركات أجنبية . وأخيراً وبعد الحاح في الموضوع من طهران ، اعيدت التعهدات ، ولم تؤخذ تعهدات بعد ذلك .

وحين استأجر امين السلطان جمارك ايران كلها حوالي سنة ١٨٨٢ ، نتجت عن ذلك مشكلات في أمكنة مختلفة ، وبخاصة في الموانى الايرانية الصغيرة ، التي كان يجمع رسومها من قبل الرؤساء المحليون لحسابهم الخاص ، فأصبح يطالب بها الملتزم العام للجمارك كحق له . وفي مايو

سنة ١٨٨٢ نجد ان البضائع التي دفع عليها التجار البريطانيون من قبل ضريبة التصدير في ريق ومعشور في عربستان دفعت عليها ضريبة مرة أخرى في بوشهر . وكانت المدفوعات السابقة لضباط الاماكن القبلية فلم يعترف بها ، وبذلك دفعت الضريبة مرة أخرى . وفي نفس الشهر فان ضابط «ديلام» الذي أخذ ضرائب بنفس القيمة التي اخذت في ميناثه ، رفض اعطاء شهادات جمركية ، وكانت النتيجة ان دفعت الضريبة على صادرات ديلام بسعر مضاعف ، لانه فرضت عليها ضريبة تصدير على الشحن من بوشهر . وفي ابريل سنة ١٨٨٤ ، تجمع عدد كبير من الشكاوى الجديدة ، لان ضباط الموانى الصغيرة بدأوا بايعاز من طهران يعوضون أنفسهم عن ضرائب التصدير التي لم يعد يسمح لهم بجمعها بفرض رسم على تحميل البضائع من موانيهم لبوشهر . وقد وقعت هذه الرسوم في النهاية حتماً على كاهل المصدرين الحقيقيين في بوشهر وقد رفضت ايصالات الجمارك التي دفعها السادة موير وشركاهم تجار الحبوب البريطانيين في «ريق وديلام» عند تقديمها لجمرك بوشهر ، ووجد الشركاء انفسهم مضطرين لدفع مبلغ حوالي ٧٠ ج. ك. مرة ثانية ، وفرضت ضرائب اخرى ايضاً على البضائع عند مداخل مدينة بوشهر من الداخل ، ولم تمنح ايصالات على هذه الضرائب . وعلى اية حال فقد نجح المستر تومسون الممثل البريطاني في طهران بعد بعض التأخير في الحصول على نشرة من الاوامر تحظر ان يفرض على البضائع التي يصدرها التجار البريطانيون أكثر من ٥ بالمائة من مجموع الثمن الاساسي . وقد وصلت هذه الاوامر على ما يبدو بوشهر في يوليه سنة ١٨٨٤ . وتبع ذلك ردّ ما يزيد على ١٢٠ ج. ك. عن طريق السلطات البريطانية المحلية ، ممّا كان دُفع ابتزازاً مرة أخرى من التجار البريطانيين .

وقد استمر استرداد ضريبة الجمارك المزدوجة الى حد ما حتى سنة ١٨٨٦ أو ١٨٨٧ ، عندما جادل امين السلطان في ان التجار البريطانيين ليس لهم الحق في الاستفادة من اي موانى عدا بوشهر وبندر عباس اللتين كان من الجائز لهما ان تفرضا مكوساً داخلية على مرور البضائع من ميناء

ايراني إلى آخر وقال إن الموظفين في المحمرة من اقليم عربستان وديلام وريق ، ومن المحتمل انه يقصد زعماء هذه الاماكن القبلية ، ليست لديهم نماذج جمركية مطبوعة ، وان الشهادات التي يعطونها مكتوبة بخط أيديهم لا يمكن قبولها في الجمارك الايرانية الاخرى . وفي ابريل سنة ١٨٨٧ فشلت المحاولة التي كانت تبذل لجعل الموانى شمال بوشهر تحت ادارة امين السلطان لكون الوزير نفسه أخبر المستر نيكولسن الممثل البريطاني في طهران ، أنه نتيجة لذلك لن تفرض جمارك في هذه الموانى ، الأمر الذي يبدو أنه ازال كل العقبات .

وكانت العادة دائماً في بوشهر أن يدفع عن البضائع الاجنبية المستوردة ٥ بالمائة ضريبة استيراد عند انزالها ، وتمنح بعد ذلك جوازاً يعطي لها الحق في ان تنقل الى أماكن أخرى في الداخل دون دفع أي شيء آخر في الجمارك الداخلية ومحطات المكوس ... الخ . وهي في طريقها . وقبل عام ١٨٨٩ كان يطبق في بندر عباس نظام مختلف تماماً فكان يجمع هناك ٨ ٪ فقط على الاستيراد ، ولكن دون اصدار تصاريح . وكان الاشخاص الذين يحملون البضائع المستوردة الى داخل البلاد مسئولين كذلك ، فقد يصل مدفوعهم في بعض الحالات الى أكثر من ١ ٪ . ومن الطبيعي ان تجار لنجة البريطانيين فضلوا النظام الموجود الذي بموجبه كانوا يدفعون ٣٪ كلية . ولكن يبدو أن تجار مشهد الذين لم يجدوا أية ميزة في ذلك كانوا يشتكون . وكان بقاء النظام المزدوج في بندر عباس لفائدة طبقتين من التجار البريطانيين ، فلم يمكن الالحاح فيه على الحكومة الايرانية . وأخيراً في سنة ١٨٩٢ وبعد مناقشات في طهران ، جعل النظام في بندر عباس مشابهاً لما كان في بوشهر .

مركز السادة مالكولم وشركاه البريطانيين في بوشهر والشركة س. ف. وشركاهم في ايران وبومباي

وفي سنة ١٨٧١ ، أصبح مركز الساده مالكولم وشركاه البريطانيين وهي شركة أعمال مركزها الرئيسي في بوشهر ، موضعاً للتحقيق لدى السلطات الايرانية . وكان التحري دقيقاً عن تاريخ العائلة التي تمتلك

الشركة ، وقد اظهر أنهم وان كانوا رعايا ايرانيين فقد دخلوا في الحماية البريطانية منذ سنة ١٨٢٠ وظل مركزهم هذا دون مساس فلم تؤثر فيه معاهدة السلام لسنة ١٨٥٧ . والى ما بعد الحرب الانجلو ايرانية ، كما كانوا قبل الحرب يدفعون رسوم الجمارك على قدم المساواة مع الرعايا الاجانب وان السلطات الايرانية كانت تعاملهم على انهم تحت الحماية البريطانية . وكان حقهم في أن يعتبروا اشخاصاً تحت الحماية البريطانية طبقاً لاوامر من الحكومة البريطانية لصاحبه الجلالة ، تمسك بها الوزير البريطاني في ايران . لكن حكومة الهند برغم ذلك رأت في سنة ١٨٧٧ أنه ليس لهم الحق بموجب قانون السفن التجارية عام ١٨٤٥ ان يمتلكوا سفناً بريطانية ، أو ان يرفعوا العلم البريطاني .

وفي سنة ١٨٨٠ اثيرت قضية شركة بومباي– ايران التجارية وكانت هذه شركة سفن بخارية تتكون من حملة الاسهم الايرانيين والهنود البريطانيين. وكان كثير من الايرانيين بينهم من المقيمين في بوشهر وطهران ويزد وبومباي ، وبعضهم تجنس كرعية بريطانية . وكانت الشركة مسجلة في بومباي ، وسفنها مسجلة سفناً بريطانية تحمل الاعلام البريطانية ولكن وكلاءها المحليين في الخليج كانوا رعايا ايرانيين . وعلى اساس ان الشركة هي مالكة السفن وليس المساهمون كأفراد ، فقد قررت حكومة الهند ان تعاملها كشركة بريطانية ، وامرت المعتمد في الخليج أن يمنح الشركة المعاونة المطلوبة ، على اساس ان وكلاءها في بوشهر والموانى الايرانية الاخرى رعايا ايرانيين ليسوا مؤهلين بسبب ذلك للتمتع بالحماية البريطانية او العون البريطاني في الامور غير ذات الصلة بسفن الشركة وتجارتها .

الشئون البريطانية الرسمية على الساحل الايرانى وجزره ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

انتقال المعتمدية في الخليج من حكومة بومباي الى حكومة الهند ١٨٧٣

كان اعظم تغيير هام خلال هذه الفترة في الترتيبات البريطانية الرسمية المتصلة بالساحل الايراني وجزره ، هو فك ارتباط معتمدية الخليج وملحقاتها في يناير سنة ١٨٧٣ من حكومة بومباي وإلحاقها بحكومة الهند . وهذا التغيير الجوهري يمكن ملاحظته بطريقة كاملة في الفصل المتعلق بالتاريخ العام للخليج .

كبار الموظفين بمعتمدية الخليج بما فيهم المعتمد وما كان يدفع لهم ١٨٤٨ – ١٨٩٦

وبالرجوع الى الشئون المحلية ، نجد أن هيئة كبار الموظفين في معتمدية بوشهر لم تختلف الا قليلا في الفترة التي نبحثها الآن ، فيما عدا حالة مساعدي المعتمد ، وهي مسألة سنعالجها بعد ذلك بطريقة كاملة .

في سنة ١٨٦٠ كما كان في ١٨٣٤ ، بلغ موظفو المعتمدية ثلاثة : المعتمد الذي كان مرتبه ما يزال ٢٤٠٠ روبية في الشهر . ومساعد المعتمد الذي ارتفع اجره الثابت من ٥٠٠ روبية الى ٧٠٠ ، والجراح الذي رُفع راتبه الكلي من ٦٥٠ الى ١٥١٥ . وفي سنة ١٨٦٢ عندما حدث تعديل عام في المرتبات في بوشهر ومسقط وعدن وزنجبار فقد نقص مرتب المعتمد البريطاني في الخليج الى ٢٠٠٠ روبية في الشهر . ولكن في عام ١٨٦٦ بناء على عرض الرائد بيلي فقد ارتفع مرة أخرى الى المستوى الاصلي السابق . وفي عام ١٨٧٠ اقترحت حكومة الهند زيادة مرتب الرائد بيلي الى ٣٠٠٠ روبية في الشهر ، على ان يغطي فرق الزيادة بالاقتصاد من الجهة الاخرى في نفقات الوكالة السياسية في بغداد . ولكن حكومة بومباي كانت ترفض أي نقص في مرتب الوكيل السياسي في بغداد . وكانت تعتقد

ان مرتب معتمد بوشهر ، لا يجب ان يزيد كثيراً بما يضاهي مرتب الوزير البريطاني في طهران (٥,٠٠٠ جنيه استرليني في السنة) ، الذي سيكون تابعاً له تماماً في حالة ما اذا وضعت السفارة ، كما كان مقترحاً تحت رعاية الحكومة الهندية . وفي النهاية حدثت تسوية وتقرر رفع مرتب الرائد بيلي الى ٢٦٠٠ روبية في الشهر. وال ٢٠٠ روبية الزيادة في الشهر ، نتجت بفضل الغاء منحة مركز هجانة بغداد — سورية .

مساعدو المعتمد ١٨٤٨ — ١٨٩٦

وقد اعيد البحث في امكانية الغاء مساعد المعتمد في بوشهر التي كانت موضع نظر سنة ١٨٣٥ و ١٨٣٨ و ١٨٤١ وذلك في عـــام ١٨٥٢ و ١٨٦٢ . ففي عام ١٨٥٢ عند رحيل الرائد هينل المعتمد من الخليج ، وتعيين مساعد المعتمد الملازم كمبول في مكانه ، رجعت حكومة بومباي في هذه النقطة الى حكومة الهند تطلب الاوامر بعد ان اوصت بشدة أن وظيفة مساعد المعتمد يجب ان تبقى ، مع مراعاة أن : «وظائف الوكيل السياسي في الجزيرة العربية التركية ، والمعتمد في الخليج ، كما اوضح من قبل بمناسبة غياب القائد رولنسن في اوروبا ، تكون متوقفة على تعيين مساعد للمعتمد ، لان الموظف المؤهل يقوم بعمل الآخر في حالة الضرورة» ، وان حكومة الهند وافقت على هذه الآراء .

وفي سنة ١٨٦٠ طلبت حكومة الهند من المعتمد في الخليج ان يفكر فيما اذا كان يستطيع ان يستغني عن مساعد . ولكن عندما قرر انه لا يستطيع استمر التعيين بصفة موقتة . وفي عام ١٨٦٢ بعد ان زادت أهمية زنجبار ونقص العمل في الخليج بانسحاب البحرية الهندية من مياهه ، فانه يبدو ان معتمد بوشهر ، بعد ان أنقص مرتبه ، كما ذكر من قبل ، حُرِم من المساعدة ولمدة اربع سنوات ويبدو انه قام بأعباء وظيفته وحيداً . وفي سنة ١٨٦٤ تغير مركز رئيس الكتاب والمحاسب بمكتب المعتمد ، الى مساعد ثابت مسئول عن خزينة المعتمدية ، بعد ان زاد مرتبه الى ٢٥٠ روبية في الشهر . ولكن التغيير لم يكن جديراً ان يريح المعتمد في واجباته ذات الاهمية الكبيرة .

في سنة ١٨٦٥–١٨٦٦ وبمناسبة الاعمال العدائية البريطانية ضد الوهابيين ، ظهرت مسألة كيف يمكن إيجاد مستشارين ماهرين في السياسات المحلية واللغات لقادة سفن البحرية الملكية الذين يعملون في الخليج . وهذا دور قام به ضباط البحرية الهندية بغير كفاية ، حتى تم الغاء هذه الخدمة . وقد كان النجاح المشكوك فيه للعمليات البحرية ضد القطيف والدمام في ١٨٦٦ هو الذي جعل الرائد بيللي يستطيع ان ينتدب وكيلا أهلياً . وقد أكد هذا ضرورة وجود تنظيم مضبوط . واخيراً تقرر ان يعين مساعدان للمعتمد في بوشهر ، المساعد الأول ومرتبه ١٠٠٠ روبية ، والمساعد الثاني مرتبة ٧٠٠ روبية في الشهر . وكان المساعد الاول (الارقى) في الاثنين يدعى الرئيس أ. س. وي .

وفي سنة ١٨٧٩ وبناء على توصية اللجنة المالية في الهند الغيت وظيفة المساعد الثاني ، وكان السبب الاساسي في ذلك هو نقص العمل نتيجة لانتقال باخرة المعتمدية ، وقد انقص مرتب المساعد الدي بقي الى ٨٠٠ روبية في الشهر . وربما كان هذا هو أكبر نقص حدث لهيئة الموظفين ، لانه في عام ١٨٨٢ كان تعيين مساعد من الاهالي للمعتمد بمرتب ثابت قدره ٣٥٠ روبية في الشهر قد اعتبر امراً معقولا . وقد اوضحت اعتبارات شخصية الى حد ما سبب انشاء هذه الوظيفة الجديدة التي استندت لمساعد الجراح « عبدالرحمن» وهو طبيب كان يتمتع بمؤهلات عامة ومساعدة كونه مسلماً في مخالطته أهالي المنطقة . وقد أمر وزير الهند بأن لا تعتبر هذه الوظيفة الجديدة دائمة في ملاك المعتمدية .

وفي سنة ١٨٨٩ عند نقل مساعد الجراح عبد الرحمن ليكون ملحقاً بوزارة الخارجية بالهند ، أعيد استفسار في مسألة المساعدة المطلوبة ، واستطاع الرائد روس ان يقنع الحكومة انه نظراً الى العمل المتزايد ، فان الحاجة تدعو الى وجود مساعد اضافي بصفة دائمة في بوشهر ، بالاضافة الى المساعد الاول والثاني . وكان المستر س. لوكاس هو المساعد الاول المتصرف بالنسبة للمساعدين الاضافيين الذين عينوا .

وكالة اهلية في لنجة ١٨٤٨ – ١٨٩٦

ومنذ عام ١٨٥٦ ، وربما قبل ذلك ، كان للحكومة البريطانية وكيل أهلي في لنجة يتبع المعتمد في بوشهر . وقد تحول هذا الوكيل الاهلي للاشراف المباشر على المصالح البريطانية في الجزء الاكبر من الساحل الايراني أسفل بوشهر .

وكالة اهلية في شيراز ١٨٤٨ – ١٨٩٦

وكانت توجد ايضاً وكالة اهلية في شيراز قائمة من عهد بعيد .

وفي سنة ١٨٥٠ شغرت الوظيفة التي كان لها مرتب ٤٠٠ تومان في السنة فضلا عما لصاحبها من هيبة ونفوذ محلي كبير ، وكان شغورها بفصل المسئول لسوء سلوكه . وكان يعين في وكالة شيراز وزير صاحب الجلالة ، في طهران . وسوف نتذكر ان معارضة الحكومة الايرانية للتعيين في هذه الوظيفة سنة ١٨٥٥ كانت من بين الاسباب التي ادت الى وقوع الحرب الانجلو ايرانية .

وفي سنة ١٨٧٣ اعتبرت وكالة شيراز جزءاً تابعاً لحكومة الهند ، وكان الوكيل يتلقى من آن لآخر تعليمات من معتمد بوشهر . وكان الوكيل في سنة ١٨٧٥ هو ميرزا حسن علي خان الذي كتب عنه الرائد روس معتمد بوشهر تقريراً يفيد بأنه انتفع من مساعداته ونشاطه الجم . وظل ذلك الشخص في وظيفته حتى سنة ١٨٧٨ عندما خلفه أخوه نواب حيدر علي خان بصفة مؤقتة . وفي سنة ١٨٨١ ظل حيدر علي خان يعمل كوكيل أهلي في شيراز .

الصلاحيات القضائية والقنصلية للسلطات السياسية البريطانية في مجال التشريعات فوق الاقليمية ١٨٤٦ – ١٨٩٦

ان موضوع الصلاحيات القضائية والقنصلية التي كانت تمارسها السلطات السياسية البريطانية في الساحل الايراني وجزره فيما يختص بالقضاء فوق الاقليمي للرعايا البريطانيين في ايران ، والتي خولتها اياها

المعاهدة هو موضوع فني للغاية ، ولا يمكن بحث تفاصيله في مجال هذا العرض السياسي الحالي ، ولكن وقائع معينة ستذكر بعد قليل عن اصل منح هذا النفوذ . كان الموظفون البريطانيون المحليون من اول الامر يشعرون بالحاجة الى سلطة قانونية للتصرف في قضايا المجرمين والمدنيين من الرعايا البريطانيين . وقد طالب بهذا الامر من آن لآخر معتمد بوشهر وبصفة خاصة ، بعد ان زاد النشاط كثيراً في الخليج بسبب مواصلات البواخر المنتظمة والتلغراف والبريد . وبسبب الارتباك الشديد في الاعتبارات السياسية والقانونية ، فانه مر وقت طويل قبل تدبير التنظيمات التي تتفق مع مطالب الموقف .

وكان قد اقترح منح النفوذ القنصلي للمعتمد العقيد هينل سنة ١٨٤٤ واقترحه ايضاً الرئيس ف جونز سنة ١٨٥٥ ، ولكن ممارسة ذلك لم تتم فعلا(١) ، نظراً لشروط المعاهدة الانجلو ايرانية للتجارة عام ١٨٤١ . ولقد فتحت معاهدة السلام في سنة ١٨٥٧ الطريق لاعطاء الحق في تعيينات قنصلية في أمكنة أخرى غير طهران وتبريز . وفي سنة ١٨٧٨ عين الرائد أى. س. روس معتمد بوشهر قنصلا عاماً لصاحبة الجلالة في مقاطعة فارس وساحل وجزر الخليج في الممتلكات الايرانية . وقبل ذلك وفي عامي ١٨٧٣ و ١٨٧٧ عينت حكومة الهند المعتمد ومساعد المعتمد ليكونا قاضيي صلح للجزء الاكبر من نفس الامكنة ولاراض أخرى ، وزودتهما بنفوذ قضائي محدود التطبيق . ولم تتم زيادة القضاء الاقليمي للمعتمد كقنصل عام على الرعايا البريطانيين في ايران او تحديد واضح حتى برز موضوع تنظيم العمل الايراني والجزر في المجلس بلندن عام ١٨٨٩ . وعونيت صعوبة كبيرة في صياغة مسودته ثم وجد من الضروري تعديل ذلك النظام بسبب المعارضات الايرانية عام ١٨٩٥ . وقد وضع هذا النظام بتشريعات القنصل العام على أسس قانونية ، واعطاه الحق للاشراف على المجرمين والشئون المدنية للمحكمة العليا في بومباي .

---

(١) لم يعرف السبب فى عدم منح النفوذ القنصلى حق القضاء للرعايا البريطانيين ، بغض النظر عن الاعتراف أو عدم الاعتراف به من السلطات الايرانية .

بناء معتمدية بوشهر

لقد وُصف مبنى المعتمدية في مدينة بوشهر الذي استمر في الجانب الذي كان يشغله منذ الجزء الاول من حكم فتح علي شاه ، في عام ١٨٥٠ كما يلي :

تقع المعتمدية في بقعة مكشوفة في الجهة الجنوبية . وتتكون من فناء محاط بالمباني ، ومن ضمنها مسكن المعتمد ومساكن أخرى مختلفة ، وخارجها منازل واصطبلات ، ويوجد ساري العلم في الجانب المواجه للبحر . وعلاوة على مسكن المعتمد البريطاني وعائلته والضابط الطبي ، تتصل بالمركز شقق أخرى هنا وهناك ، وهي مساكن للغرباء » .

وقد تمت اضافات لمبنى المعتمدية قبل فترة الحرب الانجلو ايرانية ، ومن المحتمل بعدها .

وفي ابريل سنة ١٨٦٩ اشتكى الرائد بيلي من سوء حالة مدينة بوشهر الصحية ، وطلب مساعدة الوزير البريطاني في طهران للحصول على موقع لمبنى معتمدية جديدة في إقليم مكشوف ، ولكن الشاه عارض الفكرة في نقل المعتمدية وطرح المشروع جانباً .

المنازل الريفية المتصلة بالمعتمدية

وفي سنة ١٨٥٠ كان للمعتمد منزل ريفي في شاد جاده حيث كان يوجد أيضاً منزلان آخران لموظفي المعتمدية وقد بنيت هذه المنازل بموافقة الحكومة الايرانية لكنها هدمت في حرب ١٨٥٦–١٨٥٧ . ولم تُبنَ مرة أخرى .

وقد حصل الرئيس ف. جونز من السلطات الايرانية سنة ١٨٥٨ على موقع في سابزاباد في شبه جزيرة بوشهر ، وهناك بنى المنزل الريفي الحالي للمعتمد . ولكن بينما كان في فترة البناء ، تحول الموضوع الى صورة مشوهة في طهران ، وكان لا بد من تقديم رسم للبناء الى الحكومة الايرانية المركزية قبل منح سلطة اتمام المنزل . وفي سنة ١٨٦٠ بدئ في بناء منزل ارضي صغير في نفس المكان لجراح المعتمدية ، ولم يثر في اول

الامر أي اعتراض من الايرانيين ولكن بعد ذلك ببضعة أشهر رداً على المعارضة البريطانية لاعمال الايرانيين في البحرين ، هدم المنزل في احدى الليالي ، ودك دكاً على أيدي السلطات الايرانية ، بحجة أنه اضافة غير مسموح بها للرسم المصدق عليه من الحكومة الايرانية . وعند رحيل الرئيس جونز النهائي من بوشهر عام ١٨٦٢ ، اشتُري المنزل المقام في سابزاباد ليكون مصلحة للتلغراف . ولكن قبل مرور وقت طويل ، نقل المنزل للمعتمد ليكون سكناً له .

حرس المعتمدية البريطانية والمعتمد من الخيالة

كان الحرس الحربي الهندي للمعتمدية البريطانية في بوشهر سنة ١٨٥٠ يتكون من ٣٦ من الجنود الهنود . وفي سنة ١٨٥٦ كانت نفس القوة ما تزال موجودة يقودها سبادار . وفي هذه السنة الاخيرة اقترح الرئيس جونز المعتمد ان ينقصها الى صَفّيّ ضابط ، و ١٢ رجلا ، ويستبدل الباقي بحرس خيالة يجندون محلياً ، ويكون ذلك أكثر فائدة لاغراض مختلفة ، لا سيما حمل المراسلات . وقد وافقت حكومة بومباي على هذا المشروع ، ولكنه لم ينفذ بسبب الحرب الانجلو ايرانية .

وفي سنة ١٨٦٣ أحيا الرائد بيلي اقتراحات الرئيس جونز مع تعديلين هما : استبدال فرقة المشاة بالحرس الخيالة المنظم على طريقة السلحدار على أن يجند أفراده من الهنـــــد ، وقد عاد حرس المشاة الاخير الى الهند في سبتمبر سنة ١٨٦٤ بعد ان اخذ مكانه حرس الخيالة ، الذي يبدو ان قوته المسموح بها كانت مكونة من ثلاثة صف ضباط و١٨ من السوارى .

وفي سنة ١٨٧٨ كان هناك مرة أخرى علاوة على الحرس الخيالة حظيرة من ١٦ رجلا من فرقة بومباي البحرية في بوشهر . ويبدو أنه قامت صعوبة في الاحتفاظ بالحرس الخيالة لصعوبة الحصول من الهند على متطوعين من طبقة خاصة ، وبسبب نفقات الاحتفاظ بالخيل والمعدات ، طبقاً لنظام السلحدار الذي كان يعتبره الخيالة مجحفاً بهم . وقد انقص الحرس بالتدريج الى اثنين من صف الضباط و ١٢ من الخيالة واربعة

من الانفار سنة ١٨٩١ ، والى صف ضابط واحد و ٨ من الخيالة واربعة أنفار في سنة ١٨٩٢ ، على ان يرتفع في نفس الوقت أجر الفرد الواحد . وأخيراً تولت حكومة الهند شراء الطعام للخيول والسروج ، على ان يساهم الرجال بمبالغ بسيطة لاغراض أخرى ، وثبتت قوة الحرس أخيراً الى صف ضابط واحد وثمانية من الخيالة . وبذلك أصبحت فرقة المشاة الهندية مرة أخرى هي الحماية الرئيسية للمعتمدية .

باخرة المعتمدية

وفي الوقت الذي استمر فيه وجود البحرية الهندية حتى سنة ١٨٦٣ كانت هناك دائماً سفينة معدة لتحمل المعتمد في زياراته المتكررة ورحلاته الضرورية الى انحاء مختلفة من الخليج . ولكن عندما انتقلت واجبات البحرية الهندية الى البحرية الملكية ، وانسحبت السفن الاولى ، أصبح من المحتم وجود سفينة خاصة لاستعمال المعتمد ، ولواجبات سياسية أخرى .

ويبدو انه أعدت لذلك السفينة بيرينيس التي كانت تابعة للبحرية الهندية من قبل ، بعد ان انتزعت منها المدافع اولا . وفي فترة متأخرة ، في الوقت من سنة ١٨٧٦ الى١٨٨٦ لم تكن هناك سفينة للمعنمدية في بوشهر ، ولكن في السنة الاخيرة اعطيت لها سفينة دائمة وهي — اللورانس(١) التي كانت تابعة للبحرية الملكية الهندية .

شئون المحطة البريطانية في باسيدو

لقد اوضحنا ان باسيدو وقعت أخيراً تحت الاحتلال البريطاني سنة ١٨٢٣ . ومن الواضح ان ذلك كان بغير موافقة الحكومة الايرانية التي طالبت بالسيادة الكاملة على جزيرة قشم كلها . وهي التي احتجت من قبل على وجود قوة بريطانية هناك .

---

(١) كانت اللورانس باخرة من الصلب تبلغ حمولتها ٩٠٢ طن وقوتها ١٢٧٧ حصانا وسرعتها ١٢ عقدة ويتكون بحارتها من أربعة ضباط واثنين من المهندسين وثلاثة صولات مساعد ضابط و ٨ من ضباط الصف والرجال البحريين ويتكون سلاحها من ٤ مدافع اربعة بوصة وستة مدافع نوردنفلت واربعة نوردنفلت ٤ر٥ بوصة .

وكانت محطة باسيدو في اول الامر مستودعاً للبحرية الهندية ، وحتى سنة ١٨٣٣ كانت المخازن في رعاية أمين حسابات سفينة رئيس البحرية في الخليج . وكان يعطى في سبيل ذلك منحة شهرية قدرها ٢٠٠ روبية. وفي سنة ١٨٣٣ سحبت المنحة ، واصبح رئيس البحرية مسئولا عن المخازن .

وقد وضعت الترتيبات للدفاع عن باسيدو أثناء حرب سنة ١٨٥٦— ١٨٥٧ . وتم وصفها في فقرة قبل ذلك .

وفي سنة ١٨٥٨ كتب رئيس البحرية جنكيز تقريراً تخلى فيه عن رعاية مخازن باسيدو ، وعين امين حسابات السفينة ليكون اميناً للمخازن ومشرفاً على العبيد المحررين . ومن ذلك يتضح ان باسيدو في ذلك الوقت كانت مكاناً ذا اهمية فيما يختص بالاجراءات البريطانية للقضاء على تجارة الرقيق . وهذا الترتيب لم يرق للقائد العام للبحرية الهندية . وفي سنة ١٨٦٠ بناء على توصياته وتوصيات المعتمد السياسي في الخليج ، عين في باسيدو وكيل وامين للمخزن من الاهالي ، بدلا من شخص اوربي .

وفي سنة ١٨٦٣ كان البحث يدور حول ما اذا كانت محطة باسيدو لا ينبغي أن تترك قطيعاً ، أم ان المخازن هناك فقط وبصفة اساسية مخازن الفحم ، لا تترك دون حماية حربية ، ذلك لان فرقة المشاة الاهلية التي ظلت هناك للحراسة قد سحبت . وقد اشار المعتمد الرائد بيلي على أية حال الى أنه لا يعتقد ان باسيدو محطة نموذجية ، الا أن لها مزايا معينة ، وانه كان من اللازم ايجاد مكان ما في الخليج ليكون مستودعاً للفحم ، وان باسيدو كانت افضل من بوشهر لاسباب طبيعية وسياسية وحربية . وكانت بوشهر هي المكان الآخر الوحيد الممكن استبداله بها . ولكن العودة الى امتلاك المباني سيكون صعباً بعد تركها بسبب معارضة الحكومة الايرانية ، وقد اعتقد الرائد بيلي أنه اذا احتفظ بالمستودع ، فانه لا يمكن ان يترك بلا حماية . وعلى هذه الاسس فقد تقرر عدم سحب الحرس مرة واحدة ، وكانت قوة هذا الحرس العادية على ما يبدو صف ضابط واحد فقط ، وستة من الجنود الهنود من فرقة بحرية بومباي .

وفي مناسبات مختلفة من عام ١٨٦٣ حتى عام ١٨٦٨، طلبت السلطات الايرانية تسليم العبيد الفارين الذين اتخذوا المحطة البريطانية في باسيدو ملجأ لهم، ولكي يسبغوا على طلباتهم اهمية خاصة كانوا يركزون على اهتمامهم بالمخالفات المرتكبة والاجراءات التي تتخذ فيها. وكان المعتمد مراراً ما يثير الموضوع في بومباي ولكن هذه الحكومة لاعتبارها باسيدو ارضاً بريطانية فعلا، ولعدم وجود اتفاقية لتبادل المجرمين بين بريطانيا والحكومة الايرانية، لم تكن تتجاوب مع رغبات السلطات الايرانية.

وفي سنة ١٨٦٨ حين لم يكن المعتمد البريطاني قد منح نفوذاً للقضاء الاقليمي، ثارت مشكلة مختلفة بسبب ارتكاب شخص يدعى سعيد سيدي جريمة قتل إعترف بارتكابه اياها في باسيدو. وعرضت القضية في النهاية أمام حكومة الهند. وحيث لم يكن ثمة أمل في تجريمه امام أية محكمة هندية لاسباب فنية، وبما انه لم تكن هناك حاجة لابعاد السجين الى البر الايراني ليطلق سراحه كما كان مقترحاً، فقد اقترحت حكومة الهند وجوب عمل الترتيبات لمحاكمة سعيد سيدي، والبت في القضايا الاخرى المماثلة لقضيته بمعرفة المعتمد في الخليج أو أحد إتباعه الاقليميين بموجب سلطة تفوض له من الحاكم الاهلي للمقاطعة التي حدثت فيها القضية جرياً على ما كان مطبقاً من السلطات البريطانية في الولايات الأهلية من الهند. وليس معروفاً ما اذا كانت هذه المشكلة حلت فعلا. ومن المناقشات الخاصة بنفوذ المعتمد التي استمرت دون نتيجة حتى عدة سنوات بعد ذلك، يتبين ان مشكلات خطيرة كانت تفترض تنفيذ مثل ذلك الاجراء.

وكانت قضية سعيد سيدي سياسية أكثر منها قضائية، ويتضح ذلك في هذا القول الواضح الوارد من حكومة الهند بمناسبة موضوع باسيدو.

وربما يكون هناك بعض الالتباس حول الوضع الحقيقي لمدينة باسيدو، او ربما يظن البعض ان حقوقنا في المدينة كانت نتيجة استمرار الامر الواقع مما يجعلها مجرد حقوق مكتسبة، ولكن اذا انعمنا النظر في المشكلة

بدقة ، فانه يصبح من الواضح ان حقوقنا تابعة لحقوق مسقط التي هي أيضاً معترف بتبعيتها كلية الى حقوق ايران ، وقد عوملت دائماً كذلك حتى ذلك الوقت » .

وقد تقرر في سنة ١٨٧٢ تحويل مستودع فحم باسيدو الى جزيرة هانجام ، حيث تأسست محطة تلغراف بريطانية ، ولكن الفكرة طرحت جانباً بسبب الصعوبات التي لوحظت بعد ذلك حول موضوع ملكية هانجام .

وفي سنة ١٨٧٣ كان الحرس الحربي في باسيدو ما يزال مكوناً من فرقة بومباي البحرية (فرقة المشاة ال ٢١) الاهلية ، وكانت المحطة تحت الاشراف العام لمساعد الجراح عبد الرحيم ، طبيب البعثة الطبية الهندية التي أقامت هناك . ومن المتاعب المحلية الوحيدة التي نشأت عن عقبات اوجدها شيخ قشم طريقة الحصول على التموين بسبب تخريب الميناء الصغير . وكان مخزن الفحم ما يزال قائماً في مكانه حيث كانت ترتاده سفن الحكومة بين وقت وآخر لتنزود بالفحم .

في سنة ١٨٧٤ طُرِد من الاربعة الاهالي المعينين في باسيدو الكاتب والوكيل وكاتب الرسائل ، ولم يبق الا وكيل للفحم .

وفي سنة ١٨٧٥ ظهر شعور معاد بين أهالي باسيدو ، وبعض الاهالي من القرى المجاورة . وقد اتضح ان شيخ قشم يشجع القيام ببعض المضايقات البسيطة في المحطة ، ولكن كل هذه الامور سويت بعد ان قام الرائد روس المعتمد بتحريات كاملة في زيارة خاصة لقشم انهى بها جميع المتاعب . وقد اصلح الميناء الصغير واصبحت المباني في حالة جيدة . . وكانت صحة الناس هناك مرضية وقد اثنى المعتمد على عمل عبد الرحيم حكيم مساعد الجراح الذي استمر في إشرافه على باسيدو .

وفي سنة ١٨٧٧ طرد الحاج عباس وكيل الفحم في باسيدو بأمر من المعتمد بسبب اقتنائه أحد العبيد متحدياً النشرات البريطانية التي كانت تصدر سنوياً بحظر مثل ذلك .

واستجابة لاوامر من حكومة الهند ، كتب الرائد روس حوالي بداية عام ١٨٧٨ تقريراً عن الاسباب التي من اجلها تعتبر باسيدو في الخليج ممتلكة بريطانية . فقال ان الامر يستند الى الدلائل الواضحة والممارسة الصريحة للسيادة البريطانية التي لم تقدم ضدها الحكومة الايرانية ابداً اي احتجاج . وكانت هناك مبانٍ من الحجر الجيد للميناء الصغير ، ومستودع للفحم وخزانات للمياه ، واحتفظ بحرس حربي ، وان لم يعد يطلب الا نادراً للحماية . وكانت راية الاتحاد ترفرف باستمرار ، لا لتدل على وجود ممثل سياسي ، لانه لم يكن هناك أحد ، ولكن كرمز للاحتلال بصورة جلية . وكان العرب والايرانيون في الاقليم المجاور لا يقلون عن الموظفين السياسيين البريطانيين في اعتبارهم باسيدو ارضاً بريطانية . وقد اعتبر الرائد روس ان المحطة عندئذ كانت قليلة الفائدة بالفعل ، ولكنه كان يعتقد ان الاحتفاظ بها مطلوب لسبب بسيط . وهو ان المكان كان تحت العلم البريطاني وان من الواجب الاحتفاظ به الى أن يوجد مكانه بديل يرفرف عليه العلم نفسه .

وفي عام ١٨٧٨ نظراً للاحتياج المتكرر للحرس الحربي الهندي في بغداد وبوشهر ، الخ .. يبدو ان مجموعة كاملة من الفرقة ال ٢١ المشاة الاهلية قد تمركزت في باسيدو . ولكن في سنة ١٨٧٩ تأثرت صحة هذه الفرقة وقاست كثيراً من المناخ ، وانقصت الحامية الى حرس حولدار ونقل الباقي ، وبالذات الضباط الاهليون وسبعة من صف الضباط و ٦٢ من الجنود الهنود الى جاشك .

وفي سنة ١٨٨٠ برز من جديد مشروع النقل من باسيدو الى هانجام ، ولكن الفكرة تركت مرة أخرى ، نتيجة للتخلي عن هانجام لتكون محطة بريطانية للتلغراف .

وفي سنة ١٨٨٣ حين اجتاح وباء حمى الملاريا باسيدو رحل عنها الحرس العسكري كلية ، ونقل مساعد الجراح عبد الرحيم خان بهادور الذي ظل مسئولا عن المركز الصحي لمدة ١٤ سنة ، الى مكان آخر مع ترقيته . وظل فيها وكيل مستودع الفحم وحيداً .

الترتيبات لاحتلال هانجام لمحطة التلغراف ١٨٦٦ — ١٨٦٨ وبقاؤها كذلك حتى ١٨٨٠

ولاسباب ذكرت في ملحق عن التلغرافات في الخليج ، اتجه التفكير في سنة ١٨٦٥ الى انشاء محطة تلغراف بريطانية في جزيرة هانجام . وفي سنة ١٨٦٦ كان هذا الموضوع محل الدراسة من وجهة النظر السياسية .. وكن مما زاد في تعقيد الوضع ، تغيير الحاكم في مسقط في تلك السنة وانتهاء مدة ايجار بندر عباس وملحقاتها من ايران الى سلطان عمان ، مع احتمال عدم تجديد مدة الايجار ، ولان السلطات البريطانية العليا كانت تزعم في بادىء الامر ان جزيرة هانجام هي احدى ملحقات بندر عباس .

وكان الاقتراح الاول هو الحصول على جزيرة هانجام في مقابل باسيدو وبنفس الشروط ، وبذلك يتم تركيز المنشآت البريطانية في جنوب الخليج في مكان واحد تحت الراية البريطانية .

وقد كان في امكان السير اليسن ممثل بريطانيا في طهران اجراء ذلك مباشرة مع سلطان عمان دون الرجوع الى الحكومة الايرانية .

وبانتهاء مدة ايجار بندر عباس الى سلطان عمان ، زعمت حكومة الهند ان هانجام كانت داخلة ضمن الايجار ، وبذلك ارتأت عدم جواز المفاوضات بشأن هذه الجزيرة مع الحاكم . وكان من الواضح استحالة عمل ترتيب دائم مع المستأجر الفعلي لبندر عباس الذي لم يكن الا شيخاً يزرع المنطقة لمدة سنة بايجار من حكومة ايران .

وفي تلك الظروف لم يكن هناك حل آخر غير بحث الموضوع مع وزراء الشاه . وعلى ذلك قدم في طهران دون الاشارة الى موضوع ملكية الجزيرة طلب للاذن بانشاء محطة تلغراف بريطانية عليها ، وقد حاز الطلب الموافقة . وفي ٢٩ مارس سنة ١٨٦٨ صدر الاذن كتابة من الوزير الايراني للشئون الخارجية بناء على تصريح الشاه مع اشتراط بعض الشروط فيما يتعلق بحجم وطبيعة المباني التي تقام ، وبالموظفين الذين يستخدمون في هذا العمل .

وفي يوليو سنة ١٨٦٨ بعد انتهاء هذه الاجراءات وثبوت ملكية هانجام لايران .. كان الرائد بيلي وهو المقيم في الخليج ، والذي لم يُخطَر من قبل بهذه الاجراءات ، يجري مفاوضات في شيراز لتجديد ايجار بندر عباس ، وكان مهتماً بتحويله الى الحكومة البريطانية محتفظاً لنفسه فقط بحق رسو السفن مجاناً . وفي ذلك الوقت ذكر الرائد بيلي ان جزيرتي هانجام ولاراك لم تكونا موضحتين على خريطة منطقة بندر عباس المؤجرة الى سلطان عمان في سنة ١٨٣٦ ، وهي الخريطة التي قدمها الايرانيون انفسهم في مناسبة قريبة ، وان الجزيرتين يسكنهما قوم من العرب يدينون بالولاء لمسقط في الوقت الذي لم يكن فيه لإيران واحد يسكن جزيرة هانجام ، وانه كان مؤكداً ان أياً من الجزيرتين لم يرد ذكرهما خلافاً لقشم وهرمز في موضوع التأجير الجديد الذي كان موضوع مفاوضات الرائد بيلي .

لقد جاءت هذه المعلومات من الرائد بيلي متأخرة في الواقع بحيث لم يمكن الاستفادة منها . على أن هذا التأخير لم يكن نتيجة خطأ من الرائد بيلي ومع ذلك فقد كانت هناك فكرة غير مركزة لدى حاكم عام الهند للتوسط بين ايران وعمان في المشاكل الاقليمية . ولا يبدو ان حكومة الهند كانت مقتنعة بمناقشات المقيم البريطاني في ان لسلطان عمان حقاً ثابتاً في ملكية أي من جزيرتي هانجام او لاراك .

واستمرت محطة التلغراف البريطانية على جزيرة هانجام حتى سنة ١٨٨٠ حيث توقفت لعدم الحاجة اليها بعد ذلك .

مظفر الدين شاه من سنة ١٨٩٦ (١)

قبل البدء في دراسة أحداث ومشاكل تتعلق بالذات بساحه ايران والجزر ، يجدر بنا ان نلقي نظرة سريعة على التاريخ الداخلي والخارجي لايران في حكم مظفر الدين شاه بن ناصرالدين شاه وورثته .



الاحوال الداخلية فى ايران ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

أخلاق مظفر الدين شاه

ولي مظفر الدين عرش ايران وهو في الثالثة والاربعين من عمره .. وكان يتمتع بمزايا شخصية حسنة .. فكان مزاجه لطيفاً ودوداً ورحيماً ، ولكنه كان ضعيفاً وهياباً متغاضياً عن حقوق نفسه وغيره .

حكومة امين السلطان ١٨٩٦

كان على رأس الحكومة الاولى للشاه الجديد ، أمين السلطان ، وكان وزيراً ذا كفاءة ممتازة ، ولكن في ذات الوقت كان سيء الخلق . وقد كان وزيراً في أيام والده ، وكان نفوذه قوياً في جنوب ايران وفي الخليج في اواخر ايام حكم ناصر الدين شاه .

(١) ص ٤ المراجع الخاصة بهذه الفترة كلها تقريبا مراجع رسمية ٠وفيما يتعلق بالشئون الايرانية بصفة عامة فالمراجع هى :

١ ـ ايران والخليج وهو عبارة عن الجزء الثانى من الملخص الرسمى للاحداث الرئيسية تأليف لوريمير ورسل ٠

٢ ـ ايران وهو من عمل وزراء بريطانيين مسئولين ٠
نائب الملك وحاكم عام الهند فى مصلحة الشئون الخارجية ١٨٩٩ ـ ١٩٠٥ ٠

٣ ـ س٠ن فرايزر الضمانات والتاكيدات المقدمة من حكومة ايران لبريطانيا العظمى ١٩٠٤ ٠

٤ ـ جى٠اى٠ سالدانها طبع ١٩٠٦ التقارير السنوية الادارية لمقيمية الخليج ٠

٥ ـ سالدانها أيضا مختصر شئون الخليج والجزر ١٨٥٤ ـ ١٩٠٥ ٠

٦ ـ ف٠ شيرول مسالة الشرق الاوسط ٠

وعندما تولى الشاه الجديد ظهرت عصابة ، او لعل لها كياناً سابقاً فتكون نشطت ضد الوزير أمين السلطان منذ فترة سابقة . .

وفي نوفمبر سنة ١٨٩٦ اضطر الوزير للاقامة في قم حيث رافقه طبيب البعثة البريطانية لحمايته من مثل العدوان الذي كان حدث للامير نظام فأودى بحياته سنة ١٨٥٢ .

ولقد كان للوزير خصوم عديدون من ذوي النفوذ ، وربما كان من ابرزهم الفارمان وهو احد أحفاد فتح علي شاه وفي الوقت ذاته صهر وزوج بنت الملك الحاكم .

حكومة امين الدولة ١٨٩٧ — ١٨٩٨

ولي الامر في مكان امين السلطان ومعاونيه وزارة موقتة استمرت في الحكم بمشقة حتى فبراير سنة ١٨٩٧ حين استدعى امير الدولة من تبريز (لدراسة الاوضاع) . وعندئذ عهد اليه بمركز « الصدر الاعظم » وعهد معه الى ناصر الملك بأن يكون وزيراً للمالية .

وكانت المهمة الرئيسية للحكومة في ذلك الوقت .. كما سيتضح من مجريات الامور ، هي تدبير المال اللازم للمصروفات العامة ، والاحتياجات الخاصة للشاه الذي أشار عليه أطباوه بالقيام برحلة الى اوربا .

وفي يونيو ١٨٩٨ اضطر امين الدولة الى الاستقالة ، وأقام في أملاكه الخاصة قرب راشت عندما اخفقت كل الجهود التي بذلها لإقامة مالية على أساس سليم ، او في الحصول على قروض .

لقد كان البرنامج الاداري الذي وضعه معقولا وعملياً ، اذ كان مبنياً على نظرية فصل أجهزة صرف ايرادات الحكومة عن اجهزة تحصيل ايراداتها . وفرض ضريبة على الارض الزراعية ، وتخفيض الجيش النظامي ، وتكوين شرطة نظامية .

ولكن فيما عدا تحسين العملة الصغيرة بادخال عملة النيكل ، والسير خطوات قليلة في تطوير مصلحة الجمارك بأن استخدم فيها خبراء من بلجيكا فان برنامجه وأفكاره لم تدخل في طور التنفيذ .

حكومة مشير الدولة ١٨٩٨

بعد أمين الدولة ولي الادارة مشير الدولة وزيراً للخارجية ورئيساً لمجلس الوزراء ، ولكن ثبت عجزه عن مجاراة الموقف السياسي كما عجز عن تلبية طلبات الشاه المالية فما لبث في الحكم الا قليلا .

حكومة امين السلطان ١٨٩٨ — ١٩٠٣

وفي اغبسطس ١٨٩٨ عاد امين السلطان الى الحكم بسلطاته السابقة رئيساً للوزراء ، وأبعد خصومه .. فارمان فارما وقوام الدولة ، وناصر الملك ، وعلاء الملك ، وحاكم الملك ، الى مناصب انقصت كثيراً من نفوذهم السياسي .

وفي ربيع سنة ١٩٠٠ عقب الحصول على قرض روسي ، بدأ مظفر الدين رحلته التي ترقبها طويلا الى اوربا ، وناب عنه في حكم ايران مدة غيابه مجلس الوزراء برئاسة ابنه الثاني صاحب السمو الملكي ملك منصور ميرزا الملقب شعاع السلطنة .

وقد زار العاهل الايراني مناطق متعددة من أوربا في فرنسا وبلجيكا وروسيا. ولم يتم رحلته الى بريطانيا والمانيا او ايطاليا في هذا البرنامج نظراً لحادث وفاة أحد افراد الاسرة المالكة .

وفي سنة ١٩٠٢ قام الشاه برحلة ثانية الى اوربا زار خلالها بريطانيا .

وفي سنة ١٩٠٣ اندلعت مشاكل من أنواع متعددة في أماكن كثيرة في إيران كذلك أيضاً حدثت اضطرابات ضد حكومة الشاه . ويبدو أن الذين اثاروا تلك الفتنة هم مزاحمو أمين السلطان ، او عطا بك الاعظم كما كان يسمى حينئذ . وساعدت السلطات الدينية في شدة توتر الفتنة لاسباب وطنية ، وكان من مراكز الفتنة في هذه الحركة بلدتا كربلاء والنجف في العراق التركي . وفي الفصل الخاص بتاريخ هذا الاقليم بيان عن اعمال (المجتهدين الايرانيين) في هاتين المدينتين المقدستين .

وكانت الجماهير الإيرانية قد قاست الامرين ، قبل نظام العملة

الذي أدخله امين الدولة ، من نقص قيمة النقد والفوضى والمضاربات المالية في عملة النقد النحاسي ، لا سيما بين سكان المدن الذين نقصت لديهم المواد الغذائية ، ولم يسعفوا برفع الضرائب عنهم مما جعل الفقراء في أضيق حال من العيش ، وكان هؤلاء جميعاً في حالة غليان من الغضب . وازداد غضبهم ازاء اضاعة كثير من المصروفات للشاه وبلاطه وخصوصاً فيما يتعلق برحلاته الى اوربا ، بتمهيد كثير من الموظفين البلجيكيين في مصلحة الجمارك الايرانية ، وبأموال من قروض خارجية منها ما كان مقترحاً وما تم فعلا . ثم نمو حركة البابيين . وفي مثل هذه الظروف المضطربة لم يكن عسيراً على الدين يصيدون في الماء العكر ان يثيروا حركة عارمة .. فكانت هناك اضطرابات وشغب في اوائل سنة ١٩٠٣ ومظاهرات ضد الاجانب ومذابح في البابيين في غير واحد من المراكز الهامة .

كما كان لخبر موت حاكم الملك مفاجأة في ظروف تحيط بها الشبهات ولمساعي أحد الخصوم العتاة لرئيس الوزراء عطابك الاعظم أثر كبير في حالة الاضطرابات الخطيرة في البـــــلاد ممّا أوقع هزة عنيفة في كرسي الحكم فسقط رئيس الوزراء عطابك ونفي خارج ايران . ويبدو ان فشله في تنفيذ جميع طلبات الدبلوماسية الروسية كان من عوامل إقصائه عن الحكم .

حكومة صاحب السمو الملكي امين الدولة في اواخر ١٩٠٣

تلت تلك الفترة ، فترة هادئة نسبياً تولى ادارة شئون الدولة فيها سمو الامير امين الدولة حفيد فتح علي شاه وصهر الملك الحاكم .

وفي سنة ١٩٠٥ تمكن الشاه من القيام برحلة ثالثة الى اوربا زار فيها فينا وسانت بطرسبرج ، وكان غضب الشعب لم يسكن بعد ، وبدأت تعلو الاصوات مطالبة بحكومة تمثل الشعب .

وكان استخدام طائفة كبيرة من الموظفين البلجيكيين في الجمارك

ذا أثر طيب في زيادة العائدات رغم ان وجودهم أثار حفيظة الشعور القومي الذي بدأت تبدو آثاره .

وفي الملحق الخاص بالجمارك الامبراطورية الايرانية يرى القارىء تفاصيل عن الامور المتعلقة بتعديل نظم الجمارك طبقاً للنظم الأوروبية ونقل ادارات أخرى من اعمال الدولة الى اختصاص المستشارين البلجيكيين الجمركيين .

★ ★ ★

معارضة مشتركة بريطانية روسية للامور العامة في ايران ١٨٩٦ ــ ١٩٠٥



كان الاتفاق البريطاني الروسي لسنة ١٨٣٤ الذي أكد صيانة استقلال ايران وسلامتها ، والذي تجدد بعد ذلك مرات كان آخرها في سنة ١٨٨٨ ما يزال قائماً ، الا أن سير الاحداث في الفترة التي نتكلم عنها الآن كانت تجعل الاتفاق المذكور مثاراً للخلاف بين بريطانيا وروسيا في معظم المسائل الهامة ، سواء في الامور المحلية أم العامة .

وبسبب ظاهرات معينة لذلك التنافر الدولي بين المصالح المختلفة نرى أنه من الضروري البدء بدراسة الشئون العامة لايران جميعها .

الحالة المالية لايران والقروض البريطانية لها ١٨٩٨

في سنة ١٨٩١ كان المعروف ان الدخل العام لايران يزيد عن المصروفات العامة بمقدار ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني سنوياً ولم تكن على على الدولة ديون .

وكان الوضع الاقتصادي في زمن ناصر الدين شاه الذي جمع في يده الادارة المالية وادارة جميع المصالح الحكومية يشير الى ان المبالغ المدخرة كانت تبلغ ٤ ملايين جنيه . ولكن قبل انتهاء حكمه كان هذا

الرصيد قد استهلك أكثره . وعند وفاته كان مقداره ما لا يزيد على ٣٠ مليون فرنك . وفي نفس الوقت بدأت تتراكم الارتباطات والديون .

وفي سنة ١٨٩٢ تم عقد دين ايراني في لندن بواسطة البنك (البريطاني) الامبراطوري الايراني ، وذلك لدفع مبلغ نصف مليون جنيه استرليني مستحقة لشركة الطباق (الدخان) الامبراطورية (البريطانية) مقابل الغاء امتيازها .

وفي خلال السنوات القليلة التالية استدانت حكومة ايران مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني من نفس البنك . وفي عام ١٨٩٨ كان مجموع الدين العام على ايران مبلغ مليون جنيه بما في ذلك ما لم يدفع من باقي قرض سنة ١٨٩٢ ، وفي نفس الوقت كانت رواتب الجيش والموظفين المدنيين لم تدفع .

وفي اوائل عام ١٨٩٨ كان في عزم الممولين البريطانيين منح قرض لايران مقداره ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه بفائدة ٥٪ بضمانة جمارك فارس والخليج مع اشتراط وضع مندوبيهم في مراكز المسئولين في دوائر الجمارك المخصصة لهم .

وقد قبل امين الدولة رئيس الوزراء الايراني في ذلك الوقت هذه المقترحات من حيث المبدأ ، وتم دفع مبلغ ٥٠ ٠٠٠ جنيه في مارس ١٨٩٨ وسلمت ادارة جمارك بوشهر وكرمان شاه الى البنك الامبراطوري (البريطاني) في ايران .

على ان نقل ادارة الجمارك أثار معارضة انتهت الى العدول عن ذلك. وعند احلال امين الدولة محل مشير الدولة وجد ان الاحتياجات المالية اللازمة لحكومة ايران كانت تبلغ ضعف المبلغ المقترح ، وبذلك توقفت المفاوضات مع الممولين البريطانيين .

القرض الروسي لايران ١٩٠٠

وعندئذ اقترحت حكومة بريطانيا على حكومة روسيا منح ايران قرضاً مشتركاً . ويبدو ان هذا الاقتراح صادف قبولا ، غير أنه في يناير

سنة ١٩٠٠ أعلن فجأة ان حكومة ايران قد قبلت قرضاً روسياً بحتاً بواسطة بنك دي جروت دي بيرس وهو فرع لبنك الدولة الروسي .

وكانت القيمة الاسمية للقرض مبلغ ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني من الحكومة الروسية بضمانة عائدات جمارك ايران ما عدا جمارك فارس وموانى الخليج ، على ان لا ينفذ هذا الشرط الا في حالة العجز عن سداد الدين فقط .

ومن هذا القرض الروسي دفعت ايران بواقي قرض سنة ١٨٩٢ والقروض الاخرى البريطانية . واشترطت روسيا ضمن الشروط أن لا تحصل ايران على أية مبالغ من جهات أجنبية قبل سنة ١٩١٠ . وبذلك اتضح الاشراف الكامل لروسيا على شئون ايران المالية .

رفض ايران لقرض بريطاني ١٩٠١

وفي السنة التالية عند عودة الشاه من رحلته الاولى الى اوربا وكانت خزانة الدولة خاوية ، تقدم رئيس وزراء ايران الى الحكومة البريطانية طالباً قرضاً .

وكانت حكومة الهند راغبة في تقديم مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه بشروط معينة ، وقدمت عرضاً بذلك الى الحكومة الايرانية ولكن هذه رفضته آخر الامر . وربما كان السبب الرئيسي للرفض هو خوفها من أن تعتبر روسيا ذلك خرقاً لشروط قرض سنة ١٩٠٠ حتى ولو كان استلام القرض الهندي بواسطة البنك الامبراطوري الايراني .

مزيد من القروض الروسية لايران ١٩٠٢ – ١٩٠٣

في سنة ١٩٠٢ عندما قرر الشاه القيام برحلة ثانية الى اوروبا ونظراً لازدياد حدة الضائقة المالية في ايران قدم البنك الروسي في يناير ومارس دفعات مجموعها ٣٠٠,٠٠٠ جنيهه استرليني . وفي ابريل قبلت حكومة ايران قرضاً من البنك المذكور تبلغ قيمته ١,٠٠٠,٠٠٠ تقريباً . وقد كلفت هذه القروض الاضافية حكومة ايران ثمناً غالياً . وكانت الشروط التي منحت بموجبها القروض ذات أثر سيء على مصالح بريطانيا .

وكان من بين المزايا التي حققتها روسيا تجديد الاتفاقية الروسية الايرانية الخاصة بمنع انشاء خطوط حديدية في ايران لمدة عشر سنوات ، وكذلك تمديد مدة رقابة روسيا على المالية الايرانية لمدة سنتين من ١٩١٠ الى ١٩١٢ . كما قدمت ايران لروسيا تعهداً بتعديل التعرفة الجمركية ، ثم إعادة النظر فيها على ان يتم ذلك بين ايران وروسيا منفردتين .

وكان ضمان القرض الجديد لا يشمل فقط جمارك ايران عموماً (باستثناء فارس وموانى الخليج) وانما شمل أيضاً عوائد أية مراكز جمركية قد تنشأ فيما بعد .

وكان من الواضح ان المراكز المقصودة هي تلك التي كان مزمعاً إنشاؤها على حدود بلوشستان .

وبلغ مجموع ديون ايران لروسيا حتى سنة ١٩٠٣ اربعة ملايين جنيه استرليني تقريباً ابتلع البلاط الشاهاني أكثر من نصفها .

قرض بريطاني لايران ١٩٠٣ — ١٩٠٤

ونظراً لاستمرار الضائقة المالية أمام الحكومة الايرانية فقد بدأت باتصالات مع البعثة البريطانية في طهران . وكانت حكومة الهند على استعداد لتقديم قرض لا يزيد على مليون جنيه استرليني بشروط مناسبة . وكان مقترحاً ان يكون هذا القرض على هيئة شراء حق احتكار طرق برية وحديدية ، وإنشاء مشروعات أخرى تجارية في سجستان وفي جنوب شرق ، وجنوب ، وجنوب غرب ايران . ولكن اتضح استحالة الحصول على مثل تلك الشروط .

وأخيراً منحت دفعة مقدارها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني لايران في الرابع من شهر ابريل سنة ١٩٠٣ ، ثم ١٠٠,٠٠٠ أخرى في اول سبتمبر سنة ١٩٠٤ بواسطة البنك الامبراطوري الايراني (بريطاني) . وتقرر ان تعتبر هاتان الدفعتان قرضاً واحداً بربح ٥٪ يرد على عشرين قسطاً سنوياً بضمانة عائدات مصايد الاسماك في بحر قزوين ودخل البريد والبرق الايراني وجمارك فارس وموانى الخليج .

وقد تلقت حكومة الهند من حكومة صاحب الجلالة ضماناً بقيمة نصف مبلغ القرض .

اقتراح دين بريطاني لايران ١٩٠٥

وفي سنة ١٩٠٥ كانت حكومة صاحب الجلالة راغبة في منح دفعة قدرها ١٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني بواسطة البنك الامبراطوري الايراني الى حكومة ايران . وفي اكتوبر من نفس السنة أبدى رئيس الوزراء الايراني الرغبة في إبرام الاتفاق على ان تزاد الدفعة الى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

شئون الجمارك الايرانية ١٨٩٢ – ١٩٠٤

كانت الجمارك الايرانية تشكل المصدر الوحيد الذي يمكن اعتماده ضماناً لرد الديون لامور تتعلق بالتجارة والاعتبازات الدّولية . لذلك كان طبيعياً ان تكون مجالا للخلافات بين بريطانيا وروسيا .

وكانت الحكومة البريطانية ترى أن من اهم الامور بالنسبة لها ان لا تتسلط روسيا على جمارك جنوب ايران ، وأنه اذا كان لا بد لهذه الجمارك ان تقع تحت اشراف أجنبي ، فان ذلك يجب ان يكون لبريطانيا .. وان روسيا يجب ان لا يكون لها السيطرة على سياسة ايران التجارية سيطرة تجعلها تتحكم في التعرفة الجمركية بحيث تسخرها لصالح تجارتها مع إلحاق الضرر بالمصالح البريطانية .

وقد اشير تفصيلا للإجراءات التي اتخذتها بريطانيا لبلوغ ذلك المأرب في الملحق الخاص بالجمارك الامبراطورية الايرانية . ومن ابرز تلك الاجراءات الحصول على تأكيد بذلك من حكومة ايران سنة ١٨٩٧ . كما وضعت جمارك بوشهر في سنة ١٨٩٨ تحت الادارة المؤقتة للبنك الامبراطوري الايراني . ثم اعتُمِد منهاج يهدف لاقصاء روسيا تدريجياً ما بين سنتي ١٨٩٢ و ١٩٠٤ عن كل علاقة بالجمارك في جنوب ايران ، او على الاقل في فارس وموانئ الخليج . وشمل هذا الاجراء الاخير جمارك المحمرة وجاشك وشهبار وجواتار ، وكذلك عمل على احباط محاولة روسية لاقصاء بريطانيا عن إسماع صوتها في تعديل فئات رسوم جمارك حكومة ايران .

امور انشاء الخطوط الحديدية في ايران ١٨٩٩ – ١٩٠٤

ومما لا شك فيه ان التنافس بين روسيا وبريطانيا حول انشاء الخطوط الحديدية الذي بدأ في سنة ١٨٨٩ ، استمر بشكل هادىء في الفترة التي نحن بصددها .

وفي ديسمبر سنة ١٨٩٩ جددت الاتفاقية الروسية الايرانية التي تحظر انشاء خطوط حديدية في ايران لمدة عشر سنوات أخرى . ورغم ذلك فقد قامت هيئة فنية روسية في سنة ١٩٠٠ بدراسة شاملة لايران ، وعملت ابحاثاً اولية عن انشاء خط حديدي يتجه من طهران او أصفهان جنوباً الى المحمرة وبوشهر وبندر عباس حتى شاهبار .

وفي سنة ١٨٩٩ امتدت خطوط السكة الحديد في الامبراطورية الروسية الى فارس . وفي سنة ١٩٠٤ امتد خط روسي الى حلفا على الحدود الروسية الايرانية .

وفي سنة ١٩٠٠ اعتمد الشاه منح بريطانيا حق الاولوية المقرر سنة ١٨٩٩ في إنشاء الخطوط الحديدية في جنوب ايران كما أقر جلالته بأن الامتياز المذكور ما يزال قائماً .

وفي سنة ١٩٠٥ انشيء امتداد صغير لشبكة الخطوط الحديدية الهندية في قتا باتجاه ايران .

وفي سنة ١٨٩٩ كان قد انشيء طريق بري من اشكاباد من الخط الحديدي عبر قزوين الى مشهد ، وكان طريق آخر من ميناء إنزلي على بحر قزوين ماراً بقزوين الى طهران على وشك الاتمام .

وفي سنة ١٩٠٢ منحت روسيا امتيازاً لعمل طريق من جلفاه الى قزوين في حدود المسافة من قزوين الى همدان ، وذلك باعتباره جزءاً من الامتياز الممنوح لروسيا بمناسبة القرض الروسي لايران الذي عقد في تلك السنة .

وفي سنة ١٩٠٥ كانت جميع الطرق المشار اليها مفتوحة للحركة وسيرت على بعضها خطوط سيارات منتظمة . وبذلك أصبح الوصول

الى قزوين وطهران ، ولا (حاجة الى ذكر همدان) ممكناً بسهولة من الخط الحديدي الرئيسي الروسي في جلفاه ومن أنز لي حيث شرع الروس في تحسين الميناء .

وفي الجانب البريطاني كان تنفيذ امتيازات البنك الامبراطوري الايراني يسير بطيئاً . ولكن في سنة ١٨٩٩ كان الطريق المنشأ بموجب هذا الامتياز قد وصل الى قم . ورغم أنه لم يكن قد تم رصفه ال قم ، فان البنك سير عليه خط مركبات .

وفي سنة ١٩٠٣ كان هذا الطريق مفتوحاً الى سلطان أباد .

وفي الوقت ذاته كان هناك طريق آخر بين الاهواز الى أصفهان قد تم إنشاؤه بمعرفة مؤسسة لينش البريطانية التي كانت وكيلة عن زعماء بختياري . وقد ذكر عنهم في الفصل الخاص بتاريخ عربستان أنهم كانوا قد حصلوا على حق الامتياز وبدأ استغلال هذا الحق في سنة ١٩٠٠ .

وفي سنة ١٩٠٤ انشئت شركة بريطانية باسم شركة النقل الايرانية لتتولى أعمال الطرق التي منح البنك الامبراطوري الايراني امتيازها واستغلال الملاحة في نهر قارون وطريق بختياري بين الاهواز واصفهان وكان ذلك من حق شركة لينش .

وفرض لهذه الشركة الجديدة مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه استرليني سنوياً لمدة عشر سنوات تدفع نصفها حكومة صاحبة الجلالة والنصف الآخر حكومة الهند .

ثم شرع في تمديد طريق طهران ـ سلطان أباد في اتجاه الجنوب ماراً بلورستان الى الاهواز . ولكن كما جاء في الفصل الخاص بشئون عربستان قامت عقبات سياسية من شخصية محلية وتوقف العمل في ذلك الحين .

وفي سنة ١٩٠٥ نوقشت ظروف امكانية الحصول على امتيار انشاء طريق تقوم بعمله الوكالة البريطانية من بندر عباس الى بام مع وصلتين الى اصفهان وسجستان .

انشاء خطوط البرق

وكانت هناك منافسة أيضاً بين بريطانيا وروسيا في ايران بشأن إنشاء وتشغيل خطوط برقية بالنيابة عن حكومة ايران .

وكانت بريطانيا هي البادئة في تحريك هذا النزاع . وسنجد في الملحق الخاص بالبرق في الخليج تفصيلا عن اتفاق تم توقيعه سنة ١٩٠١ قامت بموجبه دائرة البرق الهندية الاوربية بانشاء خط برقي ارضي رئيسي ايراني من كاشان ماراً بيزد وكرمان الى نقطة على الحدود مع بلوشستان حيث يتصل بشبكة خطوط الهند البريطانية .

وكان هذا الخط الجديد ملكاً للحكومة الايرانية . ولكن عمل ترتيب تأجيره الى دائرة البرق الهندية الاوربية حتى سنة ١٩٢٥ ، او إلى أي زمن قبل ذلك بناء على رغبة الحكومة البريطانية .

وكانت حكومة روسيا بموجب القرض الروسي سنة ١٩٠٠ قد حصلت على وعد بمنحها الاذن بعمل خط برقي من مشهد الى سجستان . ولم يشرع في تنفيذه قبل سنة ١٩٠٣ ، ولكن سرعان ما تم تنفيذه بمجرد الشروع فيه . ثم انتشر زعم بأنه عمل ايراني بحت الا أن هذا الزعم لم يجد تأييداً .

وفي إبريل سنة ١٩٠٣ عقد اتفاق بين روسيا وايران ، اعطى روسيا حق تشغيل اثنين من المهندسين وثلاثة عمال برق على خط مشهد — سجستان وحق ربط خطوط برق ايران مع خطوط برق عبر قزوين .

وبحلول عام ١٩٠٥ بلغ عدد عمال البرق العاملين على خط مشهد— سجستان ثلاثة عشر عاملا . وبموافقة الشاه وضع الخط تحت رقابة الفنيين الروس .

وقد احتجت بريطانيا على هذا الاجراء الذي جعل هذا الخط روسياً ونجحت في وضع بعض عمال البرق البريطانيين للعمل فيه في بيرجاند وتربة الحيدري وفي اماكن أخرى .

تعارض المصالح الروسية البريطانية في الامور المحلية فى ايران ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

نتنقل الآن الى عرض الخلاف الانجليزي الروسي في ايران ونتائجه التي كانت محلية في طبيعتها أكثر من الاحداث السابقة .

نشاط روسي وفرنسي في الخليج واجراءات مضادة بريطانية ١٨٩٥ ـ ١٩٠٥

كان الخليج ميداناً لتحركات روسية محمومة ولظهور تدخل فرنسي موقت .

ونجد وصفاً تفصيلياً لما قامت به كل من روسيا وفرنسا في تلك المنطقة طوال الفترة المنتهية بعام ١٩٠٥ ، وما قامت به بريطانيا من أعمال مضادة ، في الفصل المتعلق بالتاريخ العام للخليج مما يمكن الرجوع اليه بشكل اوضح .

ويمكن ان يضاف هنا ان تدابير خارج منطقة الخليج اتخذت لتقوية مركز بريطانيا السياسي في الخليج ، وذلك بانشاء قنصلية بريطانية دائمة في كرمان في يناير ١٩٠ على رأسها ضابط من الدائرة السياسية الهندية وتقسم نفقاتها بين الحكومة البريطانية وحكومة الهند بدل الترتيبات الموقتة التي كانت متبعة منذ سنة ١٨٩٣ . كما انشئت قنصلية بريطانية في شيراز في نوفمبر ١٩٠٣ على رأسها رجل من السلك القنصلي في الشرق الاوسط بدلا من الوكالة الوطنية التي كانت قائمة وقتذاك . ثم عين وكيل أهلي لحكومة بريطانيا في بامبور سنة ١٩٠١ . وهذا الموظف الآخير نقل الى كرمان بعد فترة قصيرة استجابة لاعتراض حكومة ايران وبقي هناك حتى سنة ١٩٠٤ عندما نقل الى بام .

نشاط روسي في شرق ايران ١٨٨٩ ـ ١٩٠٥

وفي سنة ١٨٩٩ عينت روسيا قنصلا عاماً لها في مشهد . كما عينت بريطانيا عقب ذلك مباشرة قنصلا عاماً ايضاً . وبعد فترة الحق معه ضمن موظفيه ملحق عسكري لحفظ التوازن .

ولم تلبث روسيا أن حصلت على مركز ممتاز من الناحيتين التجارية والسياسة في خراسان حيث ساعدها على ذلك مجاورتها للخط الحديدي عبر قزوين والاسراف في الانفاق في سبيل تحقيق مطامعها .

ولم يكن من نهجها ان تتراخى في إجراءاتها ، فسرعان ما انتشر رجال سلكها القنصلي ووكلاء الانباء ورجال المساحة والتخطيط والمبعوثون من جميع الاختصاصات ، سرعان ما انتشروا في مناطق شرق وجنوب ايران متغلغلين كما سنرى فيما بعد حتى سجستان .

وفي سنة ١٨٩٧ انتشر الطاعون الدملي في الهند فاستغلت السلطات السياسية الروسية تلك المناسبة لفرض سيطرتها على خراسان . فأنشأوا محجراً صحياً (كارانتينا) على أرض ايرانية مجاورة لبلدة مشهد شرقي افغانستان وجنوب سجستان .

ولم تقع إصابات بهذا الطاعون في افغانستان ولا في بلوشستان ، وانما من الواضح ان انشاء هذا المحجر الصحي كان لاهداف سياسية أكثر منه لاهداف وقائية ، ولا سيما وأنه بقي قائماً حتى بعد توقيع اتفاقية البندقية الصحية سنة ١٨٩٧ التي قضت على مبدأ الحجر الصحي على البر .

وكان من أهم نتائج هذا المحجر تحويل التجارة الافغانية من الارض الايرانية الى الارض الروسية والحد من نمو التبادل التجاري ما بين قتا ومشهد بطريق سجستان .

وكان المحجر تحت اشراف أطباء روسيين يدعم سلطانهم قوة تزيد عن ١٠٠ من القوزاق الروس ، ومع ان هؤلاء استبدلوا فيما بعدبقوازاق ايرانيين فقد بقي ضباطهم الروس ، وظلوا يتلقون تعليماتهم من القنصل العام الروسي في مشهد .

وقد حاول الروس التوسع في منطقة المحجر الصحي الى الجنوب ولكن حال دون ذلك ارسال طبيب بريطاني من الهند الى سجستان ، وسنشير لهذا الموضوع في فقرة تالية من هذا الفصل .

وفي سنة ١٩٠٣ بذلت حكومة جلالة الملك جهوداً مع وزراء الشاه أولا ثم بعد ذلك باتصال مباشر مع الحكومة الروسية لالغاء المحجر

الصحي المذكور ، ولكن دون جدوى . وعلى ذلك ارسلت بريطانيا قنصلاً بريطانياً ومعه طبيب بريطاني وحرس من الفرسان الهنود الى تربة الحيدري ، وكانت تقع في منتصف خط الكارنتينا الروسي ، وبذلك تمت حماية الرعايا البريطانيين والمصالح البريطانية من أي تدخل غير سليم .

وفي سنة ١٩٠٥ عندما اكتشفت حالة إصابة بالكوليرا في بيرجاند حاول القنصل الروسي في نصرت أباد في سجستان إقامة حجر صحي بين موضعين ، ولكن ممثلي بريطانيا في طهران أحبطوا تلك المحاولة .

وفي سنة ١٩٠٣ حرضت روسيا الحكومة الايرانية التي كانت هي نفسها تعزف نفس النغم للاحتجاج على ما وصف بأنه تعد أفغاني على ارض ايرانية في منطقة هاشتادان . ولكن في سنة ١٩٠٤ عندما اتخذت خطوات نحو الاتفاق مع امير أفغانستان لوضع الخلاف أمام مكتب التوفيق التابع للحكومة البريطانية لتخطيط الحدود ، وكان بدىء به في حالة مماثلة سنة ١٨٩١ ، توقفت ايران عن شكواها وبقي الوضع على ما هو عليه دون تغيير ، وذلك بسبب انشغال روسيا في حرب قامت بينها وبين اليابان في الشرق الاوسط .

التنافس البريطاني الروسي على النفوذ السياسي في سجستان ١٨٩٤ — ١٨٩٥

لقد أصبحت منطقة سجستان مسرحاً هاماً لمنافسة حامية بين بريطانيا وروسيا منذ عزلت تلك المنطقة واستبعدت من التسوية التي تمت للنزاع الايراني—الافغاني على يد الوسيط البريطاني الرائد ف. ج. جولد سميد عام ١٨٧٢ . وقد اتخذت المنافسة على هذا الاقليم شكلاً حاداً منذ سنة ١٨٩٤ . وكان وضع سجستان هاماً جداً بالنسبة للاستراتيجية الهندية وعلى ذلك فقد كان من الضروري منع توسع النفوذ الروسي ، المنطلق من قاعدته في مشهد الى قسم كبير من إقليم خراسان سنة ١٨٩٤ ، ولا سيما عندما وفد الى سجستان وكيل وطني روسي وتسلم عمله هناك ، بينما لم يكن بعد لبريطانيا في هذه المنطقة أي تمثيل .

وفي سنة ١٨٩٥–١٨٩٦ قامت بعثات من الهند بتخطيط الحدود بين بلوشستان وافغانستان وبين باشستان وايران ، وكانت نتائج أعمالهم ذات أهمية خاصة لدى السلطات البريطانية التي رأت أهمية سجستان والميل الى امتداد النفوذ البريطاني اليها عبر بلوشستان حتى نهاية حدودها . وفي سنة ١٨٩٦ تم تعيين ضابط سياسي بريطاني في شاجاي في منتصف المسافة بين قتا والحدود الايرانية . وقد زار الرئيس واب وير اول من شغل المنصب سجستان في اوائل عام ١٨٩٧ ، وفي نفس السنة شرع في عمل طريق تجاري من قتا ماراً ببلدة روباط الى نصرت أباد ، وهي من اهم مراكز سجستان . وطول الطريق ٤٦٣ ميلا يشق بلاداً وعرة غير آمنة على حدود بلوشستان .

وفي ذات الوقت كانت التقارير تصل عن عزم الروس على اتخاذ تدابير وقائية ضد تسرب مرض الطاعون الدملي من الهند .. واحتياطاً لتوقع اي توسع روسي في سجستان ، ارسل العقيد برازير كريج ، وهو ضابط طبيب من الهند ، الى هذه المنطقة ولكن اتضح بعد ذلك أنه لا ضرورة لاستمرار بقائه هناك .

وفي سنة ١٨٩٨ وصلت انباء الى الممثل البريطاني في مشهد مفادها أن الروس يفكرون في تعيين شخص يسمى زيد لار كنائب للقنصل الروسي في سجستان ، ولمواجهة هذه الحالة الطارئة صدر تكليف الى العقيد سايكس الذي كان يعمل في كرمان بالتوجه الى سجستان في اوائل عام ١٨٩٩ ، وقد اعترف به كأول ممثل قنصلي . وبعد ان قضى فصل الصيف في برجاند عاد في الخريف الى سجستان لمدة قصيرة ثم عاد الى عمله في كرمان . وما كاد يبارح المنطقة حتى أعلن في هذه المرة بصفة جدية عن قيام ضابط روسي اليها اسمه مستر ملر لانشاء وكالة قنصلية في سجستان وقد وصل الى نصرت أباد في فبراير سنة ١٩٠٠ ، وتأكد وجوده هناك بعد اسابيع قليلة من وصول العقيد تشنفكس ترنش الذي اختارته حكومة الملك قنصلا عاماً لها في مشهد .

وفي اوائل عام ١٩٠١ حل الرئيس بن في محلّ العقيد ترنش ، وأصبح

هو قنصل بريطانيا وروسيا في الشئون المحلية بعد تمثيل كل منهما بمندوب مفوض في هذه المنطقة ، فاتجه نظر حكومة ايران اليها بحكم الظروف ، وظهر على مسرح الحوادث في سنة ١٩٠١ بعض موظفي الجمارك البلجيكيين وتبعهم انشاء مكتب ايراني للشئون الخارجية .

وكان الحاكم المحلي « حشمت الملك قد تخلى عن اثنتين من وظائفه الرئيسية ، فتعقدت الامور عندئذ وبدأت بعض المشكلات في الظهور . وفي سنة ١٩٠١ احتدم النزاع بين الايرانيين والافغانيين على حدود سجستان ، وقيل ان لنائب القنصل الروسي يداً في اثارة تلك الفتن ، كما قيل إنه في نفس الوقت طالبت روسيا أن تتولى بنفسها بطريقة ما ، الاشراف على ايرادات سجستان . ويحتمل ان يكون ذلك عندما اشترى بعض سماسرة الاراضي الروسيين بعض الاراضي التابعة للتاج الايراني ، وقيل ان ما اشتروه هو القسم الاكبر من اراضي المنطقة او حاصلاتها .

وقد اثارت الإشاعة اهتمام الممثلين البريطانيين في طهران . وفي نهاية ذلك العام حصلوا على تأكيد خطي من حكومة ايران بأن دخل سجستان لن يوضع تحت اشراف دولة أجنبية ، او رعايا أجانب .

وفي سنة ١٩٠٣ و ١٩٠٥ تجددت الاشاعات بتحويل املاك التاج الايراني او حاصلات بلاده لأيد أجنبية . ولكن الممثلين الدبلوماسيين في طهران أحبطوا المساعي التي حركت هذا الموضوع .

وفي سنة ١٩٠٢ رفع مركز مستر ملر المندوب الروسي في سجستان من نائب قنصل الى قنصل ، واجرت بريطانيا نفس التعديل في مركز الممثل البريطاني عقب ذلك .

ومع ازدياد النفوذ الروسي في طهران أبدى الموظفون البلجيكيون مشايعتهم لروسيا ، بقدر ما ابدوا عداواتهم لبريطانيا في كل المناسبات . وازدادت مضايقاتهم لحركة التجارة الواردة حديثاً بطريق القوافل البريطاني الجديد من قتا .

وفي سنة ١٩٠٢ عندما انتقلت الى ايديهم ادارة البريد الايرانية ،

استبدلوا احدى الخدمات البريدية التي نظمها القنصل البريطاني في العام السابق ما بين رباط ونصرت أباد وبرجاند حيث تتصل بشبكة البريد الهندي عند رباط– بخدمة بريدية أخرى نظمها القنصل الروسي . ولما قدم احتجاج على ذلك في طهران اعيد ثانياً طريق هذه الخدمة بين رباط ونصرت أباد الى ما كان عليه في أيدي الموظفين البريطانيين .

وكانت أكبر المشكلات في سجستان عندئذ هي مشكلة الحدود الايرانية الافغانية وحدود الري من مياه هالماند بالنسبة للرعايا الايرانيين والافغانيين على التوالي . وكان الرائد جولد سميد قد انهى تسوية هذه المشكلات سنة ١٨٧٢ ، ولكن تغييرات جوهرية أدت الى اثارة الخلاف من جديد .

وفي يوليو سنة ١٩٠٢ وطبقاً لمعاهدة السلام البريطانية الايرانية لسنة ١٨٥٧ طلبت حكومة ايران وساطة الحكومة البريطانية لتسوية الخلافات الجديدة ووضع الطلب فوراً موضع النظر .

ومما لا شك فيه ان هدف المندوب الروسي من إثارة مشكلات الحدود كان إيجاد مبرر لامكان تدخل روسيا للمحافظة على نفوذها في سجستان . وبذلت روسيا فعلا كل جهودها فيما بين يوليو سنة ١٩٠٢ ومارس ١٩٠٣ لتقحم نفسها في مجريات الامور مدعية ان سلامة ايران التي كانت موضع تفاهم بين الحكومتين الروسية والبريطانية أصبحت في خطر ، وبذلك يكون لروسيا صالح مشترك في معالجة تلك الاحداث .

وأجابت بريطانيا بهذه المناسبة أن روسيا نفسها – رغم المصالح المشتركة للدولتين في سلامة ايران – رفضت سنة ١٨٨٨ مشاركة بريطانيا في دراسة موضوع الحدود ما بين وراء قزوين وخراسان . وتكررت اقتراحات روسيا ليشارك عضو تحكيم روسي مع المندوب البريطاني وإلحاق مستشار روسي مع المندوب الايراني . الا أنه تمت مقاومة كل هذه الاقتراحات بنجاح .

وفي مارس سنة ١٩٠٣ وصلت الى سجستان لجنة بريطانية رئسها أخيراً سير أ. هـ. ماكماهون ، وبقيت هناك حتى مارس سنة ١٩٠٥ .

وقد لجأ القنصل العام الروسي الى عديد من الوسائل لاثارة المتاعب أمام اللجنة البريطانية والحيلولة دون نجاح أعمالها ، ولكن كل محاولاته فشلت كما فشلت محاولات حكومته في إدخال أنفها في هذه الامور .

وفي نوفمبر سنة ١٩٠٣ أعلن الرائد ماكماهون قراره بشأن الحدود الايرانية الافغانية التي قدمها الى الشاه ، فوافق عليها . وفي مارس سنة ١٩٠٤ قبل امير أفغانستان هذه العروض . وما انتهى عام ١٩٠٤ حتى كان قد تم تخطيط تلك الحدود على الموقع .

وفي ابريل سنة ١٩٠٥ أعلنت مقررات المندوب البريطاني فيما يتعلق بحقوق الري . وفي نهاية تلك السنة كانت المقررات المذكورة ما تزال قيد دراسة كل من حكومتي ايران وافغانستان .

وكان قد ارسل ضابط جوازات ايراني الى سجستان في اغسطس سنة ١٩٠٣ . وبناء على تحريض روسي بذل كل طاقاته لخلق المتاعب أمام الرعايا البريطانيين والافغانيين الى أبعد مدى .

وفي صيف سنة ١٩٠٣ اذاع مستر ميلر معلومات كاذبة ، ونجح بذلك في اثارة اضطرابات ضد بريطانيا في نصرت أباد ، مما اضطر التجار الهنود البريطانيين للإلتجاء الى القنصلية البريطانية وقد تخطى بتصرفه هذا حدود الحكمة . واستطاع مستر دوبز ان يحمل السلطات الايرانية المحلية على إنزال العقوبات على المشاغبين . وفي ذلك الوقت نقل مستر ميلر موقتاً الى مجال آخر . وقام شقيقه الدكتور ميلر بعمله بعد رحيله لمدة شهور ، ثم سحب من المنطقة بعد ذلك . وكان هذا قد نصب نفسه سابقاً مستشاراً غير رسمي « ليمين النظام » المندوب الايراني في منطقة الحدود .

ثم اتخذت حكومة بريطانيا خطوات لتأمين مركز « حشمت الملك » حاكم سجستان بجعله وراثياً ، باعتراف الحكومة الايرانية التي كانت في مسلكها بصفة عامة لا تقف ضد المصالح البريطانية . وقد وصفه مستر ميلر بأنه خائن لايران .

ورغم ان حشمت الملك استدعي الى طهران في سنة ١٩٠٤ واضطر الى اجابة الاستدعاء الا أنه في سنة ١٩٠٥ كان هناك أمل في عودته الى وظيفته حاكماً لسجستان .

وفي سنة ١٩٠٣ كان قد افتتح في نصرت أباد فرع للبنك الامبراطوري الايراني . وفي سنة ١٩٠٥ امتدت الخطوط الحديدية الهندية البريطانية الى نشكي على بعد ٩٥ ميلا في الطريق من قتا الى سجستان ، وكانت قد استؤجرت من خان كالات سنة ١٨٩٩ .

وفي نهاية الفترة كانت هناك مفاوضات لوصل التلغراف (البرق) الهندي ، وكان قد امتد الى محطة رباط على الحدود سنة ١٩٠٤ ، بمحطة نصرت أباد الايرانية بواسطة مد خط طوله ١٠٠ ميل تقوم بانشائه المعتمدية البريطانية .

توسط روسيا في موضوع حدود ايران وبلوشستان ١٩٠١–١٩٠٥

يجدر بنا ان نضيف ان إنشاء مركز بريطاني على الحدود في ميرجاوا عام ١٩٠١ أثار احتجاجاً من الجانب الايراني مبنياً على أساس تخطيط الحدود بين ايران وبلوشستان سنة ١٨٩٦ ، وايدت الحكومة الروسية ذلك الاحتجاج . وكان من المزمع وضع موضوع ميرجاوا أمام الرائد ماكماهون بمعاونة مندوب ايراني بنهاية بعثة ماكماهون لسجستان . ولكن نقل هذا المركز البريطاني الى مكان آخر الغى الحاجة للسير في اجراءات الشكوى . وتعهدت حكومة ايران بترك المؤونة لتصل الى المركز الجديد من بعض القرى الايرانية .

نشاط الروس والبريطانيين في وسط وغرب ايران ١٨٩٧–١٩٠٥

وفي سنة ١٨٩٩ وصلت التجارة الروسية الى لفجان ، حيث أنشأ الروس قنصلية عامة سنة ١٨٩٧ . وأصبح التفوق البريطاني التجاري بذلك مهدداً في وسط ايران . وفي عام ١٩٠٤ انشأت بريطانيا وكالة قنصلية في كرمان شاه على رأسها ضابط من الدائرة الهندية السياسية ، وبعد فترة وجيزة رفعت الى درجة قنصلية ، واجري نفس التعديل في

درجة المندوب الروسي في نفس المنطقة . وفي صيف سنة ١٩٠٤ حين انتشر وباء الكوليرا في غرب ايران عن طريق بعض القادمين من العراق التركي ، اقترحت السلطات الروسية وضع الكارانتينا في كرمان شاه في أيدي أطباء روسيين ، ولكن المبادرة بارسال طبيب بريطاني جراح الى كرمان شاه ساعدت ضابط الجمارك على اتخاذ الاجراءات الصحية الضرورية وبذلك انتهى امر الاقتراح الروسي .



سياسة روسيا وبريطانيا في ايران
١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

هكذا كانت تسير الامور من جانب روسيا في ايران ، وهكذا كانت بعض المواقف التي اتخذتها بريطانيا لحماية مصالحها في هذا الاقليم .

وربما كانت اهم الاحداث خطورة هي تلك التي وقعت في سنة ١٩٠٠ . حيث كان واضحاً ان روسيا قد خططت لنفسها هدفين لتحقيقهما ان عاجلا او آجلا .

وكان الهدف الاول منهما هو إنشاء قاعدة بحرية لها في الخليج او خليج عمان ، يتصل بخط حديدي مع مركز قواتها العسكرية . اما الهدف الثاني فكان التهام اقليم سجستان وادماجه سياسياً في روسيا .

وأيّا ما كان الهدف فانه كان ضارًّا بمصالح الامبراطورية في الهند ، فقد كان على السياسة البريطانية ان تحول دون تحقيق روسيا لاي منهما .

وقد اقترحت السلطات البريطانية المختلفة حملة اتجاهات عملية ، وكان موضوع ايران برمته محل دراسة دقيقة رسمية في لندن مرتين . الاولى في مؤتمر من مندوبين عن القيادة البحرية والشئون الخارجية وعن الهند وعن المكاتب الحربية ، وكان ذلك في نوفمبر سنة ١٩٠٢ . والمرة الثانية في لجنة الدفاع الامبراطوري وذلك في مارس سنة ١٩٠٥ .

وليس من الضروري هنا بيان المشاريع التي درست او نتائج هذه الدراسات ، ولكن وجهة نظر حكومة بريطانيا في شأن التخطيط الروسي لموانى الخليج قد ابلغت بوضوح الى الحكومة الايرانية في مارس سنة ١٩٠٠ . وهي : « ان وضع هذه الموانى تحت اشراف أجنبي قد يؤدي الى التزام بريطانيا بمقاومته حفاظاً على صالح الامبراطورية الهندية »

وكذلك فيما يتعلق بسجستان فقد ارسل تبليغ الى رئيس وزراء ايران في يوليو او اغسطس سنة ١٩٠١ مضمونه : « ان حكومة جلالة الملك ترى أنه من الاهمية القصوى وجوب بقاء سجستان كما كانت سابقاً تحت الاشراف الايراني البحت ، وان بريطانيا لا تستطيع ان تقبل أو تتسامح في أي مشروع قد يؤدي الى إخضاع العوائد فيها الى أية سلطة أخرى أو اعتداء أية سلطة خارجية عليها » .

وفي اوائل عام ١٩٠٢ تكرر تحذير بريطانيا لايران بصورة اكثر حدة ، فقد تلقى الوزير البريطاني في طهران تعليمات من اللورد لانزدون وزير الشئون الخارجية ليوضح أنه ليس من المعقول ان ينتظر من بريطانيا العظمى ان تتخلى عن مركزها الذي حصلت عليه بعد سنين طويلة من الجهود المضنية ، او ان تقبل تملك روسيا أية مواقع عسكرية او بحرية في الخليج .. وانه اذا أعطت حكومة ايران لروسيا أي حق من هذه الامتيازات ، فانه من الضروري ان تتخذ الحكومة البريطانية ما تراه لازماً في الخليج لحفظ مصالحها . هذا وان حكومة جلالة الملك لن تقبل منح روسيا أية أفضلية في الحقوق السياسية او أية مزايا او احتكار تجاري أو أية مميزات خاصة ، في المناطق الجنوبية ، او الجنوبية الشرقية في ايران بما في ذلك سجستان . واخيراً فانه في حالة مخالفة هذا التحذير بقيام حكومة ايران بتشجيع زحف النفوذ الروسي والتغلغل في تلك المناطق . فان حكومة جلالة الملك ستعدل من سياستها وتجد لنفسها المبرر في اتخاذ أية اجراءات تراها كفيلة بحفظ مصالحها ، حتى ولو أدى الامر الى سلوك السبل التي تجعل كفالة استقلال ايران ووحدته الاقليمية اول أهداف سياستها كما هو الحال الآن .

وكان من نتيجة هذا الاحتجاج ان ارسل الشاه كتاباً بخط يده الى رئيس وزرائه في فبراير سنة ١٩٠٢ أبلغ الى البعثة البريطانية وجاء فيه النص الآتي : « ان حكومة ايران لم تفكر مطلقاً في الماضي ولا تفكر في المستقبل في الاتفاق مع اية دولة ضد حكومة بريطانيا . ولم ترغب مطلقاً في الماضي او الحاضر في التنازل عن شبر واحد من اراضيها الى أية جهة لاقامة استحكامات عليها ضد مصالح الحكومة البريطانية التي يجدر بها أن لا تلقي بالا إلى الانباء الخاطئة التي تثير الشبهات ضدنا، وان تشعر بالثقة الكاملة في مودتنا ، وتتأكد من أننا نعمل كل جهودنا لتشجيع التجارة البريطانية ، وسنظل دائماً كذلك الى المدى الذي لا يؤثر على استقلال ايران وهو ما لا يحق لاية دولة أجنبية ان تتوقعه منا » .

وفي الصيف من نفس السنة ، عندما زار الشاه بريطانيا انتهز اللورد لانزدن هذه المناسبة للضغط على جلالته في لقاء شخصي موضحاً له النقاط الرئيسية في سياسة بريطانيا . وهي التمسك باستقلال ايران كما تكرر اعلان ذلك . ولكن في نفس الوقت فهي تولي المناطق الجنوبية والخليج اهتماماً خاصاً ، وأنها مصممة ، اذا دعت الضرورة ، على استعمال كامل قوتها لمنع اعتداء أية دولة أجنبية على تلك المناطق .

ومنذ بداية سنة ١٩٠٢ وما بعدها وفي كل مناسبة ممكنة كانت بريطانيا تحرص على إبلاغ روسيا والعالم أجمع بصفة عامة خلال أحاديث الوزراء في البرلمان البريطاني عن السياسة الثابتة التي تتبعها حكومة جلالة الملك تجاه ايران وبصفة خاصة الخليج . وفي ٢٢ يناير سنة ١٩٠٢ أعلن اللورد جرانبورن وكيل وزارة الخارجية البريطانية في مجلس العموم ما يأتي :

« اننا نهتم بسلامة ايران ولكن اهتمامنا بالتوازن الدولي اشد من ذلك ، انه من المستحيل علينا مهما كانت الاسباب ان نتخلى عما نرى انه مركزنا الشرعي في ايران ، وخاصة فيما يتصل بالخليج ، وقد كان لي الشرف في اعلان ذلك في المجلس منذ أيام قلائل . والحق ان اهتمامنا لا يتركز في الخليج فحسب وإنما يشمل أيضاً المناطق الجنوبية من ايران

والمناطق التي لها حدود مع امبراطوريتنا الهندية ، وحقوقنا ونفوذنا في تلك المناطق لا يمكن التخلي عنها . ان نفوذنا وسلطاننا في الخليج ، كما ذكرت في مناسبة سابقة ، ليس امراً نظرياً وإنما هو حقيقة واقعة » .

وفي الخامس من مايو سنة ١٩٠٣ أعلن اللورد لانزدون بياناً خطير الشأن في صدد السياسة البريطانية في الخليج جاء نصه الحرفي في الفصل الخاص بالتاريخ العام لهذا الاقليم .

وعقب هذا البيان الرسمي تم الاتصال بالحكومة الروسية للنظر في إمكان الوصول الى تسوية تحدد مصالح كل من بريطانيا وروسيا في ايران . وعرض للبحث اقتراح لتحديد مناطق النفوذ ، ولكن وزارة القيصر لم تكن في ذلك الوقت على استعداد للدخول في مفاوضات عن هذا الموضوع .

وفي فبراير سنة ١٩٠٣ منح مظفر الدين شاه وسام ربطة الساق (البريطاني) قلده اياه اللورد لنزداون الذي انتدب على رأس بعثة شرف بريطانية للتهنئة بتلك المناسبة .

وفي ديسمبر سنة ١٩٠٤ وصلت بعثة ايرانية خاصة على رأسها ميرزا رضا خان الى سانت بطرسبرج حيث استقبلها جلالة القيصر .



الشئون الرسمية البريطانية العامة حيال ايران ١٨٩٦ ــ ١٩٠٥

اقتسام المصروفات في ايران بين حكومة جلالة الملك وحكومة الهند

ازدادت نفقات بريطانيا بازدياد نشاطها في ايران ،. مما جعل بحث هذه النفقات موضع الدراسة بين الحكومة الامبراطورية البريطانية وحكومة الهند .

وفي سنة ١٨٩٩ كان نصيب حكومة بريطانيا من نفقات المنشآت مبلغ ١٥,٦٤٠ جنيهاً استرلينياً ، بينما تحملت حكومة الهند مبلغ ٦١,٠٥٢

جنيهاً استرلينياً ، فطلبت حكومة الهند اعادة النظر في هذه النفقات واقترحت ان تجمع نفقات كلتا الحكومتين في ايران ثم تقسم بينهما بنسبة ثابتة ، او ان تتحمل كل حكومة النفقات في منطقة اقليمية محددة .

وفي سنة ١٨٩٧ شكلت لجنة ملكية لبحث موضوع مصروفات حكومة الهند ، فحسمت هذا الموضوع في تقرير تضمن توصياتها التي صدرت في ابريل ونفذت في سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، وهي تقضي بتخفيض ما كانت تتحمله الهند من دخلها في نفقات البعثة البريطانية في ايران والتي حددت عام ١٩٠١ بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه استرليني الى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه استرليني ، واما العجز الناشيء عن زيادة نفقات البعثات والقنصليات في ايران فتتقاسمه الحكومتان بالتساوي . وقد وافقت كل من الحكومتين على عدم إنشاء مؤسسات جديدة او زيادة أية من المؤسسات الحالية الا بموافقة الطرفين .

موظفو البعثة البريطانية الملكية في طهران ١٨٩٩–١٩٠١

وفي سنة ١٨٩٩ عين ضابط من الجيش الهندي ملحقاً عسكرياً في البعثة البريطانية الملكية في طهران ليتصل في حفلاته بالسكرتيرين الشرقيين . ولكن في سنة ١٩٠١ توقف هذا الترتيب وشغل ضابط هندي هذا المركز ، ولكن لم يكن يكلف بأية أعمال سياسية .

زيادة الحرس القنصلي في ايران ١٩٠٤

أثناء هذه الفترة التي نتكلم عنها ، ازداد رجال الحرس القنصلي البريطاني عدداًورتباً زيادة كبيرة ، وكانت كل هذه الزيادة من الهنود الفرسان ، وكان ذلك لمواجهة استقدام الروس لعدد من رجال القوزاق حرساً لقنصلياتهم في ايران .

وكان عدد الحرس القنصلي البريطاني في البلاد ٥٦ من الشاه الهنود و ٩ من الحرس الراكب في بوشهر ، و ٥ من الفرسان في مشهد . وبذلك كان المجموع الكلي ٧٠ رجلا . وفي عام ١٩٠٤ زيد الى الحرس ١٢٧ من الخيالة الهنود تم توزيعهم على اثنتي عشرة قنصلية بريطانية في ايران ،

بينما ظل حرس المشاة والخيالة في بوشهر والمشاة الهنود في جاشك — وعددهم ١٠٠ في الاولى و ٥٠ في الثانية لحراسة محطات البرق في تلك الاماكن — على حاله .

وقد توجست الحكومة الايرانية خيفة من هذه الزيادة في عدد الحراس الخيالة .

★ ★ ★

الشئون الادارية والداخلية للساحل الايراني والجزر ١٨٩٦ ــ ١٩٠٥



أما وقد استعرضنا الاحوال السياسية عموماً في ايران في الفترة التي نحن بصددها ، فاننا نعود الآن الى تاريخ ساحل ايران والجزر .

الادارة في فارس ١٨٩٦ — ١٩٠٥ :

كان اقليم فارس في سنة ١٩٠٥ يشمل مراكز لبراقي وشابانكاره ومزارعي ودشتستان وتانجستان ودشتي وشيبكوه وبستك وهي تقع على ساحل الخليج او مجاورة له . والادارة في هذا الاقليم جديرة بالدراسة .

في ربيع ١٨٩٦ ثبت صاحب السمو الملكي « ركن الدولة » في مركزه حاكماً لفارس . وكان يشغل هذا المركز منذ سنة ١٨٩٤ . وبعد مقتل ناصر الدين شاه في يوليو تخلى عن عمله بناء على اوامر نظام الدولة . على ان الحاكم الذي حل محله لم يتسلم عمله حتى شهر اكتوبر .

١٨٩٧ — ١٨٩٩ :

ثم خلف الفارمان فارما في سنة ١٨٩٧ نظام الدولة ، وهو صهر الشاه ، فتولى الاشراف على موانى الخليج التي كانت قد فصلت عن فارس قبل عشر سنوات . ولكنها بقيت تحت اشرافه لمدة سنة واحدة ، وما لبثت ان سحبت منه بعدها .

كان الفارمان فارما رجلا ذكياً ومتعلماً واستطاع ان يستمر في

الحكم بنجاح مدة من الزمن بمساعدة قوام الملك في شيراز . وكان ذا نفوذ على قبائل البدو في الاقليم . ولكن مع مضى الزمن بدأت تثور مشكلات بينه وبين الحكومة المركزية فترك مركزه موقتاً واقام في كربلاء .

١٨٩٩ — ١٩٠١

وبعد الفارمان فارما تولى نظام الملك الذي بقي لمدة سنة واحدة . وفي سنة ١٩٠٠ خلفه مؤيد الدولة .

١٩٠١ — ١٩٠٢

وفي ربيع سنة ١٩٠١ عين « شعاع السلطنة » حاكماً عاماً في فارس ، وهو الابن الثاني للشاه والاكثر حظوة عنده ، فوصل في ايران الى شيراز وكان حاكماً قوياً ، ولكن لسوء حظه اختلف مع « قوام الملك » في شيراز فنقل هذا الاخير الى طهران يصحبه ولده بيلار بيك بناء على توصية الحاكم .

وفي يناير سنة ١٩٠٢ عاد « قوام الملك » من العاصمة على اثر مكيدة انتهت الى استدعاء الامير وخصمه الى العاصمة ، واسند مركز الحاكم العام الى « اسعاف الدولة » .

١٩٠٢ — ١٩٠٣

كان اسعاف الدولة محبوباً لكنه كات ضعيفاً ، فثار رجال القبائل وهم شديدو المراس ، واصبحت الطرق غير آمنة . وفي نفس الوقت كان قد سمح لقوام الملك بالعودة الى شيراز ، ولكنه بعد شهرين من وصوله صدر اليه الامر ليذهب للحج الى كربلاء وبعد ذلك صدر عنه عفو في أواخر العام وعاد الى شيراز .

١٩٠٣ — ١٩٠٤

وفي ربيع سنة ١٩٠٣ ولي الحكم « علاء الدولة» . وفي ابريل عندما وصل الى شيراز وجد ان قوام الملك كان من بطانته . ولكن الحاكم العام الجديد أثبت استقلالاً في شخصيته وقوة في تصرفاته .

وفي نهاية العام توجه الى بوشهر حيث كان من المقرر ان يستقبل لورد كرزون نائب الملك وحاكم عام الهند ، ثم يقوم برحلة في الخليج . ولكن الظروف حالت دون بلوغه هذا الشرف الذي كان يرنو اليه . وقد اشير الى ذلك في مكان آخر .

١٩٠٤ – ١٩٠٦

وفي سنة ١٩٠٤ استدعي علاء الدولة للذهاب الى طهران . فبقيت فارس بغير حاكم عام حتى شهر يونيو . وعاد الامير شعاع السلطنة الى مركزه حاكماً عاماً وكان من قبل قد حكم في سنتي ١٩٠١ ، ١٩٠٢ بحالة تدعو الى الثناء عليه ، ولكن بعد عودته الاخيرة كان حكمه بغيضاً من كل الوجوه ، ففي سنة ١٩٠٥ بدأت الاضطرابات في شيراز عندما وقع اضطهاد وسلب على الجالية اليهودية ، وعمت الاضطرابات ، وبدا وكأنها ثورة عامة من كل اهالي فارس تتأجج ضد حكومته التي كانت على « أسوأ حال من الفساد والاستهتار » مما أدى الى ضرورة نتيجته عن مركزه .

ادارة موانى الخليج ١٨٩٦ – ١٩٠٥

والآن وقد وصلنا الى موضوع الخليج ، يجدر بنا اولا ان نلقي نظرة على حالة الادارة في موانى الخليج ، في القسم الذي يضم أهم موانى الساحل الايراني ، وكذلك على كل الجزر فيما له علاقة بهذه الفترة .

١٨٩٦

في مستهل هذا العام كانت ادارة موانى الخليج في يد حسام السلطنة الذي تميز « بالاهمال الشنيع في كل اعماله والتزاماته في عمله » .

وكانت المسئوليات والسلطات المالية للحاكم قد نقلت قبل وصوله الى ايدي جماعة التجار التي ازاحت سلطة قوام الملك من بوشهر ، وبذلك لم يجد حسام السلطنة وسيلة يستطيع بها ان يتحمل أعباء مسئولياته العامة ، فأتاح لغيره سراً فرصة استغلال سلطاته فكانت تصرفاتهم سيئة .

وكان حسام السلطنة ، دائم الخلاف مع الحكومة المركزية . وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٩٦ أخبر المعتمد البريطاني في بوشهر أنه تنحى عن وظيفته.

١٨٩٦ — ١٨٩٨

بعد ذلك تعاقب على الحكم ما لا يقل عن تسعة حكام الواحد بعد الآخر في مدة لا تزيد عن خمسة عشر شهراً . وهؤلاء هم : « اقتدار السلطنة » الذي عين في مارس سنة ١٨٩٧ واقيل في سبتمبر من نفس السنة . و«امين الفانج » وكان هذا اسمه لرتبته العسكرية . وقد توفي في مكران الايرانية . و « مجير السلطنة » الذي الغي تعيينه بمجرد اعلانه ، وكان من اقرباء نظام السلطنة ، و « اعتماد السلطان » أو بيلار بيك ، نائباً عن والده قوام الملك . وكان قد وصل الى بوشهر في شهر نوفمبر سنة ١٨٩٧ واستقال في فبراير سنة ١٨٩٨ ، و « ملك تجار بوشهر » بصفة موقته ، و « اعتماد النظام » وهو من أتباع الفارمان فارما وهو الذي عينه ، وقد تسلم مركزه في مارس ١٨٩٨ ، ثم أخيراً « سعد السلطنة » (في مايو ١٨٩٨) ، و « مظفر النظام » و « معز الممالك » . وهؤلاء الثلاثة خلف احدهم الآخر في زمن وجيز . وقد عينهم الفارمان فارما وكانوا من اعوانه وتعاونوا معه ضد مجير السلطنة الذي اشير اليه سابقاً .

١٨٩٨ — ١٩٠١

وفي سبتمبر سنة ١٨٩٨ عين (ميرزا احمد خان) المشهور برسم (داريا بايجي) بعد ان الححت الحكومة البريطانية الى عدم ارتياحها الى تعيين مجير السلطنة باعتباره ابن أخ نظام السلطنة . وكان ميرزا احمد خان وقتذاك قائداً للسفينة الحربية الايرانية « برسيبوليس » في بوشهر . وقد اختلف مع (معين التجار) الذي يمده بالاموال ، اذ عرضت امامه قضايا باتهام معين التجار بالاختلاس ولم يستطع ان يدحضها .

وبعد انشاء الجمارك الايرانية الامبراطورية لم تعد هناك قيمة لتقلده وظيفته ، فاستقال في ابريل سنة ١٩٠١ ، وسافر الى طهران بعد ان اهدت

اليه الحكومة البريطانية سيفاً تقديراً للخدمات المفيدة التي قام بها في مكران كما تسلم نيشاناً من القنصل العام الروسي .

١٩٠١ – ١٩٠٣

ثم تولى ادارة موانى الخليج « سالار المعظم » وهو ابن أخ نظام السلطنة ، وكان تعيينه في اغسطس سنة ١٩٠١ ، ولكنه لم يصل الى بوشهر الا في ديسمبر وناب عنه « معز الممالك » في الفترة من سبتمبر الى ديسمبر .

وبوصوله الى مركزه استقر النظام في بوشهر وما يجاورها . وكان قد اختل عقب رحيل داريا بايجي . ولكنه في مستهل عام ١٩٠٣ استدعي الى طهران .

١٩٠٣ – ١٩٠٥

ونظراً لعودة داريا بايجي من طهران وكان هذا قد استغل موضوع خلافاته مع « معين التجار » ، واستطاع بذلك شراء اعادة تعيينه في بوشهر ، في هذه الفترة التي سبقت عودته ، قام بالعمل بنجاح كارجوزار ميرزا علي محمد خان « وموقر الدوللة » .

وفي سنة ١٩٠٥ كان داريا بايجي ما يزال حاكماً لموانى الخليج . ولكن لوحظ انه كان العوبة في يد « معين التجار » . ورغم علاقاته الطيبة مع المعتمدية البريطانية الا أنه كان ضعيفاً . وقلما استطاع الوفاء بوعوده التي كان مسرفاً فيها .

ادارة الجمارك ١٩٠٠ – ١٩٠٥

وتجدر الاشارة هنا الى انه في سنة ١٩٠٣ وصلت الى بوشهر اربعة مدافع ثابتة وضابط مدفعية ايراني من طهران ، ولكن لم تتخذ أية خطوات لعمل القواعد التي كان يراد تركيبها عليها .

وكان هناك نائب لحاكم موانى الخليج بصفة دائمة في لنجة وبندر عباس ، بالاضافة الى مأمورين محليين او من رجال القبائل في قشم وهرمز وميناب وفي شامل وبنابان . .

ومنذ عام ١٩٠٥ أصبحت ادارة الجمارك ذات أهمية بالنسبة للساحل الايراني والجزر ، لان المشرفين عليها ، كما هي الحال في الجهات الاخرى من ايران ، كانوا تحت اشراف موظفين بلجيكيين وعلى نسق النظام الاوروبي . وستجد بياناً شاملا عنها في الملحق الخاص بالجمارك الامبراطورية الايرانية .

ولكن تجدر الاشارة هنا الى حادثة لها علاقة بالجمارك وقعت مدة ادارة سالار المعظم . ذلك انه في اوائل شهر مايو سنة ١٩٠٢ كانت مدينة بوشهر تعج بالجنود من تانجستان وداشتي الذين بلغ عددهم نحو الالف . وقد جندتهم سلطات الجمارك على مسئوليتها الخاصة . وفي منتصف الشهر وصل شيف خان إقليم أنجالي مع كتيبة مسلحة ليشترك في هذه الخدمات وكان الهدف من هذه الترتيبات غير واضح تماماً . ولكن ظلاً من الظن كان يتجه الى ممانعة خان ريق الذي كان يرفض إنشاء مركز الجمارك في مينائه . ثم انتهى الامر الى انصراف هذه الحشود الصاخبة في هدوء ولم تجند قوات جديدة . اذ أصدرت الحكومة المركزية أمرها بعدم اتخاذ أي اجراء . وكان سالار المعظم قد رفع اليها الامر .

وفيما يلي تاريخ بعض المواقع والمراكز :

تاريخ بوشهر ١٨٩٦ — ١٩٠٥

كان شتاء عام ١٨٩٦—١٨٩٧ قليل المطر ، وبذلك وقع قحط في محصول الغلال في عام ١٨٩٧ في بوشهر وما جاورها ، مما أدى الى استيراد كميات، كبيرة من المواد الغذائية من الخارج ، خصوصاً الارز من بورما . ولم يبلغ الامر حد المجاعة كما اشار المقيم البريطاني الى ذلك في معرض استدلاله على ازدياد انتعاش الشعب منذ مجاعة ١٨٧٠—١٨٧٢ على ان المقيم كان لديه تفويض من الحكومة باستغلال ما بقي في حوزته من اعتمادات مقاومة مجاعة ١٨٧٢ .

وفي الفترة التي نقصت فيها المحاصيل ، اضطرب الامن اضطراباً ملحوظاً في بوشهر وما حولها ، وحدث أن لجأ جنود الحامية الايرانية

سنة ١٨٩٧ الى سارية العلم في المقيمية البريطانية شاكين من إهمال شئونهم ومن ارتفاع اسعار الحاجيات ، وطالبوا بصرف مرتباتهم التي توقف صرفها منذ خمسة أشهر . ولكن انتهى الامر الى وضع يرضيهم فعادوا الى اعمالهم .

وفي مارس سنة ١٨٩٨ هطلت امطار بعد شتاء شحيحح المطر ، فخفف من الهلع الذي عم البلاد .

وفي سنة ١٩٠٥ اختل الامن على طريق بوشهر – شيراز بسبب تذمرّ شعب فارس من تصرفات حكومة شعاع السلطنة من ناحية وللاضطراب والشعور بفقدان العدالة من الناحية الاخرى .

تاريخ تانجستان ١٨٩٦ – ١٩٠٥

استمر النزاع الذي قام في تانجستان بين الزعيمين حيدر خان وعلي خان في سنة ١٨٧٩ او قبلها ، وتواصل مدة حكم مظفر الدين شاه .

وفي خريف سنة ١٨٩٦ ثارت مشكلة عندما تقرر إخراج بعض القرى على الساحل من دائرة نفوذ علي خان ، فارسلت قوات من السفينة الحربية « برسيبوليس » لمساعدة حيدر خان في تنفيذ ذلك الامر وتحصيل العوائد .

إلا أنه بعد اصطدام قوات الجانبين انتهى الامر الى حل استفادت منه السلطات الايرانية الى حد ما . وبعد شهر طولب حيدر خان بتسليم مبالغ العائدات التي اعانته القوات على تحصليها ، فما كان رده الا أنه هدد باطلاق الرصاص في رأس مندوب حاكم مواني الخليج ، فرجع الاخير بقواته وبنادقه الى بوشهر .

وفي نهاية سنة ١٨٩٧ طلب الى حيدر خان معاقبة علي خان الذي قصر في أداء التزاماته المالية للحكومة الايرانية ، فلما لم يأنس علي خان في نفسه القدرة على المقاومة ، التجأ الى مزار إمام زاده في وسط شبه جزيرة بوشهر ومعه عدد كبير من أتباعه .

وفي اوائل سنة ١٨٩٨ وقعت حوادث كثيرة بينها جرائم قتل في

القرى المجاورة . وقد اتجهت اصابع الاتهام الى اتباع الزعيم اللاجىء « علي خان » .

ونظراً لارسال ١٥٠ من جنود حامية بوشهر الى مكران الايرانية أصبحت تلك الحامية في حالة عجز عن صيانة الامن وساد الفزع في المنطقة .

وبعد فترة أصدرت الحكومة الايرانية اوامرها بارسال بعض القوات إلى شيراز ، فهرب علي خان من إمام زاده وعاد الى تانجستان . ولكن هده القوات بقيادة الضابط سعد السلطنة ، وهو من رجال الفارمان فارما الذي كان في ذلك الوقت حاكماً عاماً لشيراز ، قامت بغزو تانجستان بدعوى معاقبة التانجستانيين على الاعتداء الذي قاموا به قرب بوشهر ، وكان معهم مدفع ميدان فدمروا المنطقة وقتل بعض الرجال ، على أن الجريمة لم تكن ثابتة على اولئك الضحايا . وقد قيل ان المجرمين الحقيقيين فروا آمنين .

ومن الجانب الآخر كان المعتقد ان تسفر تلك الحملة عن فائدة مالية لصالح السلطات الايرانية ، لان قادة الحملة جمعوا بعض العائدات واغتصبوا الفدية من بعض الموسرين الذين وقعوا في أيدي الجنود .

وبانتهاء هذه الاحداث عين سعد السلطنة حاكماً عاماً لموانئ الخليج ، وأقر بالزعامة في تانجستان لحيدر خان ، وهرب علي خان الى ميناء في أعالي الخليج على أمل ان يتوجه بعد ذلك الى البصرة . الا أنه لما مضى بعض الوقت دون ان يشعر بمحاولة اعتقاله ، عاد ثانياً الى وطنه تانجستان .

وفي سنة ١٩٠٠ حدثت جرائم في شبه جزيرة بوشهر ، ونسبتها الحكومة الايرانية الى تانجستان ، فجهزت حملة ثانية في نهاية سبتمبر ، قادها داريا بايجي حاكم موانئ الخليج ومعه مئات عديدة من قوات المشاة النظامية الايرانية ومعه ثلاثة او اربعة مدافع وقوة كبيرة من العسكر ، فقتلوا عدداً قليلا من السكان ، وخربوا بعض تحصينات القبائل وممتلكاتهم . ولكن ظل علي خان طليقاً ، ونجح حيدر خان في الافلات من القوة الايرانية واللجوء الى « إمام زاده » في بوشهر . ثم تجددت

المشكلات عام ١٩٠٣ بين « زاير خضر » و « وزاير غلام علي » وهما من زعماء تانجستان . ولم تعرف الصلة بينهما وبين حيدر خان وعلي خان .

وفي شهر مايو تمت مصالحة بينهما ، ولكن بعدها بقليل قتل زاير غلام بيد أحد رجال خصمه ، ثم استدرج زاير خضر الى بوشهر حيث قبض عليه حاكم ، والي الخليج ، فثارت معركة قتل فيها ثلاثة من رجال الحاكم واثنان من تانجستان

وفي أكتوبر تحرك داريا بايجي بناء على اوامر الحكومة المركزية ومعه مائة من رجال تافانجي الى تانجستان لمعاونة ضابط داشتي ولاذ زاير بالفرار . ثم عاد داريا بايجي أدراجه الى بوشهر بعد ان أخذ الغنائم من قرية أحمدي في داشتستان وأحرقها .

تاريخ شيبكوه ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

وفي سنة ١٨٩٦ هاجم الشيخ ابراهيم الزبير ميناء طاهري في شيبكوه وكان قد طرد منها منذ سنة ، الا أن هذا الهجوم فشل ورد على أعقابه .

تاريخ لنجة ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

لعلنا نذكر ان لنجة كانت تحت حكم الضابط العربي الشيخ قضيب القاسمي . ثم آلت الى الادارة الايرانية المباشرة سنة ١٨٨٧ حين نفي الشيخ قضيب الى طهران .

١٨٩٨

واستمرت لنجة تحت الحكم الايراني حتى سنة ١٨٩٨ عندما ظهر على مسرح الاحداث يوم ٤ يوليو محمد بن خليفه من أبناء الاسرة الحاكمة السابقة وفرض نفسه حاكماً لها بالقوة .

١٨٩٩

وفي اوائل سنة ١٨٩٩ عزمت السلطات الايرانية على إعادة لنجة الى حوزتها ، فسار داريا بايجي على ظهر السفينة الحربية الايرانية «برسيبوليس» من بوشهر متجهاً الى الجنوب . فصدرت الاوامر الى السفينة الحربية

البريطانية «بيجون» لمتابعتها ومراقبة تحركاتها ، فلما أكد داريا بابجي للسفينة «بيجون» انه لن يهاجم لنجة الا بعد إخطار السلطات البريطانية توقفت «بيجون» عن مرافقة «برسيبوليس» أما الشيخ فانه تظاهر بالمسالمة بعد ان حصل على المبالغ التي كانت مستحقة له ومتأخرة على تلك المنطقة.

وفي الصباح الباكر ليوم مارس ٢ ، كان الشيخ قد سرح القسم الاكبر من قواته التي كان قد حشدها للدفاع فتقدم داريا بابجي على رأس ٧٠٠ جندي ايراني ودخل المدينة من الطرف الغربي . وما ان ظهر ضوء النهار حتى كان قد سيطر على جميع الاحياء التي تقع بينه وبين قلعة الشيخ .

وكانت السفينة الحربية البريطانية «سفنكس» راسية وقتذاك في باسيدو . فما ان سمعت صوت إطلاق النيران حتى اسرعت الى لنجة ووجدت السفينة الايرانية «برسيبوليس» تقذف بقنابلها قلعة الشيخ الذي ظل يقاوم طول النهار والليل . وفي صباح يوم ٣ مارس توقف الشيخ عن المقاومة وهرب من الموقع الى الخلاء . فاستولى الايرانيون على قلعته ، ورفعوا فوقها الراية الايرانية ، وتعهد داريا بابجي باستقرار النظام داخل المدينة .

وفي خلال هذه العمليات لم يقع أي عدوان متعمد على الرعايا البريطانيين من أي من الفريقين المتنازعين أثناء معركة . ولكن مع احتدامها حدث أن نهبت بعض الحوانيت في القسم الشرقي من المدينة . وبلغت قيمة التعويضات التي طالب بها الرعايا البريطانيون مبلغ ٦٣٥٠٠ روبية .

وفي الجانب الايراني كان القتلى ١٥ رجلا وجرح ٢٠ رجلا . وكذلك كانت الخسائر طفيفة في الجانب العربي . وكان المبنى الوحيد الذي أصيب بالاضرار هو قلعة الشيخ التي قذفتها «برسيبوليس» بالقنابل .

واستمر الشيخ السابق مدة اربعة أشهر في داخلية البلاد مترقباً .. وحدث ان شكا سكان المناطق المجاورة لقرية مبراكون من اعتداء أتباعه على القوافل واحياناً على بعض فصائل من قواتهم العسكرية ، ولكن لم

تخل شكاواهم من المبالغات ، ثم ما لبث الشيخ ان غادر الساحل الايراني من ميناء « بندر مهتي الصغير » عائداً الى الساحل العربي من الخليج .

١٩٠٠

وفي يناير سنة ١٩٠٠ كان الشيخ السابق يقيم في ضيافة شيخ رأس الخيمة إحدى إمارات عمان المتصالحة ، فأوجس الايرانيون خيفة من هجوم عربي كبير يجري الإعداد له في مواني ساحل عمان . واقتنعت الحكومة البريطانية بهواجس الحكومة الايرانية . وتم الاتفاق سراً مع شيخ ابو ظبي على دخول داريا بايجي تحت مسئوليته الشخصية لاحباط الخطر الذي كان متوقعاً . وبيان ذلك مذكور في الفصل الخاص بتاريخ عمان المتصالح .

١٩٠٢

وفي اغسطس سنة ١٩٠٢ نزل السيد يوسف الى البر — وقد كان الساعدالايمن للشيخ السابق في حكومة لنجة — واستطاع تدمير ارسالية كبيرة من التمر للحكومة الايرانية كانت في طريقها من لنجة الى داخل البلاد ، ولكنه لم يستطع الثبات على الساحل الايراني ، فأبحر إلى قطر ، وكان الشيخ السابق وقتئذ في رأس الخيمة . وكل ما حدث نتيجة لغارته تلك .. أن حاكم مواني الخليج زار لنجة بعد شهرين على ظهر السفينة « برسيبوليس » ثم فرض سالار المعظم غرامة مقدارها ٦٠٠٠ روبية على الشيخ يوسف بن احمد وأخيه ، وهما زعماء منطقة آل بوسميط العربية في لنجة بتهمة مشاركتهما في أحداث السيد يوسف . وحصل منهما على سند كتابي أعلنا فيه أنهما من رعايا الحكومة الايرانية .

١٩٠٣

في اواخر يوليو سنة ١٩٠٣ نزل الشيخ السابق الى الارض الايرانية ومعه اثنا عشر رجلا من أتباعه ، وأقام في تلال خلف لنجة بشكل يدل على الخضوع . وكتب الى حاكم مواني الخليج ملتمساً الاذن له بالاقامة في لنجة ليستأنف حياة هادئة . كما توسل في طلب المساعي الحميدة

للحكومة البريطانية بواسطة المعتمد البريطاني في لنجة ومنح الاذن بالدخول آمناً الى بوشهر ، ولكنه لم يذهب .

وعقب ذلك ارسلت قوات ، من باب الحيطة ، الى لنجة على رأسها «مجير السلطنه» شقيق « سالار المعظم » الذي أصبح فيما بعد حاكماً لموانئ الخليج .

١٩٠٤ — ١٩٠٥

وفي نهاية نوفمبر سنة ١٩٠٣ عاد محمد بن خليفة الى الساحل العربي .

وبوصوله الى هناك كانت اقامته مترددة ما بين رأس الخيمة والشارقة ودبي وقطر . وكان عمره ٣٥ عاماً هادئاً وقوراً . وكان من اكبر أعوانه (السيد يوسف) الذي كانت تربطه المصاهرة بالقواسم والذي أقام في دبي واشتغل في تجارة الارز واللؤلؤ .

تاريخ بندر عباس ١٨٩٦ — ١٩٠٥

واجتاحت بندر عباس يوم ٩ يونيه سنة ١٩٠٢ والايام التالية هزات زلزالية عنيفة واختل الامن في الطرق بالمناطق المجاورة في تلك السنة والسنة التالية لها ووقعت حوادث سطو قام بها البحارلو والباشكاريون واستمر هذا القلق والاضطراب عامي ١٩٠٣، ١٩٠٤ ، فتوقفت حركة القوافل عدة اسابيع ، وسيطر الخوف على المدينة نفسها من ان يُعتدى عليها .

وكان الباعث الوحيد لهذه الحالة من الفوضى هو الاشاعات التي انتشرت بشأن صحة الشاه .

تاريخ قشم ١٨٩٦ — ١٩٠٥

وفي ١١ يناير سنة ١٨٩٧ اجتاحت الزلازل العنيفة مدينة قشم فدمرت أغلب مساكن المدينة وسببت خسارة في الارواح . كما تأثرت المدينة أيضاً بموجات الزلازل المتواليه التي أصابت بندر عباس سنة ١٩٠٢ ولكن آثارها كانت أهون من حالة سنة ١٨٩٧ .

وفي سنة ١٩٠٣ استبدل ضابط قشم وحل الشيخ عبدالله محل الشيخ حسن .

تاريخ شامل وميناب وبيابان ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

وفي مايو ويونيو سنة ١٩٠٢ أغار الباش كارديون على ميناب فأثاروا القلق . كما حدثت اضطرابات في سنة ١٩٠٥ في شامل وكان مثيرها هو سراج ، الكلانتر المطرود من الاقليم . وفي نفس السنة حدث نزاع على وظيفة نائب الحاكم في بيابان بين مير حاجي بن حسين ، ومير بركات بن عبدون ، وكان اولهما يشغل هذا المركز . وفي أكتوبر سنة ١٩٠٥ قام مير بركات بزيارة حاكم موانئ الخليج في بوشهر وحصل منه على قرار بعزل مير حاجي . الا أن هذا ما لبث ان تظلم الى نائب حاكم بندر عباس ، وهو شقيق داريا بابجي ، فحصل له على العفو ، واستمر الرجلان يتنازعان المنصب فيما بينهما .

وكان مقر مير حاجي عندما كان في منصبه في سيريك بينما كان مقر مير بركات في نامورد ، وكانا ينتميان إلى أسرة واحدة تولت الحكم في المقاطعة المجاورة (جاشك) في مكران الايرانية .

★ ★ ★

علاقة ايران بالدول الاخرى المحلية ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥



في هذه الفترة التي نتحدث عنها وقعت أحداث تهم عرب عمان المتصالح مباشرة ، وتهم بريطانيا بصفة غير مباشرة وذلك في ساحل ايران والجزائر المتاخمة .

ادعاء مدني لرعايا الشارقة في لنجة ١٨٩٩ ـ ١٩٠٥

تمت قسمة الممتلكات المنقولة بين ورثة مريم بنت محمد غيث القاسمي وكانت زوجة عبدالقادر الذي كان يقيم في لنجة ، ولكن بعض مزارع

النخيل التي خلفتها كانت ملكاً مشاعاً بين زوجها وبين سالم وأحمد وناصر أبناء السلطان وكانوا أيضاً ضمن ورثتها ومن رعايا شيخ الشارقة .

وظلت مزارع النخيل هذه في حوزة عبدالقادر ، الى ان استعادت ايران سلطانها على لنجة سنة ١٨٩٩ ، فحكم عليه دارياباجي بالإعدام بتهمة موالاته للشيخ محمد بن خليفة وصودرت مزارع النخيل على أنها ملك خاص له وبيعت الى معين التجار من بوشهر وكان هذا صاحب النفوذ الاعلى في جنوب ايران .

وتقدم الورثة في الشارقة بطلب الحصول على نصيبهم من ميراث النخيل ، وأيدتهم السلطات السياسية البريطانية بصفتها ممثلة لشيخ الشارقة في الشئون الخارجية . ولكن حتى نهاية سنة ١٩٠٥ لم يكن قد استجيب الى طلب الورثة .

قتل اهالي طاوونه بعض رعايا ابو ظبي ١٩٠٢

وحدث في صيف سنة ١٩٠٢ أن كان اربعة من أصحاب السفن من رعايا ابو ظبي يعملون في مصايد اللؤلؤ في الجانب العربي من الخليج ، فقتلهم ثلاثة رجال من قرية طاوونه الواقعة على الساحل الايراني في مقاطعة شيبكوه ، وكان القتلة يعملون بحارة في السفينة التي سلبوها بما فيها من محصول اللؤلؤ الذي صادوه . فطالب شيخ ابو ظبي بالنيابة عن الورثة بمبلغ ٦٠٠٠ روبية دية للقتلى وبتعويض كامل كما طالب بعقوبة المجرمين وقبضت الحكومة الايرانية على أربعة رجال هرب أحدهم . ثم طالت الاجراءات وظلت القضية دون تسوية حتى سنة ١٩٠٥ رغم جهود المعتمد السياسي البريطاني ورغم ثورة الشعور في ابو ظبي .

مشكلة الوضع الدولي لجزيرتي طنب وابوموسى ١٩٠٤

ورد في الفصل الخاص بتاريخ عمان المتصالح ان دائرة الجمارك التابعة للحكومة الايرانية احتلت جزيرتي طنب وبو موسى سنة ١٩٠٤ سراً ودون حق شرعي ، وهما تابعتان لامارة الشارقة . ولكن انتهى هذا الاحتلال بعد ثلاثة أشهر نتيجة لتدخل الممثلين السياسيين البريطانيين في طهران .

وهناك من الاسباب ما يحمل على الظن ان هذا الاحتلال كان بايعاز من البعثة الدبلوماسية الروسية في طهران للحكومة الايرانية . وكان الروس على علم برحلة يقوم بها اللورد كرزون نائب الملك وحاكم عام الهند في الخليج سنة ١٩٠٣ . وكانوا يتحسّبون من قيام الحكومة البريطانية بعمل يدعم مركزها في تلك المنطقة . ويتصورون ان ذلك سيكون باحتلال مواقع معينة .

وعندما قبلت الحكومة الايرانية اخلاء جزيرتي طنب وبو موسى ، أخذت وعداً ببحث وضع هاتين الجزيرتين مع الحكومة البريطانية . ولكن حكومة ايران لم تتخذ أي موقف جدي لاثبات ملكيتها لهما . وبذلك لم يتم بحث الموضوع .

مشكلة الوضع الدولي في جزيرة صرى ١٩٠٤

وعندما قام حكم في لنجة تابع رأساً للحكومة الايرانية ، استولت السلطات الايرانية على جزيرة صري . واستمر احتلالها رغم احتجاج الوزير البريطاني في طهران نيابة عن شيخ الشارقة .

وفي سنة ١٩٠٤ عندما قام النزاع على جزيرتي طنب وبو موسى ، كانت حكومة ايران قد بعثت بموظفي جمارك الى جزيرة صري ، ورفعت عليها العلم الايراني ، ويشابه تاريخ هذه الجزيرة قبل سنة ١٨٨٧ تماماً تاريخ الجزيرتين الاخريين .

وللافادة من هذا الوضع ، وللحيلولة دون تجدد مطالبة ايران بجزيرتي طنب وبوموسى ، أوعز اليها أنها في حالة المطالبة بهما ، فان مطالبة شيخ الشارقة بجزيرة صري ستلقى تأييداً من الحكومة البريطانية .

وقد وافق الوزير البلجيكي لشئون جمارك ايران مسيو ناوس على شطب صري من قائمةمراكز الجمارك الايرانية التي كان يجري اعدادها في ذلك الوقت . وقد تمت هذه الموافقة بعد ان شرح له السير أ. هاردنج الوضع في الجزيرة ، لكن الوزير البلجيكي طلب الموافقة على بقاء بعض قوات حرس الجمارك في الجزيرة لمنع التهريب الى البلاد . ولم تقم الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت باثارة موضوع الجزيرة .

علاقات بريطانيا السياسية بالساحل الايراني والجزر ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

وقعت بعض الاحداث السياسية ذات العلاقة ببعض الممتلكات البريطانية على الساحل الايراني والجزر مدة حكم مظفر الدين شاه وفيما يلي بيانها :

ثورة شعبية واعتداء على محطة تلغراف بوشهر ١٨٩٧

في يناير سنة ١٨٩٧ أتلف بضع مئات من الرجال يحمل نفر منهم اسلحة نارية ويتجهون من بوشهر الى محطة التلغراف البريطانية على بعد خمسة كيلو مترات، بعض علامات المساحة التي كانت مثبتة قريباً من مبنى المحطة بمناسبة بعض الابحاث عن خط الطول . كما أتلفوا مقياساً بحرياً للمد قريباً منها . وقد كانوا أثناء عدوانهم يهددون بالموت كل من يجرؤ على التدخل في سبيلهم . ولم يبد موظفو التلغراف أية مقاومة . وقد كان هذا الشغب بتحريض من بعض السادة الاشراف في بوشهر بناء على عقيدة خرافية ، بأن تلك العلامات الغربية وذلك المقياس هي التي سببت نقص الامطار في البلاد .

وقد كانت سبقت بعض النذر بوقوع تلك الاحداث ، ولكن الحاكم وقتئذ لم يلق اليها بالا ، كما أن الموظفين الرسميين لم يبدوا حزماً بعد وقوع الاضطرابات المذكورة .

وقد قبض على بعض القرويين الجهلة ، ولم يتخذ أي إجراء مع السادة المحرضين .. ولم يمكن تغيير الاجهزة العلمية التي أتلفت الا بعد رحيل حشمت السلطنة من بوشهر .

العدوان على مستخدم تابع لبريطانيا في ريشهر ١٨٩٨

وفي مارس سنة ١٨٩٨ عندما لجأ الزعيم علي خان مع عدد من أتباعه الى امارة زاده في شبه جزيرة بوشهر ، وقع عدوان على منزل رجل يدعى محمود ، ايراني الجنسية ، كان يعمل بوظيفة جامادار في دائرة

البرق الاوروبية الهندية ، ونهب ما في المنزل ، كما قتل ثلاثة من أقارب محمود هذا .

وكان لعلي خان ارض زراعية في هذه المنطقة ، وقد وقع خلاف على قناة مياه للري بينه وبين أسرة هذا الجامادار (محمود) ، ويبدو أن الخلاف هو الذي أدى الى ذلك الاعتداء .

وبمناسبة هذه الحادثة ، ونظراً للفوضى الناجمة عن الحشود من تانجستان ، ساد الشعور بتوقع حدوث غارة على محطة تلغراف ريشهر او على الاوروبيين بصفة عامة . وعلى ذلك أنزلت الى البر فرقة من الجنود البحارة البريطانيين من على ظهر سفينة حربية بريطانية ليكونوا حرساً حتى تصل نجدة من بومباي مكونة من ٢٥ من حاملي البنادق كان من المقرر اضافتهم الى حرس المعتمدية .

وعقب انتهاء الحملة العسكرية الايرانية داخل تانجستان ، كما ذكرنا من قبل ، والتي كانت نتيجة لخروج اتباع (علي خان) على النظام ، وبعد أن عاد علي خان الى موطنه ، بدأ يكتب الى محمود والى المعتمد البريطاني مؤكداً براءته وملتمساً عدم اعتباره مسئولا عن حادثة منزل جامادار (محمود) ، وقال إنه اذا استمرت الاجراءات ضده فانه في هذه الحالة سيلجأ الى المشتكي محمود ، ويقضي العرف الايراني بأنه اذا فعل ذلك يكونه من المستحيل أن يتخذ أي إجراء ضده مهما طال بقاؤه كذلك

وأخيراً عرض علي خان ان يستسلم للمعتمد البريطاني ، على أن يحاكم محاكمة عادلة ، وان لا يسلم بأية حال الى السلطات الايرانية ، فقبل الرائد فريدو مساعد المعتمد عرضه ، في غياب المعتمد الرائد ميد الذي كان في شيراز .

وثبت من التحقيق الذي أجري بعد ذلك ان علي خان لم يكن بريئاً تماماً من تلك الاحداث ، وطلب منه ان يدفع مبلغ ٤٠٠٠ تومان تعويضاً للذين وقع عليهم عدوانه ، وقد أبدى استعداده للتنفيذ على شرط أن لا تؤاخذه الحكومة الايرانية بعد ذلك . ولكن لم يكن في استطاعة المعتمدية الحصول على مثل ذلك التأكيد من الحكومة الايرانية . وعلى

ذلك فقد سمح له بمغادرة المعتمدية التي أقام فيها آمناً مدة ستة أشهر ، وأحيل موضوع الشكوى ضده الى الحكومة الايرانية ، ولكن ليس في السجلات ما يشير الى النتيجة التي انتهى اليها الموضوع .

اطلاق النار على المنزل الريفي للمعتمد البريطاني في سابزاباد ١٩٠٠

في يونيه سنة ١٩٠٠ قتل أحد أقارب موظف ايراني في مكتب التلغراف البريطاني في ريشهر ، وفي ليلة ٣٠ أغسطس أطلقت عدة طلقات نارية من مكان قريب على ارض المنزل الريفي للمعتمد البريطاني في سابزاباد ، فاصابت بعض الطلقات مباني المنزل ، وقتل حصان لاحد حراس المعتمد ، ولا يمكن نسبة هذا العمل الى الاستياء من تصرفات المعتمدية البريطانية ، ولكن كان من المظنون ان الذي دبر الحادث هو نظيم التجار الذي شب نزاع بينه وبين عمه معين التجار ، وهو من أقوى الشخصيات ، وبين داريا بايجي الذي كان حاكماً لمواني الخليج . ولكن الذي حدث هو ان السلطات الايرانية المحلية قد نسبت هذه الواقعة الى التانجستانيين فأرسلت حملة عسكرية تأديبية الى تانجستان ، وبناء على أمر داريا بايجي ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك . وفي نفس الوقت طلب من نظيم التجار مغادرة بوشهر لمدة موسم كامل بناء على رغبة الحكومة البريطانية .

وفد من كلية عليكره الى ايران ١٩٠٣

وقد وصل الى ايران سنة ١٩٠٣ وفد من كلية عليكرة الاسلامية في الهند ليشرح مزايا الدراسة في هذا المعهد الذي يمثلونه .

وبقي الوفد في شيراز شهري سبتمبر واكتوبر ، ثم عاد الى الهند ومعه بعض الافراد للانضمام الى الكلية .

زيارة نائب الملك والوزير البريطاني في طهران للخليج ١٩٣٠

وقد قام الدكتور كرزون نائب الملك وحاكم عام الهند برحلة بحرية الى الخليج سنة ١٩٠٣ ، زار خلالها أماكن كثيرة من الساحل الايراني ، وقد قابله في بوشهر السير أ. هاردنج الوزير البريطاني بطهران .

قتل أحد الرعايا البريطانيين في البحر ١٩٠٥

وفي يناير سنة ١٩٠٥ اغتصب رجلان من سكان جزيرة صري مركباً في قشم ، وكانا قد صعدا عليه من الشارقة كراكبين عاديين ، ثم قتلا كل من كان في المركب ما عدا صبياً واحداً ربما استطاع الهرب . ولم يكن الدافع لجريمتهم هذه سوى السلب . وكان من بين ركاب المركب أحد الرعايا البريطانيين وهو « خوجا » .

ولما قبض نائب الحاكم الايراني في لنجة على المجرمين طلب المعتمد البريطاني في بوشهر ، بناء على تعليمات الوزير البريطاني في طهران ، من حاكم موانى الخليج محاكمة المجرمين وإنزال العقوبة الرادعة بهما ، على اعتبار ان جزيرة صري وإن كانت موضع خلاف في تبعيتها ، الا أن المجرمين كانا فعلا على ارض ايرانية وفي حراسة ايرانية .

ازعاج الوكالة البريطانية في لنجة ١٩٠٥

ووقع في لنجة سنة ١٩٠٥ حادث خطير ، اذ تجمع حوالي مائة لاري وجزاشي حول منزل الوكيل الوطني لحكومة بريطانيا في حالة تهديد . واتضح فيما بعد رغم استمرار احاطتهم بالمنزل ، أن سلوكهم كان هادئاً وقالوا إنهم إنما أتوا للشكوى من تصرف ذلك الوكيل في قضية إفلاس لرجل هندوسي . وإنهم وفدوا لاجئين في ظل العلم البريطاني الذي كان يرفرف عند منزله . ثم اتضح ان الذي دبر العمل رجل خبيث ماكر اسمه حاجي علي لاري . وقد استطاع بالتملق او بالارهاب ان يقنع نائب الحاكم الايراني بالوقوف في صف المشاغبين .

ثم تكررت بعد ذلك زيارة القنصل البريطاني في بندر عباس الى لنجة . وأخيراً بعد تفرق المتجمعين بحوالي سبعة عشر يوماً أقيل نائب الحاكم من عمله وطرد هو وحاجي علي خارج لنجة .

وقد كان لهذا التصرف ، وبالطريقة التي اتبعت في تنفيذه ، أثر كبير في تثبيت الهيبة البريطانية على طول الساحل من مقام الى ميناب ، بعد أن كانت قد تزعزعت نوعاً ما بسبب الحادث المذكور .

طلبات تعويض بريطانية ١٩٠٠ – ١٩٠٥

ومنذ سنة ١٨٩٢ وطلبات التعويض تقدم لصالح رعايا بريطانيين أو أفراد تحت الحماية البريطانية في ايران ، ولكن دون ان يفصل فيها .
ونظراً لانه لم يسبق لهذه القضايا بحث مشترك بين البريطانيين والايرانيين ، فقد رفضت حيث لم يمكن اثبات موضوعاتها لعدم اهتمام الحكومة الايرانية بها

ولكن كثيراً من هذه القضايا كان مؤيداً بالأدلة القاطعة المثبتة . كما أن عدداً آخر كان ناشئاً عن خسائر ناتجة عن فشل الحكومة الايرانية ذاتها في حفظ الامن والنظام .

وباحصاء القضايا المعلقة الخاصة بالبريطانيين وشبه البريطانيين في أوائل سنة ١٩٠٠ متعلقاً بساحل ايران والجزر وعربستان ومكران الايرانية ، تبين ان عدد تلك القضايا لا يقل عن ١٠٥ تنتظر البحث المشترك والبت فيها ، وكان بعضها يرجع تاريخه الى ما قبل ثماني سنوات ، وكان مجموع التعويض المطالب به في هذه القضايا مبلغ ٢٧,٥٩٧ جنيهاً استرلينياً ، وكان ثلثا المبلغ يتعلقان بساحل ايران والجزر . وقسم كبير من ذلك مقابل خسائر في لنجة نتيجة العمليات الايرانية سنة ١٨٩٩ .

ولم تفصل الحكومة الايرانية الا في قضيتين لشركتين اوربيتين ، فدفعت مبلغ ١١٥٢ جنيهاً لشركة ساسون ، ومبلغ ١١٤ جنيهاً لشركة لينش ولكنها أهملت القضايا الأخرى .

وفي ابريل سنة ١٩٠١ وصل مندوب مفوض ايراني هو «حسام الوزارة» من طهران الى بوشهر ليبحث موضوع التعويضات مع المقيم البريطاني ، ولكنه لم يكن مزوداً بسلطة تعلو على سلطتي حاكم موانئ الخليج والكارجوزار المحلي ، فلم يستطع الوصول حتى ولو الى حل جزئي ، رغم أنه لبث مدة سنة في بوشهر .

وفي مطلع عام ١٩٠٣ عين كارجوزار جديد في بوشهر هو «محتشم الوزارة» للتصرف في هذه القضايا بالتشاور مع المقيم البريطاني ، ورغم ذلك لم يتقدم الموضوع خطوات .

وفي نهاية سنة ١٩٠٥ كان موضوع هذه القضايا برمته محل بحث لجنة مكونة من المقيم البريطاني وحاكم موانئ الخليج وكارجوزار .

مصالح بريطانيا التجارية والعامة فى ساحل ايران والجزر ١٨٩٦ ــ ١٩٠٥

من بين الامور التي كان لها تأثير على مصالح بريطانيا التجارية والعامة في هذه الفترة ما هو جدير بالاشارة اليه تفصيلا .

هرمز واكسيد الحديد ١٨٩٧ ــ ١٩٠٥

في وقت ما ، كان معين التجار يتولى بتصدير اكسيد الحديد الاحمر من جزيرة هرمز . وكان نفوذه يشمل جميع مناطق الساحل الايراني كما تغلغل في عربستان ونهر قارون ، الا أنه في سنة ١٨٩٧ كان من الواضح انه توقف عن العمل في منطقة الجزيرة . وفي نفس السنة حصل السادة اوت. ج. ملكولم على امتياز باستخراج الاكسيد في هرمز . مؤلفاً شركة وطنية في بوشهر تحت الحماية البريطانية . وصدر قرار (فرمان) بهذا الصدد بالطرق العادية . وما كاد السادة ملكولم يباشرون حقهم في العمل حتى احتج معين التجار على ذلك ، وتقدم بقرار أصدره قبل ذلك الشاه السابق . فقامت الحكومة الايرانية بناء على ذلك بالاستيلاء على مواقع العمل في الجزيرة وسلمتها اليه .

بعد ذلك رفع السادة ملكولم الامر الى البعثة البريطانية في طهران وعن طريقها اتفق على ان يحسم هذا النزاع على يد الصدر الاعظم «أمين الدولة » وانه إلى أن يصدر قراره يعاد تسليم مواقع العمل في جزيرة هرمز الى السادة ملكولم . وتم تنفيذ هذا الشرط الاخير . ثم أصدر أمين الدولة قراره في شهر يناير سنة ١٨٩٨ وكان في صالح معين التجار ، ولكنه في الوقت ذاته قرر أن يرد الى شركة ملكولم كل ما تكبدته من نفقات في سبيل الحصول على الامتياز او على الأعمال التي قامت بها في الجزيرة .

وسرعان ما اعيد العمل الى « معين التجار » فأصبح الامر متعلقاً بمبلغ ١٩٦٠ جنيه استرليني انفقتها شركة ملكولم في طهران ، وكان لديها الشيكات التي تؤيد أحقيتها في المبلغ . ولكن الحكومة الايرانية أصمت

آذانها عن الاستماع الى مطالبة الشركة بحق التعويض الذي قرره لها الصدر الاعظم .

وفي سنة ١٩٠٥ أثناء زيارة معين التجار لانجلترا أبرم عقداً مع شركة ستريك وشركاه ليصدر اليهم ٨٠٠٠ طن من اكسيد الحديد الاحمر من هرمز .

توقف تصدير الانتاج ١٨٩٦ – ١٩٠٥

وكان نظام منع التصدير الذي سبب كثيراً من المتاعب للتجار الاجانب ما يزال سارياً في هذه الفترة منذ سنة ١٨٦٣ . وكان فيما سبق مقصوراً على الحبوب ، ولكنه امتد سنة ١٩٠٣ ليشمل الغنم والماعز وأخيراً شمل أشياء أخرى مثل الجلود . وفي نهاية سنة ١٩٠٥ اقترح الوزير البريطاني في طهران على الحكومة الايرانية ألا يُسَنّ أي حظر على التصدير مستقبلاً الا بموافقة وزير الجمارك على ضرورة مثل ذلك الاجراء . وكان الهدف من ذلك هو منع السلطات المحلية (في بوشهر) من سوء استغلال قرار الحظر .

الغاء عوائد الطرق وبعض الرسوم الاخرى ١٩٠٥

واستمرت العوائد على الطرق وكانت تسمى (راهداري) والدلالة السمسرة (دلالى) والوزن (قابنداري) وعوائد أخرى شاذة استمرت مفروضة حتى وقت الاتفاق على البيان التجاري البريطاني – الايراني سنة ١٩٠٣ وصدور اللائحة الجمركية سنة ١٩٠٤ . وقد جاء ذكرهما في الملحق الخاص بالجمارك الامبراطورية الايرانية .

وكانت داليكي وهي تقع على طريق بوشهر – شيراز أهم المواقع التي تجبى فيها العوائد التي كان يحرص على فرضها «شعاع السلطنة» حاكم عام فارس .

وقد توصلت الدبلوماسية البريطانية والروسية معاً الى اصدار قرار بالغاء عوائد الطرق (راهداري) اعتباراً من اليوم الخامس من اكتوبر سنة ١٩٠٥ .

الشئون الرسمية البريطانية في ساحل ايران
١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

بقي الآن ان ندرس الامور المتعلقة بالمنشآت البريطانية على الساحل الايراني والجزر ، وقد ازداد التوسع فيها أثناء هذه الفترة ، كما سبقت الاشارة الى ذلك في مواضع أخرى .

الوضع القنصلي لبعض أعضاء المقيمية البريطانية في بوشهر ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥

في سنة ١٩٠٤ عرض اقتراح بمنح بعض الموظفين الممتازين في المقيمية البريطانية في بوشهر درجات قنصلية . وقد وافق السير أ. هاردنج الوزير البريطاني في طهران على ذلك على أساس ان المراكز الدبلوماسية تضفي على موظفي المقيمية لوناً من المهابة وترفع من قدرهم بالمقارنة بزملائهم من الموظفين الاجانب .

على ان وزير الخارجية البريطانية لم ير في ذلك مبرراً لمنحهم درجات دبلوماسية. ولكنه قبل اقتراحاً بمنحهم درجات قنصلية. وطلبت حكومة الهند منح المساعد الاول للمقيم البريطاني في بوشهر درجة قنصل ، والطبيب الجراح بالمقيمية درجة نائب قنصل .

وفي نهاية ١٩٠٤ ألحق بالمقيمية في بوشهر نائب قنصل ، وكان يعمل بالسلك القنصلي في الشرق الاوسط وشغل وظيفة مساعد المقيم للشئون التجارية .

وفي سنة ١٩٠٥ ارسل اليها مساعد ثان . وكان موضوع انشاء هذه الوظيفة محل دراسة ، اما الضابط الذي التحق بالعمل مع العقيد كوكس وقتئذ فهو الملازم سي. ن. جبريل الذي خلفه بعد ذلك الملازم ر. ل. ميرودد ، نظراً لتعيين كوكس في وظيفة ديبلومامسية (تحت الاختبار) في القسم السياسي بحكومة الهند .

الحرس الراكب لمقيمية بوشهر ١٩٠٤

وفي سنة ١٩٠٤ كان من المقرر عند انتهاء عقود خدمة أفراد الحرس الراكب المخصص للمقيم البريطاني ، والذي انشيء سنة ١٨٦٣ ان يحل مكانهم فرسان من الوحدات الهندية . كما حصل فعلا في القنصليات البريطانية في إيران بصفة عامة في تلك السنة .

بعض الامور الاخرى المتعلقة بمقيمية بوشهر ١٩٠٥

وفي سنة ١٩٠٣ الغي مكتب خزينة حكومة الهند في بوشهر ابتداء من اول ابريل ، وذلك بناء على اقتراح مدير البنك الامبراطوري الايراني . وبذلك انتقلت الامور المالية الخاصة بالمقيمية الى فرع البنك المذكور في بوشهر .

وكان الهدف من هذا الاجراء هو زيادة رصيد البنك الامبراطوري الايراني وتركيز سمعته وهو مؤسسة بريطانية ، مع اشتراط أن لا يتقاضى البنك اجراً إلا ما يصرف فعلا في أعمال التأمين وحزم وارسال النقود .

وفي سنة ١٩٠٥ انشيء خط تليفوني بين مبنى المقيمية البريطانية في بوشهر والمنزل الريفي للمقيم في سابزاباد ، ويبعد عنها ستة أميال .

وكانت حكومة ايران قد قبلت عام ١٨٩١ إنشاء خط تلغراف فيما بين هذين الموضعين . وقد وجد أنه ليس من الضروري استشارتها في استبدال خط التليفون الذي لم يكن قد انشيء بعد .

التمثيل البريطاني في شيراز ١٩٠٣

عندما تقرر استبدال الوكالة البريطانية المحلية في شيراز ، بقنصلية بريطانية ، تم اختيار مستر ج. جراهام ، وهو من موظفي السلك القنصلي في الشرق الاوسط ليشغل ذلك المركز في شهر يوليو سنة ١٩٠٣ . وتسلم عمله فعلا في شهر نوفمبر من نفس السنة .. وكانت هذه القنصلية تابعة مباشرة للبعثة البريطانية في طهران . الا ان ذلك لم

يبدل شيئاً من العـــرف المتبع منذ سنوات وهو ان يتخذ المقيم البريطاني في بوشهر مركزه الصيفي في شيراز وفعلا تم اعداد منزل له لهذا الغرض .

ثم أثار الرائد روس المقيم البريطاني في الخليج موضوع تعيين ضابط سياسي بريطاني في بندر عباس . وكان ذلك في سنة ١٨٧٩ ، ثم أعيد بحث هذا الموضوع في سنوات ١٨٨٢ و ١٨٨٤ و ١٨٨٥ و ١٨٨٨ و ١٨٩٢ . وفي كل مرة كان دعم الاقتراح يجيء على شكل طلبات تقدم بها خوجا ورعايا هندوسيون بريطانيون يعملون بالتجارة في الميناء . وفي سنة ١٨٩٣ وافقت حكومة الهند على تعيين تاجر بريطاني يقيم في بندر عباس في مركز نائب قنصل . ثم أقرت الحكومة البريطانية هذا الاجراء ولكن لم يتم تنفيذه . وفي سنة ١٨٩٦ أعيد بحث الامر من جديد ولكنه تأجل اتخاذ قرار نهائي فيه .

وأخيراً في سنة ١٩٠٠ حين نشطت التجارة غير المشروعة في الاسلحة بين مسقط وبندر عباس ، انتدب الملازم ف. دي. ف. هنت من الادارة السياسية الهندية بصفة مؤقتة الى بندر عباس في وظيفة مساعد المقيم البريطاني في الخليج . واعترفت به الحكومة الايرانية نائباً للقنصل في بندر عباس ويزد ، على ان يكون مقره الصيفي في يزد ، ثم ألحق معه مساعد مستشفى هندي . وبدأ التفكير في إنشاء عيادة خيرية تحت إشرافه .

وفي سنة ١٩٠٤ رفعت درجة الضابط البريطاني في بندر عباس الى درجة قنصل ، وامتدت دائرة اختصاصه فشملت بالاضافة الى مدينة بندر عباس مراكز شيبكوه ولنجة وشامل وميناب وبيابان ومكران الايرانية والجزر الايرانية في القسم الشرقي من الخليج . كما أنه بصفته مساعداً للمقيم كان مسئولا عن اقليم رؤوس الجبال والمناطق الشمالية من شبه جزيرة عمان وجزر طنب وبو موسى وعن المحطة البريطانية في باسيدو على جزيرة قشم . وصدر الامر لاحدى السفن المسلحة في الخليج لتكون تحت تصرفه في منطقته .. وكان اول من شغل هذا المنصب بعد رفعه هو الملازم و. هـ. أ. شيكسبير .

وتطبيقاً لنظام تعميم الحرس العسكري للقنصليات البريطانية في ايران ، وضع لحراسة قنصلية بندر عباس ثلاثة من الجنود الخيالة الهنود تحت اشراف صف ضابط .

وكان الممثل البريطاني في اول الامر يسكن منزلا مستأجراً في نابند على بعد ثلاثة أميال شرق بندر عباس .

وفي سنة ١٩٠٥ تقرر أن تبنى له مساكن حكومية في موقع أقرب الى المدينة .

امور تتعلق بالمحطة البريطانية في باسيدو ١٨٩٦–١٩٠٣

وقد وقعت في المحطة البريطانية في باسيدو على جزيرة قشم بعض المشكلات من جراء الهجرة التي كانت منتظرة بين حين وحين ، بل وقعت فعلا في المناطق الايرانية المجاورة التي قاسى سكانها كثيراً من الاستبداد السياسي الحكومي .

ففي سنة ١٨٩٧ كان بعض أفراد قبيلة آل بوسميط ، وهي أصلا من البحرين ، قد أقاموا في لنجة والتجأوا وقتاً ما الى باسيدو . وفي سنة ١٩٠١ كتب شيخ البحرين الى المقيم البريطاني طالباً الحماية لمستعمرة آل بوسميط في لنجة ، وكانوا يزمعون الانتقال جماعياً الى باسيدو على اثر رفع الضرائب التي فرضتها ايران على مراكبهم التي كانت تعمل في صيد اللؤلؤ ، على ان انتقالهم لم يحدث فعلا .

وفي نوفمبر سنة ١٩٠١ طلب بعض رجال العبادلة ، من جزيرة الشيخ شعيب الايرانية ، الهجرة الى باسيدو تحت الحماية البريطانية ، ولكنهم لم يجدوا تشجيعاً على ذلك فلم يهاجروا .

وفي سنة ١٩٠٢ كان الممثل الوطني للساحل ومندوب مقيمية بوشهر في باسيدو قد تلقى تعليمات بالا يمنع الرعايا البريطانيين من الاقامة في منطقة المحطة البريطانية وداخل حدودها ، على أن لا يأذن باقامة مباني ثابتة قبل الرجوع الى المقيمية . وكان المقصود من هذه التعليمات هو منع

إشغال الاراضي التي قد تلزم يوماً ما للاغراض العامة . كما كان ايضاً منع هجرة أي أفراد غير مرغوب فيهم .

وحدث ان بعض الايرانيين الفقراء أقاموا لهم قرية موقتة في سنجاو داخل الحدود البريطانية وظلوا فيها فترة من الزمن ، ليكونوا في مأمن من مضايقات موظفي الجمارك الايرانيين .

وفي إبريل سنة ١٩٠٥ طلب معين التجار من بوشهر الاذن لتخزين الاوكسيد الاحمر في باسيدو للتصدير ، وكان من الواضح أنه كان يقصد الهروب من مصاريف شحن الاوكسيد من هرمز التي يستخرج منها حيث كان بها مكتب للجمارك . وقد رفض طلبه على أساس أنه ربما يثير بعض المصاعب .

وفي وقت ما حاول رجال الجمارك الايرانية في قشم ان يضايقوا سكان باسيدو البريطانية ، وذلك بأن يرغموا مراكب جلب المؤن على تفريغ حمولاتها في باسيدو القديمة حيث يتعرضون لدفع الرسوم ، كما كان مدير الجمارك كثيراً ما يتجسس داخل الحدود البريطانية ولكنه توقف عن ذلك على اثر تهديده من بعض العبيد الذين تحرروا .

وحدث في سنة ١٩٠٥ ان ارسل المقيم البريطاني في بوشهر طرداً من المطبوعات مرسلا منه الى وكيل الفحم البريطاني واعتبرته الجمارك «صادراً» أي أنهم اعتبروا باسيدو ارضاً غير ايرانية .

العودة الى انشاء محطة تلغراف بريطانية في هنجام ١٩٠٤–١٩٠٥

ونظراً لاعتبارات ورد ذكرها في موضع آخر ، أعيد احتلال جزيرة هنجام التي كان قد توقف استخدامها بصفة محطة تلغراف بريطانية سنة ١٨٨٠ ، وتم تمديد خط برق اليها دون اخطار سابق للحكومة الايرانية .

وفي ١٩ ابريل كان قد تم إعادة الاتصال التلغرافي مع بوشهر وجاشك . ونشأ عن ذلك ان تنبهت حكومة ايران الى جزيرة هنجام والى المحافظة على سيطرتها عليها .

وفي نوفمبر او ديسمبر سنة ١٩٠٤ زار الجزيرة المدير الاوروبي للجمارك الايرانية في بندر عباس ، ورفع عليها العلم وأنشأ فيها محطة جمركية بها مدير واثنان معه ، في موقع قريب من موقع محطة التلغراف .

وكانت هناك سارية للعلم الايراني أنشأها ملك التجار سنة ١٨٨٩ على إحدى مباني محطة التلغراف السابقة التي كان قد أخلاها البريطانيون. وظلت هذه السارية في موقعها حتى سنة ١٩٠٥ . وبناء على طلب السلطات البريطانية نقلت السارية الى موضع آخر ولكنها ظلت في موقعها القريب من المنشأة البريطانية مصدراً لبعض المتاعب .

ثم إن هذا الاجراء الذي اتخذته حكومة ايران للاشراف على هنجام بل السيطرة عليها ، قد ازعج السكان العرب من بني ياس ، اذ كانوا ينعمون بالحرية والاستقلال فطلب شيخ الجزيرة أحمد بن عبيد ، وهو زوج بنت شيخ دبي ، معونة السلطات البريطانية لمقاومة ذلك العدوان . وفي فبراير سنة ١٩٠٥ طلب أيضاً من الملازم شكسبير قنصل بريطانيا في بندر عباس الذي كان حينئذ يزور هنجام، حماية بريطانية له مؤكداً أن وضع جزيرة هنجام يماثل تماماً وضع جزيرة طنب التي لم يسبق للايرانيين ان مارسوا عليها أدنى سلطان وأنه سيقاوم بالقوة أية محاولة لتغيير الوضع في الجزيرة .. ولكن كان طبيعياً ان لا يلقى عرضه أي تأييد .

وكان سلوك العرب تجاه رجال محطة الجمارك الجديدة عنيفاً ، فلم يكن في استطاعة الموظفين الايرانيين الاستمرار في الجزيرة بغير مساعدة رجال محطة التلغراف البريطانية الذين قدموا لهم الحماية ومياه الشرب .

وفي شهر مايو كان من الضروري لتهدئة غضب العرب أن لا يعطى الماء لموظفي الجمارك الايرانيين من خزانات المياه التي في المحطة البريطانية فاستاء المدير الايراني لذلك ، وحاول بدوره منع وصول المياه التي ترد من جزيرة قشم الى موظفي التلغراف ، ولكنه عاد فكف عن ذلك بعد الشكوى الى ادارة الجمارك .

ثم زار الملازم شكسبير الجزيرة ثانية في شهر اكتوبر سنة ١٩٠٥. فوجد مشاعر العرب ضد الايرانيين في ثورة شديدة .. ولكنه لم يبد أي أمل في تدخل البريطانيين ، كما حصل في زيارته السابقة .

وفي ٣٠ نوفمبر عندما كان سلطان عمان عائداً الى مسقط من زيارة لابوظبي ، زار جزيرة هنجام وكان قد تسلم قبل ذلك بشهور طلبات كتابية من شيخ الجزيرة تلتمس المساعدة . وبعد ايام قليلة كتب الى المقيم محتجاً على أية محاولة لاخضاع بني ياس في الجزيرة بأي شكل للنفوذ الايراني ، ومبدياً اهتمامه بأمرهم ومؤكداً أن سلطان عمان السابق هو الذي يسر لهم الاقامة في هذه الجزيرة .

وحوالي شهر اغسطس سنة ١٩٠٥ افتتحت وكالة موظفي التلغراف في هنجام محطة لويدز لاستقبال السفن .

وفي النصف الاخير من تلك السنة دارت مفاوضات في طهران لتعديل وضع المباني الايرانية وساريات الاعلام بما يتفق ورغبة المستعمرة البريطانية ويضمن بقاء المياه الواصلة اليها .



تاريخ مكران الايرانية (١)
مكران تحت حكم الموالك فى اوائل القرن السابع عشر

ظلت اسرة مالك تحكم مكران لعدة أجيال ، وتولى آخرهم الحكم في سنة ١٦١٣ . ومن المحتمل أن لا يكون سلطان هذه الاسرة قد وصل في امتداده غرباً الى مقاطعة جاشك ، ولكن جوادر التي تدخل الآن في

(١) أهم المراجع عن تاريخ مكران الايرانية من سنة ١٦٠٠ الى سنة ١٨٠٠ هى « مفكرة بملاحظات عن مكران سنة ١٨٦٥ » للملازم أ٠س٠ روس مجموعة البيانات الامبراطورية الهندية القسم الخاص ببلوشستان ومكران ــ الاخوة الثلاثة سنة ١٨٢٥ ــ مؤلفات ديلا فال وتافيرنيير وأ٠ هاملتون ٠

سلطنة عمان كانت عند بدء دراسة شئون الخليج ، تابعة ولو اسمياً للامبراطورية الايرانية . وبذلك يتصل تاريخها بتاريخ مكران الايرانية .

مداهمة سير روبرت ستانلي في جوادر ١٦١٣

كان سير روبرت ستانلي موفداً الى اوربا ممثلا للشاه عباس الى جهات مختلفة ، وعند عودته من رحلته في سنة ١٦١٣ — كما أشرنا الى ذلك في الفصل الخاص بالتاريخ العام للخليج — ارسى مركبه في جوادر « ثم اراد دوق خان »(١) الثائر ان يهاجم السفير بقواته مفاجأة ليسلب السفينة وكل ما عليها من تجار وبضاعة ، وغير ذلك . ولكن حكمة الله شاءت ان يكتشف ناسك ايراني هذه الجريمة المبيتة ، فنجا الانجليز بمعجزة من الخطر المؤكد .

وبتأثير الحنق على تصرف هذا النبيل الايراني الغادر ، كتب سير روبرت ستانلي من جوادر في يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٦١٣ الى مجلس ادارة شركة الهند الشرقية في لندن مناشداً إنشاء وكالة هناك « ولو أنها ليست ضمن ايران الا أنها تحت حكومة تابعة لها » وقال عنها : (ربما عن جهل او عن زيادة في المبالغة) « انه ينتظر لها ان تكون أغنى منطقة تجارية في العالم وأنها لا تخضع لسلطان البرتغال » .

مكران في ١٦٢٤

يستفاد من معلومات حصل عليها الرحالة الايطالي بترو ديلا فال أن جوادر كانت تحت سيطرة زعيم محلي كان يحكم كلا من قايش ومكران وكان على علاقات طيبة مع الحكومة الايرانية .

---

(١) في الكتب والتقارير الانجليزية القديمة كان لقب « خان » يترجم عادة الى « دوق » ولكن بازدياد المعرفة عن « خان » الايرانية بطل استعمال كلمة « دوق » .

مكران تحت حكم البليديين من أوائل القرن السابع عشر حتى سنة ١٧٤٠

اعتداء الحاكم الايراني في هرمز على زعيم جاشك بين ١٦٤١ و١٦٥٢

ذكرنا من قبل أنه حوالي سنة ١٦١٣ تولى حكم مكران آخر حاكم من اسرة «مالك» واسمه ميرزا وقد قتله البليديون أخيراً . وقد توسعت هذه القبيلة المنتصرة حتى امتد نفوذها الى شرق مقاطعة جاشك .

وقد وصف تافرنيير ، وهو رحالة زار الخليج سنة ١٦٥٢ سلسلة الهجمات التي قام بها الايرانيون على زعيم جاشك بعد تولي الشاه عباس الثاني العرش ، وكان ذلك قبل حصول تافرنيير على معلوماته بمدة لا تزيد على احد عشر عاماً (١) .

وطبقاً لبيانات تافرنيير فان دولة مكران من جاشك الى جوادر كانت في زمانه مقسمة الى ثلاث ولايات من بينها جاشك في أقصى الغرب يحكمها حاكم مسلم بينما يحكم الولايتين الأخريين حكام وثنيون (٢) .

وفي زمن حكم الشاه عباس كان الزعيم المسلم في جاشك تابعاً لايران ولكن بعد انتهاء حكم شاه عباس نقض ولاءه للشاه ، ولم يتخذ بشأنه أي اجراء الى ان تولى الشاه عباس الثاني ، الذي عهد الى خان هرمز بمعاقبته .. وفي أثناء زحفه الى جاشك أشبع هوايته في القنص « فكان من سوء حظه ان سقط في هوة ، فمات ومعه بين ٢٠ و ٣٠ راكباً » .

فلما عين الشاه شقيقه محله حاكماً لهرمز غزا هذا جاشك ، ولكنه هزم وعاد ادراجه بعد خسارة أفراد كثيرين من رجاله غير أنه بعد

(١) انظر كتاب « رحلات الى ايران » بقلم تافرنيير الكتاب الخامس الفصل السابع .

(٢) الولايتان الآخريان وهما جيه وقصر قند شرقي جاشك بعد سنة ١٦١٣ لسنوات قليلة . وما بعد ذلك كان يحكمهما حكام من البليدى وكانوا زقريين وهم طائفة من المسلمين غير سليمى العقيدة (انظر الملحق الخاص بالديانات) .

ذلك نجح في أن يأسر زعيم جاشك في البحر ، وكان في طريقه الى مكران وأتى به أسيراً الى بندر عباس .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، فعندما كان الخان يقضي الصيف على الجبال الداخلية في مقاطعة شامل ، هاجمت زوجة الزعيم معسكره في إحدى الليالي ومعها عدد من الخيالة فاستطاعت إنقاذ زوجها وقتلت الخان وعدداً من رجاله .

عندئذ تولى الشقيق الثالث حكم هرمز وحاول الانتقام لسلفه . فجمع لذلك قوات عديدة من لار وكرمان وشيراز ، ولكن الزعيم نجح بمساعدة الزعيمين الوثنيين المجاورين له من الشرق في هزيمة الايرانيين في معركة حامية . وقيل ان نائب القائد في قوات جاشك كان هندياً . وربما من بلوشستان .. وقد اسره الخان وأحضره الى بندر عباس وعذبه عذاباً مخزياً أليماً « مما دعا رئيس الشركة الهولندية وبعض التجار الاجانب الذين أثارتهم قسوة التعذيب ان يلتمسوا من الخان وقف التعذيب فاستجاب لهم » .

هجوم بلوشي من مكران الايرانية في كرمان وغيرها ١٦٩٤-١٧٢٢

ويقول الرئيس هاملتون ، وهو كاتب معاصر لحكم شاه حسين من ١٦٩٤ الى ١٧٢٢ ، في وصف سلوك سكان مكران ما نصه : « كان حكم الصوفي او الملك الاخير سيئاً وملتوياً الى حد أن البلوش والمكرانيين الذين يقيمون على ساحل البحر من رأس جاشك الى الاندوس كانوا يشعرون بضعف الحكومة .. فخرجوا عن طاعتها اولا ثم هاجموا جيرانهم في كارمانيا ، وكانوا أحسن تدبيراً وأكثر مالا ، فنهبوا من مواطنيهم ما كان لديهم وما ادخروه من أعمالهم المجهدة ، وكثرت الاحتجاجات والشكاوى أمام المحكمة لوقف تلك الجرائم ولكن دون جدوى » .

ويبدو أن غزو الافغان لايران ، كما جاء في التاريخ العام للخليج ، قد شجع البلوش المكرانيين للاعتداء على لار سنة ١٧٢١ ، ووصل الامر الى الاعتداء على الوكالات البريطانية والهولندية في بندر عباس .

الحملة الايرانية على مكران ١٧٣٩

وعندما قام نادر شاه بغزو الهند في سنة ١٧٣٨ او ١٧٣٩ ارسل اوامره الى محمد تقي خان حاكم شيراز ليقود حملة من القوات التي كان قد تم اعدادها في عمان ، ويتقدم بها براً الى السند ، وان يرسل المدفعية بطريق البحر .

وفي سنة ١٧٣٩ كتب محمد تقي خان الى السند أنه تأخر في مكران ، ومع ذلك فقد استولى على قلعة كايش وأخضع الزعيم الجشكي (مالك دينار) في طاعته ، فجاءه الرد بأنه تم الاستيلاء على السند وان عليه أن يسرح قواته ويلحق بنادر شاه فوراً .

ويبدو محتملا ان يكون محمد تقي خان قد احتل جوادر ، وجعلها ميناء له عند غزوه لمكران . كما يبدو أن الهدف المباشر للعمليات الايرانية في مكران كان مساعدة الشيخ قاسم ، وهو زعيم بلوشي أصبح مسلماً مؤمناً ، ضد مالك دينار (الذي كان زقرياً) الا أن اثرهم في ذلك كان مؤقتاً .

وعلى اثر مغادرة تقي خان وقعت جوادر في يد مالك دينار وكانت آخر معقل قوي للبلوش وبذلك انتهى الحكم البلوشي في مكران .



مكران تحت حكم خانات قالات ١٧٤٠ ـ ١٧٩٧

يمكننا ان نعتبر الفترة الواقعة بين سقوط حكم البليديين في مكران وتولي فتح علي شاه عرش ايران امتداداً للفترة السابقة .

كانت اسرة أحمد زاي (براهوى) وهي الاسرة الحاكمة في قالات هي صاحبة السلطان على مكران في معظم هذه الفترة ، وكانوا بعد سقوط الامبراطورية المغولية في دلهي يدينون بالولاء لاسرة دوراني الحاكمة في أفغانستان .

اخضاع « خانات » قالات للجشكيين حول ١٧٧٨

وكانت قبيلة جشكي ، وهي زقرية في العقيدة كمعظم البليديين ، تابعة فيما سبق للمناطق التي كان يسيطر عليها الأخرون . ولكن « خانات » قالات ، وهم مسلحون ، بدأوا يغيرون على اراضيهم ويهددون استقلالهم . حتى إن مير ناصر خان الاول الذي حكم قالات من سنة ١٧٥٠ الى سنة ١٧٩٣ ارسل اليهم ما لا يقل عن تسع حملات عسكرية . وانتهى هذا النزاع الى الاتفاق على توزيع غلات البلاد مناصفة بين قبيلة جشكي وبين الخان ، على ان الادارة المباشرة للبلاد ظلت في أيدي جشكي .

وكانت الحكومة الجشكية ثنائية ، وذلك ان فرعاً من الاسرة كان يحكم بانجوزر وفرعاً آخر كان يحكم قايش وجوادر .

انتقال جوادر الى سلطنة عمان ١٧٨٤–١٨٩٣

ولقد كان من أهم النتائج التي ترتبت على تدخل «خانات» قالات في شئون مكران أن انتقلت جوادر ايام مير ناصر الاول الى سعيد سلطان وكان وقتئذ لاجئاً من مسقط حوالي سنة ١٧٨٤ ، ثم بقيت المدينة والمقاطعة الملحقة بها تابعة لسلطنة عمان عقب تولي سعيد زمام الحكم وظل أمرهما كذلك رغم الاعتراض الذي أثير ضد شرعية وأثر تلك المنحة (راجع تاريخ جوادر وشاهبار) .



فتح علي شاه ١٧٩٧ ـ ١٨٢٤

انتهاء سيطرة قالات بعد ١٨٩٤

يمكن اعتبار مكران ضمن اراضي الدولة الايرانية اعتباراً من بداية فتح علي شاه سنة ١٧٩٧ ، رغم أن الحكومة الايرانية لم تكن بعد قد ركزت سلطانها عليها .

فما ان توفي مير ناصر الاول حاكم قالات سنة ١٧٩٣ او ١٧٩٤ حتى زال كل نفوذ براهوي عن مكران . وتقاسم البلاد عدد من الزعماء الذين ينتمون الى قبائل مختلفة واستقل كل منهم بمنطقته .

رحلة الرئيس جرانت الى مكران من يناير الى ابريل ١٨٠٩(١)

وكان الرئيس .ن. ب. جرانت اول ضابط اوروبي ارتاد مكران الايرانية ، وهو ضابط من رجال القائد مالكولم ، وقد اوفده في اوائل سنة ١٨٠٩ ليجوب الاقليم عندما حاولت حكومة الهند الاستيلاء على جزيرة خارج .

وقد كان الهدف الحقيقي من هذه الرحلة هو دراسة الوضع للتأكد مما اذا كان في استطاعة جيش اوروبي غزو الهند من جهة الساحل الايراني الجنوبي ، ولكنه تظاهر بأن المقصود من رحلته هو شراء الخيول .

أبحر جرانت من ميناء بومباي على الطرادة « ترنيت » التابعة لشركة الهند الشرقية يوم ١٨ يناير سنة ١٨٠٩ فوصل جوادر يوم ٢٩ يناير لكن الرئيس سيتون المقيم البريطاني في مسقط نصحه بالنزول في «جوابات» لأنه رأى أن تلك البلاد تسودها الاضطرابات ولا ضمان للامن فيها .. وجوادر هذه كانت تابعة لمير سيحان وهو زعيم جاجالي

---

(١) راجع « مذكرات عن (رحلة) في المنطقة الغربية من مكران » للرئيس جرانت ، ضمن مذكرات الجمعية الآسيوية الملكية لسنة ١٨٣٩ .

على اقليمي داشتياري وباهو وكانت قبيلته صاحبة السيطرة العظمى على مكران في ذلك الوقت .

سار الرئيس جرانت براً الى شهبار حيث وصلها يوم ٩ فبراير ثم بارحها يوم ١١ فبراير الى نيجور حيث قابل « مير سيحان» الذي رحب به . ثم وصل يوم ٢٨ فبراير الى قصر كاند فوجد بها الزعيم « شيخ سمندر » مستقلا عن أي نفوذ آخر . وبقي حتى ١٧ مارس في انتظار محمد خان زعيم جايه اذ بغير حمايته ما كان له ان يستطيع التوغل في داخلية البلاد .

وكانت جايه هذه هي المركز الثاني في مكران في الاهمية بعد كايش.

ثم سار جرانت من جايه الى بامبور ، ولكنه رأى من سوء خلق زعيمها ما منعه من متابعة السير الى بندر عباس التي كانت آخر نقطة في رحلته ، فعاد من نفس طريقه السابقة الى قصر كاند ثم جايه . وتوقف عن السير من ٥ — ٧ ابريل ، ثم سار الى شهبار حيث وصلها في اليوم العاشر منه .

ثم عاد بعد ذلك الى جايه ، ثم تابع سيره منها يوم ١٣ ابريل ماراً بطريق بالاك وكروان (١٦ ابريل) ثم كاشي (١٧ ابريل) ثم صدايش (١٨ ابريل) حيث دخل الى اقليم جاشك فوصل الى جاجين (١٩ ابريل) ومنها الى جاشك القديمة فوصلها يوم (٢٤) ابريل .

وكان زعيم جاشك قد انتقل الى سيريك في اقليم بيابان ، فتبعه جرانت فسار الى بحمدي قبل مغادرته حدود جاشك . أما ما يتعلق ببقية رحلته الى بندر عباس فهو لا يدخل في نطاق مكران .

ويذكر الرئيس جرانت ان اشارته الى الرئيس سيتون المقيم البريطاني في مسقط كانت من أهم الامور التي سهلت له رحلته لما كان سيتون يتمتع به من تقدير واحترام في مختلف أنحاء مكران ، وقد زوده بخطابات توصية الى «مير سيحان» زعيم داشتياري وباهو . وقام هذا بدوره بخطابات تزكية سهلت لجرانت زيارة قصر كاند وما بعدها .

وكان جرانت قد أخذ معه خطابات اعتماد من بمسقط التي تربطها بشهبار روابط تجارية قوية . ولكن كانت قيمة أكبر فاتورة حصل عليها في القرى الداخلية لا تزيد عن ٢٠٠ روبية .

وكان يرتدي ثيابه الاوروبية أثناء رحلته ، ولم ينكر جنسيته . « ووجد ان الاهالي كانوا أكثر مدنية وكرماً مما تصوره سابقاً » .

ونظراً للشعور بالحسد والكراهية الذي تملك حكومة الهند وجميع الموظفين الرسميين البريطانيين الهنود في ذلك الوقت ، فانه لا يدهشنا أن نجد جرانت في نهاية رحلته يقرر أن جيشاً اوروبياً « يمكنه بكل تأكيد » غزو الهند عن طريق مكران ، وأن الفكرة القائلة بأن ندرة وجود الماء تشكل عقبة في سبيل ذلك فكرة خاطئة ، وان هذه النظرية لم تكن وليدة دراسة طبوغرافية للمنطقة كالدراسة التي يسرتها رحلة جرانت .

وضع مكران السياسي ١٨١١

وفي سنة ١٨١١ عندما قام السير غور أوسلي برحلته الى ايران ، لم يكن النفوذ الايراني في مكران أكثر مما كان عليه إبان رحلة الرئيس جرانت الذي لم يشر أية إشارة الى وجود مثل ذلك النفوذ ، ولا ما كان عليه في سنة ١٨١٠ عندما وجد الملازم بوتنجر ان زعيم رامبور كان يسخر من السلطان الايراني . ورغم ذلك ، فانه في نظر الايرانيين على الاقل كانت مكران معتبرة ضمن نفوذ الشاه .

وقد رأينا فيما مضى ان مطالبة ايران بها سنة ١٦٦٣ كانت ما تزال قائمة ، رغم انه في خلال القرنين التاليين لم يقم أي نفوذ فعلي لها ، اذا استثنينا ما قام به نادر شاه سنة ١٧٣٩ ، ومع ذلك فان هذا الادعاء لم يجد حججاً كافية لدحضه .

محمد شاه ١٨٣٤ ـ ١٨٤٨ وناصر الدين شاه (١) ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦

تعتبر فترة حكم محمد شاه وناصر الدين شاه من الاهمية بمكان في تاريخ مكران . اذ كانت الاحداث الاخيرة في ثورة آغا خان التي استمرت من سنة ١٨٣٨ الى سنة ١٨٤٤ ذات أهمية واضحة في تاريخ ساحل ايران والجزر المتاخمة له . وكان هذا مما لفت نظر حكومة ايران المركزية الى بامبور . وبعد ذلك مباشرة بدأت مطالبة ايران ببعض أقاليم مكران الايرانية بطريقة غير مباشرة .



ازدياد النفوذ الايراني في مكران

غزو مكران الايرانية بأسم آغا خان واحتلال حكومة ايران لبامبور ١٨٤٤

كان آغا خان رئيساً للطائفة الاسماعيلية سنة ١٨٤٣ ، ولكنه اضطر الى مغادرة ايران بعد فشل الثورة التي قام بها ضد الشاه . ولجأ الى كراتشي التي كانت خضعت للتاج البريطاني قبل فترة قصيرة .

وفي نهاية ذلك العام غادر كراتشي سردار خان ، وهو شقيق آغا خان ، ورفيقه في المنفى ، يصحبه ٢٠٠ من الخيالة كان قد جمعهم وسار بهم براً نحو جوادر ومنها الى شاهبار التي كانت مركزاً لجماعة صغيرة من الخوجا من أنصار آغا خان فاتخذها قاعدة لعملياته التالية ..

---

(١) المراجع الرئيسية لتاريخ مكران الايرانيـة في هـذه الفترة هي « تقارير الادارة » في المقيمية البريطانية في الخليج من سنة ١٨٧٢ ـ « ايران الشرقية » للقائد سير ف٠ج٠ جولدميد سنة ١٨٧٦ . ويحتوى في معظمه على ما كتبه العقيد سانت جون والعقيد لوفت والعقيد أيان سميت ـ « التاريخ الرسمي لخط تلغراف مكران » ١٨٩٥ ـ « خلاصة شئون مكران » ١٩٠٥ لمستر ج٠أ٠ سالدانها .

ومنها بدأ يكتب الى سكان بامبور ، وكانت تحت حكم زعيم بلوشي مستقل ، والى سكان البلاد المحيطة به . ولم يمض زمن قصير حتى كان قد استولى على هذه البقعة ونجح في ضم الفين من الرجال الى جانبه .

وكان الحاكم العام الايراني في كرمان قد أحظر طهران بما يجري فتلقى منها تعليمات بالاستيلاء على بامبور ، فنفذ الامر وأسر سردار خان وارسله الى طهران وبقيت بامبور في يد الايرانيين .

امتداد النفوذ الايراني الى مقاطعات اخرى في مكران شرقي جاشك ١٨٤٤ — ١٨٤٩

وامتد النفوذ الايراني من بامبور جنوباً الى المنطقتين البلوشيتين سيح وقصر كاند ، وكانت سيح تحت حكم زعيم جشكي يدعى مير عبدالله بن مراد محمد . ويبدو ان الايرانيين أخذوه الى كرمان حيث حجز لمدة سنة ، حتى جمع زعيم باهو واسمه «دين محمد» مبلغاً يزيد على ٥٠٠ جنيه دفعها للخزينة الايرانية فعينته الحكومة الايرانية نائباً للحاكم في بعض المناطق القبلية التابعة لبامبور ، وبحكم منصبه هذا فرض ضريبة سنوية مقدارها ١٠٠ جمل على صديقه السابق زعيم جايه ، علاوة على مبالغ يدفعها في فترات مختلفة .

الوضع في مقاطعة جاشك ١٨٦١

لكن دراسة الوضع السياسي في جاشك سنة ١٨٦١ تظهر صورة مختلفة عن المقاطعات الشرقية التي سبق ذكرها . فقد كانت جاشك قسماً من بيابان ، حسب مدلول كلمة « بيابان» في ذلك الوقت . وبذلك كانت داخلة ضمن نطاق بندر عباس وملحقاتها التي كان يسيطر عليها سلطان عمان .

وكان حق ملكية السلطان لها سارياً منذ زمن طويل . الا أنه تم تعديله باتفاقية جديدة عقدت سنة ١٨٥٦ بينه وبين الشاه .. وبموجبها وضع تحديد دقيق لمنطقة الملكية .

وكان مير حسين حاكماً على جاشك سنة ١٨٦١ من جانب مسقط ، وكانت آخر حدودها من الشرق عند نهر سادايش .

الحالة في المقاطعات شرقي جاشك ١٨٦١ ما عدا شهبار

ولما حل عام ١٨٦١ كان مير عبدالله حاكم جايه قد استعاد مركزه باعتباره الزعيم الرئيسي لمقاطعات مكران شرقي جاشك ويشمل نفوذه منطقة الساحل من سادايش ويمتد شرقاً الى بيز ، وكان « دين محمد »زعيم باهو يتمتع بنفوذ في منطقة الساحل عند جوادر فقط .

أما في المناطق الداخلية في شمال المناطق الساحلية ، فقد كان الايرانيون يبذلون طاقتهم لبسط نفوذهم في اتجاه الشرق وقيل إنهم احتلوا كيزاك وسارباز وإنهم كانوا يفكرون في الاعتداء على كيج وهي أهم موضع في حدود مكران بالنسبة لخان قالات .

وكانت مدينة شهبار تمثل نتوءاً داخلا في حدود المقاطعات الساحلية شرقي جاشك . وكانت تابعة في سنة ١٨٦١ لسلطان عمان الذي حكمت اسرته شهبار بحق الفتح منذ سنة ١٧٩٢ ولم تكن لها أية علاقة مع ايران .



الامور السياسية في مكران في صدد التلغراف الهندى الاوروبى ١٨٦١ ـ ١٨٦٢

لقد اقتضى الحال عند الشروع في مد خط تلغرافي بين الهند واوروبا بطريق الخليج ، وله ملحق خاص بهذا الكتاب ، إجراء دراسة سياسية عاجلة ودقيقة للوضع في مكران سنة ١٨٦١ فيما كان الوضع في المقاطعات الاخرى المحتلة كما اوضحنا من قبل .

تقرير القسيس مستر بادجر في شهر يونيو ١٨٦١

وفي شهر يونيه سنة ١٨٦١ تلقت حكومة بومباي تقريراً من القسيس ج. ب. بادجر وكان واعظاً ومترجماً للغة العربية مع القوات البريطانية العاملة في ايران ١٨٥٦–١٨٥٧ . وقد شمل هذا التقرير الاوضاع السياسية بالنسبة لخط تلغراف ارضي عبر مكران .

وقد شغل القس بادجر فيما بعد منصب سكرتير اللجنة البريطانية لشئون عمان وزنزبار سنة ١٨٦٠ . ووصفته الدوائر ذات النفوذ ومصادر الاستخبارات في مسقط بصفة خاصة بأنه حل مشكلات معقدة بين السلطات الشرعية المختلفة في مكران ، وارتباط مقاطعاتها بالحكومة الايرانية المركزية .

وقد كشف تقرير القسيس بادجر بوضوح عن عقبة اعترضت سبيل العمل السياسي في مكران الغربية ، ذلك بأن تجاهل الحكومة الايرانية ، والاتصال المباشر مع سلطان عمان ومع الزعماء البلوش المعينين كان امراً غير مقبول . هذا من جانب ، وفي الجانب الآخر كان التفاوض مع الحكومة الايرانية من وراء هؤلاء الزعماء الذين كانوا يرفضون اخضاعهم لايران كان امراً خاطئاً ومؤقتاً . ولقدادت هذه الازدواجية لكراهية من الجهات التي كان يتوقف عليها في الواقع سلامة خط التلغراف

دراسة الخطة الواجبة الاتباع من يوليو الى اكتوبر ١٨٦١

وبعد دراسة تقرير القسيس بادحر رأت حكومة بومباي ان المبادىء التي يجب ان يلتزمها العمل السياسي يجب ان تكون : (أ) الاعتراف بالوضع الراهن الذي حققته ايران في مكران . (ب) قيام صلات مباشرة باذن منها مع الزعماء المحليين .

كما ان حكومة الهند رأت ايضاً على اية حال أنه من الضروري ان يسبق المفاوضات مع ايران تحديد مدى النفوذ الذي تدعيه ، ومدى ونوع هيمنتها على الزعماء المحليين بشيء من الدقة والتفصيل .. والا فان

ترك الامر بيد الحكومة الايرانية ربما ينشأ عنه ما قد يضايق السلطات البريطانية وما يجحف بوضع الزعماء المحليين الذين كان مدى إخلاصهم وولائهم موضع الدراسة ، ثم كتبت حكومة بومباي بذلك الى الوزير البريطاني في طهران .

مطالبة ايران بمكران جميعها ١٨٦١ — ١٨٦٢

ولقد تحققت نبوءة حكومة الهند في ان حكومة ايران ستستغل موضوع انشاء خط التلغراف الذي أعلنت عن استعدادها الكامل لحمايته ، لتطالب بمكران جميعها من بندر عباس الى حدود مقاطعة السند البريطانية بل هي ذهبت الى خد اقتراح اتفاقية « تسجل فيها حقوق السيادة والادارة والامتلاك » في المناطق التي يشملها مشروع التلغراف « حسب الوضع الراهن » وان تتعهد الحكومة البريطانية الا تعارض « علانية او سراً » أي اجراء تتخده الحكومة الايرانية لتزيد من نفوذها في تلك الجهات .

وقد استنكر مستر اليسون الوزير البريطاني في ايران تلك النصوص كما رفضتها حكومة الهند . وبذلك توقف مشروع خط التلغراف بصفة مؤقتة .

بعثة الرائد جولد سميد الاولى الى مكران وتكملة خط التلغراف الى جوادر ١٨٦٢ — ١٨٦٣

وفي نفس الوقت تقرر السير بالموضوع الى المدى الممكن دون الاحتكاك بمعارضة الحكومة الايرانية . وبناء على هذا القرار اوفد الرائد جولد سميد ليدرس الموضوع على ساحل مكران ويقدم تقريراً بذلك . وأثناء قيامه بهذه الابحاث تقدمت اليه وإلى بعض السلطات البريطانية الاخرى التماسات من الزعماء المحليين بطلب الحماية من استبداد « القاجاريين » في تحصيل الايرادات ، ولكنهم لم يلاقوا أي تشجيع .

وكانت حصيلة بعثة الرائد جولد سميد هي الاتفاقات مع خان قالات وحاكم لاس بيلا وحكام باسني وكيج ، على تمديد خط التلغراف . وتم وصل الخط مع كراتشي الى جوادر في شهر ابريل سنة ١٨٦٣ .

مطالبة ايران بجوادر وشهبار سنة ١٨٦٣

معارضة الحاكم الايراني في بامبور لخط التلغراف ١٨٦٣

عندما وصل خط التلغراف من الهند الى جوادر بدأ ابراهيم خان بامي الحاكم الايراني في بامبور في تنظيم معارضة ضد السير بالعمل فكتب الى سلطان عمان والى الوالي العماني في جوادر والى خان قالات .

وقد اقترح على السلطان بأن من واجبه بصفته مسيطراً على شاهبار تحت الحكم الايراني أن يمنع البريطانيين من تمديد الخط التلغرافي قبل الرجوع الى الحكومة الايرانية . وقال له انه اذا لم يكن السلطان كفوءاً لمواجهة ذلك الموقف فانه هو شخصياً سيتوجه الى موقع العمل ومعه ٣٠٠ من الخيالة و ٦ مدافع و ٣ فرق من المشاة والجنود المحليين ، وأنه كان من الواجب اتخاذ هذه الخطوة قبل ذلك لولا أن مير عبدالله زعيم جايه صرفه عنها آنذاك .

وفي نفس الوقت كانت الاخبار تتوارد عن قوات كبيرة من قبائل الرند بقيادة قواد ايرانيين في طريقها الى الموقع ، وان المواصلات بين المدينة وداخل البلاد قد انقطعت .

وفي ١٢ مارس وصلت القوات تحت إمرة شاه دوست نائباً عن ابراهيم خان ، الى بعد اربعة اميال من جوادر ونهبت عدداً كبيراً من الابل والماشية وقتلت ١٢ شخصاً ووصل الى المدينة عدد كبير من الجرحى من سكانها . الا ان العمل في خط التلغراف لم يتوقف رغم الانزعاج الذي ساد الموقف .

مطالبة ايران بجوادر وشهبار ١٨٦٣

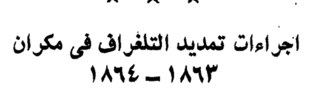
وعند اتمام توصيل الخط الى جوادر ، كتب ابراهيم خان الى الوالي المحلي والى مستر والتون مراقب خط التلغراف في الموقع . وعند «الكلام عن مكران وبلوشستان بشكل غير محدد » بدا « أنه يحصر تهديده في امر تمديد خط التلغراف بعد جوادر » .

وعند عرض تصرفات ابراهيم خان على الحكومة الايرانية استنكرت عمله وتعهدت بارسال اوامرها اليه بألا يتعرض لعملية إنشاء الخط الا بتعليمات منها ، ولكنها ادعت ملكيتها لجوادر وشهبار وطالبت ان لا يكون لمد الخط في أي منهما أي اجحاف بحقوقها .

ويبدو ان الرد على ذلك كان يوضح ان ايران منذ أجيال لم تمارس أي حق شرقي جوادر ، وقد اتجهت النية بعد ذلك الى تمديد الخط بعد تلك النقطة بواسطة كابل تحت البحر وليس بطريق البر .

وفي اكتوبر سنة ١٨٦٣ استفسرت الوزارة الايرانية عن بيان قيل إنه أذيع بأن سلطان عمان على وشك تأجير جوادر وشهبار للحكومة البريطانية ، واحتجت مقدماً ضد أي إجراء من ذلك القبيل ، وأدعت دون اي اثبات ان الموقعين كليهما يدخلان ضمن المنطقة التي أجرتها حكومة ايران الى السلطان .

★ ★ ★



اجراءات تمديد التلغراف في مكران ١٨٦٣ ـ ١٨٦٤

تقرير الرائد جولد سميد عن الحقوق السياسية في مكران ـ ديسمبر ١٨٦٣

في نهاية سنة ١٨٦٣ طلبت حكومة بومباي من الرائد جولد سميد أن يعد « بياناً مفصلا ليرسل الى الوزير البريطاني في طهران بواسطة وزير الدولة لشئون الهند يوضح ، طبقاً لافضل المعلومات المتجمعة ، مدى أحقية أي من ايران و قالات و مسقط او اية حكومة أجنبية في أية سيادة على مكران ، وهل ذلك مبني على أساس معاهدة او ملكة أو اعتراف من الحكام المحليين » .

وبناء على ذلك قدم الرائد جولد سميد تقريراً ذكر فيه بالنسبة لايران « اما عن أي حق لها فاني لا أعلم شيئاً عن ذلك ، ولكنني أعلم انه حكم القوي على الضعيف ، وتسلط دولة كبيرة على امارة صغيرة مغمورة لكنه في الوقت ذاته قال « ان ادعاءها ملكيتها يعادل تماماً ادعاء أية حكومة أخرى أقوى من هؤلاء الزعماء الضعفاء أنفسهم الذين قهرتهم واستعبدتهم » .

كما اتضح له أنه كان لسلطان عمان حق مكتسب لا يقبل النزاع في السيادة على جوادر وشهبار . كما قال إنه لم يصل الى علمه وجود أية معاهدات ، واوصى بوقف أي امتداد لايران ضمن الحد الذي وصلت اليه مصالح الهند البريطانية .

واقترح أنه بناء على(١) طلب ايران إيجاد تسوية ودية لحدودها الشرقية الذي سبق ان رفضته الحكومة البريطانية ، وعلى الوضع السياسي في قالات الذي اعتمدته الجهات البريطانية المسئولة معها باعتبارها حكومة مستقلة ، وعلى اتفاقية خاصة بالتلغراف ، فان الوقت ربما كان مناسباً لتخطيط الحدود بين ايران وبين قالات في مكران ، واقترح ان انسب خط للتحديد هو الخط من خليج جوادر الى حدود سجستان .

بعثة الرائد جولد سميد الثانية الى مكران وتقارير جديدة ورحلة الرائد بيلي ١٨٦٤

بعد ان قدم الرائد جولد سميد تقريره السابق ، اوفد مرة أخرى الى مكران لاتمام « جمع الادلة الشفوية بالوسائل التي يراها عملية ومأمونة عن الممارسة الفعلية لحقوق السيادة على ساحل مكران ، حسب ما يمكن الحصول عليه من ذاكرة الاحياء » .

---

(١) طلب ايران المساعدة في تحديد الحدود بين ايران وافغانستان سبق أن رفضته الحكومة البريطانية في نوفمبر ١٨٦٣ بعد عامين من المباحثات .

وكانت حصيلة هذه البعثة عبارة عن ثلاثة تقارير عزّزت بياناته الواردة في تقريره السابق . وكان قد أكد أن تحصيل العوائد لحساب الحكومة الايرانية في داشتياري وباهو كان بدعة جديدة أحدث تاريخاً من نظيرتها في «جايه» واشار الى اغارة ايرانية على ارض تابعة « لقالات» سنة ١٨٦٢ ، حيث قتل اكثر من رجل من أسرة جنورى مدللا بذلك على أن الحالة على الحدود تحتاج الى تفهم ودراسة .

ثم قام الرائد بيلي المقيم السياسي في الخليج في اواخر عام ١٨٦٤ برحلة من بندر عباس الى جاشك براً بمناسبة موضوع التلغراف .

★ ★ ★

الحالة العامة فى مكران سنة ١٨٦٤



توقع اعتداء ايراني ١٨٦٤

في سنة ١٨٦٤ رغم توقف نشاط ابراهيم خان حاكم بامبور باتجاه جوادر وشهبار ، فان سلوك الموظفين الايرانيين المحليين كان ما يزال عدوانياً . وقد كان من المتوقع ان مير عبدالله زعيم «جين » سيقوم بالاغارة على «كيج» في قالات ، وكان من المعتقد أنه كان يلقى تشجيعاً ان لم يكن وعداً بالمساعدة من حاكم عام كرمان ، وابراهيم خان في بامبور لما كان له من مطامع في تلك المنطقة .

جاشك وبياباك ١٨٦٤

وكان « مير عابدون نبي » زعيماً على جاشك وبياباك في ذلك الوقت . وكان قد استولى عليهما وعلى قلعة جاشك القديمة عند وفاة مير حسين الزعيم السابق .

وكان هذا الرجل نشيطاً وذا شخصية قوية وبذلك ثبته سلطان عمان في مركزه الذي كان قد احتله بنفسه .

جايه وداشتياري وباهو ١٨٦٤

وكان لزعماء جايه وداشتياري وباهو أهمية واضحة ضمن زعماء المنطقة ، ما بين جوادر وجاشك .. وكان الاخيران يكونان وحدة واحدة رغم استقلال كل منهما بحكم منطقته .

وكان مير عبدالله ما يزال زعيماً في جايه . وكان يتقاضى ٢٠٠ روبية سنوياً من سلطان عمان لحماية شهبار .

كما كان « مير دين محمد» حاكماً في داشتياري ، ومير محمد علي حاكماً في باهو وكلاهما من جادجال ، وكان اولهما يتقاضى من سلطان عمان مبلغ ٩٠٠ روبية سنوياً من يرادات شهبار . وكان الثاني مسئولا مباشرة عن جوادر . وكانت تربطهما اواصر القرابة .

وكان «دين » متزوجاً في ذلك الوقت او ربما بعده بقليل من شقيقة مير عبدالله زعيم جايه الذي كان مسئولا امام الحكومة الايرانية عن تحصيل الايرادات في المناطق الثلاث .

أما في جوادر فقد كان دفع الايرادات الى ايران مرفوضاً نظرياً ، لا واقعياً ، اذ كانت الضرائب تجبى مرتين احداهما باسم حكومة ايران والثانية لحساب الزعيم المحلي .

جوادر وشهبار ١٨٦٤

وفي ذلك الوقت كانت الادارة والضرائب في جوادر وشهباز تحت مباشرة مندوبين عن سلطان عمان وباسمه ولا دخل لاي موظف ايراني فيهما .

اجراءات جديدة بشأن التلغراف في مكران وموضوع الحدود بين ايران وقالات ١٨٦٥ ـ ١٨٦٨

توصيات الرائد جولد سميد ١٨٦٥

في هذه الفترة نجد ان الرائد جولد سميد قد أصبح المدير العام للتلغراف الهندي الاوروبي ، وبات يعاون الوزير البريطاني في طهران في إبرام إتفاقية بشأن التلغراف مع ايران .

وفي سنة ١٨٦٥ استشارته حكومة بومباي عن اقصى مدى يمكن الوصول اليه في توصيل خط بري غربي جوادر دون اثارة التصدي ، أو نشوء اعتراضات معقولة من جانب ايران .

وبعد توضيح الفرق الدقيق بين «التصدي» و «الاعتراضات المعقولة» قال الرائد جولد سميد إن رأيه هو أن ايران لا تجد مبرراً معقولا لمعارضة تمديد خط التلغراف براً من جوادر الى نهاية الحدود الشرقية لمقاطعة جاشك التي كان يستأجرها سلطان عمان من إيران ، ولكنه ذكر ايضاً أن مطالب إيران تشمل كل ما يقع غربي جوادر .

وقال إنه من الخير فيما يتعلق بموضوع التلغراف ، ونظراً للعلاقات الطيبة بين قالات وبريطانيا ، اجراء دراسة لتحديد الحدود بين ايران وبين قالات .

وكانت اشد العقبات في سبيل ذلك هي ما قد ينتج عن الاجراء المقترح من استياء بعض الزعماء البلوش المغمورين حيث سيجدون أنفسهم تحت النفوذ الايراني اذا تمت التسوية .

لذلك كان جولد سميد يميل الى اتخاذ إجراء تقبل ايران بمقتضاه قيام صلة مباشرة ما بين بريطانيا وبين هؤلاء الزعماء فيما يتعلق بخط التلغراف على ان يترك موضوع السيادة المطلقة دون تحديد .

رحلة الرائد جولد سميد والعقيد سميث في بلوشستان الايرانية ونتائجها ١٨٦٦

وعندما ابرمت اتفاقية التلغراف سنة ١٨٦٥ ، أصبح من حق الرائد جولد سميد أن يعود الى الهند من أي طريق يشاء مع الأخذ بعين الاعتبار ، اذا امكن ذلك ، تمديد خط التلغراف في مكران بواسطة فرع يسير في داخلية إيران .

وعلى ذلك سافر ومعه معاونه العقيد سميث من طهران الى أصفهان ثم يزد وكرمان الى نقطة تبعد عن كرمان ١٠٠ ميل من جهة الشرق ، حيث افترقا فاتخذ جولد سميد طريقه بعدئذ الى بامبور وهناك اخترق التلال إلى شهبار على الساحل ، بينما سار العقيد سميث رأساً الى بندر عباس ، ثم أبحر منها لى جاشك حيث بدأ رحلة قصيرة برية على الساحل في اتجاه الشرق .

وبوصول جولد سميد الى بامبور لقي من حفاوة ابراهيم خان وكرمه ما دل على تبديل سلوكه المعتاد نحو البريطانيين في مكران .

وكان من نتيجة هذه الرحلة الاستكشافية وضع برنامج لازدواج قسم من شبكة التلغراف الهندي الاوروبي بواسطة خط بري يصل جوادر بأصفهان عن طريق بندر عباس وكرمان ويزد ، ووضعت مسودة اتفاقية بالتشاور ما بين حكومة الهند والحكومة البريطانية استبعدت فيها الاشارة الى منطقة الحدود المتنازع عليها بين ايران وقالات ، على ان يسوى موضوعها في مفاوضات مستقلة .

مركز ايران في مكران ١٨٦٦ – ١٨٦٧

ولقد تأكدت طبيعة ومدى النفوذ الايراني في مكران أثناء رحلة الرائد جولد سميد سنة ١٨٦٦ . اذ كان « ميرزا سعيد خان » الوزير الايراني للشئون الخارجية في طهران قد أخبره فيما سبق أنه تبين للمسئولين مدى سلطة ايران الشرعية وامتدادها في مكران ، وخضوع حاكم مكران العام للدولة الايرانية .

على ان هذا الاخير وكان يلقب باسم « سردار بلوشستان» أخبر الرائد جولد سميد بصراحة ان ايران لا علاقة لها بجوادر ، وأن سلطانها على الساحل في اتجاه الغرب من ذلك الموضع كان من الضآلة بحيث لا يمكنها من اعطاء تراخيص للاجانب للنزول الى البر فيه .

ووجد الرائد جولد سميد ان منطقة الساحل « منفصلة نسبياً عن المناطق الداخلية العليا بواسطة سلسلة تلال يسكنها قبائل من البلوش وتقع شمالها مقاطعة بامبور ، ووضعها يكافيء وضع مدينة كرمان من حيث علاقتها بايران » ، بينما الوضع في المقاطعات الواقعة الى جنوبها يختلف اختلافاً كلياً ، اذ كانت بامبور تحت حكم موظفين ايرانيين ، وتعسكر فيها كتائب ايرانية نظامية وغير نظامية ، وبعض الجنود البلوش . أما في المقاطعات التي في جنوبها فقد استمر الحكم البلوشي بيد الزعماء الوراثيين الذين قبلوا السيادة الايرانية التي فرضتها حكومة طهران ، ولكن لم تصل الى بلادهم أية قوات ايرانية .

وقد ذكر ابراهيم خان حاكم بامبور للرائد جولد سميد أنه لا يستطيع أن يتعهد بحماية عمليات خط التلغراف غربي جوادر . وقد بيّن جولد سميد التفاوت في طبيعة النفوذ الايراني من مكان الى مكان كما وجده بخبراته الشخصية ..

وفي تلك الفترة كان الشيخ عبدالله زعيم قصر كاند وسارباز قد قتل ، وعند اعتراف الايرانيين بولده حاكماً على قصر كاند أعطوا سارباز الى زعيم من اسرة أخرى كانت تابعة للنفوذ الايراني ، فنشأ عن ذلك ان الطريق المباشر من بامبور الى شهبار ماراً بقصر كاند أصبح غير مأمون للمسافرين الخاضعين للحماية الايرانية ، مما اضطر الرائد جولد سميد الى السفر عن طريق فانوك . وبذلك قطع اكثر من ٢٠٠ ميل في أمن تام ولم يكن في حراسته غير موظف ايراني صغير غير مسلح ، كما كانت الحال مع مرافقيه من البلوش .

ومن مصدر آخر نجد أن مير عبدالله من «جايه» قد مارس في سنة ١٨٦٧ سلطاناً مباشراً على مقاطعات الساحل فيما بين شهبار وجاشك ،

وسلطاناً غير مباشر على المناطق الواقعة بين شهبار وحدود قالات ، وكان مكروهاً لما عرف عنه من القهر والاغتصاب .

وكذلك كان « يار محمد » وهو زعيم من هوت في باهو قالات في مقاطعة باهو قد رفض دفع الجزية لايران .

وفي نفس الوقت تقريباً كان مير عبدون نبي زعيم جاشك وبيابان قد قتل بعض أفراد من قبيلة طاهرزاي ، فسجنه نائب الحاكم الايراني في بندر عباس ، وتولى الحكم في هذه المقاطعات مير علي وهو شقيق للزعيم السابق مير حسين وكان مير علي رجلا شيخاً ضعيفاً فلم يشعر أحد بنفوذه .

ويرى الرائد جولد سميد من المعلومات التي جمعها في رحلته سنة ١٨٦٦ أن ديزاك بما فيها جالك وسارباز وبيشين او بيشنج يجب ان تتبع ايران . وان طنب وجنوري تتبع قالات وان الحد الفاصل على الساحل يوضع عند مدخل خوزدشت في خليج جوادر .

وفي سنة ١٨٦٧ كتب الرئيس روس مساعد المعتمد السياسي في جوادر يقترح خط التحديد ماراً قرب الساحل على بعد اميال قليلة من تل درابول عند خليج جوادر ، ويبدو أن اقتراحه قد قبل .

المفاوضات بشأن التلغراف في طهران ١٨٦٦ — ١٨٦٨

وفي سنة ١٨٦٦ بدأ مستر اليسون الوزير البريطاني في طهران المفاوضات بشأن امتداد خط التلغراف براً غرب جوادر وكان يساعده الرائد جولد سميد الذي كان قد عاد الى طهران .

ولكن المقترحات البريطانية لم تكن بادىء الامر مقبولة لدى الشاه . ثم توقفت المحادثات عندما قام جلالته برحلة الى خراسان ستنة ١٨٦٧ .

وعند عودته من مشهد استؤنفت الاجراءات في ظروف أكثر توفيقاً انتهت الى اتمام الاتفاق سنة ١٨٦٨ بعد رفض مشروع ايراني كان يتضمن الاعتراف بامتداد سلطان ايران الشرعي الى جوادر شرقاً ،

وأن تقوم ايران بانشاء الخط التلغرافي على نفقتها وبمجرد مساعدة من الضباط البريطانيين .

وفي الواقع كانت الحكومة الايرانية عازفة عن الدخول في أية ارتباطات فيها أي تشكيك في أحقيتها في مطالبها الاقليمية .. ولكن هذه العقبة أمكن أخيراً التغلب عليها بمراعاة الحكمة في نص الاتفاقية . اذ لم ترد اشارة الى خان قالات ، او سلطان عمان ، او الزعماء البلوش ، مع بساطة النص على قيام الحكومة البريطانية بانشاء وتشغيل خط تلغراف من جوادر الى نقطة بين جاشك وبندر عباس ، على أن تساعد ايران بنفوذها وخدماتها في عملية الانشاء وصيانة وحماية الخط وذلك مقابل ٣٠٠٠ تومان تدفعها الحكومة البريطانية سنوياً مقابل الترخيص الذي منحته ايران لانشاء الخط في أماكن تحت سيادتها .

وكان من الاهداف الرئيسية لايران في المفاوضات ان تتحفظ من إيجاد أية حالة قد تغري الزعماء المحليين برفض أي نفوذ لها لم تستطع فرضه عليهم ، وان يسيروا في الشئون السياسية وفق مشورة ورغبات السلطات البريطانية .

وقد تأخر ابرام الاتفاقية حتى يمكن الحصول على موافقة الشاه — ولم يكن ذلك امراً سهلا — على انشاء محطة تلغراف بريطانية على جزيرة هانجام . ولكن تمت تسوية هذا الموضوع منفصلا عن موضوع الاتفاقية وبذلك تم توقيع اتفاقية التلغراف البريطانية الايرانية سنة ١٨٦٨ في شكلها المقبول دون اي ذكر لمواضع محددة .

واستمرت الادارة الايرانية في مكران على النحو الذي كانت عليه في السنين القريبة السابقة ، ولكنها أصبحت أكثر تحديداً وتنسيقاً . فكانت جايه وقصر كاند وباهو كلها تابعة لمير عبدالله حاكم جايه الذي تولى منصب نائب حاكم بامبور الذي كان بدوره تحت إمرة وكيل الملك حاكم عام كرمان او القائم بعمله .

وكانت الجزية المفروضة بالاشتراك على داشتياري وباهو مبلغ

٥٠٠٠ روبية سنوياً ، وفي حالة عدم تسديد الاهالي للدخل المطلوب منهم وهو عادة عشر الغلة الزراعية ، كانت ترسل القوات العسكرية لنهب المقاطعات التي تفعل ذلك .. على أنه لم يسبق للسلطات الايرانية ان ادعت لنفسها حق التدخل في الشئون الادارية الداخلية .

وفي القسم الذي كان مستقلا عن قالات من اقليم مكران كانت السلطة الرئيسية في يد «فقير محمد» الذي تولى مركز نائب الحاكم في حكومة قالات . وكان مقره في كيج . اما المنطقة الساحلية ما بين شهبار وآخر الحدود الشرقية في مقاطعة جاشك فكانت معروفة في جوادر باسم قبلة .

توقع عدوان ايراني على قالات ١٨٦٨ – ١٨٦٩

وفي خريف سنة ١٨٦٨ وردت انباء من مصادر مختلفة عن حملة ايرانية بحرية تدبّر ضد كيج في اراضي قالات . ومما لا شك فيه ان ابراهيم خان حاكم بامبور كتب بذلك الى مير عبدالله زعيم جاية في هذا الصدد .

وكان الرأي السائد وقتئذ ان هناك علاقة بين هذا العمل من جانب إيران ، وبين وجود محمود خان في جايه ، وهو جشكي من كيج كان قد هرب من مكران الايرانية عندما طرد نائب خان قالات في كيج عمه الشيخ عمر من قلعة تربة .

١٨٦٨

على أنه في الواقع لم تكن هناك استعدادات عسكرية في بامبور او أي مكان آخر في مكران الايرانية ، بل ولم يكن من المحتمل تنفيذ مثل تلك الحملة ، ولكن كان من المعقول ، بمناسبة حدوث زحف ايراني على سجستان الاحتياط والاستفهام من حكومة الشاه . ولكن الوزير للشئون الخارجية أنكر في شهر نوفمبر سنة ١٨٦٨ علمه بأية نية من جانب السلطات الايرانية المحلية لغزو قالات ، ووعد ببحث الموضوع .

وحدث في ذلك الوقت ان توفي مير عبدالله زعيم جايه ، وبذلك فقد الايرانيون أعظم سند لهم في مكران .

وفي يناير سنة ١٨٦٩ أكدت الحكومة الايرانية أنه لم يحدث أي تفكير في غزو قالات « بيد أن حاكم عام كرمان سبق تخويله ، كما كان في سنوات سابقة ، ارسال قوة صغيرة ، او أن يتوجه بنفسه في اتجاه اراضي شهبار وجوادر ، وكانتا معتبرتين من ممتلكات ايران كما سبق بيان ذلك أثناء المفاوضات في الربيع الماضي بشأن خط تلغراف ساحل مكران » .

كان هذا الاسلوب على لسان وزير ايراني ، مضافاً اليه سلوك ابراهيم خان حاكم بامبور تجاه كيج في العام الماضي وما سبق ان أبداه من رغبته في زيارة خاران ، كان كل ذلك حافزاً للسير و. ميرويذار حاكم السند لان يبلغ حكومة بومباي في سنة ١٨٦٩ ضرورة تسوية موضوع الحدود الايرانية .. وفي ذات الوقت قام بالنصح لخان قالات لاتخاذ التدابير الكفيلة بتقوية حدوده الغربية .

اجراءات التلغراف البريطاني في مكران الايرانية ، البعثة الثالثة للرائد جولد سميد وتصرف حاكم بامبور الايراني ١٨٦٨ : ١٨٦٩

وبينما كانت الامور تسير على هذا النحو كانت السلطات البريطانية تتخذ خطوات لتمديد خط تلغراف مكران البري بعد جوادر وذلك بمنح هبات مالية لا تتنافى مع اتفاقية سنة ١٨٦٨ .

وفي نهاية السنة كان الرائد جولد سميد قد عاد تواً من انجلترا الى بومباي فتوجه لزيارة جوادر وأماكن أخرى على ساحل مكران ليمهد الطريق للتفاهم مع الزعماء المحليين ، ولكن نظراً لوفاة مير عبدالله حاكم جايه في الفترة القريبة السابقة ، وكان أهم شخصية من بين اولئك الزعماء ، ونظراً لتلكؤ حكومة ايران في تعيين خلف له ، فقد كان من المستحيل الدخول في مفاوضات جدية .

وفي ذات الوقت كان قد تم انشاء محطة تلغراف بريطانية في جاشك

سنة ١٨٦٨ للعمل تحت البحر فقط . وقد جاء ذكر ذلك في الملحق الخاص بالتلغراف في الخليج .

وفي فبراير سنة ١٨٦٩ عاد الرائد جولد سميد الى مكران مزوّداً بتعليمات من حكومة بومباي « بأن يتعامل مع الزعماء المحليين غرب اراضي قالات بالطريقة التي يراها الافضل عند وصوله الى المنطقة » .

وبمقتضى السلطة التي خولت له كان في استطاعته الوصول الى حل نهائي وموفق في الموضوع برمته . ثم سار وبرفقته الرئيس روس مساعد المعتمد السياسي البريطاني في جوادر ومنها الى شهبار. وفي الطريق التقى بزعماء داشتياري وباهو ، ثم توجه من شهبار بحراً الى جاشك حيث ترك الرئيس روس ليبدأ مفاوضات محلية ، وذهب هو الى جزيرة هانجام لزيارة محطة التلغراف الجديدة . وفي عودته من جاشك الى جوادر قابل في شهبار زعيم جايه الجديد او مندوبه واتفق معه على الاجراءات المطلوبة دون مشقة .

وبذلك انتهى العمل السياسي للرائد جولد سميد في مكران في شهر مارس وتم تمديد خط التلغراف في أغسطس سنة ١٨٦٩ بعد دفع هبات مالية تتصل بأمر الخط .

وكانت مقاطعة جاشك في ذلك الوقت مقسمة بين مير علي ومير عبد النبي الذي كانت السلطات الايرانية قد أطلقت سراحه ، لكنه في ذلك الوقت تولى حكم القسم الشرقي فقط من المقاطعة من جاجين الى ساديش .

اما بيابان فقد كان من الواضح أنها في حوزة مير علي .

وفي يناير سنة ١٨٦٩ وقبل زيارة الرائد جولد سميد بفترة قصيرة تسلم مساعد المعتمد السياسي في جوادر كتاباً من ابراهيم خان حاكم بامبور ذكر فيه أنه لم يتلق من حكومته إذناً بتمديد خط التلغراف الى ما بعد جوادر . وقد ازعج كتابه هذا زعيمي دشتياري وباهو فقد كانا يرفضان الدخول في مفاوضات بشأن الهبة المالية البريطانية . ولكن بعد

فترة وجيزة كتب ابراهيم خان الى الرئيس روس كتاباً رقيقاً بأنه تلقى من حكومته صورة من اتفاقية سنة ١٨٦٨ وأن العمل في خط التلغراف يمكن ان يستمر .

ولكن كلا من كتابيه الاول والثاني أثار شيئاً من الحيرة لانه «تسلم من حكومته اوامر بمساعدتنا ، وأنه يجب أن يتوجه الى منطقة الساحل وان يتأكد بنفسه أننا لدينا كل ما يلزمنا وأن زيارته « يجب ان تكون في حشد كبير من الرجال المسلحين » .

واقترح الخان اولا ان يتم لقاء بينه وبين الرائد جولد سميد في باهو .

على ان المظهر الذي صاحب وصوله ازعج الناس في المقاطعة حتى إن الرائد جولد سميد كتب اليه مرتين بأن لا ضرورة تدعو الى حضوره.. ولم يحضر فعلا الى باهو .

وقد وجد جولد سميدفي شهبار مندوباً ايرانياً يحمل اليه رغبة سيده في زيارته ، وكان وقتئذ في سارباز ، ولكن رد جولد سميد كان ينطوي على أنه لا داعي لان يتحمل سيده الخان مشقة السفر الى الساحل ولم يحضر ايضاً هذه المرة ..

وكان لعدم جضور الخان الفضل في تيسير مهمة جولد سميد في إبرام الاتفاقيات مع الزعماء المحليين ، دون الرجوع الى ابراهيم خان او الى ممثلي الحكومة الايرانية .

استمرار العدوان الأيراني على قالات ١٨٦٩

وفي أثناء رحلة جولد سميد الى ساحل مكران كان ابراهيم خان يتجول في داخلية البلاد الى الشمال مبتدئاً بسرباز واخيراً في بيشين حيث كان يهدد بالاغارة على كثير من الجهات . وفي الوقت الذي انتهى فيه جولد سميد من مهمته كان من المعلوم أن الخان طلب الجزية من مير مراد زعيم طنب في قالات مدعياً أن هناك تفاهماً على ذلك بين الحكومتين الايرانية والبريطانية .

وتقع طنب قريباً من كيج ، وهي مقر ادارة قالات في مكران ويحتمل ان يكون نائب الحاكم الايراني قد طلب منها نفس المطلب .

وقد قاوم فقير محمد نائب الحاكم في كيج هذا المطلب ، واعانه على ذلك محمد خان اللاجىء الذي كان اذ ذاك في معسكره وفي نفس الوقت اتخذ نائب حاكم كيج خطوات ايجابية لمساعدة زعيم طنب .

فغادر ابراهيم خان عندئذ مكانه على خدود قالات وتوجه لزيارة شهبار على الساحل في اوائل ابريل ، وعند دخوله الى هذه المنطقة التي يملكها سلطان عمان كان يصحبه بين ١٠٠ و ٢٠٠ من الخياله . وظل في شهبار حتى نهاية الشهر ثم غادرها الى قصر كاند ومعه كل رجاله .

★ ★ ★

تسوية الحدود بين ايران وقالات ١٨٦٩ ـ ١٨٧١

تطور الموقف تطوراً جعل من المحتم تحديد الحدود بين ايران وقالات بأية طريقة ، دون الاشارة الى موضوع التلغراف الذي كانت تسويته قد تمت .

موقف الممثلين السياسيين البريطانيين من عدوان ايران على قالات ١٨٦٩ ـ ١٨٧٠

وفي المدة ما بين ديسمبر ١٨٦٩ وفبراير ١٨٧٠ ، ولدى وصول معلومات من الهند عن الحالة على تلك الحدود ، قام الوزير البريطاني في طهران بالضغط على الحكومة الايرانية لمنع ضباطها المحليين من الاعتداء ، وتلقى منها تأكيدات لم تكن في الواقع مرضية فعاد واوضح لها ان الحكومة الايرانية تضمر أعمالا تراها السلطات البريطانية عدواناً على الاراضي التابعة لقالات .

وبناء على تعليمات من لندن أعدتها وزارة الخارجية وأقرها مكتب الهند اتخذ مستر طومسون في شهر فبراير سنة ١٨٧٠ سبيلا أكثر شدة ، وطالب بمناسبة الاضطرابات والثورة القائمة في المقاطعات المتاخمة لحدود الهند البريطانية ، بأن توقف نهائياً عمليات الاعتداء او التهديد مما تقوم به السلطات الايرانية المحلية على حدود قالات ، .

وقد استفهم ميرزا سعيد خان وزير الخارجية الايراني عما اذا كان ذلك الطلب يحمل طابع الاقتراح الودي او أنه طلب رسمي ، وعما اذا كان هناك اتفاق في هذا الصدد يمكن الرجوع اليه ، فأجاب مستر طومسون بأن الحكومة البريطانية لا يمكنها ان تنظر الى الوضع في قالات بنظرات مختلفة ، اذ تربطها مع قالات بعض الاتفاقات ، وبأن تقدير بريطانيا للموقف يبرره قيام بعض الموظفين الايرانيين بالاعمال التي راقت لهم رغم إنكار الحكومة الايرانية ، وتنصلها من هذه الاعمال ، وأنه في هذه الظروف كان من الضروري إصدار الاوامر التي تمنع مثل تلك الاعمال التي يقوم بها المسئولون الايرانيون في المنطقة المعنية .

تكوين لجنة حدود مشتركة ١٨٧٠

وفي ابريل سنة ١٨٧٠ وفي أعقاب هذه الاعتراضات يبدو أن الشاه نفسه اقترح الاتفاق على الحدود بين ايران وقالات بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها كل من ايران وبريطانيا وقالات بمندوبين عن كل منها فاغتبطت الحكومة البريطانية بالاقتراح .

وفي تلك الاثناء كان الرائد جولد سميد قد عين حكماً بين ايران وافغانستان في قضية نزاع على الحدود في سجستان فتقرر تعيينه كذلك مندوباً في لجنة فصل الحدود بين ايران وقالات .

وفي شهر يوليو ظهرت بوادر تشير الى رغبة الحكومة الايرانية في الاعتراض على التنظيم الاصلي بدعوى أنه « كان على المندوبين البريطاني والايراني التوجه لرسم خريطة تبين ممتلكات ايران وممتلكات خان قالات في بوشستان بحدودهما ، ثم إحضار تلك الخريطة الى طهران » .

وأجاب المستر اليسون الوزير البريطاني على هذا رأساً بأن ذلك سينقل الموضوع من حل نهائي الى مجرد تحضيرات ابتدائية ، ولكن الحكومة الايرانية أصرت على « ان ما يقصده الشاه فيما يتعلق بتخطيط الحدود » كان يعني ان « على المندوبين الايراني والبريطاني تحضير خريطة من الموقع للتسوية المتوقعة لخط الحدود » .

وفي نفس الوقت الحت الحكومة الايرانية على ضرورة الانتهاء اولا من موضوع تخطيط حدود سجستان زعماً منها ان هذا الاجراء أكثر نفعاً من موضوع تخطيط الحدود بين ايران وقالات .

الا أن الاضطرابات الداخلية التي حدثت في ايران لم تجعل من الميسور تحقيق ذلك الامر .

تحركات القائد جولد سميد واوامره من اغسطس ١٨٧٠ الى يناير ١٨٧١

وأخيراً وبعد لاي ، تم الاتفاق على عدم تأجيل أعمال لجنة حدود ايران-قالات ، نظراً لتأجيل قضية سجستان . وكان القائد جولد سميد قد غادر بريطانيا في اغسطس سنة ١٨٧٠ ووصل الى طهران بعد ان غادرها الشاه للحج في كربلاء والنجف . وناب عنه في شئون الدولة « مستوفي الملك » .

بقي جولد سميد فترة في طهران واصفهان وكرمان للاشتراك في محادثات بين البعثة البريطانية ونائب الملك ، ثم وصل الى بامبور في ٢٨ يناير سنة ١٨٧١ . وكان القائد سميد قد تلقى تعليمات مفصلة من الحكومة البريطانية بشأن النزاع في سجستان ولكن في موضوع حدود قالات — ايران كانت حكومة الهند هي المفوضة في توجيه تصرفاته .

وكانت تعليمات حكومة الهند له في يناير سنة ١٨٧١ تقضي بأن يكون هدفه ان يضمن لقالات جميع الاماكن التابعة لحكومتها والتساهل في طلبات ايران لبسط نفوذها جهة الغرب ، وان تنضم كوهاك وبنج جور وطنب وكيج وناصر أباد وماند الى قالات — كما سبق ان أبدى وجهة نظره في ذلك ، بينما تضم جالك وديزاك وسارباز وبيشين لايران .

كما طلبت من جولد سميد أن يكون حريصاً جداً عند اقتراح أي خط في شمال جالك اوأن يوجل ذلك اذا استطاع ، على اساس أن أي قرار مسبق في ذلك قد يكون ضاراً بالنسبة لحدود سجستان التي سينظر فيها فيما بعد ، وان من الضروري الربط بين الموضوعين .

وأوضحت حكومة الهند كذلك ان مهمة الوثيس هاريسون المعتمد البريطاني في قالات ، والعقيد روس مساعد المعتمد في جوادر الملحقين في بعثة جولد سميد تنحصر فقط في إمداده بالبيانات التي يطلبها منهما أو تنفيذ ما يطلب عمله . وليست لهما أية صفة ذات مسئولية تعادل مسئولية جولد سميد .

وأضافت حكومة الهند انه « عند اتفاق المندوبين الثلاثة» أي جولد سميد ومندوب ايران ومندوب قالات « تحدد الحدود وفقاً لرأيهم ، فاذا اختلفوا فانها تحدد طبقاً لرأي الاغلبية » .

ولم تستطع حكومة الهند ان تقرر ما اذا كان قرار هذه اللجنة سيكون نهائياً نظراً لمحاولة حكومة ايران تعديل الاتفاق الرئيسي . وقد أحيل هذا الموضوع الاخير الى وزير الدولة لشئون الهند ، فاجاب بأن على القائد سميد أن يبلغ القرار الذي يتوصل اليه كتابة الى مندوبي ايران وقالات مع بيان الوقائع والمناقشات التي ادت الى القرار وان عليه ان ينتظر في مكان العمل نتائج اتصالهما بحكومتيهما ، كما ان عليه ان يذلل كل الاعتراضات التي قد تنشأ. فاذا لم يستطع ذلك فانه في هذه الحالة يخطر زميليه « المبعوثين الايراني والقالاتي » أن مهمته قد انتهت عند هذا الحد ويبلغ ذلك الى حكومته .

وعندما ابلغت حكومة الهند هذه التعليمات الى القائد جولد سميد رأى انه لا ضرورة للتقيد بنص الابلاغ الكتابي الى زميليه ، وانه يمكنه أن يتصرف بما يرى في ذلك الموضوع ، وأنه بعد انتهاء العمل عليه أن يتوجه الى طهران ومعه كل ما جمعه من معلومات ويتعاون مع مستر اليسون والحكومة البريطانية وحكومة الهند في وضع التسوية النهائية .

اجراءات لجنة حدود مكران ١٨٧١

في آخر يناير سنة ١٨٧١ كان القائد جولد سميد ومعه المندوب

الايراني ميرزا معصوم خان(١) ، الذي لحق به قرب طهران في ٢٥ أكتوبرسنة ١٨٧٠ كما ذكرنا من قبل ، قد وصلا الى بامبور. وفي الوقت

---

(١) يجدر بنا بيان تقرير العقيد ايفان سميث رغم طوله لانه يلقى ضوء على المشاكل التى واجهت المبعوث البريطانى (ايران الشرقية ص ١٤٧ و ١٤٨ لجولد سميد) ٠

« ميرزا معصوم خان مواطن من أذربيجان أسمر داكن يتكلم الفرنسية بطلاقة رغم أن مراسلاته مع موظفيه كانت عادة باللغة التركية ٠ ولم يكن ينتمى الى عائلة عريقة ولا ذا مركز رفيع وانما شغل وظيفته هذه لانه ابن أخ أو ابن عم ميرزا سعيد خان وزير خارجية ايران وكان في ذلك الوقت ذا حظوة عند الشاه ٠ ولم تكن قدرة ميرزا معصوم خان السياسية قد وضحت حتى ذلك الحين اذ لم يكن من قبل قد شغل غير الوظائف الصغيرة ٠ وكان قد التحق بسفارة ايران في سانت بطرسبرج في درجة من درجات صغار الملحقين ، حين تعلم اللغة الفرنسية الدارجة ٠ كان ذكيا وعلى جانب كبير من ظرف المعاشرة مما يجعله رفيقا مسليا في السفر ما لم تكن هناك أمور يجرى بحثها ، ومع هذا فربما كان من العسير وجود رجل أقل منه صلاحية لانجاز الاعمال ٠ كان فقيرا وكان يرى فوق كل اعتبار في مركزه هذا الذى شغله وسيلة للثراء بالرشوة والسلب ، وتحكمت هذه الرغبة في سلوكه عموما ٠ ونظرا لضعف مركزه الاجتماعى لم يكن يشعر بالحرية أو الاستقلال في العمل هروبا من المسئولية ٠ وكان مؤهله الوحيد للعمل السياسى هو قرابته لوزير خارجية ايران ٠ وكانت كتاباته مجموعة من الكلمات المنمقة التى تشوه الحقائق ولا تؤدى الى فهم أى شىء مقصود ٠ وقد اشتهر بذلك وباستعماله كلمات تحمل أكثر من مدلولين أو ثلاثة تختلف تماما عن المعنى الذى يفهم منها لاول وهلة ٠٠ وكان جاهلا تماما بطبيعة الاعمال التى توكل اليه الى حد الجهل بموقع سجستان الجغرافى ٠ ومن العدل أن نذكر أنه في هذا الموضوع لم تكن له حتى المعرفة السطحية ٠ ونظرا لانانيته وعجرفته كان دائما يسعى للحصول على ما ليس له بحق ، على أن الاحداث الكثيرة التى تعرض لها نتيجة لهذا الخلق ــ على قسوتها ــ لم تكن لتؤثر في شىء من طبيعته المرحة ٠ وقد ساعده ذلك على مواجهة مواقف كثيرة ، كما جعل أمر مرافقته قبولا حتى مع العلم باحتمال تدبيره المغالطات والخداع (المقالب) ٠ كما أن خلقه هذا أنقذ كثيرا من المواقف الحرجة ، اذا لم يكن هناك داع لاظهار الغضب على رجل لم يكن ليصدق أو يؤمن بأنك غاضب منه ٠

وبالاختصار فان ميرزا معصوم خان كان صديقا مخادعا ، وموظفا كثير الاحتيال ، وغير جدير بالثقة ، ومع ذلك فقد كان دائما مرحا وزميلا مسليا في السفر » ٠

ذاته علم ان فقير محمد عضو اللجنة عن قالات ونائب كيج ، وبصحبته الرئيس هاريسون والعقيد روس ، قد وصلوا الى قصر كاند . وقد أثار الاهتمام كثرة عدد فريق قالات وكان معسكرهم يضم حوالي ۳۰۰ رجلا الا أنه من حسن الحظ لم تكن معهم حراسة كما كان مقترحاً في وقت ما بفصيلة من خيالة السند . وقد وافق المندوب الايراني ، رغم انزعاجه، بسبب دخولهم الى بامبور. وقد كان القائد جولد سميد قد اقترح تجنب دخولهم اليها والذهاب الى مقابلتهم . ولكن وصولهم لم يكن مقبولا لدى السلطات الايرانية والقبائل المحلية ثم رحلوا ثانية بعد اقامتهم مدة ستة أيام . وكان وصولهم يشير الى ان ايران تنوي إثارة موضوع ملكيتها لبامبور .

وقد وضح منذ زمن أنه لا يتنظر ان يعاون المندوب الايراني في إيجاد حل معقول في موضوع الحدود . ويبدو ان ذلك كان بتأثير من ابراهيم خان حاكم بامبور الذي كان يخشى ان يفقد مساحات ضمها اليه في السنوات القليلة الماضية .

وادعى ميرزا معصوم خان بتدبير من طهران ان إجراءات لجنة الحدود مقصورة على بحث الحالة في كيج فقط وقد كانت في حوزة قالات ، ولكن ايران كانت تطالب بها .

وقد امتنع عن البدء بالعمل في الشمال ، فلما اقترح القائد جولد سميد ، من باب الموافقة ، البدء بالعمل في المقاطعات المجاورة للبحر فرفض معصوم خان ذلك ايضاً ، بل رفض حتى مناقشة موضوع الحدود فيما يجاور كيج ذاتها على اساس اقتراح جولد سميد . وذلك أنه بعد عرض المطالب الايرانية ، فانه من الواجب قبول النظر في أي مطلب مقابل تتقدم به قالات .

وأخيراً أمكن اقناعه بالبدء في العمل في منطقة بيشين .. فلما اعترض المندوب البريطاني على ذهابه الى الحدود برفقة قوة ايرانية مسلحة عاد فسحب موافقته مدعياً ان حدود ايران كانت أبعد من بيشين .

وذات مرة رأى جولد سميد أن يتوجه الى جوادر حين وجد نفسه في دوامة المناقشات الفارغة ، وكان لم يتلق بعد التعليمات التي ارسلت اليه من حكومة الهند فرأى أنه يمكنه من هناك الاتصال برقياً مع طهران والهند . وطلب من الوزير البريطاني في ايران ان يعمل على ارسال الاوامر الى المندوب الايراني للحاق به هناك .

وفي الوقت نفسه ارسل الرئيس ب. لوفيت وهو أحد الرحالة ليسير أسفل خط الحدود التقريبي من الشمال الى الجنوب وان يجمع كل ما يمكن من البيانات الطبوغرافية وما الى ذلك بالنسبة للمقاطعات المتاخمة .

كان مير معصوم خان قد وعد جولد سميد قبل رحيل الاخير من بامبور يوم ١٦ فبراير أنه سيذهب الى جوادر اذا صدرت اليه تعليمات بذلك ، ولكنه في يوم ١٨ مارس بدأ يضع العقبات في طريق زيارة جوادر واقترح ان يكون اللقاء التالي في كيج .

وصل جولد سميد الى جوادر يوم ٦ مارس ، كما وصل العقيد لوفيت يوم ٢١ مارس .

ثم وصل المندوب الايراني ، عقب تسلمه الاوامر بذلك ، الى جوادر يوم ١١ ابريل ، ولكنه امتنع عن مقابلة مندوب قالات ورفض أن يستمع الى الادلة التي قدمتها سلطات قالات إثباتاً لمطالبهم . وفوق ذلك أعطى مفاهيم للتعليمات التي تلقاها تختلف عن تلك التي أخطرت بها الحكومة الايرانية مستر الينسون . فالفقرة التي تقضي باستعداده « لزيارة الاماكن اللازمة » لعمل خريطة والتعاون مع القائد جولد سميد قد فسرها عند لقائه مع العقيد ايوان سميث المساعد الشخصي للقائد جولد سميد في شهبار ، والذي كان قد سافر بحراً على المركب الحربي البريطاني «هيوروز» الى جوادر ، فسرها بأنها تعني زيارة أماكن محددة وفي الواقع رفض الذهاب الى أي مكان آخر غير كيج « وحتى كيج نفسها رفض ان يذهب اليها الا بعد اخلائها تماماً من جنود قالات قبل زيارته لها وبشرط أن يصحبه ابراهيم خان الذي كان عدوانه الدائم سبباً في مشكلة الحدود » .

وفي يوم ٢٤ ابريل ورغم التعليمات التي تلقاها من حكومته ليبقى في جوادر ، أصر على ان يتوجه الى شهبار حيث أتى سابقاً وبذلك لم يمكن اتخاذ الاجراءات المشتركة .

وتقدم مير معصوم باتهامات على غير اساس ضد جولد سميد وارسلت الوزارة الايرانية هذه الاتهامات الى البعثة البريطانية في طهران . ولكن عندما ابدت الحكومة البريطانية استياءها من ذلك الاجراء غير اللائق سحبت الحكومة الايرانية مذكرتها مع الاعتذار ، ومع ابداء تقديرها العالي للقائد جولد سميد .

وكانت التهمة الموجهة الى المندوب البريطاني هي عدم استقامته في تنفيذ مهمته وأن لسلوكه طريقة تثير الفوضى في مقاطعات الحدود الايرانية ، وبأنه أعلن عن بلاد يفترض بأنها ايرانية على أنها غير ايرانية ، وبأنه يثير القلق في نفوس الناس بالتحري عن حقوق ايران في اماكن لا نزاع على كونها ايرانية .

. وربما كان هدف الحكومة الايرانية من اثارة تلك الاتهامات هو التمهيد لتأجيل اتخاذ الاجراءات في مكران الى ان يبدأ العمل اولا في موضوع سجستان .

وفي شهر مايو سنة ١٨٧١ كان القائد جولد سميد قد انتهى من جمع البيانات والمعلومات عن الحالة الفعلية في المقاطعات بين ايران وقالات ، فكلفته حكومة الهند بالتوجه الى مكران ومعه خريطة كان قد أعدها الرئيس لوفت بتعليمات منه . وبعد ان زار جولد سميد كراتشي للحصول على المزيد من الادلة التي تثبت أحقية قالات في بعض المناطق ، توجه الى العاصمة الايرانية فوصل اليها قبل وصول زميله العضو الايراني في اللجنة .

قبول حكومة ايران الحدود التي اعدها جولد سميد مع الاحتفاظ بكوهاك في سبتمبر ١٨٧١

دارت عقب ذلك مناقشات حادة طوال شهر اغسطس في طهران . ففي ذلك الشهر استقبل الشاه القائد جولد سميد مرتين في السادس ثم في العشرين منه .

ثم تحسن الوضع نوعاً ما اذ أعلن الشاه تنازله عن مطالبة ايران بكيج وجوادر يوم ١٣ اغسطس . ولكنه ابدى اهتمامه قبل الارتباط بقبول اقتراحات جولد سميد بشأن الحدود برغبته في بعض التعديلات الطفيفة والتأكيد من جانب الحكومة البريطانية بصفة عامة بأن قالات دولة مستقلة ، وان الاجراءات التي سيتم تنفيذها تتناول فقط الخان وسلالته أو بتعبير آخر ان بريطانيا ليس لها دخل مباشر في مثل تلك التسوية .

لقد كان الشك ظاهرة واضحة تسود تصرف الحكومة الايرانية في موضوع حدود قالات ، وربما لم يكن من الواضح لهم أن هدف السلطات في الهند البريطانية ليس هو المباعدة بين النفوذ الايراني وحدود الهند وانما إبعاد النفوذ الروسي الذي قد يتصل بموكب النفوذ الايراني .

وقد اشير الى ان قالات مع كونها مستقلة فهي مرتبطة بمعاهدة منذ سنة ١٨٥٤ للتعاون مع الحكومة البريطانية وبأنه لا يتفاوض مع اية دولة أجنبية الا بموافقة بريطانيا ، ويبدو ان هذا الموضوع قد حسم الامر .

وفي السادس من سبتمبر سنة ١٨٧١ ارسل وزير الخارجية الايرانية كتاباً الى مستر اليسون يقبل فيه الحدود طبقاً لمشروع القائد جولد سميد .. وفيما يلي مقتطف من نص الكتاب :

« تنفيذاً لاوامر جلالة الشاه يشرفني ان اخطركم ان الحكومة الايرانية ، رغم حقوقها التي تعتبرها ثابتة في بلوشستان ، فانها لمجرد ارضاء رغبات حكومة صاحبة الجلالة البريطانية في الوصول بهذا الموضوع الى الحل المرضي بتحديد خط للحدود ، فانها قد قبلت كتابكم والخريطة .

والحكومة الايرانية تنظر بعين الامل الى النتائج المرجوة والمصلحة الهامة التي تتوقعها من الحكومة البريطانية ازاء هذه القرار العظيم من الاستجابة والتعاون من جانب ايران . كما أنها تترقب ان ترى ما يترتب على قبولكم الحسن من خدماتكم الطيبة الودية بما لديكم من خبرة ورغبة طيبة وعلم دقيق بمزايا هذا الموضوع » .

جاء هذا في خطاب الرد على الكتاب الذي كان وجهه الوزير البريطاني والذي أوضح فيه خط الحدود المقترحة كما يلي للموافقة عليها :

« ابتداء من اقصى نقطة في الشمال او بعدها عن البحر يحد مقاطعة خيلات من الغرب مقاطعة ديزوك الايرانية الكبيرة التي تتكون من جملة مقاطعات صغيرة . ويقع في تخومها جالك وكالجان ويقع اسفلهما مقاطعة كوهاك الصغيرة وهذه مع بنج جور بما فيها باروم وتوابع أخرى تقع داخل قالات على الحدود بينما تقع بامبوشت في الجانب الايراني .

وفي أسفل بنج جور يقع داخل حدود قالات في اتجاه البحر بوليدا بما فيها زاميران وملحقات أخرى ومائد ودشت . وفي داخل الحدود الايرانية تقع القرى والمناطق التابعة لسرباز وباهو دشتياري ، وحدود دشت مبينة بخط طويل يمر محترفاً تلال درابول الواقعة بين نهري باهو ودشت ويستمر الى البحر في خليج جواتور .

والخلاصة فان بنج جور وباروم وملحقات أخرى مع كوهوك وبوليدا بما فيها زاميران وملحقات أخرى ومائد وطومب ونصير أباد وكيج وجميع المقاطعات الصغيرة وملحقاتها في اتجاه الشرق ، ودشت وملحقاتها حتى البحر ، هذه الاسماء تحدد خط ممتلكات خيلات ، أي أنها جميع الاصقاع الواقعة في الشرق من حدود الممتلكات الفعلية لايران التي تشمل ديزاك وبامبوست وسيرباز وباشين وباهو ودشتياري .

وكان قبول الشاه لخط التحديد الذي اقترحه القائد جولد سميد مقيداً بشروط تتعلق بكوهاك التي كان الشاه حريصاً جداً على ضمها لايران .

ويبدو ان حولد سميد لم يجد أثراً لسيادة أي من ايران او قالات على كوهاك . ولو ان الامر كان متروكاً له لاعتبرها منطقة محايده ومستقلة ، لكنه كان مقيداً بالتعليمات الصريحة من حكومة الهند التي تقضي أنه « في حالة عدم استطاعة الحكومة الايرانية المطالبة بامتداد حدودها الى الشرق من كوهاك فان خط التحديد يجب ان يمر في غربها » .

وبذلك فقد إلقى المندوب البريطاني على ايران مسئوليةالاثبات . ونظراً لانها لم تتمكن من اثبات ذلك قرر ضم كوهاك الى قالات .

وقد رأت حكومة ايران ان لندن هي أفضل مكان لمحادثات جديدة بشأن موضوع كوهاك بزعم ان حكومة بريطانيا كانت أكثر ليناً في صالح ايران من حكومة الهند ، فتقدم وزير ايران في بريطانيا بمذكرة في هذا الصدد .

« واسمحوا لي يا صاحب السعادة بأن لا أخفي عليكم بأنه في غير حالة واحدة ، رأت حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية ، بالنسبة لمواضيع معينة بأن حكومة الهند تصر من جهتها بما يشبه املاء ارادتها على حكومة صديقة ، وان هذا لا يشجع العلاقات التي لا يتوقف تتبعها بكل قوة بغية تقوية الروابط الطيبة لتوطيد صداقة بلدينا كل يوم أكثر فأكثر »

وقد احيل هذا الموضوع في انجلترا على السير هـ. رولنسون الذي كان وزيراً لبريطانيا في ايران . فاعتبر موضوع كوهاك في حد ذاته غير ذي أهمية ورأى « انه من صالحنا ، حيث لم يكن هناك تعارض مع العدالة ، أو الحاق ضرر مادي بخان قالات تطويق جيد شاه ايران بجميل في تعديل حدود مكران لصالحه » .

وأخيراً عدل خط الحد الغربي لقالات استجابة لرغبة جلالة الشاه ليمر شرق كوهاك . ولكن لم يذكر شيء « عن الوضع في الحدود الايرانية » فلم يحدد وضع كوهاك هل هي مستقلة أو من ممتلكات ايران ، فاحتلتها القوات الايرانية سنة ١٨٧٤ .

لجنة فرعية او لجنة تحديد ١٨٧٢

وكتب الوزير البريطاني في إيران خطاباً يطلب به موافقة الشاه على خط التحديد الذي أشار به القائد جولد سميد ، واقترح تعيين لجنة فرعية لتخطيط الحدود الفعلية على الطبيعة .

وفيما يلي نص الاقتراح :

ان كاتب هذه الرسالة يقترح ، مع موافقة الحكومة الايرانية وبقصد ايجاد مرجع في المستقبل لاثبات معالم الحدود ، ان يستعين بخدمات ضابط مهندس انجليزي من ذوي الخبرة مع ضابط من قبل الحكومة الايرانية وضابط من حكومة قالات لوضع ادق علامات التحديد والمعالم لخط الحدود الفعلية وفقاً للوصف الموضح آنفاً ولعمل بيانات دقيقة عنه لتسجيلها .

وعلى هذه اللجنة ان تجتمع في أقرب وقت ممكن في خليج جواتور . ثم تتجه الى أعلى من آخر نقطة في الحدود بين نهري باهو ودشت الى جالك او ما يجاورها ، ثم تقدم خلاصة عملها على هيئة خريطة الى ممثل الحكومة البريطانية والى الحكومة الايرانية في طهران » .

وبعد موافقة الحكومة الايرانية على هذا الاقتراح انتدب الرئيس . سانت جون القائم بعمل مدير التلغراف الانجليزي الايراني ليقوم بتحديد الحدود من قبل الحكومة البريطانية . وكان قبل ذلك مرشحاً في سنة ١٨٧٠ للقيام بعمل المساعد الفني للقائد جولد سميد لولا أن ظروف العمل لم تسمح بذلك .

أما العضو الايراني فقد كان شاباً يدعى ميرزا . أشرف على « سرهنج » وكانت له دراية بالخرائط والرسم ولكنه كان قنوعاً بعمل نسخة من نتائج أعمال الرئيس سانت جون المساحية واتباعها .

أما مندوب قالات فلم يظهر على مسرح العمل .

بدأ سانت جون من خليج جوادر يوم ٢٢ يناير ووصل جالك يوم ١٣ مارس سنة ١٨٧٢ . وأعماله ليست من الموضوعات التي يتناولها هذا الكتاب . ولكن يجدر بنا أن نذكر ما كتبه في وصف ابراهيم خان حاكم بامبور الذي حاز الآن على لقب « سارتيب » .

« ان الحاكم الجبار الذي يحكم بام ونارماشير وبلوشستان ، رجل قصير وغليظ لا يستطاع تحديد عمره الا أنه بين الخامسة والاربعين وبين الستين ، له عينان صغيرتان حادتان وذقن كبيرة مصبوغة . وهو

يتكلم الايرانية في لكنة اهل الجنوب ويستعمل اصطلاحات ريفية لا يدركها الذين لم يتعودوا الا محادثة المثقفين .

وقد ساعدتني خبرتي خلال زيارة مناطق متطرفة في فارس على أن أسايره في الحديث الذي كان لا يدور الا في الامور العامة وفي الاسلحة النارية ، وكان يتحدث عن بنادقنا التي تعبأ من اسفلها معترضاً على صعوبة الحصول على ذخيرتها .

ولم يكن في ملامحه ولا في حديثه ما يدل على الشخصية الممتازة التي يجب ان تكون من صفاته ، ليس فقط لانه وصل الى مركزه الحالي بمحض جدارته دون ان يسعفه مال او دخل ، بل لانه أخضع بلداً من أشد بلاد آسيا شغباً حتى سادها النظام والهدوء لا قياساً على بلاده فقط ولكن قياساً ايضاً على بلاد أخرى في الشرق الاقصى . وما أسعد حظ شعبه وشعبنا في حدود السند لو أن عظمة خودادا قالات كان له مثل رأس ابراهيم خان على كتفيه (١) » .

---

(١) من كتاب جولد سميد « ايران الشرقية » ص ٧٧ و ٧٨ · وفي نفس الكتاب في صحائف ٢٠٠ ــ ٢٠٧ ، نجد في تقرير الرئيس ايوان سميث عن ابراهيم خان « هذا الزعيم الشهير ــ مع ظلمه الغاشم واستبداده في هذه المناطق ــ كان رجلا قصيرا يجلس القرفصاء بدينا مستديرا ذا عينين نفاذتين وذقن طويلة حريرية · ربما كان في سن الخمسين ، ولكنه كان يبدو أنضر شبابا نظرا للصبغة السوداء التي صبغت شعره · ورغم حيويته وخفة روحه فقليلا ماكان يبدأ الحديث · كان من العسير أن نفهم لغته الفارسية اذ كان بها خليط من لغة البلوش · وكان يتحدث بسرعة وفي نفس الوقت لا ينطق كلماته كاملة » ·

انضمام شهبار الى ايران سنة ١٨٧٢

ليس هذا مجال تفصيل الظروف التي استولى فيها سارتيب ابراهيم خان حاكم بامبور في فبراير سنة ١٨٧٢ على شهبار وبذلك أصبحت جزءاً ثابتاً من الممتلكات الايرانية ، فان ذلك سيفصل في ملحق للفصل الخاص بتاريخ سلطنة عمان حيث وضعها الصحيح ، اذ أن شهبار كانت وقت احتلالها تابعة لمسقط ، وكان فقدها يرجع الى حد كبير للنزاع القائم وقتئذ بين افراد الاسرة الحاكمة في عمان .

وفي الفترة التالية لضم شهبار الى ايران قليلا ما كانت الانظار الخارجية تتجه الى الاحوال في مكران الايرانية والى انتهاء حكم ناصر الدين شاه ، فقد كانت ذات طابع محلي كما تشير الى ذلك التقارير الواردة من هذه المنطقة .



الادارة الايرانية العامة ١٨٧٢ ــ ١٨٩٦

حكم كرمان ١٨٨٠ ــ ١٨٩١

في الفترة ما بين ١٨٨٠ و ١٨٩١ وربما بعد ذلك ، كان الامير ناصر الدولة حاكماً عاماً على كرمان التي كانت تضم بامبور ومعها مكران الايرانية . وقد قام الامير الحاكم الذي كان يلقب في السنوات الاخيرة بلقب فارمان فارما برحلة الى شهبار سنة ١٨٨٣ . ويبدو أن حكمه كان قوياً رغم خروج بعض الزعماء المحليين أحياناً عن الولاء . ومن الاحداث الهامة له ما حدث في سنة ١٨٩١ حين قبض غيلة على بعض القادة من رجال القبائل المختلفة . فقد أمر الامير بقتلهم بوسائل مختلفة منها اطلاق بعضهم من فوهة المدافع .

الحكم في بامبور ١٨٨٢ ــ ١٨٩٦

أقصي سارتيب ابراهيم خان عن حكم بامبور في مايو سنة ١٨٨٢ أو

حول ذلك التاريخ وكان قد شغل هذا المنصب بجدارة وامتياز مدة قد تزيد على العشرين عاماً . وقد كان لاقصائه علاقة بما اشارت به البعثة البريطانية في طهران ، وقد خلفه والي خان . وفي ربيع سنة ١٨٨٢ تولى الحكم سارتيب سليمان خان وهو ايراني .

وفي عام ١٨٨٣ وربما ١٨٨٤ أعيد ابراهيم خان ثانية الى الحكم وعقب ذلك مباشرة وردت التقارير من كل المقاطعات التابعة له عن الظلم وعن الهجرة الجماعية بدرجة كبيرة الى مسقط والهند وغيرهما ..

وتوفي ابراهيم خان في شهر مايو سنة ١٨٨٤ وبذلك عاد كثير من المهاجرين ، الى ديارهم .

١٨٨٧ — ١٨٨٩

تولى حكم بامبور «عبدالفتاح خان» سنة ١٨٨٧ وتميز حكمه بفظائع لا نظير لها ومعظمها على يد أخيه محسن خان . وحدث في سنة ١٨٨٩ ، وكان الشاه في اوروبا ، ان اشتد جداً غضب قبائل البلوش من سلوكه حتى ثار عليه معظم الزعماء وحاصروه في قلعة قرب بامبور ، فلما وقع في أيدي الثوار خلعه نائب الشاه أمين الملك بناء على معلومات تلقاها من البعثة البريطانية ، ووضع في السجن بصفة مؤقتة في كرمان .

وظل الزعماء المتمردون على ولائهم لبامبور بناء على المشورة الودية التي أبدتها لهم السلطات البريطانية المحلية .

١٨٩٠ — ١٨٩٧

وخلف الحاكم المعزول في حكم بامبور زين العابدين خان الذي يبدو أنه أسهم في إسقاط «عبد الفتح خان» واستمر في الحكم حتى سنة ١٨٩٧ .

أحوال مقاطعتي جاشك وبيابان ١٨٧٢ ـ ١٨٩٦

الادارة الايرانية في جاشك وبيابان ١٨٨٤ ـ ١٨٩٠

عند انشاء منصب المسئول الاداري عن موانى الخليج حوالي سنة ١٨٨٧ انتقلت جاشك وجميع توابعها من سلطة حاكم عام كرمان الى سلطة حاكم موانى الخليج ، ولكن لا يمكن تحديد تاريخ ذلك الاجراء .

وقبل ذلك يبدو ان بيابان كانت قد فصلت سنة ١٨٨٤ عن جاشك موقتاً ، ويبدو انها كانت في العادة من توابعها واعطيت للمدعو السيد نسيم .

١٨٨٦ ـ ١٨٨٧

وفي سنة ١٨٨٦ عين نصر الله خان وهو نائب حاكم ايراني ، حاكماً على جاشك . وتتميز هذه الفترة القصيرة بابتداء السلطات الايرانية في الخليج في إثبات سلطانها .

وفي صيف سنة ١٨٨٧ وصلت الى جاشك من رودبار قوة مكونة من مئة جندي ايراني بقيادة محمد كاظم . وكان من المزمع بقاء نصف هذه القوة بصفة حامية دائمة ولكن عقبات شديدة خاصة بتموينها حالت دون تنفيذ ذلك فأعيدت ثانية وحل محلها حراس محليون .

وفي أكتوبر سنة ١٨٨٧ وقعت أضرار متعمدة للتلغراف البريطاني في منطقة مجاورة لجاشك ، ولكن يظهر أن المانع لذلك كان عداء الاهالي المحليين للسلطات الايرانية الجديدة ليس إلا .

وفي نفس هذه السنة أسرت السلطات الايرانية مير عبد النبي ومير علي وكانا قد تقاسما جاشك فيما بينهما وارسلتهما الى طهران . ويبدو أن صداقتهما غير المعلنة للسلطات البريطانية كانت السبب في هذه المعاملة القاسية ، ثم أطلق سراح مير علي في يناير سنة ١٨٨٨ واستمر مير عبدالنبي في السجن في بوشهر وبندر عباس مدة عامين بعد ذلك .

١٨٨٨

وكان ملك التجار قد امتد نفوذه في ظل حكومة امين السلطان من عربستان الى مكران . وفي فبراير سنة ١٨٨٨ زار جاشك مع قوات ايرانية ورفعوا العلم الايراني وأدوا له التحية . وقد كان هذا الحفل بمثابة إتمام مراسيم انضمام جاشك الى موانى الخليج .

١٨٨٩ – ١٨٩٠

وفي فبراير سنة ١٨٨٩ ، وكان من المؤكد ضم جاشك الى منطقة نفوذ بوشهر ، زار سعد الملك حاكم موانى الخليج جاشك على ظهر السفينة الحربية « برسيبوليس » وكان برفقته مير عبد النبي ، ولكن لم يسمح له بالنزول الى البر . وفي نفس الوقت وضعت فصيلة من عشرين جندياً ايرانياً في جاشك .

وقد قيل آنذاك إنه قد طلب من مير عبد النبي ان يدفع مبلغ ٤٠٠٠ قران وان يتعهد بحسن السلوك في المستقبل ، ثم أطلق سراحه في سنة ١٨٩٠ بعد أداء المطلوب منه .

١٨٩٣ – ١٨٩٤

وفي سنة ١٨٩٣ او ١٨٩٤ حدث عراك بين بعض الصيادين في جاشك يؤيدهم جمهور الاهالي وبين القوات الايرانية ، فحاصر الاهالي تلك القوات في القلعة . وعندما وعد مساعد مشرف التلغراف البريطاني بابلاغ الامر الى السلطات العليا انصرف الصيادون ومؤيدوهم . ونتج عن تقرير الموظف البريطاني عزل نائب المدير الايراني غلام رضا بيج وحل محله ضابط عسكري ايراني .

التاريخ المحلي لجاشك وبيابان ١٨٩١ – ١٨٩٦

في يوليو سنة ١٨٩١ بدأ مير عبد النبي أحد زعماء جاشك وبيابان في فرض ضرائب غير عادية على الحبوب والتمور بدعوى أن محصل العوائد في المقاطعة لم تدفع له مستحقاته ، فارسل حاكم موانى الخليج نائبي شامل وميناب الى جاشك مع قوة قيل إنها بلغت ٢٠٠٠ جندي مسلح

لاسره ولاسترداده العوائد الا أن هذه الحملة لم توفق . وبعد مغادرة مير عبد النبي لجاشك وضعت هذه تحت إمرة نائب الحاكم الايراني لبندر عباس . وفي يناير سنة ١٨٩٢ ظهر مير عبد النبي ثانية في المقاطعة وعزل وكلاء نائب حاكم بندر عباس بعد معارك متفرقة وعاد الى جمع الضرائب رغم أنف الجمهور خصوصاً في مقاطعة بيابان التي اسندتها السلطات الايرانية الى مير حاجي ابن ألد خصوم مير يوسف عبد النبي في تلك المنطقة .

وفي أغسطس سنة ١٨٩٣ هاجم مير عبد النبي بالتعاون مع الشيخ حسن نائب ضابط ميناب قبيلة طاهرزاي الصغيرة في خوتاك بقوات كبيرة من سوزاج . وكانت الخسائر طفيفة في الجانبين ودفعت القبيلة ٤٠٠ تومان لقاء العفو عنها والاذن لها بالاقامة في خوتاك واخيراً نزحت الى باشاكارد .

وفي سنة ١٨٩٤ حدثت اضطرابات شديدة في المناطق المجاورة لجاشك عقب موت مير علي حاكم جاشك وبيابان ، اذ قتله رمياً بالرصاص بعض أتباع مير عبدالنبي في معركة نشبت بشأن الجمال . ثم التجأ كل من الفريقين الى سلطات التلغراف البريطاني في جاشك فطلب فريق مير علي الحصول على أسلحة .

وأمرت السلطات الايرانية بالقبض على مير عبدالنبي ، لكن ذلك لم يكن ممكناً ثم استدعي الزعماء المتنازعون الى بندر عباس . وفي الطريق اليها حدث اعتداء على مير عبد النبي وقتل عدد كبير من الرجال في القتال ، فرفض مير عبد النبي الاستمرار في طريقه .

عند ذلك أعلن الرسميون الايرانيون عزله عن الحكم في جاشك وتدعيم مركز مير حاجي الذي كان قد انتزع الحكم في بيابان ، ولكن يبدو ان هذا الاجراء كان اسمياً او في أحسن الاوضاع جزئياً .

وفي ابريل سنة ١٨٩٥ التقى كثير من القواد البلوش في جاشك مع أعداد كبيرة من أتباعهم ، وطالبوا بتعيين زعيم مسئول على مقاطعة

جاشك بأكملها . وفي بادىء الامر حدثت بعض الاضطرابات ولكنها هدأت بعد التأكيد لهم بأنه مهما حدث من أمر فان رغبتهم ستكون موضع عناية الحاكم في جاشك .

ولم ترد انباء بعد ذلك عن مير عبدالنبي الى ان توفي في ديسمبر سنة ١٨٩٥ ثم خلفه ولده « مير مصطفى » .

★ ★ ★

المصالح البريطانية في جاشك ١٨٧٢ ــ ١٨٩٦

منذ انشاء محطة التلغراف البريطانية في جاشك بعد سنة ١٨٦٨ ونظراً لوجود قوات هندية لحراستها منذ سنة ١٨٧٨ الى ١٨٨٧ وقعت أحداث بين الفينة والفينة تتعلق بالمصالح البريطانية .

قضية السباهي

ففي شهر مايو سنة ١٨٨٤ أطلق رجلان من الاهالي النار على خمسة جنود من الحرس العسكري «السباهي» عند سيرهم في الخارج وسلبوهم بعض نقودهم .

وقد استطاع مستر سيلي مساعد المراقب المسئول عن جاشك ، الحصول على قسم من تلك النقود بمساعدة أحد كتاب المير عبد النبي الذي كان غائباً في ذلك الوقت . وعند عودته دفع باقي المبلغ .

الاتفاقية البريطانية الايرانية الخاصة بحدود وسلطة محطة التلغراف البريطانية في جاشك ٢٥ فبراير ١٨٨٧

في سنة ١٨٨٦ نشأت بعض المتاعب من جراء كيفية ممارسة بعض الموظفين الايرانيين لسلطتهم في محطة التلغراف البريطانية في جاشك . وبدراسة الاحداث السابقة ، وبعد افتتاح المحطة بفترة صغيرة وعقب حصول بعض مضايقات من رجال قبائل البلوش وزعمائهم ، تم الاتفاق بين الدوائر السياسية البريطانية وحاجي أحمد خان ، وكان عندئذ نائب

الحاكم في بندر عباس ، بعد ان قامت لجنة من الضباط الايرانيين بدراسة المكان ، تم الاتفاق على تحديد خط يبدأ من الخليج على الجانب الغربي من شبه الجزيرة الى البحر في الشرق لتحديد موقع المحطة وتقرر أن لا يتدخل الزعماء في منطقتها ولا تفرض جمارك مستقبلا .

الا أن هذا الاتفاق المحلي انتهك في سنة ١٨٨٦ بوصول نصر الله خان نائب الحاكم الجديد الذي اتخذ مكاناً له داخل المحطة وبدأ تحصيل جمارك على مواد التموين التي كان يوردها موظفو التلغراف لاستهلاكهم الشخصي ولاتباعهم ، والا عاملهم بالغلظة .

كما بدأ الاهالي ايضاً في زراعة النخيل حول المحطة ، وكان الماء اللازم لها قليلا جداً ، ولكن معظم هذه الاشجار ازيل بناء على طلب المقيم السياسي .

وفي هذه الفترة أجرت البعثة البريطانية في طهران اتصالات للحصول على ترخيص خاص بالسكة الحديد . ولكن الشاه امتنع عن منح مثل ذلك الترخيص نظراً لورود تقارير مثيرة من تاجر فرنسي دساس عن الفصيلة العسكرية الهندية في جاشك وعن الوضع البريطاني فيها بصفة عامة . ثم تقرر تنفيذ بعض الاجراءات النظامية بشأن محطة التلغراف . وانتهى الامر الى ان تسحب السلطات البريطانية الحرس العسكري الهندي وان تبعد الحكومة الايرانية نصر الله خان ، وان تبرم اتفاقية خاصة بحدود المحطة وما لها من حصانة .

وفي ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٧ أبرمت الاتفاقية ، وكان أهم شروطها أن لا تمارس الموظفون الايرانيون أي سلطان داخل حدود المحطة . وقد بينت الاتفاقية هذه الحدود بقولها إنه يلزم حماية البئر والطريق ومجرى الماء الواصل الى المحطة من اي تدخل ، وشروط أخرى منها أن مبنى الجمرك والمباني الاخرى ستقوم الحكومة الايرانية بانشائها خارج المحطة في موقع يحدد محلياً ، وان يعفى موظفو المحطة وأتباعهم كالخدم من الرسوم الجمركية على أن لا يشمل هذا الامتياز أصحاب المحلات التجارية داخل المحطة وأن لا تفرض أية رسوم على الامدادات الواصلة

للمحطة من داخلية البلاد اذا كانت لاستهلاك موظفي التلغراف . وأخيراً ان حق الالتجاء والحماية من السلطات الايرانية المحلية لا يستطيع موظفو التلغراف منحه للرعايا الايرانيين المحليين فيما عدا الاشخاص العاملين فعلا في خدمتهم .

وفي ابريل سنة ١٨٨٧ أبعد نصر الله خان من جاشك بناء على التفاهم الذي سبق الاتفاقية وخلفه هدايت خان نائباً للحاكم ، وهو شخصية بارزة مسالمة . الا أنه ما لبث بعد قليل ان دخل محله ميرزا علي خان وهو موظف له نفس الصفات .

وقد سحبت الفصيلة الهندية ، وكان من المقترح اولا استبدالها بعشرين رجلا من الشرطة الهندية ، ولكن أخيراً تم استخدام حراس محليين .

ويجدر بالملاحظة ان حدود المحطة كما نفذت فيما بعد لم تكن مطابقة(١) تماماً من كل الوجوه لما هو وارد في الاتفاقية ، ولكن هذه الفروق كانت بطبيعة الحال بموافقة السلطات الايرانية المحلية ولم ينشأ عنها أي نزاع لا في ذلك الوقت ولا فيما بعده .

السلطة في المحطة بحكم الاتفاقية ١٨٨٩

في سنة ١٨٨٩ بعد مبارحة سعد الملك حاكم مواني الخليج لجاشك ، حدث ان اعتدي على زوجة أحد البحارة العاملين في محطة التلغراف واخذت الى منزل نائب الحاكم حيث عوملت ، كما قيل ، معاملة سيئة . وكان الدافع لذلك خصومة قامت بينها وبين زوجة كاتب نائب الحاكم وكان هو الآخر يقيم داخل المحطة فدرات بشأن هذه القضية مراسلات بين المقيم السياسي في بوشهر والوزير البريطاني في طهران . ولكن المقيم

---

(١) أنظر كتاب « المعاهدات » بقلم اتشسن الطبعة الرابعة جزء ١٢ الصفحتين ٩٦ ، ٩٧ . والجزء الثانى من هذا الكتاب (الدليل) بعنوان « جاشك الجديدة » . ويتضح من هذا الاخير أن الاتجاهات الواردة بالاتفاقية عن الحدود لم يمكن – في جزء منها على الاقل – أن تتفق مع المسافات الفعلية في الموقع .

الرائد روس أشار الى ان الموظفين البريطانيين لا يمكنهم المطالبة بالسلطة الشرعية على الرعايا الايرانيين طبقاً لاتفاقية سنة ١٨٨٧ . وبذلك تمت الموافقة على اسقاط القضية حتى لا يثير أمر سوء معاملة المرأة مناقشات غير مستحبة .



أحوال المقاطعات شرقي جاشك
١٨٧٢ ـ ١٨٩٦

لا توجد سوى معلومات متناثرة فيما يتعلق بالاحداث في المقاطعات الواقعة شرقي جاشك في المدة التي تلت وضع يد ايران على شهبار ، وهذه الاحداث ذاتها مضطربة وليس لها أهمية خاصة .

١٨٨١

أول شيء نجده جديراً بالذكر في سنة ١٨٨١ عن جايه بما فيها المنطقة الساحلية المعروفة باسم قبله ، هو انها كانت في قبضة زعيم يدعى مير هوتي . وقصر كاند ، وكانت سرباز ملحقة بها ، ويحكمها مير مولاداد . وداشتياري ، وتشمل الآن شهبار ، ويحكمها مير دين محمد . وبابو ويحكمها مير محمد علي .

وكان الامر الظاهر في الوضع السياسي هو العداء المستحكم بين مير دين محمد داشتياري والسردار حسين خان ، وهو رجل ذو نفوذ في جايه ويؤيده سارتيب ابراهيم خان حاكم بامبور اذ كان ضابطاً معه عند احتلال شهبار .

كان للسردار حسين خان شقيق يدعى شاكار خان ، وهو رجل ذو شأن يقيم في فانوك . وكان مير مولاداد في قصر كاند قد تزوج كريمة مير دين محمد وبذلك أصبح من زمرته . وعلى ذلك فقد كان هناك عداء بين حسين خان ومولاداد ايضاً .

كان سارتيب ابراهيم خان يضمر الحقد على مير دين محمد اذ فشل مرة في أسره واغتصاب امواله ، وكثيراً ما كان يعمل ذلك مع الزعماء المحليين . ونتيجة لهذا الحقد حرص السردار حسين خان على غزو داشتياري فقام بذلك دون تأخير ، فلم يجد مير دين محمد بداً من الهرب للنجاة .

وكان عبدالله خان نجل دين مير محمد على خلاف مع والده ولم يكن يجد ما يعيش عليه ، ولذلك فقد ساعد السردار حسين خان في المعركة ضد أبيه كما أنه أشار اليه عن القوم الذين يستطيع ان يعتصر أموالهم .

وعند عودة حسين خان عن عبد الله خان ليكون نائب الحاكم في شهبار . ولكنه عجز عن حفظ الامن في المدينة وضواحيها ، فظلم وتعسف وفرض اتاوات غير معقولة خصوصاً على التجار الهنود البريطانيين .

وعندما غادر السردار حسين خان هذه المنطقة عاد مير دين محمد الى داشتياري وتولى مركزه زعيماً غير منازع . وفي الوقت ذاته اختفى عبدالله خان من شهبار .

ولما كان بعض الرعايا البريطانيين الهنود ضمن الضحايا الذين سلبهم حسين خان فقد نتج عن الاغارة على داشتياري تدخل من جانب الوزير البريطاني في طهران مما أدى الى إبعاد سارتيب ابراهيم خان بصفة موقتة سنة ١٨٨٢ عن حكم بامبور ، ونقل الى وظيفة حاكم رودبار وباشاكارد وقيل ان السردار حسين اودع السجن مع تكليفه باصلاح ما أفسده .

أما سبب الغزو فقد كان بدعوى ، وربما بحق ، عدم دفع مير دين محمد الدخل المفروض عليه للحكومة الايرانية .

١٨٨٢

حدث في سنة ١٨٨٢ ان عجز مير محمد علي حاكم باهو عن سداد

الـ ٥٠٠٠ روبية المطلوبة منه سنوياً ، ولم يستطع ان يجمع سوى ٤٠٠٠ روبية . وحاول ان يحصل على موافقة على خفض المبلغ فلم يوفق رغم زيارته الشخصية لبامبور ، وعلى ذلك استقال وذهب للاقامة في جواتر . فحضر مير مولاداد من قصر كاند الى باهو ، وبمساعدة أعظم خان ، شقيق محمد علي ، جمع مبلغاً كبيراً من الاهالي وعاد الى قصر كاند وبرفقته أعظم خان .

وكان قد وعد اعظم خان بتوليته حكم باهو ، لكنه عجز عن تنفيذ وعده ، اذ أغار تشين خان ، وهو خال أعظم خان ، على مقاطعته وأسره وسلب منه الأموال التي جاء بها من باهو .

وبعد ان دفع مير مولاداد غرامة كبيرة أطلق سراحه ، وقد ساهم صهره مير دين محمد فيها بمبلغ ١٠٠٠ روبية .

١٨٨٣

وفي سنة ١٨٨٣ كان حسين خان ما يزال حاكماً على قصر كاند التي اغتصبها من مولاداد . وقد وُقّعت غرامة ٦٠٠٠ تومان بأمر من الامير حاكم كرمان على مير دين محمد عقوبةً له لانه سمح للرعايا الهنود البريطانيين في داشتياري وشهبار بالشكوى من ابتزاز حسين خان وعبد الله خان لهم في سنة ١٨٨١ .

وبناء على طلب الزعيم رفع المقيم في الخليج الامر الى البعثة البريطانية في طهران ، ولكن قبل أعفائه (مير دين محمد) أجبر على تسليم اثنين من اولاده كرهينتين ، وان يقدم ضماناً لدفع الغرامة من سردار حسين خان حاكم قصر كاند ومير هوتي حاكم جايه . ولكي يتمكن من جمع الغرامة المفروضة عليه اضطر الى القيام برحلة استجداء الى مسقط والى السند .

كانت باهو في تلك الآونة مهجورة من السكان تقريباً نظراً لاغتصاب الاموال وندرة المطر وانهيار جسر كان يعول عليه في ري المقاطعة . وكان الامير ناصر الدولة قد وعد أثناء زيارته لشهبار بإنقاص المبلغ المقرر عليها .

كذلك كان يقوم عداء بين مير محمد علي حاكم باهو ومير دين محمد حاكم داشتياري حيث كان الاخير ينازع الاول على جواتر . وقد اقنع مير محمد علي العقيد موكلر بالذهاب معه الى الامير الحاكم ليوضح له ان جواتر تتبع باهو منذ عشر سنوات على الاقل .

ولكن الامير لم يلق بالا الى وساطة العقيد موكلر . وعلى الفور عين عبدي خان ، وهو نجل مير دين محمد مسئولا عن جواتر .

وكانت الضريبة المفروضة على داشتياري وباهو بالاشتراك معاً ، مبلغ ٥٠٠٠ روبية في السنة ولكنها رفعت الى ١٥,٠٠٠ روبية على اعتبار ان ضريبة داشتياري ١٠,٠٠٠ روبية ، وضريبة باهو ٥٠٠٠ روبية ويجب ان لا يغيب عن البال ان الجمارك قد امتصت دخل زعيم داشتياري.

١٨٧٦

كانت الحالة في باهو سنة ١٨٨٦ تدعو الى الاسى اذ فرض مير محمد على الناس ضرائب باهظة بضغط من السلطات الايرانية ، فنزح معظم سكان جواتر الى منطقة قالات .

١٨٨٧

وكان مير دين محمد ما زال يحكم داشتياري في السنة التالية ، وكان مير مولاداد قد استعاد قصر كاند من السردار حسين خان . وفي جايه تولى سيد محمد الحكم في يوليو سنة ١٨٨٧ بعد وفاة والده مير هوتي وكان سكان جواتر قد عادوا اليها وبدا على المنطقة انها استعادت انتعاشها .

١٨٨٨

عزل السردار حسين خان عن زعامته على «جايه» سنة ١٨٨٨ بأمر من حاكم بامبور ، وكان السردار قد اغتصبها او عين فيها خلفاً للسيد محمد ، وكان السبب الظاهري لعزله هو عجزه عن حماية خط التلغراف البريطاني ، واعيد تنصيب السيد محمد .

١٨٩٠ – ١٨٩٧

انتزعت شهبار من قبضة مير دين محمد حاكم داشتياري وسلمت الى سردار حسين خان سنة ١٨٩٠ ، إلا أن هذا الرجل كان ضمن زعماء البلوش الذين قبض عليهم في السنة التالية بأمر من الامير حاكم كرمان بتهمة التمرد ، فاودع السجن ، واطلق ثلاثة من رجاله من فوهة المدافع بتعليمات من الامير .

١٨٩٤ – ١٨٩٦

توفي مير دين محمد حاكم داشتياري سنة ١٨٩٤ وخلفه ولده عبدي خان فنازعه في الحكم أخوه محمود خان ونشب بينهما قتال .

وفي يناير سنة ١٨٩٦ وردت أنباء بأن ٢٠٠٠ من السكان هاجروا من المقاطعة واشتكى الهنود البريطانيون من بوار تجارتهم .



المصالح البريطانية في المقاطعات شرقي جاشك ١٨٧٢ ـ ١٨٩٦

جرح بريطاني وتعويضه ـ الرعايا الهنود في شهبار ١٨٧٢

ترد مطالبات الرعايا الهنود البريطانيين الناشئة عن الاحداث التي صاحبت احتلال الايرانيين لشهبار سنة ١٨٧٢ والتسوية الخاصة بها ، ضمن ملحق للفصل الخاص بتاريخ سلطنة عمان .

مطالبات الرعايا الهنود البريطانيين في شهبار وداشتياري ١٨٨١ – ١٨٨٣

كان كثير من الرعايا الهنود البريطانيين ضحايا للغزو الذي قام به سردار حسين خان على داشتياري ، وما تلا ذلك من سوء حكم عبدالله خان في شهبار سنة ١٨٨١ . وبناء على توسط البعثة البريطانية في طهران

انتدب موظف ايراني يدعى زين العابدين للذهاب الى مكران خصيصاً لبحث المطالبات للتعويض .

غادر هذا المندوب شهبار في اليوم الثاني والعشرين من يونيو سنة ١٨٨٢ . وقد قطع وعداً بدفع تعويضات تبلغ ٣٣٩٦ روبية في خلال ثلاثين يوماً ولكنه لم يفعل . فأصبح من اللازم تذكير الحكومة الايرانية .

وفي فبراير سنة ١٨٨٣ زار حاكم عام كرمان منطقة شهبار حيث قابل العقيد موكلر مساعد المعتمد السياسي في جوادر وعرض عليه أن تسوى القضية نظير دفع ٢٠٠٠ روبية ، فقبل العقيد موكلر هذا الحل بالنيابة عن المشتكين . الا أن الامير سحب عرضه وبارح شهبار دون تنفيذ اية تسوية . وكان مبلغ التعويض المطلوب ٣٨٤١ روبية كما جاء في تقرير العقيد موكلر . وبناء على عودة الوزير البريطاني في طهران الى مطالبة الحكومة الايرانية فقد أصدرت اوامرها الى السلطات المحلية لدفع ذلك المبلغ فاتخذت الاجراءات لتلبية تلك المطالبات ، الا أن السجلات لا تورد تحديداً لوقت وظروف تلك التسوية .

ويبدو أنه بسبب هذه القضية تعرض مير دين محمد حاكم داشتياري لغضب صاحب السمو الملكي الامير ناصر الدولة وعوقب بغرامة ٦٠٠٠ تومان كما سبق ان قدمنا .

قضية تاجر هندي بريطاني في باهو ١٨٨٣ — ١٨٨٥

وفي سبتمبر سنة ١٨٨٣ توفي تاجر هندي بريطاني يدعى خوجا علي بخش فجأة في منطقة باهو في ظروف تدعو الى الاشتباه واستولى مير عبد النبي على ممتلكاته في ذلك الوقت ، وكان من الرجال الظاهرين في المنطقة . وكان مير محمد علي الحاكم بالوراثة غائباً اذ توجه الى كرمان للاحتجاج على غزو باهو الذي قام به أخيراً مير مولاداد حاكم قصر كاند .

ورفعت المسألة الى الحكومة الايرانية في طهران وانتهت في شهر أغسطس بدفع مير عبدالنبي مبلغ ٤٠٨ روبيات لشقيق المتوفى خوجا علي بخش .

قضية هندي بريطاني في جايه حوالي ١٨٨٤

حوالي سنة ١٨٨٤ سلبت اموال رجل هندي من رعايا بريطانيا في جايه ، وكان فيما سبق هندوسياً ثم اعتنق الاسلام ليتزوج من امرأة مسلمة ، وفوق سلب أمواله فقد اسيئت معاملته ، وقد قامت السلطات المحلية بحسم الشكوى .

قضية دوشامبي ١٨٨٥

هرب عبد يدعى دوشامبي من بارج في جايه الى كراتشي في سنة ١٨٨٤ والتحق بالعمل في مركب وطني يرفع العلم البريطاني في سنة ١٨٨٥ متوجهاً من كراتشي الى بو شهر . وفي شهبار قبض عليه سيده السابق رئيس بارج وهو في قارب صغير تابع للمركب . فارسلت طلبات لاطلاق سراحه الى زعيم جايه والى حكومة ايران المركزية . واخيراً قام مير هوتي الزعيم المحلي تحت ضغط اوامر مشددة تلقاها بواسطة حاكم عام كرمان ، بارسال ولده الى شهبار لاطلاق سراح الرجل .

قضية ضارمو ١٨٨٨

وفي يناير سنة ١٨٨٨ اعتدى نائب الحاكم الايراني على ضارمو بن مول شاند ، وهو تاجر هندوسي بريطاني « وبيع وعذب وتعرض لمعاملة سيئة » ويبدو ان ذلك كان في بامبو . وتفصيل الحادث ان السلطات الايرانية كانت قد سجنت زعيم ديزاك لعدم دفع الضريبة المقررة وكان هذا الزعيم قد أقنع الهندوسي ليضمنه في الدفع بعد ان قدم اليه وثائق تمليك مزارع وطاحونة حبوب الى أجل محدد ، ثم عاد فأنكر كل شيء .

وقد حاول الموظفون الايرانيون المحليون تبرير عملهم في هذه القضية . ولكن برفع الامر الى الحكومة المركزية في طهران انتهى الموضوع سنة ١٨٨٨ بدفع مبلغ ٨٠٠٠ روبية الى ضارمو .

أوضاع بريطانيا الرسمية في مكران الايرانية
١٨٧٢ ـ ١٨٩٦

اشراف بريطاني السياسي على شئون مكران الايرانية ١٨٦٣ـ١٨٩٦

كان لبريطانيا اشراف سياسي على شئون مكران الايرانية من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧٩ عن طريق مساعد المعتمد السياسي في جوادر، وبعد سنة ١٨٧٩ بواسطة وكيل محلي كان عادة يتلقى اوامره من مدير تلغراف الخليج في كراتشي .

ترد الامور المتعلقة بمعتمدية جوادر، نظراً لوقوعها خارج منطقة مكران الايرانية تتصل بتاريخ سلطنة عمان ضمن ملحق للفصل الخاص بهما .

فصيلة حربية بريطانية في جاشك ١٨٧٨ ـ ١٨٨٧

في سنة ١٨٧٧ تقرر وضع فصيلة من الحرس الحربي الهندي في جاشك لحماية محطة التلغراف ، وكانت القوة محددة باثني عشر رجلا ، ولكن كانت هناك صعوبة تتعلق بالاسكان في جاشك لم يمكن التغلب عليها الا في نهاية عام ١٨٧٨ عندما أقيمت أكواخ مؤقتة لهذا الغرض .

وفي سنة ١٨٧٩ عقب نقل الفرقة ٢١ من المشاة الوطنيين من باسيدو لاسباب صحية ظهرت بعد إرسالها هناك في السنة السابقة ، كما جاء في تاريخ الساحل الايراني والجزر ، زيد عدد الحرس في جاشك زيادة كبيرة عما كان مقرراً اول الامر . ثم أجريت عدة تخفيضات متوالية في قوة الحرس الخاص بالمعتمدية البريطانية في جوادر سنة ١٨٨٠ . وكانت تنقل فيها القوات الزائدة الى جاشك مما رفع الحرس الى ٩٠ رجلا من حاملي البنادق . وظلت حتى تم ترحيلها سنة ١٨٨٧ مراعاة لرغبة الشاه كما ذكرنا سابقاً .

وفي سنة ١٨٩١ تولت الاشغال العامة أمر المساكن الدائمة التي يشغلها الحرس .

اعانات التلغراف وأمور اخرى متعلقة به ١٨٦٨–١٨٩٤

رأينا من قبل ان الرائد جولد سميد كان قد انتهى من ترتيب الاتفاق مع كبار الزعماء المحليين في مكران الايرانية ، وأنهم أكدوا حمايتهم لخط التلغراف ومساعدة موظفيه وأداء بعض الخدمات اللازمة لهم .

وكانت الاعانة المخصصة لزعيم جايه(١) ثلاثة آلاف روبية في السنة ، وكانت المنطقة الواقعة في مسئوليته تمتد من شهبار الى سادايش .

وكان الاتفاق مع زعيمي داشتياري وباهو مسجلا في وثيقة واحدة وكان كل منهما يتقاضى مبلغ ١٠٠٠ روبية سنوياً ، وكانا مسئولين عن المنطقة من شهبار الى حدود قالات .

وكانت هذه الاعانات تدفع ابتداء من اول يناير سنة ١٨٦٩ على دفعات نصف سنوية . كما اتخذت إجراءات مماثلة مع زعماء جاشك . إلا أن الُجعْل الذي كان يدفع لهم كان أقل (٢) .

١٨٧٣

وفي سنة ١٨٧٣ قبض على ابن أخ مير عبد النبي زعيم جاشك لانه « تسلق عمود تلغراف » الا أن جماعة من البلوش حضروا واطلقوا سراحه بالقوة . فارسل مساعد المعتمد السياسي في جوادر في طلب مير عبد النبي ، ولكن لامتناعه عن التلبية اوقفت الاعانة المخصصة له موقتاً .

ولا بد أن هذا الامر كانت له أهمية لانه أدى لاستصدار اوامر من الحكومة الايرانية المركزية الى نائب الحاكم في بندر عباس لتحذير مير عبد النبي ورجاله من إلحاق أية أضرار بممتلكات التلغراف . والمحتمل أن يكون الزعيم قد حاول التملص من هذه الانذارات .

---

(١) كانت هذه الاعانة ، تدفع أولا الى أرملة المرحوم مير عبد الله .

(٢) نجد نص الاتفاقية مع داشتيارى وباهو في كتاب « المعاهدات » تاليف اتشيسون ، الطبعة الرابعة مجلد ١١ (بلوشستان) الصفحتان ٢٣٥ ، ٢٣٦ . أما اتفاقية جاشك فترد في كتاب « التاريخ الرسمى لخط تلغراف مكران ص ٩٧ » .

١٨٨١ – ١٨٨٢

كانت الانتفاضات التي تحدث في داخلية البلاد ، وأحياناً يمتد أثرها الى ساحل مكران الايرانية تثير الشكوك من وقت لآخر في هؤلاء الذين تصل اليهم اعانات التلغراف .

ففي سنة ١٨٨١ عندما أخرج مير دين محمد من داشتياري وفي السنة التالية عندما استقال مير محمد على رغم ارادته من زعامة باهو ، تقدم الذين اغتصبوا منصبيهما بطلب صرف الاعانات اليهم وهي التي كانت تصرف للزعيمين الشرعيين . ويبدو ان هذه الطلبات لم تقابل بترحاب وان هذه الاعانات لم تصرف الا الى الزعيمين المذكورين اللذين استعادا مركزيهما الوراثي بعد قليل .

١٨٨٣

وبياناً لكيفية تطبيق نظام هذه الاعانات يجدر الاشارة الى ان الاعانة الخاصة بمير هوتي زعيم جاية للنصف الاول من سنة ١٨٨٣ حجزت كوديعة ولم تصرف اليه لانه لم يتخذ خطوات لمعاقبة موسى أحد حراس التلغراف وهو من رعاياه ، وكان قد هرب ومعه مبلغ ٦٣٦ روبية من أموال حكومة الهند لم يدفع منها الا القليل ، ولانه لم يدفع مبلغ ١٤٤ روبية مستحقة من حساب خاص بالإبل سرقت من حراس خط التلغراف في منطقته .

وقد طلب من الزعيم في بادىء الامر معاقبة موسى وان يدفع باقي الاموال المفقودة قبل ان تصرف اليه الاعانة التي في الوديعة . وبعد ذلك حين ذكر ان السلطات الايرانية تضغط عليه لدفع النقود وافق المقيم على أن يدفع له مبلغ الف روبية من الدفعة المستحقة له وان تحجز الخمسمائة روبية الباقية الى أن يدبر موقفه او ان ينفذ ما طلب اليه .

١٨٨٨

وقد حاول الحاكم الايراني في بامبور في سنة ١٨٨٨ الاستيلاء لنفسه على إحدى اعانات التلغراف . ذلك أنه بعد عزل السردار حسين خان من

زعامة جايه أخطر السلطات البريطانية بذلك في شهر مايو . وبأنه تم تعيين سيد محمد خلفاً له في جايه ومير موداد زعيم قصر كاند ، وبأنهما مكلفان بتحصيل العوائد المقررة . كما طلب أيضاً أن يرسل اليه باقي الاعانة الخاصة بزعيم جايه بيد سيد محمد . وكان هذا من أعجب الطلبات التي تلقتها الحكومة الايرانية فيما يتعلق باتفاقية سنة ١٨٨٨ التي تقضي بدفع مبلغ ثلاثة آلاف تومان سنوياً بشأن التلغراف في مكران . وقد أصر الرائد روس المقيم في الخليج على ضرورة دفع الاعانة الى زعيم المقاطعة المحلي وان لا تصرف الى الحاكم الايراني . وكان الامر العويص هو تحديد الشخص الذي يعتبر الزعيم المحلي . وبعد ان أكدت السلطات الايرانية أن سيد محمد هو الذي تعترف به زعيماً في جايه قرر المقيم البريطاني صرف الاعانة اليه .

١٨٩٤

كذلك كان الحال سنة ١٨٩٤ عندما ذكر ان مير هوتي قد عين زعيماً على جاشك بدلا من مير عبد النبي فان الاعانة التي كانت تصرف للاول تقرر صرفها لخلفه .



مظفر الدين شاه من سنة ١٨٩٦(١)
الادارة الايرانية عموما في مكران الايرانية
١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

وظيفة الحاكم العام في كرمان ١٨٩٦–١٩٠٥

استقال فارمان فارما من وظيفته (كحاكم عام لكرمان) وكانت مكران الايرانية داخلة في منطقته بعد وفاة ناصر الدين شاه مباشرة . ويبدو أن الذي خلفه هو آصف الدولة .

(١) يكاد يكون المرجع الوحيد لاحداث مكران الايرانية في هذه الفترة هو كتاب مستر ج٠ أ٠ سالدانا (ملخص شئون مكران) سنة ١٩٠٥ و (التقارير الادارية) في المقيمية البريطانية في الخليج .

وشغل حشمت الملك هذا المركز في فترة تالية ، وفي ربيع سنة ١٩٠٢ حل مكانه علاء الملك .

الحكم في بامبور ١٨٩٦ — ١٩٠٥

كان الحكم الايراني في بامبور في يد زين العابدين الذي عين في سنة ١٨٩٠ واستمر حتى سنة ١٨٩٧ عندما عزل وحل مكانه بصفة موقتة سليمان خان . وقد كان سوء حكم زين العابدين وقسوة الضرائب الزائدة التي فرضها من الاسباب التي أدت الى تمرد عام سياتي ذكره فيما بعد . وتعرض الرعايا البريطانيون والتلغراف البريطاني للاخطار مما اضطر المستر س. هاردنج المندوب البريطاني في طهران الى التدخل وانتهى الامر بالنسبة له باستدعائه .

وكان هاشم خان حاكماً في بامبور من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٠٢ ، وكان حكمه فاسداً حيث فشل في حفظ الامن والاستقرار ، فخلفه مصطفى قولي خان سنتي ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ ثم والى خان سنة ١٩٠٤ ، ثم زهاء السلطنة سنة ١٩٠٥ .

جمارك الامبراطورية الايرانية ١٩٠١ — ١٩٠٢

حاولت الجمارك الامبراطورية الايرانية إنشاء مركز لها في تانك سنة ١٩٠١ على ساحل مقاطعة جايه لكن الاهالي قاوموا ذلك وحالوا دون تنفيذه . وافتتح مركز للجمارك في جاشك الشمالية سنة ١٩٠٢ . وفي نفس السنة استلمت الحكومة الايرانية جمارك شهبار وجواتر ، وكانت فيما قبل معطاة بالتزام شبه إيجار لمتعهدين هنود .

ادارة مقاطعات مكران الايرانية وتاريخها المحلي
١٨٩٦ ــ ١٩٠٥

مقاطعة جاشك ١٨٩٦ ــ ١٩٠٥

في سنة ١٨٩٩ كان يحكم المنطقة الغربية من جاشك مير علي ، والمنطقة شرقي جاجين ، مير مصطفى بن مير عبد النبي . وفي اول مايو سنة ١٩٠٠ توفي مير علي وخلفه ولده مير هوتي الذي كان له صلة قرابة بأخوال مير مصطفى .

وفي سنة ١٩٠٤ كان مير مصطفى يستعين بشقيقه الاصغر مير بركات في الادارة الفعلية . وفي سنة ١٩٠٥ قام مير بركات برعاية مصالح عائلته في بيابان . وقد جاء ذكر الاحداث في هذه المنطقة أثناء هذه الفترة في الفصل الخاص بتاريخ ساحل ايران والجزر .

في تلك الاثناء كان قد توقف دفع جزية الاثني عشر جملا سنوياً التي كان يقدمها زعماء جاشك فيما مضى الى حاكم موانى الخليج . وواضح ان هذا التوقف حصل عقب بناء قلعة ايرانية في جاشك الجديدة وقع عبء العناية بها وصيانتها على عاتق زعمائها . كما اعفيت جاشك أيضاً من كل التزام سابق بدفع أية عوائد او ضريبة للحكومة الايرانية .

مقاطعة جايه ١٨٩٦ ــ ١٩٠٥

ويبدو ان السردار حسين خان كان زعيماً على جايه في اوائل هذه الفترة ، ولكن في سنة ١٨٩٨ نظراً لظروف سيأتي ذكر بيانها فيما بعد ، خلفه ولده سعيد خان ومير موداد حاكم قصر كاند اللذان عينتهما السلطات الايرانية بالاشتراك معاً . ولكن هذا الترتيب لم يكن في الواقع عملياً ، وبذلك أصبح سعيد خان وحده هو حاكم المقاطعة .

وفي سنة ١٨٠٢ عزل سعيد خان وتولى مكانه «مهم خان» نجل مير هوتي الذي كان فيما مضى زعيماً للمقاطعة ، غير أنه يبدو أنه بعد زيارة كرمان وقضاء عدة شهور فيها سمح له سنة ١٩٠٣ بالعودة الى زعامة

جاية مع السلطة المطلقة ، فكان اول ما قام به هو نهب وتخريب ممتلكات بطانة مهم خان وانصاره .. ونظراً لان الضرائب التي التزم بها لم يكن من اليسر تحصيلها بالطرق العادية فقد لجأ الى عادته السابقة في المرور في أنحاء البلاد ومعه قوات كبيرة مسلحة لابتزاز الاموال . وعاث اعوانه في البلاد فساداً وبلغ الظلم درجة أصبح السكان فيها يباعون كالعبيد بأمر الزعيم . وبهذه الوسائل أصبح سعيد خان أقوى زعماء مكران الايرانية وأكثرهم رهبة . الا أنه كان من العسر تدبير مركزه المالي . وفي سنة ١٩٠٥ لم يذهب بنفسه الى المنطقة الجنوبية لتحصيل الاموال وارسل نيابة عنه اسلام خان وهو ابن شقيقه .

مقاطعة قصر كاند ١٨٩٦ — ١٩٠٥

وعند منتصف ليلة ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٩ قتل مولاداد خان زعيم قصر كاند وهو نائم أمام منزل الحاكم الايراني . وقد قبض على القاتل وأعدم . إلا أن الشبهات حامت حول وجود تحريض من جانب حسين خان حاكم جايه . وتولي جان محمد مكان ابيه مولاداد بادىء الامر ، ولكن بعد سنة أُقصي عن الحكم . وتولاه سعيد خان زعيم جايه وظلت قصر كاند في قبضته بعد ذلك .

مقاطعة داشتياري ١٨٩٦ — ١٩٠٥

وفي سنة ١٨٩٨ اودع مير عبدي خان زعيم داشتياري السجن بأمر من السلطات الايرانية في كرمان وتولى حكمها مير مولاداد حاكم قصر كاند . وبعد ان قضى عبدي خان ما يقارب السنة في السجن عاد ثانية الى داشتياري في شهر مايو سنة ١٨٩٩ .

وطالب محمود خان ، شقيق عبدي خان ، بقسم من المقاطعة وكان أحسن خلقاً وسريع البت في الامور مما يدعو الى احترامه ومهابته، وكان يؤيده سعيد خان حاكم جايه وهو ابن عمه .

وقد تكررت اغارة كل من الاخوين على الآخر وبذلك ظلت داشتياري في اضطراب دائم وتأثرت بذلك مصالح الرعايا البريطانيين .

وفي سنة ١٩٠٢ ، أصدر حاكم بامبور الايراني أمراً بتعيين سعيد خان حاكماً على داشتياري ومحمود خان نائباً له ، الا أن محمود خان لم يرض عن السلطة المخولة له ، فخرب ممتلكات أخيه عبدي خان الذي اضطر الى الالتجاء الى شهبار . كما ارتكب محمود خان كثيراً من جرائم القتل لتثبيت سلطانه وسلك سبيلا أجبر كثيراً من سكان داشتياري على الهجرة منها .

وفي سنة ١٩٠٤ تم صلح بين الاخوين باشتراكهما اشتراكاً فعلياً في الحكم وبذلك تحسنت الاوضاع كثيراً في المقاطعة .

وقد جاء في تقارير سنة ١٩٠٥ ان الضريبة المفروضة على داشتياري كانت تبلغ عشرة آلاف روبية وكانت تدفع الى السلطات الايرانية بطريق زعيم جايه ، وان علاقة الشقيقين مير عبدي ومير محمود مع رعاياهما كانت أفضل بكثير من علاقة زعماء المقاطعات المجاورة مع رعاياهما وان مير عبدي ذهب الى الحج في تلك السنة .

مقاطعة باهو ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

كانت باهو في سنة ١٨٩٩ تحت حكم مير أشرف خان وهو ابن زعيمها السابق مير محمد علي الذي توفي قبل ذلك . وفي سنة ١٩٠٢ اضيف حكم باهو الى زعيم جايه الذي حكم داشتياري أيضاً . ونظراً لان مير أشرف كان حاكماً ضعيفاً فقد اختار زعيم جايه مير أحمد خان نائباً له في المنطقة ، وهو ابن عم مير أشرف خان .

وقد كان من المتفق عليه عند تعيين مير أحمد خان ان يدفع الى مير سعيد خان ، مبلغ ثلاثة آلاف روبية عن المتأخرات وان يزاد المبلغ الذي تدفعه المقاطعة سنوياً الى ١٥٠٠ روبية . ورغم أنه استعمل منتهى القسوة في معاملة الاهالي ، فقد عجز عن الوفاء بعهده . وبعد ذلك أصبحت باهو تحت حكم مشترك بين مير أشرف ومير أحمد وساءت أحوالها لسوء الحكم واشتدت بها الفاقه ، فأصبحت بلاداً تكاد تخلو تماماً من السكان بعد ان كانت غنية مزدهرة . فقد هجرها كثير من سكانها

الى الهند ، وأقام أكثرهم في كراتشي ، وفي سنة ١٩٠٣ طرد من باهو جماعتان لهما شأنهما الاقتصادي ، واحدة من «المعيد» على الساحل والثانية من اللط وكانوا من أهم الدعامات المالية .

كان جماعة المعيد من الصيادين في جواتر ، فلما نهبت أموالهم رحلوا الى جيونري ، إلا أن مير أحمد خان ، الذي كان ذا حظوة عند ناظم مكران كان يغض الطرف عنه ، تابَعَهُم أيضاً بابتزاز اموالهم فاضطروا الى الالتجاء الى جواتر .

أما اللط ، وكانوا من المزارعين واصحاب الماشية ، فقد اضطروا للهجرة الى بالايري في مقاطعة جوادر حيث استقر بعضهم .

وفي سنة ١٩٠٥ بلغت الضريبة المفروضة على باهو ستة آلاف روبية الا أنه لم يكن قد دفع منها أي شيء في السنوات السابقة . وفي سبتمبر سنة ١٩٠٥ استدعي الزعماء الى بامبور . ثم سمحت السلطات الايرانية لمير أحمد خان بالعودة لتحصيل المبالغ المتأخرة واحتفظت لديها بمير أشرف خان رهينة الى ان تدفع تلك المبالغ .



التاريخ العام لمكران الايرانية ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

الفوضى في مكران الايرانية ١٨٩٦ ـ ١٨٩٧

في سنة ١٨٩٦–١٨٩٧ شملت حالة الفوضى مكران الايرانية بصفة عامة . وترجع أسباب ذلك الى امور منها وفاة ناصر الدين شاه الذي ذاع أنه قد يكون آخر حكام أسرته ، ومنها سفر فارمان فارما الذي حكم اقليم كرمان عدة سنوات ، ومنها حالة الجزع من الفقر الشديد وقسوة الضرائب ، والى بعض أسباب أخرى .

وقد خيل لبعض الجهات ان ثورة القبائل على الحدود الشمالية الغربية

للهند سنة ١٨٩٧ ، وانتصارات الاتراك على اليونانيين في نفس السنة قد اثارت مشاعر المسلمين حتى في مكران الايرانية . ولكن لم يحدث ما يؤيد صحة هذه الفكرة واتخذ الوضع أخيراً شكل الثورة ضد الحكومة المركزية الايرانية التي كان يرئسها السردار حسين خان حاكم جايه .

وكان هذا الزعيم قد طلب غير مرة واحدة تأييد السلطات البريطانية له الا أنه لم يجد استجابة لذلك . ومن المؤكد أنه كان يطمع في إقامة إمارة مستقلة بلوشية في مكران الايرانية مثل قالات .

وكان من نتائج هذه الفوضى العامة ان حدث تنافس في كثير من الاماكن على السلطة التنفيذية . وكان كل من المتنازعين يطالب بأن يدفع اليه الاعانة التي تدفعها الحكومة البريطانية لقاء حماية خط التلغراف . وقد لجأ بعضهم الى وسائل شاذة للوصول الى هذا الهدف فكان بعضهم يهدد الرعايا الهنود البريطانيين او يعتدي على ممتلكاتهم .

وفي سنة ١٨٩٦ دفع النصف الاول من الاعانة الى احد الزعماء في داشتياري ، ودفع النصف الثاني الى زعيم آخر ، وأصبح مركز مراقب التلغراف في شهبار دقيقاً وحرجاً .

وذات مرة ارسلت السفينة الحربية البريطانية «سفنكس» الى شهبار لتأمين سلامة الرعايا البريطانيين ، كما ارسلت احتجاجات الى الحكومة الايرانية ولكن دون أية نتيجة الا وضوح العجز المطلق لنفوذ حكومة طهران في مكران .

وفي يناير سنة ١٨٩٧ زار شهبار المقيم البريطاني في الخليج على ظهر السفينة الحربية البريطانية «لورانس» بناء على رغبة الوزير البريطاني في إيران ليستعمل نفوذه لدى الزعماء المحليين الذين عجزت حكومة الشاه عن السيطرة عليهم . ولكنه لم يستطع مقابلة أحد منهم .

وفي ابريل سنة ١٨٩٧ أغارت عصابة من البلوش على جاشك القديمة وسلبت من اموال التجار الهنود البريطانيين ماقيمته خمسة آلاف روبية ، وابلغ ذلك دبلوماسياً الى الحكومة الايرانية ، فأرسلت السفينة الحربية

الايرانية «برسيبوليس» الى جاشك لاعادة النظام ، ووضعت حامية ايرانية من مائة جندي من المشاة المسلحين بالبنادق في جاشك الجديدة .

قتل مستر جريفز وعمليات حربية ايرانية في مكران تحت الاشراف البريطاني ١٨٩٧ — ١٨٩٨

على ان هذه الاجراءات الجزئية لم تكن ذات أثر فعال . وفي اواخر سنة ١٨٩٧ بلغ الهياج ذروته قرب الساحل فتعقدت الامور ، فقد كان مستر جريفز القائم بعمل مراقب دائرة التلغراف الهندي الاوروبي ، وهو رجل كبير السن وله خبرة طويلة في ايران ، كان يقوم برحلة تفتيشية سنوية على خط التلغراف فنصب خيامه على مسافة نصف ميل شرقي نهر ريش عند نقطة عبور خط التلغراف بين جاشك وجوادر . وفي ليل يوم ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٧ هاجمت المعسكر عصابة من نحو عشرين رجلا من بلوش كارواري فقتلوا مستر جريفز بالسيوف وكانت الضربة القاتلة بسيف مالك ثمند ابن شاه بيج وهو من زعماء قبيلة شاهوازي

وكان الدافع الوحيد لهذه الجريمة هو السلب . وبعد ان أتلف اللصوص معسكر مستر جريفز حملوا معهم كل ما وجدوه فيه . وكان من بين المسروقات مبلغ كبير من المال عبارة عن أجور عمال كان المقرر توزيعها عليهم .

وكان مستر جريفز قد أعد خطاً هاتفياً بين معسكره وبين جاشك، وعلى ذلك فقد أبلغ الحادث في اليوم التالي الى الرائد ميد المقيم السياسي في بوشهر . وعندما علم به الوزير البريطاني في طهران ضغط على الحكومة الايرانية لاتخاذ اجراءات فورية . وفي نفس الوقت أعطى تعليمات للمقيم بأن يذهب شخصياً الى موقع الجريمة ويقوم بالتحري محلياً ويراقب التطورات ، واشترط عليه ان يترك أمر القبض على الجناة ومعاقبتهم للسلطان الايرانية .

وعلى غير العادة كانت إجراءات الحكومة الايرانية فورية وفعالة . ففي اليوم السادس من ديسمبر أقلعت السفينة الحربية الايرانية

«برسيبوليس» من بوشهر وعليها داريا بايجي او قائد عام البحرية مع ثمانين جندياً ايرانياً . وتبعتها السفينة الحربية البريطانية «بيجون» وعليها الرئيس سايكس القنصل البريطاني في كرمان وبلوشستان الايرانية ومستر ر. كامبل خليفة المستر جريفز .

وفي يوم ١٢ ديسمبر وصلت «برسيبوليس» الى جالاج وهي مكان النزول الى البر في منطقة نهر ريش، فنزل الجنود الايرانيون وساروا الى مكان الاضطراب . ولحق بهم يوم ٦ ديسمبر الرئيس سايكس ومستر كامبل وفرقة مكونة من ٣٠ من جنود البحرية البريطانيين بقيادة موبراى قائد السفينة «بيجون» . اما الرائد ميد المقيم والعقيد فاجان القنصل البريطاني في مسقط ، فقد وصلا على السفينة «لورانس» يوم ١٨ وكانا في معسكر ربش في اليوم التالي .

وعلى الفور تقدم سايكس برفقة القوات الايرانية والملازم موبراى مع فصيلته البحرية الى القسم الواقع في مقاطعة الكاروان غربي نهر ربش وحدثت مناوشات بسيطة مع رجال القبيلة في ذلك المكان .

وقام الرائد ميد باستجواب رجال القرية المسئولين ، وبعد تسجيل شهاداتهم وما وجده من الاثباتات توجه في حرس من ثلاثين من رجال البحرية بقيادة الملازم كار قائد السفينة «لابونج» ليدرك الحملة الايرانية . وفي يوم ٢٠ ديسمبر بلغوا جاو وهي قرية في مداخل التلال . وهناك وجدوا حقيبة سفر القتيل المستر جريفز . وأحرقت قريتان صغيرتان وقام رجال قبيلة الكاروان بهجوم ليلي ضئيل رُدّوا فيه على أعقابهم دون وقوع خسائر للحملة .

وفي اليوم التالي بدأ الايرانيون في تدمير زراعات النخيل في جاو إلا أن رسالة وصلت من سعيد خان بن السردار حسين خان حاكم جاية بأنه سيسلم المجرمين الحقيقيين في خلال شهر ، فقرر الداريا بايجي بمشورة الرائد ميد إيقاف عمليات التدمير ، على ان سعيد خان لم ينجز وعده .

وقد غادر الرائد ميد ومعه العقيد فاجان جالاج يوم ٣١ ديسمبر الى

مسقط حيث نشأت اعمال سريعة هامة استدعت حضورهما وبقي في المعسكر (على نهر ربش) مستر كامبل مع بعض جنود البحرية وبعض أفراد فرقة بومباي البحرية لحمايته .

وعند ابتداء عمليات التخريب غادر سكان المنطقة اماكنهم واقاموا في مرتفعات التلال التي لا ماء فيها وهي تقع الى الشمال ، ولكن القوات الايرانية ظلت تلاحقهم .

وفي يناير ١٨٩٨ حدثت مناوشة جرح خلالها الداريا بابجي جرحاً فقد فيه طرفي اصبعين . وفي الوقت ذاته حدثت اضطرابات قرب شهبار .. وفي التاسع من يناير ١٨٩٨ وصلت من الهند سرية من فرقة بومباي البحرية مكونة من ١٥٠ رجلا من حملة البنادق ، فوضع اربعون رجلا في شهبار واربعون في جاشك تحت امرة ضباط هنود وارسل الباقون بقيادة الرئيس كريج والملازم وولر لتدعيم قوة مستر كامب بل في معسكر نهر ربش .

وفي الثالث عشر من شهر فبراير كانت السفن الحربية البريطانية «بيجون» و «قوساك» و «سفنكس» متجمعة في جالاج فنزل القائد بيكر ومعه ١٠٣ من جنود البحرية البريطانية وبحارة السفن وسار الى معسكر ربش .

وفي الوقت ذاته كانت قد وصلت امدادات مكونة من ٣٠٠ رجل فأصبحت القوة مكونة من ٥٠٠ رجل مع مدفعين لمزاولة العمليات اذا سمح للبريطانيين بمعاونة الايرانيين .

وفي ١٢ فبراير تلقى الداريا بابجي اوامر بالتزام وضع الدفاع وان ينتظر وصول قوات أخرى قادمة اليه من الشمال .

كما ان حكومة الهند التي رأت ان ايران هي وحدها المسئولة عن الموضوع برمته ، أمرت أن لا تتدخل القوات الهندية الا بالقدر اللازم لحماية مستر كامب بل .

ولم تكن السلطات البريطانية قد وافقت على اشتراك القائد بيكر ورجاله في العمليات فعادوا ثانية الى السفن . أما من جانب الداريا بابجي فان القوات الايرانية لم تقم بأية عمليات حربية منذ صدور الاوامر السابقة .

وقد كان لطول مدة بقاء هذه القوات المشتركة في المقاطعة أحسن الاثر في الكاروان وما بعدها . هذا ولولا وجود مستر كامبل والحرس الذي معه لما طال بقاء القوات الايرانية .

وفي العاشر من شهر مارس استبدلت القوة البحرية التي مع مستر كامبل بخمسين من العسكر الهنود من الفرقة البحرية .

وأخيراً أبحر الداريا بابجي ، الى بوشهر يوم ٢٩ مايو ، وبعد ذلك لم تبق في الكاروان أية قوات هندية او ايرانية . وتجدر الاشارة الى موقف القوات الايرانية الشمالية التي كان لها أثرها الفعلي في إنهاء هذا الموضوع . ففي اواخر سنة ١٨٩٧ وقعت اضطرابات خطيرة في منطقة بامبور وكان زعيم جايه ثائراً على الحكومة الايرانية . ثم صدرت الاوامر الى آصف الدولة ، حاكم عام كرمان ، ليتوجه الى داخل مكران ويقمع الثورة بالتعاون مع الداريا بابجي ، فوصل الى بامبور دون ان يلقى أدنى مقاومة . وحيث كانت تحركات قواته في غاية البطء فانه لم يتقدم عن تلك النقطة .

وفي شهر فبراير قام الرئيس سايكس بطريق بندر عباس ليتعجل عمليات الحاكم العام ، ولكن لسوء الحظ أصابه المرض قبل وصوله فعاد براً الى شهبار في اوائل شهر ابريل . على ان رحلته وان لم تكن تمت الا أنه من الواضح انها حركت آصف الدولة ليتابع عملياته ، فقامت قوات من بامبور في اتجاه الجنوب بقيادة لطف الله بك وهو ضابط عسكري فقام بعزل السردار حسين خان زعيم جايه الثائر وعين محله مولاداد خان حاكم قصر كاند ثم استمر في طريقه الى الكاروانيين . وفي شهر ابريل سنة ١٨٩٨ قتل مالك غند المسئول الاول عن الاعتداء على مستر جريفز ، وذلك عند مقاومته للقبض عليه وقبض على رجل آخر من العصابة واعدم في جاشك . وقبض على رجل ثالث استسلم معلناً

براءته وارسل مكبلا في الحديد الى بوشهر، وبقي اثنان فقط من زعماء العصابة . واخيراً زار لطف الله بك الداريا بايجي قرب الساحل قبل سفر الاخير . وتقديراً لخدمات هذه الحملة قدمت حكومة الهند سيفاً تذكارياً الى الداريا بايجي وبندقية الى لطف الله بك .

وفي أوائل سنة ١٨٩٨ قدمت البعثة البريطانية في طهران مطالبة بمنح ارملة مستر جريفز مبلغ ٥٠٠٠ روبية تعويضاً ، لكن الحكومة الايرانية اعترضت على هذه المطالبة .

وقد بنت الحكومة البريطانية طلبها على اساس مسئولية حكومة الشاه ، طبقاً للاتفاقية ، عن سلامة موظفي التلغراف في ايران ، ولأن واقعة قتل مستر جريفز حدثت نتيجة فتنة تأخرت الحكومة الايرانية في إخمادها ، رغم الاعتراضات المتكررة ، عدة شهور .

وكان رفض الحكومة الايرانية مبنياً على اساس أن مستر جريفز لم يكن موظفاً ايرانياً ، وانما كان موظفاً بريطانياً وبذلك لا يوجد حق في المطالبة بتعويضه ، وان المبلغ المطلوب مبالغ فيه . وظل موضوع هذا التعويض يتكرر طلبه على فترات حتى سنة ١٩٠٣ ولكن مع عدم التشدد . واخيراً انتهى الامر بعدم الاستجابة . وقد كان لموقف الحكومة الايرانية فيما اوقعت من عقوبات بالجناة حافزاً للحكومة البريطانية على تقدير موقفها .

الاحوال العامة قرب شهبار ١٩٠١ ـ ١٩٠٣

وكانت المناطق المجاورة لشهبار في سنتي ١٩٠١ و ١٩٠٢ مجالا لاضطرابات شديدة ، سبقت الاشارة اليها وقام بها مير محمود عندما كان يطالب باشتراكه في حكم داشتياري مع مير عبدي وقبل ان يتم له ذلك . وقد سبق ان رفض مير محمود قبول قسم من إعانة التلغراف المخصصة لداشتياري .. وقد ازعجه ان يجد نفسه محروماً منها بتاتاً فحنق بذلك على الحكومة البريطانية . وزاد حنقه عندما استولت الاخيرة على ٦ بنادق للفرسان (مارتيني هنري) في شهبار بينما كان مير محمود يحاول استيرادها

في اغسطس سنة ١٩٠٠ . واخيراً أعلن بصراحة عن عزمه على تهديد المصالح البريطانية ما استطاع الى ذلك سبيلا . وفي سبتمبر سنة ١٩٠١ استطاع ان ينفذ تهديده رغم ان الحكومة الايرانية طلبت الى ممثلها في بامبور ان يمنعه من ذلك بمختلف الوسائل ، فاستطاع ان ينهب قرى كثيرة قرب شهبار وان يسلب التجار الهنود البريطانيين مواشيهم من جمال وحمير وبعض مواشي موظفي التلغراف .

ونظراً لاستمرار حدوث هذه المتاعب قرب شهبار فقد احتج الوزير البريطاني في طهران لدى الحكومة الايرانية في مايو سنة ١٩٠٢ على الحالة المزعجة في مكران . واقترح القبض على كل من مير محمود خان ومير سعيد خان حاكم جايه الذي كان يعضده في أعماله وإنزال العقوبة بهما ، والاستعانة في ذلك ، اذا دعت الضرورة ، بارسال حملة عسكرية ، إلا أن شيئاً من ذلك لم يتم .

ثم قام مصطفى قولي حاكم بامبور باعتقال سعد خان لفترة من الزمن على ان يدفع مبلغاً كبيراً نظير إطلاق سراحه ، ولكنه لم يلزمه بالتوقف عن اعمال الشغب التي يقوم بها في شهبار .

وفي سنة ١٩٠٢–١٩٠٣ حدث اضطراب سياسي نتجة للجدب الذي عم جميع مقاطعات الساحل من جاشك الى جوادر .

تجارة الاسلحة وتجارة الرقيق ١٨٩٨ – ١٩٠٥

وكان من ضمن التطورات السيئة التي ظهرت في مكران الايرانية في تلك الفترة انتشار تجارة البنادق الحديثة والذخيرة مع مسقط بعد سنة ١٨٩٨ مباشرة وانتشار تجارة الرقيق من سنة ١٩٠٣ . وقد جاء ذكر ذلك في الملاحق الخاصة .

الحالة في مكران الايرانية ١٩٠٥

وفي سنة ١٩٠٥ كانت الحالة في مكران الايرانية ما تزال مضطربة وغير مزدهرة ، وقد ذكر عنها العقيد كوكس المقيم السياسي في الخليج ما يلي :

« هذه المنطقة هي آخر حدود اراضي الشاه يسكنها عنصر أجنبي له قوة فطرة البدو ، ويشعر بالكراهية العميقة للحكام الايرانيين . والاشراف الاداري الذي تتولاه الحكومة المركزية طفيف هزيل ، نتج عنه انتشار الفقر والبؤس والمجاعة تلو المجاعة فأصبحت المنطقة شبه منعزلة تسودها المعارك القبلية والسلب والنهب الناشئة عن تنافس كل زعيم (مير) ممن يقاتلون لفرض سيادتهم على الآخرين » .



علاقات بريطانيا مع مكران الايرانية ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

اشرنا عرضاً في ما سبق الى المصالح البريطانية وبقي ان نبين أثر الفوضى التي عمت البلاد على هذه المصالح .

المطالبات البريطانية وقضاياها ١٨٩٦ – ١٩٠٥

سبقت الاشارة الى طلب التعويض عن مقتل مستر جزيفز ، ولكنه لم يكن الوحيد من نوعه . فقد نتج عن اضطرابات ١٨٩٦–١٨٩٧ وما أصاب الرعايا البريطانيين فيها من الخسائر أن قدمت مطالبات كثيرة بالتعويضات .

١٨٩٩

بدأ العمل في تسوية هذه المطالبات في شهبار سنة ١٨٩٩ بين مستر سيلي مدير تلغراف الخليج ومأمور ايراني انتدب للعمل معه ، الا أن هذا الموظف لم يقم بأي تعاون وتعثر السير لعقبات كثيرة منها سفر سعيد خان زعيم جايه عمداً من شهبار بناء على إشارة المأمور ، ومنها تغيب مير عبدي زعيم داشتياري وكان اذ ذاك سجيناً في بامبور في قبضة السلطات الايرانية ورفض أخوه مير محمود أن يمد يد المساعدة .

أما مولاداد زعيم قصر كاند الذي عينه الايرانيون زعيماً على جايه

أيضاً بالاشتراك مع سعيد خان فقد اشترك في العمل فعلا وبذل ما في وسعه للوصول الى تسوية . وبجهوده شخصياً تمت تصفية بعض المطالبات الخاصة بمقاطعة داشتياري في شهر مايو سنة ١٨٩٩ ، وبلغت قيمتها حوالي سبعة آلاف روبية .

١٩٠٠

وفي مارس سنة ١٩٠٠ اجتمع مستر ويتبي مدير تلغراف الخليج مع هاشم خان حاكم بامبور وسعيد خان حاكم جايه ومير عبدي حاكم داشتياري ، في شهبار ، وبحث معهم عدداً من مواضيع التعويضات التي لم يبت فيها الا أنه بقي مبلغ ٢٢٨٨١ روبية لم تسدد . ورغم ان حكومة ايران وعدت بارسال مأمور الى شهبار في نهاية ذلك العام لاتمام الاجراءات الا أنها لم تف بالوعد .

١٩٠١

وفي ابريل سنة ١٩٠١ كان مبلغ التعويضات للبريطانيين في مكران الايرانية قد ارتفع الى ٣٦٨٢٣ روبية بما في ذلك مبلغ ٣٠٠٠ روبية كانت مطلوبة في حادث مقتل الهندوسي الذي كان وكيلا في جواتر لشركة كراتشي .

وقد تمت تسوية بعض مسائل التعويضات محلياً ، ولكن الحكومة الايرانية لم تتخذ خطوات لتسوية عامة ، وظلت مبالغ التعويضات المطلوبة تزيد بازدياد عدد الحوادث .

١٩٠٢

ظل الحال كما كان دون اية تسوية مع زيادة مستمرة في قضايا جديدة

١٩٠٣

وبلغت قيمة التعويضات المطالب بها للبريطانيين في ابريل سنة ١٩٠٣ مبلغ ٤٣,٢٢١ روبية بينما لم تتخذ الحكومة الايرانية أي تدابير لتسوية هذه القضايا .

١٩٠٤

واخيراً في ابريل سنة ١٩٠٤ عقد اجتماع في شهبار بين والي خان حاكم بامبور ومأمور ايراني اسمه علي خان وأكرم السلطنة من جانب وبين مستر ر. كامبل عن دائرة التلغراف الهندي الاوروبي من الجانب الآخر حيث درست قضايا تعويضات قيمتها ٨١٧٨٣ روبية .

وقد اسقطت بعض القضايا وتأجل بعضها ، الا أنه اتخذت مقررات في قضايا قيمتها ٢٤٦٦٠ روبية وصدرت سندات الصرف الخاصة بها ، ثم تم البت ايضاً في قضايا قيمتها ٣٠٠٢ روبية في خلال هذه السنة . ورفضت القضية الخاصة بحادث القتل في جواتر ويظهر أنها كانت قديمة يعود تاريخها الى سنة ١٨٩٨ .

١٩٠٥

وفي ابريل سنة ١٩٠٥ عقد مؤتمر آخر في شهبار حيث اجتمع ناظم (حاكم) مكران قالات ، مع ظهير السلطان حاكم بامبور واضطلاع الدولة وكاجوزار المحمرة ومأمور ايراني . وكانت القائمة التي تقدم بها ناظم في ذلك الوقت تبلغ قيمتها ٥٢٥٥٧ روبية . وفي نهاية الاجتماعات بلغت قيمة التعويضات التي لم يفصل فيها ٣٧٢٦٢ روبية ، على أنه تم فيما بعد تسوية قضايا أخرى بمبلغ ٣٥١٣ روبية .

★ ★ ★

الشئون الرسمية البريطانية في مكران الايرانية ١٨٩٦ ـ ١٩٠٥

اعانات التلغراف ١٨٩٨ ـ ١٩٠٥

في أواخر سنة ١٨٩٨ تقرر تعديل نظام دفع الاعانة التي تقدمها السلطات البريطانية للزعماء المحليين في مكران الايرانية على أساس حمايتهم لخط التلغراف ، والخدمات التي يؤدونها لموظفي دائرة التلغراف الهندي الاوروبي .

وقد تكررت حالات حدوث بعض التلف لخط التلغراف وسرقات بعض ممتلكات الموظفين في جايه وفي داشتياري، وعلاوة على ذلك قتل مستر جريفز بطريقة شنيعة ، وهو من كبار موظفي التلغراف في جايه . وتوقف صرف اعانة التلغراف الى زعيم جايه ، واستولت الحكومة الايرانية عليها اذ اعتبرتها ضمن المبالغ المفروضة على المقاطعة . وفي هذا ما يفسر لنا سبب استخفاف الزعيم بشئون التلغراف .

١٨٩٩

وكان الهدف من هذا التعديل الذي بدأ في سنة ١٨٩٩ باعتماد الحكومة البريطانية وموافقة حكومة الهند هو التأكد من وصول الاعانات الى الرجال ذوي النفوذ المحلي الذين يعتمد عليهم فعلا في حماية خط التلغراف . ويبدو انه لم يحدث تغيير في جاشك وباهو . أما إعانة زعيم جايه فقد نقصت من ٣٠٠٠ الى ١٠٠٠ روبية سنوياً . ووزع القسم الاكبر من الفرق وقدره ٢٠٠٠ روبية بين تسع من صغار الزعماء كان لهم نفوذهم على الساحل، كما نقصت اعانة داشتياري اذ وزع نصفها تقريباً بين بعض صغار الزعماء . ووقعت اتفاقية جديدة مع المستحقين الجدد في جايه وادشتياري . كما يبدو أنه وقعها أيضاً كل المستحقين السابقين ما عدا زعيم جايه وقبلوا بموجبها النظام الجديد وتعهدوا بالقيام بالحماية الضرورية وبمساعدة دائرة التلغراف الهندي الاوروبي وذلك مقابل دفعات نصف سنوية على صورة «هدايا» بدلا من اعانات تدفع في ابريل ونوفمبر من كل سنة، على ان يحجبها منهم مدير تلغراف الخليج حسب رأيه في حالة عدم أداء واجباتهم تماماً .

وقد دفعت الاعانة الرئيسية في جايه وقدرها الف روبية الى سعيد خان باعتباره زعيماً على جايه من اول سنة ١٨٩٩ الى آخر سنة ١٩٠١ . وكان مقدار النصف الاول لسنة ١٩٠٢ قد صودر وأعطي تعويضاً لعمال التلغراف عن جمالهم التي سرقت منهم .

ثم صرفت من يوليو ١٩٠٢ حتى يونيو ١٩٠٣ مساعدة لمهم خان الذي

كان زعيماً لمدة اثني عشر شهراً على جايه مده اعتقال سعيد خان في بامبور . ثم صرفت بعد ذلك من يوليو ١٩٠٣ الى سعيد خان الذي كان قد استعاد مركزه .

كما صودرت الاعانة الخاصة بمير عبدي حاكم داشتياري وقيمتها ٦٠٠ روبية سنوياً ، عن الشهور الستة المنتهية في ديسمبر سنة ١٩٠٣ وكذلك عن المدة من يوليو ١٩٠٤ حتى اكتوبر ١٩٠٥ وسلمت الى موظفي التلغراف تعويضاً عن خسائر لحقت بهم .

أما الاعانة الخاصة بمقاطعة باهو فقد قسمت بين الزعيمين الشريكين في الحكم ، فكان مير اشرف وهو الزعيم الاصيل يتقاضى ٤٠٠ روبية ويحصل شريكه في الحكم مير احمد على ٦٠٠ روبية . ثم توقفت حصة مير احمد من شهر يوليو سنة ١٩٠٥ نظراً لسرقة جمال عائدة لعمال التلغراف .

المؤسسات البريطانية في مكران الايرانية ١٨٩٦ – ١٩٠٥

في خلال هذه الفترة كما كان الحال في أواخر الفترة السابقة ، كانت رعاية المصالح البريطانية السياسية معهوداً بها في مكران الايرانية الى مدير تلغراف الخليج وكان مركزه الرئيسي في كراتشي ، وكان تابعاً في الامور السياسية للمقيم في الخليج . ونظراً لقيامة بالأعمال السياسية فقد كان يمنح مبلغ ١٥٠ روبية شهرياً وكان الموظفون الاوروبيون في محطتي جاشك وشهبار يمثلونه .

وكان من عمله السياسي ان يقوم على حماية حقوق سلطان عمان في جوادر على حدود مكران الايرانية ، وان يفصل في القضايا الخاصة بالرعايا البريطانيين مع الايرانيين او الكالاتيين ورعايا عمان ، وان يبحث الامور العامة التي تهم بريطانيا مثل تجارة الاسلحة وتجارة العبيد ، وان يدفع الاعانات الى زعماء مكران الايرانية مقابل حماية خط التلغراف .

نائب قنصل في بام ١٩٠٥

ذكرنا في الفصل الخاص بتاريخ الساحل الايراني والجزر ان الحكومة البريطانية فكرت سنة ١٩٠١ في إنشاء وكالة قنصلية في بامبور لحماية الرعايا البريطانيين في مكران الايرانية ، ولكنها عدلت عن ذلك نظراً لمعارضة الحكومة الايرانية ، وأنشأت بدلها وكالة قنصلية في بام على أمل أن تقوم بنفس الهدف ولو بطريق غير مباشر . وكان اول مرشح لهذا العمل في بام رجل هندي مسلم اسمه خان باهادور أصغر علي ، وكان يعمل سابقاً في مصلحة المساحة وباشر عمله سنة ١٩٠٥ ولسوء الحظ توفي في بام في أكتوبر من نفس العام مصاباً بالتهاب رئوي .

حرس عسكري بريطاني في جاشك وشهبار ١٨٩٨ – ١٩٠٥

لعلنا لم ننس ان حرساً عسكرياً بريطانياً من قوات البياده الهندية كان مقيماً في جاشك لحراسة محطة التلغراف ما بين سنتي ١٨٧٨ و ١٨٨٧ ولكن استغني عنه تمشياً مع رغبات الشاه .

وفي شهر يناير سنة ١٨٩٨ عقب مقتل المستر جريفز ونظراً لحالة عدم الاستقرار التي شملت البلاد . فقد ارسلت من الهند قوة من حملة البنادق من فرقة بومباي البحرية ، قوامها ١٥٠ رجلا بقيادة ضابطين بريطانيين وضع ١٠٠ منهم في شهبار و ٥٠ في جاشك . ولم تعترض الحكومة الايرانية على ذلك .

وفي شهر ابريل خفضت قوة شهبار الى ٥٠ رجلا بقيادة ضابط وطني ، وخفضت قوة جاشك بنفس النسبة ، ونظراً لحالة الاطمئنان التي نشأت عن وجود هذه القوات فانها لم تسحب بعد زوال الاضطرابات التي كانت هي المسبب الوحيد لوجودها ، وانشئت ثكنات دائمة في شهبار وجاشك .

العلاقات الاجنبية (غير البريطانية) مع مكران الايرانية : ١٨٨٦ ـ ١٩٠٥

ذكرنا في غير هذا المكان إن الدولة الاوروبية الوحيدة التي ابدت اهتماماً بشئون مكران الايرانية خلال هذه الفترة . هي روسيا التي لم تكن لها فيها مصالح سابقة .

وكان اهم ما لفت النظر الى اهتمامها بهذه المنطقة وصول(١) بعثة روسية لدراسة السكك الحديدية الى شهبار في شهر يونيو سنة ١٩٠٠ ، وزيارة مستر م. زارودني وهو وكيل سياسي روسي .

# # #

فهرس دليل الخليج

الجزء الخامس

الموضوع	رقم الصفحة
تاريخ عربستان	

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة
ـيخ العام لايران ١٧٧٩ – ١٧٩٥	٢٦٧٦
يخ أقاليم الساحل الايراني ١٧٧٩ – ١٧٩٥	٢٦٩٠
٭قات البريطانية مع امارات ايران الجنوبية ١٧٧٩ – ١٧٩٥	٢٦٩٨
ـا محمد خان ١٧٩٥ – ١٧٩٧	٢٧٠٤
يخ ايران العام ١٧٩٥ – ١٧٩٧	٢٧٠٤
يخ الساحل الايراني ١٧٩٥ – ١٧٩٧	٢٧٠٧
ـ علي شاه ١٧٩٧ – ١٨٣٤	٢٧٠٧
يخ ايران الداخلي ١٧٩٧ – ١٨٣٤	٢٧٠٨
٭قات ايران مع افغانستان ١٧٩٧ – ١٨٣٤	٢٧١٥
٭قات ايران بتركيا ١٧٩٧ – ١٨٣٤	٢٧١٩
٭قات ايران بالولايات الاخرى على الخليج وخصوصاً عمان ١٧٩٧ – ١٨٣٤	٢٧٢٢
٭قات بين القوى الوطنية في الهند وحكومة ايران ١٧٩٧ – ١٨٣٤	٢٧٢٥
٭قات بين روسيا وايران ١٧٩٧ – ١٨٣٤	٢٧٢٥
٭قات فرنسا بايران ١٧٩٧ – ١٨٣٤	٢٧٣٢
٭قات بريطانيا السياسية العامة مع ايران ١٧٧٩ – ١٨٣٤	٢٧٣٨
ـباط البريطانيون في الجيش الايراني ١٨٢٨ – ١٨٣٤	٢٧٧٠
ـن الساحل الايراني والجزر ١٧٩٧ – ١٨٣٤	٢٧٧٠
٭قات البريطانية مع الساحل الايراني والجزر ١٧٩٧ – ١٨٣٤	٢٧٨٣
ـارة البريطانية مع ايران في الخليج ١٧٩٧ – ١٨٣٤	٢٨٢٧
ـسات شركة الهند الشرقية في ايران ١٧٩٧ – ١٨٣٤	٢٨٣١
ـد شاه ١٨٣٤ – ١٨٤٨	٢٨٣٣
يخ ايران العام منذ اعتلاء محمد شاه الى الحملة الايرانية على هرات	
١٨٣٤ – ١٨٣٧	٢٨٣٣
ـلة الايرانية ضد هرات ١٨٣٧ – ١٨٣٨	٢٨٣٧
ـخ ايران الداخلي ١٨٣٨ – ١٨٤٨	٢٨٤١

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة



تم بحمد الله وتوفيقه
طبع الجزء الخامس
من هذا الكتاب
بمطابع على بن على بالدوحة

